المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

التحضر في الوطن العربي

الجزء الأول

١٩٧٨

التحضر فى الوطن العربى

(الأقطار الآسيوية)

الجزء الأول

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

التحضر فى الوطن العربى

الجزء الأول

١٩٧٨

اشراف :

الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم

الأساتذة المشاركون فى البحث :

ـ د . اسحق القطب
ـ المرحوم ا . د . جمال الدين الدناصورى
ـ أ . د . حافظ ستهم
ـ أ . د . حسن الخياط
ـ السيد / حسنى أبو سعده
ـ د . صارى الجيلالى
ـ أ . د . صفوح خير
ـ د . عبد الله على حامد العبادى
ـ د . عمر الفاروق سيد رجب
ـ د . فايزه محمد سالم
ـ د . محمد غانم الرميحى
ـ أ . د . محمد متولى موسى
ـ السيد / محمد محمد زهرة
ـ أ . د . محمد محمد سطيحة
ـ د . محمد المعتصم احمد
ـ د . محمود فهمى الكردى
ـ د . يحيى حداد

تصدير

تعد ظاهرة « التحضر » بحق من أهم معالم التغير الاجتماعي التي تميز القرن العشرين ، وتكاد تمثل سمة متكررة في الوقت الحالي في كل أقطار العالم ومجتمعاته وان كانت أشد أثرا وأبرز وضوحا في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات الأكثر تقدما ورقيا • وقد أدت مرحلة التحول الاجتماعي والاقتصادي التي تسود وطننا العربي بجوانبها الديناميكية المعقدة والمتشابكة الى زيادة السكني في التجمعات الحضرية وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص ، وقد تجلى هذا بشكل واضح في الأقطار العربية النفطية التي يمكننا اعتبار أغلبها بمثابة « دول مدينية City States » ارتبط نموها وتضخمها في معدلاته المتصاعدة بالنمو المتزايد في انتاج النفط • كما نكاد نلمس نفس الظاهرة في المواضع الجغرافية التي اختيرت كمراكز للتصنيع ، بحيث يمكن القول دون أدنى تردد أن وطننا العربي يمر الآن بثورة « حضرية » جديدة ينبغي أن تحفز المهتمين بالبحث الاجتماعي الى التوفر على دراستها لتحديد أهم خصائصها وسماتها واستشراف الآثار المترتبة عليها ، وهو أمر بالغ الأهمية اذ قد تؤدي البحوث العلمية الجادة في هذه الظاهرة الى وضع الأساليب التنفيذية ، ورسم السياسات . ووضع الخطط الملائمة للتحكم فيها وضبطها بحيث لاتصبح « المراكز الحضرية » بمثابة فقاعات متضخمة تزداد نموا وانتفاخا على حساب أنماط السكن الأخرى وخاصة المستوطنات الريفية •

ولقد ترتب على ظاهرة الانفجار المديني في المنطقة العربية ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ـ بالاضافة الى احتمال ظهور مشكلات أخرى في مستقبل ليس ببعيد ـ وتتمثل أهم هذه المشكلات على وجه اليقين في تضخم المدن الكبرى والعواصم بصفة خاصة ازاء النزح البشري المستمر من الأقاليم الريفية ومن مضارب البدو ، وما صاحب ذلك من تفشي التخلف في المدن ، وتدهور مستوى الخدمات التي تقدم لقاطنيها ، وطبع السلوك الاجتماعي العام في المدينة بطابع متريف Ruralized يظهر في التجمعات السكنية ذات الطابع الريفي التي تنشأ عند هوامش المدن وفي أطرافها ليقيم فيها الوافدون من خارج المدن ، في معيشة يغلب عليها طابع العزلة عن المجتمع الحضري الذي يحيط بها • كما تتمثل بعض هذه المشكلات في ظهور أنواع من الجرائم المرتبطة أصلا بالتنظيم الاجتماعي الريفي أو القبلي كجرائم الأخذ بالثار ، وتلك المرتبطة بالعصبية والتسول •• الخ •

ومن هنا كانت ظاهرة التحضر بجميع جوانبها خليقة بالبحث والتقصي لا لمجرد الالمام بأسبابها ودوافعها بل للتعرف أيضـا على المشكلات الاجتماعيـة المترتبطة بها والناجمة عنها • ومن أجل هذا حرص معهد البحوث والدراسات العربية على ان يدرج بين برامجه البحثية برنامجا لدراسة ظاهرة « التحضر » في وطننا العربي وافق عليه المؤتمر العام للمنظمة العربيـة للتربيـة والثقافة والعلوم في دور انعقاده الرابع (٧٥/١٢/٢٧ – ١٩٧٦/١/١) •

وأوكل المعهد الى الزميل الأستاذ الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم عميد كلية الآداب جامعة القاهرة مهمة الاشراف العلمي على هذا البحث الذى أسـهم فيه فريق كبير من الباحثين من أغلب اقطار وطننـا العربي • وقد عكفوا بمثابرة على تجميع ورصد ، وتحليل ، وربط عناصره المختلفة على مستوى الأقطار العربية ، كل قطر على حدة ، فجاءت هذه الدراسة – لأول مرة – مسحا شاملا لظاهرة « التحضر » في وطننا العربي ، ولعلها تمثل بداية الاهتمام بها • وسيعمل المعهد جاهدا على الاستمرار في متابعتها بالتعاون مع الهيئـات العلمية والبحثية العربيـة المهتمة بهذه الظاهرة التى لعلها تعد أبرز ملمح من ملامح التغير الاجتماعي في وطننا العربي في هذه الآونة ، وهذا هو ماحدا بالمعهد الى البدء في مطلع الدورة الحالية (٧٨ – ١٩٧٩) في برنامج متكامل عن « العواصم العربية » • ويأمل المعهد أيضا في أن يدعو جميع الأسـاتذة والباحثين الذين شاركوا في هذا العمل العلمي – بالاضافة الى ممثلي الهيئات العلمية العربية المتخصصة لكى يضمهم لقاء علمي يرمي الى استخلاص القواسـم المشتركة والسمات العامة لظاهرة « التحضر » في وطننـا العربي من خـلال ما تطرحـه المادة العلمية المتضمنة في هذا العمل العلمي ، والخروج من هذا اللقاء بتوصـيات تحدد وسائل وأسـاليب التغلب على المشكلات المرتبطة بالتحضر أو على الأقل التخفيف من حدتها •

ونحن لاندعى بلوغ الكمال في هذا العمل ، ولكنه يمثل محاولة جادة للتقصي العلمي عن ظاهرة « التحضر » بجهود علمية متضافرة من فريق من الباحثين الجادين ، ونتطلع الى اية آراء بناءة تطوره وتجوده وتسهم في اخراجه بصورة أفضـل في اصدارات تالية •

وندعو الله أن يسدد خطانا على طريق الخير والتقدم لأمتنا العربية •

الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين أبو العز

رئيس المعهد

مقدمة

جذبت عملية التحضر Urbanization في ربع القرن الأخير اهتمام جمهرة من العلماء الاجتماعيين والمتخصصين في الدراسات الديموغرافية على وجه الخصوص ، ويعزى هذا الاهتمام الى السرعة المذهلة في معدلات النمو الحضري في أغلب أقطار عالم اليوم بعامة وفي الأقطار النامية بخاصة . وكثيرا ما تحلل ظاهرة التحضر على انها تعد بمثابة محصلة نهائية للهجرة الريفية – الحضرية ، وان كانت هذه الظاهرة تعزى أيضا الى عوامل أخرى متشابكة ومتداخلة ، بعضها اقتصادي في جوهره ، وبعضها الآخر اجتماعي في المقام الأول ، ولعله من أجل هذا نالت دراسة الهجرة الداخلية عناية ملحوظة فكثير من الأقطار – لاسيما بعد أن أوصى أحد المؤتمرات السكانيـــة العالمية بمناشدة الباحثين توجيه العناية بهذا الموضوع السكاني الهام ، وتقصي عوامله وتحليل آثاره ونتائجه .

واذا كانت دراسة الهجرة الداخلية قد حظيت باهتمام عديد من الباحثين في عدد غير قليل من أقطار وطننا العربي ، فقد كان طبيعيا أن يتلو هذا توجيه العناية الى دراسة عملية التحضر وظاهرة الحضرية في بلادنا العربية ، وهو البرنامج الذي تصدى له معهد البحوث والدراسات العربيـة ، فرصده ضمن خطته البحثية خلال دورته البحثية الماضية (١٩٧٧/١٩٧٦) متوخيا في معالجته لعمليـة « التحضر » أن يسد فراغا كبيرا يحس به الباحثون والدارسون في العلوم الاجتماعية .

وقد شكلت لجنة تحضيرية من الخبراء المتخصصين ، عكفت في مطلع عام ١٩٧٦ على تصميم مخطط نمطي يسترشد به في دراسـة « التحضر » على مستوى تحقيقات قطرية ، ووضعت اللجنة في اعتبارها أن يتسم هذا المخطط بقدر كاف من المرونة بحيث يقبل التطويع وفق الظروف المحلية في كل قطر عربي ، وخاصة اذا ما أخذ في الاعتبار – أيضا – اختلاف توافر المصادر السكانية الاحصائية وغير السكانية داخل الوطن العربي ، فضلا عن تغاير درجة الصدق ودرجة الثبات في هذه المصادر من قطر الى آخر . وقد أشتمل المخطط النمطي الذي وضع لاجزاء الدراسـات القطرية على ثلاثة اقسام رئيسية يعالج أولهـا : الدعائم الرئيسية لعملية التحضر ومقوماتها في القطر قيد الدراسة – ويتفرع الى مجموعة من المباحث ، تتضمن من ما بين ما يتضمن تحديد المفاهيم وأسسها النظرية ، والعوامل الأساسية للتحضر وتنميط عمليـة التحضر . اما القسم الثاني فيتناول دراسة مشكلات التحضر ، والتنمية الاجتماعية

من خلال الدراسة الديموغرافية لمراكز العمران الحضرى ، وعلاقة التحضر بالموارد ، وبالحيز المكانى المتاح ، وبتغاير أساليب الحيـاة فى هذه المراكز . ويأتى بعـد ذلك القسم الثالث ليعالج استراتيجية التحضر والتنبؤ باتجاهات النمو الحضرى من خلال عدد من المباحث ، يأتى من بينها دراســة الدعائم النظرية لاستراتيجية التنميـة الحضرية ، والبدائل المقترحة لاتجاهات النمو ، والخروج بعد ذلك من هذا كله بمحاولة لوضع نموذج تصورى لتحليل عملية النمو الحضرى .

وقد تلقت اللجنة التحضيرية بعـد أن وزعت المخطط النمطى الآنف الذكر على الأساتذة الخبراء المتخصصين ـ العديد من الآراء والمقترحات التى مكنتها من تعديـل تصميمة والتعرف على الباحثين الذين أبدوا الاستعداد للمشاركة والعطاء العلمى .

وجاءت بعد ذلك المرحلة التالية من السير فى هذا البرنامج وهى مرحلة اختيار الباحثين الذين أوكلت اليهم دراسة عملية « التحضر » فى كل قطر عـربى عـلى حدة وفق المخطط النمطى الذى تم وضعه وتعديله ، ولم تكن عملية الاختيار سهلة ميسورة لعدم توافر المتخصصين فى كثير من أقطـار وطننـــا العـربى ، واستقر الرأى على الاستعانة بأقرب الباحثين القادرين على الخوض فى هذا الموضــوع من بين علمـاء الاجتماع ، والديموغرافيا ، والجغرافيا ، وأعطيت الأولوية للباحثين من أبناء الأقطار موضع الدراسة ، على اعتبار انهم أكثر دراية من غيرهم بالمصادر العلمية من جهة ، وبمعايشتهم لعملية التحضر من واقع الطبيعة من جهـة أخرى . وقد دعا تعذر توافر الباحثين المتخصصين فى بعض الحالات الى الاستعانة باساتذة خبراء عملوا فى هذه الأقطار ، وأقاموا فيها لسنوات مما أهلهم لمعالجة هذا الموضوع من خلال ما توافر لهم من خبرة ودراية به . كما استطاع المعهد ـ بتعاونه مع اليونسكو ـ ان يتيح الفرصة لايفاد باحثين لاجراء دراسة ميدانيـة الى كل من الجمهورية الاسلامية الموريتانيـة ، وجمهورية الصومال الديموقراطية خاصـة مع عدم توافر المادة العلمية الكافيـة والبيانات الاحصائية المتصلة بهذين القطرين العربيين .

وعلى مدى عامين عكفت مجموعة الأساتذة والباحثين على اعداد البحوث القطرية المطلوبة للبرنامج وتجمعت لدى المعهد فى نهاية هذه الفترة ست عشرة دراسة تغطى معظم الأقطار العربية ، وان كانت احدى هذه الدراسـات قد تناولت أقطار منطقة الخليج العربى مجتمعه نظرا للتشابه الكبير فى ملامح عملية « التحضر » وسماتها فى جميع أقطار هذه المنطقة ، كما لم يتضمن المسح لظاهرة « التحضر فى الوطن العربى » دراسة « التحضر » فى جمهورية « جيبوتى » التى لم تكن وقت اعداد هذا البرنامج قد نالت استقلالها ، ولم تكن بعد قد انضمت الى جامعة الدول العربية . اما فلسطين التى تحتل مكانا خاصا فى قلوبنا نحن العرب ، فقـد أفرد لهـا المعهد مشروعا بحثيا مستقلا ـ يعد من برامجه الممتده الى أكثر من دورة بحثية ـ وقد صدر القسم الأول منه فى مجلد كبير يقع فى ٧٤٢ صفحة بعنوان « الفلسطينيون فى الوطن العربى » يتناول من بين ما يتناول أوضاع الفلسطينيين فى التجمعات الحضرية .

وتعد الدراسات القطرية الخمس عشرة التى يتضمنها هذا العمل العلمى محوره وركيزته ، غير اننا حرصنا على ان نقدم لهذه الدراسة القطرية بدراسة عن التحضر في الوطن العربى ككل قصد منها ابراز أوجه الشبه والاختلاف في عملية التحضر والحضرية على صعيد الوطن العربى مع تطرق الى الجوانب النظرية فى البرنامج .

واذا كان قد تعذر على بعض الباحثين ان يلتزموا التزاما تاما بالمخطط النمطى على نحو ما ذكرنا ، فقد جاءت اغلب الدراسات التى يضمها هذا البحث لتلقى الضوء على أسس تعريف المركز الحضرى فى الدول العربية مما اتاح التعرف على تصنيف المدن العربية واحجامها ، كما تناولت عوامل التحضر الرئيسية ، بالاضافة الى مناقشة بعض الآراء الخاصة بالتحضر والحضرية والتى ظهرت أول ما ظهرت فى كتابات مفكرين من الغرب ، مثل المدينة الأولى أو الرئيسة لمارك جيفرسون حيث ناقشت بعض الدراسات مدى انطباقها على المدن العربية . كذلك ناقشت بعض الدراسات مفهوم التحضر كاسلوب للحياة ، والمتصل الريفى ـ الحضرى ، واثر استخدام معيار احصائى للمركز الحضرى فى اختلاف مفهوم التحضر بين البلاد العربية ، وبينها وبين البلاد الغربية . وبالاضافة الى ذلك ناقش عدد من الدراسات بعض القوانين المصطلح عليها مثل قانون الهيراركية الحضرية ، وقانون الرتبة والحجم وغيرها من القوانين والمفاهيم المستخدمة فى دراسات التحضر والحضرية بصفة عامة . ولم تقف بعض الدراسات عند حد دراسة عملية « التحضر » بل تطرقت كذلك الى دراسة ظاهرة الحضرية ودراسة الوظائف واستخدام الأرض والتركيب الوظيفى للمراكز الحضرية .

وعلى هذا النحو جاءت هذه الدراسة كمسح تفصيلى شامل لعملية « التحضر » فى وطننا العربى ، وهى تعد ـ وبقدر ما نعلم ـ أول دراسة علمية بهذه الأبعاد تتناول هذا الموضوع ، فى تكامل واتساق ، ووفق منهاج علمى سليم ، عززه محتوى علمى من المادة العلمية التى القت الضوء ساطعا على ملامح التحضر فى وطننا العربى وسماته .

وقد جاءت هذه الدراسة فى ستة عشر فصلا اعد اولها الدكتور اسحق القطب استاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة الكويت الذى عالج اتجاهات التحضر فى الوطن العربى ، وجاءت بعد ذلك الدراسات القطرية فى فصول متتالية يعالج كل منها قطرا عربيا ـ أو مجموعة أقطار ـ فقد عالج الفصل الثانى التحضر والحضرية فى العراق وقد اعده الأستاذ الدكتور حسن الخياط الأستاذ بجامعة بغداد ، أما الفصل الثالث فقد تناول التحضر فى الجمهورية العربية السورية ، وقد اعده الأستاذ الدكتور صفوح

خير رئيس قسم الجغرافيا بجامعة دمشق ، أما الفصل الرابع والذى أعده الأستاذ الدكتور محمد محمد سطيحه رئيس قسم الجغرافيا بجامعة القاهرة فقد تناول التحضر فى لبنان ، وعالج الفصل الخامس والذى أعده الدكتور يحيى حداد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ بجامعة الكويت موضوع التحضر فى الأردن ، وتناول الفصل السادس والذى أعده الدكتور عمر الفاروق سيد رجب الأستاذ المساعد بآداب عين شمس ، وجامعة الملك عبد العزيز موضوع التحضر فى المملكة العربية السعودية ، أما الفصل السابع والذى اختص بدراسة التحضر فى الجمهورية العربية اليمنية فقد أعده الأستاذ الدكتور محمد متولى الأستاذ بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وعالج الفصل الثامن والذى أعده الدكتور محمد غانم الرميحى رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت والدكتور أسحق القطب أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت موضوع التحضر فى الخليج العربى • اما الفصل التاسع فقد تناول بالدراسة التحضر فى جمهورية مصر العربية وقد أعده كل من الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة والدكتور محمود فهمى الكردى بقسم الاجتماع كلية الآداب بجامعة القاهرة والدكتوره فايزه سالم بقسم الجغرافيا بآداب عين شمس والسيد محمد محمد زهرة المدرس المساعد بقسم الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، ويتناول الفصل العاشر التحضر فى السودان وقد أعده الدكتور عبد الله على حامد العبادى مدير ادارة التخطيط الاقليمى بوزارة الحكم المحلى بالسودان ، وقد عالج الفصل الحادى عشر التحضر فى الصومال وقد أعده الدكتور محمد المعتصم أحمد شهاب الدين المدرس بجامعتى القاهرة وقطر • وتناول الفصل الثانى عشر الذى أعده المرحوم الأستاذ الدكتور جمال الدين الدناصورى موضوع التحضر فى ليبيا ، اما الفصل الثالث عشر والذى عالج موضوع التحضر فى تونس فقد أعده الأستاذ الدكتور حافظ ستهم رئيس قسم الجغرافيا بالجامعة التونسية ، وقد تناول الفصل الرابع عشر والذى أعده الدكتور صارى الجيلالى الأستاذ بالمعهد الجغرافى بالجزائر موضوع التحضر فى الجزائر ، اما الفصل الخامس عشر فقد درس التحضر فى المغرب وقد أعده السيد حسنى أبو سعده مدير ادارة البحوث بجهاز تنظيم الأسرة والسكان بالقاهرة ، اما الفصل السادس عشر فقد تناول بالدراسة موضوع التحضر فى موريتانيا وقد أعده السيد محمد محمد زهرة المدرس المساعد بقسم الجغرافيا ـ بجامعة القاهرة •

وقد كان بودنا أن يضم هذا البحث مجلد واحد ، ولكننا اضطررنا ازاء ضخامة حجم البحث الى اصداره فى مجلدين يضمان ستة عشر فصلا ، وقد تضمن الجزء الأول ثمانية فصول تصدرها فصل عن التحضر فى الوطن العربى كفصل تقديمى للبحث تتلوه سبعة فصول تناولت الأقطار العربية الآسيوية •

أما الجزء الثانى بفصوله الثمانية الأخرى فقد تضمن الدول العربية الافريقية .

وقد حرصنا على تزويد الدراسات المختلفة التى يضمها هذا البحث بالخرائط والأشكال التوضيحية حتى تكتمل الفائدة ويتيسر على القارىء متابعة موضوعات البحث على هذه الخرائط والأشكال .

وهذا العمل العلمى رغم ضخامة حجمه ، ورغم اتسامه بالمسح الشامل لموضوع « التحضر فى وطننا العربى » لايمكن أن يكون بمثابة القول الفصل فى عملية التحضر ، ولايمكن أن يغلق الباب أمام الباحثين فى هذا الموضوع من أجل مزيد من التعميق والتأصيل ، ومازال المجال رحبا وواسعا أمام الباحثين الجادين المتخصصين لمتابعة موضوع التحضر والحضرية فى جوانبهما العديدة المتشابكة والمعقدة .

ويأمل المعهد فى أن يوالى هذا الموضوع باجراء بحث شامل عن « العواصم العربية » أدرج فعلا ضمن برامجه البحثية خلال الدورة الحالية (٧٨ — ١٩٧٩) . كما نتطلع الى تلقى آراء المؤسسات العلمية والباحثين المهتمين بهذا الموضوع حول هذا العمل العلمى حتى يمكن تلافى السلبى منها وتعميق الجوانب الايجابية فى الطبعات القادمة .

وندعو الله أن يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير كله لامتنا العربية ؟

الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم
المشرف على البرنامج

الفصل الأول

اتجاهات التحضر فى الوطن العربى

اولا ـ دراسة التحضر

مقـــدمة :

لقد ازداد اهتمام المسئولين السياسيين والإداريين وعلماء العلوم الاجتماعية فى العقدين الأخيرين بدراسة القضايا الأساسية المرتبطة بالتحضر (Urbanization) (١) . وقد أهتم علماء الاجتماع والمتخصصون بتخطيط المدن بدراسة ظاهرة توسع المدينة السريع والهجرة من الريف إلى المدن وما ينتج عن هذا التوسع من مشكلات تشمل الجوانب التخطيطية والديمغرافية والسكانية والإسكانية وتوفير الخدمات الضرورية للحياة فى المجتمع الحضرى المتغير .

وقد قامت جامعة الدول العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية ومنظمة المدن العربية ومؤخراً منظمة تطوير العلوم الاجتماعية فى الشرق الأوسط بعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية العلمية وإجراء البحوث والدراسات حول مختلف مجالات التحضر فى الوطن

(*) أعد هذه الدراسة الدكتور اسحق يعقوب القطب ، استاذ علم الإجتماع المساعد بكلية الآداب والتربية جامعة الكويت .

١) يستخدم بعض المتخصصين بتخطيط المدن مثل الدكتور سابا شبر فى كتاباته حول التحضر فى الكويت والوطن العربى مصطلح « التمدين » نسبة إلى الإقامة فى المدينة ، غير أننا سوف نستخدم مصطلح « التحضر » لأن البحث يتناول دراسة الجوانب الديمغرافية والإجتماعية والمشكلات المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسة التى تؤثر فى تركيب ووظائف مجتمع المدينة وتطوره ،

العربى (١) ، وقد قامت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بجمع البيانات والإحصاءات حول الخصائص الديمغرافية وأنماط التطور الحضرى لبلدان المنطقة .

وبالرغم من أن الإحصاءات الديمغرافية عن البلدان العربية ما زالت تفتقر إلى الدقة والشمول فإن البيانات والجداول الإحصائية المتوافرة سوف تكون الأساس فى تحديد اتجاهات التحضر والحراك السكانى والتخطيط الاجتماعى والاقتصادى ، كما تزداد الحاجة إلى البحوث العلمية المتكاملة التى تضم فريقا من العلماء والمتخصصين فى العلوم الهندسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية لتطوير المؤشرات العلمية وتحديد المشكلات ورسم سياسة المستقبل .

تقف المدينة العربية المعاصرة على مفترق الطرق بين الماضى والحاضر والمستقبل ، إذ يتجسم الماضى بالتراث الدينى والثقافى والتاريخى الذى لا يزال ماثلا فى مختلف المناطق الحضرية ، ويتمثل الحاضر من خلال التطور الذى حدث للمدن العربية فى النصف قرن الأخير حيث تأثرت دول المنطقة بما فرضه الاستعمار من أفكار ومؤسسات وتنظيمات وقوانين استمرت حتى ما بعد مرحلة الاستقلال ، وفى ضوء التطور السريع فى المجالات العمرانية والسكانية فإن المدينة العربية تواجه مستقبلا يجر أمامه العديد من المشكلات التى تنتظر الحلول العملية حتى تواصل مدينة المستقبل القيام بالوظائف الإدارية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والترويحية والاقتصادية التى تزداد تعقيداً سنة بعد أخرى وفى الأجيال القادمة .

يهدف هذا البحث مناقشة الاتجاهات المعاصرة للتحضر (كعملية اجتماعية — ديمغرافية — اقتصادية) للمدينة العربية معتمدين على الاحصاءات والبيانات الديمغرافية المتوافرة من المصادر الدولية والعربية ، كما يهدف البحث إلى تحليل العوامل التى تؤثر فى عملية التحضر وطرح القضايا والمشكلات الأسياسية التى تواجه المدينة العربية وبصورة خاصة تلك التى لا تزال تبحث عن حلول ، وفى ختام البحث سوف يناقش دور البحث العلمى الاجتماعى ودور العلوم الاجتماعية والمؤسسات العلمية الأكاديمية والتطبيقية فى دراسة المشكلات وتقييم الإنجازات ورسم السياسات والتخطيط لمواجهة تحديات المستقبل .

وقبل مناقشة خصائص التحضر فى البلاد العربية فإنه من الضرورى التعريف المستخدم من قبل العلماء والاتجاهات النظرية التى عالجت الموضوع من مختلف جوانبه .

---

(٢) عقدت جامعة الدول العربية مؤتمراً علميا فى طرابلس — ليبيا عام ١٩٧٢ نوقشت فيه قضايا التحضر فى الدول العربية أما منظمة المدن العربية فقد انشئت عام ١٩٦٨ وتضم فى عضويتها اكثر فى ١٠٠ مدينة عربية وعقدت عدة حلقات ومؤتمرات علمية تناولت مشكلات التحضر والتنمية فى الدول العربية .

تعريف التحضر :

يعرف التحضر لأغراض احصائية وتحليلية بأنه مجموعة السكان المقيمة فى تجمعات بشرية تقع فى تصنيف المدن . ويشير إلدردج (Eldridge) (١) إلى عنصرين يتضمنها مفهوم التحضر ، الأول ، تعدد محاور التمركز والثانى زيادة حجم الكثافة السكانية الأمر الذى يؤدى ارتفاع نسبة السكان فى المدن .

وتخضع تصنيفات التجمعات السكانية الريفية والحضرية إلى عدة اعتبارات منها الإدارية والسياسية والتاريخية والثقافية والديمغرافية ، وتتفاوت التصنيفات الحضرية بين دولة وأخرى أما التصنيف الذى اعتمدته الأمم المتحدة فقد تضمن ثلاثة أنماط رئيسية وهى :

١ — التنظيمات المدنية التى تشمل نوع الحكومة المحلية ، وعدد الأشخاص ونسبة السكان العاملين فى الزراعة .

٢ — التصنيف الإدارى واعتبار المركز الإدارى الذى يخدم عدداً من القرى منطقة حضرية والباقى — ريفية .

٣ — اعتبار حجم التجمعات البشرية وتصنيفها إلى « حضرية » بغض النظر عن العوامل الأخرى (٢) .

وتناول علماء الاجتماع التصنيف الثنائى للمجتمعات كما نجدها لدى « دوركايم » فى تفرقته بين مجتمع التضامن العضوى ومجتمع التضامن الآلى ، وعند « هنرى مين » بين مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد ، وعند « تونييز » بين المجتمع المحلى والمجتمع العام ، وعند « روبرت ردفيلد » و« لويس ورث » بين المجتمع الشعبى أو التقليدى والمجتمع الحضرى وعند « شارلز كولى » بين الجماعة الأولية والجماعة الثانوية (٣) .

وبالرغم من أهمية هذه التصنيفات فى الدراسات الاجتماعية للتحضر والمجتمعات والحضرية خاصة فى تحليل التركيب الاجتماعى والوظائف الاجتماعية وخصائص النظم

---

(١) Hope Tisdale Eldridge. The Process of Urbanization in J.J. Spengler and O.D. Duncan (Edits.), Demographic Analysis (Glenco Ill., Free Press 1956), p. 338.

(٢) United Nations. Demographic Yearbook, New York, 1955, p. 16.

(٣) صلاح منصور . « بعض ظواهر التنمية ذات الصلة بالسلوك » المنظمة الدولية العربية للدفاع الإجتماعى ، بحث مقدم فى المؤتمر العربى حول التنمية والدفاع الاجتماعى . الدوحة ١٩٧٢ . ص ٣٠ — ٣٢ .

الأسرية والسياسية والتربوية والدينية والاقتصادية ، إلا أن مثل هذه الدراسات تعترضها الصعوبات المنهجية والموضوعية إذا ما تناولت المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج .

وفي ضوء الاعتبارات السابقة فإن التصنيف الاحصائي لدراسة التحضر في البلاد العربية يقدم للمخططين والمسئولين القياس الذي يمكن بموجبه الاتجاهات التي تمر بها عملية التحضر وكذلك التعرف على المشكلات من حيث الكم والنوع الناجمة عن التحضر ، كما تقدم المؤشرات العلمية لمختلف جوانب التحضر التي تساعد على التخطيط لمواجهة تحديات المستقبل ، وحتى إذا استخدمنا هذا المقياس نجد فروقاً واضحة بين الدول في استخدامه . مثلا في أمريكا يعتبر كل مجمع بشري يزيد على ٢٥٠٠ نسمة — حضرى ، وفي ايسلندا ٣٠٠ نسمة ، وكوريا ٤٠,٠٠٠ من السكان وفي الأردن ٥,٠٠٠ وهكذا ، وقد يكون المعيار الاقتصادى الذى يعتبر كل مجتمع يشتغل أقل من نصف قواه العاملة بالزراعة « مدينة » ، أو المعيار الأمنى كما هو الحال فى مصر — إذ تحتسب « حضراً » كل عواصم المراكز إلى جانب عواصم المحافظات ، وتتحدد عاصمة المركز باقامة مركز للشرطة .

اعتبارات نظرية للتحضر :

إن أية محاولة لتطوير نظرية حول التحضر على النطاق العالمي تواجه مشكلة تحديد بعض المفاهيم الأساسية مثل المجتمع المحلى (Community) والحضرية (Urbanism) والمدينة (The City) والمجتمع الحضرى (Urban Society) والأيكولوجية (Ecology) ، ولذا لانجد عالم اجتماع أو نظرية في الاجتماع الحضرى تناولت موضوع التحضر بصورة شاملة وقابلة للتطبيق والمقارنة على الصعيدين الإقليمى والدولى (١) .

وسوف نتناول باختصار المدارس النظرية فى علم الاجتماع الحضرى معتمدين فى التصنيف على المتغير أو المتغيرات التى تشكل محور الاهتمام وموضوع البحث الرئيسى .

١ ــ المدرسة الحضرية : (The Urbanization School)

من رواد هذه المدرسة بارك وبيرجس وتلامذتهم ورث وردفيلد ، والمسألة التى دارت حولها أفكارهم ، وبحوثهم تناولت الأنماط والعمليات التى تشملها مرحلة الانتقال من

---

(١) Gideon Sjoberg. « Theory and Research in Urban Sociology ». Published in Philip Hauser and Leo Schnoro, The Study of Urbanization, N.Y., John Wiley and Sons, 1967, pp. 159-164.

الزراعة وما قبل الصناعة أو النظام الاقطاعى إلى الوضع الصناعى والحضرى أو الرأسمالى (١) وتعتبر المدينة قوة إيجابية فى التغير الاجتماعى .

وقد اعتمد هؤلاء العلماء على كتابات علماء الاجتماع الأوروبيين أمثال سيمل ومين تونييز ودركايم وماكس ويبر وبحثوا وضع المدينة الغربية فى أوروبا وأمريكا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية .

المدرسة الاجتماعية الفرعية : (The Sub-Social School)

وتعرف أيضا بمدرسة شيكاغو حيث اهتم بارك وبيرجس بدراسة الأبعاد الاجتماعية والمكانية وتفسير الظواهر السلوكية فى مجال التفاعل الاقتصادى والاجتماعى على أسس ايكولوجية ، وقد أعطى بيرجس وزنا أكثر للبعد الاقتصادى (الصناعة والمهنة والتغير الوظيفى وفرص العمل) كعنصر أساسى فى نمو المدينة وتشكيلها فى حين أكد بارك الاتجاه الداروينى فى مختلف مراحل نمو المدن الغربية وتطورها .

المدرسة الايكولوجية : (The Ecological School)

ومن رواد المدرسة عدد من العلماء المحدثين أمثال دنكان (Duncan) وشنور (Schnore) وجبز (Gibbs) ومارتن (Martin) ومكنزى McKenzi وهاولى (Hawley)

وترتكز المدرسة الايكولوجية على أربعة عناصر هى : البيئة ، السكان ، التنظيم الاجتماعى والتكنولوجيا ، وترتبط هذه المتغيرات بعضها ببعض بحيث أن أى تغير فى أحدها يؤثر فى الآخر ، وقد توصل دنكان وجبز فى دراستهما بعنوان التحضر والتكنولوجيا وتقسيم العمل إلى الخلاصة التالية :

١ — أن درجة التحضر فى المجتمع تتناسب بصورة طردية مع طبيعة نظام تقسيم العمل .

٢ — تتناسب درجة التحضر فى المجتمع تناسبا طرديا مع التطور التكنولوجى .

---

(١) يعتبر ورث فى كتاب Urbanism as a way of life بعض الخصائص مثل الحجم والكثافة والارتفاع كمؤثرات أساسية فى تحليل العمل الاجتماعى ، اما ردفيلد فيعتبر الانفتاح وقلة العزلة فى الخصائص المميزة للمدينة ، ويعرف كلا من ورث وردفيلد سمات التحضر كنمط للحياة على أنها تمتاز بالعلاقات الثانوية ، والمؤسسات التطوعية ، واتساع نطاق تقسيم العمل وتعقد الأدوار وتفكك القيم الأجتماعية — فالمدينة على حد تعبيرهما على مركز الإنفتاح ، وتعقد العلاقات الاجتماعية ومحور الاتصالات والمواصلات .

المدرسة الاقتصادية : (The Economic School)

ويتزعم هذه المدرسة علماء التاريخ الاجتماعي فى الاتحاد السوفيتى حيث ينظرون إلى المدينة وفق التصنيف الماركسى الذى يتضمن :

١ — المدينة التى يسودها نظام الرق .

٢ — المدينة الاقطاعية ، .

٣ — المدينة الرأسمالية .

٤ — المدينة الاشتراكية .

أما العلماء المحدثين أمثال شيفكى (Shevky) وبل (Bell) ولاكوستى (Lacoste) فقد اعتمدوا على ميزان المجتمع الذى يمتد بين نمط الانتاج البدائى إلى النمط الصناعى . ويرتبط هذا الميزان بالمؤشرات التالية :

(ا) التغيرات فى توزيع المهارات .

(ب) التغيرات فى العملية الانتاجية .

(ج) التغيرات فى أنماط الاستهلاك .

ولابد من النظر إلى المدينة من خلال الإطار الاقتصادى العام للمجتمع ككل ، كما يساعد الميزان المقترح على المقارنة بين المدن الصناعية فى فى الدولة الواحدة أو بين عدد من الدول .

المدرسة البيئية : (Environmental School)

من أبرز علماء هذه المدرسة لويس ممفرد (Lciws Memford) الذى ركز اهتمامه على البيئة الطبيعية وضرورة تأقلم الإنسان لمعايات البيئة ، وأشار إلى أن المشكلات المستعصية التى تواجه المجتمع تنشأ نتيجة لعدم التوازن بين الطبيعة والثقافة الإنسانية وتمثل المدينة إحدى المعالم الثقافية التى أوجدها الإنسان .

المدرسة التكنولوجية : (Technological School)

ينظر علماء هذه المدرسة أمثال هولى وأجبرن إلى التكنولوجيا على أنها مجرد أدوات أو طاقة فى حين أن البعض الآخر من العلماء يضيف عنصر المعرفة والقدرة على الابتكار كجانب أساسى فى تطور ونمو المدن ، ومن خلال هذا الإطار فإنه يمكن مقارنة المدن الصناعية بغيرها من المدن ودراسة تأثير التصنيع على تطور المدن والتغيرات الحضارية للمجتمع . ويحذر العلماء إلى أهمية تحديد مفهوم التكنولوجيا بحيث يتمكن الباحثون من إجراء الدراسات الميدانية .

مدرسة القيم الاجتماعية : (Value Orientation School)

تؤكد المواقف فى هذه المدرسة على أهمية القيم الاجتماعية والثقافية كمداخل لدراسة تركيب المجتمع الحضرى أو استخدام المساحات داخل نطاق المدينة ، وقد اهتم ماكس فيبر (Max Weber) بدراسة أثر القيم على المجتمع الحضرى وأشار إلى أن العديد من المدن مثل القدس ومكة والمدينة قد اكتسبت مكانتها بفضل القيم الروحية التى تلعب دوراً هاما فى تنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى لمجتمع المدينة ، ومن ناحية أخرى نجد العديد من المدن الحديدة التى أنشأت كرمز للتقدم والاستقلال مثل مدينة عيسى فى البحرين ومدينة عمان فى الأردن (١) .

عملية التحضر : (Urbanization Process)

أكد علماء الاجتماع ثلاثة اتجاهات نظرية تفسر عملية التحضر فى الدول النامية : الاتجاه الأول دمغرافى والاتجاه الثانى اقتصادى والاتجاه الثالث اجتماعى (٢) .

بالنسبة للاتجاه الأول (الدمغرافى) فإنه يرتبط بنمو المدن السريع الذى شهدته المدن العربية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرجع كينجزلى ديفز تفسيره لهذا النمو إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

(ا) بسبب النمو السكانى الحضرى الناتج عن التصنيف المستحدث حيث شمل العديد من المدن التى كانت أصلا من عداد القرى .

(ب) نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان حيث ازداد الفرق بين المواليد والوفيات .

(جـ) من جراء الحركة السكانية إلى المناطق الحضرية من البادية والريف . ويشير ديفز إلى أن هذه الهجرة لا تشكل العنصر الرئيسى فى النمو الحضرى فى دول العالم الثالث ، حتى نتمكن من التعرف على الأسباب التى تؤدى إلى الهجرة لابد من تقييم الجوانب الاقتصادية لعملية التحضر ، وأبرز مظاهر هذه الجوانب التحول من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد غير الزراعى الأمر الذى يؤثر فى التركيب المهنى للقوى العاملة (٣)

وبالنسبة للاتجاه الثانى (الاقتصادى) فقد أبرزت النظريات فى تحليلها لعملية التحضر اتجاهين أساسيين يتأثران بالتنمية الاقتصادية وذلك فى إطار تجربة الدول الرأسمالية ، الاتجاه

---

(١) Ibid.

(٢) These facets can be equated with «Lampard's division of «Three conception of urbanization in social sciences ; The behavioral, the structural, and the demographic», Eric Lampared — Historical Aspects of Urbanization in Philip Hauzer et al. (edit.). The Study of Urbanization.N.Y., 1965, p. 519.

(٣) Kingsly Davis. The Urbanization of Human Population. In Gerald Breeze, The City in Newly Developing Countries, N.J., Prentice-Hall.

الأول يشير إلى التغيرات التي طرأت في البناء الوظيفي حيث انتقلت أعداد ضخمة من القوى العاملة من العمل في الزراعة والفلاحة إلى العمل في الصناعات والخدمات المتنوعة ، والاتجاه الثاني يفسر اتساع عملية التحضر من خلال الحركة السكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (١) .

أما الاتجاه الثالث فقد تناول دور المدينة في توليد ونشر التغيرات الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي ، وفي هذا الإطار فقد اعتبرت المدينة كمركز ونقطة انتشار للأفكار والأعمال المستحدثة والتكنولوجيا المعاصرة التي تؤثر في تغيير الأوضاع التقليدية السائدة في مجتمع المدينة أو المجتمعات الريفية المحيطة بها ، كما أن هذا الاتجاه يؤكد وجهة النظر القائلة بأن للمدينة نظام اجتماعي خاص ومميز يؤثر في تشكيل شخصية مميزة للأشخاص القاطنين فيها .

ولابد أن نفرق بين النمو الحضري (Urban Growth) ودرجة التحضر (Degree of Urbanization) والتحضر (Urbanism) ، فالنمو الحضري يشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة (مثلا المئة الفية ، أو تلك التي يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ شخص فأكثر أو ١٠,٠٠٠ شخص فأكثر وهكذا) . ويقصد بدرجة التحضر نسبة سكان المدن لمجموع السكان في الدولة — ويلاحظ أن عدد المجتمعات الحضرية في الدول العربية آخذة في الزيادة بسبب التضخم الحضري على حساب الريف ، ومن الملاحظ أنه إذا استمرت زيادة عدد سكان الريف بشكل متوازن مع زيادة سكان الحضر فإن ذلك لا يؤدي إلى ارتفاع « درجة التحضر »(٢) . وعلى سبيل المثال فقد قدرت درجة التحضر في مصر عام ١٩٤٧ بحوالي ٣٣٪ وفي عام ١٩٧٣ حوالي ٤٤٪ من مجموع السكان . (٣)

أما التحضر فيشير إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط الحضر ويحدث التكيف الحضاري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية (٤)

والمجتمع الحضري يمتاز بكثافة سكانية عالية وأنماط مميزة من الثقافة المادية والمعنوية وتتوافر فيه الأساليب المعاصرة من الثقافة والايديولوجية والتكنولوجيا الصناعية التي

---

(١) T.G. McGee. The Urbanization Process in the Third World, London, Bend and Son, 1969, pp. 15-20.

(٢) أحمد كمال وآخرون . دراسات في علم الاجتماع — القاهرة ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠—٣١ .

(٣) United Nations. Demographic Yearbook, 1973, pp. 82-100.

(٤) احمد كمال وآخرون — المرجع السابق .

تتفاعل مع بعضها لتؤدى إلى تكوين المجتمع الحضرى ، وأصبح هذا النمط من المجتمعات ظاهرة اجتماعية بارزة فى المجتمعات العربية ، وتشترك المجتمعات الحضرية العربية فى العديد من الخصائص والملامح الحضارية سواء فى الفن المعمارى أو المعطيات الثقافية الإسلامية والتراث الحضارى المشترك ، كما تشترك فى العوامل التى ساهمت فى التحضر السريع منها الجاذبة والطاردة مثل تمركز الخدمات المتنوعة فى العواصم والمدن الكبيرة والمتوسطة ونمو المراكز الحضرية أسرع من نمو المجتمعات الريفية ، ونتيجة لهذا النمو غير المتوازن فنجد أن المدن العربية تواجه العديد من المشكلات الفنية والإدارية والاجتماعية والتنظيمية التى تتطلب إجراء الدراسات العلمية من قبل المتخصصين فى علوم تخطيط المدن والريف والعلوم الاجتماعية والانثروبولوجية والجغرافيا بقصد تشخيص المشكلات وأبعادها ووضع الحلول المناسبة ومراحل تنفيذها .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو إلى أى مدى يمكن بناء النماذج (Models) العملية التى يمكن تطبيقها على عملية النمو الحضرى فى الدول العربية سواء على مستوى جميع الدول أو على مستوى الأقاليم مثل دول شمال أفريقية وأقليم دول الخليج العربى ، ودول الشرق الأوسط .

ثانيا ــ التحضر فى العالم

لقد ظهرت المدن بأحجام مختلفة فى القرون التى سبقت التأريخ الميلادى زمن الحضارة الفرعونية ، والقرون الميلادية الأولى أبان الحضارات اليونانية والرومانية والإسلامية ، وقد قامت هذه المدن بسبب عوامل دينية وتجارية وعسكرية وسياسية وتاريخية ، وقد استمر بعض هذه المدن فى الوجود حتى المرحلة من تاريخ الدول العربية المعاصرة .

وقد ابتدأ تطور ونمو المدن بأحجامها المختلفة بصورة فعلية فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر وذلك بسبب انتشار آثار الثورة الصناعية ، وزيادة الانتاج الزراعى والتحسن فى شبكة الطرق ووسائل المواصلات واستتباب الأمن والاستقرار السياسى والتطور التكنولوجى الذى اتسع نطاقه فى الدول المتقدمة والصناعية وأخذ يغزو الدول الآخذة بالتطور والنمو .

وفى عام ١٨٠٠ فقد بلغ سكان العالم حوالى ٩٠٠ مليون نسمة عاش منهم ١٫٧٪ فى مدن يبلغ عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر ، و٢٫٤٪ عاشوا فى مدن يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر بينما بلغت نسبة السكان فى المدن التى بلغ حجمها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر حوالى ٣٪ ، وخلال فترة مائة وخمسون عاماً فقد زادت نسبة سكان الحضر من مجموع السكان فى العالم كما هو موضح فى الجدول .

جدول رقم (١)

السكان فى العالم ونسبة سكان الحضر حسب السنوات وحجم المدن المختلفة (١)

السنة	السكان فى العالم (بالمليون)	سكان المدن ٢٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر (بالمليون)	النسبة المئوية (٪)	سكان المدن ١٠٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر (بالمليون)	النسبة المئوية (٪)
١٨٠٠	٩٠٦	٢١٫٧	٢٫٤	١٥٫٦	١٫٧
١٨٥٠	١٫١٧١	٥٠٫٤	٤٫٣	٢٧٫٥	٢٫٣
١٩٠٠	١٫٦٠٨	١٤٧٫٩	٩٫٢	٨٨٫٦	٥٫٥
١٩٥٠	٢٫٤٠٠	٥٠٢٫٢	٢٠٫٩	٣١٣٫٧	١٣٫١
١٩٦٠	٢٫٩٦٢	٨٠٣٫٢	٢٧٫٢	٥٩٠٫٠	١٩٫١

يتضح من الجدول أن سكان العالم قد تضاعف حوالى أربع مرات خلال الفترة ما بين سنة ١٨٠٠ و١٩٧٠ وأن سكان الحضر الذين يعيشون فى المدن ٢٠٫٠٠٠ فأكثر قد تضاعف حوالى خمسين مرة بينما تضاعف عدد السكان فى المدن المئة ألفية أكثر من خمسة وأربعين مرة خلال الفترة المذكورة .

وبعبارة أخرى فإن نسبة النمو السكانى فى المدن كان أعلى من نسبة النمو السكانى فى دول العالم ، وليس هناك أى دليل يشير إلى احتمال تناقص سكان الحضر خاصة وأن مجتمعات المدن تتوافر فيها الخدمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية والدينية وتمثل مصدر جذب للسكان الريفيين المحليين أو للوافدين من الخارج .

ويتضح الفرق الشاسع بين النمو فى السكان بين الدول المتقدمة والدول الآخذة فى النمو سواء فى سكان الريف أو الحضر خلال فترة ٨٠ عاماً فى القرن العشرين كما هو موضح فى الجدول التالى :

---

(١) A) Wilbert Moor and N. Smelser (Edit.), Urbanization in Newly Developing Countries.
B) Gerald Breeze, The City in Newly Developing Countries, N.J., Prentice-Hall, 1969, p. 19.

جدول رقم (٢)

نمو السكان فى العالم حسب الريف والحضر خلال الفترة ما بين ١٩٢٠ و١٩٦٠ واسقاطات النمو بين عامى سنة ١٩٦٠ و سنة ٢٠٠٠ (بالملايين) (١)

الأقاليم الرئيسية	المنطقة	١٩٢٠	١٩٤٠	١٩٦٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
العالم	المجموع	١,٨٦٠	٢,٢٩٥	٧,٩٩٠	٤,٣٢٥	٦,١١٠
	حضرى	٣٦٠	٥٧٠	٩٩٠	١,٧٨٠	٣,٠٩٠
	ريفى	١,٥٠٠	١,٧٢٥	٢,٠٠٠	٢,٥٤٥	٣,٠٢٠
الدول المتقدمة*	المجموع	٦٠٥	٧٣٠	٥٨٨	١,٠٥٠	١,٢٦٥
	حضرى	٢٤٠	٣٥٠	٥٠٠	٧٣٥	١,٠١٠
	ريفى	٣٦٥	٣٨٠	٣٥٥	٣١٥	٢٥٥
الدول المتخلفة**	المجموع	١,٢٥٥	١,٥٦٥	٢,١٣٥	٣,٢٧٥	٤,٨٤٥
	حضرى	١٢٠	٢٢٠	٤٩٠	١,٠٤٥	٢,٠٨٠
	ريفى	١,١٣٥	١,٣٤٥	١,٦٤٥	٢,٢٣٠	٢,٧٦٥

نستنتج من الجدول الحقائق التالية :

١ — يتوقع أن يتضاعف سكان العالم خلال فترة ثمانين عاما حوالى ثلاث مرات ، أما حجم سكان الحضر خلال نفس الفترة فقد يتضاعف أكثر من تسع مرات .

٢ — هناك اختلاف ملحوظ فى تذبذب سكان الريف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، فى حين أن الدول الأولى تسجل انخفاضا من سكان الريف من ٣٦٥ مليون عام ١٩٢٠ إلى ٢٥٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ نجد أن الدول الثانية تسجل ارتفاعا من ١,١٣٥ مليون عام ١٩٢٠ إلى ٢,٧٦٥ مليون عام ٢٠٠٠ .

٣ — تزيد نسبة سكان الحضر فى الدول المتخلفة (٢,٠٨٠ مليون من مجموع ٣,٠٩٠ مليون) عنها فى الدول المتقدمة (١,٠١٠ مليون من المجموع ذاته) أى أن الدول الأولى تسير نحو التحضر ونمو المدن بسرعة أكبر من الدول الثا .

(*) وتشمل أقاليم : أوروبا وشمال أمريكا والاتحاد السوفيتى والاقيانوسية

(**) وتشمل أقاليم : آسيا الشرقية وآسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

المصدر :

(١) United Nations. Symposium on the Impact of Urbanization on Man's Environment, 1970. Doc. ST/TAO/SER. C/130, p. 37.

وإذا نظرنا إلى اتجاهات النمو الحضرى فى دول العالم حتى عام ٢٠٠٠ بين المدن المتوسطة والكبيرة نلاحظ أن الزيادة تبدوا أكثر وضوحا فى المدن الكبيرة على حساب نمو المدن الصغيرة والأرياف كما هو موضح فى الشكل رقم (١-١)

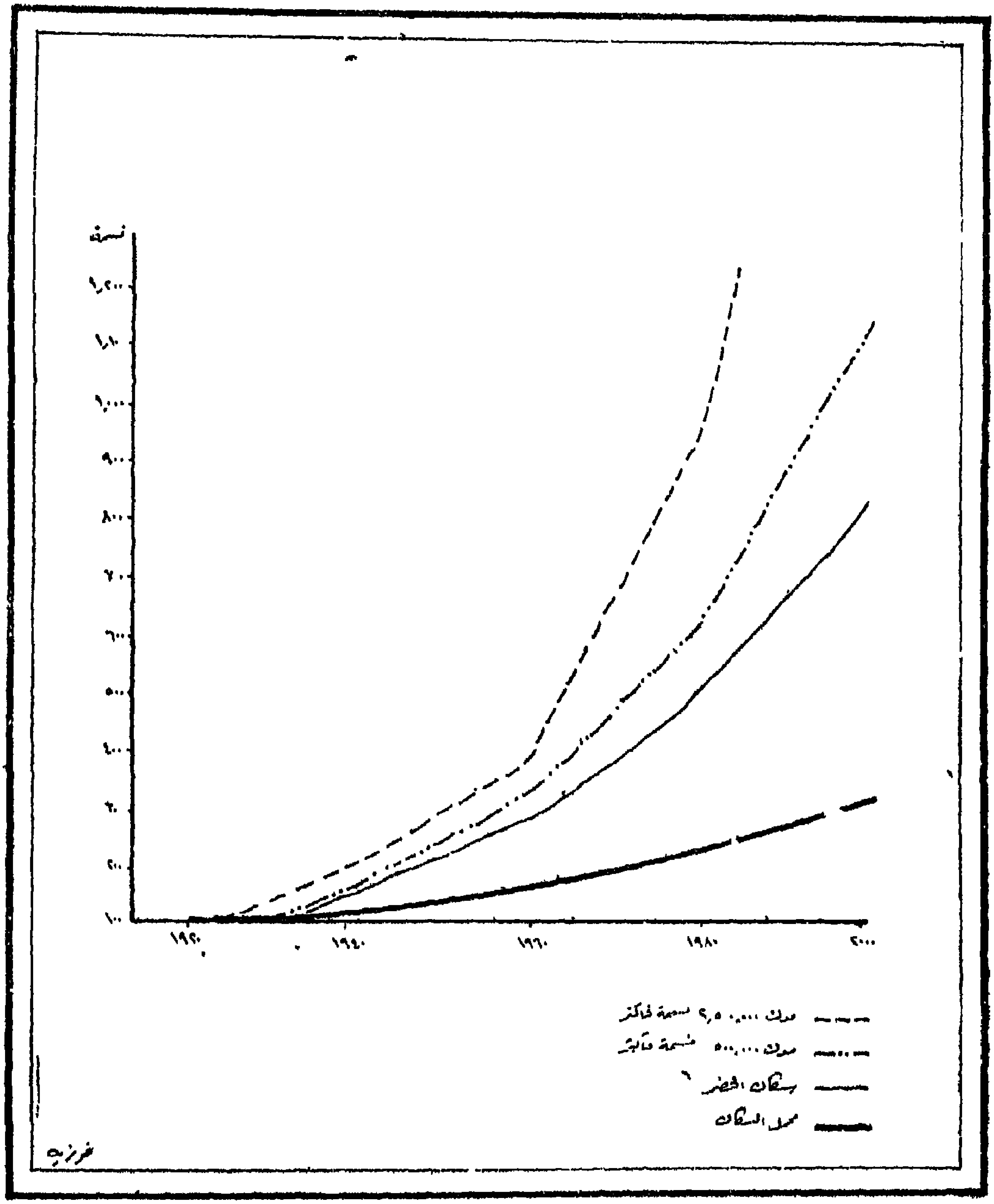

شكل ١ ـ ١ : اتجاهات النمو الحضرى فى العالم حتى سنة ٢٠٠٠

تشير التقديرات التي أعدتها الأمم المتحدة إلى أنه خلال العقد الثانى للتنمية (١٩٧٠-١٩٨٠) سوف يزيد عدد السكان بنسبة ٢٣٪ من ٣,٦ بليون إلى ٤,٤ بليون نسمة ، وهناك تفاوت فى الزيادة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، فى هذا العقد سجلت الدول الأولى زيادة تصل إلى ١١٪ بينما سجلت الدول الثانية زيادة تصل إلى ٢٨٪ .

وتشير تقديرات الأمم المتحدة أيضا إلى أن سكان المدن ذات ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر قد تفاوتت نسبة توزيعهم فى مختلف مناطق العالم (إحصاء عام ١٩٦٠) على النحو التالى : آسيا ١٢,٣٪ من السكان يقطنون فى المدن المئة ألفية وفى أوروبا ٢٩,٦٪ وأفريقيا ٨,١٪ وأمريكا ٤٢٪ والاقيانوسية ٤٣,٣٪ ، ويختلف الوضع بالنسبة لتوزيع السكان فى المدن المتوسطة (٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر) ، إذ نجد فى الدول الأنجلو أمريكية أن ٧٢٪ من السكان يقطنون فى هذه المدن عام ١٩٧٠ وفى الدول الأوروبية ٦٥٪ ودول أمريكا اللاتينية ٤٠٪ وآسيا ٢٥٪ وأفريقيا ١٥٪ ، وبالنسبة للدول العربية فإن نسبة السكان فى هذه المدن تشكل ٣٥٪ أى أعلى من المعدل المسجل فى كل من آسيا وأفريقيا .

والجدير بالملاحظة أن نسبة النمو الحضرى فى الدول العربية تسير بسرعة أكبر من نسبة النمو فى العالم . فى حين تصل معدلات النمو الحضرى العالمي ما بين ٤٪ إلى ٤,٥٪ فى السنة ، نجد أن الدول العربية تتجه نحو التحضر بمعدلات تتراوح بين ٤,٥٪ و٥,٥٪ فى السنة ، وتتفاوت سرعة التحضر بين دولة عربية وأخرى حسب المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تلعب دوراً هاما فى انتقال السكان من الريف والبادية نحو المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وسوف تناقش خصائص التحضر فى الدول العربية فى جزء لاحق من هذا البحث . (١)

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن ننوه ببعض الاسقاطات للنمو الحضرى على المستوى العالمى فى الخمس والعشرين سنة القادمة حتى تتضح مسافات التحضر ومتطلبات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى لمواجهة التحديات التى تفرضها المرحلة القادمة من حياة الشعوب ، كما أن هذا الإسقاط يساعد على تحديد الوضع فى البلاد العربية مقارنة مع الاتجاه السائد على الصعيد الدولى .

---

(١) Saad-Eddin Ibrahim : Urbanization in the Arab World, United Nations Population Bulletin No. 7, July 1974, p. 74.

وتشير التقديرات الحديثة للنمو السكاني في دول العالم إلى أن المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٩٥ سيصل إلى ٧ بليون نسمة وسوف يتضاعف عدد السكان خلال ٢٥ سنة ، وبالنسبة إلى النمو الحضري فسوف يصل إلى أربعة أضعاف ماهو عليه الآن في نهاية هذا القرن ، ولابد من التخطيط للبيئة الحضرية لمواجهة التحولات في أنماط المعيشة لاستيعاب أكثر من ٢,١ بليون من السكان الذين سيتواجدون في المناطق الحضرية خلال فترة أربعين عاما ما بين عام ١٩٦٠ وعام ٢٠٠٠ . وتوضح إحدى الدراسات إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى بناء ٢١٠٠ مدينة بحجم مدينة الجزائر خلال فترة ثلاثين عاما ابتداء من عام ١٩٧٠ أي بمعدل ٧٠ مدينة سنويا تتسع لأكثر من مليون نسمة .

وبالنسبة لمعظم الدول النامية — ومنها الدول العربية — وجدت نفسها غير قادرة على توفير أكثر من ربع احتياجاتها من المتطلبات السكانية ، ناهيك عن قدرتها لتوفير ٤٧ مليون وحدة سكنية سنويا لمواجهة النمو الحضري في المستقبل ، وهذا الواقع سوف يشكل تحديا عمليا للحكومات والهيئات والتنظيمات ويستدعي أحداث تغيرات هيكلية جذرية لمواجهة هذه التحديات (١).

ثالثا — التحضر في الدول العربية

بلغ عدد سكان الوطن العربي ١٤١,٥٩٩,٠٠٠ عام ١٩٧٤ يعيش أكثر من ٤٢٪ منهم في مدن ذات عدد السكان ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر أو ما يعادل ٥٩,٥ مليون نسمة ، ويصل معدل الزيادة السنوية للسكان إلى ٣,٦٪ في السنة إذا ما أخذنا أعلى وأدنى المعدلات بين الدول العربية ، وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية للسكان مع معدلات زيادة السكان الذين يقطنون في المدن (بين ٤,٥٪ ٥,٥٪ في السنة) نجد أن النمو الحضري يسبق النمو السكاني ، ويشكل هذا التفاوت إذا ما استمر بنفس الاتجاه خطورة على التوازن السكاني بين المناطق الحضرية والريفية .

وحتى نتمكن من تقييم النمو الحضري في الدول العربية يجب أن نوضح نمو السكان بصورة إجمالية خلال العقد الأخير كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(١) United Nations: Symposium etc., op. cit., p. 36.

جدول رقم (٣)

إحصاءات السكان فى البلاد العربية*

ما بين ١٩٦٤ – ١٩٧٤ (بالمليون)

الدولة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	١١,٦٨	١١,٩٢	١٢,٦٦	١٣,٠٨	١٤,٣٣	١٤,٧٧	١٥,٢٧	١٥,٧٧	١٦,٢٨
مصر	٢٨,٦٦	٢٩,٣٩	٣٠,١٤	٣٠,٩١	٣٣,٣٣	٣٤,٠٨	٣٤,٨٤	٣٥,٦٢	٣٦,٤٢
ليبيا	١,٥٦	١,٦٢	١,٦٨	١,٧٤	١,٩٤	٢,٠١	٢,٠٨	٢,١٦	٢,٣٥
موريتانيا	١,٠١	١,٠٣	١,٠٦	١,٠٨	١,١٦	١,١٩	١,٢٢	١,٢٦	١,٢٩
المغرب	١٢,٩٦	١٣,٣٢	١٣,٧٣	١٤,١٤	١٥,٠٢	١٥,٣٨	١٥,٨٥	٦,٣١	١٦,٨٨
الصومال	٢,٤٥	٢,٥٠	٢,٥٦	٢,٦١	٢,٧٩	٢,٨٦	٢,٩٤	٣,٠٠	٣,٠٩
السودان	١٣,٣٣	١٣,٧٣	١٤,١٢	١٤,٥٠	١٥,٧٠	١٦,٠٩	١٦,٤٩	١٦,٩٠	١٧,٣٢
تونس	٤,٥٢	٤,٦٢	٤,٧٢	٤,٨٢	٥,١٣	٥,٢٣	٥.٣٣	٥,٥١	٥,٦٤
البحرين	,١٧	٠,١٨	٠,١٨	٠,١٩	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠٠,٢٣	٠,٢٤
العراق	٧,٨٠	٨,٠٥	٨,٣١	٨,٥٨	٩,٤٤	٩,٧٥	١٠,٠٧	١٠,٤١	١٠,٧٧
الأردن	١,٨٨	١,٩٥	٢,٠١	٢,٠٨	٢,٣١	٢,٣٨	٢,٤٧	٢,٥٦	٢,٦٢
الكويت	٠,٤٣	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٥٧	٠,٧٥	٠,٧٩	٠,٨٤	٠,٨٨	٠,٩٣
لبنان	٢,٣٤	٢,٤١	٢,٤٧	٢,٥٥	٢,٧٩	٢,٨٧	٢,٩٦	٣,٠٦	٢,٧٨
عمان	٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٦٠	٠,٦٦	٠,٦٨	٠,٧٠	٠,٧٢	٠,٧٤
قطر	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٠٩
السعودية	٦,٥٨	٦,٧٥	٦,٩٣	٧,١٢	٧,٧٤	٧,٩٧	٨,٢٠	٨,٤٤	٨,٧٠
سوريا	٥,١٢	٥,٣٠	٥,٤٨	٥,٦٦	٢,٢٦	٢,٤٦	٦,٦٧	٦,٨٩	٧,١٢
دولة الامارات	٠,١٦	٠,١٧	٠,١٧	٠,١٨	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٢
اليمن	٤,٨٧	٥,١٣	٥,٢٥	٥,٣٧	٥,٧٧	٥,٩١	٦,٠٦	٦,٢٧	٦,٤٨
اليمن الجنوبية	١,٢٠	١,٢٤	١,٢٨	١,٣٢	١,٤٤	١,٤٧	١,٥١	١,٥٦	١,٦٣
المجموع	١٠٧,٣٣	١١٠,٤٣	١١٣,٩٢	١١٧,١٧	١٢٧,٥٥	١٣٠,٣٩	١٣٤,٠٠	١٣٧,٨٥	١٤١,٥٩٩

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ – لقد زاد عدد السكان لمجمل البلاد العربية خلال العقد الأخير بحوالى ٣٤,٢٦٩ مليون نسمة أى بمعدل ٣,٤ مليون فى السنة .

٢ – يتفاوت حجم الزيادة السكانية الإجمالى بين دولة عربية وأخرى ، فقد سجلت مصر

(*) المصدر : الاحصاء السنوى للامم المتحدة ١٩٧٤ . ص ١٢٧ – ١٣١ .

أعلى زيادة (أقل من مليون نسمة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤) والجزائر حوالى نصف مليون ، وأقل زيادة فى البحرين (حوالى ١٠,٠٠٠ نسمة خلال نفس الفترة) .

٣ ــ بلغ عدد السكان الإجمالى للدول العربية عام ١٩٧٤ حوالى ١٤١,٥٩٩,٠٠٠ نسمة ، وإذا استمرت الزيادة السكانية بالمعدلات التى تسير عليها حاليا فإن عدد السكان سوف يتضاعف خلال ربع قرن وسيصل إلى أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة .

وهذه النتائج تطرح عدد من التساؤلات منها : هل سوف تستمر الزيادة السنوية فى كل دولة عربية بنفس المعدل أم سيحصل تغيرات ،وهل سيستمر التفاوت الحالى بين المعدلات أم سوف يختص ؟ وإذا ما استمر التفاوت فما هى خصائصه وبين أى مجموعات من الدول وما هى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الزيادة واستمرار التفاوت فى الزيادة على المجتمعات الريفية والحضرية .

إن الاحصاءات المطلقة والمجردة لا تعطى وحدها الصورة المتكاملة للخصائص السكانية للمجتمعات العربية ، والجدول التالى يوضح معدل الدخل السنوى ومعدلات الزيادة السنوية والمساحة والكثافة السكانية للدول العربية فى السنوات المختلفة .

جدول رقم (٤)

السكان ومعدل الدخل السنوى للفرد والمساحة والكثافة السكانية للدول العربية ما بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٤ *

الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد بالدولار الأمريكى ** (١٩٧٣)	السكان (بالمليون)	نسبة الزيادة السنوية (٪) ١٩٧٤	المساحة كم ٢ (بالألف)	الكثافة السكانية ١٩٧٤
الجزائر	٤٥٠	١٦,٢٨	٣,٢	٢,٣٨١	٧
مصر	٢٢٠	٣٦,٤٢	٢,٢	١,٠٠١	٣٦
ليبيا	٢٣٤٠	٢,٣٥	٣,٧	١,٧٥٩	١
موريتانيا	١٤٠	١,٢٩	٢,٧	١,٠٣٠	١
المغرب	٢٧٠	١٦,٨٨	—	٤٤٦	٣٨
السودان	١٣٠	١٧,٣٢	٢,٥	٢,٥٠٥	٧
تونس	٢٥٠	٥,٦٤	٢,٤	٠,١٦٣	٣٤
البحرين	٥٥٠	٠,٢٤	١,٨	٠,٦٢٢	٣٩١
الاردن	٣١٠	٢,٦٢	٣,٤	٠,٩٧	٢٧
الكويت	٤٩٥٠	٠,٩٨	٥,٨	٠,١٧٨	٥٢
لبنان	٥٩٠	٢,٨٧	٣,١	٠,١٠	٢٩٤
عمان	٣٥٠	٠,٧٤	٣,٢	٠,٢١٢	٣
قطر	١٣٧٠	٠,٩٦	٢,٩	٠,١١	٨
السعودية	٧٩٠	٨,٧٠	٤,٩	٢,١٤٩	٤
سوريا	٢٩٠	٧,١٢	٣,٣	٠,١٨٥	٣٨
دولة الإمارات	٢٣٩٠	٠,٢٢	٢,٧	٠,٨٣	٣
اليمن الشمالى	٨٠	٦,٤٨	٣,٠٠	٠,١٩٥	٠
اليمن الجنوبى	١٢٠	١,٦٣	٢,٧	٠,٢٨٧	٥
العراق	٤٣٠	١٠,٧٦	٣,٣	٠,٤٣٤	٢٥
الصومال	غير متوافر	٣,٠٩	٢,٦	٠,٦٣٧	٥

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ — من حيث معدل دخل الفرد السنوى فنجد هناك تفاوت شاسع بين الدول العربية يصل إلى أعلى حد فى الكويت ٤٩٥٠ دولار وأدنى حد فى اليمن الشمالى (٨٠ دولار)

* المصدر : كتاب الاحصاء السنوى للامم المتحدة ٧٣ / ١٩٧٤ . ص ١٢٧ — ١٥٠ .

** بناء على بيانات إحصائية من الموسوعة البريطانية ١٩٧٥ .

ويمكن تصنيف الدول حسب معدلات دخل الفرد السنوى إلى ثلاث فئات مميزة :

(ا) أقل من ٣٠٠ دولار بالسنة وتشمل : مصر ، موريتانيا ، المغرب ، تونس ، السودان ، عمان ، سوريا ، اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .

(ب) بين ٣٠٠ دولار وأقل من ٨٠٠ دولار للفرد بالسنة وتضم دول الجزائر والعراق والبحرين ، الأردن ، لبنان ، والسعودية .

(جـ) ٨٠٠ دولار فأكثر للفرد بالسنة وتشمل كل من الكويت وليبيا وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة .

٢ — تختلف الدول العربية فيما بينها بالنسبة لنسب الزيادة السنوية إذ يصل أدنى حد للزيادة ١,٨ ٪ فى السنة للبحرين وأعلى حد للزيادة ٥,٨ ٪ فى السنة فى الكويت .
ويرجع السبب فى هذا التفاوت إلى أن الكويت قد اجتذبت فى العقدين الأخيرين أعداداً كبيرة من المهاجرين من الدول العربية والدول الأجنبية للعمل . فى حين أن دولة البحرين لا تعد من الدول النفطية وأن معظم سكانها من البحرانيين ولم تجذب القوى العاملة الأجنبية بدرجة الكويت .

وتلى السعودية الكويت فى نسبة الزيادة السكانية ٤,٩ ٪ فى السنة ثم ليبيا ٣,٧ ٪ فى السنة فالأردن (٣,٤ ٪) يليها سوريا ٣,٣ ٪ فالجزائر (٣,٢ ٪) . وهناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقف وراء التفاوت فى نسبة الزيادة بين الدول العربية تتطلب إجراء المزيد من الدراسات التحليلية .

٣ — أما من حيث الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ، فنجد تفاوتاً كبيراً يصل أعلى حد فى البحرين (٣٩١ شخص فى كل كم٢) ثم فى لبنان قبل الحوادث والاضطرابات الأخيرة (٢٩٤ شخص لكل كم٢) وأدنى حد فى ليبيا وموريتانيا إذ يصل إلى شخص واحد فى كل كم٢ لكل من الدولتين . ويشير هذا الواقع إلى أن التوزيع الأيكولوجى للسكان فى الدول العربية غير متجانس . وقد يرجع السبب فى هذا التفاوت الشاسع إلى اختلاف التضاريس من الجبال والمناطق الصحراوية غير المأهولة بالسكان والتى لا تصلح للزراعة . والجدير بالملاحظة أن حوالى ٩٩ ٪ من السكان يعتمدون فى حياتهم ومعاشهم على حوالى خمس أراضى الدول العربية ؛ حيث نجد أن المساحات الباقية صحراوية وعبارة عن تلال وأحراش لا تصلح للاستثمار الزراعى والحيوانى .

٤ — هناك علاقة عكسية (فى حالة بعض الدول العربية) بين معدل دخل الفرد السنوى

وبين حجم السكان ، إذ نجد أن الدول ذات الحجم السكانى الكبير تعانى من انخفاض معدلات دخل الفرد السنوى ، فيزيد حجم السكان فى البلدان ذات معدل الدخل الذى يصل إلى أقل من ٣٠٠ دولار للفرد بالسنة كما هى الحال فى كل من مصر والمغرب وتونس وسوريا والسودان واليمن الشمالى . وتتسم الدول ذات الدخل المنخفض بارتفاع نسبة الزيادة السكانية بغض النظر عن التقدم الذى تحرزه فى مجالات الخدمات الصحية .

والعوامل التى تكمن وراء ارتفاع نسبة الزيادة السكانية فى الدول ذات الدخل القومى المنخفض التى تعتمد اقتصادياتها على الانتاج الزراعى والخدمات هى فى الأساس اقتصادية وذلك لتوفير المزيد حتى الأيدى العاملة للعمل فى الزراعة والأعمال اليدوية بالإضافة للعوامل الثقافية والنفسية والاجتماعية والدينية التى تلعب دوراً هاما أيضا .

وفى ضوء هذه الحقائق والمعطيات حول بعض الخصائص الديمغرافية فى البلاد العربية ، يمكن النظر فى خصائص السكان الحضر فى هذه البلدان .

لقد ارتفعت نسبة السكان الحضر خلال الربع قرن الأخير فى جميع الدول العربية ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها عوامل الجذب إلى مراكز المدن بقصد العمل والتعليم والانتفاع فى الخدمات الأخرى ، وعوامل الطرد التى تدفع بسكان البادية والريف نحو المدن بسبب انخفاض الدخل من الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن وأنماط ملكية الأراضى بالإضافة إلى تحكم القيم القبلية والعشائرية فى الانشطة الاجتماعية المتصلة بالرجل والمرأة والشباب .

هذا بالإضافة إلى أن المدينة تحظى باهتمام الدولة من حيث التخطيط والمشروعات التنموية وتمركز المؤسسات الحكومية والتجارية والترويحية والثقافية مما يؤدى إلى زيادة فرص العمل والدخل الأعلى ومستوى الحياة الأفضل .

وحتى نقف على خصائص النمو الحضرى فى الدول العربية خلال الربع قرن الأخير لابد من النظر فى التطور الذى حصل على نسب السكان الذين يقطنون الريف والحضر .

ويوضح الجدول التالى رقم (٥) نسبة السكان الحضر إلى مجمل السكان فى البلاد العربية فى السنوات المختلفة .

جدول رقم ٥ : نسبة السكان الحضر إلى مجمل السكان فى البلاد العربية فى أعوام ١٩٥٠ و ١٩٦٦ و ١٩٧٤ (١)

الدولة	١٩٥٩		١٩٦٦		١٩٧٤	
	السكان (بالمليون)	الحضر ٪	السكان (بالمليون)	الحضر ٪	السكان (بالمليون)	الحضر ٪
الجزائر	٨,٩	٢٥	١١,٨	٣٩	١٦,٢	٥٢
مصر	٢٠,٥	٣٢	٣٠	٤١,٢	٣٦,٤	٤٤,٣
ليبيا	١,٠	٢٢	١,٧	٢٥,٨	٢,٢٤	٢٩,٨
موريتانيا	٠,٧	٢	١	١٢	١,٢٩	٢١,٧
المغرب	٩,٠	٢٣	١٣,٧	٣٠,٥	١٦,٨	٣٧,٨
السودان	١٠,٠	٦	١٤,١	١٠,٦	١٧,٣	١٣,٢
تونس	٣,٦	٣١	٤,٥	٤٠	٥,٦	٤٨,١
البحرين	٠,١	٧١	٠,١٦	٧٤	٠,٢٢	٧٨,٥
العراق	٥,٢	٣٥	٨,٣	٥٢,٥	١٠,٧	٦٢,٦
الأردن	١,٣	٣٥	٢,٠	٣٨,١	٢,٦	٤٣,٠
الكويت	٠,٢	٥١	٠,٥٢	٦٢,١	٠,٩٣	٩٠,٠
لبنان	١,٨	٤٠	٢,٤٧	٥٦	٢,٧	٦٤
عمان	٠,٥	٣	٠,٥٨	٧,٥	٠,٧٤	١٠
قطر	٠,٠٢	٥٠	٠,٠٧	٦٧	٠,٠٩	٧٦,٥
السعودية	٥,٣	٩	٦,٩٣	٢٣	٨,٧١	٣١
سوريا	٣,٤	٣٥	٥,٥	٤١	٧,١	٤٥,٩
دولة الأمارات	٠,٠٨	٢٥	٠,١٧	٥٠,٦	٠,٢٢	٦٤,١
اليمن الشمالى	٤,٠	٢	٥,٢٥	١٠,١	٦,٤٧	١٥,٢
اليمن الجنوبى	٠,٧	٩	١,٢	٢٦,٣	١,٦	٣٥,٨
المجموع	٧٥,٤	٢٥	١١٣,٩٢	٣٦	١٤١,٥٩	٤٢

المصدر : الكتاب السنوى للامم المتحدة ١٩٧٤ . ص ١٣٤ - ١٤٥ .

يقصد بالسكان الحضر الذين يقطنون فى مدن يبلغ مجموع سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر وفق المعايير الدولية .

(١) أنظر كتاب :

Kingsley Davis. World Urbanization 1900-1970, Vol. 1, Berkeley, University of Calif. Press, (1969), pp. 113-130 (As appeared in the U.N. Bulletin No. 7, July 1974 — Article by S. Ibrahim entitled, 'Urbanization in the Arab World, 1974 statistics were compiled from the demographic yearbook, U.N., 1974.

نستخلص من الجدول الحقائق التالية :

لقد زادت النسبة المئوية لسكان الحضر خلال فترة ٢٤ عاما من ٢٥ ٪ إلى ٤٢ ٪ أى ما يعادل زيادة فى السكان فى ١٧,٨٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٥٩,٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٤ ، وقد تفاوت معدل الزيادة بين دولة وأخرى . وقد وصل أعلى حد للفرق فى زيادة النسبة المئوية للتحضر خلال الفترة المشار إليها فى دولةالكويت (٣٩ ٪) ثم دولة الإمارات (٢٤,٦ ٪) ثم موريتانيا (١٩,٧ ٪) ثم العراق (١٧,٥ ٪) ثم قطر (١٧٪) ثم اليمن الجنوبى (١٧,٣ ٪) ثم لبنان (١٦ ٪) ثم السعودية (١٤ ٪) ... الخ .

ولأغراض التحليل والمقارنة يمكن تصنيف الدول العربية بالنسبة لدرجات التحضر حسب المقياس التالى : (١)

١ — تحضر منخفض ٥٠ ٪ فأقل من السكان فى المناطق الحضرية .

٢ — تحضر متوسط من ٢٥ ٪ — ٤٩ ٪ من السكان فى المناطق الحضرية .

٣ — تحضر مرتفع من ٢٥ ٪ فما فوق منالسكان فى المناطق الحضرية

وإذا طبقنا هذا المقياس على واقع التحضر فى الدول العربية لعام ١٩٧٤ نخلص إلى مايلى :

(أ) التحضر المنخفض :

ويشمل كل من دول : موريتانيا (٢١,٧ ٪) السودان (١٣,٢ ٪) مسقط وعمان (١٠ ٪) واليمن الشمالى (١٥,٢ ٪) .

ومن خصائص هذه الدول انخفاض معدل الدخل السنوى للفرد واقتصادياتها تعتمد على الزراعة أكثر من الصناعة وتمتاز بارتفاع نسبة الأميه بين السكان .

(ب) التحضر المتوسط : ويضم كل من دول :

تونس (٤٨,١ ٪) وسوريا (٤٥,٩ ٪) ومصر (٤٤,٣ ٪) والأردن (٤٤ ٪) والمغرب (٣٧,٩ ٪) واليمن الجنوبى (٣٥,٨ ٪) والسعودية (٣١ ٪) وليبيا (٢٩,٨) .

---

(١) يستخدم جير الدبريز فى كتابه «Urbanization in Newly Developing Countries» مقياسا للتحضر على النحو التالى :

تحضر منخفض عندما يكون ٢٠ / من السكان يقطنون فى مدن (٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر)
وتحضر متوسط بين ٢٠ و٩ر ٢٩ .
وتحضر متوسط مرتفع بين ٣٠ — ٣٩ .
وتحضر مرتفع من ٤٠ / فما فوق .

ومن مميزات هذه الدول أنها تمر بفترة انتقال حضارية سريعة بسبب الاتجاه المتزايد نحو التصنيع الزراعى والصناعات المتوسطة والخفيفة بالاضافة إلى تزايد الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى المدن والهجرة الدولية عبر البلاد العربية ومن الدول الأجنبية بسبب دوافع اقتصادية وثقافية . أما من حيث معدل دخل الفرد السنوى لهذه الدول فهو أعلى من الدول ذات التحضر المنخفض .

(حـ) التحضر المرتفع :

ويضم كل من دول : الكويت (٩٠٪) ، البحرين (٧٨,٥٪) قطر (٧٦,٥٪) دولة الأمارات (٦٤,١٪) ، لبنان (قبل نشوب الحرب الأهلية الأخيرة—٦٤٪) والعراق (٦٢,٦٪) والجزائر (٥٢٪) .

ومن خصائص هذه الدول أنها منتجة للنفط باستثناء (لبنان) وقد واجهت موجة من التحضر السريع بعد تسويق النفط والاستفادة من عوائده فى الاستثمار الداخلى والخارجى . وقد ساهمت الواردات من العوائد النفطية فى التوسع فى المؤسسات التحتية Infra Structure والتصنيع والخدمات والتجارة وجوانب أخرى من جوانب عملية التحضر مثل المستشفيات والمواصلات البرية والجوية والبحرية ووسائل الاتصال والمؤسسات العلمية والبحث والتكنولوجيا ... الخ . كما تمتاز هذه الدول بارتفاع معدل دخل الفرد السنوى ومعدلات مرتفعة فى النمو الحضرى .

نستنتج مما تقدم أن البلاد العربية عامة تمتاز بسرعة النمو الحضرى ولكن بمعدلات متفاوتة وذلك لعدة عوامل وأسباب . وقد شهدت الدول العربية خلال العقد الثانى للتنمية ارتفاعاً ملحوظاً فى نسبة السكان الحضر . وترتفع النسبة فى حالة الدول المصدرة للنفط خاصة فى دول الخليج مثل الكويت والبحرين وقطر ودولة الأمارات والعراق . وأما بالنسبة إلى مزايا ومنافع هذه الزيادة السريعة أو المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تتولد من جرائها فإن ذلك يتطلب المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية التى تهدف لتحديد العلاقات بين النمو السريع فى التحضر والتغيرات التى تحدث فى مجالات التعليم والصحة والترويح والخدمات الدينية والإدارية والتطور فى وسائل الاتصال الجماهيرى والمواصلات وغيرها بقصد التعرف على خصائص واتجاهات النمو الحضرى فى الدول العربية والمشكلات التى تواكب هذا النمو .

كما أن تصنيف الدول العربية حسب درجة النمو الحضرى إلى دول ذات تحضر مرتفع ومتوسط ومنخفض يساعد الباحثين والمخططين على ربط عملية التحضر مع عملية التنمية الاجتماعية

والاقتصادية سواء فى الخطط المرحلية (القصيرة المدى) أو فى التخطيط البعيد المدى على المستويين المحلى والعربى .

رابعا — المدن الرئيسية فى الدول العربية

تعتبر المدينة رئيسية إذا ما اتخذت موقفاً مميزا عن باقى المدن خلال عملية التحضر (١) ويضيف هوزليتز Hozelitz أن الوظائف القومية مثل الدوائر الحكومية وتمركز المؤسسات القومية والقيادات السياسية والعسكرية والخدمات فى أولى مراحل نمو المدن الرئيسية . ونتيجة لذلك فان هذه المدن تؤثر على التخطيط القومى فى المجالات التالية :

١ — أنها تمتص الاستثمارات القومية .

٢ — وتجذب مختلف المستويات المهنية من القوى العاملة .

٣ — وتسيطر على النشاطات الثقافية وتؤثر فى تشكيل الخصائص الحضارية للدولة .

٤ — ولها آثار عكسية على نمو المدن المتوسطة والصغيرة التى غالباً ما تواجه صعوبات فى تحقيق نمو متوازن .

٥ — وترتفع المعدلات الاستهلاكية (مثل الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية الخ) إذا ما قورنت بالمعدلات الإنتاجية (الصناعية والتجارية) (٢٠)

أما بالنسبة للمعطيات والظروف التى تسهم فى تكوين ونمو المدن الرئيسية ، فيشير برايان بيرى (Brian Berry) أن ثلاثة أنماط من الأوضاع منها : أولا — فى الدول التى كانت وإلى عهد قريب مرتبطة بدول أخرى من الناحية الاقتصادية والسياسية .

وثانيا — الدول الصغيرة التى تشمل مساحات شاسعة من الأراضى حيث يميل السكان للتجمع فى مواقع رئيسية ، وثالثاً — فى الدول التى لايسمح وضعها الاقتصادى بإنشاء وإقامة مدن ذات أحجام متوسطة . (٣)

ولقياس مدى سيطرة بعض المدن على غيرها أو التمركز الحضرى فى مناطق دون الأخرى أو بصورة تفوق المناطق المجاورة فى البلد الواحد ، فقد قام علماء الاجتماع وعلما

---

(١) Gerald Breeze, op. cit., p. 48.

(٢٠) Bert Hoselitz, 'Urbanization and Economic Growth in Asia', as mentioned in G. Breeze, Ibid.

(٣) Brian Bery. « City Size Distribution and Economic Development », Economic Development and Cultural Change, 3 April 1955, p. 55.

السكان بعدة محاولات لتطوير بعض الأدوات التي تساعد على قياس التمركز أو السيطرة . فمثلا قاعدة الترتيب حسب الحجم (Rank-Size-Rule) تساعد على تصنيف المراكز الحضرية حسب حجمها بصورة توضح حجم هذه المراكز وتصنيفها . وعندما أجريت محاولة تطبيق هذه القاعدة على المراكز الحضرية فى البلاد العربية وجدنا أن أكبر مدينة تفوق حجما وبدرجة كبيرة المدينة التي تليها مما يوضح ظاهرة سيطرة المدينة الكبيرة الواحدة على باقي المدن. وهناك مقياس آخر يسمى « مؤشرات السيطرة » أو (Index of Primacy) أو « المؤشر الرباعى (Four City Index) » وبموجب هذا المقياس يتم تقسيم عدد سكان أكبر مدينة على مجموع سكان المدن الثلاث التي تليها حجماً . ومن ناحية حسابية يجب أن يزيد الحد الأدنى لقيمة المؤشر الرباعى على (٠,٣٣) وليس هناك بالضرورة حد أعلى . وقد أثبتت التجارب أن القيمة قلما تنقص عن (٠,٥) أو تزيد على (٨,٠) . (١)

ولدى تطبيق هذا المقياس على المدن العربية فقد تبين أن قيمة المؤشر الرباعى فى الجزائر (١,٣) وفى مصر (١,٩) وفى المغرب (١,٤) وفى سوريا (٠,٩٤) وفى السودان (٠,٥٤) ، أما العراق فقد بلغت قيمة المؤشر الرباعى (٢,٧٨) . كما يتضح من عملية تطبيق هذا المقياس على التمركز الحضرى فى الدول العربية أن معظم المدن الرئيسية أو المسيطرة قد جاء نموها بصورة أسرع من نمو المدن الثلاث التي تلى المدينة الأم كما هو الوضع فى الجزائر ومصر والعراق ولبنان والسعودية . (٢)

وحتى تتضح لنا الخصائص الديمغرافية للمدن الرئيسية أو المسيطرة فى الدول العربية من الأهمية بمكان تحديد المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف نسمة فأكثر . وقد تم اختيار هذا العدد لحجم المدينة تسهيلا لإجراء المقارنة بين الدول العربية مجتمعة أو منفردة مع الدول الأخرى . ويبين الجدول التالى عدد المدن فى كل دولة عربية التي يبلغ عدد السكان فى كل مدينة مائة ألف نسمة فأكثر ونسبة السكان فى كل مدينة إلى مجموع السكان العام فى تلك الدولة ونسبة إلى المدينة الواحدة إلى إجمالى سكان الحضر فى الدولة :

---

(١) للتحليل واستخلاص الأرقام أنظر الجدول الذى يوضح سكان المدن الكبيرة فى كل بلد عربى . انظر :

S. Ibrahim: « Urbanization in the Arab World ». United Nations Population Bulletin, No. 7, July 1974, p. 82.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٣ .

جدول رقم (٦)

حجم السكان فى المدن الرئيسية بالنسبة لمجموع السكان وإجمالى سكان الحضر فى الدول العربية عام ١٩٧٠

الدولة والمدينة	السكان فى المدينة (١٠٠,٠٠٠ فأكثر)	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لإجمالى السكان الحضر (٪)
الجزائر			
الجزائر	١٢,٠	٨,٢	٣٢,٥
عنابة	٢,١	١,٥	٤,٠
قسنطينة	٣,٢	٢,٣	٦,١
وهران	٣,٧	٢,٧	٧,١
مصر			
القاهرة	٤٩,٦	١٥,٠	٣٤,٤
الاسكندرية	٢٠,٠	٦	١٤,٢
المحله الكبرى	٢,٥	٠,٧	١,٧
بور سعيد	٣,١	٠,٩	٢,١
السويس	٣,١	٠,٩	٢,١
شبرا الخيمة	٢,٥	٠,٧	١,٧
الجيزة	٧,١	٢,١	٤,٨
أسوان	١,٢	٠,٣	٠,٨
أسيوط	١,٥	٠,٤	١,٠
دمنهور	١,٤	٠,٤	٠,٩
الفيوم	١,٥	٠,٣	١,٠
الاسماعيلية	١,٦	٠,٥	١,١
المنصورة	٢,١	٠,٦	١,٤
طنطا	٢,٥	٠,٧	١,٧
الزقازيق	١,٧	٠,٥	١,١
موريتانيا			
نواكشوط	٠,٥	٠,٤	١,٦

(١) الكتاب الاحصائى السنوى للامم المتحدة ١٩٧٣ .

(٢) Kingsley Davis, op. cit.

الدولة والمدينة	السكان فى المدينة (١٠٠,٠٠٠ فأكثر)	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لإجمالى سكان الحضر (٪)
المغرب			
الدار البيضاء	١٥,٦	١٠,٠	٢٨,٣
فاس	٣,٨	٢,٤	٦,٩
قنيطرة	٣,٠	٢,٠	٥,٤
مراكش	٣,٩	٢,٥	٧,٠
مكناس	٣,٦	٢,٣	٦,٥
وجده	٣,١	٢,٠	٥,٤
الرباط	٥,٣	٣,٤	٩,٦
صافي	١,٩	١,٢	٣,٤
طنجة	١,٨	١,١	٣,٣
تطوان	٢,٧	١,٧	٤,٩
الصومال			
مقديشيو	٢,٣	٨,٢	٤٦,٠
السودان			
الخرطوم	٢,٦	١,٦	٢٠,٠
الخرطوم بحرى	١,٢	٠,٧	٩,٢
أم درمان	٢,٥	١,٥	١٩,٠
بور سودان	١,١	٠,٦	٩,٠
تونس			
صفاقس	٢,٥	٥,٠	١١,٩
تونس	٦,٤	١٣,٠	٣٠,٤
البحرين			
المنامة	٠,٨	٣٢,٠	٤٠,٠
العراق			
بغداد	٢٣,١	٢٥,٣	٤٧,٧
البصرة	٤,٣	٤,٧	١٠,٧
الحلة	١,٥	١,٦	٣,٧
كركوك	٢,٥	٢,٧	٦,٢
الموصل	٣,٦	٣,٩	٩,٠
النجف	١,٨	١,٩	٤,٥

الدولة والمدينة	السكان في المدينة ١٠٠٠٠٠ فأكثر	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لاجمالي السكان الحضر (٪)
الأردن			
عمان	٥,٠	٢٠,٨	٤٥,٤
أربد	١,٦	٦,٦	٥٦,٠
الزرقاء	٢,٢	٩,١	٢٢,٠
الكويت (١)			
مدينة الكويت	٢,١	٢٤,٧	٣٥,٠
حولى	٤,١	٤٨,٣	٦٠,٢
لبنان			
بيروت	٩.٣	٣٢,٠	٧١,٥
السعودية			
جدة	٢,٦	٣,٥	١٣,٦
مكة	٢,٥	٣,٣	١٣,١
الرياض	٢,٩	٣,٩	١٥,٢
سوريا			
دمشق	٩,٢	١٥,٠	٤٠,٠
حلب	٦,٣	١٠,٣	٢٧,٣
حمص	٢,١	٣,٤	٩,١
حماة	١,٣	٢,١	٥,٦
اللاذقية	١,٢	١,٩	٥,٢
دولة الأمارات المتحدة			
أبو ظبى	٠,٥	٥,٠	٧٠
اليمن الشمالى			
صنعاء	١,٢	٢٤,٠	٤٠
اليمن الجنوبي			
عدن	٢,٥	٢٥	٨٣,٣

(١) Kuwait Statistical Dept., Census of 1970, pp. 463-465.

نستنتج من الجدول الحقائق التالية :

١ – إن أكبر خمس مدن التي يصل عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر في الدول العربية هي ، على الترتيب :

القاهرة (٤٩,٦) بغداد (٢٣,١) الاسكندرية (٢٠,٥) الدار البيضاء (٥,٦) والجزائر (٢) أما بالنسبة لباقي المدن فيتراوح عدد سكانها (٥,) و(٩,٢) في أبو ظبي وبيروت على التوالي .

٢ – يبلغ مجموع عدد المدن المئة ألفية في الدول العربية ٥٩ مدينة عام ١٩٧٠ باستثناء المنامة وأبو ظبي حيث يبلغ عدد السكان في كل منها دون هذا المستوى ، بالرغم من أنهما أكبر المدن في بلدان كل منها .

٣ – يكون ترتيب الدول العربية حسب مجموع عدد المدن المئة ألفية على النحو التالي : مصر (٥ مدينة) والمغرب (١٠) والعراق (٦) وسوريا (٥) ثم السودان (٤) والسعودية والأردن (٣) والكويت (٢) وباقي الدول مدينة واحدة .

٤ – يشكل عدد السكان في المدن للدول الخمس المشار إليها أعلاه أكبر نسبة لسكان الحضر في الدولة التابعة لها إذ يبلغ سكان القاهرة (٣٤,٤٪) من سكان الحضر في مصر وبغداد (٤٧,٧٪) من سكان العراق الحضر والدار البيضاء (٢٨,٢٪) من من الحضر في المغرب والجزائر ٣٢,٥٪ من الحضر في الجزائر .

وهذا يؤكد حقيقة ديمغرافية تنطبق على الدول العربية وهي أن عملية التحضر تمتاز بسيطرة إحدى المدن على باقي المدن .

ولمثل هذا الوضع مزايا وعيوب من وجهة نظر التخطيط للتحضر ورسم سياسة للتوازن بين النمو الحضري والريفي وبين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بحيث تقوم المدن الرئيسية بدور في التطور الحضاري للدولة وتكون مصدر التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وقد يؤدي التحضر السريع والتركز الحضري في المدن الرئيسية إلى جذب استثمارات الدولة المادية والبشرية وتستأثر هذه المراكز بحصة الأسد من المشروعات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية مما يساعد على دفع عجلة النمو الحضري النمو المتكامل للبادية والريف والمراكز الحضرية الجديدة التي تنشأ بجانب المصانع والمشروعات الاقتصادية والزراعية .

وقد شهدت الكثير من المدن الرئيسية في العالم العربي في الآونة الأخيرة معدلات نمو سريعة . وقد أثبتت الدراسات أن مدينتي الكويت والرياض يزداد عدد سكانهما بمعدل

جدول رقم ٧

المدينة	عدد السكان — حوالى ١٩٦٠ مجموع السكان	حوالى ١٩٧٠ مجموع السكان	فترة التقدير السنة	معدل النمو السنوى المتوسط (٪) فى السنة
بغداد	٨٦٢,٠٠٠	٢,١٨٤,٠٠٠	٥٧ — ٧٠	٧,٢
بيروت	٦٦٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠	٦٠ — ٧٠	٣,٧
دمشق	٥٣٠,٠٠٠	٨٣٦,٠٠٠	٦٠ — ٧٠	٤,٧
حلب	٤٢٦,٠٠٠	٦٣٩,٠٠٠	٦٠ — ٧٠	٤,١
عمان	٢٤٦,٥٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٦١ — ٧١	٩,١
البصرة	١٦٥,٠٠٠	٣٧١,٠٠٠	٥٧ — ٧٠	٥,٩
الكويت	١٥٢,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	٦١ — ٦٥	١٨,٠
جدة	١٤٨,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠	٦٢ — ٧١	٨,٥
الرياض	١٦٩,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٦٢ — ٦٨	١٠
الموصل	١٧٨,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠	٥٧ — ٦٥	٥,٠
مكة	١٥٩,٠٠٠	٢٩٤,٠٠٠	٦٢ — ٧١	٧,١
حمص	١٣٧,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	٦٠ — ٧٠	٤,٧
المدينة	٨٤,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	٦٢ — ٧١	٥,٣
اللاذقية	٦٨,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠	٦٠ — ٧٠	٦,٤
الزرقاء	٩٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠	٦١ — ٦٧	٣,٩

المصدر : جانيت أبو لغد ، مشاكل التحضر فى الشرق الأوسط وما تستتبعه فى مجال السياسة العامة . نشر فى وثيقة الأمم المتحدة رقم ST/UNESOB 19 بعنوان « دراسات عن مشاكل إنمائية فى بعض بلدان الشرق الأوسط » ١٩٧٢ ، ص ٩٦ — ١٠٠ .

١٠٪ فى السنة عن ذلك ، كما أن الحالات التى يزيد معدل سكانها على ٥٪ سنويا فيلاحظ من الجدول أن عدد سكان المدن المدرجة فى هذا الجدول قد ازداد بمثل هذه المعدلات وفى بعض الأحيان بمعدلات أعلى منها .

ويجمع الديمغرافيون على أن نمو المدن السريع ناتج عن تضافر قوتين هما : ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية (أى زيادة عدد المواليد عن عدد الوفيات داخل المدينة) وارتفاع معدلات إعادة توزيع السكان (أى زيادة عدد المهاجرين إلى المدينة عن عدد المهاجرين منها) ،ويزداد اهتمام رجال السياسة والتخطيط نحو القوة الثانية على اعتبار أنها تخلق متاعب وصنوفاً من الحرمان للمهاجرين أنفسهم كما تولد فى المدن المستقبلة للمهاجرين مشاكل كتفشى الجرائم والرذيلة والبطالة . إلا أن القوة الأولى ، أى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية يجب أن لا نقلل من أهميتها والآثار المترتبة عليها .

وترى جانيت أبو لغد أن « النمو الحضرى الناتج عن الهجرة هو ، فى بلدان الشرق الأوسط خاصة أمر : (ا) محتوم ، (ب) وضرورى للنمو الاقتصادى ، (حـ) ومتفق والأهداف القومية فى العدالة الاجتماعية والتكامل القومى (د) وذو فائدة من حيث أنه يهيىء للمدن وسيلة لسد أوجه النقص المتولدة عن النمو على نحو لا يهيئه النمو الناتج عن الزيادة الطبيعية فى عدد السكان ، أما بالنسبة للنمو الحضرى الناتج عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فهو على عكس ما ذكر بالنسبة للنمو الحضرى الناتج عن الهجرة .

ويوضح الجدول التالى اتجاهات النمو الحضرى لبعض المدن المختارة فى بلدان الشرق الأوسط ومصادره سواء أكان من الزيادة الطبيعية أو من الهجرة .

جدول رقم (٨)

مصادر النمو التقديرى فى مدن بعض بلدان الشرق الأوسط (١)

المدينة	معدل النمو التقديرى (٪ بالسنة)	الزيادة الطبيعية ٪ فى السنة (أ)		الزيادة بسبب الهجرة ٪ فى السنة (ب)		متوسط النسبة المئوية لمجموع النمو الكلى	
		التقدير الأدنى	التقدير الأعلى	الأدنى	الأعلى	أ	ب
المجموعة الدنيا							
بيروت	٣,٧	٢,٢	٢,٥	١,٢	١,٥	٦٤	٣٦
دمشق	٤,٧	٣,٠	٣,٢	١,٥	١,٧	٦٦	٣٤
حلب	٤,١	٣,٠	٣,٢	٠,٩	١,١	٧٦	٢٤
حمص	٤,٧	٣,٠	٣,٢	١,٥	١,٧	٦٦	٣٤
حماة	٣,٦	٣,٠	٣,٢	٠,٤	٠,٦	٨٦	١٤
الزرقاء	٣,٩	٣,٠	٣,٣	٠,٦	٠,٩	٨١	١٩
المجموعة المتوسطة							
كركوك	٥,٣	٣,٠	٣,٤	١,٩	٢,٣	٦٠	٤٠
الموصل	٥,٠	٣,٠	٣,٤	١,٦	٢,٠	٦٤	٣٦
عمان	٥,٦	٣,٠	٣,٣	٢,٣	٢,٦	٥٦	٤٤
بغداد	٦,١	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٩	٥٤	٤٦
المدينة	٥,٣	٢,٨	٣,٠	٢,٣	٢,٥	٥٥	٤٥
جدة	٨,٥	٢,٨	٣,٠	٥,٥	٥,٧	٣٤	٦٦
مكة	٧,١	٢,٨	٣,٠	٤,١	٤,٣	٤١	٥٩
المجموعة العليا							
عمان (٦٧–٧١)	٩	٣,٣		٥,٧		٣٧	٦٣
الرياض	١٠	٢,٨	٣,٠	٧,٠	٧,٢	٢٩	٧١
مدينة الكويت (٦١ – ٦٥)	١٨,٠	٣,٠	٣,٣	١٤,٧	١٥,٠	١٨	٨٢

(١) نفس المصدر السابق ص ١٠١ .

يتضح من الجدول الحقائق التالية : —

١ — أن هناك ثلاث مجموعات من المدن المختارة من بعض البلدان العربية — المجموعة الدنيا والمتوسطة والعليا بالنسبة إلى معدلات النمو الحضرى .

٢ — حيث يكون معدل النمو التقديرى منخفض (كما هو فى حالة المجموعة الدنيا) فان متوسط النسبة المئوية لمجموع النمو الكامل للزيادة الطبيعية يكون أعلى من المتوسط للزيادة بسبب الهجرة .

٣ — وعلى العكس من ذلك حيث يكون معدل النمو التقديرى مرتفع (كما هو الحال فى المجموعة العليا) فان متوسط النسبة المئوية للزيادة بسبب الهجرة يكون أعلى من المتوسط للزيادة الطبيعية . أى أن الدول ذات المعدلات العالية من النمو الحضرى يرجع سبب النمو الرئيسى فيها إلى الهجرة أكثر مما يكون بسبب الزيادة الطبيعية .

٤ — أما المجموعة المتوسطة حيث يتراوح معدل النمو التقديرى بين ٥,٠ ؛ و٧,١ ؛ بالسنة فإن العامل الرئيسى الكامن وراء هذا النمو لا يزال مرتبطا بالزيادة الطبيعية أكثر ما يكون مرتبطا بالهجرة .

ونلاحظ أن هناك نتيجة هامة واحدة ومشتركة بين المدن المذكورة فى الجدول وهو النمو الحضرى السريع خلال العقدين الأخيرين من تاريخ كل منها ، وإذا استمرت هذه الزيادة بنفس المعدل فإن المدن العربية سوف تشهد مضاعفة عدد السكان خلال فترة قصيرة من الزمن تتراوح بين ١٠ — ١٥ سنة ، وحتى تقوم السلطات المسئولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأعداد التشريعات واتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية لمواجهة التوسع والزيادة السريعة فى المراكز الحضرية فإن الاستراتيجية الخاصة بمواجهة التوسع الناجم عن الزيادة الطبيعية تختلف نوعاً وكما عن أستراتيجية الخاصة بمواجهة التوسع الحضرى الناجم عن الهجرة من البادية والريف إلى المدن ، إذ أن الخصائص الثقافية والدمغرافية ومستوى المهارة المهنية والتعليم والقدرة على التكيف للمهاجرين تعتبر من المرتكزات الأساسية التى تقوم عليها سياسة توجيه عملية التحضر وضبط اتجاهات النمو ضمن إطار الخطة الانمائية العامة للدولة.

خامسا ــ العوامل التى تؤثر فى النمو الحضرى فى الدول العربية

هناك العديد من العوامل التى تعمل على النمو الحضرى والتحضر فى الدول العربية منها : التاريخى والدينى والسياسى والاقتصادى . وقد جاء فى تقرير للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ حول الوضع الاجتماعى العالمى حول التحضر فى الوطن العربى ما يلى :

« لقد تطورت المدن فى الدول العربية فى جيوب من الأراضى الصالحة للزراعة التى تحيطها مناطق شاسعة من سلاسل الجبال والمناطق الصحراوية ، وربما جاءت مواقع هذه المدن على خطوط سير القوافل أو على امتداد خط ضيق على الشواطىء أو امتداد الأنهار .

وقد لعبت الظروف التاريخية عبر السنوات الطويلة بالإضافة إلى الهجرة من البادية والريف والتنمية الصناعية فى العقدين الأخيرين دوراً هاماً فى قلب هذه المراكز الحضرية إلى مصادر للتنمية وأهداف لها فى نفس الوقت . ويؤكد لنا تاريخ العراق أن بغداد كانت عبر العصور مركزاً للإنتاج الزراعى فى منطقة دجلة والفرات ، وقد زادت المكانة الاقتصادية للمدينة بعد انتشار المصانع المتنوعة والعديدة . وقد تطورت كل من مدن الكركوك والموصل بفضل اكتشاف البترول واستغلاله الأمر الذى جذب القوى العاملة اليها من المناطق الريفية المجاورة . وهناك مدينة عمان فى الأردن التى تحولت من قرية تمر منها القوافل والإبل إلى عاصمة إمارة الأردن بعد استقلالها عام ١٩٢١ وتضخمت بعد هجرة حوالى مليون لاجىء فلسطينى بعد الحرب بين العرب واليهود عام ١٩٤٨ وإعلان توحيد الضفتين تحت الراية الهاشمية عام ١٩٥١ وإنشاء المملكة الأردنية الهاشمية التى اتخذت عمان عاصمة لها . وقد تضخم عدد سكانها واتسعت مساحتها أضعاف ما كانت عليها منذ ربع قرن .

وكذلك الأمر بالنسبة لمدينة الكويت التى قامت لعدة قرون داخل السور القديم المحيط بالقرية التى كان يعتمد أهلها على صيد اللؤلؤ والتجارة البسيطة كمورد للرزق وكسب العيش . أما بعد اكتشاف النفط فى الثلاثينات وتسويقه فى الخمسينات والانتفاع من عوائده فقد فتحت أبواب السور القديم وهدمت جدرانه أمام التوسع العمرانى المتواصل لاستيعاب الأفواج الكبيرة من المهاجرين إلى الكويت من أطراف حدودها الصحراوية ومن البلاد العربية والدول الأجنبية . وقد تكررت خبرة التوسع العمرانى والبشرى فى معظم دول منطقة الخليج التى اكتشفت البترول فى أراضيها فى الحقبة الأخيرة من تاريخها المعاصر .

أما بيروت (قبل الحرب الأهلية الأخيرة التي كان لها آثار سيئة على النمو الحضري ، فقد تمركزت فيها الأنشطة السياسية والتجارية والمالية والثقافية وجذبت المصانع والأيدي العاملة من مختلف أرجاء لبنان والدول المجاورة .

وقد شهدت مدينتا مكة المكرمة والمدينة المنورة نمواً مطرداً في القرن الأخير بفضل المكانة الدينية التي تتمتعان بها في العالم الإسلامي وقد توسعت المؤسسات الدينية والخدمات المتنوعة لاستقبال مئات الآلاف من الحجاج من مختلف أنحاء العالم فضلا عن الأعداد المتزايدة من الذين يستقرون في كل منهما بقصد مزاولة التجارة والسياحة والأعمال الأخرى على مدار السنة . وكذلك الوضع بالنسبة لمدينة جدة التي نشطت كميناء وعاصمة غربية للبلاد ومقراً للبعثات الدبلوماسية ومركزاً تجارياً ، وهناك الظهران والدمام اللتان أنشئتا حديثاً بفضل اكتشاف البترول ولكل منهما خصائص اجتماعية وثقافية ومهنية مميزة .

وفي سوريا فقد شهدت دمشق وحلب وحماه نمواً مطرداً في التجارة والصناعة وتشكل العصب الحيوي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويمكن القول بأن الوضع متشابه في حالة الظروف والعوامل التي ساهمت في نمو وتطور العديد من المدن في الدول العربية — شمال أفريقيا — مثل القاهرة وطرابلس وتونس والدار البيضاء والرباط ومراكش والخرطوم وغيرها .

أما العوامل الرئيسية التي لعبت دوراً هاما في النمو الحضري وفي إبراز المشكلات التي تعرض لها عملية التحضر في البلاد العربية فيمكن تحديدها في ثلاث اتجاهات وهي :

(ا) أن النمو قد حصل بسبب الزيادة الطبيعية في السكان وارتفاع نسبة المواليد .

(ب) أن النمو الحضري عامل من عوامل التصنيع .

(حـ) أن النمو الحضري حصل نتيجة للهجرة من الريف والبادية إلى مراكز المدن المتوسطة والكبيرة .

وسوف نناقش هذه العوامل بشيء من التفصيل حتى نقف على خصائص واتجاهات التحضر في الدول العربية والمشاكل والعقبات التي برزت في كل حالة .

(أ) النمو الحضري بسبب الزيادة الطبيعية :

أن عمليتي المواليد والوفيات أساسيتان لنمو أو انحدار السكان في المجتمع البشري على المستوى العالمي أو على الصعيد الأقليمي أو المحلي . والزيادة الطبيعية تشكل العامل الرئيسي في النمو السكاني في البلاد العربية أكثر ما تكون بسبب الهجرة الدولية. أما بالنسبة لمجتمعات

المدن فى البلاد العربية فإن الوضع يختلف من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى داخل البلد الواحد . فهناك المدن التى شهدت نمواً سريعاً بفضل الزيادة الطبيعية فى المواليد وبجانبها مدن أخرى يرجع نموها السريع إلى الهجرة الداخلية أو الدولية . (١)

وقبل أن نحدد اتجاهات الزيادة الطبيعية وخصائصها فى المناطق الحضرية ، من الأهمية بمكان تحليل خصائص الزيادة الطبيعية فى الدول العربية بصورة عامة .

ويوضح الجدول التالى – الإحصاءات الحيوية للبلاد العربية ونسبة الزيادة الطبيعية وتوقعات الحياة خلال الفترة ما بين ١٩٦٥–١٩٧٠ .

جدول رقم (٩)

الإحصاءات الحيوية ، نسبة الزيادة السنوية الطبيعية وأمد الحياة فى الدول العربية خلال الفترة ما بين ١٩٦٥–١٩٧٠ (٢) .

الدولة	المواليد: معدل المواليد	المواليد: معدل الخصوبة	الوفيات: معدل الوفيات	الوفيات: معدل وفيات الأطفال	معدل الزيادة الطبيعية	أمد الحياة بالسنوات
الجزائر	٤٩,١	١٧٣,٢	١٦,٩	٨٣,٣	٣٢,٢	٥٠,٧
مصر (٧١)	٣٤,٨	١٥٠,٣	١٣,١	١٠٣,٣	٢١,٧	٥٢,٧
ليبيا	٤٥,٩	–	١٥,٨	–	٣٠,١	٥٢,١
موريتانيا	٤٤,٤	١٧٣,٠	٢٢,٧	١٨٧	٢١,٧	٤١
المغرب	٤٩,٥	٢١٥,٧	١٦,٥	١٤٩	٣٣	٥٠,٥
الصومال	٤٥,٩	–	٢٤,٠	–	٢١,٩	٣٨,٥
السودان	٤٨,٩	٢٤٣,٣	١٨,٤	٩٣,٦	٣٠,٥	٤٧,٦
تونس	٤٦,٣	١٣١,٢	١٦	١٢٥	٣,٣	٥١,٧
العراق	٤٩,٣	٥٦,٥	١٥,٥	٢٨,٢	٣٣,٨	٥١,٦
الأردن	٤٩,١	١١٨,٥	١٦	٣٦,٣	٣٣,١	٥٢
الكويت (٧٣)	٤٥,٣	١٩٠,٠	٧,٤	٤٤,١	٣٥,٩	٦٨,٥
لبنان (٧٣)	٢٤,٥	–	٤,٣	١٨,٦	٢٠,٢	–
السعودية	٥٠,٠	–	٢٢,٧	–	٣٢,٢	٤٢
سوريا	٤٧,٥	١١٦,٥	١٥,٧	٢١,٧	٣٢,٢	٥٢,٨
اليمن الشمالى	٥٠	–	٢٢,٧	–	٢٧,٣	٤٢,٣
اليمن الجنوبى	٥٠	–	٢٢,٧	–	٢٧,٣	٤٢,٣

(١) . Ralph Thomlinson. « Urban Structure — The Social and Spatial Character of Cities », Random House, N.Y., 1969, p. 97.

(٢) Source: United Nations. Demographic Yearbook, 1973, pp. 94-98.

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

(ا) تعتبر الدول العربية من الدول التى تمتاز بارتفاع معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان إذ أن حوالى ٧٥٪ من هذه الدول تزيد معدل المواليد على ٤٥ لكل ألف من السكان (أو ٤,٥٪) ، وتتشابه الدول العربية مع الدول النامية بصورة عامة خاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا .

(ب) ومن حيث الخصوبة ، أيضا ، نجد أن أقل من نصف الدول العربية تصل معدل الخصوبة فيها إلى ١٥٠ فى المئة فأكثر . وترفع أكثر ما يكون فى السودان ثم فى المغرب تليها الكويت ثم الجزائر وموريتانيا .

(ح) أما من حيث الوفيات فإن المعدلات فى البلاد العربية تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت مع مثيلاتها فى الدول الأوربية والمتقدمة . وترتفع معدلات الوفيات بين الدول العربية فهى فى الصومال (٢٤ لكل ألف من السكان) وموريتانيا والسعودية اليمن الشمالى واليمن الجنوبى (٢٢,٧ لكل منها) ثم السودان (١٨,٤) والجزائر (١٦,٩) وتونس والأردن (١٦) والمغرب (١٦,٥) . وتصل النسبة إلى أدنى معدل لها فى حالة لبنان (٣ / ٤ لكل ألف من السكان) ثم الكويت (٧,٤) .

وإذا أردنا التعرف على العلاقة بين النمو الحضرى (كما هو مبين فى جدول مصادر النمو التقديرى فى مدن بعض بلدان الشرق الأوسط) وبين المواليد والوفيات (كما هو مبين فى الجدول قيد البحث) نجد أن هناك علاقة بين التحضر والوضع الديمغرافى على النحو التالى :

سبب التحضر	معدل المواليد	معدل الوفيات
الزيادة الطبيعية	مرتفعة	مرتفعة
الهجرة الدولية والداخلية	مرتفعة	منخفضة

أى أن اتجاهات التحضر الناجمة عن الزيادة الطبيعية تكون معدل المواليد فى الدولة مرتفعة ومعدل الوفيات مرتفعة وفى الحالات التى يكون فيها التحضر ناجم عن الهجرة الداخلية أوالدولية بصورة رئيسية تكون معدل المواليد مرتفعة ومعدل الوفيات منخفضة .

فإذا أخذنا مدن سوريا على سبيل المثال نجد أن معدلات النمو الحضرى بسبب الزيادة الطبيعية عالية جداً نسبة إلى المدن الأخرى الممثلة فى الجدول . ونجد أن معدل المواليد فى

دولة سوريا مرتفعة ٤٫٧٥٪ وكذلك الخصوبة ، أما معدل الوفيات فهو منخفضة نسبيا حوالى (١٫٨٪) .

وبنفس الطريقة نجد أن المدن التى ترتفع فيها نسبة التحضر بسبب الهجرة الداخلية والدولية (عمان والرياض والكويت على سبيل المثال) نجد أن معدلات المواليد مرتفعة أيضاً (٤٫٩١٪ ، ٥٠٪ ، ٤٫٥٣٪ فى الأردن والسعودية والكويت على التوالى) .

يتضح مما تقدم أن فى الدول التى يكون فيها التحضر ناجماً أكثر ما يكون بسبب الهجرة تكون فيها معدل المواليد مرتفعة ، أى أن هناك عوامل متعددة تؤدى إلى جذب القوى العاملة والناس من البادية والريف أو من الخارج إلى المدن بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية .

وهناك حقيقة أخرى تستخلصها من تحليل الجدولين المذكورين وهى أن معدلات النمو التقديرى للتحضر فى بعض المدن العربية أعلى من معدل الزيادة الطبيعية للسكان فى الدولة كما يلى :

المدينة	معدل النمو التقديرى ٪	الزيادة الطبيعية ٪
بيروت	٣٫٧	٢
دمشق	٤٫٧	٣٫٢
عمان (الأردن)	٥٫٦	٣٫٣
بغداد	٦٫١	٣٫٣
مكة	٧٫١	٣٫٢
الكويت	١٨٫٠	٣٫٦

وبعبارة أخرى فإن معدلات التحضر للمدن الرئيسية فى الدول العربية أعلى من معدلات الزيادة الطبيعية للدولة ككل وأن الهجرة تلعب دوراً رئيسيا فى ارتفاع معدلات النمو الحضرى .

وبالرغم من أن العدد المطلق للوفيات يميل إلى الانخفاض بسبب التقدم فى الخدمات الصحية الذى أحرزته الدول العربية إلا أن وفيات الأطفال ما زالت مرتفعة نسبياً فى معظم الدول العربية (تتراوح بين ١٣٫٦ وفاة لكل ألف من السكان إلى ١٨٧ وفاة لكل ألف من السكان .

أما أمد الحياة فقد طرأ عليه زيادة ملحوظة فى العقدين الأخيرين ، ويمكن تصنيف الدول العربية حسب أمد الحياة إلى دول ذات معدلات منخفضة يتراوح فيها أمد الحياة بين

٣٠ ــ ٣٩ سنة (كما هو الحال فى الصومال ودول ذات معدلات متوسطة ما بين ٤٠ ــ ٤٩ سنة (كما هو الوضع فى السودان والسعودية وشمال اليمن وجنوب اليمن وموريتانيا ودول ذات معدلات متوسطة مرتفعة تتراوح بين ٥٠ ــ ٥٦ سنة (مثل مصر ، ليبيا ، المغرب ، العراق ، الأردن ، سوريا والجزائر) ودول ذات معدلات مرتفعة يتراوح أمد الحياة فيها أكثر من ٥٠ سنة كما هو الوضع فى الكويت .

وقد تمكنت الدول العربية من التحكم ، بدرجات متفاوتة ، بمعدلات الوفيات والعمل على رفع المستوى الصحى الكمى والنوعى إلا أنها تواجه صعوبات عديدة وعقبات متنوعة فى التحكم بضبط النسل والخصوبة التى تتأثر بعوامل ثقافية ودينية واقتصادية وسياسية .

وفيما يتعلق بالخصوبة فهناك قاعدة علمية تؤكد على اختلاف معدلات الخصوبة بين المجتمعات الريفية والحضرية وذلك لعدة أسباب ترتبط بالبيئة والثقافة المحلية ، ويعتبر حجم الأسرة الكبير وزيادة عدد أفراد العشيرة والحمولة من الخصائص التى تسعى المجتمعات البدوية والقبليةإلى التمسك بها ، على عكس المجتمعات الحضرية (ويتضح ذلك فى المجتمعات الغربية والمتقدمة) حيث تتجه القيم الأسرية نحو انجاب عدد محدود من الأولاد والاهتمام بتزويدهم بالتعليم والرعاية الكافية ، هذا علاوة على أن تكاليف المعيشة فى المدينة وأوضاع السكن والمواصلات والعمل والترويح والحصول على الخدمات الأخرى أصبحت من المشاكل التى يعانى منها الفرد قبل الزواج وتكوين الأسرة . وبعد الزواج فإن الضغوط المالية والاقتصادية والاجتماعية لا تشجع الزوجين الحديثين على التخطيط للأنجاب المتواصل والخلفة الكبيرة .

غير أن الدلائل فى المدن العربية ــ ومنها القاهرة على سبيل المثال ــ تشير إلى أن التفاوت فى الخصوبة بين المجتمعات الريفية من ناحية والحضرية من ناحية أخرى ضئيل جداً . وقد ساد هذا الوضع الديمغرافى فى العالم العربى لعدة قرون . ومما يؤكد هذا الاتجاه النتائج التى توصلت إليها جانيت أبولغد عن الفروق فى الخصوبة بين الريف والحضر فى مدينة القاهرة التى تبين أن النمو نتيجة الزيادة الطبيعية فى السكان أعلى بدرجة الثلث من النمو فى المناطق الريفية (١) ولهذه الحقيقة أهمية بالغة فى عملية النمو الحضرى والتى يترتب عليها أتباع استراتجية ذات طابع خاص لمواجهة المشاكل التى تنجم عن هذا الوضع .

---

(١) See the Study of Janet Abu-Lughod, « Urban-Rural Differences as function of the Demographic Transition: Egyptian Data and an Analytical Model », American Journal of Sociology 69, 1964, pp. 476-490.

وحيث أن معدلات النمو الحضرى فى الدول العربية تتراوح بين ٣٪ ، ٦٪ وترتفع النسبة ، فى دول وإمارات الخليج العربى لتصل إلى ١٦٪ سنويا ، فإن معطيات هذا النمو لا يمكن حصرها فى أحد العوامل - الزيادة الطبيعية الناتجة عن ارتفاع نسبة الخصوبة وانخفاض نسبة الوفيات فى المدن — بل لا بد من اعتبار عوامل أخرى مثل الهجرة الداخلية فى الصحراء والبادية والمناطق الريفية إلى المدن بالإضافة إلى الهجرة الدولية من الدول العربية نفسها وحتى الدول الأجنبية المجاورة .

(ب) النمو الحضرى نتيجة للتصنيع فى الدول العربية :

لقد حظى موضوع العلاقة بين التصنيع والتحضر فى الدول النامية باهتمام علماء الأقتصاد والأجتماع وقد عقدت عدة مؤتمرات ونشرت عدة بحوث حول الموضوع خاصة فى مجالات التخطيط للتنمية الأقتصادية والأجتماعية .

وتؤثر عملية التصنيع بصورة فعالة ليس فى معدلات نمو المناطق الحضرية فى مواقع معينة فى الدول فحسب بل فى نمط وخصائص واتجاهات هذا النمو وفى المستوى النسبى للتنمية الأقتصادية الناجمة عن عملية التحضر أيضاً .

كما أن هناك علاقة مباشرة بين مراحل التنمية الصناعية والنمو الحضرى فى بعض المناطق للدولة أو على المستوى القومى الشامل . وعلى سبيل المثال نجد أن فى المرحلة الأولى للتصنيع كما يحصل عادة فى الدول النامية ينحصر الاهتمام فى انتاج السلع الأستهلاكية التى تتطلب عمليات صناعية خفيفة . أما فى المرحلة الثانية فيزداد الاهتمام بالتطور الصناعى الأفقى والعمودى بحيث تسعى الدولة للتوسع فى المنشآت الصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ويزداد الطلب على تنظيم العمالة وأعداد القوى العاملة وتوفير الخدمات للأعداد المتزايدة فى الأيدى العاملة التى تفد من القرى والبادية والمدن الصغيرة إلى المراكز الصناعية التى غالباً ما تتخذ مواقعها لها بجانب المدن والعواصم .

وفى تفسير العلاقة بين التصنيع والتحضر ، التى تزداد تعقيداً ، لم يتوصل العلماء إلى أيجاد معادلة مناسبة تربط بين سرعة التحضر وسرعة التصنيع وهل هناك حداً أعلى يجب أن تقف عنده أحدى العمليات أو العمليتين . ومن الأسئلة الآخرى التى لاتزال قيد البحث والأستقصاء كيف يمكن أحداث التوازن بين التصنيع والتحضر بحيث يقوم التصنيع بوظيفه التوازن السكانى والأستقرار الديمغرافى فى الدول النامية ويسهم فى أعادة توزيع السكان بين الريف والمدن .

وبالرغم من الأهتمام المتزايد التى توليه الحكومات العربية نحو انتهاج سياسية متطورة فى التخطيط للتصنيع والعمالة إلاأن الصناعة العربية فى ميادينها ومستوياتها لا تزال فى المرحلة الأولى فى التطور . وتكفى الإشارة إلى أنواع الصناعات المميزة فى بعض البلدان العربية للأستدلال على أثر حركة التصنيع على الأستيطان الحضرى والتنظيم الايكولوجى الذى تحدثه والمشكلات الأدارية والخدمات التى تواكب هذه الحركة ، ومن الصناعات القديمة التى تطورت صناعة البلاط والزجاج وعصر الزيتون والأسمنت والسكر ومنتجات الدواجن والألبان وتعليب الخضار والفاكهة والتمر ومن الصناعات الحديثة -الحديد والصلب وأستخراج الفوسفات والأسمنت والألمونيوم والجلود . كما هو الحال فى العراق ومصر وتونس ولبنان والمملكة العربية السعودية . وفى حالة الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، فان الدخل القومى فى تسويق النفط يعتبر مصدراً ريئسياً لتمويل حركة تصنيع المنتجات البتروكيميائية التى غالباً ما نجد مواقعها بجانب حقول النفط أوقرب المدن أو على أطرافها وقد تنشأ مدن صغيرة حديثة لأسكان الفنيين والموظفين الأجانب والمحليين .

وترتبط عملية التصنيع بحركة ديمغرافية خاصة بشريحه معينة من السكان الذكور والأناث فى الدول العربية ، ألا وهى القوى العاملة (التى تقع بين سن ١٥ سنه حتى ٦٥ سنه). وبما أن الأطفال دون سن الخامسة عشرة يشكلون تقريباً نصف سكان بلدان المنطقة فلامناص من حصول زيادة سريعة فى الأفواج التى ستنضم إلى القوى العاملة خلال الربع قرن القادم ، ويظهر الهرم السكانى فى الأردن على سبيل المثال أن كل ١٠٠ رجل ممن أنسحبوا من سوق العمل بسبب التقاعد قد حل مكانهم ٣٦٥ فى عام ١٩٥٠ ، ٥٢٨ فى عام ١٩٦٠ ، ٦٤٢ فى عام ١٩٧٠ وسترتفع النسبة إلى ٧٤٨ بحاول العام ١٩٨٠ . وهذا النمو السكانى السريع بالإضافة إلى النزوح إلى المناطق الحضرية من المناطق الريفية يسهم فى زيادة البطالة فى المدن والنقص فى الأيدى العاملة بالزراعة . ولايختلف موضع فى البلدان العربية عنه فى الاردن

وقد أدى التصنيع إلى اعادة توزيع النمط الوظيفى فى البلاد العربية حسب المعطيات والمرتكزات الاقتصادية ودرجة التصنيع ومصادر الدخل القومى (من الزراعة أو السياحة ، أو الخدمات أو الصناعة ، تصدير البترول ... الخ). غير أن الحقيقة الثابتة هى أن الزراعة والعمل الزراعى لم تعد لها نفس الاهتمام والمكانة قبل قرن من الزمن أو حتى ربع قرن . إذ أخذ الشباب والعناصر الفتية من السكان يهجرون القرى والبادية متجهين نحو المدن سعياً وراء العمل والتعليم وتحقيق الاحتياجات الأخرى .

ولكى تتضح لنا العلاقة بين التحضر والتصنيع لابد من النظر فى توزيع العاملين على المهن المختلفة ، إذ أن تحليل خصائص توزيع العمالة يرتبط بالمشكلات التى تنشأ لقيام أنواع معينة من الصناعات والتى تتطلب برامج ومشروعات خاصة بها مثل الخدمات الاجتماعية للعمال (الصحة والتعليم والسكن والمواصلات والترويح .. الخ) وكذلك برامج لتوفير البيئة الصحية وحماية الأسر والأفراد من التلوث الناجم عن النفايات التى تفرزها هذه الصناعات

كما أن حجم الصناعات وأنواعها وتوزيعها ومواقعها فى المدن له أهمية بالغة فى الاتجاهات التى تتخذها عملية التحضر والنمط المميز الذى يسير نحوه النمو الحضرى من الناحية الأيكولوجية بصورة خاصة . أى أن أنواع الصناعات والمؤسسات الإنتاجية (سواء كانت ثقيلة أو متوسطة أو خفيفة) التى تنشأ فى المدن والمواقع التى تتخذها هذه الصناعات بالنسبة للمواصلات والمواد الخام والتسويق وإقامة العمال وتوفير الرعاية اللازمة لهم تؤثر فى خصائص النمو الحضرى للمدن . لأن الصناعة تتمركز فى المدن أكثر من تمركزها فى الريف .

ويوضح الجدول التالى توزيع العاملين فى القطاع الإنتاجى فى بعض الدول العربية .

جدول رقم (١٠)

توزيع العاملين فى القطاع الإنتاجى لبعض الدول العربية حسب النسب المئوية

تصنيف المؤسسة الإنتاجية	مصر ١٩٦٨	العراق ١٩٦٩	الأردن ١٩٦٧	لبنان ١٩٦٧	السعودية ١٩٦٦	سوريا ١٩٦٩
الأغذية والمشروبات والدخان	١٩,١	٢٤,٧	٢٩,٨	٢٧,٤	٣٠,٠	٣١,٠
النسيج	٤٠,٢	١٦,٣	٦,٣	١٠,٦	٠,٦	٢٨,٦
الملابس والأحذية	١,٣	٦,١	١٢,٠	٦,٦	٠,٩	٧,٠
الأثاث والورق والطباعة	٦,٢	٤,٥	١٨,٣	١٨,٢	١٧,١	١٢,٢
الجلود والمطاط والكيماويات والبلاستيك	١٠,١	٧,٤	٥,٣	٧,٣	٩,٥	٣,٩
البترول ومشتقاته	١,٨	—	—	—	—	—
الفخار والزجاج	٢,١	٢٣,٩	—	—	—	١,٢
الأسمنت والمعادن والحديد	٨,١	٣,٢	١٦,٧	٢٢,١	١٩,٢	٦,٢
الآلات الميكانيكية والكهربائية	١١,٠	١٣,٦	٥,٨	١٧,٨	٦,١	٧,٨
أخرى	٠,٤	٠,٣	٢,٨	—	٢,١	٢,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : United Nations: Studies on Development Problems in Countries of Western Asia, 1974. Sale No. E. 75.II.C.2, p. 50.

يتضح من الجدول الحقائق التالية .

١ — يختلف تركز العاملين فى القطاع الصناعى حسب نوع الإنتاج من بلد عربى إلى آخر ، فمثلا نجد أن صناعة النسيج فى مصر تجذب أعلى نسبة من العاملين فى القطاع الصناعى (٤٠,٢٪) بينما تجذب العراق أعلى نسبة من العاملين فى قطاعى الأغذية والمشروبات والدخان وكذلك الفخار والزجاج (حوالى ٢٤٪) .

أما بالنسبة للأردن وسوريا ولبنان والسعودية وسوريا فإن العاملين فى قطاع الأغذية والمشروبات والدخان يشكلون أعلى نسبة (٢٩,٨٪ ، ٢٧,٤٪ ، ٣٠٪ و٣١٪ على التوالى) .

٢ — ترتفع نسبة العاملين فى قطاعات الأسمنت والمعادن والآلات الميكانيكية والكهربائية فى معظم البلدان الواردة فى الجدول إذا ما قورنت بالتصنيفات الأخرى .

ونخلص من ذلك أن معظم العاملين فى القطاع الصناعى يزاولون الأعمال فى الصناعات المتوسطة والخفيفة ولكل من هذه الصناعات متطلبات اجتماعية واقتصادية توثر فى النمو الحضرى .

كما تتأثر عملية التحضر بمدى مساهمة كل من الذكور والإناث فى النشاط الاقتصادى (الصناعى والزراعى والخدمات) لأن درجة مساهمة كل من الذكور والإناث بحسب حسب أوضاعهم الاجتماعية وارتباطاتهم الأسرية توثر على الحركة بين القرية والمدينة وبين المدينة الصغيرة والمدينة الكبيرة .

وقد أشارت إحدى الدراسات التى أعدتها الأمم المتحدة فى إحدى المؤتمرات الإقليمية التى عقدت فى بيروت إلى مقارنة المعدلات النشاط الاقتصادى حسب الجنس فى البلاد العربية ، وقد وجدنا من الأهمية بمكان إبراز هذه المقارنة نظراً لأهميتها بالنسبة لعملية التحضر .

يتضح من الشكل (١ . ٢) أن الذكور فى البلاد العربية التى شملتها الدراسة ممثلون فى النشاط الاقتصادى بدرجة عالية ابتداء من السن ١٥ حتى السن ٦٠ سنة أما بالنسبة للاناث فإن درجة مساهمتهن فى النشاط الإقتصادى محدود ولا يتعدى ١٠٪ من مجموع النساء اللاتى فى سن العمل . ويرجع السبب فى عدم مساهمتهن (خارج العمل المنزلى طبعاً) فى النشاط الاقتصادى إلى عوامل ثقافية واجتماعية ونفسية والقيم السائدة فى المجتمع والتى

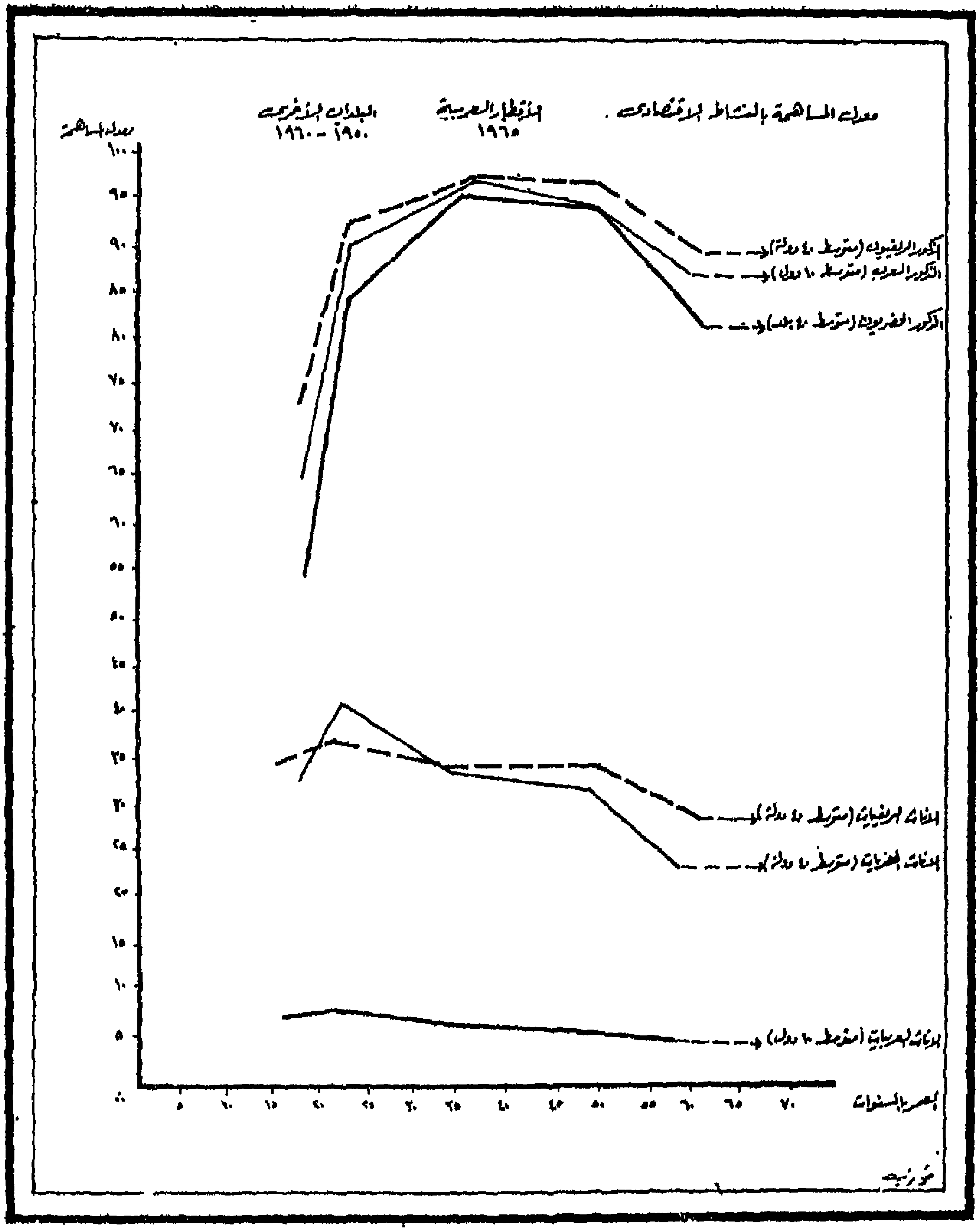

المصدر : Urbanization in the Arab World: U.N. Bulletin, No. 7, July 1974.

شكل ١ ــ ٢ مقارنة لمعدلات المساهمة فى النشــاط الاقتصادى حسب النوع فى بعض البلدان

تحدد نشاط المرأة خارج المنزل فى ميادين معينة مثل التدريس والعمل الاجتماعى . وقد أجريت دراسة على الطالبات الجامعيات من دول الخليج أثبتت أن الفتاة العربية الخليجية تفضل العمل فى التعليم والخدمات الاجتماعية أكثر مما تفضل العمل فى الصناعة والعمل السياسى والقطاع الخاص . (١)

وبالإضافة إلى التغير فى التنظيم الهيكلى للوظائف والنمط الوظيفى نتيجة للتصنيع وما تحدثه عملية التصنيع من آثار على التحضر ونمو المدن فإن هناك اتجاه فى بعض الدول العربية نحو تطبيق سياسة عدم تركز الصناعات كما هو الحال فى العراق وسوريا والجزائر ومصر والكويت . (٢)

فنى العراق على سبيل المثال ٣٥ فى المئة من مجموع ٢٢,٥٧٦ مؤسسة صناعية تقع حول منطقة بغداد . وبنفس المعدلات تقريبا تتركز الصناعات حوالى مدن بيروت والقاهرة وعمان والرياض وطرابلس والاسكندرية والجزائر . وتتكون القوى العاملة فى هذه المصانع من الفئات الوافدة من الريف والمدن الصغيرة المجاورة ومن خارج البلاد كما هو الحال فى دول الخليج العربى .

وهناك عدد من المتغيرات التى لابد من اعتبارها بالنسبة للآثار التى تحدثها عملية التطور الصناعى على التحضر ونمو المدن فى البلاد العربية . ومن هذه المتغيرات : المواد الخام ومواقعها ودرجة توفرها ووسائل استخراجها وتصنيعها ، القوى العاملة — الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة من حيث الكم والنوع ، مصادر الطاقة والمياه ، المواصلات ، جهاز الاتصال ، الأسواق ، المؤسسات التى تتصل بالإنتاج مثل المؤسسات المالية والتدريبية والإدارية ... الخ .

وكل هذه المتغيرات مرتبطة بعملية التصنيع وتتطلب توفير المواقع وتخصيص المساحات اللازمة لبناء المنشآت عليها ، مما يؤدى إلى ازدهار صناعة البناء والأعمار الذى يؤدى بدوره إلى جذب الأيدى العاملة من مختلف المستويات ومن مختلف المناطق مما يزيد من مضاعفة العبء والضغط على كافة أنواع الخدمات . وتصبح الحاجة ماسة إلى توفير المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التأمين ومكاتب التعهدات فى المدن حيث تتوفر التسهيلات

---

(١) انظر الدراسة التى قام بها الدكتور اسحق القطب بعنوان « اتجاهات الفتاة الخليجية الجامعية نحو بعض القضايا الاجتماعية والقومية » — نشرتها الجمعية الثقافية النسائية — الكويت ١٩٧٦ .

(٢) UNIDO — A Comparative Analysis of Small-Scale Industries in Arab Countries of the Middle East. ID//WG/17/3.

للاتصالات المحلية والدولية خاصة فى الدول ذات الاقتصاد المعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية والخدمات .

ومن مميزات المدن العربية أنها مراكز خدمات أكثر من كونها مراكز إنتاجية من الناحية الاقتصادية ، وتقوم هذه المراكز بدور هام فى توفير فرص التوظيف على مدار السنوات للوافدين والمهاجرين من البادية والأرياف ومن الدول المجاورة والأجنبية .

وهناك حاجة ماسة لإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية لتقييم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحضر وأنماط المشكلات التى تنجم عن التنمية وإيجاد نماذج لأستراتيجيات تساعد على معالجة هذه المشكلات بهدف توفير الرفاهية الاجتماعية مع مواصلة السير نحو التحديث والتصنيع .

(جـ) النمو الحضرى نتيجة للهجرة من الريف والبادية :

يسعى الإنسان فى البحث ضمن البيئة من حوله عن الفرص التى تساعده على تحقيق الأهداف المرتبطة بظروف معيشية وحياته ولها صلة بخبراته القديمة والحديثة .

والمدينة تعمل على توفير الفرص المتنوعة من خلال نظام الفرص الذى يتكون من أربعة قطاعات سوقية وهى : ١ – الإسكان . ٢ – التوظيف . ٣ – السلع الاستهلاكية و ٤ – قضاء وقت الفراغ والترويح . ويتم الإعلان عن هذه الفرص من خلال الأجهزة البيروقراطية ووسائل الأعلام والعلاقات الاجتماعية . وقد يقبل الإنسان تلك الفرص التى تعمل على تغيير وضعه المعيشى واتجاهاته فى الحياة ، وهذا التغيير عندما يحدث يقوم بدوره بالتأثير على الإنسان عندما يسعى لفرص أخرى فى المرة التالية (١) .

وينطبق هذا الافتراض على عملية الهجرة من المجتمعات الريفية والبدوية ومن مجتمعات المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة . وغالبا ما يرجع سبب الهجرة من الريف إلى عوامل أساسية مرتبطة بالوضع الاقتصادى والاجتماعى ليس فى المجتمعات الريفية وحدها بل فى المجتمعات الحضرية أيضاً . فمثلا ارتفاع الكثافة السكانية وأنماط ملكية الأراضى وزيادة نسبة البطالة والسعى للحصول على فرص أفضل للعمل والمعيشة بالإضافة إلى العوامل النفسية والشعور بالضيق فى البيئة التقليدية والقيم الريفية (٢) .

---

(١) R. Hanson et al., « A Simulation Model of Urbanization Process », in Eugene B. Brody (Editor). Behaviour in New Environments Adaptation of Migrant Population. Sage Publications, Beverly Hill, Calif., 1970, p. 378.

(٢) T.G. McGee, op. cit., p. 54.

وقد تعمل المدينة على جذب الوافدين إليها على شكل أفراد أو جماعات وأسر صغيرة وأخرى كبيرة حيث يتوفر التعليم والعمل وفرص التقدم فى المناصب السياسية والحصول على السلطات والمراكز والمراتب الاجتماعية .

وبعبارة أخرى فإن الدوافع التى تقوم بالضغط على سكان الريف للهجرة إلى المدينة متعددة ومتنوعة ولها تأثيرات متفاوتة على ردود الفعل فى مختلف مراحل التأقلم للحياة الجديدة . وتشكل المعطيات الثقافية وأنماط القيم السلوكية والعادات والتقاليد الريفية عاملا هاماً فى قدرة الإنسان الريفى على التكيف لمطالب الحياة فى المجتمع الجديد والتأقلم لنظام القيم الذى يختلف بدرجة كبيرة عن نظام القيم التقليدى .

وهناك أنماط من عمليات الهجرة من الريف إلى المدينة ، منها ، على سبيل المثال : الهجرة الاضطرارية والمخططة كما حدث فى جنوب مصر بعد بناء السد العالى فى محافظة أسوان حيث تم تهجير أهل النوبة من المناطق التى غمرتها مياه بحيرة ناصر إلى مناطق جديدة فى نفس المحافظة .

وهناك مثل آخر للهجرة الإجبارية كما حدث لأهل القرى والمدن فى فلسطين الذين أجبروا على مغادرة مزارعهم ومساكنهم وأعمالهم وممتلكاتهم بسبب الحرب بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨ وشردوا من ديارهم بتهديد السلاح ، وقد لجأ حوالى مليون فلسطينى إلى الضفة الغربية والضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية وإلى الدول العربية ودول الخليج ومناطق أخرى من العالم . ونتيجة لهذه الحرب فقد حدث أن الخط الذى وقف عنده القتال – خط الهدنة – قد فصل حوالى ٩٩ قرية عن حقولها ومزارعها مما أضطر أهل هذه القرى وهم من الفلاحين والعاملين فى الزراعة إلى البحث عن مصادر للعيش والعمل فى المدن المجاورة وقبول الفرص الجديدة التى أتيحت لهم فى المجتمعات التى لجأوا إليها .

وهناك الهجرة الموسمية التى يقوم بها أهل القرى خلال فصل الشتاء حيث يضعف النشاط فى المزارع والبساتين ويستفيد الفلاحون من وقت الفراغ فى العمل فى المصانع والمحاجر والمشروعات التى لا تتطلب الحرفة والتخصص . وهناك عمال التراحيل مصر الذين يشكلون قوة عمل حجمها حوالى ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين معظمهم من الذكور الذين يلجأون للعمل خارج قراهم بسبب الضغط الاقتصادى وعدم توفر فرص العمل لفترات تصل إلى عدة شهور يقيمون فى معسكرات للعمال أنشأت خصيصاً فى مشروعات استصلاح الأراضى شمال الدلتا وفى مديرية التحرير (١) .

(١) Ishaq Qutub, « Role of Migratory Workers in New Reclamated Land and Prospects of Literary Programmes. A Study in North Al-Tahrir Province, Egypt », Sirs El-Layyan AS FEC, Egypt, 1970.

وتعتبر الهجرة الفلسطينية بعد حربى ١٩٤٧ و١٩٦٧ سبباً مباشراً فى نمو العديد من المراكز الحضرية فى الأردن وسوريا ولبنان والعراق ودول الخليج . ولا يزال مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون فى مخيمات ومعسكرات مؤقتة حول المدن . وقد ساهمت الهجرة فى إحداث تغيرات فى الوضع الديمغرافى والنمو الحضرى فى دول المنطقة .

وحتى ننظر لموضوع الهجرة من الريف إلى المدن من الإطار التحليلى الكلى لابد أن نناقش دوافع الهجرة وحجم الهجرة وخصائص المهاجرين ومدى فائدة الهجرة من حيث المبدأ والتخطيط والآثار المترتبة على كل من المجتمعات المصدرة للمهاجرين والمجتمعات المستقبلة لهم .

فمن حيث الدوافع التى تسهم فى تحريك الهجرة البدوية والريفية إلى المراكز الحضرية فقد أشرنا إليها سابقاً وهى تتلخص فى عوامل الطرد التى تدفع بالريفيين وسكان البادية للتخلى عن مواقعهم سعياً وراء حياة أفضل وفرص أوفر ومكاسب أكبر من الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية والابتعاد عن الضغوط النفسية التى تفرضها التقاليد القبلية والعشائرية واللجوء إلى الراحة النفسية والصحية فى مراكز المدن . ومن عوامل الطرد أيضاً قلة الاهتمام بتطوير المجتمعات الريفية بدليل ان معظم الجهود والطاقات والاستثمارات المالية التى تخصصها الدولة فى خطط ومشروعات التنمية تخصص لعلاج مشكلات تضخم المدن وتوفير الخدمات الصحية والتربوية والترويحية والمواصلات ووسائل الثقافة والأعلام .

أما من حيث حجم الهجرة فتتفاوت النسبة بين دولة وأخرى ، وقد بينا فى جدول سابق مصادر النمو السكانى فى بعض المدن العربية سواء نتيجة الهجرة أو بسبب الزيادة الطبيعية واتضح لنا أن الهجرة تشكل أكثر من نصف حجم السكان الحضر فى الستينات . ويمكن التعرف على توقعات الحركة السكانية من مقارنة نسبة السكان الريف والحضر كما هو موضح فى الشكل التالى (١–٣)

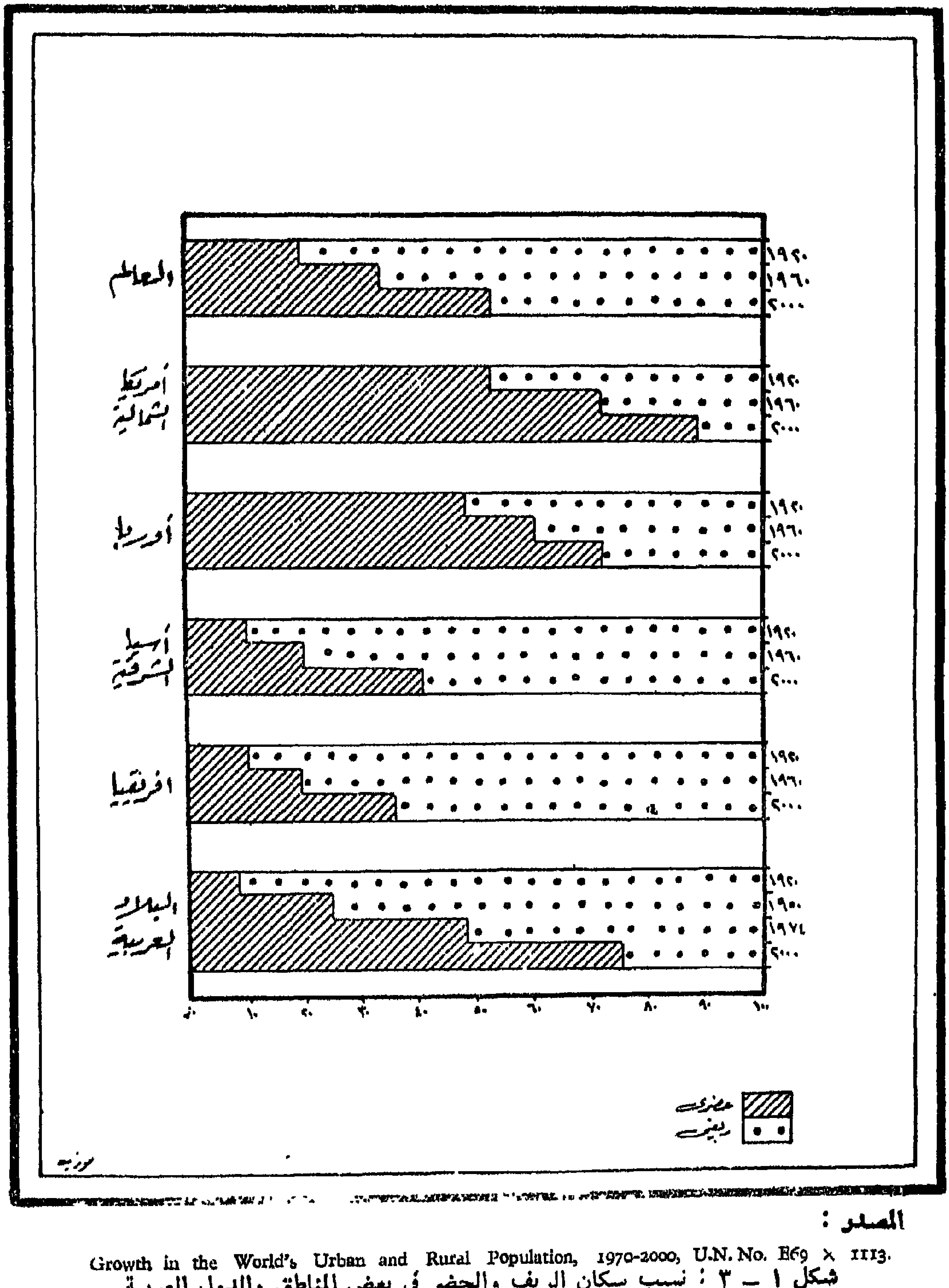

المصدر :

Growth in the World's Urban and Rural Population, 1970-2000, U.N. No. E69 X 1113.

شكل ١ ــ ٣ : نسب سكان الريف والحضر فى بعض المناطق والدول العربية

١٩٢٠ : ١٩٦٠ : ٢٠٠٠

يتضح من الشكل أن زيادة نسبة السكان الحضر وانخفاض نسبة السكان الريف فى البلاد العربية خلال الفترة أقل من قرن واحد تفوق ما حدث فى عدة قرون خلت . كما أن التحضر سنة ٢٠٠٠ فى البلاد العربية يفوق التحضر فى العالم ككل وكذلك فى أفريقيا وآسيا الشرقية . وهذا يؤكد أن الهجرة من الريف والبادية سوف تزداد حجماً خلال فترة الخمس والعشرين سنة القادمة .

وقد دلت الدراسات على أن العواصم العربية اجتذبت أكبر قسط من الهجرة الريفية نسبة إلى المدن الأخرى المتوسطة والصغيرة وأصبح فيها مهاجراً واحداً على الأقل لكل أثنين (فى حالة القاهرة) أو ثلاثة (فى حالة بغداد) أو خمسة (فى حالة الكويت ومعظم دول الخليج) من المولودين فى العاصمة أو فى ضواحيها . (١)

وكثيراً ما كان المحللون يعتبرون هذه الهجرة سابقة لأوانها ، ويضيفون أن العراق ومصر يعتبران بلدين « محضرين أكثر من اللازم » بالمقارنة مع مستوى النمو الصناعى الذى تم تحقيقه فيهما حتى الآن بمعنى أن نسبة السكان الذين يعيشون فى الأماكن الحضرية فيهما أعلى مما يمكن استيعابه بصورة منتجة فى قطاعات الاقتصاد غير الزراعية . (٢)

أما بالنسبة لخصائص المهاجرين من البادية والريف فهم على الأغلب من الفئات التى تعانى من قلة الدخل من الزراعة وممن يمتهنون المهن غير الفنية والأشغال العامة ومن الأميين الذين لايعرفون القراءة والكتابة أو لديهم إلمام بسيط بها ، ومن المتمسكين بالقيم والتقاليد المحافظة التقليدية . وهناك شريحة من المهاجرين الريفيين يواصلون التعليم ويسبقون غيرهم إلى المناصب الإدارية والرقى فى المكانة الاجتماعية . وتقع على هؤلاء مسئولية إيجاد فرص العمل للأقرباء وتحقيق حاجاتهم ومطالبهم وذلك بسبب الشعور بالالتزام نحو الأسرة الممتدة ونحو أبناء العشيرة أو القبيلة . وقد شهدت المجتمعات الحضرية تغيراً ملموساً فى البناء الوظيفى الذى تأثر بعملية التحضر والتصنيع وأخذت المفاهيم القبلية للوظائف والمهن الحرفية واليدوية تختفى بدخول التكنولوجيا واستخدام الآلة والأجهزة الالكترونية . هذا وكثيراً ما تبدأ الهجرة الريفية بالذكور البالغين سواء العزاب أو المتزوجين وبعد أن يوفر هؤلاء

---

(١) جانيت ابو لغد — « مشاكل التحضر فى الشرق الاوسط وما تستتبعه فى مجال السياسة العامة » . دراسات من مشاكل انمائية فى بعض بلدان الشرق الأوسط ١٩٧٢ — رقم UNESOB/9 ص ١٠٤ .

(٢) انظر الدراسة التى قام بها جلال أمين فى كتابه عن التحضر والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى (جامعة بيروت العربية — بيروت ١٩٧٢) .

لأنفسهم أسباب الاستقرار السكنى والوظيفى يقومون باستكمال أفراد الأسرة النووية أو الممتدة إذ أن قدومهم للمدينة يوفر الاستقرار ويحد من تشقق الأسرة وتباعد أعضائها .

أما فيما يتعلق بأهمية الهجرة ومدى فائدتها فقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع فمنهم من يرى أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ليست مسيرة عمياء وإنما هى غالباً ما تكون قراراً رشيداً جداً ، بل وضرورياً فى المدى البعيد إذا ما أريد التقليل من عدم التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى بين الريف والمدن . ويعللون ذلك بقولهم أنه مهما جعلت المناطق الريفية جذابة ، ومهما اتسعت رقعة الأراضى الزراعية عن طريق مشاريع الرى الضرورية وما أشبه ذلك ، تبقى هناك حقيقة قائمة هى أن التصنيع فى حد ذاته يستطيع تحويل القوة العاملة تحويلا جذرياً عن الفلاحة . هذا بالإضافة إلى أن معدلات الخصوبة المرتفعة تجعل من المستحيل على الاقتصاد الزراعى أن يكفى حتى لإعالة الأعداد الحالية والمتزايدة من الفلاحين وتوفير مستوى معيشى لهم يتناسب مع المستوى السائد فى المناطق الحضرية (١) وللهجرة دور إيجابى فى تحقيق التكامل القومى . وهو هدف من اهداف المجتمع الأساسية لأنها تعمل على توثيق الصلات بين سكان الحضر وسكان الريف وتسهم فى إبراز الهوية القومية لتتجاوز إطار الولاء لمنطقة ما أو لسلالة أو عشيرة أو غيرها من أشكال الولاء المحدود .

أما المتشائمون من الهجرة الريفية بشكلها الحالى فأنهم يرون أن هذه الهجرة تعمل على تفريغ الريف من العناصر الشابة من القوى العاملة مما يؤدى إلى تدهور الإنتاج والتخلف فى استيعاب التكنولوجيا الزراعية . هذا بالإضافة إلى المشكلات التى تنجم عن الهجرة الريفية ومنها الضغط على الخدمات الصحية والتربوية والترويحية والمواصلات والسكن وتضخم الجهاز الوظيفى ، بالإضافة إلى الصعوبات التى يواجهها المهاجرون من الريف والبادية فى التأقلم لحياة المدينة وتقبل القيم الحضرية والتمثل لها . أى التكيف العلمى (النفسى والاجتماعى والاقتصادى والروحى) . وعدم القدرة على التكيف غالباً ما يؤدى إلى انتشار الأمراض النفسية وتعقد المشكلات الاجتماعية مثل السلوك المنحرف والصراع الثقافى بين الأجيال وتعدد الولاء للقيم فى المجتمع الجديد والقديم ... الخ .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال ويشكل تحدياً قوياً للمسئولين والمخططين هو إلى أى مدى يمكن إحداث التوازن بين التنمية الريفية وتنمية المجتمعات الحضرية حتى لايكون تطور ونمو إحداها على حساب الأخرى .

---

(١) جانيت أبو لغد . المصدر السابق . ص ١٠٥ .

والهجرة الريفية – الإجبارية والمخططة أو التطوعية – من الموضوعات الهامة التى تعنى بها منظمة المدن العربية التى نشأت حديثاً لمساعدة المدن العربية فى مواجهة تحديات العصر والتغلب على المشكلات الأيكولوجية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية . وقد قامت المنظمة بإعداد حلقة دراسية فى المغرب فى إبريل عام ١٩٧٧ لمناقشة مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن فى البلاد العربية والآثار المترتبة على الهجرة والسياسات التى يمكن اتباعها لمعالجة الأوضاع وتلبية احتياجات التخطيط والتنمية للمجتمعات المعاصرة .

ولابد فى هذا المجال من الاستدلال ببعض الأمثلة من البلاد العربية حول ظاهرة النمو الحضرى السريع بسبب الهجرة الواسعة النطاق التى تتزايد سنة بعد أخرى . فى العراق مثلا فإن المدن الرئيسية فى المحافظات قد سجلت نمواً سريعاً . ما بين تعدادى ١٩٥٧ و١٩٦٥ . فى حين كانت النسبة المئوية لسكان هذه المدن قد زادت من ٢١,٥٪ و٣٩٪ فى العمارة وكركوك إلى ١٤٠,١٪ فى كربلاء و١٢٦,٣٪ فى أزبيل و١٠٢٪ فى بغداد (١) وفى الأردن فإن ٥٠٪ فى نمو السكان فى عمان يرجع إلى الهجرة من الريف والمدن الصغيرة . وفى المملكة العربية السعودية فإن نمو المدن السبع – الرياض ومكة وجدة والمدينة والطائف والهفوف والدمام – يرجع بالدرجة الأولى إلى الهجرة الداخلية والهجرة الدولية (٢) وفى طرابلس بليبيا فقد زادت فرص العمل فى المدينة بعد الثورة عام ١٩٦٩ وزاد فائض العائدات البترولية ، الأمر الذى أدى إلى هجرة عشرات الآلاف من الفلاحين والعمال الزراعيين بسبب الدخل المنخفض من الزراعة ولسوء الطرق والمواصلات التى كانت تحول دون تسريق المحاصيل الزراعية بأسعار مناسبة .

وقد قامت الدولة بمشروعات حول مدينة طرابلس مثل الهضبة الخضراء حيث يعمل العمال الزراعيون المهاجرون إلى طرابلس فى الأراضى المستصلحة ويستقرون بعد فترة قصيرة من الزمن فى هذه المناطق .

وفى منطقة الخليج ، حيث الزراعة محدودة والدخل الزراعى شحيح ، فقد أدى اكتشاف البترول إلى النمو السريع لعدد من المدن الرئيسية مما جذب سكان البادية فى جنوب السعودية للتحرك نحو المدن للانتفاع من ثروات البلاد والمساهمة فى البناء والعمران والتنمية . وقد تركزت

---

(١) United Nations, World Social Situation, 1970 Report.

(٢) Kingdom of Saudi Arabia, An Economic Report (Riyadh Central Planning Organization), Dec. 1965.

فئات البدو حول المدن وسكنت العشش بانتظار مشروعات الإسكان الحكومية المخصصة لذوى االدخل المحدود .ويقطن العشش أيضاً تلك الفئات التى دخلت البلاد بصورة شرعية أو غير شرعية سعياً للعمل وكسب العيش كما هو حاصل فى مصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب ودول الخليج .

سادسا ــ انماط النمو الحضرى فى البلاد العربية

من الدراسات الهامة لعملية النمو الحضرى فى البلاد العربية التعرف على أنماط هذا النمو وتحديد خصائص ومعطيات كل نمط . وفى هذا الإطار نجد مجالين من مجالات تحركات السكان لها أهمية خاصة وهما البعد المكانى والبعد الزمنى . فمن حيث البعد المكانى فمن نافلة القول (والأدلة التاريخية متوفرة) أن السكان يتجمعون ويقيمون حول المدن الرئيسية والمراكز الحضرية . أما بالنسبة للبعد الزمنى فإن معظم المدن المعاصرة تمر فى مرحلة نمو سريع فى عدد من الاتجاهات مما يجعل مهمة تتبع النمو بقصد التوصل إلى نمط أو أنماط مميزة ، فى غاية الصعوبة والتعقيد (١). وترجع الصعوبة إلى عدم توفر سياسة متكاملة لتخطيط المدن . واستخدام الأراضى ضمن منطقة التنظيم . وليس من السهل أن تحافظ المنطقة السكنية على هويتها ووظيفتها إذ لا تلبث أن تزحف المحلات التجارية والورش والمصانع الصغيرة إلى حيث تتوافر المساحة المناسبة لاستخدامها لهذه الأغراض . وهذا الزحف على المناطق السكنية يجعل منها (خلال بضع سنوات) مناطق متخلفة متردية وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والبيئة الملوثة . حتى وإن وجدت التشريعات والقوانين التى تنظم عملية استخدام الأراضى ، إلا أن التقيد بها والسير بموجبها من الأمور العسيرة . ومن الاتجاهات السائدة هو تغلغل المصانع والمرافق التجارية إلى المناطق السكنية القديمة (Slum Areas) كما يحدث فى بيروت والكويت والقاهرة . وكثيراً ما نجد فى المناطق السكنية المبانى الضخمة التى تضم المحلات التجارية ومكاتب الشركات فى الأدوار الأرضية والأولية ثم تليها شقق تسكنها العائلات من الطبقة الوسطى أو ما يعادلها .

وهناك المدن التى تقع على امتداد السواحل مثل الكويت وبيروت والجزائر وطرابلس والإسكندرية التى أخذت بالتطور والاتساع فى العقود الأخيرة على شكل حلقات نصف دائرية داخل اليابسة وعلى امتداد الشاطئ . وقد أضيفت خلال فترة ٢٥ عاماً تقريباً (١٩٥٢ ..

(١) Gerald Breeze, op. cit., p. III.

١٩٧٥) ست حلقات جديدة داخل منطقة تنظيم مدينة الكويت ، أما فى بيروت فقد شمل التنظيم الجديد مسافة عدة كيلو مترات باتجاه المناطق الجبلية .

أما المدن التى تنمو فى المناطق الجبلية والسهلية فقد شهدت أيضاً توسعاً كبيراً فى الآونة الأخيرة بعدة أشكال يصعب تصنيفها تحت نمط حضرى واحد . فمدينة عمان على سبيل المثال أخذت فى التوسع على الجبال السبع المحيطة بالقرية الأصلية أما حلب فى سوريا فإن التوسع قد اتجه صوب المناطق الغربية للمدينة القديمة .

وهناك وضع آخر حيث تنمو المدن على ضفاف الأنهار فمدن بغداد والقاهرة والخرطوم وتتأثر بهذا الواقع الجغرافى وأخذ النمو الاتجاه الخطى . وقد أنشئت المناطق التجارية على ضفتى النهر حيث وجدت الأسواق التقليدية القديمة ، وقد تطورت مناطق صناعية فى موقعين مختلفين – الأول فى المنطقة المتوسطة من المدينة الأصلية والثانى على أطراف المدن . وتتجمع حول هاتين المنطقتين حلقة من المساكن المتخلفة والمبانى السكنية القديمة التى يتخذها العمال وذوى الدخل المنخفض ملجأ لهم ، قد تصل فى امتدادها حوالى ٥ كم . أما المساكن الحديثة وفئات ذوى الدخل المرتفع فتقع فى مناطق جديدة نسبياً مثل مدينة المنصور فى بغداد ومصر الجديدة وضواحى الخرطوم .

سابعا – التغير فى حجم المدن والمساحات التنظيمية

إن المناطق الحديثة فى العواصم العربية (الميتروبوليس) قد ظهرت للوجود خلال العقود الثلاث أو الأربع المنصرمة . وقد تضاعف حجم معظم المدن فى حين شمل التنظيم الأخير بعض القرى والمدن الصغيرة التى تقع حول العواصم . مثلا امتدت مساحات « عمان الكبرى » « وبغداد الكبرى » « ومنطقة الكويت الكبرى » « والرياض الكبرى » ... الخ ، إلى ما بعد حدود المدن الأصلية واخترقت أسوار المدينة القديمة .

وبالرغم من أن مدينة بغداد قد أنشئت عام ٧٦٢ بعد الميلاد ، إلا أن فترة النمو الحقيقى بدأت حوالى ١٩٥٠ ، وتغطى حالياً مساحة ٨٢٥ كم ٢ . ومن المتوقع أن يصل عدد سكان بغداد حوالى ٣,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠ بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية مما سيؤدى إلى اتساع مساحتها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم٢ معظمها فى الاتجاهين الشرقى والغربى للمدينة حيث تتوفر الأراضى التى تملكها الدولة والتى يمكن استخدامها للمشروعات العمرانية ، أما الاتجاه الشمالى والجنوبى فتضم البساتين والبيارات ، التى لا يمكن استخدامها لأغراض البناء بموجب القانون .

أما فى عمان ، فقد أظهرت نتائج المسح الاجتماعى أن ٦٠ ٪ من المساكن ذات المسكن المنفرد و ٣٠ ٪ من السكان يقيمون فى شقق أنشئت فى مناطق جبل عمان – الدوار الثالث والرابع واللويبدو والشميساني حيث يقطن معظم أفراد الطبقة العليا والأجانب . وكانت مساحة عمان عام ١٩٦١ حوالى ٣٦ كم ٢ ، وقد اتسعت مساحتها الآن إلى ٥٤٥ كم ٢ تغطى منطقة عمان وتشمل ١٣ بلدية ومناطق واسعة من الأراضى (١) .

وقد شهدت مدينة بيروت بعد عام ١٩٤٥ ازدهاراً عمرانياً كبيراً الأمر الذى أدى إلى امتداد مساحة المدينة من ١٠٧ كم٢ نفس السنة إلى ١٠١٨١ كم ٢ عام ١٩٦٦ . والطبيعة النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى يقام فى العاصمة اللبنانية فقد نشطت تجارة المبانى التى تضم عشرات الشقق السكنية الفخمة للأجانب التى تعتبر استماراً مفيداً . مما دفع السكان من ذوى الدخل المحدود والمتوسط إلى التركز فى المناطق القديمة والمكتظة .

وفى دمشق فقد اتخذ التوسع صوب الشمال والجنوب الغربى بعد احتلال الفرنسيين لها عام ١٩١٨ ، وفى ١٩٤٦ عندما حصلت سوريا على استقلالها وأصبحت دمشق العاصمة توسعت إدارياً وأعدت مؤخراً خطة شاملة . وقد زادت مساحة حلب من ٣٣ كم ٢ إلى ٧٦ كم ٢ خلال عشر سنوات فى الستينات وقد حددت السلطات مساحة ٢٢٥ كم ٢ مساحة خاصة لضبط التوسع فى المستقبل والسيطرة على نمو المدينة .

وبالنسبة إلى استخدام الأراضى داخل الحدود التنظيمية للمدن العربية المعاصرة نجد أن الصورة تختلف من بلد لآخر . ومن البيانات المتوافرة عن العراق والأردن وسوريا فان النمط المتبع هناك يبرز العديد من المشاكل المتعلقة باستخدام الأراضى . ويوضح البيان التالى نسبة استخدام الأراضى فى الدول الثلاث للمرافق المختلفة .

المرافق	بغداد	عمان	دمشق
السكن والإسكان	٣٨,٧ ٪	٦٧ ٪	٢٩ ٪
الصناعة والصناعات	٨,٩ ٪	٥ ٪	٧,٢ ٪
مرافق عامة (مدارس ، مستشفيات ... الخ)	٣٠,٤ ٪	٢٥,٥ ٪	٣٥,٩ ٪
ساحات عامة	٢,١ ٪	٢,٥ ٪	١٦,٩ ٪

(١) مؤتمر التنمية الأردنى – ورقة عمل بعنوان منطقة عمان وثقلها فى الاقتصاد الأردنى – وثيقة رقم م ت ١٧٦ . ص ١ .

يتضح من البيان أن هناك تفاوتا فى استخدام الأراضى للمرافق والخدمات العامة خاء فى السكن والمساكن والساحات العامة ، فبينما تبلغ نسبة الأراضى المخصصة للإسكان عمان ٦٧ ٪ من إجمالى مساحة عمان نتيجة لهجرة اللاجئين الفلسطينين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . تخصص دمشق٢٩ ٪للاسكان و ١٦,٩ ٪ للساحات العامة متفوقة فى ذلك على عمان وبغداد اللتين خصصتا حوالى ٢ ٪ لهذا الغرض . (١) وإذا اعتبرنا المساحات التى تشغلها المناطق القديمة فى هذه البلدان المستخدمة للصناعات والتخزين والطرق والمواصلات والمقابر والأراضى المكشوفة غير المستغلة نجد أن هناك تفاوتاً واضحاً فى استخدام هذه الأراضى . وتتحكم عوامل مختلفة فى هذا التفاوت منها طبيعة الأراضى نفسها (أنهار جبال ، وديان ، أراضى زراعية ، رمال ، بحار ... الخ)وهناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية — مثل القيم السائدة فى المجتمعات العربية تفضل الأسرة الإقامة فى مسكن منفصل (فيلا) عن الإقامة فى شقة سكنية أو عمارة تضم عشرات الشقق . غير أن الطلب المتزايد على المساكن فى المدن وقلة العرض يجعل الكثير يتنازلون عن تعصبهم ويقبلون بالواقع ويتمشون مع الامكانيات السكنية المتوفرة .

إن التوسع فى المساحات التنظيمية ودمج المدن الصغيرة والقرى المحيطة بالمدن الرئيسية يؤثر على الطابع الحضرى والخصائص الديمغرافية ، والتركيب الاجتماعى ، والنمو الاقتصادى ، استمرار الجوانب التقليدية من القيم الاجتماعية والأنماط الثقافية الريفية ، وربما جاء التأثير عكسياً على عملية التحضر ذاتها وفى أغلب الأحيان . وعند التوسع للمدن الكبرى لابد وأن نأخذ بعين الاعتبار التوازن بين التحضر فى مختلف جوانب الحياة الحضرية العمرانية والاجتماعية والثقافية والروحية وفى القيم والتقاليد التى تجعل الحياة فى المدن مصدراً للاستقرار والرفاهية .

ثامنا — التحضر والتغير البنائى

إن التغيرات التى شهدتها المدن العربية خلال العقود الأخيرة من تاريخها المعاصر سواء فى التضخم السكانى الناجم عن الزيادة الطبيعية والهجرة من مجتمعات البادية والريف ، أو فى الازدهار — العمرانى فى مجالات المساكن والطرق والمرافق العامة وما يتصل بالجوانب

(١) United Nations. Urban Land Policies and Land-Use Control Measures, Vol. V, Middle East, N.Y., 1973. Dept. of Econ. and Social Affairs, Sale No. ST/ECA/167/Add. 4, pp. 5-10.

المادية من الحياة ، كل هذه التغيرات بدورها تعمل على توليد سلسلة من التغيرات فى الجوانب الأخرى فى المجتمع ، ألا وهو البناء الاجتماعى — أى فى الأنظمة والقوانين والمؤسسات التى تتحكم العلاقات التى تنشأ بين الفرد والمجتمع وبين الأفراد فى العشيرة أو الأسرة الواحدة وبين الجماعات فيما بينها وعلى اختلاف أنواعها . ولا يتسع المجال فى هذه الصفحات لتحليل الخصائص البنائية للمجتمعات الحضرية المعاصرة فى البلاد العربية ، لأن ذلك يتطلب دراسة تحليلة مستقلة ، بل سنكتفى بالإشارة إلى بعض عناصر التكوين البنائى وتشمل التنظيم الطبقى الاجتماعى ونشوء المؤسسات الحضارية التى لم تكن معروفة فى المجتمعات التقليدية وبرزت الحاجة إليها مع النمو الحضرى .

لقد واكب التحضر ونمو المدن ظهور شرائح طبقية اجتماعية جديدة ساعدت على ظهورها وتطورها ونموها عملية التحضر ذاتها . لقد أخذ التنظيم الطبقى حسب الفكر الغربى وتصنيف علماء الاجتماع الغربيون بالتبلور والنشوء فى العديد من المدن العربية (بيروت ، القاهرة ، عمان ، الكويت ، تونس ، الرياض وبغداد) على سبيل المثال لا الحصر . ويمكن القول أن هناك نمطين من التنظيم الطبقى قائمين — الأول حديث ويتبع الاتجاهات والمقومات التى تتوفر فى الدول الأوربية والغربية (ولكن ليس بصورها الشاملة) ، والثانى للنظام الطبقى الاجتماعى التقليدى . ويرجع السبب فى ظهور النظام الطبقى الجديد هو وجود نظام اجتماعى مفتوح ومتحرك يسمح للأفراد (حتى الوافدين من الريف والبادية بالإضافة إلى أهل المدينة الأصليين) بالانتقال من مرتبة ومكانة اجتماعية إلى أخرى ليس على أساس الحسب والنسب والثروة والجاه ، بل وفق المقدرات العقلية والفيزيولوجية للأشخاص الراغبين فى الحركة والعمل المفيد للجماعة . والجدير بالملاحظة أن ظاهرة التدرج الاجتماعى ترتبط بأمرين : الأول : المدى الذى يتيحه النظام أو التنظيم الاجتماعى لأفراد المجتمع فيما يتصل بالمساواة وعدم المساواة (العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) والثانى : المدى الذى يتيحه المجتمع لأفراده من فرص لتحسين المراكز ورفع الأوضاع الاجتماعية إلى أعلى (١) . ويشير روبرت ميرتون — عالم الاجتماع — إلى أن التباين عامل رئيسى من عوامل التماسك الاجتماعى بين وحدات المجتمع المختلفة نظراً لاحتياج كل منهما للآخر فى بناء الجماعة (٢) وقد جاء فى القرآن الكريم ما يؤكد أهمية هذا التباين للبناء الاجتماعى حيث ورد فى الآية الكريمة قوله تعالى — «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم

---

(١) أحمد النكلاوى — بناء المجتمع — القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة — ١٩٦٩ .

(٢) Robert Merton, Social Theory and Social Structure, N.Y., McGraw-Hill, 1949.

عند الله أتقاكم » وقوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق » وفى آية أخرى قال تعالى « وجعلنا بعضكم فوق بعض درجات ... » . ومن وجهة نظر علماء الاجتماع فإن ما يجب أن ننظر إليه فى تحليل نظام الطبقات هو أهمية الطبقة الجديدة وخصائصها ومقوماتها وعلاقتها بالطبقات الأخرى والدور الذى تلعبه هذه الطبقة فى التجانس والتكامل الاجتماعى فى تضييق الهوة التى تفصل بين الفئات الاجتماعية المتواجدة فى المجتمع (١) .

وقد ساهمت عملية التحضر ، التى تأثرت بدرجات متفاوتة بالتصنيع وتطوير استخدام الآلات فى ميادين الإنتاج الزراعى والحيوانى والخدمات الخاصة والعامة ، فى ظهور بيئة صناعية حيث يسعى كل من الجماعات العمالية على اختلاف أصنافها ومستوياتها وجماعة الإداريين لإيجاد اتجاهات وأساليب وبرامج لمعالجة المشكلات التى نشأت وزادت تعقيداً مع تقدم الدول العربية صناعياً وتركزت هذه الصناعات فى المدن الرئيسية . وبالرغم من أن عدد عمال المهن الصناعية المختلفة آخذ بالزيادة فى البلاد العربية إلا أن هؤلاء لم يكونوا بعد طبقة اجتماعية ذات خصائص وبناء مميز سواء على المستوى العربى أو على المستوى المحلى حسب مفاهيم علم الاجتماع . وفى العديد من البلاد العربية واكبت عملية التحضر والتصنيع إنشاء مؤسسات عمالية مثل النقابات الحرفية ومراكز التدريب والاتحادات العمالية والمعاهد وغيرها ، إلا ان التشريعات والقوانين المعمول بها حالياً تجعل نشاط هذه المؤسسات خاضعاً للرقابة والسيطرة والتوجيه الحكومى كما هو الوضع فى معظم الدول العربية .

أما بالنسبة للقوى العاملة فى الصناعة فإن معظم أفرادها من أهل الريف والبادية الذين لجأوا إلى العمل الصناعى خارج القرى والمزارع والرعى بالإضافة إلى العمال الذين تحولوا من المهن اليدوية التقليدية (صناعة الفخار والسجاد والخزف والسلال والحصير والأدوات المنزلية) بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وغزو الأسواق المحلية بالسلع المستوردة ذات الجودة الأفضل والتكلفة المعقولة . وتضم الفئات العمالية المذكورة المهرة والفنيين وأنصاف المهرة والعمال غير الفنيين الذين لا يتقنون حرفة محددة . ويكاد ينعدم الوعى الطبقى بين هذه الفئات الأمر الذى يعوق عملية تكوين وبروز شرائح اجتماعية وطبقات لها خصائص ومقومات ومرتكزات الاستمرار — والنمو والفاعلية .

اما على الصعيد القومى فقد شهدت العواصم العربية نشاطاً سياسياً ملحوظاً بعد الاستقلال وبعد التوترات والاضطرابات المحلية والحروب التى نشبت بين العرب وإسرائيل وبسبب عوامل داخلية وخارجية أدى إلى إنشاء المؤسسات السياسية التى ساعدت على تكوين الطبقات

---

(١) Report on World Social Situation, op. cit., p. 65.

أو إبراز دورها واهميتها فى المسيرة القومية (مثل الأحزاب المختلفة - الاشتراكى فى اليمن الجنوبية والبعث العربى فى العراق وسوريا والدستور فى تونس) مثل طبقة العمال وطبقة الفلاحين وتحالف قوى الشعب والانتخابات لمجالس الأمة ... كل ذلك ساهم فى جعل المدينة العربية مركزاً للنشاط السياسى يضم المؤسسات التى تعمل على نشر الوعى السياسى وربط الفرد بالدولة وتعميق الولاء الجماعى للدولة ، ولا يتسع المجال هنا لمناقشة الصراعات الطبقية والمشكلات التى تواجه العمل السياسى العربى . وتكفى الإشارة هنا إلى أن عملية التحضر والنمو الحضرى تتأثران بالتطورات السياسية وحركات الاتحاد والانفصال والتقارب والتباعد فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى والتربوى والسياسى والأسرى والدينى . والمهم أن تسعى المدينة العربية إلى المحافظة على هويتها وكيانها وأصالتها وعراقتها وأن يكون للمجتمع الحضرى طابع تميز له خصائصه واتجاهاته يؤثر فى حركة التغير والتحديث على الصعيد العربى والدولى وعلى المستوى المحلى أيضاً .

تاسعا – مشكلات التحضر فى البلاد العربية

لقد كتب الكثير عن مشكلات التحضر فى البلاد العربية ولا يزال هذا الموضوع مثار الاهتمام والقلق لدى المؤسسات الحكومية (جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة) والأهلية (مثل منظمة المدن العربية ومنظمات حماية البيئة والجامعات والمعاهد ومجالس التخطيط ومراكز البحوث) فى الوطن العربى .

وقد صنف بعض علماء الاجتماع القضايا الرئيسية المرتبطة بمشكلات التحضر إلى مسألتين أساسيتين :

(ا) سرعة النمو الحضرى وسرعة معدلات التحضر .

(ب) تركز السكان الحضريين فى المدن الممتازة أو الرئيسية ، وينجم عن هاتين المسألتين مشكلات النقص فى المرافق والخدمات وزيادة العلل الاجتماعية فى المدن .

أما لأغراض هذا البحث سوف يتبع التصنيف الثانى للمشكلات وذلك لأهمية تحديدها ومناقشة الوسائل والطرق والسياسات التى تساعد على معالجة هذه المشاكل ومواجهة التحديات المستقبلية :

١ – المشكلات الاقتصادية .

٢ – المشكلات الفيزيقية .

٣ — المشكلات الاجتماعية .

٤ — المشكلات الإدارية والحكم المحلى .

ويندرج تحت هذه التصنيفات مشكلات فرعية لها اهميتها . وسوف نأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتصلة بسرعة النمو الحضرى والتمركز فى المدن الرئيسية كمتطلبات لتشخيص المشكلات وتحديد الأسباب الكامنة وراثها .

فمن حيث سرعة النمو الحضرى ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن النمو الحضرى فى البلاد العربية كان فى أواخر القرن المنصرم وأوائل القرن الحالى حوالى ١٪ . وقد ارتفعت النسبة إلى ٢٪ خلال الثلاثينات والأربعينات . أما فى العقدين الأخيرين فقد تراوحت نسبة الزيادة بين ٣٪و٤,٥٪ سنوياً (وأكثر فى بعض دول الخليج) . وهذه الزيادة تؤدى إلى تغيرات واسعة النطاق فى الترتيب السكانى والتوزيع على المستوى القومى (١) . وإذا استمر هذا النمو بنفس المعدل فإن السكان سيزيدون بحدود ١٩٨٠ حوالى ٤٧ مليون نسمة وفى عام ٢٠٠٠ سيصبح إجمالى السكان فى البلاد العربية حوالى ٢٥٠ مليون نسمة بينهم حوالى ١٧٥ مليون نسمة يقطنون المدن أو ما يعادل ٧٠٪ (٢) وبعبارة أخرى فإن ٣ من كل ٤ من أولادنا سوف يعيشون فى المدن وأن واحداً من كل أربع سيسكنون المدن المئة ألفية .

إن الهوة بين الانخفاض المتواصل فى معدلات الوفيات والارتفاع المتواصل فى معدلات المواليد لا تساعد على دفع عجلة النمو السكانى فحسب ، بل كان لها أثر مباشر فى التوزيع العمرى للسكان . إذ بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة حوالى ٤٥٪ من أجمالى السكان فى البلاد العريقة ، الأمر الذى يؤدى إلى تطورات سلبية فى مستويات المعيشة . وإذا قارنا نسبة الأطفال المعالين مع نسبة القوى العاملة النشيطة إقتصادياً (مابين ٦٠,١٥ سنة من العمر) نجد أن نسبة المعالين أعلى بكثير من نسبة المسئولين عن الاعالة . وهناك تفاوت شاسع فى المعيشة بين الدول الأجنبية المتقدمة والدول العربية . فقد بلغت نسبة المعالين إلى القوى العاملة ٦٠ : ١٠٠ فى الدول المتقدمة ، بينما تصل فى الدول العربية إلى ٨٤ : ١٠٠ فى مصر و ٩٤ فى العراق و ٩٦ فى الأردن و ٩٩ فى سوريا على سبيل المثال لا الحصر . ويرجع السبب فى أرتفاع هذه النسبة إلى أن معظم القوى العاملة من النساء لاتعمل

---

(١) H. Rizk, « Population Policies, Scope Goals, Means and Problems » in United Nations Population Bulletin, No. 7, July 1974, pp. 135-145.

(٢) S. Ibrahim, op. cit., p. 78.

خارج المنزل (حيث وصل معدل القوى العاملة النسائية حوالى ٥٪ للدول العربية) واستمرا الدراسة لما بعد المستوى الثانوى من قبل الطلاب الذين هم فى سن الدراسة .

وفى ظل هذه الظروف فإن المحافظة على مستوى مرتفع ومتطور من الخدمات التعليمية والصحية والمساكن والتأمينات الاجتماعية الأخرى تشكل عبئا على إقتصاديات الدولة إذ أن الاستثمارات المحلية تتوجه إلى مرافق أقل انتاجية وأقل عائداً للدولة (١) .

وقد أوضحنا فى جزء سابق من هذا البحث أن الزيادة المستمرة فى معدلات النمو الحضرى ناجمة عن الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية . وتحت ضغط الكثافة السكانية المرتفعة والدخل المنخفض فى ريف هذه المنطقة ، فقد حصل نزوح سريع غير منظم وغير مراقب إلى المدن . وفى بعض البلدان نتج عن الهجرة الطوعية الضخمة تكثيف لعملية التحضر . فى غضون عقد واحد (١٩٦٠ -- ١٩٧٠) ارتفع عدد سكان القاهرة بنسبة ٤٨ ؛ ودمشق ٥٨ ، وعمان ١٠٢ ؛ ويعود ذلك فى الغالب إلى عدم تمكن الاقتصاد الريفى البطئ من التطور واستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الريفيين كما أن النزوح الاضطرارى الضخم إلى الأردن زاد فى حدة مشكلات التحضر فى عمان والزرقاء (٢) وبالنسبة لسكان الكويت فقد ازداد عددهم ثلاثة أضعاف فى غضون ١٣ سنة (١٩٥٧ -- ١٩٧٠)وقد بلغ معدل النمو حوالى ٩٣٪ (١٩٦٥--١٩٧٠)ومعظم هذه الزيادة مصدرها الهجرة . ويبدو أن معدل المواليد التقريبى بين الكويتيين مرتفع جداً ؛ فى حين أن معدل الوفيات التقريبى منخفض جداً . وفى عام ١٩٦٠ كان معدل المساهمة بالنشاط الاقتصادى ٢٠ ٪ من الكويتيين و ٤٠ ٪ من غير الكويتيين . وبدا واضحاً أنه رغم وفرة الموارد المالية فأن النمو السكانى السريع أدى إلى حصول ضغط كبير على الوسائل والخدمات الاجتماعية . أما لبنان فأنها تعانى من مشكلة الهجرة الداخلية والخارجية خاصة وأن الحرب الأهلية الأخيرة (١٩٧٥ -- ١٩٧٦)كان لها أضرار جسيمة على الاقتصاد اللبنانى ودمار أجزاء رئيسية وحساسة من المدن الرئيسية مثل بيروت وطرابلس وصيدا وتسببت فى نكسة التحضر والعمران ، بالإضافة إلى عدم التماسك الاجتماعى والسياسى الذى نتج عن هذه الحرب .

أما آثار وسلبيات النمو السكانى السريع على التحضر من ناحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن النمو السكانى السريع قد يزيد خطورة البطالة والنزوح الجماعى إلى المدن ويضع عبئا ثقيلا على الاقتصاد .

---

(١) H. Rizk, op. cit., p. 134.

(٢) United Nations, Population Bulletin, op. cit., p. 34.

أما نسبة الهجرة فى البلدان العربية إلى الدول العالمية الأخرى فقد قدرتها مصادر الأمم المتحدة بـ ٢ ٪ من مجموع السكان أو حوالى حوالى ١٠٪ من مجموع القوى العاملة العربية . وفيما يتعلق بالفئات المهنية فقد قدرت نسبة الهجرة بحوالى ٢٥٪ من الأطباء و ٥٠٪ من حاملى درجة الدكتوراة فى مختلف التخصصات ، وأن استمرار هجرة العقول العربية من شأنه يعمل على تأخير خطط التنمية وإبطاء التطور الحضارى فى المنطقة .

وحتى تواجه الدول العربية هذه المشكلة لابد أن تتخذ سياسات تسهم فى الحل الثنائى ألا وهو أولا : العمل إيجاد سبل ووسائل الاستقرار للعقول الموجودة حالياً وربطها بخطط ومشروعات التنمية والاستفادة القصوى من طاقاتها وإمكانياتها العلمية ، وثانياً — توفير الحوافز للعقول والمواهب العربية العاملة فى الخارج للعودة للبلاد العربية وتوفير المناخ الملائم وظروف الانتاج العلمى لهم ومنحهم من الامتيازات التى تمكنهم من المساهمة فى المسيرة الحضارية .

(أ) المشكلات الاقتصادية والمدن العربية :

هناك شعور عام لدى الدول العربية بأن مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية تعجز عن تحقيق أهدافها حسب المخطط المرسوم بسبب المشكلات التى تسببها عملية التحضر السريع خاصة فى المدن الرئيسية . ذلك لأن التحضر يفرض متطلبات باهظة التكاليف مثل إنشاء المؤسسات والمدارس والمستشفيات وبناء المساكن وشبكات الاتصال والمواصلات والخدمات الترويحية والدينية والأسواق ومراكز التوزيع وحماية البيئة من التلوث . ويزداد الوضع تعقيداً إذا كان معدل النمو الحضرى السنوية أعلى من معدل التنمية الاقتصادية أو الإنتاج .

وقد استهدف العقد الثانى للتنمية الذى نادت به منظمة الأمم المتحدة وناشدت الدول الأعضاء العمل على تحقيق نمو فى معدل دخل الفرد السنوى بمقدار ٦ ٪ (هذا على افتراض أن نسبة الزيادة السنوية فى السكان هى بمعدل ٢,٥٪) .

وحيث أن نسبة النمو الحضرى تتراوح بين ٤ ,٩ ٪ (وأكثر فى بعض البلدان الخليجية) بالسنة ، فإن المكاسب الاقتصادية التى ستجنيها هذه الدول عن طريق التقدم فى التصنيع وتنويع الإنتاج وتطوير النشاط الزراعي وغير ذلك سوف تمتصها الزيادة السريعة فى السكان والاستثمار فى المجالات غير الانتاجية أو ذات المردود (العائد) البعيد المدى ويقصد بذلك الخدمات الاجتماعية . واستمرار هذا الوضع يعنى استمرار تدنى معدل دخل الفرد السنوى ، الأمر

الذى يجعل الدول العربية فى عداد الدول المتخلفة عند إجراء المقارنات الدولية بصورة مستمرة ولعشرات السنوات .

والقضية الأساسية فى هذا المجال هو التوصل إلى وضع من التوازن بين النمو الاقتصادى والتقدم فى مجالات الصناعة والتجارة والتسويق والتوصل إلى مستويات أفضل (من حيث الكم والنوع) فى مجالات التوظيف والعمالة واستيعاب التكنولوجيا واتباع سياسة التنظيم الايكولوجى واختيار المواقع المناسبة للمصانع والشركات ، وتوفير المساكن الصالحة للقوى العاملة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية واتباع سياسة فى التركز واللامركزية . بالنسبة للمشروعات الاقتصادية خاصة فى معالجة أزمة النمو الحضرى فى المدن الرئيسية .

وفيما يتعلق بتوظيف الموارد الطبيعية والمادية خاصة عندما تكون محدودة أو قليلة فإن مسألة كيفية استثمار هذه الموارد فى المجالات « الاجتماعية » مقابل المجالات « الإنتاجية » تصبح ذات أهمية بارزة للدول النامية .

إذ أن هذه الأهداف الاجتماعية والعمل على تلبية احتياجات التحضر السريع ومواجهة مشكلات موجات الهجرة الريفية إلى المدن المتلاحقة وتوفير البيئة الحالية من التلوث وتوفير الخدمات اللازمة سوف تشغل قسطاً رئيسياً من الطاقة والجهد والمال والتخطيط والاستثمار الذى تخصصه الدولة لمشروعاتها وبرامجها الإنمائية على الصعيد القومى .

(ب) المرأة العربية والتنمية الحضرية :

تقوم المرأة العربية فى المرحلة الراهنة بقسط ضئيل فى مجال الإنتاج والعمالة خارج المنزل . وتشير الإحصاءات أن نسبة الأناث النشيطات اقتصادياً إلى مجمل القوى العاملة فى بعض الدول العربية هى : الجزائر (٤,٣٪) ، ليبيا (٥,١٪) مصر (٧,٤٪) (١) و١٣,٥ ؛ (٢). وإذا قارنا الوضع مع بعض الدول المتقدمة حيث تبلغ نسبة الأناث العاملات ٥٠٪ فى الاتحاد السوفيتى و٢٧٪ فى السويد وجدنا أن الفرق شاسع . كما يختلف الوضع إذا أخذنا نسبة النساء العاملات إلى مجمل النساء اللواتى فى سن القوى العاملة ، فقد بلغت

---

(١) عبد المقصود أمام . حقائق وأرقام حول المرأة العربية – المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار – سرس الليان ١٩٧٥ .

(٢) دائرة الإحصاءات العامة – الأردن – مسح القوى العاملة – عمان ١٩٧٥ .

هذه النسبة فى الجزائر (١,٨٪) وليبيا (٢,٧٪) ومصر ٤,٢٪) والأردن (٧,٨٪). وتزداد نسبة العاملات فى المدن عن الريف حيث تصل ٤,٧٪ على نسبة العاملات فى الريف (١,٦٪) . وأما بالنسبة إلى تصنيف الوظائف التى تعمل فيها المرأة فنجد أن معظمها يقع ضمن مهن الخدمات (التعليم الصحة ، الرعاية الاجتماعية) أكثر مما تكون ضمن المهن الفنية .

ومن الصعوبات التى تواجه مساهمة المرأة العربية فى القوى العاملة المنتجة عامة وفى المهن الفنية بصورة خاصة فهى : (١) التشريعات العمالية — وإن كانت التشريعات لاتنص صراحة على منع المرأة من دخول ميدان العمل إلا أن حصر الوظائف المهنية والهندسية للرجال وعدم إتاحة الفرصة لهن للتدريب يحول دون ممارستهن هذه المهن . (٢) العوامل فى البيئات المحافظة التى تحد من السماح للمرأة بمزاولة العمل خارج البيت خاصة بعد الزواج . وقد جاء قانون فى الأردن فى الستينات يحتم على كل معلمة تقديم استقالتها بعد عقد النكاح حتى تتفرغ للبيت . غير أن هذا القانون مالبث أن تغير فى السبعينات (٣) . إن ظروف العمل لاتتيح الفرصة للمرأة قبل الزواج وبعد الزواج وبعد الإنجاب من الاستمرار فى العمل مثل الساعات الطويلة ، عدم توفر دور للحضانة قريبة من مراكز العمل ، بالإضافة الى الأجور المنخفضة التى تتقاضاها المرأة (١) .

أن تركز عمل المرأة فى المهن غير الزراعية فى المدن يزيد من تضخم المشكلات الاجتماعية والتنظيمية والأسرية . ففى الأردن مثلا يعمل حوالى ٧٠,٨٪ من النساء فى محافظة عمان و١٨٪ فى محافظة أربد و٥,٢٪ فى البلقاء و٤٪ فى الكرك و٢٪ فى معان . ويعمل حوالى ٧٦,١٪ من النساء العاملات فى الخدمة المدنية و٢١,١٪ منهن يعملن فى القطاع الصناعى (٢) . من حيث التوزيع العمرى للمرأة العاملة فى الأردن فقد اتضح أن ٨٧,٤٪ من النساء العاملات عام ١٩٧٥ تتراوح أعمارهن بين ١٥—٣٩ سنة .

وفى الوقت الذى لانقلل من قيمة وفاعلية الدور الذى تلعبه المرأة كزوجة وأم وربة بيت فى تربية الأجيال الصاعدة إلا أن هناك ضرورة عامة اقتصادية واجتماعية تحتم مساهمة المرأة فى مختلف قطاعات الإنتاج ومشاركتها فى ميادين العمل المختلفة وتوفير فرص التعلم والتدريب حتى تتمكن من تحمل أعباء المساهمة فى النشاط الاقتصادى .

إن مساهمة المرأة فى المجتمعات الحضارية بالنشاط الاقتصادى يؤثر بصورة مباشرة

---

(١) سرى ناصر — المرأة العاملة فى المجتمع الأردنى الحديث — الجامعة الأردنية — عمان ١٩٦٩ .

(٢) Second Symposium on Manpower Development — The Role of the Jordanian Women, Amman, Ministry of Labour, Jordan, April 1976.

فى علاج المشكلة الحضارية (وقد يخلق احتياجات جديدة تجر وراءها مشكلات جديدة) فى المجالات التالية :

(ا) تنظيم الأسرة – إذ أن المرأة العاملة غالباً ما تفضل النوع على الكم فى حجم الأسرة وأسلوب الإنجاب .

(ب)تسهم فى علاج المشكلات الحضارية خاصة الاجتماعية .

(ح)تساعد على خفض نسبة المعالين والذين يعتمدون على الغير فى توفير سبل الحياة .

(د) تصبح من القوى العاملة المنتجة والفعالة .

أما المشكلات الجديدة التى تنشأ من دخول المرأة سوق العمل فتتمثل فى إنشاء دور حضانة لرعاية الأولاد أثناء فترة العمل وزيادة الانفاق الأسرى وزيادة الضغط على المواصلات الخاصة والعامة بالاضافة إلى صعوبات التكيف لبيئة العمل والجمع بين الأدوار التى تقوم بها والمسئوليات المنوطة بها كربة بيت وأم وزوجة وموظفة وما تتطلبه ظروف العمل من بذل مجهود وطاقة عقلية وجسمية .

وحتى تتمكن المرأة من دخول ميدان العمل فى المهن المختلفة وبأعداد متزايدة ، سوف تحتاج الدولة بناء المدارس والجامعات ومراكز التدريب المهنى والمعاهد الفنية المتخصصة التجارية منها والصناعية والصحية والاجتماعية وفى مجالات الأمن والصناعة فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات . ولحل معضلة تكدس العمران وزيادة الضغط على المساكن ومرافق الخدمات فيمكن الموازنة فى اختيار المواقع بين المدن الكبيرة والصغيرة .

(جـ) المشكلات الفيزيقية :

تعتبر المدينة بناء فيزيقى ، وأن نمو المدن قد خلق أبعاداً جديدة للحياة ، مثلا نمط الإسكان ، الترويح وقضاء وقت الفراغ واستخدام الأراضى ، وغير ذلك وقد تكون التحولات الايكولوجية من أهم العوامل المؤثرة فى تكوين الخصائص العمرانية والهيكل العمرانى لأية منطقة حضرية . فالتزاحم على المواقع التجارية والاستراتيجية النادرة ، والتدفق المستمر للعناصر السكانية المختلفة وتجمع الناس والوظائف الحضرية فى أماكن معينة ، وما ينجم عن ذلك من تفاوت فى خصائص وامتيازات المناطق من الأمور التى يؤثر عادة فى تحديد نطاق وكثافة التحضر فى منطقة ما .

كما أن العوامل الجغرافية والبيئة الطبيعية مثل التقلبات الجوية والتكوين الجيولوجى ومصادر المياه والطاقة والمعادن ونوع التربة والهضاب والجبال والصحارى كل هذه العوامل تؤثر فى شكل النمط الاستيطانى ، وأساليب إستخدام الأراضى وتحديد وسائل

المواصلات ونظام الرى والمياه وكذلك المجارى والفضلات للمستوطنات على اختلاف أحجامها . وبعبارة أخرى فان كل نشاط إنسانى (اجتماعى ، اقتصادى، سياسى ، أسرى ، تربوى أو دينى) يتطلب مواصفات مرتبطة بالوظائف التى يؤديها هذا النشاط (١) .

إن نمو المدينة العربية ليس مسألة حساب المساكن والحجرات فيها أو توفير الشوارع الواسعة والخدمات البلدية لساكنيها وإنما هى وحدة قومية تتكامل من الناحيتين الاقتصادية والثقافية مع نمو البلاد كلها . (٢)

وتختلف المشاكل الفيزيقية للمدينة العربية باختلاف العوامل المؤثرة فى تكوين المدن وفى نشأتها وتاريخها والظروف المختلفة التى مرت بها ووظيفتها وموقعها وحجمها . ويلخص بعض المخططين العرب – كما ورد فى البحوث التى قدمت فى المؤتمر الثانى الذى عقدته منظمة المدن العربية وناقشت « العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومى وحل مشاكل المدن العربية » هذه المشاكل فى النقاط التالية :

١ – المدينة التاريخية القديمة وعلاقتها بالتطور .

٢ – المدينة العربية والشكل الملائم لتطورها فى الحاضر والمستقبل .

٣ – التخطيط العسكرى للمدينة العربية وحمايتها .

٤ – العوامل المناخية وتوفير الحماية ضد درجات الحرارة وأشعة الشمس وضد الرياح والأمطار .

٥ – تكنولوجيا البناء وطابع المدينة .

٦ – اختلاط استعمالات الأراضى ونشوء المصانع بصورة مرتجلة .

٧ – انهيار كفاءة شبكات المرافق العامة من مياه وصرف صحى وكهرباء وغاز وتليفونات وقصورها عن خدمة الأعداد المتزايدة من السكان .

٨ – قصور شبكة الطرق العامة من حيث الكفاءة التصميمية أو من حيث الرصف عن مواجهة الزيادة الكبيرة فى العمران . (٣)

---

(١) UNESCO, Handbook for Social Research in Urban Areas, 1967, pp. 190-198.

(٢) ابراهيم عبد الرحمن – تخطيط المدن فى العالم العربى – المنظمة العالمية للثقافة وجمعية المهندسين المصرية .

(٣) انظر البحث المقدم من قبل عبد العزيز القطان وأحمد فؤاد عبد المجيد وروفائيل يوحنا وأحمد مختار وعز الدين فرج فى المؤتمر الثانى لمنظمة المدن العربية المنعقد فى البحرين – فبراير ١٩٧٠ – نشرة منظمة المدن العربية الكويت .

٩ — عدم استعداد المدن العربية لاستقبال الأعداد الهائلة من السكان الوافدين من البادية والريف التى هاجرت إليها خلال فترة قصيرة (على الأكثر عقدين من الزمن).

المدن العربية والتلوث :

من المشاكل التى ناقشها المؤتمر العالمى لحماية البحر المتوسط من التلوث الذى عقدته منظمة المدن العربية بالتعاون مع الاتحاد العالمى للمدن المتوأمه فى بيروت ١٩٧٣ حماية المدن من مختلف أنواع التلوث التى تم تصنيفها على النحو التالى :

(أ) أنواع التلوث ذات المنشأ المنزلى ومنها : (١) التلوثات المرئية والنفايات المختلفة الأحجام التى يرميها الإنسان فى البر والبحر، (٢) التلوث الجرثومى التى هى من أكثر أنواع التلوث غدراً وخطراً، وتأتى أصلا من المياه المبتذلة فى المنازل التى تحمل معها براز الإنسان والحيوان المثقل بالجراثيم والتى تصب فى البحر أو تنفجر فى الشوارع العامة والأزقة القديمة.

(ب) أنواع التلوث ذات المنشأ الصناعى ومنها : (١) التلوثات الحرارية الناجمة عن رمى المياه الناتجة عن صناعة التبريد التى تصب بحرارة أعلى من درجة حرارة البيئة المجاورة مما يحدث فقدانا للتوازن — وتكون الوقاية بعدم تحويل مباشر للمياه بدون تبريد مسبق، (٢) التلوثات الإشعاعية، (٣) التلوثات الكيميائية. (١)

والجدير بالملاحظة أن أكثر من ٢٥ مدينة عربية مختلفة الأحجام تقع على الشواطىء (البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربى والمحيط الهندى) وتعتبر مسألة حماية بيئة المدينة من التلوث البحرى من القضايا الأساسية التى تعتبر حيوية وتتطلب العمل على حماية المجتمع الحضرى من أخطار التلوث. وقد قامت بعض المدن العربية بإعداد خطط لحماية المدينة من التلوث البرى والبحرى وشكلت لجاناً قومية تضم متخصصين من الوزارات والمؤسسات المختلفة للتوعية ورسم السياسات لحماية البيئة (الأردن، الكويت، مصر والمغرب والجزائر على سبيل المثال). وقد شعرت السلطة التوسية بخطورة هذه المشكلة وعملت على تطهير المدينة من جهة والتنمية السياحية من جهة أخرى ورصدت حوالى ٤٥ مليون دولار أمريكى لتطهير البحيرة وتوسيع محطة تكرير المياه المستعملة (٢).

---

(١) انظر بحث آبل فروشار « تجهيز الشاطىء تبعاً لمسائل التطهير والتحفيف — ميثاق بيروت — نتائج المؤتمر العالمى لحماية البحر المتوسط من التلوث — بيروت — حزيران ١٩٧٣ — ص ٣٨ — ٤٠. (نشرة منظمة المدن العربية — الكويت).

(٢) انظر بحث السيد شاذلى بن جعفر « اخطار لوث البحر المتوسط » — المرجع السابق ص ٨٢.

ويزداد الوضع خطورة فى حالة المدن العربية التى تقع قريباً من حقول البترول ومحطات تصفيته ومراكز تحويله ونقله بالبواخر خاصة الموانى البترولية (مدينة الأحمدى بالكويت ، الجزائر — المنامة ، السويس) . ولا تزال هذة المدن تتعرض للتلوث بالزيت مع مرور الأيام مما سبب كثيراً من المضايقات على الشواطىء السياحية والاستجمام الصيفى ، فضلا عن الاضرار التى أحدثها التلوث على الأحياء المائية . وتتطلب خطط الوقاية برامج توعيه لربابنة السفن وافراد طقمها بالتلوث وأضراره وسبل تلافيه ومكافحته ، وكذلك الجمهور حول سبل الوقاية من التلوث(١)

(ه) المشكلات الاجتماعية :

المدينه وعاء واسع تنصهر فيه الجماعات الدينية والعرقية والمهنية والأسرية التى تمثل خلفيات ثقافية وأنماط حضارية ومستويات تعليمية متفاوتة واهتمامات وظيفية مختلفة وأمزجه وطباع وميول متباينة — إن هذه الإختلافات كلها تجعل المجتمع الحضرى مصدراً للتفكك الذاتى والإنحلال الأجتماعى . ومن المشاكل الإجتماعية التى تواجه المدينة العربية المعاصرة بسبب النمو الحضرى السريع وغير المنظم والذى يسير بدون تخطيط وتنظيم : إنحراف الأحداث ، الأمراض العصبية والعقلية ، عدم الإستقرار الإجتماعى الجريمة على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، البغاء ، الإدمان على الخمور والمخدرات وعدم الأستقرار السياسى . واى دراسة تحليلية لإحصاءات الطلاق ورواد السجون ومستشفيات الأمراض العصبية وحوادث الطرق والقتل والانحرافات السلوكية على اختلاف أنواعها خلال العقدين الأخيرين سوف تؤكد الزيادة المطردة فى نسب الحالات لمختلف أنواع المشاكل المشار إليها . ولا يتسع المجال هنا فى ذكر وتفصيل أبعاد وعوامل وخصائص وآثار كل صنف من الجرائم والسلوك الانحرافى ، لأن ذلك يتطلب دراسات تفصيلية ، ويمكن الرجوع إلى التقارير الإحصائية التى تصدرها الحكومات العربية ، والبحوث التى عرضت فى المؤتمرات العربية التى عقدت خلال العقد الأخير والتى تناولت العديد من القضايا المعاصرة التى تواجه المجتمعات الحضرية .

ومن المشاكل الاجتماعية التى تجدر الإشارة إليها بشيء من التفصيل . —

١ — التفكك الأسرى .

---

(١) انظر بحث « مشكلة تلوث مياة البحر بالبترول » : اعداد محمود السماك نفس المصدر السابق ص ٨٤ — ٨٦ .

٢ ــ الإسكان .

٣ ــ المواصلات .

٤ ــ الترويح وقضاء وقت الفراغ .

٥ ــ الخدمات الصحية .

١ ــ التفكك الأسرى :

تتأثر الأسرة بصورة مستمرة من التحضر وينعكس ذلك جلياً فى تصرفات وسلوك وشخصية أفراد الأسرة النووية أو الممتدة ، وكذلك فى البناء والتركيب الاجتماعى للمجتمع الحضرى .

وتشهد الأسرة العربية المعاصرة سلسلة من التغيرات التى طرأت عليها خلال العقدين الأخيرين سواء فى أهدافها أو الأدوار والوظائف التى تؤديها والقيم والمعايير والتقاليد التى تحكم السلوك وكذلك بالنسبة للسلطة والعلاقة بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأولاد ، وفى مراسيم وطقوس الزواج وفى ارتفاع نسب الطلاق . والتغير فى النظام الأسرى قد تأثر بالتغيرات التى حدثت فى النظم السياسية والدينية والاقتصادية والتربوية من حيث الكم والنوع ، وجاءت التغيرات فى هذه المجالات من مصادر خارجية نتيجة للاحتكاك مع الحضارات والثقافات الأخرى ، والتفاعل الداخلى وتوفر إرادة التغيير بالإضافة إلى القوى العديدة التى تدفع بالمجتمع نحو التطور والتحديث ــ أى توفر إرادة التغير لدى المجتمعات العربية (البدوية والريفية ــ والحضرية) ولكن بدرجات متفاوتة فى العمق والمدى .

ويمكن تلخيص المشكلات الأسرية التى تواجه الأسرة العربية فى المدينة فيما يلى :

١ ــ ضعف الأسرة الحضرية ويرجع علماء الاجتماع سبب الضعف إلى سوء اختيار شريك الحياة ، والأساس بعدم الاستقرار بالنسبة للشباب والفتاة ، المتزوج والأعزب ، الكبير والصغير فى ظل التغيرات السريعة التى تحدث صراعاً ثقافياً بين القديم والحديث فى ميادين الزواج والدراسة والعمل والإقامة والإنجاب وفى العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة .

٢ ــ ضعف العلاقات الاجتماعية وصعوبة تكوين العلاقات خارج نطاق العمل وفى أوقات الفراغ . (١)

---

(١) جهين سعفان ــ دراسات فى علم الاجتماع الحضرى والصناعى ــ جامعة الكويت ــ (ستانسل) ، ١٩٧٥/٧٦ ، ص ٥٩ ــ ٦١ .

٣ — حاجة الأسرة الحديثة إلى المزيد من المال لمواجهة متطلبات ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الخدمات .

٤ — ضعف التنشئة الاجتماعية خاصة فى الظروف التى يعمل فيها الزوجين ، ويترك الأولاد للخدم والمؤسسات لرعايتهم .

٥ — ارتفاع معدلات الطلاق فى مختلف الأعمار للتفاوت فى السن والمستوى الثقافى بين الزوجين .

٦ — عدم الرضا والارتياح النفسى الناجم عن عدم وضوح أهداف الفرد والأسرة او الإخفاق فى تحقيق الأهداف والأعمال .

٧ — نقص التوجيه والإرشاد العائلى والاجتماعى لمعالجة الصعوبات التى تواجهها الأسرة للتكيف للتغيرات المحيطة بها (١) .

٨ — تأثر الفرد والأسرة بالقيم الدنيوية والسعى وراء الماديات والابتعاد عن الروحانيات واللاماديات فى مختلف مجالات العمل والتفكير مما زاد من حدة الصراع ، والفردية ، والكسب المادى والاتجاه نحو التعاقد والرسميات فى العلاقات .

أن التغير الذى يطرأ على قيم العائلة والمجتمع يجب أن يصحبه تغير فى فلسفة وأهداف الخدمات الاجتماعية التى تقدم للأسرة وذوى العاهات وكبار السن والأحداث والمحتاجين. وربما ساعد البحث الاجتماعى والدراسات الاستقصائية على تحديد مناطق ومدى تأثير التغيرات التى تطرا على سلوك الرجال والنساء والأولاد فى مختلف الأعمار (٢) .

٢ — الاسكان :

تعتبر أزمة الإسكان وتوفير مرافق سكنية مناسبة وما يستلزمها من المؤسسات التحتية Infra Structure مثل المياه والمجارى والطرق والكهرباء والخدمات الاجتماعية والصحية والترويحية والتربوية والأسواق... الخ . من المشكلات التى تعانى منها المدن فى الدول العربية — كما أنها مشكلة عالمية . ويسير الوضع الإسكانى فى تدهور بصورة مستمرة ولا تزال الدول النامية تواجه نقصاً كبيراً إذ أن المعدل الذى تنشأ بموجبه المساكن مسكنان لكل ١٠٠٠ من السكان فى كل سنة ، ويصل العجز فى الإسكان فى دول آسيا والشرق الأقصى حوالى ٢٢ مليون

---

(١) اسحق القطب — التحضر ونمو المدن فى الدول العربية . عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٦٨ ، ص ٢٧—٣٠.

(٢) Morrow Berger, The Arab World, N.Y., 2962, pp. 155-165.

فى المناطق الحضرية ، وتتراوح نسبة الاستثمار فى المساكن فى هذه الدول بين ١,٥٪ — ٢٪ من الدخل القومى فى حين أن المتوقع والمطلوب هو حوالى ٤,٦٪ .(١)

وتأخذ مشكلة الإسكان فى البلاد العربية عدة أبعاد يؤثر كل بعد فى الآخر ويتأثر فى نفس الوقت بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلد على المستويين المحلى والقومى . وهذه الأبعاد هى :

١ — الخصائص الديمغرافية — وتتمثل فى نسبة الزيادة الطبيعية للمواليد والوفيات وخصائص السكان حسب النوع والسن والهجرة إلى المدن ومعدلات نمو سكان الحضر الإجمالى السنوى ، والكثافة السكانية فى المناطق المختلفة .

٢ — الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان : مثل معدلات الزواج والطلاق وطبيعة العلاقات الأسرية ، وسن الزواج والقيم المتصلة بنوع السكن ونمط الحياة العائلية . الدخل الشهرى ، المهنة .

٣ — الخصائص الأيكولوجية — مناطق السكن وعلاقتها بالتنظيم الشامل ، أنماط المشروعات السكنية ، أسعار الأراضى ، أنماط ملكية الأرض ، سياسة استخدام المساحات للأنشطة والمرافق الاقتصادية والدينية والتربوية والصحية ... الخ .

٤ — الخصائص العمرانية — وتشمل حجم المبنى ، ومساحته ، وعدد الغرف ، وأنماط البناء ، نوع البناء ، المواقع وملاءمتها للبناء والسكن ، الهندسة المعمارية ، استخدامات المنزل حسب القيم والمستوى الاجتماعى وحجم الأسرة ... الخ .

٥ — التخطيط والتنظيم الإسكانى — قوانين الإسكان والملكية ، الإسكان التعاونى ، الإسكان الفردى ، الإسكان الجماعى ، الإسكان لذوى الدخل المحدود ، سياسة الإسكان والتمويل وأساليب الاقتراض .

ومشكلة الإسكان من القضايا الرئيسية التى تواجه حكومات الدول العربية وبالرغم من المشروعات والبرامج التى تقوم بها هذه الدول من تشجيع لتأسيس جمعيات إسكان تعاونية ، إلى مشروعات الشقق وتأجيرها على أمد طويل ، والتسهيلات المالية للائتمان والاقتراض وتملك الأراضى وتوفير الطرق والخدمات ، والتشريعات والقوانين الخاصة بسياسة الإيجارات وحماية المستأجر ، والاستيراد وتخفيض الضرائب وغيرها من المشروعات ،

(١) United Nations, Symposium on the Impact of Urbanization on Man's Environment, op. cit., p. 43.

إلا أن المشكلة تتفاقم وتزداد تعقيداً كل عام . ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة نسبة التحضر وتدفق المهاجرين من البادية والأرياف بالإضافة إلى الهجرة الدولية من ناحية وقصور الجهاز الإدارى والتخطيطى لمواجهة متطلبات التوسع العمرانى (مثل المياه والطرق والمجارى والكهرباء والتليفون .. والمدارس والمستشفيات) .

وبعبارة أخرى فإن التخطيط الإسكانى لا يشمل الجانب العمرانى والفيزيقى فحسب بل يتضمن الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية واستثمار كافة الإمكانيات والموارد البشرية والمادية فى توفير الرخاء والرفاهية والطمأنينة والاستقرار والخدمات الاجتماعية والنفسية لكافة فئات المجتمع — الكبار والصغار ، الذكور والإناث فى مختلف الأوضاع الاجتماعية ، ولمختلف الطبقات وذوى المهن والمستويات الاقتصادية المختلفة . وما قيمة القصور الفخمة إذا لم يتوفر فيها عناصر الأمن والتماسك الاجتماعى والشعور بالاستقرار والانتماء بالعدالة والمساواة . إن المسكن مصدر سعادة ورفاهية وليس منبعاً للجريمة والانحراف والتشرد والتفكك والانحلال والاستغلال .

٣ — **المواصلات :**

إن أهم وظيفة للمواصلات هى ربط الفرد والأسرة والجماعة بالعمل ، السوق ، لخدمات المختلفة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس والملاعب والملاهى العامة ، والمطاعم والمسكن .

أما الاعتبارات التى بنيت بموجبها شبكة المواصلات فى المدينة العربية فقد كانت تشمل ، مقر الحاكم ، السوق ، المقبرة ، المساكن ومرافق البيع بالقطاعى والساحات العامة ... أى الوصول إلى هذه المرافق بأبسط وسائل النقل وهى الحيوانات (الحصان والجمل والحمار والبغل) أو السير على الأقدام .

أما فى العقدين الأخيرين وبعد انطلاق التوسع العمرانى إلى ما وراء الأسوار القديمة فقد أصبحت قضية ربط الإنسان بالخدمات تأخذ بعداً جديداً منها — استخدام التكنولوجيا الحديثة — القطار ، السيارة ، مركبات النقل الجوى والنقل البحرى بالإضافة إلى الاتصال عبر الإذاعة والتلفزيون والتلفون والصحف والمجلات لتلبية العديد من الاحتياجات الجديدة التى استحدثتها عملية التحضر والنمو الحضرى . هذا وقد اضطرت سلطات المدن إلى التفكير فى تطوير شبكة المواصلات بحيث تسعى لتحقيق الوظائف الأساسية لها وهى إيصال الناس والبضائع بأقل وقت وبأعلى سرعة وبأقل التكاليف بحيث يصبح الزمن عنصراً هاماً فى الرقى والتقدم وفى العلاقات والمعاملات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولى .

ولذا فقد أقامت المدن العربية الجسور الهوائية وممرات تحت الأرض والجسور فوق الأنهار وشق الطرق على التلال وسفوح الجبال على امتداد الشواطى وتعبيدها وإنارتها لاستخدام المركبات التى تسير بالبترول وتوسيعها لاستيعاب السيارات والمركبات التى تزداد سنة بعد أخرى . إذ تصل نسبة السيارات للسكان ١ مركبة لكل ٣ أشخاص فى كل من الكويت وليبيا وترتفع النسبة فى مصر والأردن وسوريا والمغرب . ويكثر استخدام المركبات فى المدن أكثر من الريف وفى المدن الرئيسية أكثر من المدن الصغيرة . وأصبحت السيارة تعتبر من ضروريات الحياة للفرد والأسرة . وقد أدى ارتفاع عدد المركبات المرخصة كل عام إلى احتشاد السيارات واكتظاظها وازدحامها وزيادة الضغط على الطرق والمرافق الأخرى من ناحية وساهمت فى ارتفاع حوادث الدهس والقتل والإصابات المتنوعة نتيجة لحوادث المرور المروعة .

وكلما اتجهت المدن العربية نحو التحضر زادت مشكلة المواصلات على اختلاف أنواعها تعقيداً وعمقاً وتتضخم التحديات التى تواجهها سلطات المدينة ويتسع نطاق المسئولية الإدارية والضغط على الأجهزة والمؤسسات التنظيمية والتشريعية لوضع الحلول والعلاج لمختلف جوانب مشكلة المواصلات وتوفيرها لمختلف فئات الشعب وبتكلفه معقولة حتى تربط الموظف بالعمل والطالب بالمدرسة والعامل بالمصنع والأسرة بالسوق والملاعب والملاهى والفرد بالحاكم والمؤسسات الحكومية ، ومجتمع المدينة بالمجتمعات الريفية والمحلية فى أرجاء الدولة وأخيراً ربط الدولة بالدول المحيطة بها وبالمجتمع العالمى .

تنظيم المدن والمرور : — من المشكلات التى تواجهها المدينة العربية هى تعبيد الشوارع بطريقة تقليدية دون مراعاة المؤثرات التنظيمية التى يجب أن تؤثر على شكل وعضوية المدينة . إن معظم أسباب الحوادث تكمن فى عملية تنظيم المدن . والسبيل أمام المدن العربية لتذليل صعوبات المرور والتقليل من الحوادث القاتلة والمروعة على الطرق وتوفير السلامة والأمن للمشاة والسائقين للمركبات المتنوعة لابد من مراعاة ما يلى عند التخطيط للمرور :

١ — تخطيط المرور جزء من التخطيط الشامل للمدن العربية وفى مختلف مراحل هذا التخطيط الشامل .

٢ — تخفيف الضغوط على المنطقة التى يكثر فيها الإزدحام فى مختلف الساعات الصباحية أو المسائية .

٣ – فى مواجهة التخطيط للمرور يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التنظيم الوقائى الذى يمنع وقوع الأخطار فى المستقبل بتدارك الأوضاع الحالية ، والتنظيم العلاجى ، وهو تصحيح الوضع الحالى كاعادة البناء وإيجاد مواقف للسيارات وتوسيع الشوارع الضيقة .

٤ – القيام بعملية مسح للمرور على فترات زمنية ذلك لأن ازدياد حركة النشاط الحضرى وحمولة المرور فى شرايين المدينة الرئيسية وطرقها المتفرعة (كما هو الحال فى جميع المدن العربية) ، تزداد حاجة المخططين ومهندسى التنظيم والمرور إلى أصدق صورة ممكنة لتركيب المرور . وتشمل عملية المسح : (ا) تعداد المرور لتحديد حجم الحركة فى شوارع المدينة الرئيسية ، (ب) دراسة المرور من جهة الابتداء إلى جهة الانتهاء أى من مكان قيام السيارة إلى مكان وصولها ، (ج) دراسة مدى كفاية ساحات وقوف السيارات فى المواقع المختلفة .

٥ – أتباع نظرية اللامركزية فى التنظيم ، إذ أن ذلك يساعد على تحاشى الازدحام وتوزيع حجم وحمولة الطرق والمساحات بطرق استراتيجية هى من صميم التنظيم المعاصر .

٦ – إن المراكز التجارية فى المدن العربيةخاصة فى المناطق القديمة (داخل الأسوار .الخ) تحتاج إلى عناية خاصة إذ يصعب إحداث تغيرات جوهرية فى الشوارع الضيقة والأسواق (١) .

٤ ـ الترويح وقضاء وقت الفراغ :

يقصد بمصطلح الترويح (Recreation) إعادة الخلق والتكوين وتشمل الجوانب العقلية والجسمية والروحية والاجتماعية . أى أن الوظيفة الأساسية للترويح وقضاء وقت الفراغ هو توفير الفرصة والموارد والمرافق للفرد والأسرة فى المجتمع سواء فى المدينة أو القرية لقضاء الوقت خارج ساعات العمل والدوام لممارسة الأنشطة واكتساب الخبرات والاشتراك مع الآخرين فى مجالات وميادين مشروعة وصحية بحيث تعمل على تطهير النفس والروح وتهذيب الخلق وغرس الفضائل وتنمية خلايا الجسم وتقوية البنيان الطبيعى وتوثيق العلاقات والصلات الاجتماعية بين الفرد والأسرة وبين مختلف الأفراد والجماعات والطبقات وكذلك ربط الدولة بالدول الأخرى العربية والأجنبية .

لقد أخذت الدول العربية بعد الاستقلال على امتداد الربع قرن الأخير بالاهتمام فى تطوير المرافق الترويحية المتنوعة العامة والخاصة لمختلف فئات المجتمع وقد بدأت بعض

---

(١) صابا شبر – العلم وتنظيم المدن العربية – بلدية الكويت ، مكتب العلاقات العامة . ١٩٦٣ ص ٢٠٤ – ٢٠٦ .

الدول قبل هذه الفترة . وقد أنشأت معظم هذه المرافق والمؤسسات فى المدن الرئيسية أكثر فى المدن الأخرى والقرى لعدة اعتبارات ديمغرافية وسياسية واقتصادية . وقد اشتملت على المؤسسات الثقافية مثل المتاحف والمعارض ودور الأوبرا والصالات العامة والمؤسسات الرياضية لمختلف ألعاب القوى والجمباز والسباحة والكرة والمهرجانات وكذلك دور السينما والمسارح ، والحدائق العامة وحدائق الحيوانات والأندية للألعاب الداخلية مثل الشطرنج والورق وغيرها من الامكانيات التى تعطى الطفل والشاب والكهل من الذكور والأناث وذوى الدخول المختلفة الفرصة للترويح وتجديد الذات وبناء الشخصية بطريقة إيجابية .

وحتى تتحقق أهداف الترويح الأجتماعية والنفسية والفيزيولوجية والروحية العقلية للمجتمعات الحضرية لا بد من توفر المرافق الترويحية من حيث الكم والنوع والتوزيع الجغرافى بين المناطق المختلفة للجمهور عامة والفئات الخاصة أيضا . وتواجه الدول العربية مشكلات حادة فى هذا المجال وقد دلت نتائج الدراسة التى قام بها خبراء فى مجلس التخطيط الكويتى حول احتياجات تطوير الترويح ومشكلاته إلى عدم التوازن فى عدد المرافق الترويحية (حدائق عامة وأطفال وأندية للشباب وحمامات السباحة وصالات الألعاب ودور السينما والمكتبات العامة والمسارح والمعسكرات)وتوزيعها الجغرافى ونسبتها إلى كثافة السكان فى المحافظات الثلاثة ــ العاصمة وحولى والأحمدى(١) كما أبرزت الدراسة أهم المشكلات التالية :

١ ـ مشكلات وصعوبات تواجه مؤسسات الخدمات الترويحية .

٢ ـ مشكلات تتعلق بأعداد القادة والمدرسين .

٣ ـ مشكلات تتعلق بالبرامج .

أما بالنسبة لمؤسسات الخدمات الترويحية فقد اتضح أن التخطيط الحالى للحدائق العامة يفقدها جاذبيتها للرواد ولا يوفر الجو الأمنى لراحة الرواد أو معابر مناسبة أو مواقف سيارات كافية ، وقد حرم ٩٦٪ من السكان من الاستفادة من الشريط السياحى بعد ميناء عبد الله وأن الشواطىء الحالية خطرة الاستعمال . وأن مدن الملاهى الموجودة رديئة وأنشأت لأغراض تجارية ، وكذلك صالات الالعاب الالكترونية التى تسمح اختلاط صغار السن بالكبار ولا تتوفر فيها الشروط الصحية الملائمة .

وفيما يتعلق بأعداد القادة هناك صعوبة فى الحصول على العناصر المعدة أعداداً فنياً فى

---

(١) انظر الدراسة التى قام بها اسحق القطب وآخرون حول العلاقة بين المرافق الترويحية والخصائص الاجتماعية فى مجتمع الكويت » – مجلس التخطيط – الكويت ١٩٧٤ (استنسل) .

مجالات الأشراف والريادة وتنفيذ البرامج . كما تعانى المؤسسات من عدم وجود حوافز تشجيعية للعناصر الصالحة وتهيأة الفرصة لهم للتدريب بالخارج .

ومن حيث البرامج ، فأن سياسة الترويح لا تقوم بناء على الاحتياجات الأساسية لفئات المواطنين بمختلف أعمارهم ثم ترجمة هذه الاحتياجات إلى برامج ومشروعات منسقه بين مختلف القطاعات العاملة فى ميدان الترويح مثل (وزارة الأعلام والتربية والتعليم والشئون الإجتماعية والعمل والقطاع الخاص)(١) .

ولا يختلف الوضع فى الكويت عن باقى دول الخليج بشكل خاص والدول العربية بشكل عام مع اختلاف فى خصائص وأبعاد المشكلات الترويحية .

وقد نتساءل فى هذه المرحلة ألا يمكن للدول العربية (ذات ١٤٣ مليون نسمة أن تسهم ١٤٣ مليون نسمة أن تسهم فى الدورات الرياضية العالمية — مثل الألعاب الأولمبية وتحرز أنتصارات أسوة بباقى الدول وماهى أفضل الطرق لتطوير الخدمات الترويحية على المستوى المحلى ثم الإقليمى العربى ثم الدولى ؟

٥ — الخدمة الصحية :

تعتبر الصحة من الحقوق الإنسانية الأساسية ، كما أن كمية الخدمات الصحية ونوعها هى التى تقرر الوضع الصحى للسكان . وأى تغيرات فى أنماط الصحة والمرض من شأنها تتأثر وتؤثر فى السكان ، من حيث الحجم والهيكل العمرى والنوعى . والمؤشرات الخاصة بالوضع الصحى تشمل معدلات المواليد والوفيات والأمراض المختلفة ونسبة المصابين إلى السكان ، ونسبة الأطباء فى التخصصات المختلفة والمستشفيات والصيادلة وعدد الأسرة إلى السكان . وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك طبيب واحد لكل ٩٩٠ شخص فى الكويت ولكل ٣٣ ألف شخص فى السودان ، وما بين هذين الرقمين فى الاردن ومصر وسوريا والعراق . وإذا أخذنا عدد الأسرة إلى السكان فى المدن نجد الأرقام تتعدى الخمسين ألفاً أو أكثر فى القاهرة والجزائر والرياض ودمشق .

وتشمل الخدمات الصحية الحالات العلاجية والوقائية وتتمثل العلاجية فى توفير الرعاية الصحية فى مختلف أحياء المدن فى أوقات السلم والحرب لمختلف فئات الشعب سواء فى سن الطفولة أو فى سن الشيخوخة ولمختلف أنواع الأمراض العقلية والجسمية المؤقتة والمستديمة

---

(١) مجلس التخطيط — إدارة التخطيط الاجتماعى — التقرير النهائى للجنة التحضيرية لسياسة الترويح واستثمار أوقات الفراغ — أعدته لجنة السياسة الاجتماعية — ابريل ١٩٧٥ — ص ١٧ — ٢٠ .

والمصابين بالعاهات المتنوعة . وأما الخدمات الوقائية للمدينة فتشمل برامج التوعية والتثقيف وتوفير الظروف الصحية للبيئة فى البيت والشارع والمؤسسة والمصنع وفى الساحات العامة والمدارس وفى المرافق العامة وتشجيع الفرد والأسرة على التطعيم والتحصن ضد الأمراض وتوجيه ورعاية الأمهات أثناء الحمل وبعد الولادة لتقليل نسبة الوفيات الأطفال الرضع التى تتصل إلى ٣٥ لكل ألف من السكان فى مصر على سبيل المثال .

ومن المشاكل الصحية التى تواجهها المدن العربية

١ – إنهيار كفاءة شبكات المرافق العامة من ماء وصرف صحى وكهرباء وقصورها عن خدمة الأعداد المتزايدة من السكان .

٢ – إنتشار الأكواخ والمساكن الحقيرة غير الصحية عند مداخلها(١) .

٣ – أن كافة الحلول الموضوعة قد تناولت بمعظمها قضية تطبيب المرض دون التعمق بمسبباته .

٤ – عدم التوازن فى توزيع الخدمات الصحية فى المدن سواء من حيث الكم أو النوع .

٥ – التغذية والمياه وتنقية مصادرهاوطرق توزيعها على المساكن وصيانتها من التلوث.

٦ – قلة الخبرة الفنية والتخطيط اللازم للمدن العربية المتطورة .

٧ – عدم التنسيق والتكامل بين المؤسسات الصحية والمؤسسات الأخرى المسئولة عن الخدمات فى المدينة .

٨ – تصريف الفضلات والمجارى من المنازل والمصانع والمؤسسات ومياه الأمطار والمرافق العامة .

٩ – إنخفاض نسبة العاملين المتخصصين فى الميادين العلاجية والوقائية فى المدن .

هذا ويجدر أن لا نقلل من قيمة الجهود التى تبذلها السلطات فى الدول العربية فى تدعيم وتطوير الخدمات الصحية فى المدن . إلا أن النمو السريع لسكان المدن والتحضر يجعل هذه الجهود تبدو كأنها قاصرة عن تلبية الإحتياجات فى الشكل والوقت والحجم المطلوب وفق الإحتياجات المتغيرة فى كل عام .

(هـ)المشكلات الادارية والحكم المحلى :

ناقش المؤتمر الثانى لمنظمة المدن العربية المنعقد فى البحرين عام ١٩٧٠ المشكلات الإدارية

---

(١) انظر بحوث المؤتمر الثانى لمنظمة المدن العربية المنعقد فى البحرين ١٩٧٠ – المرجع ذكر سابقا .

والحكم المحلى والعلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومى وحل مشاكل المدن الغربية من خلال عدد من البحوث والدراسات النظرية والعملية لواقع بعض المدن . وقد أشارت الدراسات إلى أن التنظيم الإدارى القائم فى المدن المعاصرة يتبع عدة تقسيمات إدارية مثل : المحافظة ، اللواء ، القضاء ، البلديات وبعضها يعتبر « المركز » نقطة التجمع لعدد من التنظيمات الصغيرة .

إن العقبات التى تقف أمام نمط التنظيم الإدارى الذى يخضع لعدة مستويات من التنظيمات البيروقراطية عديدة وتعمل على عرقلة إنجاز المشروعات والبرامج الإنمائية للمدن. وأهم هذه العقبات ترتبط بأتخاذ القرارات فى مجالات الوظائف والمهام التى تؤديها بلديات المدن العربية (فى مجالات العمران والمجارى والفضلات والشوارع والساحات العامة وحماية البيئة والمرافق الترويحية والمرور وسياسة التوسع فى الخدمات المتنوعة) حيث تتعدد الوحدات الإدارية التى يجب أن تمر من خلالها القرارات بصورة روتينية ، وعلى سبيل المثال الحصول على رخصة البناء لمسكن ، مصنع ، أو افتتاح صيدلية أو سوبرماركت ، فإن المعاملة تمر على أكثر من عشرين مكتب وفنى وأخصائى وتستغرق شهوراً قبل أن تحصل الموافقة ومنح الرخصة المطلوبة .

إن توفير الإستقلال الإدارى لمجالس بلديات المدن وربطها بمجلس الوزراء فإن ذلك يساعد على سرعة تحقيق برامج ومشروعات التنمية . كما أن التعاون والتنسيق بين أجهزة الدولة وأمانة العاصمة والمدن الأخرى فى مجالات التشريع والتخطيط والتنفيذ والتقويم المستمر (١) .

إن إتساع المدن ونموها وامتدادها يفرض إعادة النظر فى التنظيم الإدارى القائم والذى تأسس عندما كانت المدن صغيرة واحتياجات سكانها محدودة .

كما يتطلب التحضر ونمو المدن زيادة فى المؤسسات التحتية (مؤسسات التخطيط والبحوث الشرطة والأمن العام ، تنظيم المدن ، الأشغال العامة ، الإطفائية والحريق ، التلوث وحماية البيئة ، أدارة المشروعات والبرامج العامة ، وتطوير التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالعمران وأستهلاك الأراضى وغيرها من المؤسسات التى ترتبط مباشرة فى النمو الحضرى) .

ونظراً للتزايد السكانى المتعدد الأسباب والمصادر فإن مجتمع المدينة يضم الثقافات والخلفيات

---

(١) سليمان الطماوى – « أهم المشكلات التى تواجه البلديات فى البلاد العربية – والحلول المناسبة لها » بحث قدم فى مؤتمر منظمة المدن العربية – المؤتمر الثانى – البحرين . ١٩٧٠ ص ٥ .

والجنسيات المتباينة ذات الاحتياجات المتنوعة والاستجابات المتفاوتة فى تحقيقها (فمنها السوى واللاسوى) ، فإن العبء يزداد على الجهاز الإدارى والحكم المحلى خاصة فى العواصم والمدن الرئيسية التى تتطلب نماذج متطورة من الإدارة والتنظيم .

إن إدارة التمويل وتوزيع أوجه الإنفاق على المشروعات وفق برنامج الأولوية ، القوانين والتشريعات الخاصة بالسكان والمرافق الصحية والمواصلات والنقل والسياسات المرتبطة بالخدمات الوقائية والعلاجية تحتاج كادراً إدارياً وفنياً وجهازاً تنظيميا يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة لمواجهة التحديات المستقبلية .

تعانى المدن العربية من عدم توفر الكفاءات العلمية المتخصصة فى الميادين المختلفة فمثلا نجد مدينة بيروت تنمو وتتسع بدون مخطط متفرغ ، ويضم جهاز محافظة القاهرة (أكثر من ٦ ملايين نسمة) مخطط ومنظم للمدن واحد فقط ، ولا يكفى الجهاز الفنى لبلديات الكويت ودول الخليج القيام بالمهام والأعباء ومعالجة المشكلات المتزايدة .

وتتعثر المشروعات الإنمائية للمدن وتنفيذ توصيات الخبراء الموفدين من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها ومن الدول المتقدمة ونتائج الدراسات والبحوث بسبب الروتين والبيرقراطية المنتشرة فى مؤسسات الإدارة المحلية والمجالس البلدية فى المدن الكبيرة والصغيرة على حد سواء . ولذا سوف تبقى المدن العربية عاجزة عن استخدام التكنولوجيا فى معالجة الأزمات والاختناقات الناجمة عن التحضر السريع مالم تتبع الهيئات المسئولة سياسة جذب الكفاءات وتوفير الظروف المناسبة من الاستقرار لهذه الكفاءات فى العمل مع البلديات من أجل التطور والتحسين . إن المواطن العربى لايعترض على دفع بضعة دنانير أوجنيهات من الضرائب الإضافية مقابل التمتع بالاستقرار والطمأنينة والخدمات العامة التى تقدمها السلطات المحلية .

كما أن المشاركة الشعبية (كما هو متبع فى الرياض وجدة والقاهرة ودمشق وغيرها من المدن) عن طريق تشكيل اللجان الخاصة بالأحياء لها أهمية بالغة فى مساهمة المواطنين بعملية اتخاذ القرارات والتعاون مع السلطات المسئولة فى تقديم الخدمات والبرامج والمشروعات .

إن مجالس البلدية فى المدن العربية يمكن أن تستفيد من الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العلمية فى مشروعات التنمية الحضرية ضمن إطار التخطيط القصير المدى أو البعيد المدى .

إن المشاكل التى واجهت المدن العربية فى الربع قرن الأخير أو تلك التى سوف تواجهها فى العقدين الثانى والثالث للتنمية المعلن عنهما من قبل الأمم المتحدة لن تنتهى وسوف تزداد

وتتنوع وتتعدد أسبابها وعواملها وخصائصها . لأن كل مرحلة من مراحل النمو الحضرى يجر معه مجموعة من المشكلات المشار إليها باطار جديد يختلف عن السابقة لها وتتطلب حلولا تختلف فى نطاقها واستراتيجيتها حسب الزمان والمكان . ولكن المهم أن تدرك القيادات فى المدن العربية أن المشكلات ظاهرة تصاحب حركة التغير والتطور للمدن ويجب أن تعمل كافة الأطراف المعنية على المستويات المحلية والعربية والدولية فى وضع السياسات والحلول المستندة على البحث العلمى والدراسة الميدانية وفى ضوء الواقع الحضارى والإمكانيات المادية ، البشرية المتوافرة .

(و) المؤسسات القائمة لخدمة المدن العربية :

تتعدد المؤسسات التى تقوم بخدمة المدن العربية على الصعيد العربى منها الاتحادات العربية المهنية التى تضم فى عضويتها المتخصصين فى المهن النوعية مثل اتحاد المهندسين العرب ، اتحاد الأطباء العرب ، اتحاد الجامعات العربية ، وغيرها . وتناقش هذه الجماعات القضايا التى تواجه تطور المهنة وتلك التى ترتبط بدور المتخصصين فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن هذه المنظمات لا تعالج مشكلات المدن بصورة شاملة ومتكاملة إذ أن كلا منها يهتم بإحدى الجوانب دون الارتباط بالجوانب الأخرى . ولذا فإن خدمة المدن العربية قد افتقدت عنصر التنسيق والعمل المشترك منذ عدة قرون .

ويعتبر عام ١٩٦٧ نقطة تحول فى تاريخ المدن العربية ذلك أن هذا العام شهد إنشاء منظمة المدن العربية عقب الاجتماع التأسيسى الذى شارك فيه مندوبون عن ٢٧ مدينة عربية * . وقد بلغ عدد المدن الأعضاء أكثر من ١٠٠ مدينة عربية بعد عام ١٩٧٥ .

الأهداف – وتهدف المنظمة إلى رفع مستوى الخدمات والمرافق البلدية فى المدن العربية وتطويرها بما يواجه النمو السكانى وتقديم المساعدات للمدن العربية التى تتعرض للعدوان . وتعمل على تحقيق هذه الأهداف عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة قضايا الساعة والمشكلات التى تواجه التحضر ونمو المدن واقتراح الحلول المناسبة لها وتبادل الزيارات والبعثات بقصد إتاحة الفرصة للمسئولين فى اكتساب الخبرات والتعرف على المشروعات والبرامج التى تقوم بها المدن العربية وتبادل الدراسات والبحوث والتعاون مع جامعة الدول العربية . وتقديم المعونات المالية للمدن المتضررة من العدوان الإسرائيلى :

---

* الأسكندرية ، أم القوين ، البصرة ، بغداد ، بنغازى ، بيروت ، تونس ، حلب ، الدار البيضاء ، دمشق ، راس الخيمة ، الرباط ، الرياض ، الشارقه ، الصفاء الجديدة ، طرابلس (لبنان) ، طرابلس (ليبيا) - عجمان ، عمان ، غزه ، الفجيره – القاهرة – القدس ، الكويت ، المنستير .

وقد عقدت سلسلة من المؤتمرات الأول فى بيروت (١٩٦٨) والثانى فى البحرين (١٩٧٠) والثالث فى تونس (١٩٧١) والرابع فى بغداد (١٩٧٤) والخامس عقد فى الرباط عام (١٩٧٧) وقد ناقشت هذه المؤتمرات مشكلات التخطيط والتنسيق والتلوث ، والخدمات الصحية ، والتنظيم الإدارى وناقش المؤتمر الأخير مشكلة الهجرة من الريف والبادية إلى المدن وأبعادها وآثارها على المدن .

والمنظمة مستقلة فى إدارتها ولا تتبع التنظيمات الحكومية وترتبط مباشرة بالمدن والبلديات ولها شخصية مستقلة وميزانية وأمانة عامة . ومن الهيئات العاملة فى المنظمة — المؤتمر العام (الجمعية العمومية) ، والمكتب الدائم ، الأمانة العامة .

ومن مشروعات المنظمة الهامة إنشاء صندوق تنمية المدن العربية الذى أعلن رسمياً عقب المؤتمر الذى عقد فى الأردن ، أغسطس ١٩٧٦ بهدف مساعدة المدن الأعضاء على تحقيق مشروعاتها التى تستهدف رفع مستوى الخدمات والمرافق عن طريق تقديم القروض بشروط مناسبة . ويعمل الصندوق برأسمال قدره ٥ ملايين دينار كويتى ويقدم القروض بفائدة أقصاها ٣ ٪ .

كما تنوى المنظمة إنشاء مركز للدراسات والبحوث تناط به مسئولية إجراء البحوث الميدانية وتدريب فنيين على جمع البيانات وتبويبها والتعاون مع الجامعات العربية ومراكز البحوث على القيام بمشروعات مشتركة للكشف عن المشكلات التى تواجه المدن العربية واتخاذ التدابير لعلاجها (١) .

عاشرا — نظرة نحو المستقبل

إن النظر نحو المستقبل فى مجال التحضر ونمو المدن فى الدول العربية لابد وأن يرتبط بالمعطيات والمقومات التى تؤثر فى تحديد الاتجاهات التى سوف تسير نحوها عملية التحضر . وأهم هذه الخصائص والمعطيات التى يجب أن تبنى عليها استراتيجية التحضر ما يلى :

١ — النمو السكانى المتزايد فى المدن — وقد اتضح لنا أن المدن العربية تمر حالياً فى مرحلة نمو سكانى لم تشهد مثله بعد فى تاريخها الطويل — سواء بسبب الزيادة الطبيعية الناجم عن

(١) أنظر النظام الداخلى لمنظمة المدن والكتب التى أصدرتها منظمة المدن العربية من مقرها الدائم بالكويت والتى توضح النظام الداخلى والعضوية والتنظيم الإدارى والأنجازات التى حققتها لخدمة المدن العربية منذ عام ١٩٦٧ — ١٩٧٦ .

ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ، أو بسبب الهجرة من البادية والريف من ناحية أو الهجرة الدولية عبر البلاد العربية أو من الدول الأجنبية من ناحية أخرى . وسوف يزداد النمو السكانى فى المدن وقد يتضاعف عدد السكان فى المدن خلال فترة تتراوح بين ١٠ – ٢٠ سنة فى البلاد العربية .

٢ – تركز السكان الحضر فى المدينة الرئيسية – وقد أثبتت هذه الدراسة أن العاصمة – المدينة الرئيسية (وأحياناً تسمى المدينة الأم) تنمو بدرجات أكبر وبفترة زمنية أقصر من بقية المدن الأخرى فى كل دولة عربية . أى أن المدن العربية الرئيسية تنتقل مباشرة إلى الحجم الكبير على السلم الحضرى متجاوزة المرحلة المتوسطة وهذا ما يسبب اختلال التوازن الحضرى.

٣ – يتجه التركز فى الوظائف الحضرية تدريجياً إلى أكبر المراكز الحضرية – أى أن المدن الصغيرة والمتوسطة تفقد العديد من الوظائف التى تؤديها المدن الرئيسية مما يفقد تلك المدن أهميتها وتعجز عن تأدية دورها فى عملية التحضر .

٤ – الهجرة من الريف والبادية إلى المدن الكبيرة والمتوسطة يؤثر فى نمو المدن فى معظم البلاد العربية أكثر من النمو بسبب الزيادة الطبيعية – مما يوسع قاعدة التمثيل الثقافى والاجتماعى للمجتمعات الحضرية ويعقد تركيب البناء الاجتماعى وتكثر الأقليات الدينية والعرقية والإقليمية داخل مجتمع المدينة مما يؤثر فى تعقد العلاقات الاجتماعية والتباعد الثقافى بين مختلف فئات وطبقات المجتمع .

٥ – إن التنظيم الإدارى والتشريعات وتقسيم العمل يفتقر إلى اعتبار سياسات بعيدة المدى ولا يشجع على جذب الكفاءات العلمية فى التخصصات المختلفة للعمل فى مجالات التخطيط الحضرى . بعبارة أخرى إن التنظيم الإدارى القائم لا يتطور مع سرعة التطور الحضرى مما يجعله متخلفاً وعاجزاً عن التنبؤ بمشكلات النمو واتجاهاته – أى أن البرامج والمشروعات التى تشغل اهتمام المسئولين والمخططين سنة بعد أخرى. تعالج المشكلات المستعصية والمستفحلة دون أن تتجه هذه البرامج نحو التنبؤ بالمشكلات والتخطيط للوقاية منها وتلافيها قبل حدوثها .

٦ – إن التخطيط الحضرى حديث العهد فى المدن العربية ومتأثر بعدة مدارس عمرانية (شرقية وغربية) وتشده عدة نزعات وقوى منها ما ينادى بالمحافظة على التراث العربى وابراز خصائص الفن المعمارى الإسلامى ، ومنها ما ينادى بضرورة التجديد وتقليد العمارة الأوروبية . . لذا فإن غياب الفكر المعمارى العربى الواضح والموحد يعمل على تنوع التخطيط وفقدان الشخصية المميزة للمدينة العربية .

٧ — يمتص الاستثمار فى مشروعات الخدمات — مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والإسكان ومراكز الشرطة والأمن العام ومراكز الترويح والخدمات الأخرى النسبة الكبيرة من المخصصات المالية ، بينما تقل نسبة الإستثمارات فى المجالات الانتاجية فى المدن — أى أن مراكز حضارية للخدمات بدلا من أن تؤدى دوراً هاما فى الانتاج والتنمية الإقتصادية .

٨ — المشاركة الشعبية فى المدن من أجل التعاون مع والأجهزة السياسية والادارية تكاد تكون محدودة أو معدومة . تتركز السلطة فى اتخاذ القرارت على مستوى المدينة فى شخصية الأفراد الذين تم تعينهم من قبل الحكومات ، وإن وجد المجلس البلدى للمدن ، فإن أعضاءه يتم تعيينهم من قبل الدولة . وإذا ما وجدت القوانين التى تنص على أنتخاب أعضاء المجلس من قبل سكان المدن ، فإن المتقدمين للترشيح والذين ينتخبون فعلا تنقصهم الخبرة والكفاءة فى تحمل أعباء مسئولية التخطيط لمدن المستقبل فى ضوء معطيات الواقع الذى تمر به الدولة .

٩ — غياب التعاون والتنسيق والتكامل فى الأهداف والبرامج والمشروعات التى تقوم بها الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية على مستوى المدن الرئيسية والمتوسطة . (الإسكان ، الأشغال العامة ، الكهرباء والماء ، المواصلات ، الصحة ، التعليم العالى والبحث العلمى والشباب والترويح ، الأعلام والاقتصاد والشئون الاجتماعية والعمل والداخلية ، والشئون الدينية) مما يفقد هذه المشروعات التكامل والشمول . وأحيانا يعانى سكان المدن من الشوارع المحفورة والطرق المغلقة والغبار والتراب المتناثر ، ومياه الأمطار التى تملأ الشوارع ، وانقطاع التيار الكهربائى والماء ، وكثرة الحوادث والجرائم وانهيار المبانى وتلوث الشواطئ .

١٠ — إن سياسة استخدام المساحات التابعة للمدن ضمن إطار المخطط التنظيمى غير واضحة أو ثابتة وغالبا ما تخضع لاعتبارات سياسية وعائلية وتتأثر بمصالح فئة ذات نفوذ اقتصادى مما يجعل النمو الفيزيقى والتخطيط للموارد البشرية والمادية لا يسيران نحو مواجهة تحديات التوسع والنمو الحضرى .

فى ضوء هذه المعطيات والمقومات والخصائص للتحضر المعاصر فى الدول العربية ، فإن التخطيط للحاضر والمستقبل والتوصل إلى سياسات واضحة تربط عملية التحضر بخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشكل تحديا حضاريا للدول العربية فى الربع الأخير من هذا القرن .

وقد ناشدت الأمم المتحدة الدول الأعضاء فى تطوير استراتيجية للتحضر فى العقد الثانى للتنمية يتضمن تحديدسياسة للتحضر تلتزم بها الدولة، وتحسين البيئة الحضرية والاهتمام بتنمية المدن المتوسطة والصغيرة واتباع الأساليب الحديثة لتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية فى المدن والاهتمام بمسائل الإسكان والصناعة واستخدام الأرض ومواجهة احتياجات النمو الحضرى فى الخدمات المختلفة (١).

إن التوصل إلى استراتيجية خلاقة للتحضر تتناول الجوانب المختلفة بصورة شاملة يمكن فى حد ذاتها أن يكون لها تأثيرات متفاوتة على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلى والقومى.

وقد يتساءل المحللون الاجتماعيون والمخططون حول أبعاد هذه الاستراتيجية الخلاقة لعملية التحضر فى البلاد العربية خلال المرحلة القادمة من تطورها الحضارى؟ وهل تقتصر على الجوانب العلاجية لمختلف أنماط المشكلات التى تواجهها المدينة العربية المعاصرة، أم تشمل أيضاً الجوانب الوقائية أيضاً؟ علماً بأن المشكلات الحضرية تتنوع وتتفاوت فى المدى والعمق فى الحالات المختلفة، كما تختلف فى طبيعتها وتعقيداتها عن المرحلة التطورية الحضرية التى سبقتها، كما أن الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا قد استحدثت أساليب جديدة وطرق فنية وعملية يمكن الأخذ بها حسب المكان والزمان بما يتلاءم مع خطط النمو الحضرى وسرعته واتجاهاته.

وعندما نناقش الاستراتيجية الحضرية للحاضر والمستقبل فى البلاد العربية، نأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين البعد الزمنى والبعد المكانى. ويتمثل البعد الزمنى فى سرعة التغير والتطور الذى تسير بموجبه عملية التحضر سواء فى الحركة الديموغرافية والزيادة السكانية فى المستوطنات المصنفة بالمدن أو فى تكوين المؤسسات التحتية والتى يجب أن تواكب الحركة الديمغرافية وذلك للمحافظة على التوازن الكمى والنوعى لعملية التحضر. أما البعد المكانى فيشمل التغير والتطور الذى يحدث فى مناطق المدن واتجاهات التوسع العمرانى وكل لجنة التكامل والتنسيق فى النمو بين المدن الرئيسية والمتوسطة والصغيرة ومواقع المدن الجديدة.

ومن حيث التخطيط للاستراتيجية الحضرية فيشمل نمطين مميزين :

الأول : التخطيط القصير المدى ويقصد به الاجراءات والبرامج التى تقرها الدولة والسلطات المسئولة خلال فترة زمنية تتراوح بين سنة وعشرة سنوات أو أكثر أو أقل. أما الثانى، التخطيط البعيد المدى فيتضمن الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال

---

(١) United Nations, Urbanization in the Second Development Decade, ST/ECA/132.

عملية التحضر ، تحقيقها سواء فيما حتعلق بالتحضر نفسه أو من حيث علاقة التحضر بالعمليات الإجتماعية والاقتصادية الأخرى على المدى البعيد الذى قد تمتد فترته من عشرة إلى خمس وعشرين سنة فأكثر .

(د) التخطيط القصير المدى :

إن التخطيط للنمو الحضرى جزء لا يتجزأ من الخط القومية التى تعتمدها كل دولة عربية سواء خمسية أو عشرية ، أى ينظر إلى التحضر كجزء من عملية أكبر وهى التنمية الاقتصادية والإجتماعية على المستوى القومى أو الأقليمى (العربى) .

كما أن من خصائص التخطيط الحضرى القصير المدى

(١) أن يتضمن أهدافا وأغراضا محدودة وواضحة وعملية وقابلة للتنفيذ ،

(٢) ويعتمد على البحث العلمى والحقائق والدراسات الميدانية ،

(٣) ويكون واقعياو متمشيا مع الاحتياجات المتغيرة لجميع الفئات الإجتماعية ،

(٤) ويأخذ بعين الإعتبار الطاقات والأمكانيات والموارد المادية والبشرية ،

(٥) وتعتمد على التنسيق بين المؤسسات والهيئات المحلية الحكومية والشعبية ،

(٦) ويتسم بالمرونة النسبية التى تسمح بالتطوير والتعديل وفق الظروف الطارئه والمتغيرة ،

(٧) ويعمل على استثمار الموارد حسب نظام الأولوبات بالنسبة للمشكلات الأكثر ألحاحا وترتبط بمصالح السواد الأعظم من الناس ،

(٨) وتأخذ بمبدأ التقويم المتواصل على أساس المؤشرات التى تتخذها الدولة لقياس درجات التقدم والتخلف فى المشروعات والبرامج والنمو الحضرى .

أما أهم الميادين التى يشملها التخطيط للتنمية الحضرية على المدى القصير فهى :

١ ــ النمو السكانى

لقد جاء فى أحد قرارات الأمم المتحدة (رقم ١٨٣٨ فى الجلسة السابعة عشرة ، ١٨ / ١٢ / ١٩٦٢) أن تتحمل كل دولة من الدول الأعضاء اتخاذ القرارات المناسبة فى إطار سياستها الداخلية وتصميم المشروعات والبرامج المتعلقة بالمشكلات السكانية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى (١) . كما حثت الأمم المتحدة الدول الأعضاء على أن لا تزيد معدلات النمو السكانى فيها على معدلات النمو فى متوسط دخل الفرد السنوى .

---

(١) United Nations Resolution 1838 (XVII of 18 December 1962 — Population Growth and Economic Development.

وحيث أن الزيادة السكانية فى الدول العربية تعتبر مرتفعة بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات فإن السياسة السكانية على المدى القصير يجب أن تشمل ما يلى :

(ا) تكامل السياسة السكانية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المحافظة على المعدلات الحالية للزيادة السكانية تمهيداً لتخفيضها تدريجيا وعلى مراحل واتخاذ الاجراءات اللازمة لكل مرحلة — مثل تنظيم الأسرة وتحديد النسل ورفع المستوى التعليمى والثقافى للجماهير وغير ذلك من البرامج المحلية .

(جـ) التخفيف من حدة الهجرة من البادية والريف إلى المدن الكبيرة عن طريق طرح بدائل إيجابية للبقاء فى الريف أطول فترة ممكنة وتشجيع الهجرة إلى المدن المتوسطة والصغيرة بقصد التوازن فى نمو المراكز الحضرية فى الدولة .

(د) أن تهتم الحكومات بموضوع صحة الأسرة وعلاقته بحجمها وتنظيم فترات الحمل وتوثيق التعاون مع المنظمات الدولية (الصحة العالمية ، صندوق الطفولة الدولى ، مجلس الإسكان الدولى ، تنظيم الوالدية الدولى ... الخ) والاتحادات العربية فى هذا المجال (١) ، وتنظيم فترات الحمل وتباعدها يسهم فى توازن توزيع السكان حسب فئات السن المختلفة (فى مدينة عمان مثلا تشكل نسبة السكان أقل من ١٥ سنة حوالى ٤٦ ٪ بينما نسبة السكان ٦٠ سنة فما فوق لا تزيد عن ٦ ٪) (٢) .

(هـ) قياس معدلات الهجرة الداخلية والخارجية ، ودوافعها وآثارها ، مع التركيز على ظاهرة التحضر من ناحية وعلى تنقلات الكفاءات العلمية بين دول المنطقة وإلى الخارج من ناحية أخرى .

(و) العمل على زيادة فرص الحياة وأمدها خاصة فى فئات السن الصغرى حيث أن أعلى معدل فى الوفيات بالبلاد العربية هى فى فئات السن أقل من خمس سنوات .

٢ — البيئة الحضرية :

تواجه البيئة الحضرية فى البلاد العربية تغيرات شاملة خلال العقدين الأخيرين ، وسوف تستمر هذه التغيرات لنفس العوامل والأسباب ولغيرها فى المستقبل . ويشمل التغير فى البيئة الحضرية الجوانب الإنسانية والجوانب الطبيعية .

---

(١) United Nations, Population Bulletin, op. cit., p. 34.

(٢) Charles Churchill, « An American Sociologist's View of Seven Arab Cities », Middle East Economic Papers, Economic Research Institute, American University of Beirut, 1967, p. 30.

(ا) الجوانب الإنسانية وتشمل الحد الأعلى والأمثل لعدد السكان فى المراكز الحضرية ، والكثافة السكانية للمدن، ومعدلات الزيادة ، والتركيب الثقافى والعرقى والدينى للمجتمع الحضرى ، كما تشمل ضمان صحة وسلامة العناصر البشرية من التلوث المنزلى الناجم عن الفضلات والمجارى والأطعمة التالفة أو التلوث الصناعى الذى تسببه مداخن المصانع على اختلاف أنواعها وما يتسرب من فضلاتها على الأرض وفى الأنهار والبحار . إن حماية الإنسان من التلوث خاصة فى المدن الكبيرة حيث تكثر المصانع واستخدام السيارات ويزداد التلوث الجوى والأراضى كلما زاد نمو المدن وتصبح الآلة والصناعة وما يتبعها من مؤسسات وورش للصيانة مصدر إزعاج للمجتمعات الحضرية النامية .

(ب) الجوانب الفيزيقية — وتشمل تخطيط استخدام الأراضى ومساحة المدينة الكبرى أو التى تقع ضمن الحدود التنظيمية التابعة لها بأسلوب علمى وبشكل يضمن التوازن فى توزيع المساحة على السكن والمصانع والمرافق التجارية والخدمات الصحية والترويحية والتربوية والدينية والرياضية . كما أن التوازن بين التوسع الأفقى والعمودى له أهمية بالغة فى طرق استخدام المساحات ، إذ أن السؤال المهم هو :

كم هو عدد السكان المتوقع تواجدهم فى المدينة خلال سنة أو خمسة أو عشر سنوات ؟

ثم كيف سيعيشون وكيف ستلبى حاجاتهم الأساسية والكمالية ؟

« إن التخطيط لتلبية احتياجات المجتمع ولجميع فئاته وعناصره له الاعتبار الأول فى رسم سياسة التوسع الفيزيقى وأنواع المرافق التى ستنشأ على هذه المساحات . (١) وكلما اتسعت مساحة المدينة وامتدت أطرافها أصبح من الضرورى الأخذ بمبدأ تقريب المرافق التجارية والخدمات بأنواعها إلى أقرب نقطة للمسكن حيث تتاح للفرد والأسرة الانتفاع بهذه الخدمات دون إضاعة الوقت والجهد والتكلفة العالية بسبب بعد المسافة وازدحام الطرق والضغط على وسائل المواصلات .

كما يجب مراعاة التخطيط للكثافات السكانية والتجمعات البشرية على النحو التالى :

(ا) كثافة المجموعة السكنية وهو نسق وظيفته الأولى السكن .

---

(١) دو بير اوزبل – فن تخطيط المدن – ترجمه بهيج شعبان — منشورات عويدات بيروت ، ١٩٧٤ . ص ٣٤ – ٣٥ .

(ب) كثافة الحى السكنى وتشمل جميع الإنشاءات الجماعية والخدمات العامة التى لاغنى عنها للحياة اليومية للسكان .

(ح) كثافة التجمع — حيث تجتمع عدة أحياء حول مركز يجمع كل المصالح العامة ذات المنفعة العمومية كالمتنزهات والساحات الحرة (١) .

٣ — الاســكان :

سوف تزداد مشكلة الإسكان تعقيداً إذا ما استمرت الزيادة السكانية على نفس المعدلات القائمة حاليا . إن إنشاء البنايات السكنية فى البلاد العربية . لا يزال يخضع لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية .

فمن الاعتبارات الاجتماعية فإن ما يعمل على تجمع الناس ثلاثة عناصر أساسية — القرابة حيث تميل العائلات إلى التجمع فى مساكن مشتركة ، أو بالموضع حيث أن المكانة الاجتماعية تعمل على ايجاد المقر المشترك . والعمل حيث تتشكل التجمعات حسب المهنة أو الاهتمامات وتتغير بتغير الأفراد وانتهاء المصالح .

أماالاعتبارات الاقتصادية والتقنية ، فإن تعقد الحياة ، وتعاقب الأجيال المستمر يجب أن تقابله حلول معمارية مرنة ، متنوعة وباقية لأطول مدى ممكن ، وتشمل (أ) بيوت عائلية موحدة (ب) أبنية جماعية صغيرة مؤلفة من طابق واحد إلى أربع (ج) أبنية كبرى جماعية مؤلفة من تسع طوابق فما فوق . ولكل نمط من هذه الأنماط خصائصه الاجتماعية والاقتصادية وأهميته بالنسبة للاستخدامات المختلفة ، ويجب أن يتوافق مع الأنماط الأخرى من المساكن وطريقة تجمعها .

وهناك الاعتبارات المناخية الجيولوجية . إذ أن نمو المدن العربية والمنافسات العقارية ساعدت على إنشاء أبنية لم تراع فيها تضاريس الأرض والخصائص الطبوغرافية والماء والهواء والحرارة والرياح .

إن مهمة توفير الراحة النفسية والمادية وتلبية حاجات السكان ومتطلبات الموقع والشروط المناخية هى من القواعد التى يجب أن يعنى بها المهندس المعمارى ومخطط المدن ، أضف إلى ذلك أهمية الجمع بين المساكن ذات الأشكال والأحجام المختلفة وتنظيم توزيع الأبنية والتنسيق بين أحجامها وتوفيق هذه العناصر مع الموقع .

---

(١) نفس المصدر السابق ٤٦ — ٤٧ .

ومن الأهمية بمكان علاج مشكلة تجديد المساكن القديمة وإجراء الإصلاحات اللازمة أو هدم المساكن المتداعية ، التى أافتقدت الصيانة وتعرضت لاكتظاظ السكان الشديد فى المساكن . فالمدينة العربية لا تزال تشهد « مدن الصفائح » كما فى الكويت وعمان وطرابلس وبيروت ، « ومدن الكرتون » كما فى السودان « ومدن القش » كما فى مدن الخليج النامية . ولابد من إجراء الدراسات اللازمة لمعرفة وضع سكان هذه المدن الاجتماعى والاقتصادى ودراسة اسكانهم فى المسكن والموقع المناسبين .

ويجب أن تكون الخطوة الأولى توفير المساكن لمن هم بحاجة إليها ، والخطوة التى تليها إزالة الأحياء الفقيرة ويمكن أن تجرى عملية إزالة هذه الأحياء وبناء المساكن البديلة لها فى آن واحد وكجزء من برنامج واحد (١) .

كما يجب أن تسعى المدن العربية إلى تجديد ذاتها بصورة مستمرة ولو أدى الأمر إلى قيام سلطات المدينة بالتعاون مع الحكومات المحلية وعلى مستوى الدولة الاستيلاء على المساحات الضرورية من الأراضى بقصد إعادة تنظيمها ثم بيعها من أجل بناء المساكن والمكاتب والمتاجر التى ستقام وفق التخطيط الجديد .

ولابد أن يعمل جهاز الإسكان (هيئة أو سلطة أو دائرة أو وزارة) على اتباع سياسة لتخطيط الإسكان فى المدن العربية المعاصرة بحيث تأخذ بعين الاعتبار تطهير المواقع البالية والقديمة والتخلص من مدن الصفائح والأماكن المختلفة والمحافظة على المواقع التاريخية والأثرية ذات المغزى القومى والتاريخى .

٤ ـ المواصـــلات :

تعتبر المواصلات من أهم الخدمات التى تحتاج إلى علاج وبصورة مستمرة لأن المركبة والسيارة أصبحت من ضروريات الحياة فى المدن التى يزداد اعتماد الفرد والأسرة عليها فى تحركاته لقضاء مختلف حاجاته .

وبالرغم من أهمية توسيع الشوارع وتعبيدها وإنارتها وتنظيم اتجاهات السير ومواقف السيارات وسير المشاه فى الأماكن المختلفة فى السنوات القادمة ، إلا أن الأهم من ذلك توفير الحماية والأمن للسائق والمشاه فى نفس الوقت .

إن توفير المواصلات العامة (الأوتوبيسات الكبيرة والصغير وشبكات المواصلات تحت

---

(١) تشارلز أبرامز – المدينه ومشاكل الاسكان . منشورات دار الأفق الجديدة – بيروت ترجمة : مجموعة من الأساتذة . ١٩٦٤ ص ١٠٩ .

الأرض والقطارات) بالأعداد الكافية والتجهيزات الكاملة وبالتنظيم المناسب ، يساعد على تقليل معدل استخدام السيارات الخاصة . والتخطيط للمواصلات لابد أن يأخذ بعين الاعتبار ربط السكان بالخدمات بأسرع وقت وبأقل تكلفة وبأقل تعقيد ممكن .

٥ ـ الماء والكهرباء والمجارى والتليفون :

تعتمد الحياة فى المدينة المعاصرة على توفير المياه النقية المعقمة والصالحة للشرب ، واستخدام الآلات والمعدات الكهربائية فى الإنارة والتدفئة والتبريد ، وكذلك على استخدام التليفون فى الاتصال العائلى وفى مجال العمل وتأدية المصالح الخاصة والعامة ، أما بالنسبة إلى النفايات والمجارى فإنها تشكل إحدى المشاكل المستعصية التى تحتاج إلى حلول سريعة ، إذ أن بناء الشبكات القديمة لم يأخذ بعين الاعتبار التوسع السريع للعمران والسكان ولذا أصبح قاصراً عن مواجهة الكميات المتزايدة من النفايات .

٦ ـ مواقع الصناعة :

تجذب الصناعة القوى العاملة من الأرياف والبادية والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة ، كما أن القوى العاملة فى الصناعة تسعى دائماً لتحسين ظروفها والإفادة من الفرص الجديدة التى تتيح الفرصة للتقدم والتطور . وهذا الوضع يؤثر فى التوزيع الاستهلاكى واستثمار الموارد المتوافرة للتنمية فى المستقبل كما يؤثر فى تخفيف الضغط على المدن الرئيسية والتوصل إلى توزيع متوازن للسكان والقوى العاملة فى نفس الوقت .

وربما وجدت المدن العربية أن التخطيط لمواقع التصنيع يتضمن نقل الصناعات من المدن لتخفيف حدة الضغط السكانى عليها بقصد تشجيع أهل الريف للعمل فى الصناعة والبقاء فى الريف مما يساعد على تقليص البطالة بالإضافة إلى تقليل نفقات النقل والخدمات العامة الأخرى .

وهناك عدة اعتبارات لاختيار مواقع الصناعة وهى طبيعة الصناعة (ثقيلة ، خفيفة ، متوسطة)ونوعها كيماويات ، نسيج ، صناعات تحويلية ... الخ ، والشروط الاقتصادية والاجتماعية مثل تكلفة الانتاج وارتباطها بمواقع سكن العمال ، والمشاكل العقارية التى تؤثر فى ارتفاع أسعار الأراضى .

ومن الممكن حدوث أخطاء عديدة على الصعيد الصحى والاجتماعى عند تنظيم منطقة صناعية وكذلك على الصعيد التقنى والاقتصادى ، وقد تكون هذه الأخطاء باهظة الثمن بالنسبة إلى المؤسسات الصناعية وإلى العمال والعاملين وإلى مجموع الشعب فى المناطق الصناعية .

ولذا يجب أن تهتم المدينة بتحديد شروط الموقع لأن ليس كل موقع يصلح لكل صناعة ، وشروط المساحة اللازمة وشروط التجهيز والإعداد (مثل شبكة الطرق ، والخطوط الحديدية والمرافق البحرية والبرية) واستخدام الطاقة والماء والسلامة من الحريق والحوادث ثم التأكد من عملية التنظيف (افراغ البقايا الصلبة . ونظافة الجو) (١).

٧ ـ التشريع والادارة :

لقد جاءت القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع وتنظيم تحقيق حاجات الناس المتغيرة والمتجددة ـ وتتمشى القوانين واللوائح مع طبيعة التنمية والتطور التى تمر بها المدن العربية ولا بد تقييم هذه التشريعات واللوائح للتعرف على نقاط القوة والضعف فيها وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات العصر .

لقد انصبت على الحكومات العربية ومجالس المدن بصورة خاصة فجأة مسؤليات كبيرة وجسيمة دون أن يكون لديها الإداريون المدربون أو خبرة فى الخدمات العامة . وتلعب السياسات التقليدية دوراً مهما فى اختيار الموظفين الحكوميين .

ويحتاج مشروع إسكان عادى إلى مهنيين وفنيين للتخطيط والمسح والهندسة المعمارية والهندسة المدنية ، والتعهدات الرئيسية والمتفرعة وهناك حاجة للعمال المهرة والمحامين ومشرفين على فرق العمل ومتخصصين فى البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه المتطلبات فى العادة غير متوفرة وتحتاج المدن العربية إلى اتباع سياسة متقدمة فى اختيار الموظفين والعاملين على أساس « الرجل المناسب فى المكان المناسب » وإتاحة الفرصة للتدريب والاطلاع على الأساليب التقنية الحديثة وتقسيم العمل وتحديد الصلاحيات وتوزيع المسئوليات وتوفير المناخ المناسب للعمل والحوافز التى تزيد من إنتاج الموظفين وإخلاصهم وولائهم للعمل وخدمة المواطنين فى المدن .

ولا نريد الدخول فى مناقشة قضية المركزية واللامركزية بالنسبة إلى إدارة المدن إلا أن نظام اللامركزية من القضايا الأساسية التى تتيح فرصة إتخاذ القرارات الخاصة بمصالح المدن يساعد على تنفيذ الأعمال وقضاء لمصالح وتزداد كفاءة الجهاز العامل . والمدينة جزء من السلطة القومية للدولة وترتبط بها فى العديد من المجالات خاصة فى التنمية والتمويل والتشريع والقوانين التى تربط المدينة بالدولة والحكومة المركزية .

---

(١) روبير اوزيل . المصدر السابق . ص ١٠٠ ـ ١٠٤ ؛

٨ ـ البحوث والدراسات :

إن البحث العلمي والدراسات الميدانية في المجالات التي ترتبط بقضايا التحضر الأساسية من الأمور التي يجب أن تراعيها المدن العربية في هذه المرحلة من تطورها . ويقصد بالبحث العلمي مجموعة من العمليات أهمها :

١ ـ إنشاء مكتب لجمع الاحصاءات والبيانات والمعلومات حول السكان وخصائص الزيادة السكانية ، والاحصاءات الحيوية ، ثم التعرف على احتياجات السكان والمشكلات التي تواجه العاملين والموظفين من ناحية وتلك التي تواجه المواطنين من ناحية أخرى .

٢ ـ إجراء بحوث عملية تساعد على تحديد المشكلات وتفسير العوامل المؤثرة فيها .

٣ ـ وبحوث تقويمية بقصد التعرف على نقاط القوة والضعف في المشروعات التي تقوم بها المدينة والخطط والأهداف وأساليب العمل ومدى كفاءة السياسات المتبعة في تحقيق الأهداف .

وحتى يتم ذلك لابد من تخصيص الأموال اللازمة لإنشاء وحدة للبحوث والدراسات ، وتوفير المتخصصين اللازمين للقيام بالبحوث والإشراف عليها ، ثم التعاون والتنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث والدراسات لإجراء البحوث ونشرها وتحقيق الفائدة من نتائجها .

(ب) التخطيط بعيد المدى :

حتى يكون التخطيط البعيد المدى لنمو المدن واقعي وذات فعالية وتأثير ، لابد وأن يعتمد على الخبرات العملية والعلمية للمتخصصين في ميادين الديمغرافيا والاجتماع والهندسة والجغرافيا والاقتصاد والصحة يعملون كفريق واحد في تقصي الحقائق وتشخيص الواقع والوضع الراهن لمجتمعات المدن العربية ورسم سياسة التحضر واتجاهاته في المستقبل . إن المدينة هي جزء لا يتجزأ من الدولة ولا يمكن فصل التخطيط للمدن عن التخطيط القومي الشامل للدولة ككل والاعتبارات التي تتضمن التنسيق بين المدن والدول العربية .

إن التحضر الزائد (الفائض) له أضرار ومشاكل عديدة وتزداد هذه المشاكل خطورة وتعقيداً إذا ما ترك التحضر ونمو المدن العربية بدون تخطيط أو سياسة شاملة . إذ أن غياب التخطيط لمواجهة التوسع السريع في نمو المدن سوف يكلف الدولة ثمناً باهظاً وسوف يحول دون الاستثمار الأمثل لأموال وموارد الدولة والقوى العاملة والموارد البشرية والكفاءات في المجالات الإنتاجية .

ويمكن معالجة التحضر الزائد عن طريق التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتكامل والمتوازن . كما أنه لابد من اعتبار القيم الاجتماعية والمعطيات الثقافية والتراث

الإسلامى العربى التى نفتخر بها ونقدسها والآمال والطموحات التى نسعى إلى الوصول إليها ، كأمة عربية ذات حضارة عريقة ولها مكانتها فى الوسط العالمى .

إن حركة النمو الحضرى فى البلاد العربية هى جزء من الاتجاه العالمى للتحضر ولابد للمدن العربية أن ترتبط بالمدن العالمية والمؤسسات الدولية وتوثق العلاقات معها فى مختلف المجالات وتبادل الخبرات والخبراء والمعلومات المتعلقة بالنمو الحضرى ومشكلاته ، ولابد من مضاعفة الجهود فى ربط التطور الحضرى فى الدول العربية مع الإطار العالمى .

وأهم من ذلك العمل على توثيق العلاقات وتدعيم الصلات بين المؤسسات العربية المعنية بتطوير المدن العربية مثل مجالس البلديات وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المدن العربية والجامعات والكليات المتخصصة وذلك عن طريق تدعيم البرنامج والمشرعات التى تزيد من التعاون والوعى لحاضر ومستقبل المجتمعات الحضرية وعقد الحلقات العلمية والندوات والمؤتمرات للتداول فى القضايا والمشكلات العصرية وتحديد مسيرة التحضر للمستقبل .

ولابد من الاهتمام بدراسة الريف والبادية من حيث خصائصها ومشكلاتها ومقومات وإمكانيات توفير المزيد من الاستقرار والتوطين ضمن سياسة تشمل التنمية البدوية – الريفية – الحضرية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيراً فإن من مهام تخطيط التحضر على المدى القصير والبعيد وضع كل إنسان وأسرة وجماعة فى أفضل الظروف التى تسهم فى استقراره النفسى وتفاعله الاجتماعى وانتاجه الاقتصادى والسمو الخلقى والروحى .

الفصل الثاني

الحضرية والتحضر فى العراق*

١ ـ الحضرية كاسلوب متميز للحياة :

يختلف الباحثون في تعريف الحضرية urbanism وتشخيص أركانها وأبعادها . فهي للبعض « عملية تغير نوعي في نظرة الناس للحياة وأنماط سلوكهم وفي مجموعة التنظيمات التي أوجدوها ومارسوها » . في حين أنها « حضارة المدن وطريقة حياة سكانها » للبعض الآخر . أنها أسلوب حياة متميز ، له قيمه الاجتماعية وركائزه الحياتية . ولكن هذه القيم وتلك الركائز ليست متناظرة على المستوى العالمي ، إذ لكل حضارة قيمها وأصالتها وركائز حياتها ، وبالتالي لها أنماط حضريتها وتحضرها . من هذا المنطلق سوف لا نلتزم بخصائص حضرية مثالية : غربية أم شرقية ، نقيس على أساسها أنماطنا الحضرية على المستوى القطري أو القومي ، وأنما سيكون الالتزام بالمفاهيم الحضرية العامة التي لا تختلف إقليمياً وبالمفاهيم الخاصة التي تبرز واقعنا الحضري القومي .

وكما للحضرية تفسيرات وتعريفات ، فان لظاهرة التحضر Urbanization هي الأخرى تفسيرات وتعريفات . وليس أدل على ذلك مما جاء في بحث لمبارد Lampard (١) حيث شخص ثلاثة تفسيرات : (أ ـ تفسير سلوكي . (ب ـ تفسير اقتصادي جـ ـ تفسير ديموغرافي) سيأتي تفصيلها فيما بعد . غير أننا لغرض هذه المقدمة نحدد ظاهرة التحضر بالتركيز السكاني في مراكز حضرية ذات أحجام سكانية محددة ، أي على أن التحضر عملية تغير كمي فقط .

(*) أعد هذه الدراسة الدكتور حسن الخياط استاذ الجغرافيا ـ بكلية الآداب جامعة بغداد .

(١) E.E. Lampard. Historical Aspects of Urbanization, Chapter 14 in P.M. Hauser and L.F. Schnore (eds.), The Study of Urbanization, (John Wiley and Sons, 1965), pp. 519-20.

أنه يتبادر إلى الذهن لأول وهله بأن ظاهرتى الحضرية والتحضر متلازمتان و بقوة تاريخيا ومكانيا ، غير أن تجربتنا فى العراق لم تظهر وبشكل بارز هذا التلازم ، فتطورهما عبر الزمن لم يتم بنسب متماثلة إطلاقا . فالأرقام المتوفرة تشير دون شك إلى أن العراق يمر فى تاريخه المعاصر بمرحلة من التحضر السريع لم يسبق لها مثيل . فقد تزايد سكان الحضر خلال حوالى ربع قرن (١٩٤٧—١٩٧٠) بنسبة ٢٣٩٪ ، إذ بينما كانوا يشكلون ٣٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٤٧ أصبحوا يمثلون حوالى ٥٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٠ وحوالى ٦٤٪ عام ١٩٧٥ . أنها قفزة كمية هائلة فى نمط التغير المكانى لتوزيع السكان . ولكن ، مع هذه السرعة الكبيرة فى التحضر ، فان الحضرية كأسلوب حياة متميز لم تتبع تلقائيا بنفس الزخم أوحتى على بعد منه ، وأنما هناك فاصل زمنى يفصل الظاهرتين، ظاهرة الحضرية وظاهرة التحضر ، إذ تقدم التحضر ، متمثلا بالجانب السكانى الكمى ، أشواطا أمام الحضرية النوعية .

إن الحضرية العراقية قد استلهمت قيمها الاجتماعية من أنظمة ومصادر متشعبة ومتناقضة . فمن جهة أنها والتحضر نتاج نمو متواصل يرجع بتاريخه إلى آلاف السنين ، وليس نتاجا فوريا مفاجئا أو حديثا طارئا . ولهذا فى حضرية العراق قيم الحضارة المنبعثة من تراثه الحضارى القديم التى لايتوقع أن تزيلها وبسهولة التأثيرات الحديثة إزالة تامة . كما توجد فى العراق إلى جانب ذلك قيم اجتماعية وحضارية دخيلة زرعتها الموجات التى خضع إليها فترة من الزمن كالفارسية والعثمانية على سبيل المثال لا الحصر فنمت وترعرت وأصبحت جزءا من القيم الاجتماعية العراقية منفصلة كانت أو بعد تفاعلها وتبادل تأثيراتها مع القيم التراثية الأصيلة . كما تأثرت الحضرية العراقية وتأثر التحضر أيضا بقيم الريف الآتية إليه من الريف العراقى الذى دفع ولا زال يدفع بأمواجه إلى المراكز الحضرية . وأخيراً وفدت إلى العراق قيم اجتماعية أوربية نقلها الاستعمار أو أوصلها الأحتكاك ووسائل الأعلام والترفيه وتبادل المصالح . أنها وفدت بعد الحرب العالمية الأولى بزخم شديد أحدث فى المجتمع الحضرى التقليدى تغيرا عنيفا وواسع النطاق .

وبتأثر هذه المصادر المتباينة لم تبق الحياة عامة والحياة الحضرية بصورة خاصة نقية ، بل تغير كثير من المفاهيم والقيم الاجتماعية ، فى الحضر والريف ، غير أن تأثر الحضر كان ، كما هو متوقع ، أعظم وأدهى .

وما دمنا بصدد الحضرية والتحضر والريفية والتريف فى العراق يجدر أن نستعين بجانيت أبو لغد (١) وسعد الدين ابراهيم (٢) وغيرهم باستعمال مصطلحاتهم التى استعملوها فى دراساتهم وذلك لتشخيص أنماط الحياة العراقية والتى يمكن تقسيمها إلى :

١ — النمط الريفى .

٢ — النمط الحضرى الريفى.

٣ — النمط الحضرى التقليدى .

٤ — النمط الحضرى الحديث .

إن الأنماط الحياتية الثلاثة الأخيرة هى التى تمثل ظاهرة التحضر فى العراق ، وأن النمط الرابع فقط هو المقصود بالحضرية كأسلوب متميز للحياة حسب ما جاء فى تعريف ورث Wirth (٣) أما أولئك الذين يدخلون ضمن النمط الثانى (النمط الحضرى الريفى) فهم يعتبرون جزءا من الكم الحضرى الممثل بمراكز الاستيطان ذات الحجم المعين والتى تصنف ضمن المراكز الحضرية ، ولكنهم ليسوا جزءا من الحضرية . أنهم الإضافة الكمية للمراكز الحضرية ، تلك الإضافة التى لم تتخذ من محتوى الحضرية الحديثة نمطا حياتيا لها . كما أنها لا تقدم شيئا لتحديث المجتمع Modernization وتطوير حياته الحضرية . أنهم الريفيون الحضر فى مجتمع المدينة العراقية .

إن هؤلاء الذين اصطلح لاسميهم بـ (الريفيين الحضر) يمثلون حاليا نسبة كبيرة من سكان المدن العراقية الكبيرة ، تلك المدن التى يبلغ سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر . وما دامت الهجرة من الريف العراقى إلى المدن مستمرة ، فان إضافات لظاهرة التريف تأخذ مكانها فى المدينة العراقية وبصورة مستمرة كل عام . إن هؤلاء لايقاومون الحضرية

---

(١) Abu-Lughod, J., « Varieties of Urban Experience Contrasts, Coexistance and Coalescence in Cairo », in Ira Lapidus (ed.), Middle Eastern Cities, (Univ. of California Press, 1969), pp. 159-187.

(٢) Ibrahim, Saad E.M., « Over-Urbanization and Under-Urbanism: The Case of the Arab World », International J. of Middle East Studies (Cambridge Univ. Press, Jan. 1975), pp. 29-45.

ولنفس الكاتب (مدن العالم العربى : الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة) فى مجلة دراسات عربية العدد ٦ السنة الحادية عشر ، نيسان (أبريل) ١٩٧٥ ص ٨ — ٤١ .

(٣) Wirth, Louis, « Urbanism as a Way of Life », The American J. of Sociology, Vol. 44 (July 1938).

بمفهومها الحديث وحسب ، بل ويقاومون إلى حد كبير مبدأ الاختلاط مع الجماعات الحضرية الأخرى . إن نسبة كبيرة منهم تتجمع بشكل مجموعات قبلية وإقليمية ، وأحيانا دينية ، تخضع لتقاليد وأعراف وأنماط سلوك وطراز حياة معينة تستمد جذورها من الانتماءات القبلية والعنصرية والإقليمية والدينية . أنهم فى الواقع لايواجهون ضغطا لتبنى القيم الحضرية الجديدة ما داموا ، فى بغداد والبصرة والموصل مثلا ، يمثلون نسبة عالية من سكانها . ففى بغداد هناك إثنان من كل ثلاثة أفراد قد جاءوا من خارجها خلال العشرين عاما الماضية (١) ، كما سيأتى تفاصيل ذلك عند الحديث عن صافى الهجرة والنمو الحضرى فى العراق .

أما أولئك الذين ينتمون إلى النمط الحياتى الثالث والذين يدعون « بالحضريين التقليديين » فيكونون مجموعة السكان الأصليين للمدن . أنهم ظلوا تقليديين فى أسلوب حياتهم الحضرية حتى الوقت الحاضر . أنهم يمارسون نشاطات اقتصادية سابقة للصناعة ، إذ منهم الحرفيون والبائعون والتجار وما إلى ذلك . وأن أسلوب حياتهم بقى تقليديا هو الآخر ، وبذلك فهم ليسوا أصحاب دور مباشر فى عملية تحديث المجتمع .

ولما كان الحضريون الريفيون والتقليديون يشكلون النسبة الغالبة بين سكان المدينة العراقية الكبيرة ، لذا فانهم يضفون على تلك المدن طابعا تقليديا وريفيا هو أبعد ما يكون عن تحديثها وفق ما يحمله هذا المفهوم من دلالة فى الدول المتقدمة .

أما الحضريون المحدثون الذين يكونون أفراد النمط الرابع فيمثلون نمطا حياتيا حضريا متميزا . فهم من بين أولئك الذين يعملون لقاء دخول مناسبة فى القطاع الاقتصادى الحديث من المدينة العراقية . كما أنهم متعلمون ويعيشون أساليب حياة لاتختلف كثيرا عن أقرانهم فى المناطق المتقدمة من العالم . وتتميز عقليتهم ونظرتهم العامة بما يسميه لويس ورث L. Wirth (الحضرية Urbanism) ، أى العالمية والعقلانية والنظام والقابلية لتاقى الجديد والنظرة العلمية . ولكن حقيقة كونهم (محدثين) لا يعنى أنهم خالون من بعض التقاليد المزروعة فى أعماقهم ، كما لا تعنى انعدام الضغوط عليهم لكى يصبحوا «انغلاقيين» فى مسائل القرابة والدين والسلالة (٢) والإقليمية الضيقة . فضلا عن أن صراعات القيم والأساليب المختلطة لعمليات التكيف منتشرة هى الأخرى بين هذه الجماعة . إن هؤلاء

---

(١) الدكتور مكي محمد عزيز : بعض مظاهر تحضر المهاجرين فى مدينة بغداد ، (مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الثامن ، حزيران ١٩٤٧) ص ٨٤ .

(٢) الدكتور سعد الدين ابراهيم ، مصدر سابق (مدن العالم العربي ...) ، ص ٢٨ .

لا يمثلون من سكان المدن العراقية سوى نسبة صغيرة جداً من سكانها ، وتزداد هذه النسبة مع حجم المدينة السكانى .

٢ ـ التحضر كعملية تراكمية :

يجدر أولا أن نتساءل فيما إذا كان العراق قد خبر عملية تحضرية تراكمية Cumulative أم عملية تحضرية دورية Cyclicism . يبدو أنه قد شهد الاثنين معاً ، فقد مر بعملية تحضرية دورية أحيانا وتراكمية أحيانا أخرى . فمنحنى التحضر العراقى متعرجا ليس على وتيرة واحدة . فقد كان للتحضر عصره الذهبى فى فترات تاريخية قديمة وعربية إسلاميه ، وعصره المظلم أيضاً ، وخاصة بعد سقوط بغداد ، وحتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بدأت فترة من الاستقرار الحضرى تبعتها فى الاربعينات من هذا القرن قفزة حضرية سريعة لازالت ماثلة إلى الوقت الحاضر وستستمر لفترة قادمة . وعلى هذا الأساس فإن الدليل على أن النمو الحضرى عملية تراكمية لم تكن فى مستوى الحقيقة العلمية ، إذ أن الازدهار الحضرى ليس شرطا أن يتبعه تزايد أو استمرار . فالذبذبات الدورية فى تحضر العراق قد تأثرت بالأحداث والملابسات السياسية والاقتصادية ، وأن الدورات الحضرية هى فى واقعها وأساسها دورات حضارية ، وأن تاريخ التحضر هو تاريخ الحضارة أيضاً .

لقد وردت تعريفات كثيرة لعملية التحضر . فهى للبعض « تركز السكان فى مراكز حضرية ذات حجم سكانى معين » . وينحنى هذا منحنى ما تبناه قسم السكان فى هيئة الأمم المتحدة حيث رأى فى التحضر على أنه « نمو نسبة السكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية . وهذا يعنى أنه طالما هناك زيادة فى نسبة السكان الحضر ، كان هناك تحضر . وعلى هذا يمكن القول بأن التحضر هو عملية للتركز السكانى (١) ». ولكن ديفز Davis يعرف التحضر على أنه نسبة السكان الذين يستوطنون المراكز الحضارية وأنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن (٢) . ويرى البعض أن التحضر هى « عملية حركات إعادة توزيع السكان من الريف إلى المراكز الحضرية . وتعرف المراكز الحضرية هنا على أنها ـ المستوطنات البشرية التى تتصف بتركيز كبير للسكان فى منطقة معمورة حضريا ويعملون فى حرف ليست زراعية (٣) » . وفى هذه الدراسة سنسلك أبسط السبل فى تمييز التحضر

---

(١) United Nations, Multilingual Demographic Dictionary, English Section, Population Studies, No. 29, 1958, p. 18.

(٢) Kingsly Davis, The Urbanization of the Human Population, in « The City in Newly Developing Countries », G. Breeze (ed.), (Prentice-Hall, N.J., 1969), p. 7.

(٣) Ibrahim, Saad E.M., op. cit., p. 29.

وذلك باتخاذ مبدأ التركز السكانى فى المستوطنات الحضرية التى يزيد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة كأساس لتقويم عملية التحضر وحجمها ونموها .

وإذا توخينا البساطة فى تفسير ظاهرة التحضر ، فان الكثيرين من المختصين لايرون رأينا . وعلى هذا برزت عدة تفسيرات لهذه الظاهرة كانت ثلاثة منها أكثر شيوعا هى :

١ — التفسير السلوكى ٢ — التفسير التركيبى أو الاقتصادى و ٣ — التفسير الديموغرافى (١)

ويؤكد التفسير السلوكى Behavioural لعملية التحضر على خبرة الأفراد مع الزمن وتعدد أنماط السلوك . أنه أكثر التفسيرات شيوعا ، وخاصة بين علماء الاجتماع . وله صلة بالآراء التى وردت فى بحث لويس ورث (٢) . إنه يرفض اتخاذ القياسات البسيطة لحجم وكثافة السكان وتركيبهم المهنى كأساس مهم لقياس عملية التحضر . وإذا اتخذ حجم السكان وكثافتهم أنما يتخذهم كوسيلة لا غاية ، إذ على الحجم والكثافة يترتب وجود خصائص حضرية معينة بجدر أخذها كمؤشر لعملية التحضر . فحجم السكان بالنسبة لأصحاب هذا التفسير يعتبر مؤشرا يؤثر فى نوع العلاقات السائدة بين الأفراد وفى زيادة التباين بينهم ، مما يؤدى فى النهاية إلى الفصل Segregation بين الجماعات البشرية داخل المستوطن الحضرى . ففى المستوطنات الحضرية الكبيرة تكون علاقات الجوار والقرابة والمشاعر العاطفية ، فى مثل هذه التجمعات السكانية التى ينحدر أعضاؤها من مناشىء وخلفيات متباينة ، ضعيفة نسبيا ، فتحل المنافسة والعلاقات الشكلية والتفكك والاستغلال المتبادل محل روابط العلاقات القوية التى يركن إليها فى إيجاد المجتمع الشعبى المترابط . ولهذا لايشعر الفرد فى هذه المستوطنات الحضرية بحسب هذا التفسير بانتمائية قوية ، وإنما هو ضائع فى جمع كبير . إن الوقت وزحمة المرور هى قواعد النظام الاجتماعى فى العالم الحضرى بالنسبة لأصحاب هذا الرأى .

ورغم أنه قد وجهت انتقادات كثيرة إلى هذه الآراء منذ نشرها ، إلا أن بقاءها فى الصورة يعنى أن لها قيمتها وأهميتها العلمية . أن أكثر ما يؤخذ على هذه القضايا الاجتماعية فى تشخيص عملية التحضر ، أنها لا تستند على أساس كمى وليست قابلة للاختبار .

أما التفسير الثانى لعملية التحضر فهو اقتصادى فى نزعته . أنه يعترف للتحضر بالتنوع المهنى ضمن إطار منطقة معينة . ويكون الأساس فى هذا المنطلق هو العلاقة المباشرة بين

---

(١) Eric E. Lampard, op. cit., pp. 519-550.

(٢) L. Wirth, op. cit., p. 44.

التنمية الاقتصادية والتحضر . وقد احتوت الدراسات كثيرا من التفسيرات للنشأة الحضرية على أساس اقتصادى . فقد شرح شيلد Childe هذا الجانب فى دراسته عن الثورة الحضرية Urban revolution حيث ميز المدن الجديدة عن المستوطنات القديمة على أسس أهمها « بدء التخصص فى الفعالية الاقتصادية (١) .

إن استعمال فائض الإنتاج قد حول الصناع القدماء إلى قطاع متخصص فى المجتمع الحضرى الجديد . كما أن ظهور الطبقة الإدارية وحفظ الوثائق وتطور الفنون والآداب وتوسع التجارة وظهور المهارة فى التخصصات ، كلها تمثل جانبا من عملية التحضر . فالتحضر بالنسبة لأصحاب هذا الرأى هو نتاج تزايد التخصص الاقتصادى والتقدم التكنولوجى . إن ما تتطلبه التخصصات المختلفة من علاقات فيما بينها تؤدى بالضرورة إلى تجمع الناس فى مكان معين ، وهذه هى عملية التحضر .

وقد انبرى براين بيرى Brian Berry لدراسة هذا الموضوع منطلقا من افتراض هو أن « هناك روابط بين مستوى التنمية الاقتصادية لقطر ما ومستوى التحضر فيه ٢) . وقد اتخذ بيرى ٤٣ متغيرا Variables ا ٩٥ قطرا ، وكان بعض هذه المتغيرات اقتصادية وبعضها الآخر ديموغرافية . وبنتيجة الدراسة وجد أن هاتين المجموعتين تترابطان فى تقويم مستوى التنمية الاقتصادية عندما يظهران علاقة إيجابية قوية مع التحضر . وقد دفع هذا بيرى إلى تأييد رأى لمبارد Lampartd أن « نمو المدينه هو نتيجة لتركز تخصصات متنوعة ومتكاملة وظيفيا فى منطقة معينة « فالمدينة الحديثة هى نمط من التنظيم الاجتماعى الذى يزيد من كفاءة الفعالية الاقتصادية .

أما رايزمان (٣) Reissman فقد أكد بأن الأقطار لا تتحرك جميعا باتجاه واحد أو بطريقة متماثلة نحو التحضر . فبعض الأقطار تبدأ بالتصنيع ، وأخرى تمارس نمو المدن أولا ثم يتبع التصنيع . وهناك مجموعة أخرى من الأقطار تبدأ فيها العملية بظهور أيديولوجيات وطنية قومية ثم تتحرك نحو التحضر والتصنيع . لهذا فإن رايزمان قد أبرز نمطا تحضريا موجها اتجاها تنمويا .

والتفسير الثالث لظاهرة التحضر هو تفسير ديموغرافى ، وبموجبه يكون التحضر

---

(١) V.G. Childe, The Urban Revolution, in Plann. Rev. 21, 1950, p. 3.

(٢) B.J.L. Berry, « Some Relations of Urbanization and Basic Patterns of Economic Development », in F.R. Pitts (ed.), Urban Systems of Economic Development, (Eugene, Oregon, 1962).

(٣) L. Reissman, The Urban Process (New York, 1964), p. 16.

عبارة عن عملية تركز سكانى . ويفضل البعض أن يطلق على هذا التفسير بالايكولوجى . والتحضر تبعا لهذا التفسير يبرز الجانب التنظيمى من قدرة السكان على التكيف . أنه طريقة تمكين السكان من الوصول إلى مستوى معين من الحياة فى بيئة معينة . وفى هذا يكون العامل هو المستوى التكنولوجى ، والذى حتى هو يعتبر جزءا من التنظيم الاجتماعى . وعلى أساس هذا تسهم فى العملية أربع متغيرات : — ١ — السكان ٢ — البيئة ٣ — التكنولوجيا و ٤ — التنظيم الاجتماعى . ويظهر أن ثلاثة من هذه المتغيرات لها علاقة بتلك التى أشار إليها رايزمان فى تفسيره الاقتصادى لظاهرة التحضر وهى :

السكان	=	النمو الحضرى
التكنولوجيا	=	التصنيع
التنظيم الاجتماعى	=	ظهور الطبقة الوسطى

ولهذا فان السيادة البيئية التى أكد عليها لمبارد وأشير إليها سابقا هى الوحيدة التى تعتبر ايكولوجية .

من هذا العرض يبدو جليا أن هنالك تباينا فى الرأى فى تفسير ظاهرة التحضر ، وهذا يقودنا بطبيعة الحال إلى تنوع المؤشرات التى تتخذها الأقطار المختلفة لتمييز المناطق الحضرية عن غيرها . هذا علما بأن اتخاذ مؤشر معين لا يعنى إطلاقاً أنه ، دون غيره ، يحظى بالأهمية والموضوعية . وقد أصبح الوضع أكثر تعقيدا بعد تزايد درجة التحضر ، وخاصة خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة وبداية ثورة النقل والمواصلات التى ساعدت على توسع المدن وضيقت من الشقة بين المناطق الحضرية والأماكن الريفية .

أما هذا البحث فسيتبنى فكرة أن التحضر عملية تركز سكانى . ولأول وهلة يبدو بأن مثل هذا الأساس محدود للغاية . فعلا أنه محدود ، ولكنه واقعى وبسيط وقابل للتحديد . كما يوفر أساسا كميا للمقارنة والتحليل ، على خلاف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التى تتصف بالسعة والتعقيد . أن اتخاذنا للتعريف الديموغرافى يجدر أن لا يفسر على أنه تجاهل لدور المدن الاجتماعى والاقتصادى . هذا ولا بد من الإشارة إلى أنه حتى الأساس الديموغرافى له صعوباته ، وأن من هذه الصعوبات عدم الاتفاق على الحد الأدنى من السكان الذى يصبح مركز الاستيطان عنده مركزا حضريا . ولأغراض هذا البحث سيستخدم الرقم ٥,٠٠٠ نسمة كحد أدنى للتركز السكانى لمراكز الوحدات الإدارية لما يعرف بالمركز الحضرى . وفيما يلى سيكون التأكيد على :

(أ) درجة التحضر ومعدل التحضر . (ب) النمو الحضرى ،

(أ) درجة التحضر ومعدل التحضر فى العراق :

يقصد بدرجة التحضر مستوى التحضر فى تاريخ محدد ، ويقاس بنسبة السكان الحضر من مجموع السكان ، أى $\frac{\text{السكان الحضر}}{\text{مجموع السكان}} \times ١٠٠$ وتنطبق هذه القاعدة على درجة التريف ، إذ أنها تعنى مستوى التريف فى تاريخ محدد ، ويقاس بنسبة سكان الريف من مجموع السكان أى $\frac{\text{سكان الريف}}{\text{مجموع السكان}} \times ١٠٠$

أما معدل التحضر فيقصد به التغير فى درجة التحضر من فترة لأخرى . ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن درجة نمو السكان الحضر هى ليست نفسها درجة التحضر . فدرجة التحضر تعتمد على التغير النسبي لنسب السكان فى القطاعين الحضرى والريفى . وقد تستعمل عدة مؤشرات مختلفة لقياس درجة التحضر ، منها ما يمكن حسابه بالاستناد على العلاقات بين النسبة المئوية لدرجات النمو السنوى للسكان الحضر u ومجموع السكان t تبعاً للمعادلة الآتية :

$$r = 100 \frac{(u) - (t)}{100 + (t)}$$

إن هذا مساو لدرجة النمو السنوى فى نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان . ومن مقاييس معدل التحضر أيضا ما يسمى بمؤشر الدرج Eldridge index .

وبتطبيق هذه المقاييس على واقع العراق ، واستنادا إلى التعدادات السكانية الرسمية والمصادر الأخرى المعترف بها تظهر لنا النسب على الوجه الموجود فى الجدول رقم — ١— ، ومن دراسة الجدول المشار إليه تستخلص الحقائق الآتية :

١ — إن درجة التحضر فى العراق قد تضاعفت تقريبا بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٧٠ إذ كانت حوالى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٤٧ وأصبحت ٥٧,٧ ٪ فى عام ١٩٧٠ . وطرأ العكس تماما على درجة التريف . ونستشف من هذا على أن العراق قد مارس نمواً حضريا سريعا .

٢ — إن نسبة نمو سكان الحضر كان ضعف نسبة نمو جملة السكان أو أكثر . فبينما كان متوسط النمو السكانى للفترة ٤٧ — ١٩٥٧ حوالى ٢,٧ ٪ كان متوسط النمو السنوى لسكان الحضر لذات الفترة ٦,٨ ٪ ، أى أكثر من ضعف نسبة نمو جملة السكان ، ويتكرر الأمر فى الفترتين الأخريين ١٩٥٧ — ١٩٦٥ و ١٩٦٥ — ١٩٧٠ .

جدول رقم ١

مجموع السكان . درجة التحضر . درجة التريف ، والنمو الحضرى ١٩٤٧ – ١٩٧٠

السكان و القياسات	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠
	سنة التعداد			
سكان العراق (بالآلاف :	٤,٨١٧	٦,٢٩٩	٨,٠٤٨	٩,٢٠٧
معدل درجة النمو السنوى	–	٪ ٢,٧	٪ ٣	٪٣,٤
نسبة سكان الريف ٪	٧٠	٦١,٢	٤٨,٩	٤٢,٣
نسبة سكان الحضر ٪	٣٠	٣٨,٨	٥١,١	٥٧,٧
معدل درجة النمو السنوى لسكان الريف ٪	–	١,٤	٠,٢٥	٠,٢٠
معدل درجة النمو السنوى لسكان الحضر ٪	–	٦,٨	٨,٥	٦,٤
نسبة درجة نمو السكان الحضر لسكان الريف	–	٤,٩ ضعفا	٣٤ ضعفا	٣٢ ضعفا
معدل درجة التحضر السنوى حسب مؤشر الاساس لا للدرج*	–	٢,٦	٤,٥	٦,٤
مؤشر درجة التحضر حسب القاعدة التى وردت فى الصفحة السابقة	–	٤	٥,٣	٢,٩

المصادر :

(١) تعادادات السكان ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، والحصر السكانى فى ١٩٧٠ .

(٢) بحث غير منشور . M.V. George, Trends and Patterns of Urbanization in Iraq, 1973.

(٣) رياض إبراهيم السعدى : الهجرة الداخلية للسكان فى العراق (رسالة دكتوراة قدمت لجامعة عين شمس ١٩٧٤) .

(*) موشر الأساس لا لدرج Eldridge Index يقاس بـ : $\frac{u_1 - u_0 \times 100}{u_0 n}$

حيث أن : uo = السكان الحضر فى التعداد الأول .

ul = السكان الحضر فى التعداد الثانى .

n = عدد السنوات بين التعدادين .

٣ — إن النمو السكانى الحضرى قد فاق بدرجات مستوى النمو السكانى الريفى فكان النمو الحضرى بقدر ٤,٩ أضعاف النمو الريفى للفترة ١٩٤٧ —١٩٥٧ وبقدر ٣٤ ضعفا و ٣٢ ضعفا للفقرتين ٥٧ — ١٩٦٥ و ١٩٦٥ — ١٩٧٠ على التوالى . إن هذا يبرز مدى توسع الحجم السكانى الحضرى على حساب سكان الريف ، مما يؤشر إلى حدوث هجرة واسعة النطاق من الريف إلى الحضر كما سنرى فيما بعد .

٤ — الجدول يبرز دون شك أن العراق أمام نوع من النمو الحضرى يفوق التصور . أنه —أى العراق — يعد واحداً من أقطار العالم السريعة التحضر .

(ب) النمو الحضرى فى العراق :

تشير المعلومات القليلة المتوفرة إلى أن نمو السكان الحضر فى العراق ظل بطيئا جداً خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ولم تبدأ حركة السكان الأولى إلى المراكز الحضرية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فإن الزيادة الفعلية فى السكان الحضر قد بدأت وتزايدت بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت تلك الزيادة بتأثير ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة ولزيادة تيار الهجرة من الريف إلى المدن من جهة أخرى .

لقد ازداد السكان الحضر من ١,٤٥٦,١٥٥ نسمة أو حوالى ٣٠ ٪ من مجموع السكان فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢,٥ مليون نسمة أو ٣٨,٨٪ من مجموع السكان فى عام ١٩٥٧ وإلى حوالى ٥ ملايين نسمة أو ٥٧,٧٪ من مجموع السكان فى عام ١٩٧٠ ، وتشير التقديرات إلى أن حجم السكان الحضر فى عام ١٩٧٥ كان حوالى ٧ ملايين نسمة أو حوالى ٦٣,٦٪ من مجموع سكان العراق ، ويتوقع أن تكون نسبة السكان الحضر حوالى ٧٠٪ فى عام ١٩٨٠ . وفى الجدول رقم — ٢ — عرض لنسب تزايد السكان فى الحضر والريف للفترة ما بين ١٩٤٧ — ١٩٧٥ .

ويظهر الجدول على أن السكان الحضر فى عام ١٩٧٥ يكونون ٥ أضعاف ما كانوا عليه فى عام ١٩٤٧ ، وأنهم ازدادوا خلال ٢٨ سنة بنسبة ٣٨٧ ٪ . فى حين ازداد سكان الريف من حوالى ٣,٤ مليون نسمة فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٤ ملايين نسمة فى عام ١٩٧٥ ، أى بزيادة حوالى ٦٦٩ ألف نسمة أو بزيادة نسبتها ١٩ ٪ فقط .

جدول رقم ٢

سكان الحضر والريف ونسب تزايدهم ١٩٤٧ — ١٩٧٥

السنة	السكان الحضر		سكان الريف	
	مجموع السكان	الزيادة السنوية	مجموع السكان	الزيادة السنوية
١٩٤٧	١,٤٥٦,١٥٥	—	٣,٣٦٩,٨٤٥	—
١٩٥٧	٢,٤٤٥,٢٢٢	٪ ٦,٨	٣,٨٥٣.٧٥٤	٪ ١,٤
١٩٦٥	٤,١١١,٧٩٩	٪ ٨,٥	٣,٩٣٥,٦١٦	٪٠,٢٥
١٩٧٠	٥,٤٥٢,٤٣٥	٪ ٦,٤	٣,٩٨٧,٥٧٣	٪٠,٢٥
١٩٧٥	٧,٠٨٥,٨٥٥	٪ ٦	٤,٠٣٨,٣٩٨	٪٠,٢٥

المصادر :

١ — تعدادات السكان ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ والحصر السكانى ١٩٧٠ .

٢ — تقديرات وزارة التخطيط لعام ١٩٧٥ .

وهناك ظاهرة أخرى من النمو الحضرى يقتضى أن تحظى بالدراسة ، وهى ظاهرة نمو عدد المراكز الحضرية واتجاهات نمو السكان فى الفئات الحجمية المختلفة . ولغرض معرفة أنماط نموها نستعين بالجدولين رقم ٣ ورقم ٤ .

ومن الجدول رقم ٣ نستخلص الحقائق الآتية :

١ — إن أسرع درجة للتحضر فى الفترتين ١٩٥٧ — ١٩٦٥ و ١٩٦٥ — ١٩٧٠ تبرز فى الزيادة الكبيرة فى عدد المراكز الحضرية . فبينما ازداد المتوسط السنوى لعدد المراكز الحضرية بحوالى ١,٧ مركزاً للفترة ٤٧ — ١٩٥٧ أصبح هذا المتوسط ٣ مراكز ثم أكثر من من ٣ مراكز بقليل للفترتين ١٩٥٧ —١٩٦٥ و ١٩٦٥ — ١٩٧٠ على التوالى .

جدول رقم ٣
عدد المراكز الحضرية ونسب توزيعها بين الفئات الحجمية المختلفة

الفئات الحجمية	عدد المراكز الحضرية				النسب المئوية لتوزيع المراكز الحضرية			
	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠
١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر	—	—	١	١	—	—	١,٢	٠,٩٧
١٠٠,٠٠٠ — ٥٠٠,٠٠٠ نسمة	١	٤	٤	٧	٦,٨	٦,٣	٤,٥	٦,٨
٥٠,٠٠٠ — ٩٩,٩٩٩ نسمة	١	٤	٧	٥	٢,٣	٦,٣	٨,٠	٤,٩
٢٠,٠٠٠ — ٤٩,٩٩٩ نسمة	٨	١٠	١٠	١٦	١٨,٢	١٥,٩	١١,٥	١٠,٥
١٠,٠٠٠ — ١٩,٩٩٩ نسمة	١٠	١٣	٢٥	٣٠	٢٢,٧	٢٠,٦	٢٨,٧	٢٩,١
٥,٠٠٠ — ٩,٩٩٩ نسمة	٢٢	٣٢	٤٠	٤٤	٥٠,٠	٥٠,٩	٤٦,١	٤٢,٧

المصادر : ١ — تعداد السكان ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ : ١٩٦٥ .
٢ — الحصر السكانى ١٩٧٠ .
٣ — بحث غير منشور للدكتور M.V. George مصدر سابق .

جدول رقم ٤
نسب السكان الحضر فى الفئات الحجمية المختلفة ودرجة نموهم

الفئات الحجمية	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠
مجموع سكان العراق بالآلاف	٤,٨٢٦	٦,٢٩٩	٨,٠٤٧	٩,٤٤٠
نسبة السكان الحضر ٪	٣٠,٢	٣٨,٨	٥١,١	٥٧,٧
نسبة سكان المدن ذات ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر	٢٢,٤	٢٨,٤	٤٠,٤	٤٦,٥
نسبة سكان المدن ذات ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر	١٥	١٩	٢٩,٤	٣٧
نسبة السكان فى المدن الثلاث الكبرى	١٥	١٧,٤	٢٥,٥	٢٨,٩
نسبة سكان مدينة بغداد	١٠,٢	١٢,١	١٨,٥	٢٢

المصدر : حسبت من تعدادات السكان لسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ والحصر السكانى لعام ١٩٧٠ .

٢ — إن الغالبية العظمى من المراكز الحضرية هي فى الفئات الصغيرة والمتوسطة الحجم . ففى عام ١٩٧٠ كان حوالى ٨٧ ٪ من المراكز الحضرية فى الفئات الحجمية التى يقل سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة .

٣ — فى حين يظهر الجدول رقم — ٤ — أن نسبة سكان كل فئة من جملة السكان تزداد مع ازدياد حجم الفئة حيث تصل أعلاها فى فئة ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر .

٤ — وإذا ما أخذنا بالمقياس الذى تتبناه المنظمات المتخصصة فى هيئة الأمم المتحدة والتى تعتبر ٢٠,٠٠٠ نسمة هو الحد الأدنى للحجم السكانى للمركز الحضرى لوجدنا بأن فى الفئات التى تزيد بسكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة يوجد ٤٧ ٪ من مجموع السكان فى عام ١٩٧٠ . أما نسبة السكان الحضر فى المدن الكبيرة التى تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة فتبلغ فى عام ١٩٧٠ حوالى ٣٧ ٪ ، وأن نسبة سكان مدينة بغداد وحدها هى ٢٢ ٪ من مجموع السكان .

٥ — لما كانت نسبة السكان الحضر فى عام ١٩٧٠ هى فى حدود ٥٨ ٪ كما فى جدول رقم — ٤ — لذا يعد العراق من الأقطار المرتفعة التحضر بحسب رأى كنجزلى ديفز Kingsly Davis الذى يبرز فيه على أن الأقطار النامية التى يعيش ٢٥ ٪ من سكانها على الأقل فى مراكز حضرية يبلغ تعداد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر أو ١٥ ٪ فى مناطق حضرية تعداد سكانها ١٠٠,٠٠٠ فأكثر تعد أقطاراً مرتفعة التحضر .

٦ — ويبرز الجدول رقم — ٤ — حقيقة أخرى هى سرعة معدل زيادة سكان المدن الكبيرة وشدة تركز السكان فيها . فقد ازدادت نسبة سكان المدن الكبيرة (١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) من مجموع السكان من ١٥ ٪ فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٣٧ ٪ فى عام ١٩٧٠ ، وأنها نمت بسكانها بنسبة ١١,٣ ٪ بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ وبنسبة ٨,٤ بين ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، وهى بهذا تعادل حوالى ٣ أضعاف نسبة زيادة السكان عموما وأكثر من نسبة زيادة سكان الحضر عامة ، إن هذا يدل على أن هناك ميلا بين سكان العراق نحو المعيشة فى المدن الكبيرة ، وعلى الأخص فى العاصمة بغداد ، إذ أن نسبة سكانها من مجموع سكان العراق قد ارتفعت من ١٠,٢ ٪ فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٢ ٪ فى عام ١٩٧٠ ، وأن نسبة سكان مدينة بغداد من مجموع السكان الحضر قد مثلت عام ١٩٧٠ حوالى ٣٧ ٪ .

من كل ما تقدم يظهر بأن التحضر فى العراق لا يتزايد حجما وحسب ، بل وتتعدد وحداته بمرور الزمن أيضا . أى أن السكان الحضر لا يتزايدون وحسب ، وإنما المراكز الحضرية نفسها آخذة بالزيادة المستمرة ، وأن حجمها مستمر فى النمو هو الآخر ، وخير ما يبرز ذلك الجدول رقم — ٥ — التالى .

جدول رقم ٥

نمو السكان الحضر والمراكز الحضرية

السنة	المراكز الحضرية ٥,٠٠٠ فأكثر		٢٠,٠٠٠ فأكثر		١٠٠,٠٠٠ فأكثر		سكان مدينة بغداد
	عددها	سكانها بالآلاف	عددها	سكانها	عددها	سكانها	
١٩٤٧	٤٥	١,٤٥٦	١٢	١,٠٧٨	٢	٧٢٥	٤٩٢
١٩٥٧	٦١	٢,٤٤٥	١٦	١,٨٥٨	٤	١,٢٥٦	٧٩٣
١٩٦٥	٨٧	٤,١١٢	٢٢	٣,٢٥٢	٥	٢,٣٨٦	١,٥٠١
١٩٧٠	١٠٣	٥,٤٥٢	٢٩	٤,٢٧٩	٨	٣,٣٩٥	٢,٠٠٧

المصدر : حسبت من تعدادات السكان ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ والحصر السكانى ١٩٧٠ .

(ج) خصائص النمط الحضرى العراقى :

تبرز من خلال استعراضنا للتحضر ودرجته ونموه خصائص هامة للنمط الحضرى العراقى يمكن ايجازها على الوجه التالى :

١ — لقد برز بأن فى العراق تغيراً فى درجة (مستوى) ومعدل التحضر ، وأن هذا التغير شمل حجم السكان الحضر وعدد المراكز الحضرية وتوزيع السكان حسب الفئات الحجمية (انظر الجداول ٣ ، ٤ ، ٥) . ويتضح من هذه الجداول ما يلى :

(أ) الغالبية العظمى من المراكز الحضرية هى فى الفئات الصغيرة والمتوسطة ، إذ أن ٨٧٪ من مجموع المراكز الحضرية هى فى الفئات التى تقل بسكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة

(ب) إن نسبة سكان كل فئة حجمية من جملة السكان تزداد مع ازدياد حجم الفئة ، وتصل إلى أعلاها فى فئة ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر .

٢ — عدم التوازن بين المدن : فى العراق هناك سيطرة لمدينة كبرى واحدة هى بغداد التى وصل سكانها مع ضواحيها حاليا إلى حدود ٣ ملايين نسمة ، وهى بهذا تمثل حوالى ربع سكان العراق ، أو حوالى ٤٣٪ من مجموع السكان الحضر الذى يقدر عددهم حاليا بحوالى ٧ ملايين نسمة . أما مراكز المحافظات التى يفترض فيها أن تكون مراكز رئيسية ، فهى لا تمثل فى عام ١٩٧٠ ، باستثناء البصرة والموصل وكركوك ، سوى

١٥,٤٪ من مجموع السكان الحضر . وهى بهذا أقل من سكان مدينة بغداد لوحدها التى تشكل فى ذلك العام (١٩٧٠) حوالى ٣٧٪ من مجموع السكان الحضر . هذا وأن مراكز المحافظات السبع عشرة الأخرى جميعا لا تصل إلى حجم بغداد لوحدها ، إذ أن مجموع سكانها كان عام ١٩٧٠ حوالى ١,٦٧٥ مليون نسمة . بينما أظهر الحصر السكانى للعام نفسه بأن سكان مدينة بغداد الكبرى كانوا ٢,٠٠٧ مليون نسمة . ويرجع السبب فى عدم هذا التوازن إلى رغبة الناس فى سكنى المدن الكبيرة . إن هذه الظاهرة من عدم التوازن لا يعانى منها العراق وحده ، بل وتعانى منها الأقطار الأخرى التى هى فى مراحلها الأولى من التصنيع تبريرا للمرحلة التى تمر بها فى التنمية الاقتصادية .

٣ — عدم التوازن الحضرى الإقليمى : من التدقيق فى الجدول رقم (٦) يظهر بوضوح عدم التوازن الحضرى الاقليمى . فمستويات التحضر عالية فى بعض المحافظات ومنخفضة بفارق كبير فى أخرى . كما يظهر الجدول بأن الانحرافات السلبية عن مستوى التحضر العالى هى الطابع السائد فى التوزيع الحضرى . فبينما يكون مستوى التحضر فى محافظة بغداد ٨٦٪ من مجموع سكانها نجده لا يمثل سوى ٢٢٪ فى محافظة دهوك ، وعموما هناك ١٢ محافظة من مجموع المحافظات الست عشرة فى عام ١٩٧٠ كان مستوى التحضر فيها أقل من المستوى العراقى ، وأن أربع محافظات فقط هى بغداد والبصرة وكربلاء وأربيل يكون مستوى التحضر فيها أعلى من القطر ككل .

٤ — التضخم أو الفيض الحضرى : نظرا إلى أن ١٣٪ فقط من سكان العالم و٩٪ من سكان الأقطار غير الصناعية يسكنون المدن التى يبلغ سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر وأن من يسكن هذه المدن فى العراق يمثلون ٣٧٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٠ ، لذا فإن البعض يصنف العراق ضمن الأقطار ذات التضخم أو الفيض الحضرى Over-urbanization

جدول رقم (٦)
سكان العراق ومحافظاته ونسب التحضر فيها عام ١٩٧٠

المحافظة	مجموع السكان (بالآلاف)	السكان الحضر (بالآلاف)	درجة التحضر ٪	درجة الانحراف عن مستوى التحضر القطرى
العراق	٩,٢٠٦	٥,٢٤٧	٥٧	–
دهوك	٢٤٣	٥٣	٢٢	– ٣٥
واسط	٣٧٣	١٢٣	٣٣	– ٢٤
ذى قار	٥٤٢	١٨٤	٣٤	– ٢٣
ميسان	٣٦٧	١٢٧	٣٥	– ٢٢
القادسية	٤١٧	١٥٦	٣٧	– ٢٠
السليمانية	٤٥٩	١٧٥	٣٨	– ١٩
ديالى	٤٦٨	١٧٩	٣٨	– ١٩
المثنى	١٥٥	٦٠	٣٩	– ١٨
بابل	٥٠٩	٢٠٨	٤١	– ١٦
الانبار	٣١٦	١٥٣	٤٨	– ٩
نينوى	٨٧١	٤٢٩	٤٩	– ٨
كركوك	٥٢١	٢٦٥	٥١	– ٦
بغداد	٢,٤٧١	٢,١٢٢	٨٦	+ ٢٩
كربلاء	٣٧٦	٢٩٠	٨٠	+ ٢٣
البصرة	٧٥٣	٥٧٣	٧٦	+ ١٩
أربيل	٢٠٢	١٥٠	٧٤	+ ١٧

المصدر : حسبت من أرقام الحصر السكانى لعام ١٩٧٠ .

وفى رأيى أن هذه الظاهرة إذا جاز تثبيتها لا تشكل تهديدا فى الوقت الحاضر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى العراق . كما أنها لا تمثل إلا ظاهرة وقتية ، لأن نسبة التحضر العالية تعود بالدرجة الأولى إلى نسبة السكان الذين يسكنون فى مدينة بغداد الكبرى . فالمدينة لوحدها تمثل حوالى ربع سكان العراق كما أشرنا سابقا أو حوالى ٣٧٪ من مجموع السكان الحضر . وأنها ، أى مدينة بغداد ، تعمل على أساس أنها مركز وظيفى قطرى لخدمة أكثر من ١١ مليون عراقى . وعلى هذا فان مشكلة ظاهرة الفيض الحضرى مبالغ فيها فى الوقت الحاضر على الأقل . ولكن المشكلة الأكثر حراجة هى ظاهرة فيض التركز السكانى للسكان الحضر over-concentration ، الذى يمثل أهم مسببات الاختناقات فى سبيل التطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا ـ العوامل الأساسية للتحضر فى العراق

هناك مجموعة من العوامل الأساسية للتحضر عملت وتعمل لتحقيق نمط حضرى عراقى ذى خصائص معينة . وأننا إذا ما استعرضنا هذه العوامل نلاحظ أنها قد عملت بمستويات متفاوتة فى تأثيراتها وفى مردوداتها ، وأنها إذا ما أوجزت كلا على انفراد ، فاننا لا نقصد أنها تعمل منفردة مستقلة لا اتصال بينها ، بل الواقع يهدينا إلى أنها عملت وتعمل متكاملة متبادلة التأثير ومتفاعلة . ولكن هذا لايعنى أيضا أنها تتساوى فى تأثيراتها ومردوداتها ، وفى مدى فاعليتها مكانيا وزمانيا . فلكل منها عصرها الذهبى فى التأثير والتوجيه ، وهذا يعتمد على متطلبات واقع المرحلة التى مر أو يمر بها القطر ومستوى متطلباته وأبعاد طموحاته . وفيما يلى عرض بأهم العوامل الأساسية للتحضر العراقى :

١ ـ العوامل التاريخية للتحضر العراقى :

أن ظاهرة التحضر فى العراق ليست وليدة الحاضر والماضى القريب . أنها قديمة قدم الحضارة البشرية . غير أن مفهوم التحضر هذا قد تغير مع الزمن كماً ونوعاً ، والثابت أن طلائع التحضر فى أرض الرافدين (دجلة والفرات) ترجع فى تاريخها إلى حوالى الألف الرابع قبل الميلاد ، وربما أبعد من ذلك ، ومنذ ذلك الوقت وظاهرة التحضر العراقية بين مد وجزر متأثرة بذلك فى التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التى يخضع لها واقع المرحلة التاريخية .

وقد لعبت المدينة فى تاريخ العراق دورا هاما وعظيما فى المجتمع العراقى التقليدى وفى التحولات الحاضرة . فقد كانت أول أمرها ظاهرة حضارية وسياسية أكثر منها اقتصادية . فبغداد وعواصم الأقاليم كانت تعمل على أنها عالم مصغر وصورة مصغرة للسياسة القومية ورمز السلطات والشرعية والقوة وأنها خلاقة للثقافة الأدبية ومركز اشعاع العقيدة الدينية والعروش المتألقة للتقاليد العظيمة . أما الوظائف التجارية والصناعية وغيرها فكانت تأتى فى المرتبة الثانية . وأن مواقع المدن الأولى كانت تختار على أساس ملاءمتها للوظائف الإدارية وسهولة الدفاع عنها عسكريا .

ولكن المدينة العراقية لم تبق محتفظة بشكلها وبوظيفتها التقليدية دون تغيير فقد أصبحت مركزا للتغير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى الذى انبعث منها إلى بقية أجزاء القطر . وبحكم اتصالها وعلاقاتها بالداخل والخارج وعلى مر الزمن أصبحت المدينة العراقية هجينة ، فيها أجزاء تقليدية وأخرى دخيلة أميل إلى الأوروبية ، وأن هذه الخاصية لاتقتصر على نشأة المدينة هذه وحسب ، بل وعلى وظائفها الحاضرة وتركيبها الداخلى ومظهرها الخارجى ومورفولوجيتها عموما .

لقد مرت المراكز الحضارية فى العراق خلال تاريخها الطويل بتطورات كثيرة فرضتها وظائفها ودورها فى تنظيم المجتمع وتطويره وتثبيت مقوماته وعلاقاته . أنها من خلال هذه الأدوار أصبحت ذات وظائف متخصصة أحيانا برزت استجابة لضرورات ومقتضيات سكان وأوضاع الفترات التاريخية . فقد تخصصت المدن تبعا لذلك إلى :

١ ــ مدن ذات وظائف دينية (أماكن للتلقين الدينى) .

٢ ــ مدن ذات وظائف سياسية وحربية ، إذ كان بعضها عواصم ترسم فيها السياسات وتوضح البرامج التى تحدد سيطرة أو نفوذ هذا التنظيم السياسى الحضرى على بقية أنحاء البلاد ، كما أصبح بعضها مراكز حصون .

٣ ــ مدن ذات وظائف اقتصادية حيث أصبحت على شكل مراكز أسواق وتركز للقوة الاقتصادية والتبادل التجارى .

والحقيقة أن معظم المدن تجمع بين الوظائف المختلفة .

ومما تجدر الإشارة إليه عند الكلام عن العامل التاريخى للتحضر العراقى هو أن تعاقب الأجانب على العراق فى مراحلة التاريخية المختلفة ، والذى حدث نتيجة لموقعه الجغرافى وتمثل عاملا هاما له مردوداته فى أنماط الاستيطان وخصائص السكان . فالاتجاهات السياسية والأوضاع الدينية والاجتماعية والاقتصادية لكل من الموجات البشرية المتعاقبة قد حددت ليس فقط مواقع ووظائف المراكز الحضرية التى تأسست فى عصر كل منها ، وأنما قد وجهت علاقات هذه المراكز الحضرية مع بعضها البعض من جهة ومع ظهيراتها hinterland والعالم الخارجى من جهة أخرى .

وإذا جاز لنا أن نتجاوز ما حققه العراقيون القدماء من نهضة حضرية لضيق المجال ، فإنه ليس ممكنا أن نتغاضى عما حققوه خلال العصر العربى االإسلامى ، خاصة وأن مدنهم لازالت عامرة تشهد على عظمة تاريخهم . أن العصر العربى الإسلامى فى العراق هو عصر

نهضة حضرية دون شك . فقد كان العرب فى أوج عظمتهم وقوتهم وسيادتهم ، مما اقتضى منهم أنماطا من الاستيطان تواكب هذه التطورات وتماشى هذا المستوى من القوة والسيادة . لذا فقد نشأت مجموعة من المدن تأتى بغداد فى مقدمتها . وترجع عوامل نشأة هذه المدن إلى :

١ – عامل سياسى وعسكرى . فقد أنشئت البصرة عام (١٤ هـ) والكوفة (١٧ هـ) لتكون قواعد عسكرية ومراكز إدارية للمناطق التى سيطرت عليها الجيوش . ثم أصبحتا فيما بعد مركزين فكريين واقتصاديين . ثم أنشئت بعد ذلك مجموعة من المدن لتقوم بمثل هذه الوظائف ومنها بغداد وسامراء زمن العباسيين .

ومما يلاحظ أن المدن الأولى قد أنشئت عند حافات الصحراء كالبصرة والكوفة ، ثم بدأت مرحلة جديدة بإنشاء بغداد ثم تبعتها سامراء حيث انتقل النمو الحضرى إلى وسط العراق . كما أصبح إنشاء المدن وفق تصاميم وخطط مدروسة .

٢ – عامل دينى : بتأثيره نشأت مجموعة من مدن الأضرحة كمدينة كربلاء (٦٠ هـ) والنجف (١٧٠ هـ) ثم الكاظمية والأعظمية .

٣ – عامل اقتصادى : أن كثيرا من المدن الصغيرة نشأت لتكون أسواقا تجارية تخدم المناطق الريفية التى تحيط بها وتتبادل المنافع معها . أنها مدن أسواق أو محطات قوافل تخدم الذين يمرون بها .

وبعد هذا التحضر الذهبى دخل التحضر فى فترة مظلمة خلال وجود المغول والعثمانيين . فقد ظهر العثمانيون على المسرح فى العراق بعد ثلاثة قرون من كارثة سقوط بغداد على يد المغول ، وحكموا أربعة قرون ، ولكن قليلا جداً قد أنجز خلالها . ففى نهاية القرن التاسع عشر كانت معظم المدن ، وكذلك بقية أجزاء القطر ، فى حالة خراب . وقد تحولت المدن العظيمة لحضارة ما بين النهرين وعواصم الساسانيين ومتروبوليتانيات العصر العربى الإسلامى إلى قرى ومراكز حضرية صغيرة . ولكن ، وفى نهاية فترة العثمانيين أنشئت مجموعة من المدن الصغيرة كالناصرية والرمادى والعمارة وقلعة صالح بدوافع إدارية للسيطرة على القبائل الموجودة فى مناطقها ، ولهذا كانت فى أصلها مقرات عسكرية تحولت فيما بعد إلى مراكز إدارية .

وبعد الحرب العالمية الأولى دخل العراق تحت الانتداب البريطانى ، فتغيرت مفاهيم التحضر والحضرية تدريجياً بتأثير هذا الدخيل الجديد . فقد قسم العراق إلى (١٤) وحدة إدارية تسمى لواء (ويقابله حاليا محافظة) ، وأن كل لواء قد قسم إلى مجموعة من الأقضية وكل قضاء إلى مجموعة من النواحى . وأصبح لكل وحدة إدارية (وفق هذه الهيراركية

الإدارية) مركز إدارى يجمع الوظيفة الإدارية والتجارية ، وربما وظائف أخرى تبعا للأهمية والموقع والحجم . ومما ساعد على توسع شبكة المراكز الحضرية خلال هذه الفترة ، فضلا عن العامل الإدارى ، شبكة النقل والمواصلات وخاصة السكك الحديد .

وباستقلال العراق بدأت فترة من النمو السريع للتحضر . فعلى الرغم من أن المدن قد أنشئت قبل هذه الفترة ، إلا أن النمو الواضح لظاهرة التحضر لم يبدأ إلا فى الثلاثينات . كما أن الحياة الحضرية أخذت تتجه اتجاها آخر . فقد دخلت التكنولوجيا والثقافة الأوربية واقتحمت حدود الحضر والريف فغيرت أساليب حياتها وبدلت من مفاهيمها .

وقد مر العراق منذ الحرب العالمية الأولى بثلاث مراحل :

١ - بدأت المرحلة الأولى فى العشرينات ، وكان من تأثيرها زيادة السكان فى الأقاليم نتيجة لتوطين وترييف القبائل البدوية المتنقلة . ومع أن بعض المدن قد نشأت فى هذه المرحله ، إلا أنها لم تشهد إلا زيادة محدودة فى سكانها .

٢ - وفى نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات شهد العراق تغيرا حضريا حيث تطورت المدن ونما سكانها ، وخاصة مراكز المحافظات والأقاليم والعاصمة .

٣ - وفى الخمسينات بدأت المرحلة الثالثة التى تتميز بزيادة التركز السكانى فى عدد قليل من المراكز الحضرية ، وعلى رأسها المدن الكبيرة التى تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وخاصة بغداد والبصرة والموصل وكركوك .

مما سبق يمكن استخلاص أن التحضر فى العراق كان ظاهرة بارزة منذ الثلاثينات . وترجع مستوياته وخصائصه ومقوماته إلى مجموعة من العوامل من أهمها :

١ - الزيادة الكبيرة فى سكان العراق . فخلال قرن تقريبا (١٨٧٠ - ١٩٧٥) ازداد عدد سكان العراق من ١,٢٨٠ مليون نسمة إلى أكثر من ١١ مليون نسمة ، أى تضاعفوا تسع مرات تقريبا . ولكن نمو السكان الحضر كان أعظم ، إذ بينما كان سكان الحضر فى حدود ٣٠٠ ألف نسمة أو حوالى ٢٥٪ من مجموع السكان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أصبحوا فى عام ١٩٧٥ حوالى ٧ ملايين نسمة ، أى أكثر بحوالى ٢١ مرة مما كانوا عليه قبل قرن .

٢ـ الهجرة من الريف إلى المدن ، ولكن يجب أن لا يتبادر إلى الذهن بأنها قد حدثت نتيجة للتصنيع أو التطور التكنولوجي فى الزراعة وإنما كانت نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التى كانت تسود فى الريف العراقى .

٣ ـ ازداد التحضر زحفا فى الفترة المعاصرة من تاريخ العراق بعد ظهور بوادر التطور والتغير الاجتماعى والاقتصادى بعد الانجازات التى أدخلتها الثورة فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والاستثمارات المباشرة للنفط بعد التأميم .

٤ ـ ولكن لم يكن التحضر متجانساً أو على نسبة واحدة فى أرجاء العراق ، وإنما كان عملية تكييفية . فان كل عملية تحضر أظهرت تكيفا مستمرا لوضع بيئى معين ولتركيب ديموغرافى خاص ، ولأوضاع مختلفة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ العوامل الجغرافية للتحضر العراقى :

لقد كان للظواهر الجغرافية ، وخاصة الطبيعية منها ، أثرها المباشر وغير المباشر على الأنماط التوزيعية للسكان ومواقع مراكز الاستيطان الحضرى والريفى على السواء . أن تنوع الخصائص التضاريسية والمناخية وتوزيع الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى لها مردوداتها فى تحديد مواقع الاستيطان العراقى . ولمعرفة تأثير هذه الخصائص نقسم العراق إلى أقاليمه الطبيعية الأربعة :

(أ) الاقليم الجبلى :

هو أصغر الأقاليم وأكثرها تعقيدا ، حيث يشغل حوالى ٦٪ فقط من مساحة القطر البالغة فى حدود ٤٣٨ ألف كيلو متر مربع . ومن خصائصه ارتفاع جباله وتسلمه كمية كبيرة نسبياً من المطر تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم فى بعض أجزائه . وبتأثير هذه الكمية من المطر والتضاريس المعقدة تنتشر الزراعة الديمية فيه ، وخاصة فى وديانه ذات الترบات السميكة ، كما تنتشر أشجار الفاكهة والغابات على سفوح جباله بسبب هذه الخواص ينتشر معظم سكان الأقليم فى الوديان والسفوح ذات الانحدارات البسيطة وذلك فى قرى صغيرة وفى مدن ذات أحجام متباينة تطغى عليها الفئات الصغيرة وتشذ عن ذلك مدينة السليمانية التى تعتبر أكبر المراكز حجما . إذ تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة . أن طبيعة هذا الأقليم قد أثرت فى مستوى كثافة السكان وأحجام مراكز الاستيطان ، وفى المسافات التى تفصل بين هذه المراكز (أنظر شكل (٢ ـ ١) .

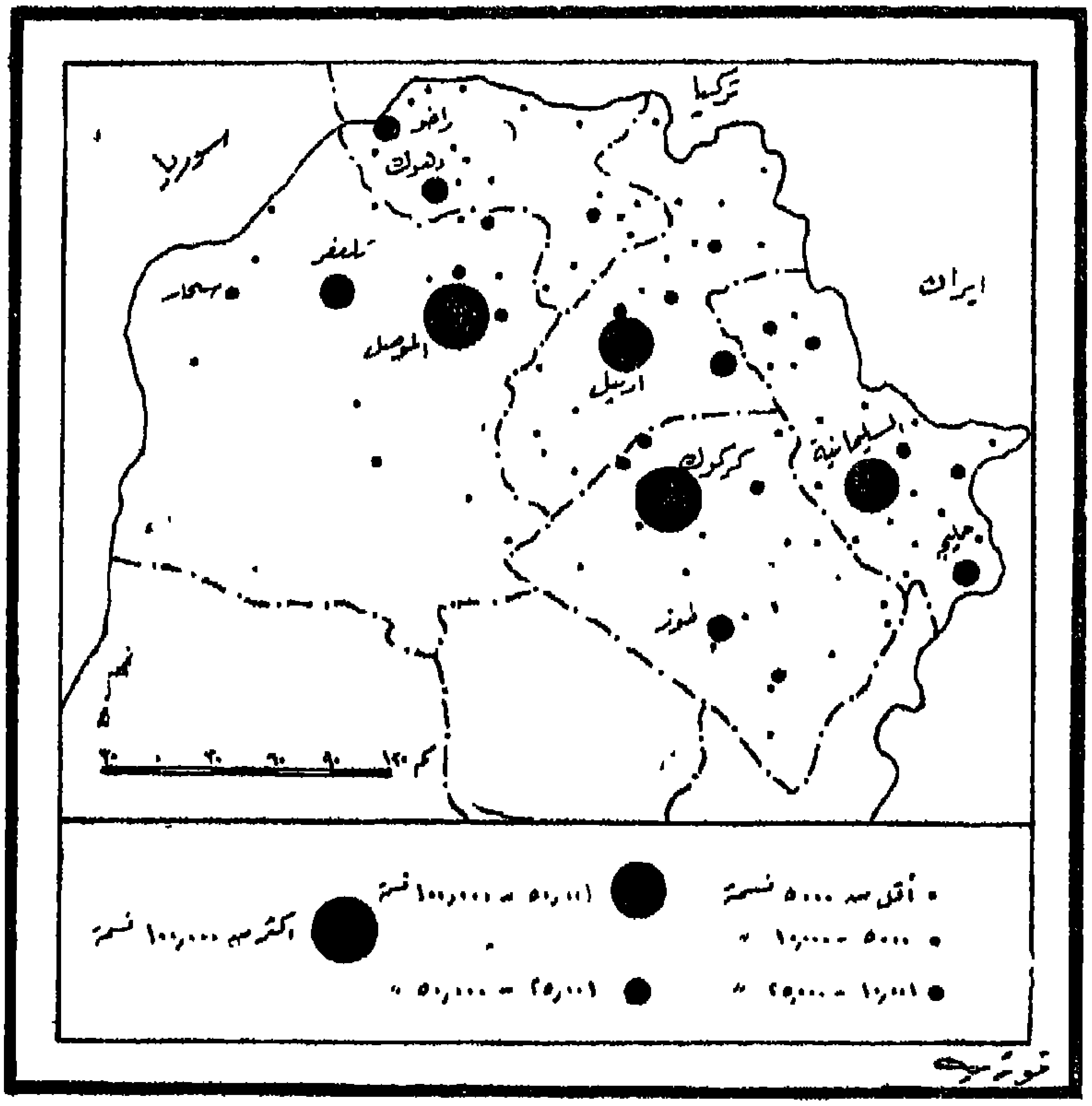

المصدر : حسن الخياط . « مدن العراق وليبيا » مجلة الجمعية الجغرافية العراقية . المجلد السابع ١٩٧١

شكل (٣ ـ ١) احجام وتباعد المدن في شمال العراق .

(ب) اقليم السهول المتموجة العالية :

يشغل هذا الأقليم ما يقرب من ٢١٪ من مساحة العراق ، ويسكن على أرضه ما يقرب من ٢٠٪ من سكان العراق ، ومن خصائصه أنه يقع ضمن المنطقة المطرية ٣٠٠ مليمترا ، أى عند الحد الأدنى من كمية المطر الضرورية للزراعة الديمية . وعلى هذا فالسكان فيه يتوزعون بشكل متوازن ، ولكن بكثافات أقل مما عليه فى السهول الرسوبية التى سيأتى شرحها فيما بعد . كما أن مستوطناته الحضرية والريفية لاتتقيد فى مواقعها على الأنهار ، فهى موزعة على مساحة المنطقة الريفية . هذا وأن أكبر مدن هذا الأقليم الموصل ثالثة مدن العراق حجما إذ تزيد بسكانها على ٣٠٠ ألف نسمة ومدينة كركوك رابعة مدن العراق حيث أن سكانها فى حدود ٢٠٠ ألف نسمة ثم مدينة أربيل مركز الحكم الذاتى لأكراد العراق والتى تزيد فى سكانها على ١٠٠،٠٠٠ نسمة (أنظر الخارطة شكل ٢–١) .

(جـ) اقليم السهول المنبسطة الرسوبية :

يمتد هذا الإقليم فى وسط وجنوبى العراق ويشغل ٢٤ ٪ من مساحة القطر . يبدأ إلى الشمال من مدينة بغداد وينتهى عند الخليج العربى . يجرى فيه النهران دجلة والفرات على أرض منبسطة ذات انحدار بسيط جداً ، وتتخلله شبكة من قنوات الرى الصغيرة والكبيرة الضرورية لحياته الزراعية وحياة سكانه ، خاصة وأن مناخه يدخل ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة حيث لا يتعدى المعدل السنوى لأمطاره ١٥٠ مليمترا ، وأن هذه الأمطار متذبذبة فى كميتها ومواعيدها وتسقط خلال النصف الشتوى من السنة فقط . ولأنها لا تكفى للزراعة الديمية من جهة ولكونها متذبذبة ، لذا فإن الزراعة فى هذا الإقليم تعتمد أساساً على الرى . كما أن المستوطنات البشرية ، حضرها وريفها ، لا يمكنها أن تنتشر بعيداً عن مصادر المياه فى الأنهار وقنوات الرى . فالمستوطنات نهرية بالدرجة الأولى .

إن لهذا الإقليم أهمية بالغة ، ففيه يسكن ٧٣ ٪ من مجموع سكان العراق ، وأن على طول نهريه تنتشر أعلى الكثافات السكانية ، وعلى ضفافهما توجد أكبر المدن العراقية . فبغداد توجد فى جزئه الشمالى والبصرة ثانية مدن العراق تقع فى جزئه الجنوبى ، وبينهما تنتشر مجموعة من المدن المهمة كالحلة وكربلاء والنجف والديوانية والكوت والسماوة والعمارة وجميعها مراكز محافظات ذات أهمية إدارية (انظر شكل — ٢ — ٢) .

(د) اقليم الهضبة :

يحتل هذا الإقليم الجزء الغربى من العراق ويشغل ٤٩ ٪ من مساحته ، ويتصف بمناخ جاف قارى متطرف فصلياً ويومياً . أمطاره محدودة الكمية جداً إذ لا يتعدى معدلها فى أحسن الحالات ١٠٠ مليمتراً ، وتقتصر فى تساقطها على النصف الشتوى من السنة . لذا فالاقليم غير ملائم حالياً لأى شكل من أشكال استثمارات الأرض ، باستثناء الرعى غير المنظم . كما أنه ليست فيه مستوطنات مستقرة دائمية باستثناء الرطبة والسلمان وبعض المراكز الصغيرة جداً الأخرى التى تتطلبها مقتضيات الإدارة . وعند حدوده الشرقية تنتشر على نهر الفرات مجموعة من المدن كالرمادى والفلوجة وكربلاء والنجف وغيرها ، وهى تمثل حلقة وصل بين شرقى العراق الزراعى شبه الجاف وإقليم الهضبة الغربية الجاف .

نستخلص مما تقدم أهم العوامل الجغرافية الطبيعية التى أثرت فى توزيع السكان والمستوطنات البشرية فى العراق ، وهى :

١ — وتأتى فى مقدمة هذه العوامل وجود النهرين العظيمين دجلة والفرات وروافدهما وشبكة قنوات الرى المتفرعة منها . أنها أبرز ظاهرة جيومورفيه أثرت فى توزيع السكان والمستوطنات واحجامها والمسافات التى تفصلها ووظائفها ونظامها الهيراركى .

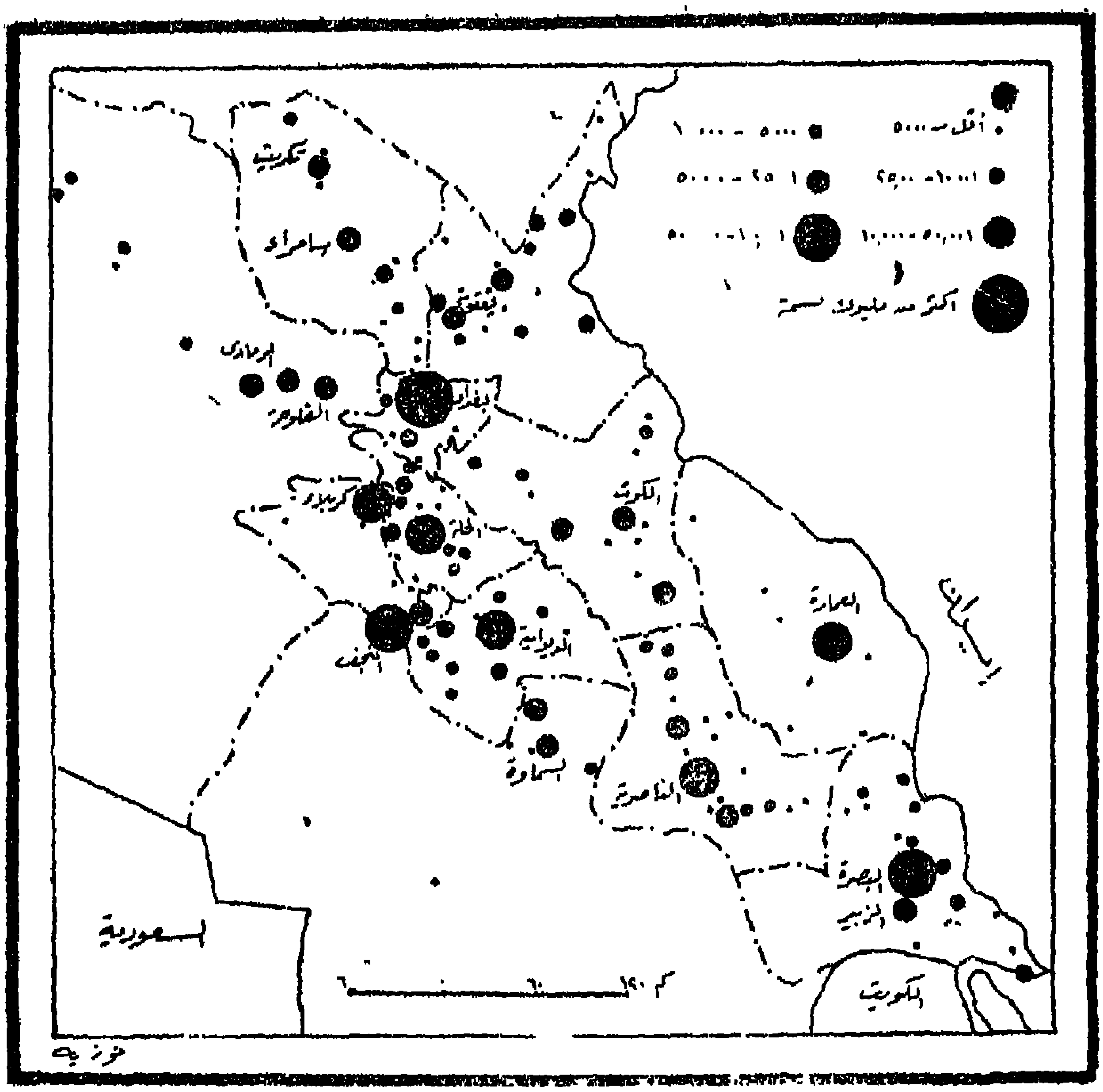

المصدر : حسن الخياط : « مدن العراق وليبيا » مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد السابع ١٩٧١

شكل : ٢ ـ ٢ احجام وتباعد مدن وسط وجنوبي العراق

٢ ـ يعتبر تنوع التضاريس من العوامل الهامة فى تكوين الأنماط التوزيعية للسكان والمستوطنات البشرية .

٣ ـ تنوع المناخ له أثره البالغ فى تحديد المواقع للمستوطنات البشرية . فالأمطار تتراوح فى معدلاتها فى العراق بين أقل من ١٠٠ مليمتر فى الهضبة الغربية وأكثر من ١٠٠٠ مليمتر فى الإقليم . وعموماً فإن ٣٠ ٪ من أرض العراق يمكنها اتباع الزراعة الديمية . ولما كان على وفرة المياه تعتمد الحياة الزراعية وتطور العمران ونوعية الحياة والاستيطان من حيث البداوة والاستقرار والتحضر والتريف ، ويتحدد عدد السكان وتوزيعهم وكثافاتهم ،

وبالتالى عدد المدن وأحجامها والمسافات التى تفصلها عن بعضها ، لهذا كله أصبح للمطر والمجارى المائية أثرها البالغ فى ظاهرة التحضر العراقية وأنماطها وخصائصها .

٣ ـ العوامل الديموغرافية للتحضر العراقى :

إنه عند شرح العوامل الديموغرافية لابد من الإشارة إلى ما يسمى بالنظرية الديموغرافية الانتقالية Demographic Transition Theory فمن المسلم به أن السكان يظهرون زيادة تتخذ شكل منحى Sine Curve وأن مستوى الزيادة يتأثر بحسب المرحلة التى يمر بها المجتمع ، والمراحل ثلاث هى :

١ ـ المرحلة البدائية : تكون معدلات الولادات فى هذه المرحلة عالية ، تقابلها معدلات وفيات عالية هى الأخرى . ولهذا تكون الزيادة السكانية الطبيعية محدودة جداً ، ويكون هناك نتيجة لذلك استقرار سكانى .

٢ ـ وبالتقدم التكنولوجى تنخفض معدلات الوفيات تدريجياً ، بينما تستمر معدلات الولادات عالية . والنتيجة نمو سريع للسكان . إن العراق يمر الآن فى هذه المرحلة من النظرية الديموغرافية حيث أن نسبة الولادات فيه هى حوالى ٤٧ بالألف ، بينما تكون معدلات الوفيات فى حدود ١٣ بالألف . إن هذا معناه أن العراق يزداد بسكانه طبيعياً بنسبة ٣,٤ ٪ سنوياً . وهى نسبة عالية حقاً .

٣ ـ وفى المرحلة الأخيرة من النظرية الديموغرافية الانتقالية وهى المرحلة الاستقراريه أو النضج السكانى تأخذ نسبة الولادات بالانخفاض نتيجة للقوى الاجتماعية . وتستمر نسبة الوفيات منخفضة ، وبذلك يعود النمو السكانى بطيئاً مرة أخرى . وتعود حالة الاستقرار السكانى كما هو واضح فى كثير من الأقطار الأوربية .

إن لهذه النظرية الديموغرافية مردوداتها الكثيرة . خاصة وأن لها علاقاتها بظواهر سكانية متشعبة كمعدلات وفيات الأطفال وهرم الأعمار ، كما لها صلات بظواهر أخرى كالتركيب المهنى والتحضر وغيرها .

وفى العراق مجموعة من العوامل الديموغرافية تشرح ، جزئيا على الأقل ، ليس فقط النسبة العالية لنمو السكان الحضر كما أشير إليها فى الجزء الخاص بالتحضر ، بل وكذلك درجة التحضر العالية . ومن هذه العوامل :

١ ـ النسبة العالية للزيادة الطبيعية للسكان :

لقد أشرنا بأن هذه الزيادة هى فى حدود ٣,٤٪ سنويا ، وأنها تنعكس طبيعيا فى النمو السكانى الحضرى والريفى . ولكنها أوضح فى المستوطنات الحضرية . ولم تصل هذه النسبة إلى هذا المستوى إلا بعد أن مرت بمراحل عديدة كانت فيها الزيادة ١,٥ ٪ سنويا فى الثلاثينات ثم أصبحت ٢,٤ ٪ فى الأربعينيات و ٢,٧ ٪ فى الخمسينات وأكثر من ٣ ٪ فى الستينات وبعدها. وتبين الإحصاءات الرسمية أن متوسط النمو السكانى فى تزايد مستمر ، حتى أنه من المحتمل أن يصل إلى أكثر من ٣,٧٥ ٪ للفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ .

من هذا يظهر أن العراق يمر بمرحلة الزيادة السكانية العظيمة ، أو كما يطلق عليها الديموغرافيون بالمرحلة الانتقالية لأنها الجسر بين التوازن التقليدى (ارتفاع نسبة الولادات وارتفاع نسبة الوفيات فى عين الوقت) والتوازن الحديث (انخفاض نسبة الولادات مصحوب بانخفاض نسبة الوفيات) . وبطبيعة الحال تؤثر هذه الزيادة الكبيرة فى النمو الحضرى للسكان وفى التحضر عموماً .

٢ ـ إن معدل الوفيات فى المستوطنات الحضرية فى العراق هى أقل كثيراً مما هى عليه فى الريف بسبب الفارق فى الأوضاع الصحية والمعاشية . بينما لا يوجد فرق واضح فى نسبة الولادات . لذا فإن الزيادة الطبيعية بين السكان الحضر هى أكبر مما عليه بين سكان الريف . لقد وصلت نسبة الزيادة الطبيعية لنمو السكان فى الحضر فى العراق فى الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ حوالى ٤٨,١ ٪ من مجمل الزيادة العامة للسكان الحضر (١) .

إن هذا العامل (انخفاض معدل الوفيات فى المدن والفرق الصغير بين الحضر والريف فى معدل الولادات) يشرح لماذا تكون الزيادة السريعة فى التحضر أقل اعتماداً على الهجرة من الريف إلى الحضر . بيد أنه لابد من الإشارة بأن القول (سرعة التحضر أقل اعتماداً على الهجرة) يجب أن لا يفسر على أن الهجرة ليست عاملا هاما فى سرعة التحضر . ففى العراق تكون درجة النمو السكانى الحضرى أكثر من ضعف درجة النمو السكانى الناتج عن الزيادة الطبيعية ، مما يشهد بأهمية الهجرة فى النمو الحضرى .

---

(١) M.V. George, op. cit., p. 21.

٣ — ومن الظواهر الديموغرافية المهمة الأخرى أن النمو الحضرى السريع فى العراق لم يصحبه انخفاض مطلق فى سكان الريف . إن هذه الظاهرة مخالفة لما حدث فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، حيث أن النمو الحضرى السريع فيها آنذاك قد صاحبه انخفاض مطلق ونسبى فى سكان الريف نسبة إلى مجموع السكان .

٤ — إلى وقت قريب جداً كانت الهجرة من الريف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة فى تزايد مستمر ، وهذا أمر طبيعى فى قطر لم يتبع فيه نظام توزيع المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الثقافية والصحية بصورة عادلة بين أجزائه المختلفة .أن العراق اليوم يشهد توزيعا جغرافيا أفضل لتلك المشروعات والخدمات مما يكفل عدالة اجتماعية وحسن توزيع للثروات القومية مما له أثر فى تقليل تيار الهجرة ، بل وربما هجرة معاكسة ظهرت بوادرها فى مشروع الشحيمية الزراعى .

٥ — تظهر الإحصائيات على أن الذكور فى الحضر أكثر من الإناث والعكس فى الريف . وتفسر هذه الظاهرة دائما نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر. إذ غالبا ما يترك الرجال النساء فى الريف ويأتون إلى المدن ليتكسبوا . وقد أظهر الحصر السكانى لعام ١٩٧٠ أن عدد الذكور فى سكان الحضر بلغ ٢,٧٦٧,٠٠٠ نسمة ، فى حين كان عدد الإناث ٢,٦٨٥,٠٠٠ نسمة ، أى بنسبة نوعية هى ١٠٣ من الذكور لكل ١٠٠ من الاناث. بينما كان العكس فى الريف ، إذ كان عدد الذكور ١,٩٨٦,٠٠٠ نسمة والاناث أكثر من مليونين . وكانت نسبة النوع للسكان الحضر فى تعدادى ١٩٥٧ و١٩٦٥ هى ١٠٧ ١٠٦ من الذكور لكل ١٠٠ من الاناث على التوالى . أن هذا يفسر العلاقة بين نسبة النوع وحركة الهجرة . وفعلا كانت نسبة النوع للمهاجرين الداخلين (أى الداخلين إلى الحضر) ١١٥و١٢٦ لعامى ١٩٥٧ و١٩٦٥ على التوالى .

٦ — أما من حيث التركيب العمرى فيظهر ارتفاع نسب الفئات الشابة من السكان فى هرم المحافظات الجاذبة (بغداد مثلا) بينما نلاحظ انخفاضا بارزا فى نسب هذه الفئات فى هرم المحافظات الطاردة (ميسان مثلا) ، فنسبة النوع فى أعمار ٢٠ — ٢٤ سنة بين السكان الحضر فى بغداد هى ١٠٦ ، فى حين أنها ٨٩ فى ريف بغداد ، وأن النسبتين فى محافظة ميسان الطاردة للسكان هما ١٠٠ و ٨٢ على التوالى . (شكل ٢—٣) .

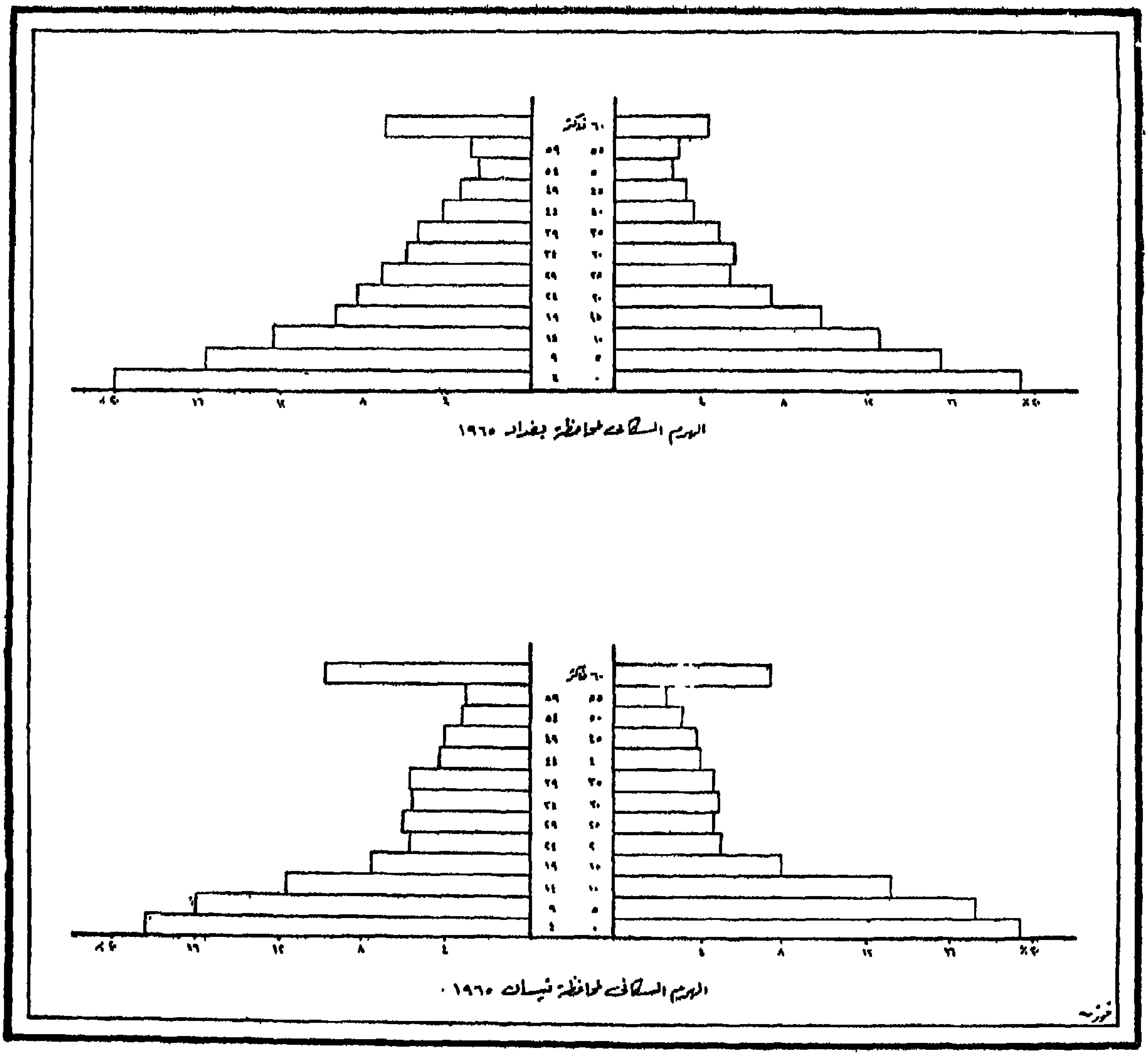

شكل ٢:٣ الهرم السكاني لمحافظتي بغداد وميسان

ومن الظواهر الأخرى ذات الصلة بهرم الأعمار هو الانخفاض النسبي لفئة الأطفال دون سن الخامسة من العمر في المحافظات الطاردة للسكان بسبب هجرة الشباب خارج هذه المحافظات مما يؤثر بشكل جزئي على هبوط نسبة هذه الفئات من مجموع السكان. والعكس صحيح بين سكان المحافظات الجاذبة للسكان.

٤ ـ العوامل الاقتصادية للتحضر العراقي :

يشار دائما إلى وجود ارتباط مباشر بين النمو الحضري والنمو الصناعي بحيث يعتبر كلا منهما سببا للآخر. أن هذا الارتباط ضعيف للغاية في العراق أو لايوجد إطلاقا. فالعراق شهد تحضرا قديما وتطور على الزمن ، ولكن بخطى وئيدة. وأشرنا في العامل التاريخي إلى أن العراق شهد ركودا حضريا وتدهورا حتى نهاية القرن التاسع عشر ، في حين كانت الثورة الصناعية في أوربا قد فرضت طابعها وأثرت في أبعاد الاستيطان وأنماطه فخلقت ثورة حضرية.

كان العراق في أواخر القرن التاسع عشر ريفيا لاتزيد نسبة السكان الحضر فيه على ٢٥٪ من مجموع السكان ، وكان العمل الإنتاجي على بساطته وبدائيته وقلته آنذاك يتركز في القطاع الزراعي ، إذ لم تعرف الصناعة الحديثة فيه إلا منذ الثلاثينات من هذا القرن بعد تشكيل الحكم الوطني وبداية توسع السكك الحديد والحفريات النفطية وتأسيس بعض المشاريع الاقتصادية والصناعات الصغيرة. وكان حجم الاستثمار والتشغيل ضئيلا جداً بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي وقلة رؤوس الأموال والخبرات العلمية وندرة اليد العاملة الماهرة وتوالي النوائب والأمراض والجهل وعدم الاستقرار السياسي (١).

إن النمو الحضري في العراق لم يقترن مباشرة بالنمو الصناعي. فالهجرة من الريف إلى الحضر ، وخاصة في الخمسينات وبعدها. كانت بنسبة فاقت كثيراً قدرة الامتصاص في القطاع الصناعي. كما أن الصناعة كانت ولا زالت لاتسهم إلا بنصيب محدود في الإنتاج الإجمالي المحلي. وإن حصة القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية والتعدين والكهرباء والغاز) من العدد الإجمالي للعمال العاملين اقتصاديا هو أقل من ١٠٪ من القوة العاملة في عام ١٩٦٩. وبهذا فان القطاع الصناعي يسهم بنسبة في القوة العاملة تقل كثيرا عن القطاع الزراعي

---

(١) صادق مهدي السعيد ، السكان والقوى العاملة في العالم والعراق ، (بغداد ، مطبعة المعارف ـ ١٩٧٢) ص ٥٩.

وقطاع الخدمات (الخدمات والنقل والمواصلات والتجارة) حيث أن نسبتهما من القوة العاملة فى عام ١٩٦٩ هما ٥٤,٤٪ و ٣٥,٥٪ على التوالى . فالقطاع الصناعى إذن يمثل أنخفض قطاع اقتصادى من حيث السكان العاملين اقتصاديا . ومما يؤكد الدور المحدود للصناعة فى النمو الحضرى العراق بينما ارتفعت نسبة السكان فى المدن الكبيرة (١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) من ١٩ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٥٧ إلى ٣٧ ٪ عام ١٩٧٠ ، فقد ظلت حصة الصناعة من جملة الإنتاج المحلى ثابتة فى حدود ٨٪ (١).

أن النفط وصناعته قد أسهم مساهمة فعالة ، مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، فى سرعة التحضر ، ليس بسبب أنه مصدر للاستخدام وحسب ، بل وكمصدر للدخل أيضا . فالمدن نمت لتقدم المتطلبات الجديدة للمستهلكين الذين يتزايدون باستمرار والذين بفعل النفط قد تزايدت قوتهم الشرائية. فاكتشاف واستثمار الموارد النفطية أدت مباشرة أو بصورة غير مباشرة إلى هجرة أعداد كبيرة من الريفيين إلى المراكز الحضرية القديمة منها والجديدة باحثة عن العمل . كما نشأت مدن نفطية جديدة أو توسعت القديمة بصورة مستمرة . كما أن استثمار النفط وتزايد كمياته المنتجة والدخول الناتجة عنها أدى إلى إنشاء مشاريع صناعية ومشاريع خدمات متنوعة فى المراكز الحضرية شجعت على الهجرة من الريف بقصد العمل . فبالرغم من أن صناعة النفط قد استخدمت أعدادا محدودة ، إلا أن حجم الاستخدام الذى أوجد نتيجة للنفقات العامة الجديدة كان كبيرا . أن معظم فرص العمل الجديدة كانت فى مجالات الإنشاءات ومشاريع السيطرة على المياه وبناء الطرق والمبانى الحضرية وغيرها ، وهى جميعا كانت لم تكن بهذا المستوى من التطور والنمو بدون الموارد النفطية .

فى مثل هذا الوضع سوف لاتكون هناك نتيجة اقتصادية مالم تستخدم عائدات النفط فى إنتاج وتوسيع التركيب الاقتصادى . وإذا كان هذا الأخير لا يأخذ محله فان أرقام الدخل القومى سوف تستمر لتعكس الاعتماد الكبير على النفط . كل هذه العلاقات والمردودات لها جوانبها السلبية أو الإيجابية فى مستويات التحضر وسرعته ونموه وخصائصه .

وهناك حقيقة لها مدلولها فى التحضر وهى أن النمو السريع فى العقدين الأخيرين من تاريخ العراق لم يكن فى الصناعة أو فى الزراعة ، وأنما فى قطاع الخدمات ، وخاصة القطاع الحكومى . ففى هذا القطاع توفرت فرص العمل ونمت هذه الفرص باستمرار ،

(١) U.N. Statistical Yearbook, 1968.

وقد أبرز القطاع قوة جذب أكبر من القطاع الصناعي وذلك لإشباع الطموح فى العمل فى دوائر ومؤسسات الدولة أو للانخراط فى الجيش أو للدخول إلى الجامعة أو لأسباب نفسية . فبغداد مثلا ليست صناعية أساسا ، بل أنها مركز خدمات ، وهى خاصية تعاظمت فيها مع تزايد دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية وزيادة الصرف على الدفاع الوطنى وتوسع التعليم الجامعي وتركز الخدمات الصحية والتعليمية فى مدن قليلة ، هذا فضلا عن المغريات الأخرى التى تمتاز بها المدن الكبيرة .

ومهما تكن العلاقات فان النمو الحضرى والتنمية الاقتصادية متكاملان ويتأثر كل منهما بالآخر ، وأن نوع العلاقة بين الاثنين يمكن أن تكون بأحد الشكلين الآتيين : (١)

١ — إن النمو الحضرى متغير مستقل والتنمية الاقتصادية متغير تابع : وتكون العلاقات حسب هذه القاعدة على الوجه التالى :

إن العدد المتزايد من سكان الحضر يحفز على الاستثمار فى الخدمات والتجارة والصناعة من أجل مواجهة احتياجاتهم . أن هذا الاقتصاد الحضرى المتنامى يجذب مزيدا من السكان من المناطق الريفية والمدن الصغيرة الذين يبحثون عن فرص العمل . وأن هذه الزيادة السكانية المضافة تحفز على مزيد من الاستثمارات ، ومن ثم مزيد من التوسع الاقتصادى ، وهكذا تستمر العلاقات المعتمدة على بعضها البعض لتؤدى إلى تضخم المراكز الحضرية ، وخاصة الكبيرة منها .

٢ — التنمية الاقتصادية متغير مستقل والنمو الحضرى متغير تابع : الاتجاه هنا نحو المعادلة بين التنمية الاقتصادية والتصنيع والتقدم التكنولوجى . فالتكنولوجيا الحديثة تمكن من تثوير الزراعة عن طريق مكننتها ، وهذه تؤدى إلى إنتاجية أكفأ وأعلى ، أى إلى فائض فى الإمداد الغذائى يمكن أن يذهب إلى إعاشة عدد أكبر من سكان الحضر . وبعبارة أخرى أن التكنولوجيا الزراعية توفر الشرط الضرورى للنمو الحضرى . وأنه مع الزراعة المكننية تنخفض تدريجيا الحاجة إلى عمل زراعى كثيف ، وهكذا تخلق فائضا فى العمال الريفيين . ومع التكنولوجيا وفائض العمال والإمداد الغذائى تتوفر للصناعة والخدمات شروط كافية للنمو . ويخلق هذا بدوره مزيدا من فرص العمل ومزيدا من أوجه التقدم التكنولوجى .

---

(١) هناك شرح واف لهذه العلاقات فى مقال للدكتور سعد الدين إبراهيم فى مجلة دراسات عربية ؛ بعدد سابق . وساعتمد فى تطبيقاتى على العراق على الأسس التى أوردها الدكتور سعد الدين فى مقاله هذا .

أن التبادل فى كلا النوعين ، « النمو الحضرى والتنمية الاقتصادية — الاجتماعية » بصرف النظر عن أى العمليتين بدأ أولا قائم فى كل الأحوال .

لقد سبق التحضر فى العراق كلا من النمو الاقتصادى العام والنمو الصناعى . فالنمو الاقتصادى السنوى لم يتجاوز ٦٪ بين ١٩٦٠ و ١٩٦٩ ، فى حين كان النمو الحضرى السنوى فى المعدل ٨٪ . إن خطط التنمية الصناعية الرئيسية فى العراق بدأت فى أوائل الستينات ، وأن الصناعة والتعدين ، بدون شك ، تسهم فى تقديم نسبة أكبر إلى الإنتاج القومى مما كانت عليه قبلا ، ولكن الحقيقة بقيت أن النمو الصناعى للفرد متخاف عن النمو الحضرى .

٥ — العوامـــل الاجتماعية والثقافية للتحضر العراقى :

تشمل العوامل الاجتماعية والثقافية مجموعة من الظواهر لها أهمية بالغة فى التحضر ونموه وخصائصه، ونخص بالذكر منها بقدر مايتعلق الموضوع بالتحضر العراقى ما يأتى :

١ — خضع الريف العراقى لفترة من الزمن لنظام إقطاعى تسوء فيه العلاقات وتتجسم فيه المخاصمات ويعلوه الاستغلال فكانت النتيجة أن تدهورت أوضاعه الاجتماعية وتفككت علاقاته العشائرية لدرجة فقدت القدرة على التحرك باتجاه أهداف عامة ، كما تحللت العلاقات القبلية القديمة القائمة على الإخلاص لأفراد القبيلة والصلة الروحانية المقدسة التى تربط المواطنين القبليين بشيخهم، مما جعل من السهل التفريط فى تلك العلاقات والتخلى عنها حيث تولدت الرغبة فى الهجرة والتحرر من الظلم . ولما حصلت بداية الصدمة . كان من الصعب إيقاف النزيف الذى صار مزمنا . نزيف سكان الريف إلى الآن لترتفع درجة التحضر وتهبط درجة التريف .

وجاءت ثورة ١٩٥٨ لتجد أمامها هذه المشكلة فأصدرت قانون الإصلاح الزراعى متأملة زيادة الإنتاج والتخفيف من فقر الريف ، وبذلك تتناقص موجات الهجرة الريفية . ولكن القانون لم ينجح تماما ، إذ أنه أنصب على الأرض وتقسيمها وأهمل المادة البشرية . أى أنه لم يتجه لإحداث تغير اجتماعى ونفسى بين الفلاحين بتوفير الوضع المناسب لنجاح الملكية الصغيرة وتغيير الوضع الاجتماعى للقضاء على عزلة الريف وإدخال وسائل الحضارة الحديثة اليه . ولم تأت مثل هذه الإصلاحات إلا أخيرا بعد أن هجر الريف نسبة كبيرة من سكانه إلى مدن العراق المختلفة .

ونتيجة لهذه الهجرات إلى الحضر أصبح العراقى الحضرى جزءا من شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية . فهو مرتبط بعلاقات مع الجيران وأصدقاء العمل ومعارف كثيرين

آخرين ، فضلا ، وهذا مهم ، عن العلاقات القبلية والقرابية . أن هذه العلاقات لاتربط الأفراد فيما بينهم فى المدينة الواحدة بل وبينهم والآخرين فى المدن الأخرى وفى الريف . إن فى مدننا ، بتأثير انحدارات سكانها ، تظهر صور لعلاقات قرابية وقبلية حضرية Urban Tribalism تنتظم داخل إطار اجتماعى – ثقافى متميز .

٢ – الاتصال الخارجى له مردودات اجتماعية وثقافية كثيرة . أنه يتجسم بعدة طرق إعلامية وسياسية واقتصادية وتعليمية وغيرها . ولهذا فهو كفيل بتغيير مجموعة المفاهيم والقيم الاجتماعية والثقافية ، فيشجع على الانفتاح الاجتماعى واتساع دائرة الحركة الاجتماعية Social mobility .

إن الفرد العراقى ، بفضل الاتصال الإعلامى وخضوعه لفترات من الاستعمار ثم الوطنية القومية ، قد تبدلت قيمه الحياتيه وعلاقاته الاجتماعية . ومما زاد فى ذلك تطور العراق الاقتصادى والتعليمى وتيسير توصيل نتائجها لكل الناس مما أدى إلى نزعة حضرية شملت الحضرى من السكان وريفيهم وإلى صراع بين القيم التقليدية والقيم المادية الحديثة . كل هذه يسرت التوسع الحضرى وقيمه الحياتية على حساب الريف وقيمه التقليدية اللاعلمية .

٣ – وفضلا عن العلاقات الريفية المتدهورة والاتصال الخارجى تبرز التكنولوجيا وتقسيم العمل كظواهر اجتماعية حضارية لها أثرها فى التحضر العراقى . فعملية التحضر والتنمية الاقتصادية تشمل تفاعل أربع مجموعات من المؤشرات (السكان . الموارد . التكنولوجيا . التنظيمات الاجتماعية) . فبتغير التكنولوجيا تصبح الإمكانات أوسع والقدرات أفضل لمستوى تحضرى أعلى ولاستثمار موارد جديدة أو لاستثمار أفضل للموارد الحالية بما فيها القوة العاملة .

لقد مر العراق بفترة كان الركود فيها واضحا بالنسبة للنمو الحضرى وللتنمية الاقتصادية السريعة . فقد كانت التقليدية Traditionalism فى القيم الاجتماعية هى السائدة بين معظم السكان ، وأنها قد وقفت عائقا فى وجه التغيرات السريعة . فهى غير قادرة على التكيف بسرعة كافية للضغوط المسلطة عليها .

هناك علاقات متينة بين مستوى التحضر ومستوى التطور التكنولوجى وتقسيم العمل . ولكن لا يشترط أن تكون هذه العلاقات متواجدة دائما ، أو أنها تتأثر بعوامل أخرى . ويذهب البعض إلى القول بأن ارتفاع أو انخفاض مستوى التحضر وعلاقات التحضر بالمتغيرات السابقة تعتمد على القيم الاجتماعية – الثقافية (الحضارية) ، وكذلك على الايدلوجية

السائدة . فى حين يؤكد آخرون بإصرار بأنه مادام ازدياد التحضر يعنى الحاجة إلى مواد استهلاكية مبعثرة ، لذا فإن ذلك يتطلب تقسيما فى العمل وتطورا فى التكنولوجيا ، علما بأن القيم والايديولوجية قد تحدد أنواعا معينة من السلوكية . كما أن القيم الحضارية — الاجتماعية تؤثر ضمن حدود معينة فى التحضر .

٤ — ومن العوامل الاجتماعية — الثقافية — انتشار التعليم . فقد كانت المراكز الحضرية ولا زالت مركز إشعاع ثقافى يستقطب حوله الإمكانات الفردية من أجزاء العراق المختلفة . فنشأت ثقافات ذات مستويات جامعية أو تكنولوجية كان لها الأثر فى المساهمة فى تنمية التحضر وزيادة أبعاده . وأن تركز التعليم فى مستوياته الجيدة وأنواعه المتعددة فى مراكز حضرية معينة أدى إلى أن تكون هذه المراكز أقطاب جذب اتجهت نحوها هجرات واسعة النطاق لتتزود بالخبرات، وبالتالى لتبقى قرب تلك الخبرات لتسهم فى المؤسسات المختلفة التى تطلبها التوسع الحضرى .

٥ — إن النقل والمواصلات وتطور وسائلهما تعتبر مصبات حضارية تشجع على الانفتاح الاجتماعى واتساع دائرة الحراك الاجتماعى . أنها إحدى العوامل التى شجعت على الهجرة من الريف إلى المدن أو بين المدن كما أنها شجعت على نقل ما تحتاجه المدن من من مواد استهلاكية أو إنتاجية . وفضلا عن ذلك فانها شجعت على تضخم المدن وتوسعها على حساب الريف لما وفرته من وسائل نقل قربت المسافات بين أماكن السكن ومحلات العمل . كما أن المواصلات وفرت الكثير من الجهود لاتصال الأفراد والشركات مع بعضها بأرخص السبل وأسهلها ، وبدون ذلك كان من المستحيل أن تنمو المدن إلى أحجامها الحاضرة . فالنقل والمواصلات عامل حضارى تكنولوجى له مردودات إيجابية على تقريب المسافات وزيادة المراكز الحضرية وتوسعها .

٦ — وأخيرا ومنطقيا أن التغيرات فى البيئة الاجتماعية تسبق نشوء المدن ، التى هى (أى المدن) بالمقابل ، واحدة من النتائج للتغيرات الاجتماعية . ولكن نشوء المدن قد أدي إلى تغيرات اجتماعية أخرى .

لقد كانت العقبات التى وقفت لفترة طويلة من الزمن فى وجه النمو الحضرى المستقر فى العراق هى ليست تكنولوجية وحسب ، بل واجتماعية أيضاً . ان معظم مدن العراق اليوم نشأت على أنها مراكز إدارية وتجارية أو دينية . لذا فانها لم تتطور تدريجيا من حيث تركيبها الاجتماعى لتناسب الحياة الحضرية الصناعية الحديثة التى تلعب التكنولوجيا فيها الدور الأساس . فالمشكلة في هذه المدن إذن ليست تصنيعها سريعا لتستطيع أن تستند على

أساس اقتصادى داخلى رصين ، وأنما هناك أكثر ضرورة هو تعليم الناس القيم والممارسات التى تزيد الكفاية الصناعية والإنتاجية .

٦ ـ العامل السياسى للتحضر العراقى :

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وجد العثمانيون أن الضرورة تقتضى إنشاء مدن للسيطرة على العشائر العراقية ، كما وجد الانجليز بعد الحرب العالمية الأولى أنه لابد من تقسيم العراق إلى وحدت إدارية وإنشاء مراكز إدارية لإدارة شؤونها. وقد أصبحت هذه المراكز فيما بعد محور النشاط السياسى والاقتصادى . كما وجد بأنه من الأهمية أو الضرورة وجود مركز حضرى كبير لتنفيذ النشاطات التى لا غنى للوطن عنها فى العصر الحديث ، مما استدعى تنمية هذا المركز وتسليط الضغط الهائل لاستثمار قدر كبير من رءوس الأموال الوطنية عليه وعلى غيره من المراكز الكبيرة . أن هذه المراكز قد أصبحت مناطق جذب لطوفان السكان الوافدين ، مما خلق بالتالى مشكلات ، منها المشكلة السياسية الإدارية الخاصة بكيفية مواجهة المشكلات الحضرية القصيرة الأجل التى يتطلب معالجتها السرعة بغض النظر عن المكان الذى يجب فيه تطبيق حلول مثل هذه المشكلات . ومن الواضح أنه أيسر كثيراً للمؤسسات المعنية بهذه المشاكل أن تطبق أى حلول ممكنة فى أقرب المناطق ، وأعنى المنطقة الحضرية ،هذا هو ما سارت عليه السياسات التقليدية قبل الثورة إذ كان توجيهها نحو تحسين أحوال المدن ، وخاصة الكبيرة ، وتذليل مشاكلها ، مع إهمال باقى أجزاء القطر إهمالا يكاد يكون تاما .

أما النظرة البعيدة التى جاءت بها الثورة مقابل النظرة القصيرة المدى التى أشرنا إليها ، والخاصة بتحديد المجالات التى يمكن أن نستثمر فيها موارد البلاد على أفيد وجه ممكن فتستهدف توزيع الاستثمارات على جميع المراكز الحضرية والريف لتسخرها فى خدمة الاقتصاد وتنفيذ البرامج الحكومية الجديدة . ان هذا الاتجاه الاشتراكى يخلق عدالة اجتماعية ويؤدى إلى نمو حضرى متوازن له مردوداته الإيجابية العديدة لصالح طبقات الشعب المختلفة فى كافة أرجاء القطر .

وهناك ظاهرة سياسية لها صلة بالنمط الحضرى . وهى أن التحضر العراقى مر بمراحل من التتابع المحلى ثم الاستعمارى ثم الوطنى ،وهذا له أثره ليس فى الشكل المادى للمدن وحسب ، بل وفى نمط النمو أيضا . كما أن العراق مر بمراحل من حيث إمكانات استغلال موارده . ففى فترة كان لصالح المستعمر ، فى حين يتم استغلالها حاليا لصالح التنمية القومية . إن كل هذه تؤثر حتما فى درجة التحضر وطبيعته .

ثالثا ـ تنميط عملية التحضر

١ ـ المتصل الريفى ـ الحضرى (١) Rural-Urban Continuum

كثرت الدراسات حول فيما إذا كان هناك متصل ريفى ـ حضرى Rural-Urban continuum أو ثنائية ريفية ـ حضرية ـ Rural-urban dichotomy

فأصحاب المتصل الريفى ـ الحضرى يرون أن ثنائية الريف ـ الحضر ماهى إلا تقسيم اعتباطى ، فالتدرج من المجتمع الريفى الصرف إلى المجتمع الحضرى الصرف هو انتقالى وليس مفاجئاً . فالريف والحضر قطبان تنتظم بينهما مراكز الاستيطان . فصحيح أن هناك ظواهر حضرية بارزة وصحيح أن هناك ظواهر ريفية فى القطب الآخر ، إلا أن بين الاثنين تدرج بارز وليست حدود مطلقة تعزل المجتمع الريفى عن الحضرى .

وجاء فى الكتاب السنوى لهيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٢ أنه لاتوجد نقطة فى المتصل من أكبر المجمعات الحضرية إلى مراكز الاستيطان الصغيرة أو البيوت المتناثرة تختفى عندها الحضرية ويبدأ التريف . واستخلص الكتاب إلى أن التقسيم بين سكان الحضر والريف هو بالضرورة اعتباطى ، وأن هذا ينعكس فى حقيقة الأمر فى وجود أسماء مختلفة لمراكز الاستيطان قرب الحدود المفترضة ، ومن هذه الأسماء الضاحية Suburb وشبه بلدة Sub-town وقرية حضرية Urban village وغيرها .

إن التغيرات العميقة فى تكنولوجيا الحياة قد غيرت المفاهيم القديمة فى الاختلافات بين ما هو ريفى وما هو حضرى . فالمدينة قد توسعت إلى الريف وغطت مساحات منه ، كما أن كثيراً من وسائل الحياة الحضرية قد تأثر بها الريف وأن الصناعة التى كانت حكراً على المدن قد انتشرت إلى المناطق الريفية . وجعلت وسائل النقل والمواصلات المدن فى متناول رغبة السكان الريفيين ، وأن الراديو والتلفزيون قد أحدثا انقلاباً فى وسائل الاتصال . لهذا فإن

---

(١) أن فكرة المتصل الريفى ـ الحضرى هى من وحى ريد فيلد Redfield مستنداً فيها على دراسة قام بها فى المكسيك وتوصل على أساسها إلى أن النمطين الريفى والحضرى المتضادين ليسا سوى استقطابا لخط متتابع من التغير الذى من خلاله يصبح المجتمع الريفى الشعبى Folk society حضريا.
R. Redfield, The Folk Culture of Yucaton, (Chicago, 1941).

مفهومي الريف والحضر قد اختلفا مع الزمن وأخذا يقتربان من بعضهما لدرجة أن البعض بدأ يفكر فيهما على أنهما متصل تتدرج فيه الخصائص الحياتية .

وإذا ما تركنا الافتراضات جانباً وانتقلنا إلى الجانب التطبيقي نرى فكرة المتصل حقيقة واقعة فى بعض الأمور وبعيدة عن الواقع فى أمور أخرى . ولنبدأ بمعرفة مدى صحة « المتصل الريفى — الحضرى » عن طريق تصنيف مراكز الاستيطان حسب أحجامها ، إذ أن معظم الباحثين قد أكدوا على أهمية حجم مركز الاستيطان ، وأن هذا الحجم بالنسبة إلى المتصل الريفى — الحضرى يعتبر متغيراً مستقلا independent variable وأن هناك عدة متغيرات تابعة dependent variables لها صلة بالمتغير المستقل ، وأن انحداراتها تبين مدى التغير المستمر المتدرج . وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق لقد أشرنا وبرهنا سابقاً (انظر الجدولين ٣ ، ٤) على أن عدد المراكز الحضرية تتزايد فى أعدادها كلما صغرت فئتها الحجمية ، وأن مجموع سكان كل فئة حجمية يزداد مع تزايد حجم مراكز تلك الفئة . إن النمط التوزيعى الذى يظهر فى جدول — ٣ — يظهر لأول وهلة أن هناك متصلا ريفياً — حضرياً تتدرج الأحجام بموجبه .

غير أن استخدام حجم مركز الاستيطان كبديل لفرضية المتصل الريفى — الحضرى يخالف ما يذهب إليه الكثيرون من المختصين ، على أن الحضرية Urbanism يجب أن تحدد على أساس مجموعة من المؤشرات وليس على مؤشر واحد . ولهذا لابد من معرفة مدى علاقة حجم مركز الاستيطان بالخصائص الحضرية الأخرى .

إن تعريف ورث Wirth للمدينة يؤكد على ضرورة وجود حد أدنى للسكان والكثافة السكانية وتغاير اجتماعى social heterogeneity إنه من السهل قياس الحجم والكثافة ، ولكن يصعب قياس التغاير الاجتماعى . غير أنه فى بعض الأحيان يؤخذ التباين الاثنوغرافى كمؤشر للتغاير . فمن المفروض أن المدن الأكبر تحصل على سكانها من مصادر أوسع وأكثر تنوعاً من حيث السكان ، ولهذا يكون تغايرها الاجتماعى أكثر وضوحاً . كما يظهر التغاير فى التركيب المهنى للسكان أيضاً . وعلى أساس الأرقام المتوفرة فى العراق نستطيع أن ندرس مدى العلاقة بين أحجام مراكز الاستيطان ومدى التغاير الاجتماعى بين سكانها مستندين على بعض الظواهر الاجتماعية التى أمكن قياسها فى تعداد السكان لعام ١٩٦٥ . ولمعرفة مدى التغاير لاحظ الجدول — رقم ٧ — :

جدول رقم ٧

العلاقة بين الفئات الحجمية لمراكز الاستيطان وبعض الظواهر الاجتماعية ، ١٩٦٥

الفئة الحجمية	الذكور لكل ١٠٠ من الإناث	٪ نسبة المتزوجين	٪ نسبة المسلمين	الأعمار: أقل من ١٥ ٪	الأعمار: ١٥ سنة ٦٥ سنة ٪	الأعمار: ٦٥ سنة فأكثر ٪	التحصيل العلمي: ٪ الحاصلون على الابتدائية	التحصيل العلمي: ٪ الحاصلون على الثانوى	التحصيل العلمي: ٪ الحاصلون على المعهد والكلية
المراكز الريفية (أقل من ١٠٠٠ نسمة)	١٠٢	٣٥	٩٨,٦	٤٨,٤	٤٥,٦	٠,٦	١,٦	٠,١	٠,٠٤
١٠٠٠ – ٥٠٠٠ نسمة	١١١	٣٦	٩٨	٤٥,٢	٥٠,٣	٤,٥	٥	٠,٨	٠,٤
٥٠٠١ – ١٠,٠٠٠ نسمة	١١١	٣٦	٩٨	٤٢,٦	٥٣	٤,٤	٥,٧	٠,٧	٠,٣
١٠٠٠١ – ٢٠,٠٠٠ =	١٠٥	٣٣	٩٧	٤٩,٣	٤٤,٥	٥,٢	٥,٦	٠,٩	٠,٢
٢٠٠٠١ = ٥٠,٠٠٠ –	١٠٤	٣٢	٩٧	٤٨,٥	٤٧,٥	٤	٥,٦	٠,٩	٠,٥
٥٠٠٠١ – ١٠٠,٠٠٠	١١٠	٣٤	٩٧	٤٧,٥	٤٨,٥	٤	٦,٣	٠,٩	٠,٤
١٠٠,٠٠١ – ٥٠٠,٠٠٠	١٠٧	٣٣	٩٣	٤٨	٤٨	٤	٦,٣	١,٥	٠,٦
أكثر من مليون	١٠٩	٣٢	٩١	٤٦	٥٢	٢	٩,٥	٢,٧	٠,٩

المصدر ، حسبت من التعداد السكانى لعام ١٩٦٥ .

إن التدقيق فى الجدول رقم (٧) يبرز ما يأتى :

١ — من حيث النوع (الذكور والإناث) ومدى علاقته بأحجام مراكز الاستيطان يظهر أن الذكور أكثر من الإناث فى جميع الفئات ، ولكن نسبة النوع تزداد فى فئتين من مراكز الاستيطان هما فئة ١٠٠٠ — ١٠,٠٠٠ نسمة ويعلل ارتفاع نسبتها إلى أن كثيراً من من الريفيين ينتقلون إلى المراكز الصغيرة القريبة من ريفهم ولا يجازفون بالهجرة إلى المدن الكبيرة مباشرة ، أى أن هجرتهم إلى المدن الكبيرة تحدث بمرحلتين وليس بمرحلة واحدة . وتزداد نسبة النوع أيضاً فى مراكز الاستيطان التى تزيد بسكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة . وأن مثل هذه الظاهرة أمر طبيعى نظراً لما فى مثل هذه المراكز من قوة جذب للشباب غير المتزوجين أو المتزوجين من المهاجرين الذين يتركون زوجاتهم فى الريف . ولكن مع كل ذلك فإن الجدول لا يبرز بوضوح علاقات قوية تتدرج فيها نسبة النوع تبعاً لأحجام مراكز الاستيطان .

٢ — نسبة المتزوجين : إن الجدول — رقم ٧ — يبرز على أن نسبة المتزوجين هى فى حدود ⅓ السكان تقريباً فى جميع الفئات الحجمية ، وأن مستوياتها تختلف قليلا عن بعضها البعض . والصفة الغالبة أن نسبة المتزوجين تزداد مع تناقص حجم مراكز الاستيطان . وهذا أمر طبيعى بسبب سهولة الاختيار وبساطة متطلبات الزواج ، فى حين تبدو ظاهرة الزواج معقدة فى المراكز الحضرية الكبيرة أما بسبب صعوبة الاختيار نظراً للقيم الاجتماعية السائدة التى تعوق الاتصال بين النوعين قبل الزواج ، أو نتيجة للمتطلبات المادية الكثيرة . إن نتائج الجدول فى هذا المتغير هى فى صالح المتصل الريفى — الحضرى .

٣ — أما عن الديانة كمؤشر لمدى تركز السكان الأقليات ، فإن الجدول يظهر على أن التنوع الدينى يزداد مع زيادة حجم مراكز الاستيطان .

٤ — أما عن الأعمار فلا يبرز الجدول وجود أنماط معينة تشير إلى حقيقة المتصل الريفى — الحضرى .

٥ — وإذا ما أخذنا التحصيل العلمى يبرز بأن المدينة المليونية (بغداد) تشكل أعلى النسب فى التحصيل للمراحل الثلاث ، وأن النسب تتناقص مع بعض الاستثناءات ، كلما تناقص حجم مراكز الاستيطان إلى أن تصل إلى أدناها فى المراكز الريفية .

من كل ما تقدم يبدو أنه ليس من السهل أن نتوصل إلى أن العراق يؤيد فى أنماط استيطانه فكرة المتصل الريفى الحضرى فالنتائج التى جاء بها الجدول — رقم ٧ — تبرز جوانب إيجابية باتجاه هذه الفكرة وأخرى سلبية تعارضها تماماً . ولكن لابد من الحذر فى إطلاق استنتاج عام ، إذ أن ما اخترناه من ظواهر اجتماعية لا يمكن مثاليتها إطلاقاً ، فقد

اختيرت بسبب توفر الاحصاءات لها وليس بسبب تمثيلها الجيد . إنه لغرض معرفة مدى واقعية المتصل الريفي – الحضري يتعين دراسة كثيرة من الخصائص الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية التي بموجبها يمكن التوصل إلى واقع الأمر . وأنه مادامت الأرقام غير متوفرة نوعاً وكما في العراق فإنه لا يمكن الجزم بتأييد فكرة المتصل أو معارضتها لواقع مستوطنات العراق.

٢ ـ معايير التمييز بين النمط الريفي ، والنمط الحضري :

تختلف المراكز الحضرية فيما بينها ، سواء في الحجم أو في الخصائص الحضرية العامة ، الاجتماعية والاقتصادية .وكما تختلف المراكز الحضرية تختلف المستوطنات الريفية ، فهي على شكل قرى أومستوطنات ريفية غير زراعية أو على شكل بيوت متناثرة في الريف . وعموما يمكن تقسيم المستوطنات إلى أنماط هي : (١) مستوطنات حضرية . (٢) مستوطنات ريفية غير زراعية . (٣) مستوطنات ريفية زراعية . وويوجد داخل كل نمط من هذه اختلافات واسعة . إننا ذكرنا هذه المقدمة لتؤخذ بنظر الاعتبار عند الحديث عن التمييز بين النمطين الريفي والحضري .

والحقيقة الأخرى التي لابد من الإشارة إليها أن المراكز الحضرية هي في معظمها نتاج نمو المتواصل وليس الخلق المفاجيء . ولهذا فليس يسيراً أن تستطيع المؤثرات على أنماط الحياة إزالة الأنماط الحياتية الماضية إزالة تامة . فحياتنا في المدن قد استمدت كثيراً من طابعها من المجتمع الريفي الشعبي الذي كان سائداً والذي مركزه المزرعة والقرية . وأن المدينة الحاضرة تتغذى بسكانها باستمرار بهجرة متواصلة من الريف . لذا يجب أن لا نتوقع بأن هناك تباينا قاطعا بين الشخصيتين الحضرية والريفية .

أما عن المعايير التي تميز بها النمط الريفي عن النمط الحضري فمتعددة ومتشعبة ، بعضها كمي قابل للاختبار والقياس ، وبعضها نوعي لا يخضع لذلك . وقد أجريت محاولات لا حصر لها لتمييز خصائص الحياة الحضرية قام بها جغرافيون واقتصاديون ومؤرخون وعلماء سياسة وإدارة ومخططون وغيرهم . كما اهتم علماء الاجتماع بوضع معايير اجتماعية تستند على العلاقات بين ظواهر مختلفة لتصنع الخصائص المميزة للمدينة على أساس أنها شكل متميز من الترابط البشري الذي يخلق نمطا حياتيا متميزاً .

لقد ذكرنا أن البعض قد أخذ بالمعيار الكمي لتمييز النمط الحضري مستنداً على الحجم السكاني والكثافة السكانية لمراكز الاستيطان حيث وضعوا حداً معينا أدنى على أساسه يميز النمط الحضري عن غيره الريفي . إنه ، برأيي معيار سهل وقابل للاختبار والقياس ، ولكنه احتياطي

يصعب فيه الدفاع عن رقم معين يجعل من مركز استيطان مدينة أو قرية . وما دامت الأرقام متغيرة وبصورة أسرع من الخصائص الأخرى فإنه ليس من السهل أن تحدد هذه الأرقام لتشير إلى تغير فى النمط الحياتى . كما أن استعمال رقم معين يتطلب أن تكون هناك حدود لذلك المركز الذى يراد تصنيفه . وهذا معناه أننا نتعامل مع الجانب الفيزيقى (المعمور من المدينة) بغض النظر عن نمط الحياة . إن ذلك لم يتحقق فى مجتمع جعلت التطورات التكنولوجية من المدينة فيه ذات دور أساسى فى الحضارة حيث يتجاوز نمط الحياة الحضرية الحدود الإدارية لتلك المدينة .

وما يؤخذ على حجم السكان يؤخذ على الكثافة أيضاً ، فسواء أخذنا برقم ١٠٠٠٠ نسمة للميل المربع الواحد كما اقترحه جيفرسون أو ١,٠٠٠ كما اقترحه وياوكس أو غير ذلك فإن التمييز بين النمطين الريفى والحضرى يبقى اعتباطياً مالم نقرن هذه الأرقام ببعض الخصائص الوظيفية والاجتماعية . فالأرقام السكانية تؤخذ فى العادة على أساس توزيعها المسائى وليس النهارى ، لذا فإن منطقة الحياة الحضرية الكثيفة (مركز المدينة) هى أقل المناطق كثافة للسكان . وتصبح مناطق الاستعمالات الصناعية والتجارية ذات الكثافات السكانية المسائية المنخفضة تبعا لذلك غير حضرية . ومع عجز الكثافة هذه يتعين أن لا يترك جانباً عند وضع معايير التمييز .

وهناك من أكد فى التمييز بين النمطين الريفى والحضرى ، إلى جانب الحجم والكثافة السكانية ، على الوظيفة أومهن السكان . وتبعاً لذلك يكون النمط الريفى هوما عاش للزراعة وعلى الزراعة ، وأن النمط الحضرى هو ما ليس كذلك . إن هذا المعيار يبدو أساسياً لأول وهلة ولكن الصعوبة فيه أن هناك مستوطنات لا زراعية ، ومع ذلك تفتقر إلى مواصفات النمط الحضرى ، كما أن هناك مراكز حضرية ذات أساس زراعى .

وفضلا عن المعيار السكانى والوظيفى هناك معايير أخرى اقترحها الكثيرون لتكون أساساً للتمييز بين النمطين الحضرى والريفى ، ومنها المعيار الإدارى والمعيار اللاندسكيبى والمعيار التاريخى وغيرها (١) . فكثيراً ما استعمل الأساس الإدارى فى التمييز ، وأن العراق قد اتبع هذا الأساس باعتبار مراكز النواحى والأقضية والمحافظات مراكز حضرية ، غير أننى وجدت أن معظم مراكز النواحى فى القطر العراقى تفتقر إلى الخصائص الحضرية بالمفهوم الذى نعنيه فى هذه الدراسة . ولهذا تبين أن الأساس الإدارى فى الواقع لا قيمة له ، إذ أنه أساس « لا حق لاسابق ، نتيجة لا سبب » (٢) . أما عن اتخاذ المظهر

---

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن (القاهرة ، مطبعة البيان العربى ، ١٩٦٠) ص ٥٤-٦٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٥٦ .

الخارجي لمركز الاستيطان (اللاند سكيب) كأساس للتمييز فقد نادى به الكثيرون ، إذ أن المركز الحضرى بالنسبة لهم بمظهر مبانيه وطبيعة شوارعه ومؤسساته ومصانعه إلى غير ذلك . أنه بدون شك معيار مهم . إذ فيه تجسيم ملموس لمجموع السكان وكثافة البناء والبعد التاريخى ، كما فيه تعبير مرئى عن الوظائف المدنية ، ولكنه أساس شكلى . « فالمظهر الخارجي ليس إلا التجسيم المرئى للوظيفة ونمط الحياة . فالشكل نتيجة وليس سبباً — نتيجة للوظيفة » (١).

أما الاجتماعيون فيؤكدون على الخصائص الاجتماعية . وبالنسبة لهم فإن التعريف يجب أن لا ينحصر فى النواحى المادية ، بل لابد أن يشمل التباين الاجتماعى داخل المدينة . ولهذا عرف لويس ورث wirth المدينة على أنها « مركز استيطان كبير نسبياً ، وكثيف بسكانه ، ودائمى وفيه تباين (عدم تجانس) اجتماعى .

من هذا يتضح أن التمييز بين النمطين الحضرى والريفى ليس بالأمر اليسير . فالمركز الحضرى يتحدى التعريف الواحد المقبول على نطاق واسع . وهذا مرده إلى أنه ليس هناك مركز حضرى مطلق أو مستوطن ريفى مطلق ، وإنما هناك مقياس مدرج ينتهى بطرفيه بقطبين متميزين تتدرج داخلهما المستوطنات حضريها وريفيها . فى حقيقة الأمر ليست هناك ثنائية صارمة ، بل متصل حضرى — ريفى . وتظهر الثنائية واضحة كلما ابتعدنا عن خط التقسيم الاعتباطى نحو مراكز استيطان كبيرة حضرية دون شك ، ونحو مراكز استيطان صغيرة ريفية دون شك .

مما تقدم يظهر بأن لكل باحث ولكل تخصص تعريفه أو معياره الذى يميز به النمط الحضرى عن الريفى . كما يظهر أن لكل من هذه المعايير محاسنه ونواقصه ، ولهذا قد يكون من المفضل أن يؤخذ بالمعيار المركب لا البسيط . وفى نظرى أن المركز الحضرى لابد وأن يميز بحجم سكانى معين مع الأخذ بالوظيفة كمعيار متمم . حينئذ وعند توفر هذين المعيارين ، نكون قد ضمنا التباين الاجتماعى الذى يتضح أكثر فأكثر مع الحجم الأكبر من السكان والوظائف الحضرية المتنوعة .

---

(١) جمال حمدان ، نفس المصدر . ص ٥٧ .

رابعا ــ التحضر والسكان

١ ــ الزيادة الطبيعية ونمو المدن :

كان نمو سكان العراق ــ حضراً وريفاً ــ بطيئا جداً قبل الحرب العالمية الأولى ، وأنه بدأ يتسارع تدريجياً إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته فى الوقت الحاضر ، اذ يقدر بأكثر من ٣,٤ ٪ سنويا ، وهى من النسب العالية جداً فى العالم .

ويتعين الإشارة إلى أن أرقام السكان لابد وأن تؤخذ بحذر ، خاصة وأن طرق جمعها كانت بدائية ، وأنها لم تصل إلى الكمال حتى فى وقتنا الحاضر ، وعلى هذا الاساس يتحتم أن تكون استنتاجاتنا مرنه خالية من التعميمات المطلقة الحدية فالمتتبع للارقام السكانية لايجد لها تقديرات ، دقيقة أو غيرها ، قبل عام ١٨٦٧ ، أى قبل اجراء أول عمليه احصائيه بدائية من قبل السلطات العثمانية ، ونقول بأن الاحصاء كان بدائيا بسبب ما كان سائداً فى البلاد أنذاك من أوضاع ، ولنقص الامكانات الإدارية والعلمية والفنية والمالية اللازمة لانجاح أيه عملية احصائية ، فضلا عن سيادة العقلية اللاعلمية بين الناس التى رائدها الشك والخوف والريبة من عمليه تعداد أو احصاء .

وبعد تعداد ١٨٦٧ أجريت تعدادات أخرى فى أعوام ١٨٩٠ و ١٩٠٥ ثم فى ١٩٣٤ و١٩٤٧ و١٩٥٧ وبعدها فى ١٩٦٥ ثم الحصر السكانى فى عام ١٩٧٠ . ولم تكن هذه التعدادات ، وخاصة تلك التى سبقت تعداد ١٩٤٧ الذى يعتبر أول تعداد علمى من نوعه فى العراق ، دقيقة أو حتى مقبولة بالدرجة التى يمكن أن تؤخذ نتائجها أساساً فى تحديد الحجم السكانى بصورة قريبة من الدقة . فقد أشارت التعدادات المذكورة إلى أن سكان العراق قد ازدادوا من حوالى ١,٢٨٠ مليون نسمة فى ١٨٦٧ إلى حوالى ١,٧٢٦ ــ مليون فى ١٨٩٠ وإلى حوالى ٢,٢٥٠ مليون نسمة فى ١٩٠٥ وحوالى ٣,٣٨١ مليون فى عام ١٩٣٤ . كما أشارت هذه الأرقام إلى أن ما بين ٢٤ــ٢٥٪ من مجموع السكان فقط هم من الحضر ، وأن معدل نسبة الزيادة السنوية تدرجت من ١,٥٪ فى عام ١٩٣٤ إلى حوالى ٢,٤٪ فى عام ١٩٥٧ وإلى ٣,١ ٪ و ٣,٤٪ للعامين ١٩٦٥٪ و ١٩٧٠ على التوالى . ويظهر أن الزيادة أصبحت كبيرة بعد ١٩٣٤ ،وكبيرة جداً حيث تزيد على ٣٪ بعد ١٩٦٥ . وبطبيعة الحال إن مثل هذه النسبة العالية للنمو السكانى فى العراق كانت نتيجة لما طرأ من تطور صحى وثقافى وعلمى واقتصادى واجتماعى خلال استقلاله وسيادته على أرضه .

وإذا راجعنا ما سبق من هذا البحث ، وخاصة الجدولين ١ ، ٢ ، لوجدنا أن النمو السريع للسكان بعد عام ١٩٤٧ قد صحبه نمو سريع جداً للسكان الحضر ، إذ كانت نسبة هؤلاء في عام ١٩٤٧ حوالى ٢٥٪ ، أى أن الطابع الريفى للقطر كان لا يزال واضحا . وبعد هذا التاريخ بدأ السكان الحضر بالنمو السريع إلى أن أصبحوا يكونون فى عام ١٩٦٥ أكثر من ٥١٪ ، ثم واصل النمو الحضرى مسيرته إلى الوقت الحاضر حيث أن سكان الحضر يمثلون الآن أكثر من ٦٠٪ من مجموع السكان . بطبيعة الحال أن هذا التطور السريع لم ينتج عن الزيادة الطبيعية فقط ، وأنما إلى تحركات السكان أيضاً .

إن الأرقام المتوفرة حالياً تشير إلى أن العراق يتمتع بمعدل مواليد عالية هى فى مستوى ٤٧ بالألف تقريباً ، وأن معدل الوفيات فيه هى فى حدود ١٢–١٣ بالألف . ينتج عن هذا أن الزيادة الطبيعية للسكان هى فى حدود ٣,٤– ٣,٥٪ سنويا . أنها زيادة طبيعية عالية نسبيا ، مقارنة بمعظم أقطار العالم . وقد نتساءل فيما إذا كان هذا المستوى من النمو الطبيعى سيستمر لفترة زمنية أبعد . أننا إذا دققنا مليا فى نسب المواليد والوفيات وتطورها مع الزمن والمرحلة التى تمر بها فى العراق والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى تتحكم بواقعه لما ترددنا فى التوصل إلى استنتاج هو فى صالح استمرار الزيادة الطبيعية العالية ، ولكن قد تتباطأ معدلاتها تدريجيا وإلى فترة قد لا تتعدى ١٩٩٠ أو ٢٠٠٠ فى الأقصى . فتطور الخدمات الصحية وتعميمها سوف يستمر فى تحقيق هبوط فى حركة الوفيات ، فى الوقت الذى لانتوقع فيه ، لنسبة كبيرة من السكان ، حدوث مثل هذا الاتجاه فى حركة الولادات . هذا فضلا عن « أن العوامل الديموغرافية المترتبة على التركيب العمرى وارتفاع نسبة الفئات الفتية والشابة من السكان يؤدى إلى بقاء الخصوبة مرتفعة فى الفترة القادمة . وسوف يحتاج العراق إلى فترة من الزمن لينتقل إلى نمط الوفيات المنخفضة والأسر الصغيرة ، لأن مثل هذا النمط رهن بتغيرات حقيقية فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية » (١)

إن تقدير نسبة الزيادة الطبيعية للعراق ككل عملية لا تعقيد فيها ، إذا ما توفرت الأعداد السكانية لفترتين إحصائيتين . إلا أن تقدير الزيادة هذه لمجموعة معينة من السكان – ولتكن مجموعة السكان الحضر مثلا – لم تكن بالأمر اليسير . فالزيادة الطبيعية تختلط فى هذه الحالة الأخيرة بالزيادة الناجمة عن الهجرة من المناطق الحضرية وإليها أو من الريف إلى الحضر . ولهذا لا يمكن تقدير الزيادة الطبيعية للسكان الحضر بما نأمله من الدقة المطلوبة . فالإحصاءات الحيوية تعانى من كثرة إهمال الوفيات والولادات ، وهذا الإهمال يشمل جميع طبقات

---

(١) فاضل الأنصارى ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

الشعب ، فضلا عن كافة المؤسسات المسؤولة عن دقة هذه المعلومات . وعلى هذا فإنه من غير الممكن الركون إلى الأرقام المتوفرة فى هذه المؤسسات عن عدد الوفيات والولادات . وبهذا يستحيل تقدير الزيادة الطبيعية فى أية منطقةحضرية أو ريفية . أن هذه المشكلة تضطر الباحث إلى اتباع طريقة غير مباشرة فى تقدير الزيادة الطبيعية بين السكان الحضر . وهذه الطريقة ممكنة فى حالة واحدة ، وهى إذا ما كانت التقديرات لصافى الهجرة متوفرة . إن التقديرات لصافى الهجرة للمراكز الحضرية فى العراق قد أعدت للفترة ١٩٥٧—١٩٦٥ ، وعلى أساسها قد أعدت عناصر النمو الحضرى للفترة ذاتها كما تظهر فى الجدول رقم —٧— .

يظهر فى الجدول أن ٤٨,١ ٪ من الزيادة العامة فى السكان الحضر كانت نتيجة للزيادة الطبيعية ، وأن ٤٢,٥٪ من الزيادة هى بتأثير صافى الهجرة ، وإن ٩,٤٪ هى نتيجة لصافى إعادة التصنيف للمراكز الحضرية من جملة زيادة السكان الحضر البالغة ١,٦٢٥,٤٧٣ نسمة للفترة ١٩٥٧—١٩٦٥ . وعلى هذا الأساس فإن الزيادة الطبيعية تعتبر المؤشر الأول فى الزيادة العامة ، يتبعها صافى الهجرة كمؤشر ثان بفارق قليل . ولكن تأثير الهجرة على النمو الحضرى يكون أعظم لو أخذ بعين الاعتبار ما تتركه الهجرةمن آثار غير مباشرة ، وخاصة على الولادات والوفيات .

جدول رقم ٧

عناصر نمو السكان الحضر فى العراق ١٩٥٧ — ١٩٦٥

عناصر نمو السكان الحضر	عدد السكان	٪ من مجموع الزيادة
١ — مجموع زيادة السكان الحضر	١,٦٢٥,٤٧٣	١٠٠
٢ — صافى إعادة تصنيف السكان (بما فيه التغير الناتج مباشرة عن التغير المكانى وصافى الهجرة والزيادة الطبيعية)	١٥٣,٠٤٠	٩,٤
٣ — الهجرة الصافية (١٩٥٧ — ١٩٦٥) للمراكز الحضرية	٦٩٠,٨٠٥	٤٢,٥
٤ — الزيادة الطبيعية (١٩٥٧ — ١٩٦٥) للمراكز الحضرية	٧٨١,٦٢٨	٤٨,١

المصدر : مصدرسابق George, p. 21.

إن ما يشير إليه الجدول رقم ــ٧ــ من أن الزيادة الطبيعية هى المصدر الرئيسى لنمو السكان فى المناطق الحضرية فى العراق يمثل ظاهرة تميز ، ليس فقط التحضر العراقى ، وأنما العربى وأقطار العالم الثالث ، عن النمو الحضرى فى العالم المتطور كما يحلو لهم تسميته .

ففى أوربا والغرب مرت المناطق الحضرية بمعدل نمو بسبب الزيادة الطبيعية أقل من الأقاليم الريفية المحيطة بها . أما فى العراق فالظاهرة ليست بهذا الشكل ، إذ أن معدل الزيادة الطبيعية فى الحضر يعادل ، إن لم يكن أكثر ، من نظيره الريفى . وهكذا فإنه من معدل النمو الحضرى الذى يربو على ٦٪ سنويا ، هناك أكثر من ٣٪ ناتجة عن الزيادة الطبيعية . فالهجرة إلى الحضر والزيادة السكانية الطبيعية يساهمان بنسب متشابهة تقريبا فى نمو السكان الحضر :

٢ ــ صافى الهجرة ونمو المدن

إ سبق وأكدنا بأن النمو الحضرى يستند على مصدرين لهما نفس الوزن تقريبا هما الزيادة الطبيعية وصافى الهجرة . فإلى الهجرة يرجع ٤٢,٥٪ من الزيادة العامة للسكان الحضر فى الفترة ١٩٥٧ــ١٩٦٥ ، كما سبق فى الجدول رقم ــ ٧ ــ . كما أن الهجرة هذه تؤثر ليس على حجم السكان وحسب ، بل وعلى تركيبهم وقدرتهم على النمو وتوزيعهم (١) ، وماله آثار اجتماعية واقتصادية وديموغرافية كبيرة .

وقبل الخوض فى دراسة الهجرة وحجمها وعواملها وآثارها يجدر أن نفسر بعض المصطلحات المستعملة فيها . فصافى الهجرة مثلا هو ما يحصل عليه المركز الحضرى من حجم سكانى نتيجة للحركات السكانية . ويمكن الحصول على هذا الحجم من طرح عدد المهاجرين الخارجين من المركز المذكور من عدد المهاجرين الداخلين إليه . وهذا يختلف عن إجمالى

---

(١) تؤثر حركة التنقل على النمو السكانى العام أما ايجابيا أو سلبيا ، وذلك حسب القانون التالى :

$$R = (N - M) + (I - E)$$

حيث أن R = النمو السكانى العام العام

N = الولادات

M = الوفيات

I = الهجرة من الخارج إلى الداخل

E = الهجرة من الداخل إلى الخارج

راجع : فاضل الأنصارى ، مصدر سابق ، ص ١٠٥

الهجرة ، إذ أن الإجمالي هو مجموع عدد المهاجرين الداخلين إلى ذلك المركز الحضري والخارجين منه . أما الطريقة التي يمكن بواسطتها تقدير حجم الهجرة الداخلية في العراق فتستند أساساً على التعدادات السكانية حيث تعتبر المصدر الأساس لدراسة هذه الظاهرة ، وأن بيانات محل الميلاد وبيانات الأعمار هي البيانات التي يمكن الاعتماد عليها والأخذ بها في موضوع الدراسة . ولكن دراسة حركة الهجرة في العراق تواجه صعوبات إحصائية متعددة ناجمة عن عدم الاهتمام اللازم في تقديم البيانات المطلوبة ، وعليه يصعب تحليل الهجرة العراقية تحليلا علميا كميا يستند إلى وقائع إحصائية ثابتة ودقيقة .

إن المتتبع لحركات السكان يلحظ تطورا في حجم ومعدلات تلك الحركات واتجاهاتها . أنها خضعت لعوامل عديدة إجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها . فقد كانت المراكز الريفية والريف العراقي عامة ذات أوضاع أقل ما يقال عنها أنها مزرية . وعلى العكس حظيت المدن ، وخاصة الكبيرة منها ، بنصيب أوفر من الاهتمام . وأن هذا الاهتمام قد تضاعف مرات بعد تزايد حصة العراق من موارده النفطية ، خاصة وأن حكومات قبل الثورة كانت حريصة على حصر المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبيرة بالدرجة الأولى . وقد خلقت هذه السياسة تباينا في مجالات الحياة مما شجع الكثيرين من من الريفيين على الهجرة . فالريف العراقي المريض أخذ يكون قوة طرد دفعت بأفواج سكانه إلى المدن متجاوزين في ذلك عامل المسافة .

كان الانتقال السكاني من الريف إلى المراكز الحضرية في الأربعينات وقبلها محدودا ولمسافات قصيرة تأثرت بمستوى النقل والمواصلات ومستوى الخبرات الفردية للمهاجرين وجهل الريفيين بما تخبىء لها المدن من عالم غريب ، فضلا عن أن هذه الخبرات لازالت في بدايتها . ولهذا كان انتقال الريفيين إلى مدن قريبة ضمن المحافظة الواحدة في أغلب الأحيان . وبتطور النقل والمواصلات واتساع أفق المهاجر إعلاميا ولاستقرار الرواد من المهاجرين واطرائهم للحياة الحضرية في المدن الكبيرة وتوفر الفرص المناسبة للعمل وارتفاع مستويات المعيشة وغيرها اتسعت أبعاد المسافات التي قطعها المهاجرون الجدد في هجراتهم وتعدت الحدود الاقليمية الضيقة . فقبل عام ١٩٤٧ مثلا كان معظم الريفيين المهاجرين ينتقلون إلى مدن قريبة ، إذ كان سكان المحافظات الوسطى يشكلون معظم المهاجرين إلى مدينة بغداد . ثم تغير الوضع بعد ذلك وللعوامل التي أشرنا إليها سلفا ، وأخذ سكان المحافظات الجنوبية يحتلون تلك المرتبة عام ١٩٥٧ ، مما يدلل على تصاعد مساهمة المحافظات الجنوبية في حركة الهجرة الداخلية بين الريف والمدينة ، وبدرجة أسرع من باقي المحافظات .

ومن الافتراضات التي تفيدنا في البحث أن الزيادة الطبيعية للسكان في الريف والحضر متقاربة في معدلاتها ، وذلك لأن الزيادة في عدد مواليد المناطق الريفية بالنسبة لمواليد المناطق الحضرية ، تقابلها زيادة في عدد وفيات الريف على ماهو عليه في المناطق الحضرية ، وهكذا تصبح معدلات الزيادة متماثلة تقريبا .

والافتراض الثاني أن الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية لم تكن على نطاق واسع قبل ١٩٤٧ ، إذ كانت نسبة السكان الحضر تتزايد ببطء تدريجي ما لبثت أن تصاعدت بعد هذا التاريخ ، كما سبق في مناسبة سابقة . أن القفزات السريعة في نمو السكان الحضر في الخمسينات وبعدها تظهر مساهمة الهجرة بفعالية تامة في اتجاه التغير في توزيع السكان بين التغير في توزيع السكان بين الحضر والريف . أن الجدول رقم — ٨ — يوضح هذا الاتجاه بشكل أكثر تفصيلا بالنسبة لمجموع السكان والسكان الحضر ، على فرض أن فارق معدلات النمو هو بالأصل نتيجة لاختلال توزيع السكان بفعل الهجرة الداخلية . (١)

وعلى أساس الجدول (رقم ٨) يمكن تثبيت ما يلي :

١ — من مقارنة قرينة النمو لمجموع السكان وسكان الحضر يتبين بأن هذه القرينة تزيد لسكان الحضر بمقدار ١٠٪ على سكان العراق عامة للفترة ١٩٤٧ — ١٩٥٧ وبمقدار أكثر من ٢٠ ٪ للفترة ١٩٥٧—١٩٦٥ ؛ مما يشير إلى وضوح دور الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر في الفترتين وأنها بدرجة أوضح كثيراً في الفترة الثانية مما يؤكد أن معدلات الهجرة خلالها نحو المناطق الحضرية قد ارتفعت .

٢ — وبمقارنة قرينة النمو على الأساس الإقليمي يظهر من الجدول أن المحافظات الوسطى في العراق ، وبخاصة محافظة بغداد قد حظيت بأعلى معدل لنمو السكان الحضر ، إذ كان الفارق في قرينة النمو بين سكانها عامة وسكانها الحضر هي في حدود ٤٠٪ للفترة ١٩٤٧—١٩٥٧ ، وأقل من ذلك كثيرا ، أي في حدود ١٠٪ للفترة الثانية (١٩٥٧—١٩٦٥) . أما المحافظات الشمالية والجنوبية فقد كانت معدلات النمو خلال الفترة الأولى (١٩٤٧— ١٩٥٧) أقل من نمو مجموع السكان ، لذلك نستنتج أن حركة الهجرة بين ريف هذه المناطق ومدنها لم تكن فعالة . وقد يفترض أيضا حدوث تيار هجرة واسعة من مدن وقرى محافظات الإقليمين إلى مدن المحافظات الأخرى في الإقليم الأوسط . ولكن الصورة قد تغيرت بالنسبة للإقليمين في الفترة الثانية (١٩٥٧—١٩٦٥) إذ يظهر الجدول تغيرا واضحا واتجاها جديدا

---

(١) فاضل الأنصاري ، مصدر سابق ، ص ١١٥ .

جدول رقم ٨

النمو الكلى لسكان العراق مقارنة بالنمو الكلى للسكان الحضر ١٩٤٧ — ١٩٦٥

المنطقة	مجموع السكان (بالآلاف)			السكان الحضر (بالآلاف)			قرينة النمو ٤٧ — ١٩٥٧		قرينة النمو ٩٥٧ — ١٩٦٥	
	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	مجموع السكان	السكان الحضر	مجموع السكان	السكان الحضر
العراق	٤٫٨٢٦	٦٫٣٤٠	٨٫٢٦٢	١٫٧٢٠	٢٫٤٢٥	٣٫٦٤٧	١٣١٫٢	١٤١	١٣٠٫٣	١٥٠٫٤
محافظة بغداد	٨١٧	١٫٣١٣	٢٫١٢٤	٤٢٤	٨٥٦	١٫٣٠٨	١٦٠٫٧	٢٠٠٫٩	١٥٢٫٨	١٦٢٫٩
المحافظات الشمالية	١٫٣٤٧	١٫٧٢٣	٢٫١٨٥	٦٤٢	٥٥٧	٨٧٩	١٢٨٫٣	١٢٠٫٦	١٢٦٫٣	١٥٢٫٥
المحافظات الوسطى	٢٫٤٣١	٢٫١٨٤	٤٫٥١٦	٨٩١	١٫٤٦٣	٢٫٠٦٤	١٣٥٫١	١٦٤٫٢	١٣٦٫٧	١٤١٫١
المحافظات الجنوبية	١٫٠٤٧	١٫٢٩٢	١٫٥٢٠	٣٦٧	٤٠٥	٦٦٣	١٢٣٫٤	١١٠٫٦	١٢٠	١٦٣٫٧

المصدر :

الأنصارى : مصدر سابق ص ١١٦

قرينة النمو = $100 \frac{P_n}{P_o}$ حيث أن P_n تمثل عدد السكان بعد n من السنوات .

P_o تمثل عدد السكان فى سنة الأساس

إن هذا يعنى أن قرينة النمو قد استخرجت على فرض أن عدد السكان فى منطقة ما فى سنة الأساس هو ١٠٠ عند ئذ يمثل نمو السكان فى تلك المنطقة العدد المضاف إلى هذا الرقم بعد فترة زمنية معينة .

فى حركة الهجرة الإقليمية بين المناطق حيث أصبحت لاتقتصر على المحافظات الوسطى فقط . لقد كانت قرينة نمو سكان المدن أعلى من مثيلتها لمجموع السكان بحوالى ٢٦٪ فى المحافظات الشمالية وبحوالى ٤٣ ٪ فى المحافظات الجنوبية . بمعنى أن اتجاه المهاجرين قد تغير ، فبدلا من تحرك الغالبية العظمى نحو العاصمة بغداد ، أخذ المهاجرون يتوزعون على المدن الأخرى وخاصة الكبيرة كمدن البصرة والموصل وكركوك وغيرها .

ويستنتج الانصارى (١) بأن الهجرة خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٥ قد اتجهت فى تيارات رئيسية كالآتى :

١ – ضمن إطار المحافظة الواحدة من المناطق الريفية فيها إلى مراكز المحافظة أو أكبر مدنها .

٢ – ضمن إطار المنطقة الواحدة من محافظة إلى أخرى منها .

٣ – من جميع مناطق الريف العراقى فى مختلف المحافظات إلى مدينة بغداد .

٤ – من الأرياف إلى مراكز استخراج النفط وصناعته .

٥ – من الأرياف إلى المدن أو المراكز الدينية المقدسة .

إن الهجرة ضمن إطار المحافظة الواحدة محدودة نسبيا ، إذ أن مدن المحافظات وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى عوامل الجذب التى تنافسها فيها المدن الكبيرة . وعلى هذا الأساس فإن الريفى قد يتجاوز محافظته ليهاجر إلى مدينة كبيرة يضمن فيها تحقيق بعض طموحه ، لهذا حظيت المدن الكبرى بجاذبية أكبر ، وأن أكبر هجرة حدثت فى المحافظات الشمالية مثلا إلى مدن الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل ، وفى المحافظات الجنوبية إلى مدينة البصرة .

أما الهجرة نحو مدينة بغداد فقد احتلت الأهمية الأولى فى العراق . ولم تقتصر هذه الهجرة على سكان الريف فقط ، وأنما على سكان المدن بمختلف أحجامها ومن كافة أنحاء العراق أيضا (أنظر شكل ٢–٤) . فلقد دخل بغداد حسب تقدير وزارة التخطيط للفترة ٤٧–١٩٥٧ حوالى ٣٠٠ ألف مهاجر و ٥٥٠ ألف مهاجر للفترة ١٩٥٧–١٩٦٥ (٢) . وكان جل هؤلاء المهاجرين من المحافظات الجنوبية ، وخصوصا ميسان .

---

(١) فاضل الأنصارى ، مصدر سابق ، ص ١١٧ – ١١٩ .

(٢) ماجد محمد خورشيد – دراسة فى مشكلة الإسكان فى العراق والتخطيط لمواجهتها ، (مطبعة وزارة التخطيط – بغداد ، ١٩٧١) ، ص ١٦ .

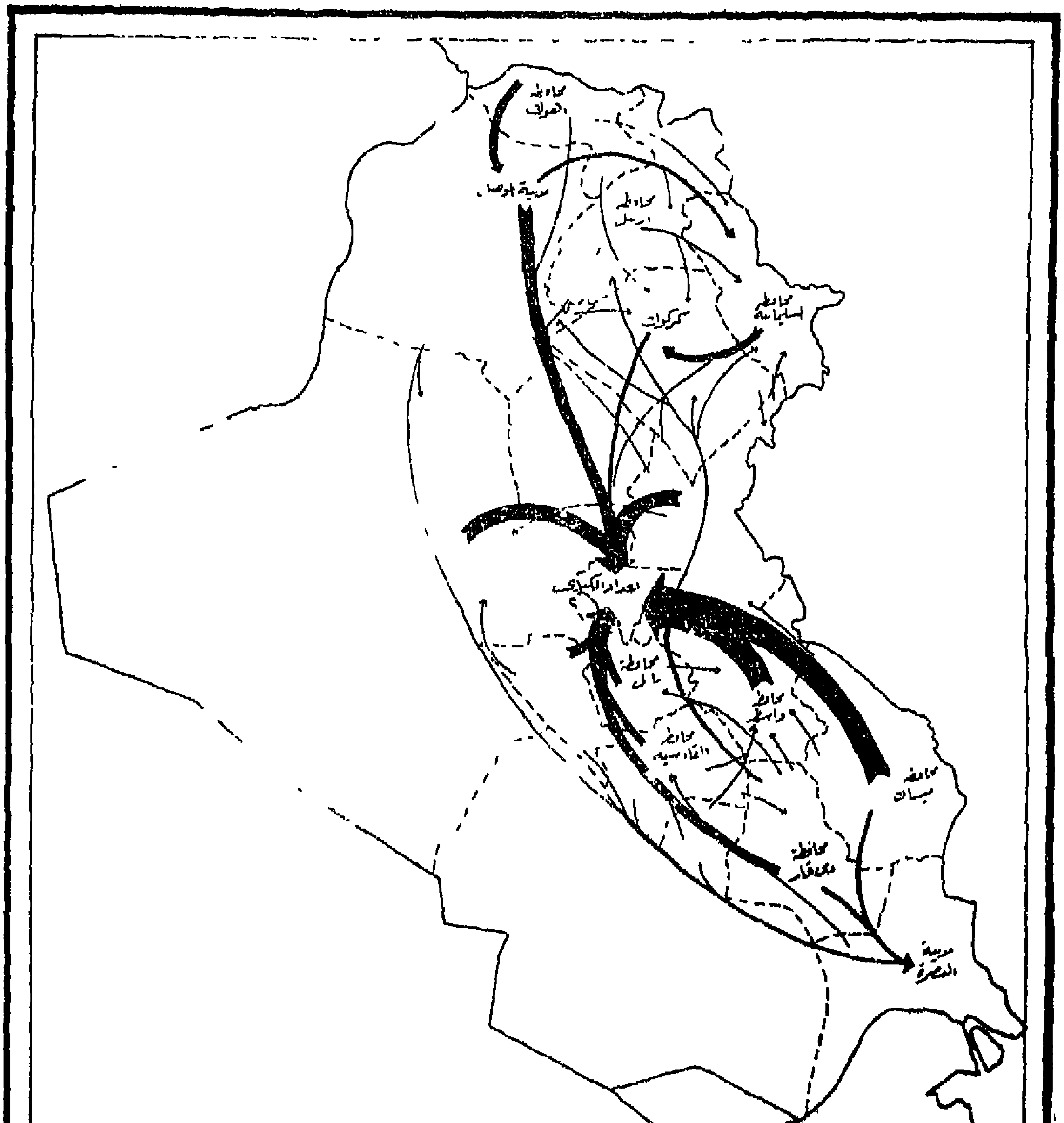

المصدر: الدكتور الحديثي - الهجرة الى بغداد ١٩٤٧ - ١٩٦٠ (سلسلة الدراسات الاقليمية - وزارة التخطيط)

شكل ٢ ــ ٤ : الهجرة الداخلية في العراق

فى حين وفد إلى مدينة كركوك ١٠٨١٠٤ مهاجر وإلى البصرة ٧١٩٦٧ مهاجر وإلى الموصل ٥٩٠٨٤ مهاجر ، ولهذا فان حجم الهجرة لهذه المدن الرئيسية فى العراق نسبة لبغداد هى ١٩,١٪ ، ١٢,٧٪ ، ١٠,٣٪ من عدد الذين هاجروا إلى بغداد على التوالى .

وتعتبر هجرة سكان الأرياف إلى مناطق صناعة النفط (وذكرنا مدينة كركوك تمثلها) ظاهرة حديثة أدى إليها التوسع فى اكتشاف وإنتاج هذه المادة ، وبالتالى زيادة الطلب على الأيدى العاملة الرخيصة ، مما عمل جذب السكان الريفيين من المناطق المحيطة فى المحافظة نفسها على الغالب ، لأن الأيدى العاملة الفنية تستقطب عادة من جميع مناطق القطر ، ومن المدن بالذات .

أما بالنسبة إلى هجرة الريفيين إلى المدن الدينية المقدسة كالنجف وكربلاء والكاظمية والكوفة وسامراء فكان مبعثها استقرار هؤلاء الريفيين فى هذه المدن بسبب العامل الدينى ، إذ يعتبر البعض سكنى هذه المدن زيادة فى التقوى ، أو نتيجة لتوفر فرص العمل التى تؤمنها الوظيفة الدينية حيث يؤم هذه المدن مئات الألوف من الناس سنويا بقصد الزيارة . أن معظم المهاجرين إلى هذه المدن هم من سكان المحافظات الجنوبية من العراق ، وبدرجة أقل من المحافظات الوسطى. هذا وأن مدينة النجف قد تسلمت لوحدها خلال الفترة ١٩٥٧ــ ١٩٦٥ حوالى ١٢١٩٠ مهاجر .

أما عن حجم الهجرة ونسبة مساهمتها فى نمو سكان المدن فقد ظهر من الجدول رقم ــ ٧ ــ (عناصر نمو السكان الحضر فى العراق) الذى سبقته الإشارة إليه بأن صافى الهجرة إلى الحضر للفترة ١٩٥٧ــ١٩٦٥ كان فى حدود ٦٩٠,٨٠٥ نسمة أو حوالى ٤٢,٥٪ من مجموع الزيادة التى حصلت فى نمو السكان الحضر وقدرها ١ر٦٢٥ر٤٧٣ وكانت هذه الزيادة ونسبها من مجموع الزيادة موزعة على المحافظات على الوجه التالى (أنظر جدول رقم ــ ٩ ــ) .

جدول رقم (٩)

الزيادة المطلقة ومعدل الزيادة السنوية للسكان الحضر للفترتين ١٩٤٧–١٩٥٧ و١٩٥٧–١٩٦٥ حسب المحافظات

المحافظة	١٩٤٧ – ١٩٥٧		١٩٥٧ – ١٩٦٥	
	الزيادة المطلقة (بالآلاف)	المعدل السنوى للنمو ٪	الزيادة المطلقة (بالآلاف)	المعدل السنوى للنمو ٪
نينوى – دهوك	٥٦,٧	٢,٧	١٢٦,٦	٨,٢
السليمانية	١٦,٤	٣,٤	٥٠,٢	٧,٢
كركوك	٦١,٠	٥,٨	٧٥,١	٥,٤
أربيل	٢٢,٠	٤,٨	٥٢,٧	٨,٤
ديالى	٢٦,٠	٦,١	٦٠,٥	٨,٢
الانبار	٢٣,٧	٥,٤	٥٨,٧	٨,٦
بغداد	٣٣٣,٦	٤,٩	٧٣٥,٩	٦,١
واسط	٢٠,٦	٤,٩	٣٢,٢	٥,٧
بابل	٢٢,١	٣,٢	٧٠,٤	٧,٧
كربلاء	٧٨,٨	٥,٩	٧٤,٧	٤,٥
القادسية – المثنى	٥٧,٩	٨,٢	٥٣,٦	٥,٣
ميسان	١٨,٦	٣,٧	١٩,٠	٣,٤
ذى قار	٣٥,٥	٦,٠	٣٨,٩	٥,٠
البصرة	١٠٠,٢	٥,٦	١٧٢,٢	٦,٩
العراق	٨٧٣,٦	,٨	١٦٢٥,٥	٦,٧

المصدر : رياض السعدى ، الهجرة الداخلية للسكان فى العراق ، (رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس ١٩٧٤) .

من الجدول رقم — ٩ — يظهر أن حجم الزيادة فى السكان الحضر وكذلك معدل الزيادة السنوية للسكان تختلف من محافظة لأخرى . فاذا كان معدل الزيادة الإجمالية للسكان هو ٢,٨ ٪ للفترة ٤٧—١٩٥٧ وحوالى ٣,١٪ للفترة ١٩٥٧—١٩٦٥ وأن هذه النسبة تمثل المعدل للزيادة الطبيعية لتبين لنا بأن الفرق فى النسب جاء نتيجة للهجرة . وفيما يلى استعراض معدل النمو الحاصل نتيجة للهجرة للمحافظات المختلفة . وقد حسبت هذه النسب على أساس طرح ٢,٨٪ من معدل الزيادة السنوية للسكان الحضر الواردة فى الجدول رقم — ٩ — للفترة ٤٧—١٩٥٧ وطرح ٣,١٪ من معدل الزيادة السنوية للفترة ٩٥٧—١٩٦٥ ، أنظر الجدول رقم — ١٠ —

إن مدينة بغداد تحتل منزلة خاصة فى اجتذاب المهاجرين الريفيين إليها من كافة أنحاء العراق . فقد قدر بأن هذه المدينة وحدها تجتذب أكثر من ٨٥٪ من صافى الهجرة فى القطر خلال السنوات الماضية . فقد كان صافى الهجرة إلى بغداد منذ ١٩٤٧ إلى ١٩٧٣ (أى خلال ٢٦ سنة) أكثر من ٦٠٠ ألف مهاجر ، وسوف يكون إجمالى صافى الهجرة المتوقع بين ١٩٧٥—١٩٩٠ (أى خلال ١٥ سنة القادمة) إلى مدينة بغداد حوالى ٦٠٠ ألف مهاجر آخر .(١)

غير أن الهجرة إلى مدينة بغداد لم تكن من جميع المحافظات بمستوى واحد فهناك محافظات تقذف بأعداد كبيرة إلى هذه المدينة . مقارنة بالمحافظات الأخرى . فقد ظهر فى بغداد عام ١٩٥٧ أن حوالى ٧٠٪ من الأفراد المولودين فى محافظة ميسان ويعيشون خارجها موجودون فى بغداد (٢) . كما أن حوالى ربع مليون نسمة كانوا قد هاجروا إلى بغداد من أربع محافظات جنوبية فقط (٣) . فى حين يرتفع عدد المولودين فى خمس محافظات جنوبية ويعيشون فى بغداد إلى أكثر من ½ مليون نسمة عام ١٩٦٥ .

(أنظر الجدول رقم — ١١ —) . ويلاحظ كذلك أن أكثر من ٨٠٪ من المهاجرين الموجودين فى مدينة بغداد فى أوائل العقد الماضى كانوا قد جاءوا من محافظتين فقط هما ميسان وواسط .

---

(١) حكمت الحديثى ، الهجرة إلى بغداد ٤٧ — ١٩٩٠ ، سلسلة الدراسات الاقليمية ، دراسة رقم ٣ ، وزارة التخطيط ، ص ١ .

(١) مكى محمد عزيز ، « بعض مظاهر تحضر المهاجرين فى مدينة بغداد » (مجلة الجمعية الجغرافية العراقية) ، المجلد الثامن ، حزيران ١٩٧٤ ، ص ٧٦ .

(٣) هاشم العلوى : بعض المؤشرات الديموغرافية على القوة العاملة فى العراق (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للاحصاء) ص ٣٢ — ٥٩ ، غير منشور .

جدول رقم (١٠)

معدل الزيادة السنوية للسكان الحضر للفترتين ٤٧–١٩٥٧ و٥٧–١٩٦٥ حسب المحافظات

المحافظة	معدل الزيادة السنوية للسكان الحضر ٪ ٤٧ – ١٩٥٧	معدل الزيادة السنوية للسكان الحضر ٪ ٥٧ – ١٩٦٥
نينوى – دهوك	– ٠,١	٥,١
السليمانية	٠,٦	٤,٠
أربيل	٢,٠	٥,٣
كركوك	٣,٠	٢,٣
ديالى	٣,٣	٥,١
الأنبار	٢,٦	٥,٥
بغداد	٢,١	٣,٠
واسط	٢,١	٢,٦
بابل	٠,٤	٤,٦
كربلاء	٣,١	١,٤
القادسية – المثنى	٥,٤	٢,٣
ميسان	٠,٩	٠,٣
ذي قار	٣,٢	١,٩
البصرة	٢,٨	٣,٨
العراق	٢,١	٣,٨

جدول رقم (١١)

المولودون خارج بغداد حسب المحافظات الجنوبية

المحافظة	في بغداد الكبرى ١٩٥٧	في بغداد وضواحيها ١٩٦٥
ميسان	٥٢٦٩٣	٨٥٢٩١
واسط	٢٢٤٧٠	٦٥٣٤٣
ذي قار	٩٣٣٢	٣٠٢٦٣
القادسية	٣٣٠٥	٣٣٩١٣
بابل	١٤١٤٥	٢٧٠٨٦

المصدر : صالح الهيتي ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

٣ ـ عوامل الهجرة من الريف الى الحضر :

الهجرة ثمرة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فمنها ما تشكل قوة طرد في المناطق الريفية المهاجر منها ، ومنها ماتكون قوة جذب في المناطق الحضرية . وفيما يلي أهم العوامل التي أثرت في الهجرة وحجمها واتجاهاتها ، علما بأن عوامل الطرد كانت عبر الزمن أقوى من عوامل الجذب :

أولا ـ العوامل الاقتصادية :

١ ـ نظام ملكية الأرض في الريف : أن أساس المشكلة يتركز في أن مجموعة صغيرة من الناس كانوا يستحوذون على معظم الأرض الزراعية . فالنظام حتى عام ١٩٥٨ ، عام الثورة ، كان إقطاعيا ورثت مجموعة من الإقطاعيين فيه امتيازاتها من العهد العثماني والاستعمار البريطاني واستمرت في عهد الحكم الملكي . مقابل هذه المجموعة هناك جمهور الفلاحين الذين يعملون في الأرض تحت أسوأ الظروف . فالعلاقة بين الاثنين كانت استغلالية.

كانت الملكية الزراعية في العراق (قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨) تتمثل بوجود أكثر من ١٠,٥٪ من الأراضي في الملكيات الزراعية موزعة على ٨٦,١٪ من المالكين ، بينما تنحصر ٦٨٪ من مجموع الأراضي لدى قلة من المالكين لايزيدون على ٢٪ . بل وأكثر من ذلك كان هناك شخصان تتجاوز حيازة كل منهما المليون دونم من الأراضي . لقد ترتب على هذا التركز في الملكية الزراعية سوء استغلال الأرض ، مما أدى إلى تدهور خصوبتها وإنتاجيتها . هذا وأن سوء أوضاع ملكية الأرض تتجسم في بعض المحافظات الجنوبية ، وخاصة ميسان ، إذ كانت الحيازة فيها من أوسع الحيازات حيث تتوزع ملكية الأراضي التي مساحتها ١٨٣٧٧ كيلو مترا مربعا على ٤٨٣ ملكية ، بمعدل ٦٨١٤ دونما للملكية الواحدة ، وأن في المحافظة ٢٩ ملكية تتراوح مساحتها بين ١٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ دونم .

٢ ـ تباين الدخل ومستوى المعيشة : أن دخل الفرد العراقي لم يزد حتى عام ١٩٦٥ على ٨١ دينار في السنة ، وهو منخفض حقاً بالمقارنة مع الدول المتطورة اقتصاديا (١) . ولكن حتى هذا المستوى المنخفض من الدخل يختلف من مكان إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى . إن انخفاض الدخل سواء من وجهة النظر النسبية أو المطلقة ظاهرة تقليدية عامة في الريف العراقي ، إذ قدر البعض أن معدل دخل الأسرة الريفية كان يبلغ نحو ٢٠ـ٣٠ دينارا

---

(١) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٧٠ ، وزارة التخطيط ، ص ٤٤٧ .

فى السنة التى سبقت عام الثورة ١٩٥٨ (١) . وترجع ظاهرة انخفاض الدخل فى الريف العراقى قبل عام ١٩٥٨ إلى جملة أسباب منها انخفاض مستوى إنتاج الغلة من حيث الكم والنوع وبقاء نوعية المحاصيل الزراعية محافظة على الأنواع التقليدية كالقمح والشعير واستعمال وسائل الزراعة القديمة وانخفاض نصيب الفلاح من الغلة وبدائية استغلال الأرض بتأثير الإقطاع وتردى الأرض وتعقد مشاكل الرى والصرف ، فضلا عما كان سائدا من بطالة مقنعة .

وبعد ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٨ بدأ دخل الفلاح يتزايد ، ولكن ليس بالدرجة الواضحة ، إذ كان متوسط نصيب الأسرة الريفية ١٣٣,٧ دينارا سنويا فى ١٩٥٨ ، ثم ارتفع ليصل إلى ١٨٥ دينارا فى ١٩٦٥ و ٢٠٠ دينارا فى عام ١٩٦٨ . وبالمقابل كانت هناك علاقة موجبة بين مستوى التحضر ومستوى الدخل فى العراق تصل إلى ٠,٥٦٪ ، وأن هذه العلاقة تصل إلى ٠,٩١٪ إذا ما استبعدنا محافظة كربلاء — عالية التحضر (٦٧٪ من سكانها حضر) والمنخفضة الدخل (٣١ دينارا) (٢) .

٣ — فرص العمل : لقد تميزت المحافظات الزراعية ، بسبب سوء الأوضاع الزراعية وسوء استغلال الأرض ، بفيض فى العمالة . وقد قدر حجم البطالة فى الريف العراقى فى عام ١٩٥٧ بحوالى ٩٦٢ ألف شخص ، أو حوالى ٥٣٪ من مجموع القادرين على العمل فى الريف . فى حين بلغ حجم البطالة فى المدن لنفس السنة حوالى ٤٠٥ ألف شخص ، أو ما يعادل حوالى ٣٠٪ من مجموع القادرين على العمل فى المدن (٣) . وكانت فرص العمل أكثر توفرا فى المراكز الحضرية ، وخاصة الكبيرة ، بتأثير تطور المؤسسات الصناعية والخدمات . فقد ارتفع عدد المشتغلين فى القطاع الصناعى من ٩٦ ألف شخص فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٦٤ ألف عام ١٩٥٧ ، اى من حوالى ٧,٢٪ إلى حوالى ١٤,٧٪ على التوالى من مجموع المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية (٤) . ان سوء التوزيع فى المؤسسات الصناعية والخدمات هو السبب فى عدم التوازن بين المناطق المختلفة . فقد تجمع ما يقرب من ٥٠٪ من عدد المنشآت الصناعية وحوالى ٥٩٪ من عدد العاملين فيها عام ١٩٦٠ فى محافظة بغداد وحدها ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٥٪ و٦٢٪ على التوالى فى عام ١٩٦٥ .

ولقد صاحب عملية التحضر فى العراق زيادة فى مؤسسات الخدمات التى تتطلب مستوى

---

(١) عبدالجليل الحديثى ، الاصلاح الزراعى فى العراق ، بحوث مؤتمر الإصلاح الزراعى ، وزارة الزراعة ، نيسان ١٩٦٧ ، ص ٣٠ .

(٢) رياض السعدى ، مصدر سابق .

(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى فى العراق ، ص ٧٨ — ٨١ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٧٨ — ٨١ .

عال من المهارة ، مما شجع اليد العاملة الفائضة فى القطاع الزراعى إلى اللجوء إلى قطاع الخدمات لتحصل على دخل أفضل ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة فعالية الخدمات من ١٨,٩٪ ن مجموع المشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية عام ١٩٤٧ إلى ٢٣,٧٪ فى عام ١٩٥٧ . وكانت السياسة المالية بعد ثورة ١٩٥٨ تميل إلى التوسع الكبير فى تقديم الخدمات العامة فازدادت نفقاتها ازديادا كبيرا ونمت القطاعات غير الزراعية بنسبة ٦٠٪ (١) . ويظهر معامل الارتباط الرتبى أن هناك علاقة موجبة قوية تصل إلى ٠,٨ بين مستوى التحضر والمشتغلين بقطاع الخدمات . (٢)

وعليه يمكن تلخيص أن هناك تباينا فى فرص مجالات العمل ، وأن هذا التباين قد سهم فى ظهور ونمو حركة الهجرة الداخلية فى العراق المتمثلة بتياراتها من المحافظات التى يسود فيها النشاط الزراعى ، والذى تعتبر البطالة من أبرز مظاهره ، إلى المحافظات التى تتمتع بمجالات وفرص العمل ، والذى يعتبر وجود المؤسسات الصناعية والخدمات من أبرز مظاهرها .

ثانيا ـ العوامل الاجتماعية :

لقد صاحب الظروف الاقتصادية السيئة السالفة الذكر فى المناطق الطاردة للسكان ظروف اجتماعية سيئة حيث بقاء العلاقات القبلية والثأر وعمليات القتل والخلافات بين القبائل مما دفع المتفتحين من سكان الريف إلى التخلص من هذا النظام الاجتماعى فى الريف والمدن الصغيرة والهروب إلى حيث المجتمع الواسع فى المدن الكبيرة . وفيما يلى توضيح لبعض الظواهر الاجتماعية التى كانت سائدة فى الريف العراقى إلى وقت قريب والتى لازال بعضها إلى هذا الوقت :

١ ـ طبيعة العلاقات السائدة فى الريف : كان الشيوخ إقطاعيين من الوجهة العملية يمارسون الإرهاب والتعسف . فقد كانوا يبيحون لأنفسهم حق تشغيل أو الاستغناء عن الفلاحين دون مبرر ، بينما كانوا يقضون معظم أيام السنة فى المدن الكبرى . وأدى هذا الوضع الاستغلالى إلى ضعف العلاقات التى تربط أفراد القبيلة بشيخها ، فتحللت بذلك العلاقات القبلية القديمة القائمة على الإخلاص والولاء للقبيلة والصلة الروحانية التى تربط الأفراد بشيخهم ، الأمر الذى جعل من السهل التفريط بتلك العلاقات .

٢ ـ أن ظروف السكن والمعيشة هى على أردأ ما عليه ، إذ كان ٨٥٪ أو أكثر من سكان محافظة ميسان مثلا يعيشون فى أكواخ هى دون المستوى المقبول .

---

(١) سعيد عبود السامرائى ، التنمية الاقتصادية فى العراق (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ١٠١ .

(٢) رياض السعدى ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

٣ – ندرة الخدمات : لقد عانى الريف العراقى من الأوضاع الاجتماعية السيئة وقلة الخدمات التعليمية والثقافية والصحية إلى الحد الذى جعله بؤرة للجهل والمرض . أن هذه الأوضاع عملت بمثابة عوامل دافعة اضطرت الفلاحين لترك العمل الزراعى والهجرة إلى المدن ، التى هى ، على عكس الريف ، أصبحت ، وخاصة الكبيرة منها ، مراكز للخدمات بمختلف أشكالها ومستوياتها فضلا عن تركز المنشآت الصناعية فيها مما خلق فرصا وفيرة للعمل بمختلف مستوياته . ولتوضيح ذلك نضرب مثلا بمحافظة بغداد . فبينما كان فى هذه المحافظة ١٢٧٣ مدرسة ابتدائية و٢٩٧ مدرسة متوسطة وثانوية فى عام ١٩٦٩–١٩٧٠ كان عدد المدارس فى محافظة ميسان لنفس السنة ٢٢٣ مدرسة ابتدائية و٢٦ مدرسة متوسطة وثانوية . وفيما يخص الخدمات الصحية فقد تركز معظمها فى محافظة بغداد أيضا . فقد بلغ عدد السكان لكل طبيب فى محافظة بغداد ١٦٣٣ شخصا سنة ١٩٧٢ ، بينما كان الرقم ٥٥٠٢ شخصا لكل طبيب فى محافظة ميسان . أن هذه المقارنات البسيطة ببعض الخدمات توضح بصورة جلية المستويين المتباينين للمحافظتين اللتين تمثل أولاهما أكبر قوة جاذبة للمهاجرين الريفيين ، بينما يمثل الثانية (ميسان) أكبر قوة طاردة لهم .

إن هذه العوامل متكاملة هى التى يرجع إليها السبب فى الهجرات الكبيرة التى حدثت من أرياف العراق إلى مدنه الكبيرة ، كما ورد ذكره عند الحديث عن الهجرة وعلاقتها بنمو المدن . وقد رأت السلطة فى العراق أن استمرار هذه الهجرة استنزاف لمورد بشرى مهم له أثره البالغ فى حياة القرية وسكانها واقتصادياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية . وانطلاقا من المبادىء التى تبنتها الثورة فى الاشتراكية والعدالة الاجتماعية نجد أن خططا كثيرة قد اتبعت لتقليص حجم الهجرة . ولما كانت قوة الدفع فى الريف بسبب الظروف السيئة هى القوة الفعالة فى الهجرة مقارنة بقوة الجذب فى المدن لذا توخت السلطة تطبيق سياسة توزيع المكاسب على جميع مناطق العراق وسكانها . فانبعث سياسة التوزيع الصناعى وخلق المجمعات الصناعية فى مناطق مختلفة من العراق لتعمل على شكل معدات لإيقاف تيار الهجرة عندها . كما سعت السلطة إلى رفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها كتزويد الريف بالطاقة الكهربائية وبالمياه الصحية مما حسن كثيرا من أوضاعها الحياتية . كما دخلت السلطة إلى الريف فحسنت زراعته ومكاسبه ووفرت فرصا كثيرة للعمل فيه . فقد أنشأت مزارع الدولة والمزارع الجماعية والتعاونية ، ووفرت سبل تيسير المكائن الزراعية واستعمالها على نطاق واسع ، كما ضمنت للفلاحين بيع محاصيلهم بأسعار مناسبة دون تدخل الوسيط المستغل . كل ذلك رفع من مستوى الفلاح المعاشى وأصبح أكثر التصاقا بأرضه مما كان عليه سابقا . أن هذا هذا قد قلل ظاهرة الهجرة ، ولكنه لم يقض عليها .

خامسا ـ التحضر والموارد

١ ـ التركيب الاقتصادى للنمط الحضرى :

تتبع أساليب مختلفة فى دراسة التركيب الاقتصادى لأى قطر أو إقليم أو حتى لمنطقة حضرية ، وأن لكل من هذه الأساليب ، إيجابياتها وسلبياتها ، وتعتمد مستويات هذه الإيجابيات والسلبيات على ما يتوفر للباحث من متطلبات التقويم الموضوعى للواقع الاقتصادى ومؤشراته ومتغيراته التى يخطط له مسيرته الزمنية . ولكن تكاد تكون الغالبية بجمع على دراسة التركيب الاقتصادى على أنه مكون من قطاعات ثلاثة :

١ ـ قطاع الفعاليات (الأنشطة) الأولية أو الاستخراجية التى لا يترتب وجودها على حرفة أخرى قبلها . إنها تتعامل مع الطبيعة مباشرة كالزراعة واستخراج المعادن والصيد وقطع الأخشاب وغيرها .

٢ ـ قطاع الفعاليات (الأنشطة) الثانية وتشمل الصناعة التحولية والتعدين والبناء والتشييد وإنتاج الماء والكهرباء والغاز .

٣ ـ قطاع الفعاليات (الأنشطة) الثالثة وتشمل التجارة والخدمات كالنقل والمواصلات والصيرفة والتأمين والإدارة وما إلى ذلك من الخدمات .

يلاحظ أن بعض الفعاليات لها علاقة مباشرة بالتحضر والحضرية ، فى حين لم تكن لبعضها الآخر تلك العلاقة المباشرة كالزراعة . فالمناطق الحضرية تختص كما يظهر بالفعاليات الثانية والثالثة ، لأن الصناعة والتعدين من جهة والخدمات من جهة أخرى ترتبط بصلة وثيقة بمستوى التحضر ، وهى مؤشرات تحدد ذلك المستوى وترسم مسيرته المستقبلية . ولكن يتعين أن لا نهمل دور الفعاليات الأولية عند دراسة التحضر وعوامل نشأته وتطوره ، وربما مستقبله . فانتاج الريف له علاقاته بانتاج الحضر ، وأن متطلباتهما متكاملة وتحتاج بعضها البعض الآخر . فالريف والحضر متكاملان ، وأن تفاعلهما يرسم اتجاهات الاستيطانين الريفى والحضرى على حد سواء .

وإذا ما قسمنا الدخل القومى على أساس القطاعات الثلاثة واستخرجنا ما يسهم به كل قطاع لوجدنا بأن قطاع الزراعة بدأ يفقد قليلا من مساهمته فى إجمالى الدخل إلى الصناعة والتعدين ، مع بقاء الخدمات محتفظة بمستواها من المساهمة . فقد كان العراق يعتمد فى

النتاجه الرئيسي فى التصدير خلال جانب من الستينات وقبلها على النفط الخام ، وهذا ما كان يمثل المرحلة الأولى من عملية التنمية الاقتصادية . وفى المرحلة الثانية التى يمكن أن يطلق عليها (فترة النمو الانتقالى التى تؤشر نهاية الاستعمار الاقتصادى وبداية النمو الاقتصادى الحديث) استعمل الفائض فى الموارد لتنمية الصناعة ، وكان التأكيد أول الأمر على الصناعات الاستهلاكية التى تلبى المتطلبات القطرية . أما المرحلة الانتقالية الثالثة التى تمر بها العراق اليوم فتدعى (مرحلة الانتاج الاستهلاكى والتصديرى) . من هذا يظهر أن الأساس الاقتصادى للعراق ولفترة من الزمن كان يؤكد على إنتاج النفط ، وأنه لا تكون هناك تنمية إقتصادية دون استخدام عائدات النفط فى إنتاج وتوسيع التركيب الاقتصادى . ومع زيادة الاعتماد على النفط وتطور الصناعة وما تبعهما من ارتفاع فى مستويات المعيشة فإنه أصبح لقطاع الخدمات أهمية خاصة فى مساهمته فى الدخل القومى . أما الزراعة ، فرغم أنها قد حفلت بمكانة مرموقة فى واقع الاستثمارات ، إلا أنها لازالت لا تسهم بنصيبها البارز فى مجمل الإنتاج القومى ، إذ أنها لا تكون من الدخل القومى الا حوالى ٢٨ ٪ من هذا يظهر دور النفط والصناعة والخدمات ، وهى جميعاً قطاعات حضرية ، أو أن لها مدلولات حضرية ، فى الدخل القومى ، مما يعكس دورها فى النمو الحضرى واتساع قاعدته الاقتصادية .

ولكن القوة العاملة تعطى صورة أخرى مغايرة لصورة الدخل القومى . فالجدول رقم ١٢ يعطينا صورة لواقع الاستخدام للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

جدول رقم ١٢

تركيب الاستخدام حسب القطاعات الاقتصادية لسنتى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠

المهنة	القوة العاملة ونسبها التوزيعية ٪ ١٩٦٥	١٩٧٠
الزراعة	٥٣	٥٥
التعدين	٠,٥٨	٠,٥٨
الصناعة	٥,٨	٥,٤٤
الخدمات العامة (الكهرباء . الماء . الغاز)	٠,٥٣	٠,٤٧
الإنشاء وتجارة الإنشاءات	٢,٦٣	٢,١٨
التجارة الخارجية والداخلية	٥,٤٠	٥,٤٤
النقل	٥,٥٧	٥,٤٤
الخدمات	١١,٦٤	١٠,٨٨
الخدمات الدفاعية	٩,٩٠	٩,٩٧

المصدر : S. Shafi. Urban Planning in Iraq.

إنه من المثير فى الجدول ١٢ أنه فى ١٩٦٥ و ١٩٧٠ كان أكثر من نصف القوة العاملة يعملون فى القطاع الزراعى الذى يسهم بحوالى ⅛ صافى الإنتاج القومى . أما المستخدم الثانى (وحوالى ٣٢ ٪) فهو قطاع الخدمات ، وهو بهذا يحتمل ذات النسبة تقريباً التى تحتلها فى إجمالى الدخل القومى . أما القطاع الثالث الذى يسهم بمعظم الدخل القومى (الصناعة والتعدين) فلا يستخدم إلا أصغر نسبة من مجموع القوة العاملة (حوالى ٦ ٪ فى عام ١٩٧٠)

ولأهمية الصنعة التحويلية والصناعات التعدينية والخدمات فى الناتج القومى الإجمالى ، وبالتالى فى خطط التنمية الاقتصادية وتأثيراتها جميعاً فى النمو الحضرى وتراكيبه وأبعاده نجمل بعض الحقائق حولها ودلالاتها فيما يأتى . ونبدأ فى إبراز أهميتها فى الدخل القومى فى الجدول رقم – ١٣ – .

جدول رقم ١٣

الناتج القومى الإجمالى وقطاع الصناعات التعدينية والتحويلية بالأسعار الجارية لعدة سنوات بملايين الدنانير

السنة	الصناعات التعدينية والمقالع: استخراج النفط	الصناعات التعدينية والمقالع: غيرها	الصناعات التحويلية: تكرير النفط	الصناعات التحويلية: غيرها	الصناعات التحويلية: المجموع	الناتج القومى الإجمالى	نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج القومى الإجمالى
١٩٥٣	١٢٨,٩١	٠,٨٩	١,٩١	١٧,٨٣	١٩,٧٤	٢٦٥,٣٢	٧,٤
١٩٦٣	٢٤٢,٥٠	١,٩٠	١٠,١٠	٥٤,١٠	٦٤,٢٠	٥٦٣,٥٠	١١,٤
١٩٧١	٥٠٤,٠٠	١٤,٤٠	١٠,٧١	١٢٤,٥٩	١٣٥,٣٠	١١٨٢,٢٠	١١,٤

المصدر : المجموعه الأحصائيه السنويه لعام ١٩٧٠ ، جدول ١٥٩ ص ٣٤٤ ، ولعام ١٩٧٢ جدول ٢٥٧ ، ص ٣٧٢ .

إن الجدول – ١٣ – يبرز أهمية القطاعات الإنتاجية الحضرية كاستخراج النفط وصناعة تكريره والصناعات التحويلية فى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى . فاستخراج النفط وتكريره يمثل حوالى ٤٤ ٪ من إجمالى الناتج القومى ، فى حين أن الصناعة التحويلية (بما فيها تكرير النفط) تمثل ١١,٤ ٪ ، وأنه بدون تكرير النفط تكون حصة الصناعة من الناتج القومى فى حدود ١٠,٥ ٪ .

إن المناطق الحضرية هى مناطق إنتاج واستهلاك ، إذ أن الإنتاج الصناعى لا ينتهى عند المصنع ، بل لابد أن يوزع إلى مواقع المستهلكين ، وهم فى مواقع متباينة . كما أن الانتاج الصناعى يتطلب تعاون عدة متطلبات كالمادة الأولية والقوة العاملة والقوة المحركة والمياه والسوق ورأس المال وغيرها . من هذا ليس غريباً أن تتجه الصناعات فى مواقعها إلى المناطق الحضرية حيث يتوفر السوق والأيدى العاملة ورأس المال والقوة المحركة ووسائل النقل والمواصلات والخبرة والتجاذب الوظيفى.وهذا ماحدث فىالعراق لفترة من الزمن قبل أن تدخل الدولة وقطاعهاالعام كطرف فى تحديد مواقع الصناعة لتضمن العدالة فى التوزيع . إن هذا يبرز أثر الصناعة والخدمات المرافقة لها فى النمو الحضرى واتجاهاته .

ولقد ولدت الصناعة قوة جذب للأيدى العاملة من مناطق مختلفة من العراق لما تمنحه من أجور عالية وامتيازات كثيرة أخرى ، وهى بهذا من الأسباب التى شجعت على الهجرة من الريف والمدن الصغيرة إلى المدن التى تحتضن الصناعة النفطية والتحويلية . ولإبراز أهمية الصناعة الحضرية فى عدد ما تشغله من الأيدى العاملة نقول بأنه فى عام ١٩٥٤ كان عدد المشتغلين فى القطاع الصناعى فى القطر حوالى ٨٥ ألف ، كان يعمل من هذا الرقم حوالى ٥٧ ٪ فى أكبر ثلاث مدن عراقية هى : بغداد والبصرة والموصل ، أو حوالى ٧٣ ٪ فى أكبر ست مدن عراقية فى ذلك الوقت . إن هذا يعنى أن ¾ المشتغلين فى القطاع الصناعى يعملون فى ست مدن فقط ، فى حين يعمل الـ ¼ الباقى فى جميع المناطق الحضرية والريفية الأخرى فى العراق . إن هذا يوضح مدى التركيز الكبير للصناعة فى المناطق الحضرية الكبيرة نسبياً .

وتؤكد صورة هذا التركز إحصاءات ١٩٧٣ أيضاً ، إذ من مجموع المشتغلين فى الصناعة العراقية البالغ عددهم ١٨٣٥٩٠ هناك حوالى ١٠٧ آلاف أو حوالى ٥٨ ٪ من مجموع المشتغلين بالصناعة يشتغلون فى هذا القطاع فى المدن الكبيرة الثلاث (بغداد والبصرة والموصل)، ويعمل أكثر من ٧٠ ٪ فى الثمان مدن المائة الفية فى العراق . إن هذا يبرز بوضوح دور المدن فى التوطن الصناعى فى العراق وأنه كلما كان حجم المدينة أكبر كان دورها أعظم فى الانتاج الصناعى . فاقليم بغداد الكثيف يضم وحده حوالى ٧٠ ٪ من العمال فى الصناعات الكبيرة (الصناعة الكبيرة هى التى يعمل بها ١٠ عمال فأكثر) ، وأن هؤلاء ينتجون أكثر من ٧٠ ٪ من قيمة الإنتاج ويتسلمون حوالى ٧٥ ٪ من الأجور المدفوعة للعمال الصناعيين ، إن هذا بطبيعة الحال له مدلولاته الاقتصادية الكبيرة ، إذ أنه يعكس توفر عناصر ماهرة فى عملية الانتاج ، تؤدى فى النتيجة إلى نشاط ونمو بقية الفعاليات الاقتصادية .

وينحى كثير من الاقتصاديين والجغرافيين فى تقويم الفعاليات الاقتصادية على أساس تقسيمها وفق مناطق استهلاك إنتاجها أو خدماتها إلى فعاليات أساسية Basic activities وفعاليات ثانوية أو غير أساسية Non basic activities (١) . فالفعاليات الأساسية هى تلك الفعاليات الموجودة فى المنطقة الحضرية والتى يستهلك إنتاجها أو خدمتها سكان المناطق الأخرى التى تقع خارج حدود منطقتها الحضرية ، وذلك سواء عن طريق تصدير إنتاجها إليهم أو بتسوق إنتاجها من قبلهم فيها . إنها تؤدى إلى حصول المنطقة الحضرية على دخل من خارج حدودها . أما الفعاليات غير الأساسية فهى التى تخدم سكان المنطقة الحضرية ، وهى بهذا لا تزود المنطقة الحضرية بدخل خارجى . ويعتبر الاقتصاديون والجغرافيون الفعاليات الأساسية للمنطقة الحضرية على أنها مؤشرات لنشاطها الاقتصادى وعلاقاتها مع ظهيرتها والعالم الخارجى . ويضع هؤلاء أهمية خاصة لتقدير مستوى هذه الفعاليات ، إذ يعتبرون ذلك عاملا مساعداً لمعرفة قوة الاقتصاد الحضرى ونمط نموه واتجاهات مستقبله على أساس ما يتصل به من علاقات يفرضها قانون المضاعفات Law of multiplier الذى عن طريقه يمكن التنبؤ والتخطيط لاقتصاد استعمالات الأرض وحجم السكان وما يترتب على ذلك من حجم الاستهلاك .

وبتطبيق القاعدة التى أشرنا إليها فى تقدير حجم العمال الأساسيين وغير الأساسيين على القطاع الصناعى الحضرى نجد أن فى بغداد مثلا ٤٣٣٨٤ عاملا أساسياً فى الصناعة ، وهم يمثلون ٢٢,٣٩ ٪ من عمال القطر فى هذا القطاع أو ٢٤,٤٠٪ من عمال المدينة . إن هذه النسبة تشير إلى أهمية هذا القطاع فى الأساس الاقتصادى للمدينة . وإذا ما أخذت المدن

---

(١) ومن الأساليب المتبعة لقياس الاساس الاقتصادى والتى تتصف ببساطتها والقدرة على استعمالها رغم قلة ما يتوفر من إحصاءات هى طريقة ماتيلا وتومسون والتى تتلخص بالمعادلة الآتية :

س ف = م ف (ك ف + ف) / (و ف + ف) + ص ف

حيث أن :

س ف	العمال الأساسيون فى صناعة معينة
م ف	حجم التوظيف فى الصناعة المحلية
ك ف + ف	مجموع سكان تلك المدينة
و ف + ف	مجموع سكان القطر
ص ف	حجم التوظيف الكلى للقطر فى تلك الصناعة

المصدر : فلاح جمال معروف ، بغداد رئيسة مدن العراق (رسالة ماجستير - كلية الآداب جامعة بغداد) ١٩٧٦ ، ص ٢٨٦ .

الكبيرة الأخرى (كالبصرة والموصل وكركوك والنجف) لتبين بأنه على الرغم من أهميتها الصناعية ،، إلا أن مجموع عمالها الأساسيين فى هذا القطاع هو ١٢٦١٥ عاملا وأنهم يمثلون ٦,٨٥ ٪ من عمال القطر . إنهم فى هذه المدن الأربع الكبيرة لا يمثلون سوى ٢٩ ٪ من عمال بغداد الأساسيين فى هذا القطاع (١).

والملاحظة الثانية المهمة هى أنه فى الوقت الذى ينمو فيه الانتاج المادى فى المناطق الحضرية العراقية تنمو الخدمات أيضاً كالصيرفة والتأمين والتجارة والخزن والتوزيع والإدارة وغيرها . إنها خدمات إنتاجية لا يمكن بدونها أن تتم عمليات الإنتاج المادى . هذا وأن أية زيادة فى الانتاج المادى يتطلب نسبة من الزيادة فى هذا النوع من الخدمات . وأن هذا الأخير ينعش بالضرورة الطلب على تجهيزات الدوائر والبناء ومجموعة أخرى من البضائع . لذا فإن الإنتاج المادى والخدمات الانتاجية يساعد كل منهما الآخر فى التوسع .

وتختلف مستويات الاستهلاك بين الحضر والريف. فمستويات الدخول تختلف بينهما ، وبين المدن الكبيرة والمدن الصغيرة والريف. وبسبب ذلك أصبحت المدن الكبيرة مراكز استهلاكية كبيرة . فتركز الإنتاج فى المدن قد زاد من دخول سكانها ، وهذه زادت من قدراتهم الشرائية ، وازداد بذلك الطلب على البضائع والخدمات . ولنضرب مثلا من مدينة بغداد ، إذ أنه على الرغم من أن سكانها يمثلون حوالى ٢٤ ٪ من سكان العراق فإنها تمثل أعلى مستوى للدخل الفردى ، حيث يصل إلى حوالى ضعف معدل الدخل للقطر بكامله . ولهذا فإن المناطق الحضرية كمراكز استهلاكية لا يتحدد استهلاكها بعدد سكانها ، ولكن بمستوى الدخل الفردى فيها أيضا . ومن الواضح أن مستوى الدخل فى المدن ، وضربنا مثلا من بغداد ، أعلى كثيراً مما عليه فى الريف والمدن الصغيرة . كما أن هذه المدن لا تقتصر فى حجم مبيعاتها على سكانها ، وإنما أيضاً على أولئك الذين يسكنون ظهيرتها أو فى الخارج.

وعلى هذا الأساس يوجد فى المدن عمال فى الخدمات والإنتاج يفوقون فى عددهم ما تقتضيه النسب السكانية لتلك المدن . فرغم أن سكان بغداد فى عام ١٩٧٠ يمثلون حوالى ٢١٪ من سكان القطر فإن المدينة تحتوى على حوالى ٢٩٪ من عدد العاملين فى المؤسسات التجارية فى القطر وعلى ٤٧٪ من عدد العمال الصناعيين وحوالى ٥٠٪ فى عدد معلمى المدارس الابتدائية و٥٨٪ من عدد مدرسى المدارس الثانوية و٨٣٪ من عدد أساتذة الجامعة و٥٢٪ من عدد الأطباء و٤٥٪ من عدد المصارف التجارية و٥٧٪ من عدد المودعين الأهلين و٦٤٪ من عدد المودعين الأفراد و٤٠٪ من عدد موظفى القطر ، وبسبب الدخول

(١) نفس المصدر ، ص ٢٩٠ .

العالمية فيها ، بين الموظفين ، نجد بأنه يحصل من موظفيها حوالى ٧٣٪ من ضريبة الدخل المستحصلة من موظفى الدولة عام ٧٤/١٩٧٥ .

ولبيان الأهمية النسبية للمنشآت التجارية للمدن الكبيرة نستعرض بعض الأرقام . توجد فى العراق عام ١٩٧٥ حوالى ٨٤ ألف منشأة تجارية ، كانت حصة بغداد وحدها منها حوالى ٢٤ ألف منشأة أو حوالى ٢٩٪ ، وحصة أكبر ثلاث مدن عراقية (بغداد ، البصرة ، الموصل) أكثر من ٤٢٪ وحصة أكبر خمس مدن عراقية (بغداد ، البصرة ، الموصل ، وكركوك ، النجف) أكثر من ٥٠٪ من عدد منشآت القطر . (١) ويبرهن هذا دون شك على أن الوظيفة التجارية هى من الوظائف التى تختص بها المناطق الحضرية . وأن أهميتها لاتتحدد بنسبة ما يوجد من عدد المنشآت فيها ، وأنما تتميز المناطق الحضرية بسعة منشآتها التجارية وتنوع بضائعها مقارنة بما موجود بالريف والمدن الصغيرة .

أما عن العمال الأساسيين فى القطاع التجارى لأكبر ٥ مدن عراقية فهم على الوجه التالى (٢) .

المدينة	العمال الأساسيون في التجارة	نسبة العمال الأساسيين لغير الأساسين
بغداد	١٠٣١٦	٢١,٥٣ ٪
البصرة	٤٦٤٥	٣٨,٠١ ٪
الموصل	٥٢٤٢	٤٨,٠ ٪
كركوك	٥١٦٩	٥٩,٤٤ ٪
النجف	٣٢٢٥	٦٨,٥٣ ٪

من هذا الجدول يبدو أن هناك علاقة عكسية بين الحجم السكانى للمدن ومستوى نسب العمال الأساسيين فى الوظيفة التجارية فيها . أن لهذا الاستنتاج أهمية على مستوى

(١) المصدر للارقام : النتائج الأولية لعملية حصر المنشآت التجارية للفترة ١-٣١ آب . (اغسطس) ١٩٧٥ (الجهاز المركزى للاحصاء / التجارة الداخلية / الأبحاث) .

(٢) فلاح جمال معروف ، مصدر سابق ، ص ٤٠٠ .

التخطيط والتنمية حيث يبدو أن المدينة المتضخمة بسكانها تستهلك جهود وفعاليات جزء كبير من سكانها وخدمتها الاستهلاكية أو غير الأساسية .

أما عن العمال الأساسيين فى حقل الخدمات ، وهو حقل حضرى أيضا ، فيمكن استعراض أعدادهم ونسبهم لأكبر ٥ مدن عراقية فى الجدول رقم (١٤) كالآتى :

جدول رقم (١٤)

العاملون الأساسيون فى حقل الخدمات

الفعالية	بغداد	البصرة	الموصل	كركوك	النجف
النقل والمواصلات	٩٣٠٦	٣١٦٢	١٧٦٨	٧٣٣	١٣٢
التعليم الابتدائى	١٩٢١	٣٠٦	٩٢٢	٩٩٥	١٩-
التعليم الثانوى	٢٢٣٩	١٩٧	٣٢٦	٢٩٠	٦٩
التعليم الجامعى	١٢٩٦	١٠٢	١٢٨	-	٣٩-
الأطباء والصيادلة	١٤٤١	٣٥	١٢٤	١٧	٩
الخدمات الصحية	٢٨٣٥	٣١٨	٧٩٧	٤٣٣	١٢٣
الأطباء الاخصائيون	٢٥٨	١٧	١١	١٧	٧
الخدمات الإدارية	٦٣٥٣٢	٢٥٣٧٨	٥١٥٦	٤٣٢	٩٥٠-

المصدر : فلاح جمال معروف ، مصدر سابق ص ٤٠٨ .

نتيجة لمجموعة الظواهر الاقتصادية المتنوعة أصبحت المدن العراقية ، وخاصة الكبيرة منها ، قوة جذب للسكان ، فى حين استمر الريف قوة طرد . فتمتع المدن بنسبة كبيرة من الخدمات وفرص العمل ونوعية أفضل لها لم يكن إلا على حساب التوزيع الإقليمى العادل لهذه الخدمات والوظائف ، وهذا جعل المدينة هدفا لمزيد من المهاجرين . فالزراعة وقطاع الفعاليات الأولية عموما تمثل الريف العراقى الطارد للسكان ، بينما تختص المناطق الحضرية بالقطاعين الإنتاجى (صناعة تحويلية وتعدين) والخدمات . كما أن نسب هذين القطاعين تتزايد فى مقدار مساهمتها بالإنتاج القومى على حساب القطاع الأول . أنهما قطاعان حضريان ، وهذا مؤشر مهم للنمو الحضرى وأهميته فى الحياة العراقية . وما لم يعم الإنتاج الصناعى وتنتشر الخدمات بصورة مرضية فى الريف العراقى ، فان الوضع سيستمر

على حاله من عدم التوازن الاقتصادي وعدم التوازن السكاني ، وبذلك تزداد الهجرة الريفية سعة وتزداد المدن حجما ، وينتج عن ذلك مشاكل لا تحصى .

٢ ـ التخصص الوظيفي للنمط الحضري :

إن تنميط المدن حسب الوظائف السائدة عملية طبقت على نطاق واسع . ولكن من النادر في المجتمع المعاصر أن يتواجد نمط صرف ، وذلك بسبب أن أية وظيفة هي محفزة لتطور وظائف أخرى . وبنمو المدينة في حجمها تميل إلى تنوع وظائفها الداخلية . لذا فالمدن الكبيرة متعددة الوظائف ، وأن الاتجاه يميل إلى التنوع أكثر فأكثر ، مع بقاء وظيفة أو أكثر مسيطرة على النمط الحضري . والمدن العراقية ليست شاذة ، فهي في حقيقة أمرها نشأت لتؤدي عدة وظائف معا ، ولئن كان التخصص قد فرض نفسه في حالات قليلة كما في بعض مدن التعدين والصناعة والمدن الترفيهية والدينية ومدن السياحة ، إلا أنه يبدو أساسا ظاهرة عابرة موقوتة ، إذ ما لبثت تلك الوظائف القائمة في هذه المدن أن دعت إليها وظيفة أو وظائف أخرى . فالوظائف يدعو بعضها البعض ، فتدعم بعضها وتتكامل . ولكن يختلف نصيب المدن العراقية المختلفة من تعدد الوظائف ، مما ينتج عنه نظام وظيفي طبقي للمدن . غير أن تحديد هذه الطبقات أمر عسير ، إذ كثيراً ما تختلط طبقات الوظائف بطبقات الحجم لشدة ارتباطهما . ولكن ينبغي أن لايغيب عن الذهن أن الطبقات الحجمية انعكاس ونتيجة ، بينما الطبقات الوظيفية هي الضابط والسبب .

أن تصنيف المدن حسب وظائفها الأساسية السائدة يعتمد على الكيفية التي تعرف بها « السيادة وتحليلها » . ولكن غالبا ما تقوم السيادة بالتركيب المهني للسكان ، وذلك عن طريق نسبة العمالة في كل فعالية . ويتبع منهجان عند تصنيف النمط الحضري تصنيفا وظيفيا ، المنهج الكمي Quantitative والمنهج الوصفي Qualitative . فالمنهج الكمي يقوم على أساس النسب العددية المئوية المختلفة للسكان العاملين في المدينة . أما المنهج الوصفي (النوعي) فلا يزيد عن أن يكون تعبيرا عاما وشخصيا .

ويصعب ، إذا أردنا تصنيف المراكز الحضرية في العراق حسب الفعالية الاقتصادية الرئيسية ، أن نعطي الصورة الدقيقة التي يتطلبها البحث العلمي وذلك لوجود عدد من المعوقات من أهمها :

١ ــ النقص البارز في الدراسات والمسوحات التفصيلية الدقيقة المناسبة التي تناولت الأساس الاقتصادي الحضري .

٢ – أن الأرقام المتوفرة للفعاليات الاقتصادية فى العراق هى على أساس المحافظات ، وليست على أساس المناطق الحضرية . ولكن مع ذلك يمكن التغلب على هذه العقبة بالنسبة لمراكز المحافظات فقط لأن فى كل محافظة عراقية مدينة مركزية واحدة كبيرة نسبيا تضم فى العادة معظم العمالة فى الوظائف الاقتصادية الحضرية (الصناعة . الخدمات . التجارة) . ولهذا فان أرقام المحافظة تعكس حقيقة المدينة المركزية لتلك المحافظة . وتبرز الصعوبة فى المحافظات التى تتعدد فيها المراكز الحضرية المتوسطة والكبيرة الحجم .

٣ – ولكن حتى فى حالة توفر الأرقام للفعاليات الاقتصادية ، فان هناك صعوبة فى تصنيف المدن تصنيفا وظيفيا ، لعدم وجود التخصص الواضح ، حيث أن كل مدينة كبيرة تشتمل على وظائف متنوعة فى هيكلها الاقتصادى .

آخذين كل ما تقدم بنظر الاعتبار يمكن تصنيف المناطق الحضرية فى العراق حسب أهميتها الوظيفية على الوجه التالى :

١ – المدن ذات القاعدة الزراعية – التجارية :

إنها فى معظمها ذات أحجام صغيرة تقل عن ٥٠,٠٠٠ نسمة ، وذات وظيفة تستند أساسا على الخدمات التى توفرها لسكانها وسكان الريف فى ظهيرها أنها تخلو من أساس اقتصادى متين ، ولهذا فهى تأكل نفسها بنفسها . كما أن الخدمات التى توفرها هى فى مستوى يتناسب والقدرات الشرائية المحدودة لمواطنيها ، نظرا للمستويات المنخفضة نسبيا لدخول سكانها مقارنة بمعدل مستوى الدخول فى المدن الكبيرة .

أن معظم المدن التى تدخل فى هذا الصنف هى من النوع الذى يوفر الخدمات التجارية بالدرجة الأولى . أنها تسيطر على ظهيرها فى صادراته ووارداته . فهى تعيش لإقليمها وعليه ، وكلما نما معه . أنها حلقة الوصل بين المناطق الزراعية الريفية ومراكز الإنتاج الصناعى والتبادل التجارى العالمى . وعلى هذا الأساس يمكن تشخيص مجموعة المدن التى تنتمى لهذا الصنف ، وعددها يصل إلى حوالى ٧٥ مركزا حضريا من مجموع المراكز الحضرية العراقية البالغ عددها ١٠٣ مركزا فى عام ١٩٧٠ ، إذ أنها تشكل ثلاثة أرباع المدن العراقية التى تزيد فى سكانها على ٥,٠٠٠ نسمة ، وهو العدد الذى اعتبر حدا أدنى لسكان المركز الحضرى . أن كثرتها بهذا الشكل يعكس وضع العراق الاقتصادى وتوزيع سكانه بين الريف والحضر ومتطلبات هؤلاء السكان الأساسية .

٢ – المدن ذات القاعدة الادارية والسياسية :

أن الوظيفة الإدارية ضرورة ، ولابد أن تمارس فى مدينة مركزية وتختلف هذه المدن حسب موقعها فى الطبقة الإدارية . فهى قد تكون على شكل مركز إدارى محلى (كمركز

الناحية والقضاء) أو مركز محافظة أو مركز إدارى إقليمى (كالبصرة والموصل واربيل – مركز الحكم الذاتى) أو مركز وطنى كبغداد العاصمة . ولكن لابد من التنويه بأن الوظيفة الإدارية وحدها لا يمكن أن تقيم مدينة من أى حجم . ولهذا فانه وإن بدأ المركز أصلا مركزا وظيفة إدارية ، إلا أنه سرعان ما يفقد تخصصه الوظيفى نتيجة لنمو المهن الأخرى المتعددة ، ويتبع هذا تزايد السكان وهكذا .

ويبدو أن مستويات الدخول ونشاط الوظائف ومستوياتها له صلة بالمستوى الإدارى للمركز الحضرى فى العراق . فالمركز الإدارى ، كلما كبر حجمه ، يصبح سوقا استهلاكية ليس مترفها فى حاجاته فقط ، بل وغنى فى إمكاناته ودخول سكانه . وهذا طبعا يختلف تبعا للمستوى الإدارى للمركز . ففى العراق هناك ٢٥ مركز ناحية يزيد سكان كل منها على ٥,٠٠٠ نسمة ، فضلا عن وجود ٦٠ مركز قضاء و١٨ مركز محافظة . إن مراكز المحافظات ، بما فيها العاصمة بغداد ، هى التى تتمتع بالخصائص الإدارية التى تضفى أهمية على موقعها الوظيفى . فهى وإن دخل معظمها ضمن الصنف الأول (المراكز ذات القاعدة الزراعية – التجارية) ، إلا أنها قد أسبغ عليها وضعها الإدارى منزلة حضرية إضافية تتمثل بالكادر الوظيفى الذى يدير العمليات الإنتاجية والاستهلاكية والإدارية والذى تكون مستويات الدخول عنده أعلى من مستويات باقى السكان الريفيين ، أو الذين يعملون فى المهن البسيطة الأخرى ، والذين يكونون غالبية سكان هذه المدن .

٣ – المدن ذات القاعدة الصناعية والتعدينية :

إن الصناعة فى العراق لم تخلق عددا من المدن كما حققت التجارة والخدمات ، أن الصناعة التحويلية حضرية بالضرورة ، ولكن هذا لا يعنى أنها لابد أن تخلق مدنا جديدة . فهى قد تخلق مدنا من لاشىء إذا كانت وحدة الإنتاج ضخمة من صناعات النطاق الواسع أو الصناعات الثقيلة . ولكن الصناعة فى العراق لازالت دون ذلك ، ولهذا فهى عامل مساعد فى نمو المدن فى أحجامها ، وأن المدن التى نمت نموا كبيرا فى الفترة الحديثة من تاريخ العراق هى المدن التى كانت التنمية الصناعية فيها أعلى ما تكون ، وأن المدن التى لم تدخلها الصناعة الحديثة بقيت متوقفة مستندة فى اقتصادها على قاعدة ضيقة استهلاكية . ومدن التعدين ، ومنها فى العراق مدن النفط والمعادن الأخرى ، بدأت صغيرة ولكنها أخذت تزداد حجما مع تزايد إنتاج النفط ، حيث ازداد رخاء سكانها واتسعت قاعدتها الصناعية ، ومنها فى العراق مدينة كركوك التى هى الآن رابع مدن العراق حجما ، فضلا عن مجموعة من المدن الصغيرة الأخرى فى شمالى العراق وجنوبه .

٤ ـ المدن ذات القاعدة الصحية والترفيهية والدينية :

توجد فى العراق مجموعة من المدن تستند فى أساسها الاقتصادى على الوظيفة الدينية أو الصحية أو الترفيهية والسياحية . فمدن النجف خامسة مدن العراق حجما وكربلاء والكاظمية والأعظمية وسامراء وغيرها من المدن الصغيرة هى مدن كان للدين أثر فى نشأتها وتطورها . ولكنها انقلبت إلى مدن اقتصادية مع بقاء النواة الدينية محتفظة بالأهمية ، وظلت الوظيفة الدينية فى معظم هذه المدن هى كل شيء ومبرر الوجود ومحور النشاط . أنها تزار بمئات الألوف سنويا من داخل العراق وخارجه . ولهذا فهى تعتمد على حرفة الضيافة والفنادق وأصبحت مغناطيسيا للتجار بحيث تحولت إلى أسواق تجارية نشطة ، كما نشطت الصناعة فى بعضها ، وبخاصة فى مدينة النجف .

أما عن المدن الصحية فمحدودة جدا فى الوقت الحاضر ، وأن وجدت فهى صغيرة كمدينة حمام العليل مدينة المياه المعدنية فى محافظة نينوى . بينما تكون المحطات الجبلية أهم أنواع السياحة شيوعا ، إذ أنها على نشاطها كمصايف ، ولهذا يمكن أن نسميها (مدن الصيف) ، ومن أمثلتها شقلاوه وصلاح الدين وسرسنك وغيرها من المصايف الجبلية فى شمال شرق العراق . كما أن هذه المناطق الجبلية قد أثرت فى نمو مجموعة من المدن الواقعة فى مقدمة المناطق الجبلية أو عند أقدامها لتكون منطلقا لمئات الألوف من السكان الذين يمرون بها متجهين إلى مناطق الاصطياف ، ومن أهم هذه المدن دهوك وأربيل والسليمانية .

والخلاصة : أن معظم المدن المتوسطة الحجم والصغيرة فى العراق ، باستثناء مراكز صناعة النفط ، هى من نوع المدن ذات القاعدة الزراعية — التجارية . أن هذا التعميم مناسب لمدن العراق كافة التى لم تكبر بحجمها بما فيه الكفاية بحيث تسمح لتنوع فى الوظائف . أما المدن الصناعية فهى مدن صناعة النفط وبعض المدن الأخرى التى أخذت تنمو فيها الصناعة بتأثير السياسة الجديدة للتوطن الصناعى .

إن أكثر المدن المحيرة عند التصنيف فى العراق هى تلك المدن الكبيرة الرئيسية الثلاث ، بغداد والبصرة والموصل . إذ أن البصرة والموصل متماثلتان فى نوع الوظائف التى توجد فيهما على أساس أنهما مركزان أقليميان مهمان . فالبصرة ، ثانية مدن العراق حجما ، وبها أعظم ثانى مجموعة عمال تشتغل فى الصناعة (١١٠١٤ عاملا أو ٥٫٩٪ من مجموع عمال العراق الصناعيين) . وأنها تمتلك ثانى تركز فى المنشآت الصناعية بعد بغداد كما أنها مركز انقطاع للنقل والنهاية الجنوبية لشبكة السكك الحديد ، وأنها الميناء الوحيد الذى يؤدى إلى البحر ، كما أنها فى منطقة إنتاج نفطى مهمة . ولكن مع كل ذلك فإن معظم العمالة فيها هو فى قطاع الخدمات والتجارة .

أما الموصل فإنها قريبة من حقول النفط ، وأنها النهاية الشمالية للنقل بالسكك وثالثة المدن فى المنشآت الصناعية وفى العمال الصناعيين (٨٨٤٨ عاملا فى عام ١٩٧٣ أو حوالى ٤,٨٪ من مجموع العمالة الصناعية فى العراق) . ولكن مع كل ذلك فان أغلبية العمالة فيها هو فى قطاع الخدمات والتجارة .

أما مدينة بغداد العاصمة فهى فى حقيقة أمرها لا تختلف عن البصرة والموصل فى أنها تشغل أكبر نسبة من الأيدى العاملة فى قطاع المهن الثالثة (الخدمات والتجارة). والاختلاف بين هذه المدينة والمدينتين الاقليميتين هو أن أرقام التشغيل فى القطاعات الاقتصادية تظهر خصائص مختلفة وذات مستويات أعلى . ولتوضيح هذه الصورة نستعرض أرقام التشغيل لهذه المدينة الرئيسية كما هى عليه عام ١٩٧٢ .

أرقام التشغيل لمدينة بغداد عام ١٩٧٢

القطاع الاقتصادى	عدد المشتغلين	نسبتهم من المجموع
الإدارة الحكومية	٥٤٠٠٠	١٥ ٪
الصناعة	٥٥٠٠٠	١٥ ٪
التجارة	١٤٠٠٠٠	٣٩ ٪
المرافق العامة	٣٣٠٠٠	٩ ٪
النقل	٤٢٠٠٠	١١ ٪
البناء	٢٣٠٠٠	٦ ٪

ومن الجدول نستخلص ما يأتى :

١ — أن أكبر نسبة من المشتغلين وهى ٣٩٪ هى فى قطاع التجارة . وأنه إذا ما أخذت التجارة والخدمات (الإدارة والمرافق العامة والنقل) فإن النسبة تصبح ٧٤٪ من مجموع العمالة . أى أن معظم العمالة تعمل فى قطاع الفعاليات غير الأساسية .

٢ — أن ١/٧ سكان بغداد فقط هم فى مجموعة القوة العاملة (حوالى ٣٥٠ ألف عامل من مجموع السكان البالغين أكثر من ٢,٥ مليون) .

٣ — أن الأساس الاقتصادى لهذه المدينة محدود وصغير يعتمد بالدرجة الأولى على الأيدى العاملة الصناعية (وهو صغير بالنسبة لحجم المدينة الكبير) . أنها بهذا تعكس ظاهرة عراقية وهى أن جميع المدن تقريبا نمت وتوسعت بسكانها ، إلا أنها بقيت بدون أساس

اقتصادى مناسب . أن الزيادة فى التشغيل قد اتسعت ، ولكنها كانت فى قطاع الخدمات والتجارة مع عدد قليل من الفرص فى الصناعة والإنتاج .

٤ – بالمقارنة مع المدن الأخرى تضم بغداد أكبر تركز للإيدى العاملة الصناعية وللمنشآت الصناعية . فى ١٩٦٨ كانت بغداد تمتلك ٦٠,٢٪ من مجموع المنشآت الصناعية الكبيرة فى العراق و٣٦,٧٪ من مجموع المنشآت الصغيرة . وأن هذه المؤسسات تشغل ٥٣,٨٪ من القوة العاملة الصناعية فى العراق .

وحديثا نمت الصناعة فى عدد من المراكز الكبيرة التى تقع ضمن نصف قطر ١٥٠ كم من بغداد كمدن النجف وكربلاء والحلة حيث أنها تتصف بقربها من أكبر سوق استهلاكى ، فضلا عن أن القوة العاملة فيها رخيصة مقارنة بمدينة بغداد ، كما تتوافر للصناعة الأرض الواسعة ذات الأسعار المناسبة .

سادسا ـ الهيراركية الحضرية

١ ـ حجم المركز الحضرى :

ستتناول هذه الدراسة حجم المركز الحضرى سكانيا ومساحيا والمستوى الأمثل لهذا الحجم فى الحالين . فحجم المركز الحضرى سكانيا يعنى مجموع السكان الذين يعيشون فيه . وقد أشرنا فى مناسبة سابقة إلى عدم الاتفاق بشأن تقدير الحد الأدنى للسكان الذى عنده يصبح المركز حضريا ، وقلنا بأنه ليس هناك حدا فاصلا يكون المركز عنده أو بعده حضريا وقبله ريفيا . فهناك ، وخاصة عند الحدود الفاصلة ، متصل حضرى ـ ريفى . كما اشرنا إلى ان تحديد حجم سكانى معين لتمييز المركز الحضرى عن غيره هو اساس غير واقعى ، وانه إذا مااستخدم يكون اعتباطيا .

والقضية الاخرى الى اثارت وتثير الجدل هى : « ماالحجم الامثل للمركز الحضرى ؟ أو اقصى حجم مثالى تتجسم فيه الحياة الحضرية المثلى . بطبيعة الحال إن لحجم المركز الحضرى اهمية كبيرة ، غير أن هذا الحجم هو مقياس عام تقريبى . فمن الصعوبات فى تقويمة عدم امكان الربط الدقيق ، فى كثير من الحالات ، بين الحجم السكانى للمركز الحضرى وغيره من عناصر تكوين المدينة كالوظيفة والتركيب الداخلى والاتساع والكثافة وغيرها . ولكن مع كل المعوقات يبقى الحجم معيارا معقولا للاهمية العامة للمركز الحضرى . فما الحجم الامثل اذن للمركز الحضرى ؟

يطغى على المشهد الحضرى فى العراق حاضرا المدن الرئيسية بزعامة بغداد . ولقد اشرنا عند دراسة خصائص التحضر العراقى إلى ان هذه المدن لا تتناسب فى حجمها ومعدلات نموها مع المراكز الحضرية الاخرى . والسؤال هنا : هل نسمح باستمرار هذا الاتجاه فى نمو مراكزنا الحضرية ؟ ، وإذا سمحنا فالى أى حد نستمر ؟ أم نتخذ الاجراءات لتطوير المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة بجعلها أكثر تأثيرا على المناطق المحيطة بها ، وبهذا يتم توصيل الحضرية كاسلوب حياة إلى قسم أكبر من السكان عبر هذه المراكز الاقليمية . ولكن حتى بالنسبة لهذه المراكز الحضرية الاقليمية ، ما الحجم الأمثل الذى نسمح به لتصل إليه ؟ هل هو ١٠٠,٠٠٠ نسمة أو ٢٥٠,٠٠٠ نسمة أو نصف مليون أو أكثر أو أقل ؟ الشى الذى لا جدال فية أن قاعدة « المرتبة ـ الحجم » بين المراكز الحضرية التى هى مفقودة

نسبياً الآن يجب أن تتوازن عن طريق تطوير المدن المتوسطة الحجم . كما يجب توجية اهتمام خاص إلى المراكز الحضرية الصغيرة ايضا .

ولكن نعود ونتساءل هل الحجم ميزة أم نقيصة ؟

ما من شك فى أن للحجم بعض المزايا ، فعنده يتبلور تقسيم العمل ويزداد التخصص ويرتفع مستوى الاتقان والابتكار فى العمل . كما أن الوظائف لاتتعدد وتتعقد وتتشعب ، والخدمات والنشاط الاقتصادى والبشرى لايرقى إلا مع الحجم الكبير لمركز الاستيطان . ودائما هناك علاقة إيجابية بين الحجم ومدى وفرة ومستوى الوظائف والخدمات .

ولكن بعد حد معين تنعكس الآية وتتحول المزايا إلى نقائص . فيتعقد الجهاز الحضرى ويختل التوازن بين وظائفه وتزداد كافة التوسع والصيانة وترتفع أسعار الأرض وتعم المضاربات العقارية ويظهر الدور غير الاقتصادى فى النقل وتختنق حركته وتزداد المسافة بين المنتج والمستهلك فترتفع أسعار منتجات المدينة للريفين ومنتجات الريفين الغذائية اليومية للحضريين ويتعدد الوسطاء . كما ترتفع تكاليف الخدمات والمواصلات والطرق والكهرباء والمياه والإدارة . وقد أثبتت الدراسات أنه كلما زاد حجم المركز الحضرى عن حد معين زادت تكاليف هذه الخدمات زيادة أكثر من مطردة . والمدن الكبيرة تستأثر بالموارد المادية الوطنية على حساب الريف والمدن الصغيرة . كما تكون قوة جذب لسكان الريف فتحصل على شبابه وتتركه مهجورا . ودائما يقال أن الموارد المادية والبشرية للريف هى وقود المدينة الضخمة .

إن العراق يعانى من عدم التوازن فى أحجام مراكزه الحضرية ، وبين هذه المراكز والمستوطنات الريفية . فبغداد تضم وحدها حوالى ربع سكان العراق ، ووصلت نسبة سكان أكبر ثلاث مدن (بغداد . البصرة . الموصل) إلى حوالى $\frac{1}{3}$ مجموع السكان ، وأن سكان المدن الثمان التى تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة يزيدون على ٤٠٪ من من مجموع سكان العراق . كما أن بغداد بسكانها البالغين حوالى ٣ ملايين نسمة تعتبر مفرطة فى حجمها بالنسبة إلى قطر لم يزل سكانه فى حدود ١١ مليون نسمة . وثابت أن هذا الإفراط فى الحجم يتم على حساب الريف والإقليم أولا ، وعلى حساب المراكز الحضرية الأخرى ثانيا ، لأن كل اتجاه فى أى مركز حضرى فى القطر يؤثر مباشرة أو بصورة غير مباشرة على الريف والمراكز الحضرية الأخرى ، وهذا يؤثر فى التوازن الإقليمى ويهدد الحياة الاجتماعية بالذبول والاختناق وبالتالى إلى هجرات واسعة النطاق نحو المدن الكبيرة ، وخاصة بغداد التى اجتذبت كمعدل سنوى أكثر من ٨٥٪ من جميع صافى الهجرة السنوية فى العراق خلال الثلاثين سنة الماضية .

أن ما يحتاجه واقع العراق هو توازن سكانى وحضرى . يحتاج إلى خلق مراكز جذب خارج بغداد والمدن الكبيرة الأخرى ، وتطور حضرى فى غير بغداد والمدن الكبيرة . ولكن يجب أن لايكون هذا النمو والتطور الحضرى على حساب الريف والأراضى الزراعية الخصبة . حبذا لو كان النمو هذا على حساب الأراضى التى لاتصلح للزراعة أصلا ، وبذلك يتمكن العراق من تحقيق النمو الزراعى فى أراضيه الخصبة حول الرافدين وتحقيق النمو الصناعى والحضرى جنبا إلى جنب مع النمو الزراعى . كما يمكن . للتخفيف من الهجرة إلى المدن الكبيرة (بغداد . البصرة . الموصل) تنمية مجتمعات حضرية تعمل كمصدات للهجرة . وهذه بنفس الوقت تتصرف كمراكز حضرية متناثرة توفر الخدمات للمناطق التى تجاورها وتحيط بها ؛ وذلك لضمان الحفاظ على الأراضى الزراعية مع توفير خدمات جيدة بأبعاد متقاربة عن مناطق الإنتاج الزراعى . كما أننا نحتاج فى العراق إلى تحديد نسبة تطور قطاع سكان المدن وسكان الريف ؛ وكيفية توجيه الفائض إلى المراكز أو المناطق التى يراد زيادة سكانها بتخطيط علمى مدروس وذلك بخلق فرص العمل وتهيئة الخدمات الضرورية لإستيعاب استقبالهم فى تلك المناطق ، ولا يمكن تحقيق الأهداف وتوجيهها توجيها علميا يخدم الأغراض القومية ما لم نهتدى بمخطط عمرانى على مستوى القطر توزع الاستثمارات للخطة القومية فيه بشكل يتناسب وتحقيق الموازنة فى تطوير القطر جميعا وتحويل الاستثمارات ، وخاصة الصناعية ، غير الضرورية من بغداد فى المستقبل لتقليل فرص العمل داخل مدينة بغداد (١).

إن ما تقدم هو بصدد الحجم السكانى للمراكز الحضرية العراقية . أما عن البعد المساحى أو اتساع المركز الحضرى فيمثل جانبا آخر له أهميته القصوى أيضا .

أن نظرة على المدن العراقية الكبيرة تظهر للعين ، من خلال مظاهر مبانيها وأنماط شوارعها ووظائفها ... الخ ، الفترات التاريخية التى مرت بها . فأحياؤها القديمة ترمز إلى ماضيها ؛ وهى لهذا تحتل بؤرها . ومن هذه البؤرة اتسعت المدن باتجاهات مختلفة وباستمرار على شكل قطاعات دائرية أحيانا ؛ أو على محاور تتماشى مع خطوط المواصلات أحيانا أخرى . أو أنها بدأت النمو على شكل نوى منفصلة مستقلة مابرحت أن اتصلت بالمدن الأصلية . ان قوة الجذب نحو المركز Centripetal force هى التى جعلت من الموضع المركزى لهذه المدن قوة جذب تدور فى فلكه اتساعات العراق الحضرى فيها .

أن المدن العراقية الكبيرة قد اتسعت بتأثيرات داخلية وأخرى خارجية . فمنطقة الأعمال

---

(١) حكمت الحديثى : الهجرة إلى بغداد ١٩٤٧ – ١٩٩٠ سلسلة الدراسات الأقليمية – دراسة رقم – ٣ – وزارة التخطيط (هيئة التخطيط الأقليمى) ص ٧ .

المركزية Central Business District (C.B.D.) تتسع أفقيا وعموديا . وأن توسعها الأفقى يأخذ شكل غزو للأحياء السكنية القديمة المجاورة لها مما يضطر هذه الأحياء إلى التراجع بحكم عدم قدرتها للمناقشة . ونتيجة لهذا الغزو يضطر سكان هذه الأحياء الانتقال أما إلى أحياء قديمة أخرى قريبة من المركز ، أو يفتشون عن مساكن لهم خارج المدينة . وكل وظيفة من الوظائف ، تبعا لمقدار ما تستطيع أن تقدم للمنافسة ، تغزو ما يحيط بها ، وخاصة الأحياء السكنية التى تكون قدرتها على المنافسة فى شراء الأرض أو دفع إيجارات أعلى محدودة نسبيا . لهذا أخذت المدن تتسع خارج حدودها التقليدية مستعينة بتطور النقل ورخص كلفته وتوفر الخدمات الضرورية فى الأحياء الجديدة .

وهناك عامل آخر أثر فى توسع المدينة العراقية هو دخول الحكومة وفق سياستها الاشتراكية كموزع للأراضى السكنية لأصحاب الدخل المحدودة فى المناطق التى تحيط بالمدن بأسعار زهيدة جدا . فضلا عن إعطائها السلف التى تشجع على بناء المساكن على تلك الأراضى . وفى حالات كثيرة جدا قامت الحكومة بنفسها ببناء أحياء سكنية كاملة ووزعت بيوتها على المستحقين من الموظفين والعمال والمستخدمين . أن هذه جميعا أدت إلى توسع المدن توسعا فاق كل التصورات .

ولم يقتصر التوسع على الجانب السكنى ، وأنما أخذت بعض الوظائف تنشىء مؤسساتها خارج المدن على شكل ضواحى أو مدن تابعة صناعية وترفيهية أو غيرها . كما حدث الاتساع أيضا بتأثير خطط التنمية والمشاريع العمرانية التى أخذت مكانها داخل المدن مما اضطر كثيرا من السكان إلى تغيير مساكنهم والالتجاء إلى الأحياء الجديدة خارج المدن .

كما حدثت ظاهرة الاتساع فى المدن العراقية الكبيرة ونشوء الضواحى والمدن التابعة حولها بتأثير عامل خارجى هو الهجرة من الريف والمدن الصغيرة .

بتأثير ذلك كله اتسعت المدن إلى ماوراء حدودها الإدارية . وبفضل هذا أصبحت المنطقة الحضرية تضم مجموعة من الوحدات الإدارية المتجاورة . وعند الأطراف الخارجية للمنطقة الحضرية هذه تنشأ منطقة انتقالية تتقاسم الخصائص الحضرية والريفية . أنها ليست ثابتة ضمن منطقة معينة ، وإنما تتغير باستمرار على حساب الريف المجاور . وكخطوة أولى تغزو الاستعمالات الحضرية المناطق المجاورة لخطوط النقل تاركة مناطق ريفية بين هذه الامتدادات ، ولكن ما تلبث الاستعمالات الحضرية أن تتسع بعيدة عن خطوط النقل الرئيسية وتملأ الفراغات فتظهر مناطق انتقالية جديدة فى الأجزاء التى كانت تعتبر ريفية بكاملها ، وهكذا تتسع المدينة باستمرار على حساب الأراضى الزراعية المجاورة لها . وقد

خلق هذا التوسع الهائل أو الانفجارى فى المدن الكبيرة ، وبخاصة بغداد ، مشاكل عديدة منها بتأثير ما تحتاج إليه هذه التوسعات الجديدة من خدمات واسعة تحتاج لميزانيات ضخمة .

ومن المشاكل الأخرى لهذه الاتساعات الحضرية أنها جاءت على حساب مساحات ريفية زراعية واسعة . ومن مردودات ذلك نشوء أطراف تغطى مساحات من الأرض هى فى استعمالاتها وحياة سكانها ليست حضرية ، كما أنها ليست ريفية ، أنها شبه حضرية . وبين امتدادات هذه الأطراف توجد مساحات واسعة من الأرض الزراعية ، إلا أنها لاتستثمر فى الزراعة بسبب أن أصحابها يضاربون بأسعارها بقصد بيعها لتنشأ عليها استعمالات حضرية .

أن الأطراف الحضرية – الريفية Rural-urban fringe فى المدينة العراقية الكبيرة ذات خصائص متميزة . أنها جزئيا ريفية ذات سكان يعيشون فى الريف ولكنهم ليسوا جزءا منه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وجزئيا حضرية متصلة بالمجتمع الحضرى . انه نمو المدينة ، ولكنه لم يتحدد بحدود واضحة ، كما أنه نمو بدون نظام . فالمدينة تنمو بسرعة فى بعض الجهات ، وتبقى على حالها فى جهات أخرى . أنها ظاهرة العصر .

من كل ما تقدم يظهر أن المدينة العراقية داخل حدودها الإدارية هى جزء فقط من المنطقة الحضرية . وأنه من الصعوبة بمكان تحديد المنطقة الحضرية تحديدا دقيقا وثابتا ، ولهذا أصبح هذا الموضوع من المشاكل الرئيسية خاصة وأن وضع الحدود له أهمية فى التخطيط وتوفير الخدمات للسكان وتحديد الجهة المسؤولة عن توفير هذه الخدمات . كما تظهر مشكلة أخرى هى هل أن حدود المدينة هى الحدود الإدارية أم الحدود العمرانية الحضرية ؟ إن الواقع الإدارى يلتزم بالحدود الإدارية المثبتة من قبل السلطة السياسية ، فى حين أن الامتدادات العمرانية الحضرية هى التى تمثل الحدود الواقعية الجغرافية للمدينة . ومما يزيد المشكلة أنه فى معظم الحالات لا تتطابق الحدود العمرانية مع الحدود الإدارية . ففى بغداد مثلا تكون الحدود الإدارية (حدود أمانة العاصمة) التى على أساسها توفر الخدمات العامة للسكان أوسع كثيرا من الحدود الجغرافية للمدينة ، إذ تبلغ مساحة بغداد ضمن حدود أمانة العاصمة أكثر من ٨٥٠ كيلو مترا مربعا ، فى حين أن مساحة المناطق المعمورة حضريا داخلها لا تتعدى ٢٦٠ كيلو مترا مربعا . ولكن تنعكس الآية فى مدن أخرى إذ تكون الحدود العمرانية الحضرية الجغرافية أوسع من الحدود الإدارية . وبطبيعة الحال ستنشأ مشاكل لا حصر لها مالم تعدل الحدود الإدارية باستمرار لتشمل جميع المناطق المعمورة حضريا .

أ ـ الهيراركية الحضرية :

تتفاوت أحجام المراكز الحضرية فى العراق تفاوتا كبيرا جدا ، فهى بين مدينة كبرى كبغداد تبلغ بسكانها حوالى ٣ ملايين نسمة ومدن صغرى لايتعدى سكانها ٥,٠٠٠ نسمة وتظهر بالكاد ملامح الحياة الحضرية . إن هذه الظاهرة لا تعطى صورة واضحة عن التحضر العراقى ، ولهذا يجدر عند دراسة الأنماط الحجمية أن فقرتها بالتركيب الحجمى لسكان تلك المراكز الحضرية . أن هذا يتطلب منا تقسيم الأماكن الحضرية إلى فئات حجمية ليتسنى تبين مستوى الهيراركية ومداها وواقعها .

وكنقطة انطلاق لمعرفة الهايراركية الحضرية وخصائصها فى العراق نستعين بعدد وتوزيع المراكز الحضرية حسب فئاتها الحجمية كما هى واردة فى الجدول رقم — ١٥ — .

أن دراسة الجدول رقم — ١٥ — تظهر أن فى العراق فى عام ١٩٧٠ من المراكز الحضرية التى يبلغ سكانها ٥,٠٠٠ نسمة فأكثر ١٠٣ مركزا موزعة بين ست فئات أو طبقات حجمية . وتبرز من خلال الدراسة مجموعة أخرى من الحقائق يمكن إبرازها على الوجه التالى :

١ — أن غالبية المراكز الحضرية فى العراق هى من الفئات الصغرى ، وبخاصة تلك التى تقل بسكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، فللفئتين الأولى (٥,٠٠٠ — ١٠,٠٠٠) والثانية (١٠,٠٠١ — ٢٠,٠٠٠) ينتمى ٧٤ مركزا حضريا من مجموع المراكز البالغ عددها ١٠٣ مركزا ، أو حوالى ٧١,٨٪ من مجموع المراكز . وإذا ما أخذت الفئات الصغرى الثلاث التى تقع أحجام سكانها بين ٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ نسمة لظهر بأن ٩٠ مركزا ينتمى إليها ممثلة لحوالى ٨٧٪ من جملة المراكز الحضرية . نستنتج من هذا بأن الصفة الغالبة على المراكز الحضرية العراقية هى صغر أحجامها .

٢ — ومع أن حوالى ٨٧٪ من المراكز الحضرية هى فى أصغر ثلاث فئات إلا أن ما تحتويه هذه الفئات من السكان الحضر لايتجاوزون ٣٠,٩٪ من مجموع السكان الحضر . فى حين أن ٦٢,٣٪ من مجموع السكان الحضر يسكنون فى أكبر ثمان مدن ، وهى لاتمثل من عدد المراكز الحضرية سوى ٧,٨٪ .

٣ — أن جانبا مهما من سيادة الفئة الحجمية الأكبر بالنسبة لمجموع السكان الحضر يعود إلى مدينة بغداد الكبرى . فمؤشر السيادة لهذه المدينة (وهو نسبة السكان فى المدينة الأولى إلى مجموع السكان للمدن الثلاث التالية) هو حوالى ٢,٥ ، وأنه حتى إذا حسب مؤشر السيادة على أساس سكان المدن الأربع التالية فإنه سيكون أكثر من ٢ .

جدول رقم – ١٥ –

عدد المراكز الحضرية ونسبها ونسب سكانها التوزيعية بين الفئات الحجمية فى العراق لعام ١٩٧٠

الفئات الحجمية	المراكز الحضرية		السكان الحضر	
	عددها	نسبة عددها من المجموع ٪	مجموع السكان بالألاف	نسبة السكان من المجموع ٪
٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠	٤٤	٤٢,٧	٣١٤	٥,٨
١٠,٠٠١ – ٢٠,٠٠٠	٣٠	٢٩,١	٨٥٩	١٥,٧
٢٠,٠٠١ – ٥٠,٠٠٠	١٦	١٥,٥	٥١٤	٩,٤
٥٠,٠٠١ – ١٠,٠٠٠	٥	٤,٩	٣٧٠	٦,٨
١٠٠,٠٠١ – ٥٠٠,٠٠٠	٧	٦,٨	١,٣٨٨	٢٥,٥
مليون فأكثر	١	حوالى ١	٢,٠٠٧	٣٦,٨
المجموع	١٠٣	١٠٠	٥,٤٥٢	١٠٠

٤ – إن أعداد المراكز الحضرية فى الفئات الحجمية تتناقص مع تزايد مستوى الفئة الحجمى ، باستثناء الفئة الحجمية ذات السكان ١٠٠,٠٠١ – ٥٠٠,٠٠٠ نسمة حيث أن فيها ٧ مراكز حضرية ، فى حين أن عدد المراكز الحضرية فى الفئة الأقل منها (٥٠,٠٠١ – ١٠٠,٠٠٠ نسمة) خمسة فقط . هذا وأن الترتيب التنازلى فى عدد المراكز الحضرية للفئات الحجمية لا يماشى تسلسل مجموع السكان ولا نسب توزيعهم بين الفئات الحجمية .

٥ – ولمقارنة أعداد المراكز الحضرية وفئاتها الحجمية ونسب سكانها لعام ١٩٧٠ مع ما عليه تلك الظواهر فى التعدادات السكانية لأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ و ١٩٦٥ نستعين بالجدول رقم ١٦ حيث تظهر لنا الحقائق التالية :

(أ) أن عدد المراكز الحضرية قد ازداد من ٤٤ مركزا فى عام ١٩٤٧ إلى ١٠٣ مركزا فى عام ١٩٧٠ ، وهى زيادة تفوق الضعف . كما أن هذه الزيادة قد شملت جميع الفئات الحجمية بدون استثناء ولكن بنسب متباينة .

جدول رقم (١٦)

عدد المراكز الحضرية ونسبها التوزيعية والتغيرات فى الفئات الحجمية فى العراق لأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ١٩٦٥ و ١٩٧٠

الفئة الحجمية	عدد المراكز الحضرية ونسبتها التوزيعية								السكان الحضر ونسبهم التوزيعية							
	العــــــدد				النسب ٪				عدد السكان بالآلاف				النسب من المجموع ٪			
	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠
٥,٠٠٠ — ١٠,٠٠٠	٢٢	٣٢	٤٠	٤٤	٥٠	٥٠٫٩	٤٦٫١	٤٢٫٧	١٦٥	٢٢٨	٢٧٦	٣١٤	١٠٫٧	١٠٫٣	٧٫٢	٥٫٨
١٠,٠٠١ — ٢٠,٠٠٠	١٠	١٣	٢٥	٣٠	٢٢٫٧	٢٠٫٦	٢٨٫٧	٢٩٫١	١٥٣	١٨٢	٣٢٩	٨٥٩	٩٫٦	٨٫٢	٨٫٦	١٥٫٧
٢٠,٠٠١ — ٥٠,٠٠٠	٨	١٠	١٠	١٦	١٨٫٢	١٥٫٩	١١٫٥	١٥٫٥	٢٧٩	٢٨٨	٣٧٣	٥١٤	١٧٫٢	١٣	٩٫٧	٩٫٤
٥٠,٠٠١ — ١٠٠,٠٠٠	١	٤	٧	٥	٢٫٣	٦٫٣	٨٫٠	٤٫٩	٧٥	٣٢٠	٦٢٤	٣٧٠	١٧٫٢	١٤٫٥	١٦٫٣	٦٫٨
أكثر من ١٠٠,٠٠٠	٣	٤	٥	٨	٦٫٨	٦٫٣	٥٫٧	٧٫٨	٧٢٣	١,١٩٤	٢,٢٣٥	٣,٣٩٥	٤٥٫٣	٥٤	٥٨٫٢	٦٢٫٣
المجموع	٤٤	٦٣	٨٧	١٠٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٥٩٥	٢,٢١١	٣,٨٣٦	٥,٤٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(ب) أن حجم السكان الحضر لعام ١٩٧٠ هو حوالى أربعة أضعاف ما عليه فى عام ١٩٤٧ ، وأن معظم الزيادة السكانية كانت فى أكبر الفئات الحجمية ، وهى الفئة التى يزيد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، إذ ازداد حجم سكان هذه الفئة فى عام ١٩٧٠ بأكثر من سبعة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٤٧ (أنظر الجدول والشكل ٢-٥) . ولكن معظم الزيادة كانت فى مدينة بغداد حيث ازداد سكانها من حوالى ٤٩٢ ألف نسمة فى ١٩٤٧ إلى أكثر من مليونين فى ١٩٧٠ .

(ح) ويظهر ، ولجميع التعدادات السكانية ، أن نصف السكان الحضر أو أكثر يعيشون فى المراكز الحضرية الكبيرة التى تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة . فقد كانت نسبتهم من مجموع السكان الحضر فى عام ١٩٤٧ حوالى ٤٥٪ ، وأصبحت ٦٢٪ فى عام ١٩٧٠ ، فى حين لم يحدث تغير جذرى واضح فى الفئات الحجمية الأخرى ، باستثناء الفئة الحجمية ٥٠,٠٠١ - ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، إذ تناقص سكانها وعدد مراكزها فى عام ١٩٧٠ عنه فى عام ١٩٦٥ . ويعود السبب فى ذلك إلى أن بعض مراكز هذه الفئة فى عام ١٩٦٥ قد ازداد حجمه السكانى ليصبح فى عام ١٩٧٠ ضمن الفئة الحجمية الأعلى (أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) .

(د) وإذا ما أخذ بنظر الاعتبار ما تقدمه كل فئة حجمية لمجموع النمو الحضرى لظهر بأن المراكز الحضرية الأكبر تلعب دورا قياديا فى مجموع ذلك النمو . فمن مجموع الزيادة فى السكان الحضر البالغة حوالى ٣,٢٤١,٠٠٠ نسمة بين عامى ١٩٥٧و١٩٧٠ كان النمو السكانى الحضرى فى المدن الثمان الكبيرة التى تقع فى الفئة الحجمية (أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) تمثل ٦٨٪ من تلك الزيادة . لهذا فان النمو الحضرى العراقى منذ ١٩٤٧ هو فى واقعه نمو المراكز الحضرية الكبيرة (أنظر شكل ٢-٥) .

٦ - إن التغير لم يقتصر على توزيع المراكز الحضرية بين الفئات الحجمية ، وإنما شمل التحولات فى الفئات الحجمية لمراكز حضرية معينة خلال ثلاث فترات (١٩٤٧-١٩٥٧ و١٩٥٧-١٩٦٥ و ١٩٦٥ - ١٩٧٠) (لاحظ الجدول رقم - ١٧ -) . ومن الجدول يمكن ملاحظة ما يلى :

(أ) من مجموع المراكز الحضرية البالغة ٤٤ فى عام ١٩٤٧ غير ١٩ مركزاً حضرياً فئته الحجمية فى ١٩٥٧ وأن جميعها ارتفعت لطبقة أو فئة أعلى ، وأن أعظم تغير طرأ كان فى الفئة الحجمية ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة .

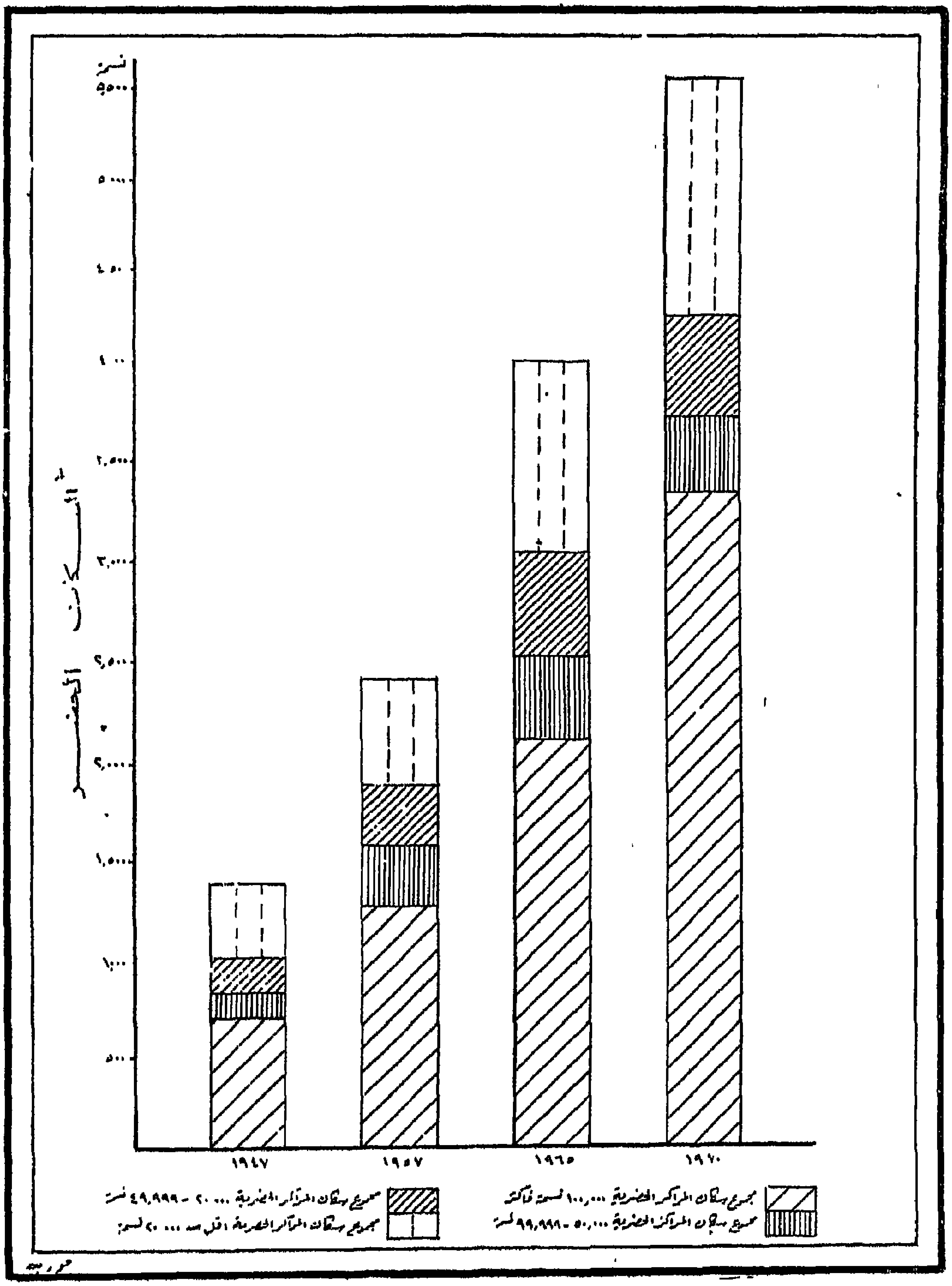

شكل ٢ ـ ٥ : تطور نمو سكان الحضر حسب الفئات الحجمية في العراق ١٩٤٧ ـ ١٩٧٠

جدول رقم —١٧

التغيرات فى عدد المراكز الحضرية والتحولات بين الفئات الحجمية

الفئة الحجمية	عدد المراكز الحضرية				التحولات بين الفئات الحجمية								
	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٤٧ — ١٩٥٧			١٩٥٧ — ١٩٦٥			١٩٦٥ — ١٩٧٠		
					نفسها	ازدادت	تناقصت	نفسها	ازدادت	تناقصت	نفسها	ازدادت	تناقصت
٥٠٠٠ — ١٠,٠٠٠	٢٢	٣٢	٤٠	٤٤	—	١٠	—	—	٨	—	—	٤	—
١٠,٠٠١ — ٢٠,٠٠٠	١٠	١٣	٢٥	٣٠	—	٣	—	—	١٢	—	—	٥	—
٢٠,٠٠١ — ٥٠,٠٠٠	٨	١٠	١٠	١٦	—	٢	—	نفسها	—	—	—	٦	—
٥٠,٠٠١ — ١٠٠,٠٠٠	١	٤	٧	٥	—	٣	—	—	٣	—	—	—	٢
أكثر من ١٠٠,٠٠٠	٣	٤	٥	٨	—	١	—	—	١	—	—	٣	—
المجموع	٤٤	٦٣	٨٧	١٠٣	—	١٩	—	—	٢٤	—	—	١٨	٢

(ب) وخلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ غير ٢٤ مركزاً حضرياً من مجموع ٦٣ مركزاً فئته الحجمية ، وأن جميعها ارتفعت لفئة أعلى .

(ج) لقد غير ٢٢ مركزاً حضرياً فئته الحجمية خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ منها ٤ مراكز حضرية فقط قد تناقصت فى فئتها الحجمية ، بينما ارتفعت فى فئتها المراكز الأخرى وعددها ١٨ مركزاً .

(د) أما عن التغير الصافى الناتج عن إضافة مراكز جديدة وشطب مراكز قديمة فقد كانت الزيادة الصافية ١٩ مركزاً جديداً للفترة ١٩٤٧ – ١٩٥٧ . إنها كانت حصيلة إضافة أو إعادة تصنيف ٢١ مركزاً جديداً كانت ريفية وشطب أو إعادة تصنيف مركزين اثنين فقط كانا حضريين فى عام ١٩٤٧ . أما فى الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ فقد شمل التغير ٢٥ مركزاً حضرياً ، وشطب مركز حضرى واحد . وشمل التغ إضافة ١٦ مركزا حضريا للفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ .

إن هذه التغيرات تظهر أهمية إعادة التصنيف فى النمو الحضرى وتشكيل الفئات الحجمية للمراكز الحضرية . إن هذه المراكز التى أعيد تصنيفها تمثل حوالى ٢٩ ٪ من مجموع المراكز الحضرية لعام ١٩٥٧ و ٢١ ٪ المراكز ١٩٦٥ .

٧ – إن خارطة توزيع المدن التى تزيد فى سكانها على ٥,٠٠٠ نسمة (شكل ٢–٦) تظهر على أن هناك تبايناً إقليمياً فى أحجام وتوزيع المراكز الحضرية . فبينما يحتوى الإقليم الشمالى (محافظات نينوى واربيل ودهوك والسليمانية) على ٢٥ مركزاً من مختلف الأحجام، معظمها فى الفئات الحجمية ٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ و ١٠,٠٠١ – ٢٠,٠٠٠ والفئة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، يوجد فى الإقليم الجنوبى (محافظات البصرة وميسان ، ذى قار والمثنى) عدد أكبر يبلغ ٢٩ مركزاً ولكنها فى معظمها باستثناء مدينة البصرة ، تقع فى الطبقات التى تقل فى سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة . (أنظر الجدول ١٨) . أما أكثف تركز للمراكز الحضرية فيوجد فى الإقليم الأوسط حيث توجد فيه العاصمة بغداد و ٤٨ مركزاً حضرياً آخر .

ومما يلاحظ فى الجدول أيضاً اختلاف التوزيع الإقليمى للفئات الحجمية المختلفة إن هذا التوزيع يظهر بعض الخصائص العامة :

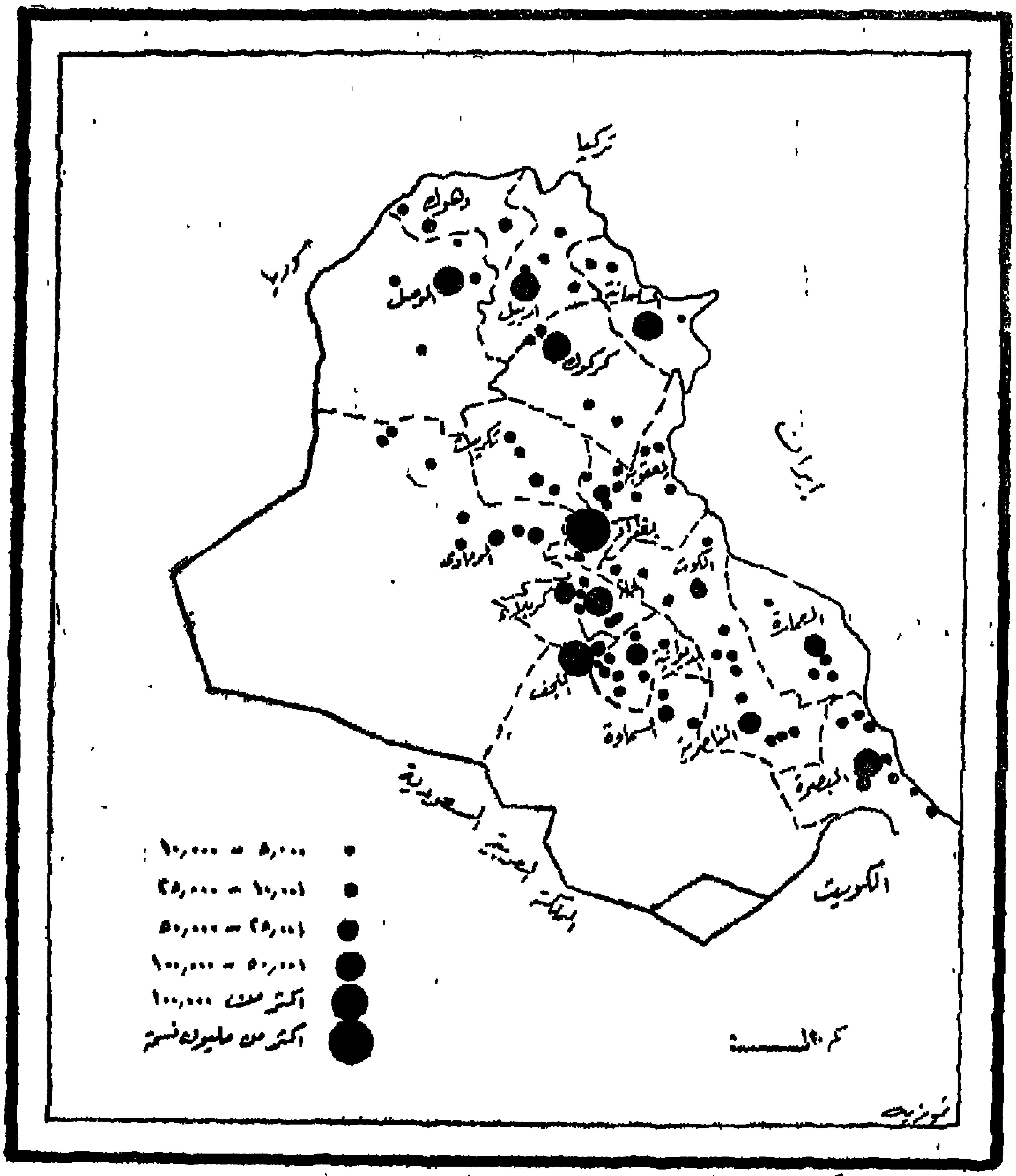

المصدر : الدكتور حسن الخياط ، مدن العراق وليبيا ، مصدر سابق

شكل ٢ ـ ٦ : المدن العراقية التي سكانها ٥,٠٠٠ نسمة فأكثر .

ملحوظة : الاسماء المذكورة هي مراكز المحافظات فقط .

جدول ١٨

المراكز الحضرية حسب التوزيع الإقليمى فى العراق ، ١٩٧٠

الفئة الحجمية	الإقليم الشمالى	الإقليم الأوسط	الإقليم الجنوبى
٥٠٠٠ — ١٠,٠٠٠	١٥	٢١	١٢
١٠,٠٠١ — ٢٠,٠٠٠	٥	١٦	٥
٢٠,٠٠١ — ٥٠,٠٠٠	١	٦	٩
٥٠,٠٠١ — ١٠٠,٠٠٠	—	٣	٢
١٠٠,٠٠١ — ٥٠٠,٠٠٠	٤	٢	١
أكثر من مليون	—	١	—
المجموع	٢٥	٤٩	٢٩

(أ) إن الصفة الغالبة فى الأقاليم الثلاثة هى سيادة الفئات الحجمية الصغيرة التى تقل بسكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة . فهذه الفئات تضم ٢١ مركزاً من مجموع ٢٥ مركزاً فى الأقليم الشمالى و٤٣ مركزاً من مجموع ٤٩ مركزاً فى الإقليم الأوسط ، و ٢٦ مركزاً من مجموع ٢٩ مركزاً فى الإقليم الجنوبى .

(ب) إنه ليست للفئتين الحجميتين ٢٠,٠٠١ — ٥٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠١ — ١٠٠,٠٠٠ نسمة أهمية تذكر فى الإقليم الشمالى ، بينما تكون أهميتها طبيعية فى الإقليم الأوسط ولطبقة ٢٠,٠٠١ — ٥٠,٠٠٠ أهمية خاصة فى الإقليم الجنوبى . بالمقابل تبرز أهمية الإقليم الشمالى فى الفئة الحجمية ١٠٠,٠٠١ — ٥٠٠,٠٠٠ نسمة حيث يوجد فيها ٤ مراكز حضرية ، فى حين يوجد مركزان فقط فى الإقليم الأوسط ومركز واحد فقط هو مدينة البصرة فى الإقليم الجنوبى .

(جـ) توجد فى العراق مدينة مليونية واحدة هى بغداد وتقع فى الإقليم الأوسط .

٨ — إن الملاحظات التجريبية قد أيدت فكرة أنماط المدن المستندة على العلاقة فى أحجام السكان . إن ترتيب المراكز الحضرية العراقية يظهر نموذجين أساسيين :

(أ) مؤشر السيادة أو الأولوية Primacy

(ب) قاعدة المرتبة ـ الحجم Rank-size rule

إن الإثنتين يظهران ميل المراكز الحضرية العراقية لأن تتوزع وفق نمط مرتبى هيراركى لأحجام السكان ، مع مدينة واحدة تقع فى القمة ، تترتب بعدها بمسافة المدن الأخرى حتى

تصل المسلسلة إلى أدنى المستوطنات حجماً . إن العراق يظهر ميلا إلى قاعدة المرتبة الحجم ابتداء من المدينة الثانية ، فى حين تظهر الأولوية والسيادة الواضحة للمدينة الأولى بغداد (انظر شكل ٢–٧). فدراسة أحجام مراكز الاستيطان العراقية تظهر على أن المدينة الأولى بغداد تنفصل فى حجم سكانها بفاصل كبير جداً عن المدينة الثانية البصرة والمدينة الثالثة الموصل ، ففى ١٩٧٠ كان سكان بغداد أكثر من مليونين ، بينما كان سكان البصرة حوالى ٣٣٤ ألف نسمة أى حوالى ⅙ حجم سكان بغداد . ثم هناك انحدار تدريجى إلى المدينة الثالثة الموصل حيث أن سكانها حوالى ٣١٠ ألف نسمة ، ثم يستمر التسلسل المرتبى تدريجياً كما أوضحنا

وإذا ما أخذنا المدن الثمان الأولى التى تمثل الطبقة التى تزيد بسكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ودققنا فى تدرجها على أساس أن سكان كل مدينة تالية يمثلون جزءاً من سكان المدينة الأولى ، ثم قارنا بين نتائجها ونتائج التوزيع المثالى لقاعدة المرتبة–الحجم وكذلك مع نتائج ستيوارت (١) المستقاة من دراسة لاثنين وسبعين قطراً لأمكن التوصل بمساعدة الجدول رقم ١٩ – إلى الاستنتاجات التالية :

جدول (١٩)

المدن العراقية وقاعدة المرتبة – الحجم (٢)

السنة	المدينة الأولى	المدينة الثانية	المدينة الثالثة	المدينة الرابعة	المدينة الخامسة	المدينة السادسة	المدينة السابعة	المدينة الثامنة
١٩٤٧	١	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,١٢	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٧
١٩٦٥	١	٠,٢٦	٠,١٩	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٧
١٩٧٠	١	٠,١٧	٠,١٥	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥
قاعدة المرتبة – الحجم	١	٠,٣٢	٠,٢٠	٠,١٤	٠,١٢	—	—	—
ستيوارت ٧٢ قطراً	١	٠,٥٠	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٣

(أ) إن أولوية مدينة بغداد بارزة تماماً وليست هناك مدينة قريبة منها ، وأن أقرب مدينة هى البصرة ، إلا أنها لا تمثل عام ١٩٧٠ سوى ١٧ ٪ من حجم مدينة بغداد :

(١) Stewart, Charles T., « The Size and Spacing of Cities », Geog. Rev., Vol. 48, (1958), p. 222.

(٢) محسن الخياط « مدن العراق وليبيا : دراسة جغرافية مقارنة لأحجامها وتباعدها » (مجلة الجمعية الجغرافية العراقية) المجلد السابع ، ١٩٧١ ، ص ١٧ .

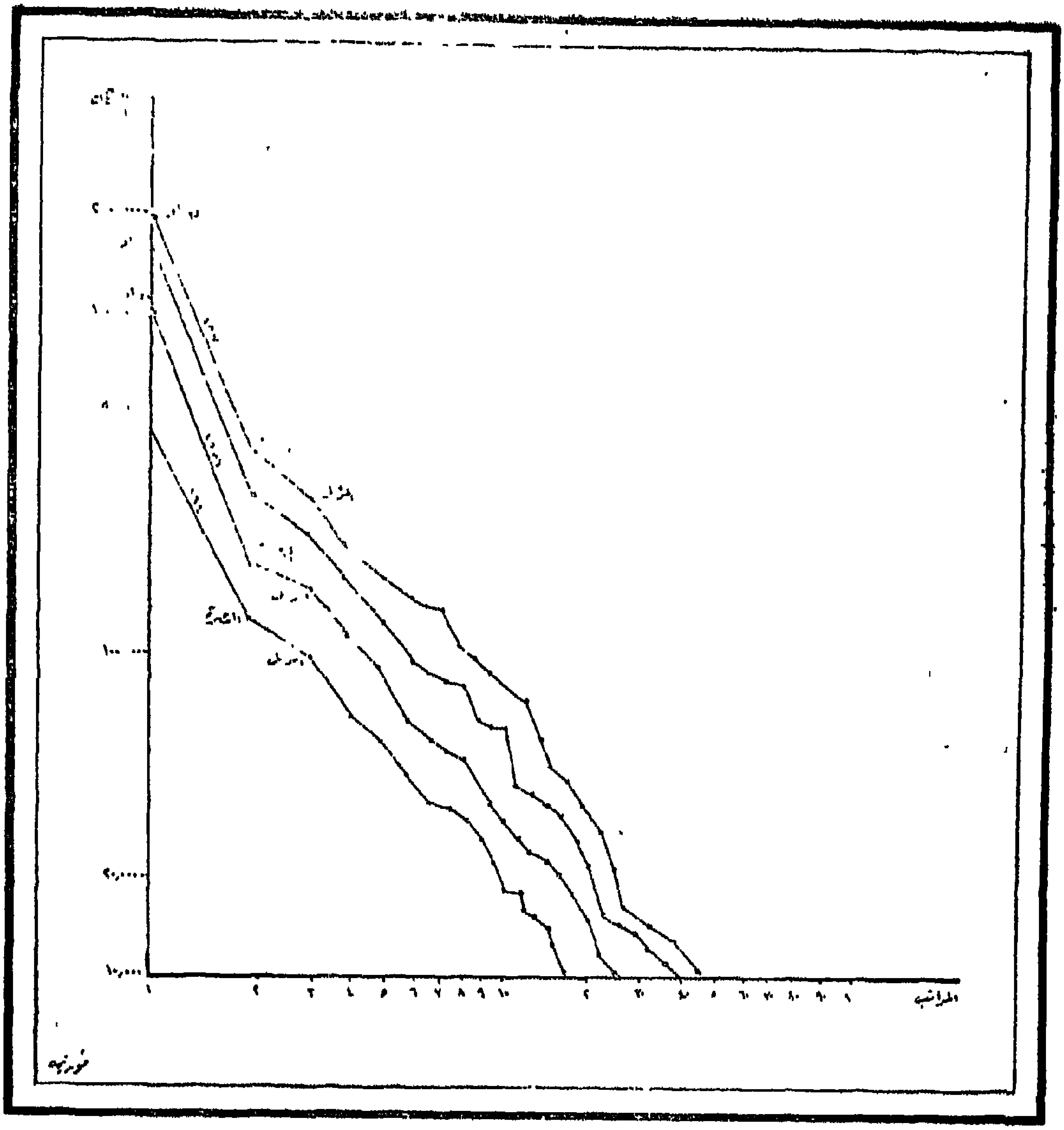

شكل ٢ ــ ٧ : توزيع احجام ومراتب مدن العراق (١٠ آلاف نسمة فأكثر)
١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠

(ب) يظهر أن أولوية مدينة بغداد قد برزت أكثر مع الزمن. فبينما كان سكان المدينة الثانية يمثلون حوالى ½ سكان بغداد عام ١٩٤٧ أصبحوا يمثلون ⅙ سكانها عام ١٩٧٠ ، مما يدل على أن مدينة بغداد قد نمت بسكانها بمستوى يفوق مستوى نمو المدن الأخرى .

(جـ) ليس هناك تطابق ، باستثناء بعض الحالات ، بين ما يربط المدن العراقية الثمان من من حيث أحجام سكانها ونسب بعضها للبعض الآخر مع ما توصل إليه ستيوارت أو ما أتت به قاعدة المرتبة – الحجم . إن الفروق بطبيعة الحال ، ناجمة عن عوامل مختلفة حضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها .

٩ – يسيطر على المشهد الحضرى فى العراق مدينة رئيسية كبرى – كما أشرنا – وعدد قليل من المدن الكبيرة التى تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وهى سبعة موزعة على أساس ٤ منها فى الإقليم الشمالى واثنتان فى الإقليم الأوسط وواحدة فى الإقليم الجنوبى . إن هذه المدن تسيطر على المستوطنات الحضرية الأخرى والمناطق الريفية كذلك . وأن توزيع المراكز الحضرية بهذا الشكل لا يظهر توازناً حضرياً يقاس بقاعدة المرتبة – الحجم التى تنطوى على تسلسل هرمى تدريجى . كما أنه ليس بالتوزيع المختل التناسب تماماً بين المراكز الحضرية كما يبدو من العلاقات بين بغداد والمدن الأخرى . فالموجود فى العراق مدينة رئيسية وعدد قليل جداً من المدن الكبيرة ذات السيادة وليس توازناً حضرياً .

سابعا : مواقع مراكز التحضر

١ - التعرف على المواقع الجغرافية للمراكز الحضرية من خلال :

(أ) علاقاتها بالتقسيمات الادارية الحالية :

كان الوضع فى العراق خلال العهد العثمانى والانتداب البريطانى يتسم بعدم الاستقرار ، لما كان هناك من صراع بين القبائل والسلطة الحاكمة . لذا فقد تركز نفوذ الحكام العثمانيين فى المدن وبخاصة الرئيسية منها كبغداد والبصرة والموصل ، إذ كان العراق آنذاك مقسما إلى ثلاث ولايات هي بغداد والبصرة والموصل. إن هذا الوضع مع عدم الاستقرار قد دفع فى النصف الثانى من القرن الماضى إلى تبنى سياسة تتجه نحو السيطرة على القبائل واخضاعها والعمل على استقرارها مما استدعي انشاء مجموعة من المراكز الحضرية الإدارية لضبط القبائل وجباية الضرائب . ومن أمثال هذه المدن التى ذات أهمية الآن الرمادى مركز محافظة الانبار والناصرية مركز محافظة ذى قار والعمارة مركز محافظة ميسان والكوت مركز محافظة واسط وغيرها .

ومن دراسة مواقع وأوضاع مدن العراق ، وهى فى حقيقة أمرها مراكز إدارية للمحافظات وأقضيتها ونواحيها نلاحظ أن لنشأتها أسباباً عديدة . ولو أنها تقوم بالمهمة الإدارية الآن . ومن هذه الأسباب أو العوامل لقيام المدن العراقية . :

١ - العامل التاريخى :

فقد أنشأ أبو جعفر المنصور مدينة بغداد فى موضعها الحالى ، وأنشأ المعتصم سامراء ؛ وأن بعض المدن نشأت على أنقاض مدن أقدم . فقد نشأت الحلة على مقربة من بابل والموصل قرب نينوى واستعملت حجارة الحيرة فى بناء الكوفة وانشئت البصرة والكوفة لتكونا منطلقاً للجيوش الإسلامية ، وتقوم كركوك حول المدينة القديمة المعروفة باسم (القلعة) ونشأت كربلاء والنجف والكاظمية لأغراض دينية منذ زمن بعيد . فمواقع هذه المدن المهمة إدارياً فى الوقت الحاضر كان بتأثيرات مختلفة لا دخل للعراق الحديث وتقسيماته الإدارية فيها .

٢ ـ العامل الاداري :

أشرنا سابقاً إلى أن كثيراً من المدن نشأت لأغراض إدارية كانت مسؤوليتها ضبط القبائل وجمع الضرائب ... الخ وذكرنا أمثلة على ذلك . وكانت مواقع هذه المدن تتحكم بها مواقع استيطان تلك القبائل .

وبعد الحرب العالمية الأولى دخل العراق تحت الانتداب البريطاني . ومن الأعمال الأولى التي قام بها هذا الدخيل الجديد تقسيم العراق إلى وحدات إدارية أساسها (اللواء ـ المحافظة ـ حالياً). فقد قسم العراق إلى ١٤ لواء (محافظة) ، وقسم كل لواء إلى أقضية ، وكل قضاء إلى نواحي . إن هذا التقسيم يظهر هيراركية إدارية من أربع درجات :

(أ) مجموعة مراكز النواحي وهي ذات صفة إدارية محلية أساسها توفير الخدمات للريفيين المحيطين بالمركز . إن الناحية هي أصغر الوحدات الإدارية وأقلها سلطة وخدمات .

(ب) مجموعة مراكز الأقضية ، وهي وإن كان دورها الإشراف إدارياً على مجموعة النواحي داخل حدودها وصلاحياتها أوسع وخدماتها من مستوى أعلى إلا أنها مع ذلك ذات صفة إدارية محلية .

(جـ) مجموعة مراكز المحافظات (الألوية سابقا) وهي ذات صلاحيات ومسؤوليات اقليمية يخضع لها جميع الأقضية ونواحيها . لهذا فإن دورها الوظيفي والإداري مهم ، وخاصة بعد تقليص الإدارة المركزية للعاصمة . وبرزت من بين مراكز المحافظات بعض المدن التي أصبح لها دور إقليمي في الخدمات يتعدى حدود محافظاتها ، ونخص بالذكر منها مدينتي البصرة مركز الإقليم الجنوبي والموصل مركز الإقليم الشمالي ، كما برزت الآن مدينة اربيل مركز الحكم الذاتي لمحافظات اربيل والسليمانية ودهوك .

(د) مركز إداري وطني يتمثل في العاصمة بغداد . إنها مدينة العراق الأولى في كل شيء وتشمل صلاحياتها الإدارية جميع محافظات القطر ، وفيها ترسم السياسات الوطنية الداخلية والخارجية .

ولكن هذه المراكز الحضرية ذات الوظيفة الإدارية لم تبق مختصة بهذه الوظيفة ، لأن هذه الوظيفة الإدارية لا تستوعب من القوى البشرية في الدولة أو المحافظة أو القضاء والناحية إلا نسبة صغيرة جدا . ولهذا فالوظيفة الإدارية وحدها لا يمكن أن تقيم مدينة كبيرة الحجم . وان جاذبية الوظيفة الإدارية ترجع إلى أن المركز الإداري بطبيعة سكانه يمثل سوقا استهلاكية من السكان من ذوي القوة الشرائية العالية نسبيا ، مقارنة بالريف المحيط به والمراكز الحضرية الأصغر منه .

ولكن هل المواقع الادارية الحالية فى العراق مناسبة للأغراض التى يقتضى أن تقوم بها.لاننا نتكلم عن المواقع الإداريةهنا على أساس أنها تمثل المراكز الحضرية جميعا . فليس فى العراق أى مركز حضرى يزيد فى سكانه على ٥٠,٠٠٠ نسمة وهو ليس مركز إدارياً من نوع ما .

ولهذا فالمراكز الإدارية مرادفة فى حقيقة أمرها للمراكز الحضرية فى العراق . نعود ونقول هل أن المواقع الادارية الحالية مثالية أم عشوائية لا تخدم الأغراض . لأجل أن نتبين ذلك نقول بأن المواقع على أنواع هى :

(ا) مواقع تلتزم بالتوسط الجغرافى لإطار الوحدة الإدارية :

تبدو مثل هذه المواقع مثالية لأول وهلة مادام التوسط يضمن أداء المهمات والخدمات للجميع على أحسن وجه ولأنه مبعث للتوازن بين مصالح الأجزاء المختلفة للوحدة الإدارية . ولكن فكرة التوسط هذه تعطى هذا المردود المشار إليه فى حالة الأقاليم التى يتوزع السكان فيها فى جميع مناطقها ؛ وأن هذه المناطق تتصف بتوازن فى مواردها ومناخها وإمكاناتها البشرية وغير ذلك . فى هذه الحالة فقط يكون التوسط ذا أهمية فى خدمة جميع أجزاء الأقليم . وإذا ما طبقنا هذه المفاهيم على الواقع العراقى اوجدنا بأن مثل هذا التوازن فى معظم الأقاليم الإدارية غير متوفر . ففى كل وحدة إدارية هناك تركزات سكانية فى بعض الأجزاء وفراغات واسعة فى أجزاء أخرى وازدحام كثيف حول مصادر المياة وخاصة فى وسط العراق وجنوبه التى تتصف بمناخها الجاف . ولهذا فإن مواقع مراكز الواحدات الإدارية فى نقاط متوسطة لا يخدم الأغراض مادام الهدف خدمة السكان .

(ب) والبديل عن الموقع المتوسط للوحدة الادارية الموقع الذى يتوسط الأجزاء المعمورة من الوحدة الإدارية ، وبخاصة فى الوحدات الإدارية التى لاتكون لكل مناطقها نفس القيمة البشرية ، وحينئذ لا يصبح الوسط الهندسى هو القلب الحيوى للوحدة الإدارية . فى هذه الحالة يتعين رسم الخرائط الجغرافية لتمييز الأجزاء المعمورة عن غيرها . ونقصد بالمنطقة المعمورة ذلك الجزء الذى تتركز فيه وتتكاثف عدد أكبر مجموعة من السكان وشبكة المواصلات وخطوط الحركة والنشاطات الإقتصادية . فهو بدون شك أغنى أجزاء الوحدة الإدارية ولهذا لابد لمركز الوحدة الإدارية أن يتوسط هذا الجزء من الإقليم .

(ج) وكما سبق وذكرنا أن هناك حالات من مواقع المراكز الإدارية يتعذر تفسيرها إلا على ضوء العامل التاريخى .

(د) هناك مواقع إدارية تتحكم بهاحدود العراق السياسية، ولهذا تكون هامشية لها صفة استراتيجية وإدارية فى نفس الوقت. كما أنها تحمل احيانا مظاهر المدن التخومية من حيث أن سكانها اصبحوا خليطا من قوميات متعددة كمدن خانقين ومندلى وبلدروز ربلطية وغيرها .

(هـ) كما تحكمت فى بعض مواقع مراكز الوحدات الإدارية عوامل طبيعية فاصبح منها مدن سياحية ومصايف كحاج عمران وصلاح الدين وشقلاوة وسرسنك وبنجوين وزاخو وغيرها . كما تحكمت الظواهر الطبيعية ببعضها الآخر فاربيل تتوسط سهل أربيل الواسع الخصب ، وزاخو على سهل ودهوك عندمقدمة جبل زاوه داغ والعمادية تطل على سهل السندى وراوندوز على سهل شهرزور ورانيه على سهل رانية . كما نشأ بعضها على نقاط اتصال فليمين طبيعيين متباينين كالمدن الواقعة على النهاية الشرقية للهضبة الصحراوية الغربية تلك التى تقع على الفرات أو بالقرب منه . أنها تتوسط بين الصحراء الرعوية والسهل الرسوبى الزراعى ، ومن أمثلتها الزبير والسماوة والكوفة والنجف وكربلاء وهيت وحديثه وغيرها . وهناك مراكز إدارية تقع عند التقاء الإقليم الجبلى وشبه الجبلى ومنها دهوك مركز محافظة دهوك .

نظرة على التقسيمات الادارية الحـالية للعراق وما يجب ان تكون عليه والمواقع المثلى لمراكزها :

إن التقسيم الإدارى الموجود هو ارث ماضى واحداث وظروف مر بها العراق . إنه خطط ليخدم أغراض معينة تطلبها الواقع آنذاك واتخذ صفته الشرعية . ان التقسيمات الإدارية قد خططت لا على أساس علمى مدروس ، وإنما جاء تقسيما اعتباطيا يتماشى وما وما فرضته المصالح والمتطلبات . فهل هى تصلح كإطارات لحقائق الحياة الحديثة وعصر التكنولوجيا وإطارات الجغرافية البشرية المعاصرة . أن نظرة على التقسيمات الإدارية مراكزها لا تعطى انطباعا بأنها وضعت على أسس ما يتطلبة المجتمع الحديث . فى كثير منها لم يراع مواقع مراكزها الإدارية المتوسط الجغرافى ولا المتوسط العمرانى . كما أن الحدود الإدارية لا تخدم أغراضاً معينة ، فهى لم تخطط على أساس البعد المكانى الذى يتطلبه توزيع الخدمات على مواطنى كل وحدة إدارية . فنرى فى وجهات عديدة من العراق أن كثيرا من سكان الأرياف والمدن الصغيرة يتبعون إداريا إلى وحدة إدارية معينة ، فى حين أنهم يحصلون على الخدمات التى يحتاجون إليها من وحدة إدارية أخرى . كما أن الحدود الإدارية لم تخطط على أساس مؤشرات طبيعية أو بشرية من أى نوع ، ولهذا نقول بأن هذه الحدود جاءت اعتباطية لا تخدم فى كثير من حالاتها غرضاً معينا سوى تقسيم القطر إلى وحدات تنظم الإدارة .

إن ما نطلبه من القسم الإدارى باعتباره منطلقا وقاعدة للتخطيط أن يوفر التكامل بين المدن والريف . وعلى هذا الأساس ينبغى أن يتصف بما يأتى :

١ – ينبغى الا تعرقل الحدود الإدارية حركة السكان ونشاطهم اليومى فلا تفصل بين مكان العمل ومكان السكن ، لأن الفصل يؤدى إلى تعطيل نمو الولاء المحلى المفيد . ولهذا من الضرورى أن تتبع خطوط التقسيمات الإدارية مناطق تخلخل السكان لا تكاثفهم .

٢ – ينبغى أن يكون لكل محافظة مركز حاسم يكون مركزا للحياة ويتوسطها ليسهل الوصول إليه من كل أجزاء المحافظة .

٣ – أن يراعى فى وضع خطوط حدود المحافظات أن يشمل كل منها بعض الموارد والخبرات والإمكانات ما يجعلها قادرة على الوفاء ببعض التزاماتها تجاه السكان والقطر .

٤ – لا ينبغى لأيه محافظة أن تكون من الضخامة فى عدد سكانها بحيث تسيطر وتوجه المحافظات الباقية .

٥ – ينبغى للحدود أن تتماشى مع ظواهر جغرافية متميزة . وإذا ما كان السطح مستويا فلا ينبغى أن تتعرج الحدود بلا داع أو تعقيد .

٦ – يفضل أن تتماشى الحدود الإدارية مع حدود اقاليم الخدمات لمراكز الوحدات الإدارية . فإذا أردنا صيغة تطبيقية علينا بأقاليم الخدمات لتكون أساساً للتقسيمات الإدارية . فالمدن يجب أن تكون نوى وقواعد للتنظيم الإدارى كما أن وحدات التخطيط الإقليمى تدور فى فلك مدينة مركزية مسيطرة . إن الأقاليم التنظيمية هى ليست للحدود الإدارية الرسمية الموجودة على الخارطة العراقية ، إنها هى حدود أقاليم التفاعل البشرى الحية : أقاليم وظيفية قبل أن تكون تركيبية .

ولهذا إذا أردنا أن نبحث عن تقسيمات أدارية عراقية مثلى علينا أن نبحث عنها ، فى أقاليم المدن . فقديما كانت المدينة أو القرية وحدها هى وحدة الحياة المجتمعة الواعية – ولكن تطور المواصلات وتعقد الحضارة بزيادة عدد الخدمات الحديثة جدا أدى إلى ضرورة تركيزها محددا فى مراكز كبرى قرب أو وسط تجمعات السكان العظمى . وبدأ سكان المناطق الريفية المحيطة يتطلعون إلى تلك المدن ويسعون إلى خدماتها سواء بالانتقال اليومى أو على فترات أو بالعلاقات الدائمة معها . والآن ، وأكثر من أى وقت مضى ، أصبحت المدينة أساس تنظيم المجتمع . فالريف يتطلع إلى القرية والقرى إلى المدينة ، والمدن إلى مدينة كبرى. وهكذا زادت سلطة ونفوذ المدن على اقاليمها وعلى حياة الامة . وأن أقليم المدينة أصبح هو الوحدة الفعالة الفعلية تشكيل معظم نواحى النشاط الحديث ولهذا ينبغى أن أن يكون الوريث لها

فى التقسيم الادارى الجديد للدولة . بمعنى آخر أن نتخذ أقاليم المدن كأساس للتقسم الاقليمي للدولة لاغراض تنظيم المجتمع ، سواء فى الادارة أو فى التخطيط بأنواعه ، أو فى الاقتصاد والتجارة والخدمات الأجتماعية .

والذى حدث فى العراق أن العاصمة بغداد قد طغت واتسعت وأصبحت منطقة تركيز لكل المكاسب ، وبهذا سلبت لفترة من الزمن المراكز الادارية الاخرى أمكانات النمو . وقد أدى ربط الوحدات الادارية بعجلة العاصمة المركزية أن افقدها أمكانيات إعالة مدن أقليمية كبرى . كما أن هذه المدن الاقليمية قد فقدت كثيراً من مبررات حاجة أقاليمها اليها ، كما فقدت هى بدورها القدرة على تقديم هذه الخدمات ، فحرم الاقليم من مدينته وشخصيتها بعد أن تحولت إلى تابع يستمد وحيه وتوجيهه وافكاره من العاصمة المركزية . وبهذا فلا المدينة قادرة على رفع مستوى الاقليم لضعفها وعجزها المادى وتواضعها الحضارى ، ولا الاقليم قادر على تقوية مدينته وبعثها نظرا لان فائضة وطاقاته المادية والبشرية تمتصها العاصمة المركزية الطاغية . وبهذا يصبح تضخم العاصمة على حساب المدن الاقليمية والريف . ويلاحظ أن شدة التركز وعنف التضخم فى مدينة أو اثنين يدل على فقر الدولة حضاريا وتخلفها وعدم قدرتها على تنمية عدد معقول من الاحجام الحضرية المعقولة . والحل لهذا الوضع هو بعث المدن الاقليمية وتنميتها ، وهذا يتم على حساب المدن الكبرى أو على تثبيت أحجام هذه المدن . ، هذه هى سياسة حكومة الثورة فى الوقت الحاضر كما سيرد فيما بعد .

(ب) علاقاتها باماكن توافر الموارد الاقتصادية :

ينعم العراق بموارد طبيعية وبشرية كبيرة نسبة إلى حجم سكانه . وقد استثمرت بعض هذه الموارد وبدرجات متفاوته فاثرت فى التركيب الاقتصادى وخطط التنمية ومستويات المعيشة ومن ثم فى النمو الحضرى . ونؤكد فيما يأتى على تأثير أهم هذه الموارد (١ — المعدنية وخاصة النفط . ٢ — الزراعية . ٣ — الانتاجية الصناعية (فى النمو الحضرى ومواقع مراكز الاستيطان الحضرى . ونحن إذ نوكد على هذه الموارد لايعنى عدم وجود أو قلة أهمية الموارد الاخرى ، ولكن البحث لايسع للتفاصيل فى كل ما يوجد فى العراق من موارد واستثماراتها .

١ — النفط ودوره فى النمو الحضرى :

استخرج النفط لأول مرة فى العراق عام ١٩٢٧ فى بابا كركر قرب مدينة كركوك ، وضخ لأول مرة عام ١٩٣٤ .. وكان الإنتاج محدوداً وموارد العراق المالية منه قليلة جدا ،

بينما كانت أرباح الشركات طائلة . وفى ١٩٥١ حصل العراق على أتفاق بالحصول على ٥٠٪ من الارباح . واستمرت الشركات تستغل نفط العراق وتجنى أكبر الارباح إلى عام ١٩٧٢ حيث أقدمت حكومة الثورة على تأميم ممتلكات بعض الشركات ، وتبعها بتأميم حصص الشركات الاخرى فى ١٩٧٣ و١٩٧٥ وبهذا أصبحت جميع الموارد النفطية انتاجا وتسويقا للعراق .

وحقول النفط تتوزع فى جميع أرجاء العراق ، ولكنه حاليا ينتج اقتصاديا فى مناطق دون أخرى . ومن أشهر الحقول النفطية المنتجة :

١ — حقول كركوك وتشمل حقل كركوك وفيه فى نهاية عام ١٩٧٢ (٤٧ بئرا) منتجةمن مجموع ١٩٨ بئرا ، وحقل باى حسن إلى غرب كركوك وينتج ١٠,٠٠٠ برميل يوميا ، ثم حقل جمبور شمال شرق مدينة كركوك .

٢ — حقول عين زالة إلى الشمال من مدينة الموصل وتشمل حقل عين زالة وحقل بطمة جنوب عين زالة .

٣ — حقول البصرة وتشمل حقل الرميلة الشمالى الذى بدأ أنتاجه عام ١٩٧٠ وحقلى نهر عمر فى ١٩٧١ وحقل عرب القرنة وحقل الزبير وكلها تحيط بمدينة البصرة .

ولم يقتصر الاستثمار على استخراج النفط ، بل وسعت الحكومة إلى تطوير صناعة تكرير النفط فانشأت معامل لتكريره فى :

ـ إن أول مصفى لتكرير النفط أنشىء قرب مدينة خانقين ويدعى مصفى الوند فى ١٩٣١ ، وكانت طاقته الانتاجية لا تزيد على ٤٠٠٠ برميل يوميا ثم زيدت طاقته بعد ذلك .

٢ — مصفى الدورة فى مدينة بغداد . باشر الانتاج فى ١٩٥٥ وبطاقة انتاجية قدرها ٣,٥ مليون طن سنويا .

٣ — مصفى القيارة فى محافظة نينوى وبدأ انتاجه عام ١٩٥٦ .

٤ — اشترت الحكومة مصفى حديثة من شركة نفط العراق السابقة .

٥ — مصفى المفتية فى البصرة وطاقته الانتاجية ١٥٠ ألف برميل يوميا .

ثم طورت الثورة عملية بناء معامل التكرير ، فقد أنشىء خلال الفترة الاخيرة :

- معمل البصرة بطاقة انتاجية ٣,٥ مليون طن سنويا وستصل إلى ٧ ملايين سنويا .

٢ – مصفى كركوك بطاقة أنتاجية قدرها ٨٠٠ ألف طن سنويا .

وبهذا تكون الطاقة الانتاجية للمصافى العراقية الستة ٨,٨مليون طن سنويا.

وينقل النفط عن طريق شبكة من أنابيب نقل النفط من كركوك إلى بانياس وطرابلس ، ومن حقل الزبير والرملية إلى ميناء الفاو فضلا عن الخط الاستراتيجى الذى انجزعام١٩٧٥ ، وهو خط حديثة – رميله . كما أنشىء ميناء خور العمية (جزيرة وسط الخليج)وميناء البكر الذى يبعد ٧٠ كم داخل الخليج العربى .

وأخيراً بلغ إنتاج العراق من النفط عام ١٩٧٤ حوالى ٩٥ مليون طن بعد أن كان حوالى ٣٥ مليون طن سنة ١٩٥٨ . ويتوقع أن يرتفع الإنتاج ليصل إلى ١٣٠ مليون طن عام ١٩٨٠ . ويدخر العراق فى أراضيه احتياطيا يبلغ ٢٦ بليون برميل أى نحو ١٣,٦٪ من جملة احتياطى الوطن العربى أو ٧,٦٪ من جملة احتياطى العالم .

لقد ذكرت هذه المعلومات السريعة عن النفط وإنتاجه ونقله بسبب علاقتها بالتحضر ونموه ومواقع مراكزه . فإنتاج النفط بكميات كبيرة (٩٥ مليون طن سنويا)وارتفاع أسعارة العالمية وحيازة العراق لكل أرباحه بعد خطوة التأمم المباركة جعل لهذا المورد المهم دور كبير فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه لها مردوداتها الواضحة على التطور والنمو الحضرى . فبتأثير الموارد النفطية نمت الصناعة والتجارة والخدمات ، وهى وظائف حضرية ، بحيث أصبحت لها أهمية فى توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من السكان وفى رفع مستويات المعيشة عموما ، مما أدى إلى تفجر حضرى وتطور كبير خلال فترة قصيرة من الزمن .

كما أشرنا إلى توزيع حقول النفط ووسائل نقله لما لها من أهمية على مجموعة من المدن العراقية من مختلف الأحجام . فقد نمت مدينة البصرة بسرعة لتصبح ثانى مدينة عراقية بفضل الثروات النفطية الطائلة الموجودة فى الحقول المحيطة بها . كما أن وجود النفط والغاز هناك قد شجع على إنشاء مجمعات صناعية كبيرة لها أهمية فائقة فى التطور الحضرى ونموه السريع فى الأقليم . كما نمت مدن نفطية صغيرة الحجم نسبيا قرب حقول النفط أو فى مناطق تصديره على الخليج أو فيه . أن هذا جميعا يعكس آثار النفط على النمو الحضرى ومواقع مراكزه فى جنوبى العراق .

أما عن منطقة كركوك فتأثرت بالنفط أيضا . فمدينة كركوك أصبحت بفضله أربعة المدن العراقية حجما . وتأثرت الموصل أيضا ولكن بصورة غير مباشرة حتى أصبحت ثالثة مدن العراق . وكانت خانقين قد سبقت غيرها فى النمو مستندة على مصفى الوند ،

رغم قلة إنتاجه . كما أن منشآت نقل النفط وضخه قد استوجب وجود مجموعة من المراكز الحضرية للضخ والإشراف أو للتصدير ، ومنها مجموعة داخل العراق . كل ذلك يعكس آثار النفط المباشرة كمورد اقتصادى فى النمو الحضرى .

٢ - الموارد الزراعية والنمو الحضرى :

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الرئيسية فى العراق ، غير أن حصة هذا القطاع فى الدخل القومى أخذت بالانخفاض تدريجيا كما لاحظنا سابقا ، إذ انخفضت من حوالى ٣٢٪ عام ١٩٥٣ إلى حوالى ٢٧,٨٪ عام ١٩٦٢ ، ثم إلى ٢٤,١٪ عام ١٩٦٤ وإلى حوالى ٢٣٪ عام ١٩٦٨ . وفى تقرير عن تخطيط التنمية الزراعية فى ضوء المشكلات الراهنة والصادر عن وزارة التخطيط ذكر بأنه بينما يحقق القطاع الصناعى معدلا للنمو يقرب من ١٢٪ سنويا والقطاع النفطى ٧٪ سنويا ، فإن القطاع الزراعى يحقق معدلا بطيئا لايتجاوز ١٪ سنويا .

وفيما يلى نورد بعض الأرقام والنسب التى تساعد فى تشخيص الزراعة ودورها وأهميتها :

١ - ان مساحة العراق تساوى ٤٣٤ ألف كيلو مترا مربعا بدون الجزء المحايد وحصته من الجرف القارى (وتساوى هذه المساحة ١١٢ مليون دونم ؛ على أساس الدونم يساوى ٢٥٠٠ م ٢ أو ٠,٦ . فدان مصرى).

٢ - أن الأراضى التى تزرع سنويا تبلغ حوالى ١٦ مليون دونم وهى تعادل ٥٣,٤٣٪ من مجموع الأراضى المستغلة زراعيا .

٣ - أن ٤٦,٥٧ ٪ من الأراضى الزراعية المستغلة فى العراق تترك بورا وذلك لفقر التربة وعدم استعمال الأسمدة الكيمياوية والحيوانية على نطاق واسع .

٤ - تشكل المساحات المزروعة بالحبوب نسبة ٨٥,٧٧٪ من الأراضى المزروعة فعلا و٤٥,٨٪ من مساحة الأراضى المستغلة .

٥ - بلغت مساحة الأراضى المزروعة بالمحاصيل الصناعية نحو ٢,٨٪ وهى قليلة جداً مقارنة بما تتطلبه مقتضيات التطور الصناعى ؛ وقد احتل القطن ١,٤٩٪ من مساحة الأراضى الزراعية .

٦ - بلغت الأراضى المزروعة بالخضروات ٤,٧٨٪ من مساحة الأراضى المزروعة سنويا والنخيل ٣,٦٢٪ وبساتين الفاكهة والكروم ١,٢٦٪ .

إن سوء استغلال الأراضى الزراعية فى العراق لايتوقف عند عدم زراعة القسم الأعظم منها وترك مساحات واسعة بورا ، وأنما حتى المستغل منها يتصف بضعف الإنتاجية وعدم اتباع الزراعة الحديثة من تسميد ومكننة والطرق الزراعية الصحيحة على نطاق واسع .

أن هذا الوضع له مردودات سلبية على الريف فانخفضت إنتاجية الزراعية وساءت أحواله الاقتصادية والاجتماعية مما شجع الريفيون على هجرته والالتجاء إلى المدن ، وخاصة الكبيرة منها ؛ وللحصول على موارد معيشية ومستويات أعلى . وهذا يفسر بصورة مباشرة كيف أن الريف أصبح قوة طاردة ، بينما أصبح النمو الحضرى حقيقة واقعة نتيجة إلى أفواج الريفين المهاجرين إليه (كما ورد بالتفصيل عند معالجة الهجرة) .

٣ ـ الموارد الانتاجية الصناعية والنمو الحضرى :

أن ما يؤثر بصورة مباشرة على التحضر والنمو الحضرى هو حجم الصناعة ونوعها وانتاجها وتوزيعها . فعن حجم الصناعة أوردنا سابقا أن بالعراق كان يعمل فى عام ١٩٧٣ حوالى ١٨٤ ألف ، يعمل منهم فى أكبر خمس مدن عراقية حوالى ٦٦٫٣٪ . ويعطينا هذا الدليل على أن السياسيات القديمة فى تحديد مواقع الصناعة كانت تؤكد على عدم تدخل الدولة وذلك على أساس السير وراء الاقتصاد الحر وعدم وجود التخطيط الاقتصادى . على هذا الأساس فإن المواقع الصناعية خضعت لاتجاهات العرض والطلب ومستويات الأسعار ، مما جعلها تتركز بالدجة الأولى فى المدن الكبيرة قرب عامل السوق . أن هذا الاتجاه فى توقيع الصناعة قد أدى مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، إلى توسع هذه المدن على حساب المدن الأخرى والريف . ولكن هذه السياسية قد تغيرت بعد أن شملها التغيرات الثورية التى حدثت فى العراق والتى مالت نحو الفكر الاشتراكى أو الاقتصاد المخطط والتى أكدت على ما يسمى بالإنتاجية الحدية الاجتماعية للمشاريع . وبموجب هذا تقاس أفضلية المشروع بمقدار ما يدره من عائد يضاف إلى الدخل القومى باعتبار الأخير هو مقياس الرفاهية المادية للمجتمع ، وبشرط أن يتضمن تنامى الدخل على آلية التوزيع لصالح ذوى الدخول المنخفضة تعمل لرفاهية الفرد (١) ولخدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية الدولة (٢) .

---

(١) محمود الحمصى : معيار الارجحية فى اختيار المشاريع الأعمارية (مجلة الصناعى ، العدد الأول السنة الرابعة حزيران ١٩٦٣) ص ٦٨ ـ ٧٠ .

(٢) حكمت الحديثى : التوطن الصناعى واهميته فى النظام الأشتراكى (مجلة الأقتصادى ، العدد الثالث والرابع أيلول وكانون الأول ١٩٧٢) ص ٤١ .

أن سياسة الدولة اليوم ترى السياسة الثانية. فبعد ثورة ١٩٦٨ اتخذت خطوات لتدعيم القطاع الصناعى فى العراق وأصدرت خطة خمسية تتضمن توزيعات للمؤسسات الصناعية ، لاعلى أساس المردود المباشر للأرباح والخسائر ، وأنما بقدر مايتضمن توظيف العمالة ورفع الحيف الذى أصاب الأجزاء الأوسع من القطر لقلة ما أصابها من المشاريع الصناعية . أن هذه السياسة قد أدت إلى توزيع الصناعات على المحافظات كافة مما خلق وضعا ساعد على رفع مستويات المعيشة فى المناطق الحضرية التى احتضنت هذه الصناعات . أن وادى هذا إلى زيادة قوة جذب هذه المناطق للأيدى العاملة من الريف والمدن الصغيرة فازدادت بسكانها بنسب أسرع . أن تأسيس مصنع واحد لا يعنى لوحده ، بطبيعة الحال ، القوة المحركة لكل هذه العملية الاقتصادية ، وأنما يخلق فرص عمل أخرى فى القطاعات المختلفة فتزيد مستويات المعيشة وتتحسن الأوضاع الصحية وغيرها وتتزايد بفضل ذلك قوة الجذب لسكان آخرين يهدفون إلى مستويات حياتية معينة ، وهكذا تتم العملية إذ أن الأساس الاقتصادى للمدينة يؤدى إلى نمو الكادر غير الأساسى (الخدمات) : وبنمو الاثنين يزداد السكان ، وبتفاعل الثلاثة يزداد السكان أيضا وهكذا تنمو المناطق الحضرية على أساس قانون المضاعفات . وهذا ما حدث أخيراً ويحدث مستقبلا فى العراق .

٤ ــ **الموارد الطبيعية الأخرى والنمو الحضرى :**

يمكننا أن نعدد مجموعة أخرى من الموارد الطبيعية منها الموارد المائية والتربة والمعادن الأخرى المختلفة . فى موضوع المعادن أشرنا إلى النفط وأهميته ، ولكننا فى العراق نملك ثروات أخرى أثرت فى بعض مواقع المراكز الحضرية . فالكبريت فى عدة مواقع أثر فى وجود بعض المراكز كالمشراق وغيرها . كما أن المصانع التى اعتمدت على المياه الخام المعدنية قد انتشرت فى أرجاء كثيرة من العراق ، وكان لها الفضل فى وجود بعض المراكز الحضرية . وهناك أمثلة كثيرة تظهر أثر هذه الثروة الطبيعية فى مواقع كثير من مراكز الاستيطان الحضرى .

أما عن موارد المياه والتربة فلها أثر واضح فى تحديد مواقع مراكز الاستيطان البشرى . فمناخ معظم أجزاء العراق صحراوى قليل المطر . ولهذا أصبحت الموارد المائية الأخرى أهم عامل فى مواقع المستوطنات . ولا نغالى إذ قلنا بأن ٩٠٪ على الأقل من المستوطنات البشرية قد اختارت مواقعها على الأنهار وروفدها أو قنوات الرى المتفرعة منها . ويقل هذا الاقتران فى منطقة صغيرة فى شمالى العراق حيث استعاضت عن هذه الموارد المائية بالأمطار شتاء وبالعيون وبالآبار صيفا . ولهذا تعتبر الموارد المائية فى أقليم صحراوى كالعراق من العوامل

الهامة فى تحديد مواقع المراكز الحضرية ونموها . وقد سبق وذكرنا فى العوامل المؤثرة فى التحضر العراقى عن الأثر الجغرافى وأكدنا على هذا الجانب بأسباب . ومع الموارد المائية تبرز التربة وأهميتها . فاستثمار الأرض ونمو المستوطنات عليها — الحضرية والريفية — يعتمد على ما توفره من ركائز لهذا الاستثمار ، ومنه الاستثمار الزراعى . وإذا أخذنا هذا الجانب فإن المياه والتربة تأتى فى مقدمة متطلبات هذا الاستثمار . ولهذا يتركز سكان العراق فى أفضل المناطق الزراعية ، حيث يتخذ الاستيطان أشرطة طولية حول مجارى الأنهار وحيث التربة الخصبة . هذا مما يبرز أثر هذه الموارد فى المواقع الحضرية ونموها أيضاً .

٢ — البدائل المختلفة لاتجاهات النمو الحضرى (استراتيجيات الانتشار والتركيز والانتشار بطريقة مركزة) :

إلى وقت قريب كانت المدينة العراقية تخضع فى تحديد نمطها إلى قوة الجذب المركزية Centripetal force خاصة وأن التطور التكنولوجى لم يصل فيها إلى المستوى الذى يحررها من استراتيجية الحيز المركزى . ولما كان للقطاع المركزى فى المدينة جاذبيته فقد أصبح مركزا للوظائف الحضرية التى تخدم المدينة وظهيرها فى عين الوقت . ولكن بدخول وسائط نقل أسرع وأرخص أصبحت قوة الطرد من المركز Centrifugal force متزايدة الأهمية ، مع بقاء قوة الجذب فعالة هى الأخرى . ومما يثبت أهمية القوتين أن المدن العراقية ، وبخاصة الكبيرة والمتوسطة الحجم استمرت فى نموها بنسب تفوق ما عليه نسب زيادة السكان فى العراق عامة . كما أنها نمت مكانيا أيضاً حيث تخطت أجزاؤها الحضرية حدودها الإدارية .

ويجرنا الحديث عن التركيز والانتشار من مستوى المدينة الواحدة أو مجموعة من المدن إلى الاستراتيجية الحضرية للعراق عامة . فدراستنا للتطور الحضرى وخصائصه أظهرت لنا بأن العراق كان يمر بفترة من التركيز الحضرى . فبغداد لوحدها تأوى ربع سكان العراق ، وأن المدن الثلاث الكبيرة (بغداد . البصرة . الموصل) تضم أكثر من $\frac{1}{3}$ سكان العراق . أنها عملية تركيز واضحة فى النمط الحضرى أخلت بقواعد التوزيعات السكانية وتوزيع الامتيازات الإقليمية فى الخدمات . أن هذا الوضع من عدم التوازن أدى إلى حركات سكانية باتجاه هذه المدن ، مما زاد من عدم التوازن السكانى فى التوزيع ، وبالتالى فى الاستثمار الأمثل للقوى البشرية . وانطلاقاً من هذا الوضع بدأ التفكير باستراتيجية حضرية جديدة تواكب التحولات التى طرأت على حياة المجتمع العراقى ، متخذة كقاعدة

لها نشر الامتيازات وتوزيع الموارد الاقتصادية والخدمات على أرجاء القطر كافة مما يخلق انتشار وتنمية حضرية تخل بالأنماط التي سادت لفترة زمنية ولتكون كمصدات تحجب تسرب الريفيين والحضر في المدن الصغيرة والمتوسطة إلى المدن الكبيرة ، وكما سيأتي تفصيله فيما بعد .

لقد أشرنا إلى أن التركيز concentration هو ميل الاستثمارات الحضرية للتركز في مناطق متميزة داخل المدينة ، أو تركز وظائف حضرية في مدن معينة دون غيرها مما يؤدي إلى فوارق في أحجامها وأهليتها الوظيفية . إن مواقع الاستثمارات الأرضية داخل المدينة ومواقعها في مدن دون أخرى يتحدد بمؤشرات ثلاث هي :

١ — اقتصادية . ٢ — اجتماعية . ٣ — مؤشرات لها علاقة بالمصلحة العامة.

فالمؤشرات الاقتصادية تعمل من خلال مفعول قوانين العرض والطلب . فاستثمار أية قطعة من أرض المدينة أو موقع أي استثمار في مدينة دون أخرى يتحدد بعوامل الكفاية الاقتصادية في حدها الأعلى ، أو مقدار ما يجنى من فوائد ، عندئذ يدخل عامل المنافسة بين الاستثمارات المختلفة . لذا أصبحت بعض أحياء المدينة الواحدة أو بعض المدن ذات مواقع أفضل لبعض الاستثمارات من أحياء أو مدن أخرى ، وهذا ما سارت عليه المدينة العراقية إلى وقت قريب حيث تجمعت بفضل مزاياها العديدة أكثر الاستثمارات في مدينة بغداد والمدن الكبيرة الأخرى ، إذ حدث فيها أكبر تركز وظيفي أخل بالتوازن العام من المدن الأخرى. ولكن المؤشرات الاقتصادية لاتعمل مستقلة عن المؤشرات الاجتماعية ، وأنما هناك تكامل بينهما . فالتركز الاقتصادي تتبعه قيم ومواقف اجتماعية ، كما أن التركز قد يتأثر ببعض تلك القيم والمواقف قبل أن يتخذ نمطه النهائي . ولكن مع أهمية كل من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبعضها الآن فإن الاقتصاديين قد أهملوا دون الايكولوجيين البشريين في تحليل هذه الظواهر ، وأن الايكولوجيين قد أشاروا بسطحية إلى دور الاقتصاديين[1]، مما أدى إلى طغيان الذات على مثل هذه القضية العلمية المهمة.

ومع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية برزت ، مع الزمن ، مؤشرات ذات صلة بالمصلحة العامة . أن هذا الاتجاه نما وأصبح له مردوده الفعال في الاستراتيجية الحضرية بعد ثورة ١٩٥٨ وازداد تبلورا مع التحولات الاشتراكية التي اتسع نطاقها منذ ذلك الوقت . فاتخذ التخطيط ، الذي هو في حد ذاته ضمان لمصلحة الجماهير في استثمار مواردها على أفضل وجه ، أبعادا شملت ظواهر عديدة ، يأتي في مقدمها التخطيط الحضري والإقليمي الذي ينظم عمليات النمو الحضري واستثمار الموارد وتوزيع الخدمات على أفضل وجه ليضمن العدالة في التوزيع .

ومع تطور التكنولوجيا فى وسائل النقل والمواصلات ، ومع التحولات الأشراكية فى العراق برزت استراتيجية الانتشار الحضرى . وأقصد بالانتشار diffusion انتشار الظاهرة الحضرية على حيز مكانى خلال فترات زمنية . والانتشار تدريجى وليس فوريا . فالوضع المستقبلى لموقع من المواقع يعتمد على ما يطرأ عليه وعلى المواقع الأخرى فى فترة سابقة . والانتشار الحضرى يشمل السكان والمكان والصناعة والنقل والخدمات الأخرى (تغير مواقع) . ولهذا فان عوامل المناشىء المحددة والانتشار التدريجى فى المكان وعبر الزمن هى ضرورية جداً لهذا اللاندسكيب فى أى وقت . فعملية الانتشار الحضرى تشمل متغيرات variables عديدة ، وأن مدى الانتشار يتوقف على مدى تفاعل هذه المتغيرات وأحجامها وفعالياتها . والمتغيرات هى : مناشىء محددة . سكان ميالون لفكره الانتشار . زمن . ومكان .

لقد أصبحت ظاهرة الانتشار الحضرى فى العراق أكثر وضوحا فى العشرين سنة الأخيرة ، فترة التفجر الحضرى ، أنها سببت انتشار الاستثمارات الحضرية إلى مناطق ريفية واسعة تحيط بالمدن ، وبخاصة الكبيرة منها . ومما شجع على هذه الظاهرة :

١ — سهولة النقل وقلة كلفته ووفرته .

٢ — وفرة الأراضى خارج المدن للتوسعات الحضرية ورخص أثمانها .

٣ — الازدحام داخل المدن وعدم ملائمة هذه الأجزاء للتوسع الصناعى والخدمات الأخرى .

٤ — نمو السكان وتغير قيمهم الاجتماعية ومتطلباتهم من السكن المناسب والخدمات .

وحدث الانتشار بشكلين :

١ — انتشار الاستثمارات الحضرية فى أطراف المدن مكونة أجزاء متكاملة مع المدينة ، أو بشكل ضواحي حضرية تابعة تماما لبعد المدينة العمرانى . وقد أصبحت هذه التوسعات جزءاً من المدن بمرور الزمن تاركة على بعد منها مناطق انتقال جديدة تختلط فيها الاستثمارات الحضرية والريفية ، والتى هى بدورها سرعان ما تتحول إلى حضرية وهكذا مما يتطلب تغيير الحدود الإدارية باستمرار .

٢ — وحدث الانتشار بشكل آخر وذلك بانتقال فعاليات حضرية (كالصناعة مثلا) إلى خارج حدود المدن لتنفصل أو تستقل فى مراكز معينة أو أقاليمية . وفى هذه الحالة ينشأ نوع من النمط الحضرى يستند فى قوامه على المدن التابعة Satellite towns .

ونظرا للعلاقة القوية بين النمو الصناعي والنمو الحضري ، ليس في العراق وحسب ، بل وهو على المستوى العالمي كذلك ، فإن للصناعة أهمية في تشكيل الأنماط الحضرية والاستراتيجيات الحضرية . ولما كانت الاستراتيجيات الصناعية في المجتمع تستند على بعدين مكانيين هما :

١ — إعادة توزيع المؤسسات الصناعية من مواقعها المركزية في مدينة رئيسية إلى مناطق مجاورة أو خارجية ضمن ما يسمى باستراتيجية الانتشار diffusion .

٢ — إعادة توزيع المؤسسات الصناعية وفق نطاق واسع وذلك من مدينة كبيرة إلى عدد من المراكز الحضرية الصغيرة في إقليم اقتصادي رئيسي ضمن استراتيجية الانتشار dispersion فإن الاستراتيجية الحضرية تأخذ هذين الاتجاهين أيضا وعلى هذا الأساس نقول بأنه لفترة من الزمان كانت الصناعة محددة ، وأن خصائص أنماط توزيعها كانت مستقرة ضمن حدود المدن الكبيرة . وفي الخمسينات وبعدها أصاب الصناعة إعادة توزيع بطيء ، ولكنه متواصل وبشكل انتشار من نوع diffusion ، واستمر الحال إلى أن أدخلت التحولات الاشتراكية نمطا توزيعيا جديدا ، فأخذ يقسم الصناعة ويعيد توزيعها بحيث شملت الأقاليم الاقتصادية العراقية جميعها وبهذا ظهر الانتشار من نوع dispersion أن هذه الأنماط التوزيعية للصناعة قد أثرت ، بطبيعة الحال ، على الأنماط التوزيعية للاستثمارات الحضرية الأخرى . أن هذا يعكس الاستراتيجيات القديمة والجديدة في النمو والنمط الحضري .

ولكن يجب أن لا يغيب بأنه « وان كان التوسع الحضري ضروريا في كثير من الأحيان ، فإن الانتشار الحضري في غير نظام أو اتساق ينطوي على تكاليف باهظة ، ويتسم بالتبديد وهدم البيئة على عكس التركيز concentration .

وخلاصة القول أن أي استراتيجية جديدة (سواء اتخذت من الانتشار أو التركيز أو الانتشار المركز قاعدة لها) لابد أن تتخذ من التخطيط الحضري والإقليمي أداة أساسية للتوفيق والتنسيق بين أهداف التنمية الحضرية والريفية . ويمكن عند التخطيط للمستقبل العمراني الحضري في العراق أن يؤكد على :

١ — انشاء شبكة من المستوطنات المتوسطة بحيث يكون لها من الدينامية ما يكفي لمضادة جاذبية المناطق الحضرية الكبيرة وبهذا تكون قد اتبعت استراتيجية الانتشار المركز بدلا من استراتيجية التركز .

٢ — اختيار المدن المتوسطة الحجم كمراكز خدمات لمناطقها الريفية النائية عنها .

٣ ــ إنشاء أقطاب نمو حضرى بالنسبة للأقاليم غير متقدمة النمو نسبياً والحد من توسع الطاقات المتطورة نسبياً كاقليم بغداد مثلا وبذلك يكون السياسة لا مركزية فى توزيع السكان الحضر .

٤ ــ الانتفاع الأقصى من الأرض من خلال تطبيق التنمية الحضرية العمرانية وبصورة تتماشى مع الخطط المحلية والإقليمية والقومية .

٥ ــ الحفاظ ما أمكن على الأرض الزراعية الجيدة من التوسع أوالانتشار الحضرى .

٦ ــ رغم أن بغداد ستستمر المدينة الأولى ، إلا أنه يجب التوصل إلى توازن إقليمى بخصوص ظاهرة التحضر تدخل ضمنه حتى المناطق الصحراوية .

ثامناً — مشاكل واستراتيجيات

١ — المشاكل الحاضرة للتحضر العراقى :

لقد أشرنا فى مناسبات عديدة إلى أن نسبة التحضر فى العراق قد وصلت إلى حوالى ٦٣ ٪ من مجموع السكان فى عام ١٩٧٥ ؛ وستصل هذه النسبة — حسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية — إلى حوالى ٦٩ ٪ بحلول عام ١٩٨٠. إنها نسبة عالية حقاً. وفضلا عن ذلك فإن التحضر هو من النوع غير الموجه ، إذ ليست هناك خطط علمية جدية ومطبقة فعلياً لتوجيهه توجيهاً صحيحاً لغرض التخفيف جذرياً من مشاكله . فالتحضر كلمة ترافقها عملياً كلمة أخرى هى « مشاكل » والمشاكل إذا لم تعالج فى المكان والزمان المعينين تتصاعد لتصبح مشاكل معقدة ذات مردودات سلبية كبيرة . وفى هذا الصدد يجدر أن نشير ولو بايجاز إلى نوع من هذه المشاكل :

١ — عدم التوازن الحضرى :

يشترك العراق مع مجموعات دول العالم الثالث فى أنه قد وضع ثقله على مدينة كبرى واحدة هى بغداد وعدد صغير من المدن التى تزيد فى سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة . فلقد كررنا فى مناسبات كثيرة أن مدينة بغداد قد وصلت بسكانها أو ستصل قريباً جداً إلى ٣ ملايين نسمة ، وهى بهذا تضم $\frac{1}{4}$ سكان العراق أو أكثر من ٤٠ ٪ من سكانه الحضر . وتلى بغداد فى الحجم مدينتان هما البصرة وسكانها حوالى ٣٥٠ ألف نسمة والموصل وسكانها حوالى ٣٣٠ ألف نسمة ؛ تليهما ٥ مدن أخرى تزيد فى سكانها على ١٠٠ ألف نسمة . وتصل نسبة سكان هذه المدن من مجموع السكان الحضر أكثر من ٦٠ ٪ ومن مجموع سكان العراق أكثر ٣٧ ٪

من هذا يظهر بأن المدينة الأولى بغداد تقابل فى سكانها أكثر من ٧ أمثال سكان المدينة الثانية وحوالى ٨ أمثال المدينة الثالثة ، بينما تفترض قاعدة المرتبة — الحجم أن يكون سكان المدينة الأولى ضعف سكان المدينة الثانية وثلاثة أمثال سكان المدينة الثالثة . بطبيعة الحال إن مثل هذه الظاهرة من عدم التوازن سوف لا تكون لها مردودات إيجابية ، وبخاصة إذا استمرت اتجاهات حركة السكان بالشكل الذى هى عليه فى السنوات الأخيرة . إننا إذن

فى بداية طريق نحو مشكلة تتطلب حلا عن طريق وضع استراتيجية تعيد لنا توازننا الحضرى . فعدم التوازن يقود إلى مشاكل أعقد .

٢ — وكجزء للمشكلة الأولى أو تتعلق بها أن المدن العراقية الكبيرة قد نمت بسرعة فاقت كثيراً سرعة نمو جملة السكان وسكان المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم . فقد نمت المدن الثلاث الكبرى (بغداد . البصرة . الموصل) بنسبة تزيد على ٦ ٪ سنوياً للفترة ١٩٥٧ — ١٩٧٠ بينما لم يزد مجموع السكان إلا بنسبة معدلها حوالى ٣ ٪ وسكان المدن الصغيرة والمتوسطة بمعدل حوالى ٤ ٪ . إن الزيادة المفرطة نشأت عن تدفق الريفيين إلى المدن الكبيرة . علماً بأن هذه الزيادات الهائلة فى السكان لم يصحبها بنسب مقاربة تصنيع أو تطور خدمات . إن مثل هذا النمو الكبير فى سكان المدن الكبيرة ، وبخاصة بغداد ، يعتبر بنظر البعض نمواً طفيلياً ، ويسميه البعض سرطانياً ، وتتهم المدن بأنها تؤخر التنمية الاقتصادية للقطر ككل .

٣ — ومن مردودات ازدياد السكان أن أخذت هذه المدن بالاتساع فى رقعتها لتغطى مساحات كبيرة ، خاصة وأن الاتساع الحضرى العراقى هو اتساع أفقى وليس عمودياً . فمساحة بغداد ضمن حدودها البلدية تزيد على ٨٦٠ كيلومتراً مربعاً ، هى خيرة الأراضى الزراعية الخصبة . إننا لا ننكر حتما الخسارة الكبيرة الناتجة عن مثل هذه الظاهرة .

٤ — وهناك مشكلة لاحقة لعدم التوازن الحضرى والنمو الحضرى هى إن ما تخصصه الاستثمارات من أموال لتوفير متطلبات المدن الكبيرة من الخدمات وغيرها هى أضعاف ما يخصص لتوفير الخدمات للمدن الصغيرة والريف . فالسكان الحضر يستهلكون من حيث التناسب ضعف ما يسهمون به فى إجمالى الانتاج القومى . ويرجع بعض هذا الاختلال فى تناسب النصيب الذى يذهب إلى المدن إلى التحيزات الحضرية لواضعى السياسات . ولكنه يرجع أيضاً إلى الطبيعة البيئية (الايكولوجية) للمدن . فهى قديمة وسابقه على الصناعة فى بنائها الطبيعى . وأن معظمها لا يناسب التكنولوجيا العصرية ولا العدد الهائل من السكان الذى يتكدس فيها فى الوقت الحاضر (١) » . ويستخلص سعد الدين ابراهيم بأن « النمو الحضرى السريع يفرض على معظم البلدان العربية تعقيدات جمة . إنه قوة متسارعة ، ولكنها عملية اللحاق بالأمم المتقدمة »(٢) .

٥ — ومن المشاكل البارزة التى واكبت التطور الحضرى ونمو المدن الكبيرة مشكلة الإسكان الحضرى والخدمات الحضرية الأخرى . إنها مشكلة تحدت كل الجهود والطاقات

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، دراسات عربية مصدر سابق . ص ٢٤ .

(٢) نفس المصدر . ص ٢٥ — ٢٦ .

لتذليلها . ومصدر المشكلة أن المدن الكبيرة فى العراق تتسلم المهاجرين بنسب متزايدة . مما أدى إلى نمو طبقة كبرى من ذى الدخل المنخفض والمتوسط التى هى بأمس الحاجة إلى السكن . وفضلا عن ذلك فإن عدد ما يتدهور من المساكن القديمة والمساكن التى تستثمر لأغراض المصلحة العامة وتلك التى تتحول إلى وظائف أخرى يزيد كثيراً على ما يقام لتطويق الأزمة على حساب توفير الخدمات للمدن الصغيرة والريف ، مما يؤدى إلى هجرة نسبة من سكانها إلى المدن الكبيرة ، وبهذا تزداد المشكلة تعقيداً . وتتحدد أبعاد هذه المشكلة فى مدينة بغداد الكبرى (١) بما يأتى :

(أ) نقص الوحدات السكنية بالنسبة إلى عدد العائلات وقصور معدل زيادتها مقارنة بمعدل تزايد السكان .

(ب) ارتفاع أثمان الأراضى ومستويات الإيجار .

(ج) عدم كفاية المرافق العامة الرئيسية .

(د) عدم ملاءمة مواقع المساكن بالنسبة لأماكن العمل .

هذا وان ما ينطبق على الموقف الإسكانى ينطبق أيضا على الخدمات الأخرى كالنقل والموصلات والصحة والتعليم وغيرها. فمشاكل توسع المدن الكبيرة أفقيا اقتضى توسعاً فى الخدمات كتعبيد الطرق وفتح المدارس والمستشفيات وتوفير وسائل النقل العامة ومراكز الأمن وحفظ سلامة الناس وغيرها. ومما زاد فى تعقيد الأمر أن مدننا تتسع أفقيا مع بقاء مساحات كبيرة من المدينة شاغرة دون إعمار بحيث أصبحت مجالا خصباً للمضاربات فى أسعار الأراضى والعقارات. فالمعمور من المساحة البلدية لبغداد البالغة ٨٦٠ كيلو متراً مربعا حوالى ٢٦٠ كيلو متراً مربعا فقط. إن هذا الوضع كفيل باتخاذ إجراء لتشجيع التوسع العمودى فى سكنى العمارات ذات الطوابق العديدة، بدلا مما هو واقع فعلا فى الوقت الحاضر حيث تنفرد كل عائلة بمسكن كبير يزيد فى مساحته على ٦٠٠ م ٢ ، بينما تشكو نسبة كبيرة من السكان من ضيق ما بيدها لتوفر غرفة لسكناها .

٦ — إن التباينات الشاسعة فى مستويات المعيشة بين منطقة وأخرى داخل المنطقة الحضرية الواحدة، وبين المناطق الحضرية والريفية وضمن المستوطنات كلا على حدة وبين مختلف الفئات الاجتماعية هى السبب فى العديد من مشاكل المستوطنات البشرية .

---

(١) صالح فليح حسن الهيتى . تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠ — ١٩٧٠ بغداد ، (مطبعة دار السلام — ١٩٧٦) ص ٢٣٧ — ٢٤٨ .

٧ – يغلب على سكان المدن الكبرى الحضريون الريفيون والحضريون التقليديون : ولهذا يضفى الطابع التقليدى – الريفى عليها . وهذابطبيعة الحال يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويخلق مشاكل عديدة تتطلب جهوداً غير محدودة فى ضبطها وتوجيهها نحو صالح المجتمع ككل .

٢ – استراتيجيات حضرية مستقبلية :

إن المشاكل الحضرية بدأت تفرض مردوداتها ، وأن نتائجها فى تزايد مع الزمن . وخوفا من استفحالها بدأ التفكير جديا على المستوى الإقليمى والقطرى فى إيقاف سلبياتها ، أو تقليصها على الأقل ، وذلك على أساس استراتيجيات فرضتها متطلبات التحولات التى جاءت بها الثورة والتى تنصب أهدافها على تخليص العراق من الاتجاهات التقليدية التى تتحزب لفئات دون أخرى ضمن المجتمع الواحد . فماذا اتخذ العراق من استراتيجيات لمعالجة السلبيات الناتجة عن النمو الحضرى وعدم توازنه ومشاكله الأخرى . لقد اتخذت استراتيجيات على المستوى القطرى وأخرى على مستوى بغداد والمدن الكبيرة الأخرى . وفيما يلى استعراض لأهم ما احتوته هذه الاستراتيجيات :

– كانت الصناعة إلى وقت قريب جداً تتوطن فى المدن الكبيرة تاركة الصغيرة والريف يعيش حياة تقليدية زراعية واستهلاكية .والصناعة كما كان يريد لها أصحابها من القطاع الخاص تتواجد فى المدن الكبيرة سعيا وراء أعلى الأرباح بسبب أن هذه المدن توفر أفضل المواقع لتوفر العمل والسوق . إنها بمواقعها هذه تنعش ، بطبيعة الحال ، اقتصاد سكان تلك المدن وترفع من مستوياتهم المعاشية . إن هذه الفروق فى المستويات المعاشية قد خلقت عدم توازن بين المدن الكبيرة من جهة والمدن الصغيرة والريف من جهة أخرى بحيث نشأت قوة جذب قوية فى المدن الكبيرة وقوة طرد شديدة فى الريف والمدن الصغيرة مما نتج عن ذلك هجرة سكانية كبيرة نحو أماكن قوى الجذب. وهنا يتشعب العمل الاصلاحى ليشمل.

– فقدان العدالة الاجتماعية فى توزيع المكاسب .

٢ – تضخم بعض المدن على حساب الريف والمدن الأخرى .

على هذا الأساس انطلقت الاستراتيجيات الأولى متوخية نشر المؤسسات الصناعية على جميع المحافظات بقصد توزيع المكاسب من جهة ولتجعل من تلك المراكز الحضرية التى تنشأ فيها الصناعة هذه مصدات تعترض هجرة الفلاحين وسكان تلك المدن والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة ، بل وتمتصهم . إن هذه الاستراتيجية لاتعوق النمو الحضرى بطبيعة

الحال ، وإنما تقلل من نسبة زيادة سكان المدن الكبرى وتخلق مراكز حضرية جديدة متوسطة الحجم تلبي متطلبات سكان المناطق المحيطة بها . ولتحقيق هذه الأهداف وضعت عدة استراتيجيات للتخطيط العمراني في العراق تحقق على المدى البعيد أهدافا معينة أشرنا إليها أعلاه وهذه الاستراتيجيات (١) هي كالآتي :

(أ) الاستراتيجية الأولى : حسب الشكل (٢ — ٨) على مبدأ نمو ثلاث مناطق جذب حضرية هي منطقة بغداد والبصرة والموصل . ويرافق هذا نمو عمراني وصناعي على جانبي نهري دجلة والفرات وعلى محور كركوك وأربيل والموصل . إن من أهم مميزات هذه الاستراتيجية أنها مطابقة للاتجاه في التركز العمراني السائد في العراق حاليا . ومما يؤخذ على هذه الاستراتيجية أن فيها جانب سلبي رئيسي هو أن التحضر فيها سوف يكون على حساب الأراضي الزراعية الجيدة المحيطة بنهري دجلة والفرات .

(ب) الاستراتيجية الثانية للتخطيط العمراني في العراق وعلى المدى البعيد كما هو مبين في الخارطة شكل (٢—٩) مبنية على مبدأ نمو أربع مناطق جذب هي بغداد وكركوك والموصل والبصرة ، مع نمو صناعي وعمراني على خط وسط بين الأنهر وإبقاء الأراضي حول نهري دجلة والفرات للزراعة حفاظا على الثروة الزراعية . إن هذه الستراتيجية تتبنى سياسة التقليل من التطور العمراني والحضري على جانبي النهرين مع محاولة توزيع الصناعة والمباني العمرانية في المناطق التي لا تصلح للزراعة أصلا وبذلك يتمكن العراق من تحقيق النمو الزراعي بالمستوى الجيد ثم تحقيق النمو الصناعي والحضري جنبا إلى جنب مع النمو الزراعي .

(جـ) الاستراتيجية الثالثة للتخطيط العمراني في العراق وعلى المدى البعيد كما هو واضح في الخارطة شكل (٢—١٠) مبنية على مبدأ التمركز الحضري والعمراني في ثلاثة مجمعات حضرية حول بغداد والبصرة والموصل ، وبذلك لا ينظر إلى هذه المدن على أساس أنها مدن قائمة بذاتها ، وإنما على أساس مجموعة مدن تحيط بمدينة رئيسية . إن هدف هذه الاستراتيجية توزيع المناطق الحضرية والعمرانية على شكل مدن متناثرة دون وجود نمو حضري طولي كما في حالة الاستراتيجية الأولى . كما أن هذه المدن المتناثرة سوف تكون مراكز خدمات

---

(١) ستؤخذ هذه الاستراتيجيات هي وخرائطها من بحث للدكتور حكمت الحديثي « الهجرة إلى بغداد ١٩٤٧ — ١٩٩٠ » وهو ضمن سلسلة الدراسات الاقليمية (دراسة رقم—٣) لوزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي . ص ٦ — ٧ .

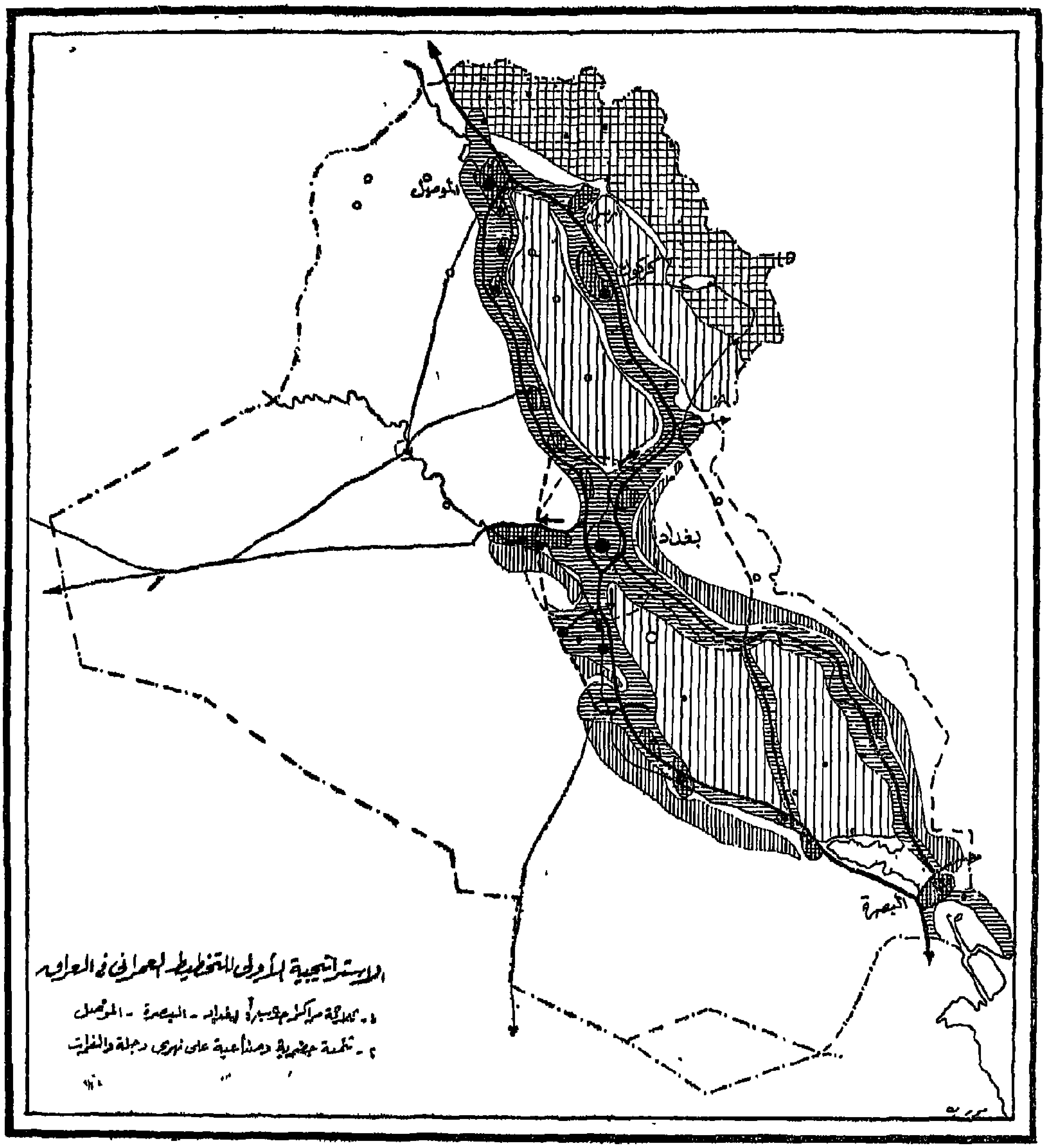

المصدر : وزارة التخطيط ـ هيئة التخطيط الإقليمي العراقية ـ

شكل ٢ ـ ٨ : الاستراتيجية الأولى للتخطيط العمراني في العراق .

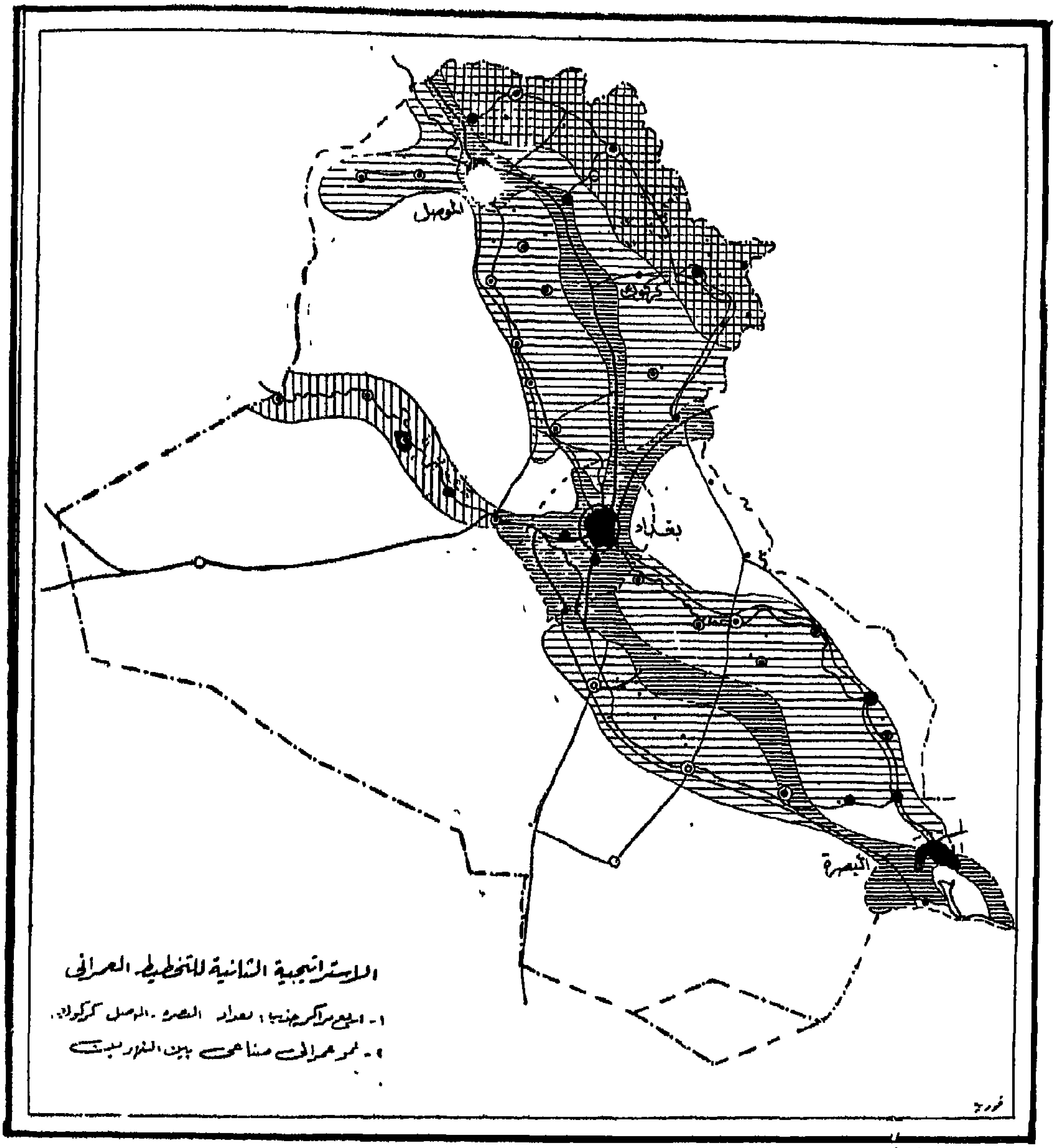

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي العراقية

شكل ٢ ـ ٩ : الاستراتيجبة الثانية للتخطيط العمرانى

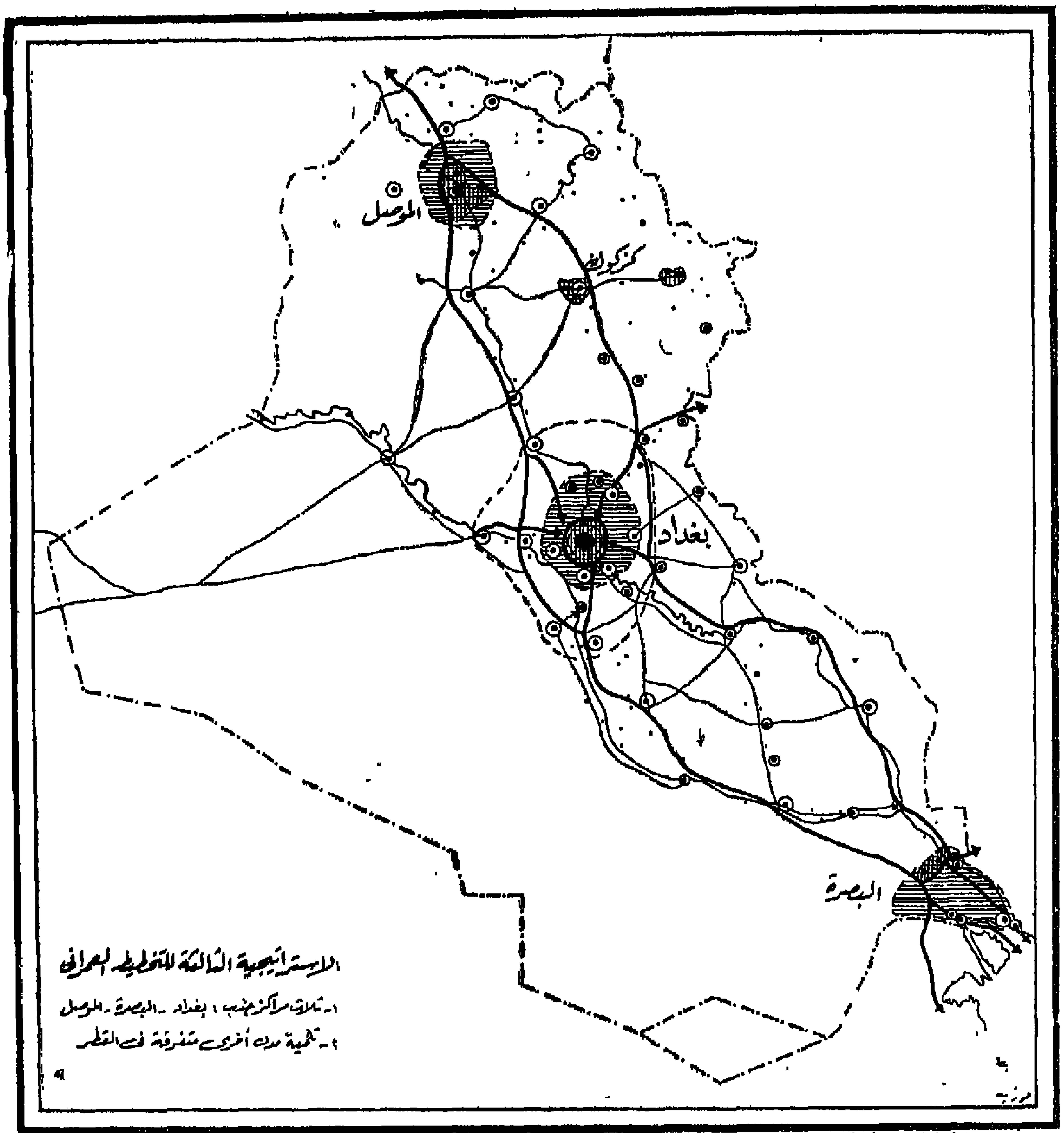

المصدر : وزارة التخطيط - هيئة التخطيط الإقليمي - العراق

شكل ٢ ــ ١٠ : الاستراتيجية الثالثة للتخطيط العمراني .

خدمات أصلا بالنسبة للمناطق التي تجاورها وتحيط بها وذلك لضمان الحفاظ على الأراضي الزراعية من جهة مع توفير خدمات جيدة وممتازة بأبعاد متقاربة عن مناطق الإنتاج الزراعي من جهة أخرى .

٢ — ولأن توسع بغداد قد وصل إلى حد يجب معالجته ، ولما كان من غير الممكن وقف الهجرة إلى هذه المدينة حاليا لذلك سعى المختصون في وزارة التخطيط العراقية لوضع مخطط لإقليم بغداد يمكن بواسطته استيعاب الهجرة القادمة إلى بغداد بواسطة إقامة مصدات للمهاجرين وذلك عن طريق خلق مجتمعات صناعية وسكنية حول بغداد (١) . وهذه المجمعات هي

١ — مجمع الفلوجة الصناعي .
٢ — مجتمع الاسكندرية الصناعي .
٣ — مجمع بعقوبة — الخالص (بني سعيد) الصناعي .
٤ — مجمع التاجي الصناعي .
٥ — مجمع الحاسمية الصناعي .
٦ — مجمع الصويرة الصناعي .

(انظر خارطة شكل (٢—١١) :

ويمثل هذا الأسلوب تنشأ مجمعات ومستوطنات حول المدن الكبرى وخاصة البصرة والموصل وغيرها تعمل كمصدات محلية لامتصاص الهجرة إلى هذه المدن (انظر شكل ٢—١١)

إن هذه الاستراتيجية لا تقتصر في أهدافها على وقف الهجرة ، وإنما محاولة السيطرة وتوجيه الهجرة ضمن التخطيط العمراني والخطة القومية للقطر . ومما يتوقعه أن الهجرة ستستمر حتى ولو بدأت الجهات المسؤولة بتنفيذ جميع محتوى الاقتراحات الواردة في الاستراتيجية . ولكن من المؤكد أن مستوى الهجرة سيهبط بدرجة كبيرة ، إذ أن المصدات سوف تعمل على استيعاب الهجرة القادمة إلى المدن الكبيرة من مختلف الاتجاهات (٢) .

٣ — إن تطوير الخدمات (الماء . الكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية) في المدن العراقية الصغيرة والريف العراقي سوف يقلل من الفوارق ، وبالتالي من عملية الهجرة من هذه المناطق والتجفيف عن بغداد والمدن الكبيرة الأخرى . إن هذا التطوير للخدمات قد يتطلب إعادة تنظيم للمستوطنات البشرية وذلك بزيادة حجم المستوطنة الواحدة أو القرية حتى يمكن لها تقديم الخدمات بمستويات جيدة.

---

(١) نفس المصدر : ص ٨ .

(٢) نفس المصدر : ص ١٠ .

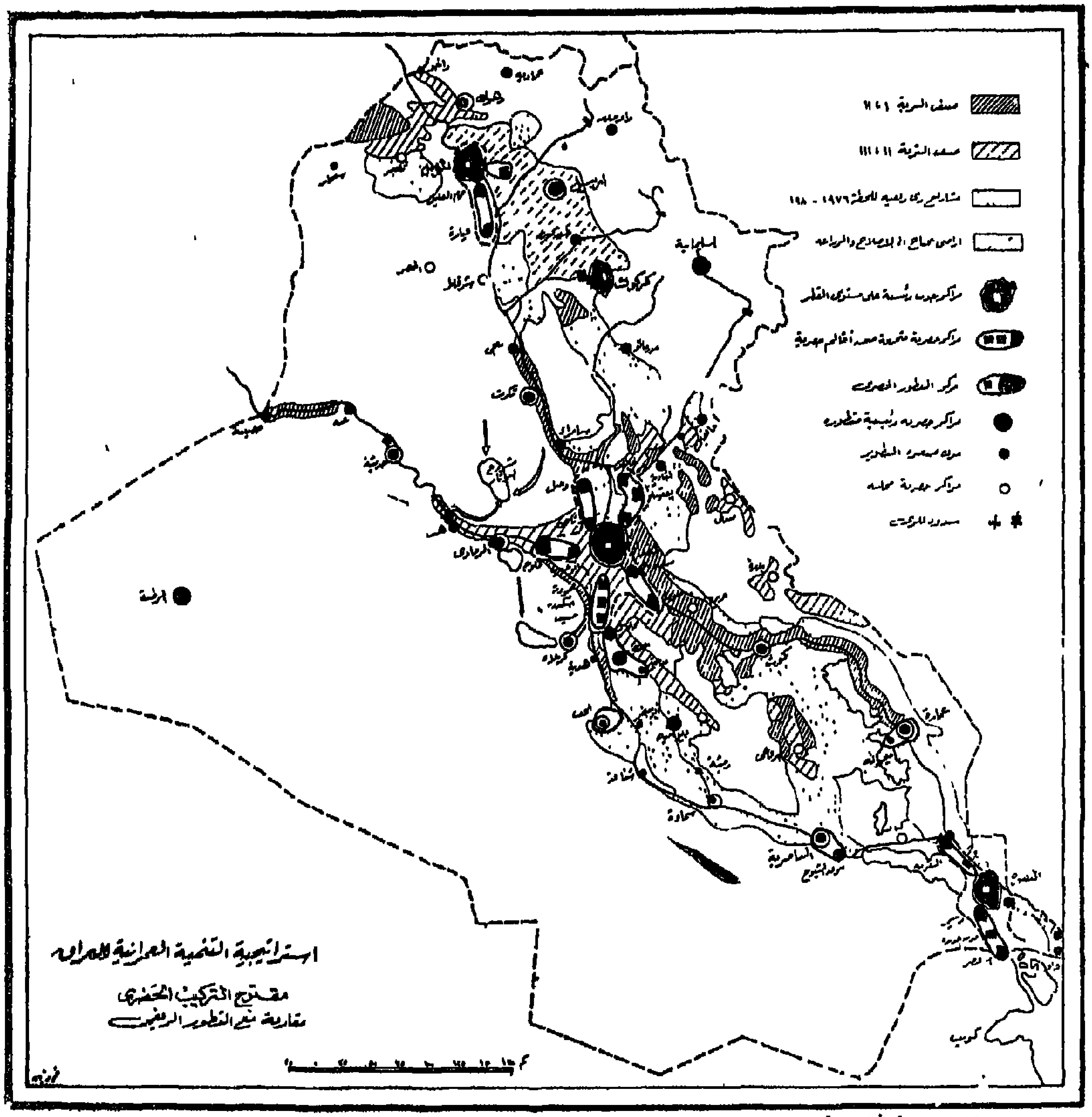

المصدر وزارة التخطيط هيئة التخطيط الإقليمي العراقي

شكل ٢ ــ ١١ : استراتيجية التنمية العمرانية للعراق

٢٠٠٩٠

أن هذه الاستراتيجية الحضرية التى من شأنها تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقق بعض الأهداف التى من أهمها :

(أ) استيعاب سيل المهاجرين الريفيين ، ومن ثم منعهم من تعقيد أزمة المدينة الكبرى ، بغداد والمدن الكبيرة الأخرى .

(ب) العدالة الاجتماعية فى التوزيع ، وبهذا تصبح المدن المتوسطة والصغيرة الحجم مراكز حية لها إيجابيات كثيرة فى توزيع الخدمات وفى توصيل الحضرية كأسلوب حياة إلى سكان المناطق الريفية والنائية . وبهذا تتضاءل الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية ، وفيما بين الأقاليم وداخل المناطق الحضرية ذاتها .

(جـ) قد يؤدى تطوير هذه المراكز الحضرية الجديدة إلى اجتذاب بعض سكان المدينة الكبرى والمدن الكبيرة نحو المدن المتوسطة والصغيرة الحجم .

ولكن . فى نفس الوقت . يجب أن نحذر من أن تصل بعض المدن الكبيرة بفضل هذه الاستراتيجية إلى التضخم . فقد أظهرت الدرسات الأخيرة أن المدن تستطيع أن تحقق أقصى مستوى لكفايتها الإدارية عند حد من السكان يتراوح بين ٢٥٠ ألفا و٥٠٠ ألف نسمة (١) . فعند هذا الحجم يمكن توفير كل الخدمات الأساسية والمرافق والترفيه . وحتى الأنشطة المتخصصة للسكان بالحد الأدنى من التكاليف (٢) . ولهذا قد تسمح استراتيجية التحضر العراقية لمدينتى البصرة والموصل أن تصلا إلى مليون نسمة فى المدى البعيد . إلا أنه يجب أن لا يتساهل فى إفراط أحجام المدن الكبيرة الأخرى . بل يمكن تحديد مستويات أحجامها ضمن المقترح أعلاه وهو حجم ٢٥٠-٥٠٠ ألف نسمة . ولقد أشرنا بأن هذا الهدف يتحقق عن طريق :

(أ) إقامة الصناعات فى المدن المتوسطة الحجم والصغيرة ، وبهذا يحول دون التركز الحضرى .

(ب) العمل بلا مركزية الحكومة والإدارة .

(جـ) إعطاء هذه المدن أولويات فى برامج التنمية الاجتماعية وتنمية المرافق (مثل الإسكان والصحة والمواصلات) أو على الأقل ينبغى أن يكون نصيب الفرد فيها من من ميزانية القطر مساويا لنصيب الفرد فى رأس المال القومى .

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، مصدر سابق . ص ٣٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٤ .

٤ - لقد أكدت إحدى استراتيجيات التحضر العراقى على تجنب ضفاف الأنهار والأراضى الخصبة للتوسع الحضرى ، وإنما جعله فى مناطق أقل جودة من الناحية الزراعية ليتمكن الإفادة منها فى الزراعة ، والإفادة من المناطق المتروكة وبعضها صحراوية لإنشاء المدن عليها وفق مخططات تضمن كفاية العمل وتلبية متطلبات السكان من كافة الخدمات وبمستويات مناسبة . كما يمكن إنشاء مستوطنات حضرية فى الصحراء ، وخاصة حول مناطق تنمية الموارد الطبيعية كالنفط والتعدين والمقالع . وهناك أمثلة كثيرة أثبتت إمكانية إنشاء مثل هذه المراكز الحضرية فى الصحراء . فالأرض مورد أثمن من أن يساء استعماله أو يبدد . وينطبق ذلك على الأخص على الأرض اللازمة لما يلى : (١)

(أ) توسع المستوطنات الموجودة واستحداث مستوطنات جديدة .

(ب) تنفيذ برامج التجديد الحضرى .

(حـ) توفير المأوى والمرافق الأساسية والخدمات للجمهور .

(د) صون المواقع والمعالم التاريخية وحماية البيئة الطبيعية وتقويتها ، وصون إنشاء مناطق للترفيه وما إلى ذلك .

والأرض الزراعية ، وخاصة ما كان منها على أطراف المناطق الحضرية مورد قومى هام . ودون وجود إشراف عام عليها تكون فريسة للمضاربة وتعدى المناطق حضريا عليها . ولهذا ينبغى أن يخضع التغيير فى استثمار الأرض ، وخاصة من الاستثمار الزراعى إلى الاستثمار الحضرى للإشراف والتنظيم العامين .

٥ - أن أية استراتيجية لتخطيط المستوطنات على الصعيد القومى لابد وأن تقوم على نحو منسق مع موارد القطر ومواقعها . أن مثل هذه الاستراتيجية تتطلب : (٢)

(أ) دراسة الأنواع الرئيسية لاستثمار الأرض على المستوى القطرى وتحديد مواقعها ورسم المخططات والخرائط التفصيلية لها .

(ب) تحديد مواقع مصادر العمالة المنتجة والمتواصلة .

(جـ) تحديد العلاقات بين المستوطنات .

(د) رسم الخطوط العريضة للشبكة الرئيسية للمقومات الهيكلية (مثل النقل والتزويد

---

(١) المؤلف : نفس المصدر . ص ٥٤ .

(٢) المؤلف : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشريه - فانكوفر ٣١ أيار / مايو - ١١ حزيران - يونية ١٩٧٦ - (توصيات بشأن التدابير القوميه) ص ٢٢ .

بالطاقة وطرق المواصلات) وكذلك للتوزيع الواسع للخدمات الاجتماعية (مثل خدمات الصحة والتغذية والتعليم) .

(هـ) تعيين المناطق أو المجالات التي تقتضى اهتماما خاصا أما لكونها محرومة بوضوح وأما لكونها ذات إمكانيات غير عادية .

٦ – ينبغى أن تكون استراتيجية تخطيط المستوطنات الجديدة مندمجا مع عملية التخطيط العام وموجها لتلبية احتياجات المستقبل . ويجب عند ذلك مراعاة مايلى :

(أ) ربط برامج المستوطنات الجديدة بتجديد أو توسيع المستوطنات القديمة .

(ب) اجتناب الفصل والعزلة الاجتماعيين .

(جـ) توخى المرونة فى وضع البرامج على مراحل عبر الزمن . وذلك لمراعاة التغيرات الهامة الحاصلة فى معدل زيادة السكان وهيكل أعمارهم وتكوينهم الاجتماعى .

٧ – وعموماً فإن الخطوط العامة للسياسة الحضرية المتبناه فى العراق مستقبلا هى كما يلى : (١)

(أ) اتباع سياسة اللامركزية فى توزيع السكان الحضر وذلك عن طريق حفز تنمية بعض المناطق ذات الأولوية والحد من توسع القطاعات المتطورة نسبيا كإقليم بغداد المركزى .

(ب) الإنتاج الأقصى من الأرض من خلال تطبيق التنمية الحضرية العمرانية وبصورة تتماشى مع الخطط المحلية والإقليمية والقومية .

(جـ) الحفاظ على الأرض الزراعية الجيدة من التوسع الحضرى .

(د) تبنى زيادة الكثافة السكانية فى المراكز الحضرية عن طريق زيادة وتشجيع التوسع الرأسى للسكن .

---

(١) تنمية المستوطنات البشرية فى العراق – التقرير الوطنى للعراق لمؤتمر الأمم المتحدة « المستوطنات » فانكوفر ٣١ آيار – ١١ حزيران ، ١٩٧٦ : ص ٥ – ٦ .

الفصل الثالث

التحضر فى الجمهورية العربية السورية *

الدعائم النظرية لعملية التطور
فى الجمهورية العربيــة السورية

(أ) تحديد المفهومات ، وأسسها النظرية :

١ - الحضرية أو المدينية كأسلوب متميز للحياة :

الحضارة فى اللغة هى الإقامة فى الحضر ، والحضر خلاف البادية . وهذا يعنى أن الحضارة تدل على أسلوب متميز من الحياة ، هو الاستقرار والإقامة الدائمة . ولكن هذا الاستقرار ليس من الضرورى أن يكون فى المدينة ، فالاستقرار نشأ تاريخياً فى القرى الصغيرة ، وعندما تطورت القرية واتسعت تحولت إلى مدينة . وعلى أى حال فإن نشأة المدينة كانت متأخرة بالنسبة إلى نشأة القرية .

وعلى العموم ، تظهر البلدة إلى الوجود حينما ينتج ريفها من الطعام ما يكفى احتياجاتها ، ويمكن مجموعة من السكان من العيش دون الحاجة إلى زراعة محاصيلهم أو رعى ماشيتهم ، وتتخصص بصناعة بعض الأدوات التى تبيعها لجوارها ،أو تقوم بتأدية الخدمات لظهيرها (١)

وفى المدينة ، تبدو ظواهر وخصائص وكفاءات لا توجد ، أو قلما توجد ، فى غيرها من المراكز البشرية ، وفيها تبدو مظاهر التقدم العلمى والفنى والفكرى والأدبى والتقنى والآلى وغيرها . ولهذا يرى علماء الاجتماع أنها تدل على مرحلة حضارية أكثر تطوراً وأعلى مرتبة ، فالمدينة ليست عنصراً حضاريا ولا مركباً حضارياً فحسب ، إنما هى « معمل الحضارة » ومركز إشعاعها ، وبالتالى فهى أعلى مراحل الحضارة .

(*) أعد هذه الدراسة الدكتور صفوح خير عميد كلية الآداب - جامعة دمشق .

(١) Hourani, A.H. and Stern S.M. (Editors). The Islamic City. Oxford, 1965, p. 9.

أما المدنية فهى نوع من التطور الاجتماعى ، يتم نتيجة لتبدل فى الحياة الفكرية والمادية ، وهذا التغيير يتجلى فى الانتقال من أسلوب ونمط قديمين إلى أساوب ونمط جديدين فى تصور الحياة . فالمدنية تعمل على تطوير الإنسان وتزويده بكافة وسائل الحياة الممتعة والمفيدة فى وقت واحد .

٢ ــ التحضر كعملية تراكمية :

إن المتتبع لنمو المراكز الحضرية السورية وتطورها ، لا يجد ما يدل على أنها عملية تراكمية cumulative . فالدارس لظاهرة التحضر فى سوريا يلاحظ سلسلة من النبضات الحضرية ، تتألق وتخبو فى خلال فترات متعاقبة ، تتمخض فى النهاية عن مدن عامرة وأخرى بائدة ، تحكى قصة الحضارة فى هذا الجزء من الأرض العربية . ولا غرابة فى هذا ، فتاريخ المدن ــ كما هو معروف ــ هو تماماً تاريخ الحضارة .

ومع ذلك ، تمتاز شبكة المدن السورية ، فى معظمها ، بظاهرة الاستمرار خلال العصور المختلفة ، بصورة عامة ، فإذا قامت مدينة وزالت الأمة التى أنشأتها فإنها غالباً ما تظل باقية وإذا دمرتها عوامل طبيعية أو بشرية ، فإنها غالبا ما تعود إلى الحياة ثانية . وهذا يرجع إلى مواقع هذه المدن التى ترتبط بجذور جغرافية عميقة .

والواقع ، أن تاريخ المدن السورية الطويل يحدثنا عن بعض الأخطار التى تفسر تعدد « مدن الأشباح » فى هذه المنطقة ، كما هى حال انطاكية التى كانت تتمتع بدور وشهرة تاريخية كبيرة ، بينما لا تعدو اليوم أن تكون مجرد بلدة متواضعة .

ولا شك أن أخطار الغزو كانت فى مقدمة الأخطار التى تهددت المدن السورية ، وهذا يرجع إلى موقع هذه المنطقة التى تمثل طريقاً عبورياً حيويا بين الرافدين وما وراءهما فى الشرق من ناحية ، والبحر المتوسط وما وراءه من ناحية ثانية . وليست الحروب الصليبية والغزوات المغولية سوى فصول من ناريخ التدمير الذى أصاب هذه المنطقة .

وقد أسهم العامل الطبيعى بدوره فى تخريب الكثير من المدن السورية ، فالزلازل العنيفة هدمت كثيراً من المدن الساحلية مثل الإسكندرونة واللاذقية وجبلة وطرطوس ، وبعض المدن الداخلية مثل حماة ودمشق والصالحية على نهر الفرات .

٣ ــ النمو الحضرى :

إن دراسة النمو الحضرى فى القطر العربى السورى يعنى الوقوف على عملية تحول المجتمع من مجتمع زراعى أكثر بساطة وأقل استخداماً لوسائل العصر الحديثة ، إلى مجتمع صناعى

يتميز بالتعقيد وتشابك وسائل الحياة ، أو إلى مجتمع يعتمد التقنية الحديثة فى مختلف جوانب الحياة .

والتاريخ السورى سجل حافل بالحياة الحضرية وسيادتها، فقد ظهرت بوادرها فى تاريخ سوريا القديم ، وتأصلت الحركة الحضرية منذ عصور سابقة جداً على العقود القليلة الماضية التى اتصلت فيها البلاد بالحضارة الأوربية . وقامت فى سوريا فيما مضى مدن كثيرة مثل دمشق وحلب وانطاكية ، وهذا يعنى أن دخول الحضارة التقنية إلى سوريا مؤخراً قد أدى إلى التعجيل بالتطور الحضرى لا إلى الشروع فيه حاليا .

وإذا كان التاريخ لنشأة المراكز الحضرية فى سوريا ونموها ، يخرج بنا عن دائرة بحثنا هذا ، فلابد من الإشارة إلى بعض العهود التى شهدت مولد الكثير من المدن الهامة ، وفى مقدمتها عهد السلوقيين الذى يرجع إلى القرن الحادى عشر قبل الميلاد ، والعهد الرومانى الذى يرجع إلى القرن الثانى بعد الميلاد . ثم يعقب ذلك فترة من الانحطاط الحضرى فى القرنين الخامس والسادس ، بسبب الحروب البيزنطية — الفارسية .

وإثر الفتح العربى الإسلامى ، شهدت سورية بعثا جديداً للمراكز الحضرية ، ولاسيما المدن التى هجرها الناس فى أيام الدولة البيزنطية . وحظى الريف فى العهد الأموى عناية كبيرة فى الرى والزراعة ، حتى أصبحت الحياة فى الريف مفضلة على سكنى المدينة ، وبالتالى لم تشيد فى تلك الفترة أى مدن جديدة .

وبعد زوال الدولة الأموية ، عانت سوريا انحطاط شديداً ، فى الوقت الذى شهد فيه العراق ثلاثة قرون من الدفعة الحضرية — من القرن الثامن إلى القرن العاشر — فى ظل الدولة العباسية . ومن هذه المدن الحديدة بغداد وسامرا ، كما عرفت البصرة تطوراً وتوسعاً ملحوظاً بفضل التجارة البحرية (١) .

وفى نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادى عشر ، يأتى دور القاهرة التى تطورت وتألقت حضاريا خلال عهد الدولة الفاطمية . ثم تعود عملية التحضر فى القطر السورى إلى الظهور من جديد فى القرن الثانى عشر أثناء حكم نور الدين ، وتستمر فى ظل حكم الأيوبيين .

وفى الفترة الحديثة، يمكن أن نميز بين مراحل ثلاثة فى النمو الحضرى للقطر العربى السورى

المرحلة الأولى : وتمثل بداية النمو الحضرى فى عصرنا الحالى ، وهى تشمل النصف

(١) راجع الفصل السابق والخاص بالتحضر فى العراق .

الثانى من القرن التاسع عشر وتنتهى مع بداية الحرب العالمية الأولى . وفى هذه المرحلة يزيد معدل النمو السكانى عن معدل النمو الحضرى . ولا غرابة فى ذلك ، فالمدينة تستمد مادتها من منطقتها الريفية ، ومن الطبيعى أن ينمو الريف أولا وبعدة تنمو المدينة ، وبالتالى فإن حركة التحضر جاءت تالية لطفرة السكان العامة .

وحتى منتصف القرن الماضى ، لم يكن فى سوريا سوى دمشق التى يقدر عدد سكانها بحوالى ١٥٠ ألفاً ، فى الوقت الذى لم تزد فيه تقديرات السكان عن ٨٠٠ ألف نسمة فى بداية القرن التاسع عشر . واختلفت تقديرات سكان دمشق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (تقديرات ما بين عامى ١٨٤٠ – ١٨٧٦) وتراوحت بين ١١٠ – ١٤٠ نسمة ، وقدر عدد سكان حلب فى نفس الفترة بحوالى ١٠٠ ألف نسمة (١).

المرحلة الثانية : تشغل الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين ، وفيها يزيد معدل نمو الحضر على معدل نمو السكان العام ، وترتفع فيها نسبة الحضر إلى ربع مجموع السكان العام ، مما يجعلها تمثل نمطاً قاعدياً ، كما يمكن اعتبارها مرحلة تكوينية .

وتتفق بداية المرحلة الثانية مع نهاية الحكم التركى وبداية الانتداب الفرنسى وزيادة الاحتكاك بالحضارة الأوربية . وفى هذه الفترة شهدت سوريا نمواً ملحوظاً فى مراكزها الحضرية ، بدأت بوادرها أثناء الحرب العالمية الأولى ، بسبب فقدان الأمن فى الريف وهجرة أبنائه إلى المدن القريبة . كما كان لسكنى الفرنسيين وبقية الجاليات الأجنبية فى المدن أثراً هاماً فى نمو المدن السورية ، وما تبع ذلك من توفير للخدمات التى تتطلب كثيراً من الأيدى العاملة

المرحلة الثالثة : تبدأ مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وفيها يفوق معدل نمو الحضر العام كثيراً معدل نمو السكان العام ، وترتفع نسبة الحضر العامة إلى أكثر من خمسى مجموع السكان ، مما يجعل هذه الفترة تمثل بجدارة مرحلة انفجارية .

وقد بدأت بوادر هذه المرحلة مع بعث الصناعات المحلية أثناء الحرب العالمية الثانية ، بسبب انقطاع الصادرات الأجنبية ، وزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية . ويأتى بعد ذلك عهد الاستقلال الذى وجه الاهتمام إلى الصناعة ، رغبة فى التخلص من التبعية الاقتصادية بعد التحرر من التبعية السياسية ، فضلا عن توفير العملات الأجنبية .

---

(١) عبد الكريم غرايبه – سوريا فى القرن التاسع عشر – القاهرة ، معهد البحوث الدراسات العربيه – ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، ص ٨١ .

وعلى هذا الأساس ، أصبح من المنتظر أن نشهد فترة خصبة من الانفجار المدنى فى العقود القليلة المقبلة . فقد تطور حجم السكان الحضر من ٣٣,٠ ٪ . فى عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٣٧,٥ ٪ فى عام ١٩٦٠ ، ثم ارتفع هذا الحجم إلى حوالى ٤٣,٥ ٪ فى عام ١٩٧٠ . وهذا يشير إلى أن تزايد سكان الحضر ، إذا ما استمر على هذه الحال ، سيصل إلى حوالى ٥٠ ٪ فى عام ١٩٨٠ (١).

وتجدر الملاحظة إلى أن التغيرات التى طرأت على مراحل التحضر المختلفة كانت مرتبطة بتغير ظروف الحياة الاقتصادية والسياسية .

٤ - معدل التحضر :

اعتمد المكتب المركزى للاحصاء فى تحديده لمفهوم الحضر فى القطر العربى السورى ، فى تعداد عام ١٩٧٠ على عاملين (١) :

العامل الأول : إدارى ، اعتبر جميع مراكز المحافظات ومراكز المناطق حضراً ، بغض النظر عن أحجامها السكانية .

العامل الثانى : عددى ، اعتبر جميع المراكز البشرية التى بلغ عدد سكانها ٢٠ ألفاً فأكثر مراكز حضرية .

أما الريف فيشمل باقى المراكز البشرية من نواح وقرى ومزارع .

وفى تعداد ١٩٦٠ ، اعتبر الحضر جميع سكان مراكز المحافظات ومراكز المناطق والمراكز البشرية التى بلغ عدد سكانها ١٠ آلاف فأكثر ، بينما يشمل الريف مراكز النواحى والقرى والمزارع ، وهذا هو التعريف الذى تأخذ به الدولة . وتجدر الملاحظة أن هناك مشروعاً فى الإدارة المحلية لتحديد الحضر على أساس مراكز المحافظات وكل مركز بشرى يبلغ عدد سكانه ٢٠ ألفاً فأكثر .

هذا الاختلاف الواضح فى تعريف الحضر بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، يجعل من العسير تحديد معدل نمو الحضر بدقة ، ولذا لابد من تعديل بيانات الحضر لعام ١٩٦٠ حسب التعريف المعتمد فى تعداد ١٩٧٠ ، على النحو الآتى :

---

(١) محى الدين ما مبش . الخصائص السكانية وتوقعاتها المستقبلة فى القطر العربى السورى . منشورات المكتب المركزى للاحصاء ، فى الحلقة الدراسية عن أثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط من ٢٧ تموز « يوليو » حتى أول آب « اغسطس » - ١٩٧٤ . ص ١١ .

(٢) نهاد حنبلى - الحضر فى القطر العربى السورى - « النمو والخصائص » - من مطبوعات المكتب المركزى للاحصاء - ١٩٧٤ - ص ٤ و ٥ .

أ — إضافة سكان كل مركز بشرى يبلغ عدد سكانه ٢٠ ألفاً فأكثر ، إلى مراكز المحافظات ومراكز المناطق فى عام ١٩٦٠ ، على غرار ما جرى فى تعداد عام ١٩٧٠ .

٢ — توزيع العشائر على ريف المحافظات ، حسب التوزيع الوارد فى تعداد العشائر .

٣ — فصل سكان مخيم اليرموك عن محافظة مدينة دمشق ، وضمهم إلى محافظة دمشق ، كما هى الحال فى تعداد ١٩٧٠ .

٤ — الأخذ بعين الاعتبار توسع الرقعة المساحية للمراكز الحضرية فى عام ١٩٧٠ ، وشمولها مراكز بشرية جديدة نتيجة للتطورات العمرانية التى تمت فى السنوات الأخيرة .

وبعد تعديل بيانات الحضر لعام ١٩٦٠ بلغت نسبة السكان الحضر إلى مجموع سكان القطر ٣٧,٥ ٪ فى عام ١٩٦٠ . وقد ارتفعت هذه النسبة فى عام ١٩٧٠ إلى ٤٣,٥ ٪ ، أى بزيادة قدرها ٦ ٪ ، وهذه الزيادة فى نسبة الحضر لا ترجع إلى الزيادة الطبيعية فحسب ، إنما ترجع فى معظمها إلى الهجرة الكثيفة من الريف إلى المراكز الحضرية .

جدول رقم ١ تطور نمو السكان الحضر خلال العشرين سنة الأخيرة

الفترة	نسبة الحضر إلى مجموع السكان	الزيادة
١٩٥٦ — ١٩٦٠	٣٧,٩ ٪	—
١٩٦١ — ١٩٦٥	٣٨,٥ ٪	٠,٦
١٩٦٦ — ١٩٧٠	٤٠,٩ ٪	١,٤
١٩٧١ — ١٩٧٥	٤٣,٦ ٪	٢,٧

ومن دراسة الجدول السابق ، يتضح أن نسبة السكان الحضر فى زيادة مطردة ، خلال العشرين سنة الماضية ، فقد ارتفعت نسبة الحضر إلى مجموع السكان من ٣٧,٩ ٪ من الفترة ما بين ١٩٥٦ — ١٩٦٠ ، إلى ٣٨,٥ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٦١ — ١٩٦٥ (أى بزيادة قدرها ٠,٦ عن الفترة السابقة) إلى ٤٠,٩ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٧٠ (أى بزيادة قدرها ١,٤ ٪ عن الفترة السابقة) ، إلى ٤٣,٦ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٧١ — ١٩٧٥ (أى بزيادة قدرها ٢,٧ ٪ لمن الفترة السابقة)

وقد تفاوتت الزيادة فى نسبة السكان الحضر من محافظة إلى أخرى ، خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ — ١٩٧٠ ، كما هو واضح فى الجدول الآتى (١) :

---

(١) لم تدخل محافظتى طرطوس و القنيطرة فى المقارنة ، لأنهما استحدثتا بعد عام ١٩٦٠ .

جدول رقم ٢

تطور نسبة الحضر فى المحافظات السورية بين عامى ١٩٦٠ – ١٩٧٠ (١).

المحافظة	نسبة الحضر (٪) عام ١٩٦٠	نسبة الحضر (٪) عام ١٩٧٠	الفرق بين النسبتين
مدينة دمشق	١٠٠,٠	١٠٠,٠	–
دمشق	٢٤,٨	٢٩,٣	٤,٥
حمص	٣٧,٥	٤٦,٤	٨,٩
حماه	٣٦,٥	٣٤,٠	٢,٥–
اللاذقية	٢١,١	٣٨,٣	١٧,٢
أدلب	١٠,٢	٢٢,١	٦,٩
حلب	٤٩,٥	٥٣,٨	٤,٤
الرقة	٨,٢	١٦,١	٧,٩
دير الزور	٢٥,٩	٣٠,٤	٤,٥
الحسكة	١٦,٥	٢٠,٥	٤,٠
السويداء	٢٤,٤	٢٧,٧	٣,٣
درعا	٣,٤	١٤,٣	٠,٩
القطر السورى	٣٧,٥	٤٣,٥	٦,٠

يتضح من الجدول السابق ، أن حجم الحضريتزايد فى جميع المحافظات ، باستثناء محافظة حماة ، حيث انخفض حجم الحضر فيها بنسبة ٢,٥ ٪ بين عامى ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ، والواقع أن هذه المحافظة تعتبر من المناطق الطاردة للسكان ، وسيأتى الحديث عن ذلك مفصلا عند دراسة الهجرة .

ويلاحظ أن محافظة اللاذقية قد حظيت بأعلى زيادة فى حجم الحضر ، فقد ازدادت النسبة من ٢١,١ ٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٨,٢ ٪ فى عام ١٩٧٠ ، أى بزيادة مقدارها ١٧,٢ ٪ ومرد هذه الزيادة الكبيرة يرجع إلى إلحاق إحدى الضواحى الريفية بمدينة اللاذقية ، وتعديل الحدود الإدارية نتيجة تشكيل محافظة طرطوس الجديدة . فضلا عن الهجرة الداخلية إلى الموانئ السورية ، التى شهدت نشاطاً تجارياً هاماً فى السنوات العشر الأخيرة .

يلى محافظة اللاذقية محافظتا حمص والرقة ، اللتان شهدتا زيادة فى نسبة الحضر خلال السنوات العشر تبلغ ٨,٩ ٪ و ٧,٩ ٪ على الترتيب ، وهذا يرجع إلى نشاط الحركة الصناعية فى الأولى ، وإقامة سد الفرات العظيم فى الثانية .

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ – جدول ٧ /٢ .

أما أقل زيادة فى نسبة الحضر خلال عقد واحد من الزمن ، فهى ٩,٠٪ فقط ، وذلك فى محافظة درعا التى تمثل إحدى مناطق الطرد البشرى فى القطر العربى السورى .

جدول (٣)

الترتيب التنازلى للمحافظات السورية حسب نسبة السكان الحضر

المحافظة	عام ١٩٦٠		عام ١٩٧٠	
	نسبة الحضر ٪	الترتيب	نسبة الحضر ٪	الترتيب
مدينة دمشق	١٠٠,٠	١	١٠٠,٠	١
حلب	٤٩,٤	٢	٥٣,٦	٢
حمص	٣٧,٥	٣	٤٦,٨	٣
حماة	٣٦,٥	٤	٣٤,٠	٥
دير الزور	٢٥,٩	٥	٣٠,٤	٦
دمشق	٢٤,٨	٦	٢٩,٣	٧
السويداء	٢٤,٤	٧	٢٧,٧	٨
اللاذقية	٢١,١	٨	٣٨,٢	٤
أدلب	١٥,٢	٩	٢٢,١	٩
الحسكه	١٦,٥	١٠	٢٠,٥	١٠
درعا	١٣,٤	١١	١٤,٣	١٢
الرقة	٨,٢	١٢	١٦,١	١٢

ويتضح من الترتيب التنازلى للمحافظات السورية حسب نسبة السكان الحضر فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، أن أعلى نسبة للسكان الحضر فى عام ١٩٦٠ هى فى محافظة مدينة دمشق ، تليها محافظة حلب ، ثم محافظتا حمص وحماه .. الخ ، وأدناها فى محافظة الرقة .

ولم يتغير هذا الترتيب كثيراً فى عام ١٩٧٠ ، عما كان عليه ، عام ١٩٦٠ ، باستثناء . محافظة اللاذقية التى ارتفعت من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الرابعة . ومحافظة الرقة التى تقدمت إلى المرتبة الحادية عشرة بعد أن كانت فى الثانية عشرة . ومرد ذلك إلى إقامة السد فى هذه المحافظة .

جدول (٤)

تطور عدد السكان الحضر بحسب المحافظات بين عامى ١٩٦٠–١٩٧٠ (١)

المحافظة	١٩٦٠	١٩٧٠	الفرق
مدينة دمشق	٥٢٩٩٦٣	٨٣٦٦٦٨	٣٠٦٧٠٥
دمشق	١٢٢٧٠٨	١٨٢٢٩٢	٥٩٥٨٤
حمص	١٥٠٣١٥	٢٥٣٦١٥	١٠٣٣٠٠
حماة	١١٨٤١٥	١٧٤٤٥٩	٥٦٣٤٤
طرطوس	—	٥٥٢٠٦	—
اللاذقية	١١١٠٥١	١٤٩٠٣٤	٣٧٩٨٣
أدلب	٥٠٥٧٩	٨٤٩٦٤	٣٤٣٨٥
حلب	٤٧٤٠٦١	٧٠٨٥٠٥	٢٣٤٤٤٤
الرقة	١٤٥٥٤	٣٩٢٨٦	٢٤٧٣٢
دير الزور	٥٧٤٣٩	٨٩٠٥٨	٣١٦٢٩
الحسكه	٥٧٣٠٥	٩٥٨٨٥	٣٨٥٨٠
السويداء	٢٤٢٨٩	٣٨٧٠٦	١٤٤٢٠
درعا	٢٢٣٧٠	٣٣١٩٣	١٠٨٢٣
المجموع	١٧٣٣٠٣٦	٢٧٤١١٧١	١٠٠٨١٣٥

وإذا أخذنا تطور حجم الحضر من حيث العدد المطلق بعين الاعتبار بحسب المحافظات بين عامى ١٩٦٠ ، و١٩٧٠ ، فإن محافظة مدينة دمشق تصبح فى المقدمة ، فقد استأثرت وحدها بما يقرب من ثلث الفرق الإجمالى فى عدد سكان الحضر بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٠ . (٣٠٦٧٠٥ نسمة أو ما يعادل ٣٠,٤٪)تليها حلب التى بلغ نصيبها من هذا الفرق ما يقرب من ربع الزيادة فى عدد سكان الحضر فى خلال السنوات العشر (٢٣٤٤٤٤ نسمة أو مايعادل ٢٢,٣٪) ، ثم حمص بنسبة العشر (١٠٣٣٠٠ نسمة أو ما يعادل ١٠,٢٪) وأقل هذه المحافظات فرقاً هى درعا ، التى لم يزد نصيبها من الزيادة كثيراً عن ١٪ (١٠٨٢٣ نسمة أو ما يعادل ١,١٪) تليها السويداء التى وصل الفرق فيها ١,٤٪ فى خلال الفترة ذاتها .

أما بالنسبة لحجم الحضر المتوقع فى السنوات المقبلة ، فإذا افترضنا ثبات كافة الظروف التى سادت مجتمع الحضر ومجتمع الريف بين عامى ١٩٦٠–١٩٧٠ ، وحسبنا معدل النمو الصافى السنوى للحضر والريف ، فإننا نتوصل لتقدير الحضر فى عام ١٩٨٠ كما هو مبين فى الجدول الآتى :

(١) لم تدخل القنيطرة فى المقارنة لأنها أصبحت منطقة محتلة فى عام ١٩٧٠ .

جدول (٥)

تقدير عدد السكان الحضر لعام ١٩٨٠ فى القطر العربى السورى

(عدد السكان بالألوف)

النوع		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
حضر	ذكور	٨٨٣	٣٧,٧	١٤١٨	٤٣,٩	٢٢٣٤	٥٠,١
	إناث	٨٣٠	٣٧,٣	١٣٢٣	٤٣٨	٢٠٧٥	٤٨,٩
	المجموع	١١٧٣	٣٧,٥	٢٧٤١	٤٣,٥	٤٣٠٩	٤٩,٥
ريف	ذكور	١٤٦١	٦٢,٣	١٨٣٥	٥٦,١	٢٢٢٥	٤٩,٩
	اناث	١٣٩١	٦٢,٧	١٧٤٨	٥٦,٩	٢١١٢	٥١,١
	المجموع	٢٨٥٢	٦٢,٥	٣٥٦٣	٥٦,٥	٤٣٩٧	٥٠,٥
المجموع	ذكور	٢٣٤٤	١٠٠	٣٢٣٣	١٠٠	٤٤٥٩	١٠٠
	اناث	٢٢٢١	١٠٠	٣٠٧١	١٠٠	٤٢٤٧	١٠٠
	المجموع	٤٥٦٥	١٠٠	٦٣٠٤	١٠٠	٨٧١٦	١٠٠

وهذا يعنى أن نسبة الحضر فى القطر العربى السورى سوف تبلغ نصف عدد السكان الإجمالى على وجه التقريب ، ولن تمض بعد ذلك سوى سنوات معدودة تصبح بعدها كفة الحضر هى الراجحة من الناحية العددية .

٣ ـ نمط التوزيع الحضرى :

تتألف شبكة المدن السورية من ثلاثة خطوط مدنية متوازية إلى حد ما ، ومتناظرة نوعا ما . تتراوح بين الدرجة الأولى والثانية والثالثة ، وهى الخط الساحلى والخط الداخلى وخط الفرات . وعلى محاور هذا الإقليم تترابط أكثر من سلسلة من المدن ترابطا وظيفيا وتاريخيا ، تحددها مواقع الفتحات الجبلية التى تتعامد على النظام الجبلى بصورة واضحة .

وعلى الرغم من تمتع سوريا بواجهة بحرية تزيد على ١٧٣ كيلو متراً ، فإن خط الساحل لايضم سوى أربع مدن ساحلية ، مقابل أربع عشرة مدينة على الخط الداخلى الواقع إلى إلى الشرق من السلسلة الشرقية . وهذا على خلاف الصورة التى نشهدها فى الأقطار العربية الساحلية المماثلة (١) .

(١) Eddé J. Manuel de Géographie, Liban-Syrie, 5ème éd., Beyrouth, 1941, p. 55.

تبدأ معالم السطح فى سوريا بالسهل الساحلى ، وهو فى الحقيقة ليس سهلا بالمعنى المعروف ، وإنما هو عبارة عن نطاقات تتدرج فى الانخفاض بين جبال العلويين فى الشرق والبحر المتوسط فى الغرب ، وليست هذه الشقة الساحلية فى اتساع واحد ، وإنما تضيق وتتسع حسب قرب الجبال أو بعدها عن البحر .

وقد تحررت مدن الساحل من ضبط العامل المائى ، ولكنها تحددت بضبط عامل الدفاع والضرورات الحربية . وأبرز خصائص مواقعها أنها غالبا ما تتحاشى مصبات الأنهار الصغيرة التى تقطع الساحل ولا تصلح للملاحة . أنما تسعى إلى مواقع الخلجان العميقة أو الرؤوس البارزة التى تقدم مراقىء محمية وملاجىء منيعة .

خط الساحل :

وأهم حاضرة فى سلسلة المدن الساحلية السورية هى اللاذقية ، التى أعطاها سلوقوس الأول اسم أمه (لاوديسه) ، وتوسعت فى العهد السلوقى ، ثم أصابها الخراب أيام البيزنطيين وأيام الصليبيين . وهى تقوم على مقربة من رأس ابن هانىء ، وغير بعيدة عن مصب النهر الكبير الشمالى .

وقد زاد الاهتمام باللاذقية أثر سلب الاسكندرونه فى الشمال ، والانفصال الاقتصادى عن الجمهورية اللبنانية فى الجنوب ، فنمت وتوسعت مع زيادة النشاط التجارى وتطور الحركة العمرانية ، وأصبحت فى مقدمة الموانىء السورية ، وامتدت خدماتها إلى الأقطار المجاورة .

يليها إلى الجنوب ثلاث موانىء صغيرة ، أولها ميناء جبلة ، التى تبعد عنها ٣٠ كيلو مترا . وهى بلدة فينيقية قديمة ، ازدهرت فى الفترة السلوقية ، وخلف الرومان فيها مسرحا وبقايا طرق قديمة . تقف العلويين خلفها عقبة تحول دون اتصالها بالمناطق الداخلية .

وبانياس فينيقية أيضاً ، ولكن لم يبق من ماضيها سوى بعض الآثار المتفرقة . وقد اكتسبت أهميتها من تحويل أنبوب البترول العراق إليها بعد أن كان يصب فى حيفا .

أما طرطوس ، فتقع تجاه جزيرة أرواد ، التى ترجع إلى أصول فينيقية ، وهى تتصل بحمص عن طريق فتحة صافيتا المؤدية إلى الأجزاء الداخلية من سوريا . وقد نمت هذه المدينة وازدهرت خلال السنوات الأخيرة لتكون الميناء المتخصصة فى خدمة الأجزاء الجنوبية من البلاد .

الخط الداخلي :

ويمثل العمود الفقري لشبكة المدن السورية ، ويقع على المرتفعات الشرقية وهوامش الصحراء ، وبالتالي يجمع قدراً من التداخل بين خصائص هذين الإقليمين ، وهو يبدأ في الشمال « بأرخبيل » من الواحات ، أهمها منبج والباب في الشرق وعفرين وأعزاز في الغرب .

ولكن أهم مدينة في الشمال على وجه الإطلاق هي حلب الشهباء ، الواقعة في وسط السهل المتموج الممتد بين العاصي والفرات ، وفي منخفض واسع منه محاط بالهضاب. تحيط بها غوطة باهتة تفتقر إلى المياه التي خسرها نهر قويق فيما وراء الحدود التركية . ومناخها أشد من مناخ دمشق قسوة ، ولكنه أكثر مطرا .

وحلب من أقدم المدن المعروفة في العالم ، فقد ورد اسمها في وثائق ترجع إلى الألف الثانية قبل الميلاد ، عرفت الحثيين والبابليين والسلوقيين ، ولكن غزوات الفرس أصابتها بضربة قاضية ، ولم يرجع اسمها للظهور إلا في زمن الحمدانيين ، حين تعرضت في زمنهم مرات عديدة لهجمات البيزنطيين ، ثم تخربت على أيدي المغول ، ولكنها استعادت أهميتها التجارية زمن العثمانيين .

وقد شيدت حلب القديمة على الضفة الشرقية من نهر قويق ، أما الأحياء الحديثة فقد امتدت في شمال وغرب المدينة ، كما هي حال دمشق ومعظم المدن السورية. وبالرغم من أن هذه المدينة قد تقيدت بالحدود السياسية القريبة ، فإنها لاتزال الطريق الدائمة بين البحر المتوسط والخليج العربي ، كما أنها السوق الرئيسية لكل المناطق السورية الشمالية. ويرفع من شأنها بجانب ذلك صناعة تتطور وتنمو بسرعة .

ومن حلب إلى حماه ، تطالعنا سلسلة من المراكز البشرية، أهمها أدلب والمعرة . وقد أصبحت الأولى (أدلب) مركزا لمحافظة ، وهي تقوم حول هضبة في السفح الشمالي لجبل الزاوية . أما المعرة ، فتقوم في مكان بلدة «آرا» القديمة ، وتشبه لحد ما حلب في شكل منازلها الشهباء وبساتينها القليلة الخضرة . (١) .

وتقع حماه على ضفتي العاصي ، في وهدة عميقة ترتفع من حولها تلال عالية، وبالتالي كان جوها رطبا حارا . وهي مدينة آرامية قديمة جداً ، عرفت في عهد السلوقيين باسم ايبيفانيا Epiphania ، وازدهرت جداً زمن الايوبيين .

---

(١) بسام كرد علي وزملاؤه ـ جغرافيه البلاد العربية ـ دمشق ١٩٤٩ . ص ٣٢٠-٣٣١ .

وتشتهر حماه بأنها سوق للبادية ، المجاورة ، ومركز حضرى للمنطقة الزراعية التى تحيط بها . وقد شهدت فى السنوات الأخيرة عدداً من المصانع الحديثة ، كمصانع الزيوت وغزل الأقطان والأسمنت والبورسلان والقضبان الحديدية .

أما حمص فقد بنيت على هضبة مسطحة واسعة ، ترتفع عن سطح البحر بـ ٥٠٠ متر تقريباً ،ويجرى العاصى إلى غربها بعيداً عنها مسافة كيلو متر تقريبا.وبالرغم من قدم هذه المدينة فإنها لم تزدهر ازدهارا واسعاً إلا فى عهد الامبراطور الرومانى (الاكابعل) الحمصى .

وحمص — كما هى حال حماه — سوقا للبادية المجاورة ومركزا مدنيا للمنطقة الزراعية المحيطة بها ، ومركزا صناعيا هاما يتميز بصناعات نسيجية معينة ، بالإضافة إلى صناعة السكر وتكرير البترول والأسمدة الأزوتية ، كما أن موقعها التجارى الهام فى مكان وسط بين البلاد قد جعل منها عقدة هامة للمواصلات ، تصل بين الشمال والجنوب وبين الشرق وغربى البلاد .

وتمثل دمشق أهم حلقة فى سلسلة المدن الداخلية ، فهى من أقدم مدن العالم الباقية التى استقر الزراع فيها منذ الألف الثالثة قبل الميلاد . وهى تدين بالدور الذى لعبته فى التاريخ إلى موقعها الهام أكثر مما تدين إلى ثروتها وغناها .

وتعتبر دمشق سوق سوريا الوسطى والجنوبية لمعظم المنتجات الزراعية ، ومركزا صناعيا هاما ينافس حلب على مركز الصدارة . والواقع أن دمشق لاتستمد أهميتها ومكانتها من تاريخها ونهضتها الاقتصادية فحسب ، إنما من مواصلاتها وصلاتها التجارية مع العالم الخارجى أيضاً ، هذا بالإضافة إلى مكانتها السياسية كعاصمة للدولة .

وإلى الجنوب من دمشق ، تصغر أحجام المدن وتتضاءل لوقوعها فى منطقة نفوذ العاصمة الكبيرة ، فى سهل حوران الذى ازدهرت حواضره فى العهد الهليني والرومانى والبيزنطى والعربى ، نشهد عدداً من المراكز الحضرية الصغيرة مثل الصنمين وازرع وبصرى ودرعا ، وأهمها الأخيرة ، لأنها تمثل مركز المحافظة ، وعقدة مواصلات هامة ، بالإضافة إلى كونها سوق حوران للغلال .

خط الفرات :

وعلى نهر الفرات ، تتباعد المدن كثيراً ، ومعظمها ذات أحجام صغيرة وعلى الرغم من أن هذه المدن ترجع إلى أصول قديمة ، فإن حركتها العمرانية الحديثة التى ترمى إلى أعمار الجزيرة لاتعود إلى أبعد من الحرب العالمية الثانية .

نبدأ على الحدود السورية — التركية بجرابلس (قرقميش سابقا)، حتى نقابل مدينه الثورة (الطبقة) على الضفة اليمنى لنهر الفرات. ويرتبط نمو هذه المدينة وتطورها مع بداية العمل فى إقامة السد فى أوائل عام ١٩٦٨.

وعلى مقربة من ملتقى البليخ بالفرات تقوم الرقة، مركز المحافظة، فى بقعة ملأى بأنقاض المدن الهيلينية القديمة، وعدد سكانها لايزيد كثيرا على ٤٠ ألفا. وغير بعيد عنها على الضفة اليمنى تقوم أطلال الرصافة المدينة القديمة.

وأهم مدن الفرات على الإطلاق هى دير الزور، التى تقوم فى مكان المدينة القديمة آزورا. ودير الزور مركز المحافظة، وسوق للمناطق السهبية والصحراوية المحيطة بها، وعقدة مواصلات هامة بين الجزيرة والشامية، وبين سوريا والعراق. وتحتل المرتبة السادسة بين المدن السورية، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ ألفا.

وبعد دير الزور يلتقى الفرات برافده الخابور عند البصيرة. وتتجلى أهمية الخابور فيما يحمل من مدن ترصع أرض الجزيرة، مثل رأس العين والقامشلى والحسكة، والأخيرة مركز محافظة الجزيرة، تقوم فى المنخفض الفاصل بين جبل كوكب وعبد العزيز، وعند التقاء الخابور بروافده. والحسكة مدينة حديثة يرجع إنشاؤها إلى عام ١٩٢٢، وهى مركز تموين للبدو وسوق للحاصلات الزراعية فى المنطقة، وقد زادت أهميتها وزاد نشاطها إثر تفجير النفط فى حقول الجزيرة القريبة منها.

ب) العوامل الأساسية للتحضر:

١ — العوامل التاريخية:

كانت سوريا محط أنظار الفاتحين منذ أقدم العصور، نظراً لموقعها الهام بين قارات العالم الثلاث. وقد تعددت الدول التى تناوبت على الأرض السورية فى تلك القرون الطويلة. وأقدمها دول الفينيقيين على الساحل السورى من الإسكندرية حتى صور، ودول الآراميين فى الداخل من حلب شمالا حتى جبل الشيخ جنوباً. ومدن سوريا الساحلية والداخلية فى معظمها، يرجع بناؤها إلى هذين الشعبين الفينيقى والآرامى.

فقد ازدهرت الحضارة الفينيقية، بعد عام ١٢٥٠ ق.م. فى عدد من المدن التجارية التى أقاموها على ساحل البحر المتوسط، كما هى الحال فى جبلة وبانياس وأرواد، وساعدوا على نشر المدنية على أوسع رقعة ممكنة، وفى وضع أسس الحضارة العالمية الواحدة.

وإلى الآراميين تنسب مدينة دمشق القديمة ، التي كانت عاصمة المملكة الآرامية ، أهم دولة في سوريا ، وأكثرها منعة وقوة . ولاشك أن موقعها على عتبة البادية ، قد جعلها بمثابة مرفأ للصحراء ، ومحطة للقوافل الآتية والعائدة من الشمال إلى الجنوب ، ومن عواصم التجارة في الساحل إلى بلاد آشور في الداخل . ويمكن أن نتعرف على الكثير من قرى الغوطة التي تسمى بالأسماء الآرامية ككفر بطنا وعقربا وغيرها .

وقد وقعت ممالك الآراميين والفينيقيين ، فيما بين القرن العاشر والرابع قبل الميلاد ، تحت الحكم الآشوري ثم الحكم البابلي وأخيراً الحكم الفارسي ، حتى كانت فتوحات الاسكندر الاكبر المقدوني الذي انتزع البلاد من الفرس (فيما بين ٣٣٢ – ٣٣٣ ق. م). ثم ورثها عنه السلوقيون وجعلوها مركز امبراطورية واسعة ، استمرت قائمة حتى سنة ٦٤ ق . م. حين سقطت تحت الحكم الروماني .

وقد ازدهرت سوريا ازدهاراً عظيما في العهد السلوقي (الذي عرف بالعهد الهلينستي) ، وتميز بإقامة عدد من المدن السورية الهامة ، فقد بنى الإسكندر الاكبر مدينة الإسكندرونة عام ٣٣٣ ق. م. ذكرى لمعركة ايسوس ، وبنى خليفته سلوقوس مدينة أنطاكية عام ٣٠٠ق.م. وعرفت المدينتان ، ولا سيما أنطاكية ازدهاراً عظيما زمن السلوقيين ، فقد كانت أنطاكية عاصمة العالم الثانية بعد الإسكندرية ، وعرفت « بحمامة الشرق الرائعة » . ومعظم الآثار الرائعة الباقية في سوريا ترجع إلى هذه الفترة الرومانية التي طالت سبعة قرون وانتهت بالفتح العربي سنة ٦٣٤ م . وعرفت القرون الثلاثة الأخيرة منها باسم العهد البيزنطي .

وتبدأ العصور الوسطى في سوريا منذ الفتح العربي الإسلامي ، في أواسط القرن السابع الميلادي ، وفي هذه العصور طبعت البلاد نهائياً بالطابع العربي ، وغدت دمشق عاصمة بني أمية . ثم انتقل الحكم للعباسيين وانتقل المركز السياسي للامبراطورية العربية في بغداد ، وتحولت سوريا إلى ولاية عباسية .

ولما ضعف العباسيون في أواخر القرن التاسع ، استطاع « ملوك الطوائف » السيطرة على أقسام من الدولة ، وحكموا الشام فترة بعد أخرى ، وهم الحمدانيون والطولونيون ثم الأخشيديون والفاطميون ، ثم السلاجقة الذين جرت في عهدهم الحروب الصليبية .

وفي أواخر القرن الحادي عشر ، جاء الصليبيون معتدين ، وأقاموا بسوريا عدة إمارات إقطاعية في المناطق الساحلية ، ولكنهم لم يستطيعوا النفوذ إلى المدن الداخلية . وانحسرت معاقلهم تدريجياً زمن الأيوبيين ثم المماليك المصريين . وفي أيام أولئك الحكام تعرضت سوريا لغزو المغول ، الذين تمت هزيمتهم في معركة عين جالوت عام ١٢٦٠ ، واستمروا يحكمون الشام

ومصر حتى أوائل القرن السادس عشر ، حين استطاع الأتراك العثمانيون انتزاع هذه البلاد وغيرها من البلاد العربية من السيطرة المملوكية ، ويدخلونها فى نطاق الامبراطورية العثمانية . وقد بقيت بلاد الشام فى ظل الحكم العثمانى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتلا ذلك الانتداب الفرنسى الذى دام خمساً وعشرين سنة ، وانتهى بالجلاء فى عام ١٩٤٦ وبداية عهد الاستقلال .

وعموماً ، إذا كانت العوامل الجغرافية تؤثر من حيث ملاءمة موقع المدينة وتضاريسها ومناخها ومياهها ، فإن العوامل التاريخية هى التى تسبب خرابها أو عمارها وقلة سكانها أو كثرتهم . فالفاتحون والغزاة قد يبنون مدناً جديدة ، وقد يقوضون المدن العامرة ويقضون على سكانها . لقد أنشأ السلوقيون مثلا مدينة أفاميا فزالت اليوم من الوجود ، وبنى الآراميون مدينة دمشق التى ما زالت عامرة آهلة بعدما زال أترابها واندثرت منهن الآثار .

٢ ـ العوامل الجغرافية :

لقد تميزت سوريا ، منذ أبعد العصور ، بموقعها الهام بين المتوسط والأقاليم الموسمية ، مما جعل البلاد كلها سوقاً واسعة بين الأقطار الأوربية والآسيوية ، ولهذا فالظاهرة المدينية هنا قديمة قدم التاريخ ، ويمكن أن تعد سوريا بين أقدم بلدان العالم وأعرقها بالحياة الحضرية ،ويرجع هذا إلى أهمية الموقع الجغرافى الذى تحتله سوريا محلياً وعالمياً .

فهى من الناحية المحلية النافذة الشمالية الغربية للمشرق العربى على البحر المتوسط ، كما تقع على أقرب طريق يصل بين هذا البحر وأواسط القارة الآسيوية ، وهى الجسر الواصل بين آسيا الصغرى (تركيا)وبين القارة الأفريقية .

ومن الناحية العالمية ، فهى حلقة فى سلسلة الطرق الواصلة بين أعظم دول العالم إنتاجاً فى جنوب شرق آسيا من جهة والقارة الأوربية من جهة ثانية . وهى النقطة التى كانت تنتهى فيها طرق القوافل القادمة من آسيا الوسطى أو الهند عن طريق إيران والخليج العربى ، ولهذا كان داخلها وساحلها مقصداً ومستقراً لتجارة الشرق والغرب .

ولا شك أن للعوامل الجغرافية الأثر الكبير فى تعيين الخطوط الأساسية لتوزيع المراكز الحضرية ، وإن كانت لا تكفى لتعليل أنماط التوزيع الحضرية . فالتضاريس السورية تتألف بمجموعها من سلسلتين جبليتين موازيتين للساحل فى الغرب ، وهما محدودبان النواتيان عظيمان معاصران للجبال الألبية ،تفصل بينهما حفرة انهدامية . أما فى الشرق فتمتد الهضاب والسهول الواسعة بعيداً منحدرة نحو أرض العراق .

وقد تحررت مدن الساحل من ضبط العامل المائى ، ولكنها تحددت بضبط عامل آخر ، وهو الدفاع والضرورة الحربية ، فمعظمها فى الدرجة الأولى ملاجىء منيعة . وإذا كانت غالبية مدن الداخل ترجع إلى الآراميين ، فإن معظم مدن الساحل من صنع الفنيقيين ، ثم استكمل السلوقيون والبيزنطيون فالعرب ملء الشبكة بصورة عامة .

وإلى الشرق من الساحل السورى ترتفع محدودبات التوائية خفيفة ، تتجه بصورة عامة من الشمال إلى الجنوب ، يفصلها صدع طولانى مما يجعل قممها الشاهقة على طرفها الداخلى ، بينما يهبط طرفها البحرى هبوطاً تدريجياً .

وعلى المرتفعات الغربية خط مدينى من الدرجة الثانية ، تقل عليه المدن عدداً وتتضاءل حجماً ، وذلك بسبب الوعورة ، التى تؤدى إلى فقر المرتفعات من الناحية البشرية ، حتى أن الطرق القليلة تدور حولها ونادراً ما تخترقها . والمدن القليلة فى هذه المرتفعات هى أساساً من مدن القلاع ، فليس فى جبال العلويين إلا مصياف وصافيتا الواقعتين على ممرين جبليين ، تصل الأولى بين بانياس وحماه والثانية بين طرطوس وحمص .

وبين هذه الجبال الساحلية والجبال الداخلية يمتد أخدود طولى ضيق ، يمثل جزءاً من الانهدام الإفريقى – السورى الكبير . ولذلك فهو محاط من جهتيه بسفوح شديدة ، وفى أماكن عديدة من هذا الأخدود خرجت الحمم من الصدوع ، وخلقت فيه سدوداً طبيعية تجمعت وراءها المياه وشكلت بحيرات ، جف بعضها وترك مكانه رواسب صلصالية ، يمكن أن نشهدها فى سهل الغاب وسهل العمق ، وما زال بعضها الآخر ماثلا حتى الآن ، كما هى الحال فى بحيرة قطينة .

والمدن فى هذه المنطقة قليلة العدد صغيرة الحجم غالبا ، شديدة التباعد عادة ، وضعف العمران هنا لا يرجع إلى عدم خصوبة التربة بقدرما يرجع إلى المياه السطحية ، فالصرف هنا كان شبه داخلى ، والمناقع والملاريا هى المظهر الطبيعى السائد ، ولهذا نلاحظ أن كثيراً من مدن هذا الخط تقع بعيداً نوعاً ما عن النهر مفضلة مواقع السفوح أو أقدام الجبال .

وفى سوريا ، لا يتحدد الأخدود بوضوح ، بل تنقصه الحافة الشرقية المحددة ، ولا تكاد تظهر فيه مدينة تذكر قبل حارم على هامش منخفض العمق ، وهى تستمد أهميتها من موقعها المتوسط بين حلب وأنطاكية . ويليها جنوبا جسر الشغور على العاصى فى منطقة الغاب ، وأهميتها الاستراتيجية أيضا كحلقة وصل بين حلب واللاذقية ، بل كانت منذ القدم عقدة الطرق الرومانية فى المنطقة .

وعلى الطرف الشرقى من الحفرة الأنهدامية ، ترتفع السلسلة الشرقية التى تواصف الجبال الساحلية ، ولكنها على قربها منها تختلف عنها أشد الاختلاف فهذه جافة جرداء ، وتلك مروية مكسوة بالغابات ، وهذه متقطعة قليلة التساوق والانتظام ، وتلك مستمرة إلا حين تخترقها مجازات الأنهار . والجبال الغربية أشد علواً ، أما الشرقية فهى أكثر تفرعاً لأنها ترسل نحو الداخل مجموعة محدودبات تصل حتى الفرات ، وتعرف بالسلاسل التدمرية.

وتتحول الحواف الهضبية إلى جبال حقيقية بعد مسافة كبيرة حين نصل إلى جبال لبنان الشرقية ، وفيها تندر المدن على السلسلة نفسها ، إلا فى الممرات والمنخفضات المحدودة فيها ، وأهمها ممر سرغايا الذى يفصل بين سلسلة لبنان الشرقية وحرمون بواسطة نهر بردى .

وخط مدن المرتفعات الشرقية هنا يلتصق بأقدام السلسلة الشرقية أكثر منه بظهرها ، والسبب أن ظاهرة العيون المعلقة التى تخلقها جيولوجية جبل لبنان الغربى تختفى هنا ، وتتحول هيدرولوجيتها إلى مجرد نهيرات صغيرة تنتهى إلى واحات بيدمونتيه متفاوتة الأهمية ، تقوم عليها مدن بيدمونتيه ، مثل النبك فى الشمال والقطيفة فى الوسط والقنيطرة فى الجنوب .

وفى وسط البلاد تمتد بادية الشام ، فتقسم المعمور السورى إلى منطقتين منفصلتين ، المنطقة الغربية (الساحلية) ، وهى بمثابة القلب فى سوريا القديمة ، وتضم أكثر من ثلاثة أرباع السكان ، وتقع غرب خط المطر ٢٠٠ ملم ، وتعرف باسم « المعمورة » . والمنطقة الشرقية (الداخلية) وهى حديثة النشأة ، ويقل عدد سكانها عن خمس سكان سوريا .

وإذاكانت هاتان المنطقتان البشريتان تتقاربان فى الشمال ، فإن بادية الشام تفصل بينهما فى الجنوب بوضوح وجلاء . ومن المأمول أن تتصل هاتان المنطقتان بالتدريج مع استصلاح وتعمير السهوب فى الشمال ، وزيادة نمو المراكز الحضرية على طول خط الاقتراب الطبيعى بينهما ، وهو نهر الفرات .

٣ ــ العوامل الديموغرافية :

يرجع نمو معظم المدن السورية إلى عوامل ديموغرافية ، تتمثل فى الزيادة الطبيعية ، والهجرة الداخلية التى يمكن أن نعزوها إلى فشل الإنتاج الزراعى فى سد الاحتياجات الأولية لاعداد الفلاحين المتزايدة . وبالرغم من أن المدن لم تكن قادرة على توفير العمل للمهاجرين إليها من المناطق الريفية ، فقدكان الأمل فى البقاء ولو على هامش الحياة داخل حدود المدن سبباً كافياً لاستمرار تدفق المهاجرين إلى المراكز الحضرية .

وعلى الرغم من أن الكثافة الحسابية مجرد قياس أولى ، يستخدم لقياس درجة ضغط السكان على الموارد الاقتصادية ،فلابد من الاعتراف أيضا بأهمية دلالته وتجدر الإشارة

هنا إلى أن الكثافة الحسابية في القطر العربي السوري قد سجلت ارتفاعاً واضحاً خلال السنوات السابقة ، إذ بلغت حوالى ٢٤ شخصاً في الكيلومتر المربع في عام ١٩٦٠ ، وارتفعت إلى حوالى ٣٦ شخصاً في الكيلومتر المربع في عام ١٩٧٠ ، أي أن استمرار الزيادة السكانية على الشكل الحالى سيصل بالكثافة السكانية في القطر إلى ٤٧ شخصاً في عام ١٩٨٠ ، وإلى حوالى ٩٧ شخصاً في عام ٢٠٠٠ .

وعلى الرغم من ارتفاع الكثافة السكانية في القطر عامة ، فقد عانى الريف انخفاضاً ملموساً في خلال السنوات الماضية ، نتيجة للتعرية السكانية التي شهدتها في تلك الفترة ، فبينما بلغت الكثافة الزراعية (نسبة السكان الريفيين إلى الأراضى القابلة للزراعة) حوالى ٥٦ شخصاً في عام ١٩٦٠ ، فقد انخفضت إلى ٢٨ شخصاً في عام ١٩٧٠ ، أي بنسبة الضعف تماماً في خلال عشر سنوات فقط ، وهذا مقابل اكتظاظ المراكز الحضرية ، ولهذه الظاهرة أبعاد اقتصادية واجتماعية جديرة بالاهتمام والمعالجة .

٢ ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

تمثل الظروف الاقتصادية أحد العوامل الأساسية لظاهرة التحضر في القطر العربي السوري فارتفاع مستوى الأجور والمعيشة ، وزيادة الطلب على العمل في الصناعة والخدمات البلدية ، تغرى أبناء الريف إلى العيش في المدينة .

ولو دققنا النظر في هوية العمال المستخدمين في أكثر مصانع دمشق مثلا ، لوجدنا جلهم من أبناء الريف ، مما يدل على أن الريف يشكل أهم مصادر اليد العاملة في دمشق ، كما هى الحال في المدن السورية الأخرى .

والواقع أن نزوح الريفيين أصبح ظاهرة تسترعى الانتباه منذ النهضة الصناعية التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية . كما تلقت المدن السورية دفعات كبيرة من أبناء الريف خلال فترة الجفاف التي حلت بالبلاد بين عامى ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠ ، والتي يمكن أن نعدها أكبر هجرة ريفية شهدتها البلاد خلال الخمسين سنة الأخيرة لأسباب مناخية .

ومما يؤثر في ظاهرة التحضر أيضاً النظام الاجتماعى السائد في البلاد ، فالمناطق التي كانت تسود فيها الملكية الزراعية الواسعة (كمحافظة حماة مثلا) ، يقل فيها السكان بصورة عامة ، لأن كبار الملاك يستخدمون في استثمار أراضيهم قلة من الفلاحين ، وهؤلاء ينفرون من البقاء في مناطق يسيطر عليها إقطاعيون يأخذون جل المحصول ولا يتركون للعامل الفلاح إلا مايسد رمقه بالكاد . أما المنطقة التي تسود فيها الملكية الصغيرة ويكون الفلاحون مالكين لأرضهم فهى منطقة كثيرة السكان ، أو على الأقل لا يهجرها سكانها إلى مناطق أخرى .

والمدينة ، بعد هذا ، بها المسرح ودار السينما ومدينة الملاهى وغيرها من الخدمات التى يصعب توفرها فى مجتمعنا الريفى . وفى المدينة أيضاً يتوفر المناخ الملائم للابداع الثقافى والفنى وتبادل الرأى ، إذ أن المدينة هى وحدها التى تضم العدد الملائم من الناس لمواجهة مختلف الآراء والتخصصات . وهذا فضلا عن الخدمات الطبية التى تكاد تكون قاصرة على المدن الرئيسية .

٥ ــ **العوامل الثقافية والسياسية :**

دلت الدراسة على أن هناك علاقة إيجابية قوية بين درجة التعلم والميل المتزايد نحو الهجرة إلى المراكز الحضرية ، وهذا يرجع إلى سببين :

(ا) تستخدم المؤهلات العلمية وسيلة اختيار للوظيفة فى المدينة ، كما يشجع دخلها المرتفع على الهجرة ، إذا ما قورن بدخل المناطق الريفية . وكذلك حال الدارسين فى الجامعات السورية ، فغالبا ما تطيب لهم حياة المدينة ، ويؤثرون البقاء فيها بعد انتهاء الدراسة .

(ب) إن السبب فى أن « المهاجرين يتعلمون فيهاجرون » أو فى استمرار هذه النزعة إلى الهجرة ، رغما رتفاع مستوى البطالة فى المناطق الحضرية ، يعود إلى عدم الرضا (الذى يسببه التعليم) عن المناطق الريفية . واستنادا إلى هذه الحجة أخذ المخططون التربويون يقترحون « تريف التعليم » لكى يجعلوا التلاميذ يشعرون بانسجام أكثر مع ظروف الحياة الريفية وبجاذبية أقل للمدينة . ولا يخفى أن مثل هذه الاقتراحات ليست مؤكدة النجاح ، وإذا نجحت فإنها تتناقض مع الهدف الأساسى للتربية ، باعتماد الديموقراطية فى المجتمعات الحديثة .

وقد لعبت العوامل السياسية أيضا دوراً هاما فى ظاهرة التحضر خلال العصور المختلفة : ومن الأمثلة على ذلك إسكان الشعوب المنفية أو المهاجرة فى بعض المراكز الحضرية ، مثل الأكراد والأرمن والشراكسة والتركمان .

وليس فى القطر العربى السورى تصنيف إحصائى للسكان حسب أصولهم ولغاتهم ، وأكثرهم قد انصهر فى المجموعة العربية السورية . ولئن كان بعض الأكراد والأرمن والشراكسة لا يزالون يحتفظون بلغاتهم الأصلية ويتزاوجون فيما بينهم ، فإنهم كلهم تقريباً يتكلمون اللغة العربية أيضا ، وكثير منهم لا يتكلم سواها .

ويسكن ٨٠ ٪ من أكراد سوريا شمال البلاد على طول الحدود التركية السورية ، أى فى محافظتى حلب والحسكة ، والباقى متفرقون فى دمشق واللاذقية وحماه وحمص .

ويتركز أكثر من خمسى الشراكسة فى مدينة دمشق ومحافظتها (وخاصة بعد نزوح أبناء محافظة القنيطرة إلى المحافظات السورية المجاورة فى عام ١٩٦٧)، ويعيش فى محافظة حماة ما يقرب من خمس الشراكسة، وخاصة فى شمال غرب السلمية، ويتوزع الباقى فى محافظات حلب وحمص والحسكة واللاذقية وغيرها بنسب متفاوتة.

أما الأرمن، فهم يؤثرون سكنى المدن السورية، ويشتغلون فى الصناعات المختلفة، ويتركز أكثر من نصفهم فى محافظة حلب، ويتوزع الباقى فى دمشق والحسكة واللاذقية، وغيرها من المحافظات السورية.

ومن الطبيعى، أن تكون العاصمة، والمدن السورية الرئيسية، مقراً للجاليات العربية والأجنبية. وقد سجل تعداد عام ١٩٧٠، أكثر من ٢٠٠ ألف عربى، ثلاثة أرباعهم من الفلسطينين، هذا بالإضافة إلى مايقرب من ٩ آلاف من الأجانب الأعضاء فى الهيئات الدبلوماسية أو الخبراء العاملين فى المشروعات الإقتصادية (١)

(ج) تنميط عملية التحضر:

١ ـ معايير التمييز بين النمط الريفى والنمط الحضرى:

إن وضع معايير للتمييز بين الريف والحضر على درجة كبيرة من الصعوبة، بل هى محاولة قد لاتصل إلى رسم حدود فاصلة بين الريف والحضر، وذلك لعدة أسباب، منها أن هناك اختلافاً كبيراً فى تعريف الحضر بين المجتمعات، فما يكون اعتباره حضراً فى دولة من الدول المتخلفة قد يعتبر ريفاً فى دولة أوربية متقدمة.

وهناك مجتمعات تقع بين الريف والحضر فى خصائصها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وهنا تظهر صعوبة تصنيفها، ومع ذلك سوف نحاول فى الصفحات التالية أن نتبين بعض الفروق بين الريف والحضر، فى ضوء البيانات الإحصائية المتوفرة.

الخصائص الثقافية:

يتصف مفهوم الثقافة بالاتساع والشمول، ولذلك تتعدد تعريفاتها، ومن أقدم هذه التعريفات تعريف تايلور E.B. Taylor الذى يصف فيه الثقافة بأنها «ذلك المجموع المعقد الذى يشمل المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف وكل مهارة أو عادة أخرى اكتسبها الإنسان بوصفه عضوا فى المجتمع»(١).

---

(١) نتائج التعداد العام للسكان فى الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٠ الجزء الأول جدول ٣٢.

(٢) Encyclopaedia Britannica, Vol. 4 and 18, 15th edition, 1973-1974.

هذا التعريف يظهر مدى التصاق مفهوم الثقافة بالتحضر . وهذه العلاقة الوطيدة بين المفهومين ، أى مفهوم الثقافة والتحضر ، تدفعنا للتساؤل عن ماهية الثقافة بالنسبة للإنسان فى الريف ، هل الإنسان فى الريف بعيد عن الثقافة التى هى ملازمة لخصائص الحضر ، أم هناك ثقافة خاصة بالريف تختلف عن ثقافة الحضر . إن الإجابة على هذا التساؤل تدفعنا باتجاه فهم طبيعة الثقافة الأساسية .

أن الثقافة كلية من حيث أنها صفة لجميع المخلوقات البشرية ، ومن حيث أن كل الشعوب تملك فلسفة فى الحياة ونظاما دينيا وفنونا تصويرية وتشكيلية ترضى الحس البديعى ، ولغة لنقل الأفكار ، ونظاما اقتصاديا وجهازا تقنيا تستخدمه لتنتزع من بيئتها الطبيعية أسباب المحافظة على حياتها ، وأهدافاً تجعل للحياة معنى . وفى الوقت ذاته فإننا نلاحظ الاختلاف من جزء لآخر فى نفس البلد ، بين القرية والمدينة ، من حيث اختلاف بعض العادات والتقاليد وأسلوب الحياة ونمط التفكير ، فلا توجد ثقافتان متماثلتان لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان ، لأن كل ثقافة تشهد تطورا فريدا وتغير عن تجارب فئة من المجتمع .

أما من حيث ثبات الثقافة ، فان كل ما فى يدنا يشير إلى ديناميكية الثقافة ، وإلى التبدل الذى يجرى حولنا ، والذى يظهر لنا بوضوح عندمقارنة الماضى بالحاضر ، ومع ذلك يمكن القول بأن هناك ثقافة محلية تقوم على نوع من الثبات والمحافظة ، وعلى الأخص فى عناصرها غير المادية ، وهذه هى الثقافة التى تطبع سكان الريف ، أما الثقافة من حيث هى مفهوم كلى وديناميكى ، فهى التى تلازم التحضر ، هى التى تعطينا دفعا باتجاه الحضارة .

إذن فالبحث فى موضوع الثقافة هو البحث فى صميم مشكلة التحضر . فثقافة المجتمع الحضرى غير ثقافة المجتمع الريفى . ومن هنا تبرز أهمية دراسة خاصية الثقافة بالنسبة للحضر . غير أن التعبير بالأرقام عن الثقافة أمر صعب بالتأكيد ، ولذلك فإننا سنحاول دراسة ماهو ممكن ، باعتبار أن التعليم هو عامل يسهم فى تكوين الثقافة ، وبالتالى يمكن أخذه هنا مؤشرا يفيدنا فى هذا المجال ، ولو أن الفرق واضح تماما بينهما .

« إن التعلم هو تلقى معلومات منظمة بطريقة مخططة ، لصياغة الفكر وتوجيه الوجدان وتحديد المسلك الأخلاقى على نحو معين ، أما الثقافة فهى ثمرة المعايشة الحية التلقائية فى أغلب الأحيان ، وهى ثمرة التمرس بالحياة والتفاعل مع تجاربها وخبراتها المختلفة » (١) .

---

(١) ابراهيم عامر وآخرون . موسوعة الهلال الاشتراكية . القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٦٨ . ص ١٦٣ .

إن الثقافة عملية غير موجهة ، إنما ترتبط بالتجربة الإنسانية ، وهى المحصلة النهائية لكافة العوامل التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، فى حين أن التعلم هو أحد الروافد الهامة بالنسبة للثقافة ، فهو يؤثر فى نوعية الثقافة ، فالفرد المتعلم تختلف ثقافته من حيث الدرجة ، حيث أنه يملك فرصة أكبر للاطلاع على الثقافات الإنسانية الأخرى . وهو كذلك يكون أقدر على تطوير ثقافته ، فى حين أن الفرد الأمى يمتلك ثقافة غير مصقولة ، قائمة على التجربة المستقاة من البيئة والعادات ، فالتعليم يغير فى منيجى واتجاه الثقافة . ومن هنا فسندرس التعليم كمؤشر لثقافة السكان فى الحضر الريف .

أن التعليم هو أحد المقاييس التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد صورة المجتمع وموقعه من المجتمعات المتحضرة . وأن أقل ما يمكن أن نطالب به المجتمع المتحضر هو أن يكون أفراده متعلمين ، بمعنى أنهم يستطيعون القراءة والكتابة ، وذلك لمعرفة مايجرى حولهم ، فالعلم هو وسيلة الاتصال بالفكر والحضارة ، ولا يمكن لنا أن نعد الفرد الأمى ضمن الأفراد المتحضرين . ومن هنا فقد اخترنا التعليم كمؤشر يلقى مزيدا من الوضوح على صورة مجتمع الحضر ومدى اختلافهم عن المجتمع فى الريف على مستوى المحافظات والقطر ، فقسمنا المجتمع إلى : (١)

١ — الأميين ، أى غير المتعلمين .

٢ — المتعلمين ، بصرف النظر عن درجة تعلمهم و الشهادة التى يحملونها . ومن دراسة الملحق رقم (١) ، نخلص إلى مايلى :

١ — هناك انخفاض فى نسبة الأمية على مستوى القطر ، من ٦٦,٤٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٥٣,٤٪ فى عام ١٩٧٠ . وبالنسبة للسكان الحضر فقد انخفضت نسبة الأمية من ٤٩,٢٪ إلى ٣٨,٣٪ ، بينما انخفضت نسبة الأمية لدى السكان الريفيين من ٧٦,٩٪ إلى ٦٥,٦٪ .

٢ — هناك اختلاف واضح بين نسبة الأمية عند الذكور ونسبتها عند الاناث ، بين الريف والحضر ، فهى ترتفع عند أناث الريف بشكل كبير فى كافة المحافظات ، إذ تبلغ ٥٣,٨٪ فى الحضر على مستوى القطر فى عام ١٩٧٠ ، بينما ترتفع إلى ٨٨,٣٪ فى الريف فى العام نفسه .

٣ — تبلغ نسبة الأمية بين الحضر أدناها فى محافظة مدينة دمشق (٢٨,٥٪) ، تليها محافظة طرطوس (٣٣,٣٪) ومحافظة السويداء (٣٤,٤٪) ، ومحافظة حماه (٣٤,٨٪) .

(١) نهاد حنبلى . المرجع السابق — ص ٥٢ .

٤ - تبلغ نسبة الأمية بين الحضر أعلاها فى محافظة الرقة (٥٧,٨٪) تليها محافظة حلب (٥٠,٥٪) ، ثم محافظة الحسكة (٥٠,٢٪) .

هذه الصورة السابقة عن الواقع التعليمى تعكس لنا حقيقة هامة ، وهى أن ما يقرب من خمس المجتمع فى الحضر بعيد عن الثقافة المعاصرة ، التى تميز مجتمعات الحضر فى الدول المتقدمة .

الخصائص الاجتماعية :

أن الفصل بين الخصائص الثقافية والخصائص الاجتماعية هو فصل فى الشكل لا فى المضمون ، بل إن هناك نوعا من التكامل بين الخصائص الاجتماعية والثقافية ، فالثقافة تعكس صورة المجتمع ، ومن هنا يبرز الاختلاف فى الثقافة بين المجتمعات ، حيث تختلف المكونات الاجتماعية لكل منهما .

إن دراسة الخصائص الاجتماعية التى يتميز بها سكان الحضر عن سكان الريف يعنى ان نتلمس الفوارق فى نمط المعيشة والسلوك والعادات وطريقة التفكير ، ونتعرف على الطبيعة المكتسبة والقوانين المنظمة لحياتهم ، حيث أن الحضر لايعيشون حياة بسيطة يعتمدون بها على الطبيعة ووسائلها بل يختلف الأمر تماما عن ذلك ؛ فإن انتماء الفرد إلى مجتمع الحضر يعنى تخليه عن كافة النظم الريفية واتباعه أسلوبا مغايرا فى الحياة .

فالفرد المتحضر يقيس سلوكه بمقاييس وأعراف مجتمعه ، ويستخدم أحدث ماتوصلت إليه الحضارة الإنسانية من وسائل فى ملبسه ومأكله ومسكنه لتسهيل أمور حياته .

وهنا يبرز أمامنا السؤال الآتى : كيف يمكن أن نقيس سلوك الأفراد وعاداتهم وطريقة تفكيرهم ؟ إن مثل هذا البحث الذى يهدف إلى استقصاء أنماط السلوك والتفكير يحتاج إلى جهد كبير وباحث متخصص ، وخاصة فى المجتمعات النامية التى لم تتوصل بعد إلى الاقتناع بالهدف العلمى البحث من وراء الإحصاء ، من هنا فإن التعبير عن الخصائص الاجتماعية بلغة الأرقام أمر غير سهل ، ومع ذلك يمكن البحث فى أحد المؤشرات الاجتماعية لإعطاء فكرة عن مدى درجة التحضر الذى يتمتع به السكان الحضر فى القطر العربى السورى .

وقد اخترنا مؤشر المساكن فى الريف والحضر وخصائصها ، وذلك لتوفر بعض الأرقام عنها من نتائج تعداد المساكن الذى أجرى عام ١٩٧٠ .

جدول رقم (٦)

المساكن التي تتوفر فيها المتنفعات والمرافق الصحية فى المراكز الحضرية عام ١٩٧٠ (١)

المحافظة	المتنفعات (٪)			المرافق الصحية (٪)		
	مطبخ	حمام	مرحاض	مياه	كهرباء	مجارى
مدينة دمشق	٨٨	٧٥	٩٨	٩٠	٩٣	٩٣
دمشق	٧٤	٥٧	٩٦	٦٣	٦٦	٨٢
حمص	٧٧	٤٨	٨٩	٧٤	٨١	٨٠
حماه	٦٥	٤٩	٩٣	٨٨	٨٨	٨٤
طرطوس	٨٢	٤٦	٩٢	٨٩	٨٤	٧٢
اللاذقية	٨٦	٤٩	٩٤	٨٤	٩٠	٨٧
أدلب	٥٨	٣٣	٩٣	٧١	٧٤	٨٢
حلب	٨٧	٥٧	٩٦	٨٦	٨٢	٩٢
الرقة	٥٧	٣٢	٨٨	٧٦	٤٧	٦٢
دير الزور	٧٢	٦٥	٨٨	٨٥	٨٣	٧٠
الحسكة	٦٩	٣٧	٨٣	٥٤	٧١	٦٧
السويداء	٤٩	٢٨	٨٢	٨٧	٨٦	٣٠
درعا	٥٥	٢٧	٧٦	٨٢	٧٤	٣٥
المجموع	٨١	٥٨	٩٤	٨٣	٨٤	٨٦

يتضح من الجدول السابق ، أن نسبة عالية من الحضر فى بعض المحافظات لاتتوفر فى مساكنهم المتنفعات ، كالحمام فى درعا (٢٦٪) والسويداء (٢٨٪) والرقة (٣٢٪) ، وكالمطبخ فى السويداء (٤٩٪) ودرعا (٥٥٪) . ومن الطبيعى أن ترتفع نسبة توافر هذه المتنفعات فى العاصمة ، كالحمام (٧٥٪) والمطبخ (٨٨٪) والمرحاض (٩٨٪) .

وهناك نسبة من الحضر لاتتوفر فى مساكنها المياه النقية (عن طريق شبكة التوزيع المائية) ، إذ تنخفض نسبة المساكن المتمتعة بهذا المرفق الصحى الحيوى إلى ٥٤٪ فى الحسكة و ٦٣٪ فى محافظة دمشق نفسها . ولاتزيد نسبة المساكن التى تصلها الكهرباء على ٤٧٪ فى محافظة الرقة ، و٦٦٪ فى محافظة دمشق نفسها . أما المجارى فتتفاوت نسب توفرها كثيراً فى المساكن الحضرية بين محافظة وأخرى ، فهى تنخفض إلى ٣٠٪ فى محافظة السويداء ، و٣٥٪ فى محافظة درعا ، وترتفع إلى ٩٢٪ فى محافظة حلب و٩٣٪ فى محافظة مدينة دمشق .

(١) المكتب المركزى للاحصاء – نتائج تعداد المساكن لعام ١٩٧٠ غير منشورة .

جدول رقم (٧)

النسبة المئوية من المساكن التى تتوفر فيها السلع المعمرة فى عام ١٩٦٨ (١)

	المنطقة	ثلاجة	غسالة	بوتاغاز	سيارة	هاتف	تلفزيون	راديو
الحضر	مدينة دمشق	٢٥	٥٤	٥٨	٤	١٢	٣٠	٨٢
	مدينة حلب	١٧	٣٦	٥٠	٣	٩	١٢	٦٦
	مدينة حمص	١٧	٢٩	٥٣	٢	٨	١٦	٨٠
	بقية مراكز المحافظات	٧	٢٣	٤٢	١	٨	٩	٧٦
	مراكز المناطق	٣	١١	٢١	١	٥	٤	٦٤
	مجموع الحضر	١٥	٣٥	٤٧	٣	٩	١٦	٧٤
الريف	ريف المنطقة الجنوبية	—	٢	٧	—	—	—	٥٨
	ريف المنطقة الوسطى	—	—	١	—	—	—	٣١
	ريف المنطقة الساحلية	—	—	١	—	—	—	٣٩
	ريف المنطقة الشرقية	—	١	١	—	—	—	٢٢
	مجموع الريف	—	١	٢	—	—	—	٣٦
	المجموع العام	٦	١٤	٢٠	١	٤	٧	٥١

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة مأخوذة من دراسة قام بها المكتب المركزى للإحصاء فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٨ بطريقة العينة ، وبالتالى تحمل نسبة من الخطأ ولا تتصف بالدقة المطلوبة ، فضلا عن التطورات التى طرأت بعد تاريخ هذه الدراسة ومع ذلك فإنها تعطى صورة واضحة عن الفارق الكبير بين مساكن الحضر والريف من حيث توافر السلع المعمرة ، بالتالى تعكس الواقع الاجتماعى لحياة الحضر والريف .

والواقع ، أن هناك نسبة صغيرة من السكان الحضر تمتلك السلع المعمرة ، فلا تزيد نسبة الذين يمتلكون الثلاجات عن ٢٥٪ فى مدينة دمشق العاصمة ، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٣٪ فى مراكز المناطق الحضرية ، وتكاد تنعدم في المناطق الريفية . ولا يخفى أن هذه الصورة أخذت تتبدل بسرعة فى السنوات الأخيرة .

وهنا يحضرنا السؤال الآتى : كيف يمكن أن نعتبر الأسرة التى تعيش حياة بدائية ، لا تمتلك أبسط وسائل الحياة الحضرية ، كالكهرباء، والمياه النقية ، أسرة متحضرة؟ وقبل

(١) دراسة أضواء على اوضاع المساكن ومواصفاتها — من مطبوعات المكتب المركزى للاحصاء .

الإجابة على درجة العلاقة بين الحياة الحضرية ووسائل الحياة الحضرية الحديثة ، لابد من طرح سؤال آخر : هل السلع المعمرة كالغسالة والبوتاغاز والتليفون هى وسائل ضرورية أم أنها أشياء كمالية ؟

للإجابة على هذين السؤالين السابقين لابد أن نذكر أننا نعيش فى عصر العلم والتكنولوجيا والفضاء ، والوسائل التى كانت تعتبر من الكماليات أصبحت الآن من الضروريات ، وعلى هذا الأساس نجد أن نسبة هامة من سكان المراكز الحضرية لايتمتعون اليوم بمميزات الحياة الحضرية بصورة كاملة .

وما ينطبق على المرافق الحضرية فى جانبها المادى ينطبق عليها أيضاً فى جانبها الثقافى كالسينما والمسرح والمكتبات والصحف والمتنزهات . وهنا تبدو المشكلة أكثر تعقيدا سواء بالنسبة للريف أو المدينة ، إذ أن هذه المرافق الحضارية تعانى من حالة اختناق ، ليست ناتجة عن شدة الطلب عليها ، وهو جانب نجده فى السينما ، وأنما عن انعدامها تقريبا ، كما هى الحال فى المسارح والمكتبات ، والتى تشكل الجانب الأساسى فى عملية التحضر ، كما أنها تعكس فى حد ذاتها وجها من وجوه التقدم الحضارى لأى مجتمع من المجتمعات .

نخلص من ذلك ، إلى أن ظاهرة النمو الحضرى أنما جاءت بشكل أساسى عن طريق الهجرة من الريف إلى المدينة ، رغم أن هذه الظاهرة لم يرافقها ، على نحو متوازن ، تبدل حضارى فى أنماط المعيشة ، وفى الواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، الأمر الذى جعل قسما من سكان الحضر يكتسب هذه التسمية بحكم الإقامة فقط فى مراكز الحضر .

الخصائص الاقتصادية :

لاشك أن الأساس الوظيفى أهم ما يميز سكان الحضر عن سكان الريف ، والمنطق يقتضى أن نصنف فى عداد الحضر كل مركز بشرى يشتغل أكثر سكانه بالتجارة والصناعة والمهن الحرة والخدمات الحكومية . وجميع السكان الآخرين يجب أن يعتبروا من الريفيين سواء أكانوا يسكنون قرى كبيرة أو صغيرة ، وسواء أكانوا زراعاً أم رعاة .

إن الحضر هى تلك المجموعة من السكان التى لاتمارس الزراعة ، فالعمل بالزراعة هو من أهم مميزات سكان الريف ، بالإضافة إلى أعمال الصيد وتربية الحيوان . ولذلك فإن معرفة مدى مساهمة السكان بأعمال الزراعة يعطينا فكرة عن طابع المجتمع ، ومدى اقترابه أو ابتعاده عن مجتمع الحضر .

ومن دراسة الجدول (٨) ، نلاحظ أن أعلى نسبة للسكان المشتغلين فى الزراعة بين الحضر هى فى محافظتى درعا والسويداء ، حيث بلغت النسبة فيهما ٢٣,٩٪،و٢٢,٩٪ على الترتيب . وأن أقل نسبة للسكان المشتغلين فى الزراعة بين الحضر هى فى محافظة مدينة دمشق ، تليها محافظة حلب ، حيث بلغت النسبة فيهما ٥,٦ و٦,٣٪ على الترتيب .

يتضح مما سبق أن أعلى نسبة للسكان المشتغلين فى الزراعة وأدنى نسبة لهم تبلغ أكثر من أربع مرات بين محافظتى درعا ودمشق . وهذا يرجع إلى ارتفاع نسبة المشتغلين فى الزراعة فى مركز محافظة درعا وبقية مراكزها الحضرية .

جدول رقم (٨)

توزيع المشتغلين فى الزراعة بين الحضر بحسب المحافظات لعام ١٩٧٠ (١)

(١٠ سنوات فأكثر)

المحافظة	السكان الحضر	المشتغلون فى الزراعة من الحضر	٪
مدينة دمشق	٢٠٠٠٢٠	١١٦٩٠	٥,٨
دمشق	٣٩٥٧٦	٧٧١٩	١٩,٥
حمص	٥٨١٦٠	٧٠٨٨	١٢,٢
حماه	٣٩٤٢٤	٥٢٨٥	١٣,٤
طرطوس	١٣٢٦٥	١٢١٨	٩,٢
اللاذقية	٣٧٠٨٧	٣٦٣٩	٩,٨
أدلب	٢١١٦٧	٣٩٢٧	١٨,٦
حلب	١٧٥٠٦٤	١١٩٦٣	٦,٣
الرقة	٩٦٠٧	١١١٠	١١,٦
دير الزور	١٨٥٤٧	٢١٩٣	١١,٨
الحسكة	٢٢٩٠٣	٣٤١٨	١٤,٩
السويداء	٨٥٨٩	١٩٦٩	٢٢,٩
درعا	٦٩٠٠	١٦٤٦	٢٣,٩
القنيطرة	—	—	—
المجموع العام	١٥٠٣٠٩	٦١٩٦٥	٩,٥

(١) نتائج التعداد العام للسكان الجزء الأول — ١٩٧٠ —) جدول رقم ١٢ .

٢ ـ محددات عملية التنميط الحضرى :

الوحدات الحضرية ، والأشكال الحضرية :

يبين الشكل (٣ ـ ١) أن المدن الرئيسية فى القطر العربى السورى تتركز كلها تقريبا فى الثلث الغربى من البلاد ، وهذا بدون شك ، يرتبط بتوزيع الأمطار والمياه ارتباطاً وثيقاً ، إذ يحظى هذا الجزء من البلاد بالنصيب الأوفى من الرياح البحرية الرطبة التى تنعقد أمطارا تنفجر فيما بعد عيونا وأنهارا ، بينما تسود الصحراء فى الأجزاء الشرقية من البلاد ، باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية منها . (١)

ومن تحليل الشبكة المدنية للأرض السورية ، يمكن أن نميز محاور أو ما يطلق عليه اسم سور الخطوط المدنية Lignes urbaines أو خطوط القوة Lignes de force الحقيقية فى مجتمع المدن السورية (٢) ، وهذه الخطوط من المدن تشكل سلاسل متصلة بدرجة أو بأخرى من نقط المدن ، جمعا وظيفيا لاعفويا . وكل خط منها غالبا ما يمثل « رد فعل جغرافى » لبعض الضوابط الأولية فى الإقليم سواء أكانت تضاريسية أم حيوية أم اقتصادية .

أن الشبكة المدنية السورية التى تمثل هيكل المنطقة المعمورة ، تأخذ شكل ذلك المعمور إلى حد بعيد وتعكس نمطه الإقليمى العام إلى درجة كبيرة ، والمعمور السورى يمثل قطاعا صغيرا من رقعة الاقليم الذى يسوده الجفاف . أن نظرة على توزع تلك المراكز البشرية على الرقعة المساحية للقطر ، تدل على أن تلك التجمعات تشكل شريطا أهليلجيا يحيط بالبادية السورية ، باتجاه الغرب ، يبدأ من جنوب البلاد ، وبمحاذاة السهول الساحلية ثم ينعطف شرقا ليماشى مصادر المياه المتوفرة من نهر الفرات حتى الحدود العراقية .

وهذا الشكل الذى تأخذه المراكز البشرية يدل على التصاق المركز السكانى بمصادر الثروة فى البلاد ، وعليه فإن كل تطور اقتصادى فى المستقبل بالنسبة للمناطق ذات الكثافة القليلة أو المعدومة حاليا ، سيكون له تأثير على الخارطة السكانية فى المستقبل .

وعلى طول كل محور من المحاور الثلاثة ، يمكننا أن نتتبع تفاوت الأحجام والأثقال البشرية من ناحية ، وتناوب التقارب والتباعد من ناحية أخرى .

---

(١) عن كتاب مدينة دمشق ـ للباحث ـ دمشق ١٩٦٩ ـ ٤٥٦ .

(٢) Sorre, Max, Les fondements de la géographie humaine, Paris, 1952, p. 205.

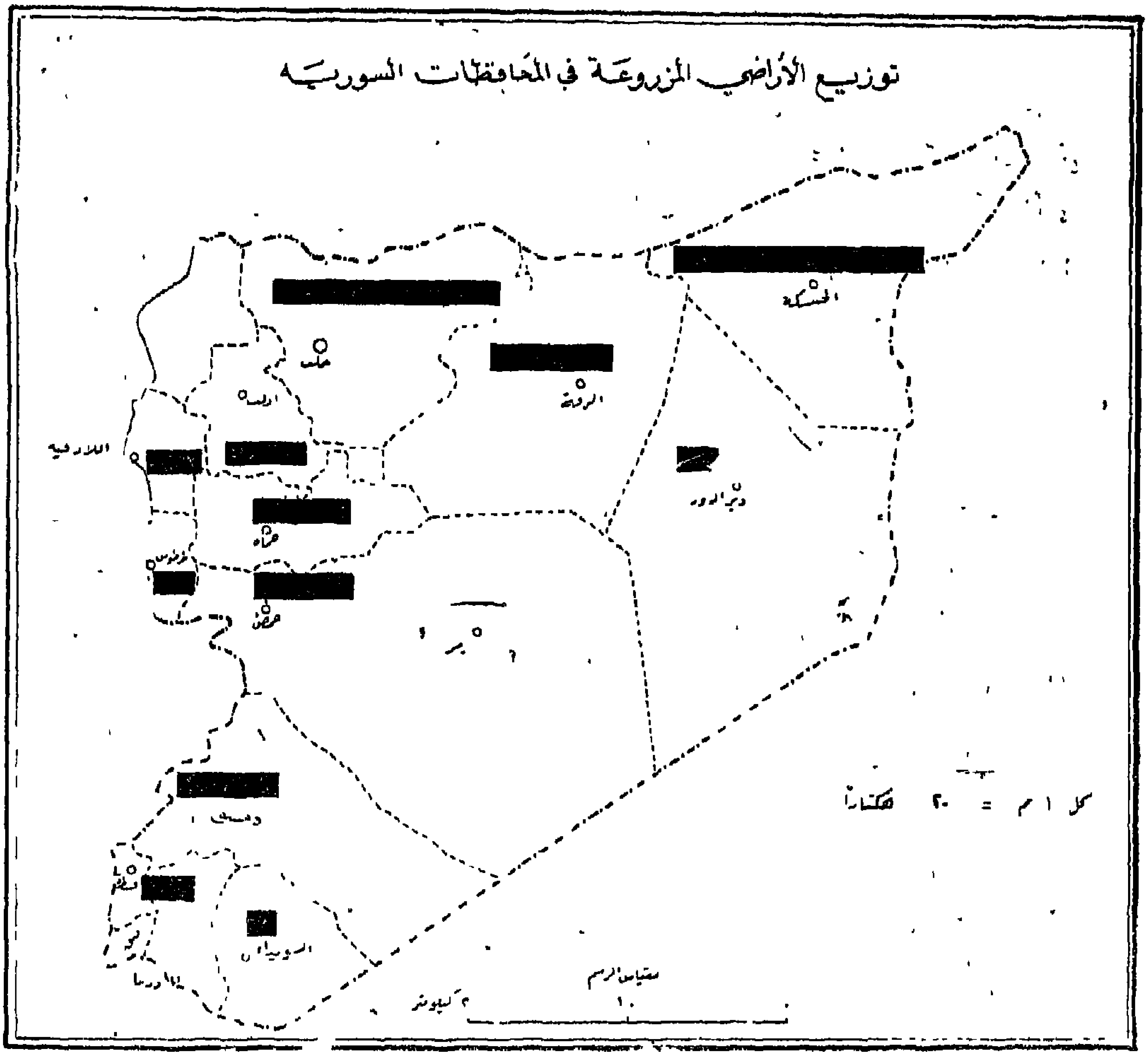

شكل ٣ ــ ١ توزيع الأراضى المزروعة فى المحافظات السورية

وتبدى المدن الكبرى فى سوريا شذوذا توزيعيا خاصا ، فمدن سوريا الكبرى الأربعة ، دمشق وحلب وحمص وحماه ، تقع كلها على المحور الداخلى من نواة المعمور السورى ، ولكنها تتوزع عليه فى نمط غير عادى ، فقطبا المدن فى سوريا دمشق وحلب يقعان قرب الحدود جنوبا وشمالا ، فى مواقع متطرفة هامشية ، بينما تقوم المدينتان الصغريان حمص وحماه فى وسط المعمور .

ويمكن تفسير هذا الوضع المقلوب من الناحية الجغرافية ، على أنه يتفق مع وقوع أكبر وأغنى واحتين فى سوريا فى الأجزاء الهامشية ، أما من الناحية التاريخية فطالما كانت سوريا خاضعة للحكم التركى كانت حلب تحقق مركزية وتوسطا واضحا بين سوريا وتركيا ،

وطالما كانت بلاد الشام موحدة مستغلة كانت دمشق هى القلب المركزى لسوريا الطبيعية. والآن لم تعد دمشق ولا حلب فى موقع مركزى ، بل على الهوامش والحدود (١) ، ولعل الثنائية التقليدية بين دمشق وحلب تقلل نوعا ما من أثر تطرف كل منهما فى جسم الدولة :

جدول (٩)

توزيع المدن حسب فئات الحجم وعدد السكان فى كل فئة حسب النوع (٢).

فئات حجم السكان		عدد المدن	عدد السكان		
			ذكور	إناث	المجموع
٢٠٠ — ٤٩٩	نسمة	١	٢٤٦	٢٢١	٤٦٧
٥٠٠ — ٩٩٩	»	—	—	—	—
١٠٠٠ — ١٩٩٩	»	—	—	—	—
٢٠٠٠ — ٤٩٩٩	»	٨	١٤٠٠٠	١٣٣١٥	٢٧٣١٥
٥٠٠٠ — ٩٩٩٩	»	١٢	٤٥٣٤٥	٤٣٢٢٥	٨٨٥٧٠
١٠٠٠٠ — ١٩٩٩٩	»	١٥	١٠٤٤١٢	٩٩٨٣١	٢٠٤٢٤٣
٢٠٠٠٠ — ٤٩٩٩٩	»	١١	١٧٤٥١٠	١٦٠٩٧٣	٣٣٥٤٨٣
٥٠٠٠٠ — ٩٩٩٩٩	»	٢	٦٧٩٥٣	٦٢٤٨٤	١٣٠٤٣٧
١٠٠٠٠٠ نسمة فأكثر	»				
المجموع العام		٥٤	١٤١٧٨٦٣	١٣٢٣٣٠٨	٢٧٤١١٧١

لقد بلغ عدد المراكز الحضرية فى القطر العربى السورى ٥٤ مركزا فى عام ١٩٧٠ ، وصل عدد سكانها ٢٧٤١ ١٧١ نسمة ، أو مايعادل ٤٣,٥٪ من مجموع السكان ومن الملاحظ أن أحجام المدن السورية تتراوح بين فئتى ٢٠٠٠—٤٩٩٩, ١٠٠٠٠٠ فأكثر ، باستثناء مدينة صغيرة واحدة من فئة ٢٠٠ — ٤٩٩ ، وهى بلدة الشيخ بدر فى محافظة طرطوس (٤٦٧ نسمة فى عام ١٩٧٠) .

وهناك تركيز واضح للمدن السورية حول الفئة التى يتراوح فيها عدد السكان بين ٥٠٠٠ —٤٩٩٩٩ ، بتصل نسبته إلى أكثر من ٧٠٪ من مجموع المدن السورية ، ولكنها لاتضم سوى ٣٣٪ تقريبا من مجموع السكان الحضر. بينما ينتهى بنا الترتيب التصاعدى للمدن السورية بحسب فئات أحجامها إلى خمس مدن ، من فئة ١٠٠٠٠٠ نسمة فأكثر ، تقل عن عشر عدد المدن السورية ، ولكنها تضم أكثر من ٧١٪ من السكان الحضر.

(١) Fisher W.B., The Middle East, Second Edition, London, 1952, p. 410.

(٢) نتائج التعداد العام للسكان فى الجمهورية العربية السورية — الجزء الأول ١٩٧٠ — جدول ٢٢ .

(د) التحضر والسكان :

١ ـ الزيادة الطبيعية ونمو المدن :

ليس من اليسير على الباحث الحصول على عدد المواليد من سجلات الأحوال المدنية، للريف والحضر كل منهما على حدة . ومع ذلك ، فإن البيانات المتوفرة من نتائج تعداد السكان لعام ١٩٧٠ ، تمكننا من الوقوف على الإختلاف بين معدلات المواليد لكل من الريف والحضر .

جدول (١٠)

نسبة الأطفال إلى مجموع السكان فى الحضر والريف فى عام ١٩٧٠ (١)

المنطقة	الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة	مجموع السكان	نسبة الأطفال إلى مجموع السكان
الحضر	٩٦٦٢٠	٢٧٤١١٧١	٣٥,٢ ٪
الريف	١٣٣٨٨٢	٣٥٦٣٥١٤	٣٧,٦ ٪

ولاشك أن هذه النسب تقل عن الحقيقة ، إذ ينبغى استخراج معدلات المواليد إلى عدد السكان التقديرى فى منتصف السنة ، أى فى منتصف الفترة الواقعة بين أيلول ١٩٦٩ وأيلول ١٩٧٠ (تاريخ التعداد) . كما أن عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة ، يمثل الأطفال اللذين ظلوا على قيد الحياة فقط ، وبالتالى فهو يقل عن الحقيقة بمقدار عدد الوفيات من الأطفال فى تلك السنة . وعلى كل حال ، يتضح من هذا التعداد أن معدلات المواليد فى الريف أعلى منها فى الحضر ، وهذا يؤكد إلى حد بعيد الظاهرة الشائعة فى كثير من المجتمعات ، وهى ارتفاع معدلات المواليد فى الريف عنها فى الحضر .

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٠ جدول ٤/٢ .

وقد لجأ قسم البحوث والدراسات السكانية فى المكتب المركزى للإحصاء ، إلى استخدام طريقة إحصائية خاصة ، تجنب فيها كل الاخطاء السابقة ، فى استخراج معدل المواليد للسكان الحضر ، فكان ٤٦,٧ فى الألف فى عام ١٩٧٠.

ويبدو أن ظاهرة الوفاة فى القطر العربى السورى أقل حظاً من المواليد فى تسجيل وقائعها ، إذ لاتتوفر حتى الآن بيانات يمكن الركون إليها ، تظهر اتجاهات معدلات الوفيات واختلافاتها بين الريف والحضر . مع ذلك فقد قرر المكتب المركزى للإحصاء معدل الوفيات الحضر بحوالى ١٢ فى الألف ، وبذلك تكون الزيادة الطبيعية فى الحضر ٣٤,٧ فى الألف ، وهو معدل ينسجم إلى حد بعيد مع معدل النمو السكانى فى القطر العربى السورى ، وهو ٣٢,٢ فى الألف .

٣ ـ صافى الهجرة ونمو المدن :

بلغ حجم الهجرة الإجمالى من الريف إلى المدن ، أو صافى ماكسبته المدينة وخسره الريف حوالى ٢٩٧ ألف نسمة حسب تعداد ١٩٧٠ ، وهؤلاء يمثلون ١٠,٨ ٪ من مجموع السكان الحضر ، وهذا يعنى أن أكثر من عشر سكان المدن ليسوا من مواليدها ، ويمكن إعتبارهم مهاجرين إليها من داخل القطر . ويتركز ٧٢,٢ ٪من هؤلاء المهاجرين فى عواصم المحافظات ، بينما يتوزع الباقى على مختلف المراكز الحضرية الأخرى .

ويتبين من الجدول (١١) أن مدينة الرقة تأتى فى مقدمة مراكز المحافظات جذباً للمهاجرين من باقى المحافظات مراكز ، حيث بلغ صافى الهجرة إليها حوالى ٣٦ ٪ تليها طرطوس ٣٠ ٪ ثم الحسكة ٢٨ ٪ ثم السويداء حوالى ٢٢ ٪ فمدينة دمشق حوالى ١٨ ٪ واللاذقية حوالى ١٧ ٪ .

جدول (١١)

معدلات الوفود والنزوح وصافي الهجرة في مراكز المحافظات والمدن الأخرى (١) عام ١٩٧٠

المحافظة	مراكز المحافظات			مدن أخرى		
	الوفود	النزوح	الصافي	الوفود	النزوح	الصافي
مدينة دمشق	٢٦,٧	٩,٠	١٧,٧	—	—	—
دمشق	—	—	—	٣١,١	٧,٩	٢٣,٢
حمص	٢٥,٠	٩,٧	١٥,٨	٢٠,٢	١٠,٣	١٠,٣
حماة	٨,٥	١٢,٩	-٤,٤	٢١,١	٢٠,٨	٠,٣
طرطوس	٤٤,٣	١٣,٩	٣٠,٤	٣٥,٧	٢٠,٥	١٥,٢
اللاذقية	٢٩,٤	١٢,٥	١٦,٩	٢٥,١	٢٦,٩	-١,٨
أدلب	١٦,١	١٨,٤	-٣,٣	١٣,٠	١٨,٣	-٥,٣
حلب	١٩,٧	٦,٤	١٣,٣	٢٤,٤	٣٣,١	-٨,٧
الرقة	٤٦,٠	١٠,٣	٣٥,٧	٨٧,٨	٦,٧	٨١,١
دير الزور	١٤,٨	٢٠,١	-٥,٣	١١,٩	١٥,٨	-٣,٩
الحسكة	٤٦,٧	١٨,٥	٢٨,٢	٣٢,٨	١٥,٧	١٧,١
السويداء	٣٩,٥	١٧,٩	٢١,٦	٣٢,٧	١٥,٣	١٧,٤
درعا	٢٨,٦	٢٣,٨	٤,٨	١٧,٨	١٤,٢	٣,٦
القنيطرة	—	—	—	—	—	—

أما مدن دير الزور وحماه وإدلب فهي من مراكز المحافظات الطاردة للسكان ، حيث بلغ صافي الهجرة — ٥,٣ ٪ في دير الزور و — ٤,٤ ٪ في حماه و — ٢,٣ ٪ في إدلب .

وتحتل المدن الأخرى في محافظة الرقة مرة أخرى أرقاماً قياسية ، حيث بلغ صافي الهجرة فيها ٨١ ٪ ، والمعروف أن إقامة سد الفرات قد حول قرية الطبقة إلى مدينة الثورة الكبيرة ، والتي جذبت العاملين من شتى أنحاء القطر من عمال مهرة وفنيين ، حيث بلغت نسبة الوافدين إليها سبعة أمثال النازحين عنها .

وكذلك حال بعض المدن الأخرى ، التي اجتذبت المهاجرين إليها بنسبة أقل من محافظة الرقة ، فقد بلغ صافي الهجرة في المدن الأخرى من محافظة دمشق ٢٣٪ والمدن الأخرى في كل من محافظتي السويداء والحسكة ١٧ ٪ والمدن الأخرى في محافظة طرطوس ١٥ ٪ والمدن الأخرى في محافظة حمص ١٠ ٪ .

أما المدن الأخرى من باقي المحافظات فهي طاردة للسكان ، حيث بلغ صافي الهجرة — ٩ ٪ في حلب و — ٥ ٪ في إدلب و — ٤ ٪ في دير الزور و — ٢ ٪ في اللاذقية .

(١) حسبت معدلات الوفود للوافدين من نفس المحافظة والمحافظات الأخرى والأجانب من مجموع المقيمين.

وبمقارنة صافي الهجرة بين مراكز المحافظات والمدن الأخرى نلاحظ مايلي :

١ – المدن الأخرى في محافظة الرقة (والمقصود بها مدينة الثورة)، أكثر جذباً للمهاجرين وأقل طرداً للسكان من مدينة الرقة .

٢ – مدينة طرطوس أكثر جذباً للمهاجرين وأقل طرداً للسكان من المدن الأخرى في محافظة طرطوس ، ولاغرابة في ذلك ، فقد أصبحت مركزاً لمحافظة ، وأحد المنافذ الرئيسية لحركة التجارة الخارجية .

٣ – مدينة الحسكة أكثر جذباً للمهاجرين وأقل طرداً للسكان من المدن الأخرى في محافظة الحسكة ، وذلك بسبب تركز معظم الأنشطة الإقتصادية في مركز المحافظة .

٤ – مدينتا اللاذقية وحلب جاذبتان للمهاجرين ، بينما المدن الأخرى في كل من محافظتي اللاذقية وحلب طاردة للسكان .

٥ – مدينتا دير الزور وإدلب والمدن الأخرى في محافظتي دير الزور وإدلب طاردة للسكان :

٣ – عوامل الهجرة من الريف الى الحضر :

تخضع الهجرة من الريف إلى الحضر في القطر العربي السوري ، كما هي الحال في جميع الأقطار الأخرى إلى عاملي الجذب والطرد ، الجذب في المكان المهاجر إليه والطرد في المكان المهاجر منه .

وهجرة أبناء الريف السوري إلى المدينة ظاهرة قديمة في تاريخ العلاقات السكانية في سوريا ، وكثير من الأسر الحضرية تعرف أصلها الريفي ، وتاريخ إنتقال بعض أفرادها أو كلها إلى المدينة . وغالباً مايتوجه هؤلاء المهاجرين إلى الأحياء التي سبقهم إليها أبناء بلدتهم وعشيرتهم ، فينتج عن ذلك تجمعات إقليمية ، يمكن أن نتبين ملامحها من أسماء بعض الأحياء والمحلات التي استقر فيها هؤلاء المهاجرن ، فحملت أسماء قراهم وقبائلهم منذ زمن بعيد (١).

وقد اشتدت ظاهرة الهجرة إلى المدينة في سني الحرب العالمية الثانية ، وسنوات الجفاف التي حدثت فيما بين ١٩٥٤ ١٩٦٠ وأخرها القحط الذي أصاب البلاد في عام ١٩٧٣ ، وأدى إلى نقص المواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعة (٢) حتى أصبح من المتعذر إيجاد الأيدي العاملة الزراعية لأعمال الحرث ومواسم القطاف والحصاد وغيرها من العمليات الزراعية ، هذا فضلا عن ضآلة الملكية وتناقص الغلة وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة الموسمية أو الجزئية أو المقنعة .

---

(١) مدينة دمشق – للباحث . ص ٢٤٥ – ٢٤٧ .

(٢) المكتب المركزي للاحصاء – التقرير الإقتصادي الموسع ١٩٧٤ – ص ٨١ .

جدول (١٢)

توزيع الناتج القومى الصافى والمشتغلين بحسب الحرفة (١)

الحرفة	٪ من الناتج القومى الصافى	٪ من المشتغلين
الأولى	٢٢,٩	٥٥,٧
الثانية	٢١,٨	٢٩,٧
الثالثة	٥٥,٣	١٤,٦

يظهر هذا الجدول أن نصيب الزراعة (الحرفة الأولى لايزيد كثيراً عن خمس الناتج القومى الصافى ، بينما ترتفع نسبة المشتغلين فيها إلى أكثر من نصف القوى العاملة . أما نصيب الخدمات (الحرفة الثالثة)وتشمل المالية والإيجارات والتجارة .. الخ) فهو يقرب من ثلثى الناتج القومى الصافى ، فى الوقت الذى لاتزيد نسبة المشتغلين فى الخدمات كثيراً عن السبع . وهذا من العوامل الهامة التى تشجع على ترك الزراعة وممارسة الصناعة أو الخدمات والتجارة .. ، وطالما كانت المدينة هى مركز الحرفة الثانية والثالثة ، فمن الطبيعى أن تكون محط رحال الوافدين من الريف والبادية ، وبالتالى تعتبر أحد أسباب الهجرة الرئيسية .

هذه عوامل طرد من ناحية الريف ، وهناك عوامل جذب فى المدينة ، كارتفاع مستوى الأجور والمعيشة ، وتوافر فرص العمل الكثيرة ، وخاصة فى ميدان التشييد والبناء والخدمات والصناعة . وقد يهاجر الفلاح إذا تعلم إلى المدينة ، نظرا للبون الكبير بين حياة الريف وحياة المدينة ، لأن الريف السورى ، على جماله ، مازال مهملا للغاية ، ولا يكاد المرء يجد فيه أقل الشرائط الصحية والاجتماعية الملائمة .

والخدمات الثقافية بطبيعتها لابد من تركيزها فى مراكز إقليمية ، فالمدينة هى المدرسة والمعهد والجامعة بالنسبة لمنطقتها الريفية ، وكلما ارتفعت درجة المؤسسة التعليمية كلما ازداد تركزها فى المدن الرئيسية . وقد أثبتت الدراسة على أن هناك علاقة إيجابية قوية بين درجة التعلم والميل المتزايد إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية ، سبق الحديث عنها فى معرض الحديث عن دور العوامل الثقافية (٢) .

وهكذا تكشف هذه العوامل فى الحقيقة عن الخلفية الأساسية التى تقوم عليها الهجرة فى مجتمعنا ، كنتيجة للتباين فى مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الريف

(١) ديا الرفاعى العامل السكانى وخطط النقل والمواصلات . منشورات المكتب المركزى للاحصاء .

(٢) راجع العوامل التى تؤثر فى التحضر فى أول هذا الفصل .

والمدينة . وإذا كانت الهجرة عادة هى نتيجة التفاوت الكبيرة بين مناطق الطرد ومناطق الجذب ، فإن الشيء الذى يمكن ملاحظته هو أن جميع مناطق الريف فى قطرنا تعتبر طاردة للسكان ، بينما تعتبر المناطق الحضرية هى المناطق الجاذبة للسكان ، بل أن الهجرة فى معظم المناطق الريفية ، قامت على أساس قوة الطرد فى الريف أكثر من قوة الجذب فى المدينة ، أى أن الريف كقوة طاردة للسكان ، يشكل العامل الأقوى فى تحديد اتجاهات الهجرة من الريف إلى المدينة .

ولكى تكون الصورة كاملة ، لابد من ذكر بعض العوامل الإضافية ، كالخدمة العسكرية التى تتم غالبا فى المدينة ، وتنتهى فى كثير من الأحوال بالاستقرار فى المدينة بعد التسريح من الخدمة . وهذا فضلا عن الظروف السياسية التى مرت بها البلاد فى السنوات الأخيرة ، وتداول السلطة بين كتل سياسية عديدة ، تنتمى إلى أقاليم مختلفة ، وترتب على ذلك كله هجرة أنصارها من الريف إلى المدينة ، لشغل المناصب الهامة فى أجهزة الدولة .

هذا بالإضافة إلى الهجرة الإجبارية أو القهرية ، التى جرت فى أعقاب نكسة حزيران فى عام ١٩٦٧ ، وترتب عليها نزوح أبناء الجولان إلى بقية المحافظات ، وبلغ عددهم آنذاك حوالى ٨٢ ألفا ، أقام معظمهم (٧١,٧٪) فى محافظة دمشق والعاصمة .

٤ ـ أنماط الهجرة من الريف الى المدينة :

يتضح من الجدول (١٢) أن نسبة الوافدين إلى مراكز المحافظات تشكل ما يقرب من خمس مجموعها العام (١٨,٩٪)، ويأتى معظم هؤلاء الوافدين من الريف (١٢٪) ومن المدن الأخرى (٣,٣٪) ، بالإضافة إلى الأجانب (٣,٦٪) .

جدول (١٣)

توزع السكان حسب مكان الإقامة الحالية والسابقة (٪) فى المراكز الريفية والحضرية

الإقامة الحالية	الإقامة السابقة: مراكز المحافظات	مدن أخرى	الريف	الأجانب	المجموع
مراكز المحافظات	١٨,١	٣,٣	١٢,٠	٣,٦	١٠٠,٠
مدن أخرى	٨,٩	٧٣,٧	١٥,٤	٢,٠	١٠٠,٠
الريف	١,٧	١,٠	٩٦,٤	٠,٩	١٠٠,٠
المجموع(١)	٣٠,٩	١٠,٨	٥٦,٣	٢,٠	١٠٠,٠

(١) لا يشمل البدو الاقامة الحالية خارج القطر وغير مبين مكان الاقامة الحالية .

وترتفع نسبة الوافدين إلى المدن الأخرى ، إذ تشكل أكثر من ربع مجموعها العام (٢٦٫٣٪) ، ويأتي معظم هؤلاء الوافدين من الريف (١٥٫٤٪) ، ومن مراكز المحافظات (٨٫٩٪) ، بالإضافة إلى الأجانب (٢٪) .

ومن الطبيعي أن يهاجر الريفي إلى مركز منطقته أو إلى أية مدينة قريبة من قريته لقصر المسافة وقلة التكاليف ، وضآلة الفروق الكبيرة بين مجتمعه ومجتمع هذه المدن الصغيرة فالعادات والتقاليد وأنماط الحياة متشابهة تقريبا .

جدول (١٤)

توزع السكان حسب مكان الإقامة الحالية والسابقة (٪)

في المحافظات السورية

الإقامة الحالية (المحافظة)	الإقامة السابقة							
	مراكز المحافظات				المدن الأخرى			
	نفس المراكز	نفس المحافظة	محافظات أخرى	أجانب	نفس المدن	نفس المحافظة	محافظات أخرى	أجانب
مدينة دمشق	٧٣٫٣	—	٢١٫١	٥٫٦	—	—	—	—
محافظة دمشق	—	—	—	—	٦٨٫٩	٣٫٥	٢٥٫٧	١٫٩
حمص	٧٤٫٥	١٠٫٨	١١٫٤	٣٫٣	٧٩٫٤	١٢٫١	٧٫٧	٠٫٨
حماه	٩١٫٥	٣٫٠	٣٫٩	١٫٦	٧٨٫٩	١٠٫٠	١٠٫٣	٠٫٨
طرطوس	٥٥٫٧	٢٣٫٨	١٤٫٧	٥٫٨	٦٤٫٣	١٨٫٨	١٢٫٨	٤٫١
اللاذقية	٧٠٫٦	١٤٫٥	١٢٫٧	٢٫٢	٧٤٫٩	١٤٫٤	٨٫٦	٢٫١
ادلب	٨٣٫٩	٦٫٨	٨٫٤	٠٫٩	٨٧٫٠	٦٫٤	٥٫٩	٠٫٧
حلب	٨٠٫٣	١٠٫٦	٦٫٨	٢٫٣	٧٥٫٦	٢١٫٢	٢٫٦	٠٫٥
الرقة	٥٤٫٠	١٠٫٧	٣٤٫٨	٠٫٥	١٢٫٢	٥٫٩	٧٥٫٢	٦٫٧
دير الزور	٨٥٫٠	٦٫٧	٧٫٧	٠٫٤	٨٨٫١	٧٫٠	٤٫١	٠٫٨
الحسكة	٥٣٫٣	٢٨٫٥	١٥٫٣	٢٫٩	٦٧٫٢	٢٠٫٩	٧٫٢	٤٫٧
السويداء	٦٠٫٥	١٩٫٤	١٦٫١	٤٫٠	٦٧٫٣	١٤٫٦	١١٫٦	٦٫٥
درعا	٧١٫٤	٤٫٩	١٨٫٦	٥٫١	٨٢٫٢	٢٫٤	١٢٫٦	٢٫٨
القنيطرة	—	—	—	—	—	—	—	—

يتبين من الجدول السابق أن نسبة المهاجرين إلى مراكز المحافظات تبلغ أقصاها في مدينة الرقة ، حيث تمثل ٤٦٪ من مجموع سكانها ، بينما تبلغ نسبة المهاجرين إلى مراكز المحافظات أدناها في مدينة حماه ، حيث تمثل ٨٫٥٪ من مجموع سكانها . وهذا يرجع إلى أن مدينة الرقة أصبحت قبلة المهاجرين بتنفيذ مشروع الفرات ، فقد وفد إليها من نفس محافظتها

١٠,٧٪ من مجموع سكانها المقيمين فيها ، بينما وفد إليها من المحافظات الأخرى ٣٤,٨٪ ، مما يدل على زيادة فرص العمل فيها وجذب المهاجرين إليها :

وقد جذبت طرطوس كثيراً من المهاجرين إليها نتيجة اختيارها مركزا للمحافظة ، فقد بلغت نسبة الوافدين إليها ٣٨,٥٪ من المقيمين فيها ، منهم حوالى ٢٤٪ من سكان محافظة طرطوس ، وحوالى ١٥٪ من المحافظات الأخرى . ومن الطبيعى حدوث مثل هذه الهجرة إليها بسبب إنشاء فروع للوزارات والمؤسسات ونقل وتوظيف عدد كبير من الموظفين والمستخدمين والعمال فى هذه المدينة ، ولا يخفى أن هذه الزيادة تجر المشتغلين فى القطاعات الأخرى كالتجارة والخدمات وبعض الصناعات الاستهلاكية .

وتأتى مدينة السويداء فى المرتبة الثالثة من حيث نسبة الوافدين إليها للإقامة فيها ، فقد بلغت نسبتهم إلى مجموع المقيمين ٣٥,٥ ٪ ، منهم ١٩٪ من نفس محافظة السويداء و١٦٪ من خارج المحافظة :

ونلاحظ بشكل عام ، أن نسبة الوافدين من نفس المحافظة إلى مركز المحافظة تتقارب مع نسبة المحافظات الأخرى إلى مركز المحافظة فى المدن التالية : حمص وحماه واللاذقية وأدلب ودير الزور والسويداء . بينما تزيد نسبة الوافدين من المحافظات الأخرى إلى مركز المحافظة عن نسبة الوافدين من نفس المحافظة فى مدينتى الرقة ودرعا . وتزيد نسبة الوافدين من نفس المحافظة إلى مركز المحافظة عن الوافدين من المحافظات الأخرى فى مدن طرطوس وحلب والحسكة .

أما مدينة دمشق ، التى أصبحت محافظة مستقلة ، فيمكن اعتبار جميع الوافدين إليها مهاجرين من المحافظات الأخرى ، وقد بلغت نسبتهم ٢١,١٪ من مجموع المقيمين فى المدينة .

ويلعب عامل المسافة ، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية ، دورا هاما فى تحديد الهجرة ، سواء من حيث النوع أو من حيث الحجم الإجمالى للعناصر المهاجرة . إذ نجد أن نسبة الاناث بين المهاجرين تزيد على الذكور فى المسافات القصيرة ، كما أن حجم الهجرة يزداد بصورة واضحة فى حالة المناطق المتجاورة ، ويتناقص فى حالة المناطق المتباعدة . وهذا يعنى أن سهولة الانتقال والرغبة الملحة فى تطوير مستوى الحياة هما فى طليعة العوامل المؤثرة فى تحركات السكان

أما الأجانب ، فقد تفاوت نسبهم إلى المقيمين فى مراكز المحافظات بين ٠٠,٤٪ فى مدينة دير الزور و ٣,٣٪ فى مدينة حمص ، و ٤٪ فى مدينة السويداء و ٥,٦٪ فى مدينة دمشق و ٥,٨٪ فى مدينة طرطوس .

وفى المدن الأخرى ، تبلغ نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان أقصاها فى مدن محافظة الرقة الأخرى ، حيث تمثل ٨٧,٨٪ من مجموع سكانها ، بينما تبلغ نسبة المهاجرين إلى المدن الأخرى أدناها فى مدن محافظة دير الزور الأخرى ، حيث لاتزيد عن ١١,٩٪ من مجموع سكانها . . .

وقد وفد ثلاثة أرباع المهاجرين إلى مدن محافظة الرقة الأخرى (٧٥٪) من المحافظات الأخرى ، ولم تسهم محافظة الرقة نفسها بأكثر من ٦٪ ، والباقى من الأجانب ، ولاشك أن تنفيذ مشروع سد الفرات الذى خلق مدينة الثورة قد اجتذب عدداً كبيراً من السكان يساوى أكثر من ستة أضعاف سكان البلدة الأصليين ، وجل هؤلاء من المختصين والفنيين والمهرة فى شتى الميادين ، فأقاموا حضارة فى منطقة قاحلة .

أما المدن الأخرى فى باقى المحافظات ، فنجد أن ثلث سكانها تقريبا من الأشخاص المهاجرين إليها . وتختلف مصادر الوافدين ، كما تتباين نسبهم ، فتتقارب نسبتا الوافدين من نفس المحافظة فى كل من المدن الأخرى فى محافظتى حماه وأدلب .

وتزيد نسبة الوافدين إلى المدن الأخرى من نفس المحافظة إلى مجموع المقيمين فيها عن نسبة الوافدين من المحافظات إلى المدن الأخرى فى المحافظات التالية : حمص وطرطوس واللاذقية وحلب ودير الزور والحسكة والسويداء . بينما تزيد نسبة الوافدين من المحافظات الأخرى عن نسبة الوافدين من نفس المحافظة إلى المدن الأخرى فى المحافظات التالية : دمشق والرقة ودرعا .

وتتفاوت نسبة الوافدين من الأجانب ، إلى هذه المدن الأخرى حيث تبلغ أقصاها فى مدن محافظة الرقة الأخرى ٦,٧ / وتهبط فى مدن محافظة السويداء الأخرى إلى ٦,٥٪ وفى مدن محافظة طرطوس الأخرى إلى ٤,١٪ وفى مدن محافظة درعا الأخرى إلى ٢,٨٪ .

جدول (١٥)

توزيع الحضر فى المحافظات السورية حسب النوع فى عامى ١٩٦٠ و١٩٧٠ (٪).

المحافظة	١٩٦٠ ذكور	١٩٦٠ إناث	١٩٦٠ المجموع	١٩٧٠ ذكور	١٩٧٠ إناث	١٩٧٠ المجموع
مدينة دمشق	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
دمشق	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٤,٨	٢٩,٣	٢٩,٣	٢٩,٣
حمص	٣٧,٩	٣٧,٠	٢٧,٥	٤٦,٠	٤٥,٨	٤٦,٤
حماه	٣٦,٥	٣٦,٥	٣٦,٥	٣٤,٥	٣٣,٢	٣٤,٠
اللاذقية	٢١,٢	٢٠,٩	٢١,١	٣٨,٣	٣٨,٢	٣٨,٢
أدلب	١٥,٣	١٥,١	١٥,٢	٢٢,٥	٢١,٨	٢٢,١
حلب	٤٩,٦	٤٩,٤	٤٩,٥	٥٤,٢	٥٣,٣	٥٣,٨
الرقة	٨,٣	٨,٠	٨,٢	١٦,٢	١٦,١	١٦,١
دير الزور	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٥,٩	٣١,٢	٢٩,٦	٣٠,٤
الحسكة	١٦,٩	١٥,٦	١٦,٥	٢٠,٨	٢٠,١	٢٠,٥
السويداء	٢٤,٣	٢٤,٥	٢٤,٤	٢٨,٠	٢٧,٤	٢٧,٧
درعا	١٣,٨	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٨	١٣,٧	١٤,٣
المجموع	٣٧,٧	٣٧,٣	٣٧,٥	٤٣,٩	٤٣,١	٤٣,٥

ويتضح من دراسة الجدول السابق ، الذى يشتمل على توزيع الحضر فى المحافظات السورية حسب النوع ، فى عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، أن نسبة الذكور الحضر قد ارتفعت من ٣٧,٧٪ إلى ٤٣,٩ ٪ فى تلك الفترة ، أى بزيادة ٦,٢٪ ، كما ارتفعت نسبة الاناث من ٣٧,٣٪ إلى ٤٣,١٪ فى نفس الفترة ، أى بزيادة ٥,٨٪ وهذا يعنى زيادة نسبة الذكور الحضر على نسبة الاناث الحضر فى تلك الفترة ، بمقدار ٠٠,٤٪ ، ويمكن أن نرد ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مازالت تعوق حرية الحركة عند المرأة ، كالهجرة من الريف إلى المدينة .

وتظهر دراسة التركيب العمرى للمهاجرين ، أن نسبة الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٥ وأقل من ٦٠ سنة تبلغ ٦٩,٢٪ من مجموع السكان فى مراكز المحافظات و٦٣,٦٪ من مجموع السكان فى المدن الأخرى . وهذا يدل على أن المهاجرين يتكونون من أشخاص قادرين على العمل وفى أوج قوتهم ، مما يسهم فى أعمار وتقدم المناطق المهاجر إليها ، ويحرم المناطق المهاجر منها من جهودهم وإمكاناتهم .

جدول (١٦) توزيع السكان حسب الإقامة منذ الولادة فى عام ١٩٧٠
وحسب فئات العمر فى مراكز المحافظات والمدن الأخرى (٪)

فئات العمر	مراكز المحافظات		المدن الأخرى	
	مقيم منذ الولادة	غير مقيم منذ الولادة	مقيم منذ الولادة	غير مقيم منذ الولادة
١٠ – ١٤	٨٦٫٦	١٣٫٤	٧٦٫٧	٢٣٫٣
١٥ – ١٩	٧٦٫٣	٢٣٫٧	٦٩٫٠	٣١٫٠
٢٠ – ٢٤	٦٥٫٨	٣٤٫٢	٦٠٫٥	٣٩٫٥
٢٥ – ٢٩	٥٩٫١	٤٠٫٩	٥٢٫٩	٤٧٫١
٣٠ – ٣٤	٥٧٫٢	٤٢٫٨	٥١٫٩	٤٨٫١
٣٥ – ٣٩	٦٠٫٠	٤٠٫٠	٥٣٫٥	٤٦٫٥
٤٠ – ٤٤	٦٣٫٣	٣٦٫٧	٥٥٫١	٤٤٫٩
٤٥ – ٤٩	٦٤٫٢	٣٥٫٨	٥٦٫٧	٤٣٫٣
٥٠ – ٥٤	٦٢٫٩	٣٧٫١	٥٨٫٥	٤١٫٥
٥٥ – ٥٩	٦٦٫٥	٣٣٫٥	٦١٫٠	٣٩٫٠

ويتجلى هذا بوضوح إذا ما عدنا إلى كل فئة عمرية (الجدول ١٦)، حيث نجد أن نسبة المهاجرين إلى مراكز المحافظات تقفز من ١٣٪ فى فئة السن ١٠–١٤ إلى حوالى ٢٤٪ فى فئة السن ١٥–١٩ ثم إلى ٣٤٪ فى فئة السن ٢٠–٢٤، وتبلغ حدها الأقصى فى فئة السن ٣٠–٣٤ حيث تبلغ حوالى ٤٣٪ ثم تبدأ بالهبوط تدريجيا باستثناء الفئة ٥٠–٥٤، حتى تبلغ ٢٣٫٥٪ فى فئة السن ٥٥–٥٩.

أما نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، فهى أكبر بين المقيمين منها بين المهاجرين، فقد بلغت ٥٥٫١٪ مقابل ٢٣٪ فى مراكز المحافظات، وحوالى ٥٩٪ مقابل ٤٨٪ فى المدن الأخرى. وهذا يؤدى إلى ارتفاع نسبة المعالين فى المناطق المهاجر منها، وانخفاضها فى المناطق المهاجر إليها.

وكذلك تبدو نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة أعلى بين المهاجرين منها بين المقيمين. فقد بلغت ٧٫٨٪ مقابل ٤٫٧٪ فى مراكز المحافظات، وحوالى ٨٪ مقابل ٥٫٢٪ فى المدن الأخرى. ولا شك أن ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية بين المهاجرين يمثل ظاهرة جديرة بالدراسة لمعرفة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها. ومع ذلك يمكن تفسيرها بأن هؤلاء الأشخاص هم من المتقاعدين الذين أمنوا لأنفسهم دخلا أو موردا مناسبا واستقروا نهائيا فى مكان أقامتهم الحالية، أو أنهم من الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة تساعدهم على الاستمرار على العمل فى هذه السن المتأخرة.

(هـ) التحضر والموارد :

١ ــ التركيب الاقتصادى للنمط الحضرى :

إذا حاولنا أن نتبين خصائص البناء الإقتصادى للنمط الحضرى فى القطر العربى السورى ونقوم الوظائف الهامة فيها بالنسبة للإقتصاد السورى ، نلاحظ من الجدول (١٧) أن الحرفة الثالثة ، بما تشتمل عليه من تجارة ونقل وخدمات ، تأتى فى مقدمة الوظائف التى تمارسها المدن السورية ، إذ تزيد نسبة العاملين فى هذه الحرفة على نصف القوة العاملة الإجمالية ، بينما تنخفض نسبة العاملين فيها عن عشر القوة العاملة الإجمالية فى المناطق الريفية .

جدول (١٧)

التركيب الإقتصادى لمراكز الحضر والريف فى القطر العربى السورى (١٩٧٤) (١)

المدينة	الحرفة الأولى %	الحرفة الثانية %	الحرفة الثالثة: التجارة %	النقل %	الخدمات %	المجموع
دمشق	١,٨	٣٦,٣	٢١,٩	٦,٠	٣٤,٠	٦١,٩
حمص	٨,٢	٤٢,٨	١٨,٣	٥,٥	٢٥,٢	٤٩,٠
حلب	١,٧	٤١,٥	٢٤,٣	٩,٠	٢٣,٥	٥٦,٨
باقى الحضر	١١,٨	٣١,٢	١٩,٤	٨,٤	٢٩,٢	٥٧,٠
الريف	٨٢,٣	١٨,	٢,٦	١,٨	٥,٢	٥,٦

وتحتل الخدمات مركز الصدارة بين قطاعات الحرفة الثالثة ، وتسجل فى العاصمة رقماً عالياً يزيد قليلا على ثلث القوة العاملة ٣٤ ٪ . وتقل نسبة الخدمات بمدينة حلب الشهباء إلى أقل من ربع القوة العاملة ٢٣,٥ ٪ لصالح الحرفة الثانية التى تحتل أهمية كبيرة فى البنية الإقتصادية لهذه المدينة .

(١) المكتب المركزى للاحصاء ــ نتائج بحث العينه السكانيه للقوة البشرية وقوة العمل فى القطر العربى السورى ، أيلول ١٩٧٤ . الجدول ١٠ .

وتبلغ نسبة المشتغلين فى التجارة حوالى خمس القوى العاملة فى المراكز الحضرية ، وترتفع هذه النسبة فى حلب إلى ربع عدد المشتغلين فيها تقريباً (٢٤,٣ ٪) ، ولاغرابة فى ذلك فهى تستمد أهميتها فى الدرجة الأولى من موقعها التجارى ، وبالرغم من تقييد هذه المدينة بالحدود السياسية القريبة ، فإنها لاتزال الطريق الدائمة بين المتوسط والخليج العربى كما أنها السوق الرئيسية لكل المناطق السورية الشمالية .

وإذا كانت نسبة العاملين فى التجارة تنخفض فى حمص نوعاً ما عن المتوسط العام (١٨,٢ ٪) فهى تتصدر المدن السورية بنسبة المشتغلين فى الصناعة ، إذ تزيد على خمسى قوتها العاملة الإجمالية (٤٢,٨ ٪). وهذا يرجع إلى موقعها الهام فى وسط البلاد ، واختيارها مكاناً لكثير من الصناعات ، مثل تكرير السكر والبترول وصناعة الأسمدة الآزوتية وتوليد الطاقة الكهربائية وصناعة الأسمنت والمنسوجات القطنية .

ولكن تفوق إحدى المدن بإحدى الحرف لا يعنى ضعف أهمية الحرف الأخرى، فالمدن الرئيسية متعددة الوظائف ، وإن كانت الوظيفة التجارية تتيح لها أحجاماً كبيرة ، كما هى الحال فى مدينتى دمشق وحلب ، عاصمتى البلاد فى الجنوب والشمال .

ومن الطبيعى أن تتدنى نسبة المشتغلين فى الزراعة فى المراكز الحضرية ، فلا تزيد عن ١٢ ٪ فى المدن المتوسطة والصغيرة ، ولاتزيد عن ٢ ٪ فى المدن الكبيرة ، أما فى الريف فهى الحرفة السائدة ، التى يشتغل بها ما يزيد على أربعة أخماس القوى العاملة .

٢ ـ التخصص الوظيفى لنمط الحضرى :

ليس من السهل علينا أن نعتمد المنهج الكمى ، الذى يقوم على أساس النسب المئوية للحرف المختلفة للسكان العاملين فى المدينة ، لمعرفة التخصص الوظيفى عن طريق تحديد العنصر السائد فى المركب الوظيفى . ذلك أن مثل هذه البيانات الاحصائية إذا ماتوافرت فى بعض المدن الرئيسية ، كما هى الحال فى دمشق وحمص وحلب فهى لاتتوفر فى بقية المدن السورية . وبالتالى لابد لنا أن نلجأ إلى المنهج الوصفى ، الذى لايزيد عن كونه تعبيراً عاماً وشخصياً ، أو كونه صورة ذهنية لاندسكيبية ، وإن كان فى واقعه يعتمد على الواقع الكمى .

وفى ضوء البيانات الإحصائية المتوفرة فى الجدول السابق ، يمكن أن نتبين دور الصناعة فى البنية الإقتصادية للمدن السورية الرئيسية الثلاثة ، حمص وحلب ودمشق ، حيث تبلغ نسبة المشتغلين بها على الترتيب ٤٢,٨ ، ٤١,٥ ، ٣٦,٣ . وإذا جاز لنا القول بأن حرفة الصناعة

أصبحت الطابع الغالب على مدينة حمص ، فهو ينطبق لا على مدينتى دمشق وحلب لأن التجارة فيهما لاتقل أهمية وشأناً عن الصناعة ، فكثير من الوظائف الحيوية الهامة قد لايكون لها وزن كبير من الناحية الإحصائية .

وقد اشتهرت بعض المدن السورية بأهمية تاريخية كبيرة ، بما اشتملت عليه من أوابد ترجع إلى عصور تاريخية مختلفة . يقصدها الأجانب بكثرة خلال موسم السياحة ، نذكر منها على سبيل المثال مدينة تدمر وبصرى الشام .

وتتمتع مدن سوريا الأخرى بمناظر جغرافية جميلة ، وأحوال مناخية ملائمة ، ومياه عذبة وفيرة ، مما جعلها مراكز إصطياف شهيرة ، يؤمها الناس خلال أشهر الصيف الحارة اللافحة ، نذكر منها الزبداني وبلودان ويبرود فى الجنوب ، وصلنفة وكسب فى الشمال. ولايفوتنا أن نذكر فى هذا المجال ، بعض المدن الساحلية التى احتلت أهمية كبيرة فى السنوات الأخيرة ، مثل طرطوس فى الجنوب واللاذقية فى الشمال .

٣ - درجة الاتاحة والتيسير والاستخدام للمورد :

رأينا فى بحث الوحدات الحضرية وأشكالها فى القطر العربى السورى أن الشكل الذى تأخذه المراكز البشرية يدل على إلتصاق التمركز السكانى بمصادر الثروة فى البلاد ، وعليه فإن كل تطور إقتصادى فى المستقبل بالنسبة للمناطق ذات الكثافة القليلة أو المعدومة حالياً ، سيكون له تأثير على الخارطة السكانية فى المستقبل .

ومن المعروف أن الزراعة فى الأراضى البعلية تعتمد على الأمطار ، ونظام الأمطار فى سوريا يتصف بعدم انتظامه ، سواء من حيث كميته أم من حيث توزيعه . وقد بلغت مساحة الأراضى المزروعة البعلية ٢٩٥٦٠٠٠ هكتار فى عام ١٩٧٤ (١) ، ومعظم هذه الأراضى البعلية يقع فى المناطق التى تزيد فيها كمية الأمطار عن ٢٥٠ مم سنوياً شكل (٣ـ١) .

ويبدو أن التوسع فى الزراعة فى خطط التنمية المقبلة سيتجه فى معظمه إلى زيادة مساحة الأراضى المروية أكثر من الأراضى البعلية ، كما أن التوسع الرأسى فى الأراضى البعلية سيكون موضع اهتمام الدولة ، بتحسين البذور ، والتسميد وانتقاء الزراعات المناسبة لطبيعة الأرض بهدف زيادة الإنتاج ورفع مردود الهكتار .

ولا شك أن الموارد المائية فى سوريا سوف تساعد على زيادة مساحة الأراضى المروية ،

---

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ – جدول ٤ / ٢ .

فمشروع الفرات وحده سيحقق زيادة ٦٧٠٠٠٠ هكتار من الأراضي المروية ، مما يؤدى إلى زيادة المساحة الكلية للأراضي المروية إلى ١٥٠٠٠٠٠ هكتار في السنوات المقبلة (شكل ٣ – ٢) .

وقد ظهرت بعض الآثار المترتبة على إقامة سد الفرات ، بنمو المراكز الحضرية في مساحة الرقة ، وبخاصة في مدينتي الثورة والرقة (مركز المحافظة) ، واعتبار هذه المحافظة من المناطق الجاذبة (١) .

ولن يقتصر استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المروية على محافظة الرقة ، فقد حرص المشروع على تعميم الخير على أكبر مساحة ممكنة ، وخصص نصيباً جيداً لأراضي محافظة دير الزور القريبة ، والتي سيأتي دورها في مراحل الاستصلاح التالية . وهذا يعني إيجاد منطقة جذب جديدة وتحول المراكز الحضرية في دير الزور من مناطق طاردة إلى مناطق جاذبة في السنوات المقبلة .

والمراكز الحضرية في محافظة الحسكة ، الواقعة في أقصى الشمال الشرقي من سوريا ، تعد اليوم من المناطق الجاذبة (وخاصة مركز المحافظة) ، بسبب قربها من حقول النفط المعروفة من كرا تشوك والرميلان والسويدية . والهجرة إلى هذه المنطقة ليست جديدة ، فقد شهدت أرض الجزيرة في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات هجمة سكانية من مختلف المحافظات السورية ، باتجاه القامشلي والحسكة وغيرهما من المراكز الحضرية ، سعياً وراء الذهب الأبيض الذي نجحت زراعته في تلك المنطقة وحققت أرباحاً طائلة .

وهذه الصورة ، تذكرنا بأن الهجرة ليست دائماً سلبية الآثار ، وخاصة عندما تكون استجابة لمتطلبات التغيير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد أو لمواجهة احتياجات التنمية ، أو عندما تعكس نوعاً من حركية العامل وزيادة قدرته على الانتقال من عمل إلى آخر مختلف المجال .

ولا شك أن وسائل النقل والمواصلات لها أثر هام في التوزيع الجغرافي للسكان ، ففي حال غيابها يعيش قسم كبير من السكان في قرى أو مدن شبه معزولة عن الحضارة ، التي تنعم بها بقية المراكز الحضرية ، وعن طريق وسائل النقل المحددة المتوفرة في بلادنا هاجر كثير من سكان القرى النائية إلى المراكز الحضرية الكبيرة .

(١) بلغت مساحة الأراضي المروية من مشروع سد الفرات حتى الآن ٢٠٠ ألف هكتار .

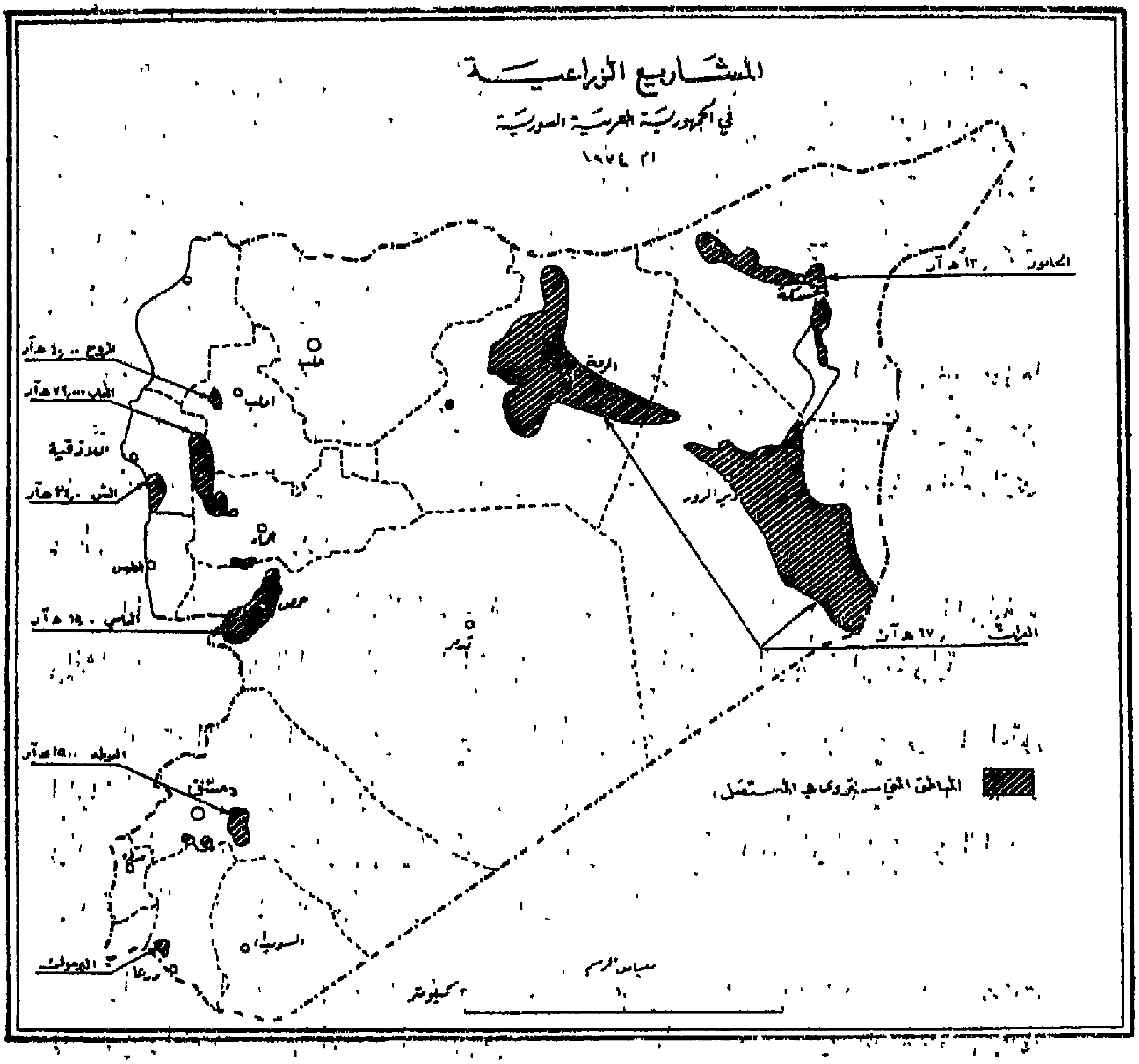

شكل ٣ ـ ٢ : المشاريع الزراعية فى الجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٤

ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المجال ، أن النقل يمكن أن يتحرك فى اتجاهين متعاكسين ، أحدهما سلبى ، ويكون بفتح الآفاق الجديدة أمام سكان المناطق النائية ، وزيادة تماسهم مع المظاهر الحضرية الجديدة ، ونقلهم إلى المدن الرئيسية ، وما يترتب على ذلك من نمو مفرط لهذه المراكز الحضرية . والآخر إيجابى ، يحقق فيه النقل إمكانية الحياة فى مناطق أقل كثافة وأفضل معيشة .

إن العلاقة الوثيقة بين الطريق والمدينة ، تجعلنا قادرين على التنبؤ بمصائر المدن الواقعة على الطرق الرئيسية ، لأن الطرق ببساطة هى الشرايين التى تغذيها بالحياة ، فالخط الحديدى الذى يصل حالياً بين دير الزور واللاذقية قد ساعد على تنمية جميع المدن والقرى الواقعة فى طريقه ، كما أنه سيبعث الحياة فى جميع المراكز البشرية التى سيمر بها عند وصوله إلى القامشلى فى منطقة الجزيرة .

وكذلك حال مشروع الخط الحديدى بين دير الزور والبوكمال ، الذى يعتبر جزءا من مشروع كبير ، يرمى إلى ربط الخليج العربى بالبحر المتوسط عند اللاذقية ، وغيره من من مشاريع الخطوط الحديدية ، مثل خط حديد حمص — دمشق ، والخط الحديدى الحجازى يصل دمشق بالمدينة المنورة .

هذا فضلا عما تضمنته الخطة الخمسية الثالثة ، من تحسين ٨٠٠ كم من الطرق الدولية ، وإنشاء ٦٠٠ كم من الطرق المرصوفة الجديدة ، ولا سيما الطرق الرئيسية أو الدولية .

وليست المنشآت الاقتصادية الكبيرة بأقل أهمية من إنشاء الطرق وتوفير وسائل النقل الجيدة فى نمو المراكز الحضرية ، لما توفره من فرص العمل الكثيرة للأيدى العاملة ، وليس أدل على ذلك من توسيع ميناء طرطوس ، وتخصصه بخدمة الشطر الجنوبى من البلاد ، وما تبع ذلك من إقامة مرافق ومؤسسات وصناعات .

والملاحظ أن تركز بعض الصناعات فى المدن الكبيرة (دمشق وحلب) ، لا يرجع إلى ضرورات فنية ، إذ أنه من الممكن قيام صناعات مماثلة فى مدن متوسطة كحمص وحماه واللاذقية ، أو مدن صغيرة كدرعا والسويداء والحسكة ، ويصبح حينئذ تفوق هذه المدن الكبيرة ليس موضع بحث من الناحية الاقتصادية .

إن توزيع القوى المحركة (١) والمواد الأولية المعروفة حالياً ، لا تسمح لنا بأن ننتظر

---

(١) تتوفر القوى الكهربائية الرخيصة فى حمص (من البترول) والرقة خاصة (من القوى المائية) .

من دمشق وحلب اندفاعاً صناعياً يتصف بالسرعة والازدهار ، كما أننا لانرى أى صناعة أساسية يمكن أن تأخذ مكانها فى السنوات القليلة المقبلة ، وبالتالى ليس من المؤكد ، أن تستمر هاتان المدينتان فى اقتسام الصناعة السورية . وإذا كان عدد عمال الصناعة فى دمشق وحلب قد بلغ أكثر من ٥٩ ٪ من مجموع العاملين فى الصناعة فى ١٩٧٤ (١) ، فمن الممكن أن تنخفض هذه النسبة ، ويكون ذلك ما نتمناه لحدوث توازن فى أوضاع البلاد .

٤ ـ الاستخدام الرشيد للمورد والنمو الحضرى :

إن استخدام الموارد الاقتصادية طبقاً لقواعد العقل الرشيدة ، بالإضافة إلى وجود تنمية متوازنة تأخذ مصلحة المجموع بعين الاعتبار وتأمين الحاجات الاجتماعية لجميع فئات السكان ، سوف تؤدى إلى تحسين مستوى دخل الفرد وتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، وبالتالى تقضى على العامل الأساسى فى تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة .

من دراسة نصيب المحافظات من الاستثمارات الإجمالية فى الخطة الخمسية الثالثة ونصيب الفرد منها ، نلاحظ أن هذه الاستثمارات قد تركزت فى بعض المحافظات مثل الرقة (سد الفرات) والحسكة (إنتاج البترول الخام) وحماه (صناعة الحديد والغزل والنسيج) ودمشق وحلب (صناعة الأسمنت) .

ولكن هذه المشاريع ذات صفة مركزية ، وفائدتها تتجاوز سكان المحافظة ، والفائض من أرباحها يأخذ طريقه إلى الخزينة العامة للدولة ، فالاستثمارات التى توضع فى الرقة لسد الفرات لا تنعكس على أبناء الرقة فحسب ، كما أن منطقة الاستثمار الزراعى لهذا السد العظيم ستشمل كلا من محافظة الرقة وحلب ودير الزور والحسكة ، وسيستفيد القطر العربى السورى كله من الطاقة الكهربائية المتولدة . وهذا لا يعنى أن وجود هذا المشروع فى محافظة الرقة لا يعطى هذه المحافظة مكانة مفضلة ، ولا يعنى أن السكان فى هذه المحافظة لا يتأثرون مباشرة من نتائج استثمار هذه المنشآت الاقتصادية ، بل على العكس من ذلك ، سوف يكون هذا المشروع عامل جذب سكانى وعامل ازدهار اقتصادى ، لا سيما أن هذا المشروع سيترتب عليه إقامة مؤسسات اقتصادية تابعة ، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والمرافق

---

(١) المكتب المركزى للاحصاء : نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل فى القطر العربى السورى . أيلول ١٩٧٤ . جدول ١٠ .

العامة التي أستشاد لخدمة كافة أبناء المنطقة ، مما يحقق العيش اللائق والرفاه الاقتصادي لكل مواطن في هذه المنطقة النائية .

جدول (١٨)

توزيع الاستثمارات الإجمالية للخطة الخمسية الثالثة بحسب المحافظات ونصيب الفرد منها

المحافظة	نصيب المحافظة (١٠٠ ل . س)	٪	عدد السكان عام ١٩٧٥	نصيب الفرد (١٠٠ ل. س)
دمشق	٨٦١٤٧٦	١٣,٤	١٦٩٨٧٤٢	٥٠٧
القنيطرة	٤٧٩٦	٠,١	١٩٢١٣	—
حلب	٦٤٤٠١٤	١٠,٠	١٥٢٤٣٩٢	٤١٥
أدلب	١٥٤٤٣٧	٢,٤	٤٤٧٠٧٦	٣٤٥
حمص	٤٩٧٩٣٥	٧,٧	٦٣٦٤٠٠	٧٨٢
حماه	٢٨٦٩٧٦	٤,٤	٥٩٩٧٧٩	٤٧٨
اللاذقية	٢٩٢٢٤٧	٤,٥	٤٥٣٨٩١	٦٤٣
دير الزور	١٨٠١٣٥	٢,٨	٣٤١١٤٧	٥٢٨
الحسكة	٦٣٩٩٣٥	٩,٩	٥٤٥٨٩٩	١١٧٢
الرقة	١٨٧٤٠٥٧	٢٩,١	٢٨٣٩٨٦	٦٥٩,٩
السويداء	٤١٢٧١	٠,٦	١٦٢٧٢٢	٢٥٣
درعا	٦١٦٣٦	١,٠	٢٧٠٨٩٤	٢٢٧
طرطوس	١١٣٧٦٠	١,٨	٣٥١٩٦٠	٣٢٣
سوريا عامة	٧٩٤٣٨٠	١٢,٣	—	—
المجموع	٦٤٤٧٠٥٣	١٠٠,٠	٧٣٤٦١٠٤	٨٧٧

ومن استعراض خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧١ – ١٩٧٥ ، نلاحظ أنها تتضمن برنامجاً طموحاً في ميدان التصنيع بالنسبة لباقي القطاعات . فقد خصصت ٢٣٣٧ مليون ليرة سورية لاستثمارها في قطاع الصناعة ومصادر الطاقة ، أي بنسبة ٢٩,٢٪ من مجموع استثمارات الخطة الخمسية الثالثة ، والبالغة ٨٠٠٠ مليون ليرة سورية . . .

ويتضح من توزيع المشروعات الصناعية الجديدة في الخطة الخمسية الثالثة ، أن الدولة قد حققت بعض الخطوات في طريق العدالة الإقليمية ، بتوزيع المشاريع الصناعية على معظم المدن السورية الرئيسية . كإقامة مصانع الأسمنت في حلب وحماه وطرطوس بالإضافة إلى دمشق ، ومصانع الكونسروة في أدلب وجبلة ، والشركة العربية السورية لتصنيع العنب في السويداء ، ومصنع الألبان المبسترة في اللاذقية .. الخ . مما يؤكد الإتجاه نحو اللامركزية في توزيع الصناعات السورية .

(و) التحضر والحيز المتاح :

١ - حجم المركز الحضرى وحدوده :

يتضح من دراسة ترتيب المدن السورية حسب أحجامها (١) ، وجود ثغرات مختلفة ، إذ نجد أن مدينتى دمشق وحلب من فئة ٦٠٠ - ٨٥٠ ألف نسمة ، بينما لا نجد بعد ذلك أية مدينة قبل فئة ٢٠٠ - ١٢٥ ألف نسمة ، يلى ذلك ثغرة أخرى قبل فئة ٢٧ - ٦٦ ألف نسمة . وتضم مدينة دمشق وحدها ٣٠,٥ ٪ من مجموع سكان المدن السورية ، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٣,٨ ٪ ، إذا أضفنا إليها حلب ، المدينة الثانية فى الجمهورية العربية السورية (جدول ١٩) .

ويبلغ عدد سكان المدن المتوسطة (٢٠٠ - ١٢٥ ألف نسمة) ثلاثة فقط ، هى حمص وحماه واللاذقية ، ومتوسط عدد سكان الواحدة منها نحو ١٦٠ ألف نسمة ، وهى لا تشكل بمجموعها سوى ١٧,٥ ٪ من مجموع سكان المدن السورية .

جدول (١٩)

توزيع المدن السورية حسب فئات أحجامها (حسب تعداد ١٩٧٠)(٢)

الفئة	عددها	الحد الأدنى والأقصى	عدد سكانها	نسبتها لمجموع سكان المدن	متوسط عدد السكان فى المدينة
المدن الكبيرة	٢	٦٠٠٠٠٠ - ٨٥٠٠٠٠	١٤٧٦٠٩٦	٥٣,٨	٧٣٨٠٤٨
المدن المتوسطة	٣	٢٠٠٠٠٠ - ١٢٥٠٠٠	٤٧٨٥٦٠	١٧,٥	١٥٩٥٢٠
المدن الصغيرة	٢٠	٦٦٠٠٠ - ١٥٠٠٠	٥٧٤٢٤٢	٢٠,٩	٢٨٧١٢
المدن القزمية	٢٩	١٥٠٠٠ - ٥٠٠٠	٢١٢٥٧٣	٧,٨	٧٢٢٠
المجموع	٥٤		٢٧٤١١٧١	١٠٠,٠٠	٥٠٧٦٢

أما المدن الصغيرة (١٥ - ١٦ ألف نسمة) ، فعددها ٢٠ مدينة ، ومتوسط عدد سكان الواحدة منها نحو ٢٩ ألف نسمة ، وهى تشكل ٢٠,٩ ٪ من مجموع سكان المدن

---

(١) يقصد بدراسة الحجم هنا عدد سكان المدينة ، وليس إتساعها كمنطقة سكنية .

(٢) نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ - الجزء الأول - جدول ٢٤ .

لسورية . وأخيراً نجد ٢٩ مدينة قزمية (د - ١٥ ألف نسمة)، تشكل بمجموعها أقل من ٩ ٪ من مجموع سكان المدن السورية . راجع شكل (٣- ٣)

وإذا كان الحجم هو المظهر الكمي للتركيز ، فإن نسبة سكان المدن الكبيرة أو المائة ألفية - وهي التي تسمى بالمتروبوليتانية - تعتبر مقياساً دقيقاً لحضارة المدن الحقيقية . ففي سوريا ، لم يكن بها حتى منتصف القرن الماضي سوى مدينة مائة ألفية واحدة ، هي دمشق التي بلغ عدد سكانها ١٥٠ ألفاً . أما الآن فيتركز ٧١,٣ ٪ من سكان المدن السورية (١) (أو ما يعادل ٣١ ٪ من سكان سوريا) في المدن المائة ألفية الخمسة الآتية : دمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية . وهذا يؤكد مرة أخرى تأصل ورسوخ المدينة الكبيرة في بيئة بلاد الشام التجارية .

والواقع ، أنه منذ الثلاثينات يسجل القطر السوري نسبة عالية للمتروبوليتانية في العالم العربي ، كانت تصل إلى ٢٠ ٪ ، في الوقت الذي كانت لا تزيد فيه عن ١٤ ٪ في مصر ، بينما كانت هذه النسبة تصل إلى ٤٣ ٪ في لبنان (٢).

وقد دخلت دمشق في عداد المدن المليونية في مطلع عام ١٩٧٦ حسب سجلات الأحوال المدنية . ومن المحتمل أن يقترب عددها من الثلاثة ملايين (٢٧٨٧ ألفاً) في عام ٢٠٠٠٠ ، على أساس معدل تزايدها الحالي (٤,١ ٪) . ولن تتأخر حلب كثيراً عن اللحاق بها ، لتصبح المدينة المليونية الثانية في السنوات القليلة القادمة .

وعلى الرغم من أن مدينة دمشق تأتي في طليعة المدن السورية في عدد سكانها الذي يبلغ ٨٣٦,٦٦٨ نسمة في عام ١٩٧٠ ، وحوالي ٩٧٤,٨٦٣ نسمة في عام ١٩٧٥ (٣)، فهي لا تقوم بين أعلى محافظات القطر كثافة (٤)، إذ يظهر الجدول (٢٠) ، الذي يمثل توزيع كثافة السكان في المحافظات السورية حسب تعداد ١٩٧٠ ، أن أشد المحافظات كثافة هي محافظتا اللاذقية وطرطوس (١٦٠ نسمة في الكم٢ في كل منهما)، تليهما حلب (٨٢ نسمة في الكم٢)

---

(١) نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ - الجزء الأول - جدول ٢٢ .

(٢) جمال حمدان . المدينة العربية - ص ٢٧ .

(٣) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٤ - جدول ١٧ / ٢ .

(٤) ماعدا منطقة القنيطرة الشرقية والغربية .

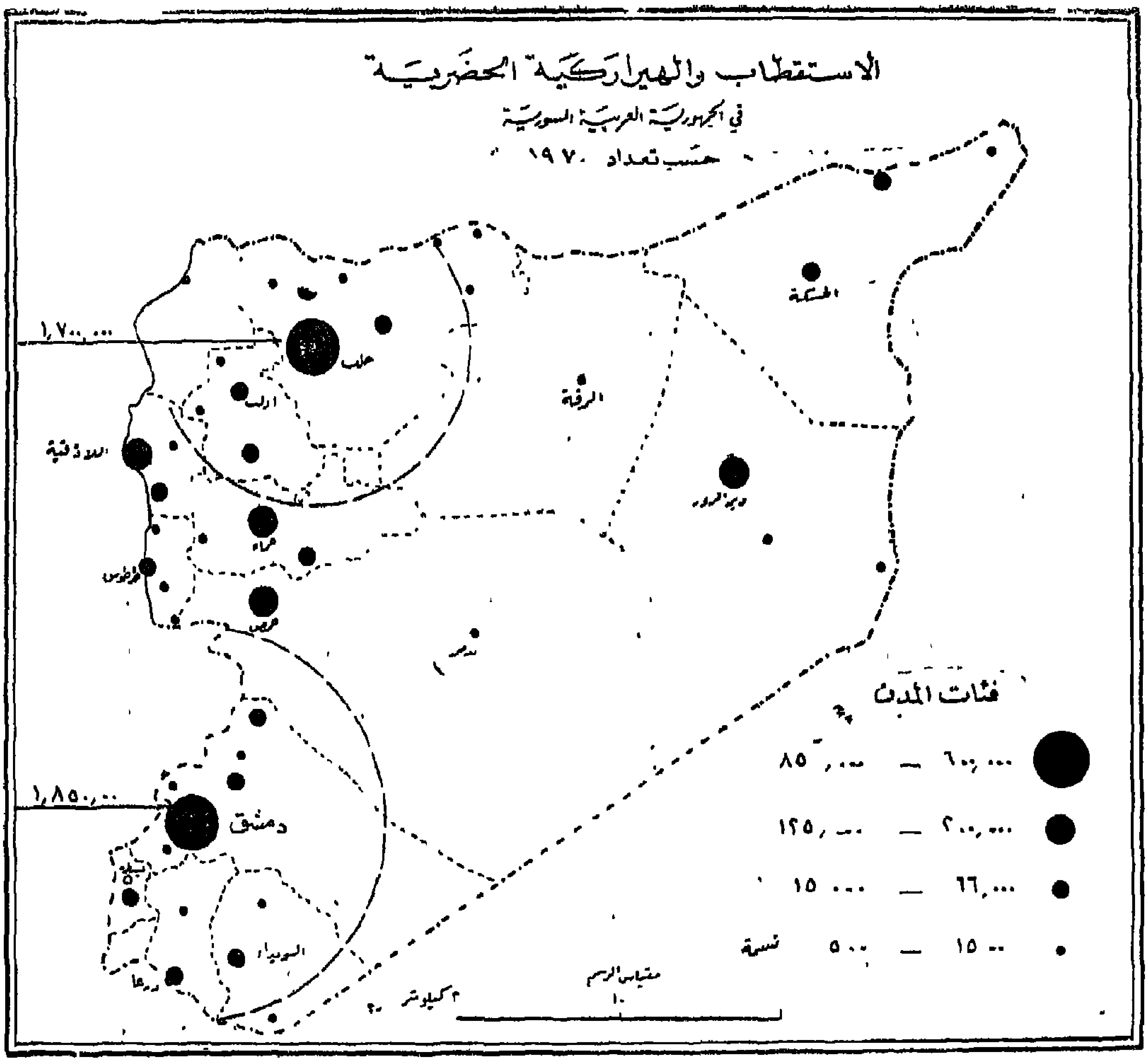

شكل ٣ ــ ١٣ الاستقطاب والهيراركية الحضرية فى الجمهورية العربية السورية حسب تعداد ١٩٧٠ .

(جدول ٢٠)

كثافة السكان فى محافظات القطر العربى السورى حسب تعداد ١٩٧٠ (١)

المحافظة	نسمة/كم٢	المحافظة	نسمة/كم٢
مدينة دمشق	٧٠٩٠	حلب	٨٢
دمشق	٣٤	الرقة	١٠
حمص	١٣	دير الزور	٩
حماه	٥٨	الحسكة	٢٠
طرطوس	١٦٠	السويداء	٢٥
اللاذقية	١٦٠	درعا	٦٢
ادلب	٦٥	القنيطرة	١٠
		القطر السورى	٢٤

وتصبح الصورة أكثر وضوحاً ، عند دراسة توزيع كثافة السكان حسب المنطقة (شكل ٣–٤) ، إذ تبلغ ٢٠٩ نسمة فى الكم٢ فى مركز محافظة اللاذقية و ١٨٥ نسمة فى الكم٢ فى منطقة دريكيش و ١٨٠ نسمة فى الكم ٢ فى منطقة صافيتا و ١٧٧ نسمة فى الكم٢ فى مركز محافظة طرطوس . أما فى المحافظات الجنوبية (دمشق ودرعا والسويداء) فلا ترقى الكثافة فى أى منطقة منها إلى مثل هذه الأرقام ، باستثناء مركز محافظة دمشق (٢٦٣ نسمة فى الكم٢) ، فأعلى كثافة تشاهد فى هذه المحافظات الجنوبية يمثلها مركز محافظة درعا ، وهى تبلغ ٧٣ نسمة فى الكم٢ (ملحق ٢) .

٢ – اتساع المركز الحضرى وامتداده :

تشغل المدن السورية مساحة تزيد على ٦٦ ألف هكتار ، تضم ٢,٧٤١,١٧١ نسمة (٢) ، وبذلك يبلغ متوسط الكثافة ٤١ نسمة فى الهكتار . وتصل هذه الكثافة أعلاها فى مخيم اليرموك الواقع إلى الجنوب من مدينة دمشق (١٩٥ نسمة / هكتار) ، وأدناها فى مدينة الشيخ بدر الواقعة فى محافظة طرطوس (ثلاثة أشخاص / هكتار) .

واتساع المدن السورية لا يتم بدرجة واسعة فى كل مكان ، فبعض المدن السورية تضاعفت مساحتها عدة مرات ، كما هى الحال فى دمشق وحلب اللتين تضاعفت مساحتهما عدة مرات

(١) التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ – الجزء الأول – جدول ٢٣ .

(٢) نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ – الجزء الأول – جدول ٢٤ .

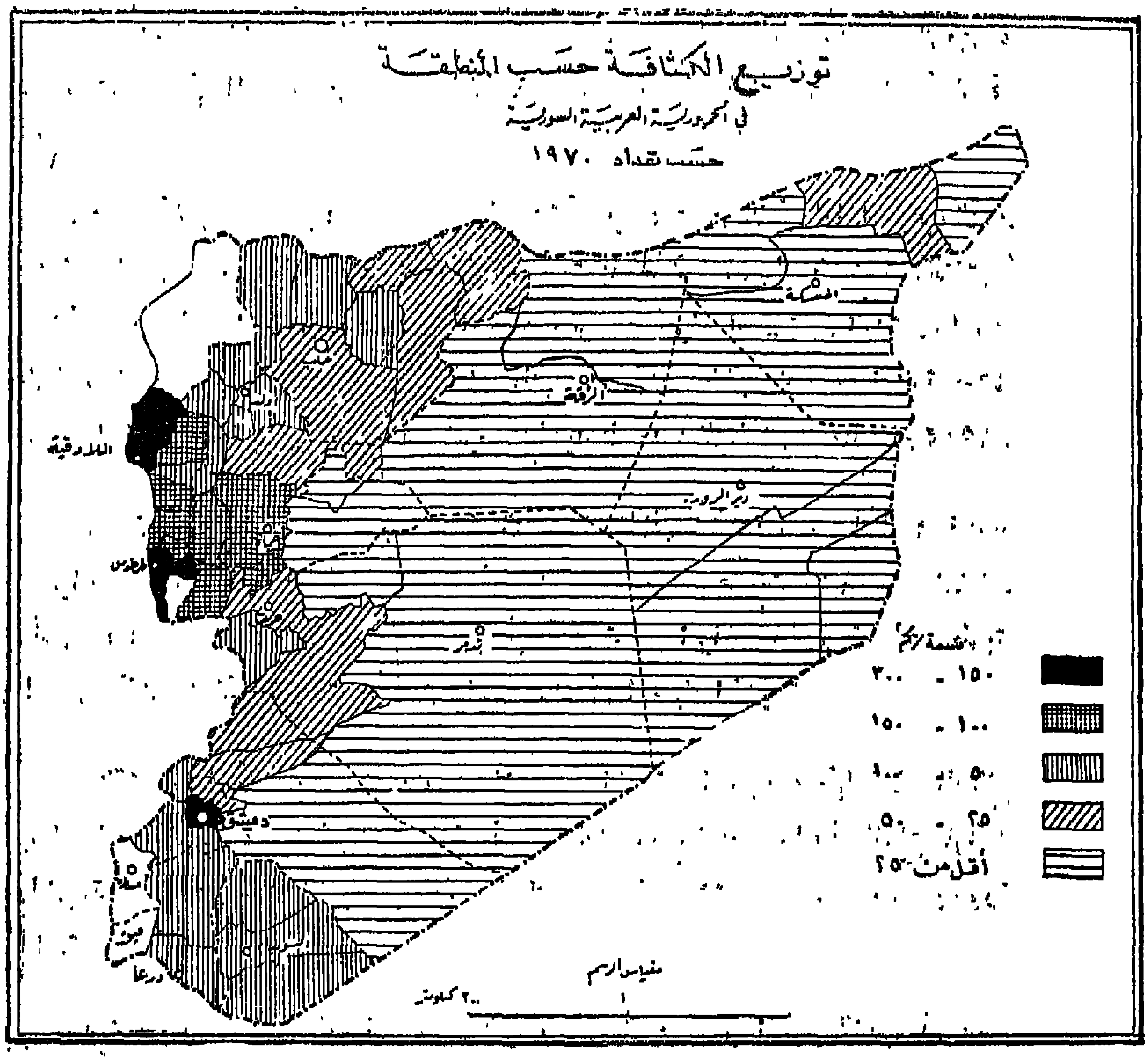

شكل ٣٠ ـ ٤ : توزيع الكثافة حسب المنطقة في الجمهورية العربية السورية
حسب تعداد ١٩٧٠.

خلال ربع قرن من الزمن . وبعضها توسع توسعاً ملحوظاً مثل دير الزور والسويداء ، وبعضها الآخر كان توسعه محدوداً مثل أدلب وحماه .

وليس من السهل علينا أن نتتبع التوسع الذي طرأ على المراكز الحضرية كلها خلال العقود السابقة ، لعدم توفر البيانات الإحصائية ، باستثناء بعض المدن الرئيسية ، كما هي الحال في مدينة دمشق التي تضاعفت مساحتها تسع مرات خلال ثلث قرن من الزمن ، فازدادت مساحتها المعمرة من ٦٧٠ هكتاراً في عام ١٩٤٠ إلى أكثر من ٦٠٠٠ هكتار في عام ١٩٧٥ .

ويمكن أن نرجع توسع المدن السورية إلى عدة أسباب ، يمكن أن نجملها باستتباب الأمن بعد الاستقلال ، وتطور العادات والأذواق التي أدت إلى سكنى المنازل الصغيرة (الشقق) عوضاً عن المنازل الواسعة التي تتسع لإيواء عدد كبير من أفراد الأسرة الواحدة . وارتقاء طرق المواصلات التي ساعدت على اتساع المدينة في مختلف الاتجاهات ، فمدينة دمشق على سبيل المثال مدينة بالشيء الكثير في عمرانها الجديد إلى مد خطوط الترام منذ عام ١٩٠٢ .

كما كان للقيام بمشروعات توزيع المياه النقية على المباني السكنية أكبر الأثر في امتداد العمران ، فتوزيع المياه النقية على المنازل في المدن السورية قد تم بين ١٩٢٥ — ١٩٣٥ . وأسهمت المخططات التنظيمية للمدن السورية أيضاً في توسع المراكز الحضرية ، عن طريق المرافق والخدمات التي شجعت الأهلين على العمران في الأحياء الجديدة .

وهنالك عوامل أخرى ، ساعدت على نشر العمران وتسهيل سبله ، منها إنشاء المصانع في الضواحي القريبة ، فقد لعبت الصناعة في السنوات الأخيرة دوراً هاماً في اتساع المراكز الحضرية ، كما هي حال الضواحي الصناعية الناشئة حول دمشق وحمص وحلب بصورة خاصة .

ويتبين من دراسة اتجاه العمران ، أن التوسع نحو الغرب هو المظهر الغالب في معظم المدن السورية . وهذا ما تؤكده نشأة الأحياء السكنية الحديثة في دمشق وحلب وحمص وحماه ، ولا يخفى أن هذا الاتجاه يتفق ومصدر الرياح السائدة بشكل عام ، فهي تساعد على تلطيف الجو الحار أيام الصيف ، وتنشر الدفء أيام الشتاء .

أما المدن التي تشذ في توسعها عن هذا الاتجاه ، فذلك يرجع لعوامل محلية تحول دون دون الخضوع إلى هذه القاعدة . فاللاذقية مثلا لا تستطيع الامتداد غرباً لوجود البحر ،

وشرقاً لوجود التلال ، ولذلك فهى تتوسع نحو الجنوب والشمال . ودير الزور مبنية على الطرف الغربى من الفرات ، وبالتالى فهى تمتد نحو الشرق لأنها محاطة بالبادية من جهة الغرب .

٣ ـ تباين درجة النمو فى « مواقع » الحيز المتاح :

لاشك فى أن المساحة الطابقية تعطى أفضل دلالة على زيادة الحركة العمرانية وتطورها ، ويمكن أن نأخذ فكرة عن تباين درجة نموها ، من دراسة تطور المساحات الطابقية للأبنية السكنية الحديثة المرخصة ، فى المراكز الحضرية للمحافظات السورية المختلفة .

جدول (٢١)

تطور المساحة الطابقية للأبنية السكنية الحديثة فى المدن حسب المحافظات (١)

(بآلاف الأمتار المربعة)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٤
مدينة دمشق	٧١٦,٠	١٥٦,٤	٥٠١,٧	٥٣٤,٨
دمشق	٧٢,٢	٨٥,٨	٨٥,٥	٧٧,٨
حلب	٢٩٥,٨	٢٩٧,٨	٣٢٠,٧	٢٢٨,٥
حمص	٩٢,٩	١٤٦,٠	١٤٥,٣	١١٢,١
حماه	٧٦,٦	٧١,٧	٨١,١	١٦٢,٤
اللاذقية	١٠٥,٩	٢٤١,٦	١٢٩,١	١٠٤,٤
دير الزور	١٨,٧	٢٤,٤	٢٠,١	٢٣,٣
ادلب	٢٩,١	٢٨,٨	٣٣,٢	٣٣,١
الحسكة	١٩,١	٣٩,٥	٣٥,١	١٠,٤
الرقة	٦,٣	٧,٤	٢١,٧	١٦,٧
السويداء	٢٨,١	٢٧,٩	٢٤,١	٢٥,٦
درعا	١٤,٤	١٦,٩	١٢,٧	٦,٨
طرطوس	٣٢,٢	٣٩,٣	٣٠,٧	٣٩,٩
القنيطرة	—	—	—	—
المجموع	١٣٧٥,٨	١٤٩٠,٩	١٠٨٣,٤	١٥٠٨,٥

يوضح الجدول السابق أن المعدل السنوى للمساحة الطابقية للأبنية الحديثة فى المدن السورية يبلغ حوالى ١,٥ مليون م٢ . وقد تناقصت هذه المساحة قليلا فى سنة

(١) المكتب المركزي للاحصاء – السلاسل الزمنية – القسم الثامن – البناء والتشييد ، ١٩٧٤ .

١٩٧٣ والسنة التي تلتها بسبب حرب تشرين التحريرية ، وما ترتب عليها من طلب شديد على مواد البناء من أجل المتطلبات العسكرية .

وقد سجلت مدينة دمشق أعلى درجة للنمو بين المراكز الحضرية ، في حدود المساحة المتاحة لنمو الحركة العمرانية ، فاستأثرت وحدها بما يقرب من ثلث المساحة الطابقية الإجمالية للأبنية السكنية الحديثة ، وزادت عن هذه النسبة في سنوات عديدة ، وهي تتفق إلى حد كبير مع نسبة سكان العاصمة إلى سكان المراكز الحضرية .

ومن الطبيعي أن تأتي حلب في المرتبة الثانية ، إذ يزيد نصيبها عن سبع المساحة الطابقية الإجمالية للأبنية السكنية الحديثة (١٣,٦ ٪ في عام ١٩٧٤) ، وقد ترتفع هذه النسبة إلى الخمس في بعض السنوات . ويمكن القول بأن دمشق وحلب يستأثران بما يقرب من نصف المساحات الطابقية الإجمالية في المدن السورية .

وتنخفض درجة النمو بين المراكز الحضرية إلى أدناها في منطقة حوض الفرات والجزيرة ، فلا تزيد حصة الواحد منها من المساحة الطابقية الإجمالية كثيراً عن ١ ٪ ، كما هي الحال في دير الزور والرقة والحسكة .

ولا شك في أن تباين درجة النمو في مواقع الحيز المتاح قد أدى إلى تباين في نسب الانفاق على الإيجار من الدخل ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول (٢٢)

توزيع نسب الانفاق على الإيجار من الدخل في مختلف أنحاء القطر عام ١٩٧٣ (١)

المنطقة	نسبة الانفاق على الإيجار
دمشق	٣٠ — ٣٥ ٪
حمص وحلب	٢٥ — ٣٠ »
حماة	٢٢ — ٢٧ »
اللاذقية	١٨ — ٢٢ »
باقي مدن القطر	٢٠ »
ريف القطر	١٠ — ١٢ »

(١) هدى الأتاسي — زحف العمران وتوزعاته في المحافظات — الحلقة الدراسية عن أثر المتغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط من ٢٧ تموز حتى ١ آب ١٩٧٤ — من منشورات المكتب المركزي للاحصاء — ص ١ .

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة الانفاق على الإيجار مرتفعة فى المدن الكبيرة ، وهى نتيجة طبيعية للهجرة من الريف إلى المدينة ، وقد سبق أن رأينا تركز السكان بنسبة ٣٥٪ فى مراكز المحافظات و ٧٪ فى مراكز المناطق الإدارية .

ومن دراسة الجدول (٢٣) نرى أن نسبة الأسر المالكة لمساكنها فى القطر تبلغ ٧٧٪ والمستأجرة ١٨٪ والحائزة على منزل بالرهن أو بالمجان أو بوضع اليد ٥٪ ، وهى تختلف بين الحضر والريف من جهة ، وبين مدينة وأخرى من جهة ثانية ، فتنخفض نسبة الأسر المالكة لمساكنها فى الحضر إلى ٦١٪ فى مدينتى دمشق وحلب ، وترتفع فى الريف إلى ٩٨٪ فى ريف المنطقة الشرقية .

جدول (٢٣)

توزيع الأسر حسب حيازة المسكن في القطر العربى السورى (١)

المنطقة	الأسر المالكة ٪	الأسر المستأجرة ٪	غير ذلك ٪	المجموع ٪
مدينة دمشق	٦١	٣٤	٥	١٠٠
مدينة حمص	٧١	٢٢	٧	١٠٠
مدينة حلب	٦١	٣٥	٤	١٠٠
بقية مراكز المحافظات	٧٤	٢٢	٤	١٠٠
بقية مراكز المناطق	٨٦	١١	٣	١٠٠
ريف المنطقة الجنوبية	٩٣	١	٦	١٠٠
ريف المنطقة الوسطى	٩٥	١	٤	١٠٠
ريف المنطقة الساحلية	٨٧	٣	١٠	١٠٠
ريف المنطقة الشرقية	٩٨	١	١	١٠٠
القطر العربى السورى	٧٧	١٨	٥	١٠٠

أى أن هناك ارتباطاً بين الملكية والمراكز الحضرية ، فكلما ابتعدنا عن المدينة كلما ارتفعت نسبة الملكية ، وهذا يرجع إلى رخص الأراضى الريفية وتوافر المواد الأولية الداخلة فى تشييد المساكن الريفية ، وبساطة الأشكال المعمارية فى إقامة هذه الأبنية ، وعدم خضوعها إلى أى مخططات تنظيمية أو رسوم مالية .

أما نسبة الأسر المستأجرة ، فهى تختلف بين الحضر والريف ، فنراها ترتفع فى الحضر حتى تبلغ ٣٤ ـ ٣٥٪ فى مدينتى دمشق وحلب ، ذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضى ،

(١) المرجع السابق — ٥ .

الذى يؤدى بدوره إلى غلاء أسعار المبانى ، مما يضطر المواطن العادى إلى الإيجار عوضاً عن الشراء . وكل ذلك يزيد من حركة البناء لسد حاجات السكان .

والواقع ، هناك أسباب عديدة ، أسهمت فى تطور حركة البناء فى المدن السورية بصورة خاصة ، نذكر فى مقدمتها زيادة السكان الطبيعية ، التى بلغت ٣٫٤ ٪ ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة الحاجة إلى مزيد من المبانى السكنية .

وتسهم الهجرة من الريف إلى المدينة بنسبة ٠٫٨٪ تقريباً ، وهذا يعود إلى توفر فرص العمل والأجور المرتفعة فى المدينة من ناحية ، ولعدم كفاية مردود الزراعة بسبب سوء المواسم الزراعية من ناحية ثانية . ورغبة فى التمتع بالخدمات الصحية والاجتماعية التى تكاد تكون قاصرة على المدينة .

ولا شك فى أن عائدات البناء المرتفعة والسريعة قد شجعت أصحاب رؤوس الأموال على الاتجاه إلى هذا القطاع ، مما زاد فى حركة العمران ، وخاصة فى مراكز المحافظات .

ولا يمكن أن نغفل أثر التطور الاجتماعى والثقافى للمجتمع السورى ، مما جعل الشباب يتطلعون إلى تكوين أسر مستقلة . وكذلك التوسع فى التعليم الجامعى وزيادة عدد الطلاب الوافدين إلى المدينة من أجل الدراسة ، مما زاد الطلب على المساكن المستأجرة بصورة خاصة ، وبالتالى شجع على الحركة العمرانية .

ولا ننسى أخيراً ، ما للتطور الاقتصادى والتحول الاشتراكى من الأثر الكبير فى توسيع قاعدة الدخل وزيادتها ، والتى أدت إلى خلق قوة شرائية تزيد من الطلب على المساكن الجديدة . وكذلك نشاط حركة التصنيع فى المراكز الحضرية ، مما شجع على تدفق الأيدى العاملة ، وبالتالى زيادة الطلب على المساكن اللازمة .

٤ ـ الهيراركية الحضرية :

يتضح من الشكل ٣ ـ ١ الذى يبين استقطاب المدن الكبرى والتدرج المدنى فى القطر العربى السورى ، أن دمشق تتمتع بسيطرة واضحة على رقعة واسعة من الأرض السورية تضم ، مجموعة كبيرة من المدن المختلفة الأحجام ، فهى تستقطب حولها ١٫٨٥٠٫٠٠٠ نسمة (١) ، منهم أكثر من مليون نسمة فى خارج المدينة ، وذلك ضمن دائرة نصف قطرها ١٢٠ كيلو متراً تقريباً ، بينما تستقطب مدينة حلب حولها ما يزيد على ١٫٧٠٠٫٠٠٠ نسمة ، ثلثاهم من الريف ، وذلك ضمن دائرة يبلغ نصف قطرها ١٠٠ كيلو متر تقريباً .

(١) حسب تعداد ١٩٧٠ .

وتتوسط هاتين المدينتين الكبيرتين منطقة تدرج مديني غير منتظم ، تتشكل من المثلث الذي تحدده مدن اللاذقية وحماه وحمص . ومن الجدير بالذكر أن هذه المدينة الأخيرة آخذة في التطور والنمو السريع ، بسبب موقعها المتوسط ، وقيام الكثير من الصناعات الهامة فيها ، كصناعة تكرير السكر وتكرير البترول وصنع الأسمدة الآزوتية .

أما بالنسبة لدير الزور الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد ، فمن المنتظر أن تستقطب حولها ، في المستقبل القريب ، مدن المحافظات الثلاث دير الزور والرقة والحسكة ، وخاصة بعد الانتهاء من مشروع سد الفرات .

ولا يكفي أن نعرف توزيع أحجام المدن المطلقة في القطر العربي السوري ، فلابد أن نرى كيف تنتظم في أنماط وأنواع معينة ، فهذا ما يعطي مجتمع المدن في كل وحدة شخصيته وطبيعته . ومنهجنا في ذلك أن نحدد نسبة حجم العاصمة إلى المدن الكبرى الأخرى ، وذلك بطريقة المدينة الأولى Primate City التي وضعها جيفرسون (١) ، فنستخرج قيمة المدينة الثانية والثالثة باعتبار الأولى ١٠٠ .

	دمشق	حلب	حمص
الرقم الفعلي	٨٣٦٦٦٨	٦٣٩٤٢٨	٢١٥٤٢٣
الرقم القياسي	١٠٠	٧٦,٤	٢٥,٨

ويبدو من الجدول السابق ، أن هذه النسب تشكل نوعاً « عالياً » من الهرم المفلطح ، تتنافس فيه المدينة الأولى والثانية ، ولا تبتعد الثالثة كثيراً عن الثانية ، فهنا تقارب عام في الأحجام الكبرى ، وتصل المركزية ودرجة التركيز إلى أدناها ، بل يعني التشتيت الجغرافي في سوريا شبه الجبلية بقطبيها الشمالي والجنوبي التقليديين ، والذي يدل على عدالة توزيعية أو لامركزية جغرافية .

إن سوريا المخلخلة سكانياً المعتمدة على الأمطار أساساً ، والتي تقطعها الجبال ، تجنح إذن بوضوح إلى التشتيت واللامركزية ، وينعكس هذا بوضوح في النظام العاصمي للإقليم ، ففي سوريا ظلت دمشق لا تتساوى فحسب مع مدينة أخرى في الإقليم ، وإنما كانت إحدى الحالات القليلة في العالم التي لا تكون فيها العاصمة هي المدينة الأولى ، فقد ظلت حلب تفوق دمشق باستمرار حتى الأمس القريب ، حين قفزت دمشق العاصمة إلى المقدمة ، وظهر ذلك بوضوح منذ عام ١٩٥٥ :

(١) Jefferson M., The Law of the Primate City, Geog. Review, April 1939, p. 227.

دمشق	حلب	حمص
٤٠٨٠٠٠	٤٠٧٠٠٠	١٣٣٠٠٠
١٠٠	٩٩,٧	٣٢,٢

٥ ـ الاستخدام الأمثل للحيز المتاح :

لقد حرصت المخططات التنظيمية الجديدة للمدن السورية ، على المحافظة على المناطق الخضراء ، وركزت التوسع على المناطق الجرداء من المدن ، كما اهتمت بصيانة الطابع التاريخي للمدن كحفاظها على المناطق الخضراء ، لما للمخلفات التاريخ من حرمة وقداسة وجمال ومردود سياحي كبير .

ولا شك في أن توسع المدن المطرد ، سيؤدى حتما إلى انكماش رقعة الأراضي الزراعية المروية حول المراكز الحضرية ، وحرمان المدن من اظهرها الزراعية التي تؤمن لسكانها معظم حاجاتهم من الخضراوات والفواكه والألبان . وقد زحفت المدن بعمرانها بدافع من أرباب المصالح الشخصية ، الذين يستخدمون نفوذهم من أجل ادخال أراضيهم ضمن مناطق التنظيم الجديدة لبيعها بأعلى الأثمان ، يساعدهم على ذلك أصحاب الضمائر الرخيصة من القائمين على مشاريع التنظيم ، وذلك بتوجيه الحركة العمرانية نحو الأراضي الزراعية المنتجة دون النظر إلى المصلحة العليا والخير العام ، كما استفاد هؤلاء المستغلون من عدم وجود مخططات تنظيمية واضحة أو سياسة عمرانية محددة للمراكز الحضرية .

ولم يقتصر زحف المدن على البساتين المجاورة بعمرانها ، بل تعدى ذلك إلى المصانع التي أخذت تظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وانتشرت في أكثر المداخل الريفية ، وتغلغل بعضها إلى داخل الأراضي الزراعية ، فانتقلت عملية الغزو من الأطراف إلى القلب نفسه ، وأصبحت المشكلة أكثر سوءاً وأشد تعقيداً .

وتظهر الدولة إهتماماً إعلامياً واسعاً لحماية المناطق الريفية من غزو الحركة العمرانية ، وتجلى ذلك بالمؤتمر العلمي الأول لحماية دمشق وضواحيها ، الذى انعقد بدمشق فى الفترة الواقعة ما بين ١٢ ـ١٦ كانون الثانى ١٩٧٦ ، وكان من أهم توصياته إعادة النظر فى المخطط التنظيمي العام للحفاظ على بساتين الغوطة الخضراء ، وإقامة المصانع فى المناطق الجرداء والحد من هجرة الريف إلى المراكز الحضرية ...الخ . ولا يخفى أن المشكلة الحقيقية لاتكمن فى الحاجة إلى إصدار القرارات والتوصيات بقدر الحاجة إلى احترام ما نصدر من قرارات وتشريعات

(ز) التحضر وأسلوب الحياة المغاير :

١ - النمط الفيزيقى والنمو الحضرى :

عرفنا سابقاً ، أن ظاهرة النمو الحضرى إنما جاءت عن طريق الهجرة من الريف إلى المدينة بالدرجة الأولى ، برغم أن هذه الظاهرة لم يرافقها تبدل حضارى فى أنماط المعيشة بصورة متوازية ، وكذلك الحال فى الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ، مما جعل قسما من سكان الحضر يكتسب هذه التسمية بحكم الإقامة فقط ، وليس على أساس المضمون الحضارى المكتسب .

وقد نتج عن ذلك عدد من المتناقضات ، كان من من شأنها خلق نوع من الخيبة ، سواء بالنسبة للمناطق المهاجر منها أو المهاجر إليها ، إذ أن المهاجر لم يستطع فى كثير من الأحيان أن يتكيف مع جو الحياة فى المدينة ، خاصة وأن المدينة ليست مجرد قرية كبيرة ، وإنما هى نمط آخر من الحياة ، مختلف فى السلوك والعادات وفى طريقة التفكير ، وذلك نتيجة الإختلاف فى طابع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه الإنسان ، فالعقلية الزراعية تختلف عن العقلية التجارية أو الصناعية كل الاختلاف .

وعندما ينتقل المهاجرون من مكان إلى آخر ، إنما ينقلون معهم عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية ، ومنها على سبيل المثال مايتعلق بالمواليد أوالتبكير بالزواج ، وهذا مما يعتبره بعض المهتمين بالدراسات الاجتماعية ، نوعاً من إدخال ظاهرة التريبف إلى المدينة .

هذا بالإضافة إلى ظواهر أخرى عديدة ، تتجلى فى نقل أنماط معينة من السلوك ، تنجم عن وجود البطالة بالنسبة لعدد من العمال الذين لم يتوفرلهم عملا فى المدينة ، وبالتالى فقد اعتادوا حياة التشرد والبطالة ، ولجأوا إلى أساليب منحرفة من أجل تأمين حياتهم المعيشية .

٢ - الاطار الثقافى وتفرعه الثنائى :

(أ) النمط الشعبى الحضرى :

من الملاحظ أن الذين يهاجرون تحت ضغط الحاجة ، والبحث عن ظروف عمل أفضل فى المدينة ، غالباً مايعيشون فى أطراف المدينة ، وفى بيوت لاتتوفرفيها الشروط الصحية ،

مما يسيء إلى وضعهم الصحي ، ويجعلهم في حالة نفسية غير مريحة ، حيث يفقدون ما توفره لهم القرية من مناخ "صحي وأسلوب" حياة أكثر بساطة ، في الوقت الذي لا يستطيعون فيه تمثل طبيعة الحياة التي تعيشها المدينة أو التمتع بمباهجها الخاصة ، وهذه الظاهرة تؤدي إلى إعطاء المدينة طابعاً أو نمطاً شعبياً حضرياً .

هذا النمط الشعبي – الحضري ، يمكن أن نشهده في كثير من أحياء المدن السورية ، وخاصة في الأجزاء القديمة منها ، أو الضواحي التي امتد العمران إليها بدون رخص رسمية من السلطات الحكومية ، كما هي حال المنازل التي بناها الأكراد على سفوح قاسيون المرتفعة ، وما زال بعضها حتى الآن يفتقر إلى أبسط مظاهر الحياة الحضرية الحديثة ، من ماء وكهرباء ومرافق عامة .

وقد أسهمت نكسة حزيران عام ١٩٦٧ ، وقبلها نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، بحقن المدن السورية بعشرات الألوف من النازحين واللاجئين ، من أبناء الجولان وفلسطين ، ودفعت أخيراً محنة لبنان بأفواج جديدة من اللبنانيين والسوريين العائدين . فغصت العاصمة والمدن السورية بهؤلاء الوافدين ، مما اضطر الدولة إلى إقامة مخيمات مؤقتة في الضواحي والقرى المجاورة ، تحولت تدريجياً فيما بعد إلى أحياء متخلفة تضم أعشاشاً قصديرية ، يمكن أن نشهد أمثلة عليها في ضاحية الطبالة (على طريق مطار دمشق الدولي) ، ومخيم اليرموك في جنوب العاصمة .

(ب) النمط الريفي الحضري :

لقد بقي الانفصال قائماً بين الريف والمدينة ، برغم كل محاولات الاتصال التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة ، مما خلق حالة جديدة لا تحمل مواصفات الريف بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، ولا مواصفات المدينة بالمعنى الحضاري لكلمة مدينة ، وانما هي شبه ريف وشبه مدينة ، حيث يعكس في حصيلته حالة الانتقال نفسها بالمجتمع من أوضاعه الريفية إلى أوصافه الحضرية ، ومن هنا يمكن تسمية هذه الحالة بأنها منزلة بين المنزلتين . فهي ليست بالريفية تماما ولا بالحضرية تماما ، وانما هي أقرب إلى أن تكون صورة لظاهرة ترييف المدينة ، أو محاولة لتحضير الأواهل الريفية .

وليس من الصعب على الباحث أن يحس وجود النمط الريفي بين تضاعيف المراكز الحضرية ، فهو يتمثل في الأحياء السكنية القديمة والحديثة ، وفي المؤسسات الصناعية والحكومية ، ويمكن أن يميزه في اللهجة وأسلوب المعاملة ، وفي اللباس والألوان الصارخة ، وفي العادات والتقاليد التي حملها معه القروي من الريف إلى المدينة .

(ح) الدعائم الرئيسية للاستراتيجية المقترحة :

١ ـ تحديد المواقع الجغرافية المثلى للمراكز الحضرية :

لاحظنا فى دراسة التوزيع الجغرافى للمراكز الحضرية على الأرض السورية ، أنها تشكل شريطا اهليلجياً يحيط بالبادية السورية ، باتجاه الغرب ، يبدأ من جنوب البلاد ، وبمحاذاة السهول الساحلية ، ثم ينعطف شرقا ليماشى مصادر المياه المتوفرة من نهر الفرات حتى الحدود العراقية .

إن توزيع المراكز الحضرية على طرفى البلاد ، يجعل القلب خاويا من المراكز الحضرية الهامة ، بسبب امتداد البادية على مساحة تزيد على ثلث الأرض السورية ، وتتوسطها مدينة تدمر الأثرية ، التى لايزيد عدد سكانها اليوم عن ١٤ ألف نسمة . وقد كانت تدمر فى القرن الثالث عاصمة لمعظم الامبراطورية الرومانية الشرقية ، وبلغت أوج مجدها واتساعها فى عهد الملكة زنوبيا ، التى بسطت رقعة دولتها بفتح مصر ومعظم آسيا الصغرى .

إن ماضى هذه المدينة يؤهلها أن تلعب اليوم دوراً هاما فى إعمار البادية ، وخاصة بعد ظهور الفوسفات والغاز الطبيعى بالقرب منها ويمكن أن يتحقق ذلك بتحويل تدمر إلى مركز محافظة للبادية ، وجعلها عقدة للمواصلات بين المناطق الحضرية القائمة ، والتى ستقوم على محيط دائرة كاملة حول البادية ، ووضع مخطط لشبكة الطرق التى تربط تدمر بالمدن الواقعة على محيط هذه الدائرة (١) .

والواقع ، أن الدولة لابد أن تتواجد بشكل كاف فى المناطق الشرقية والبادية بشكل خاص ، وذلك عن طريق نقل بعض الخدمات والمرافق الحكومية وبعض الصناعات . ولابد من إعادة التعويض على العاملين فى هذه المناطق النائية ، على اختلاف انتماءاتهم الجغرافية فى القطر ، سواء أكان ذلك فى المشروعات الإنمائية أم فى الأجهزة الإدارية . وكذلك تشجيع المزارعين عن طريق رفع أسعار المحاصيل الزراعية التى تشتريها الدولة ، لتأمين الدخل السكانى للفلاحين الذى يعيشون فى هذه المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية (٢)

---

(١) محى الدين ماميش . المرجع السابق ص ٣ .

(٢) المكتب المركزى للاحصاء . أضواء على التجمعات السكانية فى سوريا . ص ٥ .

٢ - تنمية العلاقات بين السكان والبيئة :

جدول (٢٤)

نصيب المراكز البشرية من المساحات العامة والمستثمرة فى كل محافظة (١)
(بالكيلومترات المربعة)

المحافظة	نصيب المركز البشرى من المساحة العامة	نصيب المركزالبشرى من المساحةالمستثمرة
ديرالزور	٩٤,٧	٥,٨
حمص	٥٢,٨	٣,٩
دمشق	٤٠,٥	٧,٨
السويداء	٣٥,١	١٣,٣
درعا	٢٢,٥	١٨,٦
الرقة	١٧,٨	٥,١
حماه	٨,٤	٤,٢
الحسكة	٨,١	٥,٥
ادلب	٧,٢	٥,٣
حلب	٥,٨	٤,٢
طرطوس	٢,٢	١,٢
اللاذقية	١,٩	٠,٨
القنيطرة	—	—

يتضح من الجدول السابق ، أن المراكز البشرية تتوزع على الأرض السورية ، بمعدل مركز واحد فى كل ١٤ كم٢ (مع استبعاد مراكز المحافظات لتأثيرها الكبير فى هذا الحساب) ، وتختلف كثافة هذه المراكز البشرية من محافظة لأخرى ، فهى تقل فى المحافظات التى تشكل البادية نسبة كبيرة من مساحتها الإجمالية ، وفى مقدمة هذه المحافظات دير الزور ، حيث تبلغ النسبة مركزاً بشرياً واحداً فى كل ٩٥ كم٢ ، تليها محافظة حمص ، وفيها مركز بشرى واحد فى كل ٥٣ كم٢ ، ثم محافظة دمشق . أما أكثر المحافظات كثافة بالنسبة لعدد المراكز البشرية فهى اللاذقية حيث يوجد فيها مركزبشرى واحد فى كل ٢ كم٢ ثم محافظة طرطوس فحلب (٢) .

(١) المرجع السابق .

(٢) نفس المرجع . ص ٤ .

وتختلف هذه الصورة كثيراً عندما نقوم بحساب الكثافة بالنسبة للأراضى المستثمرة فقط ، وهو مقياس أكثر تعبيراً عن درجة العلاقة بين المراكز البشرية والموارد الاقتصادية وهنا نجد أن محافظة درعا تأتى فى المؤخرة ، ففيها مركز بشرى واحد فى كل ١٨,٦ كم٢ من المساحة المستثمرة ، تليها محافظة السويداء ، وفيها مركز بشرى واحد فى كل ١٣,٣ كم٢. أما محافظتا طرطوس واللاذقية فتبقيان من أكثر المحافظات كثافة من حيث توزع المراكز البشرية ، وهما : ١,٢ ، ٠,٨ كم٢ على الترتيب .

ويمكن أن نفسر هذا الاختلاف فى درجة كثافة المراكز البشرية فى الأراضى الزراعية المستثمرة بالمبدأ العام الذى يسيطر على توزيع السكان فى مختلف المحافظات ، وهو التجمع لا التفرق ، وهذا التجمع تفرضه الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

فالحاجة إلى الماء هى العامل الأول فى تمركز السكان ، فحيث تكون الأمطار كافية أو مياه الأنهار متوفرة تكثر المراكز البشرية ، وتكون متقاربة ، أما فى الأماكن القليلة المياه فالمراكز البشرية نادرة ومتباعدة ، وتكون أحجامها كبيرة أو صغيرة حسب مواردها المائية .

وقد تبين من الجدول السابق ، أن درجة كثافة المراكز البشرية بلغت أعلاها فى المنطقة الغربية الرطبة (مركز بشرى واحد فى كل ١ — ٢ كم٢) ، وهبطت درجة الكثافة إلى أدناها فى المنطقة الجنوبية الجافة (مركز بشرى واحد فى كل ١٣— ١٨ كم٢) ، وتعتدل درجة الكثافة فى المنطقة الوسطى شبه الجافة (مركز بشرى واحد فى كل ٤—٥ كم٢) .

وللعوامل التاريخية أيضاً أثرها فى اختلاف درجة كثافة المراكز البشرية ، فالخوف من الغزو خلال العصور السابقة ، وحرص الأقليات الطائفية على حريتها واستقلالها بشئونها قد ساعد على ارتفاع كثافة المراكز البشرية فى بعض المناطق الجبلية التى لجأت إليها الأقليات الطائفية ، كما هى حال أبناء الطائفتين الدرزية والعلوية .

(ط) نموذج تصورى لتحليل عملية النمو الحضرى ، وتفسيرها :

١ - الوضع القائم لعملية التحضر :

أصبح من الواضح ، أن إقامة علاقة صحيحة بين الريف والمدينة – ومثل هذه العلاقة تفرضها طبيعة هذا العصر ، وحتمية التطور الاقتصادى والاجتماعى فيه – لا يمكن أن تنشأ فى ظل الإبقاء على التفاوت بين الريف والمدينة ، كما أنها لا يمكن أن تنشأ من خلال مجرد التوجه الريفى نحو المدينة ، أو من خلال التطلع المدينى نحو الريف .

إن العلاقة ، كما ينبغى أن تكون ، هى أكثر من علاقة جمالية محكومة يكون الريف يمثل جمال الطبيعة والمدينة تمثل جمال منجزات الحضارة وإغراءاتها المتعددة ، لأن مثل هذه العلاقة تعكس عقد النقص التى يشكو منها كل منهما إزاء الآخر ، وأعنى الريف والمدينة ، فى حين أن العلاقة المطلوبة ، أو التى يجب توافرها ، ينبغى أن تكون انعكاساً لعلاقات إنتاجية متطورة ، وعلاقات تؤدى مطلب التكامل والوحدة بين الريف والمدينة .

ومن الملاحظ الآن ، هو أن هذه العلاقة موجودة ، فهناك تحرك واضح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، غير أن عيب هذه العلاقة الجدية ليس كامناً فى طبيعتها كحركة أو كعلاقة ، وإنما فى غياب طابعها التنظيمى ، وفى خضوعها لافتراضات قد لا تكون صحيحة ، فهى تعتمد أساساً على نوع من الاحتمالات ، ونعنى بها احتمال العثور على ظروف عمل أفضل وعيش أرغد ، وهى احتمالات يغرى بها بريق الحياة فى المدينة ، كما أنها متروكة لنشاط الفرد وقدرته على الحركة ، وهذه حالة يمكن أن تعيد العلاقة بين الريف والمدينة إلى صيغتها القديمة ، حيث تقوم المدينة باستهلاك السكان الذين تنتجهم المناطق الريفية .

وإذا حاولنا أن نتعرف على الفترة الزمنية التى تركزت فيها الهجرة فى سوريا ، فإننا نجد أن حوالى ٦٥٪ من المهاجرين من الريف إلى الحضر ، تقل مدة إقامتهم الحالية (أى قبل عام ١٩٧٠) عن عشر سنوات ، أى أن عملية الانتقال تمت خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، وهذا ما يوضحه الجدول (٢٥) .

جدول رقم ٢٥

توزيع السكان المقيمين حسب مدة الإقامة الحالية وفئات السن (١)

مدة الإقامة الحالية	مراكز المحافظات	المدن الأخرى	المجموع
أقل من سنة	٧٤٤٨٤	٤٠٢٥٠	١١٤٧٣٤
١ — ٤	١٦٦٥١٣	٧٤٣٠٠	٢٤٠٨١٣
٥ — ٩	٩٠٥٤٣	٣٥٦٥٦	١٢٦١٩٩
١٠ فأكثر	١٩٢٥٢٩	٦٩٢٠٩	٢٦١٧٣٨
المجموع	٥٢٤٠٦٩	٢١٩٤١٥	٧٤٣٤٨٤

وهذا يعنى ارتباط الهجرة بالتحولات الاجتماعية التى طرأت على القطر خلال الستينات ، وهى تحولات استهدفت فيما استهدفت ، إيجاد علاقة متوازنة بين الريف والمدينة ، والانطلاق من نظرة جديدة تستبعد تلك النظرية التقليدية القائمة على الفصل بين الريف والمدينة ، بحيث يبقى الريف فى تخلف مشين ، بينما تسعى المدينة جاهدة لتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..

إن النظرة السابقة للريف والمدينة كانت تقوم على إعطاء المدينة كل شئ ، وحرمان الريف من كل شئ ، وهى نظرة لم تكن تحكم علاقة الريف بالمدينة فقط ، وإنما كانت تحكم أيضاً علاقة المدينة الكبيرة بالمدينة الصغيرة . وهذه النظرة تنطلق بالطبع من مفهوم مركزية السلطة ، حيث أن المدينة الكبيرة تتمتع بجميع الامتيازات ، وتتجمع فيها جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية .

غير أن تطور المفاهيم الاجتماعية ، ووجود نظام الإدارة المحلية ، قد خفف إلى حد بعيد من هذه المركزية ، مما أفسح المجال أكثر للمطالبة بوجود علاقات جديدة ، علاقات تقوم على أساس تقريب درجات التطور بين الريف والمدينة ، بحيث لا يظل كل منهما محكوماً بظروف تطوره الذاتية والخاصة ، وهى ظروف غير متساوية لا فى الوسائل ولا فى الإمكانات ، الأمر الذى يساعد على الاحتفاظ بالمسافة التى كانت تفصل بين الريف والمدينة .

(١) نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ — الجزء الأول — جدول ١٧ .

جدول ٢٦

توزيع نفقات البلديات حسب المحافظات لعام ١٩٧٤ . (١) (بألوف الليرات السورية)

المحافظة	عدد السكان	النفقات البلدية	نصيب الفرد
دمشق	١٦٧٠٦٥٧	٧٨٨٣١	٤٧٫٢
حلب	١٤٨٤٢٥٨	٣٤٣٨٩	٢٣٫٢
حمص	٦١٣٨٩٩	١٤٣٤٠١	٢٣٫٤
حماه	٥٨٦٣٣٩	١١٠٥٨	١٨٫٩
اللاذقية	٤٣٥٠٠٢	١٠٨٩٩	٢٥٫١
دير الزور	٣٢٦٠٥٤	٥٣٠٤	١٦٫٣
أدلب	٤٢١٢١٥	٤٩٩٦	١١٫٩
الحسكة	٥٢٢٥٣١	٣٥٨٨	٦٫٩
الرقة	٢٧٥٢٠٩	٣١٦٤	١١٫٥
السويداء	١٥٩٢٤٧	٣٨٤٦	٢٤٫٢
طرطوس	٣٤٠٩٦٠	٥٥٦١	١٦٫٣
القنيطرة	١٨٨١١	١٦٥	٨٫٨
المجموع	٧١٢٠٩٥٣	١٨٠٢٧٥	١٠٠٫٠

ولو كانت البلاد سائرة فى جميع أقاليمها سيراً متقارباً فى الرقى العمرانى والاجتماعى لما كانت هناك فروق صارخة بين منطقة وأخرى متماثلتين فى عدد سكانهما ، من حيث ماينفق فيهما على المرافق العامة . وحسبنا دليلا على تفاوت العناية بالمرافق العامة بين محافظة وأخرى أن نعلم أن نصيب الفرد من النفقات البلدية فى محافظة دمشق يزيد على ضعفى نصيب الفرد فى حلب ، أو ثلاثة أمثال نصيب الفرد فى درعا ، أو أربعة أمثال نصيب الفرد فى أدلب ، أو ما يقرب من سبعة أمثال نصيب الفرد فى الحسكة ، كما هو واضح فى الجدول (٢٦).

٢ ـ الاطار التصورى العام لعملية التحضر :

لقد بلغ حجم التحركات السكانية الداخلية ١,١٤٨,٣٢٨ نسمة ، أو ما يعادل ١٨,٢ ٪ من مجموع سكان القطر العربى السورى ، البالغ عددهم ٦,٣٠٤٣٩٤,٦٨٥٠ نسمة فى عام ١٩٧٠ . وتركزت معظم تيارات الهجرة إلى المراكز الحضرية ، التى استأثرت بحوالى ٨٦ ٪ من تحركات السكان الإجمالية ، (ملحق ٣) .

« وإذا استعرضنا ما طرأ من تغيرات على خريطة توزيع السكان التى حدثت فى الستينات بنتيجة هذه التحركات ، يمكننا القول بأن هذه التغيرات كانت عفوية ،

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٥ جدول ٨/١٥ .

ذات نفع اقتصادى للفرد والأسرة المهاجرة . إلا أنها كانت ضارة بمصلحة الوطن بصورة عامة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية بل وحتى من الناحية السياسية ، فمناطقنا الشرقية الغنية على سبيل المثال لم نهتم بها حتى الآن بغير ما نأخذه منها ، دون أن نلتفت إلى ما يجب أن نعطيه لها . ولم تكن المشاريع الإنمائية تنفذ بشكل جدى خلال الستينات بحيث يتاح لها أن تستقطب السكان إليها ، وهذا فضلا عن الجمود النسبي للزراعة ، الذى أسهم بدوره فى تشويه الخريطة السكانية » .

إذن لا بد من التفكير جدياً والسعى إلى خلق مناخ اقتصادى واجتماعى ملائم لحركة سكانية مخططة هادفة تسير فى الاتجاهات المرغوبة . وهذا لن يتأتى إلا ببعث الحياة فى هذه الجهات عن طريق المشاريع الإنمائية ، بغض الطرف عن موضوع التكاليف اللازمة ضمن حدود معقولة لجذب السكان إلى هذه المناطق المهجورة (١) .

لقد عرفنا أن الشكل الذى تأخذه المراكز البشرية يدل على التصاق التركز السكانى بمصادر الثروة فى البلاد ، وعليه فإن كل تطور اقتصادى فى المستقبل ، بالنسبة للمناطق ذات الكثافة القليلة أو المعدومة ، سيكون له تأثير على الخارطة السكانية فى المستقبل ، وهذا ما شهدناه فى حركة الهجرة المعاكسة باتجاه منابع النفط فى محافظة الحسكة ، وسد الطبقة فى محافظة الرقة ، والمنطقة الساحلية التى شهدت تطوراً فى مختلف قطاعاتها الاقتصادية ، وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة .

إن تركز الصناعات فى مدينة دمشق على سبيل المثال ، لا يرجع إلى ضرورات فنية ، إذ أنه من الممكن قيام صناعات مماثلة فى مدن أخرى كحلب واللاذقية . والواقع أن الصناعات التى تتميز بها العاصمة ليست من الصناعات التى تحتل المكانة الأولى فى اقتصاد البلاد ، كما أنها ليست من الصناعات التى تفوق غيرها من حيث الأهمية والنشاط . ولا شك أن نجاح الصناعات العديدة التى أنشئت بعيداً عن العاصمة ، فى مدن حمص وحماه واللاذقية ، قد أثبت سلامة الخطة الرامية إلى توزيع المشاريع الصناعية على مختلف المحافظات السورية ، مما يوفر لأبنائها فرص عمل محلية ، تسهم فى تخفيف حركة الهجرة باتجاه العاصمة ، التى كانت تتقاسم مع مدينة حلب معظم الصناعات السورية .

إن العلاقة بين الريف والحضر ، تأخذ اليوم خلال التغييرات التى طرأت على الساحة السياسية فى سوريا ، والتغييرات الاقتصادية التى رافقت هذه التغيرات ، منحى جديداً ،

(١) المرجع السابق .

يقوم على أساس أن العلاقة التي تجمع بينهما هي علاقة تكاملية . هذه العلاقة تعبر عن نفسها من خلال الهجره من الريف إلى المدينة ،وهي هجرة تعكس شكلا طبيعياً من أشكال التطورات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات النامية .

ومن المعروف أن النمو العددي لسكان الحضر لا يمكن أن يكون المؤشر الوحيد لظاهرة التحضر في البلاد ، فالمؤشرات الحقيقية تكمن في ما يرافق النمو العددي من تبدل في القيم الحضارية وفي أنماط السلوك وفي مستويات التعليم والصحة والثقافة وغير ذلك من المستويات التي يمكن أن تعكس حقيقة مفهوم التحضر في البلاد .

لا شك أن واقع الاختلاف بين الريف والمدينة آخذ في التضاؤل في الوقت الحاضر ، كنتيجة مباشرة لمظاهر الاهتمام في المناطق الريفية ، سواء عن طريق تأمين مياه الشرب النقية ، التي أصبحت تكفي ما يقرب من ٦٠ ٪ . وسترتفع هذه النسبة بموجب الخطة الخمسية الرابعة إلى حوالي ٩٠ ٪ ، حيث تهدف هذه الخطة إلى إرواء جميع مدن وقرى القطر التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ نسمة . وهنا بالطبع تواجهنا مشكلة المزارع الصغيرة التي تصل إلى عدة آلاف ، والتي يتعذر تأمين الخدمات إليها سواء في مجال المياه أم الكهرباء . وبالتالي فهي تعكس الآثار السيئة لانتشار المراكز البشرية الصغيرة على مساحات واسعة .

وما يقال عن المياه ، يمكن أن يقال أيضاً عن الكهرباء، ومن المتوقع أن يزيد إنتاج الطاقة الكهربائية في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من أربعة أضعاف حجمها في عام ١٩٧٥ ، وهذا مما يساعد على تحقيق هدف الخطة الخمسية الرابعة في إنارة كافه القرى التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠ نسمة ، وهي تشكل نسبة لا بأس بها من عدد القرى السورية ، وهنا أيضاً تواجهنا مرة أخرى ظاهرة الآلاف العديدة من القرى والمزارع الصغيرة المبعثرة ، والتي تقف عقبة في طريق تقدم المناطق الريفية أمام تأمين الخدمات الضرورية إليها .

ولكن يبدو أن السعي لتنمية المناطق الأكثر تخلفاً في القطر السوري قد جاء في الخطة الخمسية بصورة غير مباشرة ، إنما جاءت هذه المشروعات وليدة التحكم الجغرافي في مقوماتها ، بدليل أنه ما تزال مناطق كثيرة لم تحظ من الاستثمارات إلا بالقدر اليسير .

ومرد ذلك أن مراكز النمو الأكثر إنتاجاً والأكثر تقدماً كانت — وما تزال — تستحوذ على اهتمام السلطات السياسية في تمركز الاستثمارات ، فتغدو المناطق الأخرى في الدولة أكثر تخلفاً ، ولا تلعب سوى دور المستهلك الذي يقدم الكثير لتنمية مراكز النمو ، و لايستفيد إلا القليل من خطط التنمية الموضوعة .

ولا شك أن إخراج تجربة الإدارة المحلية إلى الوجود فى عام ١٩٧١ ، وجعل الوحدات الإدارية على جميع المستويات مسؤولة عن الاقتصاد والثقافة والخدمات فى حدود التخطيط العام ، ونقل هذه الاختصاصات المتعلقة بهذه الشؤون إلى السلطات المحلية ، وتأمين مساهمة حقيقية ومجدية فى الجهود المبذولة لتحقيق النهوض بالمجتمع السورى فى إطاره المحلى من قبل ذوى الكفاءات القادرين على تقديم مثل هذه المساهمة البناءة ، كل ذلك يحقق التنمية المتوازنة مكانياً ، ويقضى على أسباب الهجرة إلى المراكز الحضرية ، ويعيد التوزيع الطبيعى للأثقال البشرية على المحافظات السورية .

جدول ٢٧

معدلات الزيادة الكلية فى المدن السورية الرئيسية بين عامى ١٩٦٠ — ١٩٧٠

المدينة	عدد السكان (بالألوف)		معدل الزيادة ٪
	عام ١٩٦٠	عام ١٩٧٠	
دمشق	٥٣٠	٨٣٥	٤٤
حمص	١٣٧	٢١٦	٤٦
حماه	٩٧	١٣٧	٣٥
طرطوس	١٥	٣٠	٧٢
اللاذقية	٦٨	١٢٦	٦٤
ادلب	٤٤	٣٤	٣٥
حلب	٤٢٦	٦٣٩	٤١
الرقة	١٥	٣٧	٩٤
دير الزور	٤٢	٦٦	٤٦
الحسكة	١٩	٣٢	٥٤
السويداء	١٨	٢٩	٤٩
درعا	١٧	٢٨	٥١
المجموع	١٤٠٨	٢٢٠٩	٤٦

ويبدو أن توزيع الاستثمارات على مختلف مراكز المحافظات قد ظهرت بعض نتائجها ، فقد أخذت المشروعات الإنمائية الحالية تجتذب إليها الناس من المناطق المجاورة ، وأصبحت بعض العواصم الإقليمية تنافس العاصمة نفسها بنسبة المهاجرين إليها .

ويظهر الجدول (٢٧) ، أن مدينة الرقة كانت فى مقدمة العواصم الإقليمية من حيث معدل الزيادة الكلية ، فقد بلغت ٩٤ فى الألف أو ما يزيد على ضعفى نصيب العاصمة

من معدل الزيادة الكلية ، وذلك بفضل إقامة سد الفرات وما ترتب عليه من إنشاء صناعات ومرافق وخدمات . وجاءت مدينتا طرطوس واللاذقية فى المرتبة الثانية والثالثة ، إذ بلغ معدل الزيادة الكلية فيهما ٧٢ ٪ و ٦٤٪على الترتيب . وهذا يرجع إلى إهتمام الدولة بهذه المنطقة الساحلية ، عن طريق تجهيز موانئها الثلاثة (طرطوس وبانياس واللاذقية) بأحدث المنشآت اللازمة ، وربطها بمناطق الإنتاج الداخلية بواسطة السكك الحديدية ، فضلا عن إقامة العديد من الصناعات الحديثة (١) .

وتأتى الحسكة فى المرتبةالرابعة ، إذ بلغ فيها معدل الزيادة الكلية ٥٤ ٪ ، وذلك بفضل الثروة البترولية التى ظهرت فى تلك المنطقة ، فضلا عن الأهمية الزراعية الكبيرة التى تتمتع بها أرض الجزيرة السورية ، سواء من حيث الحبوب الغذائية أم المحاصيل الصناعية .

كل ذلك يؤكد أنه لابد من معالجة الأسباب الحقيقية التى تكمن وراء الهجرة ، وذلك عن طريق الإفادة من الإمكانيات والفرص المتوفرة فى المناطق الريفية ، أو بعبارة أخرى عن طريق تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين فى أقاليمهم المختلفة . ولن يتأتى ذلك إلا بايجاد تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة — إلى حد ما — فى مختلف المحافظات السورية ، من خلال التوزيع المكانى لعوامل الإنتاج ، والتقليل من فرص التفاوت فى تأدية وتأمين الخدمات ، وتوفير جو من الاستقرار والطمأنينة للمواطن ، يوقف النزوح والسعى وراء تأمين متطلبات الحياة .

وإلى جانب ذلك ، ينبغى تخفيف الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية عن طريق فرض القيود الكفيلة بالحد من هذه الهجرة ، وسن التشريعات الضرورية لمراقبة التحركات السكانية ، بغية إقامة بنية حضرية سليمة . ولايخفى أن هذا الحل وحده — فى الواقع — لن يأتى بالنتيجة المرجوة ، ويفسره البعض بأنه تدخل فى حرية الفرد ، وتعطيل لمبدأ تكافؤ الفرص . ولذلك لابد أن يسبق ذلك شعور الفرد بأن الدولة وأجهزتها إنما وجدت لخدمته لا لتعطيل مصالحه ، وشعور الفلاح أنه يتمتع كأبناء الحضر بالمياه النظيفة والكهرباء ، ويجد المدرسة فى قريته ، والعلاج فى متناوله ، والجمعية التعاونية فى خدمته ، وحينئذ فقط لن تترك أرضه ولن يهجر قريته .

---

(١) وقد سبقت الإشارة إلى جعل طرطوس مركزاً لمحافظة جديدة .

(الملاحق)

ملحق رقم (١)

توزيع السكان حسب المنطقة والنوع

المحافظة	المنطقة	السكان: الذكور	السكان: الإناث	الجملة
مدينة دمشق		٤٣١٤٨٩	٤٠٥١٧٩	٨٣٦٦٦٨
دمشق	مركز المحافظة	١٣٩١٥٦	١٢٧٩١٥	٢٦٧٠٧١
	التل	٢٠١٥٣	١٩٩٠٥	٤٠٠٥٨
	دوما	٦١٩١٠	٥٦٩٧٥	١.١٨٨٨٥
	الزبداني	٢٢٧٦٦	١٢٦١٢	٤٤٣٧٨
	قطنا	٢٨١٥٥	٢٦٤١١	٥٤٥٦٦
	القطيفة	١٩٤٠١	١٨٩٤٩	٣٨٣٥٠
	النبك	٢٩٢٩٧	٢٨٦٦١	٥٧٩٥٨
	جملة المحافظة	٣٢٠٨٣٨	٣٠٠٤٢٨	٦٢١٢٦٦
حمص	مركز المحافظة	١٧٧٤٩٩	١٦٨١٤١	٣٤٥٦٣٤
	تدمر	١١٦٤٠	١١٠٢٩	٢٢٦٦٩
	تلكلخ	٣٧٦٥٩	٣٧٥٤٧	٧٥٢٠٦
	الرستن	١٩٤٧٨	١٨٨٩٢	٣٨٣٧٠
	القصير	٢٠٧٨٧	٢٠٢٧٤	٤١٠٦١
	المخرم	١١٨٧٣	١١٣٦٣	٢٣٢٣٦
	جملة المحافظة	٢٧٨٩٣٠	٢٦٧٢٤٦	٥٤٦١٧٦
حماة	مركز المحافظة	١٣٩٣٣١	١٣٢٣٨٤	٢٧١٧١٥
	السلميه	٣٨١٩٠	٣٧١٨١	٧٥٣٧١
	الغاب	٤٧٥٦٣	٤٤٦٦٢	٩٢٢٢٥
	مصياف	٣٧٩٢٢	٣٧٥١٥	٧٥٤٣٧
	جملة المحافظة	٢٦٣٠٠٦	٢٥١٧٤٢	٥١٤٧٤٨
طرطوس	مركز المحافظة	٥١٨٧٢	٤٩٤٢٤	١٠١٢٩٦
	بانياس	٣٩٤١٧	٣٨٠٧٩	٧٧٤٩٦
	دريكيش	١٨٠٩١	١٦٦٤٤	٣٤٧٣٥
	صافيتا	٣٢١٠٠	٣٠٣٣٨	٧٢٤٣٨
	الشيخ بدر	١٣٥٠٥	١٢٥٩٥	٢٦١٠٠
	جملة المحافظة	١٥٤٩٨٥	١٤٧٠٨٠	٣٠٢٠٦٥
اللاذقية	مركز المحافظة	١٠٨٢٢٧	١٠٠٩٦١	٢٠٩١٨٨
	جبله	٤٧٥٥٥	٤٤٥٩٠	٩٢١٤٥
	الحفه	٢٨١٦١	٢٥٩٣٠	٥٤٠٩١
	القرداحه	١٧٨٤٢	١٦٢٨٦	٣٤١٣٨
	جملة المحافظة	٢٠١٧٨٥	١٨٧٧٦٧	٣٨٩٥٥٢
أدلب	مركز المحافظة	٥٨٥٦٣	٥٥٧٢٣	١١٤٢٨٦
	أريحا	٢٨٤٨١	٢٧٣٥٦	٥٥٨٣٧
	جسر الشغور	٣٢١٩٥	٣٠٢٧٦	٦٢٤٧١
	حارم	٣٤٠٤٥	٣٢٠٢٣	٦٦٠٦٨
	معرة النعمان	٤٢٧١٥	٤٢٣١٨	٨٥٠٣٣
	جملة المحافظة	١٩٥٩٩٩	١٨٧٦٩٦	٣٨٣٦٩٥
حلب	مركز المحافظة	٣٣١٢٣١	٣٠٨١٩٧	٦٣٩٤٢٨
	جبل سمعان	٨١٤٩٩	٨٠١٥٩	١٦١٦٥٨
	اعزاز	٤٨٠٥٦	٤٧٢٥٧	٩٥٣١٣
	الباب	٤٤٢٠٦	٤٢١٥٨	٨٦٣٦٤

تابع ملحق رقم (١)

المحافظة	المنطقة	السكان: ذكور	السكان: إناث	جملة
حلب	طرابلس	١٧٢٢١	١٧٠٢٣	٣٤٢٤٤
	عفرين	٦٠٦٩٦	٥٧٧٠٩	١١٨٤٠٥
	عين العرب	٤٠٤٧٧	٣٨٢٤٣	٧٨٧٣٠
	منبج	٥٢٥٩٥	٥٠١٣٥	١٠٢٧٣٠
	جملة المحافظة	٦٧٥٩٩١	٦٤٠٨٨١	١٣١٦٨٧٢
الرقة	مركز المحافظة	١٠٣٨٠٧	٩٣١٨٤	١٩٦٩٩١
	تل أبيض	٢٤١٧٧	٢٢٥٦٨	٤٦٧٤٥
	جملة المحافظة	١٢٧٩٨٤	١١٥٧٥٢	٢٤٣٧٣٦
دير الزور	مركز المحافظة	٨٣٤٩٠	٧٨٠٥٢	١٦١٥٤٢
	البوكمال	٣٥٤٥٥	٣٦٦١٨	٧٢٠٧٣
	الميادين	٢٩٥٣٤	٢٩٦٣١	٥٩١٦٥
	جملة المحافظة	١٤٨٤٧٩	١٤٤٣٠١	٢٩٢٧٨٠

المحافظة	المنطقة	السكان: ذكور	السكان: إناث	جملة
الحسكة	مركز المحافظة	٧٨٠٥٩	٧٤٥٧٨	١٥٢٦٣٧
	رأس العين	٣١١٨٥	٣٠١١٣	٦١٢٧١
	القامشلي	٨٦٨٥٣	٨٤٢١٣	١٧٠٦٦
	المالكية	٤٢٦٨٩	٤٠٨٤٣	٨٣٥٣٢
	جملة المحافظة	٢٣٨٧٥٩	٢٢٩٧٤٧	٤٦٨٥٠٦
السويداء	مركز المحافظة	٣٨٧٩٤	٣٧٣٤٨	٧٦١٤٢
	شهبا	١٤٦٠١	١٤٤٠١	٢٩٠٠٢
	صلخد	١٧١٢٩	١٧٣٨٧	٣٤٥٠٦
	جملة المحافظة	٧٠٥٢٤	٦٩١٣٦	١٣٩٦٥٠
درعا	مركز المحافظة	٥٩٩١٠	٦٠٥٤٨	١٢٠٤٥٨
	أزرع	٥٥٨٦٣	٥٦١٦٠	١١٢٠٢٣
	جملة المحافظة	١١٥٧٣	١١٦٧٠٨	٢٣٢٤٨١
القنيطرة	قنيطرة	٨٥٦٨	٧٩٢٢	١٦٤٩٠
	المجموع العام	٣٢٣٣١١٠	٣٠٧١٥٧٥	٦٣٠٤٦٨٥

ملحق (٢)

توزع كثافة السكان فى القطر العربى السورى حسب المنطقة لعام ١٩٧٠

المحافظة	المنطقة	الكثافة / كم٢
مدينة دمشق		٧٠٩٠
	مركز المحافظة	٢٦٣
	التل	٤٥
	دوما	١١
	الزبدانى	٦٨
	قطنا	٥٨
	القطيفة	٢٤
	النبك	٢٩
دمشق		٣٤
	مركز المحافظة	٣٩
	تدمر	١
	تلكلخ	١٣٩
	الرستن	١١٥
	القصير	٥٧
	المخرم	٨
حمص		١٣
	مركز المحافظة	١٠١
	السلمية	١٧
	الغاب	٩٢
	مصياف	١١٨
حماه		٥٨
	مركز المحافظة	١٧٧
	بانياس	١٣٣
	دريكيش	١٨٥
	صافيتا	١٨٠
	الشيخ بدر	١٣١
طرطوس		١٦٠
	مركز المحافظة	٢٠٩
	جبلة	١٥٢
	الحفة	١١٨
	القرداحة	٩٢
اللاذقية		١٦٠
	مركز المحافظة	١١١
	أريحا	٨٣
	جسر الشغور	٦٠
	حارم	٨٠
	معرة النعمان	٣٦
أدلب		٦٥
	مركز المحافظة	٣٩٢١
	جبل سمعان	٣٩
	اعزاز	٩٢
	الباب	٦٢
	طرابلس	٣١
	عفرين	٥٣
	عين العرب	٢٩
	منبج	٣٧
حلب		٨٢
	مركز المحافظة	١٦
	تل أبيض	٥
الرقة		١١
	مركز المحافظة	١٢
	البوكمال	٢١
	الميادين	٤
دير الزور		٩
	مركز المحافظة	١٣
	رأس العين	١٨
	القامشلى	٤٣
	المالكية	٢٢
الحسكة		٢٠
	مركز المحافظة	٥٢
	شهباء	١٤
	صلخد	١٧
السويداء		٢٥
	مركز المحافظة	٧٣
	أزرع	٥٤
درعا		٦٢
القنيطرة		١٠

ملحق (٣)

حركة السكان الاجمالية بين محافظات الجمهورية العربية السورية (١) عام ١٩٧٠

المحافظة	السكان		الحركة الإجمالية		الهجرة إلى المحافظة		الهجرة من المحافظة		صافي الهجرة	معدل الهجرة الإجمالي(٢)
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
مدينة دمشق	٨٣٦٦٦٨	١٣٫٣	٢٥١٤٤٣	٢١٫٩	١٧٦١٧٥	٣٠٫٧	٧٥٢٦٨	١٣٫١	− ١٠٠٩٠٧	+ ٠٫٤٠
دمشق	٦٢١٢٦٦	٩٫٩	١٥٠٢٠٩	١٣٫١	١١٢٤٢٢	١٩٫٦	٣٧٧٨٧	٦٫٦	− ٦٤٦٢٥	+ ٠٫٥٠
حمص	٥٤٦١٧٦	٨٫٧	٧٤١١٦	٦٫٤	٣٦٧٧٨	٦٫٤	٣٧٣٣٨	٦٫٥	− ٥٦٠	− ٠٫٠٧
حماه	٥١٤٧٤٨	٨٫٢	٦٣٦٣٢	٥٫٥	٢٤٣٦٥	٤٫٢	٣٩٢٦٧	٦٫٨	− ١٤٩٠٢	− ٠٫٢٣
طرطوس	٣٠٢٠٦٥	٤٫٨	٣٢٠٨٠	٢٫٨	١٣٨٧٥	٢٫٤	١٨٢٠٥	٣٫٢	− ٤٣٣٠	− ٠٫١٣
اللاذقية	٣٨٩٥٥٢	٦٫٢	٥٨٣٤٢	٥٫١	٢٥٤٧٠	٤٫٤	٣٢٨٧٢	٥٫٧	− ٧٤٠٢	− ٠٫١٣
أدلب	٣٨٣٦٩٥	٦٫١	٦٣٩٣٨	٥٫٦	١٦٠٦٣	٢٫٨	٤٧٨٧٥	٨٫٣	− ٣١٨١٢	− ٠٫٥٠
حلب	١٣١٦٨٧٢	٢٠٫٨	١٣٤١٣٩	١١٫٧	٥٠٥٤١	٨٫٨	٨٣٥٩٨	١٤٫٦	− ٣٣٠٥٧	− ٠٫٢٥
الرقة	٢٤٣٧٣٦	٣٫٩	٥٨٨٩٠	٥٫١	٥١١٤٣	٨٫٩	٧٧٤٧	١٫٣	− ٤٣٣٩٨	+ ٠٫٧٤
دير الزور	٢٩٢٧٨٠	٤٫٦	٣٤٢٥٨	٣٫٠	١٠٦٤٤	١٫٩	٢٣٦١٤	٤٫١	− ١٢٩٧٠	− ٠٫٣٨
الحسكة	٤٦٨٥٠٦	٧٫٤	٤٠٢٠٦	٣٫٥	٢٢١٠٠	٣٫٨	١٨١١٦	٣٫٢	− ٣٩٩٤	+ ٠٫٠٩
السويداء	١٣٩٦٥٠	٢٫٢	٢٦٢٤٢	٢٫٣	٩٨٨٣	١٫٧	١٦٣٥٩	٢٫٨	− ٦٤٧٦	− ٠٫٢٥
درعا	٢٣٢٤٨١	٣٫٧	٥٣٩٦٦	٤٫٧	٢٤٥٥٧	٤٫٣	٢٩٤٠٩	٥٫٢	− ٤٨٥٢	− ٠٫٠٩
القنيطرة	١٦٤٩٠	٠٫٢	١٠٦٨٧٧	٩٫٣	١٤٨	٠٫١	١٠٦٧١٩	١٨٫٦	− ١٠٦٥٧١	− ٠٫٩٩
المجموع	٦٣٠٤٦٨٥	١٠٠٫٠	١١٤٨٣٢٨	١٠٠٫٠	٥٧٤١٦٤	١٠٠٫٠	٥٧٤١٦٤	١٠٠٫٠	صفر	صفر

(١) نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ ـ الجـزء الأول ـ جدول ١٦ .

(٢) ناتج قسمة صافي الهجرة على الحركة الاجمالية

الفصل الرابع

ظاهرة التحضر فى لبنان *

تمهيد :

لبنان جمهورية صغيرة تبلغ مساحتها ١٠،٤٠٠ كيلو متر مربع ، ويقدر عدد سكانها فى منتصف السبعينات بحوالى ٢،٨٦٩،٠٠٠ نسمة ، كما تقدر نسبة الزيادة السنوية بنحو ٣٪ (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥) . ويشغل لبنان نطاقاً ضيقاً ، يشرف على القسم الأوسط من الساحل الشرقى للبحر المتوسط لمسافة ٢١٠ كيلو متر ، واتساع يتراوح بين ٢٠–٥٠ كيلو مترا . وقد ارتبط تاريخ لبنان السياسى والاجتماعى والاقتصادى ارتباطاً وثيقاً بموقعه الجغرافى الهام وبظروف بيئته الطبيعية التى يغلب عليها الطابع الجبلى .

والتحضر ظاهرة من أبرز مظاهر المجتمع اللبنانى الحديث . ومع ذلك ، فدراسة هذه الظاهرة فى لبنان بوجه خاص تعتبر من الأمور البالغة الصعوبة ، وذلك لسببين أساسيين هما : عدم وجود تعدادات سكانية شاملة ومنتظمة فى لبنان ، ثم قيام الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ /٧٦) التى نجم عنها تغيرات ديموغرافية واقتصادية عميقة الأثر — غير أن تفاصيلها الدقيقة لم تتح لنا بعد . ونوجز فيما يلى أسباب صعوبة البحث فى ظاهرة التحضر فى لبنان :

اولا — عدم توفر التعدادات السكانية :

يمثل إحجام السلطات اللبنانية عن إجراء التعدادات السكانية الشاملة مشكلة من أعقد مشاكل لبنان الحديث ، ذلك لأن هذه المسألة ترتبط أساساً بالنظام الطائفى الذى يتألف

(*) أعد هذه الدراسة الدكتور محمد محمد سطيحه أستاذ الجغرافيا بجامعة القاهرة .

منه المجتمع اللبنانى بكل توازناته وحساسياته . يضاف إلى ذلك عامل آخر وهو قصور نظام التسجيل فى لبنان ، وصعوبة حصر أعداد اللبنانيين فى بلاد المهجر — وقد كانت هجرة أعداد كبيرة من اللبنانيين إلى الخارج من أبرز خصائص المجتمع اللبنانى خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

فحين تكون لبنان الحديث فى عام ١٩٢٠ ، كان هناك توازن بين أعداد الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية ، ولكن ثبات معدل المواليد المنخفض نسبيا بين اللبنانيين المسيحيين بالإضافة إلى ميلهم للهجرة بدرجة أكبر من المسلمين (١) ، أدى إلى أن ميزان التوازن أخذ يميل فى صالح المسلمين إلى حد تفوقهم العددى على المسيحيين بشكل واضح ، وبخاصة فى العقود الأخيرة . ونظراً لتخوف الطوائف المسيحية من أن تصبح « أقلية » فى لبنان ، مما قد يترتب عليه فقد المسيحيين لمراكز القيادة فى الدولة والتى كانوا قد حصلوا عليها فى ظل سياسة التوازن ، فقد أصبحت فكرة التعداد مسألة حساسة فى لبنان . هذا هو السبب الحقيقى الذى صرف السلطات اللبنانية عن إجراء أى تعدادات سكانية رسمية وتفصيلية .

وكانت أول محاولة لعملية إجراء تعداد رسمى قد حدثت فى عام ١٩٣٢ (وهو تاريخ إنشاء سجلات الأحوال الشخصية فى لبنان) ، حينما بلغ عدد سكان لبنان آنذاك ٧٩٣,٤٢٦ نسمة : منهم ٥٠٪ من الطوائف المسيحية و٤٨,٨٪ من الطوائف الإسلامية ، والنسبة القليلة الباقية من طوائف أخرى . ولكن ذلك التعداد لم يتضمن « سوى الإحصاءات المدونة فى سجلات الأحوال الشخصية وبعض التقديرات الجزئية المتفرقة عن عدد السكان المقيمين وتركيبهم الهيكلى ... » (٢) وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، جرت محاولة أخرى لعد السكان رغبة فى ضبط عملية التموين ولكن النتائج كانت محل شك ولم تنشر رسمياً . وهكذا بقى لبنان أحد الأقطار القليلة فى الشرق الأوسط التى ليس لها تعدادات سكانية .

وقد ظهرت على أى حال عدة تقديرات لسكان لبنان خلال الخمسينات والستينات ،

---

(١) W.B. Fisher (1972), « Lebanon : an œcumenical refuge », in J.I. Clarke and W.B. Fisher (eds.), Populations of the Middle East and N. Africa, Univ. London Press, p. 146.

(٢) وزارة التصميم العام (١٩٧٢) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٧٢ بيروت . ص ٥٠

فى عام ١٩٥٣ ، نشر « دى فوما E. de Vaumas (١) تحليلا شاملا لتوزيع السكان فى لبنان ، مع تقديرات للطوائف المختلفة ولعدد السكان فى الأقضية وفى بعض المدن ، ولكنه لم يوضح فى دراسته هذه طريقة حصوله على أرقام تقديراته ، ولا مدى صحتها ، كذلك كانت بعثة « إرفد IRFED » (٢) قد قدرت عدد سكان لبنان فى عام ١٩٥٩ بنحو ١,٦٢٦,٠٠٠ نسمة ، وذلك بعد أن فشلت هذه البعثة فى إقناع السلطات اللبنانية لإجراء تعداد سكانى شامل لكى يخدم مشاريع تنمية لبنان التى اقترحتها البعثة . وخلال سنوات الستينات ، قامت بعض أجهزة الحكومة اللبنانية بعمل تقديرات للسكان المقيمين حسب تسجيلات الأحوال الشخصية ، ومنها تقدير وزارة التصميم العام سنة ١٩٦٤ ، حين بلغ عدد سكان لبنان ٢,٣٦٧,١٤١ نسمة . وقد نشرت هذه البيانات السكانية العامة فى « المجموعة الإحصائية اللبنانية » التى تصدرها وزارة التصميم العام سنويا بالعربية ، وكذلك بالفرنسية ، وقد ظهر العدد الثامن من هذه المجموعة سنة ١٩٧٢ .

* * *

وفى نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، بدأت مديرية الإحصاء المركزى (التابعة لوزارة التصميم العام) فى لبنان بتنفيذ ما سمى « التحقيق الإحصائى بالعينة » عن القوى العاملة فى لبنان . وقد ذكر فى مقدمة الجزء الأول من هذا التحقيق الإحصائى أنه « أريد منه فى الواقع أن يكون على قدر الإمكان بديلا عن تعداد السكان » (٣) . وقد كان هدف هذا التحقيق الإحصائى الحصول على المعلومات الآتية :

١ — المميزات والسمات الديموغرافية للسكان المقيمين فى لبنان (دون اللاجئين الفلسطينيين فى المخيمات) . ٢ — المستوى التعليمى . ٣ — نسبة ارتياد المدارس . ٤ — معدل النشاط الاقتصادى . ٥ — توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات والمهن ونظام العمل . ٦ — أوضاع السكن .

---

(١) E. de Vaumas (1953), « La répartition de la population au Liban », Bull. Soc. de Géogr. d'Egypte, t. XXVI, 1953, pp. 5-75.

(٢) Mission IRFED-LIBAN (1960-1961), Besoins et Possibilités de Développement du Liban, Ministère du Plan, Beyrouth, t. I, p. 52.

(٣) مديرية الإحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة فى لبنان : تحقيق إحصائى بالعينة نوفمبر ١٩٧٠ ، المجلد الأول ، بيروت : ص ٥ .

وقد اتضح من هذا التحقيق الإحصائى بالعينة والذى نشرت نتائجه فى يوليو ١٩٧٢ ، أن عدد سكان لبنان المقيمين فى وقت إجرائه (نوفمبر ١٩٧٠) بلغ ٢,١٢٦,٣٢٥ نسمة ولايشمل هذا العدد اللاجئين الفلسطينيين من سكان المخيمات داخل لبنان .

ورغم أن هذا التحقيق الإحصائى هو أحدث ما يمكن أن يعتمد عليه فيما يختص بالبيانات الرسمية عن سكان لبنان ، إلا أن فيه أوجه نقص كثيرة ، نوجز أهمها فيما يلى :

١ — لأنه تحقيق بالعينة ، فقد جاءت نتائجه بأقل من الواقع . ويعترف حتى المسئولين عنه بأن « نتائج الأرقام الإجمالية يمكن أن تتأرجح حول الأرقام الصحيحة زيادة أونقصاً مع هامش قدره ٥ ٪ ، وهامش أكبر (١٠ ٪ أو أكثر) بالنسبة للأرقام الجزئية » .

٢ — أغفل هذا التحقيق الإحصائى دراسة سكان المدن اللبنانية فيما عدا بيروت وضواحيها ، إذ قدمت نتائج كل موضوع (كالخصائص الديموغرافية والقوى العاملة) على مستوى أربع طبقات أو فئات هى :

« بيروت — ضواحى بيروت — المدن الأخرى — المناطق الريفية »

وفى هذا التحديد الضيق قصور واضح ، بحيث لانستطيع مثلا أن نعرف من هذا التحقيق الإحصائى حتى مجمل عدد سكان مدينة كبيرة نسبياً مثل صيدا أو زحلة — لأنهما واقعتان ضمن طبقة تسمى « المدن الأخرى » .

٣ — لم يتضمن هذا التحقيق الإحصائى عدد الفلسطينيين المقيمين فى المخيمات ، الأمر الذى لايعطى صورة شاملة وواقعية عن أوضاع كل السكان المقيمين على أرض لبنان . ومن المعروف أنه كان فى لبنان أثناء إجراء التحقيق ١٥ مخيما للاجئين الفلسطينيين ، قدرت «الأونروا » جملة عدد سكانها بنحو ١٨٤,٠٤٣ نسمة فيما بين منتصف عام ١٩٧٠ ومنتصف عام ١٩٧٢ ، يتوزعون بنسبة ٣٥,٤ ٪ فى بيروت وضواحيها ، ١٢,٤ ٪ فى لبنان الشمالى (مدينة طرابلس أساساً) ، ٤٨,٢ ٪ فى لبنان الجنوبى (خاصة فى قضائى صيدا وصور) ، ثم ٤ ٪ فى البقاع (١).

٤ — لم يشر هذا التحقيق الإحصائى من قريب أو بعيد إلى أعداد الطوائف الدينية فى لبنان ، الأمر الذى لايساعد على تحليل أوضاع السكان وخصائصهم الإجتماعية داخل المدن بوجه خاص .

---

(١) UNRWA Public Information Office, Map of UNRWA Areas of Operation, Beirut, 1972.

هكذا تتضح صعوبة البحث في ظاهرة التحضر في لبنان ، فليس هناك تعدادات سكانية تفصيلية ومنتظمة حتى يمكن تتبع عملية التحضر ، وقياس معدلات نمو التحضر ، وتتبع نمو سكان الريف والحضر وكذلك توزيعهم وكثافاتهم . ومع ذلك ، وبالرغم من كل أوجه القصور في هذا التحقيق الإحصائي بالعينة ، فنحن مضطرون إلى الإعتماد كثيراً على نتائجه في دراسة ظاهرة التحضر في لبنان .

ثانيا ـ الآثار الديموغرافية والاقتصادية للحرب الأهلية :

أدى إلى قيام الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت قرابة تسعة عشر شهراً (إبريل ١٩٧٥ — نوفمبر ١٩٧٦) ، عوامل عديدة وتراكمات قديمة ، تضافرت كلها لتفجر هذه الحرب البشعة على أرض لبنان . ولايهمنا هنا العوامل والأسباب بقدر ما تمخضت عنه هذه الحرب من آثار إقتصادية وتغيرات ديموغرافية في أوضاع السكان .

ومن أسف أنه لم تصدر بعد أية بيانات رسمية تفصيلية عن نتائج هذه الحرب ، وكل ما يمكن الإعتماد عليه في هذا الصدد هو ملاحظات شخصية وبضع تقديرات رسمية صدرت عن مسئولين أو عن لجان شكلتها الدولة عقب إنتهاء الحرب لإعادة تعمير لبنان .

لقد تسببت هذه الحرب في تحويل قطاعات كثيرة من مدن لبنان وقراه إلى أنقاض ، «وسقط تحت الأنقاض ٦٠ ألف قتيل (أى قدر مجموع سكان مدينة صيدا وضواحيها) ، و ٢٠٠ ألف جريح ، وخلفت الحرب ١٠٠ ألف يتيم ، بينما طردت ١,٣٥٠,٠٠٠ مواطن خارج لبنان (أى نحو نصف سكان لبنان) » .

وقد قدرت خسائر الإقتصاد اللبناني بحوالى ٤ مليار دولار (١) — أى حوالى ١١ مليار ليرة لبنانية . وإذا دققنا في بعض التفاصيل ، نجد في تقرير جمعية التجار إلى رئيس الجمهورية أن هذه الحرب قد « أصابت القطاع التجارى إصابة مميتة ، فقد تهدمت وأحرقت ٦٠٠٠ مؤسسة تجارية في بيروت ، بلغت خسائرها ٤,٥ مليار ليرة » . أما مرفأ بيروت فقد بلغت خسائر تدميره ٥٥ مليون ليرة ، وقيمة البضائع المحروقة والمسروقة من المرفأ ٢,٥ مليار ليرة . كذلك قدرت وزارة التصميم العام قيمة خسائر قطاع الصناعة بما يتراوح بين ٦٠٠ — ٨٠٠ مليون ليرة . لم ينج قطاع من التدمير والخسائر ، وبخاصة قطاع الخدمات عماد الإقتصاد اللبناني . أما قطاع السياحة ، فقد كان أول القطاعات التي أصيبت بالشلل منذ لاحت نذر الحرب الأهلية في الأفق .

---

(١) عبد المنعم المشاط (١٩٧٧) ، « لبنان بين المدنة والسلام الدائم » ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ١٣ أبريل ١٩٧٧ مؤسسة الأهرام بالقاهرة ، ص ١٢٢ .

ومن ناحية أخرى ، فقد تمخضت هذه الحرب عن ظواهر تركيب جديد فى لبنان ، ناهيك عن آثاره السياسية والإقتصادية . فقد اضطرت هذه الحرب فريقاً من اللبنانيين إلى هجر الوطن كله طلباً للنجاة ، وتقدر الأرقام الرسمية عدد هؤلاء المهاجرين بنحو ١,٣ مليون نسمة ــ سافروا إلى فرنسا وقبرص ومصر وسوريا وغيرها من البلاد العربية . وقد عاد معظم هؤلاء المهاجرين إلى لبنان بعد إنتهاء الحرب ، ولكن الكثير من العائدين لم يرجعوا إلى أحيائهم وقراهم الأصلية . كذلك دفعت هذه الحرب فريقاً آخر من اللبنانيين إما إلى ترك الأحياء والقرى التى يسكنها طواعية ليستوطن فى حمى الجماعة أو الطائفة التى ينتمى إليها سياسياً أو عقائدياً ، أو أجبر تحت ضراوة القتال والتدمير على ترك منطقة سكنه ــ كما حدث بالنسبة لسكان منطقتى الكارنتينا والمسلخ فى أقصى شمال شرقى بيروت ، وكذلك سكان مخيم تل الزعتر فى ضواحى شرق بيروت (١) ، والذين انتقل منهم من بقى على قيد الحياة إلى بلدة الدامور (جنوب بيروت) ، والتى هرب سكانها المسيحيون بدورهم إلى مدينة جونيه (شمال بيروت) التى تضخمت نتيجة موقعها وسط معاقل مسيحيى لبنان ، وهى المدينة التى رشحها البعض كعاصمة جديدة للبنان إذا نفذت خطط التقسيم .

وفى مدينة بيروت نفسها ، حدثت هجرة واسعة بين أحيائها الشرقية (المسيحية غالباً) وأحيائها الغربية (المسلمة أساساً) ، كما دمر وسطها التجارى ومرفأها البحرى ، وتحولت بعض أحيائها وضواحيها ــ خاصة تلك القريبة من خطوط التماس ــ إلى أنقاض ، مثل ساحة البرج وساحة الشهداء فى الوسط التجارى ، والشياح وعين الرمانة فى الضواحى . وفى الوقت نفسه اكتظت أحياء أخرى فى بيروت بالسكان المهاجرين وبالحوانيت الخشبية التى تتزاحم بشكل غريب ــ كما فى أحياء الروشة وطريق الجديدة بالمزرعة . كذلك استمر تيار النازحين من مناطق الجنوب اللبنانى يتدفق بشدة نحو بيروت وضواحيها ، ليس بسبب الفقر والإهمال هذه المرة ، وإنما بسبب إنتقال الحرب الأهلية إلى ديارهم فى الجنوب بعد أن انتهت فى الشمال ، وكذلك بسبب تزايد الإعتداءات الإسرائيلية على مناطق الجنوب (مدينة النبطية مثلا هجرها معظم سكانها) .

كل هذه التغيرات الديموغرافية والإقتصادية التى لم تتح تفاصيلها بعد ، لاشك أنها تضيف المزيد من المشكلات التى يواجهها أى باحث فى دراسة ظاهرة التحضر فى لبنان ،

---

(١) كان عدد سكان تخاشيب وأكواخ الكارنتينا نحو ١٤ ألف ربعهم تقريبا من اللبنانيين ، كما قدر عدد سكان أكواخ مخيم تل الزعتر بأكثر من ١٥ ألف نسمة ، معظمهم من الفلسطينيين .

تحديد المفاهيم

من المصطلحات المتصلة بموضوع التحضر ، والتي ينبغي تحديد مفاهيمها بادىء ذي بدء ، مصطلحات : الحضرية (أو المدينية) Urbanism ، والتحضر Urbanization ، ودرجة التحضر ، ثم معدل التحضر .

وكان عالم الاجتماع « لويس ويرث » (١) من أهم العلماء الذين ناقشوا مفهوم الحضرية كأسلوب حياة ، وما زال الكثيرون يأخذون بتفسيراته وآرائه في هذا الموضوع — رغم ماتعرضت له من نقد وجدل (٢) . ويقصد بمصطلح الحضرية — من وجهة نظر علماء الاجتماع — التغير النوعي في مظهر الناس وفي أنماط سلوكهم وفي شبكات المؤسسات التي يخلقونها ويشاركون فيها . الحضرية « أسلوب حياة » يتميز بالسفسطة sophistication والتنافس ، وتقبل التغيير ، وسطحية العلاقات بين أفراد المجتمع . ومن خصائص هذا الأسلوب الحياتي أيضا أنه يزود الفرد بدرجة قوية من الإدراك والنظام . والحضرية والعصرية modernity مصطلحان مترادفان عند كثير من الكتاب .

أما مصطلح « التحضر » فليس من السهل تحديده ، وإن كان يدل على « عملية » و « نتيجة » معاً . فالتحضر عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي ، وبعبارة أخرى : هو عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى (٣) . كذلك يعني مصطلح التحضر أن حجماً معقولا من سكان الدولة أو الإقليم يعيش في المدن (٤) .

ومن الناحية التاريخية ، يرتبط التحضر والحضرية بعضهما ببعض ، وذلك من حيث أن سكان المدن هم أول من مارس ورعى الحضرية كأسلوب حياة . هذا الارتباط على كل حال ليس ارتباطاً مطلقاً . ففي الدول الغربية مثلا ، اختار كثير من سكان الريف « الحضرية » كأسلوب حياة دون أن ينتقلوا للإقامة في المدينة ، وحتى في لبنان نفسه ،

---

(١) Louis Wirth (1938), « Urbanism as a Way of Life », American Journal of Sociology, Vol. 44, pp. 1-24.

(٢) Herbert Gans (1972), People and Plans, Penguin Books, pp. 41-59.

(٣) R. Thomlinson (1969), Urban Structure, Random House, New York, p. 37.

(٤) Kingsley Davis (1959), « The Origin and Growth of Urbanization in the World », in Harold Mayer and C. Kohn (eds.), Reading in Urban Geography, Chicago, p. 59.

نجد بعض سكان القرى الجبلية والسياحية القريبة من مدينة بيروت قد تبنوا الحضرية كأسلوب حياة دون أن ينتقلوا لسكن المدن اللبنانية ، وقدساعد على ذلك تعدد أساليب النقل والاتصال بين الريف والحضر ، وقصر المسافة بينهما ، وكذلك الغزو الثقافى الذى تبثه المدينة فى القرية عن طريق الإذاعة والتلفزة والصحافة وغير ذلك من وسائل الثقافة .

ومن جهة أخرى ، نجد بعض ساكنى المدينة — كسكان التخشينات وأكواخ التنك فى بعض أطراف بيروت وفى بعض ضواحيها — لم يستوعبوا على الإطلاق أسلوب الحياة المدينى فى المدينة التى انتقلوا إليها من الريف ، وظلوا يمارسون حياة الريف داخل مجتمع المدينة .

ورغم نمو ظاهرة التحضر بشكل سريع فى لبنان وفى مجتمعات عربية أخرى خلال العقدين الأخيرين ، إلاأن ظاهرة الحضرية لم تواكبها بنفس السرعة ، فهناك فجوة تاريخية كبيرة بين الظاهرتين : التحضر والحضرية — فالظاهرة الكمية (التحضر) تفوق بكثير الظاهرة النوعية (الحضرية) .

أما مصطلح « درجة التحضر » degree of urbanization — ويسمى أيضا مستوى التحضر level — فيقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون فى مستوطنات يزيد حجمها على ٢٠,٠٠٠ نسمة (أى نسبة سكان المدن عموما فى مجموع سكان الدولة أو الاقليم) . ومن المناسب أن نشير هنا أيضا إلى مصطلح « موشر التركز الحضرى » index of urban concentration وهو نسبة مجموع السكان الذين يعيشون فى مدن أو تجمعات تزيد على ١٠٠,٠٠٠ نسمة إلى جملة السكان .

وكلما ارتفعت نسبة سكان الحضر ، زادت درجة التحضر . وقد يكون هناك ارتفاع فى عدد سكان المدن خلال فترة معينة ، ولكن لايكون هناك ارتفاع فى درجة التحضر إذا كان عدد سكان الريف قد ارتفع بنفس المعدل (١) . ومن هنا يمكن تعريف «معدل التحضر» rate of urbanization بأنه التغير فى درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة ، ويقاس هذا التغير بنسبة مئوية . وكلما زاد معدل التحضر على معدل التريف ، ارتفعت درجة التحضر .

...

(١) J.A. Everson and B. Fitzgerald (1972), Inside the City, Longman, p. 2.

ويعتبر لبنان من أكثر الدول العربية تحضراً فى الوقت الحاضر ، إذ تتراوح درجة التحضر فيه حول ٥٥٪ ، ولا يسبقه فى هذا الخصوص غير بضع دول بترولية فى منطقة الخليج العربى ، وبخاصة الكويت وقطر اللتان ارتفع فيهما معدل التحضر إلى ١٨ ٪ و١٥٪ سنويا على الترتيب خلال الفترة ١٩٦٠–١٩٧٠ ، بينما قدر معدل التحضر فى لبنان خلال نفس الفترة بحوالى ٤٪ سنوياً (١) ، وهذا يعتبر ضمن معدلات التحضر المتوسطة بين الدول العربية .

والواقع أنه لا يمكن قياس درجة التحضر ولامعدل التحضر بشكل دقيق فى لبنان، وذلك بسبب عدم وجود تعدادات سكانية أو بيانات إحصائية دقيقة ومنتظمة . وحتى بيانات التحقيق الاحصائى بالعينة الأخير (نوفمبر ١٩٧٠) ، لايمكن أن نستخرج منها درجة تحضر دقيقة للبنان ، وإن كان من الممكن معرفة نسبة سكان المدن بوجه عام، ذلك لأن نتائج هذا التحقيق الاحصائى لم تبرز عدد السكان الموجودين فى تجمعات يبلغ حجمها ٢٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر (حتى يمكن معرفة درجة التحضر) ، وإنما أظهرت فقط عدد السكان فى التجمعات التى يبلغ حجمها ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر ، وكذلك عدد السكان الذين يقطنون تجمعات يبلغ حجمها ١٠٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر .

ومن الجداول المختلفة فى هذا التحقيق الإحصائى ، أمكن تجميع البيانات الخاصة بالحضر فى جدول رقم (١)

جدول (١) — جملة السكان وسكان الحضر ونسبهم فى لبنان سنة ١٩٧٠ (٢) .:

مجموع السكان		سكان التجمعات ١٠,٠٠٠ فأكثر		سكان التجمعات ١٠٠,٠٠٠ فأكثر		سكان المدن ١٠٠,٠٠٠ فأكثر	
عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٢١٢٦٣٢٥	١٠٠	١٢٣٢٢٦٥	٥٨	١٠٩٦٢٦٠	٥١,٦	٦٣٢١٩٠	٣٠

(١) Saad-Eddin Ibrahim (1974), « Urbanization in the Arab World », Population Bulletin of the U.N. Econ. Com. for West Asia, No. 7, July 1974, pp. 75-77.

(٢) مديرية الأحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة فى لبنان ، مرجع سابق . ص ص ٤١ ، ٦٥ .

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة سكان التجمعات التى يبلغ حجمها ١٠,٠٠٠ فأكثر – وهى تدخل ضمن تصنيف المدن اللبنانية – تصل إلى حوالى ٥٨٪ من جملة سكان لبنان . ولكن إذا أردنا تقدير درجة التحضر فى لبنـــان (كما هو متعارف عليها دوليا ٢٠,٠٠٠ فأكثر) ، فإن هذه النسبة تهبط إلى ما بين ٥٤–٥٥٪ .

كذلك نلاحظ فى نفس الجدول أن نسبة التجمعات التى يبلغ حجمها ١٠٠,٠٠٠ فأكثر تصل إلى ٥١,٦٪ من جملة سكان لبنان ، وهى تشمل بالتحديد ثلاثة تجمعات : مدينة بيروت ، وضواحى بيروت ، ومدينة طرابلس . ولما كانت ضواحى بيروت لا يجمعها إطار إدارى واحد ، وإنما هى بلدات متفرقة أو متصلة تتبع إداريا قضائى المتن وبعبدا ضمن محافظة جبل لبنان (شكل ٤–١) ، فيمكن استبعادها لكى نستخرج « مؤشر التركز الحضرى » فى لبنان ، وهو كما ذكرنا من قبل عبارة عن نسبة سكان المدن التى يبلغ حجمها ١٠٠,٠٠٠ فأكثر (بيروت وطرابلس) ، ويمثل هذا المؤشر ٣٠٪ من سكان المدن .

واضح مما تقدم أن درجة التحضر مرتفعة فى لبنان ، إذ تصل إلى حوالى ٥٥٪ ، بينما هى لمجموع العالم العربى كله لا تزيد كثيرا على ٣٥٪ (١) ، ولا يتفوق على لبنان فى هذه الدرجة سوى بعض دول البترول فى منطقة الخليج .

أما معدل التحضر فى لبنان فلا يمكن قياسه بدقة من البيانات المتاحة . وإذا كانت بعض المصادر قد قدرته بنحو ٤٪ سنويا خلال فترة الستينات ، فهو معدل متوسط نوعاً بين معدلات نمو سكان الحضر للدول العربية . ولاشك أن فترة عقد الستينات قد شهدت أعلى معدلات النمو الحضرى فى لبنان وكان هذا أمراً ملحوظاً فى معظم البلاد العربية ، ورغم أن الظاهرة العامة هى أن معدل نمو الحضر قد أخذ يميل نحو الاتزان والانخفاض النسبى فى الوقت الحاضر – كما هو واضح فى مدينة بيروت بالذات والتى تشبعت بالسكان – إلا أن المنتظر (فى غياب سياسة حضرية رشيدة واستمرار معدل نمو سكان لبنان المرتفع حول ٣٪) أن يستمر معدل نمو التحضر مرتفعاً فى لبنان (٤٪ سنوياً أو أكثر) . ومعنى ذلك أن سكان الحضر فى لبنان سوف يضاعفون عددهم كل ١٥–١٨ سنة ، الأمر الذى يعنى إضافة المزيد من مشكلات التحضر التى يعانى منها لبنان بالفعل ، وهو بلد صغير محدود الموارد .

---

(١) Saad-Eddin Ibrahim (1974), op. cit., p. 75.

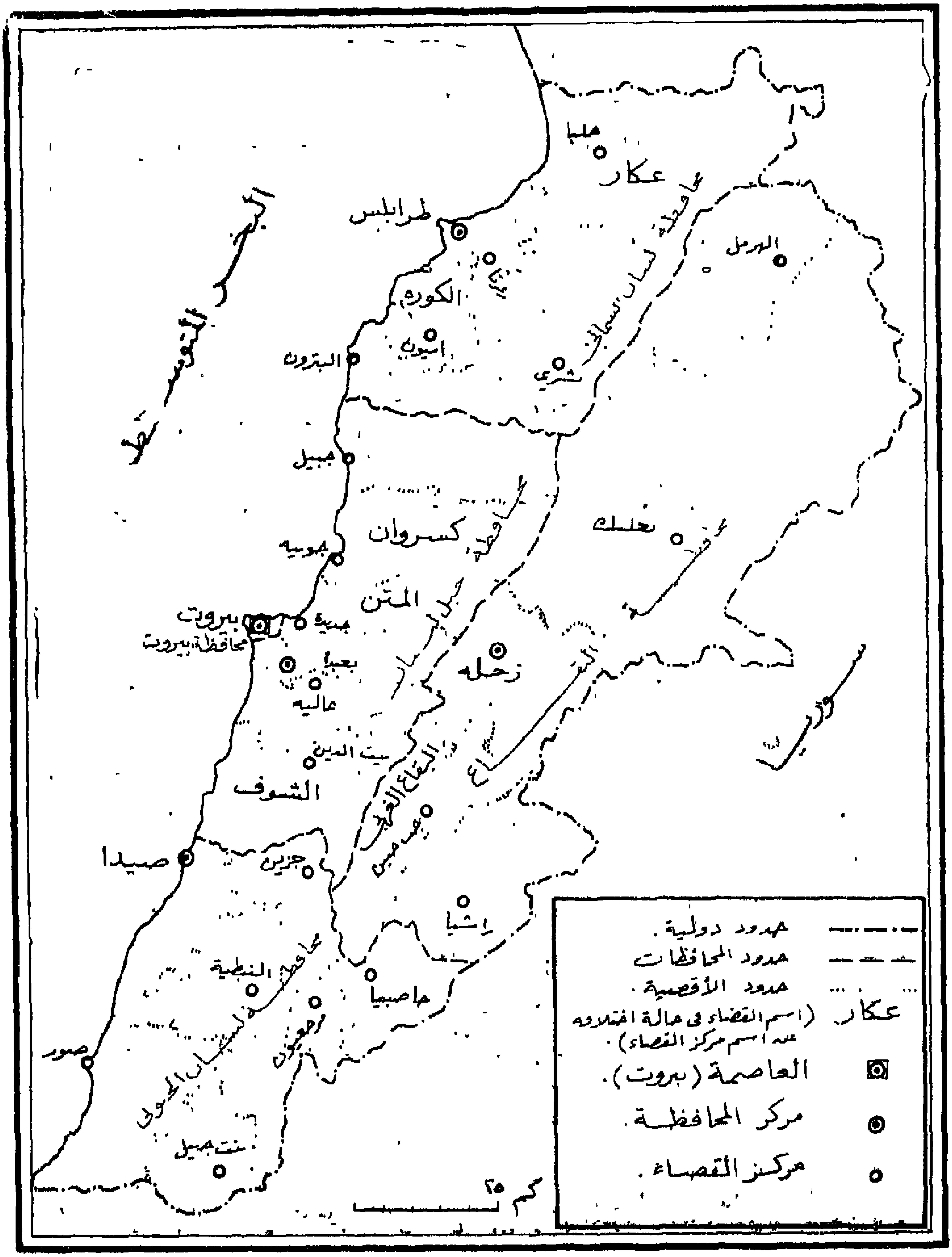

شكل ٤ ــ ١ : التقسيم الادارى فى لبنان

العوامل الأساسية للتحضر

تأثرت ظاهرة التحضر فى لبنان بمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية ، تضافرت كلها فى هذه الرقعة الصغيرة من الأرض ولعبت الدور الرئيسى فى توزيع المستوطنات الحضرية وفى حجمها ونمطها الوظيفى .

العوامل الجغرافية :

هناك عاملان جغرافيان أساسيان أثرا بشكل واضح فى ظاهرة التحضر فى لبنان : الطبيعة الجغرافية لهذا القطر الصغير المساحة ، ثم موقعه الجغرافى الهام .

فمن الناحية الطبيعية ، تغلب على لبنان صفة البلد الجبلى حيث تنتظم تضاريسه فى سلاسل جبلية عالية تمتد موازية للساحل من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . أما خط الساحل فهو بصفة عامة قليل التعاريج ، تظهر فيه بعض الخلجان الواسعة كخليج عكار وخليج جونيه ، وكذلك بعض الرؤوس مثل رأس ميناء طرابلس فى الشمال ورأس بيروت فى الوسط . ويمتد على طول هذا الساحل سهل ساحلى ضيق ، متقطع أحياناً ، ويتراوح متوسط عرضه بين ٢ — ٣ كيلو متر ، ولا يزيد أقصى اتساع له على ١٠ كم فى منطقة بيروت ، كما يتسع أيضاً حول مدينتى طرابلس وصيدا . ومن ثم احتلت مواضع هذه المدن الثلاث — وهى أكبر مدن لبنان — أكثر مناطق السهل الساحلى اتساعاً ، وحيث توجد بعض الرؤوس التى ساعدت على خلق أماكن لرسو السفن (شكل ٤ — ١) .

وتمتد خلف هذا السهل الساحلى مباشرة سلسلة جبال لبنان الغربية (جبل لبنان) التى تبلغ ذروة ارتفاعها فى قمة القرنة السوداء (٣٠٨٣ متراً) فى الشمال ، وتشكل هذه الجبال حاجزاً طبيعياً تخترقه بصعوبة بعض الممرات المرتفعة كممر ضهر البيدر الذى يصل ارتفاعه إلى ١٥٥٠ متراً ويمر خلاله طريق بيروت دمشق . ويبعد الخط الذى ينتظم قمم هذه السلسلة موازياً للساحل مسافة ٣٠ كم عن البحر المتوسط . وبينما تنحدر هذه السلسلة انحداراً متدرجاً نحو الغرب مكونة منطقة وسيطة من الهضاب والحروف الشديدة التقطع بين السهل الساحلى والقمم العليا ، ، نجد هذه السلسلة تنحدر بشدة جهة الشرق نحو سهل البقاع . والبقاع سهل طولى داخلى ، يمتد بين سلسلتى جبال لبنان الغربية والشرقية ، ويتراوح عرضه بين ١٠—١٥ كم ويبلغ متوسط ارتفاعه ٩٠٠ متر ، وهو إقليم زراعى ولكنه قليل الموارد المائية . أما سلسلة جبال لبنان الشرقية فتمتد إلى الشرق من سهل البقاع مكونة الحدود الطبيعية مع سوريا ،

ويكون القسم الشمالي من هذه السلسلة الشرقية حاجزاً جبلياً لا يجتازه أي ممر سالك ، وتتتابع إلى الجنوب من هذا القسم مجموعة وهاد ومنخفضات تمر فيها طريق بيروت دمشق ، ثم ترتفع بعدها في الجنوب قمة جبل حرمون الشامخ (٢٨١٤ متراً) (١) .

ونظراً لإرتفاع سلسلة جبال لبنان الغربية ومواجهتها للساحل لمسافة تقرب من مائتي كيلو متر ، وعبر مسالك الرياح الغربية السائدة ، حظي معظم لبنان بأمطار غزيرة نسبياً (أكثر من ١٠٠٠ ملليمتر فوق المناسيب العليا وحول ٥٠٠ مم فوق معظم الجهات الأخرى). وهناك غطاء ثلجي يغطي المنحدرات العليا لجبال لبنان لفترة تقرب من نصف السنة .

وتتميز سلسلة جبال لبنان الغربية بوجه خاص بتعقد بنيتها الجيولوجية وتباين تكويناتها الصخرية ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في اختلاف استخدامات الأرض وتوزيع المستوطنات البشرية . ففي الجانب الغربي لهذه السلسلة نجد عند القاعدة طبقة سميكة من الحجر الجيري الجوري ، وهي مسامية وقد يزيد سمكها على ألف متر ، وقد شقت فيها المجاري المائية ودياناً عميقة ، وجدت فيها الجماعات الدينية الهاربة الملجأ والملاذ . وتعلو هذه الطبقة مجموعة من الطبقات التي تنتمي صخورها من الحجر الرملي والمارل والصلصال إلى العصر الكريتاسي الأسفل ، وهي صخور مسيكة غير مسامية . ولما كانت تعلوها في كثير من المواضع تكوينات أخرى جيرية ومسامية تسمح بترشيح مياه الأمطار والثلوج الذائبة ، لقد ظهرت عند خطوط إلتقاء هاتين المجموعتين سلسلة من الينابيع والعيون الكبيرة على إرتفاعات تتراوح بين ١٠٠٠ — ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر . وبفضل وجود العديد من هذه الينابيع ، فقد تحولت سطوح الطبقات المسيكة (من الكريتاسي الأسفل) إلى أراض مروية ، ونشأ فيها عدد من القرى الكبيرة الجبلية ، ويلاحظ أن وجود هذه الطبقات المسيكة يكثر إلى الشرق من بيروت ، كما تألفت منها سلسلة من المنخفضات العالية الخصبة والمأهولة بالسكان ، وهي تتوالى من لبنان الشمالي إلى جنوب بلدة جزين .

ورغم وجود الينابيع على كلا جانبي سلسلة جبال لبنان الغربية ، إلا أن هذه الينابيع أكثر تطوراً على الجانب الغربي ، بسبب الميل الطفيف لطبقات الصخور المسيكة نحو

---

(١) لمزيد من التفاصيل في جغرافية لبنان الطبيعية انظر :

— W.B. Fisher (1961), The Middle East, Methuen: London, pp. 391-435.

— عبد الفتاح محمد وهيبة (١٩٦٦) « مدخل إلى جغرافية لبنان » ، منشورات جامعة بيروت العربية ، ص ص ٥ — ٢٤ .

— حسن سيد أحمد أبو العينين (١٩٦٨) ، دراسات في جغرافية لبنان . دار النهضة العربية ، بيروت ص ص ٣٣ — ٢٠٥ .

الغرب (١). ولهذا كان الجانب الغربى لجبال لبنان – أو المنطقة الوسيطة والمنحصرة بين القمم العالية الجرداء وبين السهل الساحلى – منطقة ذات أهمية إقتصادية كبرى ، إذ تتوافر فيها الينابيع والمنحدرات المتدرجة ذات الأراضى الخصبة والمناخ الجيد والقرى الآهلة بالسكان وبساتين التفاح ومراكز الإصطياف ومراكز التزحلق على الجليد فى الشتاء .

ويمتد من ينابيع جبال لبنان مجار غزيرة المياه ، أصبح بعضها أنهاراً قصيرة سريعة الجريان ، تقطع السلسلة الجبلية فى طريقها إلى البحر . ومن هذه الأنهار نهر بيروت ونهر الكلب ونهر إبراهيم (أدونيس) ونهر أبو على . ومعظم الأنهار اللبنانية محفور بعمق فى وديان خانقية ضيقة ، فيما عدا نهر العاصى وأعالى نهر الليطانى فى سهل البقاع .

المنظر العام هو – إذن – خوانق عظيمة وعميقة ، تشطر القطر اللبنانى إلى كتل صغيرة منفصلة ، أو أقسام طبوغرافية ثانوية ، تتراوح مساحتها بين ٢٠ – ٣٠ كيلو متراً مربعاً . ومع تأثير المناخ فى هذه الأقسام الطبوغرافية ، نشأ التباين والإختلاف فى طبيعة الأرض اللبنانية . إذ نجد لدينا سلسلة من الأقاليم الطبيعية الريفية (Pays) واضحة التمييز وصغيرة المساحة . وبينما يوجد بعض هذه الأقاليم فى الأراضى المنخفضة والساحلية ، والتى ساعدت على امتداد عمران المدن الساحلية ، نجد أن معظم هذه الأقاليم عبارة عن جيوب وأحواض متعددة الأنواع داخل كتل المرتفعات ، كما يظهر بعضها الآخر كمناطق استبسية وبخاصة فى البقاع . وتوجد التربة والمياه الكافية للزراعة فى كثير من هذه الأحواض والمنخفضات العالية الخصبة ، ولذلك قامت فيها القرى العديدة ، وبعض المدن الجبلية الصغيرة مثل بشرى وجزين .

وهكذا نرى أن طبيعة لبنان الجبلية لم تساعد على قيام مراكز حضارية كبيرة الحجم ومتطورة من وسط ريفى غنى . ولم تقم المراكز الحضرية الكبيرة إلا فى النطاق الساحلى بسبب أهمية الموقع لا بسبب أهمية البيئة المحلية ، كذلك قامت فى الجهات السهلية الخصبة من سهل البقاع بضع مراكز حضرية مهمة عند محاور طرق المواصلات وأهمها على وجه الخصوص مدينة زحلة . ومن جهة أخرى ساعدت الظروف الجغرافية الخاصة فى منطقة الجبل على نشأة العديد من القرى الزراعية الصغيرة فى الأحواض والمنخفضات الجبلية الخصبة ، على أن بعض هذه القرى – بفضل موقعها القريب من بيروت وتطور السياحة فى لبنان وتمتعها بمناخ جيد ومناظر طبيعية جذابة – قد تحولت إلى مجتمعات متحضرة ومراكز حضرية صغيرة تخدم السياحة والمصطافين من بيروت والمدن الساحلية الأخرى .

---

(١) W.B. Fisher (1972), op. cit., p. 144.

الموقع الجغرافى واهميته : لعل عامل الموقع الجغرافى هو أهم العوامل الجغرافية المؤثرة فى ظاهرة التحضر فى لبنان . فبفضل موقع لبنان بالنسبة للأقاليم المجاورة ، يعتبر هذا القطر المدخل الرئيسى لمعظم بلدان الشرق الأوسط الآسيوية . فإلى جانب أن لبنان يملك معظم الموانىء الجيدة نسبياً على الساحل الشرقى الصعب للبحر المتوسط ، هناك عدد من الممرات التى تسهل الاتصال المباشر بين الساحل والداخل . ويعتبر ممر ضهر البيدر الذى تمر خلاله طريق بيروت دمشق أهم هذه الممرات ، كذلك توجد هناك ممرات أخرى مهمة : طريق طرابلس ووادى النهر الكبير إلى وسط سوريا ثم العراق أو جنوبى تركيا ، ثم طريق صيدا الذى يمتد بين كتل سلاسل جبال جنوبى لبنان إلى القنيطرة فى سوريا ، ثم المفرق فى الأردن ، ومنها إلى السعودية والكويت ومنطقة الخليج العربى .

ونظراً لموقع لبنان على أكثر الطرق المباشرة والسهلة عبر منطقة « البرزخ » التى تفصل بين البحر المتوسط من ناحية والخليج العربى الإيرانى من ناحية أخرى ، فقد كان هناك كثير من الاتصالات عبر لبنان بين بلاد جنوب غربى آسيا من جهة ، وأوربا والغرب من جهة أخرى . وهذه – كما يقول المؤرخون – هى « رسالة لبنان » the mission of the Lebanon أى وظيفة لبنان الاجتماعية والجغرافية التى قام بها على مدى قرون كثيرة ، سواء من الناحية الاقتصادية (خلال التبادل والتجارة) أو من الناحية الحضارية . ولنتذكر دور الفينيقيين الذين خرجوا من لبنان وأسسوا العديد من المستوطنات التجارية على سواحل البحر المتوسط ، ودورهم فى تطوير الحروف الأبجدية . ولنتذكر أيضاً أن بيروت كانت حتى وقت قريب المدينة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تضم أربع جامعات ، كما أن الأهمية الحديثة لبيروت كمركز للنقل الجوى معروفة تماماً .

الواقع أنه بفضل الموقع الجغرافى ، عرف لبنان أول مدنه على الساحل ، وما تزال مدن لبنان الرئيسية هى المدن التاريخية ، التى نشأت أساسا بفضل الموقع الجغرافى على ساحله ثم تطورت بعد ذلك .

العوامل التاريخية :

الحضرية ظاهرة قديمة فى إقليم الساحل اللبنانى السورى – أو الساحل الفينيقى – بصفة خاصة ، وذلك لتوسط موقع الإقليم بين الامبراطوريات القديمة ، والعريقة الحضارة . ورغم أن الإقليم اللبنانى كان يمثل جزءاً من أى من هذه الامبراطوريات القديمة (المصرية والبابلية والحيثية والأشورية والفارسية) ، إلا أن المجتمعات التى عاشت على الساحل الفينيقى آنذاك حافظت على سماتها الخاصة ، وكان ينتظمها عدد من دول المدن أو ممالك

المدن ، حظيت باستقلال ذاتى يختلف فى الدرجة . وهذه هى المدن الفينيقية التى كان من أهمها على الساحل اللبنانى : جبيل (بيبلوس كما سماها الإغريق) ، صور ، صيدا (صيدون) ، ثم بيروت التى كانت إحدى توابع جبيل ، وطرابلس التى لم تكن لها أهمية كبيرة فى العهد الفينيقى وإنما بدأت أهميتها فى عهد الإغريق .

كانت جبال لبنان الغربية التى تعزل ساحل لبنان عن الداخل ، مغطاة بغابات الأرز والسنديان ، التى كانت تكون ثروة هذا الإقليم الطبيعية والتى يفتقر إليها المصريون القدماء والعراقيون . وقدكانت هذه الثروة سبباً فى قيام أول مدينة فى سفوح لبنان منذ الألف الثالثة قبل الميلاد على الأقل ، وهى مدينة جبيل التى اتصلت اتصالا تجارياً ثم ثقافياً بمصر ، وتعتبر من أقدم مدن العالم وإليها ينتمى أسلاف الفينيقيين من الكنعانيين .

كانت الظروف الطبيعية فى منطقة الساحل قد أدت إلى تكوين مجتمع يتجه فى نشاطه نحو البحر ونحو التجارة . وقد ساعد عامل العزلة عن داخل سوريا وما كانت تضطرب به من أحداث سياسية وأطماع وهجرات بشرية ، ساعد على قيام حضارة فينيقية خاصة تأثرت بما وراء البحر بالحضارات الايجية أولا ثم بحركة شعوب البحر بعد ذلك والتى بدأت قبل ١٢٠٠ ق . م . وتأثر بها الساحل اللبنانى الفلسطينى .

هكذا قامت المدن الفينيقية لأغراض تجارية ، وأختيرت على رؤوس ضاربة فى البحر أو جزر قريبة من الساحل لها موانيها الهادئة ، من خلفها جبل مرتفع تغطيه غابات الأرز ، وتتصل اتصالا منظماً بأسواق التجارة الداخلية عن طريق طرق وعرة ليس من السهل على الجيوش المحاربة سلوكها ، وكانت تغذى هذه المدن عدة قرى صغيرة استغلت السفوح الجبلية أقصى استغلال . وكانت كل مدينة تؤلف مع منطقتها المباشرة دولة مستقلة يحكمها ملك خاص ، ومع ذلك فقد ربطت بينها المصالح الاقتصادية المشتركة فى اتحاد فيدرالى (١) .

وقد كانت الأخشاب المجلوبة من جبال لبنان من أهم السلع التجارية عند الفينيقيين ، بالإضافة إلى منتجات الصناعات الحرفية التى قامت فى هذه المدن ، مثل صناعة الملابس

---

(١) للدراسة التفصيلية عن المدن الفينيقية ، أنظر :

— محمد السيد غلاب (١٩٦٩) ، الساحل الفينيقى وظهيره فى الجغرافيا والتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٥٣٥ صفحة .

— يوسف السودا (١٩٧٢) ، تاريخ لبنان الحضارى ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ص ص ٣٥ — ١١٦ .

المطرزة وصناعة الزجاج والفخار ، وكذلك صناعة الصبغة الارجوانية من قواقع بحرية معينة وقد اشتهرت بها صيدا بوجه خاص .

وفى الوقت الذى عاشت فيه المدن الفينيقية على الساحل ، كان أقليم الجبال والغابات نادر السكان ، فلم تسكنه بصفة دائمة غير العصابات وقطاع الطرق ، ويبدو أن هذا الوضع استمر بشكل كبير خلال عهد الرومان (١).

أما فى إقليم البقاع ، فقد كان لموقع سهول البقاع واتجاهها الشمالى الجنوبى الأثر الأول فى جعلها طريقا طبيعيا للاتصال بين الشمال والجنوب ، كما جعلها عرضة لهجرات الشعوب وغزو الجيوش . لذلك امتازت المدن فى البقاع (متى توفر مورد الماء) بأنها كانت مدنا تجارية على الطريق الشمالى الجنوبى ، إما مدن اتصال بين الثغور البحرية فى الغرب والثغور الصحراوية على حافة الصحراء فى الشرق ، أو مدن قلاع فى نقط دفاعية حصينة تدافع عن طرق التجارة أو عن مدخل الإقليم . لذلك كان بعض هذه المدن قديم جدا ، يرجع إلى عهد استقرار العموريين فى سوريا — أى أوائل عصر البرنز . وقد ظلت تلك المدن القديمة مراكز حضارية منذ ذلك الحين ، واتخذ بعضها أهمية خاصة فى العصر الإغريقى الرومانى ، ثم فقدتها بعد ظهور المسيحية .

وأحسن مثل لهذه المدن هى مدينة بعلبك ، التى كانت نقطة التقاء عدة طرق فى سوريا الوطيئة ، وتقع على الممر الطبيعى الشمالى الجنوبى بين حمص والجليل ، وقد قامت بالقرب من عين ماء متدفقة هى رأس العين والتى حولتها إلى غوطة فيحاء وسط استبس البقاع شبه الجافة . ثم اختير هذا الموضع عند العين لتقوم فيه عبادة فينيقية . لذلك قامت المعابد لـ « بعل البقاع » . أو « بعلبك » فى هذه البقعة . ومن ثم أضيف عامل جديد ساعد على ازدهار المدينة ، وهو عامل القداسة ، فأصبحت بعلبك نقطة التقاء عدة طرق ، ومدينة تجارية وسط غوطة ، ثم مدينة دينية مقدسة . ويبدو أن السبب الدينى والذى أدى إلى ازدهارها الكبير قبل المسيحية بثلاثة أو أربعة قرون ، هو نفس السبب الذى أدى إلى انهيارها بعد ظهور المسيحية ، فلم تعد بعلبك سوى بلدة صغيرة كنقطة التقاء عدة طرق ، وكانت بعلبك قد اكتسبت شهرة كبيرة فى العصر الإغريقى الرومانى ، وكان الرومان قد جددوا هيكل بعلبك .

ومن الملاحظ فى البقاع أن المدن والقرى التاريخية الكبيرة ، مثل عنجر ومجدل عنجر (مدن قلاع) وبعلبك ورأس بعلبك ، تميل باستمرار نحو الجانب الشرقى من البقاع عند نقطة التقاء السهل بالحافات الغربية لجبال لبنان الشرقية ، وربما يفسر ذلك بعوامل

(١) W.B. Fisher (1972), op. cit., p. 147.

كثيرة منها : وجود موارد المياه من العيون فى هذا الجانب ، وامتداد الطريق الشمالى الجنوبى التجارى القديم بالقرب من حافات هذه الجبال ، والاحتماء بالسفوح الجبلية أدعى إلى الأمن من داخل السهل نفسه ، والمفروض أن يكون السهل داخل حماية هذه المدن من الأخطار التى تهدده من الشرق فى معظم الأحوال .

أما فى الجانب الغربى من البقاع ، فنظراً لشدة انحدار السفوح الصخرية لجبال لبنان الغربية ناحية البقاع ، وقلة الينابيع نسبيا ؛ فالقرى على الجانب الغربى للبقاع صغيرة وتقع على مستويات بين ١٠٠٠ — ١٤٠٠ متر ، ولا نجد بينها مدنا تاريخية ، أو مدنا كبيرة نسبيا غير زحلة فى الوقت الحاضر . وتقوم زحلة فى ملتقى عدة طرق وتشرف على وادى البردونى وسط سهل خصب . ولكن ليس هناك مايدل على أن زحلة كانت مدينة قديمة مثل بعلبك ، ولكنها أخذت وضعها كمدينة فى عصور حديثة ، خاصة حينما زاد عدد سكانها كثيرا نتيجة هجرة أعداد كبيرة من المارونيين من الجبل إليها إثر حوادث مذابح سنة ١٨٦٠ .

واضح إذن أن معظم المدن اللبنانية الرئيسية هى مدن تاريخية ، قامت منذ عصور قديمة ، وكان ازدهارها أو انكماشها مرهوناً بالأحداث التاريخية والسياسية فى المنطقة ، حينما جلبت حضارة الإغريق لهذا الإقليم (بعد أن غزاه الاسكندر الأكبر عام ٣٣١ ق.م) كانت حضارة غريبة عن السكان المحليين . ورغم أن الاغريق شيدوا أوأعادوا بناء المدن بهدف صبغ المنطقة بالصبغة الاغريقية (الهلينستية) ، إلا أن هذه المدن بقيت أساساً « جزراً » معزولة من الحضارة اليونانية وسط بحر من السامية (١) .

أما الرومان فقد أدخلوا فى حياة الناس مبدأين أساسين : سيادة القانون وفكرة الإمبراطورية . وقد ساد القانون الوضعى المعتمد على تجربة الإنسان بعض أجزاء المنطقة ، وأصبحت بيروت فى هذه الفترة مركزاً من أعظم مراكز الدراسات القانونية التى عرفها العالم القديم ، وذلك بفضل مدرسة الحقوق التى أسسها فيها الامبراطور الرومانى « اسكندر سافيروس » (اللبنانى المولد) عام ٢٢٢ ميلادية ، وكان يقصدها الطلاب من مختلف الأقطار لتلقى علوم القانون والتشريع (٢) . كما اشتهرت بيروت كميناء هام فى تلك الحقبة ، وكانت تقوم — بالاضافة إلى جبيل وصور — بنقل التجارة إلى ثغور أوربا وأفريقيا. واستمرت بيروت مدينة ثقافية واقتصادية مهمة طوال عهد الرومان والبيزنطيين ، حتى

---

(١) Nicola Ziadeh (1957), Syria and Lebanon, Ernest Benn: London, p. 28.

(٢) يوسف الشودا (١٩٧٢) — مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

دمرها زلزال عنيف سنة ٥٥١ ، ولقى ثلاثون ألفاً فيها حتفهم ، ثم أعيد بناء المدينة بعد ذلك أما فكرة الامبراطورية فقد تجلت فى الجهاز الإدارى الذى أقامه الرومان فى مواقع معينة ، وقد تطور هذا الجهاز بعد ذلك بواسطة البيزنطيين ، وأصبح عظيم الفائدة للفاتحين الجدد – أى العرب (١). ولكن كل هذه التطورات كانت مقتصرة على المدن ، ومن ثم شملت قطاعاً صغيراً من الناس . أما الأجزاء الداخلية من الإقليم والتى كان يجب حمايتها من الأعداء والشعوب البدوية ، فقد كانت الإدارة هناك عسكرية أساساً ، وذلك واضح من آثار القلاع والتحصينات الباقية – كما فى البقاع .

وحينما ظهرت المسيحية أخذت تنتشر فى مدن لبنان ، فتقلصت الوثنية من هذه المدن رويداً رويداً ، وكانت بعلبك (لكونها مركزاً هاماً لهيكل ومعابد وثنية) آخر معاقل الوثنية فى لبنان . ومع ذلك وجدت الوثنية فى جبل لبنان معقلا أميناً لها ، إذ هرب إليه وثنيو لبنان الذين أبوا تغيير عقائدهم ، وزاد عددهم بمن انضم إليهم قادمين من البلاد المجاورة . ومعروف أن جبل لبنان ظل دائماً قبلة كل هارب أو مضطهد أو ناسك أو مهاجر – وذلك منذ عصر سليمان حتى الوقت الحاضر .

وفى سنة ٦٣٦ ميلادية فتح العرب سوريا وجاءوا بعقيدة ولغة جديدتين ، واستمرت عملية التعريب والإسلام فى سوريا ولبنان ، ولكن درجة الاستجابة كانت تختلف من منطقة إلى أخرى . فالقادمون الجدد من القبائل العربية فضلوا سكنى السهول المنخفضة والأراضى الساحلية (بسبب الطقس البارد فى أقاليم الجبال) ، ولهذا انتشرت العربية والإسلام فى هذه الأراضى السهلية أولا . ثم انتشر السكان بعد ذلك إلى المنحدرات والأراضى المرتفعة ، وارتقت العربية تلك المنحدرات بالتدريج حتى وصلت إلى القمم ، ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للاسلام ، الذى كان انتشاره بين سكان الجبال محدوداً .

وخلال الفترة الأموية (حوالى ٦٦٠ – ٧٥٠) كانت سوريا ولبنان تمثل قلب الدولة العربية ، واعتنى الأمويون بالأرض بوجه عام وبالمدن الساحلية بوجه خاص . ثم تغيرت الأمور بعد ظهور العباسيين فى العراق ، فأهملت الأراضى السورية اللبنانية وحدثت درجة من التدهور فى نشاط الناس فى المدن والريف . على أن العباسيين اهتموا بتحصين الثغور فى سوريا ولبنان ، وأرسلوا إلى لبنان قبيلة وكلت إليها مهمة الدفاع ضد غارات الروم وسكان الجبل من المسيحيين الذين سموا بالمردة (الإسم القديم للمارونيين) وكانوا يساعدون

---

(١) Nicola Ziadeh (1957), op. cit., p. 29.

الروم . ومن هذه القبيلة نشأ الأمراء التنوخيون (مثل الأمراء اللمعيون فى كفر سلوان والمقدمون آل مزهر فى حمانا) (١) ، الذين قدموا وتولوا اقطاع المتن والمنطقة الغربية بين صيدا وبيروت فى عهد أبو جعفر المنصور عام ٧٦٣ .

وفى العهد الصليبي تعززت العلاقات التجارية على أوسع نطاق بين لبنان وأوربا عبر مرافئ البحر المتوسط ، ونشأت القنصليات الأوربية فى المدن اللبنانية تعزيزاً للتبادل التجارى . والواقع أن علاقات المارونيين والمسيحيين اللبنانيين بوجه عام بالدول الأوربية بدأت كعلاقات تجارية وثقافية واستمرت دون انقطاع تقريباً منذ غزو الصليبيين لهذه المنطقة حتى الوقت الحاضر . كانت المدن اللبنانية خاصة الثغور قد شهدت خلال الحروب التى شنت على لبنان فى عهود الفاطميين والصليبيين والمماليك (الذين طردوا الصليبيين فى نهاية القرن ١٣) فترات من الاضطراب وعدم الاستقرار ، مما جعل الكثير من السكان يهجر هذه المدن إلى الجبل ، ثم يعود حين تهدأ الأحوال .

وفتح العثمانيون بلاد المشرق العربى . ومنها لبنان وظلوا يحكمونها منذ أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد شهد لبنان طوال هذه الفترة التى امتدت نحو أربعة قرون أحداثاً جساماً وتغيرات سياسية متعددة . فحين فتح السلطان سليم العثمانى سوريا سنة ١٥١٦ ، أقر الأمير فخر الدين المعنى الأول على إمارته التى كان قد كونها آنذاك فى لبنان ، وكان مقرها بلدة « دير القمر » فى منطقة الشوف بجبل لبنان . وهذه بلدة صغيرة كل مميزاتها أنها ذات موقع حصين فى الجبل وفى إقليم درزى أساساً . وتسلسلت الإمارة اللبنانية من المعنيين إلى الشهابيين ، إلى أن أقلق استقلالها الباب العالى . فعمدت السلطات العثمانية إلى إثارة الفتن والنعرات الطائفية بهدف هدم إمارة لبنان وضمه إلى الولاية العثمانية فى سوريا . وهكذا كانت اضطرابات سنة ١٨٤٠ بين الدروز والمارونيين والتى بسببها ألغى العثمانيون الإمارة اللبنانية ، وقسموا لبنان إلى قائمقاميتين : درزية ، وأخرى مسيحية (مقرها فى جونيه). ولكن استمرار الحوادث واستفحالها فى مذبحة عام ١٨٦٠ ، أدى إلى تدخل خمس دول أوربية ووقعت مع الباب العالى بروتوكول سنة ١٨٦١ (وكذلك فى سنة ١٨٦٤) ، الذى وضع للبنان « نظاماً » خاصاً ، تضمن فيه هذه الدول استقلال لبنان الداخلى . وقد حول هذا النظام لبنان إلى متصرفية (دون الولاية) ، ولكنه حصر لبنان الجديد فى الجبل وحده ، وبذلك اقتطع من لبنان : مدينة بيروت ، وسهل البقاع (من غير زحله) شرقاً ، وعكار

---

(١) طونى بشاره مفرج (١٩٦٩) ، الموسوعة اللبنانية المصورة ، الجزء الأول ، منشورات مكتبة البستان ، بيروت ، ص ٢١ .

. وطرابلس شمالا ، وجبل عامل وصور وصيدا جنوبا . وكانت نتيجة حرمان لبنان من أخصب مناطقه ومن مرفأ بيروت الذى كانت التجارة فيه مصدر الرزق الأول للبنانيين ، ثم حظر الباب العالى من إنشاء مرفأ آخر على الساحل اللبنانى ، كانت نتيجة كل ذلك أن ضاقت الأرض باللبنانيين فى الجبل ، فاضطروا إلى الهجرة بالآلاف إلى بلاد المهجر .

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، دخل لبنان مع سوريا تحت الانتداب الفرنسى . وما لبثت فرنسا أن وسعت لبنان إلى حدوده الحالية فكونت لبنان الكبير فى سبتمبر ١٩٢٠ . وفى عهد الانتداب الفرنسى أيضاً أعلنت جمهورية لبنان سنة ١٩٢٦ ، ثم حصل لبنان على استقلاله التام فى سنة ١٩٤٣ .

عوامل ديموغرافية واقتصادية :

تغير الوضع الديموغرافى كثيراً فى لبنان منذ حوالى القرن السابع الميلادى، وذلك بسبب دخول المارونيين أولا إلى هذه البلاد ، ثم مجىء الدروز بعدذلك .

والمارونيون طائفة مسيحية من أصل سورى، وسموا كذلك نسبة إلى القديس مارون ، وكان موطنهم الأصلى حول الجزء الأدنى من نهر العاصى فى منطقة أنطاكية – حماه . وكان اليعاقبة المسيحيون فى شمال سوريا يضطهدون من يخالفهم من المسيحيين فى العقيدة ، ومن بينهم مارون الناسك ورهبانه وأشياعهم، فاضطر الموارنة إلى الهجرة إلى جبال لبنان هرباً من اضطهاد اليعاقبة فى أواخر القرن السادس الميلادى (١). واستوطن الموارنة منطقة قاديشا فى لبنان الشمالى ، أسفل قمة القرنة السوداء ، وأسسوا هناك عدداً من الأديرة التى ارتبطت أيضاً بمستوطنات زراعية واتصلوا ببعض سكان الجبال الأصليين وحولوهم من الوثنية إلى المسيحية . وفى هذه المستوطنات تطورت زراعة المدرجات على جوانب التلال الشديدة الانحدار ، وقام اقتصادهم على زراعة الحبوب المعتمدة على الأمطار ، إلى جانب تربية الماعز والأغنام على الشجيرات المجاورة والمراعى الطبيعية فى المرتفعات أثناء فصل الصيف . وفى ظل هذه العزلة والوجود الاقتصادى المتدبر والقائم على زراعة المدرجات الشاقة ، تمكن المارونيون من تحقيق درجة كافية من الحرية ، إلى جانب الحرية الدينية . ولا يزال الكثيرون من المارونيين فى مدن لبنان الحالية يذكرون « الجبل » كمكان مثالى لطريقة حياة سهلة وبسيطة ولكنها مقنعة وجديرة بالاعتبار .

ورغم أن قاديشا هى المركز الثقافى الرئيسى والمقدس للمارونيين ، إلا أن مستوطنات مارونية أخرى نمت فى القسم الشمالى والأوسط من جبال لبنان الغربية ، وعند مستويات وإن لم

(١) يوسف السودا (١٩٧٢) ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

تكون عالية بالنسبة للزراعة إلا أنها حصينة وصعبة المرتقى بحيث يمكن الدفاع عنها ضد الغرباء: هذه المستوطنات التلالية ، خاصة تلك الواقعة إلى الشرق وإلى الشمال من بيروت فى قضائى المتن وكسروان أصبحت المناطق التى يعيش فيها معظم المارونيين (١) كما يسود المارونيون فى عدد من البلدات الساحلية الصغيرة (٢) خاصة تلك الممتدة على طول الساحل بين بيروت وجنوب طرابلس ، مثل أنطلياس وجونية والبترون . كذلك يكون المارونيون حالياً نسبة جيدة فى المسيحيين من سكان بيروت وضواحيها ، ويؤلفون فى الوقت نفسه معظم سكان زحلة .

أما الدروز فهم طائفة مشتقة من الشيعة الاسماعيلية ، ونشأت هذه الطائفة فى تلال منطقة جبل الدروز فى جنوبى سوريا . وفى أثناء الاضطرابات والإضطهادات الدينية التى سادت المنطقة فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، هاجرت مجموعات من الدروز وبدأت تدعم نفسها فى مستوطنات جبلية فى جبال وسط لبنان ، إلى الجنوب الشرقى من بيروت ، وبخاصة فى منطقة الشوف ، وطوروا فى مناطقهم الجبلية أسلوب حياة مشابه إلى حد كبير لأسلوب حياة المارونيين إلى الشمال منهم . وبالتدريج ومع نمو عدد كلا الطائفتين ، وجد المارونيون والدروز أنفسهم فى تجاور واتصال متزايد . واستمرت العلاقات بين الجماعتين سلمية أحياناً وعدائية فى أحيان أخرى حسب الظروف السياسية ، حتى حوالى منتصف القرن التاسع عشر حين حدثت المذابح بينهما (١٨٤٠ — ١٨٦٠) ، وأدى هجوم الدروز على المارونيين الذين ازدادت أعدادهم فى مناطق الدروز إلى تدهور كبير فى العلاقات ، وقتل نحو ١٢,٠٠٠ من المارونيين فى مذابح سنة ١٨٦٠ ، الأمر الذى أدى إلى تدخل القوى الأوروبية وبخاصة فرنسا ، وتكوين قائمقاميتين إحداهما للدروز والأخرى للمسيحيين ، ثم قيام « نظام » لبنان المسيحى المستقل داخلياً منذ سنة ١٨٦١ — على نحو ما بينا من قبل .

ونسبة مساهمة الدروز فى تكوين سكان مدن لبنان الرئيسية ضئيلة فى الواقع ، فالدروز سكان جبال أصلا ، ومدنهم فى منطقة الشوف الجبلية صغيرة الحجم جداً ، ومنها بلدة دير القمر التى كانت بمثابة عاصمة لبنان فى عهد الأمراء المعنيين والشهابيين (١٥١٦ — ١٨٤١). ومن دير القمر هذه ، اشتعلت نيران فتنة سنة ١٨٤١ ، وهاجم دروز الشويفات مناطق المارونيين ومنها بلدة بعبدا التى كانت مركز ثقل سياسى فى عهد الشهابيين ، خاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكذلك فى عهد المتصرفية فى لبنان .

(١) W.B. Fisher (1972), op. cit., p. 148.

(٢) Nicola Ziadeh (1957), p. 26.

وإلى جانب المارونيين والدروز الذين شغلوا المناطق الجبلية ، هناك طوائف أخرى استقرت فى أجزاء مختلفة من لبنان . فقد قدمت طلائع الشيعة من سوريا إلى لبنان فى القرن التاسع الميلادى ، ومن المعتقد أنها كانت عناصر أرمينية رعوية انتشر أفرادها أول الأمر فى البقاع (حول الهرمل) وإقليم صور وشمال فلسطين ، ثم تسربوا إلى كسروان وسهل بيروت (١) . وقد دفعهم المارونيون والدروز بالتدريج عن مناطقهم ، ولكن الشيعة باستقرارهم فى شمالى لبنان وجنوبيه ، وقفوا فى سبيل انتشار الموارنة والدروز شمالا وجنوباً . ويستقر الشيعة اليوم فى ثلاث مناطق رئيسية فى لبنان : سهل عكار فى أقصى الشمال ، وفى شمالى البقاع حول الهرمل وتعتبر مدينة بعلبك مدينة للشيعة أساساً ، ثم فى أقصى جنوبى لبنان حيث تعتبر النبطية المدينة الشيعية الرئيسية فى جنوبى لبنان .

ومن الجماعات المسيحية الصغيرة العدد ، والتى دعمت نفسها فى المناطق التلالية ، نجد الأرمن الكاثوليك فى مناطق جبيل ، وغوسطا وبزمار (إلى الشرق من خليج جونيه) ، وكذلك الروم الكاثوليك ، والسوريون الكاثوليك (يعاقبه) فى وسط جبال لبنان ، بالإضافة إلى جماعات أخرى صغيرة فى المدن .

وهناك فى لبنان طائفتان أخريان عريقتان : المسلمون السنيون ، والروم الأرثوذكس . أما طائفة السنة فهى تمثل أحفاد العرب الذين استولوا على مدن ساحل الشام فى أيام الدولة الأموية ومن وفد بعدهم من العرب السنة من البلاد المجاورة (من سوريا ومصر وفلسطين ..) ، وأما الروم الأرثوذكس فيمثلون أقدم العناصر المسيحية فى لبنان وأكثر المسيحيين أخذاً بالتقاليد العربية . وقد تمتع كلا الطائفتين برضا السلطات العثمانية أثناء حكمها للبنان . وبالنسبة لهاتين الطائفتين ، كانت أمور الدفاع والبعد واختيار المراكز الحصينة لمناطق استقرارها من المسائل القليلة الأهمية (٢) . فقد دعمت هذه الجماعات نفسها فى الأراضى السهلية والمدن الساحلية ، حيث تعتبر بيروت وطرابلس وصيدا المراكز الرئيسية للسنة المسلمين ، ويعيش الأرثوذكس الروم غالباً كأقلية حضرية من التجار والحرفيين . وتعتبر طرابلس فى غالبيتها العظمى مدينة من المسلمين السنة (إلى جانب قلة من المارونيين) . أما بيروت فرغم أنها أصبحت مدينة دولية cosmopolitan تماماً ، إلا أنها تتضمن نواة سنية قوية – كانت تشكل نحو ٢٦ ٪ من سكان بيروت فى سنة ١٩٤٨ (٣) .

(١) عبد الفتاح محمد وهيبة (١٩٦٦) – مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٢) W.B. Fisher (1972); op. cit., p. 149.

(٣) Ibid., pp. 149-150.

سكان التنافس وما يزال ، ظاهرة مهمة بين كل هذه الطوائف . وحيثما تسود جماعة معينة ، تأخذ مسائل الدفاع والحماية مكاناً ثانوياً ، أما حيث يحدث الاختلاط فإن المستوطنات السكنية تأخذ مظهراً دفاعياً واضحاً »، فمثلا : يفسر « دى فوما » الانتشار الواسع نسبياً لمبانى المستوطنات فى منطقة البترون بأن كل السكان هناك من المارونيين تقريباً ، أما حيث يحدث التجاور مع جماعات أخرى ، فتكون القرى حينئذ نووية الشكل ومتجمعة ، بالإضافة إلى حدود مورفولوجية ودفاعية مرسومة بإحكام (١) . (انظر توزيع المستوطنات البشرية فى لبنان — شكل ٤ — ٢) .

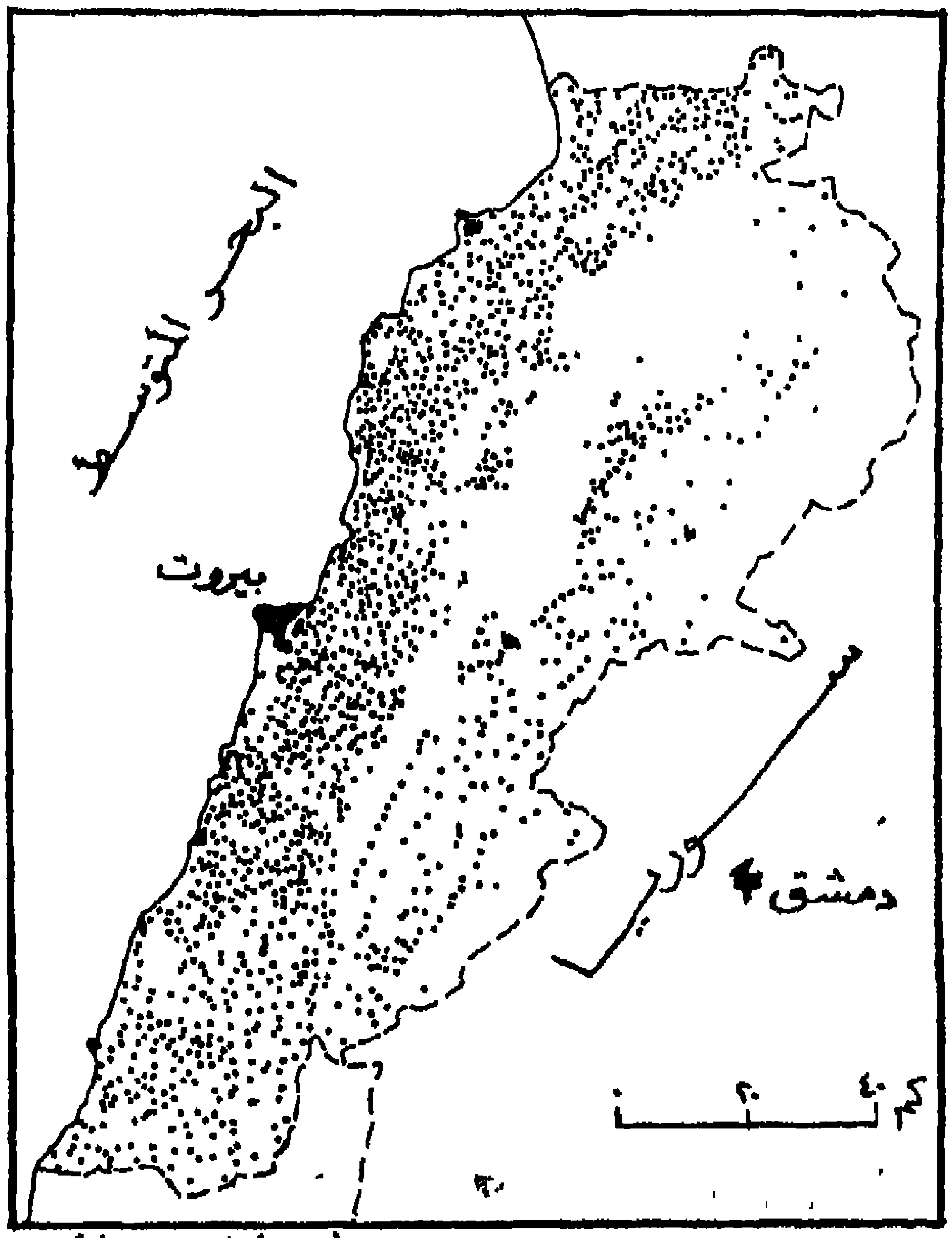

(عن فيشر ١٩٧٢)

شكل ٤ — ٢ : توزيع المستوطنات البشرية فى لبنان (القرى والمدن)

---

(١) أنظر فى شكل وتوزيع قرى القسم الأوسط من لبنان :
— R. Thoumin (1936), La Géographie Humaine du Liban Central, Paris, pp. 283 ff.

وفى خلال الفترة الممتدة من حوالى سنة ١٨٩٠ إلى العشرينات من القرن العشرين ، أخذت الاتجاهات الديموغرافية تتغير فى لبنان ، نتيجة اجتماع عدد من العوامل المؤثرة . فالاضطرابات والمذابح الأهلية التى كانت إلى حد كبير نتيجة ضعف الحكم العثمانى ، والمجاعات التى حدثت أثناء الحرب العالمية الأولى ، والهبوط الملحوظ فى تجارة الحرير التى ازدهرت فى مناطق الجبل (١) ، والعامل النفسى الناشىء عن نجاح أولئك الذين تركوا لبنان وجمعوا ثروة عظيمة ، بالإضافة إلى حصر لبنان فى الجبل وحرمانه من موانيه أثناء عهد المتصرفية ، كل هذه العوامل أدت إلى نشاط هجرة اللبنانيين من بلادهم إلى بلاد المهجر ، ومن ثم إلى انخفاض عدد السكان وبخاصة فى مناطق التلال . وفى نفس الوقت كان تحسن المواصلات وطرق النقل وفتح الأمريكتين للهجرة من العوامل التى حفزت اللبنانيين على الهجرة فيما وراء البحار . ومن ثم ، نما منذ بداية القرن الحالى — على الأقل — تيار جارف من الهجرة اللبنانية نحو الخارج ، وأثرت هذه الهجرة فى كل الطوائف التى تسكن جوانب التلال المرتفعة ، وكان المهاجرون من المسيحيين أساساً ، ولكن أعداداً كبيرة من الدروز تركت لبنان أيضاً ، بينما دخل المسلمون تيار الهجرة فى وقت متأخر نسبياً (٢) . ومن الصعب فى الواقع تحديد عدد المهاجرين اللبنانيين خلال هذه الفترة النشطة ، إلا أنه يمكن القول بأن حوالى نصف سكان المناطق الجبلية قد هاجر إلى الخارج ، كما تذكر بعض المصادر بأن الهجرة تسببت فى ترك قرى لبنانية خاوية تماماً من سكانها — خاصة بسبب المجاعات أثناء فترة الحرب العالمية الأولى (٣) .

وهكذا أهملت المدرجات التى استغلها سكان مناطق التلال ودعموها لقرون ، واختفت تقريباً أشجار التوت — مصدر إنتاج الحرير — وتراجعت زراعة الحبوب فى تربة المناطق الحدية ، وتركت لتشغلها النباتات وأشجار البلوط .

ثم شهد لبنان تغيرات اقتصادية وديموغرافية أخرى خلال العقود الحديثة من القرن العشرين . فقد أصبح لبنان يستقبل المهاجرين والوافدين إليه من الدول المجاورة — كما سنرى بعد قليل — وأخذت مدنه الرئيسية وبخاصة بيروت وضواحيها تستقبل الوافدين من الريف اللبنانى ، كما كانت زراعة التفاح قد تطورت فى عدد من المناطق اللبنانية ، وبخاصة على المنحدرات

---

(١) كان إنتاج الحرير يمثل إضافة مهمة فى اقتصاديات مناطق التلال بجبل لبنان ، وكان يمثل تجارة ناجحة للبنانيين ، ولكن هذه التجارة تدهورت بعد فتح قناة السويس واتصال أوربا بالشرق الأقصى إتصالا مباشراً ، كما أصبحت هذه التجارة معرضة للمنافسة الفرنسية . وقد توقفت صناعة الحرير اللبنانية فى حوالى عام ١٩٣٣ . أنظر : طونى بشارة مفرج (١٩٧٠) ، ص ١٢ ، ويوسف السودا (١٩٧٢) ، ص ٢٤٣ .

(٢) Nicola Ziadeh (1957), op. cit., p. 242.

(٣) بسام كرد على وآخرون (١٩٤٩) ، سورية ولبنان جغرافيا ، مكتبة العلوم والآداب ، دمشق ، ص ١٢٤ .

الوسطى الواقعة شرق وشمال شرق بيروت . كذلك نمت حركة غزو التلال المرتفعة قرب بيروت وفى الشمال ، والتى أخذ يرتادها السياح أو هواة الإقامة صيفاً ، الذين نشطوا فى بناء منازل جديدة أو حسنوا المنازل القديمة فى القرى الجبلية كمصايف مؤقتة ، وقد ساعدهم على ذلك ما كانوا يتلقونه من معونات وتحويلات مالية من ذويهم فى بلاد المهجر . وقد تطورت هذه التحويلات المالية والهبات من اللبنانيين فى المهجر ومن الراغبين فى الحياة فى لبنان (سواء من الأجانب أو اللبنانيين الذين امتد بهم العمر فى الخارج وزغبوا فى العودة إلى لبنان)من بضع عشرات من ملايين الدولارات إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكى فى السنوات الأخيرة (١). وقد استخدمت هذه الأموال فى تحسين مبانى القرى وتجميله (خاصة فى جبل لبنان) وفى رصف الطرق المحلية بالقرى . كذلك ساعد التدفق العظيم للسياح فى الصيف ، وإلى درجة أقل فى الشتاء ، على توقف حركة هبوط عدد السكان وبخاصة فى قرى الجبل ومدنه الصغيرة .

ومما أضاف كثيراً إلى الزيادة فى عدد سكان المدن اللبنانية خلال العقود الأخيرة تلك الهجرات الوافدة إلى لبنان من بلاد مجاورة .وفى تاريخ لبنان المعاصر خمس موجات رئيسية من الوافدين ، وهى :

١ ــ هجرة اللاجئين الأرمن : اشتد نزوح الأرمن إلى لبنان على أثر الحوادث الدامية فى مناطقهم بتركيا خلال الفترة ١٨٩٥ ــ ١٩٣٩ . وقد استقبلهم لبنان وخصص لهم منطقتين : بلدة عنجر فى البقاع ، وبرج حمود وهى إحدى ضواحى بيروت وتقع إلى الشرق مباشرة من نهر بيروت . وقد تطورت هذه المحلة منذ أوائل القرن العشرين بفضل إستيطان الأرمن فيها ، وكذلك استقرار بعض العائلات الشيعية بعد سنة ١٩٤٦ ، حتى أصبحت برج حمود أكبر وأكثف ضواحى بيروت سكاناً . ويعيش الأرمن فى عنجر (حوالى ٣٠٠٠ نسمة) على الزراعة ، ولكن غالبية الأرمن تعيش فى بيروت وضاحيتها برج حمود حيث تخصصوا فى صناعات وحرف معينة . وقد قدر « أندريه بورجيه » عدد الأرمن فى لبنان بحوالى ١٦٥ ألف نسمة (٢) .

٢ ــ نزوح الأكراد: تسرب الكثير من الأكراد إلى لبنان فى فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها . وبعضهم من جنسيات عراقية أو سورية أو تركية ، ولكن الأغلبية من غير جنسية معينة . ويقدر عدد الأكراد فى لبنان بحوالى ٣٥ ــ ٥٠ ألف نسمة ، ويتركزون فى أحياء التخشيبات وبيوت الصفيح (التنك) فى بيروت وضواحيها ، ويعمل كثير منهم

---

(١) W.B. Fisher (1972), op. cit., p. 158.

(٢) A. Bourgey (1970), « Problèmes de Géographie Urbaine au Liban », Hannon : Rev. Liban. de Géographie, Université Libanaise, Vol. 5, p. 115.

كخدم وكعمال بأجور رخيصة ، وحياتهم بائسة كما ينسب إلى بعضهم الكثير من الجرائم والسرقات .

٣ – هجرة الفلسطينيين : وهي أكثر هذه الهجرات أهمية ، وقد بدأ وفود اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان إثر توقيع إتفاق الهدنة مع إسرائيل في مارس ١٩٤٩ ، ثم استمر وفود الفلسطينيين إلى لبنان تبعاً للأحداث السياسية بعد ذلك . وليس معروفاً بالضبط عدد الفلسطينيين في لبنان ، ولكن عددهم في المخيمات وخارجها تضخم قبيل الحرب الأهلية الأخيرة إلى نحو ٣٠٠ ألف نسمة (١) . وكما ذكرنا في مقدمة هذا البحث ، أن عدد الفلسطينيين في المخيمات بلغ حوالى ١٨٤ ألف نسمة في سنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٢ (تقدير مكتب الأونروا في بيروت) ، كما قدر التحقيق الإحصائي بالعينة سنة ١٩٧٠ عدد الفلسطينيين خارج المخيمات والذين حسبوا ضمن الأجانب العرب في لبنان بحوالى ٤٣ ألف نسمة (؟) . وأعداد الفلسطينيين في لبنان على أي حال أقل من عددهم في الأردن مثلا ، ولكن إمكانية وجود العمالة والتدريب خارج المخيمات كانت أعظم في لبنان ، ومن ثم اتجه الشباب منهم بوجه خاص إلى التحرك خارج المخيمات بحثاً عن العمل ، وحتى خارج لبنان أحياناً . ويمكن تقسيم الفلسطينيين في لبنان إلى قسمين : القسم الأول : وهو الأكبر يضم الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات وإحياء التخشيبات وبيوت التنك على أطراف المدن الرئيسية ، ومعظمهم يعيش حياة بائسة وهم عمال غير فنيين أوباعة متجولون (كما هو الحال في حي صبرا وحي الوطى في مدينة بيروت ، وفي تل الزعتر وجسر الباشا وبرج البراجنة في ضواحي بيروت ، وكذلك في مخيم البداوى في شمال مدينة طرابلس ، ومخيم عين الحلوة في صيدا) . وقد تربى الكثير من الفدائيين في هذه المخيمات والأحياء الفقيرة . أما القسم الثاني من الفلسطينيين فهم من السكان الميسورى الحال ويعيشون في بيروت والمدن الأخرى ويشاركون في أنشطتها الإقتصادية المتطورة وفي حياتها السياسية والإجتماعية . ولا شك أن الفلسطينيين قد لعبوا دوراً هاماً في الحياة الحضرية والإقتصادية والسياسية للبنان ، ويذكر « أندريه بورجيه » (٢) أن مايتراوح بين ٧٥ – ٨٠ ٪ من جملة فلسطيني لبنان هم سكان مدن .

٤ – وفود اللبنانيين من مصر وأفريقيا المدارية : عاد معظم اللبنانيين الذين كانوا قد هاجروا إلى مصر منذ أواخر القرن الماضي ، وذلك بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وتطبيق

---

(١) George Murray (1977), « Lebanon », Middle East Annual Review, Saffron Walden, Essex, England (pp. 231-235), p. 233.

(٢) A. Bourgey (1970), op. cit., p. 114.

القوانين الإشتراكية . وكان عدد اللبنانيين المهاجرين فى القاهرة والأسكندرية يقدر بنحو ٣٣ ألف نسمة ، وكثير من هؤلاء يعتبر من الطبقة البرجوازية فى بيروت ، ولهم دور فعال بإمكانياتهم المالية فى الحياة الإقتصادية ، ويشتغلون بالتجارة أو بالمهن الحرة . كذلك عاد إلى لبنان عدة آلاف من المهاجرين الذين كانوا فى الدول الإفريقية وذلك بعد استقلال هذه الدول فى عام ١٩٦٠ . ومازال الكثير من المهاجرين اللبنانيين موجوداً فى هذه الدول الإفريقية المدارية .

٥ — هجرة السوريين إلى لبنان : وقد اشتدت كثافة هذه الهجرة بعد عام ١٩٦٠ ؛ وأسباب نزوح السوريين إلى لبنان متعددة ، فمن السوريين من هاجر إلى لبنان ويقيم فيه منذ مدة طويلة ، ومنهم العمال غير الفنيين الذين جاءوا للبحث عن عمل فى المدن أو الريف أو يشتغلون كعمال موسميين فى الريف ، ومن السوريين أيضاً أولئك البرجوازيون الذين جاءوا للبحث عن توظيف أموالهم فى مكان آمن ، خاصة بعد سيادة الإتجاه الإشتراكى فى سوريا منذ عام ١٩٥٨ . ومن السوريين أيضاً من جاء لاجئاً لأسباب سياسية . والسوريون بصفة عامة يسكنون المدن الرئيسية فى لبنان . وكان التحقيق الإحصائى بالعينة سنة ١٩٧٠ قد قدر عدد السوريين المقيمين فى لبنان بحوالى ١٠٤ ألف نسمة (١) ، ولكن هذا العدد يبدو أقل من الواقع

كل هذه الهجرات الوافدة ، بالإضافة إلى الأمان العام الذى ساد لبنان منذ إستقلاله التام وحتى أواخر الستينات ، ثم الفرص التجارية المتزايدة فى المدن ، وبالتالى سيل النازحين اللبنانيين من الريف إلى المدن ، كل ذلك قد أضاف كثيراً لسكان المدن اللبنانية الرئيسية الذين تزايدوا بشكل عظيم . أضف إلى ذلك ظهور العاصمة بيروت كمركز حضرى منفرد ومتفوق بشكل أخاذ عن بقية المدن . فمنذ أقل من قرن مضى ، كان عدد سكان بيروت يقدر بأقل من ٦٠ ألف نسمة ، وفى سنة ١٩٢١ بلغ عدد سكانها ٩١ ألف نسمة (٢) . أما قبيل نشوب الحرب الأهلية الأخيرة (إبريل ١٩٧٥) فلم يكن عدد سكان مدينة بيروت يقل عن ٦٠٠ ألف نسمة ، وإذا أضفنا عدد سكان ضواحيها المحيطة بها فإن عدد سكان مجمعة بيروت (أو بيروت الكبرى) يفوق المليون نسمة بكثير ، أو نحو ٤٥ ٪ من عدد سكان لبنان . وهذه نسبة تفوق بكثير مثيلاتها فى كل الدول العربية — فيما عدا دول الخليج العربى الغنية بالبترول .

بقيت نقطة هامة فى هذا الموضوع ، وهى أنه من المستحيل فى غياب التعداد الرسمى أن نقرر بشكل دقيق أعداد وتوزيع الطوائف الدينية التى يتألف منها لبنان ومدنه فى السنوات

(١) مديرية الأحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة فى لبنان — مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) W.B. Fisher (1972), op. cit., p. 150.

الأخيرة ، كما لا يمكن أن نقرر — والحالة هذه — معدلات النمو فى كل طائفة من هذه الطوائف لكى نتبين مدى إسهام كل منها فى الزيادة الطبيعية لسكان المدن . فإذا اعتبرنا نسبة النواب فى البرلمان (وهى تقريباً ٦ مسيحيين لكل ٥ من المسلمين) كمؤشر ، فإن هذه النسبة لم تعد تمثل الحقيقة . وإذا أخذنا بنتائج الدراسة الإحصائية التى أصدرها حديثاً المركز الإسلامى للتربية فى بيروت عن مجموع السكان وطوائفهم للسنوات ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ (٣) فنجد أن هذه الدراسة تقدر مجموع سكان لبنان فى سنة ١٩٧٥ بنحو ٢,٩٨٣,٥٦٠ نسمة ، منهم ٣٧,٤ ٪ من الطوائف المسيحية ، بينما تمثل الطوائف الإسلامية ٦٢,٦ ٪ (الشيعة ٣٠,٢ ٪ — السنة ٢١,٥ ٪ — الدروز ١٠,٩ ٪) . والواقع أن نسبة المسيحيين هنا تقرب كثيراً من نسبة ٤٠ ٪ التى يقدرها الباحثون لمسيحيى لبنان فى الوقت الحاضر (١) ، وأن طائفة المارونيين تمثل نصف مسيحيى لبنان فى الوقت الحاضر .

وليس لدينا تفصيلات عن توزيع هذه الطوائف فى المدن . ولكن يمكن أن نلخص هنا نتائج دراسة عن الخصوبة فى لبنان قام بها « يوكى D. Yaukey » (٢) سنة ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، وهى :

١ — أن الخصوبة fertility كانت مرتفعة بصفة عامة عند كلا المسلمات والمسيحيات ، وترجح الأرقام خصوبة أعلى عند المسلمات ولكنها هامشية .

٢ — ليس هنا تغير مهم بين مجموعات الإناث المسلمات سواء فى الحضر أو الريف ، ولكن هناك إختلافاً هاماً بين المسيحيات حيث تقل خصوبتهم بشكل طفيف فى المدن .

٣ — للتعليم بعض الأثر فى تخفيض الخصوبة . ومعروف أن فرصة المسيحيين فى التعليم أحسن نوعاً من المسلمين فى لبنان .

وإذا وضعنا هذه النتائج فى الإعتبار ، وأن النسبة الأكبر للمسلمين تعيش فى المدن — التى تحسنت فيها أحوال الصحة العامة كثيراً — أدركنا أنه كان للمسلمين النصيب الأكبر فى الزيادة الطبيعية لسكان المدن .

ولكن كل هذه العوامل التى أدت إلى نمو سكان المدن اللبنانية واتساع عمرانها وتطور إقتصادياتها بشكل سريع خلال العقود القليلة الماضية ، أفرزت فى الوقت نفسه الكثير من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية ، وبخاصة فى مدينة بيروت وضواحيها ، وكانت هذه المشاكل من بين الأسباب الرئيسية التى فجرت الحرب الأهلية الأخيرة .

---

(٣) المركز الإسلامى للتربية ببيروت (فبراير ١٩٧٧) ، ملخص نتائج سكان لبنان ١٩٧٥—٢٠٠٠ ، (دراسة إحصائية فى ثمانية جداول) ، الجدول الأول .

(١) George Murray (1977), op. cit., p. 231.

(٢) W.B. Fisher (1972), op. cit., p. 152.

تنميط عملية التحضر

يعد لبنان ، إذا استثنينا الكويت وقطر ، أكثر الدول العربية تحضراً فى الوقت الحاضر ، إذ يمثل سكان المدن الحقيقية فيه نحو ٥٥ ٪ من مجموع عدد السكان .

والمدن الرئيسية فى لبنان واضحة تماماً ، وتتمثل فى بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة . ولكن المشكلة تكمن فى تحديد ضواحى هذه المدن الرئيسية ، وفى تحديد المدن الأخرى التى يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر ، وذلك فى غياب أى تحديد إدارى رسمى وفى غياب تعدادات سكانية تفصيلية .

وليس من السهل تحديد التجمعات الحضرية فى قطر صغير المساحة كلبنان ، فالاتصال سريع بين القرية والمدينة ، وحركات السكان بين القرى والمدن تنشط يوماً بعد يوم بفضل سيارات التاكسى الجماعية والسيارات الخاصة التى انتشرت انتشاراً سريعاً فى لبنان .

وقد نمت مدينة بيروت نمواً سريعاً خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة ، ومدت أطرافها إلى داخل محيطها الريفى ، فانقلبت القرى الصغيرة فى سهلها المباشر (مثل برج حمود وسن الفيل والبوشرية وبرج البراجنة والشياح ..) إلى ضواح متصل عمرانها ببيروت. وهذه وغيرها ضواحى مباشرة أو رئيسية لبيروت ، ولكن لهذه المدينة ضواحى أخرى تمتد فى نطاقات أوسع ، وحركتها اليومية سهلة مع بيروت . فتحديد التجمع السكانى فى هذه المدينة يتأثر بحركة الاصطياف وإقامة سكانها فى قرى لبنان خلال فترة الصيف ، هرباً من الحرارة الرطبة فى منطقة الساحل . وبيروت مثل نادر بين المدن العالمية التى تتمدد وتنكمش حسب فصول السنة ، فهى تتمدد صيفا متغلغلة بسكانها فى قرى عديدة فى الجبل ، ثم لا تلبث أن تتقلص فى الشتاء . ولعل هذه الظاهرة هى ما دعت الجغرافى الفرنسى « أندريه بورجيه » أن يسميها المدينة ذات « الضواحى الأكوردنية » Banlieu-accordéon (١) .

هناك الكثير من مراكز الاصطياف الجبلية التى تعتبر بمثابة ضواح مؤقتة لبيروت ، نعج بالسكان طوال فصل الصيف (شكل ٤ — ٣) ، كما أن بعض هذه المراكز يتحول تدريجياً إلى ضواح دائمة يتحرك سكانها يومياً للعمل فى بيروت على مدار السنة . فهى بلاشك

(١) A. Bourgey (1970), op. cit., p. 102.

داخلة ضمن إقليم مدينة بيروت. وقد قام « ريتشارد ألوش » بدراسة عن بلدة « برمانا » (١) (فى قضاء المتن وتبعد عن بيروت ٢٠ كم) ، والتى بدأت تتحول إلى ضاحية دائمة لبيروت ، وقد وجد أن السكان الذين يقطنون برمانا فى الشتاء يمثلون ٢٧ ٪ من مجموع سكانها أثناء الاصطياف فى سنة ١٩٦٥ . ويقدر أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٣٥ ٪ فى سنة ١٩٧٠ .

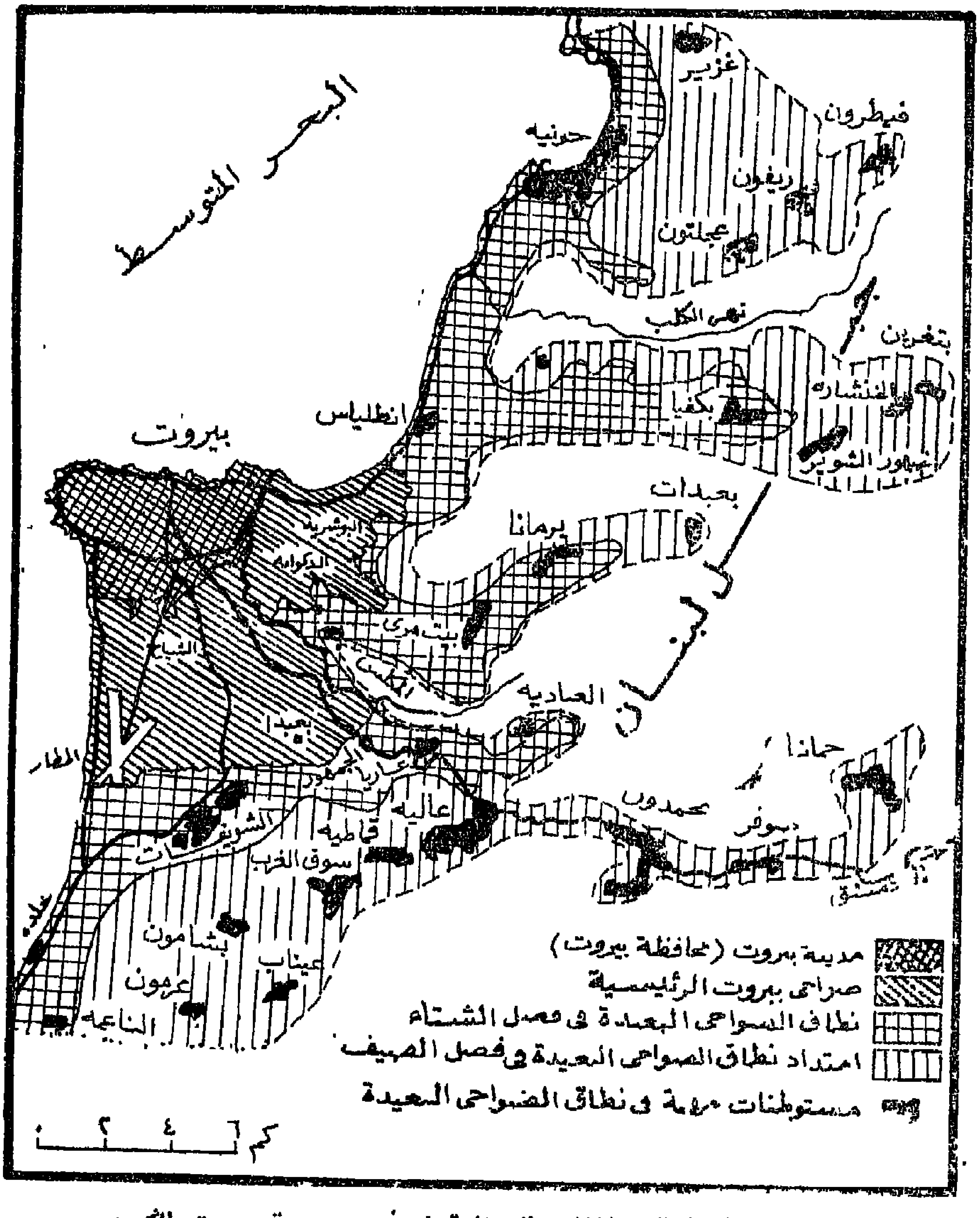

شكل ٤ ــ ٣ : الاختلافات الفصلية لحدود مجمعة بيروت الكبرى

(١) R. Alouche (1970), Evolution d'un centre de villégiature au Liban (Broummana), Dar El-Machreq éditeurs, Beyrouth, 312 p.

أما المدن الرئيسية الأخرى فى لبنان وأهمها طرابلس وصيدا وزحلة ، فتحديد تجمعاتها الحضرية سهل نسبياً ، لأن ظاهرة الانتشار الحضرى (الواضحة الأهمية فى بيروت) تقل كثيراً فى هذه المدن ، وكذلك لاتعرف حدود تجمعاتها الحضرية تلك التغيرات الفصلية بذلك الشكل المميز لحدود التجمع البيروتى . ومع ذلك فليس هناك تحديد رسمى للتجمع الحضرى فى هذه المدن الأخرى .

ويتجمع حول النوايا القديمة لهذه المدن عدد من الأحياء والضواحى المحيطة بها ، ومنها معسكرات اللاجئين فى طرابلس (البداوى) وفى صيدا (عين الحلوة)، حيث ترتفع نسبة الزيادة السنوية للسكان . فمدينة طرابلس مثلا (شكل ٤ — ٤) ، تقوم وسط سهلها الزراعى الخصب ، وتحيط بها البساتين ومزارع الخضر . وتتكون مجمعة طرابلس من ثلاث مناطق رئيسية : ١ — المدينة ذاتها التى نمت حول نواتها القديمة فى الوسط والمطلة على الضفة الغربية لنهر أبو على فامتد العمران حول هذه النواه فى احياء باب التبانة والقبة والتل وباب الرملة وأبو سمرة ، وكاد العمران هنا أن يتصل بالمناطق الأخرى ، وهى : ٢ — منطقة الميناء فى غرب المدينة وشمالها الغربى ، والميناء أيضاً منطقة تعاصر فى القدم نواة المدينة ذاتها ، ٣ — أما المنطقة الثالثة فهى معسكر البداوى للاجئين الفلسطينيين وقد نشأ هذا المخيم أثر هجرة اللاجئين إلى لبنان بعد عام ١٩٤٨ فى شمال شرق المدينة وعلى مسافة منها ، ولكن انتشار العمران منه جنوباً ، كاد يصله بالمدينة . ويقع بالقرب من معسكر البداوى معمل تكرير زيت البترول المنقول فى الأنابيب من العراق .

معايير التمييز بين الريف والحضر :

حاول التحقيق الإحصائى بالعينة سنة ١٩٧٠ ، أن يميز بشكل عام بين الوحدات الريفية والوحدات الحضرية ، معتمداً فى ذلك على اللائحة الرسمية للمدن والقرى التى نشرتها المديرية العامة للأحوال الشخصية فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٦ إبريل ١٩٦٧ ، والتى تشتمل على على عدد السكان اللبنانيين المسجلين فى كل بلدة أو قرية فى أول عام ١٩٦٥ . وكان عدد البلدات الداخلة فى أساس المعاينة ١٤٧٩ (واحدة فى محافظة بيروت ، ٥٤١ فى جبل لبنان ، ٣٨٦ فى لبنان الشمالى ، ٣٤٥ فى لبنان الجنوبى ، ثم ٢٠٦ فى محافظة البقاع) (١) .

ولزيادة فعالية المعاينة ، قسم مجموع البلدات الداخلة فى أساس العينة فى كل المحافظات (ما عدا بيروت) إلى ثلاث «طبقات» : (١) المدن الرئيسية وهى المجموعات السكانية التى يزيد عدد سكانها على ١٠,٠٠٠ نسمة ، (٢) القرى التى يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠ —

(١) مديرية الإحصاء المركزى . (١٩٧٢) ، القوى العاملة — مرجع سابق . ص ص ٨ — ١١ .

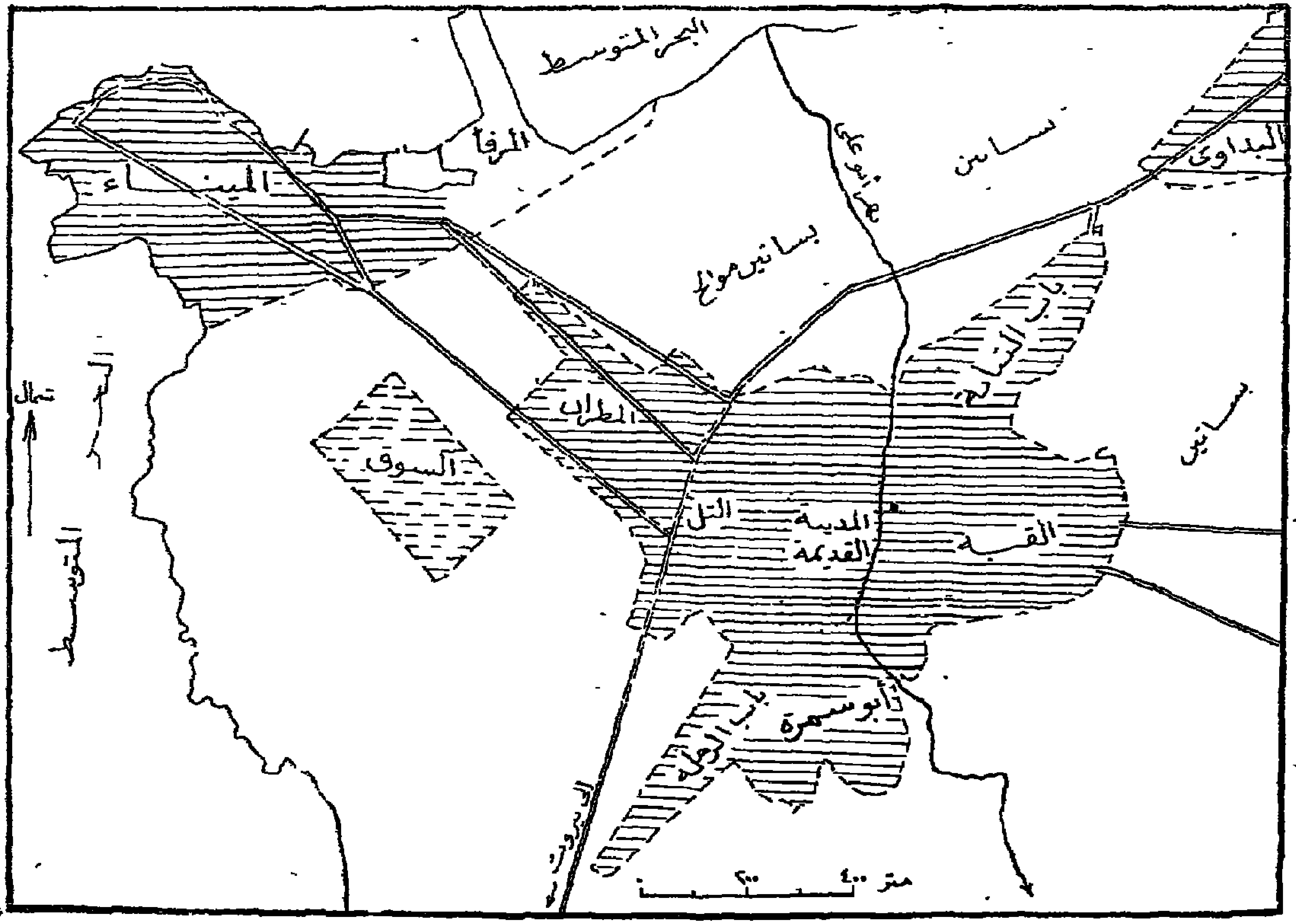

شكل ٤ ـ ٤ : مدينة طرابلس وضواحيها

١٠,٠٠٠نسمة ، (٣) القرى التى يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠نسمة. أما بيروت وضواحيها فقد تقرر أن تشكل طبقة خاصة .

ولما كانت المعلومات المتوفرة عن عدد السكان المقيمين فى كل بلدة معلومات تقريبية جداً ، أو حتى غير موجودة ، فقد «كان من العبث البحث عن تصنيف للطبقات أكثر تمحيصاً » .

وحددت مديرية الاحصاء المركزى « ضواحى بيروت » بصفة غير رسمية كما اقتضتها احتياجات التحقيق ، فشملت التجمعات السكانية الملاصقة لمدينة بيروت ، وبلغ عدد البلدات المؤلفة لضواحى بيروت ١٤ بلدة — كلها تتبع إداريا محافظة جبل لبنان . وهذه البلدات هى (شكل ٤ — ٥) :

فى قضاء المتن : برج حمود . سن الفيل ، الدكوانة — الزعتر ، عمارة شلهوب — الزلقا ، جديدة المتن — البوشرية .

فى قضاء بعبدا : فرن الشباك — تحويطة النهر ، الشياح ، الغبيرى (شاملة الأوزاعى) ، بعبدا (شاملة سبنية وفياضية والبرزه واللويزة) برج البراجنة ، المريجة — تحويطة الغدير — الحدث — حارة البطم ، الحازمية — العصفورية ، حارة حريك (١) .

ويبين الجدول التالى عدد البلدات الداخلة فى أساس المعاينة موزعة على مختلف الطبقات .

جدول (٢ — المستوطنات اللبنانية موزعة على الطبقات المختلفة :

المحافظات	بيروت وضواحيها	مدن رئيسية أخرى	قرى بين ١٠٠٠ — ١٠,٠٠٠	قرى أقل من ١٠٠٠ نسمة	المجموع
بيروت	١	—	—	—	١
جبل لبنان	١٤	٤	٩٥	٤٢٨	٥٤١
لبنان الشمالى	—	٤	٦٢	٣٢٠	٣٨٦
لبنان الجنوبى	—	٦	٦٤	٢٧٥	٣٤٥
البقاع	—	٢	٦١	١٤٣	٢٠٦
المجموع	١٥	١٦	٢٨٢	١١٦٦	١٤٧٩

ولقد اعتبر حجم البلدة وعدد سكانها أساساً للتحديد بين مناطق المدن ومناطق الريف ، وذلك بالاعتماد على الاحصاءات التى توافرت مسبقاً ، فأدخلت فى منطقة المدن جميع

(١) انظر الملحق رقم (١) فى المصدر السابق ذكره ص ١٧٧ .

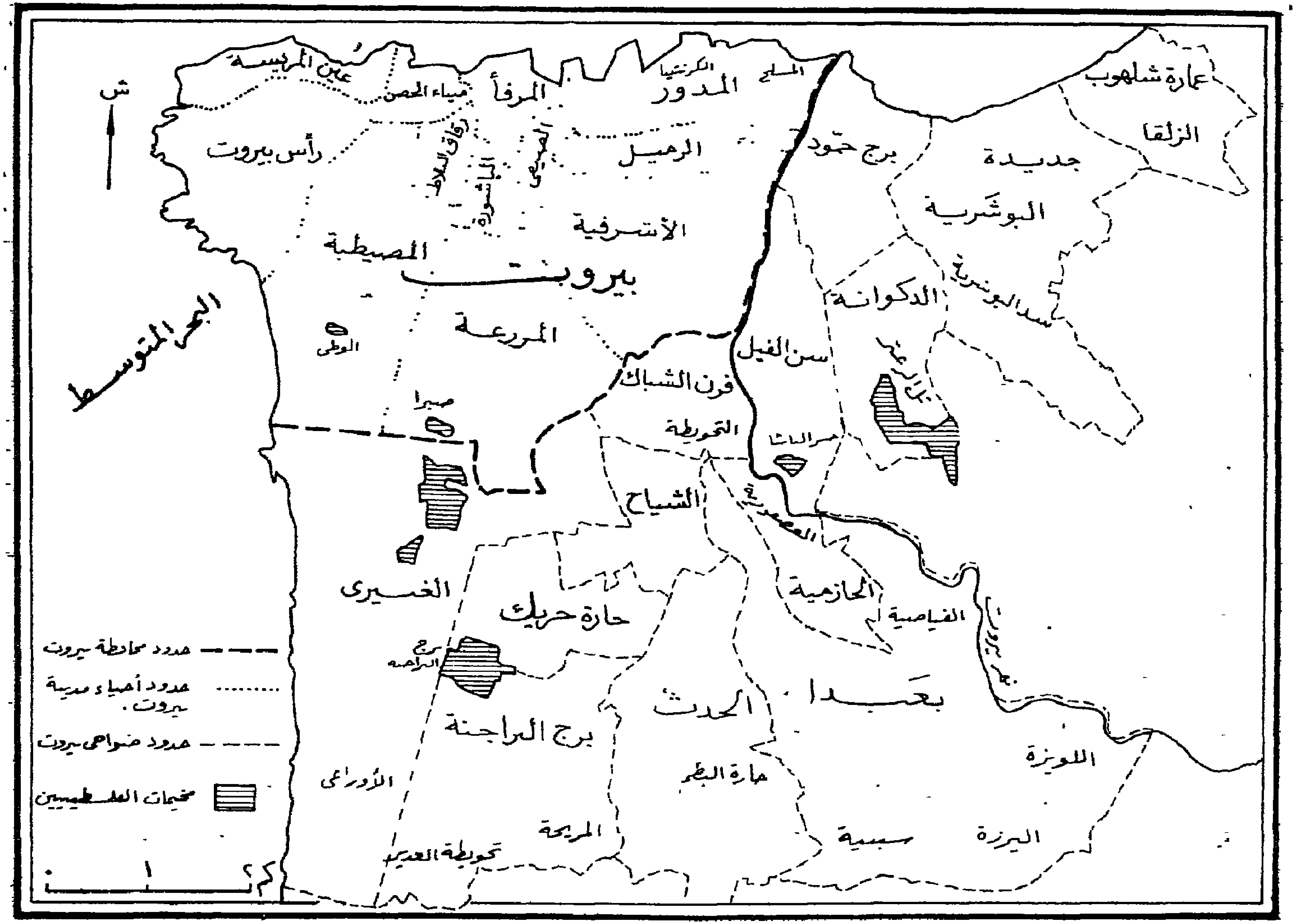

شكل ٤ ــ ٥ : مدينة بيروت وضواحيها الملاصقة

المستوطنات أو البلدات التي يزيد عدد سكانها (الحقيقي أو المسجل) على ١٠,٠٠٠ ساكن.
وفيما يختص بالمدن الأخرى (غير بيروت وضواحيها) وبالمناطق الريفية، فالبلدات الداخلة في كل طبقة من هاتين الطبقتين قد صنفت مسبقاً على أنها مدن أو ريف. إلا أن نتائج التحقيق الإحصائي بالعينة لم تثبت كون بعضها كذلك وفقاً للمقاييس المحددة ولذا فإن طبقة «المدن الأخرى» قد تشتمل على بلدات لا يمكن التسليم بأنها مدن دون مناقشة، كما أن طبقة «المناطق الريفية» يمكن أن تشتمل على بلدات لها ميزات المدن. فحينما افترض المسئولون عن التحقيق مقياساً لتحديد معنى المدينة بأنها تجمع سكاني يزيد عدد أفراده على ٥٠٠٠ نسمة، فإن ٥,٧٪ من المقيمين في طبقة «المدن الأخرى» يجب أن يصنفوا مع المناطق الريفية، وأن ٤,٩٪ من المقيمين في المناطق الريفية ينبغي أن يصنفوا مع منطقة المدن. ولما كانت هذه النسب قليلة التأثير، واختصاراً للوقت في فرزها وإعادة تصنيفها، فقد رأى هؤلاء المسئولون صرف النظر عنها (١). وهكذا انتهوا إلى تقديم الجدول رقم (٣) فيما يختص بطبقتي المدن الأخرى والمناطق الريفية.

ويتضح من دراسة هذا الجدول (رقم ٣) أن عدد المدن الأخرى (غير بيروت وضواحيها) يبلغ ١٦ مدينة في لبنان — حسب وجهة نظر المسئولين عن التحقيق — وقد عين التحقيق الإحصائي أسماءها وعدد مبانيها ومساكنها المرقمة، ولكنه مع الأسف لم يفصل عدد سكان كل مدينة على حدة. وهذا قصور واضح في نتائج هذا التحقيق، أشرنا إليه في البحث. وهذه المدن الأخرى هي (شكل ٤ — ٦):

أولا: أربع مدن في محافظة جبل لبنان أكبرها مدينة جرنيه (١٠٠٠٠ — ١٠٠٠٠٠) وتقع في الواقع على الساحل، لا داخل الجبل. ثم ثلاث مدن أخرى جبلية وتعتبر من النمط الصغير جداً، وهي عالية والشويفات (كلاهما ٥٠٠٠ — ١٠,٠٠٠)، ثم دير القمر أصغر مدن لبنان (١٠٠٠ — ٢٠٠٠).

ثانياً: في محافظة لبنان الشمالي أربع مدن هي: طرابلس والميناء (أكثر من ١٠٠,٠٠٠) وهي ثانية مدن لبنان، ثم المنية (١٠,١٠٠٠—١٠٠,٠٠٠)، وزغرتا (٥٠٠٠— ١٠,٠٠٠) وأخيراً بشرى (٢٠٠٠—٥٠٠٠). والمدينتان الأخيرتان جبليتان ومن النمط الصغير أيضاً.

ثالثاً: في محافظة لبنان الجنوبي ست مدن هي: صيدا والنبطية وصور (كلها في الفئة ١٠,٠٠٠— ١٠٠,٠٠٠)، ثم ثلاث مدن داخلية ومن النمط الصغير جداً وهي: مرجعيون، والخيام، وبنت جبيل (كلها في الفئة ٢٠٠٠ — ٥٠٠٠).

---

(١) ولكن ١٣,٥٪ من المقيمين في طبقة المدن الأخرى يجب أن يحسبوا مع مناطق الريف إذا اعتبرنا مقياس المدينة أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمه. أنظر نفس المرجع السابق ذكره، ص ٤٠.

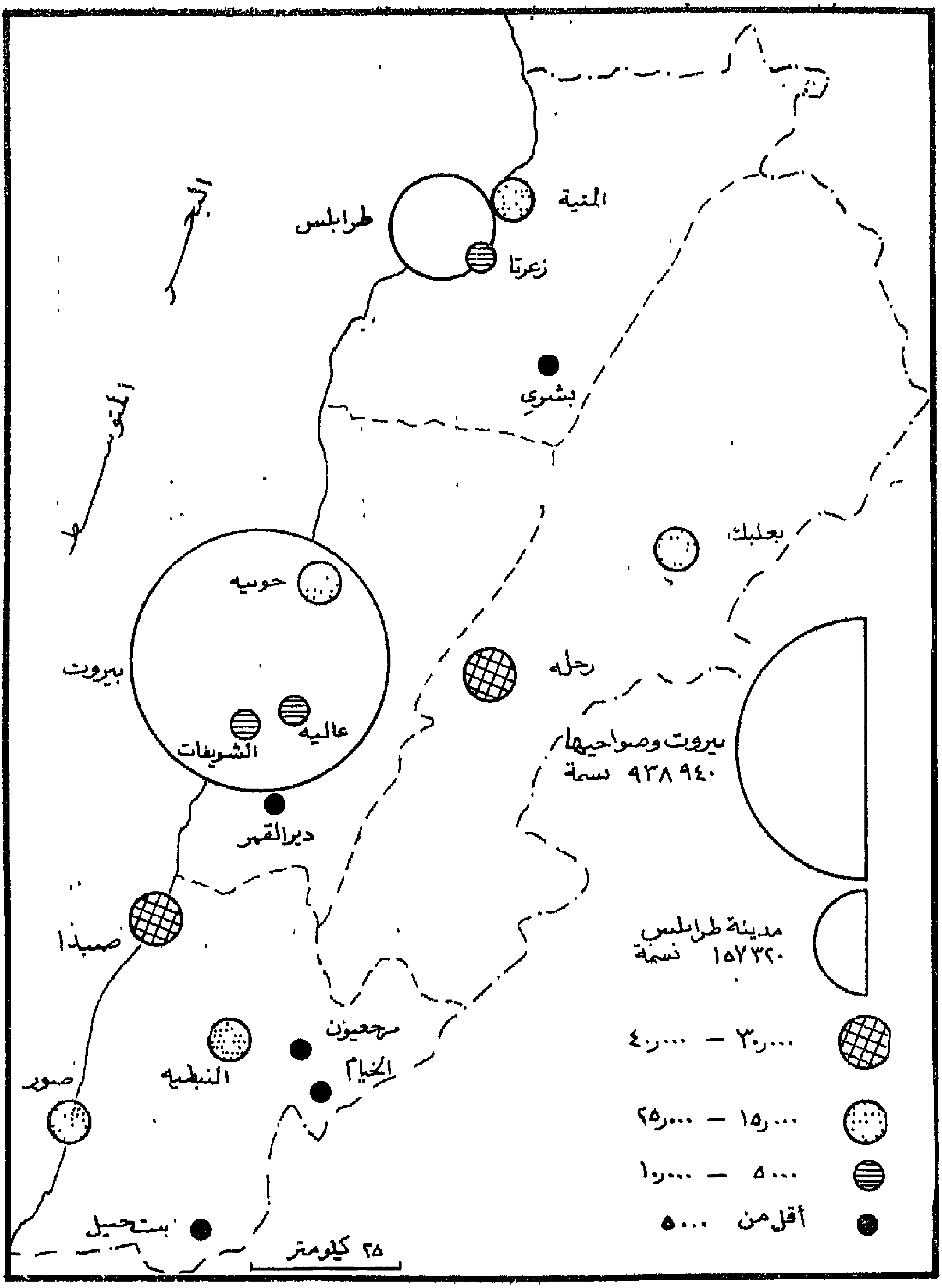

شكل ٤ ـــ ٦ : حجم السكان فى المدن اللبنانية سنة ١٩٧٠ .

رابعاً : فى محافظة البقاع مدينتان هما : زحلة وهى رابعة مدن لبنان ، ثم بعلبك ، وكلاهما فى الفئة (١٠,٠٠٠ — ١٠٠,٠٠٠).

جدول (٣) — عدد السكان المقدر فى طبقتى المدن الأخرى والريف حسب حجم البلدة ، ١٩٧٠ (١).

حجم البلدة محسوبا بعدد المقيمين	المدن الأخرى			المناطق الريفية	
	العدد	السكان	٪	السكان	٪
أقل من ١٠٠٠	—	—	—	٣٩١,٤٤٠	٤٦,٢
١٠٠٠ — ٢٠٠٠	١	١٤٥٥	٠,٤	٢٤٥,٤٩٠	٢٨,٩
٢٠٠٠ — ٥٠٠٠	٤	١٧,٧٩٠	٥,٣	١٦٩,٤٧٠	٢٠
٥٠٠٠ — ١٠,٠٠٠	٣	٢٦,٥٢٠	٧,٨	٤١,٤٨٥	٤,٩
١٠,٠٠٠ — ١٠٠,٠٠٠	٧	١٣٦,٠٠٥	٤٠,١	—	—
١٠٠,٠٠٠ فأكثر	١	١٥٧,٣٢٠	٤٦,٤	—	—
المجموع	١٦	٣٣٩,٠٩٠	١٠٠	٨٤٨,٢٩٥	١٠٠

ونستطيع أن نستنتج من جدول رقم (٣) أن عدد سكان مدينة طرابلس ومينائها (١٥٧,٣٢٠ نسمة) ، لأنها الحالة الوحيدة فى طبقة المدن الأخرى التى يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة . ونفس الشيء نلاحظه فيما يختص ببلدة دير القمر (١٤٥٥ نسمة) ، فهى الحالة المدينية الوحيدة فى الفئة ١٠٠٠ — ٢٠٠٠ نسمة .

نخلص من كل ما تقدم إلى أن التحقيق الإحصائى بالعينة سنة ١٩٧٠ ، قد اتخذ معياراً أساسياً للتمييز بين الحضر والريف فى لبنان ، ألا وهو حجم سكان البلدة ، واعتبار أن المدينة هى ما فاق عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة . وهذا معيار يعتريه بعض القصور ، لأنه أولا لايتفق مع الحجم المتعارف عليه دولياً للمدينة (٢٠,٠٠٠ فأكثر) ، وثانياً عدم دقة البيانات والاعتماد على التقديرات فى بعض الحالات . وحتى المعيار الذى اتخذه التحقيق لتحديد المدينة لم يلتزم به ، فمثلا أقحمت دير القمر ضمن المدن . ويبدو أن العامل السياسى له دور هنا ، صحيح أن بلدة دير القمر لعبت دوراً سياسياً فى تاريخ لبنان (مقر الإمارة اللبنانية فى عهد الأمراء المعنيين والشهابيين) وأنها حصلت على بلدية تعتبر من أقدم البلديات فى المدن اللبنانية وهى أيضا مركز رئيس من مراكز الدروز فى منطقة الشوف . ولكنها اليوم مجرد بلدة صغيرة سكانها ١٤٥٥ نسمة فقط :

(١) مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢) القوى العاملة . مرجع سابق . ص ٤١ .

٢ ـ مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

التحضر والسكان

أظهر التحقيق الإحصائي بالعينة أن عدد السكان المقيمين فى لبنان بلغ فى نوفمبر عام ١٩٧٠ حوالى ٢,١٢٦,٣٢٥ نسمة — مع ملاحظة أن هذا العدد الإجمالى يقل عن الواقع بنحو ٥ ٪ ، بالإضافة إلى أنه لا يشمل سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . فإذا أدخلنا هذه الأمور فى الاعتبار ، يصبح عدد كل السكان المقيمين فى لبنان سنة ١٩٧٠ حوالى ٢,٤ مليون نسمة ، وبالتالى تصل الكثافة العامة إلى ٢٤٠ نسمة فى الكيلو متر المربع.

وقد وزع هؤلاء السكان فى مستوطناتهم حسب حجم الكتل السكانية فى المحافظات المختلفة ، كما يتبين من الجدول رقم (٤) ، وشكل (٤ــ٧) .

جدول (٤) عدد المقيمين موزعاً بحجم الكتل السكانية والمحافظات (١) .

حجم التجمعات السكانية	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالى	لبنان الجنوبى	البقاع	المجموع	٪
أقل من ١٠٠	—	١١٢٣٣٥	١١٢٠٠٥	٨٩٨٣٥	٧٧٢٦٥	٣٩١٤٤٠	١٨,٤
١٠٠٠ — ٢٠٠٠	—	١٠٣٣٢٠	٢٢٩٩٥	٦٥٨٥٠	٥٤٧٨٠	٢٤٦٩٤٥	١١,٦
٢٠٠٠ — ٥٠٠٠	—	٧٢٩٤٠	٥٢٣٥٠	٣٦٠٦٠	٢٥٩٠٥	١٨٧٢٦٠	٨,٨
٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠	—	٥٨٦٩٥	٩٢٧٠	—	—	٦٨٤١٥	٣,٢
١٠٠٠٠ — ١٠٠٠٠٠	—	٢١١٦٩٠	١٠٥٤٥	٥٨٢٠٠	٤٥٥٧٠	١ ٦٠٠٥	٦,٤
١٠٠٠٠٠ فأكثر	٤٧٤٨٧٠	٤٦٤٠٧٠	١٥٧٣٢٠	—	—	١٠٩٦٢٦٠	٥١,٦
المجموع	٤٧٤٨٧٠	٨٣٣٠٥٥	٣٦٤٩٣٥	٢٤٩٩٤٥	٢٠٣٥٢٠	٢١٢٦٣٢٥	١٠٠
التوزيع ٪	٢٢,٣	٣٩,٢	١٧,٢	١١,٧	٩,٦	١٠٠ ٪	

ويتضح من دراسة هذا الجدول أن أكثر من نصف سكان لبنان (٥١,٦ ٪) يعيش فى مجموعات سكنية أو مدن يزيد حجم الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة — وهى بالتحديد

(١) مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة فى لبنان — مرجع سابق ، ص ٦٥ .

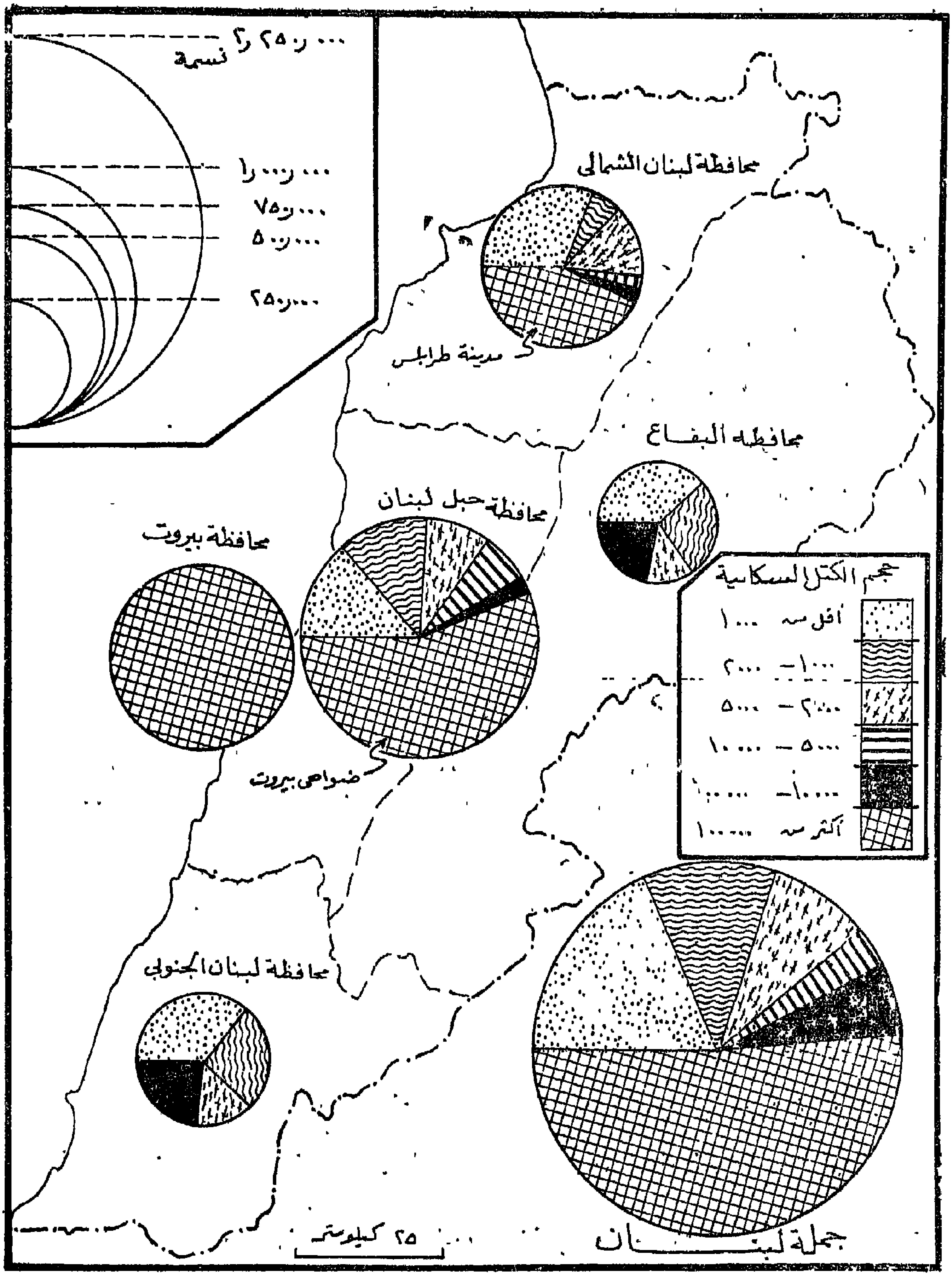

شكل ٤ – ٧ : توزيع سكان محافظات لبنان حسب الكتل السكانية ١٩٧٠

بيروت وضواحي بيروت (١) ومدينة طرابلس . كما يتضح أيضاً أن ٥٨ ٪ من سكان لبنان يعيشون فى مدن يزيد عدد سكان كل منها على ١٠,٠٠٠ نسمة . ومن هنا نرى صغر حجم المدن اللبنانية الأخرى ، بينما يظهر واضحاً مدى اجتذاب بيروت وضواحيها للسكان . بهذه المجمعة السكنية (بيروت الكبرى) التى تبلغ مساحتها ٦٧,٤ كيلو متر مربع ، تستأثر وحدها بحوالى ٤٥ ٪ من مجموع سكان لبنان ، الأمر الذى يجعلنا نتوقع كثافات سكانية مرتفعة جداً فى هذه الرقعة المحدودة المساحة . وللأسف لا تتوفر لدينا البيانات التفصيلية لكى نستخرج منها الكثافات المختلفة لأحياء مدينة بيروت وضواحيها ، وكل ما يوفره لنا التحقيق الإحصائى فى هذا الصدد هو بيانات عامة ، يتضح منها الكثافة العامة لكل مدينة بيروت وهى ٢٦,٣٨٢ نسمة فى الكيلو متر المربع ، بالإضافة إلى الكثافة المرتفعة فى ضاحيتين ملاصقتين لبيروت ، وهما « برج حمود » حيث ترتفع الكثافة إلى ٥٥,٣٩٢ نسمة /كم٢ ، « فرن الشباك » التى تبلغ الكثافة فيها ٣٢,٢٩٦ نسمة /كم٢ .

وقد استخدمنا هذه البيانات العامة فى رسم خريطة بسيطة (شكل ٤ — ٨) لتوضيح هذه الكثافات فى بيروت وضواحيها . ولا شك أن البيانات التفصيلية غير المتاحة ، كانت ستفيد كثيراً فى هذا الصدد ، ومع ذلك يمكن القول بأن هناك عدداً من الأحياء فى وسط بيروت لا تقل الكثافة فيها بأى حال عن الكثافة الشديدة الارتفاع فى ضاحية برج حمود ، بل لا نتوقع أن تقل الكثافة فى حى الباشورة عن ٧٠,٠٠٠ نسمة /كم٢ ، و ٦٥,٠٠٠ نسمة /كم٢ فى حى زقاق البلاط ، وكلاهما فى وسط مدينة بيروت . وعموماً ، فى هذه المدينة المكتظة بالسكان فوق مساحة لا تزيد على ١٨ كيلو متراً مربعاً ، لا نجد الكثافة تقل نسبياً إلا فى أجزائها الجنوبية الغربية ، والجنوبية الشرقية قرب نهر بيروت ، ثم فى منطقة الحرج فى الجنوب .

توزيع سكان الحضر :

تضمن التحقيق الإحصائى بالعينة سنة ١٩٧٠ ، جدولا يتوزع سكان لبنان فيه حسب طبقات المدن والريف . وقد نقلنا فيما يلى هذا الجدول ، وأضفنا إليه النسب المئوية التى تحقق الفائدة المرجوة من المقارنة .

(١) تقع ضواحي بيروت من الناحية الإدارية ضمن محافظة جبل لبنان ، وتمثل هذه الضواحى حوالى ٥٦ ٪ من مجموع سكان محافظة جبل لبنان .

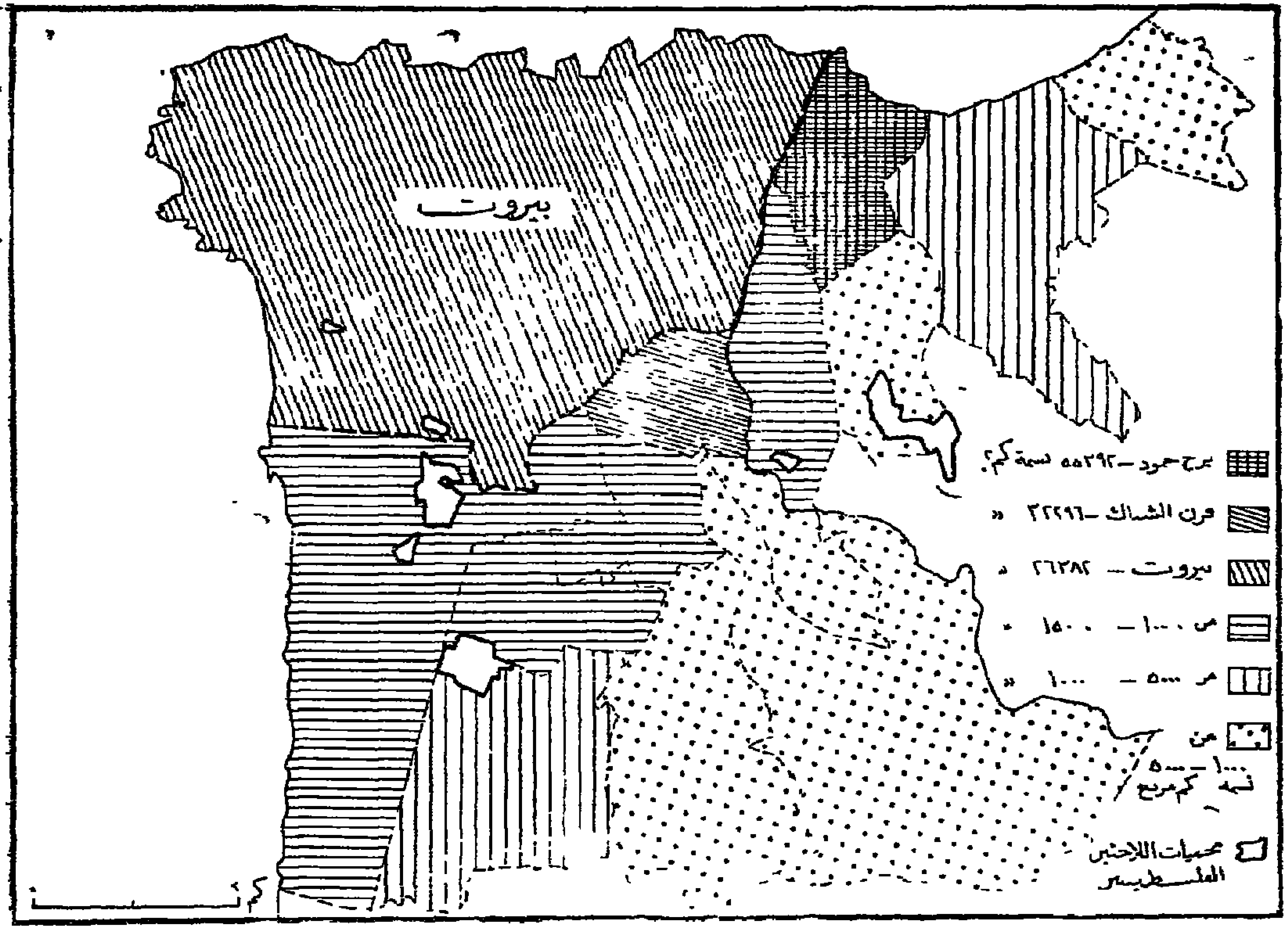

شكل ٤ – ٨ : كثافة السكان فى بيروت وضواحيها حسب البيانات المتاحة ١٩٧٠

جدول (٥) – توزيع سكان لبنان حسب طبقات المدن والريف ، ١٩٧٠ :

الطبقات	العدد التقريبي للسكان المقيمين	٪ من مجموع سكان لبنان	٪ من مجموع سكان الحضر
بيروت وضواحيها	٩٣٨,٩٤٠	٤٤,١	٧٣,٥
بيروت	٤٧٤,٨٧٠	٢٢,٣	٣٧,٢
ضواحي بيروت	٤٦٤,٠٨٠	٢١,٨	٣٦,٣
المدن الأخرى	٣٣٩,٠٩٠	١٥,٩	٢٦,٥
مدن جبل لبنان	٣٩,٩٤٥	١,٩	٣,١
مدن لبنان الشمالي	١٨١,٢٦٠	٨,٥	١٤,١
مدن لبنان الجنوبي	٧٢,٣١٥	٣,٤	٥,٧
مدن البقاع	٤٥,٥٧٠	٢,١	٣,٦
المناطق الريفية	٨٤٨,٣٢٥	٣٩,٩	—
قرى جبل لبنان	٣٢٩,٠٧٠	١٥,٥	—
قرى لبنان الشمالي	١٨٣,٦٧٥	٨,٦	—
قرى لبنان الجنوبي	١٧٧,٦٣٠	٨,٤	—
قرى البقاع	١٥٧,٩٥٠	٧,٤	—
المجموع العام	٢,١٢٦,٣٢٥	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ومن تحليل بيانات هذا الجدول ، تتضح النقاط التالية :

أولا : تمثل بيروت وضواحيها الرئيسية مجمعة حضرية ضخمة تمثل – كما ذكرنا – نحو ٤٥٪ من مجموع سكان لبنان . وتكاد تمثل فى الوقت نفسه حوالى ثلاثة أرباع (٧٣,٥٪) سكان الحضر فى هذا القطر الصغير . ولاشك أن هذه النسب تقل عن واقع الحال ، خاصة وأن تحديد ضواحي بيروت فى التحقيق الإحصائى لم يتم رسمياً ، وأن العمران الحضرى ممتد إلى ضواحي دائمة أخرى فى جبل لبنان . أضف إلى ذلك أن هذه المجمعة لم تتضمن سكان المخيمات الفلسطينية الواقعة فى نطاقها . وليست هذه النسب الآخاذة لهذه المجمعة الحضرية بالشيء الغريب ، فبيروت بأوجه نشاطاتها المتعددة مركز استقطاب كبير لكثير من المهاجرين وسكان الريف ، وقد نمت هذه المدينة خلال عقدى الخمسينات والستينات بشكل ملحوظ ، كما كان للتركز الواضح لكثير من المؤسسات الصناعية فى ضواحيها الرئيسية أثره الكبير فى جذب العمالة ، مما أضاف كثيراً لحجم مجمعة بيروت الكبرى .

ثانياً : وإذا كانت مجمعة بيروت بهذا الحجم الحضرى الضخم ، فهى لاتترك لبقية المدن اللبنانية (طبقة المدن الأخرى) والتى يبلغ عددها ١٦ مدينة ، غير سدس حوالى ١٦٪) مجموع سكان لبنان ، ونحو ربع (٢٦,٥٪) سكانه الحضر . وقد بلغ عدد سكان هذه المدن الست عشرة – حسب بيانات التحقيق الاحصائى – ٣٣٩,٠٩٠ نسمة ، ولكن مدينة واحدة منها ، هى طرابلس ثانية مدن لبنان (١٠٧,٣٢٠ نسمة) ، تستأثر وحدها بنحو نصف (٤٦,٤٪) هذا العدد . وفى هذا دلالة واضحة على صغر معظم المدن اللبنانية الأخرى ، والتى لم يوضح التحقيق الاحصائى تفاصيل عدد سكانها منفردة (أنظر شكل ٤–٦) . والواقع أن حجم مدينة طرابلس الكبير نسبياً هو الذى رفع نسبة الحضر فى محافظة لبنان الشمالى ؛ إذ يمثل سكان المدن فيها ٨,٥٪ من مجموع سكان لبنان ، و ١٤٪ من مجموع سكان الحضر . أما المدن الثلاث الأخرى فى هذه المحافظة – وهى المنية وزغرتا وبشرى – فتدخل فى نمط المدن اللبنانية الصغرى ، وتمثل مجتمعة أقل من ٢٪ من مجموع سكان حضر لبنان .

ثالثاً : لاتسهم المحافظات اللبنانية الأخرى فى مجموع سكان الحضر إلا بنسب ضئيلة . فمحافظة لبنان الجنوبى تسهم فى هذا المجموع الحضرى بحوالى ٥,٧٪ ، وبرغم صغر هذه النسبة فإن وجود مدينة صيدا له دور كبير فيها ، وهى ثالثة مدن لبنان وتدخل فى نمط مدنه المتوسطة الحجم . أما المدن الأخرى فى هذه المحافظة – النبطية وصور ومرجعيون والحمام وبنت جبيل – فكلها من الأنماط صغيرة الحجم .

وكذلك تسهم محافظة البقاع فى مجموع سكان الحضر بنسبة ٣,٦٪ ، وهى محافظة فسيحة ولكنها معزولة نسبياً ولاتتضمن سوى مدينتين رئيسيتين : زحله وبعلبك ، وتعتبر زحله المدينة الداخلية الوحيدة فى لبنان ذات الحجم السكانى المتوسط ، وهى رابعة مدن لبنان ، ويماثل حجم سكانها حجم مدينة صيدا .

أما محافظة جبل لبنان (دون ضواحى بيروت) فتعتبر أقل محافظات لبنان إسهاما فى مجموع سكانه الحضر (٣,١٪) ، وهى تتضمن أربع مدن رئيسية ، كلها ضمن أنماط المدن اللبنانية الصغرى : جونيه وعاليه والشويفات ودير القمر . وترجع قلة المدن وصغر حجمها فى منطقة جبل لبنان إلى أسباب كثيرة ، منها الطبيعة الجبلية للمنطقة ، وظروف الجماعات التى استوطنت الجبل وكانت من الجماعات الدينية الهاربة من الاضطهاد (الموارنة والدروز) .

رابعا : إذا حسبنا « درجة التحضر » فى كل محافظة – أى نسبة عدد سكان مدن المحافظة إلى مجموع عدد سكانها – فسوف نلاحظ انخفاض هذه الدرجة فى كل المحافظات (باستثناء بيروت) عن درجة التحضر لكل لبنان ، وهى حوالى ٥٥٪ . وهذا مايؤكد مرة أخرى دور مجمعة بيروت الكبرى فى رفع نسبة التحضر فى كل لبنان . فحتى مع وجود مدينة طرابلس الكبيرة فى محافظة لبنان الشمالى ، تصل نسبة التحضر فى هذه المحافظة بالكاد إلى ٥٠٪ . أما فى المحافظات الباقية ، فتنخفض هذه الدرجة كثيراً ، وتبلغ ٢٩٪ فى لبنان الجنوبى ، و ٢٢٪ فى محافظة البقاع ، ثم إلى ١١٪ فقط فى محافظة جبل لبنان (دون ضواحى بيروت).

تركيب سكان الحضر حسب النوع والسن :

شمل التحقيق الاحصائى بالعينة جدولا يتوزع فيه السكان المقيمون فى لبنان حسب النوع والعمر على مستوى الطبقات الأربع وعلى مستوى لبنان كله . ومن دراسة هذا الجدول ، وكذلك الأهرام السكانية التى تمثل هذا التوزيع (أنظر جدول رقم ٦ ، وشكل ٤ – ٩) ، يمكن الخروج بكثير من خصائص التركيب الديموغرافى لسكان الحضر فى لبنان .

وأول مايتضح من هذه الدراسة أن سكان لبنان ككل وسكان مدنه يتميزون بالفتوة ، إذ أن نحو ٤٢,٦٪ من سكان لبنان أطفال ومراهقون ، دون سن الخامسة عشرة . وترتفع هذه النسبة بوجه خاص فى طبقة المدن الأخرى حيث تصل إلى ٤٤,٨٪ ، وترتفع كذلك فى ضواحى بيروت إلى ٤٤,٣٪ ، بينما تنخفض نسبيا إلى ٣٧,٣٪ فى بيروت – وإن كانت ماتزال عالية . ويدل هذا كله على أن نسبة عالية من سكان لبنان وحضره تتركز فى فئات السن الدنيا ، الأمر الذى يخلق الكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، ويضخم من عبء التعليم الواقع على عاتق الدولة نظراً لإرتفاع نسبة هذه الفئة من السكان ، والتى لاتزيد على ٢٦٪ من سكان الدول المتقدمة عامة .

وقد ترتب على ظاهرة الفتوة فى سكان لبنان وحضره نقص نسبى للسكان فى مرحلة النشاط أو فى القوة الإنتاجية للدولة ، إذ تبلغ نسبة السكان فى مرحلة النشاط (فئات سن ١٥ – ٦٤) ٥٢,٣٪ فى كل لبنان ، ٥٢,١٪ فى ضواحى بيروت ، ٥١٪ فى المدن الأخرى ؛ ٤٩,٧٪ فى الريف ، ثم ترتفع إلى ٥٨٪ فى بيروت . ويمكن تفسير الانخفاض النسبى لسكان الريف فى سن العمل إلى حركات النزوح التى لها أهمية كبيرة فى لبنان ، والتى اتجهت من الريف إلى المدن الكبرى ، خاصة بيروت التى ارتفعت فيها نسبة السكان فى مرحلة النشاط .

جدول (٦) – التوزيع النسبي للمقيمين فى لبنان حسب فئات السن ٪ ، عام ١٩٧٠ :

فئات السن	بيروت	ضواحي بيروت	المدن الأخرى	الريف	لبنان
أقل من سنة	٢,١	٣,١	٣,١	٢,٨	٢,٩
١ – ٤	٩,٤	١٢,٧	١١,٥	١١,٨	١١,٨
٥ – ٩	١٣,٣	١٦	١٦,٥	١٥,٩	١٥,٩
١٠ – ١٤	١٢,٥	١٢,٥	١٣,٧	١٣,٣	١٣,٣
١٥ – ١٩	١٠,٥	٩,٤	١٠,٨	١٠,١	١٠,١
٢٠ – ٢٤	٨,٣	٨,١	٧,٤	٧	٧
٢٥ – ٢٩	٧,٢	٦,٩	٥,٧	٥,١	٥,١
٣٠ – ٣٤	٦,١	٦,٩	٥,٨	٥,١	٥,١
٣٥ – ٣٩	٦,١	٦,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣
٤٠ – ٤٤	٥,٥	٥,١	٥	٥	٥
٤٥ – ٤٩	٤,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٨
٥٠ – ٥٤	٣,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٥٥ – ٥٩	٣,٢	١,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٥
٦٠ – ٦٤	٣,٢	١,٩	٢,٥	٣,١	٣,١
٦٥ وأكثر	٤,٦	٣,٤	٤	٦,٤	٦,٤
غير معين	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ومما يلاحظ فى هذه الدراسة أيضا أن الهرم السكانى لضواحي بيروت يتميز بقاعدة عريضة ، مما يدل على أن معدل المواليد مرتفع فى هذه الضواحى ، بينما ينخفض هذا المعدل فى بيروت نفسها كما يستنتج من قاعدة هرمها السكانى الضيقة نسبيا . ومن جهة أخرى ، نلاحظ تقلص قاعدة الهرم السكانى (فئة سن أقل من ٥ سنوات) فى بيروت وفى لبنان بوجه عام عن الفئة التالية (٥ – ٩) ، الأمر الذى يدل – إذا لم يكن هناك نقص فى التصريح عن المواليد الأقل من سنة أثناء التحقيق – على انخفاض معدل المواليد خلال السنوات الخمس السابقة لإجراء التحقيق الاحصائى . وعلى العموم تأتى ضواحى بيروت وكذلك المدن الأخرى فى مقدمة مناطق لبنان من حيث إرتفاع نسبة المواليد ، إذ أن ٣,١ ٪ من سكانهما مواليد أقل من سنة ، بينما أقل ماتكون هذه النسبة نجدها فى بيروت (٢,١ ٪) ، وما تزال مرتفعة حول ٢,٨ ٪ لريف لبنان وكل لبنان .

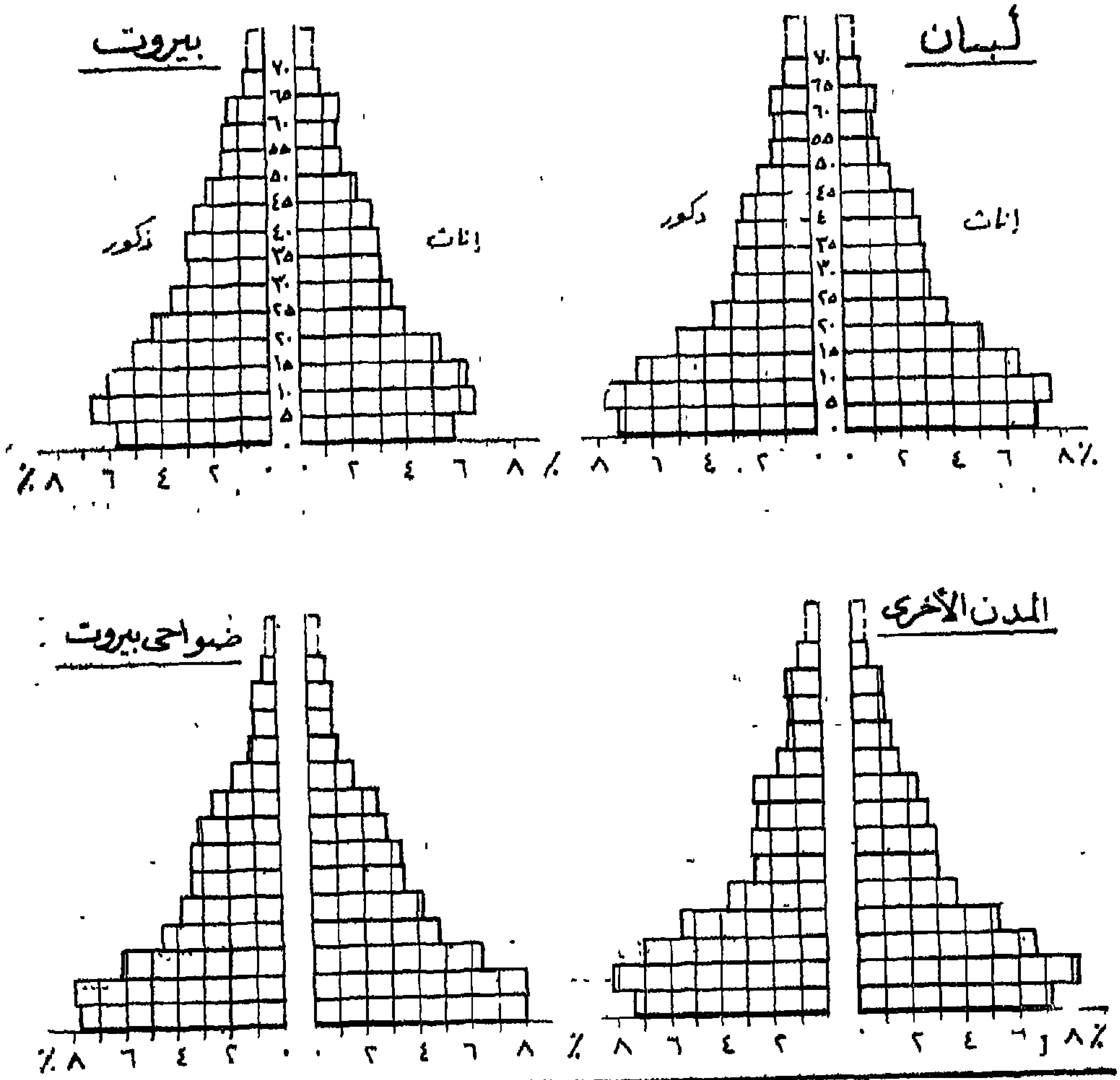

شكل ٤ ــ ٩ : الهرم السكاني للبنان وبيروت وضواحيها والمدن الأخرى ١٩٧٠ .

كذلك يتميز سكان مدينة بيروت بارتفاع نسبة المعمرين ، والتي تزيد على مثيلتها في الضواحي أو في المدن الأخرى ، ولكنها أقل من مثيلتها في الريف . إذ تبلغ نسبة السكان في فئة السن ٦٥ سنة وأكثر حوالى ٦٫٤٪ في بيروت ، و ٣٫٤٪ في ضواحي بيروت ، و ٤٪ في المدن الأخرى ، ثم ٦٫٤٪ الريف وكل لبنان . ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة في بيروت عن سائر المناطق الحضرية الأخرى ، بأن سكان بيروت أقدم من سكان ضواحيها ، وأن المستوى الصحي أكثر ارتفاعا في بيروت من بقية المناطق (في بيروت ¾ أطباء لبنان) . أما ارتفاع نسبة المعمرين في ريف لبنان فراجع إلى حد كبير إلى تيار الهجرة المتزايدة من سكان الريف في فئات سن مرحلة النشاط إلى المدن الرئيسية للعمل والاستقرار فيها ، الأمر الذى رفع نسبة كبار السن في الريف في مجموع السكان .

ويمكن من دراسة توزيع السكان حسب النوع وفئات السن ، أن نخرج بمؤشرات عن الخصوبة العامة وعن نسبة الاعالة . ويعبر مؤشر نسبة الإعالة عن عدد السكان المعالين لكل ١٠٠٠ من السكان في سن العمل . وقد استخدمنا في حساب هذه المؤشرات المعادلات التالية : (١)

$$\text{مؤشر الخصوبة} = \frac{\text{عدد الأطفال أقل من ٥ سنوات}}{\text{عدد الأناث فئات سن ١٥ — ٤٥}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{نسبة الإعالة} = \frac{\text{عدد الأطفال أقل من ١٥ سنة + السكان أكثر من ٦٥ سنة}}{\text{عدد السكان بين ١٥ — ٦٥ سنة}} \times ١٠٠٠$$

جدول (٧) — مؤشرات الخصوبة ونسبة الإعالة في مناطق لبنان المختلفة ، سنة ١٩٧٠ :

نوع المؤشر	بيروت	ضواحي بيروت	المدن الأخرى	الريف	لبنان
مؤشر الخصوبة	٥٣٠	٧٦١	٧٢٨	٧٧٦	٧٠٥
نسبة الأعالة	٧٢٢	٩١٤	٩٥٣	١٠١٣	٩١٠

(١) — Peter Toyne and P.T. Newby (1972), Techniques in Human Geography, Macmillan, p. 104.

— عبد الحميد فراج (١٩٧٥) ، الأسس الاحصائية للدراسات السكانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٨١ .

واضح من بيانات جدول رقم (٧) أن مؤشر الخصوبة هو أخفض ما يكون فى بيروت بالنسبة لبقية المناطق اللبنانية ، ويختلف كثيراً عن مثيله فى الضواحى الذى يقترب كثيراً من مؤشر الخصوبة فى الريف . كما يتضح أيضا أن نسبة الإعالة أقل فى بيروت من مثيلاتها فى الضواحى والمدن الأخرى وفى الريف بوجه خاص ، الذى ترتفع فيه نسبة الإعالة بشكل غير عادى ، مما يؤكد نقص نسبة السكان فى سن النشاط فى الريف اللبنانى بسبب عمليات النزوح إلى المدن .

توزيع سكان الحضر حسب الجنسية ومكان الميلاد والتسجيل :

يعتبر لبنان أرضا للنزوح والوفود . والنزوح ظاهرة مهمة فى الحياة اللبنانية ، فقد بدأت هجرة اللبنانيين إلى الخارج فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومرت بأدوار ازدادت فيها امتداداً أو تقلصا تبعا للظروف . وللأسف لاتتوافر حول هذا الموضوع معلومات دقيقة ، أو بيانات رسمية . على أنه يمكن القول بأن ميزان الهجرة الخارجية أصبح فى صالح لبنان منذ عام ١٩٤٨ (١)، حين صار النزوح أقل حجما من الوفود إلى لبنان بحثا عن العمل .

وفى مقابل النزوح إلى الخارج ، حدثت خلال الستين سنة الأخيرة حركات استيطان وهجرة مهمة إلى لبنان ، أتت إليه من مختلف البلاد المجاورة . وتتمثل أهم هذه الحركات فى دخول المهاجرين الأرمن بين عامى ١٨٩٥ — ١٩٣٩ نتيجة اضطهادهم فى تركيا ، وكذلك تسلل المهاجرين الأكراد فى فترة مابين الحربين العالميتين ، وقدوم الفلسطينيين إلى لبنان منذ عام ١٩٤٨ على إثر احتلال الصهاينة لفلسطين ، ثم عودة اللبنانيين الذين كانوا فى مصر وإفريقيا المدارية منذ سنة ١٩٦٠ ، بالإضافة إلى هجرة السوريين إلى لبنان والتى تطورت بعد سنة ١٩٦٠ — كما أوضحنا من قبل .

أضف إلى كل ذلك حركات نزوح داخلى مهمة ، حدثت منذ نحو أربعين سنة فى اتجاه بيروت وضواحيها بوجه خاص .

هذه الحركات كلها ، يصعب رسم صورة دقيقة لها من بيانات تحقيق احصائى واحد ، ولكن يمكن تكوين فكرة أولية عن أصل السكان المقيمين فى لبنان ومدنه إذا درسنا توزيع هؤلاء المقيمين بحسب الجنسية وتوزيع اللبنانيين بحسب مكان تسجيلهم ، وكذلك توزيع هؤلاء المقيمين حسب محل الميلاد .

---

(١) André Bourgey (1970), op. cit., p. 112.

جدول (٨) – توزيع السكان المقيمين حسب الجنسية أو مكان التسجيل (١):

الجنسية أو مكان التسجيل	بيروت	ضواحي بيروت	المدن الأخرى	المناطق الريفية	لبنان	التوزيع٪
بيروت	٢٢٩٣٨٠	٦٣٣٧٥	٢٦٢٥	٩١٢٠	٣٠٤٥٠٠	١٤,٣
جبل لبنان	٧٤٧١٥	١٤٨٢٤٥	٣٥٥٨٠	٢٨٨٣٤٥	٥٤٦٨٨٥	٢٥,٧
لبنان الشمالى	١٤١٤٥	٢٢٧١٠	١٥٨٨٨٠	١٩٠١٥٥	٣٨٥٨٩٠	١٨,٢
لبنان الجنوبي	٦٤٦٩٥	١١٠١٣٠	٦٤٧٨٣	١٧٣٦٤٠	٤١٣٢٥٠	١٩,٤
البقاع	١٦١٥٥	٥٢٠٩٥	٤٦٢٩٠	١٦٣٥١٥	٢٧٨٠٥٥	١٣,١
مجموع اللبنانيين	٣٩٩٠٩٠	٣٩٦٥٥٥	٣٠٨١٦٠	٨٢٤٧٧٥	١٩٢٨٥٨٠	٩٠,٧
عرب	٥٥٢١٥	٥٨٥٦٠	٢٧٦٤٥	١٨٤٦٥	١٥٩٨٨٥	٧,٥
أجانب آخرون	١٠٢٤٥	٤٦٢٠	٩٣٠	١٩٩٥	١٧٧٩٠	٠,٩
مجموع الأجانب	٦٥٤٦٠	٦٣١٨٠	٢٨٥٧٥	٢٠٤٦٠	١٧٧٦٧٥	٨,٤
جنسيات غير معينة	١٠٣٢٠	٤٣٣٥	٢٣٥٥	٣٠٦٠	٢٠٠٧٠	٠,٩
المجموع العام	٤٧٤٨٧٠	٤٦٤٠٧٠	٣٣٩٠٩٠	٨٤٨٢٩٥	٢١٢٦٣٢٥	٪١٠٠

ويتضح من تحليل بيانات جدول رقم (٨) أن اللبنانيين يشكلون ٩٠,٧٪ من جملة السكان المقيمين في لبنان ككل، ولكنهم يشكلون ٨٤٪ من جملة سكان بيروت، و٨٥,٥٪ من مجموع سكان ضواحي بيروت، و ٩٠,٩٪ من سكان المدن الأخرى، ثم ٩٧,٢٪ من سكان الريف. ويدل الانخفاض النسبي لنسبة اللبنانيين في بيروت وضواحيها على تركز الأجانب (من عرب وغيرهم) في المجمعة الحضرية الكبيرة – كما سنرى بعد قليل.

كذلك يتبين من هذا الجدول، وشكل (٤–١٠)، مدى اختلاف تجانس سكان بيروت وضواحيها من حيث المنشأ. فحوالى ١٦٪ من سكان مدينة بيروت ليسوا لبنانيين. ومن جملة السكان المقيمين في بيروت، والبالغ عددهم ٤٧٤,٨٧٠، نلاحظ أن ٤٨,٣٪ منهم كانوا مسجلين على سجلات الأحوال الشخصية (٢) في مدينة بيروت نفسها، و ١٥,٧٪ مسجلين

(١) مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢)، القوى العاملة فى لبنان – مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) يقوم نظام التسجيل فى لبنان (منذ عام ١٩٣٢) بتسجيل الذين يحملون الجنسية اللبنانية حسب المكان الأصلى لمنشأ العائلة والأجداد، فمثلا إذا ولد شخص وأقام فى بيروت فإن تسجيله فى مكان نشأة عائلته، وليكن مثلا قرية تتبع قضاء النبطية فى محافظة الجنوب. والعكس صحيح أيضا. ولا يزال كثير من اللبنانيين الذين تركوا لبنان منذ وقت طويل، أو توفوا، مسجلين فى مناطقهم الأصلية. ولهذا كله، فقد لوحظ فى كثير من الأحيان وجود تباينات مهمة بين عدد السكان المسجلين فى المناطق الإدارية وبين عدد المقيمين فيها بالفعل.

فى جبل لبنان ، و ٣٪ فى لبنان الشمالى ، ١٣,٦٪ فى لبنان الجنوبى ، و ٣,٤٪ فى محافظة البقاع ، بينما كان ١١,٦ ٪ من الأجانب العرب ، ٢,٢٪ من الأجانب الآخرين ، و ٢,٢٪ من جنسيات غير معينة .

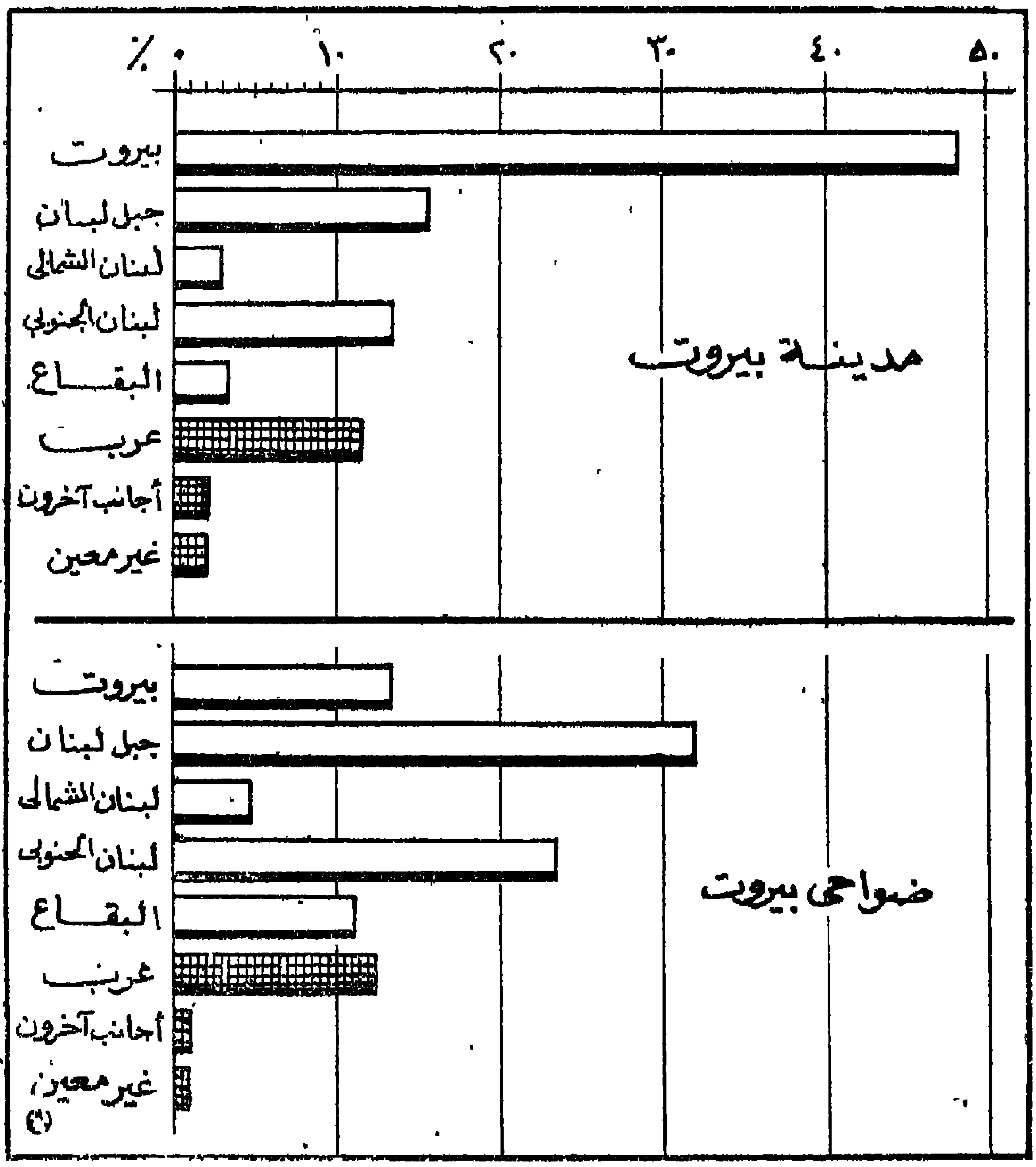

شكل ٤ ــ ١٠ : توزيع سكان بيروت وضواحيها حسب الجنسيه أو مكان التسجيل، ١٩٧٠ .

وبالنسبة لضواحى بيروت والتى بلغ عدد سكانها ٤٦٤,٠٧٠ نسمة ، نلاحظ أن ١٣,٧٪ فقط من هؤلاء السكان كانوا مسجلين فى بيروت ، و ٣٢٪ مسجلين فى جبل لبنان، و٤,٩٪

فى لبنان الشمالى ، و ٢٣,٧٪ فى لبنان الجنوبى ، و ١١,٢٪ فى البقاع ، بينما كانت نسب الأجانب فى مجموع سكان هذه الضواحى ١٢,٦٪ من العرب ، و ١٪ أجانب آخرون ، ونحو ٠,٩٪ من جنسيات غير معينة .

أما المدن الأخرى ، فلا دلالة للنسب التى يتكون منها سكانها ، لأن البيانات المتاحة هى لمجموع سكان هذه المدن ، التى تضم مدناً من أقصى شمال لبنان إلى أقصى جنوبه ، وفى جباله وبقاعه ، وهى تختلف كثيراً فى الحجم والتركيب الاجتماعى. وأهم ما يمكن أن يقال هنا أن أكبر نسبة (٤٦,٩٪) فى مجموع سكان هذه المدن هى التى تمثل المسجلين فى محافظة لبنان الشمالى ، وهذا مؤشر لمدينة طرابلس التى يعتبر معظم سكانها مسجلين فيها أو فى إقليمها المجاور والتابع إدارياً لمحافظة لبنان الشمالى . ويلاحظ أيضاً أن نسبة العرب (٨,١٪) والجنسيات الأجنبية الأخرى (١٪) تنخفض فى المدن الأخرى إلى حوالى ٩٪ ، بينما هى فى بيروت أو ضواحيها تصل إلى حوالى ١٥٪ .

وإذا أخذنا بيروت الكبرى (بيروت وضواحيها) بوزنها الضخم كممثل أساسى لكل حضر لبنان ، فنجد أن ٨٤,٧ ٪ من مجموع سكانها البالغ ٩٣٨,٩٤٠ فى عام ١٩٧٠ كانوا لبنانيين . ومن مجموع سكانها ، ٣١,٢٪ كانوا مسجلين فى بيروت ، و ٢٣,٧٪ فى جبل لبنان ، و ٣,٩٪ فى لبنان الشمالى ، و ١٨,٦٪ فى لبنان الجنوبى ، و ٧,٣٪ فى البقاع ، — أما الأجانب فكانت نسبهم فى سكان مجمعة بيروت الكبرى : ١٢,١٪ عرب ، ١,٦٪ أجانب آخرون ، ثم ١,٦٪ من جنسيات غير معينة .

هذه الخصائص ذاتها عن منشأ السكان قد تظهر بنفس النمط تقريبا عندما نبحث عن توزيع السكان المقيمين حسب مكان الميلاد مع بعض الاختلافات المحسوسة ، ذلك لأن أولئك الذين سجلوا خارج بيروت الكبرى ليس بالضرورة أن يكونوا قد ولدوا خارج بيروت الكبرى . فمثلا ، يتضح من الجدول السابق أن ١٧٤,٨٢٥ من مجموع سكان بيروت الكبرى سجلوا فى محافظة لبنان الجنوبى ، بينما يتضح من جدول رقم (٩) أن المولودين منهم فى لبنان الجنوبى ٨٨,٩٠٥ نسمة فقط ، وقد يعنى هذا أن جزءاً كبيراً من الباقين قد ولد فى بيروت الكبرى . ومن جهة أخرى ، ليس كل أولئك المسجلين والمقيمين فى مدينة بيروت قد ولدوا بالضرورة فيها ، فقد يكون كثير منهم ولدوا فى مكان آخر ولكنهم سجلوا فى بيروت على أنها منشأ عائلاتهم (أنظر الهامش السابق) .

جدول (٩) توزيع السكان المقيمين حسب مكان الميلاد(١)

مكان الميلاد	بيروت	ضواحي بيروت	المدن الأخرى	المناطق الريفية	لبنان
بيروت	٢٩٨٣٩٥	٤٦٧٥٥	٤٤٢٥	٩٣٩٠	٣٥٨٩٦٥
ضواحي بيروت	٣٦٧٥	٢٠٥٥١٥	٨٥٥	٧١٤٠	٢١٧١٨٥
المدن الأخرى :					
في جبل لبنان	٢٦١٠	٢٤٦٠	٢٣٧٩٠	٢٧١٥	٣١٥٧٥
« لبنان الشمالي	٣٧٨٠	٤١٧٠	١٤٠٢٩٥	٥٦٢٥	١٥٣٨٧٠
« لبنان الجنوبي	٧٢٩٠	١٢٤٠٥	٥٥٦٩٥	٤٣٩٥	٧٩٧٨٥
« البقاع	٣٦٠٠	٦١٦٥	٣٧٢٦٠	٢٥٣٥	٤٩٥٦٠
المجموع	١٧٢٨٠	٢٥٢٠٠	٢٥٧٠٤٠	١٥٢٧٠	٣١٤٧٩٠
المناطق الريفية :					
جبل لبنان	٢٦٥٢٠	٣١٣٣٥	٩٤٨٠	٢٧١٣٨٠	٣٣٨٧١٥
لبنان الشمالي	٥٥٤٠	٩٣٤٥	١٨٤٣٥	١٦٤٣٥٥	١٩٧١٧٥
لبنان الجنوبي	٢٥١٤٠	٤٤٠٧٠	٧٤٧٠	١٥٤٦٢٠	٢٣١٣٠٠
البقاع	٥٧٧٥	٢٣٧٧٥	٥١٤٥	١٤٧١٥٠	١٨١٨٤٥
المجموع	٦٢٤٧٥	١٠٨٥٢٥	٤٠٥٣٠	٧٣٧٥٠٥	٩٤٩٠٣٥
الاجانب :					
البلاد العربية	٥١١٩٥	٤٦٦٩٥	١٥٣٣٠	١٤٤١٥	١٢٧٦٣٥
البلاد الأخرى	٢٢٩٦٥	١٦٥٧٥	٥١٦٠	١١٧٣٠	٥٦٤٣٠
المجموع	٤٧١٦٠	٦٣٢٧٠	٢٠٤٩٠	٢٦١٤٥	١٨٤٠٦٥
غير معينة	١٨٨٨٥	١٤٨٠٠	١٥٧٥٠	٥٢٨٤٥	١٢٢٨٥
المجموع العام	٤٧٤٨٧٠	٤٦٤٠٧٠	٣٣٩٠٩٠	٨٤٨٢٩٥	٢١٢٦٣٢٥

ويلخص شكل (٤ ــ ١١)البيانات الواردة فى جدول (٩)والخاصة بتوزيع سكان بيروت وضواحي بيروت حسب محل الميلاد . وكما يظهر من الشكل ، نلاحظ أن ٦٢٫٨٪ من سكان مدينة بيروت قد ولدوا فيها ، بينما تبلغ نسبة من ولدوا فى ضواحي بيروت ويعيشون فى مدينة بيروت ٨٫٠٪ فقط . ويلاحظ أيضاً أن نسبة المولودين من سكان بيروت فى المناطق اللبنانية الأخرى (٣٫٦٪ فى المدن الأخرى ــ ١٣٫٢٪ فى مناطق الريف)وهى ١٦٫٨٪ ،

(١) مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة فى لبنان ــ مرجع سابق ، ص ٧٧.

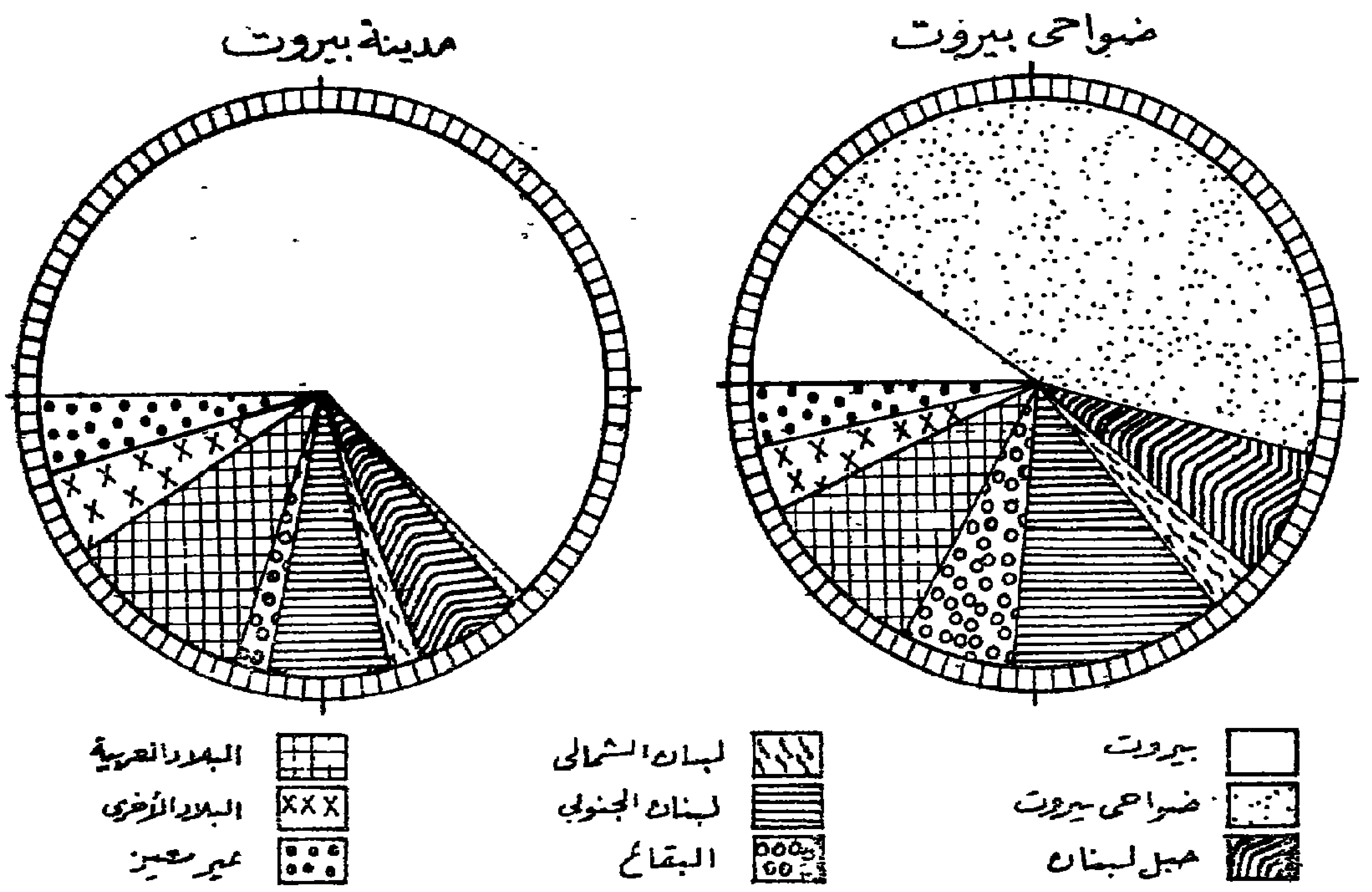

شكل ٤ ــ ١١ : توزيع سكان بيروت وضواحيها حسب محل الميلاد ١٩٧٠

تقل عن نسبة المولودين من سكان بيروت فى البلاد الأجنبية وغير المعينة والتى تبلغ ١٩,٦٪ (١٠,٨٪ فى البلاد العربية + ٤,٨٪ فى البلاد الأخرى + ٤٪ فى بلاد غير معينة).

ويختلف الأمر نوعاً فى ضواحى بيروت التى يعتبر سكانها أحدث عهداً من سكان بيروت ، كما أن الضواحى تستقبل نسباً أكبر من مناطق الريف اللبنانى بوجه خاص . فمن بين سكان الضواحى ، ٤٤,٣٪ ولدوا فى هذه الضواحى ، ١٠,١٪ ولدوا فى بيروت ، ٥,٤٪ فى المدن الأخرى ، و ٢٣,٤٪ (أى الربع تقريباً) ولدوا فى مناطق الريف اللبنانى ، خاصة ريف لبنان الجنوبى وريف جبل لبنان ، أما نسبة سكان الضواحى اللذين ولدوا فى بلاد أجنبية فأقل قليلا من مثيلتها فى بيروت ، إذ تبلغ فى الضواحى ١٦,٨٪ (١٠٪ فى البلاد العربية — ٣,٦٪ فى البلاد الأخرى — ٣,٢٪ فى بلاد غير معينة) .

والجدير بالملاحظة ، أن أهمية هذه البيانات من الناحية الاجتماعيه والديمغرافية تتمثل فى أن سكان مجمعة بيروت الكبرى ذووا الأصول الريفية قد تكون لهم مواقف متباينة نحو حجم الأسرة وتنظيم النسل ، الأمر الذى يترتب عليه اختلاف مستوى خصوبتهم عن السكان الآخرين من أصول بيروتية أو حضرية أخرى . وهذا أمر ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير معدلات النمو المستقبلة لمدينة بيروت وضواحيها .

وفيما يختص بالأجانب فى لبنان ، فيتبين من جدول رقم (٨) أن المقيمين من جنسيات اجنبية أو غير معينة يشكلون حوالى ١٠٪ من مجموع سكان لبنان ، وهم يتوزعون كما يلى : ٧,٥٪ من جنسيات عربية ومعظمها (٦٥٪) من السوريين ، ثم الفلسطينيين (٢٧٪ ولا يدخل فى الحساب سكان المخيمات من اللاجئين) والمصريين . وتبلغ نسبة الأجانب الآخرين ٠,٩٪ من مجموع سكان لبنان . ويلاحظ أن أكثر من ٧٢٪ من جملة الأجانب سواء العرب أو الآخرين يسكنون بيروت وضواحيها ، و ١٦٪ فى المدن الأخرى (خاصة فى طرابلس) والباقى فى الريف اللبنانى . وواضح أن بيروت هى المكان الذى يفضله الأجانب لسكناهم ، لأنها مركز الأنشطة السياسية والاقتصادية المرتبطة بها أعمالهم ، بالإضافة إلى ماتتميز به بيروت من تسهيلات خدمية وترفيهية . أما المقيمون من أصحاب الجنسيات غير المعينة (حوالى ٢٠,٠٠٠ نسمة) فتبلغ نسبتهم أيضاً نحو ٠,٩٪ ، ويمثلون غالباً أشخاصاً لاجنسية لهم والذين لم يصرحوا عن جنسيتهم ، ويعيش نصف عددهم تقريباً فى بيروت وأكثر من خمس عددهم فى الضواحى (١) — والكثير من هؤلاء عبارة عن أكراد لاجنسية لهم .

(١) يعترف المسئولون عن التحقيق الاحصائى (هامش ص ٧٦) بأن عدد الاجانب المقيمين فى لبنان ربما قدر بأقل من الواقع لأن نسبة الذين لم يجيبوا هو أكبر عند الاجانب منه عند اللبنانيين .

حركة النزوح الهجرة الأخيرة :

تضمنت استمارة الاستبيان فى التحقيق الاحصائى سنة ١٩٧٠ سؤالين للنازح (١) : مكان إقامته السابق ومدة إقامته فى المحل الذى يسكنه أثناء إجراء التحقيق . وقد أتاحت الإجابة عن هذين السؤالين دراسة خصائص حركات النزوح الأخيرة التى قام بها النازحون : مكان إنطلاق هذه الموجات وعلاقتها بأمكنة المقصد والزمن الذى جرت فيه . ومن الواضح أن هذه الموجات لا تمثل جميع التحركات التى حدثت فى زمن معين ، وإنما التغير الأخير وحده . فليس هناك معلومات عن كل تبديلات محل الإقامة التى انتقل إليها النازح ، أضف إلى ذلك أن حركات الأشخاص الذين سافروا إلى الخارج أو توفوا غير معروفة .

جدول (١٠) — توزيع النازحين حسب محل إقامتهم السابق ومحل إقامتهم الحالى، ١٩٧٠ (٢)

مكان الإقامة السابق	بيروت	ضواحى بيروت	المدن الأخرى	المناطق الريفية	جملة لبنان
بيروت	—	٧١٨٩٥	٧٠٠٥	١٣٨٣٠	٩٢٧٣٠
ضواحى بيروت	٤١٢٥	٤٦٩٥٠	١٣٢٠	١٢٩٤٥	٦٥٣٤٠
المدن الأخرى	١٩٥٤٥	٢٦٠٧٠	٧١٧٠	١٩٣٨٠	٧٢١٦٥
جبل لبنان	٢٠٨٥	٣٩٣٠	٨٥٥	٣٨٣٥	١١٤٤٥
لبنان الشمالى	٤٨٠٠	٤٩٠٥	٣٣٧٥	٧٥٧٥	٢٠٦٥٥
لبنان الجنوبى	٨٢٨٠	١١٥٩٥	٢١٣٠	٥٩١٠	٢٧٩١٥
البقاع	٣٦٦٠	٥٦٤٠	٨١٠	٢٠٤٠	١٢١٥٠
المناطق الريفية	٥٨٤٤٠	٧٤٠٢٥	٣٥٧٠٠	٨٦٠١٠	٢٥٤١٧٥
جبل لبنان	٢٤٩١٥	٢٣٨٣٥	٨٢٩٥	٤٠٠٨٠	٩٧١٢٥
لبنان الشمالى	٤٢٣٠	٥٥٢٠	١٦٥٠٠	١٦٣٠٥	٤٢٥٥٥
لبنان الجنوبى	٢٣٧٦٠	٢٧٩١٥	٦٠٦٠	١٥٤٢٠	٧٣١٥٥
البقاع	٥٥٣٥	١٦٧٥٥	٤٨٤٥	١٤٢٠٥	٤١٣٤٠
مجموع لبنان	٨٢١١٢	٢١٨٩٤٠	٥١١٩٥	١٣٢١٦٥	٤٨٤٤١٠
مجموع البلاد الأجنبية	٧٤٨٩٥	٤١٤٧٥	٢٠٥٥٠	٢٤٢٢٥	١٦١١٤٥
منها البلاد العربية	٥٣٤٣٠	٣٣٥١٠	١٥٣٣٠	١١٠٤٠	١١٣٣١٠
غير معين	١٠٥٩٠	١١٩٢٥	٥٤٧٥	١٥٠٩٠	٤٣٣٥٠
المجموع العام	١٦٧٥٩٥	٢٧٢٣٤٠	٧٧٤٩٠	١٧١٤٨٠	٦٨٨٩٠٥

(١) النازح هو الشخص الذى نزح مرة واحدة على الأقل من مكان إلى آخر .

(٢) مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة — مرجع سابق ، ص٨٤ . (يلاحظ أن بعض الارقام التفصيلية بهذا الجدول لا يتفق مجموعها تماما مع المجموع الخاص بكل منطقة على حده) .

ويتبين من تحليل بيانات جدول رقم (١٠) أن عدد النازحين بلغ ٦٨٨,٩٠٥ — أى نحو ثلث عدد المقيمين فى لبنان سنة ١٩٧٠، وأن من جملة عدد هؤلاء النازحين ٤٣٩,٩٣٥ قاموا بنزوحهم الأخير نحو بيروت وضواحيها — أى نحو ٦٤٪ من جملة النازحين اتجهوا إلى بيروت الكبرى .

ويمثل الذين قاموا بنزوحهم الأخير نحو مدينة بيروت وحدها حوالى ٣٥٪ من مجموع سكان هذه المدينة . وقد أتوا إليها أساساً من محافظتين رئيسيتين ، هما لبنان الجنوبى (١٩,١٪ من مجموع النازحين إلى بيروت) وجبل لبنان (١٦,١٪) — وبخاصة من ريف هاتين المحافظتين . كذلك أتى النازحون إلى مدينة بيروت من ثلاثة بلاد عربية مجاورة بشكل رئيسى ، وهى سوريا (١٨,٩٪ من جملة النازحين إلى بيروت) ، وفلسطين (٦٪ دون اللاجئين فى المخيمات) ، ومصر (٦,٣٪).

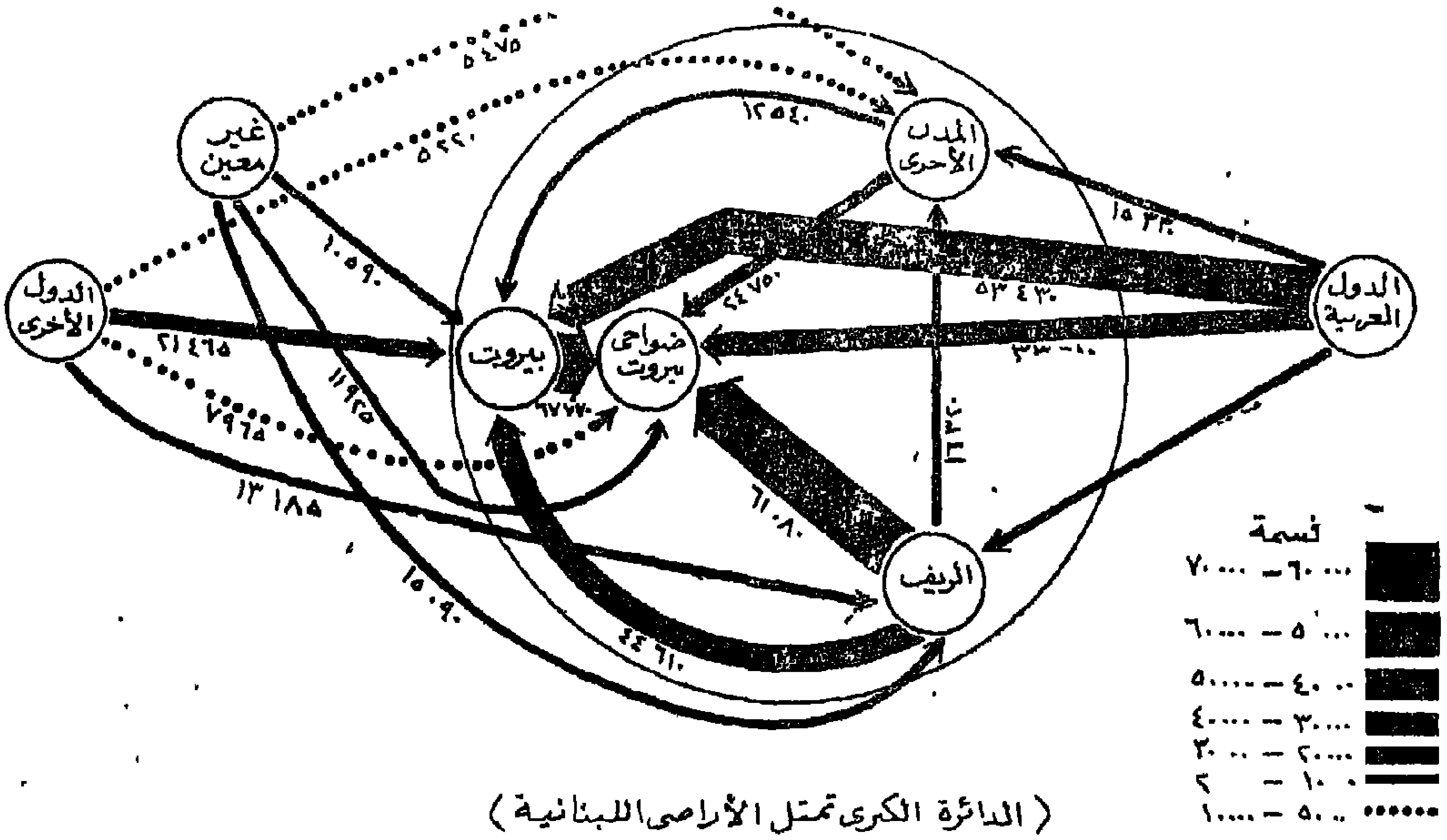

شكل ٤ — ١٢ صافى الحركة الأخيرة للنازحين فى لبنان حتى عام ١٩٧٠

أما فى ضواحى بيروت فالنازحون إليها يمثلون حوالى ٥٩٪ من مجموع سكانها ، وهذا يكشف دور الهجرة فى تكوين سكان هذه الضواحى . وثمة ملاحظة أخرى وهى أن النزوح الداخلى أكثر أهمية فى الضواحى مما هو فى بيروت ، فنسبة النازحين اللبنانيين إلى ضواحى بيروت تبلغ حوالى ٨٠٪ من مجموع النازحين إلى هذه الضواحى ، بينما لا يمثل النازحون من

البلاد العربية إلى الضواحي سوى ١٢,٣٪ (السوريون ٩,٣٪ والفلسطينيون ١,٢٪ والباقي من بلاد عربية أخرى) . وإذا نظرنا إلى تفاصيل حركات النازحين إلى ضواحي بيروت ، نجد أن نسبة كبيرة من هؤلاء النازحين (٢٦,٤٪) كانت تسكن بيروت، وهذا يكشف ظاهرة اتجاه سكان مدينة بيروت نحو السكن في الضواحي بسبب تشبع مدينة بيروت بالسكان وارتفاع أسعار الأرض فيها بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في قيمة إيجار المساكن والذى فاق كل تصور خلال السنوات الأخيرة ، بينما ماتزال أسعار الأراضي وقيمة الإيجار رخيصة نسبياً في الضواحي . وهناك أيضاً في الضواحي حركة إنتقال محلية ، وهي تغير محل الإقامة في داخل نطاق الضواحي نفسها (١٧٪ من جملة النازحين). أما المناطق اللبنانية الأخرى التي تسهم في حركة النازحين إلى ضواحي بيروت ، فتأتي محافظة لبنان الجنوبي (١٤,٥٪) في مقدمة هذه المناطق ، ويليها جبل لبنان (١٠,٢٪)، ثم يأتي بعد ذلك النازحون من سوريا (٩,٣٪)، والنازحون من محافظة البقاع (٨,٢٪).

أما حركات النزوح السكنى الأخرى المتجهة نحو باقي المدن ونحو المناطق الريفية ، فهي غالباً من المد الداخلي الذى ليست له ميول بارزة كتلك المتجهة نحو بيروت وضواحيها . غير أنه من الممكن ملاحظة حركة مد مهمة آتية من المناطق الريفية في محافظة لبنان الشمالي نحو مدن المحافظة ذاتها ، وخاصة نحو مدينة طرابلس ، وهناك أيضاً حركة مد أخرى آتية إلى هذه المدن من البلاد العربية (١٩,٨٪) - وبخاصة من سوريا (١٣,٢٪).

وقد استخدمنا بيانات جدول رقم (١٠) في رسم شكل (٤ - ١٢) الذى يلخص صافي التحركات الأخيرة للنازحين في لبنان .

ولعل دراسة مدة الإقامة تساعد على إعطاء بعض المؤشرات للفترات التي حدثت خلالها مختلف تحركات النازحين . فإذا نظرنا إلى لبنان ككل ، نجد أن أكثر من نصف عدد النازحين (٥٢,٨٪) تقل مدة إقامتهم عن ١٠ سنوات . ولهذا تبدو حركات النزوح أكثر أهمية في الفترات الأخيرة مما في الماضي ، ولكن هذا لايعني بالضرورة أن شدة حركات النزوح تزيد مع الزمن ، فمن الواضح أن حركات النزوح الحديثة تسجل بنسبة أقوى من الحركات القديمة وقت إجراء أي تحقيق احصائي ، كما يحتمل أن يكون النازحون القدامى قد قاموا بتنقلات أخرى أو توفوا .

ومن دراسة جداول مدة الإقامة في المناطق المختلفة (١) وكذلك دراسة شكل (٤ - ١٣)، يتضح أن ضواحي بيروت تختلف كثيراً عن مدينة بيروت نفسها وعن المناطق الأخرى

---

(١) مديرية الإحصاء المركزى (١٩٧٢) القوى العاملة في لبنان . مرجع سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

من حيث حداثة حركات النزوح ، إذ نلاحظ أن ٦٢٪ من عدد النازحين فى الضواحى تقل مدة إقامتهم عن ١٠ سنوات ، فى حين تبلغ هذه النسبة ٣٥,٧٪ فقط فى مدينة بيروت ، وحوالى ٤٩٪ فى المدن الأخرى . ومن جهة أخرى ، إذا حسبنا متوسط الإقامة للنازحين فى الطبقات الأربع ، فنجده كما يلى : ١٨,٢ سنة فى بيروت ، ٩,٧ سنوات فى الضواحى ، ١٣,٨ سنة فى المدن الأخرى ، ثم ١٢,٢ سنة فى الريف . وتدل هذه المتوسطات على قدم حركة النزوح واستقرار النازح فى محل سكنه الجديد ، وهذا واضح فى مدينة بيروت بصفة خاصة ، فكلما كان النزوح قديماً كلما كان متوسط الإقامة مرتفعاً .

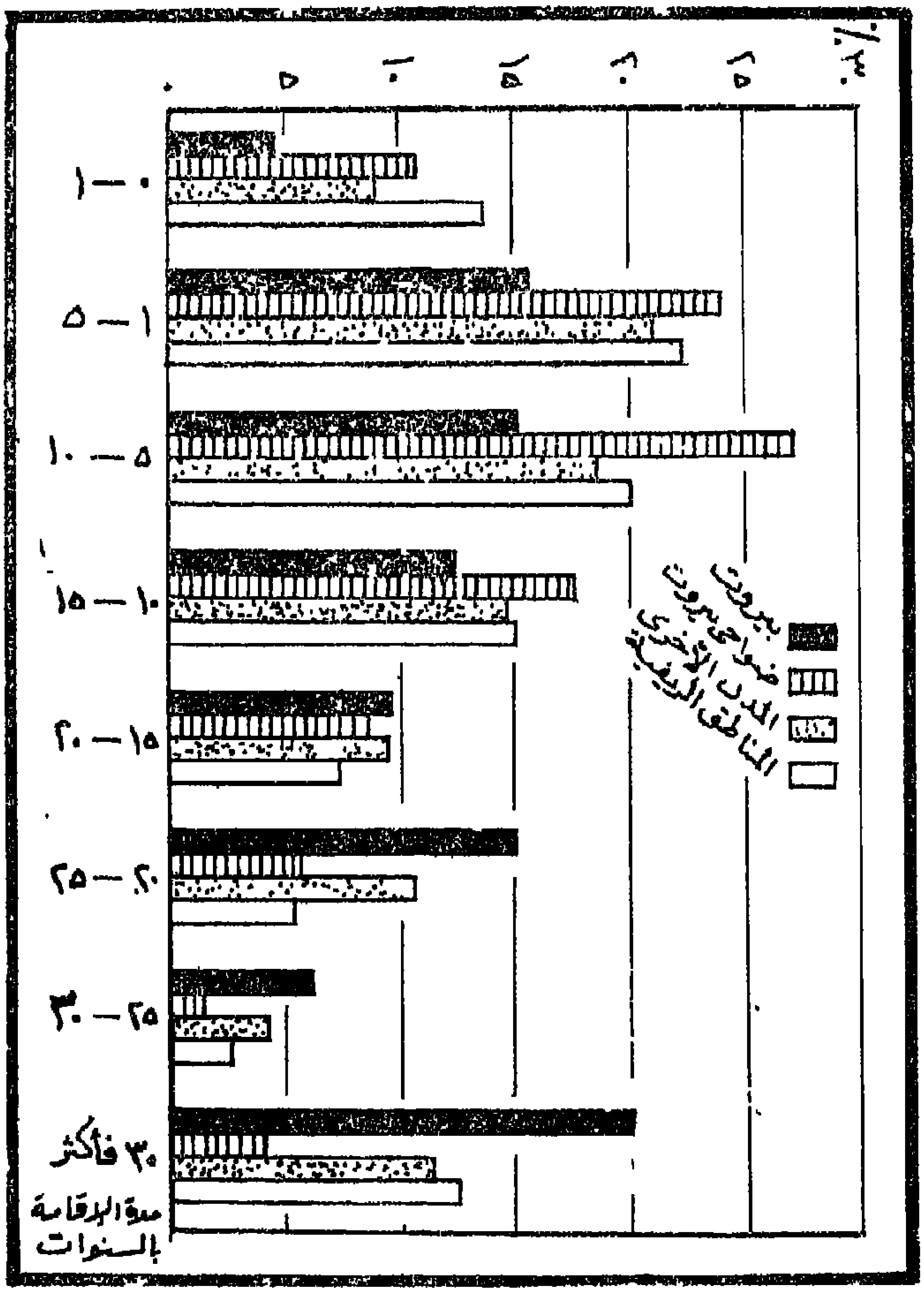

شكل ٤ — ١٣ : توزيع النازحين حسب الاقامة
وأماكن نزوحهم الحالية (١٩٧٠)

ويمكن من دراسة شكل (٤ - ١٤) الذى يوضح توزيع النازحين حسب أهم الاتجاهات ومدة الإقامة فى محل إقامتهم ، أن نتبين الفترات المميزة فى تاريخ النزوح للبنان وأهم مناطقه. وكما يتضح من هذا الشكل ، كانت أهم اتجاهات النازحين هى : من بيروت إلى ضواحيها ، ومن جبل لبنان إلى بيروت وضواحيها ، ومن لبنان الجنوبى إلى بيروت وضواحيها ، ثم من سوريا إلى لبنان عامة . ولما كانت حركات النزوح تتضاءل ويشوبها الغموض كلما توغلنا فى الماضى ، فيحسن أن نركز فى هذه الدراسة على الفرق بين اتساع حركة وأخرى . ومن ثم ، فبينما نرى تدفق النازحين من جبل لبنان نحو بيروت وضواحيها يجرى بإيقاع منتظم تقريباً على طول الفترات ، نجد أن نزوح سكان لبنان الجنوبى نحو بيروت وضواحيها أيضاً يتسم بأحداث الصراع العربى الإسرائيلى ، فقد بدأ هذ النزوح من الجنوب مع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم توالى بتدفق منتظم فى الفترات التالية ويسجل ازدياداً هاماً سنة ١٩٧٠ (وما بعدها) بسبب ازدياد نشاط الفدائيين الفلسطينيين وتطور الاعتداءات الإسرائيلية على مناطق الجنوب ، بالإضافة إلى إنتشار البؤس والفقر فى مناطق الجنوب نتيجة إهمال السلطات تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية .

وفيما يختص بحركة النزوح من مدينة بيروت إلى ضواحيها ، فهى تتصل باتجاه البيروتيين نحو السكن فى الضواحى ، وهى حركة بدأت فى منتصف الخمسينات ، ثم أخذت تتسع بعد ذلك ، وذلك لرخص أسعار الأراضى فى الضواحى وإرتفاع قيمة الإيجارات فى بيروت وازدياد كثافة السكان فيها .

كذلك ازداد نزوح السوريين إلى لبنان عامة منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، نتيجة رجوع بعض السوريين من مصر ، وهجرة مئات عديدة من الأسر السورية برؤوس أموالها إلى لبنان ، ثم وفود كثير من السوريين الذين يشتغلون كعمال زراعيين موسميين والسوريون فى لبنان بصفة عامة ، سواء كانوا أغنياء أو فقراء ، يقيمون فى المدن - كما ذكرنا من قبل .

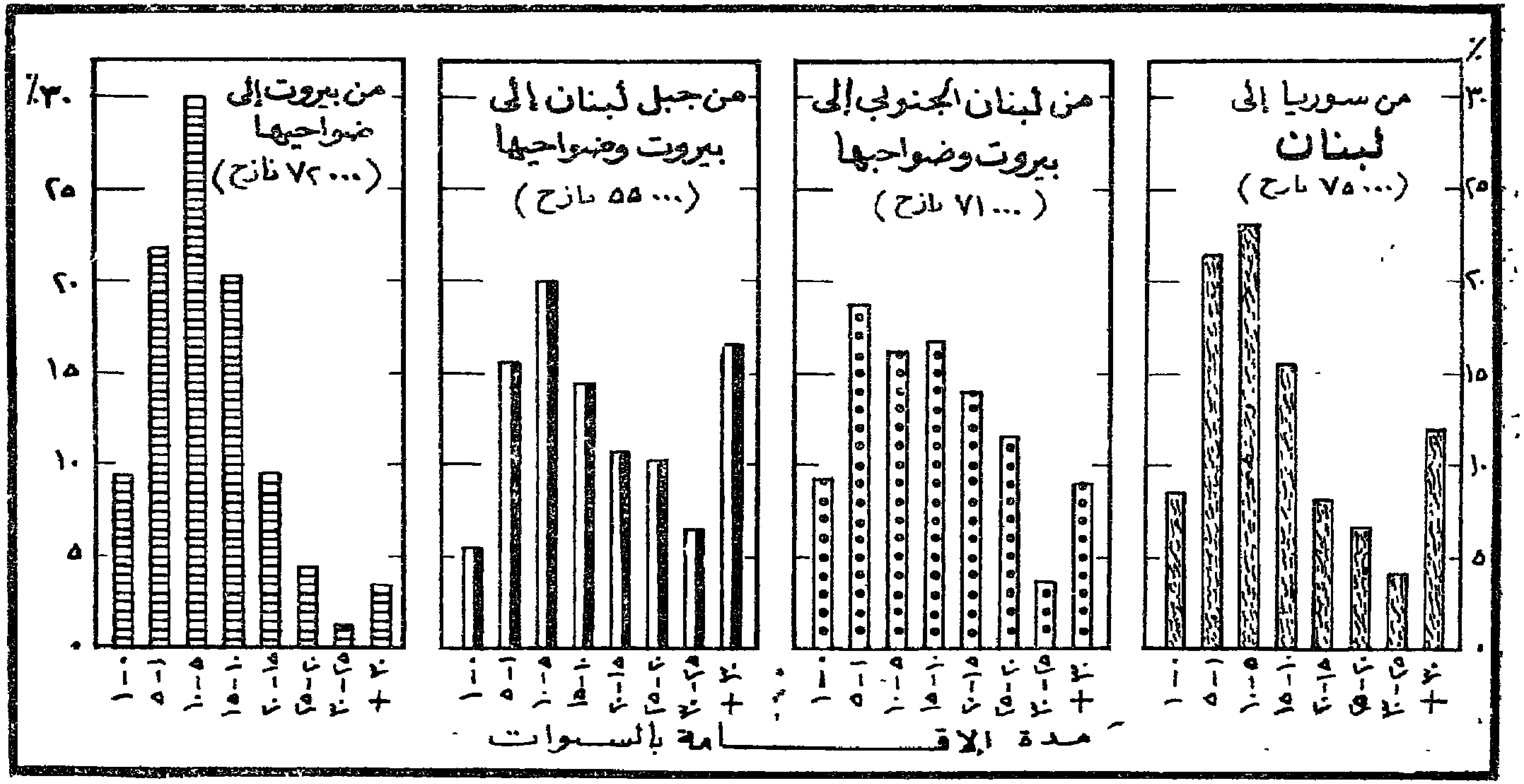

شكل ٤ - ١٤٠ : توزيع النازحين حسب أهم الاتجاهات ومدة الاقامة فى محل اقامتهم

الاقتصاد اللبناني ، تركيبه ومشكلاته :

لبنان قطر صغير المساحة ، جبلى المظهر وفقير فى موارده الطبيعية ، ويتوزع فيه سكانه توزعاً عظيم التفاوت . ومع ذلك استطاع هؤلاء السكان إعالة أنفسهم ، وبمستويات معيشية أصبحت فى العقد الأخير أعلى بكثير من مثيلاتها فى الدول النامية والمجاورة للبنان . فى سنة ١٩٧١ ، كان دخل الفرد اللبنانى من الناتج القومى الإجمالى (GNP) ، مقدراً بالأسعار الجارية ، ٥٨٠ دولاراً أمريكياً ، بينما كان فى سوريا ٣٠٧ ، والأردن ٢٨٦ ، والعراق ٣٩٣ ، ومصر ٢٠٧ ، وتركيا ٣٦٠ دولاراً أمريكياً (١) .

ما بنية هذا الاقتصاد اللبنانى ، وكيف تطور حتى استطاع أن يحقق هذا الدخل العالى نسبياً للفرد ، وما مشكلاته الأساسية وأثره فى التحضر ؟

منذ تكون لبنان الكبير (١٩٢٠) حتى الأربعينات من القرن العشرين ، كان اللبنانيون يعتمدون فى معيشتهم أساساً على الزراعة وتربية الحيوان ، إذ تراوحت نسبة العاملين فى هذا القطاع الأولى بين ٨٥ – ٩٥٪ من جملة العاملين . أما القطاعان الآخران الثانوى (الصناعى) والثالثى (الخدمات) فقد كانا عبارة عن بعض الأعمال الحرفية والبدوية (صناعة الكوخ) ، وبعض التجارة البسيطة والخدمات البدائية .

وفى حوالى سنة ١٩٤٠ ، بدأت الصناعة تنمو فى لبنان – نظراً لانقطاع سبل الاتصال مع أوربا بسبب الحرب العالمية الثانية وحاجة جيوش الحلفاء الموجودة فى لبنان للإنتاج الصناعى . وبدأت مع الصناعة حركة النزوح من الريف إلى المدينة ، وأخذ قطاع الصناعة وقطاع الخدمات يسلبان فائضاً من القطاع الزراعى . وبمرور السنين طرأ تحول واضح فى التركيب الاجتماعى والاقتصادى للبنان – توضحه تطور نسب العمالة التى قدرتها بعثة «إرفد» فى الجدول التالى :

---

(١) The World Almanac (1974 Ed.), New York, p. 619.

جدول (١١) – تطور نسب العمالة فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى لبنان . (١) :

الفترة	قطاع الزراعة (الأولى) ٪	قطاع الصناعة والبناء (الثانوى) ٪	قطاع الخدمات (الثالث) ٪
١٩١٩ – ١٩٤٣	٨٥	٥	١٠
١٩٤٣ – ١٩٦٠	٥٥	١٧,٥	٢٧,٥
١٩٦٠ – ١٩٧٠	٥٠	٢٠	٣٠
١٩٧٠	١٩	٢٥	٥٦

هذا التحول فى التركيب الاجتماعى والاقتصادى للبنان هو حصيلة فترة الحرب العالمية الثانية ، والاستقلال ، ثم وجود بعض الكوادر اللبنانية الجيدة نسبياً والجاهزة للعمل فى قطاعات الخدمات ومنها الإدارية .

ومن العوامل التى ساعدت على هذا التطور التدريجى ، وتقلت لبنان من طور الاقتصاد المعيشى إلى طور الاقتصاد المالى : طموح اللبنانى واستعداده لاغتنام الفرص الناشئة عن عدة ظروف عربية ودولية ، أهمها الاضطرابات السياسية فى عدة بلدان عربية مجاورة ، فى الوقت الذى برز فيه لبنان كبلد مستقر وكان أمين لودائع أصحاب رؤوس الأموال الهاربة من الطفرة الاشتراكية التى اجتاحت الدول المجاورة . أضف إلى ذلك الموقع الجغرافى للبنان كهمزة وصل تجارية بين المشرق العربى والعالم الغربى بصفة عامة ، وقدرة اللبنانيين على لعب هذا الدور ، ثم تحول التجارة من موانى فلسطين المحتلة وهجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين بسبب احتلال بلادهم وتوظيفهم لأموالهم فى لبنان . كذلك ساعد على نمو لبنان اقتصادياً : انصباب زيت البترول العراقى والسعودى فى موانيه على البحر المتوسط ، ثم تفهم دول الجامعة العربية « وضع لبنان الخاص » واتفاقهما على تأمين حياده السياسى (وأثر ذلك فى انخفاض النفقات العسكرية لجيش لبنان الذى حرصت السلطات اللبنانية على إبعاده من المواجهة المباشرة مع إسرائيل ، ومن ثم بقى جيشاً ضعيفاً). ولكن مع هذا التطور الملموس فى البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية خلال الخمسينات والستينات ، بدأ يظهر العديد من المشكلات .

(١) Mission IRFED-LIBAN (1960-1961), op. cit., p. 55.

(بيانات سنة ١٩٧٠ مأخوذة من : مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة . . ، ص ١٢٦) .

جدول (١٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي في لبنان – بملايين الليرات ١) :

القطاع / السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الزراعة	٣٨١	٤٠٩	٤٣١	٤٤٥	٤٦٦
الطاقة والمياه	٦٩	٧٨	١٠٤	١١٣	١١٨
الصناعة	٤٠٧	٤٦٢	٦٠٩	٦٦١	٧٥٠
البناء	١٧٨	٢٠٠	٢١٦	٢١٨	٢٣٩
النقل والمواصلات	٢٥٨	٢٩١	٣٨٣	٤٠١	٤٣٧
الخدمات	٦٢٩	٧١٤	٩٩٣	١٠٧٧	١٢١٤
التجارة	١٠٢٨	١٠٨٥	١٤٣٥	١٥٢٧	١٧٢٣
أجور مدفوعة من الإدارة	٢٤٥	٢٨٤	٣٩٣	٤٢٤	٤٥٠
الناتج المحلي الاجمالي	٣٢٠٠	٣٥٢٣	٤٥٦٥	٤٨٦٦	٥٣٩٨

كان لبنان قبل تردى الأحوال التي فجرت الحرب الأهلية الأخيرة في أبريل ١٩٧٥ ، كان يعتبر من أسرع دول منطقة الشرق الأوسط في النمو الاقتصادى ، لدرجة أن بعض الكتاب الأجانب أطلق على لبنان « المعجزة الاقتصادية في الشرق الأوسط » .

ففي خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩ ، بلغ معدل الزيادة السنوى للناتج القومى الإجمالى حوالى ٧٪ بالأسعار الجارية ، في مقابل زيادة سنوية في الأسعار الثابتة بلغت ٢,٣٪ خلال نفس الفترة . وقد هبط معدل النمو خلال سنة ١٩٦٧ بسبب الأزمات التي سببتها الحرب العربية الإسرائيلية . كما اختلف معدل النمو السنوى بين قطاع وآخر خلال هذه الفترة ، فبينما كان معدل النمو السنوى ٨ ٪ سواء في قطاع الخدمات أو قطاع الصناعة ، نجد معدل نمو قطاع الزراعة ٢,٥ ٪ فقط . والواقع أن الزراعة لم تسجل أى نمو خلال هذه الفترة إذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع الأسعار الذى كان بمعدل ٢,٣٪ (٢) .

وعلى الرغم من النمو السريع للاقتصاد اللبنانى بشكل عام ، إلا أن هذا الاقتصاد يعانى اختلالا واضحاً في توازنه الهيكلى ، وذلك بسبب سيطرة قطاعات الخدمات والتجارة على الناتج القومى ، مع تأخر قطاعى الزراعة . فكما يظهر من بيانات جدول رقم (١٢) ، ظل قطاع الخدمات والتجارة والنقل مسيطراً على الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٧١ ،

(١) وزارة التصميم العام (١٩٧٢) ، المجموعة الإحصائية اللبنانية – مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٢) U.N. (1970), Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East, U.N. Publications, Sales No. E-70.IV.11, pp. 2-12.

وارتفع نصيبه في الناتج المحلي من حوالى ٦٠٪ إلى ٦٨٪ ، بينما هبط نصيب الزراعة من ٢٣٪ إلى نحو ٩,٤٪ ، أما الصناعة فلم يزد نصيبها إلا زيادة بسيطة : من ١٣,٨٪ إلى ١٩,٢٪ .

هذا التحول نحو الخدمات هو الذي جعل لبنان يتمتع بمستوى معيشي مرتفع نسبياً إذا ماقورن بدول أخرى نامية ، إلا أنه في الوقت نفسه جعل الازدهار الاقتصادي مرتبطاً بالأزمات الخارجية ، لأن قسماً كبيراً من الخدمات تستغله شركات ومؤسسات أجنبية . ومن هذه الأزمات : حرب السويس عام ١٩٥٦ ، والحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨ ، وانهيار بنك أنترا عام ١٩٦٦ ، والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، وأفدح من ذلك كله الحرب الأهلية الأخيرة (١٩٧٥ — ١٩٧٦) . ولبنان فقير في موارده الطبيعية ، ولا يملك ثروات معدنية مثل البترول تسمح له بالاعتماد على نفسه .

والاقتصاد اللبناني اقتصاد حر (laisser faire) قائم على المبادرة الخاصة الحرة حيث يضعف تدخل الحكومة . لذلك لم تعمل الدولة في بداية الخمسينات على تنمية قطاع الصناعة ، وأخذت برأي بعض مستشاريها الذين نادوا بالوقوف في وجه محاولة تصنيع لبنان « الذي لا يصلح أن يكون إلا بلداً للخدمات — المادة الطبيعية الأولية للبنان » . غير أن فريقاً من اللبنانيين لم يأخذ بهذا الرأي ، وحاول أن يعمل على تنمية الصناعة بعيداً عن الدولة وعن تشريعاتها التي صدرت لتنظيم هذا القطاع ، ولم تكن مشجعة على تنميته . وقد أفادت الصناعة في لبنان من الرأسمال العربي ، خصوصاً السوري والعراقي ، كما أفادت من خبرات الذين تركوا بلادهم في عدد من البلدان العربية نتيجة ظروف سياسية معينة . والأمر هنا شبيه بوضع الأرمن الذين لجأوا إلى لبنان في أوائل القرن العشرين وأسسوا تجارة ناجحة في الصياغة والدباغة بوجه خاص .

وفيما عدا التعداد الصناعي لسنة ١٩٦٤ ، لا تتوفر عن الإنتاج الصناعي في لبنان إحصاءات حديثة أو منتظمة . وفي هذا التعداد ، بلغت القيمة المضافة من الصناعة ٣٢٢ مليون ليرة لبنانية : أسهمت فيها مدينة بيروت بنسبة ٢٥,٤٪ ، وضواحي بيروت ٤١,٣٪ ، وجبل لبنان ١١٪ ، وطرابلس وضواحيها ٦,٤٪ ، ولبنان الشمالي (دون طرابلس) ٨,٢٪ ، ولبنان الجنوبي ٤,٥٪ ، والبقاع ٣,٢٪ (١) .

ويشهد البناء والتعمير نمواً ملحوظاً في لبنان ، وقد ساعد على ذلك أموال المغتربين ، ولاسيما الذين ذهبوا إلى إفريقيا المدارية وأخذوا يهربون أموالهم إلى لبنان بعد تهديد الإفريقيين

---

(١) مديرية الاحصاء المركزي : (١٩٦٧) ، التعداد الصناعي في لبنان : النتائج لعام ١٩٦٤ ، بيروت ص ص ١٤ — ١٥ .

بالاستيلاء على ممتلكاتهم . وتدل أرقام المجموعة الاحصائية اللبنانية (١٩٧٢ ، ص ١٧٦) على زيادة ضخمة فى مساحات رخص البناء الممنوحة خلال السنوات الأخيرة . فمن عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٢ فقط ، ارتفعت هذه المساحات فى بيروت من ٥٤٦ ألف متر مربع إلى ١,٥٨ مليون ، وفى ضواحى بيروت من ٦١٠ ألف إلى ١,٥٣ مليون متر مربع . هذا النمو فى البناء وفى الصناعة هو الذى رفع أسعار الأراضى إلى أرقام خيالية فى السنوات الأخيرة (١).

ومن أهم المظاهر الملحوظة فى الاقتصاد اللبنانى هو العجز الدائم فى الميزان التجارى . فكما يتضح من بيانات جدول رقم (١٣) ، تمثل الصادرات حوالى ثلث الواردات ، كما أن هذه الواردات تمثل نحو نصف الناتج المحلى الإجمالى . ولهذا استمر العجز فى الميزان التجارى ، وبلغ أكثر من ١٦٠٠ مليون ليرة لبنانية فى السنوات الأولى من السبعينات .

جدول (١٣) تطور قيمة الواردات والصادرات فى لبنان — بملايين الليرات (٢):

/ السنة	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الواردات	١٦٨٤	١٨٦٥	٢٠٠٦	٢٢٥١	٢٤٥٢	٢٩٠٢
الصادرات	٣٢٤	٥١٠	٥٥٤	٦٥١	٨١٥	١١٦٨
العجز التجارى	١٣٦٠	١٣٥٥	١٤٥٢	١٦٠٠	١٦٣٧	١٧٣٤

هذا العجز فى الميزان التجارى تعوضه قيمة الخدمات التى « يبيعها » لبنان للسوق الخارجى بالإضافة إلى الأموال المرسلة من المغتربين ، وبعض العائدات غير المنظورة .

ومن هنا تظهر قيمة قطاع الخدمات فى الاقتصاد اللبنانى ، وهو قطاع موجه فى معظمه لخدمة السوق الخارجية ، وتتمثل أهم أوجه نشاط هذا القطاع فى :

١ — الخدمات المصرفية : لعله فى قطاع المصارف بالذات تطلعت بيروت لتكون عاصمة إقليم الشرق الأوسط ، وذلك بعد تقلص دور القاهرة فى هذا المجال بعد سنة ١٩٥٢ . فاستفادت الحكومة اللبنانية من هذه الفرصة وحررت المعاملات المالية من كل القيود . وقد ارتفعت

(١) بلغ ثمن شراء المتر المربع فى الشقق السكنية الفخمة فى بعض أحياء بيروت نحو عشرة آلاف ليرة لبنانية سنة ١٩٧٤ . أنظر : « النهار الإنمائى » بتاريخ ٢ — ٦ — ١٩٧٤ ، بيروت ، ص ٦ .

(٢) وزارة التصميم العام (١٩٧٢) ، المجموعة الاحصائية — مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

الودائع فى بنوك بيروت من حوالى ١٠٠٠ مليون ليرة فى سنة ١٩٥٩، إلى ما يقرب من ١٠,٠٠٠ مليون ليرة فى سنة ١٩٧٥ (١)، أى نحو ضعف الدخل القومى، وبمتوسط يزيد على ٣٠٠ ليرة لكل فرد من سكان لبنان. وقد ارتفع عدد مصارف بيروت من ٧ فى سنة ١٩٤٥ إلى ٩٣ سنة ١٩٦٤، ثم انخفض العدد إلى ٧٤ مصرفاً بعد إنهيار بنك إنترا سنة ١٩٦٦، وحرب سنة ١٩٦٧، وظل عددها مجمداً عند هذا الرقم، ولكن هناك أيضاً حوالى ٧٠ فرعاً لبنوك أجنبية، ولذا كان أكثر من ثلاث أرباع الودائع فى مصارف لبنان موجود فى بنوك أجنبية أو فروع لبنوك أجنبية. وتمثل الأموال العربية نسبة جيدة فى هذه الودائع.

٢ — الخدمات التجارية. وهذه تتمثل فى تجارة العبور (الترانزيت). والتى يبلغ وزن سلعها حوالى تسع مرات قدر وزن السلع التى يستوردها لبنان نفسه، وكذلك تجارة إعادة التصدير، ثم مرور البترول العراقى والسعودى عبر الأراضى اللبنانية إلى موانيه على البحر المتوسط. ويجنى لبنان عائداً خالصاً من وراء كل هذه الخدمات، فاق ٣٠٠ مليون ليرة فى منتصف الستينات.

٣ — الخدمات السياحية: تعتبر السياحة مصدراً عظيم القيمة للاقتصاد اللبنانى، خاصة وأن الكثير من السياح يمكثون فى لبنان عدة أسابيع بل بضعة شهور أحياناً، وينطبق هذا بوجه خاص على السياح العرب من منطقة الخليج. وفى عام ١٩٧٢ ارتفع عدد السياح إلى أكثر من ١,٣ مليون، منهم ٣٨٪ من السوريين، و٣٣٪ من العرب غير السوريين. وقد تطور الدخل الصافى من السياحة من حوالى ٢٢٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٠ إلى نحو ٢٩٨ مليون ليرة سنة ١٩٦٩ (٢) — بالأسعار الجارية.

ويتمثل فضل السياحة أيضاً فى أنها حولت الكثير من القرى الجبلية القريبة من بيروت إلى مراكز متحضرة جيدة البناء والمظهر، ودخل بعضها فى نطاق ضواحى بيروت. وتعتبر مدينة عالية من القرى التى تضخمت بفضل السياحة ودخلت فى عداد المدن الصغيرة.

ويبقى الازدهار الذى حققه الاقتصاد اللبنانى مرهوناً بالأحداث والتطورات الداخلية والخارجية. كما أن هذا الازدهار الاقتصادى لم تستفد منه كافة طبقات الشعب، ولقد فشلت الحكومة فى تبنى سياسة اجتماعية توازى التطور الاقتصادى العام وترفع المستويات الفردية

---

(١) George Murray (1977), op. cit., p. 232.

(٢) أنظر: «النهار الإقتصادى»، بتاريخ ٢ — ٩ — ١٩٧٤، بيروت، ص ٨.

لكثير من الطبقات الشعبية . ولعل آخر دراسة عن توزيع الدخل فى لبنان هى التى قامت بها بعثة إيرفد عام ١٩٥٩ (١) ، والتى أظهرت فروقاً كبيرة فى الدخل ؛ إذ كانت ٤٠ ٪ فقط من مجموع سكان لبنان تحصل على ٣٢ ٪ من الدخل القومى ، بينما يعيش ٥٠ ٪ من سكان لبنان فى بؤس وفقر ويحصلون على ١٨ ٪ فقط من الدخل القومى .

وتمشياً مع مبدأ الاقتصاد الحر الذى يسود لبنان ، ظهرت تناقضات كثيرة فى الحياة اللبنانية ، كما عاق هذا المبدأ أى جهد حاول التخطيط على صعيد عام وشامل تحقيقه . وليست بيروت التى سميت بحق « مدينة الذهب والتنك » لما تحتويه من تناقضات متعددة ، سوى دليل واضح على ضعف التركيب الاقتصادى الاجتماعى للبنان . ومن هذه التناقضات العمارات الفخمة إلى جانب الأزقة الفقيرة وأكواخ التخشيبات والتنك (الصفيح) ، والتفاوت الطبقى الشاسع والخدمات المختلفة الناقصة من المياه والكهرباء والهاتف ، والعلاج الطبى الذى يتفاوت بشكل كبير : نوعاً وسعراً بين المستشفيات الخاصة والعامة . أضف إلى ذلك المركزية الإدارية الطاغية لبيروت على سائر المناطق ، والمشكلات الخاصة بأزمة المرور فى شوارع المدينة وغلاء المعيشة والكثافة السكانية العالية والتلوث . هذا فى الوقت الذى أهملت فيه أى مشاريع لتنمية الريف فى أقصى الشمال وفى أقصى الجنوب (فى الجنوب بوجه خاص كان الإهمال هائلاً بحجة استمرار الأوضاع السياسية غير المستقرة على الحدود) ، مما أدى إلى نزوح أعداد ضخمة من الريف لتشارك سكان التخشيبات حياتهم البائسة فى حزام محيط ببيروت وفى ضواحيها . كل هذه الأمور أخذت تتراكم حتى انفجرت فى الحرب الأهلية الأخيرة .

التركيب الاقتصادى للنمط الحضرى :

أظهر التحقيق الاحصائى بالعينة سنة ١٩٧٠ ، فى الفصل الخاص بالقوى العاملة (٢) ، أن عدد العاملين بلغ نحو ٥٧٢ ألف شخص ، منهم ٥٣٨,٤١٠ كانت لهم فى الواقع أعمال يقومون بها أثناء إجراء التحقيق فى نوفمبر ١٩٧٠ . وكما يظهر من شكل ٤ — ١٥ ، يتوزع مجموع هؤلاء العاملين على الطبقات (المناطق) المختلفة فى لبنان بالنسب التالية :

مدينة بيروت ٢٥,٤ ٪ من مجموع العاملين فى لبنان ، ضواحى بيروت ٢٢,١ ٪ ، المدن الأخرى ١٤ ٪ ، المناطق الريفية ٣٨,٥ ٪ . وواضح من هذه النسب ثقل بيروت وضواحيها (٤٧,٥ ٪) فى مجموع العمالة اللبنانية .

---

(١) IRFED (1963), Le Liban au Tournant, Imprimerie Catholique, Beyrouth, p. 30.

(٢) مديرية الاحصاء المركزى (١٩٧٢) : القوى العاملة ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩ — ١٣٦ .

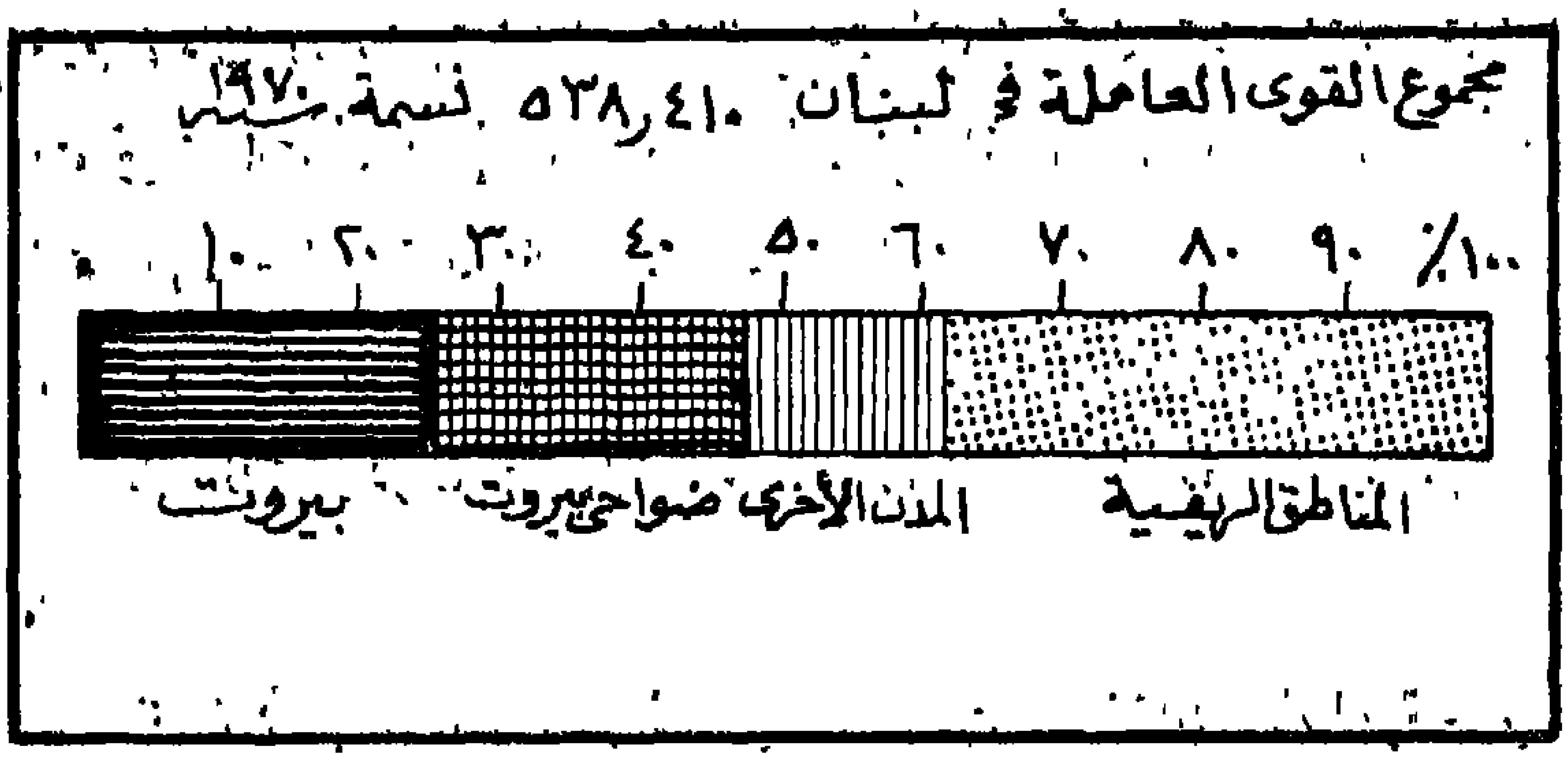

شكل ٤ ـ ١٥ : نصيب المناطق اللبنانية من مجموع العاملين في لبنان ١٩٧٠

جدول (١٤) ـ توزيع المقيمين الذين يمارسون عملا حسب قطاع النشاط ، ١٩٧٠

قطاع النشاط	بيروت	ضواحي بيروت	المدن الأخرى	المناطق الريفية	لبنان بكامله	
					عدد	٪
الزراعة	٦٠٠	١٥٣٠	٥٥٣٥	٩٤٠٩٥	١٠١٧٦٠	١٨,٩
الصناعة	٢٣٤٦٠	٣٣٤٠٥	١٦٠٩٥	٢٢٥٧٥	٩٥٥٣٥	١٧,٨
الكهرباء والماء	١١٥٥	١٠٥٠	٩٠٠	٢٥٠٥	٥٦١٠	١
البناء	٥٩٤٠	٨٤٧٥	٥٣٢٥	١٥٣١٥	٣٥٠٥٥	٦,٥
التجارة والفنادق	٣٤٤١٠	٢٤٣١٥	١٤٨٥٠	١٨٠٤٥	٩١٦١٠	١٧
النقل والمواصلات	١٠٩٦٥	١١٠٤٠	٥٩١٠	١٠٣٢٠	٣٨٢٣٥	٧,١
المالية وخدمات المؤسسات	١٠١٨٥	٤٤١٠	١٨٠٠	٢٠٢٥	١٨٤٢٠	٣,٤
خدمات أخرى	٤٩٤٨٥	٣٤١٤٠	٢٤٧٨٠	٤١٣٨٥	١٤٩٧٩٠	٢٧,٨
غير معين	٤٠٥	٤٩٥	٣١٥	١١٧٠	٢٣٨٥	٠,٤
المجموع	١٣٦٦٠٥	١١٨٨٦٠	٧٥٥٦٠	٢٠٧٧٦٥	٥٣٨٤١٠	١٠٠٪

ويذكر التحقيق الاحصائي أن الأرقام الواردة في جدول رقم (١٤) لا تمثل العدد الحقيقي للعاملين في كل قطاع لأن بعض القطاعات بوسعها استخدام عمال موسميين يسكنون عادة خارج أرض لبنان (العمال السوريون خاصة) ولم يدخلوا في تعداد السكان العام . وهذه الملاحظة جديرة بالاهتمام لأنها تفسر العدد القليل نسبياً للعاملين في الزراعة اللبنانية (١٠١,٧٦٠) والذي لا يشمل العمال السوريين الذين لا يقيمون بصفة دائمة في لبنان، كما لا يشمل المزارعين الذين يمارسون الزراعة كمهنة ثانوية . ونفس الشيء ينسحب على قطاع البناء الذي تجري فيه حركة للعمال الموسميين مشابهة .

ومع ذلك ، فإذا بدت نسبة العاملين فى الزراعة (١٩ ٪) نسبة ضعيفة فى مقابل التقديرات التى ذكرت فى فترات أسبق (٣٥ — ٤٠ ٪) ، فإن هذه النسبة الضعيفة ما يبررها إذا نظرنا إلى حركات النزوح المهمة من الريف . وإلى النسبة القليلة التى يسهم بها قطاع الزراعة (٩٪) فى الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا درسنا بيانات جدول رقم (١٤) ، وكذلك شكل (٤ — ١٦) ، يمكن أن نخرج بعدة نتائج منها :

١ — بالنسبة لكل لبنان ، يمثل العاملون فى قطاعات النشاط الانتاجية — وهى الزراعة والصناعة والكهرباء والبناء — حوالى ٤٤ ٪ ، بينما يمثل العاملون فى قطاعات الخدمات المختلفة حوالى ٥٥ ٪ من جملة العاملين فى كل لبنان . ولما كانت قطاعات الخدمات تسهم بنحو ٦٨ — ٧٠ ٪ فى الناتج المحلى الاجمالى ، فإن ذلك يعنى أن إنتاجية العامل فى قطاعات الخدمات أكبر كثيراً (١,٧ مرة) من إنتاجية العامل فى القطاعات المنتجة للسلع .

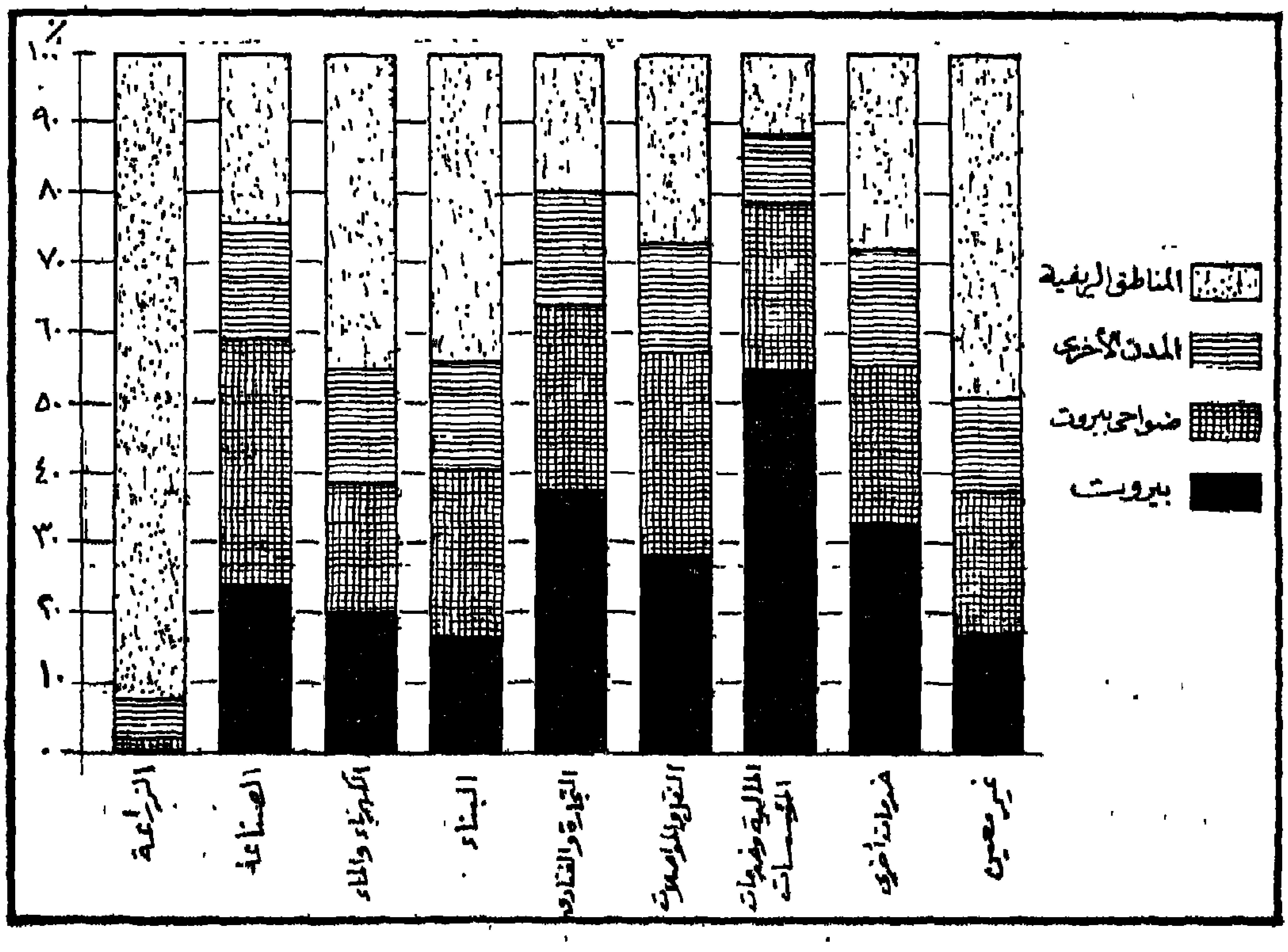

شكل ٤ — ١٦ : نصيب المناطق المختلفة من العاملين فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى فى لبنان ١٩٧٠ .

٢ — تتركز كل قطاعات الخدمات اللبنانية ، وكذلك قطاع الصناعة ، فى منطقة بيروت الكبرى (أى مدينة بيروت وضواحيها الملاصقة) ، بحيث تزيد نسبة العاملين فى هذه القطاعات اللبنانية على ٥٥ ٪ فى هذه المنطقة الحضرية وحدها. فمثلا ، يقيم فى بيروت وضواحيها حوالى ٧٩ ٪ من جملة العاملين اللبنانيين فى قطاع المالية وخدمات المؤسسات ، ونحو ٦٤ ٪ من جملة العاملين فى قطاع التجارة والفنادق ، وحوالى ٦٠ ٪ من جملة العاملين فى قطاع الصناعة ، وكذلك نحو ٥٨ ٪ من جملة العاملين فى قطاع النقل والمواصلات ، و ٥٦ ٪ من جملة العاملين فى الخدمات الأخرى — التى هى أساسا عبارة عن الخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة ثم الإدارات الرسمية .

٣ — رغم أن البيانات التفصيلية للمدن الأخرى غير متاحة ، إلا أن هذه المدن كمجموعة تجذب من العمالة اللبنانية نسبا متكافئة بين ١٥ — ١٧ ٪ فى قطاعات الصناعة والكهرباء والماء والبناء ، وكذلك قطاعات الخدمات الممثلة هنا بالتجارة والفنادق والنقل والمواصلات والخدمات الأخرى .

التخصص الوظيفى فى النمط الحضرى :

حين ندرس توزيع العاملين فى الأنشطة المختلفة داخل مجتمعات المدن ذاتها (راجع جدول رقم ١٤ ، ثم (شكل ٤ — ١٧) لكى نتعرف على تخصصاتها الوظيفية ، نلاحظ أنه فى بيروت تظهر أهمية الخدمات من كل نوع (٧٧ ٪ من العاملين فى مدينه بيروت ذاتها يعملون فى قطاعات الخدمات) ، بينما تظهر الميول نحو الصناعة واضحة فى ضواحى بيروت ، إذ يعمل فى الصناعة نحو ٢٨ ٪ من مجموع العاملين المقيمين فى ضواحى بيروت ، فى حين تنخفض هذه النسبة إلى ١٧ ٪ بالنسبة إلى مدينة بيروت ، و ٢١ ٪ بالنسبة للمدن الأخرى.

هذه الخصائص تبدو أكثر وضوحاً عند دراسة توزيع الأنشطة الاقتصادية حسب مكان عمل المقيمين (١) وليس بحسب محل إقامتهم . فالدراسة من هذه الزاوية تبرز الحقائق التالية :

أولا : تستأثر مدينة بيروت وحدها بثلث الأنشطة الاقتصادية اللبنانية ، إذ أن ٣٣,٥ ٪ من السكان المشتغلين المقيمين بلبنان يشتغلون فيها . فحين يبلغ عدد العاملين المقيمين فى بيروت ١٣٦,٦٠٥ (راجع جدول ١٤) ، فإن عدد الذين مكان عملهم فى هذه المدينة

(١) مديرية الإحصاء المركزى (١٩٧٢) ، القوى العاملة — المرجع السابق ذكره ، أنظر الجدولين ٥٩ ، ٦١ ، ص ص ١٢٨ — ١٣١ .

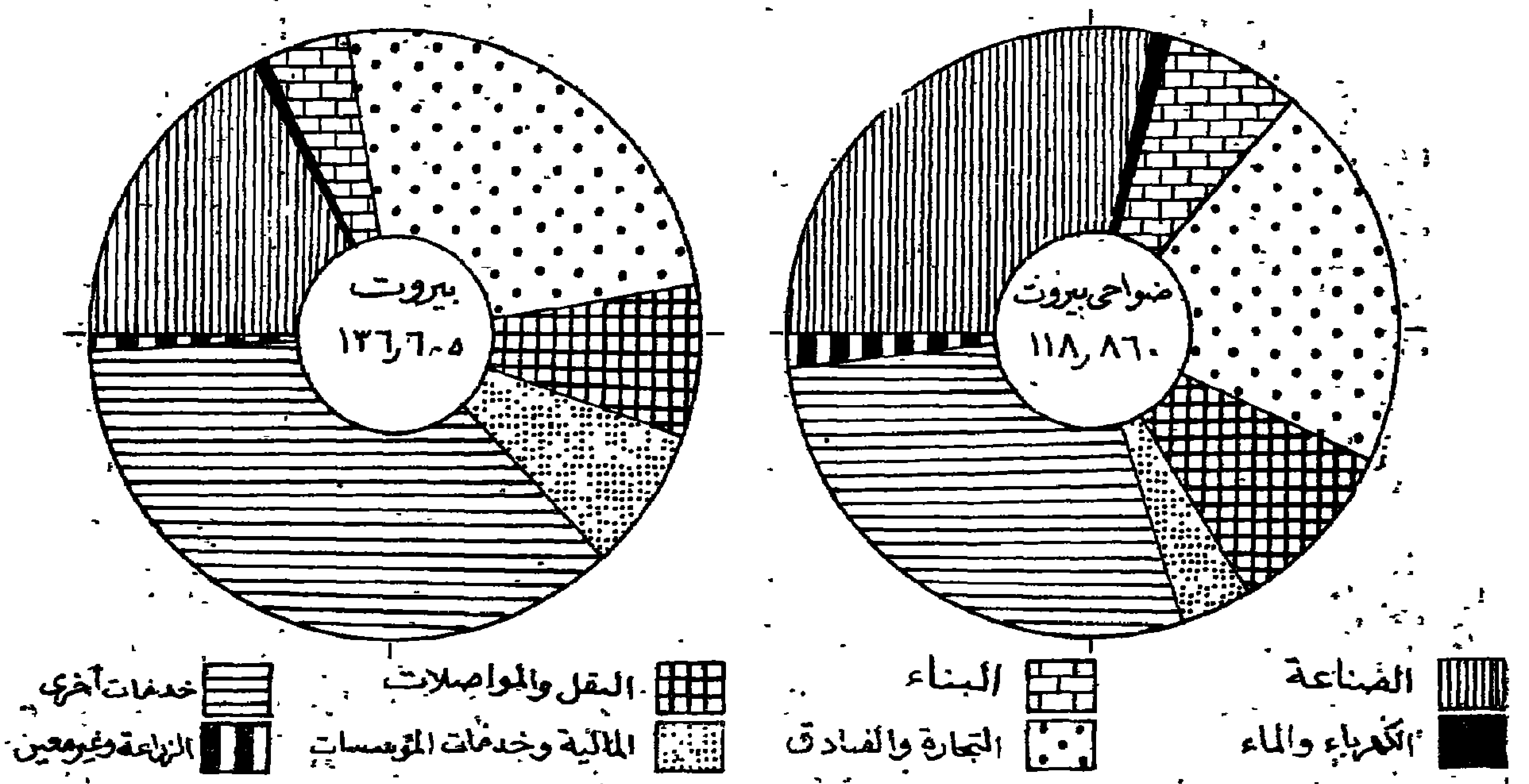

شكل ٤ – ١٧ : توزيع العاملين حسب قطاعات النشاط الاقتصادى فى بيروت وضواحى بيروت ، ١٩٧٠

يرتفع إلى ١٦٥٫١٨٠ – أي بنسبة ١٠٨٫١ – ١٣٢ . ثم تأتي المناطق الريفية في المرتبة الثانية حيث تبلغ نسبة الذين يمارسون عملا فيها ٢٨٫٤ ٪ . ويلي ذلك المدن الأخرى بنسبة ١٤٫٥ ٪ ، ثم ضواحي بيروت بنسبة ١٢٫٢ ٪ فقط (قارن هذه النسب بالنسب في شكل ٤ – ١٥) ، وأخيراً ١١ ٪ من السكان العاملين فعليا في لبنان وجد أنه ليس لهم مكان عمل ثابت إما لأنهم يبدلون أماكن عملهم حسب الظروف (عمال فعلة غير متخصصين) أو لأن عملهم يتم في عدة أماكن في نفس الوقت (سائقو التاكسي مثلا) أو لأن بياناتهم مبهمة .

ثانياً : اختلاف هذه النسب عما ذكرناه في شكل (٤ – ١٥) وفي الفقرة الثانية تحت عنوان « التركيب الاقتصادي للنمو الحضري » ، تفسره حركات الانتقالات اليومية التي يتعين على العاملين المقيمين القيام بها للوصول إلى أماكن عملهم : فمثلا : ٨٣٫٢٠ ٪ من مجموع العاملين البيروتيين يشتغلون في مدينة بيروت ذاتها ، بينما يذهب ١٫٥ ٪ من مجموع هؤلاء البيروتيين إلى ضواحي بيروت ، و ١٫٩ ٪ إلى المدن الأخرى ، و ١٫٥ ٪ إلى المناطق الريفية – في جبل لبنان بوجه خاص .

أما العاملون المقيمون في ضواحي بيروت ، فيشتغل منهم ٤٣٫٨ ٪ في هذه الضواحي ذاتها ، بينما ينتقل منهم ٣٧٫٧ ٪ إلى بيروت للعمل فيها – وهذا يدل على أن الوظيفة السكنية هي إحدى الوظائف الهامة لضواحي بيروت ، إذ يتخذها جزء كبير من العاملين في بيروت كأحياء سكنية لهم ، وذلك كما ذكرنا من قبل لارتفاع أجور السكن في بيروت بينما ينخفض سعر الأرض نسبياً في هذه الضواحي . وهناك نسب أخرى للعاملين المقيمين في هذه الضواحي تذهب يومياً لمكان عملها في المدن الأخرى (٣٫٣ ٪) وفي المناطق الريفية (٣٫٩ ٪) – خاصة في ريف جبل لبنان المجاور . بينما ١١ ٪ من جملة هؤلاء العاملين المقيمين في الضواحي يعملون في أماكن متغيرة أو غير معينة (تقابلها ٧٫٨ ٪ في بيروت) .

أما بالنسبة للمدن الأخرى ، فنحو ٧٩ ٪ من العاملين المقيمين فيها ، يشتغلون في هذه المدن ذاتها بينما يذهب ٤٫٩ ٪ منهم للعمل في بيروت يومياً ، و ٦ ٪ للعمل في المناطق الريفية .

كذلك يعمل في المناطق الريفية نحو ٦٨ ٪ من جملة العاملين المقيمين في هذه المناطق ، بينما تتوزع النسبة الباقية بين ٨٫٧ ٪ إلى بيروت ، و ٣ ٪ إلى ضواحيها ، و ٥٫٩ ٪ إلى المدن الأخرى ، ونحو ١٤ ٪ لامكان عمل ثابت لهم .

ثالثاً : انعكست كل هذه التنقلات والتحركات اليومية للعاملين على التركيب الاقتصادى داخل المدن ذاتها . فعلى هذا الأساس ، نجد مدينة بيروت مدينة خدمات من الطراز الأول ، إذ تمثل نسبة المشتغلين بالخدمات والذين مكان عملهم فى بيروت حوالى ٧٨ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الصناعة وحدها ١٦,٥ ٪ (من جملة المشتغلين فى بيروت وهم ١٦٥,١٨٠).

أما ضواحى بيروت فيظهر تخصصها الواضح فى الوظيفة الصناعية ، إذ من مجموع المشتغلين فيها حوالى ٤٠ ٪ يعملون فى قطاع الصناعة وحده ، بينما تبلغ نسبة من يعملون فى مختلف قطاعات الخدمات حوالى ٥٣,٦ ٪ - وليس فيها أى قطاع من قطاعات الخدمات تفوق نسبته وحدها نسبة العاملين فى قطاع الصناعة .

أما المدن الأخرى ، فهى كمجموعة تظهر نوعاً من التوازن بين مختلف الأنشطة ، وإن كان مجموع نسب قطاعات الخدمات هو الغالب فيها ، إذ يمثل هذا المجموع حوالى ٦٤ ٪ ، بينما تبلغ نسبة قطاع الصناعة وحده نحو ١٩ ٪ ، ويلاحظ أيضاً الارتفاع النسبى للمشتغلين فى قطاع الزراعة بهذه المدن (٧ ٪).

هكذا يتضح من كل ما تقدم أن بيروت مدينة خدمات من كل نوع ، بينما يظهر تخصص ضواحى بيروت فى الصناعة . كما يتضح ثقل مدينة بيروت ، وكذلك ثقلها مع ضواحيها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية . فبيروت وحدها تجذب للعمل فيها ٧٩ ٪ (٨٣ ٪ مع ضواحيها) من جملة العاملين فى قطاع المالية وخدمات المؤسسات فى كل لبنان ، و ٥١ ٪ (٦٣ ٪ مع ضواحيها) من جملة العاملين فى قطاع التجارة والفنادق ، و ٤٢ ٪ (٥٦ ٪ مع ضواحيها) من جملة العاملين فى الخدمات الأخرى ، و ٣٩,٥ ٪ (٤٥ ٪ مع ضواحيها) فى قطاع النقل والمواصلات ، ثم ٣١ ٪ (٥٩ ٪ مع ضواحيها) من جملة العاملين فى الصناعة. هذا فى الوقت الذى يمثل فيه مجموع سكان مدينة بيروت ٢٢,٣ ٪ (٤٤,١ ٪ مع ضواحيها) من مجموع سكان لبنان .

يختلف لبنان عن معظم الدول العربية فى الشرق الأوسط فى أن مدنه الرئيسية ليست مدناً داخلية ، وإنما تتركز على طول الشريط الساحلى الضيق الإتساع . والمعروف أنه منذ الفتح العربى للمشرق العربى أصبحت معظم المدن العربية الكبرى مدناً داخلية (دمشق بغداد ، القاهرة ، القدس ..) ، ولذا كان تركز السكان الحضر فى دول المشرق العربى فى الداخل أكثر مما فى المدن الساحلية (١)

أما فى لبنان — ففيما عدا مدينة زحلة الداخلية والتى تقوم فى بيئة زراعية غنية — نلاحظ أن مدنه الرئيسية تقوم على المحور الساحلى فى مواقع تاريخية النمط ، فرضتها ظروف الساحل الطبيعية وموقع لبنان كوسيط تجارى بين بلاد المشرق العربى وأوربا ، ولذا اختيرت مواقع هذه المدن عند نقط إلتقاء الطرق البرية الآتية من الداخل عبر الجبال بالطرق البحرية التى تصل ساحل لبنان بالغرب . ومن ثم تنطبق على مدن لبنان الساحلية نظرية « الإنقطاع فى طرق النقل » Break in Transportation ، والتى تقول بأن « السكان والثروة يميلان إلى التجمع حيثما يوجد هناك إنقطاع فى النقل » . وهكذا تركزت منذ زمن قديم أكبر مدن لبنان فى المحور الساحلى ، الذى يتضمن فى الوقت الحاضر أكثر من ٩٠ ٪ من مجموع سكان الحضر فى لبنان . وقد تطورت بيروت من بين هذه المدن فى العصر الحديث حتى بات توسعها مع ضواحيها الملاصقة يمثل مشكلة خطيرة فى سهلها الضيق الذى تحيط به الجبال من كل جانب .

تطور مدينة بيروت واتساعها فى العصر الحديث :

لم تكن بيروت قبل سنة ١٨٦٠ غير مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ١٥ ألف نسمة . ولكن المدينة منذ ذلك الحين أخذت تتطور وتتسع نتيجة عدة عوامل أهمها : حركة النزوح القوية إليها من الجبل بسبب الحروب الأهلية بين المارونيين والدروز ، التغلب على صعوبة إتصالها بالداخل وذلك عن طريق فتح طريق دمشق بيروت عبر ممر ضهر البيدر فى ١٨٥٨ مما أتاح الفرصة لتطور ميناء بيروت الذى يملك مرفأ جيداً

(١) Charles Issawi (1969), « Economic Change and Urbanization in the Middle East »,
in : Ira Lapidus (ed.), Middle Eastern Cities, Univ. California Press, p. 103.

تحميه الرأس البارزة نحو الغرب من الرياح الجنوبية الغربية ؛ تقدم حركة إنشاء مدارس البعثات الأمريكية والفرنسية فأنشأ الأمريكيون سنة ١٨٦٦ « الكلية البروتستانتية السورية » التى أصبحت فيما بعد « الجامعة الأمريكية فى بيروت » كما أنشأ الجزويت الفرنسيون فى بيروت جامعتهم المعروفة بجامعة القديس يوسف (سانت جوزيف) سنة ١٨٧٥ (١) ؛ توسيع وتجهيز ميناء بيروت سنة ١٨٨٧ وإنشاء السكك الحديدية التى تربط بيروت بدمشق سنة ١٨٩٥ ، ثم نمو البنية الأساسية فى المدينة منذ أواخر القرن الماضى . كل هذه العوامل بالإضافة إلى الإحساس التجارى المتطور تماماً لسكان بيروت – عملت على سرعة نمو بيروت وإتساعها ، وجعلتها تتفوق على مزانى لبنان الأخرى ، وبخاصة طرابلس وصيدا اللتان كانتا أكثر أهمية من مرفأ بيروت بسبب ميزة إتصالهما السهل بداخل سوريا .

وهكذا نمت بيروت بسرعة منذ أواخر القرن الماضى حول نواتها الأصلية (ترجع إلى العصر الرومانى) والتى تطل على المرفأ مباشرة ويمثلها الآن المستطيل الصغير الذى تشغله المنطقة التجارية فى وسط شمال المدينة ، وأخذ عمران المدينة يتسع بشكل حلقى حول هذه النواة من الشرق والغرب والجنوب . (شكل ٤ – ١٨) ، حتى امتلأ موضع المدينة

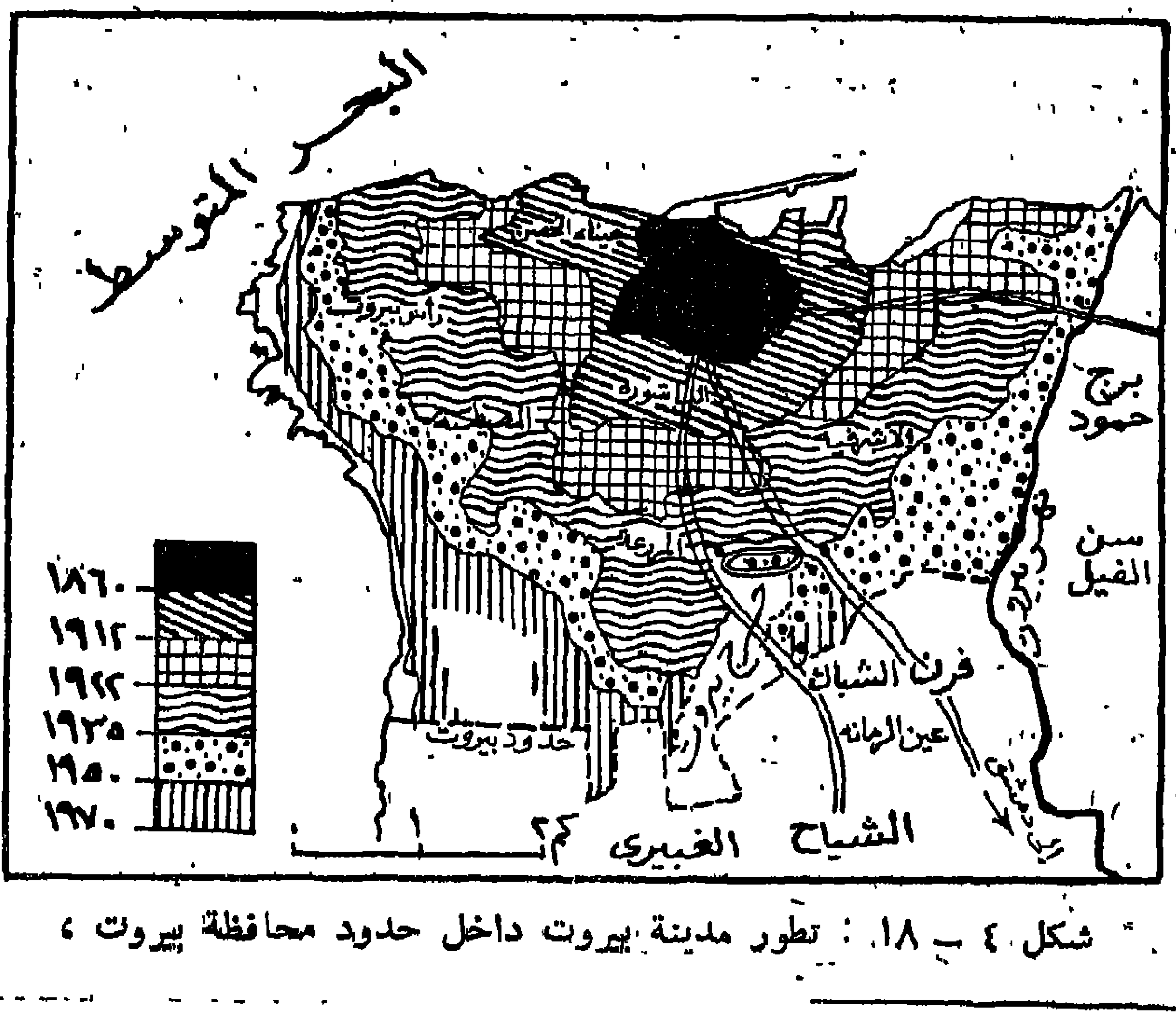

شكل ٤ – ١٨ : تطور مدينة بيروت داخل حدود محافظة بيروت ؛

(١) G.E. Kirk (1961), A Short History of the Middle East, Methuen : London, p. 103.

بالمبانى بحلول سنة ١٩٧٠ . ويوضح هذا الإتساع تطور مساحة المدينة نفسها ، فقد كانت مساحة بيروت تقدر بنحو ١,٣ كيلو متر مربع سنة ١٨٦٠ ، وازدادت هذه المساحة بحلول عام ١٩١٢ إلى حوالى ٣,٥ كم ٢ ، ثم إلى أكثر من ١٠ كم ٢ فى سنة ١٩٣٥ ، وإلى حوالى ١٤ كم فى سنة ١٩٥٠ (١) ، وإلى حوالى ١٨ كيلو متر مربع فى سنة ١٩٧٠ — بحيث ملأ العمران رقعة محافظة بيروت .

والواقع أنه مع تطور الحياة فى بيروت واستقطابها لمعظم أنشطة الخدمات فى الدولة ، مثلث المدينة دور القطب الجاذب للثقل السكانى ، فشهدت منطقتها حركات نزوح متعددة : بدءاً بحركة نزوح الأرمن إلى برج حمود منذ أوائل هذا القرن ، إلى موجة النزوح العارمة من مناطق الريف اللبنانى إلى بيروت وضواحيها منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، نتيجة الجدب الإقتصادى الذى أصاب الريف بعد تدهور زراعة التبغ وصناعته عام ١٩٣٥—٣٦ ، ثم إنهيار موسم الحرير بعد الحرب العالمية الثانية (٢) ، وكذلك نزوح الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ .

هذا النمو السريع وغير المتكامل فى العقود القليلة الماضية أدى إلى بروز ظاهرات متعددة وخلق الكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية نلخصها فيما يلى :

١ — تكثيف مدينة بيروت سكانياً وخنقها بالمبانى التى قامت دون تنظيم أو تخطيط ، ونشأة أحياء أكواخ التخاشيب والصفيح والصاج فى شكل حزام يحيط بمدينة بيروت نفسها . إذ ارتفعت الكثافة السكانية إلى درجة متفجرة فى الأحياء القديمة بوسط بيروت وفى أحياء التخاشيب الحديثة النشأة ومخيمات الفلسطينيين ، وهذه الأحياء والمخيمات فى بيروت تتمثل فى : الكرنتينا والمسلخ فى الشمال الشرقى ، وكرم الزيتون قرب نهر بيروت فى شرق المدينة ، ومخيمات صبرا والحرج فى الجنوب ، ثم أكواخ وطى المصيطبة فى جنوب غربى المدينة .

٢ — خلق مدينة ثانية فى سهل بيروت ، هى مدينة الضواحى الحالية فى أماكن القرى الزراعية التى كانت تنتشر فى سهل بيروت . فقد تعرضت هذه القرى الصغيرة مثل برج حمود وسن الفيل والشياح وبعبدا وبرج البراجنة ، تعرضت إلى حركة عمران سريعة

---

(١) فى تفاصيل تطور مدينة بيروت واتساعها ، أنظر

— Saïd Chéhab el-Dine (1953), Géographie Humaine de Beyrouth, Imprimerie Calfat, Beyrouth, 410 p.
— Marthelot (1963), « L'Expansion Récente de Beyrouth », Bull. de l'Assoc. des Géographes Français, 1963, No. 313, pp. 74-84.

(٢) أنظر « النهار الاقتصادى » مجلة اقتصادية ، بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٤ ، بيروت ، ص ١٠ .

حتى اتصل عمران بيروت الممتد نحوها بمبانيها (شكل ٤ — ١٩) . ونظراً لاستمرار حركات النزوح إلى هذه الضواحي وتطور الصناعة فيها التى جذبت النازحين من الريف والهاربين الفقراء والعمال غير الفنيين ، فقد نشأ فى هذه الضواحى أيضاً حزام من أحياء أكواخ التخاشيب والصاج والمخيمات، مثل مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا فى شرق نهر بيروت ، وبرج البراجنة وحرج ثابت فى الجنوب .

وعموماً ، قدر عدد سكان المخيمات وأحياء التخاشيب بنحو ٦٤,٥٢٠ نسمة (منهم ٤١,٧٤٥ فى مخيمات الفلسطينيين) سنة ١٩٧٠ فى بيروت والضواحى ، وقدرت كثافة السكان فى الكرنتينا مثلا بنحو ١٦٣٧ نسمة فى الهكتار الواحد (أي أكثر من ١٦٣ ألف فى الكيلومتر المربع) . ولكن هذه الأعداد قد زادت كثيراً بعد عام ١٩٧٠ ، فالنازحون الجدد من

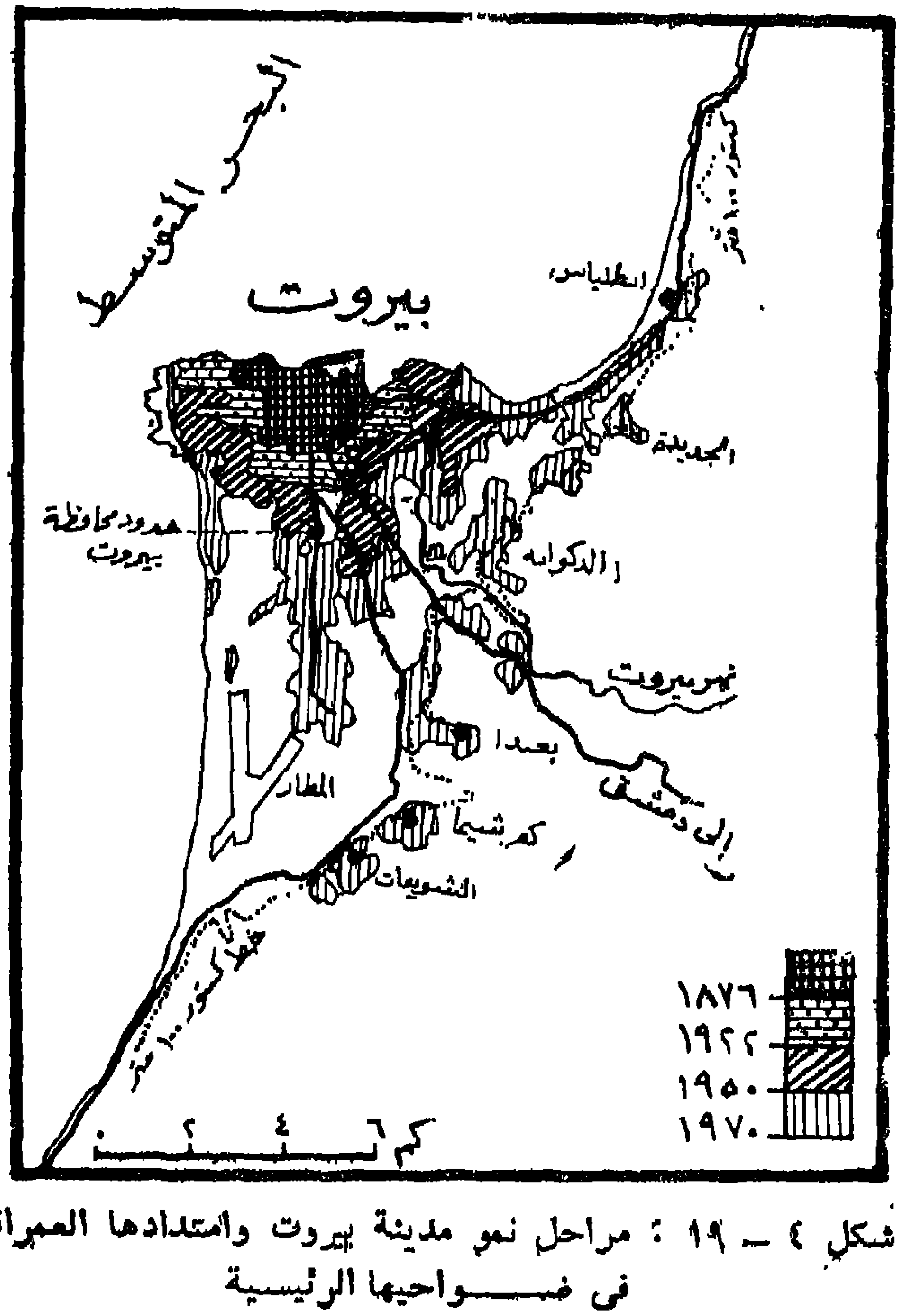

شكل ٤ — ١٩ : مراحل نمو مدينة بيروت وامتدادها العمرانى فى ضواحيها الرئيسية

الجنوب فقراء ومناطق سكنهم الأولى فى المدينة وضواحيها هى مناطق أحياء التخاشيب والخيمات والأحياء المتهدمة والفقيرة .

ومن الواضح أن الضواحى الملاصقة لبيروت هى ثمرة النزوح الكثيف والسريع نحو المدينة ، وأن سكانها فى معظمهم عبارة عن خليط غريب من النازحين (كسكان أكواخ بيروت) لم يأتلفوا مع نظم المدينة وحتمياتها . فهم يعتبرون مقيمين فى أماكن حضرية ولكنهم لاينعمون بمنجزات التحضر ، ومناطقهم الشديدة البؤس والفقر تعانى سوء السكن والثقافة والغذاء والمستوى الصحى ، الأمر الذى أدى إلى خلق مشاكل اقتصادية خطيرة واجتماعية ، منها الفقر المدقع وعدم التكافؤ فى الإنتاجية والفروق الكبيرة فى الأجور ، بالإضافة إلى انتشار الجريمة والبغاء وإدمان الخمور والمخدرات وكلها من مظاهر الانحلال الاجتماعى . كل ذلك أدى إلى زيادة الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الحكومى ، ثم إلى الحرب الأهلية فى النهاية .

والمشكلة الرئيسية فى مجمعة بيروت الضخمة أنها ما تزال تمتد وتتسع لنفس الأسباب السابقة وهى تركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى بيروت واستمرار حركات النزوح من الريف خاصة من الجنوب بمعدل أكبر مما كان قبل عام ١٩٧٠ . ولكن الطرق مسدودة أمام اتساع مجمعة بيروت الحضرية . فإذا نظرنا إلى الجنوب ، بدت لنا مساحات سهلية فسيحة يمكن أن تتسع لمزيد من الامتداد العمرانى ، ولكن الواقع أن الامتداد فى هذا الاتجاه الجنوبى مقضى عليه بالتوقف بسبب وجود مطار بيروت الدولى ، أما من الشرق والشمال الشرقى فالجبال والصعاب الطبوغرافية تعوق امتداد العمران فى هذه الاتجاهات ، ومن ثم لابد من تنظيم سياسة حضرية جديدة فى لبنان ، فليس أمام مجمعة بيروت فى سهلها المحدود غير المزيد من تكثيف المبانى والنمو فى الداخل ، مما يعنى كثافة وازدحاما أعظم وتدهوراً أكبر فى الخدمات .

الهيراركية الحضرية :

واضح من كل ما تقدم فى هذه الدراسة ، بروز بيروت كظاهرة حضرية مسيطرة على كل لبنان ، فهى مع ضواحيها تستقطب نحو ٤٥٪ من مجموع سكان لبنان ، كما تمثل ٧٣٪ من جملة سكان الحضر فى لبنان .

ويظهر عدم التوازن الحضرى فى لبنان إذا درسنا ما يسمى قانون « المدينة الرئيسية » أو المدينة الكبرى Primate City . ويشير هذا المصطلح إلى وجود مدينة كبرى مفرطة السيادة فى القطاع الحضرى لقطر معين . ويسمى نقيض هذا النمط بالتوازن

الحضرى Urban Balance ، وهو يدل على هيراركية متدرجة أكثر منها عظيمة التفاوت بين مدن القطر . ويمكن قياس هذا التوازن أوعدم التوازن الحضرى باستخدام قانون « حجم الرتبة » Rank-size rule ، الذى يقول ببساطة أن « عدد سكان أى مدينة × رتبة هذه المدينة (أى رقم ترتيبها بين مدن القطر) = عدد سكان المدينة الكبرى فى القطر » (١) .

فإذا كان هناك توازن حضرى فى لبنان ، فإن حجم طرابلس (وهى المدينة الثانية فى لبنان) مضروباً فى رقم ٢ ، ينبغى أن يعطى بالتقريب الحجم المثالى للمدينة الأولى ، وهى بيروت .

ولكن كما يتضح من جدول رقم (١٥) ، هناك فرق كبير بين الحجم الحقيقى والحجم المثالى لبيروت الكبرى ، ويدل هذا الفرق الكبير على عدم وجود توازن حضرى بين مدن لبنان ، وعلى أن هناك نوعاً من « الطغيان الإيكولوجى » فى الهيراركية الحضرية للبنان .

جدول (١٥) — الحجم الحقيقى والمثالى بيروت الكبرى — تبعا لقانون حجم الرتبة ، سنة ١٩٧٠

المدينة ورتبتها	الحجم الحقيقى	الحجم المثالى	الفرق	نسبة الفرق إلى الحجم الحقيقى
١ — بيروت الكبرى	٩٣٨,٩٤٠	٣١٤,٦٤٠	٦٢٤,٣٠٠	٦٦ ٪
٢ — طرابلس	١٥٧,٣٢٠			

ويلاحظ أن قانون حجم الرتبة هو أساساً عبارة عن قاعدة وصفية وليست تفسيرية ، ومع ذلك يعتبرها كثير من العلماء قاعدة مفيدة ، ليس فى قياس التوازن الحضرى داخل المجتمع فحسب ، وإنما أيضاً كمؤشر للتطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع . وهناك اقتناع عام بأن مجتمعا تتوزع أحجام رتب مدنه توزيعاً معتدلا لوغاريتمياً log-normal ، فإن ذلك يعنى أن التنمية والتطور العام يتقدمان بأقل قدر ممكن من التقاعس والعثرات .

(١) أشار فيليكس ايرباخ Auerbach لأول مرة إلى هذا القانون سنة ١٩١٣ ، ثم طوره جورج زيبف Zipf فى سنة ١٩٤١ ، أنظر فى تفاصيل هذا القانون :
H. Carter (1975), The Study of Urban Geography, 2nd ed., Edward Arnold, pp. 84-90.

ورغم عدم توفر أى احصاءات رسمية لعدد سكان المدن الأخرى فى لبنان ، فيمكن بتقدير عدد سكان هذه المدن ، أن توقع على رسم بيانى نصف لوغاريتمى : خط قانون حجم الرتبة والذى سيكون خطاً معتدلا مستقيماً ، ثم نوزع على هذا الرسم ترتيب المدن اللبنانية بحسب أحجامها ، وسوف نلاحظ أن خط هذه المدن ليس منتظما على الإطلاق ولا يتفق مع خط قانون حجم الرتبة — فهناك فجوات كبيرة بين الخطين لعدم وجود مدن متوسطة الحجم بين بيروت وطرابلس ، أو بين طرابلس ومجموعة المدن الصغيرة الحجم جداً .

٣ - استراتيجية التحضر فى لبنان

رأينا فى المبحثين السابقين كيف نمت بيروت وضواحيها نمواً سريعاً خلال الثلاثين سنة الماضية ، حتى استقطبت هذه المجمعة الحضرية حوالى ٤٥ ٪ من سكان لبنان فى مساحة محدودة لا تزيد كثيراً على ٦٧ كيلو متراً مربعاً . ونظراً لسرعة هذا النمو غير المخطط ، وغياب سياسة حضرية تنظم تكامله الإقتصادى والإجتماعى ، فقد برزت مشاكل عديدة نتيجة عملية التحضر السريع فى مجمعة بيروت التى بات يطوقها حزام متخلف ذو مظهر حضرى .

والواقع أن هذا النمو « متطفل » - بمعنى أنه قام على حساب غيره من المناطق اللبنانية ، وعرقل تنمية المدن الأخرى والمناطق الريفية التى تدهورت إقتصادياتها .

خطط التنظيم المدنى التى لم تنفذ :

لقد كانت هذه الأوضاع فى بيروت متوقعة منذ بداية عهد الإستقلال . فنى سنة ١٩٤٢ ، وضعت أولى الخطط الطموحة لإعادة تنظيم منطقة بيروت وتنظيم مناطق لبنان ككل ، فى إطار برنامج قائم على تعزيز اللامركزية . ولكن شيئاً من هذه الخطة لم ينفذ، فيما عدا بضع طرق من شبكة الطرق التى اقترحتها الخطة . وفى سنة ١٩٦٢ وضعت خطة أخرى أوسع وأشمل ، ولكن تنفيذها لم يبدأ أيضاً .

وهناك فى الحقيقة دراسات كثيرة قام بها إختصاصيون لبنانيون وأجانب فى تنظيم المدن ، تناولت إعادة تنظيم بيروت ، وتحقيق اللامركزية وذلك عن طريق تنفيذ سلسلة من مشاريع طرق الأوتوستراد الرئيسية التى تسهل التنقل بين مختلف مراكز النشاط الإقتصادى فى لبنان ، وكذلك إعادة توزيع الأنشطة الإقتصادية الرئيسية فى مناطق الدولة المختلفة بدلا من تركزها فى بيروت وضواحيها . ولكن إرادة التنفيذ كانت غائبة ، فظلت معظم هذه المشاريع معدة على الورق .

والأسباب التى تحول دون تنفيذ الخطط الموضوعة كثيرة ومتنوعة ، ويبرز منها فى المقام الأول غياب الإرادة والسياسة . فالمشكلة سياسية فى الأساس ، ولا يمكن فصل أوضاع التنظيم المدنى عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة - وهذه بدورها مرسومة بشكل دقيق فى ظل الأوضاع الطائفية والانتماءات المختلفة فى لبنان . ومن

هذه الأسباب أيضاً : غياب المخصصات الاستثمارية في نفقات ميزانية الدولة (١) ، والارتفاع الصارخ في أسعار الأراضي بسبب المضاربات العقارية العاتية والتي تفشت في ظل قوانين النظام الاقتصادي القائم (٢) . وقد أدت هذه المضاربات ، سنة بعد أخرى ، إلى تعقد عملية تنفيذ خطط التنظيم المدني للعاصمة ، فمثلا زادت تكاليف استملاك أراضي طريق الاوتوستراد الدائري وشبكة الطرق الرئيسية في بيروت أكثر من عشر مرات بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٤ — حين أصبحت حوالي ٨٠٠ مليون ليرة لبنانية . وهذا رقم ضخم لا يمكن توفيره مع ظروف لبنان الحالية .

وفي سنة ١٩٧٤ نشرت المديرية العامة للتنظيم المدني « الكتاب الأبيض » ، وهو جهد فريق من مهندسي هذه المديرية عن مستقبل بيروت سنة ٢٠٠٠ (٣) . وتبين من من هذا الكتاب أن التطور الحالي لمدينة بيروت يتم في شكل تستأثر فيه العاصمة بأكثر مقدرات البلاد — سكاناً واقتصاداً ، كما عالج الكتاب مشكلة المواصلات ، وقدر التجهيزات الضرورية في المستقبل على أساس زيادة السكان في مجمعة بيروت من ١,٢ مليون شخص عام ١٩٧٠ إلى ٢,٨ مليون سنة ٢٠٠٠ — أي نحو ٦٠٪ من سكان لبنان في ذلك الوقت . كذلك أشار الكتاب إلى أن النظام الخطي المتزايد هو تصميم حسي مفضل للحد من النمو العفوي الذي يحدث في بيروت الكبرى ، ولخلق نوعية أفضل من الحياة . وتتطلب المشاريع التنظيمية التي كان مفروضاً أن تنبثق من أعمال مديرية التنظيم المدني موارد مالية ضخمة ، الأمر الذي يقيد أعمال التنظيم المدني في العاصمة .

وعلى العموم يعتبر الكتاب الأبيض محاولة أولية للتنظيم المدني الشامل لتحسين نوعية الحياة في بيروت ، وإن تكن محتوياته في بعض الأحيان تفتقر إلى العمق . ولم يظهر من خلال هذا الكتاب أن هنالك هيئة عامة مسئولة عن التخطيط لمدينة بيروت وضواحيها بحيث تكون كل البلديات العديدة في الضواحي والإدارات الرسمية المهتمة بأمور التخطيط ، ممثلة فيها .

مقترحات للتنظيم الحضري في المستقبل :

لاشك أن مشكلة التنظيم المدني هي من بين مشكلات لبنان الملحة ، والتي تتطلب النظر إليها من الزاوية السياسة . فالمسئولية الأساسية هنا سياسية وليست « تكنوقراطية » .

(١) أنظر : « النهار الانماء » ، بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٥ ، بيروت ، ص ٨ .

(٢) نشأت مشكلة الإيجارات السكنية في لبنان بعد صدور قانون ٩ مايو ١٩٦٧ ، الذي حدد شروط الأبنية الفخمة (تتضمن تجهيزات صحية وجهاز تدفئة) ، وأتاح مبدأ حرية التعامل بين المستأجر والمالك في هذه المباني .

(٣) المديرية العامة للتنظيم المدني (١٩٧٤) ، الكتاب الأبيض (بيروت سنة ٢٠٠٠) ، بيروت .

يجب أولا الاتفاق على حل مشكلة الحساسيـــة الطائفية فى لبنان . فمن المؤسف أنه لا توجد فى لبنان حتى اليوم سياسة سكانية واضحة ، يمكن على هدى مؤشراتها تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى وتحسين مستوى الحياة فى مناطق لبنان المختلفة .فمنذ عهد الاستقلال لم يحاول المسئولون إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل الناجمة عن التكاثر السكانى ، بل كان الاتجاه السائد هو مواجهة كل مشكلة على حده ، دون الرجوع إلى العلل الحقيقية . وكان الخوف – وما يزال –من الدخول فى متاهات التوازن الطائفى وردود الفعل السياسية ، من أهم الأسباب التى جعلت أى مسئول يحجم عن التحدث فى السياسة السكانية . وكانت النتيجة – فى ظل سياسة الاقتصاد الحر – إهمال شنيع للتنمية الاقتصادية فى الريف ، ونزوح موجات كبيرة من اللبنانيين من الريف الذى ازداد فقراً إلى المدن وبخاصة بيروت وضواحيها . وتشير معظم الدراسات إلى أن عدد سكان لبنان سوف يتجاوز ٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ ، منهم نحو ٣ مليون فى بيروت الكبرى ، وحوالى مليون فى المدن الاخرى . ومعنى ذلك أن اتجاه تفريغ السكان من الداخل سوف يستمر لينفجر لبنان على الساحل . ولا ندرى كيف سيسمح لمثل هذا العدد الكبير نسبيا بالوجود فى بيروت الكبرى التى لاريب فى أنها ستمتد فى كتلة متصلة من جونيه شمالا إلى ما بعد الدامور جنوبا .

ينبغى أيضاً إعادة النظر فى أوضاع الحدود الإدارية التى رسمت أصلا على أساس طائفى ، ومن المهم بالذات تلك الحدود بين محافظة بيروت المختنقة وضواحيها التى تتبع إدارياً محافظة جبل لبنان ، فلا نرى معنى على الإطلاق فى أن تظل هناك حدود فاصلة بين بيروت وضواحيها والتى تمثل كتلة عمرانية واحدة . وفى هذه الحالة يجب تكوين جهاز تخطيطى كفؤ داخل مديرية التنظيم المدنى وله كل الصلاحيات والاعتمادات المالية للبدء مباشرة فى إعادة التنظيم المدنى فى العاصمة .

وإذا سلمنا بأن تبقى بيروت الكبرى مركزاً للتجارة والمال والثقافة ، فلابد من إعادة توزيع مؤسساتها الصناعية الكبيرة وتوطينها فى المدن الأخرى وفى مواقع جديدة فى الشمال والجنوب .

إن مرفأ بيروت لم يعد قادراً على استيعاب العدد الكبير من السفن التى تخدم تجارة العبور وتجارة لبنان . فلماذا لايطور مرفأ صيدا الذى كان فى الماضى ميناء دمشق (قبل فتح طريق دمشق بيروت) ، بحيث يشارك فى تجارة العبور ويخدم التجارة المتجهة

إلى بلاد الخليج العربي ، خاصة وأن طريق صيدا إلى المفرق في الأردن طريق سالكة ولا تتعرض للاغلاق بفعل تراكم الثلوج كما يحدث في ممر ضهر البيدر في الشتاء .

ومن المفيد جداً أن تستصدر الدولة القوانين التي تكفل لها تملك الأراضي التي تحتاج إليها مشاريع التنظيم المدني لبناء الطرق الرئيسية السريعة ، وتوسيع المدن الداخلية خاصة في البقاع وفي الجنوب وفي الشمال في سهل عكار ، بشرط تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية الكبرى في المناطق التي تخدمها هذه المدن . ولا شك أن الاهتمام بالريف وتنمية الزراعة التي أهملت إهمالا شديداً في لبنان سوف يخفف كثيرا من ضغط النازحين إلى بيروت الكبرى .

لقد أصبح لبنان يواجه مشكلات جديدة ، نتجت عن الحرب الأهلية الأخيرة (١٩٧٥ /٧٦) ، ويتطلب حلها الكثير من الموارد بشكل يفوق قدرات لبنان الذاتية ، ولابد من أن يستعين بجميع مصادر التمويل المتاحة — عربية وأجنبية — لكي يتخطى آثار هذه الحرب. وهي تنقسم إلى مشاكل اجتماعية تتعلق بالمعاقين والعاطلين عن العمل والمهجرين الذين أضيرت أو هدمت مساكنهم ، والتي يتطلب بناؤها أكثر من مليار ليرة ، ومعظم هذه المساكن في المدن . وهناك أيضا المشاكل الخاصة بترميم وإعادة بناء المرافق العامة كمرفأ بيروت والمطار والمياه والكهرباء والطرق ، وهي كلها مسئولية الحكومة . أما النوع الثالث من المشاكل فهو الذي يتعلق بالتمويل المطلوب للقطاعات الإنتاجية التي يملكها القطاع الخاص أساسا ، والتي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني ، مثل المصانع التي هدم كثير منها في ضواحي بيروت . هناك أيضاً مشكلة المتطلبات المالية للخزينة اللبنانية التي سجلت عجزاً خلال فترة الحرب وفي موازنة عام ١٩٧٧ .

ولمعالجة كل هذه المشاكل ، كان ينبغي على الدولة أن تقوم بعملية « جرد » إحصائي دقيق وشامل ، تنفذ على أساسه مشاريع التنمية الاقتصادية والعمرانية على أساس من التخطيط السليم . ولكنه مع الأسف يصعب تماماً القيام بمثل هذا الجرد الإحصائي الشامل في ظل الظروف الحالية التي مازال فيها الكثيرون من اللبنانيين يعانون من عدم الثقة والتخوف والتهجير والتشتت ، فضلا عن أن الإدارة اللبنانية لم تكتمل مقوماتها بعد . ويبدو أن الأحوال لن تستقر في لبنان إلا بعد حل المشكلة السياسية على حدوده الجنوبية ، والاتفاق على سياسة علمانية إنمائية ينعم في ظلها لبنان الجديد .

الفصل الخامس

التحضر فى المملكة الأردنية الهاشمية *

الدعائم النظرية لعملية التحضر

إن نمو علم الاجتماع كفرع من فروع المعرفة العلمية قد تلازم مع التحرك السريع نحو التحضر فى القرنين التاسع عشر والعشرين. ويمكن القول بأن نمو علم الاجتماع فى الولايات المتحدة الأمريكية قد ساد موازيا لنشأة المدينة ونموها ، حتى أن علماء الاجتماع الأوائل انغمسوا فى دراسة المشكلات الحضرية ، فتركزت دراسات علماء الاجتماع بجامعة شيكاجو على العصابات والأحياء الفقيرة فى المدينة ، كما اهتموا باستحداث فروع تخصصية مثل الانحراف ، البيئة ، السلوك الجمعى ، وكلها تعكس توجها سوسيولوجيا نحو دراسة الحياة الحضرية .

واهتمام علم الاجتماع بالمدينة مصدره تلك الأشكال الجديدة من النظم الاجتماعية ، والثقافية التى تميزت بها المدينة وشجعت على استحداثها . مثل هذه النظم الجديدة قد تؤدى إلى توترات وضغوط نفسية واجتماعية تبدو فى صورة مشاكل اجتماعية. ولقد حاول علماء الاجتماع تفهم كيفية قيام هذه النظم الاجتماعية الجديدة بالتأثير على تفكير الناس وسلوكهم .

الحياة الحضرية :

لقد تجسدت أهم مظاهر تغيير طبيعة العلاقات بين الأشخاص فى التغير الذى حدث فى مركز الفعل الاجتماعى . وطبقا لمنظرى الحياة الحضرية ، فإن مركز التفاعل قد إنتقل بعيداً عن العائلة وتمركز بصورة متزايدة حول المنظومات الاقتصادية والحكومية . وبهذه العملية فإن امتيازات السلطة والمكانة التى كانت تتقرر بالوراثة وتقوم على الروابط العائلية والتقاليد ، أصبحت تتحدد بعقود أو اتفاقات تقوم على أساس اعتبارات عقلانية وحسابات لمدى الفائدة

---

* أعد هذه الدراسة الدكتور يحيى حداد — بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية — كلية الآداب — جامعة الكويت .

الذاتية . كما أن تقسيم العمل المعقد ، ونظم الحياة الحضرية الجديدة أدت إلى انهيار فى اتساق المعتقدات والاحساس بالمشاركة الجماعية التى تكرست بالتقاليد ، وبمرور الزمن اعتبرت من خصائص المدن الصغيرة والمجتمعات الريفية . وفى مقابل ذلك خرجت إلى حيز الوجود معتقدات ومشاعر وجدانية جديدة تتميز بالفردية والسلوك الرسمى والاستقلالى . وبالرغم من اختفاء العديد من القيود التقليدية على السلوك ، إلا أنه لايجوز اتهام الحضريين بعدم خضوعهم لأية قيود أو عدم إلتزامهم بأية معايير ، فالحضريون مقيدون بسلسلة معقدة من القواعد والتعاقدات الملزمة تقوم بنفس الدور الذى تلعبه الأنماط التقليدية فى كبح أفعالهم الاجتماعية . والتغير فى العلاقات الإنسانية المرافقة لظهور المدن الصناعة لم يذهب بالعادات والمعتقدات والمشاعر الوجدانية ، بل استبدلها بغيرها فقط .

المتصل الشعبى ــ الحضرى : The Folk-Urban Continuum :

فى القرن الحالى عمل كل من روبرت ردفيلد ولويس ويرث ــ من جامعة شيكاغو ــ فى حقلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع على الترتيب ، حيث قاما بتنقيح نظريات النظم الاجتماعية التى وضعها علماء الاجتماع الأوائل أمثال تونيز ودوركايم . وبالرغم من أن جهود ردفيلد وويرث لم تكن مشتركة ، إلا أن كلا منهما يكمل الآخر فى نواح هامة . ولقد أظهرت دراسات لاحقة على أن نظرياتهما كانت تعانى من قصور خطير (كما سأوضح فيما بعد) إلا أن أعمالها قد القت الضوء على العديد من نواحى الحياة الحضرية ومهدت الطريق للاستمرار فى إجراء البحوث والدراسات فى هذا الميدان .

لقد اعترف ردفيلد بأن « المجتمع الشعبى » Folk Society إن هو إلا نموذج مثالى Ideal Type ، وأن دراسته هذه قد تأثرت بكتابات ماين ، تونيز ، دوركايم وغيرهم . ويرى ردفيلد بأن « المجتمع الشعبى » صغير ، منعزل ، يفتقر إلى التعليم ، متجانس ، متضامن ، تعتمد قواعد السلوك فيه على الاعتبارات الشخصية . فمن الناحية النظرية ــ على الأقل ــ تؤدى تلك الخصائص إلى درجة كبيرة من تماسك الجماعة ، وتؤدى العزلة إلى استقلال اقتصادى واكتفاء ذاتى . أما التكنولوجيا فهى فى أبسط صورها ، وتقسيم العمل يقوم بشكل رئيسى على أساس النوع والسن . والاتصال فى المجتمع الشعبى « المثالى » يتم وجاها ، والمشاكل تحل بطرق تقليدية (قواعد مقررة) . وبمرور الزمن تصبح الأنماط التقليدية للمعتقدات والسلوك منتظمة ضمن ثقافة ذاتية متماسكة ومترابطة . التقاليد الشفوية مقدسة ، لاتشكيك بالماضى ، ولا رغبة فى نقد الحاضر ، لأن الطرق البديلة غير معروفة . السلوك عفوى (تلقائى) يقوم على تراث ساد ردحا من الزمن . رابطة القرابة هى محور كل التجارب ،

الأسرة هى الوحدة المركزية للفعل، جميع الأفعال غايات فى ذاتها ، بما فيها تلك الأفعال ذات الصبغة الاقتصادية . الناس يساعد بعضهم البعض ليس لكونهم يتوقعون خدمات فى المقابل بل لأن الروابط العائلية والمجتمعية تجعل مثل هذه التوقعات ملزمة . والحياة شبكة كبيرة من النشاطات لا يمكن انتزاع أى منها دون أن تتأثر بقية الشبكة. وتتقرر المكانة الاجتماعية فى المجتمع الشعبى بالوراثة إلى حد بعيد ، وتعزى إلى القضاء والقدر تلك الحالات النادرة التى يتم فيها الحراك الاجتماعى إلى أعلى، وتنتفى الموضوعية والمعرفة المنهجية ، والفرد يتقبل الواقع ببساطة على اعتبار أنه أمر لا مفر منه .

لم يحدد ردفيلد سمات المجتمع الحضرى بعبارات واضحة بل أشار إلى مجرد تباين سماته مع سمات المجتمع الشعبى التى حددها . فالتماسك المترتب على العلاقات الوجاهية والذى يعتبر من خصائص المجتمع الشعبى لا مكان فى المجتمع الحضرى لأن هذا المجتمع لا يتيح تفاعلا شخصيا قويا بين أعداد كبيرة من المواطنين حيث تصبح العلاقات الموضوعية (لا شخصية) هى المعيار. والنسق الحضرى معقد ومتمايز بحيث يستحيل من الناحية الموضوعية تنشئة أى من جماعات المواطنين على جميع المعايير والمعتقدات والاحساس بالمشاركة الجماعية . ويؤدى تنوع المعتقدات والمعايير إلى التسامح وتطغى العلمانية على كل ماهو مقدس . وتعتبر الأسرة التى ينتمى إليها الفرد واحدة من المنظومات العديدة التى تؤثر فى سلوك الفرد العادى. ويصبح الفعل الاجتماعى وسيلة لغاية حيث لم يعد يقيم بذاته ، ويصبح الأفراد أدوات تستخدمها - المنظومات الكبرى لتحقيق أهدافها ، ويغدو العمل وسيلة لغايات أخرى مثل المرتب والمكانة الاجتماعية .

ويرى ردفيلد أن الكثير يمكن أن يستفاد من تحديد خصائص المجتمع الحضرى الحديث ومقارنتها بخصائص المجتمع الشعبى ، فمن المفروض أن يقدم التباين بين النموذجين القاعدة والمنطلق للكشف عن فرضيات الحياة الحضرية واختبارها. وقبل أن يوضح ردفيلد نظريته عن المجتمع الشعبى بكل تفاصيلها قام لويس ويرث فى عام ١٩٣٨ بنشر مقالته الشهيرة « التحضر كأسلوب للحياة » التى شكلت نقطة انطلاق لعلم الاجتماع الحضرى خلال الحقبة الزمنية اللاحقة . عرف ويرث المدينة بأنها « كبيرة نسبيا ، دائمة ، مستوطنة ذات كثافة سكانية عالية ، أفرادها غير متجانسين » ، ثم قام بعد ذلك بدراسة خصائص الحجم الكبير ، الكثافة السكانية وعدم التجانس ليحدد تأثيراتها على الحياة الحضرية .

يرى ويرث أن الكثافة والحجم الكبير للسكان يمكن أن تؤدى إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية بوجه عام . فالكثافة والحجم يقودان

إلى عدم التجانس حيث أن الزيادة فى عدد سكان المجتمع تقود طبيعيا إلى تنوع الأفكار السائدة ، وتعدد فى الأنماط الثقافية ومجالات العمل وفى السمات الشخصية ، كما أن النمو السريع للمدينة الناجم عن اتساع نطاق الهجرة سيدعم باستمرار عدم التجانس كسمة من سمات الحياة الحضرية .

وكلما نما حجم المدينة ، قل احتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية كما هى الحال فى المجتمع الشعبي ، مما يؤدى إلى تغير الحياة الاجتماعية ، ومع أن عدد الأشخاص الذين يدخلون فى دائرة تفاعل الشخص أويعتمد عليهم في المدينة كبير نسبيا ، إلا أنه لايعتمد فى حياته مع ذلك على أشخاص معينين ، كما أنه لايتمكن إلا من التعرف على جانب واحد فقط من شخصية الآخرين . ويستنتج ويرث من ذلك أن العلاقات الاجتماعية التى يقيمها الفرد فى المدينة تتميز بأنها علاقات غير شخصية ، سطحية ، مؤقتة وجزئية ، كما أنه يستهدف من إقامة هذه العلاقات تحقيق أهدافه الخاصة . ولهذا توصف هذه العلاقات بأنها ذات طابع عقلانى . ويرى ويرث أن قيام العلاقات الاجتماعية على هذه الصورة تؤدى إلى فقدان التعبير التلقائى والذاتى وانعدام الروح المعنوية والاحساس بالمشاركة الجماعية .

ويؤكد ويرث على أن تقسيم العمل فى المدينة لايقوم فقط على تعميق التخصص من أجل الانجاز السريع والوصول بالأداء إلى أعلى درجاته ، وإنما يرتبط أيضا بتنوع العلاقات المترتبة عليه والتى يمكن استخدامها لتحقيق أهداف معينة ، كما يرى ويرث أن المدينة تفتقد روح العائلة باستمرار لأن الأساليب النظامية التى تطبقها الشركات والمؤسسات لا تحتمل انتشار علاقات المودة والمجاملة والعصبية التى يقوم عليها البناء الأسرى . فالعائلة سوف تقل فى الأهمية نسبة إلى المنظومات الأخرى ، والجيرة سوف تفقد الكثير من أهميتها ، حيث يترتب على ذلك فقدان القواعد التقليدية للتماسك الاجتماعى ، مما يضطر الفرد إلى التحول إلى أشكال جديدة من المنظومات الاجتماعية لاشباع حاجاته .

المتصل الريفى - الحضرى : Rural-Urban Continuum

ان مفهوم ثنائية « ريفى — حضرى » فى التفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية لم يكن سوى أداة غير محددة الأبعاد فى التمييز بين الريف والحضر ، بالإضافة إلى إغفالها لعمليات التغير الاجتماعى فى المجتمع . ومن ثم فقط أحيط هذا المفهوم بكثير من التحفظات . ولقد أكد سوروكن وزيمرمان أن « التحول من المجتمع الريفى المحض إلى مجتمع حضرى لايتحقق بين عشية وضحاها ، وإنما يتحقق على التدريج ومن ثم فانه لايوجد خط واحد

مطلق يمكن أن يكشف لنا عن وجود فارق أساسى بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى »(١).

ونتيجة للصعوبات التى واجهت تطبيق مفهوم ثنائية ريفى – حضرى ، وعدم ملاءمته لأساليب البحث العلمى ، تم ابتكار مفهوم آخر يطلق عليه « مركب السمات » Trait complex وهو مفهوم وثيق الصلة بمفهوم النموذج المثالى ، وإن كان يختلف عنه فى اعتماده فى التمييز بين الريف والحضر على خصائص واقعية أو متغيرات ، فى أنه يربط بينها لكى يصل فى النهاية إلى السمات التى تفرق بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى ومع ذلك فإن هذا المفهوم الجديد لم يقنع بعض علماء الاجتماع مثل سوروكن وغيره ممن فضلوا الاعتماد على متغير سببى واحد يمكن أن يكون أساسا لدراسة السمات الأخرى التى يفترض أن ترتبط إرتباطا وثيقا مثل المهنة السائدة فى المجتمع موضوع الدراسة أو حجمه أو كثافته السكانية. كما فرق هذا الاتجاه بين التحليل الكيفى مع اتخاذ المهنة نموذجاً له وبين التحليل الكمى للسمات المميزة للريفية والحضرية ، واتخاذ حجم أو كثافة السكان نموذجاً له وعلى هذا الأساس فقد حدد سوروكن وزيمرمان مجموعة من الخصائص للتفريق بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى هى : كثافة السكان ، حجم المجتمع ، الفروق المهنية والبيئية ، تجانس أو تباين السكان ، شدة الحراك الاجتماعى ، اتجاه الهجرة ، التباين الاجتماعى ، وأنظمة التفاعل. (٢)

إن ماكتبه كل من سوروكن وزيمرمان عن المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى لازال حتى الآن ، وبرغم مرور وقت طويل تمت فيه دراسات وتحليلات من منظورات مختلفة لمادة الأبحاث المتراكمة يحمل طابع الأهمية والجدة ، حيث لم يتمكن أى من علماء الاجتماع البارزين من التأكيد على أن الفروق بين الريف والحضر هى فروق واضحة وقاطعة. وحتى تصنيفات دوائر الاحصاءات فى تعداداتها السكانية ، والتى تستخدم فى الكثير من البحوث السوسيولوجية تتضمن تصنيفات متنوعة ومتعددة لأنماط الحياة السائدة فى تلك المجتمعات. فبعضها يستخدم تصنيف رباعى – حضرى ، ريفى غير زراعى ، ريفى زراعى ، متروبوليتان – ، والبعض الآخر قد يستخدم تصنيف ثلاثى – حضرى ، ريفى غير زراعى ، ريفى زراعى – ، ويندر استخدام التصنيف الثنائى – حضرى ، ريفى . ويبدو أن المهتمين بدراسات علم الاجتماع الحضرى – الريفى قد تبينوا مؤخراً أهمية إعادة التأكيد على عدم ملاءمة استخدام مفهوم

---

(١) زيدان عبدالباقى . علم الاجتماع الحضارى . القاهرة ، دار نشر الثقافة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

ثنائية «ريفي — حضري» فتسللت إلى كتابات علم الاجتماع الريفي — الحضري عبارة جديدة لفكرة قديمة هي : «المتصل الريفي — الحضري» **Rural-Urban Continuum**

أهداف الدراسة ومنهجها :

قد يبدو من الملائم لأن نصوغ من مفهوم «المتصل الريفي الحضري» فرضية تكون نقطة انطلاق للدراسة؛ا هذه للتحقق من مدى صلاحية هذا المفهوم للاستخدام في البحوث والدراسات السوسيولوجية . مستخدمين في ذلك منهجاً امبيريقياً يعتمد على تحليل الدراسات الاحصائية والتعدادات السكانية والبحوث الاجتماعية المتوفرة عن المجتمع الأردني .

الفرض : «يشهد الأردن تحولا تدريجياً من الحياة الريفية والبدوية إلى الحياة الحضرية بشكل يتنافى مع مفهوم الثنائية البسيطة «ريفي — حضري» وفي عملية الانتقال على هذا المتصل المتدرج فإن أنماط السلوك تتعرض لتغيرات منتظمة » .

وحيث أن هذه المقولة فرضية أساسية وليست مجرد تعريف أو مصطلح ، فإن قبولها أورفضها إنما يخضع لمدى صلابة الأرضية الامبريقية المستخدمة . ولقبول هذه الفرضية فإن ذلك يتطلب تأكيداً قاطعاً من خلال توفر كمية كبيرة من الأدلة والشواهد . ونظراً للنقص المتوقع في نوعية وكمية الاحصاءات والدراسات المتوفرة عن المجتمع الأردني ، فإن هذه الدراسة ستكون مجرد خطوة من سلسلة خطوات يجب أن تتبعها للتأكد من مدى صحة هذه الفرضة ومدى صلاحية مفهوم «المتصل الريفي — الحضري» ، على المستويين المحلي والقومي .

ونعني هنا — وعلى المستوى الإجرائي — «بالحضرية» تلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وقيم وطرق معيشة سكان الريف والبادية حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن . إن افتراضاً جوهرياً تستند إليه هذه الدراسة هو أن أكثر الطرق ملاءمة لصياغة المتصل الريفي — الحضري هو في اتخاذ الحجم أساساً لتصنيف المجتمعات ، حيث أن جميع الباحثين في الفروقات الريفية — الحضرية تقريباً يؤكدون على أهمية حجم المجتمع . وبينما يتفق معظمهم بأن تصنيف المجتمع على أنه حضري استناداً إلى الحجم فقط هي عملية تحكمية ، إلا أن أحداً منهم لم يقترح أساساً عملياً لإضافة متغيرات أخرى لمقياس التحضر بحيث يمكن تطبيقها على كافة المجتمعات — كمعيار نمطي .

وعلى هذا ، فإن تصنيف المجتمع على أساس الحجم يعتبر بالنسبة للمتصل الريفي — الحضري متغيراً مستقلا ، والعديد من المتغيرات التابعة سوف تنسب إلى هذا المتغير المستقل . والتصنيف

الحجمى للمجتمع والخصائص السكانية المدروسة كمتغيرات تابعة كلاهما مستمد من تعداد المساكن لعام ١٩٥٢ وتعداد السكان لعام ١٩٦١ والمسح الاجتماعى لمدينة عمان ١٩٦٦ وغيرها من البحوث والدراسات الاجتماعية التى أجريت عن المجتمع الأردنى. وتشتمل هذه الدراسة على أربعة أقسام بالأضافة هذا القسم النظرى الذى يتناول الدعائم والاتجاهات النظرنة لدراسة عملية التحضر . ويعطى القسم الثانى صورة توضيحية للخصائص الديمغرافية لسكان الأردن من حيث الحجم والكثافة والتوزيع الجغرافى والتركيب السكانى (النوع ، العمر ، النشاط الاقتصادى) . ويحلل القسم الثالث التحركات السكانية التى تعرض لها الأردن خلال الـ ٢٥ عاماً الأخيرة من حيث دوافعها واتجاهاتها كما يربط بين مختلف الاحصاءات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والتوقعات المرتقبة للنمو السكانى خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩٠ ويناقش القسم الرابع عملية التحول التى يتعرض لها المجتمع الأردنى باتساع رقعة المساحة الحضرية وتقلص الرقعة الريفية وما يترتب على ذلك من تطور عمرانى ونمو للمدن من الناحيتين البشرية والمادية (الفيزيقية) كما يناقش التطور والنمو الذى تعرضت له العاصمة عمان باعتبارها أكبر المراكز الحضرية عدداً وأهمية . أما القسم الخامس والأخير فيتناول بالتحليل خصائص وسمات الحياة الحضرية للمجتمع الأردنى كما يبرز أهم المشكلات الحضرية التى تواجهها مدينة عمان وخاصة مشكلات تلك المناطق والأحياء المتخلفة من العاصمة .

ثانيا ـ الخصائص الديمغرافية للسكان :

تبلغ مساحة الأردن حوالى ٩٧٧٤٠ كيلو متر مربع ، حيث تشكل مياه البحر الميت حوالى ٧٥٥٥ كم٢ من مجموع هذه المساحة . أما الأراضى الواقعة فى الضفة الشرقية لنهر الأردن وفى وادى عربة ومنطقة البحر الميت فتبلغ ٨٤٥٣٥ كم٢ ، فى حين تبلغ مساحة أراضى الضفة الغربية ٥٦٥٠ كم٢ . وللأردن حدود مشتركة مع كل من : سوريا فى الشمال ، العراق والعربية السعودية فى الشرق ، العربية السعودية فى الجنوب، وفلسطين المحتلة فى الغرب والجنوب الغربى .

تحت تأثير عاملى المناخ والطبوغرافية اللذين يقرران – إلى حد بعيد – توزيع السكان من خلال الأنماط الزراعية التى يفرضانها فإن الأردن مقسم إلى أربع مناطق رئيسية :

. الصحراء ، مرتفعات الضفة الشرقية ، مرتفعات الضفة الغربية ، منخفض نهر الأردن (البحر الميت)ووادى عربة .

أربعة أخماس المناطق الشرقية والجنوبية من الأردن هى مناطق صحراوية (تشكل جزءاً من الصحراء السورية) باستثناء واحة الأزرق . فصل الشتاء فيها قصير وبارد ، بينما

الصيف طويل وأيامه حارة نسبياً أما لياليه فباردة . هطول الأمطار خفيف حيث يقدر معدل الهطول سنوياً بحوالى ٥٠ ملم ، معظمها تسقط خلال فصل الشتاء . الرعى ممكن فى الصحراء ولكن خلال شهور الشتاء فقط وعلى نطاق محدود . ويزداد هطول الأمطار كلما ارتفعنا عن مستوى سطح البحر حتى يصل إلى ٢٠٠ – ٥٠٠ ملم سنوياً فى المرتفعات الشمالية التى تمتد تقريباً من جنوبى عمان إلى الحدود السورية . وتنتشر فى السهول زراعة الحبوب وتربية الدواجن بينما تجعل الأمطار الغزيرة فى المرتفعات الشمالية بالإمكان زراعة أنواع متعددة من الفواكه والخضروات . والفصول ودرجات الحرارة شبيهة بتلك التى تسود المنطقة الصحراوية ، ولكن مع اختلاف أكبر فى درجات الحرارة بين الليل والنهار .

عبر منتصف مرتفعات الضفة الغربية يقع خط مستقيم من المدن الرئيسية – جنين ، نابلس ، رام الله ، القدس ، بيت لحم والخليل (شكل ٥ – ١) ، المناخ والفصول شبيهة بمناخ وفصول مرتفعات الضفة الشرقية ولكن مع هطول أمطار أكثر غزارة (ما يزيد ٦٠٠ ملم سنوياً فى الشمال) حيث تزرع الحبوب والفواكه والخضروات كما تنتشر بساتين الزيتون فى الجنوب وفى الغرب تمتد المرتفعات (الهضاب) إلى حدود فلسطين المحتلة ، بينما فى الشمال تنحدر تدريجياً باتجاه سهول الجليل ، وشرقاً تنحدر المرتفعات بصورة فجائية باتجاه وادى الأردن والبحر الميت . وتتناقص الأمطار فى المرتفعات وتختفى الزراعة هناك حيث يحل مكانها الرعى باستثناء المناطق التى تتواجد فيها الينابيع أو الغدران حيث يصبح بالإمكان استغلال مناطق صغيرة للزراعة .

وتتميز الملامح الطبوغرافية السائدة فى البلاد بانشطارها إلى جزئين عند منخفض نهر الأردن حيث يشار إليهما عادة بالضفتين – الشرقية والغربية – . وهذا المنخفض يبلغ طوله حوالى ١٠٥ كم كما يتراوح عرضه ما بين ٥-٢٢,٥ كم .

ومن الشمال يتدفق نهر الأردن من نقطة التقائه مع نهر اليرموك قرب الحدود السورية واللبنانية ، وينساب جنوباً إلى البحر الميت قاطعاً مسافة تبلغ حوالى ٣٢٠ كم قاطعاً ثلثى هذه المسافة تحت مستوى سطح البحر . ويحتل البحر الميت الجزء الرئيسى من هذا المنخفض – بحيرة مالحة بدون أى مخرج أو منفذ – ، ويبلغ طول البحر الميت ٨٨ كم وأقصى عرض له ١٦ كم . ويقع البحر الميت فى أكثر منطقة انخفاضاً على سطح الأرض حيث يبلغ المنخفض الذى يقع فيه سطح البحر الميت حوالى ٣٩٢ متراً تحت مستوى سطح البحر .

وتتم زراعة الأردن بتوفير المياه اللازمة للرى من نهر الأردن ، وهناك إمكانية للزراعة فى الحافة الشرقية من الوادى باستخدام مياه الآبار والغدران والأنهر (نهر الزرقاء) ، بينما

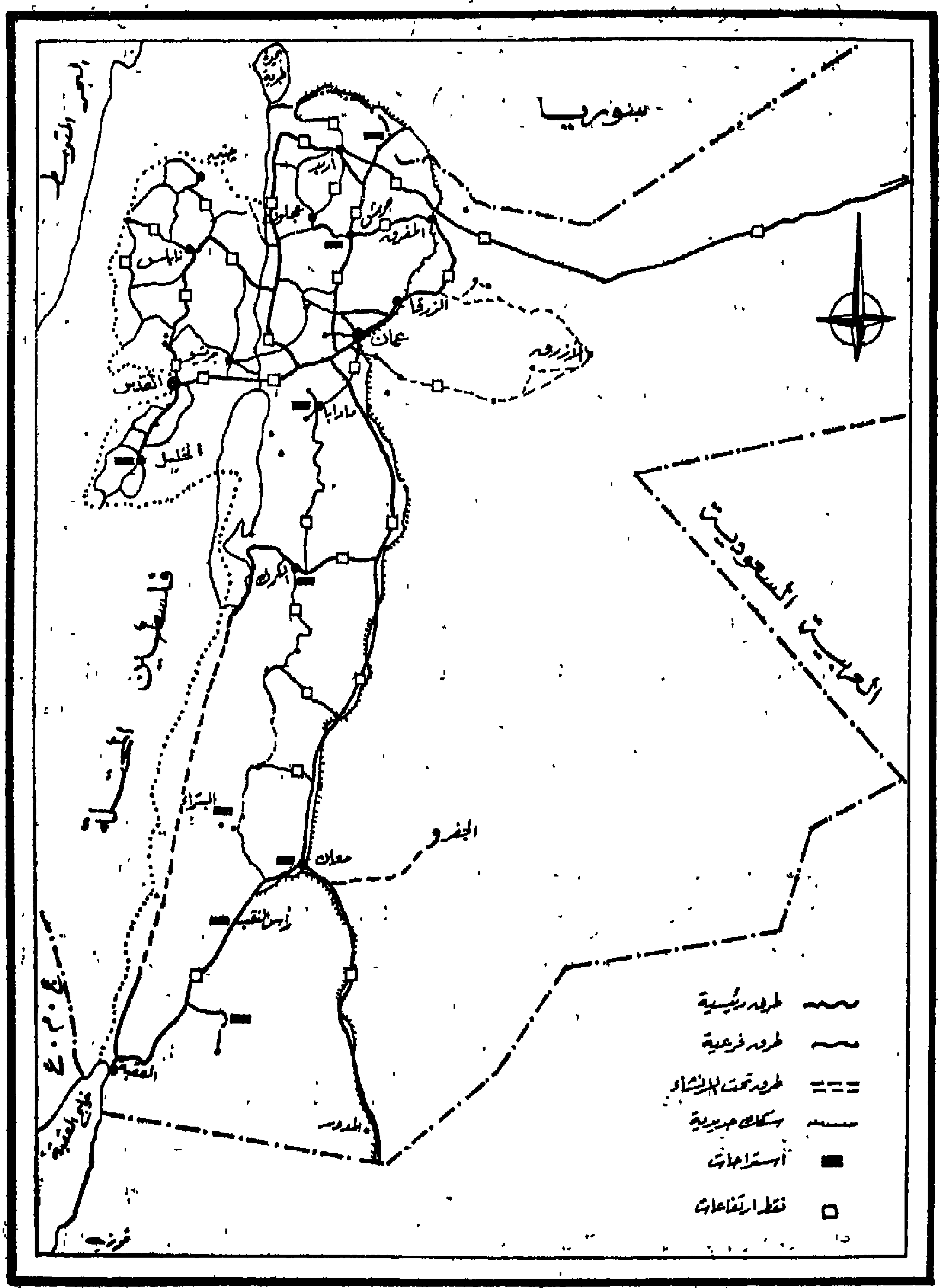

المصدر : "منطقة عمان وتكاملها في الاقتصاد الاردني" ، ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية الاردني المنعقد في عمان ٣١/٥ - ٤/٦/١٩٧٦

شكل ٥ ــ ١ : المدن والطرق الرئيسية في المملكة الاردنية الهاشمية ،

انتشرت الزراعة فى الشمال بسرعة باستخدام مياه نهر اليرموك (مشروع قناة الغور الشرقية) وهناك إمكانية ضئيلة للزراعة على الحافة الغربية للوادى باستثناء مناطق معزولة تروى من غدران تصب فى نهر الأردن فى الشمال ، وفى واحة أريحا فى الجنوب حيث تتسع الحافة إلى مسافة تمتد مابين ١٠ و ١٥ كم .

حجم السكان :

مع أن البيانات الاحصائية التى تم الحصول عليها من تعداد السكان لعام ١٩٦١ يمكن الثقة بها إلى حد ما ، إلا أن الأردن يشترك مع العديد من دول المنطقة فى عدم دقة الاحصائيات الحيوية المتوفرة لديه ، والتى تجعل تقديرات المواليد والوفيات معرضة لأخطاء جوهرية نظراً للاستخفاف الشائع بالتقديرات السكانية والصعوبة فى تقدير الجماعات البدوية فى البلاد، والأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين .

واستناداً إلى المعلومات التى تم الحصول عليها من تعداد السكان لعام ١٩٥٢ ، فإن مجموع سكان الأردن قد بلغ ١٣٢٩١٧٤ شخصاً من بينهم ٦٧٥١٠٤ ذكراً و ٦٥٤٠٧٠ أنثى . ولم تتضمن أرقام التعداد أية خصائص سكانية أخرى باستثناء توزيعهم إلى أولئك الذين يعيشون فى المدن ٥٠١٠٧٢ أو ٣٧,٦٪ ، وأولئك الذين يعيشون فى القرى ٨٢٨١٠٢ أو ٦٢,٤٪ . وأكثر المقاطعات ازدحاماً كانت نابلس وتضم ٣١٥٢٣٦ مواطناً تليها القدس وتضم ٣٠١٤٠٢ مواطناً فعجلون وتضم ٢١٣٨٧٧ مواطناً على الترتيب. أما مقاطعة عمان بمواطنيها البالغ عددهم ١٩٠٤٩٩ فاحتلت الترتيب الرابع بين المقاطعات من حيث حجم السكان .

الكثافة السكانية :

يعتبر الماء من أهم ضوابط توزيع السكان بالأردن ، حيث يتركزون فى مناطق معينة، تاركين مساحات كبيرة من البلاد فى فراغ سكانى أو شبه فراغ . والنتيجة المترتبة على ذلك أن يكون هناك تقديران للكثافات السكانية : إحداهما كثافة عامة بنسبة مجموع السكان إلى إجمالى مساحة القطر ، والأخرى كثافة فريولوجية بنسبة مجموع السكان إلى المساحة المستغلة اقتصادياً ، وفى الأردن الفرق كبير بين هاتين النسبتين . واستناداً إلى نتائج تعداد ١٩٦١ تبلغ الكثافة العامة ٩ شخصا لكل كيلو متر مربع ، بينما تبلغ الكثافة السكانية للضفة الغربية ١٤٣ شخصاً للكيلو متر المربع ، فى حين تبلغ الكثافة العامة للضفة الشرقية ٥١ شخصاً للكيلو متر المربع .

أما المناطق المستوطنة فإن محافظة عمان أكثرها كثافة سكانية حيث تبلغ ١٦٨ شخصاً للكيلو متر المربع ، تليها مباشرة محافظة القدس ١٦٧ شخصاً ، ثم تليها محافظة نابلس ١٣٦

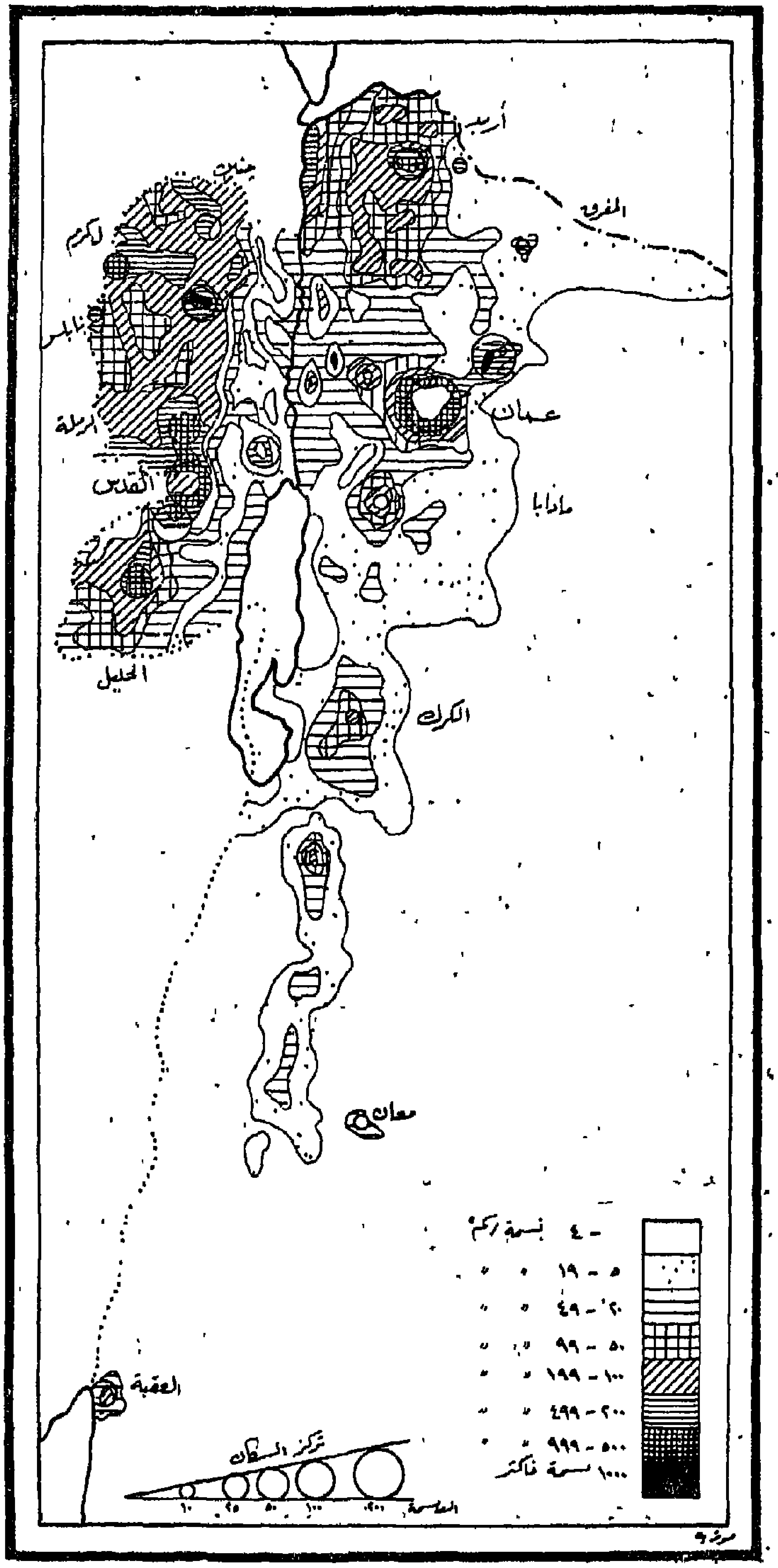

شكل ٥ ـ ٢ : كثافة السكان فى الاردن

شخصاً للكيلو متر المربع . وبالنسبة للأقضية فتعتبر الزرقاء أكثرها كثافة حيث تبلغ ٥٧٣ شخصاً للكيلو متر المربع يليه ، على الترتيب ، القدس ٣٢١ ، طولكرم ٢٥١ وعمان ٢٣٢ شخصاً للكيلو متر مربع .ويوضح الجدول رقم (١) الكثافة السكانية فى الضفتين الشرقية والغربية وللمقاطعات الرئيسية ولمختلف الأقضية . ومع أن الكثافة السكانية العامة منخفضة ، إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً للكثافات السكانية فى جميع أنحاء القطر . (شكل ٥ — ٢) فى ضوء التقدير السكانى للأردن لعام ١٩٧٥ (٢) تبلغ الكثافة العامة ٣٠ شخصاً لكل كيلو متر مربع ، بينما تبلغ الكثافة الفزيولوجية ١٣٤ شخصاً لكل كيلو متر مربع ، وذلك باعتبار المستثمر المأهول فى حدود اثنين وعشرين ألف كيلو متر مربع فقط .

والتوزيع السكانى بالأردن يقتفى أثر الصورة العامة لتوزيع المطر حيث تحتشد قرابة ٩٠٪ من مجموع السكان بالمحافظات الشمالية التى تشغل ١٤٪ فقط من المساحة الكلية ، وهى أوفر جهات المملكة مطراً (شكل ٥ — ٣) . كذلك يتجلى تطابق خريطتى المطر والسكان فى تدنى الكثافات بوادى عربة والصحراء الشرقية فيما وراء سكة حديد الحجاز ، حتى يمكن القول بأن نحو أربعة أخماس مساحة الدولة إما فراغ تام أو فى سبيلها إلى ذلك ، فالكثافة — السكانية تهبط بسرعة مع المطر من الغرب إلى الشرق ، ومن الشمال إلى الجنوب . لكن هذا لايعنى دائماً أن أمطر الجهات هى بالضرورة أكثفها سكاناً ، فمن بين أعلى الكثافات بالمملكة قطاع عمان — الزرقاء ، ومنطقة أريحا والقدس والعقبة ، وهى جميعاً مناطق تتراوح طبيعة مناخها بين الجفاف الشديد والرطوبة المتواضعة ، فدواعى الاكتظاظ بها وظيفية أو اصطناعية أكثر منها طبيعية ، عمان كعاصمة ومقر للصناعة ، والعقبة كميناء ، والقدس كمركز خدمات سياحية ، والزرقاء كمقر لأكبر تجمعات اللاجئين ومعسكرات أفراد الجيش وأسرهم ، أما أريحا ففضلا عن ثلاثة مخيمات تشمل مائة ألف من اللاجئين (باعتبار الوضع الذى كان قائماً قبل عدوان ١٩٦٧) . فهى منتجع شتوى متطور ومركز منطقة زراعية تتوافر مياهها الجوفية من الينابيع ، والمياه السطحية من نهر الأردن مباشرة . كذلك توجد تجمعات سكانية أخرى فى جهات اشتهرت بجفافها عندما تقوم الزراعة على الرى ، كغور المزرعة وغور الصافى عند الطرف الجنوبى الشرقى للبحر الميت ، ومنطقة قناة الغور الشرقية فى شريط يمتد إلى الجنوب من اتصال اليرموك بالأردن حتى شمال البحر الميت . (٣)

---

(١) ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية الاردنى ٣١ / ٥ — ٤ / ٦ / ١٩٧٦ بعنوان « منطقة عمان وثقلها فى الاقتصاد الاردنى » ص ٢ .

(٢) UNESOB, Studies on Selected Countries... 1969, p. 49.

(٣) Ibid., p. 50.

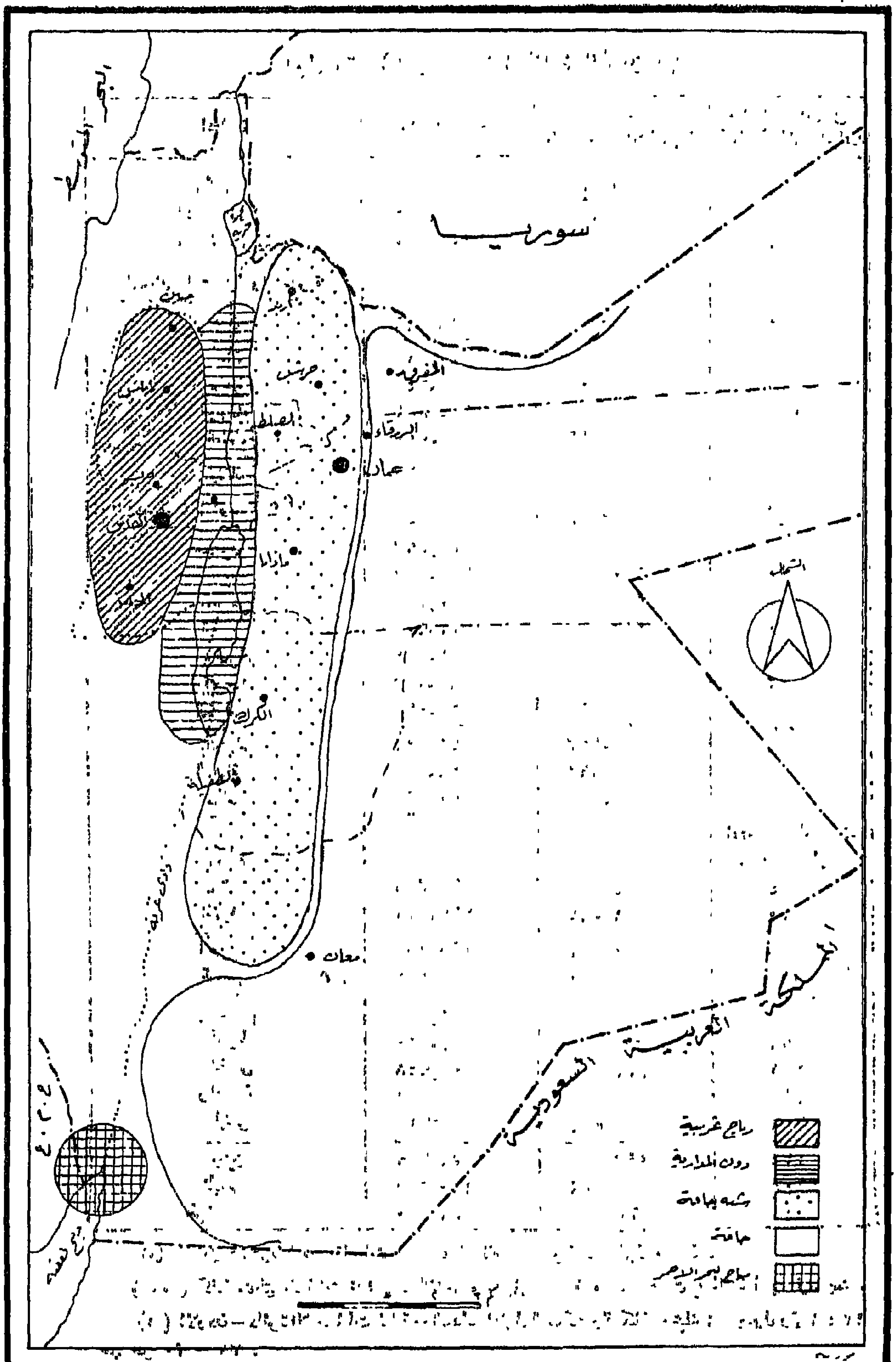

شكل ٥ ـ ٣ : المناطق المناخية فى الاردن

جدول رقم (١) الكثافة السكانية للأردن (١)

المحافظة	عدد الأشخاص	المساحة بالكيلو مترات المربعة	عدد الأشخاص في الكيلومتر المربع الواحد
الأردن	١,٧٠٦,٢٢٦	٩٠,١٨٥	١٩
الضفة الشرقية	٨٣٤,٥٨٩	*١٦,٣٦٩	٥١
الضفة الغربية	٨٠٥,٤٥٠	**٥,٦٥٠	١٤٣
المناطق المستوطنة والمستقرة			
عمان	٤١٧,٥١٩	٢,٤٩١	١٦٨
عمان	٢٧٩,٥٦٢	١,٢٠٥	٢٣٢
مأدبا	٢٧,٦٤٦	١,١٠٣	٢٥
الزرقاء	١٠٤,٨٨٢	١٨٣	٥٧٣
البلقاء	٧٩,٠٥٧	١,١١٦	٧١
البلقاء	٦٥,٠٣٧	١,١١٦	٥٨
عجلون (أربد) ***	٢٥٦,٠١٧	٣,٨٨٥	٦٦
عجلون	٣٣,٤٩٧	٥١٤	٦٥
أربد	١٣٠,٤٩٥	٩٧٠	١٣٥
جرش	٢٣,٣٧٧	٥٧٥	٤١
الكورة	٢٣,٩٥٥	٢٧٣	٨٨
المفرق	٢٢,٩٨٠	١,٠٩٥	٢١
الرمثا	١٩,١٧٥	٤٥٨	٤٢
الكرك	٦٣,٠٦٤	٤,٨٤٩	١٣
الكرك	٤٤,٩٠١	٢,٨٥٣	١٦
الطفيلة	١٤,١٥٥	١,٩٩٦	٧
معان	١٨,٩٣٢	٤,٠٢٨	٥
العقبة	—	—	اعتبر القضاء على أنه منطقة صحراوية
معان	١٧,٣٦٩	٤,٠٢٨	٤
الخليل	١١٩,٤٣٢	١,٠٨٢	١١٠
الخليل	١١٧,٧٦٨	١,٠٨٢	١٠٩
القدس	٣٤٤,٢٧٠	٢,٠٥٩	١٦٧
بيت لحم	٥٤,٧٧٧	٥٨١	٩٤
أريحا	٦٣,٩٨٠	٣٥١	١٨٢
القدس	١٠٦,٩٤٨	٣٣٣	٣٢١
رام الله	١١٣,٨٣٩	٧٩٤	١٤٣
نابلس	٣٤١,٧٤٨	٢,٥٠٩	١٣٦
جنين	٧٩,١٣٩	٥٩٢	١٣٤
نابلس	١٧٠,٤٥٢	١,٥٨٤	١٠٨
طولكرام	٨٣,٦٠٠	٣٣٣	٢٥١

(٠) المناطق المستوطنة من مقاطعات عمان ، البلقاء ، عجلون ، الكرك ومعان .

(٠٠) كافة مناطق مقاطعات نابلس ، القدس والخليل . (٠٠٠) سميت بمحافظة اربد فيما بعد .

(١) الاردن – دائرة الاحصاءات العامة – التعداد الاول للمساكن والسكان – مجلد ١ ، جدول رقم ١ : ١٢ ص ص ٣٠ – ٣١ .

التوزيع الجغرافي للسكان :

لقد تضمنت إحصاءات تعدادى السكان لعامى ١٩٥٢ و١٩٦١ توزيع السكان بحسب مواقعهم الجغرافية . والجدول رقم (٢) يتضمن تحليلا مقارناً للتوزيع السكانى كما هو فى تعدادى ١٩٥٢ و ١٩٦١ وكذلك استناداً لتقديرات سكان الأردن حسب المحافظات فى الضفة الشرقية ومجموع سكان الضفة الغربية فى سنوات مختلفة .

هذا ويتضمن الملحقان رقما ١ ، ٢ التوزيع التفصيلي للسكان حسب التقسيمات الإدارية الرئيسية للبلاد . ويشير هذان الملحقان إلى مجموع سكان كل من الألوية الرئيسية والأقضية والنواحى .

ولا تتوفر إحصاءات حديثة للتوزيع السكانى حسب التقسيمات الإدارية الرئيسية إلا أن الكتاب الاحصائى السنوى لعام ١٩٦٨ يشير إلى توزيع للسكان حسب التقسيمات الإدارية مبنية على أساس نفس النسب المشار إليها فى تعداد السكان لعام ١٩٦١ . ومع أن ذلك يحول دون إمكانية إجراء مقارنات ذات مغزى لأنماط الهجرة الداخلية ، إلا أن أبرز ملامح هذه الأرقام هو الزيادة الملحوظة فى عدد سكان محافظة عمان سواء كان ذلك بالمعنى المطلق للزيادة ، أو زيادة نسبة عدد سكان المحافظة إلى مجمل سكان الأردن ، تلك الزيادة الناجمة عن التوسع السريع لمدينة عمان (العاصمة) خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة .

ويبين الجدول رقم (٢) أن عدد سكان الضفة الغربية لم يزد على الإطلاق فى فترة العشرين سنة تقريباً الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢ . بل على العكس من ذلك فقد انخفض عدد السكان بما يقارب ٤٠ ألف نسمة . هذا فى حين كان يجب أن يكون عدد السكان فى الضفة الغربية – حسب معدل النمو الطبيعى لسكان الأردن – ضعف عدد سكانها الحالى .

ويبدو أن السبب المباشر لبقاء عدد سكان الضفة الغربية ثابتاً خلال العشرين عاماً الأخيرة إنما يعود إلى الهجرة (الاقتصادية والقسرية) التى سأتناولها فى مكان آخر من هذه الدراسة .

التركيب السكانى .

النوع :

من مجموع سكان الأردن البالغ عددهم ١٧٠٦٢٢٦ فى عام ١٩٦١ ، هناك ٨٦٧٥٩٧ ذكراً و ٨٣٨٦٢٩ أنثى ، أى نسبة ١٠٣,٥ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى . وفى عام ١٩٧٥ بلغ عدد سكان الأردن ٢٦٦٠٠٠٠ منهم ١٣٤٥٠٠٠ ذكراً و ١٣١٥٠٠٠ أنثى ، أى نسبة ١٠٢,٣

جدول رقم (٢) سكان الأردن حسب المحافظات فى الضفة الشرقية (١)
ومجموع سكان الضفة الغربية (باستثناء أرقام ١٩٥٢، ١٩٦١) فى سنوات مختلفة

المحافظة	١٩٥٢		١٩٦١		*١٩٧١		*١٩٧٥	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
الضفة الشرقية	٥٨٦,٨٨٥	٪ ٤٤,٢	٩٠٠,٧٧٦	٪ ٥٢,٨	١,٧٢٣,٠٠٠	٪ ٧١,٢	١,٨٩٤,٠٩٦	٪ ٧٠,٣
عمان	١٩٠,٤٩٩	٪ ١٤,٣	٤٣٣,٦١٨	٪ ٢٥,٤	٩٧٢,٠٠٠	٪ ٤٠,٢	١,٠٠٤,٥٦٠	٪ ٣٧,٣
البلقاء	٩٢,٨٩٣	٪ ٧,٠	٧٩,٠٥٧	٪ ٤,٦	١١٠,٠٠٠	٪ ٤,٦	١٣٩,٢١١	٪ ٥,٢
عجلون (اربد)	٢١٣,٨٧٧	٪ ١٦,١	٢٧٣,٩٧٦	٪ ١٦,١	٤٩١,٠٠٠	٪ ٢٠,٣	٥٨١,٤٧٧	٪ ٢١,٦
الكرك	٦٠,٥٥٦	٪ ٤,٦	٦٧,٢١١	٪ ٣,٩	٩٠,٠٠٠	٪ ٣,٧	١١٤,٢٨١	٪ ٤,٣
معان	٢٩,٠٦٢	٪ ٢,٢	٤٦,٩١٤	٪ ٢,٨	٦٠,٠٠٠	٪ ٢,٤	٥٤,٥٦٧	٪ ١,٨
الضفة الغربية	٧٤٢,٢٨٩	٪ ٥٥,٨	٨٠٥,٤٥٠	٪ ٤٧,٣	٦٩٤٠٠٠	٪ ٢٨,٨	٧٩٥,٠٠٠	٪ ٢٩,٨
الخليل**	١٢٥,٦٥١	٪ ٩,٤	١١٩,٤٣٢	٪ ٧,٠	—	—	—	—
القدس**	٣٠١,٤٠٣	٪ ٢٢,٧	٣٤٤,٢٧٠	٪ ٢٠,٧	—	—	—	—
نابلس*	٣١٥,٢٣٦	٪ ٢٣,٧	٣٤١,٧٤٨	٪ ٢٠,٠	—	—	—	—
	١,٣٢٩,١٧٤	٪ ١٠٠	١,٧٠٦,٣٢٦	٪ ١٠٠	٢,٤١٧,٠٠٠	٪ ١٠٠	٢,٦٨٩,٠٩٦	٪ ١٠٠

* تقديرات :

** لم تتوفر تقديرات لسكان محافظات الضفة الغربية (اعتباراً من عام ١٩٦٧) نظراً لوقوعها تحت الاحتلال ، والتقديرات المتوفرة هى لمجمل سكان الضفة الغربية .

(١) مأخوذة من تعداد المساكن لعام ١٩٥٢ ، وتعداد السكان لعام ١٩٦١ وكذلك من الورقة المقدمة لمؤتمر التنمية الاردنى بعنوان منطقة عمان وثقلها فى الاقتصاد الاردنى . ص٢ جدول رقم ١ .

ذكراً لكل ١٠٠ أنثى . ويوضح الجدول رقم (٣) نسبة الذكور إلى الاناث حسب فئات العمر لجميع السكان في عام ١٩٦١ ، وذلك بمقارنتها بتلك النسب لوضع سكاني ثابت من الناحية النظرية (١) .

جدول رقم (٣) نسبة الذكور إلى الإناث حسب فئات العمر (٢)

فئات العمر	الأردن	وضع سكاني ثابت نظريا
صفر – ٤	١٠٨٫٦	١٠٢٫٩
٥ – ٩	١١٠	١٠٢٫٦
١٠ – ١٤	١١٨٫٣	١٠٢٫٦
١٥ – ١٩	١٠١٫٥	١٠٢٫٦
٢٠ – ٢٤	٩٣٫٢	١٠٢٫٦
٢٥ – ٢٩	٩٢٫٤	١٠٢٫٤
٣٠ – ٣٤	٩٤٫٤	١٠٢٫٣
٣٥ – ٣٩	٨٥٫٦	١٠٢٫٢
٤٠ – ٤٤	٩٤٫٦	١٠١٫٨
٤٥ – ٤٩	١٠٠٫١	١٠١
٥٠ – ٥٤	٩٨٫٣	٩٩٫٧
٥٥ – ٥٩	١١٥٫٤	٩٧٫٧
٦٠ – ٦٤	١٠٦٫٣	٩٤٫٩
٦٥ – ٦٩	١١٥	٩١٫٤
٧٠ – ٧٤	٩٦٫٧	٨٧٫٤
٧٥ فما فوق	١٠٣٫٢	٨٣٫١
جميع الأعمار	١٠٣٫٥	١٠١٫٧

إن تفوق عدد الذكور على الإناث يمكن أن يعزى إلى :

(أ) عدم تسجيل الإناث ، وهو غالباً ما يلاحظ بين الإناث المولودات حديثاً والفتيات والمراهقات ، هذا من ناحية ، وبين كبار السن من الإناث ، من ناحية أخرى ؛

(١) الوصف التالي لثبات السكان Stable Population ورد في دراسات لأقطار منتقاه من الشرق الاوسط ١٩٦٩ : اعداد المكتب الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الامم المتحدة ببيروت : « في وضع سكاني مغلق يخضع لفترة طويلة إلى درجة ثابتة من الوفيات ومن الخصوبة فان نسبة الزيادة السنوية سوف تكون ثابتة ، وسوف يكون توزيع السكان العمري ثابتا ايضا بإعتماده فقط على الخصوبة ومعدل الوفيات عندما تكون الخصوبة ثابتة ومعدل الوفيات في تناقص (شبه ثبات سكاني) فان الهرم السكاني يبقى ثابتا تقريبا وهذه هي حالة معظم الدول النامية »

(٢) تم حساب الإحصاءات : بواسطة المكتب الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الامم المتحدة ببيروت ، أنظر دراسات لاقطار مختارة . . . ١٩٦٩ ص ٩٤ .

ب) ارتفاع عدد الوفيات بين الإناث لدى فئات عمرية معينة ، وخصوصاً تلك التي تتفق مع فترة الاخصاب (الفترة التي تزداد فيها أهمية البيئة الاجتماعية الاقتصادية)

(جـ) مع ثبات جميع العوامل الأخرى ، فإنه كلما ازدادت درجة النمو الطبيعي ، كلما ارتفعت نسبة الذكور في التركيب السكاني ، كما أشير لذلك بالأرقام المنسوبة إلى الوضع السكاني الثابت من الناحية النظرية (١) .

إن تحليلنا للتركيب العمري للمجتمع الأردني ، ومقارنته بوضع سكاني ثابت نظرياً ، يكشف لنا ما يلي :

(أ) هناك نسب مرتفعة جداً للذكور لفئات العمر صفر - ٤ ، ٥ - ٩ ، ١٠ - ١٤ سنة .

(ب) هذه الزيادة في عدد الذكور على الإناث تصبح في حالة نقص اعتباراً من سن ٢٠ وتستمر إلى الفئة العمرية ٤٠ - ٤٤ سنة .

(جـ) إن نمط التناسب بين الذكور والإناث في سن ٥٠ فما فوق ، والذي من المفروض أن يبدأ في الانحدار ، يظهر انحرافاً صاعداً .

ويمكننا تفسير هذه النتائج على ضوء المعطيات التالية :

(أ) هناك بلاشك تقصير في تسجيل الفتيات في أصغر فئة عمرية .

(ب) هناك زيادة في عدد الوفيات بين الإناث بعد سن العشرين ، قد يكون نتيجة لتكرار الحمل .

(جـ) وفي فئات العمر الكبيرة هناك أخطاء متزايدة في الأعمار المعطاة (١) .

فئات العمر :

في تحليلنا للتركيب العمري لسكان الأردن ، فإن توزيع مختلف فئات العمر يكشف لنا عن مجتمع سكاني فتي . ويعزى ذلك إلى الخصائص التي يشترك فيها الأردن مع غيره من دول المنطقة ، ونقصد بذلك معدلات إخصاب مرتفعة تسير جنباً إلى جنب مع انخفاض سريع في معدلات الوفيات مما يؤدي إلى بروز هرم سكاني فتي بمعنى الكلمة . إن نسبة أولئك الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة فأقل تزيد على ٤٥٪ ، والفئة العمرية ١٥ إلى ٦٤ تزيد على ٥٠٪ . الجدول رقم (٤) يشير إلى تصنيف السكان حسب فئات العمر للأعوام ١٩٦١ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ :

---

(١) المرجع السابق ص ٥٢ .   (٢) نفس المرجع السابق ص ٥٣ .

جدول رقم (٤)

التوزيع العددى والنسبي للسكان حسب فئات العمر

السنة	مجموع السكان		صفر – ١٤ سنة		١٥ – ٦٤ سنة		٦٥ سنة فا كثر	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
١٩٦١*	١,٧٠٦,٢٢٦	١٠٠ ٪	٧٧٤,٥١٦	٤٥,٤٪	٨٥٥,٦٦٣	٥٠,١٪	٧٦,٠٤٧	٤,٥٪
١٩٧٠ **	٢,٢٣٨,٠٠٠	١٠٠ ٪	١,٠٢٧,٠٠٠	٤٥,٩٪	١,١٤٥,٠٠٠	٥١,٢٪	٦٦,٠٠٠	٢,٩٪
١٩٧٥ ***	٢,٧٥٦,٠٠٠	١٠٠ ٪	١,٣٠٤,٠٠٠	٤٧,٢٪	١,٣٧٢,٠٠٠	٤٩,٩٪	٨٠,٠٠٠	٢,٩٪

• الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، تعداد السكان ١٩٦١ ، ص ٣٥ جدول ٢١ ؛

•• المجلس الاقتصادى الاجتماعى لهيئة الامم المتحدة مكتب بيروت ، دراسات منتقاة . . . ١٩٧٠ صفحة ٧٧

••• الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ ، ص ٥ ، جدول ٣.
(المصدر : الامم المتحدة)

والاختلاف بين نمط التركيب السكانى المشاهد فى الأردن والنمط السائد فى الدول المتقدمة كالسويد مثلا يبدو صارخاً جداً كما يتضح من الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

مقارنة بين السكان البالغ أعمارهم أقل من ٢٤ سنة فى كل من الأردن والسويد (بالألف)

	مجموع السكان		صفر– ٤ سنوات		٥ – ١٤ سنة		١٥ – ٢٤ سنة		٢٥ فا كثر	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
الأردن (١٩٧٥)*	٢٧٥٦	١٠٠٪	٥٣٢	١٩ ٪	٧٧٢	٢٨ ٪	٤٩٧	١٨ ٪	٩٥٥	٣٥ ٪
السويد (١٩٦٠)**	–	١٠٠٪	–	٧,٤ ٪	–	١٣,٦٪	–	١٥,٩٪	–	٦٣,١٪

• الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ ، صفحة ٥ جدول ٣ .

•• المجلس الاقتصادى الاجتماعى لهيئة الأمم مكتب بيروت ، دراسات منتقاة .... ١٩٧٠ ، صفحة ٧٧ جدول ٤

وهكذا ، فإنه بينما تصل الأهمية النسبية لفئة العمر صفر — ٤ سنوات فى الأردن إلى ١٩٪ ، فإنها تبلغ ٧٫٤٪ فقط فى السويد . والفئة العمرية ٥ — ١٤ سنة تبلغ نسبتها ٢٨٪ و ١٣٫٦٪ فى كل من الأردن والسويد على التوالى . والاختلاف يبدو أقل لفئة العمر — ١٥ — ٢٤ سنة . ومن ناحية أخرى فإن الفتوة التى يتمتع بها المجتمع الأردنى تنعكس أيضاً فى أهمية النسبة لأولئك الذين يبلغون من العمر ٢٥ سنة فما فوق : حيث تبلغ النسبة فى الأردن ٣٥٪ مقابل ٦٣٫١٪ فى السويد . وهذه الأرقام تشير إلى أن الهرم السكانى فى الأردن — بقاعدته الكبيرة التى تتقلص تدريجياً كلما اتجهنا إلى أعلى — يختلف بشكل ملحوظ عن الهرم الكافى لمجتمع صناعى أو متقدم كالمجتمع السويدى الذى يتمتع بهرم سكانى اسطوانى الشكل إلى حد بعيد .

إن حجم الفئة النشطة اقتصاديا فى الأردن يبدو صغيراً إذا ما قورن بالدول المتقدمة . وكما يتضح من الجدول رقم (٥) السابق ، فإن نسبة السكان فى الفئة العمرية ١٥ —٦٤ سنة تبلغ حوالى ٤٩٫٩٪ . وعند مقارنة هذه الأرقام بسكان الدول المتقدمة ذات المستوى المنخفض فى نسبة كل من المواليد والوفيات كالسويد ، فإن الاختلاف يبدو صارخاً .

وهكذا فإن الفئة النشطة اقتصادياً من سكان الأردن عليها أن تتحمل عبء الأشخاص غير القادرين على العمل (صفر — ١٤ سنة و ٦٥ سنة فما فوق) ، والتى تبلغ ضعف مثيلتها فى السويد ، مؤدية إلى نسبة ١٠٠ شخص نشيط اقتصادياً مقابل ٩٦ شخصاً غير منتجين اقتصادياً بالمقارنة بالسويد التى تبلغ النسبة فيها ١٠٠ إلى ٥٤ .

النشاط الاقتصادي للسكان :

من أبرز الخصائص التى تتميز بها القوى العاملة بالأردن ، درجة النشاط والحيوية التى تتمتع بها فئات صغار وكبار السن ، وتعتبر هذه السمة من خصائص المجتمعات التى يغلب عليها الطابع الزراعى . وتعزى هذه الدرجة من النشاط إلى المستوى المنخفض لنسبة الملتحقين بالمدارس ممن هم فى سن المدرسة ، وللنقص الشديد فى الخدمات الاجتماعية المتوفرة لكبار السن .

وهناك سمة أخرى تتمثل فى المشاركة المحدودة للاناث فى النشاطات الاقتصادية ، إذا ما قورنت بالدول الأكثر نمواً . والجدول رقم (٦) يشير إلى التوزيع العددى والنسبى للعاملين حسب النوع والعمر كما وردت فى تعداد السكان لعام ١٩٦١

جدول رقم (٦)

التوزيع العددى والنسبى للعاملين حسب فئات العمر والنوع سنة ١٩٦١

الفئة العمرية	ذكور	نسبة	اناث	نسبة	الذكور والأناث	نسبة
٥ - ١٤ سنة	١٠,٠٦٤	٤ ٪	١,٣٣٦	٠,٦ ٪	١١,٤٠٠	٢,٤ ٪
١٥ - ١٩	٤٨,٩٢٥	٥١,٩ ٪	٤,٤٨٨	٤,٨ ٪	٥٣,١٤٣	٢٨,٦ ٪
٢٠ - ٢٤	٦٠,٢٤٣	٨٩,٢ ٪	٤,٩٨٣	٦,٩ ٪	٦٥,٢٢٦	٤٦,٦ ٪
٢٥ - ٢٩	٥٤,٢٧٣	٩٤,٥ ٪	٢,٩٣٩	٤,٧ ٪	٥٧,٢١٢	٤٧,٩ ٪
٣٠ - ٣٩	٧٧,٥٥٢	٩٥ ٪	٣,٨٥٤	٤,٣ ٪	٨١,٤٠٦	٤٧,٣ ٪
٤٠ - ٤٩	٥١,٢٠٩	٩٢,٩ ٪	٢,٢٩٠	٤ ٪	٥٣,٤٩٩	٤٧,٨ ٪
٥٠ - ٥٩	٣٥,٦٤٠	٨٣,١ ٪	١,٢٥٦	٣,١ ٪	٣٦,٨٩٦	٤٤,٠ ٪
٦٠ - ٦٤	١٤,٢٢٧	٦٧,١ ٪	٤٢٧	٢,١ ٪	١٤,٦٤٤	٣٥,٦ ٪
٦٥ فأكثر	١٥,٧٩٣	٤٠,٦ ٪	٤٨٩	١,٣ ٪	١٦,٢٨٢	٢١,٤ ٪
المجموع الكلى	٣٦٩,٩٢٦	٥١,٩ ٪	٢٢,٠٥٢	٣,٢ ٪	٣٨٩,٩٧٨	٢٧,٨ ٪

وفيما يتعلق بنوع النشاط الاقتصادى للسكان ، فقد أشار تعداد السكان لعام ١٩٦١ إلى أن ٣٥٪ كانوا يعملون فى القطاعات الزراعية ، ٢١٪ فى قطاعات الصناعة ، التعدين والمحاجر ، والبناء ، فى حين بلغت نسبة العاملين فى قطاعات التجارة والخدمات ٣٧٪ ، وبلغت نسبة العاطلين عن العمل ٧٪ . وتشير تقديرات عام ١٩٦٧ إلى أن نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الزراعية قد ارتفعت إلى ٣٨,٥٪ ، فى حين انخفضت نسبة العاملين فى قطاعات الصناعة ، التعدين والمحاجر ، والبناء إلى ١٤,٩ ٪ ، كما انخفضت نسبة العاملين فى قطاعات التجارة والخدمات إلى ٢٦,٦٪ ، وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل إلى ٢٠٪ (جدول رقم ٧) .

جدول رقم (٧)

التوزيع العددى والنسبي للسكان حسب أوجه النشاط الاقتصادى (١)

النشاطات	١٩٦١ المجموع	١٩٦١ النسبة	١٩٦٧ المجموع	١٩٦٧ النسبة
جميع النشاطات	٣٨٩,٣٧٨	١٠٠٪	٤٥٩,٥٠٠	١٠٠٪
القطاعات الزراعية	١٣٧,٧٥٧	٣٥٪	١٧٧,٣٠٠	٣٨,٥٪
الصناعة	٣٢,٧٤٦	٩٪	٣٠,٤١٠	٦,٥٪
التعدين والتحجير	٩,١٨٦	٢٪	٤,٣٧٠	٠,٩٪
الإنشاءات	٤٠,١٥٩	١٠٪	٣٥,٠٠٠	٧,٥٪
التجارة والخدمات المصرفية	٣١,٣٥٥	٨,٠٪	٢٧,٠٠٠	٦,٠٪
الخدمات (فنادق ومطاعم)	٥٣,٥٢٥	١٤٪	٩,٧٠٠	٢,٢٪
الإدارة العامة	—	—	١٤,٠٠٠	٣,١٪
الكهرباء والماء	١,٥٧٢	٠,٤٪	١٨٠٠	٠,٤٪
النقل والمواصلات	١١,٨٩٩	٣,٠٪	١٥,٠٠٠	٣,٤٪
خدمات أخرى (محامون ومحاسبون)	٤٥,٢١٩	١١,٦٪	٥٢,٩٢٠	١١,٥٪
عاطلون عن العمل	٢٦,٣٨٨	٧٪	٩٢,٠٠٠	٢٠٪

وتنحصر كافة الاحصاءات المتوفرة لدينا عن أوجه النشاطات الاقتصادية لسكان الأردن فى الفترة التى سبقت عدوان ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية ، حيث أن الأرقام المتوفرة لدينا فى هذا المجال جميعها مستقاة من مسحى القوى العاملة لسنة ١٩٧٠ و سنة ١٩٧٥ للقطاع المدنى غير الزراعى اللذين اجرتهما دائرة الاحصاءات العامة للضفة الشرقية من الأردن هذا وقد أجريت بعض التعديلات الرقمية لمسح ١٩٧٠ لغايات المقارنة .

ويشير الجدول رقم (٨) إلى أن نسبة العاملين فى قطاع الصناعة قد انخفضت من ٢١,١٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٥,٤٪ فى عام ١٩٧٥ ، فى حين ارتفعت نسبة العاملين فى قطاعى الإنشاءات من ٢,٢٪ إلى ٦,٨٪ ، والخدمات الاجتماعية والإدارة العامة من ٣٧,٨٪ إلى ٤٠,٧٪ فى العامين ١٩٧٠ و١٩٧٥ على التوالى . كما يبدو من الجدول ارتفاع نسبة الإناث العاملات فى القطاع الصناعى من ٨,٥٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٤٪ فى عام ١٩٧٥ ، وكذلك ارتفاع نسبة الإناث العاملات فى قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة من ١٩,٤٪ إلى ٢٣,٥٪ فى العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ على الترتيب . ويشير الجدول إلى أن نسبة مشاركة الإناث فى مجموع

---

(١) UNESCO, Hashimite Kingdom of Jordan. Priority Projects for Educational Development. Report No. EFM/24 (Paris, August 1969), Annex 1/4.

جدول رقم (٨) توزيع العاملين فى المؤسسات المدنية غير الزراعية
حسب النشاط الاقتصادى والنوع (١٩٧٠ ، ١٩٧٥) (١)

النشاط الاقتصادى	١٩٧٠ المجموع	١٩٧٠ الذكور	١٩٧٠ النسبة	١٩٧٠ الإناث	١٩٧٠ النسبة	١٩٧٥ المجموع	١٩٧٥ الذكور	١٩٧٥ النسبة	١٩٧٥ الأناث	١٩٧٥ النسبة
القطاعات الزراعية	١٦٧٩	١٦٣٩	٪٩٧,٦	٤٠	٪ ٢,٤	١٣٢	١٣٠	٪٩٨,٥	٢	٪ ١,٥
النسبة	٪ ١,٧	٪ ١,٨		٪ ٠,٤		٪ ٠,١	٪ ٠,١		—	
التعدين والتحجير	٢٥٥١	٢٥٤٣	٪٩٩,٧	٨	٪ ١,٣	٢٥٣٣	٢٥١٦	٪٩٩,٣	١٧	٪ ٠,٧
النسبة	٪ ٢,٦	٪ ٢,٩		٪ ٠,١		٪ ٢,٠	٪ ٢,٣		٪ ٠,١	
الصناعة	٢٠٨٢٧	١٩٦١٩	٪٩٤,٢	١٢٠٨	٪ ٥,٨	١٩٥٥٩	١٥٩٥٤	٪٨١,٦	٣٦٠٥	٪١٨,٤
النسبة	٪٢١,١	٪ ٢٢		٪١٢,٧		٪١٥,٤	٪١٤,٦		٪٢٠,٩	
الكهرباء والماء والغاز	٦٦٤	٦٥٦	٪٩٨,٨	٨	٪ ١,٢	٢٠٧١	٢٠٣٩	٪٩٨,٥	٣٢	٪ ١,٥
النسبة	٪ ٠,٧	٪ ٠,٧		٪ ٠,١		٪ ١,٦	٪ ١,٩		٪ ٠,٢	
الإنشاءات	٢١٢٧	٢٠٨٣	٪٩٧,٩	٤٤	٪ ٢,١	٨٦٥٢	٨٦٣٢	٪٩٩,٨	٢٠	٪ ٠,٢
النسبة	٪ ٢,٢	٪ ٢,٣		٪ ٠,٥		٪ ٦,٨	٪ ٧,٩		٪ ٠,١	
التجارة والفنادق والمطاعم	٢٥٠٩٤	٢٤٨٠٠	٪٩٨,٨	٢٩٤	٪ ١,٢	٢٤٩٤٢	٢٤٥١٠	٪٩٨,٣	٤٢٧	٪ ١,٧
النسبة	٪٢٥,٤	٪٢٧,٨		٪ ٣,١		٪١٩,٧	٪٢٢,٤		٪ ٢,٥	
النقل والمواصلات والتخزين	٥٠٣٢	٤٧٧٤	٪٩٤,٩	٢٥٨	٪ ٥,١	١٣٨٧٧	١٣٣٩٦	٪٩٦,٥	٤٨١	٪ ٣,٥
النسبة	٪ ٥,١	٪ ٥,٤		٪ ٢,٧		٪ ١١	٪١٢,٢		٪ ٢,٨	
المالية والعقارات	٣٣٥٦	٢٩٤٤	٪٨٧,٧	٤١٢	٪١٢,٣	٣٣٣٣	٢٧٨٢	٪٨٣,٥	٥٤٩	٪١٦,٥
النسبة	٪ ٣,٤	٪ ٣,٤		٪ ٤,٣		٪ ٢,٧	٪ ٢,٦		٪ ٣,٢	
الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة	٣٧٢٦٤	٣٠٠٣٠	٪٨٠,٦	٧٢٣٤	٪١٩,٤	٥١٥٧٩	٣٩٤٥٦	٪٧٦,٥	١٢١٢٣	٪٢٣,٥
النسبة	٪٣٧,٨	٪٣٣,٧		٪٧٦,١		٪٤٠,٧	٪٣٦,٥		٪٧٠,٢	
المجموع	٩٨٥٩٤	٨٩٠٨٨	٪٩٠,٤	٩٥٠٦	٪ ٩,٦	١٢٦٦٧٨	١٠٩٤٢٠	٪٨٦,٤	١٧٢٥٦	٪١٣,٦
النسبة	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠	٪١٠٠		٪١٠٠	

(١) الأردن — دائرة الاحصاءات العامة : مسح القوى العاملة فى القطاع المدنى غير الزراعى للضفة الشرقية . شباط (فبراير) ١٩٧٥ .

النشاطات الاقتصادية غير الزراعية قد ارتفعت من ٩,٦ ٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٦ ٪ فى عام ١٩٧٥ .

أما الحالة العملية للأفراد الذين يشتغلون فى المؤسسات المدنية غير الزراعية فيمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات ، يوضحها الجدول رقم (٩) . ويبدو من الجدول أن ٥٨,٢٪ من مجموع العاملين فى الضفة الشرقية من الأردن يعملون بأجر نقدى ، فى حين بلغت نسبة عدد أصحاب العمل الذين يديرون أعمالهم ٣٨,٢٪ ولم تتعد نسبة العاملين للأسرة دون أجر ٣,٦٪ .

كما يتضح من الجدول الثقل الكبير الذى تمثله محافظة عمان فى اقتصاد الضفة الشرقية من الأردن ، فقد بلغت نسبة العاملين فى محافظة عمان عام ١٩٧٠ حوالى ٨٤,٩٪ من مجموع العاملين فى الضفة الشرقية من الأردن ، وتليها على الترتيب ، مع فارق كبير جداً ، محافظة أربد حيث بلغت نسبة العاملين فيها حوالى ٩,٣٪ فقط ، فى حين لاتشكل محافظات البلقاء والكرك ومعان سوى ٥,٨٪ من مجموع الأيدى العاملة .

وقد يكون من المفيد دراسة العلاقة بين الحالة العملية والنشاط الاقتصادى فى الضفة الشرقية من الأردن لعام ١٩٧٥ (نظراً لعدم ظهور هذه الإحصاءات فى مسح القوى العاملة لعام ١٩٧٠) ، ويشير الجدول رقم (١٠) إلى أن ٥٣,٦ ٪ من جملة أصحاب الأعمال يتركزون فى التجارة ، يليهم أصحاب الأعمال فى الصناعة حيث تبلغ نسبتهم ١٨,٨ ٪ ثم العاملين لحسابهم فى قطاع النقل والمواصلات .

ويشكل الذين يعملون بأجر نقدى الغالبية العظمى من جملة العاملين ، وترتفع نسبتهم فى مجال الخدمات ارتفاعاً كبيراً ، ثم الصناعة ، فالنقل والمواصلات ، فالتجارة والفنادق والمطاعم ، ثم الإنشاءات .

ورغم أن القوى العاملة فى الأردن لا تزال تتصف بصغر السن إلا أنها قد أخذت تميل قليلا إلى الكبر ، فقد بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين (١٥ — ٣٩) سنة عام ١٩٧٠ حوالى ٧٢,٦ ٪ حيث انخفضت هذه النسبة إلى ٦٩,٢ ٪ عام ١٩٧٥ . أما بالنسبة للإناث فقد كان الواقع عكس ذلك فقد بلغت نسبة اللواتى فى هذه الفئة من العمر حوالى ٨٣,٣ ٪ عام ١٩٧٠ ثم ارتفعت إلى ٨٨,٤ ٪ عام ١٩٧٥ ، وبالرغم من صغر الفرق إلا أنه يشير إلى زيادة مساهمة المتزوجات منهن فى قوة العمل ولا تزال تقع بين فئة العمر (٢٠—٢٤ لعامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، وقد بلغت هذه النسبة حوالى ٣٧,٩ ٪ و ٣٠,٣ ٪ على التوالى ، كما أن نسبة مساهمة الأناث لفئة العمر (٣٥ — ٤٤) قد زادت من ٨ ٪ لعام ١٩٧٠ إلى ١٢,٨ ٪ فى عام ١٩٧٥ ، وهذا يشير إلى ارتفاع مساهمة المرأة المتزوجة فى القوى العاملة . (انظر الملاحق ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦)

جدول رقم (٩)

توزيع العاملين فى المؤسسات المدنية غير الزراعية حسب المراكز الرئيسية فى المحافظات وحسب النوع والحالة العملية لعام ١٩٧٠

المحافظات	اجمالى عدد العاملين			العاملون لحسابهم			العاملون للاسرة دون أجر			العاملون بأجر			النسب المئوية		
	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	٪ العاملين بالمحافظات	الذكور	الاناث
عمان	٨٣,٧٠٩	٧٤٤٧٨	٩٢٣١	٢٧٦٦٤	٢٧٢٤٧	٤١٧	٣٠٩٦	٢٩٦٦	١٣٠	٥٢٩٤٩	٤٤٢٦٥	٨٦٨٤	٨٤,٩٪	٨٣,٦٪	٩٧,١٪
اربد	٩,١٥٣	٩٠١٠	١٤٣	٦٩٦٢	٦٩٢٩	٣٣	٢٠٨	٢٠٨	—	١٩٨٣	١٨٧٣	١١٠	٩,٣٪	١٠,١٪	١,٥٪
البلقاء	٢,٠٨٢	١٩٩٦	٨٦	١١٢٠	١١١٧	٣	—	—	—	٩٦٢	٨٧٩	٨٣	٢,١٪	٢,٢٪	٠,٩٪
الكرك	١٦٢٦	١٥٨٢	٤٤	١٢٧٤	١٢٧٠	٤	—	—	—	٣٥٢	٣١٢	٤٠	١,٧٪	١,٨٪	٠,٥٪
معان	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢	٦٠٨	٦٠٨	—	٢٠٣	٢٠٣	—	١٢١٣	١٢١١	٢	٢,٠٪	٢,٣٪	—
المجموع	٩٨,٥٩٤	٨٩,٠٨٨	٩,٥٠٦	٣٧٦٢٨	٣٧١٧١	٤٥٧	٣٥٠٧	٣٣٧٧	١٣٠	٥٧٤٥٩	٤٨٥٤٠	٨٩١٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٣٨,٢٪	٤١,٧٪	٤,٨٪	٣,٦٪	٣,٨٪	١,٤٪	٥٨,٢٪	٥٤,٥٪	٩٣,٨٪	—	—	—
٪ الذكور والأناث للمجموع	١٠٠,٠٪	٩٠,٤٪	٩,٦٪	١٠٠,٠٪	٩٨,٨٪	١,٢٪	١٠٠,٠٪	٩٦,٢٪	٣,٧٪	١٠٠,٠٪	٨٤,٥٪	١٥,٥٪	—	—	—

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة — القوى العاملة لسنة ١٩٧٠ للقطاع المدنى غير الزراعى للضفة الشرقية (البيانات المعدلة) .

جدول رقم (١٠)

توزيع العاملين فى المؤسسات المدنية غير الزراعية حسب النشاط الاقتصادى والنوع ونوع العمالة لعام ١٩٧٥

النشاط الاقتصادى	المجموع			يعمل لحسابه			يعمل للاسرة دون أجر			يعمل بأجر		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
القطاعات الزراعية	١٣٠	٢	١٣٢	٨	—	٨	٤	—	٤	١١٨	٢	١٢٠
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦,٢	—	٦,١	٣,١	—	٣,٠	٩٠,٧	١٠٠,٠	٩٠,٩
التعدين والمحاجر	٢٥١٦	١٧	٢٥٣٣	٧٢	٣	٧٥	١١	١	١٢	٢٤٣٣	١٣	٢٤٤٦
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٩	١٧,٦	٣,٠	٠,٤	٥,٩	,٥	٩٦,٧	٧٦,٥	٩٦,٥
الصناعة	١٥٩٥٤	٣٦٠٥	١٩٥٥٩	٣٢٧٩	٢٠٤٣	٥٣٢٢	٣٠٧	٢٠	٣٢٧	١٢٣٦٨	١٥٤١	١٣٩١٠
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠,٦	٥٦,٦	٢٧,٢	١,٩	,٦	١,٧	٧٧,٥	٤٢,٨	٧١,١
الكهرباء والمياه والغاز	٢٠٣٩	٣٢	٢٠٧١	١٣	—	١٣	١	—	١	٢٠٢٥	٣٢	٢٠٥٧
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٦	—	٠,٦	—	—	—	٩٩,٤	١٠٠,٠	٩٩,٤
الإنشاءات	٨٦٣٢	٢٠	٨٦٥٢	٥٥٠	—	٥٥٠	٣٠	—	٣٠	٨٠٥٢	٢٠	٨٠٧٢
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦,٤	—	٦,٤	,٣	—	,٣	٩٣,٣	١٠٠,٠	٩٣,٣
التجارة والفنادق والمطاعم	٢٤٥١٥	٤٢٧	٢٤٩٤٢	١٥٠١٩	١٠٣	١٥١٢٢	١٠٨١	١٨	١٠٩٩	٨٤١٥	٣٠٦	٨٧٢١
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦١,٣	٢٤,١	٦٠,٦	٤,٤	٤,٢	٤,٤	٣٤,٣	٧٩,٧	٣٥,٠
النقل والتخزين والمواصلات	١٣٣٩٦	٤٨١	١٣٨٧٧	٣٦٤٠	—	٣٦٤٠	١١٤	٢	١١٦	٩٦٤٢	٤٧٩	١٠١٢١
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٧,٢	—	٢٦,٢	,١	,٨	,٨	٧٢,٠	٩٩,٦	٧٢,٩
المالية والعقارات	٢٧٨٤	٥٤٩	٣٣٣٣	٣٠٠	٢	٣٠٢	١٤	—	١٤	٢٤٧٠	٥٤٧	٣٠١٧
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠,٨	٠,٤	٩,١	,٠	—	,٤	٨٨,٧	٩٩,٦	٩٠,٥
الخدمات والإدارة العامة	٣٩٤٥٦	١٢١٢٣	٥١٥٧٩	٣٠٧١	١٣٨	٣٢٠٩	٢١٩	٣٨	٢٥٧	٦١٦٦	١١٩٤٧	٤٨١١٣
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧,٨	١,١	٦,٢	,٦	,٣	,٥	٩١,٧	٩٨,٥	٩٣,٣
المجموع	١٠٩٤٢٢	١٧٢٥٦	١٢٦٦٧٨	٢٥٩٥٢	٢٢٨٩	٢٨٢٤١	١٧٨١	٧٩	١٨٦٠	٨١٦٨٩	١٤٨٨٨	٩٦٥٧٧
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٣,٧	١٣,٣	٢٢,٣	١,٦	,٥	٥١,٥	٧٤,٧	٨٦,٣	٧٦,٢

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، — القوى العاملة لسنة ١٩٧٥ للقطاع المدنى غير الزراعى الضفة الشرقية .

ثالثا ـ الهجرة والنمو السكانى :

لقد شهد الأردن منذ قيامه كدولة مستقلة هجرات وتحركات سكانية متعددة ، وتميزت هذه التحركات السكانية بثلاثة أنماط رئيسية :

(ا) النمط الاعتيادى للنزوح من الريف إلى الحضر ومن المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أخرى ، نتيجة للضغط السكانى على الأراضى الزراعية .

(ب) التحركات غير الاعتيادية ، أو الهجرات الجماعية فى أوقات المحن ، وتشمل أعداداً كبيرة من الفارين من مناطق الصراع بحثاً عن الأمن .

(جـ) هجرة الأردنيين للعمل فى أقطار أخرى .

الهجرة « والضغط السكانى » على الأراضى الزراعية :

وكغيره من أقطار المنطقة ، فقد تعرض الأردن إلى هجرة من النوع الاعتيادى . ويتسم هذا النمط من الهجرة بحراك حضرى ذى اتجاهين : من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية ، ومن الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية . فالحركة وتغير أنماط التوزيع السكانى هما أهم خصائص سكان الأردن كما تشير إلى ذلك أرقام الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١) حركة سكان الأردن

	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٤
الضفة الشرقية	٤٠٠,٠٠٠	٥٦٨,٨٨٥	٩٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٧٢٣,٠٠٠	١,٨٩٠,٠٠٠
الضفة الغربية	٤٠٠,٠٠٠	٧٤٢,٢٨٩	٨٠٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٧٧٠,٠٠٠
لاجئون	٤٥٠,٠٠٠	—	—	—	—	—
المجموع	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٣٢٩,١٧٤	١,٧٠٦,٢٢٦	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢,٤٢٣,٠٠٠	٢,٦٦٠,٠٠٠

ومن هنا يبدو أن الضفتين بدأتا فى عام ١٩٤٩ بأعداد سكانية متكافئة وافترقتا بعد ذلك . فقد رجح الرصيد البشرى الهائل من اللاجئين كفة الضفة الغربية اعتباراً من عام ١٩٥٢ عندما امتصت البقية الباقية من الأراضى الفلسطينية آثار الصدمة الأولى ، فاستقر بها معظم النازحين ليكونوا على مقربة من ديارهم المغتصبة أملاً فى عود قريب . وبمرور الوقت انتقل السكان بالجملة من زحام الضفة الغربية لاستثمار آفاق ريادية جديدة فى التجارة والخدمات والزراعة والصناعة بالضفة البكر ، فأظهر التعداد الرسمى الوحيد (١٩٦١) تفوق الضفة الشرقية فى حجم السكان لأول مرة ، واستمر هذا الاتجاه بعد ذلك حتى ١٩٦٧ عندما امتصت الضفة الشرقية بدورها آثار الصدمة الثانية ، فأصبح عدد سكانها نحو أربعة أمثال سكان المناطق المحتلة . هذا الانقلاب فى موازين السكان بين الضفتين لم يعد يفسر بأسباب وحوافز اقتصادية فقط ، بقدر ما هو انعكاس للأوضاع السياسية القلقة التى تم من قبل العدو عن تخطيط هادف ،

يبدأ بإحداث صدمة عنيفة ، مخلخلة سكانية ، فاستيعاب المطرودين منها وراء المحتل من الأرض ولا يعنى اقتلاع السكان العرب إلا معنى واحداً هو ابتلاع الأرض فى عملية دفع رهيبة للتخوم نحو الشرق (١).

فى غضون تسع سنوات ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ بلغ معدل الزيادة القومية للسكان ٢٨٪ ، بينما حققت الضفة الشرقية زيادة تفوق ٥٩ ٪ ؛ أى ضعف المعدل القومى ، وكان ذلك على حساب الضفة الغربية التى هبط نموها دون ثلث المعدل القومى ، بل سجلت بعض قطاعاتها كالخليل وبيت لحم تناقصاً سكانياً خلال تلك الفترة (٢).

وقد تأكد هذا الاتجاه فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٩ حيث بلغ معدل الزيادة القومية نحو ٣٠ ٪ وقفز فى الضفة الشرقية وحدها إلى ٧٧ ٪ ، أما الضفة الغربية فقد واجهت تناقصاً فى سكانها بمعدل ١٨ ٪ فى نفس المدة .

جدول رقم (١٢) النمو السكانى وصافى الهجرة فى الأردن (٣)

١٩٥٢ — ١٩٦١ (بالنسب المئوية)

اللواء/ المنطقة	مجموع السكان		سكان حضر		سكان ريف	
	مجمل النمو	صافى الهجرة *	مجمل النمو	صافى الهجرة *	مجمل النمو	صافى الهجرة *
نابلس	٨,٤	٢٠,— (−)	١٩,٨	٨,٦ (−)	٤,٧	٢٣,٧ (−)
القدس	١٤,٢	١٤,٢ (−)	٨,—	٢٧,٦ (−)	٢٨,—	٤,— (−)
الخليل	٤,٩ (−)	٣٣,٣ (−)	٥,٢	٢٣,٢ (−)	٩,— (−)	٣٧,٤ (−)
الضفة الغربية	٨,٥	١٩,٩	٦,٩	٢١,٥ (−)	٩,٤	١٩,— (−)
عجلون (اربد)	٢٨,١	٣,— (−)	٧١,٢	٤٢,٨	١٨,٨	٩,٦ (−)
بلقاء	٢١,٨	٦,٦ (−)	٤,٥	٢٣,٩ (−)	٢٧,٢	١,٢ (−)
عمان	٩٨,٥	٧٠,١	١٣٩,٦	١١١,٢	٨,—	٢٠,٤ (−)
الضفة الشرقية (الشمال)	٥٨,٢	٢٩,٨	١١٦,٦	٨٨,٢	١٧,٧	١٠,٧ (−)
الكرك	—	—	٣٤,—	٥,٦		—
معان	—	—	١١١,٨	٨٣,٤	—	—
الضفة الشرقية (الجنوب)	٢٧,٣	١,١	٧٨,٣	٤٩,٤	١٨,٨	٩,٦ (−)
الأردن	٢٨,٤	—	٥٥,١	٢٦,٧	١٣,١	١٥,٣ (−)

* صافى الهجرة تم حسابها على أساس اعتبار معدل النمو الطبيعى خلال هذه الفترة ٢٨,٤ ٪

(١) صلاح الدين بحيرى . جغرافية الاردن : عمان ، مطبعة الشرق ومكتبتها ، ١٩٧٣ . ص ١٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٢ .

(٣) «National Seminar on Population Policy as related to Development Strategy». Jordan 2-7 December 1972. Brief Statement on Population Policy in relation to Urban Development, by Fawzi Sahawnah, p. 5, table 2.

تعداد المساكن والسكان ١٩٥٢ ، حقيبة ١ ق ، تعداد السكان ١٩٦١ مجلد ١ صفحة ٢٨ فى ٤ .

ولعل أهم ظواهر هذا الوضع الاقتصادى الدافع إلى الهجرة عدا البطالة المتفاقمة هو الضغط السكانى على الأراضى الزراعية التى لم يدخل عليها تطوير يذكر فى الضفة الغربية . وتكفى لمحة سريعة على الجدول رقم (١٣) لإظهار كثافة الضغط السكانى على الأراضى الزراعية فى الضفة الغربية بالمقارنة مع الضفة الشرقية .

جدول رقم (١٣)

الكثافة السكانية وتوزيع السكان فى الضفة الغربية

والأردن حسب الألوية لعام ١٩٦١ (١)

اللواء/المنطقة	مساحة الأراضى كم٢	الأراضى المزروعة كم٢	مجموعة السكان بالآلاف	عدد السكان لكل كم٢		سكان الريف لكل كم٢ من الأراضى المزروعة
				المساحة الكلية	المساحة الزراعية	
نابلس	٢,٥٠٩	١,٦٤٠	٣٤١,٧	٣٦	٢٠٨	١٤٧
القدس	٢,٠٥٩	١,٠٦٢	٣٤٤,٣	١٦٧	٣٢٤	١٧٥
الخليل	١,٠٨٢	–,٣٩٩	١١٩,٤	١١٠	٢٩٩	٢٠٠
الضفة الغربية	٥,٦٥٠	٣,١٠١	٨٠٥,٤	١٤٣	٢٦٠	٢٦٣
الضفة الشرقية						
أ - شمال الأردن	٧,٤٩٢	٤,٣٥١	٧٥٢,٦	١٠٠	١٧٣	٦٧
ب - جنوب الأردن	٨,٨٧٧	١,٥٥٦	٨٢,–	٩	٥٣	٤١
الأردن (الضفتين)	٩٠,١٨٥	٩,٠٠٨	١,٧٠٦,٢	١٩	١٨٩	٩٦

يتضح من الجدول أن الضغط السكانى على الأراضى الزراعية فى الضفة الغربية أصبح أشد وطأة عما هو عليه فى الضفة الشرقية رغم الهجرة الواسعة التى جرت بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦١ من الضفة الغربية إلى الشرقية . فسكان الريف فى شمال الأردن حيث يتواجد أغلبية سكان الضفة الشرقية يتمتعون بما يقارب ضعفى ونصف ضعف مساحة الأراضى المزروعة التى يتمتع بها أهالى الضفة الغربية . وتتضح آثار علاقة الضغط السكانى على الأراضى الزراعية من مراجعة حجم الهجرة مقارنة مع الكثافة السكانية الريفية فى كل لواء من ألوية الضفة الغربية كما يتضح من الجدول رقم (١٤) .

---

(١) Jordan, Department of Statistics, « Analysis of the Population Statistics of Jordan », Amman: 1966, 3rd Report, p. 4, table 1.

جدول رقم (١٤)

عدد سكان الضفة الغربية عامي ١٩٥٢و١٩٦١

حسب الألوية والكثافة السكانية لأهالي الريف عام ١٩٦١ (١)

اللواء	١٩٥٢	١٩٦١	التغير في عدد السكان الكلي (بالنسب المئوية)	عدد السكان الريفيين لكل كم٢ من الأرض المزروعة
الخليل	١٢٥,٦٥١	١١٩,٤٣٢	٤,٨ ٪ (-)	٢٠٠
نابلس	٣١٥,٢٣٦	٣٤١,٧٤٨	٨,٤ ٪ (-)	١٤٧
القدس	٣٠١,٤٠٢	٣٤٤,٢٧٠	١٤,٥ ٪ (-)	١٧٥
الضفة الغربية	٧٤٢,٢٨٩	٨٠٥,٤٥٠	٨,٥ ٪ (-)	١٦٣

ويتضح من الجدول (١٤) أن لواء الخليل الذي هو أكثر ألوية الضفة الغربية كثافة سكانية في الريف بالنسبة للأراضي الزراعية المتوفرة كان أكثر ألوية الضفة الغربية تعرضاً للهجرة . ففي هذه الفترة (٥٢ — ١٩٦١) زاد عدد سكان مدينة الخليل بنسبة ٥,٢ ٪ فقط ، إذ ارتفع من ٣٥,٩٨٣ نسمة عام ١٩٥٢ إلى ٣٧,٧٩٣ نسمة عام ١٩٦١ ، كما انخفض عدد سكان الريف في لواء الخليل بنسبة ٩ ٪ ، وهذا يعني خسارة سكانية تقدر في مدينة الخليل بما لا يقل عن ٢٣ ٪ وترتفع هذه في ريف الخليل إلى أكثر من ٣٧ ٪ (٢).

ويبدو أن المدينة الرئيسية الوحيدة في الضفة الغربية التي احتفظت بمعدل نمو يعادل الزيادة الطبيعية للسكان في البلاد هي مدينة القدس : فقد ارتفع عدد سكانها من ٤٦,٧١٣ نسمة عام ١٩٥٢ إلى ٦٠,٤٤٨ عام ١٩٦١ ، أي بزيادة قدرها ٢٩,٤ ٪ في هذه الفترة . أما مدينة نابلس (وهي المدينة الرئيسية الثانية — بعد القدس — في الضفة الغربية) فقد ارتفع عدد سكانها من ٤٢,٤٩٩ نسمة عام ١٩٥٢ إلى ٤٥,٧٦٨ نسمة عام ١٩٦١ أي بزيادة مئوية قدرها ٧,٧ فقط في حين كان النمو الطبيعي للسكان كفيل بزيادة عدد سكانها ٢٨,٤ ٪ على الأقل ، وهذا يعني خسارة سكانية قدرها ٢١ ٪ . أما المدن الصغيرة (البلدان) في الضفة الغربية فقد فقدت هي أيضاً نسباً عالية من سكانها من سكانها نتيجة للهجرة . فقد انخفض عدد سكان طولكرم من ٢١,٨٧٢ نسمة عام ١٩٥٢ إلى ٢٠,٦٩٠ نسمة عام ١٩٦١ ، وحافظت مدينة بيت لحم على زيادة طفيفة أقل بكثير من الزيادة المتوقعة نتيجة لنمو السكان

(١) تعداد المساكن والسكان ١٩٥٢ ، وتعداد السكان ١٩٦١ (الاردن) .
(٢) تعداد السكان لعام ١٩٦١ ، جدول رقم ٣ ص ٦ . (الاردن) .

الطبيعي فقد ارتفع عدد السكان من ١٩,١٥٥ عام ١٩٥٢ إلى ٢٢,٤٥٣ نسمة في عام ١٩٦١ ، أي بزيادة ١٧,٢٪ فقط ، وهذا يعني خسارة سكانية قدرها ١١٪ . كذلك حافظت مدينة جنين على زيادة طفيفة أيضاً ، فقد ارتفع عدد السكان فيها من ١٢,٦٦٣ نسمة في عام ١٩٥٢ إلى ١٤,٤٠٨ نسمة في عام ١٩٦١ ، أي بزيادة ١٣,٨٪ فقط ، وهذا يعني خسارة سكانية قدرها ١٥٪ تقريباً .

ويبدو أن موقع القدس الإداري والتجاري والسياحي هو السبب الرئيسي في محافظتها على نسبة معقولة من الزيادة السكانية وعلى تحويل توزيع السكان لصالح منطقة القدس على حساب لواء الخليل الذي كان أكثر مناطق الضفة خسارة للسكان بسبب الهجرة ، ويعتبر قضاء طولكرم ثاني أقضية الضفة الغربية (بعد قضاء القدس) من حيث الاكتظاظ السكاني حيث يبلغ عدد الأفراد في الكيلو متر المربع ٢٥١ (١) . ولعل هذا ما يفسر الهجرة الواسعة منه ، ويليه في الكثافة السكانية قضاء أريحا (١٨٢ فرداً في الكيلو متر المربع) إلا أن محافظة هذا اللواء على نسبة عالية من النمو السكاني يعود إلى عملية استصلاح الأراضي ومشاريع الري التي جرت في المنطقة ولكونه منتجعاً شتوياً متطوراً بالإضافة إلى كون عدد كبير من سكانه من اللاجئين .

ويبين الجدول رقم (١٥) التغير السكاني الذي طرأ على أقضية الضفة الغربية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ .

جدول رقم (١٥) عدد سكان أقضية الضفة الغربية في عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ وكذلك النسب المئوية لعدد سكان الأقضية من مجموع سكان الضفة الغربية (٢) :

اللواء / القضاء	عدد السكان بالأرقام المطلقة		النسب المئوية من مجموع سكان الضفة الغربية	
	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦١	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦١
□ الخليل	١٢٥,٦٥١	١١٩,٤٣٢	١٦,٩	١٤,٨
قضاء الخليل	١٢٥,٦٥١	١١٩,٤٣٢	١٦,٩	١٤,٨
□ القدس	٣٠١,٤٠٢	٣٤٤,٢٧٠	٤٠,٦	٤٢,٧
قضاء بيت لحم	٥٦,٦٧٧	٥٥,٢٨٢	٧,٦	٦,٨
قضاء القدس	٨٥,٥٥٠	١٠٧,٣٦٨	١١,٥	١٣,٣
قضاء رام الله	١١٠,٠٧٦	١١٥,٣٣٩	١٤,٨	١٤,٣
قضاء أريحا	٤٩,٠٩٩	٦٦,٢٨٠	٦,٦	٨,٢
□ نابلس	٣١٥,٢٣٦	٣٤١,٧٤٨	٤٢,٤	٤٢,٥
قضاء جنين	٨٠,٢٤٤	٨١,٦٩٦	١٠,٨	١٠,١
قضاء نابلس	١٥٣,٢٣٧	١٧٣,٤٦٢	٢٠,٦	٢١,٦
قضاء طولكرم	٨١,٧٥٥	٨٦,٥٩٠	١١,—	١٠,٧
□ المجموع (الضفة الغربية)	٧٤٢,٢٨٩	٨٠٥,٤٥٠	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

(١) تعداد المساكن والسكان ١٩٥٢ – مجلد رقم ١ ، جدول ١ – ١٢ (الاردن) .

(٢) مشتق من تعداد المساكن والسكان ١٩٥٢ ، تعداد السكان لعام ١٩٦١ (الاردن) .

ومن الواضح أن الهجرة من الضفة الغربية شملت الريف والمدن ، ومن هنا لم يطرأ أى تغير هام على نسبة سكان المدن الرئيسية من مجموع السكان خلال فترة ٥٢ – ١٩٦١ ، فقد شكل سكان مدن القدس ونابلس والخليل ١٦,٨ ٪ من مجموع سكان الضفة الغربية عام ١٩٥٢ و١٧,٨ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٦١ . كما أن جميع المناطق الريفية فى الأردن (الضفة الغربية ولواء عجلون) خسرت من سكانها لصالح مدن الضفة الشرقية (عمان والزرقاء بشكل رئيسى) .

إلا أن هناك اختلافاً بارزاً بين الضفتين فى هذا المجال: فى عام ١٩٥٢ كان عدد سكان المدن الرئيسية (عمان – الزرقاء – أربد) يعادل ١٥٩,٨٧٢ نسمة من مجموع سكان الضفة الشرقية البالغ آنذاك ٥٨٦,٨٨٥ نسمة أو ما يعادل ٢٧,٢ ٪ من المجموع . وفى عام ١٩٦١ أصبح عدد سكان هذه المدن يعادل ٣٨٧,٢٤٠ نسمة من أصل ٨٩١,٧٢٤ ، أى ما لا يقل عن ٤٣,٤ ٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية . وترتفع هذه النسبة إلى حوالى ٥٠ ٪ إن أضفنا عدد سكان المدن الصغيرة فى شرقى الأردن (ماديا ، السلط ، المفرق ، الرمثا ، الكرك) . ويستدل من الإحصاءات الرسمية أن مدينتى عمان والزرقاء استوعبتا الجزء الأكبر من مهاجرى الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية ، كما يتضح من الزيادة الهائلة فى عدد سكان هاتين المدينتين بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦١ . فقد ارتفع عدد سكان مدينة عمان من ١٠٨,٣٠٤ فى عام ١٩٥٢ إلى ٢٤٦,٤٧٥ عام ١٩٦١ أى بزيادة قدرها ١٢٨ ٪ ، كما إرتفع عدد سكان مدينة الزرقاء فى الفترة نفسها من ٢٨,٤١١ نسمة إلى ٩٦,٠٨٠ أى بزيادة قدرها ٢٣٨ ٪ .

وتشير الهجرة المكثفة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية والتى شملت كلا من الريف والمدينة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة الغربية شاركوا أيضاً فى حركة الهجرة هذه . وتدل أرقام « الأنروا » أن تحولا نسبياً طرأ على توزيع اللاجئين المسجلين فى الضفتين لصالح الضفة الشرقية إذ ارتفعت نسبة اللاجئين المسجلين فى الضفة الشرقية من ٢٢ ٪ عام ١٩٥١ إلى ٣٦ ٪ عام ١٩٦٢ .

وهكذا وبعد عشر سنوات فقط من ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن إختلفت التركيبة السكانية للضفة الشرقية من الأرن إختلافاً نوعياً (شكل ٥ – ٤) فبعد أن كان الطابع الغالب عليها هو التركيبة الريفية – البدوية أصبح الطابع الغالب هو التركيبة المدينية – الريفية – البدوية . فى حين لم يطرأ أى تغير هام على التركيبة السكانية فى الضفة الغربية التى ظل طابعها الريفى – المدنى كما كان عليه سابقاً ، وبقيت المدن المتوسطة والصغيرة النمط السائد .

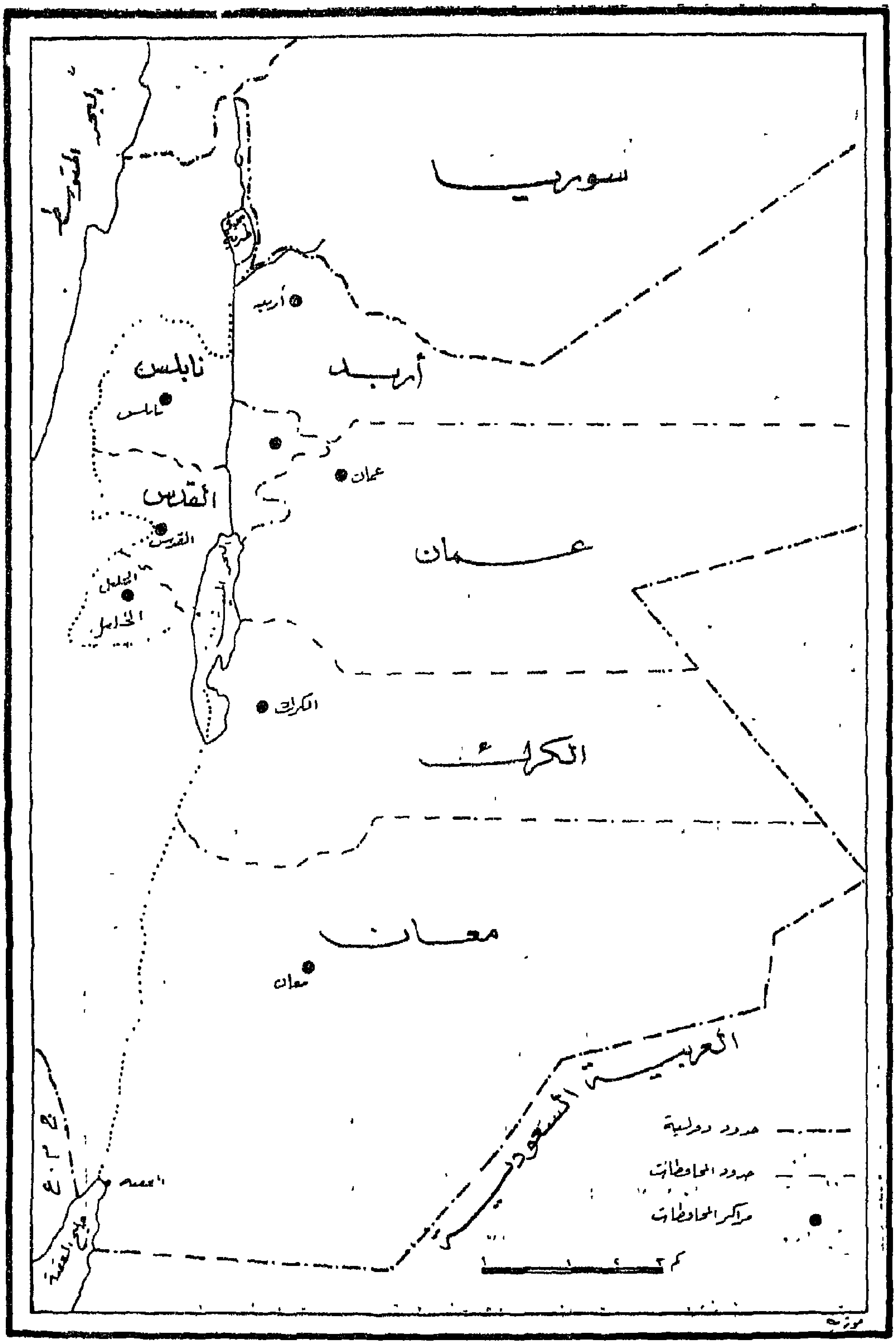

شكل ٥ ــ ٤ : محافظات المملكة الاردنية الهاشمية ،

الهجرات الجماعية :

منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا شهد الأردن ثلاثة تحركات سكانية كبيرة من هذا النوع . فهناك مايقرب من ٤٠٠,٠٠٠ شخص إنتقلوا إلى الأردن فى أعقاب الكارثة الفلسطينية خلال العام ٤٧ – ١٩٤٨ ، بالإضافة إلى عدد مشابه من الفلسطينيين سكان الضفة الغربية من الأردن التى كانت تشكل سابقاً المرتفعات الشرقية الفلسطينية .

وثانى هذه التحركات السكانية الكبيرة حدثت فى أعقاب نكسة حزيران (يونية) ١٩٦٧ ، حيث انتقل حوالى ٢٥٠,٠٠٠ – ٣٠٠,٠٠٠ نازح فلسطينى (من لاجئى ١٩٤٨ المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية ومن مقيمى الضفة الغربية) إلى الضفة الشرقية للأردن .

أما ثالث هذه التحركات السكانية فقد بدأت فى ربيع ١٩٦٨ وشملت حوالى ٥٠,٠٠٠ – ٧٠,٠٠٠ من المواطنين المقيمين فى المناطق الشرقية من وادى الأردن والذين فروا إلى مناطق أكثر أمنا فى داخل الضفة الشرقية نظرا لتعرض مناطقهم فى غور الأردن للقصف المتواصل من قبل العدو الصهيونى .

هجرة الأردنيين للخارج :

ويتضمن هذا النمط من الحركة السكانية الأردنيين الذين تركو البلاد بحثاً عن العمل فى دول أخرى ، وخاصة فى الدول العربية المنتجة للنفط . ويشير تعداد ١٩٦١ إلى أن هناك ٦٢٨٦٣ أردنياً خارج القطر ، بما فيهم أولئك الذين يتلقون العلم فى دول أخرى. والجدول رقم (١٦) يشير إلى مجمل عدد المهاجرين ، كما يتضمن تصنيفاً للنوع الذى ينتمى إليه هؤلاء المهاجرون وتحديداً للمناطق التى كانوا يقطنونها قبل رحيلهم .

جدول رقم (١٦)

الأردنيون فى الخارج حسب النوع والمقاطعة التى قدموا منها (١)

المقاطعة	اناث	ذكور	المجموع	النسبة
عمان	٢,٢٥٧	٦,١٦٥	٨,٤٢٢	١٣,٤٪
البلقاء	٨٢	٣٦٠	٤٤٢	–,٧ ٪
عجاون	٦٢٩	٢,٧٤٧	٣,٣٧٦	٥,٤ ٪
الكرك	٣٧	١٥٧	١٩٤	–,٣ ٪
معان	٣٦	١٣١	١٦٧	–,٣ ٪
الخليل	٣٦٨	١,٢١٤	١,٥٨٢	٢,٥ ٪
القدس	٤,٠٣٠	١٣,٨٩٣	١٧,٩٢٣	٢٨,٥٪
نابلس	٦,٧٤١	٢٤,٠١٦	٣٠,٧٥٧	٤٨,٩٪
المجموع	١٤,١٨٠	٤٨,٦٨٣	٦٢,٨٦٣	١٠٠ ٪

(١) تعداد السكان ١٩٦١ ، مجلد رقم ١ صفحة ٣١٥ ، جدول ٥ – ١. (الاردن) .

ومن هذا الجدول يمكن ملاحظة أن أكثر من ثلاثة أرباع (٧٧,٤ ٪) الأردنيين في الخارج هم من الذكور ، وأن ٨٠ ٪ من مجموع هؤلاء المهاجرين كانوا من أبناء الضفة الغربية ، حيث بلغ عدد المهاجرين من مقاطعة نابلس فقط حوالى نصف مجموع الأردنيين المتواجدين في الدول الأخرى .

ويسود عنصر الشباب بين المهاجرين إلى الخارج ، فهناك حوالى ٧٥ ٪ لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً ، بينما تنحصر أكبر فئة عمرية منفردة بين ٢٠ –٢٩ عاماً حيث تمثل ٤٤,٢ ٪ من مجموع الأردنيين في الخارج . ويمكن تصنيف الغالبية من هؤلاء المهاجرين ضمن فئة العمر القادرة على الإنتاج والنشطة إقتصادياً ، حيث تقدر نسبة هؤلاء الذين يقعون في الفئة ٢٠ – ٥٩ عاماً بحوالى ٦٧,٨ ٪ من مجموع المهاجرين ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

الأردنيون في الخارج مصنفون حسب فئات السن (١)

فئة السن	العدد	النسبة
دون ١٠ سنوات	٩,٥٣٠	١٥,٢ ٪
١٠ – ١٩ سنة	٩,٩٠١	١٥,٧ ٪
٢٠ – ٢٩ »	٢٧,٧٩٢	٤٤,٢ ٪
٣٠ – ٣٩ »	١٠,٢٤٧	١٦,٣ ٪
٤٠ – ٤٩ »	٣,٢٦١	٥,٢ ٪
٥٠ – ٥٩ »	١,٣٢٥	٢,١ ٪
٦٠ – ٦٩ »	٥٥٩	–,٩ ٪
٧٠ سنة فا كثر	٢٤٨	–,٤ ٪

ومن بين هؤلاء المتواجدين في الخارج هناك حوالى ٦٠ ٪ من الذكور و ٥١,١ ٪ من الإناث لم تتح لهم فرصة الزواج ، بينما بلغت نسبة المتزوجين من الذكور ٣٨,٨ ٪ والمتزوجات من الإناث ٤٦,٤ ٪ . وهكذا فإن الحالة الإجتماعية للأردنيين في الخارج كانت كما يلى : ٥٨,٤ ٪ من كلا الجنسين لم تتح لهم فرصة الزواج ، ٤٠,٥ ٪ متزوجون ، بينما بلغت نسبة الأرامل والمطلقين ١,١ ٪ .

(١) المرجع السابق ، مجلد رقم ١ صفحة ٣١٩ .

ويشير المستوى التعليمي للأردنيين فى الخارج إلى أن أكثر من الربع (٢٧٫٤ ٪) لم يحصلوا على أى نوع من الدراسة النظامية ، بينما بلغت نسبة الحاصلين على ١ إلى ٦ سنوات من التعليم الإبتدائى ٣١٫٤ ٪ ، ويشكل أولئك الذين توفرت لهم فرصة الإلتحاق بالمرحلة الثانوية حوالى ٣٢٫٤ ٪ ، فى حين تبلغ نسبة من تعرضوا لشكل من أشكال التعليم الفنى أو المهنى حوالى ٠٫٦ ٪ ، كما تبلغ نسبة الجامعيين منهم حوالى ٣ ٪ كما يتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (١٨)

تصنيف الأردنيين فى الخارج حسب المستوى التعليمي (١)

المستوى التعليمي	النسبة
لم يتوفر لهم أى تعليم نظامى	٢٧٫٤ ٪
١ - ٥ سنوات ابتدائى	٢٠٫٥ ٪
٦ سنوات ابتدائى	١٠٫٩ ٪
١ - ٤ سنوات ثانوى	١٨٫٧ ٪
٥ سنوات ثانوى	١٣٫٧ ٪
١ - ٢ سنه فنى أو مهنى	٠٫٦ ٪
١ - ٣ سنوات جامعى	٢٫٥ ٪
٤ سنوات جامعى أو أكثر	٣ ٪
	١٠٠ ٪

أما طبيعة العمل والوظائف التى التحقوا بها فكانت متنوعة ، حيث بلغت نسبة الحرفيين وعمال الإنتاج منهم حوالى ٤٠٫٦ ٪ ، يليهم عمال المبيعات ١٨.٧ ٪ فالملتحقون بأعمال كتابية ١١٫٩ ٪ ، وقد تضمن الجدول رقم (١٩) تصنيفاً للأردنيين فى الخارج حسب المهنة أو العمل الذى يمارسونه .

(١) المرجع السابق . مجلد رقم ١ . صفحة ٣٢٧ ، جدول ٥ - ٦ .

جدول رقم (١٩٠)

الأردنيون فى الخارج حسب نوع المهنة أو العمل الذى يمارسونه (١)

فئات المهن الرئيسية	العدد	النسبة
مهنيون ، تقنيون	٣,٢٤٧	٨,٥ ٪
إداريون ومديرون تنفيذيون	٢٥٨	٨,- ٪
أعمال كتابية	٣,٨٤١	١١,٩ ٪
عمال مبيعات	٥,٩٦٥	١٨,٧ ٪
مزارعون وصيادون	١,٤١٧	٤,٥ ٪
عمال مناجم أو ما يتصل بهذا العمل	٧٤	٢,- ٪
النقل والمواصلات	٢,٨٠٣	٨,٨ ٪
حرفيون ، عمال إنتاج ، وعمال غير مصنفين فى أى فئات أخرى	١٣,٠٢١	٤٠,٦ ٪
عمال خدمات وترويح	٢,٠٨٤	٦,- ٪
عمال غير مصنفين حسب أى مهنة	٥٥	—

ومما يجدر ملاحظته أنه ليس من الضرورى أن يكون جميع الأردنيين فى الخارج ملتحقين بأعمال : فهناك نسبة كبيرة منهم ملتحقة بالعائلين العاملين فى الخارج ، كما أن هناك حوالى ١٠ ٪ من الأردنيين فى الخارج من طلاب العلم من بينهم حوالى (٥,١٢١) من طلبة الجامعات .

إن النوعية الجيدة للقوى العاملة الأردنية ، والترحيب الذى لاقته عبر المنطقة العربية كانا عاملين أساسين فى هجرة الأردنيين إلى الخارج . ومع أن حالة من التناقض الظاهرى قد وجدت بهجرة الأعداد الكبيرة من الأردنيين — خاصة من المستويات الوسطى والعليا واللازمة لمتطلبات التنمية المحلية — للعمل فى الخارج ، إلا أن محصول نتاجهم وعائداتهم تشكل مصدراً لايستهان به من مصادر دخل القطر ، كما أن مغادرتهم للبلاد قد حدت من مشكلة البطالة . وقد بلغت المبالغ المحولة من الأردنيين العاملين فى الخارج إلى عائلاتهم حوالى ٩,٦ ٪ من الإنتاج القومى الإجمالى خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٦ .

---

(١) المرجع السابق ، مجلد رقم ١ ، ص ٣٢٨ ، جدول ٥ — ٩

عوامل الهجرة من الريف الى الحضر :

فى عام ١٩٦٧ أجريت دراسة لتحليل إتجاهات الهجرة وخصائص المهاجرين إلى ٦ مدن رئيسية هى : عمان ، القدس ، الزرقاء ، إربد ، العقبة والرصيفة (١) . وقد أفادت تلك الدراسة إلى أن الأسباب الرئيسة التى دعت المهاجرين إلى الإنتقال الى مدينة عمان والإستقرار فيها كانت تتضمن :

جمع شمل العائلات – الإلتحاق بالعائل – ٧٤ ٪ ، الإنتقال إلى عمل آخر ١٥٪ ، البحث عن عمل ٧ ٪ ، توفر إمكانيات تعليمية أفضل ٢٪ ، أسباب أخرى ٢ ٪ .

وفيما يتعلق بالسبب الأول للإنتقال إلى العاصمة ، فإنه نظراً لأن معظم العائلين كانوا مستخدمين فى عمان فقد فضلوا إنتقال عائلاتهم للإقامة بالقرب من مراكز عملهم على أن يتنقلوا يومياً من الأماكن المجاورة للعاصمة (غالباً ريفية) إلى مراكز عملهم فى عمان. واشتملت تلك العائلات الوافدة إلى العاصمة على الوالدين والأبناء غير المتروجين لعائلات ممتدة (٤٦٪) ، وكان حوالى ٤٨٪ من مجموع تلك العائلات قد انتقل إلى عمان خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٦ .

أما الموطن الأصلى لأولئك الوافدين إلى العاصمة فهو : ٢٤ ٪ من مقاطعة القدس ، ١٥ ٪ من خارج الأردن ، ١٠ ٪ من المناطق الريفية المحيطة بعمان ، ٩ ٪ من مقاطعة إربد ، أما الباقون فقد وفدوا من نابلس ، الخليل ، السلط الكرك ومعان (على الترتيب . لقد ذكر حوالى ٩٧ ٪ من مجموع الوافدين إلى عمان بأنهم انتقلوا إلى العاصمة لمتطلبات العمل التى تقتضى ذلك ، أو للإلتحاق بعائلاتهم أو للبحث عن عمل (٢) .

فالإتجاهات الرئيسية للهجرة السكانية فى الأردن يبدو أنها تتم من المجتمعات الريفية إلى المدن الصغيرة ، ومن المدن الصغيرة إلى المراكز الحضرية الأكبر حجماً ، وخاصة إلى العاصمة عمان .

ومع أن الهجرة من الريف إلى الحضر مازالت أبرز الإتجاهات السائدة ، إلا أن الأردن شهدت فى العقد الأخير نموذجاً جديداً للهجرة يتمثل فى الإنتقال من المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أكثر نمواً أو تتوفر لديها القدرة على النمو المستقبلى . هذا النمط من الهجره

---

(١) Jordan, Department of Statistics. Population Census and Internal Migration for Amman, Jerusalem, Zerqa, Rusiefa, Irbid and Aqaba 1967, (Amman, 1968).

(٢) Ibid,

يتمثل فى التحركات السكانية التى حدثت فى مناطق السيطرة والتحكم فى إستغلال مما، ومشاريع التوطين التى تم تنفيذها أو تخطيطها .

ويعتبر مشروع قناة الغور الشرقية الذى يؤمن إستصلاح حوالى ١٤٥,٠٠٠ دونم فى وادى الأردن أبرز دليل على ذلك . هذا المشروع الذى استهدف إعادة توزيع الأراضى على المزارعين فى المنطقة بالإضافة إلى استحداث أراض جديدة صالحة للرى ، جذب المزارعين وحال دون إنتقالهم إلى مناطق ريفية أخرى بسبب كبر المنطقة المحتاجة للزراعة والحاجة المتزايدة للعمال الموسميين .

ويعتبر المشروع الرائد لتوطين البدو فى المناطق الصحراوية جنوب شرق الأردن من المحاولات الجادة لتوطين البدو والحد من تحركاتهم الموسمية . كما أن اكتشاف المياه الجوفية فى المناطق شبه الصحراوية قد ساعد الحكومة ، بالتعاون مع الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية ، على إقامة وتطوير المستوطنات الزراعية للقبائل البدوية . إن من غير المعروف ما إذا كانت هذه التحركات السكانية قد أدت إلى استنزاف السكان من مواطنهم الأصلية ، حيث أن معدل الزيادة الطبيعية فى المناطق الريفية حافظت على إرتفاعها ، وربما يكون الفائض من السكان الريفيين هو الذى قد غير مواقعه (١) .

المستقبل العددى لسكان الأردن :

إنه من المفيد ربط مختلف الاحصاءات المتعلقة بالخصائص الدمغرافية للأردن بالتوقعات المرتقبة للنمو السكانى ، فقد قام مكتب هيئة الأمم المتحدة ببيروت فى عام ١٩٧٠ بالتنبؤ بالزيادة السكانية المتوقعة فى أقطار الشرق الأوسط للعقدين اللاحقين ١٩٧٠ — ١٩٩٠ والمعلومات التى سيستند إليها فى هذا المجال مستقاة إلى حد بعيد من احصاءات أعدت بواسطة مكتب الأمم المتحدة ببيروت .

تعتمد ديناميكية السكان على نوعين من العوامل : حجم السكان الذين هم فى سن الاخصاب ، والذى يعتمد بدوره على الهرم السكانى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى معدل النمو الطبيعى الذى يشكل الفرق بين معدلات المواليد والوفيات . وفى ضوء فتوة سكان الأردن ، فإنه مع كبر سن الإناث الذين ينتمون إلى الفئة العمرية القادرة على الإنجاب (١٥ — ٤٤ سنة) سوف يحل مكانهن عدد أكبر من الإناث القادرات على الإنجاب وذلك من جماعات الشباب

(١) UNESOB, «Social Development in the Middle East». Prepared for the 1970 Report on the World Social Situation, November 1969.

التى تشكل القاعدة العريضة للهرم السكانى القائم الآن ، وعلى هذا الأساس فإنه فى عام ١٩٩٠ ، سيكون عدد الذين فى سن ١٥ — ١٩ سنة مساو لعدد أولئك الذين فى نفس المرحلة العمرية فى عام ١٩٧٠ مضافاً إليهم الزيادة الناتجة من النمو الطبيعى لهذه الفئة خلال عشرين عاماً ؛ أى حوالى ١٢٠ ٪ ، وعلى هذا فإن إنجاب الفئة العمرية ١٥ إلى ١٩ سنة سوف يكون فى عام ١٩٩٠ ضعف إنتاجية نفس الفئة العمرية فى عام ١٩٧٠ (١). ويستدل على حيوية سكان الأردن من خلال معدل المواليد الذى يبلغ ٤٧ فى الألف ، مع أن معدل المواليد الذين يبلغ ٢٥ فى الألف يعتبر مرتفعاً بالنسبة لدولة صناعية : فالسويد ، مثلا ، يبلغ معدل المواليد فيها ١٥ فى الألف أو أقل من ثلث معدل المواليد فى الأردن . والجدول رقم (٢٠) يبين متوسط العمر المتوقع ، ووفيات الرضع ، ومعدل الوفيات ونسبة عدد المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان فى الأردن مقارنة بمثيلاتها فى السويد .

جدول رقم (٢٠)

متوسط العمر المتوقع ، وفيات الرضع ، معدل الوفيات ونسبة عدد المواليد للسكان فى الأردن مقارنة بمثيلاتها فى السويد (٢)

الدولة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة			متوسط المعدلات المشاهدة أو التقديرية		
	الجنسين	ذكور	اناث	وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء	معدلات الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان
الأردن	٥٢,٣	٥٢,٦	٥٢	١٠٥	١٦	٤٧
السويد	٧٣,٣	٧١,٣	٧٥,٤	١٤	١٠	١٥

(٠) الكتاب السنوى الديمغرافى ، ١٩٦٧ (منشورات هيئة الأمم المتحدة، رقم البيع ى/ ف ١٣،٦٨/١.

معدلات الخصوبة العامة والتى تعبر عن نسبة عدد الأطفال المولودين أحياء لعدد الإناث فى الفئة العمرية (١٥ — ٤٤ سنة) ، يمكن اعتبارها أكثر تمثيلا لمستوى الخصوبة فى البلاد . وقدرت هذه النسبة للأردن عام ١٩٧٠ ب ٢٢٥ فى الألف فى حين لم تتجاوز الـ ٧٠ فى الألف بالنسبة للسويد ، أى أنه فى كل عام تقوم ١٠٠٠ أنثى فى الفئة العمرية (١٥ — ٤٤ سنة) بإنجاب ٢٢٥ طفلا مقابل ٧٠ طفلا بالنسبة للسويد .

(١) UNESOB, Studies on Delected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1970, pp. 81-83.

(٢) Ibid., p. 85.

إن معدل النمو الطبيعي ، الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية طرح عدد الوفيات السنوي من مجموع عدد المواليد السنوي ، يمثل الزيادة في السكان بغض النظر عن تأثيرات الهجرة . عندما يكون معدل الوفيات ١٦ في الألف ، ومعدل المواليد ٤٧ في الألف ، فإنه على ضوء ذلك يكون معدل النمو الطبيعي للأردن حوالى ٣,١٪ في كل عام . وهذا المعدل سوف يؤدي إلى مضاعفة السكان خلال عشرين إلى خمس وعشرين سنة . في حين أن السويد سوف تحتاج إلى قرن كامل من الزمن لمضاعفة عدد سكانها بناء على معطيات الوضع الديمغرافي الحالي .

وفي عملية استقصائنا للوضع الديمغرافي للعقدين القادمين ، هناك عوامل معينة من التطور تبدو متوقعة ، فمن المؤكد أن معدل الوفيات سوف يزداد انخفاضا . مع أن معدل الانخفاض يصعب التنبؤ الكامل به ، إلا أن المعطيات السابقة تمدنا بالمعلومات الكافية لتحديد ذلك . واستناداً إلى هذه المعطيات ، فقد تم التوصل إلى أن متوسط العمر عند الولادة في الأردن سوف يزداد من ٥٤,١ سنة للذكور و ٥٧,٥ سنة للإناث في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٥ إلى ٦١,٢ سنة و ٦٥ سنة ، على الترتيب ، في عام ١٩٩٠ . أما معدلات الخصوبة فإن هناك صعوبة أكثر في التنبؤ بها ، حيث أن مستوى الخصوبة واتجاهاتها تعتمد على العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الدراسة التي أجرتها الوحدة السكانية بمكتب هيئة الأمم المتحدة ببيروت ، تم اختيار فرضين متباعدين من أجل توضيح أثر اتجاهات الخصوبة على تطور التركيب العمري للسكان . ويقوم الفرض الأول على أساس « تناقص الخصوبة » ، أي ليس من المتوقع أن يتجاوز معدل المستوى العام للخصوبة ١١٠ في الألف في عام ١٩٩٠ — حوالى نصف المعدل الحالي للأردن — أي ما يعادل ٢٥ في الألف بالنسبة لمعدلات المواليد . ويقوم الفرض الآخر على أساس « ثبات الخصوبة » خلال الفترة القادمة حتى عام ١٩٩٠ .

ومع أن منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها الأردن ، قد شهدت تحركات سكانية ملحوظة ، إلا أنه لا تتوفر إحصاءات ودراسات كافية في هذا المجال . وعلى هذا فإن تقديرات مكتب هيئة الأمم المتحدة ببيروت قد أعدت على أساس إغفال عامل الهجرة . ويتضمن الجدول رقم (٢١) تقديرات النمو السكاني المستقبلي في الأردن حسب الفئة العمرية في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ .

جدول رقم (٢١)

النمو السكانى المستقبلى حسب فئة العمر، ١٩٧٠ – ١٩٩٠ (١) (بالألف)

(أ) المتغيرات « خصوبة ثابتة ، انخفاض فى معدل الوفيات ، هجرة معدومة » .

الفئة العمرية	السكان فى أول يناير :									
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صفر – ١٤	١٫٠٢٧	٤٥٫٩٪	١٫٢٢٧	٤٦٫٤٪	١٫٤٥٥	٤٦٫٣٪	١٫٧٣٦	٤٦٫١٪	٢٫١٠٧	٤٦٫٥٪
١٥ – ٦٤	١٫١٤٥	٥١٫٢٪	١٫٣٤٢	٥٠٫٨٪	١٫٦٠٠	٥١٪	١٫٩٢٣	٥١٫١٪	٢٫٢٩٣	٥٠٫٦٪
٦٥ فأكثر	٦٦	٢٫٩٪	٧٣	٢٫٨٪	٨٦	٢٫٧٪	١٠٦	٢٫٨٪	١٣٣	٢٫٩٪
جميع الاعمار	٢٫٢٣٨	١٠٠٪	٢٫٦٤٢	١٠٠٪	٣٫١٤١	١٠٠٪	٣٫٧٦٥	١٠٠٪	٤٫٥٣٣	١٠٠٪

(ب) المتغيرات « تناقص فى معدل الخصوبة ، انخفاض فى معدل الوفيات ، هجرة معدومة » .

الفئة العمرية	السكان فى أول يناير :									
	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صفر – ١٤	١٫٠٢٧	٤٥٫٩٪	١٫٢٢٧	٤٦٫٤٪	١٫٣٢٥	٤٤٪	١٫٣٤٣	٣٩٫٨٪	١٫٢٨٤	٣٤٫٦٪
١٥ – ٦٤	١٫١٤٥	٥١٫٢٪	١٫٣٤٢	٥٠٫٨٪	١٫٦٠٠	٥٣٫١٪	١٫٩٢٣	٥٧٫١٪	٢٫٢٩٣	٦١٫٧٪
٦٥ فأكثر	٦٦	٢٫٩٪	٧٣	٢٫٨٪	٨٦	٢٫٩٪	١٠٦	٣٫١٪	١٣٣	٣٫٦٪
جميع الأعمار	٢٫٢٣٨	١٠٠٪	٢٫٦٤٢	١٠٠٪	٣٫٠١١	١٠٠٪	٣٫٣٧٢	١٠٠٪	٣٫٧١٠	١٠٠٪

إن النمو المتنبأ به لمجمل السكان خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠ مستنبط على أساس ٣٫٣٪ فى السنة مع الاحتفاظ بثبات متغير الخصوبة ، على أساس ٢٫٤٪ فى السنة فى حالة تناقص معدل متغير الخصوبة . ففى الحالة الأولى سيتضاعف فى عام ١٩٩٠ مجمل عدد السكان كما

(١) المرجع السابق . ص ٩٣ ؛ جدول رقم ٢٠ .

ستتضاعف القاعدة العريضة لفئات العمر ، بينما يزيد مجمل عدد السكان في الحالة الثانية بحوالى ١,٦٥ مرة خلال عقدين من الزمن .

وهناك جانب هام آخر لهذه التنبؤات وهو خاصية التركيب العمرى فى كل من عام ١٩٧٠ ونهاية العقدين (١٩٩٠) . وفى حالة ثبات متغير الخصوبة يحافظ المجتمع على التركيب العمرى للسكان كما هو . وأما فى حالة تناقص متغير الخصوبة فإن التركيب العمرى للسكان يتغير بشكل واضح ، فبينما ينخفض عدد الناشئة الواقعة فى الفئة العمرية صفر — ١٤ سنة من ٤٥,٩ ٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٣٤,٦٪ فى عام ١٩٩٠ ، إلا أن الفئة النشطة اقتصادياً من السكان ١٥ — ٦٤ سنة تزداد من ٥١,٢ ٪ إلى ٦١,٨ ٪ ، فى حين أن كبار السن ٦٥ سنة فأكثر تزداد من ٢,٩٪ إلى ٣,٦٪ فى عام ١٩٩٠ . وهذه النتائج تؤدى إلى تخفيض نسبة الإعالة فى عام ١٩٩٠ من ٩٨ شخصاً غير منتج لكل ١٠٠ شخص منتج فى حالة ثبات متغير الخصوبة إلى ٦٢ شخصاً غير منتج فى حالة زيادة متغير الخصوبة .

ويشير الجدول رقم (٢٢) إلى تطور التركيب العمرى للسكان تحت سن ٢٤ سنة فى ظل مختلف المتغيرات .

إن المرحلة العمرية للفتية من السكان التى اختيرت للدراسة التى قام بها مكتب هيئة الأمم المتحدة ببيروت قد حددت بين صفر و ٢٤ سنة . ولقد صنفت هذه الفئة العمرية الواسعة بدورها إلى فئات عمرية أصغر : صفر — ٣ سنوات تقابل مرحلة الحضانة ، ٤ — ٦ سنوات التى تقابل سن ما قبل المدرسة ، ٧ — ١٢ سنة مرحلة الدراسة الابتدائية ، ١٣ — ١٩ سنة مرحلة الدراسة الثانوية ، ٢٠ — ٢٤ سنة تقابل مرحلة التعليم الجامعى .

وبالنظر إلى أرقام الجدول رقم (٢٢) ، يمكن ملاحظة أن الاختلاف بين المتغيرين فى الفئة العمرية صفر — ٣ سنوات غير ملفت للنظر . إن المساهمة النسبية لهذه الفئة العمرية قد انخفضت من ١٥,٤٪ — فى حالة ثبات متغير الخصوبة — إلى ٨,٩٪ — فى حالة تناقص هذا المتغير — ، والفئة العمرية ٤ — ٦ سنوات انخفضت من ١٠٪ إلى ٦,٩٪ ، وأما الأطفال الذين هم فى سنى المدرسة (٧ — ١٢ سنة) فقد انخفضت من ١٦,٥٪ إلى ١٣,٩٪ . وأما نسبة فئات العمر الأخرى ، ١٣ — ١٩ ، ٢٠ — ٢٤ سنة فسوف تزداد نظراً لأن عدداً كبيراً من هؤلاء قد ولد قبل أن يبدأ اتجاه الخصوبة فى التناقص بشكل ملحوظ .

ومما يجدر ملاحظة تلك الفئة من الأطفال ٧ — ١٢ سنة ، الذين يشكل عددهم الكبير عبئاً ثقيلا على الحكومة الأردنية فى جهودها لتوفير مدارس كافية لهم . ونقطة أخرى جديرة

جدول رقم (٢٢) النمو المستقبلي للسكان البالغين من العمر أقل من ٢٤ سنة حسب فئات العمر ، ١٩٧٠ – ١٩٩٠ (١) (بالألف)

(أ) المتغيرات « خصوبة ثابتة ، تناقص فى معدل الوفيات ، هجرة معدومة » .

الفئة العمرية	السكان فى أول يناير : ١٩٧٠ عدد السكان	١٩٧٠ النسبة	١٩٧٥ عدد السكان	١٩٨٠ عدد السكان	١٩٨٥ عدد السكان	١٩٩٠ عدد السكان	١٩٩٠ النسبة
صفر	٩٣	٤,٣ ٪	١٠٢	١٢٩	١٥٥	١٨٥	٤,١ ٪
١ – ٣	٢٥٧	١١,٥٪	٢٩٠	٣٤٧	٤٢٦	٥١٣	١١,٣٪
٤ – ٦	٢٢١	٩,٩ ٪	٢٦٥	٣٠٣	٣٧٠	٤٥١	١٠ ٪
٧ – ١٢	٣٥٨	١٦	٤٤٦	٥٢٠	٦٠٨	٧٤٩	١٦,٥٪
١٣ – ١٩	٣٢٣	١٤,٤٪	٣٨٤	٤٨٥	٥٨٠	٦٧٢	١٤,٨٪
٢٠ – ٢٤	٢٠٠	٨,٩ ٪	٢٢٢	٢٥٧	٣٢٨	٤٠٠	٨,٨ ٪
مجموع أقل من ٢٤ سنة	١,٤٥٢	٦٤,٩٪	١,٧٠٩	٢,٠٤١	٢,٤٦٧	٢,٩٧٠	٦٥,٥٪
مجموع ٢٥ سنة فأكثر	٧٨٦	٣٥,١٪	٩٣٣	١,١٠٠	١,٢٩٨	١,٥٦٣	٣٤,٥٪
جمل السكان	٢,٢٣٨	١٠٠ ٪	٢,٦٤٢	٣,١٤١	٣,٧٦٥	٤,٥٣٣	١٠٠ ٪

(ب) المتغيرات « تناقص فى درجة الخصوبة ، تناقص فى معدل الوفيات ، هجرة معدومة » .

الفئة العمريه	السكان فى أول يناير : ١٩٧٠ عدد السكان	١٩٧٠ النسبة	١٩٧٥ عدد السكان	١٩٨٠ عدد السكان	١٩٨٥ عدد السكان	١٩٩٠ عدد السكان	١٩٩٠ النسبة
صفر	٩٣	٤,٣ ٪	١٠٢	٨٢	٩٣	٨١	٢,٢ ٪
١ – ٣	٢٥٧	١١,٥٪	٢٩٠	٢٧٣	٢٦٣	٢٥٠	٦,٧ ٪
٤ – ٦	٢٢١	٩,٩ ٪	٢٦٥	٢٨٨	٢٥٨	٢٥٧	٦,٩ ٪
٧ – ١٢	٣٥٨	١٦ ٪	٤٤٦	٥٢٧	٥٤٦	٥١٧	١٣,٩٪
١٣ – ١٩	٣٢٣	١٤,٤٪	٣٨٤	٤٨٤	٥٨٦	٦٤٢	١٧,٣٪
٢٠ – ٢٤	٢٠٠	٨,٩ ٪	٢٢٢	٢٥٧	٣٢٨	٤٠٠	١٠,٨٪
مجموع أقل من ٢٤ سنة	١,٤٥٢	٦٤,٩	١,٧٠٩	١,٩١١	٢,٠٧٤	٢,١٤٨	٥٧,٩٪
مجموع ٢٥ سنة فأكثر	٧٨٦	٣٥,١	٩٣٣	١,١٠٠	١,٢٩٨	١,٥٦٣	٤٢,١٪
جمل السكان	٢,٢٣٨	١٠٠	٢,٦٤٢	٣,٠٠١	٣,٣٧٢	٣,٧١٠	١٠٠

(١) المرجع السابق ص ٩٧ ؛ جدول ٢٩ .

بالاهتمام فى استعراضنا للنمو السكانى خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، هى تلك العلاقة بين أولئك الفئية من السكان وبين النشيطين اقتصادياً فى هذا المجتمع . ففى حالة ثبات متغير — الخصوبة سوف يبقى عبء السكان الغير نشيطين اقتصادياً — وخصوصاً الفئة صفر — ١٤ سنة — ثابتاً إلى حد ما . ومن ناحية أخرى فإن هذا العبء سوف ينخفض بشكل ملحوظ فى حالة تناقص متغير الخصوبة .

رابعا ـ التحضر ونمو المدن :

التحضر والسكان :

لقد تبين من تعداد السكان لعام ١٩٥٢ أن الثمانى عشرة مدينة رئيسية فى الأردن تضم ٤١٩٧١٠ مواطناً أى ٣١,٥٪ من مجموع سكان القطر . وهناك عشرة فقط من هذه المدن تضم كل منها عدداً من السكان يربو على العشرة آلاف نسمة ، بينما بلغ عدد المدن التى يتعدى سكانها ٢٠٠٠٠ نسمة سبعة فقط .

وفى أقل من عشر سنوات لاحقة — عام ١٩٦١ — بلغ عدد المدن التى يربو عدد سكان كل منها على ١٠٠٠٠ نسمة ثمانى عشرة مدينة، فى حين كان هناك تسع مدن فقط يفوق عدد سكان كل منها الـ ٢٠٠٠٠ نسمة (جدول رقم ٢٣).

جدول رقم (٢٣) الأوزان السكانية المستوطنات البشرية (١)

حجم المستوطنه	مجموع عدد السكان	عدد المستوطنات البشرية
١٠٠٠٠٠ فأكثر	٢٤٦٤٧٥	١
٥٠٠٠٠ – ٩٩٩٩٩	١٥٦٥٦٨	٢
٢٠٠٠٠ – ٤٩٩٩٩	٢١٤٠١٥	٦
١٠٠٠٠ – ١٩٩٩٩	١٢٨٨٦٥	٩
٥٠٠٠ – ٩٩٩٩	٨٦٦٢٣	١٣
٢٠٠٠ – ٤٩٩٩	٢٤٤٠٣٩	٨٠
١٠٠٠ – ١٩٩٩	٢٠٨٧٦٣	١٥٥
٥٠٠ – ٩٩	١٤٦٩٤٩	٢٠٩
١٠٠ – ٤٩٩	١٤١١٠٦	٥٥٦
أقل من ١٠٠ شخص	٣٧٤٨٩	–
سكان الخيام المتناثرة	٩٥٤٣٤	–
	١٧٠٦٢٢٦	١٠٣١

(١) تعداد السكان لعام ١٩٦١ ، صفحة ٢٩ ، جدول رقم ١ — ١٠١ (الاردن).

وفى تعداد السكان لعام ١٩٦١ صنفت كافة التجمعات السكانية التى تقيم فى مستوطنات تضم ٥,٠٠٠ نسمة أو أكثر ، وفى عواصم المحافظات بغض النظر عن حجمها . وفى ضواحى المدينتين الرئيسيتين عمان والقدس ، على أنها تجمعات كاملة التحضر . وقد بلغ مجموع السكان الذين يعيشون فى مناطق كاملة التحضر ٧٤٨,٢٩١ نسمة ، أى ٤٣,٩٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ١,٧٠٦,٢٢٦ نسمة .

والأردن كغيره من دول العالم يشير نمو المناطق الحضرية فيه إلى أن نسبة السكان الحضريين إلى الريفيين تتجه بسرعة نحو التساوى ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢٤) .

جدول رقم (٢٤)
سكان الأردن والنمط المعيشى (١)
١٩٥٢ و ١٩٦١ (نسب مئوية)

المقاطعة والمنطقة	مجموع السكان		سكان حضريون		سكان مخيمات وريفيون: مناطق ريفيه		سكان مخيمات وريفيون: خيام	
	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٥٢	١٩٦١
نابلس	٢٣,٧	٢٠,—	١٦,—	١٢,٣	٢٨,١	٢٦,—	٢٧,٩	٩,—
القدس	٢٢,٧	٢٠,٢	٣١,٧	٢٠,١	١٧,٥	١٩,٩	٢١,٥	٥,—
الخليل	٩,٤	٧,—	٤,٧	٥,٦	١٠,٦	٨,٥	٩,٣	١,٧
الضفة الغربية	٥٥,٨	٤٧,٢	٥٥,١	٣٨,—	٥٦,٢	٥٤,٤	٥٨,٧	١٥,٧
عجلون	١٦,١	١٦,١	٧,٩	٨,٧	٢٠,٨	٢١,٨	٢٢,١	١٩,—
البلقاء	٤,٩	٤,٦	٣,٢	٢,١	٥,٨	٦,٦	٥,٧	١٤,٧
عمان	١٦,٤	٢٥,٥	٣١,٢	٤٨,١	٨,١	٧,٧	٦,٢	٢١,٣
الضفة الشرقية (الشمال)	٣٧,٤	٤٦,٢	٤٢,٢	٥٨,٩	٣٤,٧	٣٦,١	٣٤,—	٥٥,—
الكرك	—	٣,٩	١,٢	١,—	—	٦,٢	٦,—	٨,٥
معان	—	٢,٧	١,٥	٢,١	—	٣,٣	١,٣	٢٠,٨
الضفه الشرقيه (الجنوب)	٦,٧	٦,٦	٢,٧	٣,١	٩,١	٩,٥	٧,٣	٢٩,٣
المجموع (الاردن)	١٠٠,—	١٠٠,—	١٠٠,—	١٠٠,—	١٠٠,—	١٠٠,—	١٠٠,—	١٠٠,—

(١) تعداد المساكن والسكان ١٩٥٢ ، مجلد رقم ١ ، ص ٢٨ ف – تعداد السكان ١٩٦٢ : صفحة ٢٩ .

وطبقاً لتعداد ١٩٦١ فإن ٤٤٪ من مجموع السكان صنفوا كحضريين(١) ، ٥٠٪ ريفيين ، ٦٪ يعيشون فى خيام متناثرة ، فى حين يبلغ مجموع السكان الريفيين والمقيمين فى الخيام قبل تسع سنوات فقط (١٩٥٢) حوالى ٦٤٪ ، بينما كان مجموع السكان المصنفين كحضريين ٣٦٪ ولقد تأثرت معظم أجزاء الضفة الشرقية تقريباً وخاصة مقاطعة عمان بهذا النمو الحضري الذى حدث فى الفترة الواقعة مابين ١٩٥٢ — ١٩٦١ . واستوعبت عمان ٨٠٪ من هذه الزيادة البالغة ٢٠٨,٠٠٠ ، أى بمعدل نمو ١٤٠٪ ؛ وواجهت بعض المقاطعات الأخرى إما زيادة أو نقصان طفيفين . وفى الضفة الغربية انخفضت نسبة السكان المصنفين بجماعات حضرية من ٥٥٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٣٨٪ فى عام ١٩٦١ ، وبقى مجموع السكان الريفيين ثابتاً تقريباً .

ولقد أدى تدفق المواطنين من الضفة الغربية وخاصة إلى عمان إلى الازدحام السريع للمدينة.

ويمكننا القول إجمالا بأن كلا من الجماعتين الحضرية والريفية قد تعرضتا للزيادة ، ففى الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ — ١٩٦١ بلغ مجمل الزيادة السكانية ٣٧٧,٠٠٠ أى حوالى ٢٨,٤٪ ؛ وكانت الزيادة فى السكان الريفيين ١١١,٠٠٠ أى ١٣٪ فقط . وفى جميع المقاطعات كان النمو الريفى أبطأ من النمو الحضرى باستثناء كل من البلقاء والقدس بالإضافة إلى الخليل التى شهدت تناقصاً سكانياً فى تلك الفترة ، حيث يعزى هذا الانحدار إلى عامل الهجرة . وتشير التقديرات السكانية لعام ١٩٦١ إلى أنه من مجموع سكان الأردن البالغ عددهم — ٢,١٠٠,١٠٨ نسمة هناك ٩٠٧,٢٨٠ نسمة ، أى حوالى ٤٣,٧٪ كانوا يعيشون فى مناطق حضرية (١٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) ، كما يتضح من الجدول رقم (٢٥).

وهكذا وبعد عشر سنوات فقط من ضم الضفة الغربية إلى شرقى الأردن اختلفت التركيبة السكانية للضفة الشرقية من الأردن اختلافاً نوعياً . فبعد أن كان الطابع الغالب عليها هو التركيبة الريفية البدوية أصبح الطابع الغالب هو التركيبة المدينية — الريفية — البدوية . فى حين لم يطرأ أى تغيير هام على التركيبة السكانية فى الضفة الغربية التى بقى طابعها الريفى — المدينى كما كان عليه سابقاً ، وبقيت المدن المتوسطة والصغيرة النمط السائد . والواقع أن الضفة الغربية ككل أصبحت تلعب دور الريف بالنسبة إلى المتروبول الجديد فى الضفة الشرقية الذى أصبح يمتص منها ليس الفائض الزراعى فحسب بل الأيدى العاملة أيضاً (٢) . وتتميز

(١) تعداد السكان لعام ١٩٦١ (الاردن) .

(٢) جميل هلال . الضفة الغربية — التركيب الاجتماعى والاقتصادى ١٩٤٨ — ١٩٧٤ — بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٤ ، ص ٩٠ .

الضفة الغربية بوجود عدد كبير نسبياً من المدن المتوسطة والصغيرة يحيط بها ريف يضم أغلبية السكان . أما الضفة الشرقية فتتميز بهيمنة مدينتى عمان والزرقاء (وخاصة عمان) من جهة ، ونقص فى عدد المدن المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى . ولا يشكل سكان الريف (الفلاحين) فى الضفة الشرقية (بعكس الضفة الغربية) سوى أقلية بالنسبة لمجموع سكان الضفة الكلى .

جدول رقم (٢٥)

توزيع سكان الأردن حسب حجم المدن والقرى (١)

(بالنسبة المئوية فى مجموع السكان فى اللواء / المنطقة / الأردن)

اللواء /المنطقة	٥٠,٠٠٠ فأكثر	١٠,٠٠٠ إلى ٤٩,٩٩٩	٢,٠٠٠ إلى ٩,٩٩٩	٥٠٠ إلى ١,٩٩٩	أقل من ٥٠٠
نابلس	—	٪ ٢٧,-	٪ ٣٠,١	٪ ٢٩,٣	٪ ١٣,٦
القدس	٪١٧,٦	٪ ٣٧,٧	٪ ١٣,٤	٪ ٢٤,٨	٪ ٦,٥
الخليل	—	٪ ٣١,٧	٪ ٣٩,٦	٪ ١١,-	٪ ١٧,٧
مجموعة الضفة الغربية	٪ ٧,٥	٪ ٣٢,٣	٪ ٢٤,٤	٪ ٢٤,٦	٪ ١١,٢
الضفة الشرقية الشمال	٪ ٤٣,٥	٪ ١٠,٥	٪ ١٣,١	٪ ١٦,٤	٪ ١٦,٥
الضفة الشرقية الجنوب	—	—	٪ ٢٧,١	٪ ٢٤,٩	٪ ٤٨,-
الأردن	٪ ٢٣,٦	٪ ٢٠,١	٪ ١٩,٤	٪ ٢٠,٨	٪ ١٦,١

وهناك تمايز داخل الضفة الشرقية نفسها بين شمال البلاد وجنوبها . فى الشمال (عجلون والبلقاء وعمان) من البلاد نجد أن مدينتى عمان والزرقاء تستوعبان ٤٣,٥٪ من سكان البلاد فى حين تستوعب القرى التى يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة ٣٣٪ من سكان هذه المنطقة .

أما فى الجنوب (الكرك ومعان) فالوضع يختلف اختلافاً كلياً حيث الأغلبية الساحقة من السكان من أهالى الريف والبادية . وفى عام ١٩٦١ لم يتجاوز عدد سكان أى من « المدن » الثانية (وهى أكبر المراكز السكانية فى الجنوب) تسعة آلاف نسمة : الكرك ، الطفيلة ، العقبة ، معان .

(١) Jordan, Department of Statistics, « Analysis of the Population Statistics of Jordan », 1966. Table 4, 3rd Report.

وهذا المستوى من التحضر – على مستوى الأردن ككل – هو إلى حد ما أعلى من نسبة الـ ٤٠٪ التى ينظر إليها أحياناً باعتبارها تقابل مرحلة متوسطة من مراحل التنمية والتصنيع . والأردن – كغيره من أقطار الشرق الأوسط – يمكن اعتبار النمو الحضرى السريع الذى تعرض له على أنه نتيجة لأحداث حضارية وجغرافية خاصة أكثر من كونه مؤشراً للنمو . فنى بعض الأقطار واكب التحضر التصنيع وتطورا معاً ، أما فى الأردن فيمكن القول بأن :

« التحضر تقدم على التصنيع ، وكانت الأسباب لذلك : (أ) مأساة اللاجئين الفلسطينيين الذين احتشدوا فى مراكز المدن مفضلينها على المجتمعات الريفية . (ب) تطور المدن إلى مراكز تجارية ومن ثم نموها اللاحق باتجاه التصنيع (جـ) مراكز إدارية . (د) توفيرها للخدمات الترويحية ، الثقافية ، الصحية والدينية . (هـ) مراكز الصناعات البسيطة والحرف . وتميل المدينة فى الأردن إلى أن تكون نقطة الاتصال الرئيسية بالعالم الخارجى والمركز الرئيسى للقوة حيث تتقرر منها السياسات والبرامج ذات السيطرة والتأثير . وفى مجتمع تقليدى كالأردن تصبح المدينة مركز القوة الاقتصادية ، ويعزى ذلك جزئياً لميل المدينة لأن تكون مركز رئاسة للمشروعات الصناعية والتجارية وغيرها من مشروعات التنمية فى البلاد ، ولنمط نفقات الحكومة التى تتركز بشكل مكثف فى عاصمة البلاد مما جعل عمان فى طليعة مدن القطر » (١)

ومن زاوية أخرى إذا اعتمدنا التصنيف التالى للمستوطنات البشرية من حيث علاقتها بحجم السكان (٢) :

بلد	Townlet	–	حتى	٢,٠٠٠ نسمة
مدينة صغيرة	Small Town	–	حتى	١٠,٠٠٠ نسمة
مدينة متوسطة الحجم	Medium Size Town	–	حتى	٥٠,٠٠٠ نسمة
مدينة كبيرة	Large Town	–	حتى	١٥٠,٠٠٠ نسمة
حاضرة	City	–	تزيد على	١٥٠,٠٠٠ نسمة

وطبقنا ذلك على سكان عواصم المقاطعات والنواحى فى عام ١٩٦١ والموضحة فى الجدول رقم (٢٦) يتبين لنا وجود مدينتين كبيرتين فى الأردن (الزرقاء والقدس) وحاضرة واحدة فقط (عمان) .

---

(١) Ishaq Qutub, «The Impact of Industrialization on Social Mobility in Jordan». Development and Change, The Hague. Institute of Social Studies, 1969-1970, Vol. I, No. 2, p. 40.

(٢) Jordan, Ministry of Interior for Municipal and Rural Affairs. Physical Planning in Jordan (Amman, April 1968), p. 36.

جدول رقم (٢٦)

سكان عواصم المقاطعات والنواحي (١)

عاصمة المقاطعة	عدد السكان	عاصمة الناحيه	عدد السكان
عمان	٢٤٦,٤٧٥	مادبا	١١,٢٢٤
السلط	١٦,١٧٦	الزرقاء	٩٦,٠٨٠
أربد	٤٤,٦٨٥	عجلون	٥,٣٩٠
الكرك	٧,٤٢٢	جرش	٣,٧٩٦
معان	٦,٦٤٣	دير أبوسعيد	١,٩٢٧
الخليل	٣٧,٨٦٨	المفرق	٩,٤٩٩
القدس	٦٠,٤٨٨	الرمثا	١٠,٧٩١
نابلس	٤٥,٧٦٨	الطفيله	٤,٥٠٦
		العقبه	٨,٩٠٨
		بيت لحم	٢٢,٤٥٣
		أريحا	١٠,١٦٦
		رام الله	١٤,٧٥٩
		جنين	١٤,٤٠٢
		طولكرم	٢٠,٦٩٠

وبغض النظر عن النمو الملحوظ في سكان الحضر فإن هناك على مايبدو خلال العقدين القادمين اتجاهاً ملحوظاً لتطور أبعد مدى وأكثر اتساعاً للمناطق الحضرية . والدليل على سرعة عملية التحضر يتضح من تحليل معدل النمو السنوى للمدن الكبيرة وللعاصمة عمان حيث كانت الزيادة السكانية بين ٥ و ٦ بالمائة ، أى ضعف سرعة النمو على المستوى القومى تقريباً ، وعلى هذا فإن هناك احتمالا ضئيلا لأى تباطؤ جوهرى فى عملية التحضر خلال العشرين سنة القادمة ، ومن المتوقع أن تزداد النسبة الحالية لقاطنى المدن والبالغة حوالى ٤٠٪ لتتجاوز ٧٠٪ فى عام ١٩٩٠ . (٢)

التطور العمرانى والنمو الحضرى :

هناك القليل من الإحصائيات والدراسات المتوفرة لدينا عن المناطق الحضرية فى الأردن باستثناء المدينة الرئيسية وهى العاصمة عمان. وحيث أن هذه المدينة تتحكم بالحياة الاقتصادية

(١) تعداد السكان لعام ١٩٦١ ، صفحة ١٢ . جدول - ٦

(٢) UNESOB (1970), op. cit., p. 75.

للبلاد ، وبصورة أو بأخرى ، تعبر عن طبيعة الظاهرة الحضرية ؛ لذلك فإن دراسة النمو الحضرى للعاصمة قد يفيدنا فى إلقاء الضوء على واقع النمو العمرانى للبلاد .

الوضع الاسكانى والحالة السكنية :

وتتمثل أبرز النتائج المترتبة على التضخم العددى للسكان الحضريين فى عمان بسيادة ظاهرة الازدحام والاكتظاظ السكانى ، والتداعى التدريجى والملحوظ للمبانى خلال العقد الأخير ، وازدياد الحاجة للمساكن بشكل متواصل ، عدم تمشى حركة البناء مع الحاجة الملحة للمساكن نظراً لارتفاع تكاليف البناء بشكل يفوق إمكانية أكثرية المواطنين على الدفع ، كما أن الاستثمار العام والمساعدات فى حقل الإسكان كانت تبدو تافهة إذا ماقورنت بحاجة المواطنين فى هذا القطاع نظراً لمحدودية مصادر التمويل المتوفرة

والهوة الساحقة بين الطلب والعرض ، وكذلك بين تكاليف إنشاء المساكن وإمكانيات الجماهير على الدفع قد أدت إلى حالة من الازدحام والاكتظاظ السكانى فى المراكز القديمة من المدينة تصل إلى حد الاختناق وانتشرت بذلك المستوطنات غير المشروعة والعشش التى تفتقر إلى إمدادات المياه والنظافة والكهرباء والساحات العامة والمدارس وغيرها من المرافق الضرورية . ويشير المسح الاجتماعى لمدينة عمان (١٩٦٦) إلى أن المنطقة السكنية فى مركز المدينة تعتبر مزدحمة ومكتظة استناداً إلى معظم المقاييس والمستويات . فمن مجموع سكان العاصمة البالغ عددهم ٣٢٢,٠٠٠ نسمة هناك مايربو على نصف هذا العدد يعيشون فى مساكن مكونة من غرفة أو غرفتين (٥١٪) ، وهناك ٢٣٪ فقط يعيشون فى مساكن تتكون من ٤ غرف فأكثر ، أى بدرجة تزاحم تبلغ ٢,٥ شخص للغرفة الواحدة . وحتى هذه الأرقام تحجب صورة الازدحام الحقيقى فى العاصمة ، حيث أن ٢٧٪ من المساكن التى يقطنها ٥ إلى ٧ أشخاص تشتمل على غرفة واحدة فقط . وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد غرف النوم التى تشتمل عليها المساكن فإن الوضع يبدو أكثر سوءاً ، حيث أن ٥٥٪ من المساكن لاتشتمل على غرفة نوم أو فيها غرفة نوم واحدة (٢٩٪ لاتشتمل على غرفة نوم) .

ازدحام المرور وأزمة السير :

أن أزمة السير المستعصية تبدو نتيجة مرئية أخرى لذلك التطور العمرانى السريع . فطرق مركز العاصمة لم تخضع لأى مخطط مسبق ، فالشوارع ضيقة ونموها خضع للعادات ولاحتياجات السكان فى الماضى . إلا أن السنين الأخيرة شهدت زيادة كبيرة فى عدد السيارات المستخدمة

مما أدى إلى ازدحام المرور واختناق حركة السير فى المناطق التجارية من المدينة هذا بالإضافة إلى الطبيعة الطبوغرافية لمدينة عمان والتى زادت الأمر تعقيداً . فمعظم الجبال التى تقوم عليها منشآت ومبانى المدينة ترتبط بشبكةمواصلات (طرق) نقطة إنطلاقها جميعاً تقع فى مركز المدينة فى المنطقة التى تسمى « ميدان فيصل » ونتيجة لذلك فإن عملية الانتقال من جبل لآخر تتطلب العودة أولا إلى مركز المدينة والبدء من هناك.

ونظراً لندرة الساحات الفضاء فى مركز المدينة، وضيق الشوارع والطرقات ، افتقر مركز المدينة لمواقف السيارات وحتى المؤقتة منها. وتواجه سيارات الشحن التجارية صعوبة كبرى فى عمليات التفريغ مما يضطرها إلى القيام بها إما فى أوقات معينة أو بمخالفة قوانين ولوائح المرور .

النمو العمرانى وحدود امانة العاصمة :

إن التطور العمرانى والضغط السكانى على الأرض الحضرية يبدو بشكل جلى فى مدينة عمان حيث تمركزت معظم النشاطات الانشائية وازداد الطلب على الأرض بصورة ملحوظة فمعدل النمو السكانى لمدينة عمان بلغ ٩,٦٪ بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦١ . ومن المسلم به أن مدينة عمان قد تعرضت لزيادةسكانية جوهرية فى اعقاب نكسة حزيران ١٩٦٧ حيث التجأ إليها الآلاف من مواطنى الضفة الغربية . ولاشك أن مدى الحاجة للأراضى وزيادة الطلب عليها إنما يرتبط بنوعية البناء المفضل لدى المواطنين . ويشير المسح الاجتماعى لمدينة عمان (١٩٦٦) إلى أن حوالى ٦٠٪ من المساكن فى المدينة هى من النوع المستقل — (المنفصل) ، وهناك حوالى ٣٠٪ من السكان يقيمون فى شقق ،ومعظم هذه الشقق تقع فى الأحياء التى يقطنها الأجانب فى جبلى عمان واللويبدة (مكان إقامة معظم الأجانب والمقيمين مؤقتاً فى المدينة). كما ازداد عددالأكواخ فى معظم أجزاء المدينة لتقابل الاحتياجات المتزايدة للأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين . وقد أدى قيام هذه الأكواخ إلى الاستخدام أللا اقتصادى الأراضى المحدودة .

وكانت حدود إمانة العاصمة ، فى عام ١٩٦١ ، تضم حوالى ٣٦ كم٢ ، أى بمعدل كثافة سكانية تبلغ حوالى ٨٥ شخصاً لكل هكتار (١٢٠ فى منطقة مركز المدينة و ٥٠ فى المناطق السكنية) ولمواجهة المشاكل الناجمةعن هذا النمو العمرانى السريع ، ولتوفير متطلبات النمو المستقبلى فقد قامت الجهات المختصةبإخضاع أراض جديدة لتنظيم المدينة بحيث أصبحت حدود أمانة العاصمة تضم حوالى ٤٨ كم٢ (شكل ٥ — ٥):

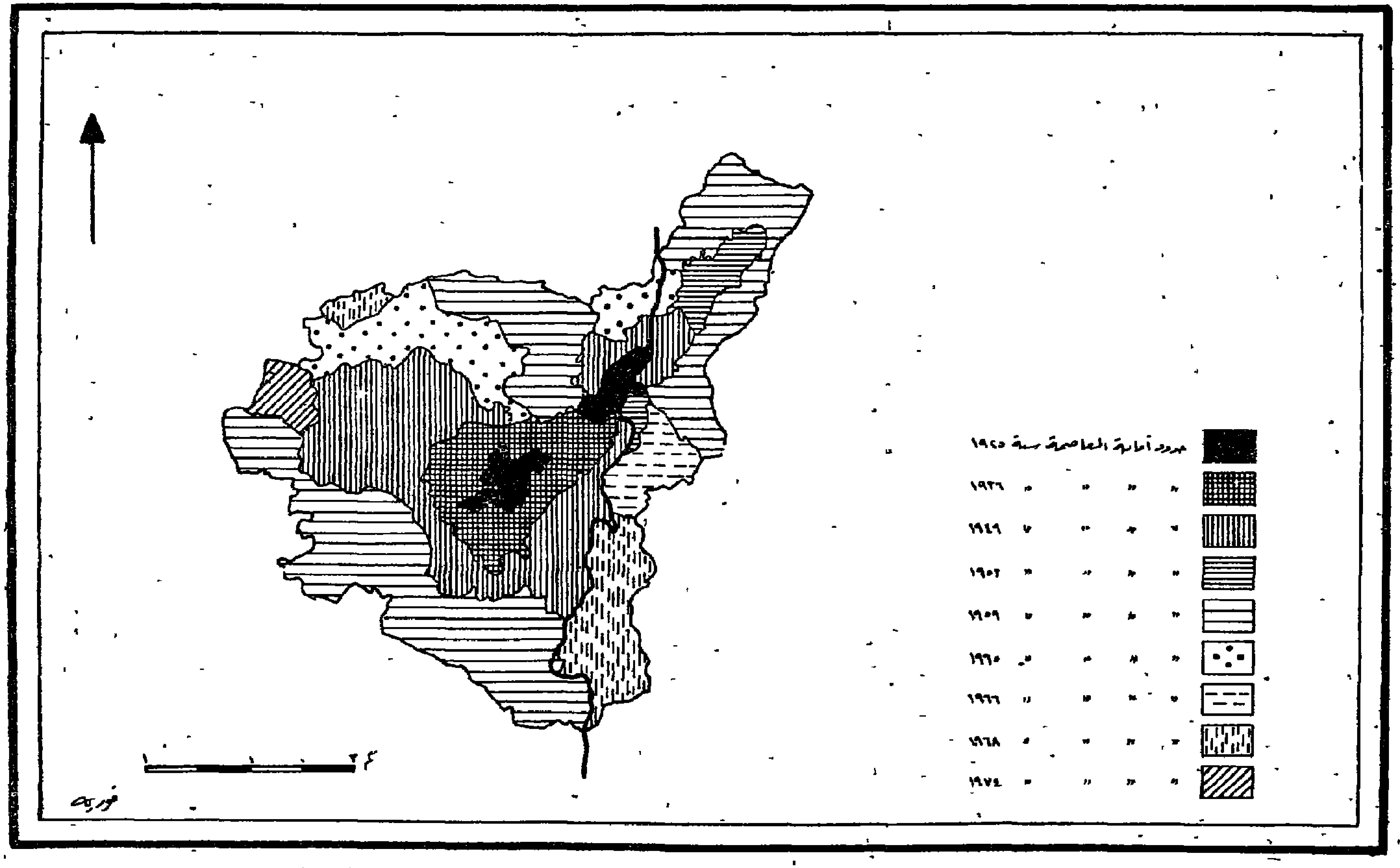

المصدر : منطقة عمان وثقلها الاقتصادى ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية الاردنى المنعقد فى عمان ٣١ \ ٥ — ٤ \ ٦ \ ١٩٧٦
شكل ٥ — ٥ : مدينة عامن

التشريعات واللوائح المنظمة للنمو العمراني :

يقوم التخطيط المادي (الفيزيقي) في الأردن على أساس مركزي، وتعتبر وزارة الداخلية للشئون البلدية والقروية مسئولة عن النواحي الإدارية والمالية والمشاكل الفنية للمناطق الحضرية على مستوى الأردن ككل . وفي عام ١٩٣٣ وضع أول تشريع لضبط النمو العمراني، وأضيف إليه فيما بعد قانون تخطيط المدن الفلسطيني لعام ١٩٣٦ . ونظراً للتطور العمراني الذي شهدته الأردن أعقاب كارثة ١٩٤٨ وقيام المملكة الأردنية فيمابعد فقد صدر قانون معدل لهذه التشريعات والقوانين في عام ١٩٥٥ .ويحدد هذا القانون نوعية لجان التخطيط والتنظيم وكيفية تشكيلها ، والمناطق الخاضعة للتنظيم ، وإجراءات التخطيط ، وتعريف المقصود بالخطط الشاملة والخطط التفصيلية (الفرعية)، وعملية تبني الخطط ، وانتزاع الملكية لأغراض التخطيط والتنظيم ، ومعدلات التعويض عن الأراضي ، والتصاريح والعقوبات

في اعقاب كارثة فلسطين (١٩٤٨) ، واجهت المدن الأردنية توسعاً وتطوراً عمرانياً كبيراً ، واضحت الحاجة للتخطيط المادي ملحة جداً ، فتم إنشاء دائرة تخطيط وتنظيم المدن في عام ١٩٥٤ . ولكن نظراً لعدم توفر العناصر المؤهلة خلال تلك الفترة لم يجر أي تخطيط شامل . وفي عام ١٩٧٣ بلغ عدد البلديات في الأردن ٥٨ بلدية ، منها ١٢ بلدية فقط تحتفظ بمهندس ضمن جهازها الفني . وعلى هذا ، فإنه باستثناء عمان ، القدس والعقبة ، لا يمكن اعتبار الخطط التي أعدت لتنظيم مدن المملكة خططاً شاملة . إذ أن هذه الخطط لا تعدو كونها مجرد خرائط منظمة توضح مواقع الشوارع من أجل مساعدة الجهات المختصة في شق الطرق ، وإقامة تمديدات المياه وخطوط الكهرباء . . . إلخ . أما دون ذلك من عناصر التخطيط — كخرائط استخدام الأرض ، وخرائط تنظيم المناطق ، وتخطيط المواصلات ، والخدمات العامة وغيرها من المرافق العامة — فلا يبدو لها وجود

وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ عام ١٩٥٢ لاعداد خطط شاملة ، وخاصة لمدينتي عمان والعقبة ، بمساعدة خبراء هيئة الأمم المتحدة وغيرهم من المستشارين ، إلا أن التخطيط المادي في الأردن لم يستخدم كعملية تخطيط مستمرة ومتواصلة . وكافة الخطط التي تم اعدادها بمساعدة الخبراء والمستشارين كانت تهمل بمجرد مغادرة الخبراء للبلاد .

إلا أنه من الانصاف القول بأن هناك حالياً اهتمام وتقدير لمدى الحاجة للتنسيق والتخطيط للنمو الحضري والتطور العمراني ، وذلك من خلال وجود تخطيط مناسب على المستويين المركزي والمحلي . وفي عام ١٩٦٧ أقرت الحكومة قانوناً جديداً لتخطيط وتنظيم المدن تم وضعه

على ضوء توصيات عدد من الخبراء والمستشارين . وتنفيذاً لهذا القانون يتوجب على دائرة التخطيط — المنشأة بموجب القانون — أن تعيد النظر فى جميع الخطط الشاملة التى سبق وضعها وأن تقوم بوضع خطة شاملة جديدة لكافة البلديات التى تفتقر لوجود مثل هذه الخطة :

استخدام الأرض :

تشكل مساحة الأراضى المستخدمة للسكنى حوالى ٦٧٪ من مجموع مساحة عمان ، وتبلغ مساحة الأراضى المستخدمة فى الصناعة ٥٪ ، أما مساحة الساحات العامة فتبلغ ٢,٥٪ فقط . وتشير النسبة المرتفعة لاستخدام الأراضى لأغراض السكنى (٦٧٪) إلى النمو السريع الذى تتعرض له العاصمة . ويعزى هذا النمو بشكل رئيسى إلى لجوء الآلاف من سكان الضفة الغربية إلى مناطق الضفة الشرقية وخاصة لمدينة عمان فى اعقاب نكسة ١٩٦٧ .

وتعتبر مساحة الأراضى المستخدمة لأغراض الصناعة منخفضة بشكل عام ، وهذا يشير إلى تخلف الصناعة وعدم تطورها ، ويعزز هذا الاستنتاج المستوى الاقتصادى للبلاد بشكل عام ومدى النمو الصناعى بشكل خاص . وتشير النسبة المنخفضة لمساحة الساحات العامة — المتوفرة (٢,٥٪) إلى النقص الكبير فى الحدائق والمنتزهات العامة لأغراض الترويح الذى تعانى منه العاصمة .

ويخول القانون رقم ٢ لعام ١٩٥٣ البلديات استملاك الأراضى اللازمة للمشاريع العامة بتعويض يتم تقديره بواسطة لجنة من الخبراء تضم ممثلين عن وزارة المالية ، البلدية والمالك. وتحدد التشريعات واللوائح لأمانة العاصمة نسبة الأرض المسموح بالبناء فوقها ، كما تحدد المساحة الفضاء المحيطة بالبناء . فمنطقة السكنى أ ، مثلا ، يجب أن يكون الحد الأدنى لمساحة قطعة الأرض ١٠٠٠ م ٢ ، ولا يجوز أن يتجاوز إرتفاع البناء ١١ م .

أما أبنية المنطقة الصناعية فلا يوجد هناك قيود على مدى الارتفاع ، وإن كان هناك تحديد لمساحة قطعة الأرض المقامة عليها المنشأة بحيث لاتقل عن ١٠٠٠ م ٢ بشرط أن لاتتجاوز نسبة مساحة البناء ١٥٪ من مساحة الأرض الكلية .

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة جرت تجارب عديدة لعملية إشراف البلديات على استخدامات الأرض الحضرية . وعملية التنظيم والتخطيط كوسيلة للإشراف على استخدامات

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. Urban Land Policies and Land Use Control Measures. Vol. V, Middle East, New York, 1973. (١)

الأراضي التي لم تستخدم حتى عام ١٩٦٥ حين صدر أول قانون لتنظيم المدن على مستوى الأردن ككل ، أما قبل ذلك فكانت توجد خطط متفرقة للتنمية المادية (الفيزيقية) للمدن . ونص هذا القانون على إمكانية إزالة البناء المخالف للمواصفات القانونية أو تغريم مالكه بواسطة المحاكم المختصة . وهناك حالات نادرة جداً تم فيها هدم البناء بأمر المحكمة لمخالفة البناء لقوانين اللوائح ولوائح التنظيم والتخطيط .

وهناك الآن حوالى ١٥ مركزاً حضرياً ، بما فيها عمان ، القدس ، نابلس ، الرمثا والعقبة لديها لوائح وتشريعات لتنظيم وتخطيط المدينة وتحديد استخدامات الأراضي فيها . ومع أن نصف البلديات فى القطر مازالت تفتقر إلى مثل هذه التشريعات والقوانين إلا أن القبول الشعبي لهذا النوع من الإشراف على النمو الحضرى والتطور العمرانى يمثل تقدماً ملحوظاً .

اسعار الأراضي :

لقد شهد الأردن ، خلال العقد الأخير إرتفاعاً ملحوظاً فى أسعار الأراضى الحضرية : فقد ارتفعت أسعار الأراضى فى عمان خلال هذه الفترة (قبل احداث لبنان الدامية ١٩٧٥) بشكل ملحوظ كما يبدو ذلك فى الجدول رقم (٢٧).

جدول رقم (٢٧)

أسعار الأراضى فى المناطق المختلفة من عمان (١)

(القيمة بالدولار الأمريكى للمتر المربع الواحد)

السنة	مركز المدينة	المنطقة السكنية	مناطق حديثة النمو
١٩٦٠	٤٢ — ٥٦	٨,٤٠ — ١٦,٨٠	١,٤٠ — ٢,٨٠
١٩٦٥	٥٦ — ٧٠	١١,٢٠ — ١٩,٦٠	١,٤٠ — ٢,٨٠
١٩٦٩	٩٨ — ١٦٨	١٤ — ٤٢	٢,٨٠ — ٨,٤٠

إن ارتفاع أسعار الأراضي فى عمان بشكل خاص ، وفى الأردن بشكل عام يمكن أن يعزى إلى استمرار تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة . كما أن تجمع اللاجئين حول مدينة عمان قد أدى إلى ازدياد الطلب على الأرض مما أدى إلى ارتفاع أسعارها . وقد

(١) المرجع السابق . ص ٣٠ .

ساهمت نشاطات مؤسسة الإسكان فى ارتفاع قيمة الأراضى. فمؤسسة الإسكان تقوم بشراء قطعة من الأرض للاستعمال العام ، وعندما تدخل عليها بعض التحسينات يطرأ ارتفاع كبير على أسعار الأراضى المحيطة بهذه القطعة ، ويمكن التدليل على ذلك بواحدة من الحالات التى ارتفع سعر الأرض فيها من ١٢٦٠ دولار لكل ١٠٠٠ م ٢ (قبل إدخال التحسينات إلى ٥٦٠٠ دولار لكل ١٠٠٠ م ٢ بعد أن قامت مؤسسة الإسكان بإدخال التحسينات على الأرض المجاورة التى اشترتها) .

نمو العاصمة عمان :

لقد نمت وتطورت معظم مدن الشرق الأوسط فى جيوب صغيرة من الأراضى القابلة للزراعة والمتواجدة وسط الامتدادات الشاسعة للجبال القاحلة أو الأراضى الصحراوية ، أو فى ملتقى طرق القوافل ، وفى السهول الساحلية الضيقة وفى وديان الأنهار. ولقد تحولت الظروف التاريخية والهجرة الريفية والنمو الصناعى إلى مرتكز للتنمية فى معظم أقطار المنطقة .

لقد كانت عمان فى الماضى تقع غالباً على ملتقى الطرق المتوجهة شرقاً إلى الخليج العربى وجنوباً إلى الجزيرة العربية ، ويرجع تاريخ عمان الحديثة إلى عام ١٨٧٨ عندما استقر المهاجرون الشركس فى موقع فيلادلفيا الرومانية القديمة ، وقد نمت هذه المستوطنة نمواً تدريجياً حيث بلغ عدد سكانها حوالى ٢٥٠٠ نسمة فى عام ١٩٠٠ ، وبحلول عام ١٩٢٠ كان هناك ضعف هذا العدد كما يؤكد ذلك هكر : « ويتفق المسؤولون الأردنيون وموظفو حكومة الانتداب البريطانى فى الرأى على أن عدد السكان لم يكن ليقل عن ٣٠٠٠ أو يزيد عن ٥٠٠٠ » (١).

وفى عام ١٩٢١ أعلن الأمير عبد الله قيام دولة شرق الأردن واختار عمان عاصمة لها ، وبحلول عام ١٩٣٠ ارتفع عدد سكان المدينة إلى ١٠٠٠٠ ، واستمر عدد السكان بالارتفاع حتى وصل إلى ٦٠٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٤٥ . (٢) .

وقد كانت الأحداث السياسية فى عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من العوامل الأساسية وراء ظاهرة نمو عمان السريع ، مؤدية إلى مضاعفة عدد السكان مرتين خلال العقدين الأخيرين .

---

(١) John Hacker. Modern Amman, A Social Study, Department of Geography. Durham Colleges, University of Durham, 1960, p. 59.

(٢) Jordan, Ministry of Social Affairs and Labour, and UNESOB. « Social Survey of Amman, 1966 », March 1969, p. 1.

جدول رقم (٢٨)
نمو مدينة عمان

السنة	السكان	معدل النمو فى السنة	المصدر
١٩٥٢	١٠٨,٣٠٤	—	تعداد عام ١٩٥٢
١٩٦١	٢٤٦,٤٧٥	٢,٨ ٪	تعداد عام ١٩٦١
١٩٦٦	٣٢٢,٠٠٠	٥,٦ ٪	المسح الاجتماعى لمدينة عمان عام ١٩٦٦
١٩٧٢	٦٠٠,٠٠٠	٩ ٪	تقديرات مكتب هيئة الأمم المتحدة ببيروت

ولقد أدى الصراع فى الشرق الأوسط ونكسة ١٩٦٧ إلى النزوح الجماعى لحوالى ١٤٠,٠٠٠ لاجىء إلى مدينة عمان ، والذى ترتب عليه أن يرتفع معدل النمو السنوى Annual Growth Rate لسكان العاصمة منذ ذلك التاريخ إلى ٩٪ ، منها ٣,٣٪ تعزى إلى الزيادة الطبيعية للسكان ، بينما تعزى الـ ٥,٥٪ من الزيادة إلى صافى الهجرة (١) .

ومع أن النمو السريع للعاصمة يعزى جزئياً للضغط الديموغرافى الذى تتعرض له المناطق الريفية بسبب سرعة النمو السكانى ، والنقص النسبى للأراضى القابلة للزراعة — عامل الدفع Push Factor فى الهجرة إلى المراكز الحضرية — إلا أن هناك عاملا آخر قد لعب دوراً مهماً فى هذا النمو ألا وهو الديناميكية الديموغرافية لسكان المدينة . ففى مدينة عمان ارتفع معدل المواليد إلى القمة (حوالى ٤٥ إلى ٥٠ فى الألف) ، بينما انخفض معدل الوفيات إلى أدنى حد ممكن (تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ فى الألف) وعلى ضوء هذه الظروف (ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات) فإن العاصمة ستستمر فى النمو .

ويشير تاريخ عمان الحديث إلى أن نموها لا يعزى فقط إلى مجرد هجرة اللاجئين — الفلسطينيين إلى شرقى الأردن — كما هو شائع عادة — ، ولا إلى معدل الزيادة الطبيعية — التى قدرت بحوالى ٣,٣٪ فى السنة — التى تعتبر مرتفعة إذا قورنت بالمعدلات العالمية ، وإنما يعزى ذلك أيضاً إلى الهجرة الداخلية التى كانت على نطاق واسع ، فقد وصل ربع المهاجرين تقريباً إلى العاصمة إما قبل عام ١٩٤٨ أو حديثاً جداً — أى قبل نزوح اللاجئين الفلسطينيين أو بعد ١٥ سنة من ذلك التاريخ .

(١) UNESOB, Problems and Policy Implications of Middle Eastern Urbanization. March, 1972, p. 14.

وتشير الاحصاءات التي تضمنها تعدادى ١٩٥٢ و ١٩٦١ بأن حوالى ١٥٠,٠٠٠ نسمة قد انتقلوا من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (حيث تقع عمان) خلال فترة التسع سنوات الواقعة بين التعدادين ، أى أن حوالى ١٠٪ من مجموع السكان قد انتقلوا عبر نهر الأردن خلال تلك الفترة (١). وتتضح مدى أهمية عمان بالنسبة لبقية سكان القطر وللسكان الحضر فيه من الجدول رقم (٢٩).

جدول رقم (٢٩)

أهمية مدينة عمان بالنسبة لبقية سكان القطر وللسكان الحضر فيه (٢)

السنة	سكان مدينة عمان	سكان عمان بالنسبة لـ : مجموع السكان	النسبة	السكان الحضر	النسبة
١٩٥٢	١٠٨,٣٠٤	١,٣٢٩,١٧٤	٨,١ ٪	٤١٩,٧١٠	٢٥,٨ ٪
١٩٦١	٢٤٦,٤٧٥	١,٧٠٦,٢٢٦	١٤,٤ ٪	٧٤٨,٢٩٠	٣٢,٩ ٪
١٩٦٦	٣٢٢,٠٠٠	٢,١٠٠,٨٠١	١٥,٤ ٪	٩٠٧,٢٨٠	٣٥,٦ ٪

والمتتبع لمراحل التطور العمرانى الذى مرت به تلك المدينة الفريدة لا يملك إلا أن يصفها بالتورم والتخمة سواء فى حجم السكان أو الرقعة الأرضية : فمنذ عام ١٨٩٠ حتى اليوم وفورات النمو السكانى تتلاحق بشكل جعل المدينة تضاعف سكانها بمعدل مرة كل عشر سنوات على الأقل (٣).

وتبدو أهمية محافظة عمان من الناحية السكانية فى أنها تشكل مانسبته ٣٧٪ ، ٤٨٪ ، ٥٦٪ و ٥٣ ٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية للسنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٧١ و ١٩٧٥ ، على الترتيب ، كما يشير لذلك الجدول رقم (٣٠).

---

(١) Social Survey of Amman, op. cit., p. 2.

(٢) Compiled from UNESOB Documents : Urban Population. « Principal Town for 1961. Population Living in Fully Urban Areas' and for 1966 based on estimates derived from the Social Survey of Amman.

(٣) بحيرى . مرجع سابق .

جدول رقم (٣٠)

سكان الأردن حسب المحافظات فى الضفة الشرقية

ومجموع سكان الضفة الغربية فى سنوات مختلفة (١)

المحافظة	السنة			
	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧١*	١٩٧٥*
عمان	٢١٨,٤٦٥	٤٣٣,٦١٨	٩٧٢,٠٠٠	١,٠٠٤,٥٦٠
البلقاء	٦٤,٩٢٦	٧٩,٠٥٧	١١٠,٠٠٠	١٣٩,٢١١
أربد	٢١٣,٨٧٧	٢٧٣,٩٧٦	٤٩١,٠٠٠	٥٨١,٤٧٧
الكرك	٦٠,٥٥٦	٦٧,٢١١	٩٠,٠٠٠	١١٤,٢٨١
معان	٢٩,٠٦١	٤٦,٩١٤	٦٠,٠٠٠	٥٤,٥٦٧
الضفة الغربية	١,٣٢٩,١٧٤	٨٠٥,٤٥٠	٦٤٩,٠٠٠	٧٩٥,٠٠٠
المجموع	١,٣٢٩,١٧٤	١,٧٠٦,٢٢٦	٢,٤١٧,٠٠٠	٢,٦٨٩,٠٩٦

* تقديرات

ومن الأسباب التى أدت إلى نمو هذه المحافظة ـ بالإضافة إلى عوامل الهجرة من الريف وتدفق النازحين من الضفة الغربية والزيادة الطبيعية للسكان ـ تلك العوامل التى تتمثل فى : (٢)

١ ـ تركيز النشاطات الاقتصادية والدوائر والخدمات الحكومية .

٢ ـ توفر الخدمات التعليمية والاجتماعية والثقافية والترفيهية .

٣ ـ توفر التجمعات العمالية ومرافق الاتصالات بما فى ذلك المطار وسكة الحديد وغيرها .

ويبين الجدول رقم (٣١) بوضوح أن منطقة عمان تشمل أكثر من ٩٣٪ من المؤسسات الاقتصادية فى الأردن . كما أن المكاتب الرئيسية لجميع المؤسسات المالية فى الأردن موجودة فى محافظة عمان ، فمن بين مجموع المراكز الرئيسية وفروع البنوك البالغ عددها ٧٧ فإن عمان تستأثر بـ ٥٥ فرعاً منها ، أى ما يعادل ٧٢٪ .

(١) الاردن ، «عمان وثقلها الاقتصادى» فى مؤتمر التنمية الاردنى ، ١٩٧٦ ص ٢٢ جدول ١ .
(٢) المرجع السابق . ص ٣ .

الجدول رقم (٣١)

المؤسسات الاقتصادية التى يعمل بكل منها ٥ أشخاص أو أكثر فى الضفة الشرقية (حتى نهاية أغسطس ١٩٧٥) (١)

المحافظة	عدد المؤسسات	النسبه المئويه من المجموع
عمان	٩٧٢	٩٣٫٢ ٪
أربد	٥١	٤٫٩ ٪
السلط	٦	٦ر– ٪
الكرك	٦	٦ر– ٪
معان	٨	٧ر– ٪
المجموع	١٠٤٣	١٠٠ ٪

هذا ويشير الجدول رقم (٣٢) إلى أن ٩٥٪ تقريباً من القوى العاملة من غير عمال الزراعة وموظفى الحكومة موجودون فى منطقة عمان . وفى هذه المنطقة مقر الحكومة ، فجميع الوزارات والسفارات و ٧٠ ٪ من الدوائر الحكومية موجودة فى مدينة عمان ، وبالتالى فإن أكثر من ٩٥٪ من مجموع العاملين فى قطاع الإدارة العامة والبالغ عددهم ٤٧٣٥٣ شخصاً يقيمون فى المنطقة (٢)

الجدول رقم (٣٢)

الموظفون العاملون فى مؤسسات يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر (حتى نهاية أغسطس ١٩٧٥) (٣)

المحافظه	عدد المستخدمين	النسبه المئويه (من المجموع)
عمان	٢٩٨٠١	٩٥٫٢ ٪
أربد	٨٧٦	٢٫٨ ٪
السلط	٢٨٣	٩ر– ٪
الكرك	٦٢	٢ر– ٪
معان	٢٧٠	٩ر– ٪
المجموع	٣١٢٩٢	١٠٠ ٪

(١) المرجع السابق . ص ٢٤ جدول ٢ ، (مأخوذ عن دراسة الاستخدام ، دائرة الاحصاءات العامة بالاردن) .

(٢) المرجع السابق . صفحة ٣ (مأخوذ من دراسة ، دائرة الاحصاءات العامة بالاردن .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧ (مأخوذ من دراسة الاستخدام ، دائرة الاحصاءات العامة بالاردن) .

فإذا وضعت الزراعة جانباً والتى بلغت مساهمتها فى الدخل القومى (١٢٪) فى عام ١٩٧٥ فإن اقتصاد الأردن هو اقتصاد منطقة عمان. تساهم هذه المنطقة فى الجزء الرئيسى لمكونات الدخل القومى غير الزراعية وبالتالى يمكن الاستنتاج بأن سكانها يتمتعون بمستوى أعلى لمعدل دخل الفرد وبمستوى معيشى أعلى من بقية السكان، ويمكن دعم هذه العبارة بفحص بعض المؤشرات الاجتماعية «يوجد فى منطقة عمان ٣٠٨٢٥ سيارة مسجلة فى ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٥، مقارنة مع ٤٧٢٤٣ سيارة فى الأردن بأكمله. وبعبارة أخرى، يوجد ٣٠,٦ سيارة لكل ١٠٠٠ شخص فى منطقة عمان مقابل ٩,٨ سيارة لكل ١٠٠٠ شخص فى بقية أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان عدد التليفونات لكل ١٠٠٠ شخص فى عام ١٩٧٣ هو ١٥ مقارنة مع ٤ تليفونات لكل ١٠٠٠ شخص لبقية أنحاء البلاد. كذلك توجد فى منطقة عمان كافة خدمات ومكاتب الأعلام ووسائل الاتصال الحديثة. فجميع الدوريات والمجلات الإسبوعية والبالغ عددها ٢١ تنشر فى عمان، وكذلك الصحف اليومية الثلاث. يوجد فى العاصمة أيضاً محطات الإذاعة والتلفزيون والمطابع ودور النشر. ومن بين الفنادق المصنفة فى الضفة الشرقية والبالغ عددها ٣٢ فإنه يوجد ٢٧ فندقاً فى منطقة عمان. ومعظم المستشفيات الخاصة والحكومية، والصيدليات والأطباء المختصين يمارسون نشاطاتهم داخل منطقة عمان. فمن بين المجموع العام للمستشفيات فى الأردن والبالغ عددها ٣٥ مستشفى، بما فى ذلك المستشفيات الحكومية والعسكرية والخاصة وشبه الخاصة، يوجد ١٩ مستشفى (نسبة ٥٤,٣ ٪) فى منطقة عمان. وكذلك فإن من بين مجموع أسرة المستشفيات فى المملكة والبالغ عددها ٣٢٩١ سريراً، يوجد ٢٣٣٩ سريراً (نسبة ٧٠ ٪) فى منطقة عمان. وفقاً لإحصائيات عام ١٩٧٥، يوجد فى الأردن ٩٤٧ طبيباً ممارساً بما فى ذلك الأطباء فى الخدمة العسكرية. من هذا المجموع يوجد ٤٧١ طبيباً فى الخدمة المدنية فى الحكومة، منهم ٣٣٦ طبيباً (نسبة ٧٠ ٪) يمارسون مهنتهم فى منطقة عمان. كذلك فإن الغالبية العظمى من الأطباء أصحاب العيادات الخاصة يمارسون مهنتهم فى عمان وكذلك فإن من بين مجموع الصيدليات فى الأردن والبالغ عددها ١٥٣ صيدلية يوجد ١١٢ صيدلية (نسبة ٧٣ ٪) فى منطقة عمان (١)».

مخيمات اللاجئين:

هناك مايربو على ربع مليون فلسطينى موزعين على عدد من المخيمات بالضفتين، وهذه المخيمات كنمط عمرانى تعتبر ظاهرة متخلفة إذا ما قورنت بحياة المدينة أو الريف

(١) المرجع السابق. ص ص ٨ - ٩.

أو حتى البادية . وهذه المخيمات تختلط فيها الخيمة والكوخ والبناء الطينى والأسمنتى . إن مخيمات اللاجئين تجمعات مفروضة على ساكنيها وليس لهم خيار فى إنتقاء موقعها ، كما أنها فى كثير من الأحيان لاتتمتع بأى مركز أو موقع جغرافى متميز يبرر وجودها فى ذلك الموقع . إلا أنه بالرغم من عدم وضوح الأسباب التى دعت إلى اختيار تلك المواقع فإنه يبدو أن الغالبية العظمى من هذه المخيمات قد وضعت فى بادىء الأمر على مقربة من المدن الأردنية بالضفتين لينتفع االلاجئون بشىء من الخدمات التى تقدمها تلك المدن (١). وبالرغم من ذلك فإن سكان تلك المخيمات قد عاشوا فى شبه عزلة ولم يختلطوا بمجتمعات المدن المجاورة إلا بعد أن تحول كثير من تلك المخيمات بالتدريج إلى أحياء ملحقة بجاراتها من المدن بسبب النمو الطبيعى للمدن ، على نحو ماحدث بالنسبة لمخيمى جبل الحسين والوحدات فى مدينة عمان . إلا أن هذا الإندماج العضوى القهرى قد ترتب عليه إنتشار المبانى فى تلك المناطق بشكل عشوائى دون الإلتزام بمخططات التنظيم للمدينة ودون مراعاة لنوعية مواد البناء ، كما أن إحتياجات هذه المخيمات من الخدمات والمرافق العامة قد شكل عبئاً ثقيلا على مرافق المدينة وإمكانياتها . مما اضطر السلطات المسئولة إلى تحديد مواقع بعيدة عن مراكز المدن لتلك المخيمات التى تم إقامتها فى أعقاب نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

والتركيب الداخلى للمخيمات مزيج سىء من الخصائص الريفية والحضرية .أما الوحدات السكنية فهى عبارة عن غرف مفردة تضم كل منها أسرة بكاملها ، بينما تخلو جميع الوحدات من المرافق الصحية التى تقام على مستوى الأحياء كدورات مياه عامة وكذلك صنابير مياه الشرب . وتقام الوحدات السكنية فى صفوف متراصة بحيث تبعد الواحدة عن الأخرى متراً وبعض المتر ، والطرق المؤدية إلى تلك الوحدات ترابية وضيقة .

ويرى بحيرى أن هذه المخيمات فى واقعها مسخ عمرانى لم يسبق له مثيل ، واستمرارها وصمة عار فى جبين الإنسانية ، وما زالت قضية مئات الآلاف من قاطنيها بحاجة إلى دراسات ميدانية واقعية لإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة .

---

(١) البحيرى . مرجع سابق .

جدول رقم (٣٣)
سكان المخيمات بالضفة الشرقية من الأردن (١)
(١٩٧٢)

مخيمات الطوارىء النازحين بعد عام ١٩٦٧		مخيمات اللاجئين منذ عام ١٩٤٨	
البقعه	٤٢٤٨٤	عمان الجديد (الوحدات)	٤١٧١٠
جرش	١٣٢٧٧	جبل الحسين	٣٢٢١١
سوف	٨٥١٣	الزرقاء	١٧٢٦٦
الحصن	١٦٢٩٤	أربد	١٧٧٦٨
ماركا	٢٢٤٤٣		
الطالبيه	٥٢٠٣		
المجموع	١٠٨٢١٤	المجموع	١٠٨٩٥٥

النمو الحضرى والسياسات البديلة :

لقد أثبتت كافة الجهود السابقة على المستوى المحلى والمستوى الإقليمى ، والتى كانت تهدف إلى السيطرة على المشاكل الناجمة عن النمو الحضرى وحلها ، أثبتت عدم ملاءمتها وعدم جدواها . فبالرغم من الجهود التى بذلت منذ عام ١٩٥٢ لإعداد خطة شاملة ، وخاصة لمدينتى عمان والعقبة ، بمساعدة خبراء هيئة الأمم المتحدة وغيرهم من المستشارين ، إلا أن التخطيط المادى فى الأردن لم يستخدم كعملية تخطيط مستمرة ومتواصلة ، وكافة الخطط التى تم إعدادها بمساعدة الخبراء والمستشارين كانت تهمل بمجرد مغادرة الخبراء للبلاد ، هذا بالإضافة إلى أن التحديات التى يتعرض لها الأردن على هذا الصعيد يصعب مواجهتها فى بعض الأحيان لأن العديد من هذه التحديات وثيق الصلة بالأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التى تتعرض لها المنطقة نتيجة للصراع العربى « الإسرائيلى » وحل المشاكل المترتبة على التطور الحضرى السريع ونمو العاصمة عمان يتطلب قدراً كبيراً من التفكير والتخطيط والإمكانات .

ويبدو أن الحل يكمن فى توسيع النشاطات الحكومية وبرامجها فى كافة أنحاء البلاد ، بحيث يلازم هذا الاتجاه — فى توسيع نطاق النشاطات والبرامج — لامركزية فى الخدمات ،

(١) بحيرى ، مرجع سابق (مأخوذة من تقرير المدير العام لوكالة الغوث بالاردن بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٧٢ (غير منشور ») .

ويشمل ذلك إقامة المشاريع والمناطق الصناعية فى مختلف أرجاء البلاد وتزويدها بالخدمات الضرورية لجعلها مؤهلة لأن تصبح نقاط اجتذاب للمستثمرين والمستوطنين على حد سواء ، وسيؤدى ذلك ليس فقط إلى ابقاء السكان بمنأى عن عمان ، ولكنه سيساعد أيضاً على تطوير الريف الأردنى وزيادة إنتاج الغذاء عن مستواه الحالى . وإذا كان اتجاه الحل سيؤدى على المدى الطويل إلى السيطرة على هذه المشاكل وحلها إلا أنه من الضرورى، بالإضافة إلى ذلك، حشد الجهود وتنظيمها لمعالجة التجمعات البشرية الحالية ووضع الحلول السريعة لمشاكلها .

ولقد تعرفت الحكومة على نمط تطور المدن والمشاكل التى نجمت عنها ، واتخذت بصدد ذلك إجراءات تصحيحية بعضها ذات طبيعة مؤقتة والأخرى إجراءات ذات طبيعة بعيدة المدى تهدف إلى تقديم حلول جذرية لمجموعات من مشاكل المدن . وقد عالجت الحلول المقترحة فى خطتى التنمية الثلاثية والخمسية هذه المشاكل فى مواطنها فى المدن وكذلك فى منشئها فى المناطق الريفية . ويتضمن الملحق رقم (٧) لهذا الفصل موجز لثلاثة برامج لمعالجة مشاكل المدن كما وردت فى خطة التنمية الثلاثية ، وهذه البرامج على درجات مختلفة من التنفيذ فى الوقت الحاضر (١) .

خامساً : التحضر وأسلوب الحياة

(التغيرات فى البناءات الاجتماعية — التحديث والتنشئة)

الأسرة :

ومع أن البحوث والدراسات الاجتماعية مازالت فى مهدها ، كما أنه لاتوجد هناك — معلومات كافية متوفرة حول الجوانب السوسيولوجية للتنمية فى الأردن ، إلا أننى سأحاول إلقاء الضوء على الاتجاهات العامة فى أنماط البناءات الاجتماعية السائدة .

لقد أظهرت العائلة — الوحدة الأساسية فى المجتمع — أكبر مقاومة للتغير ، سواء كان فى بنائها أو وظيفتها . فى الأردن ، كما فى غيره من الدول العربية ، تقوم العائلة بمساندة أبنائها كما توفر لهم التوجيه اللازم فى طفولتهم وخلال مراحل الحياة المختلفة ، حيث أنها مازالت المؤسسة الأولية للتعاون الاقتصادى والضبط الاجتماعى والحماية المتبادلة .

« إن ولاء الفرد الأول لعائلته ، وعليها تعتمد ثروته ، ورفاهيته وسمعته . والحقوق المرتبطة بالالتزامات العائلية كالزواج ، والدفاع عن شرف العائلة ملزمة . وهناك اعتقاد راسخ بالتكافل الأسرى . . . والولاء العميق للعائلة فى مجال العمل وفى الحياة العامة لايقل

(١) البرامج التى تضمنها الملحق رقم (٧) ، وردت فى الورقة المقدمة لمؤتمر التنمية المنعقد بعمان فى الفترة من ٣١ — ٥ / ٤ / ٦ — ١٩٧٦ بعنوان « منطقة عمان وثقلها فى الاقتصاد الاردنى) .

عن ذلك الولاء الذى يتمثل فى المسائل التى تعتبر فى الغرب من خصوصيات الأسرة . وموقف الحماية المتبادلة بين الأقارب يعتبر أمراً مسلماً به ، وعلى الأقارب أن يقدموا لبعضهم البعض الخدمات والدعم الخاص »

وعلى الرغم من وجود فروق بين المناطق الريفية والحضرية ، وبين الطوائف وكذلك بين الطبقات الاجتماعية ، إلا أن الأسرة الكبيرة مازالت سائدة بعضويتها المتمثلة فى خط الذكور . وهكذا فإن الأسرة الممتدة النموذجية قد تتكون من رجل وزوجته وأبنائه غير المتزوجين بالإضافة للأبناء المتزوجين وعائلاتهم ، وغالباً ما يعيش أقارب آخرون — الأخت والإبنة المطلقة ، الجد والجدة ، ابنة الأخ أو الأخت ، ابن الأخ أو الأخت ، أبناء العم — فى نفس المنزل أو فى مكان مجاور ويتعاونون فى نشاط الجماعة الاقتصادى .

ويشير تعداد السكان لعام ١٩٦١ إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة التى تقطن فى منزل واحد يبلغ ٦،٦ شخصاً . والجدول رقم (٣٤) يبين حجم الأسر التى تقطن فى منزل واحد :

جدول رقم (٣٤)

حجم الأسر فى المنازل الخاصة (١)

حجم الأسرة	النسبة المئوية	العدد
شخص واحد	١،١	١٨،٢٢٣
شخصان	٤،٨	٧٨،٦٥٢
ثلاثة أشخاص	٦،٩	١١٤،٧٥٠
أربعة أشخاص	١٠،٢	١٦٨،٣٢٤
خمسة أشخاص	١٢،٦	٢٠٧،٤٥٥
ستة أشخاص	١٣،٧	٢٢٥،٩٤٨
سبعة أشخاص	١٣،٥	٢٢٣،٠٢٠
ثمانية أشخاص	١١،٩	١٩٦،١٥٢
تسعة أشخاص	٩،—	١٤٨،٨٦٠
عشرة أشخاص	٦،٣	١٠٤،٦٥٠
أحد عشر شخصاً	٤،—	٦٥،٥٨٢
اثنا عشر شخصا	٢،٥	٤٠،٧٤٠
ثلاثة عشر شخصا	٣،٥	٥٧،٩٥٢
المتوسط	٦،٦	—

(١) تعداد السكان ١٩٦١ . . . صفحة ٣ جدول ٧ — ١ .

وبالرغم من التأثير الغربي وعملية التحديث والتغير الاجتماعي الذي تتعرض له العائلة وغيرها من مظاهر الحياة الأردنية ، إلا أن التأثيرات الملاحظة على معدل حجم الأسرة تبدو قليلة نسبياً . واحتفظت الأسرة ، بين القرويين والبدو ، بشخصيتها التقليدية ، بينما في المدن ، وبالرغم من التغير الملحوظ في دور الأسرة الاقتصادي ، فإن معدل حجم الأسرة لم ينقص بشكل يمكن تقديره . ففي عمان بلغ معدل حجم الأسرة ٥,٦ شخصاً للمسيحيين ، و ٧ أشخاص للسكان المسلمين (١) . وقد يبدو مثيراً للاهتمام بأن المقارنة بين حجمي الأسرة في عمان في العامين ١٩٥٨ و ١٩٦٦ تكشف عن زيادة طفيفة في معدل الحجم – من ٦,٥٩ إلى ٦,٦٤ شخصاً ، على الترتيب .

وتعزى هذه الزيادة إلى التوسع في إمكانيات الإقامة لأقارب المهاجرين . وهكذا ، وبالرغم من فقدان بعض الوظائف الأساسية للأسرة الممتدة – فإن هناك ميلا متزايداً لدى الأزواج الشباب ، وخاصة في المدن الرئيسية ، لأن يؤسسوا بيتاً مستقلا لهم – فإن الروابط المتبادلة والتزامات أفرادها بقيت دون مساس إلى درجة كبيرة (٢) .

السلطة في الأسرة الأردنية ممنوحة لأكبر الذكور سناً ، والأبناء ينشأون على احترام هذه السلطة ، ويعطى اهتمام ملحوظ للاحترام الرسمي الذي يدين به الطفل لوالده . وهكذا فإن « أبناء الأسر الريفية ، وحتى بعد الزواج ، يتوقع منهم أن يحترموا آباءهم احتراماً كاملا (٣) . وللاحتفاظ باحترام العائلة وخشيتهم منه على الوجه الأفضل ، يتجنب الأب إقامة علاقات حميمة مع الأطفال ، وبحضورهم يتخذ سلوكه مع زوجته طابعاً رسمياً . ومشاعر العاطفة والحب تحكم العلاقة الوالدية ، ولكن هناك ميل لعدم التعبير عنها .

أما برامج تنظيم الأسرة فلم تحظ بالاهتمام الكافي ، كما أنها لم تكن ضمن مخططات الدولة وسياستها المرسومة . ففي ضفتي الأردن هناك سبعة عشر عيادة لتنظيم الأسرة ، تقوم على إدارتها « الجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة » . هناك أربعة عشر عيادة منها في مدن وقرى الضفة الغربية تم تأسيسها منذ حوالي عشر سنوات ، وفي الضفة الشرقية هناك واحدة في الزرقاء ، وأخرى في عمان وثالثة في أربد .

هذا البرنامج المحدود ، وخاصة في الضفة الشرقية ، لا تأثير له يذكر على المسألة السكانية . فالعائلات الفقيرة في القرى الصغيرة وفي المناطق البدوية ، ذات الأعداد الكبيرة من الأطفال

---

(١) UNESOB, Social Development in the Middle East, op. cit., p. 26. See also « The Social Survey of Amman, 1966 », op. cit., pp. 16-17.

(٢) George Harris, et al., op. cit., p. 187.

(٣) Ibid., p. 188.

والتي تحتاج إلى تنظيم الأسرة لوقاية صحة كل من الأمهات والأطفال ، هذه العائلات ليست في متناول هذا البرنامج (١). وبكل تأكيد فإن التحسن الذي طرأ على الخدمات الصحية ، بما فيها خدمات عيادات الأمومة والطفولة ، خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، قد ساهم إلى حد بعيد في الحد من حالات الوفاة بين الرضع والأطفال الذين يترددون على هذه المراكز الصحية ، كما حسن من حالتهم الصحية . ولقد شجع ذلك الميل لدى الأزواج للحد من إنجاب الأطفال نظراً لعدم رغبتهم في تربية خمسة عشر طفلا أو أكثر خاصة إذا بقوا جميعاً على قيد الحياة . إلا أن ذلك غالباً ما أدى إلى أن تستخدم الزوجات وسائل منع الحمل بدون توجيهات سليمة أو إشراف كاف ، مما أدى في المدن إلى الفشل في تجنب الحمل ، ومن ثم إلى استخدام الإجهاض ، بكل ما تحمل عملية استخدامه من مخاطر .

وهكذا فإن حجم الأسر بقي كبيراً نظراً لما يعلق على ذلك من أهمية ، بسبب الدوافع الاقتصادية ومركز العائلة الاجتماعي وقوتها .

ويقوم نمط التنشئة الاجتماعية للأطفال على أساس احترام الروابط العائلية والدفاع عن مصالحها ، والتدرب على تحمل المسؤولية الاقتصادية والبدء في تكوين المركز الاجتماعي في مرحلة مبكرة من حياتهم .

وترتيبات الزواج تميل إلى أن تكون اتفاقات بين أولياء أمور الشباب المرشحين للزواج . والأولوية تعطى للزيجات التي تتم من داخل الأسرة الممتدة أو من نفس القرية ، مع أن الزواج من فتيات القرى الأخرى مألوف أيضاً . وكما هو الحال في معظم أقطار المنطقة ، فإن الزواج المبكر ، وخاصة بالنسبة للفتيات ، شائع جداً . فالأرقام المأخوذة من تعداد ١٩٦١ تشير إلى أن مابين ٧,-٪ - ٨,-٪ من مجموع الفتيات في سن ١٣ إلى ١٤ عاماً كن متزوجات في حين ينتفي وجود أزواج من الذكور في هذه المرحلة العمرية . وتبلغ نسبة الفتيات المتزوجات من الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة حوالى ٢٧,٦٪ في مقابل ٢,٧٪ من الفتيان . وفي الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة تبلغ نسبة الفتيات المتزوجات ٧١,٩٪ مقابل ٣٥,٣٪ للفتيان . وأما في فئة العمر ٢٥ - ٢٩ سنة فإن الفروقات بين الذكور والإناث تأخذ بالتقلص (٨٦,٨٪) للفتيات و (٧٣,٤٪ للفتيان) ، وفي الفئة العمرية التالية ٣٠ - ٣٤ سنة كانت النسبة متساوية تقريباً (٩٠,٦ ٪ للإناث و ٨٨٪ للذكور)(٢) . ولايبدو أن هناك فروقاً تذكر للحالة الاجتماعية

---

(١) Jordan-National Seminar on Population Policy as related to Development Strategy. December 1972 (Child Walfare in relation to Goals and Means of Development with reference to Population Structure and Change in Jordan), by Mohamed Ali El-Halabi.

(٢) تعداد السكان ١٩٦١ ، مرجع سابق ، مجلد ٢ . صفحة ٦١ ، جدول رقم ٣ - ٤ .

(الزواجية) بين سكان الحضر والريف والمقيمين فى الخيام المتناثرة. ومع أن نسبة الفتيات المتزوجات فى الفئة العمرية ١٣ – ١٤ سنة كانت متطابقة مع المتزوجات فى الفئة العمرية التالية ١٥ – ١٩ سنة، إلا أن نسبة الفتيات المتزوجات من سكان الحضر أعلى من نسبة المتزوجات من سكان المناطق الريفية أو المقيمين فى خيام متناثرة. الجدول رقم (٣٥) يعطى تفصيلا للحالة الزواجية لشباب الأردن:

جدول رقم (٣٥)

الحالة الاجتماعية حسب السن وأسلوب الحياة (١)

(نسبة مئوية)

	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق	
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
١٣ و ١٤ سنة								
حضريه تماما	٩٩,٣	١٠٠	–,٧	–	–	–	–	–
ريفيه أساسا	٩٩,٣	١٠٠	–,٧	–	–	–	–	–
مخيمات مبعثره	٩٩,٢	١٠٠	–,٨	–	–	–	–	–
١٥ – ١٩ سنة								
حضريه تماما	٧١,٣	٩٧,٥	٢٨,٣	٢,٥	–,١	–	–,٣	–
ريفيه أساسا	٧٢,١	٩٧,٢	٢٧,٥	٢,٧	–,١	–	–,٣	–,١
مخيمات مبعثره	٧٦,٩	٩٧,٩	٢٢,٦	٢,–	–,١	–	–,٤	–,١
٢٠ – ٢٤ سنه								
حضريه تماما	٢٧,٥	٦٣	٧١,٢	٣٦,٦	–,٥	–,١	–,٨	–,٣
ريفيه أساسا	٢٥,٢	٦٤,٦	٧٣,٥	٣٤,٩	–,٥	–,٢	–,٨	–,٣
مخيمات مبعثرة	٣٤,٧	٧٤,١	٦٢,٨	٢٥,٢	١,–	–,٣	١,٥	–,٤
٢٥ – ٢٩ سنة								
حضرية تماما	١٣,٥	٢٥,٣	٨٤,٧	٧٤,١	١,–	–,٢	–,٨	–,٤
ريفية أساسا	٩,١	٢٥,١	٨٨,٧	٧٤,١	١,٣	–,٤	–,٩	–,٤
مخيمات مبعثره	١٢	٣٨,٩	٨٥,٢	٥ ٩,٥	١,٦	–,٨	١,٢	–,٨

(١): المرجع السابق، مجلد ٢، ص ١٤٤، جدول رقم ٢ – ٦.

ومع أنه ليس من السهولة تأييد ذلك بمعلومات إحصائية وافية ، إلا أنه يبدو بأن الزيادة فى فرص التعليم وفى التأثير الغربى ، خصوصاً فى المدن ، تؤدى إلى زواج متأخر (١). ويرى هذا الميل بوضوح خصوصاً فى السنوات الأخيرة حيث يشير المسح الاجتماعى لمدينة عمان (١٩٦٦) بأن نسبة الفتيات غير المتزوجات دون الخامسة والعشرين من العمر قد تضاعفت تقريباً (٢).

ويمكن الحصول على مؤشرات التطور الذى حصل فى سن الزواج من الإحصاءات التى تصدرها الحكومة ، فخلال عام ١٩٧٤ ، من مجموع عقود الزواج المسجلة فى الضفة الشرقية للأردن ، كان توزيع النسب بحسب سن كل من العروس والعريس كما يلى :

جدول رقم (٣٦)

عقود الزواج المسجلة حسب الجنس والعمر (١٩٧٤)

— الضفة الشرقية فقط —

الفئة العمرية	الاناث		الذكور	
	العدد	النسبه	العدد	النسبه
دون العشرين سنه	٧٦٠٨	٦٠،٨ ٪	١٠٦٤	٨،٥ ٪
٢٠ — ٢٩ سنه	٤٢٠٢	٣٣،٦ ٪	٨٦٦٠	٦٩،٢ ٪
٣٠ — ٤٩ سنه	٥٩٣	٤،٧ ٪	٢٥١٩	٢٠،١ ٪
٥٠ سنه فأكثر	٣٩	—،٣ ٪	٢٤١	١،٩ ٪
غير مذكور	٧١	—،٦ ٪	٢٩	—،٣ ٪
مجموع عقود الزواج المسجله — ١٢٢١٢				

لقد بلغت نسبة اللواتى تقع أعمارهن بين ١٥ و ٣٩ سنة فى عام ١٩٧٠ حوالى ٨٣،٣٪ ، ثم ارتفعت إلى ٨٨،٤٪ عام ١٩٧٥ . وبالرغم من أن الاختلاف ليس كبيراً ، إلا أنه يشير إلى أن زيادة مساهمة المتزوجات منهن فى القوى العاملة لاتزال تقع بين فئة العمر ٢٠ — ٢٤ للعامين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، وقد بلغت هذه النسبة حوالى ٣٧،٩٪ و ٣٠،٣٪ على التوالى .

(١) Some legal provisions have also contributed to this trend or as indicated : Ralph Patai, pp. 146, 147. « Modern Law on the other hand, has accepted the Western Principle of requiring a much higher age, minimum for marriage. Article 3 of the Transjordan Moslem family Law of 1927 stipulates that both the bride and the bridegroom must have completed their sixteenth year of age for the marriage to be varied.

(٢) UNESOB, Social Development..., op. cit., p. 27.

أما نسبة مساهمة الإناث لفئة العمر ٣٥ ـ ٤٤ فقد ارتفعت من ٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٨٪ عام ١٩٧٥ . وهذا يشير إلى ارتفاع مساهمة المرأة المتزوجة فى القوى العاملة . ويفترض البعض بأن هذا الوضع الجديد قد أعطى المرأة درجة معينة من الاستقلال ـ ولكن آخذين بعين الاعتبار قوة النسق الأسرى الأبوى ، ونفوذ الأقارب ، فمن المحتمل أن يكون هذا الاستقلال فى هذه الفترة ظاهرياً أكثر منه حقيقياً (١).

لقد حدث تغير أساسى فى مركز ودور المرأة كنتيجة لتكيف نمط الزواج الإسلامى مع متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة . ومع أن القانون يسمح بتعدد الزوجات إلا أن مثل هذا النوع من الزواج آخذ فى الاختفاء تدريجياً من المدن ، وإن كان مايزال موجوداً فى الريف . وقد أشار «هاريس» إلى أن مثل هذا النوع من الزواج (تعدد الزوجات) أصبح باهظ التكاليف ، ويقدر عدد الأردنيين الذين يحتفظون بزوجتين حوالى ١٠ من المتزوجين ، بينما لا يحتفظ بأكثر من زوجتين إلا عدد قليل جداً (٢).

ومع أن بناء الأسرة قد تعرض لقليل من التغير إلا أن القبائل البدوية التى تتخذ من البداوة أسلوباً للحياة قد شهدت تغيراً ملحوظا ، ونتيجة لهذه التغيرات أصبحت تلك القبائل معزولة عن الاتجاه السائد للتحديث والتنمية . ولازالت بقايا آثار التماسك والثقافة القبلية تلاحظ فى نمط حياة الحيرة ـ حتى فى المدن الكبرى ـ إلا أن السنين الطويلة من الاستقرار قد غيرت الاتجاهات والقيم والممارسات . وعلى أى حال فإن البداوة قد حافظت على التماسك القبلى إلى حد ما بالرغم من بدايات عملية التوطين والاستقرار التى بدأت فى السنين الأخيرة ، الاختيارية منها نتيجة للضغوط الاقتصادية على البدو ، والحكومية الهادفة إلى إدخال ماتبقى من القبائل البدوية فى نطاق الجهود التنموية ولرفع مستواهم الصحى والتعليمى . وتشير الدراسة ـ السوسيولوجية للمشروع الرائد لتوطين البدو فى جنوب شرق الأردن إلى أن التغير فى مواقف المستجوبين ونظرتهم تجاه البداوة كطريقة حياة كان عنيفاً ، إذ فضل جميعهم الحياة المأمونة المستقرة ضمن وحدة زراعية على طريقة الحياة البدوية (٣).

تركيب السلطة :

لقد شهد الأردن كغيره من أقطار المنطقة ، تغيراً فى تركيب السلطة على المستوى القومى ، فقد ازدادت سلطة الإدارة الحكومية سواء منها المباشرة أو الموجهة . وأما على المستوى المحلى

---

(١) Ibid., p. 127.

(٢) George Harris et al., op. cit., p. 190.

(٣) Salah M. Yacoub, Sociological Evolution of a Pilot Project for Bedouin Settlement, A Case Study, p. 63.

فإن تركيب السلطة قد تعرض لبعض التغيرات الجانبية ، فما زالت العائلات القائمة تتمتع بتأثير كبير ، إلا أن الاختلاف الوحيد أن هذا التأثير يمارس الآن من خلال شغل مركز حكومي وليس من خلال التقاليد القائمة ، أو كما وصفها « قطب » : « النخبة التي تتمتع بالسلطة الآن من أولئك الذين يمتلكون تاريخاً طويلا من النفوذ العائلي ، ملاك الأراضي الأغنياء ، شيوخ القبائل ، وأولئك الذين يشغلون مراكز معتبرة قبل وبعد تأسيس المملكة » (١) .

وهناك إحدى القوى الجديدة التي يبدو أنها بدأت تأخذ مكانها تدريجياً في بناء السلطة القائم ، وهي النخبة المهنية المتعلمة . في البدايات الأولى لتأسيس المملكة ، كانت هذه النخبة تتكون بشكل رئيسي من أبناء العائلات المتنفذة الذين تم تدريبهم في الخارج ، ولكن مع إنتشار التعليم وإقامة جامعة وطنية إزداد عدد هذه النخبة كما تغير تركيبها . ونظراً لنوعية النسق التعليمي القائم والنقص في فرص العمل ووجود بعض القضايا السياسية الحساسة وغيرها من العوامل ، فإن تأثير هذه النخبة على مايبدو « سوف يعبر عن نفسه في المستقبل القريب في تحد للجماعات التي تتمتع بالسلطة حالياً (٢) . »

ولقد أكد « قطب » هذا التأثير المحدود للنخبة المتعلمة بقوله : « أن المهنيين الحاصلين على تعليم عال لايتمتعون بسلطة حقيقية في اتخاذ القرارات — وفي تقرير السياسة حول المسائل الهامة على المستوى الوطني لسببين . أولا ، الإجراءات الزجرية التي اتخذت ضد النخبة المتعلمة من قبل الرجال التقليديين الذين يتحكمون في النظام الاجتماعي — الاقتصادي والسياسي — ، ثانياً ، عدم وجود التحام أو تماسك بين المهنيين للقيام بعمل جماعي (٣) » .

الصناعة والعمالة :

تعتبر البيئة الحضرية موطن كل من النشاطات الصناعية التقليدية والمستحدثة ، ابتداء من الحرف المحلية والمشاريع الصغيرة الحجم إلى الصناعات الثقيلة . وبالرغم من محاولات الحكومة لتجنب مركزية النشاطات الصناعية إلا أن المدن الكبرى ، وخاصة العاصمة ، كانت أقدر على اجتذاب معظمها بسبب مايتضمنه تجمع الصناعات وتكتلها من فائدة اقتصادية . وهكذا أصبحت عمان قاعدة لمعظم النشاطات الصناعية في البلاد . وبالرغم من نمو العاصمة السريع ، ومع أن الحكومة قد أعطت أولوية لتطورها ، إلا أن التصنيع مايزال في مراحل مبكرة من النمو وذلك بسبب عدم اتساع السوق المحلي ، وفقدان الإدارة الصناعية المؤهلة والمدربة على

---

(١) Ishaq Qutub, op. cit., p. 43.

(٢) UNESOB, Social Development, op. cit., pp. 28-29.

(٣) George Harris, et al., op. cit., p. 190.

المستويين المتوسط والعالى ، وإنعدام التصدير والخبرة فى التسويق ، وعدم مقدرة الإنتاج الصناعى على الصمود فى سوق المنافسة العالمية سواء من حيث النوعية أو السعر ، وعدم توفر التسهيلات المالية والمصرفية ، ومحدودية المواد الأولية ، والنقص فى المهندسين والمهارات الفنية . -

ويشير المسح الصناعى الذى أجرى فى عام ١٩٦٣ الى أن مجموع عدد المؤسسات الصناعية القائمة فى الأردن يبلغ ٥,٢٥٨ مؤسسة توظف ٢٩,٥٩١ شخصا - بما فيها المالكين والعمال - . وتكشف بعض الملاحظات العامة المستقاة من هذا المسح عن :

(أ) صغر حجم الوحدة الصناعية السائدة فى الأردن ، هناك حوالى ٩٠٪ من مجموع المؤسسات لا يزيد عدد عمال وموظفى كل منها على ١٠ أشخاص ، وتعمل معظم هذه المؤسسات فى الإنتاج الغذائى وصناعات الملابس والأحذية والأثاث ... إلخ .

(ب) تقوم بمعظم الإنتاج مؤسسات قليلة العدد توظف أعداداً أكبر من العمال وتعطى فائضاً للقيمة (ربحاً) أكثر . فهناك ١٠٪ فقط من مجموع عدد المؤسسات تعطى ٧٠٪ من فائض القيمة (الربح) فى الصناعة ، فى حين توظف أكثر من ٥٠٪ من العمال الصناعيين

(ج) أقل من ١٪ من مجموع عدد المؤسسات توظف مايربو على ٢٠٪ من عمال الصناعة فى البلاد ، وتقدم ما يزيد على ٢٠٪ من مجموع قيمة الإنتاج ، كما تساهم بحو الى ٤٥٪ من فائض القيمة (الربح)(١) .

والقوى العاملة فى المجال الصناعى والتى تدعم هذا النشاط ، هى إلى حد بعيد مستمدة من المهاجرين الريفيين الذين انتقلوا من الزراعة والبداوة ، وكذلك من العمال الذين هجروا حرفهم التقليدية ، وتعزز أنماط العمل واتجاهاته صعوبات لهذا العامل الجديد ، كما تعكس الصراعات التى يواجهها من حيث الانضباط والتدريب والسلطة القائمة على غير العلاقات الشخصية impersonal فى الصناعة ، نظراً لتعوده على الارتباط الدائم بالأرض - أو الحرفة وبنشاطات ذات صلة بعائلته ، وبمركزه ووسطه الاجتماعى .

وفى الواقع ظهر جانب محزن - الظروف المعيشية لعمال الصناعة العاديين كانت هامشية إلى حد بعيد - نظراً لانخفاض مستوى مهارة العمال ووفرة العمال غير المهرة مما أدى إلى انخفاض مستوى الأجور . فالمستوى المعيشى المنخفض وغيره من التحديات التى يواجهها

---

(١) United Nations, Idnustrial Development in Arab Countries, 1967, p. 85.

عامل الصناعة العادى جعلت منه إنساناً غير مستقر ولا يمتلك المهارة الكافية ويفتقر إلى التفانى فى العمل مما أدى إلى تغيب ملحوظ عن العمل وارتفاع فى نسبة ترك العمل وتغييره .

وبالرغم من قيام الاتحادات العمالية التى بإمكانها مساعدة العمال لمواجهة الضغوط الاجتماعية التى تواجههم بالإضافة إلى مساعدتهم لتحسين كفاءاتهم ، إلا أن هذه الاتحادات ضعيفة نسبياً وتسود فيها أنماط تقليدية من العلاقات العمالية تبدو فى موقف أصحاب العمل العدائى للحركة النقابية الذى يصل إلى درجة طرد العمال النقابيين والاستغناء عن خدماتهم . ولقد تعطل دور التنظيم العمالى وفاعليته أيضاً نظراً لتوفر الأيدى العاملة الرخيصة . والأعداد الضخمة من اللاجئين ورجال القبائل المحتاجين للعمل (١) .

وفى عام ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قانون النقابات بإشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . وبحلول عام ١٩٥٦ كان عدد الاتحادات المسجلة ٢٣ اتحاداً وارتفع هذا العدد فى عام ١٩٦٧ إلى ٤٢ اتحاداً تضم ٢٨,٠٠٠ عضو (٢) .

لقد كان مجال اهتمام الاتحادات يتركز فى مستويات الأجر وظروف العمل : أجور أفضل ، ساعات عمل أقل ، خدمات طبية ، مكافآت العمل الإضافى . وهكذا فإن تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية كان يبدو وكأنه الهدف المباشر . فالبرامج التعليمية ومشروعات التدريب لرفع مستوى مهارات العمال الفنية والعامة قد تضاعفت — دورات تدريبية مكثفة ، صفوف لمكافحة الأمية ممولة إما كلياً أو جزئياً من قبل الاتحادات ، اهتمام متزايد ببرامج السلامة العمالية مع دعم الحكومة الإيجابى لذلك .

وسعت الإدارة الصناعية من ناحيتها كذلك لإيجاد اتجاهات جديدة نحو العمل لدى العمال لتأمين كفاءة أعلى والحصول على إنتاجية أفضل . وأخذ التلازم والتوحد التقليدى بين مفهومى الإدارة الصناعية والملكية ينهار تدريجياً ، ففى بعض أقطار المنطقة تحقق هذا الانفصام بين المفهومين نتيجة لتأميم المشروعات الصناعية الكبيرة ، أما فى الأردن حيث لايتعدى تدخل الدولة الإطار التنظيمى ويفتقر إلى السيطرة والتحكم فإن الإدارة الصناعية والملكية تبدوان كوظيفتين متمايزتين . وهناك إدراك متزايد لحاجة الإدارة الصناعية للمعرفة المتخصصة فى ميادين : البحوث والدراسات الخاصة بالتسويق ، وحسابات الكلفة ، والدعاية . . . إلخ . لذلك فإن الحاجة لتعيين مديرين أكفاء أصبحت ملموسة (٣) .

---

(١) George Harris, et al., op. cit., p. 131.

(٢) الأردن — وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . التقرير السنوى ١٩٦٧ ص ١٤١ .

(٣) UNESOB, Social Development, op. cit., p. 37.

ملحق رقم (١)

وتوزيع السكان بحسب التقسيمات الإداريه الرئيسية (١٩٦١)

الألوية	السكان	الأقضية	السكان	النواحي	السكان
عمان	٤٣٣,٦١٨	عمان	٢٨٠,٦٥١		
		مأدبا	٢٧,٦٤٦	ذيبان	٨,٢٤١
		الزرقاء	١٠٥,٠٣٥		
بلقاء	٧٩,٠٥٧	بلقاء	٦٥,٠٣٧	الشونة الجنوبية	(لم تنشر الأرقام)
عجلون (أربد)	٢٧٣,٩٧٦	عجلون	٣٣,٤٩٧		
		أربد	١٣٠,٤٩٥		
				بنى كنانة	١٤,٩٢٦
				الشونة الشمالية	٢١,٩٥٣
		جرش	٢٣,٣٧٧		
		الكورة	٢٢,٩٥٥		
		المفرق	٢٥,٣١٤		
		الرمثا	١٩,١٧٥		
الكرك	٦٧,٢١١	الكرك	٤٤,٩٠١	المزار	١٠,٨٩٩
		الطفيلة	١٤,١٥٥		
معان	٤٦,٩١٤	العقبة	٩,١٧٦		
		معان	١٧,٨٧٥	الشوبك	٤,٦٣٤
				وادى موسى	٥,١٦٠
الخليل	١١٩,٤٣٢	الخليل	١١٧,٧٦٨		
القدس	٣٤٤,٢٧٠	بيت لحم	٥٤,٧٧٧		
		أريحا	٦٣,٩٨٠		
		القدس	١٠٦,٩٤٨		
		رام الله	١١٣,٨٣٩		
نابلس	٣٤١,٧٤٨	جنين	٧٩,١٣٩	يعبد	٨,٦٥٧
		نابلس	١٧٠,٤٥٢	سلفيت	٢٣,٦٦٣
				طوباس	٢٠,٨٠٦
		طولكرم	٨٣,٦٠٠	قلقيلية	٢٠,٥٦٣
المجموع	١,٧٠٦,٢٢٦				

المصدر : الاردن ، تعداد السكان ١٩٦١ ، ص ١١ – ١٢ ، جدول ١٪١٤٤٪٥

ملحق (٢)

توزيع العاملين حسب الجنس وفئة العمر فى أوجه النشاط الاقتصادى للمؤسسات المدنية غير الزراعية لعام ١٩٧٠م

النشاط الاقتصادى والجنس	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	غير معروف	الإجمالى
الخدمات الزراعية	٥	٦١	١٤٥	٣٦٩	٣٠١	١٩٧	١٩٢	١٤٥	١١٨	٥٧	٣٥	٢١	٣٣	١٦٧٩
ذكور	٥	٦٠	١٢٧	٣٥٦	٢٩٧	١٩٥	١٩١	١٤٤	١١٨	٥٧	٣٥	٢١	٣٣	١٦٣٩
إناث	—	١	١٨	١٣	٤	٢	١	١	—	—	—	—	—	٤٠
التعدين والمحاجر	٢٩	١٢٤	١٦٦	٣٨٤	٣٨٧	٤٠٣	٤١١	٢٥٦	٢١٦	٧٤	٥٢	٤٣	٦	٢٥٥١
ذكور	٢٩	١٢٣	١٦٢	٣٨٣	٣٨٦	٤٠٢	٤١١	٢٤٦	٢١٦	٧٤	٥٢	٤٣	٦	٢٥٤٣
إناث	—	١	٤	١	١	١	—	—	—	—	—	—	—	٨
الصناعة	٧٠١	٢٩٢٣	٢٩٨٧	٤٠٣٢	٢٩٩٦	٣٢٠٦	٢٠٠٧	١٢٧٥	٨٢٠	٣١٨	٢٨١	١٩٨	٨٣	٢٠٨٢٧
ذكور	٥٣٠	٢٤٧٢	٢٦٦٨	٣٩٢٤	٢٩٤٣	٣١٧٨	١٩٨٢	١٢٤٦	٨٠٤	٣١٤	٢٧٥	١٩٦	٧٧	١٩٦١٩
إناث	١٧١	٤٥١	٣١٩	١٠٨	٥٣	٢٨	٢٥	١٩	١٦	٤	٦	٢	٩	١٢٠٨
الكهرباء والمياه والغاز	—	١٦	٨٠	١٣٣	١٣٧	٧٤	٩٤	٤٤	٢٢	١٣	٩	١	٤١	٦٦٤
ذكور	—	١٥	٧٨	١٢٨	١٣٦	٧٤	٩٤	٤٤	٢٢	١٣	٩	١	٤١	٦٥٦
إناث	—	١	٢	٤	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٨
البناء	١٠	١٣٢	٣١٦	٤٧٨	٣٥٢	٢٥٨	٢١٩	١٣٣	١٠٠	٤٠	٢٨	١٠	٥١	٢١٢٧
ذكور	١٠	١٣٠	٢٩١	٤٦٦	٣٥٠	٢٥٨	٢١٦	١٣٣	١٠٠	٤٠	٢٨	١٠	٥١	٢٠٨٣
إناث	—	٢	٢٥	١٢	٢	—	٣	—	—	—	—	—	—	٤٤
التجارة والفنادق والمطاعم	٤٧٧	٢٧٩٨	٣٨٢٠	٥٠٥١	٣٩١٣	٢٠٥٤	٢٦٠٩	١٦٦٢	١٠٧١	٧١٩	٥٧٦	٢٩٧	٤٧	٢٥٠٩٤
ذكور	٤٧٢	٢٧٧٨	٣٦٩٥	٥٠١١	٣٨٦٩	٢٠٣٤	٢٦٠٤	١٦٣٧	١٠٦٦	٧١٩	٥٧١	٢٩٧	٤٧	٢٤٨٠٠
إناث	٥	٢٠	١٢٥	٤٠	٤٤	٢٠	٥	٢٥	٥	—	٥	—	—	٢٩٤

تابع ملحق رقم (٢)

النشاط الاقتصادي والجنس	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	غير معروف	الإجمالي
النقل والمواصلات والتخزين	١٦	٢٥٦	٢٧٠	٢٢٣٩	٧٧٩	٥٧٣	٥٦١	٣٦٠	٢٣٠	١١١	٩٠	٤٠	٧	٥٠٣٢
ذكور	١٦	٢٤٠	٦٤٨	١١٨٥	٧٥١	٥٥٦	٥٥٠	٣٥٨	٢٢٧	١٠٨	٨٩	٤٠	٦	٤٧٧٤
إناث	—	١٦	١٢٢	٥٤	٢٨	١٧	٢١١	٢	٣	٣	١	—	١	٢٥٨
المالية والعقارات	٩	١٤٤	٥٨٢	٩٤٤	٦٦٥	٣٥٧	٢٧١	١٥٥	١٠٩	٦٢	٢٨	١٨	١٢	٣٣٥٦
ذكور	٩	١٠٧	٣٨٨	٨٣١	٦٢٨	٣٤٥	٢٦٠	١٥٣	١٠٨	٦٠	٢٨	١٨	٩	٢٩٤٤
إناث	—	٢٧	١٩٤	١١٣	٣٧	١٢	١١	٢	١	٢	—	—	—	٤١٢
الخدمات والإدارة العليا	١٥٧	١٢٩٠	٦٦٧٤	٨٧١٧	٦٦٧١	٣٧٠٩	٧٥٨	٢٢٢٣	١٧٨٨	٨٩٢	٦٣٧	٤٦٤	٧٨٤	٣٧٢٦٤
ذكور	١٥٠	١٠٢١	٣٨٧٤	٦٧٥٧	٥٧٩٦	٣٣٦٢	٧٨٣	٢٠١٢	١٦٢٢	٨٤١	٥٠١	٤٥٠	٦٦١	٣٠٠٣٠
إناث	٧	٢٦٩	٢٨٠٠	١٩٦٠	٨٧٥	٣٤٧	٢٧٥	٢١١	١٦٦	٥٦	٣٦	١٤	١٢٣	٧٢٣٦
المجموع	١٤٠٤	٧٨٤٤	١٥٠٤٠	٢١٣٤٧	١٦٢٠١	٩٨٣١	٩٥٢٢	٦٢٥٣	٤٤٧٤	٢٢٨٦	١٧٣٦	١٠٩٢	١٠٦٤	٩٨٥٩٤
ذكور	١٢٢١	٦٩٤٦	١١٩٣١	١٩٠٤٢	١٥١٥٦	٩٤٠٤	٩١٩١	٥٩٩٣	٤٢٨٣	٢٢٢٦	١٦٨٨	١٠٧٦	٩٣١	٨٩٠٨٨
إناث	١٨٣	٨٩٨	٣٦٠٩	٢٣٠٥	١٠٤٥	٤٢٧	٣٣١	٢٦٠	١٩١	٦٠	٤٨	١٦	١٣٣	٩٥٠٦

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة القوى العاملة لسنة ١٩٧٠ للقطاع المدني غير الزراعي (البيانات معدلة)

ملحق رقم (٣)

توزيع العاملين النسبي حسب الجنس وفئة العمر فى أوجه النشاط الاقتصادى للمؤسسات المدنية غير الزراعة التى تضم عشر أشخاص أو أكثر ١٩٧٠

النشاط الاقتصادى والجنس	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	غير معروف	جميع العاملين
الخدمات الزراعية	٫٣	٣٫٦	٨٫٦	٢٢٫٠	١٧٫٩	١١٫٧	١١٫٤	٨٫٦	٧٫٠	٣٫٤	٢٫١	١٫٣	٢٫١	١٠٠
ذكور	٫٣	٣٫٧	٧٫٨	٢١٫٧	١٨٫٠	١١٫٩	١١٫٧	٨٫٨	٧٫٢	٣٫٥	٢٫١	١٫٣	٢٫٠	١٠٠
إناث	—	٢٫٥	٤٥٫٠	٣٢٫٥	١٠٫٠	٥٫٠	٢٫٥	٢٫٥	—	—	—	—	—	١٠٠
التعدين و المقالع	١٫١	٤٫٩	٦٫٥	١٥٫١	١٥٫٢	١٥٫٨	١٦٫١	١٠٫٠	٨٫٥	٢٫٩	٢٫٠	١٫٧	٠٫٢	١٠٠
ذكور	١٫١	٤٫٨	٦٫٤	١٥٫١	١٥٫٢	١٥٫٨	١٦٫٢	١٠٫١	٨٫٥	٢٫٩	٢٫٠	١٫٧	٠٫٢	١٠٠
إناث	—	١٢٫٥	٥٠٫٠	١٢٫٥	١٢٫٥	١٢٫٥	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠
الصناعة	٣٫٩	١٥٫٢	١٤٫٩	١٨٫٨	١٤٫٠	١٥٫٢	٩٫٢	٥٫٩	٢٫٨	١٫٥	١٫٣	٠٫٩	٠٫٤	١٠٠
ذكور	٢٫٧	١٢٫٦	١٣٫٦	٢٠٫٠	١٥٫٠	١١٫١	١٠٫١	٦٫٤	٤٫١	١٫٦	١٫٤	١٫٠	٠٫٤	١٠٠
إناث	١٤٫٢	٣٧٫٣	٢٦٫٤	٨٫٩	٤٫٤	٢٫٣	٢٫١	١٫٦	١٫٣	٠٫٣	٠٫٥	٠٫٢	٠٫٥	١٠٠
الكهرباء والمياه و الغاز	—	٢٫٣	١٢٫١	٢٠٫٠	٢٠٫٦	١١٫١	١٤٫٢	٦٫٦	٣٫٣	١٫٩	١٫٤	٠٫٢	٦٫٢	١٠٠
ذكور	—	٢٫٣	١١٫٩	١٩٫٦	٢٠٫٧	١١٫٢	١٤٫٣	٦٫٧	٣٫٤	٢٫٠	١٫٤	٠٫٢	٦٫٣	١٠٠
إناث	—	١٢٫٥	٢٥٫٠	٥٠٫٠	١٢٫٥	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠
البناء	٠٫٥	٦٫٢	١٤٫٨	٢٢٫٥	١٦٫٦	١٢٫١	١٠٫٣	٦٫٣	٤٫٧	١٫٩	١٫٣	٠٫٥	٢٫٤	١٠٠
ذكور	٠٫٥	٦٫٣	١٤٫٠	٣٢٫٤	١٦٫٩	١٢٫٤	٩٫٩	٦٫٤	٤٫٨	٢٫٠	١٫٤	٠٫٥	٢٫٥	١٠٠
إناث	—	٤٫٦	٥٦٫٨	٢٧٫٣	٤٫٦	—	٦٫٧	—	—	—	—	—	—	١٠٠
التجارة و الفنادق و المطاعم	١٫٩	١١٫١	١٥٫٨	٢٠٫٠	١٥٫٥	٨٫١	١٠٫٢	٦٫٧	٤٫٢	٢٫٨	٢٫٣	١٫٢	٠٫٣	١٠٠
ذكور	١٫٩	١١٫٢	١٤٫٩	٢٠٫٢	١٥٫٦	٨٫٢	١٠٫٥	٦٫٦	٤٫٣	٢٫٩	٢٫٣	١٫٢	٠٫٢	١٠٠
إناث	١٫٧	٦٫٨	٤٢٫٤	١٣٫٥	١٥٫٢	٦٫٨	٦٫٧	٨٫٥	١٫٧	—	١٫٧	—	—	١٠٠
النقل و المواصلات و التخزين	٠٫٣	٥٫١	١٥٫٣	٢٤٫٦	١٥٫٥	١١٫٤	٢١٫٢	٧٫٢	٤٫١	٢٫٢	١٫٨	٠٫٨	٠٫١	١٠٠
ذكور	٠٫٣	٥٫٣	١٣٫٥	٢٤٫٨	١٥٫٧	١١٫٦	١١٫٥	٧٫٥	٤٫٧	٢٫٣	١٫٩	٠٫٨	٠٫١	١٠٠
إناث	—	٦٫٢	٤٧٫٢	٢٠٫٩	١٠٫٨	٦٫٦	٤٫٣	٠٫٨	١٫٢	١٫٢	٠٫٤	٠٫٠	٠٫٤	١٠٠

تابع ملحق رقم (٣)

النشاط الاقتصادي والجنس	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	غير معروف	جميع العاملين
المالية والعقارات	٠,٣	٤,٣	١٧,٣	٢٨,١	١٩,٨	١٠,٦	٨,١	٤,٦	٣,٣	١,٩	٠,٨	٠,٥	٠,٤	١٠٠
ذكور	٠,٣	٣,٦	١٣,٢	٢٨,٣	٢١,٣	١١,٧	٨,٨	٥,٢	٣,٧	٢,٠	١,٠	٠,٦	٠,٣	١٠٠
إناث	—	٩,٠	٤٧,٠	٣٧,٤	٩,٠	٢,٩	٢,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٥	—	—	٠,٧	١٠٠
الخدمات والإدارة العامة	٠,٤	٣,٨	١٨,٨	٢٣,٤	١٧,٧	٩,٨	٨,٣	٥,٨	٤,٧	٢,٣	١,٧	١,٢	٢,١	١٠٠
ذكور	٠,٥	٣,٤	١٢,٩	٢٢,٥	١٩,٣	١١,٢	٩,٦	٦,٧	٥,٤	٢,٨	٢,٠	١,٥	٢,٢	١٠٠
إناث	٠,١	٥,١	٣٨,٧	٢٧,١	١٢,١	٤,٨	٣,٨	٢,٩	٢,٣	٠,٧	٠,٥	٠,٢	١,٧	١٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	—
ذكور	٧٤,٢	٧٧,٧	٦٥,٣	٨٣,٣	٩٠,١	٢٣,٥	٢٤,٣	٦٣,٧	٩٣,٣	٩٥,٩	٩٥,٩	٩٧,٧	٨٤,٦	—
إناث	٢٥,٨	٢٢,٣	٣٤,٧	١٦,٧	٩,٩	٦,٥	٥,٧	٦,٣	٦,٣	٤,١	٤,١	٢,٣	١٥,٤	—
المجموع	١,١	٦,٤	١٦,٦	٢٣,٤	١٦,٨	١٠,٤	٩,٣	٦,٢	٤,٦	١,٦	١,٦	١,١	١,٤	١٠٠,٠
ذكور	١,٠	٥,٨	١٢,٨	٢٢,٠	١٧,٨	١١,٥	١٠,٣	٦,٨	٥,١	١,٨	١,٨	١,٢	١,٤	١٠٠,٠
إناث	١,٠	٩,٣	٣٧,٩	٢٤,٧	١٠,٩	٤,٥	٣,٥	٢,٦	٢,١	٤	٤	٢	١,٤	١٠٠,٠

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة : مسح القوى العاملة لسنة ١٩٧٠ القطاع المدني غير الزراعي في الضفة الشرقية (البيانات معدلة).

ملحق رقم (٤)

توزيع العاملين حسب الجنس ، فئة العمر ، النشاط الاقتصادى للمؤسسات المدنية غير الزراعية ١٩٧٥

النشاط الاقتصادى والجنس	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	غير معروف	الإجمالى
الخامات الزراعية	—	٥٠	٣٠	١٥	١٥	١٤	١١	١٤	١٦	١٣	٥	٤	—	١٣٢
ذكور	—	٥	٢٠	١٥	١٥	١٣	١١	١٣	١٦	١٣	٥	٤	—	١٣٠
إناث	—	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	٢
التعدين والمحاجر	—	٩١	٣٥١	٣٤٧	٣٥١	٤٠١	٣٦٨	٣٠٨	٢٠٠	٨٣	٢١	١٢	—	٢٥٣٣
ذكور	—	٨٨	٣٤٧	٣٤٠	٣٤٩	٤٠١	٣٦٨	٣٠٧	٢٠٠	٨٣	٢١	١٢	—	٢٥١٦
إناث	—	٣	٤	٧	٢	—	—	١	—	—	—	—	—	١٧
الصناعة	١٧٤	٣١٨٣	٣٣٠٠	٢٨٩٩	٢٨٨٨	٢٣٤٣	١٧٠٤	١٣٩٩	٨٠٧	٤٣١	٢٣٦	١٩٥	—	١٩٥٥٩
ذكور	١٢٧	٢٣٤٩	٢٥٢٦	٢٢٩٣	٢٤٨٩	١٩٤٩	١٤٤٩	١٢٤٠	٧٢٣	٣٩٥	٢٢١	١٨٣	—	١٥٩٥٤
إناث	٤٧	٨٣٤	٧٧٤	٦٠٦	٣٩٩	٣٩٤	٢٥٥	١٥٩	٨٤	٣٦	١٥	١٢	—	٣٦٠٥
الكهرباء والمياه والغاز	—	٤٨	٢٩٥	٣٢٤	٣٤٩	٣٣٧	٢٤١	٢٥٦	١٣٩	٦٢	١٤	٦	—	٢٠٧١
ذكور	—	٤٨	٢٨١	٣١٥	٣٤١	٣٣٧	٢٤٠	٢٥٥	١٣٩	٦٢	١٤	٦	—	٢٠٣٩
إناث	—	—	١٤	٩	٧	—	١	١	—	—	—	—	—	٣٢
البناء	٤١	٩٧٠	١١١٨	١١٣٨	١٢٣٣	١١٤٧	٩٧٠	٨٢٣	٥٥٩	٣٢٩	١٩١	١٣٣	—	٨٦٥٢
ذكور	٤١	٩٦٦	١١١٣	١١٣٣	١٢٣٢	١١٤٧	٩٦٧	٨٢٣	٥٥٩	٣٢٩	١٩٠	١٣٣	—	٨٦٣٢
إناث	—	٤	٦	٥	١	—	٣	—	—	—	١	—	—	٢٠

تابع ملحق رقم (٤)

النشاط الإقتصادى والجنس	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	غير معروف	الإجمالى
التجارة والفنادق والمطاعم	٩٧	١٥٦٧	٢٥٤٠	٢٦٣٣	٣٠٧٧	٣١٧٦	٣٠٨٨	٢١٠٠	٢٠٩٥	١٤٠٩	١٠٢٨	١١٢٧	—	٢٤٩٤٢
ذكور	٩٥	١٥٤٣	٢٤٠٥	٢٥٤٢	٣٠٣١	٣١٥٠	٢٠٥٢	٣٠٨٥	٢٠٧٥	١٤٠٠	١٠١٩	؛١١٨	—	٢٤٥١٥
إناث	٢	٢٤	١٣٥	٩١	٤٦	٢٦	٣٦	٢٠	٢٠	٩	٩	٩	—	٤٢٧
النقل والمواصلات والتخزين	٨	٣١٣	١٦٦٨	٢٤٣٣	٢٨٠٢	٢١٣٣	١٦٨٤	١٤٧٧	٨١٨	٤٥٨	١١٣	٧٠	—	١٣٨٧٧
ذكور	٨	٢٩٣	١٤٨٧	٢٢٨٣	٢٧٤٩	٢١٠٠	١٦٥٨	١٤٦٦	٨١٢	٣٥٧	١١٣	٧٠	—	١٣٣٩٦
إناث	—	٢٠	١٨١	١٥٠	٥٣	٣٣	٢٦	١١	٦	١	—	—	—	٤٨١
المالية والعقارات	٣	١٠٥	٨١٢	٦٥٣	٦٧١	٤٢٦	٢٣٤	١٧٦	١٢٧	٦٧	٤١	٠٨	—	٣٣٣٣
ذكور	٣	٨٤	٥٦٤	٤٨٦	٦٠٨	٣٩٣	٢٢٧	١٦٨	٢١٦	٦٦	٤١	١٨	—	٢٧٨٤
إناث	—	٢١	٢٤٩	١٦٧	٦٣	—	٧	٨	١	١	—	—	—	٥٤٩
الخدمات والإدارة العامة	١٣١	٢٣٤٦	٩٦٦٥	١١٧٣٠	٩١٠٧	٦٥٧٠	٤٠٤٩	٣٣٠١	٢٢١٧	١٣٦٦	٦١٢	٤٨٠	—	٥١٥٧٩
ذكور	١١٧	١٩٤٩	٥٧٩٩	٧٨٩٠	٧٢٥٩	٥٦٣٦	٣٥٨٤	٢٩٨٣	١٩٦١	١٢٥٨	٥٦٢	٤٥٧	—	٣٩٤٥٦
إناث	١٤	٣٩٧	٣٨٦٦	٣٨٤٤	١٨٤٨	٩٣٤	٤٦٥	٣١٨	٢٥٦	١٠٨	٥٠	٢٣	—	١٢١٢٣
المجموع	٤٥٤	٨٦٣٨	١٩٧٦٩	٢٢١٧٧	٢١٤٩٣	١٦٠٤٧	؛١٢٣٤٩	١٠٨٠٩	٦٩٧٨	٥١١٨	٢٢٦١	٢٠٤٥	—	١٢٦٦٧٨
ذكور	٤١١	٣٣٣٥	١٤٥٤١	١٧٢٩٨	١٨٠٧٤	١٥١٢٦	١١٥٥٦	١٠٣٤٠	٦٦١١	٣٩٦٣	٢١٨٦	٢٠٠١	—	٠٩٤٢٢
إناث	٥٣	١٣٠٣	٥٢٢٨	٤٨٧٩	٢٤١٩	١٤٢١	٧٩٣	٥١٩	٣٦٧	١٥٥	٧٥	٤٣	—	١٧٢٥٦

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، — القوى العاملة سنة ١٩٧٥ للقطاع المدنى غير الزراعى

ملحق رقم (٥) توزيع العاملين النسبي حسب النوع وفئة العمر فى أوجه النشاط الاقتصادى للمؤسسات المدنية غير الزراعية

١٩٧٥

النشاط الاقتصادى	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٥ وأكثر	جميع العاملين
الخدمات الزراعية	—	٣,٨	١٥,٢	١١,٤	١١,٤	١٠,٦	٨,٣	١٠,٦	١٢,١	٩,٩	٣,٨	٣,٠	١٠٠,٠
ذكور	—	٣,٩	١٥,٤	١١,٤	١١,٤	١٠,٠	٨,٥	١٠,٠	١٢,٣	٩,٠	٣,٩	٣,١	١٠٠,٠
إناث	—	—	—	—	—	٥٠,٠	—	٥٠,٠	—	—	—	—	١٠٠,٠
التعدين والمقالع	—	٢,٦	١٣,٩	١٣,٧	١٣,٩	١٥,٨	١٤,٥	٢,٢	٧,٩	٢,٣	,٨	,٥	١٠٠,٠
ذكور	—	٣,٥	١٣,٨	١٣,٥	١٣,٩	١٥,٩	١٤,٦	١٢,٢	٨,٠	٣,٣	,٨	,٥	١٠٠,٠
إناث	—	١٧,٦	٢٣,٥	٤١,٢	١١,٨	—	—	٥,٩	—	—	—	—	١٠٠,٠
الصناعة	,٩	١٦,٣	١٦,٩	١٤,٨	١٤,٨	١٢,٠	٨,٧	٧,٢	٤,١	٢,٢	١,٢	١,٠	١٠٠,٠
ذكور	,٩	١٤,٧	١٥,٥	١٤,٤	١٥,٦	١٢,٢	٩,١	٧,٨	٤,٥	٢,٥	١,٤	١,١	١٠٠,٠
إناث	—	٢٣,١	٢١,٥	١٦,٨	١١,١	١٠,٩	٧,١	٤,٤	٢,٣	١,٠	٠,٥	٠,٣	١٠٠,٠
الكهرباء والمياه والغاز	—	١,٣	١٤,٣	١٥,٧	١٦,٩	١٦,٣	١١,٦	١٢,٤	٦,٧	٣,٠	,٧	,٣	١٠٠,٠
ذكور	—	٢,٤	١٣,٨	١٥,٠	١٦,٨	١٦,٥	١١,٨	١٢,٥	٦,٨	٣,٠	,٧	,٣	١٠٠,٠
إناث	—	—	٤٣,٨	٢٨,١	٢١,٩	—	٣,١	٣,١	—	—	—	—	١٠٠,٠
البناء	,٥	١١,٢	١٢,٩	١٣,٢	١٤,٣	١٣,٣	١١,٢	٩,٥	٦,٥	٣,٨	٢,٢	١,٥	١٠٠,٠
ذكور	,٥	١١,٢	١٢,٩	١٣,١	١٤,٣	١٣,٣	١١,٢	٩,٥	٦,٥	٣,٨	٢,٢	١,٥	١٠٠,٠
إناث	—	٢٠,٠	٣٠,٠	٢٥,٠	٥,٠	—	١٥,٠	—	—	—	٥,٠	—	١٠٠,٠
التجارة والفنادق والمطاعم	,٤	٦,٣	١٠,٢	١٠,٦	١٢,٣	١٢,٧	١٢,٤	١٢,٤	٨,٤	٥,٧	٤,١	٤,٥	١٠٠,٠
ذكور	,٤	٦,٣	٩,٨	١٠,٤	١٢,٤	١٢,٩	١٢,٤	١٢,٦	٨,٥	٥,٧	٤,١	٤,٦	١٠٠,٠
إناث	,٥	٥,٦	٢١,٦	٢١,٣	١٠,٨	٦,١	٨,٤	٤,٧	٤,٧	٢,١	٢,١	٢,١	١٠٠,٠

تابع ملحق رقم (٥)

النشاط الاقتصادى	أقل من ١٥	١٥–١٩	٢٠–٢٤	٢٥–٢٩	٣٠–٣٤	٣٥–٣٩	٤٠–٤٤	٤٥–٤٩	٥٠–٥٤	٥٥–٥٩	٦٠–٦٤	٦٤ وأكثر	جميع العاملين
النقل والمواصلات والتخزين	٫١	٢٫٣	١٢٫٠	١٧٫٥	٢٠٫٢	١٥٫٤	١٢٫١	١٠٫٦	٥٫٩	٢٫٦	٫٨	٫٥	١٠٠٫٠
ذكور	٫١	٢٫٢	١١٫١	١٧٫٠	١٨٫٥	١٥٫٧	١٢٫٤	١٠٫٩	٦٫١	٢٫٧	٫٨	٫٥	١٠٠٫٠
إناث	—	٤٫٢	٣٧٫٦	٧١٫٢	١١٫٠	٦٫٩	٥٫٤	٢٫٣	١٫٢	٫٢	—	—	١٠٠٫٠
المالية والعقارات	٫١	٣٫٢	٢٤٫٤	١٩٫٦	٢٠٫١	١٢٫٨	٧٫٠	٥٫٣	٣٫٨	٢٫٠	١٫٢	٫٢	١٠٠٫٠
ذكور	٫١	٢٫٠	٢٠٫٣	١٧٫٥	٢١٫٨	١٤٫١	٨٫٢	٦٫٠	٤٫٥	٢٫٣	١٫٥	٫٦	١٠٠٫٠
إناث	—	٣٫٨	٤٥٫٢	٢٠٫٤	١١٫٥	٦٫٠	١٫٣	١٫٥	٫٢	٫٢	—	—	١٠٠٫٠
الخدمات والإدارة العامة	٫٣	٤٫٥	١٨٫٧	٢٠٫٨	١٧٫٦	١٢٫٧	٧٫٩	٦٫٤	٤٫٣	٢٫٦	١٫٢	٫٩	١٠٠٫٠
ذكور	٫٣	٤٫٩	١٤٫٧	٢٠٫٠	١٨٫٤	١٤٫٣	٩٫١	٧٫٦	٥٫٠	٣٫٢	١٫٤	١٫١	١٠٠٫٠
إناث	٫١	٣٫٣	٣١٫٩	٣١٫٧	١٥٫٢	٧٫٧	٣٫٨	٢٫٦	٢٫١	٫٩	٫٤	٠٫٢	١٠٠٫٠
المجموع	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	—
ذكور	٩٠٫٥	٨٤٫٩	٧٣٫٦	٧٨٫٠	٨٨٫٢	٩١٫٤	٩٣٫٦	٩٥٫٢	٩٤٫٧	٩٦٫٢	٩٦٫٧	٩٧٫٨	—
إناث	٩٫٥	١٥٫٢	٣٦٫٤	٢٢٫٠	١١٫٨	٨٫٦	٦٫٤	٤٫٨	٥٫٣	٣٫٨	٣٫٣	٢٫٢	—
المجموع	٫٤	٦٫٨	١٥٫٦	١٧٫٥	٢٦٫٢	١٣٫١	٩٫٧	٨٫٦	٥٫٥	٣٫٣	١٫٨	١٫٦	١٠٠٫٠
ذكور	٫٤	٦٫٧	١٣٫٣	١٥٫٨	١٦٫٥	١٤٫٨	١٠٫٦	٩٫٥	٦٫٠	٣٫٦	٢٫٠	١٫٨	١٠٠٫٠
إناث	٫٣	٧٫٦	٤٠٫٣	٢٨٫٢	١٤٫٠	٨٫٢	٤٫٦	٣٫٠	٢٫١	٫٩	٫٤	٫٣	١٠٠٫٠

ملاحظه : النسب مقربه إلى كسر عشرى واحد .

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة مسح القوى العاملة لسنه ١٩٧٥ القطاع المدنى غير الزراعي الضفة الشرقية .

الملحق رقم (٦)

السياسات والنشاطات الحكومية الحديثة

لقد تعرفت الحكومة على نمط تطور المدن والمشاكل التى نجمت عنه . وقد شعرت بأنه يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية محددة للتغلب على هذه المشاكل . يمكن تقسيم الإجراءات المتخذة إلى مجموعتين عريضتين . تتألف المجموعة الأولى من إجراءات تصحيحية ذات طبيعة رجعية اتخذتها السلطات المحلية بصورة مؤقتة . تتضمن المجموعة الثانية إجراءات ذات طبيعة بعيدة المدى تهدف إلى تقديم حلول جذرية لمجموعات من مشاكل المدن . وقد عالجت الحلول المقترحة فى خطتى التنمية الثلاثية والخمسية هذه المشاكل فى مواطنها فى المدن وكذلك فى منشأها فى المناطق الريفية . فيما يلى وصف موجز لثلاثة برامج لمعالجة مشاكل المدن كما وردت فى خطة التنمية الثلاثية وهذه البرامج على درجات مختلفة من التنفيذ فى الوقت الحاضر .

١ - البرامج التى شملتها خطة التنمية الثلاثية

كانت الخطة الثلاثية تهدف إلى تطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة أرجاء البلاد عن طريق تنظيم وتدعيم الحكومات المحلية ، وتوسيع صلاحياتها ومسئولياتها والحصول على مستوى أعلى من إلتزام المواطنين لتنمية الموارد المحلية .

أن معظم مشاريع وبرامج الخطة الثلاثية التى تعالج شئون المناطق هى الآن قيد التنفيذ . ليس من المحتمل أن تظهر آثار اللامركزية خلال فترة قصيرة نظراً لأن مثل هذه المشاريع بعيدة المدى بطبيعتها . ولكن يتوقع عند اتمام هذه المشاريع أن تخفف الضغط على عمان . فيما يلى خلاصة لثلاثة مشاريع تعكس الاتجاه الجديد فى معالجة مشاكل المدن :

(أ) مشاريع الإسكان :

من الأهداف الرئيسية لمؤسسة الإسكان بناء مساكن فى مناطق النشاط الاقتصادى وفى المناطق التى يمكن توفير مرافق وخدمات عامة لها ، خاصة خارج منطقة عمان .

هنالك عدد من الهيئات العامة بالإضافة إلى القطاع الخاص تعمل فى حقل الإسكان . فى خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ تم إنشاء (١,٦) مليون متر مربع من المساكن بتكلفة قدرها (٤٥) مليون دينار . وقد أقيم أكثر من خمسة وخمسين بالمائة من هذه المساكن فى مدينتى عمان والزرقاء . وانتشر الجزء المتبقى فى كافة أرجاء البلاد . قامت مؤسسة الإسكان بتمويل

حوالى (٩,٨) مليون دينار من هذه الاستثمارات (التى تقع غالبيتها فى مناطق خارج منطقة عمان). قام بنك الإسكان منذ تأسيسه فى أوائل عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ١٩٧٥ بتقديم قروض بلغ مجموعها (١١) مليون دينار لتمويل (٥٠٠) ألف متر مربع من المساكن. وقد قدم (٩) ملايين دينار من المجموع البالغ (١١) مليون دينار لأشخاص داخل منطقة عمان. زادت الاعتمادات التى قدمتها البنوك التجارية للإسكان والعقارات من (١٠,٧) مليون دينار فى عام ١٩٧٢ إلى ما يقرب من (٢٤) مليون دينار فى عام ١٩٧٥. بالإضافة إلى ذلك، نقد قدمت مؤسسة الأقراض الزراعى قروضاً للإسكان فى المناطق الريفية بلغت قيمتها (١,٨) مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٥. زودت صناديق الإسكان فى المؤسسات العامة والخاصة أعضاؤها بقروض بلغ مجموعها حوالى (٤) ملايين دينار.

تركزت نشاطات الإسكان للقطاع العام والتى قامت بتنفيذها مؤسسة الإسكان حول إقامة الأنواع التالية من التجمعات:

١ – تجمعات بشرية تم إنشاؤها داخل حدود مدينة أو قرية وتم تزويدها كلياً أو جزئيا بخدمات إجتماعية ومرافق عامة.

٢ – تجمعات بشرية تم إنشاؤها خارج حدود مدينة أو قرية بهدف خدمة مشاريع التنمية فى قطاع الزراعة أو الصناعة، مما يستلزم ضرورة تزويدها بكافة الخدمات كالمرافق العامة والتسهيلات التجارية والخدمات الاجتماعية.

وهكذا فانه تتوفر الفرصة فى مثل هذه التجمعات لاستخدام مشاريع الإسكان كمراكز لتوفير المرافق العامة والخدمات الاجتماعية للاعداد المتزايدة من السكان الذين يعملون فى مشاريع التنمية المجاورة.

(ب) مشاريع البلديات والشئون القروية:

أولت الخطة موضوع تنمية الريف عناية خاصة، وذلك لجعل البيئة الريفية مكاناً ممتعا للسكنى، وكذلك لتقليص الفجوة بين معدل نمو عمان ومعدل نمو بقية البلاد.

تبرز من بين السلطات المسئولة عن تخطيط وتنمية الأرياف وزارة الداخلية للشئون البلدية والقروية. تم تأسيس صندوق قروض القرى لتزويد مشاريع البلديات والقرى بالمساعدات الفنية والمالية. وقد تم إنشاء (٤٦) مجلساً بلدياً فى المناطق الزراعية خلال السنوات ١٩٧٣–١٩٧٥.

أنجزت وزارة الداخلية للشئون البلدية والقروية عدداً من المشروعات الإنمائية والتنظيمية ، إذ قامت بالتصوير الجوى لمنطقتى عمان الكبرى وأربد الكبرى و (٣٩) قرية فيهما ، وذلك لأغراض التخطيط الإقليمى وتنظيم المدن والقرى . وبلغت المساحة التى شملها هذا التصوير (١٠٠٠) كيلو متر مربع تقريباً . كما قامت الوزارة خلال نفس الفترة باعداد (١١٤) مخطط تنظيمى هيكلى . وأنجز بناء (١٦١) غرفة مدرسية فى مختلف المحافظات بكلفة قدرت بحوالى (١٤٠) ألف دينار وأحيلت عطاءات بناء (١١٥) غرفة مدرسية و (٧٩) وحدة صحية تقدر تكاليفها بمبلغ (١٧٤) ألف دينار .

وعلى المستوى الإقليمى ، فقد تم إجراء دراسة شاملة لمنطقة العقبة بالتعاون مع مؤسسة استشارات عالمية ، حيث تم تحديد المشاريع ووضع الأولويات لتنمية المنطقة على أساس شامل:

قامت وزارة الداخلية للشئون البلدية والقروية بتنفيذ مشروع مياه الشرب لقرب جنوب معان وأكملت الدراسات الهندسية المفصلة لمشاريع مصارف المياه والمجارى لمدن الزرقاء والسلط وجرش .

باستثناء عمان ، قامت البلديات خلال فترة الخطة بتنفيذ عدد من مشاريع التنمية بمعدل انفاق سنوى يصل إلى (١,٧) مليون دينار منها أكثر من نصف مليون دينار للمدارس ونفس المبلغ لفتح الشوارع .

(جـ) خطة تنمية وادى الأردن :

بوشر فى الوقت الحاضر بتنفيذ برنامج تنمية إقليمى فى وادى الأردن الشرقى ، وهو يحدث تغييرات مادية واجتماعية واقتصادية جذرية فى المنطقة وبشكل تدريجى ، فإن هذا البرنامج آخذ بتحسين كمية ونوعية السلع الزراعية وبرفع المستوى المعيشى لسكان وادى الأردن .

ولتحقيق هذه التغييرات ، فقد تم خلق هيئة وادى الأردن فى عام ١٩٧٣ . خولت الهيئة صلاحية التخطيط ووضع السياسات وتأمين تمويل المشاريع وطرح عطاءات الإنشاءات ومراقبة تنفيذ المشاريع فى خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لوادى الأردن .

كذلك تقوم الهيئة بتنسيق نشاطات الدوائر الحكومية المختلفة العاملة كهيئات تنفيذية فى وادى الأردن .

قام موظفو الهيئة فى عام ١٩٧٣ باعداد خطة تنمية وادى الأردن ، وهي خطة فريدة ،

متماسكة ، تربط بين الريف والمدينة ، وتشمل الجوانب المادية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية الزراعية الإقليمية والأهداف الرئيسية لهذه الخطة هي تنمية مصادر الوادى فى أرض وماء وبشر إلى أقصى طاقاتها ، ومن جراء ذلك ، يزداد الإنتاج الزراعى بشكل كبير وتنخفض الهجرة من الأرياف . ولتحقيق هذه الأهداف ، تخطط الهيئة لزيادة الأراضى الزراعية المروية بنسبة (٣٠٠) فى المائة ، ولمضاعفة عدد السكان بحيث يصل إلى (١٥٠,٠٠٠) نسمة ، فى نفس الوقت الذى تعمل فيه على رفع مستوى المعيشة وخلق (٣٢) قرية زراعية مخططة بشكل حسن ومزودة بالخدمات اللازمة .

٢ ــ البرامج التى شملتها خطة التنمية الخمسية

على الرغم من الجهود المبذولة خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ ، إلا أن مشاكل المدن استمرت فى الازدياد . هذا بعيد عن القول (لايعنى) أن الجهود المبذولة كانت غير مجدية . فكما اقترح سابقاً ، كانت غالبية المشاريع التى تم تنفيذها خلال الخطة الثلاثية ذات طبيعة بعيدة المدى وكانت تهدف إلى ضبط معدل الهجرة من الأرياف . استمر المركز الرئيسى للمدن فى البلاد فى النمو بمعدل ضخم إلى حد ما . يميل المرء فى هذه المرحلة إلى القول بأن بعض جوانب هذا النمو صحية ويجدر تشجيعها والتوسع فيها . أكثر هذه الجوانب ملاءمة ما يلى : توسيع وتحسين المرافق المادية فى العاصمة ، تحديث شبكة خدمات الاتصالات ، وإنشاء الحزام الخارجى الذى يخفف من حدة مشكلة أزمة السير داخل المدينة .

أن ما تهدف إليه الخطة الخمسية فى هذا المجال هو تحقيق توازن أفضل فى معدلات النمو بين المناطق الريفية والحضرية . يمكن تحقيق ذلك عن طريق المزيد من التأكيد على أهمية التنمية الريفية بالإضافة إلى تقديم حوافز لدفع التنمية الاجتماعية .

من أهداف الخطة الخمسية ما يلى :

(أ) تعميم الخدمات والمرافق العامة الأساسية فى كافة مناطق المملكة الحضرية والريفية من خلال المخططات والبرامج وفق العلاقة العلمية بين التخطيط الاقتصادى الهادف والتخطيط الإقليمى .

(ب) التوزيع الجغرافى المتوازن للسكان ضماناً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية

(ج) التركيز على أهمية التطوير الإقليمى والتخطيط الشامل وتنسيق مشاريع التطوير الحضرى ضمن المدن والتجمعات السكنية المختلفة بحيث ترتبط مناطق المملكة المختلفة بشبكة من الخدمات الأساسية اللازمة .

لتحقيق هذه الأهداف ، تم تعميم العديد من البرامج فى نطاق تنمية البلديات والمدن والقرى . هذه البرامج والمشاريع المنبثقة عنها مذكورة بشكل مفصل فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦ — ١٩٨٠) . تهدف الخلاصة المقدمة فى أدناه إلى إعطاء لمحة سريعة عن طريق التفكير الرسمية وعن نوايا هيئات التخطيط فى طريقة معالجتها المنتظمة للمشاكل الحضرية فى البلاد .

(أ) وزارة الداخلية للشئون البلدية والقروية :

١ — التخطيط الإقليمى .

٢ — التصوير الجوى .

٣ — مخططات المدن والقرى .

٤ — المداوس القروية والشوارع الرئيسية فى القرى .

(ب) مشاريع أمانة العاصمة :

١ — تخطيط عمان الهيكلى :

يهدف هذا المشروع إلى وضع مخطط هيكلى إقليمى لمنطقة عمان بأكملها . وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالى (٧٠٠) ألف دينار ، تمول أمانة العاصمة مبلغ (٢٦٥) ألف دينار من مواردها على صورة خدمات عينية ، ويمول الباقى من برنامج الأمم المتحدة للإنماء ، وهى موزعة على النحو التالى (بالألف دينار) :

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
برنامج الأمم المتحدة للإنماء	٦٠	١٦٥	١٦٥	٥٠	—	٤٤٠

٢ — مواقف السيارات متعددة الطبقات :

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء عدة مواقف للسيارات متعددة الطبقات فى مركز المدينة وذلك لحل جزء من أزمة السير ومواقف السيارات لقد تم وضع المخططات الهندسية التفصيلية ووثائق العطاء لهذا المشروع ، وتقدر تكاليف المشروع بمبلغ (٣) ملايين دينار تمول من قروض محلية وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
قروض محلية	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	—	٣٠٠٠

٣ ــ إنشاء الطرق والجسور الرئيسية :

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء الشوارع الرئيسية فى مدينة عمان ليتم الترابط بين مختلف مناطقها بشكل يخفف الضغط على منطقة مركز المدينة ، وقد قامت أمانة العاصمة باجراء الدراسات للشوارع والتقاطعات الرئيسية المطلوب تنفيذها ، تقدر تكاليف المشروع بمبلغ (٣) ملايين دينار يمول من موازنة الأمانة والقروض المحلية ويوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
موازنة الأمانة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	١٣٠٠
قروض محلية	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	١٧٠٠
المجموع	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠

٤ ــ تطوير وتحديث سوق الخضار المركزى وبناء ثلاجة جديدة :

يهدف هذا المشروع إلى توسيع وتطوير سوق الخضار المركزى الحالى وإلى بناء ثلاجة جديدة لسد الحاجة المطلوبة . وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ مليون دينار تمول من قروض محلية وأجنبية وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
قروض محلية	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٠٠
قروض أجنبية	١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠	—	٣٠٠
المجموع	٣٠٠	٣٠٠	١٥٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠٠

٥ ــ تطوير وتحديث الخدمات الصحية والوقائية فى المدينة :

يهدف هذا المشروع بشكل رئيسى إلى إقامة مشروع متكامل لجمع النفايات والتخلص منها بشكل صحى وميكانيكى . وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ (١) مليون دينار تمول من المساعدات الخارجية وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
مساعدات خارجية	—	—	—	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠

٦ – محطات السفريات الخارجية :

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاثة مواقع لسيارات السفريات الخارجية فى مناطق المدينة وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ (٢٠٠) ألف دينار تمول من الموازنة العامة وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
موازنة أمانة العاصمة	١٠٠	١٠٠	—	—	—	٢٠٠

٧ – تطوير مدخل عمان الشمالى :

يهدف هذا المشروع إلى حل مشكلة سير المركبات القادمة عبر طريق عمان الزرقاء السريع وطريق وادى السير أم الرمم والمتجهة إلى المنطقة الغربية من مدينة عمان وكذلك وسط المدينة والجهات الأخرى . وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ (٦) ملايين دينار تمول من قروض الصندوق العربى والموازنة العامة وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
قروض الصندوق العربى	١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	—	—	٤٠٠٠
الموازنة العامة	٧٠٠	٧٠٠	٦٠٠	—	—	٢٠٠٠
المجموع	٢٢٠٠	٢٢٠٠	١٦٠٠	—	—	٦٠٠٠

٨ – إنشاء فروع المكتبة العامة لأمانة العاصمة :

يهدف هذا المشروع إلى توزيع الكتب ضمن مشروع للمكتبة العامة فى أحياء أو مناطق العاصمة المختلفة . وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ (١٤٠) ألف دينار تمول من المساعدات الأجنبية وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
مساعدات خارجية	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	١٤٠

مصادر تمويل مشاريع أمانة العاصمة
(بالألف دينار)

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
الموازنة العامة	٧٠٠	٧٠٠	٦٠٠	—	—	٢٠٠٠
موازنة أمانة العاصمة	٤٣٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	١٦٣٠
قروض محلية	٩٠٠	١٥٠٠	١٤٠٠	٩٠٠	٧٠٠	٥٤٠٠
قروض خارجية	١٧٣٠	١٧٤٠	١٠٥٠	٥٠	—	٤٥٧٠
مساعدات خارجية	٢١٥	١٩٠	١٩٥	٥٨٠	٥٣٠	١٧١٠

(جـ) مشاريع سلطة المياه والمجارى بأمانة العاصمة :

١ ــ المياه :

يهدف هذا المشروع إلى الاستمرار بأعمال جميع وتوزيع المياه من آبار جديدة فى منطقة داخل عمان وكذلك إجراء الدراسات المائية للمنطقة وتمديد الخطوط الرئيسية والفرعية بمعدل (١٢٥) كم وتطوير محطات التقوية والضخ وبناء الخزانات المطلوبة . وتقدر تكاليف هذا المشروع بنحو (٤,٨٥) مليون دينار تمول من موارد السلطة والقروض المحلية والأجنبية ثم تخصيص مبلغ (٢٠٠) ألف دينار عام ١٩٧٥ لإجراء الدراسات اللازمة ويوزع الباقى على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
موارد السلطة وقروض محلية	١٥٠	٢٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	—	٢٤٠٠
قروض خارجية	—	٢٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	—	٢٢٥٠
المجموع	١٥٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٤٦٥٠

٢ ــ المجارى الصحية :

يهدف هذا المشروع إلى الاستمرار بأعمال تجميع وتنقية المياه القادمة لمدينة عمان وتوسيع شبكة المجارى ومحطة التنقية . وتقدر تكاليف هذا المشروع بنحو (٣٢٥٠) مليون دينار تمول من موارد السلطة والقروض المحلية والأجنبية وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
موارد السلطة وقروض محلية	٢٥٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٧٥٠
قروض أجنبية	—	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٥٠٠
المجموع	٢٥٠	٦٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٣٢٥٠

٣ – مجارى المياه السطحية :

يهدف هذا المشروع إلى الاستمرار بأعمال تجميع مياه الأمطار من بعض الشوارع ذات الأهمية الخاصة وتحويل مجراها إلى السيل للحد من الفيضانات فى فصل الشتاء . وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ (١) مليون دينار تمول من القروض المحلية وتوزع خلال سنوات الخطة على النحو التالى (بالألف دينار) :

مصدر التمويل	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
موارد السلطة وقروض محلية	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٥٠	١٠٠٠

استثمارات خطة التنمية الخمسية فى كل محافظة من محافظات المملكة فى القطاعات المختلفة ونسبة استفادة كل محافظة فى القطاع المعين (١)

رقم القطاع	المحافظات / رقم الاستمارة و النسبة / القطاع	عمان: رقم الاستمارة	عمان: النسبة	أربد: رقم الاستمارة	أربد: النسبة	البلقاء: رقم الاستمارة	البلقاء: النسبة	الكرك: رقم الاستمارة	الكرك: النسبة	معان: رقم الاستمارة	معان: النسبة	جميع المحافظات: رقم الاستثمار	جميع المحافظات: النسبة	إجمالى الاستثمارات	منسبة	ملاحظات
١	التعاون				أ							٩,١٩٧	٪ ٠٠٠	٩,١٩٧	٪ ١٠٠	
٢	الزراعة	٢٥٥	٪ ٠,٦	٥,٥٩٠	٪ ١٤							٣٤١٦٦	٪ ٨٥,٤	٤٠,٠٠٠	٪ ١٠٠	
٣	المياه	٦,٧١٦	٪ ٦,٩	٣٦,٣٦٩	٪ ٣٧,٣	٢٧,٦٣٥	٪ ٢٨,٤	٨,٥٠٠	٪ ٨,٧	١٢,٤٣١	٪ ١٢,٨	٥,٧١٥	٪ ٥,٩	٩٧,٣٦٦	٪ ١٠٠	
٤	التعدين والصناعة	٤٢,٠٠٠	٪ ١٨,٣			٨,٠٠٠	٪ ٣,٥	٢٥,٠٠٠	٪ ١٠,٩	١١,٨٢٥	٪ ٤٨,٨	٤٢,٢٩٥	٪ ١٨,٥	٢٢٩,٠٢٠	٪ ١٠٠	
٥	السياحة والآثار	٢,٠٣٠	٪ ١٠,٤	٩٠٠	٪ ٣,٧			٦٠	٪ ٠,٢	٢٤٠	٪ ١	٢٠,٦٨٢	٪ ٨٤,٧	٢٤,٤١٢	٪ ١٠٠	
٦	الكهرباء	٢٧,٨٦٥	٪ ٦٥,١	٦,٦٠٠	٪ ١٥,٤			٢,٥٠٠	٪ ٥,٨	٢,٤٧٠	٪ ٥,٨	٣,٤٠٠	٪ ٧,٩	٤٢,٨٣٥	٪ ١٠٠	
٧	التجارة											٣,٧٨٠	٪ ١٠٠	٣,٧٨٠	٪ ١٠٠	
٨	النقل	٣٤,٧٠٠	٪ ٢٨,٦	٧,٨١٠	٪ ٦,٥	٤٠	٪ ٠,٣	١,٠٠٠	٪ ٠,٨	٥٠,٨١٤	٪ ٤٣,٣	٢٤,١٧٠	٪ ٢٠,٢	١١٩,٨٩٩	٪ ١٠٠	
٩	المواصلات	٥,٢٨٦	٪ ٢٦,٣			١,٤٣	٪ ٧,٠					١٣,٢٧٣	٪ ٦٦,٦	٢٠,٠٨٩	٪ ١٠٠	
١٠	الثقافة والأعلام	٢,٩٤١	٪ ١٠٠											٢,٩٤١	٪ ١٠٠	
١١	التعليم ورعاية الشباب	١٢,٢٩٣	٪ ٣٤,٩	٩,٠٩١	٪ ٢٥,٨	٢٢٤	٪ ٦,٤	٤٩٠	٪ ١,٤	٨١٠	٪ ٢,٣	١٠,٢٣٦	٪ ٢٩,٢	٣٥,١٨٩	٪ ١٠٠	
١٢	الصحة	٢,٠١٨	٪ ٢٢,٣			٥٩	٪ ٦,٥					٦,٤٣٤	٪ ٧١,٢	٩,٠٤٢	٪ ١٠٠	
١٣	العمل الاجتماعى											١,٠٠٠	٪ ١٠٠	١,٠٠٠	٪ ١٠٠	
١٤	العمل والتدريب العمالى المهنى	٣,٨٠٠	٪ ١٠٠											٣,٨٠٠	٪ ١٠٠	
١٥	الإسكان والأبنية الحكومية	٦,٤٨٨	٪ ٧,٥	٦٠٠	٪ ٠,٧	١٠,٢٢	٪ ١١,٩	١٢٠	٪ ٠,١	٥,٤٨٠	٪ ٦,٤	٦٣,١٢٠	٪ ٧٣,٤	٨٦,٠٣٨	٪ ١٠٠	
١٦	الشئون البلدية و القروية	٢٤,٢١٠	٦٢,٥									١٤,٥٥٥	٪ ٣٧,٥	٣٨,٧٦٥	٪ ١٠٠	
١٧	الأوقاف و الشئون والمقدسات الاسلكية											٥,٤٥٠	٪ ١٠٠	٥,٤٥٠	٪ ١٠٠	
١٨	الإحصاءات	٣٦٦	٪ ٢٧,٣									٦١٥	٪ ٦٢,٧	٩٨١	٪ ١٠٠	
١٩	الجمعية العلمية الملكية	٤,٨٧٩	١٠٠											٤,٨٧٩	٪ ١٠٠	
	استثمارات خطة التنمية الخمسية فى جميع القطاعات	٦٧٦,٢٤٧	٪ ٢٢,٨	٦٦,٩٦٠	٪ ٨,٦	٥٠,٠٠	٪ ٦,٥	٣٧,٦٧٠	٪ ٤,٩	١٨٥,٠٧٠	٢٣,٩	٢٥٨,٢١٧	٪ ٣٣,٣	٧٧٤,٧٩٤	٪ ١٠٠	

الفصل السادس

التحضر فى المملكة العربية السعودية *

مقدمة :

ليست دراسة التحضر Urbanisation فى دولة مثل المملكة العربية السعودية مسألة يسيرة بأى مقياس ، ليس ذلك — فقط — لأسباب نظرية ومنهجية تتصل بخصوصية التجربة السعودية . . ومعنى « التحضر » بها فى الماضى والحاضر ، أو بمدى إمكانية تطبيق مناهج دراسة « التحضر » المعتادة فى مجتمعات أخرى . . ، بل — أيضاً — لأن هناك عملية تحضر معاصرة Process of Urbanisation ماتزال قائمة مندفعة فى اتجاهات شتى ، ورغم أن تغيرات أساسية قد حدثت . . ، إلا أن نتائجها لم تكتمل بعد أو لم تتضح بعد . . أولم تنضج بعد ، وهى « عملية » تمر الآن بذروة مرحلة إنتقالية شديدة التعقيد . . ، لها مستوياتها الظاهرة والمستترة ، وقد تشابكت اتجاهاتها وتعددت أبعادها ، وهى « عملية » تحضر ممولة بحجم أنفاق ضخم . . يصرف فى مجالات أساسية وأخرى تفصيلية يصعب حصرها . . وفى نفس الوقت تدخل فى صميم عملية التحضر ، وتترابط مع الجوانب المادية لحياة هذا المجتمع ومع جوانبه غير المادية أيضاً ، وهى ترتكز بصفة أساسية على مورد اقتصادى — مهما بدأ ضخماً — فهو يدخل فى عداد الموارد غير الدائمة ، مما يجعل منها أكثر من مجرد عملية تحضر مألوفة . . بما يضاف إليها من بعد اقتصادى يرمى إلى إنشاء أساسات اقتصادية جديدة ، تؤدى بدورها إلى مزيد من التحضر ، مع ما يحتاجه كل ذلك من تخطيط وما يكتنفه من مشكلات عديدة .

وبغض النظر عن المعانى التاريخية — قبل البترول — للتحضر والحضرية Urbanism حل عديدة فقد مرت عملية التحضر المعاصرة منذ ما يزيد قليلا عن ربع قرن فى المملكة عمرا مرتبطة « بالبترول » ومتتابعة مع تزايد إيراداته ، لقد بدأت أولا . . بشكل تلقائى . . أو كرد فعل أولى مباشر لاكتشاف البترول ، فى صورة نزوح فردى أو جماعى إلى مراكز

* أعد هذه الدراسة الدكتور عمر الفاروق سيد رجب — الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس .

إنتاجه من البادية أو الريف ، تحت جاذبية الأجور وطرد البيئات القاسية ، مما أدى إلى تغير التوجيه الأيكولوجى التاريخى إلى مناطق البترول بدلا من البحث عن المرعى أو مورد الماء للزراعة ، ولم يكن لهذه المرحلة أن تنتهى قبل أن يؤدى تراكم الموارد والثروة إلى امتداد آثارها إلى خارج مناطق الإنتاج ومراكزه ، وبشكل تقريبى . . يمكن القول أنه لم تكد تنتهى ا — الخمسينات ، حتى كانت نتائج « البترول » قد بدأت تظهر كمواصلات ورواج تجارة ومراكز خدمات ومدن بازغة . . وغير ذلك من الظواهر فى أنحاء شتى من المملكة . . ، واستمرت خصائص المرحلة الأولى متداخلة مع خصائص هذه المرحلة الثانية التى شملت المجتمع السعودى بمجموعة من التغيرات الأساسية ، تمثلت فى اقتصادياته وقوته العاملة Labour Force وتنظيماته الاجتماعية Social Organisations والسيولة الإقليمية Regional Mobility بين مناطقه وغير ذلك ، وهى ما تمثل فى مجموعها خصائص مرحلة غير محددة المعالم تماماً ، والغالب أن تستمر هذه المرحلة . . طالما ظل « البترول » (وتداعياته الاقتصادية) يحرك عملية التحضر هذه بشكل شبه كامل ، والمرجح أن اجتياز هاسيكون صعباً .. قبل أن تتغير أساسيات الهيكل الاقتصادى.. نحو تحقيق أكبر درجة من التنويع فى قواعده ، كى يمكن التخلص نهائياً من مأزق الاعتماد على مورد اقتصادى ليس دائماً . . وإن بدا شديد الضخامة (١).

وتؤكد جميع الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة (٢) على ضرورة تنويع القواعد الاقتصادية والتخلص تدريجياً من الاعتماد الكامل على البترول ، ويتمثل ذلك فى إنشاء قاعدة صناعية . . وإن ارتبطت فى البداية بالبترول ومشتقاته . إلا أنها — بعد حين — سيكون لها ديناميات نموها الخاصة ، بالإضافة إلى التنمية الزراعية والرعوية ، وحينئذ . . يمكن أن تبدأ المرحلة الثالثة من العملية الراهنة . . ، تلك التى يمتزج فيها التحضر باقتصاديات التحضر (٣) ، ولا تبدو كعملية طارئة معتمدة على قاعدة مؤقتة ، وإذا أمكن تسمية المرحلة الأولى (التلقائية) بمرحلة التحضر من خلال النزوح إلى مناطق البترول ، وتعريف المرحلة الثانية . بالتحضر بواسطة العوامل الاقتصادية المتداعية من البترول ، فإن المرحلة الثالثة . . هى التحضر من خلال اقتصاديات التحضر وديناميانه الخاصة ، حيث يؤدى نتائجه ذاتيا بواسطة قواعده الاقتصادية الدائمة وثقافته الخاصة الراسخة .

التحضر كمفهوم :

لقد تكررت كلمة « التحضر » أكثر من مرة فى السياق السابق ، ويجدر الآن تحديد معناها كمصطلح Term وتبين أبعاده المحلية والعالمية ، والحقيقة أن معناه كمصطلح دولى

---

(١) Saudi Arabia's major problem has been now to spend and invest its oil riches wisely an insurance against the day the oil runs out, Readers Digest 1975, Almanac and Yearbook, U.S., p. 628.

(٢) الهيئة المركزية للتخطيط : « تقرير الهيئة المركزية للتخطيط » الرياض — ١٣٩٤ — ١٩٧٤ . ص ١٠٠ .

(٣) Uma Lele, « The Design of Rural Development », A Work Bank Researches Publication, Baltimore and London, 1975, p. 9.

أبسط كثيراً من ظلال معانيه المحلية ، فني « لسان العرب المحيط » للعلامة « ابن منظور » (١) أن « حضر » من الحضور نقيض المغيب (والحضر خلاف البدو . .) و « الحاضر » (.. المقيم في المدن والقرى) و « البادى » (. . المقيم في البادية . .) و « الحضر والحضرة والحاضرة » (. . خلاف البادية . . وهي المدن والقرى والريف) . . ويضيف « المنجد » (٢) إلى مادة « حضر » كلمة « تحضر » (. . . البدوى تشبه بأخلاق الحضر . . .) و « الحضر » — (. . . القرى بالأرياف والمنازل المسكونة . . فهى خلاف البدو والبداوة . .) و « حضر » قيل في الأصل تطلق (. . على الذين يحضرون الماء . أي، ينزلون عليها فيقيمون بها ولا يرتحلون عنها . .) . . وعن « البدو والبداوة » تقرر « دائرة المعارف الإسلامية » (. . أن مصطلحي بدوى وبداوة يفقدان صلاحيتهما للتطبيق العلمي . . إذا لم يستخدما بمعناهما الضيق . . وهو السعي من مكان إلى مكان وراء المرعى . .) (٣) وهو نفس تعريف « معجم أكسفورد الوجيز » Concise Oxford Dictionary ويستبعد من التعريف جامعو الثمار والصيادون الجائلون ، والسكان الذين يتنقلون وراء الأرض الصالحة للزراعة . . فلا يوصفون بالبداوة ، وتفيض « دائرة المعارف » بعد ذلك فيما يشبه بحثاً عن نشأة البداوة في شبه الجزيرة العربية (٤) وأهم ما يلاحظ بالنسبة لهذه الشروح — وغيرها التي لاتختلف عما ذكر كثيراً — أنها عندما تعرف « الحضر » تلجأ إلى القياس على البداوة لإبراز وجوه الاختلاف... والعكس صحيح عندما تعرف « البداوة » ، ربما باعتبارها ماعرف من أنماط العمران .. أو ربما باعتبارها أبرز ما عرف وأكثرها شيوعا ، أو ربما لأن « الاستقرار » نقيض « البداوة » . . قد حجب ما يمكن أن يكون بين أشكال الاستقرار من اختلاف ، وعلى أية حال . . فقد أدى ذلك إلى اعتبار القرى والريف من الحضر . في معظم ما ورد عنها من تعريفات ، وهو ما يأتي دلالا متشابكة عند محاولة التمييز بين « القرية والمدينة » كظاهرتين معاصرتين بينهما الكثير من أوجه الاختلاف . . وإن كان يجمعهما معاً معنى « الاستقرار » نقيض البداوة التاريخي .

ورغم أن أسس التمييز بين « الحضرى الريفى ، البادية » ما تزال محك نقاش أكاديمي مستفيض . . لأسباب تتصل بصعوبة وضع أسس عامة للتطبيق في كل مكان (٥) ، غير أن هناك تعريفاً عاماً لمصطلح « التحضر » باعتباره اشتقاقاً من المادة الأصلية « حضر Urban »

---

(١) ابن منظور . لسان العرب المحيط دار لسان العرب — بيروت . بدون تاريخ . ص ٦٥٩ .

(٢) المنجد في اللغة والعلوم والآداب ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، الطبعة ١٩ ، (بدون تاريخ) ص ١٣ .

(٣) الهيئة العامة للكتاب ، ودائرة المعارف الإسلامية) — القاهرة — بيروت ، ج ٦ ، بدون تاريخ ص ٤٣٧ .

(٤) المرجع السابق . ص ص ٤٥٥ — ٤٧٠ .

(٥) Ragheb, I., Patterns of Urban Growth in the Middle East», United Nation's Bureau of Technical Assistance Operations, and Bureau of Social Affiars and Government of U.S.A. Working Paper, 8, p. 5.

التي تدل اما على المراكز الحضرية ذاتها Urban Centers أو على طريقة الحياة الحضرية . Mode of Life ، وأن « التحضر » هو العملية The Process التي يتم من خلالها تحول نسبة متزايدة من سكان الدولة إلى نمط الحياة الحضرية ، أو سكنى المراكز الحضرية ذاتها (١)

(... Urbanize... to change from rural to urban in character...)

وهي التي تؤدى تدريجياً إلى زيادة نسبة الحضرية العامة بها Urbanism, R. Lebon ويرى تحت عنوان الحضرية فى الغرب Urbanisation in the West (٢)

« The Urban community, composed of traders, craftsmen, priests and rulers, has existed in the West from its earliest phases as a civilisation. The very idea of civilised life — as the etymology of the word makes clear — to the Greeks, was equated to the institutions of the city.

وتقدم دائرة المعارف البريطانية الجديدة The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 18, p. 1073. ما يكاد يكون بحثاً متكاملا حول معنى التحضر وتغيراته وعوامله ، وخلاصته أن « التحضر » يتم اما من خلال زيادة عدد المدن . . أو مع زيادة حجمها . . وإن إرتفاع نسبة التحضر العامة تعني فى نفس الوقت انخفاض نسبة الريفية أو البداوة العامة ، ولأن المصطلح يدل أيضاً على عملية تتابع الحياة فى المراكز الحضرية Consequences of living فان الأكاديميين يفضلون استخدام المصطلح للدلالة على نمط الحياة وطريقتها Urbanism as a way of life

ثم يستطرد التحليل إلى توضيح الأسس المختلفة لتحديد المراكز الحضرية ذاتها ، سواء من ناحية الحجم (تضع الأمم المتحدة رقم ٢٠ ألف نسمة فأكثر كعينة إحصائية مفارقة لتمييز من ناحية الحجم) ومن كافة الزوايا النظرية الأخرى لهذا التحديد ، ثم يخلص إلى تحديد الخصائص الأساسية لعملية التحضر وذلك فى إطار التجربة العالمية للتحضر . . وخاصة فى أوربا والولايات المتحدة ، وتتلخص فى أن التحضر عملية سائدة عالمياً . وأن هناك اتجاهاً عالمياً نحو زيادة نسبتها ، غير أن الأسباب تختلف ، فالمدينة الغربية نتيجة حضارية لسياق تاريخى متكامل .. منذ خروج أوربا من العصور الوسطى بثورتها التجارية والصناعية فالمدينة الغربية تكثيف اقتصادى لتراكمات تاريخية شديدة القوة والتأثير والاتساق ، فهى جزئية غير متنافرة مع النسيج الحضارى العام ، بل متداخلة معبرة عن ذروة الحضارة التجارية الصناعية الغربية ، ويتضح نضج « الحضرية » الغربية من حالة التوازن الأيكولوجى فى التوزيع العام لسكان الدولة بين الريف والمدينة ، وفى درجة السيولة الأقليمية العالمية بين المدينة ومناطق نفوذها ، وفى انتظام هيراركية المدن بها من حيث التوزيع .. بأبعاده

---

(١) New World Dictionary of the American Language, New York, 1966, p. 1652.

(٢) J.H.G. Lebon, An introduction to human geography, London, (1969), pp. 122- 123.

(الموقع Location ، الحجم Size ، التباعد Distance) ، فى ثبات القواعد الاقتصادية للمدن وقوتها ، ذلك الثبات وهذه القوة التى تمنح المدينة قدرتها على الاندفاع والتطور .
Initial requirements for development ثم فى المظهر المورفولوجى المتميز بخصائصه المعروفة ، والذى يعبر وظيفياً عن وظائف المدينة كسكن وكمركزخدمة وكقاعدة اقتصادية

وليس من شك أن التحليل السابق يخص الحضرية الغربية أساساً ، وقد تتمثل بعض خصائصها فى بعض المدن خارج النطاق الجغرافى لها ، غير أن أهميته تتضح عند محاولة تحديد الأبعاد المحلية فى السعودية لعملية التحضر المعاصرة بها ، ذلك أن اختلاف الخصائص العامة للظواهر من أهم عوامل الكشف عنها ، وإذا كانت عملية التحضر التى تتم الآن فى المملكة (دون تحديد لظلالها) تعد ضمن الإطار العالمى لها ، كما أنها تحمل بعض خصائص الحضرية الغربية ، إلا أن وجوه الاختلاف ماتزال بعد ذلك متعددة وجوهرية.

والواقع أن هناك العديد من المؤشرات المتاحة التى يمكن بها قياس « عملية التحضر » الجارية المعاصرة فى المملكة، وتظهر جميعاً كتداعيات لعامل اقتصادى محدد . . هو — « البترول » .

لقد نمت المراكز الحضرية القديمة بمعدلات عالية ، وبزغت مجموعة أخرى منها فى جميع المناطق . . تشكل قاعدة هرم مدنى أكثر نضجاً ، وتغيرت الاتجاهات الجغرافية القديمة لحركة السكان. وتدفقت هجرات الرعاة والزراع نحو مناطق ومراكز جديدة لم تكن تجذبهم من قبل. . ولم تعد تحركهم عوامل الجذب السابقة، وتأسست شبكة مواصلات جيدة رئيسية وفرعية. . أعادت تشكيل مراكز التوزع السكنى والسكانى على مستوى القرى والمدن الصغيرة . . وأنشئت شبكة كهرباء شملت معظم الريف وأجزاء من البادية . . فضلا عن المدن ، وانتشرت المدارس بمستوياتها والجامعات ، إلى غير ذلك من المؤشرات والعوامل التى لاتقل أهمية عما سبق . ، ولذلك . فإن هذه الدراسة ترمى إلى الكشف عن هذه العملية التى تمر الآن بمرحلة إنتقالية كما سبقت الإشارة ، وتحديد عواملها وديناميتها فضلا عن اتجاهاتها . . ، وهى تنقسم إلى الأقسام الرئيسية الآتية :

أولا : ظواهر التحضر (الخريطة العمرانية المعاصرة ، أنماط التجمعات السكانية ، تغيرات قوة العمل . .).

ثانياً : عوامل التحضر وديناميته (العامل السياسى ، العامل الحضارى ، العامل الاقتصادى).

ثالثاً : اتجاهات التحضر (الزراعة والتحضر ، المدينة والتحضر).

أولا : ظواهر عملية التحضر فى المملكة

مقدمة :

تجمع الدراسات الخاصة عن مجتمعات المملكة وسكانها . . على توزعهم بين مجتمعات بدوية (رعاة) وأخرى ريفية (زراع) . . وثالثة حضرية (تجار) ، غير أنه لايكاد يتشابه من بينها تقديران لنسبة مايستوعبه كل منها من السكان ، وهى نقدم فى جملتها مجموعة من التصورات العامة عن هذه النسب ، وقد استمرت هذه « التصورات » حتى قبل عقد واحد من السنين .. وبعد ذلك أيضاً (١) ، والواقع أن أسباب تناقض تقديراتها واحدة تقريباً ، تتلخص فى افتقاد المصادر الإحصائية الموثقة ، وتداخل مجتمعات الزراعة والرعى . . حيث تمارسهما معاً جماعات عديدة ، كما أن مفهوم « الحضر » لم يكن واضحاً تماماً . . حيث كان يعنى — محلياً — الريف أيضاً ، فقد ارتبط مفهوما « الحضر والاستقرار » وأصبحا يعنيان — فى بعض المناطق على الأقل — شيئاً واحداً .

ويمكن القول . . أنه لم تكن توجد فى السعودية قبل قيام الدولة السعودية عامة . . وقبل البترول خاصة . . حضرية أو ريفية أو بداوة خالصة بمعنى الكلمة ، وباستثناء مكة المكرمة والمدينة المنورة . . بحكم مكانتهما الدينية القديمة و « الرياض » بحكم وظيفتها السياسية الحديثة . . ، فإن معظم المراكز الحضرية الأخرى . لم تكن تعدو أن تكون مجموعة من الأسواق المحلية . . يتبادل فيها الرعاة والزراع فائض إنتاجهم القليل ، وهى « أسواق » قد قامت اعتماداً على صيغة معينة . . قوامها المسافات بين المراكز السكنية ، وعلى يسر الحركة والمواصلات ، وفى نسبة منها على شهرة تاريخية ما ، يستوى فى هذا مرافىء البحر الأحمر . . التى لم تكن أكثر من قرى لصيادى الأسماك (عدا « جدة » إلى حد ما) ، ومحلات غواصى اللؤلؤ على ساحل الخليج فى الدمام وغيرها ، مع أسواق الهضبة عند اتصالها بالسهول الشمالية والشرقية ، وإذا كانت بعض هذه الأسواق والمرافىء قد نالت يوماً أهمية وشهرة فوق محلية بفضل مواقعها على شبكة الطرق التجارية القديمة (٢) مثل « ينبع ، القنفذة ، جيزان ، الليث » . . فهى

---

(١) جمال حمدان . المدينة العربية . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٤ . ص ١٢ .

(٢) جورج فضلو حورانى . العرب والملاحة فى المحيط الهندى فى العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى . ترجمة السيد يعقوب بكر . القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٥٨ .

فى الحقيقة لم تكن أكثر من محطات عليها ، فضلا عن أن « مكة ، المدينة » – بحكم موقعهما هذه المرة – قد استحوذتا على معظم موارد هذه التجارة ، وكانتا بالفعل من أسواقها . . خاصة « مكة » (١) ، على أن هذا الازدهار – مهما كانت درجته – قد انتهى آخر الأمر أو كاد ، مع نهاية العصور الوسطى ، عندما أسرت طرق التجارة إلى خارج شبه الجزيرة بأكملها ، وعادت الأسواق والمحطات والمرافىء إلى وظيفتها الأولى كمراكز لتبادل فائض إنتاجى محدود بين الزراع وبعضهم وبينهم وبين الرعاة ، وسادت حالة حضارية عامة استمرت خلال العصور الوسطى بأكملها . . وحتى عقود السنين الأولى من القرن العشرين . . ، يبدو فيها التباين بين الحضرية والريفية والبداوة باهتاً ، مجرد ظلال حضارية متقاربة فى نسيج اقتصادى شبه معيشى (٢) ، يبرز من بينها « مكة والمدينة » بمكانتهما الدينية ، و « جدة » باعتبارها مدخلا إليهما ، و « الرياض » باعتبارها العاصمة السياسية للدولة السعودية ، عدا مجموعة الأسواق المحلية فوق أرضية زراعية رعوية .

غير أنه بداية من أربعينات هذا القرن . . وببطىء نسبى خلال خمسينياته . . ، وبمعدلات متزايدة بعد ذلك . . بدأت مجموعة من ظواهر التحضر المعاصرة تخط تغييراتها فى الصورة السابقة ، وتفرض مجموعة جديدة من الخصائص الجوهرية على مجتمعات المملكة عامة ، وقد أحدثت مايشبه « الطفرة » فى كيانها العام . . ، وقد ارتبطت هذه الظواهر والخصائص منذ البداية بالبترول . . بحيث يمكن اعتبار الأخير فاصلا بين مرحلتين . . قبل البترول . . وبعده ، وليس هنا مجال تحليل « البترول » كعملية إنتاجية . . ، بل هو يقف بالنسبة لعملية التحضر المعاصرة وظواهرها من وراء ستار شفاف ، لقد امتدت إنعكاساته بحيث شكلت من جديد الخريطة العمرانية المعاصرة للملكة ، وتخللت أنماط تجمعاتها السكانية ، وأثرت فى باديتها وريفها وحضرها على حد سواء ، وغيرت من تكوين قوة العمل بها . . ، وشملت إلى جانب ذلك عناصر أخرى عديدة بالتغيير . . بحيث يمكن توصيف عملية التحضر المعاصرة فى السعودية باعتبارها تتم من خلال التمويل البترولى وتداعياته الإنتاجية .

(أ) الخريطة العمرانية المعاصرة :

الحقيقة أن افتقاد الإحصائيات بشكل شبه كامل . . عن هذه الخريطة (السكان ، السكن ، الاقتصاديات) قبل البترول . ، يجعل مهمة متابعتها إحصائياً بعده عسيرة ، وخلاصة

(١) جواد على . تاريخ العرب قبل الإسلام . بغداد ، المجمع العلمى العراقى ، ١٩٧١ . ص ٤٢ .

(٢) كانت مكة المدينة » تحظيان دائماً برعاية الحكام المسلمين فى كل زمان ومكان ، فضلا عن أثر « موسم الحج » فى انتعاش كيانهما الاقتصادى العام . . ، وقد كانتا متميزتين على الدوام .

ما يمكن قوله بهذا الصدد . . هو أن الخريطة العمرانية الحالية تعكس — بدرجات متفاوتة — نتائج « البترول » وآثاره بها بعد نحو ربع قرن من بدايتها ، ولاشك أن إبراز هذه النتائج يحتاج إلى مقارنتها بما سبقها ، غير أن ذلك يصعب إتمامه إلا قياساً وتحليلا . . وليس رقمياً إحصائياً ، ولعل أهم مايمكن تحديده فى هذا المجال عن خطوط عامة تتمثل فيما يلى :

١ — تغيرت خصائص التوزع السكانى العام . . من التبعثر المرتبط بحرفة الرعى مع وجود بعض مراكز التجمع الريفية والحضرية ، إلى صورة من التركز السكانى فى المراكز الحضرية وشبه الحضرية المرتبطة بمحاور التوزيع الحديثة . . مثل الطرق وأنابيب البترول .. ومراكز إنتاجه . . مع استمرار التجمعات الريفية القديمة . . خاصة فى عسير ، ويمثل النزوح من البادية أهم ديناميات هذا التغير ، لدرجة أنها قد أصبحت تواجه مشكلة تفريغهامن سكانها القليلين أصلا ، ولم تعد البادية تستوعب سوى نحو ٢٦٫٨٧٪ من جملة السكان . . بينما ارتفعت نسبة سكان المراكز الحضرية وشبه الحضرية إلى مالا يقل عن ٥٠٪ منهم ، تتوزع النسبة الباقية بين مراكز السكن الريفية .

٢— يعتبر بزوغ المراكز الحضرية الحديثة . . من أهم ظواهر التغيرات المعاصرة ، رغم عدم وضوح مستوى ما للتفرقة بين المراكز الحضرية وغيرها . . غير أن تركيز الخدمات فى بعض المراكز الحضريه واستثمار بعضها الآخر لمزايا الواقع الاقتصادى ومعطياته قد أدى إلى تميز مجموعة منها بمستوى حضرى خاص .. سواء من نواحى الوظائف والخدمات أو المورفولوجية العامة . . ، وهى ليست مدناً بالمعنى الغربى . . ولكنها غالباً مراكز خدمات حضرية لمناطق متفاوتة الاتساع من الريف والبادية . . ترصد ميزانياتها الضخمة ضمن الميزانية العامة للدولة . . ولاتسهم اقتصادياتها الخاصة إلا بنسبة محدودة مما يرصد لها ، وقد أدى ظهورها مع إنشاء شبكة الطرق البرية إلى تحرك العلاقات الإقليمية بين المدن وبعضها وبينها وبين ريفها أو باديتها ، وإلى انتعاش التجارة المحلية ، وإلى تغيير التركيب المحصولى المعيشى — خاصة فى مناطق الزراعة القريبة من المدن— نحو زراعة نقدية قوامها الفاكهة والخضر ، فضلا عن توثيق الارتباطات داخل بناء الدولة العام.

٣ — تطورت الأشكال التقليدية الاقتصادية . . من الزراعة المعيشية إلى مشرعات الزراعة التجارية ووكالات الخدمات ، غير أن هذه التطورات لاتعنى إنتهاء أشكال الإقتصاد التاريخية، فما يزال التداخل مستمراً بين الأشكال التقليدية والمعاصرة فى كثير من المناطق والمجالات ، لكن الإتجاه العام هو نحو التغيير والتطور .

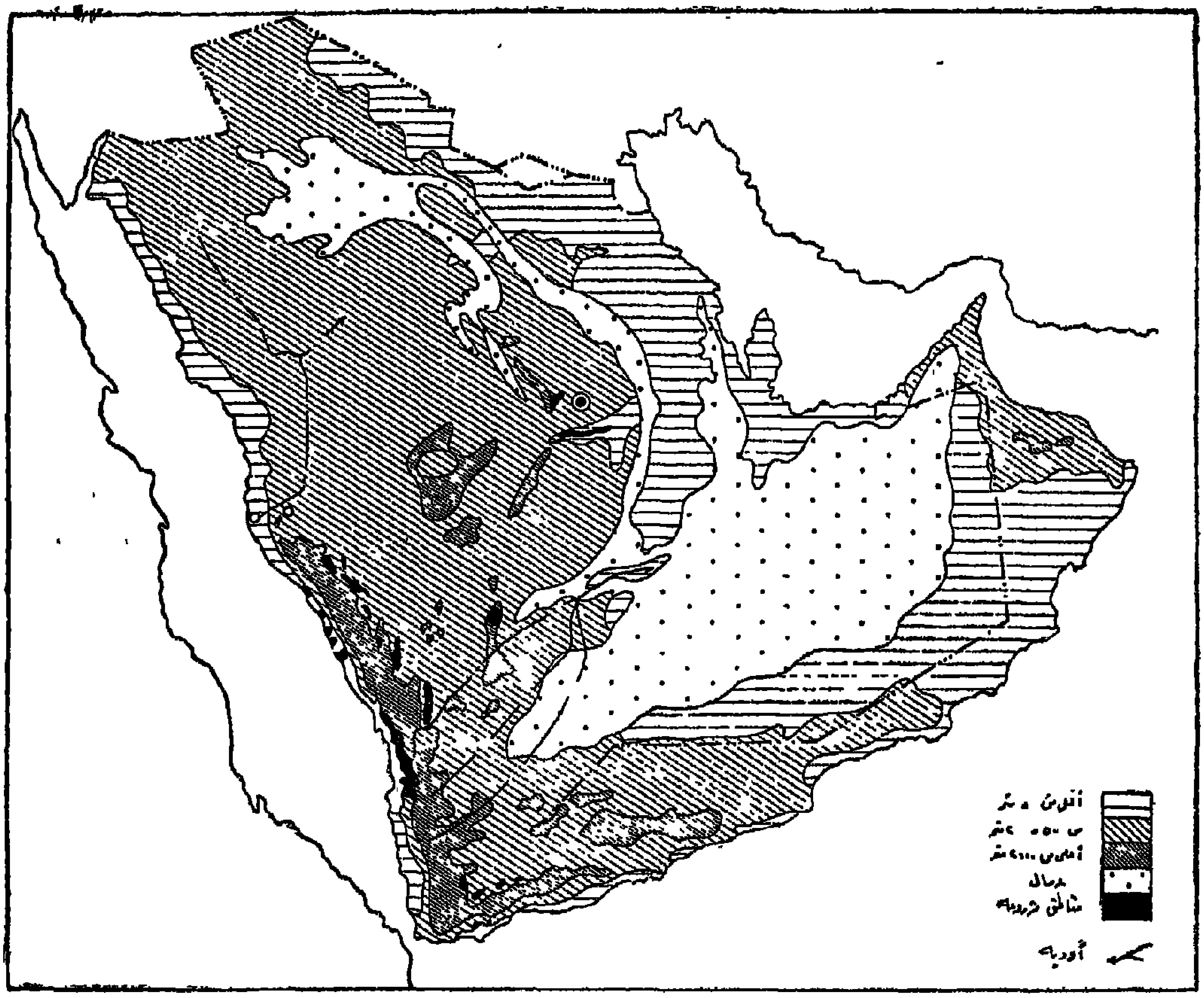

شكل ٦ ـ ١ · أقسام السطح الطبيعية بالمملكة العربية السعودية

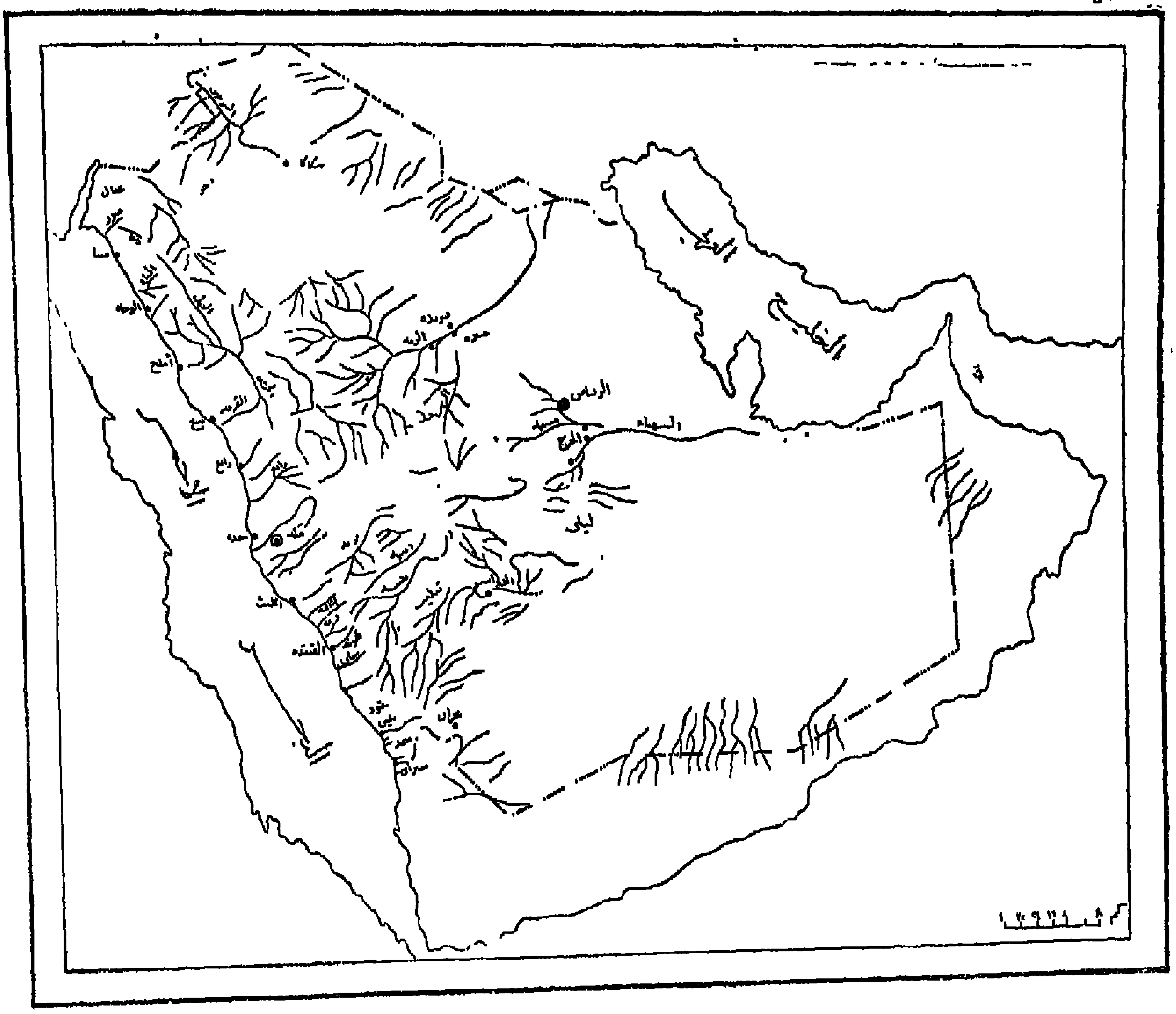

شكل ٦-٢ : الأودية فى المملكة العربية السعودية

ولاشك أن هناك غير ذلك من الخطوط العامة .. والغالب أن يؤدى نضوجها هى وغيرها .. إلى تحديد معالم عملية التحضر المعاصرة .. وإجتيازها مرحلة الإنتقال الراهنة .

الخصائص العامة والاقليمية لخريطة العمران المعاصرة :

تتميز المملكة بقلة عدد سكانها (٧,٠١٢,٦٤٢ نسمة) (١) ، وذلك بالقياس إلى مساحتها (٢,٢٤٠مليون كم ٢) (٢) ،فهى شبه قارة واسعة يسكنها عدد قليل من السكان .. بمتوسط كثافة عامة (٣,١٣ نسمة / كم ٢)، وذلك بحكم مجموعة من العوامل الطبيعية .. تتصل أساساً بصحراويتها، والثابت أن الخصائص العامة لتوزيع السكان بها .. لم تتعرض لتغيرا ت جوهرية إلا حديثاً ، لقد ظلت تجمعات السكان بها.. تتخذ تشكيلات مرتبطة بظروفها الصحراوية ومواردها المائية وإمكانياتها الإقتصادية المحدودة، فضلا عن وجود مراكز حضرية متميزة بفضل وظائفها الدينية السامقة، والصورة العامة لها لا تعدو أن تكون تجمعات سكانية — ثابتة أو شبه ثابتة أو متحركه — ، مرتبطة أشد الإرتباط بموارد المياه (آبار ، عيون ، ينابيع ، أمطار) ، أو منتظمة على طول محاور وخطوط طبيعية لها جاذبيتها الإقتصادية ، أو كبقع زراعية واحية — حيث تتوافر عواملها — تفصلها مناطق خالية من السكان أوشبه خالية .

وكما سبقت الإشارة .. فإن تقديرات سكان المملكة ليست نادرة فقط .. بل متضاربة أيضاً ، فهناك تقدير لهم فى ١٩٥٢ بنحو ٧ مليون نسمة ، وهو نفس الرقم الذى أسفر عنه تعداد ١٩٧٤ (٤) ، أما بالنسبة لتوزيع السكان فى مناطقها تفصيلياً ، فالأرقام أشد ندرة وأكثر تضارباً ، وفيما يلى مثال لتقدير منها .. لايتضمن أية إشارة لمصادره (٥) ..

---

(١) حسب إحصاء ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م ، ويمثل أول تعداد لسكان السعودية غير أن نتائجه الكاملة لم تنشر بعد .

(٢) هناك تقديرات عديدة لمساحة السعودية ، تتراوح بين ٢— ٢,٥مليون كم ٢ ، ويعد هذا الرقم ٢,٢٤٠ مليون كم٢ لها أكثر ترددا فى التقارير الحكومية عن غيره ، وهى بذلك تشغل نحو ٨٧٪ من مساحة شبه الجزيرة .

(٣) تخلو مناطق واسعة من المملكة من السكان ، مثل « منطقة الربع الخالى مليون كم٢ » . ولذلك فهى ليست أقل دول العالم العربى كثافة (مساحته الكلية ١١,٢ مليون كم٢ ، وجملة عدد سكانه ١٣٤ مليون نسمة سنة ١٩٧٢ بل أن كثافتها أعلى من السودان و ليبيا و الجزائر وعمان قطر .

(٤) يذكر د . عبد الهادى طاهر فى كتابه « استراتيجيات التنمية والبترول فى المملكة العربية السعوية ، ص ٦٦ ، أن عدد سكان المملكة يقدرون بنحو ٦ مليون نسمة سنة ١٩٧٠ .

(٥) عمر رضا كحالة . جغرافية شبه جزيرة العرب ، دمشق ، مطبعة الترقى ، ١٩٤٥ . ص ١٠٦

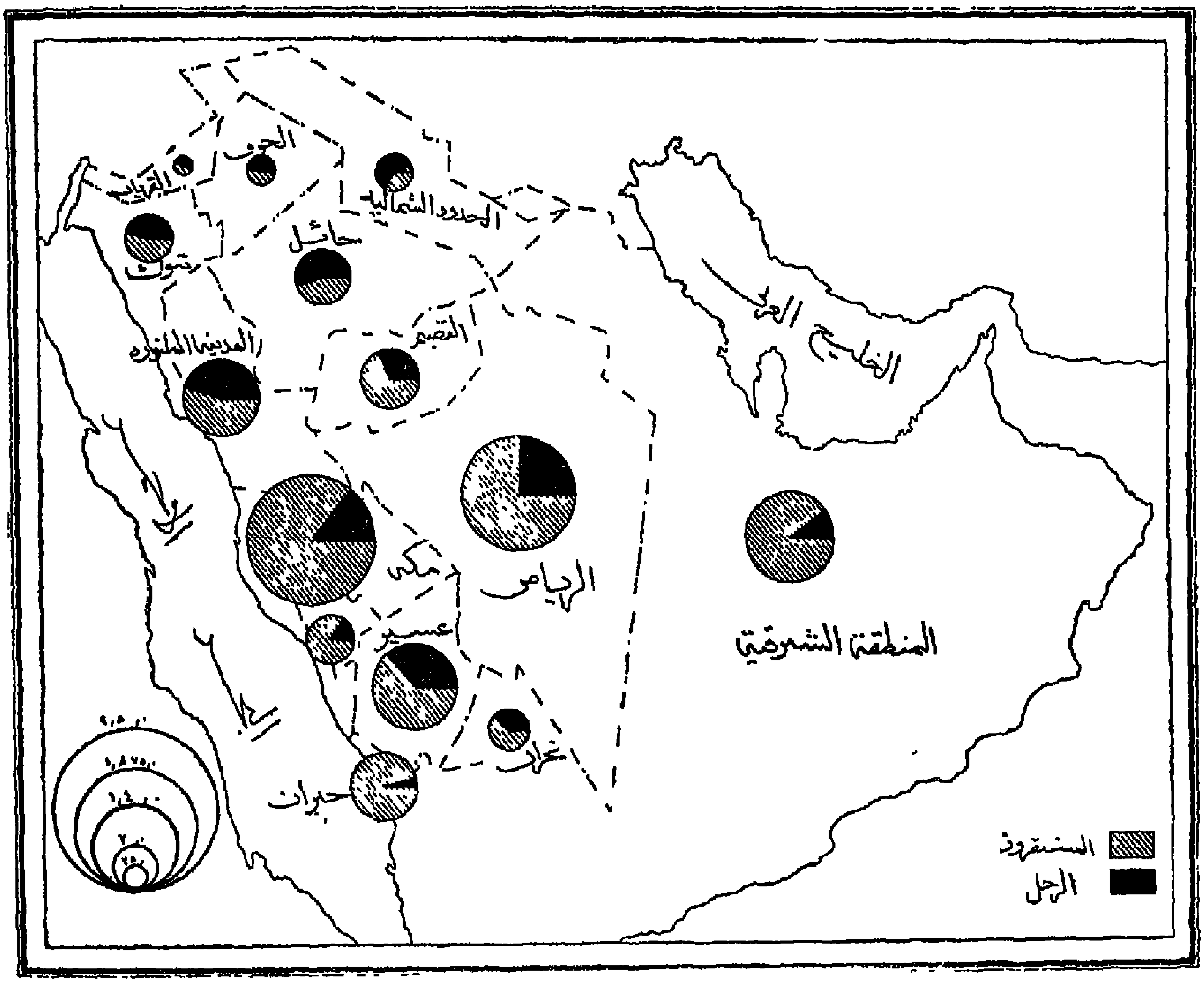

شكل ٦ ـ ٣ : توزيع السكان حسب المناطق الادارية ١٩٧٤

	الحجاز	عسير	نجد	الإحساء	الملحقات	جملة
بدو	٧٠٠	٤٥٠	١٣٠٠	٢٠٠	٣٥٠	٣,٠٠٠
حضر	٤٠٠	٧٥٠	٨٠٠	١٠٠	١٥٠	٢,٢٠٠
جملة	١,١٠٠	١,٢٠٠	٢,١٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٥,٢٠٠

ورغم بساطة التقدير .. إلا أنه يشير إلى بعض الحقائق التى كانت شائعة على الأقل ، « فالبداوة » تستوعب نحو ٦٠ ٪ من السكان ، و « عسير » هى المنطقة الوحيدة التى تقل بها نسبة البداوة عن الحضرية ، ويعيش ٦٤ ٪ من سكان الحجاز فى باديته ، أما الحضر منهم فيتركزون فى مدنه الدينية (مكة والمدينة) ، وتصل نسبة البداوة فى نجد — أكبر مناطق المملكة مساحة — إلى ٦٢ ٪ ، أما « الأحساء » فقدكانت تمر — آنذاك — بمرحلة متدهورة .. حيث غزت الرمال والأملاح واحاتها (الهفوف ، القطيف)ونزح سكانها مع تعرض نخيلها للموات .. ، ولاتقدم مثل هذه المعلومات سوى الحد الأدنى من المعلومات عن أحوال السكان فى مناطق المملكة فى ارتباطها بظروفها الطبيعية المسيطرة .

غير أنه بداية من ١٩٥٠ بدأت المملكة تظهر فى قوائم الإحصائيات السكانية التى تصدرها الأمم المتحدة (١) ، وليست باعتبارات إحصائية دقيقة .. وإنما كتقديرات تعتمد على مؤشرات خاصة .

ويوضح شكل (٦ — ٤) تغيرات جملة سكان المملكة حسب تقديرات الأمم المتحدة(٢) لقد قدر عدد سكان المملكة بنحو٤,٨٩ مليون نسمة فى ١٩٥٠ ،ووصلت التقديرات فى ١٩٥٥ إلى نحو ٥,٣٨ مليون نسمة ، ثم إلى ٥,٩٨ مليون نسمة فى ١٩٦٠ ، وفى١٩٦٥ بلغت بهم التقديرات إلى ٦,٧٥ مليون نسمة ، فإلى ٧,٧٤٠ مليون نسمة فى ١٩٧٠ (٣) ، غير أن التعداد الذى أجرته السلطات السعودية فى ١٩٧٤ . . قد عاد بالرقم إلى ما يزيد قليلا عن ٧ مليون نسمر (٧,٠١٢,٦٤٢ نسمة) . . ، وقد قدرت معدلات الزيادة السكانية

(١) U.N. Demographic Yearbook, 1960-1975.

(٢) U.N. The International Yearbook and Statesmen's Who's Who, 1965-1974.
UNESCO, Cultural Patterns and Technical Change, Edited by Margaret Mead, Paris, 1953, Table 4.

(٣) Reader's Digest, 1975, U.S., p. 628.

العامة خلال المدة المذكورة بنحو ١,٧٪ سنوياً، ورغم الاتجاه الحالى الملحوظ نحو زيادة عدد المواليد وانخفاض معدلات الوفيات . . وبالتالى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، إلا أنه حتى عهد قريب . . كانت السعودية تمر بمرحلة ديموجرافية مختلفة الخصائص ، متميزة بضعف معدلات الزيادة الطبيعية الناتجة عن زيادة معدلات الوفيات بأكثر منها عن نقص معدلات المواليد ، . . حتى أن معدلات الوفيات كانت تقدر بنحو ٢٣٪ ، وهى عالية بالمقياس العالمى ، بل حتى بالمقياس العربى المحلى، حيث لم تكن نسبة الوفيات تزيد على ٢٠٪ إلا فى اليمن بقسميه وموريتانيا والصومال . . ، غير أن الثابت أن السعودية قد تجاوزت هذه المرحلة بخصائصها . .

تقديرات جملة سكان المملكة ١٩٥٠ - ١٩٧٥
(هيئة الأمم المتحدة)

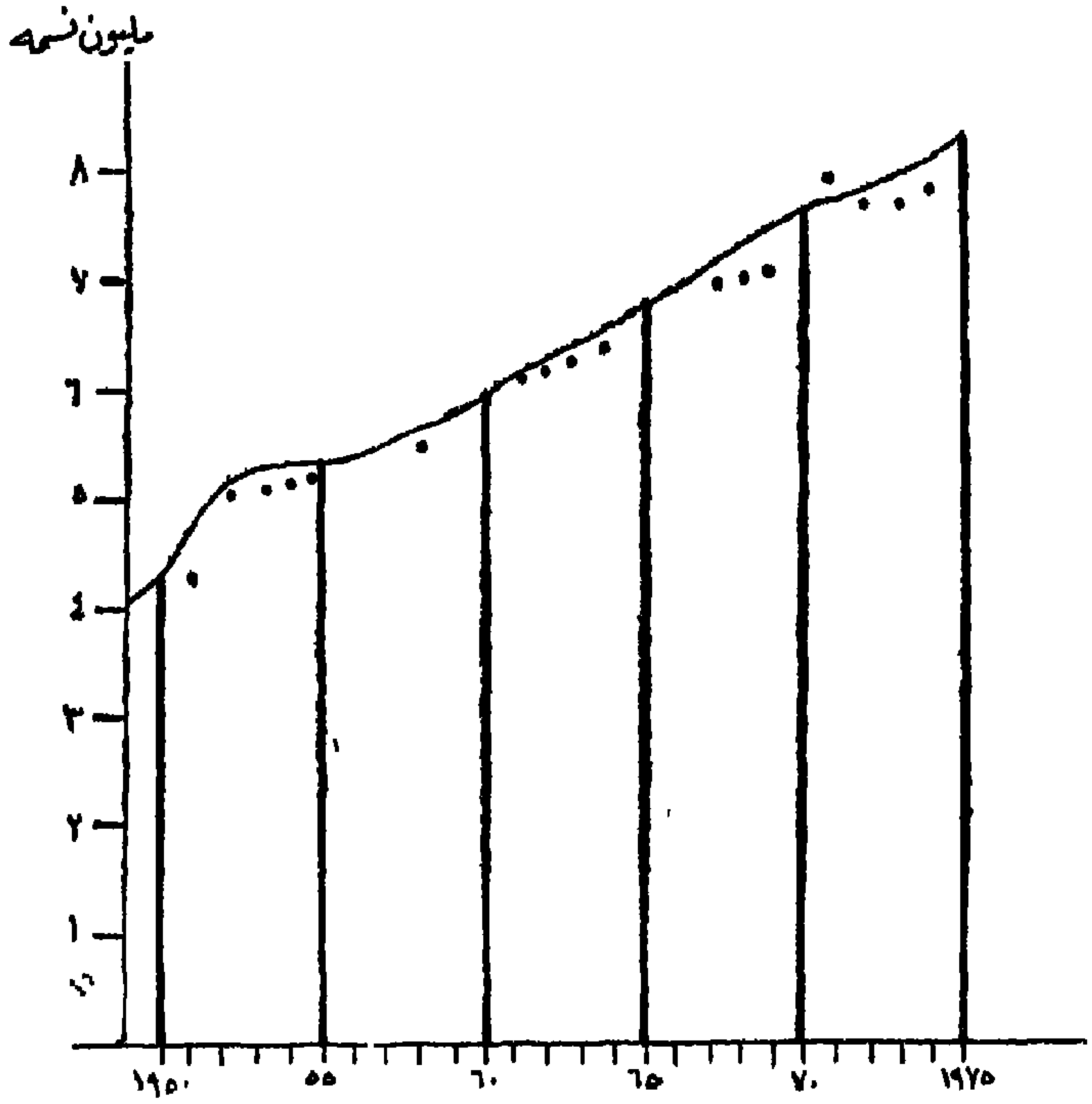

شكل ٦ — ٤ : تقديرات جملة سكان المملكة العربية السعودية
١٩٥٠ — ١٩٧٥
(تقديرات الأمم المتحدة)

ورغم أن الحصر الأول لسكان المملكة فى ١٣٩٤ – ١٩٧٤ لايتعدى مانشر منه حتى الآن حصرا لمسمياتها السكانية ، وتقسيماً لسكانها بين مستقرين ورحل . . ، فهو – بلاشك يقدم للمرة الأولى بيانات تفصيلية لم تكن متوافرة من قبل بأى درجة (١) ،وتتضاعف أهميته باعتبار أن أرقامه تقدم خلاصة لجملة التغيرات السكانية التى أخذت طريقها إلى المملكة منذ اكتشاف البترول وتدفق موارده. وهى تغيرات تشير بشكل ما إلى أهم ظواهر التحضر المعاصرة المتمثلة فى إعادة توزيع السكان بين مناطق المملكة، وفى نمو حجم مراكزهاالحضرية. وفى بزوغ عددآخر منها ، يرتبط اما بمناطق إنتاج البترول مباشرة، أو بتداعياته الاقتصادية غير المباشرة ، وفى تناقص نسبة البداوة العامة بها إلى حد لم يكن معروفاً بدقة من قبل . . فهى حسب أرقام الإحصاء لاتتجاوز ٢٦,٧٨٪ ، وهو مايعكس نتيجة النزوح السكانى من البادية إلى المراكز الحضرية القديمة منها والبازغة . . . ، إلى غير ذلك من الظواهر المتصلة بصميم عملية التحضر المعاصرة فى السعودية .

وحسب التقسيم الإدارى الوارد بهذا الإحصاء (٢) . . فإن جملة المسميات السكانية بالمملكة قد بلغت (٢٠٩٩٥ نسمة)، وهى تشمل « المدن والقرى والهجر والمزارع وموارد المياه وأماكن تجمع البادية » ، وقد توزعت هذه المسميات بين عدد من التجمعات السكانية تحت اسم « الإمارات والإمارات التابعة » . . وجملتها ٥٦١ تجمعاً ، ويوضح تفاوت توزيع هذه « المسميات والتجمعات » بين مناطق المملكة . . جملة الخصائص المتصلة بتوزيع السكان وعوامله ، فضلا عن إشارته لأنماط هذا التوزع ، خاصة مايتصل منها بعملية التحضرالمعاصرة وسماتها الجغرافية والإقليمية . ويلخص الجدول الآتى هذا التوزع المعاصر للسكان (٣) . . « النسبة مئوية » .

---

(١) أجرى فى شعبان ١٣٩٤ (١٩٧٤) ، وتشير مقدمته إلى كونه تعدادا شاملا للسكان و المملكة ، وإلى إمكانية توافر البيانات عن تركيب وخصائص سكان المملكة ، والأيدى العاملة ، بما فى ذلك تحليل معدلات الاسهام والتقسيم الإقليمى للسكان ، والتحضر ، والهجرة ،وتركيب العمالة حسب الفئات المهنية والنشاط الإقتصادى.

(٢) صدر قرار بتقسيم الدولة إلى مناطق فى ١٣٨٣ – ١٩٦٣ ، بموجب مرسوم رقم ١٢ ، وبه انقسمت إداريا إلى مناطق فامارات على أساس العامل الجغرافى ، وعدد سكان وظروف البيئة ، ووسائل المواصلات ، كما انشئت البلديات فى المدن الرئيسية (راجع : الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية ، القاهرة ، ١٩٧٢ . ص ٩٦).

(٣) أنظر أيضا جدول (١) التفصيلى ، وهو مركب من عدة جداول مترابطة معا .

المنطقة / البيان	جملة السكان	التجمعات	المسميات
الرياض	١٨٫١٥	١٩٫٩٦	٩٫٤٨
مكة	٢٥٫٠١	١٦٫٠٤	١٩٫٤٧
المنطقة الشرقية	١٠٫٩٧	٥٫٥٥	٣٫١٧
عسير	٩٫٧١	٦٫٩٥	٢١٫٨٩
المدينة	٧٫٤٠	٨٫٠٥	٨٫٢٩
جيزان	٥٫٧٤	٥٫١٦	٢١٫٦٥
القصيم	٤٫٥١	٥٫١٦	٢١٫٦٥
حائل	٣٫٧٠	٣٫٥٦	٢٫٥٧
تبوك	٢٫٧٦	٤٫٦٣	٢٫٢٤
الباحة	٢٫٦٥	٣٫٨٥	١٫١٧
نجران	٢٫١١	٤٫٦٣	١٫١٥
الحدود الشمالية	١٫٨٣	٢٫٨٥	٠٫٦٠
الجوف	٠٫٩٣	٢٫١٣	٠٫٤٣
القريات	٠٢٤٤	٣٫٠٣	٠٫٤٦

وبدراسة الجدول وأشكال (٦–١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ،) يمكن تبين ما يلي :

١ – تشمل منطقتا « الرياض ، القصيم » الإداريتين . . معظم الإقليم الطبيعي المعروف بهضبة نجد ، وتقدر مساحته بنحو ١,٦٠ مليون كم٢ ، وتستوعب المنطقتان نحو ٢٢,٦٥٪ من جملة سكان المملكة ، وتعرفان معاً باسم « المنطقة الوسطى » (١) وتمتد إلى الشرق مباشرة من سلاسل الحجاز الجبلية . . المعروفة في بعض أجزائها « بالسروات » ، و « نجد » هضبة صحراوية تتراوح ارتفاعاتها بين ٤ – ٦ آلاف قدم . وتنخفض إلى نحو ألفين قدم شرقاً . . حتى تنتهي إلى صحراء الدهناء ، وجنوباً إلى منطقة يتخللها وادي الدواسر وتحاذي صحراء الربع الخالي ، وشمالا إلى صحراء النفود ، ثم بصورة سهلية نسبياً إلى ما يقارب ١٢٠٠ كم داخل حائل حتى بادية الشام ، وتنتمي نجد لما يعرف جيولوجياً بالدرع العربي Arabian Shield ... ويتألف من تكوينات من الصخور النارية والمتبلورة والمتحولة والبركانية، كما تسوده الإنكسارات التي تجرى فيها الوديان ، وقد أدت الثورانات البركانية في فترة لاحقة إلى تكوين سلسلة من « الحرات » خاصة عند حافة الدرع وفوق السلسلة ، وهي تكوينات بازلتية صماء . . ، أما الصخور الرسوبية التي تكونت خلال الأزمنة الأول والثاني والثالث . . فينحصر وجودها في مساحات ضيقة من الهضبة مرتبطة بهوامشها ، وتعلو الهضبة بعض المرتفعات التي قد يكون بعضها سلسلة جبلة (مرتفعات العارض والعويرض ، جبال أجا وسلمى ، سلسلة طويق التي تمتد عبر رمال النفود . .) وتتكون النفود من كثبان رملية على شكل ألسنة تتفرع من الربع الخالي، وتجتمع في النفود الكبير ، وهي في معظمها قاحلة (٦٠مم مطر/سنة) ، وتنتشر بها السبخات بدرجة توحي بكونها تمثل بقايا بحر داخلي قديم (٢) .

ويعد الخط الذي يمر « بالعلا ، حائل ، الرس ، الدوادمي ، لدام ، حمضة » فاصلا بين تكوينات الدرع العربي الفقيرة من حيث الموارد المائية ،وبين التكوينات الرسوبية الخازنة لطبقات من المياه الجوفية متفاوتة الغنى ، وتوجد المياه في التكوينات النارية فقط في رواسب الأودية التي لا يزيد سمكها عامة على ٤٠ قدم وبسعة ضيقة ، وفي طبقات الصخور المفككة من الجرانيت والشست ، وهي ذات نفاذية بطيئة . . وبالتالي فإن مخزونها من المياه قليل ، وينتشر في منطقة « القصيم » تكوينات رسوبية غنية بالمياه نسبياً ، تعرف بتكوينات

(١) تأتي هذه التسمية بصفة خاصة في التقارير الخاصة بخطط تنمية مناطق المملكة .

(٢) Ministry of Agriculture and Water, Salt Water Interusion in the Eastern Region », Hydrological Publications, No. 67, p. 3.

David, J. Burdon, « Ground Water Resources of Saudi Arabia », p. 209.

(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – سلسلة الدراسات العلمية الموسعة ، رقم ٢ ، ١٩٧٣ .

الساق Saq ، وتعتمد عليها منطقتى « الأسياح والسر » ، وتوجد على عمق يصل إلى ـ ٢٤٠٠م ، وتتراوح نسبة الأملاح النوعية بين ٥١٢ ـ ١٢٨٠ جزء مليون . . وهى صالحة كمياه للشرب ، ومعظم الآبار الارتوازية العميقة فى القصيم تأخذ من هذه الطبقة ومعدل تدفقها ١٢٠ لتراً ثانية ، كما توجد طبقة أخرى خازنة للمياه ترتبط بتكوينات الوجيد Wajid فى وادى الدواسر (من أكبر وديان المملكة) ومنطقة « السليل » وتتراوح ملوحتها بين ٤٥٠ ـ ٩٠٠ جزء مليون فى الأعماق الارتوازية ، وتعتمد منطقة الرياض (خاصة المدينة وبعض قرى سدير على طبقات المياه فى تكوينات المنجور Miniur ، وسعة الطبقة ٥٠٠كم جنوباً ، ٣٠٠كم شرقاً . . بداية من مدينة الرياض ، وتقدر كمية المخزون فى هذه الطبقة بـ (١ × ١٠^١٢) م٣ ، يمكن استغلال ١٠٪ منها فقط ، ولذلك فان منطقة « الرياض » ستعتمد فى المستقبل على تكوين آخر يعرف بالوسيع Wasia . . وهو عبارة عن تكوينات رملية متراكمة من أصل بحرى ، وتتفاوت ملوحتها بين ٩٠٠ ـ ١٠٠٠ جزء / مليون شرقى الرياض وتزيد فى الاتجاه غربا حتى تصل إلى ٦٠٠٠ جزء مليون ، وعمق طبقة الاتوازية بين ٤٥٠ ـ ٥٠٠م فى منطقتى منيفة والسفانية تزيد إلى ٦٠٠م قرب صحراء الربع الخالى ، كما توجد طبقة ضيقة من المياه فى تكوينات « ضرمة » Dhurma شرقى « القصيم » وفى منطقة الزلفى ، وتتراوح ملوحتها حول ١٠٠٠ جزء / مليون (١).

ويتبين من دراسة شكل (٦ ـ ٥) أن توزيع الزراعة فى الهضبة، يرتبط بالمناطق ذات التربة الرسوبية التى كونتها الوديان وتشكلت بها مايشبه السهول فى مناطق . . « الخرج ، الأفلاج ضرما ، الزلفى ، شقراء ، بريدة ، عنيزة » وغيرها ، وتمثل جملة المساحة المزروعة فى الهضبة نحو ١٠,٦٩٪ من جملتها بالمملكة (٢) (جدول ٢) وتتوزع الزراعة كبقع غير مستمرة مرتبطة بموارد المياه . . متجنبة السبخات الملحية المنتشرة فى المنخفضات ، وتعتمد الزراعة بها بصفة أساسية على الرى من الآبار بنسبة لاتقل عن ٩٥٪ من جملة مساحتها المزروعة ، بواسطة الآبار الارتوازية (٥٢٢ بئراً فى الرياض ، ٣٩٨٥ فى القصيم) ، والآبار الاعتيادية (٦٧٨٧ فى الرياض ، ٩٥٨ فى القصيم (٢) ، وأما بقية المساحة . . فتروى اما بواسطة الأمطار أو المياه السطحية والعيون .

---

(١) هناك تقدير آخر لجملة المساحة المزروعة فى منطقة الرياض ، يصل بها إلى ٥١٥ ألف دونما ، عدا ١٦٥ ألف أخرى قابلة للاستزراع ، ويصل نفس التقدير بالمساحة المزروعة فى القصيم إلى ٣٢٠ ألف دونما ، وفى تقدير ثالث « للقصيم » ٨٧٠ ألف دونما ، منها ٤٠٠ فى « بريدة » ، ٣٠٠ ألف فى عنيزة ، ١٧٠ ألفا فى الرس .

(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى . الكتاب الاحصائى السنوى . ١٩٦٥ .

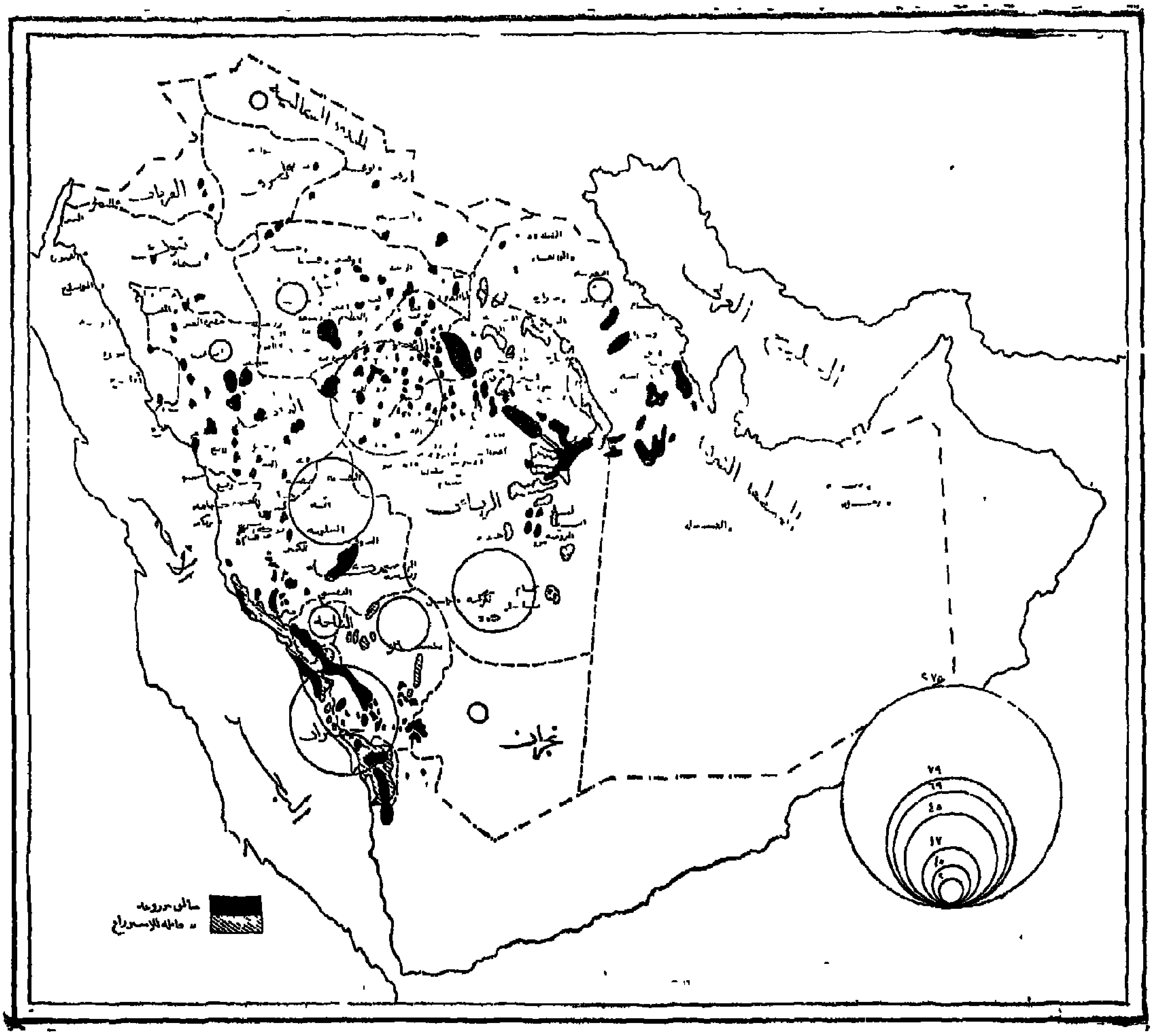

شكل ٦ ـ ٥ : توزيع المناطق الزراعية والمدن والقرى الرئيسية فى المملكة العربية السعودية

ـ منطقة الرياض :

يتوزع فى منطقة الرياض ١١٢ تجمعاً سكانياً رئيسياً ، بنسبة قدرها ١٩,٩٦٪ من جملتها فى المملكة . . ، وتشمل هذه التجمعات الرئيسية ١٩٩٢ تسمية سكانية بنسبة ٩,٤٨٪ من جملتها العامة ، ويشير ذلك إلى ميل مراكز السكنى للتجمع فى مناطق معينة مرتبطة بموارد المياه ، وتحيط هذه التجمعات بحواف الهضبة كدائرة غير كاملة أو كهلال ، وتقل كثافتها فى الاتجاه من محيط الدائرة نحو مركزها ، تمثل واحات « الخرج ، سدير ، الوشم ، المحمل ، الدوادمى ، القويعية ، حريملاء ، شقراء ، الزلفى ».. ثم مدينة الرياض . . أهم تجمعات المنطقة السكانية المرتبطة بإمكانيات مائية وموارد زراعية رعوية (شكل ٦) .

وتعتبر منطقة « الخرج »من مناطق الزراعة الهامة . . ليس فى منطقة الرياض وحدها بل فى الهضبة كلها ، وذلك لإمكانياتها المائية الكبيرة . . أن زراعتها تعتمد على مياه العيون والآبار السطحية ، كما أن قربها من مدينة الرياض (٣٨كم) قد وجه زراعتها نحو الخضر والفواكه والعلف ، وتقدر جملة المساحة المزروعة بها . . وحدها بنحو ٧٥ ألف دونما ، ويتوزع بها أكثر من ٣٠ قرية .. أهمها « السهبا ، اليمامة ، العين ، الدلم ، الوسيط ، (١) وغيرها . . بالإضافة إلى مزارع الخرج ذاتها ، كما تعتبر منطقة وادى « برك » ذات إمكانيات زراعية جيدة ، وقد بدأت تنتشر بها المزارع ذات المساحات الكبيرة (مشروعات زراعية).. وهى تتبع منطقة الحوطة ، كما بدأت تظهر مشروعات زراعية أخرى كبيرة فى المنطقة الممتدة بين « الغاط والزلفى » .

وبوضوح يمكن تبين الارتباط الوثيق بين « الوادى ، الزراعة ، القرى » ، ويعد وادى حنيفة من أهم الأودية المرتبطة بالسكن والزراعة ، ويخترق وسط هضبة « نجد » بروافد عديدة ، وقد أنشئت عليه وروافده مجموعة سدود لحجز مياه السيول ، ومن أهم قراه «عرقة ، الدرعية ، العود ، العمارية ، الوصيل ، والجبيلة ، عقرباء ، العينية » ، فضلا عن مجموعة أخرى منها تتوزع على طريق الرياض الحجاز أو قريبة منه ، أهمها « قصور آل عقيل ، المزاحمية ، ضرماء ، العلاوة ، النقعة » ، وتقع منطقة « الحريق » الزراعية على المجرى الأساسى لوادى « الحوطة » ، وتقع منطقة « الحوطة » على الوادى فضلا عن روافده .

---

(١) مصدر أسماء القرى الواردة فى هذه الدراسة .. التعداد العام للسكان ١٩٧٤ . والدراسة التفصيلية فى كتاب «إمكانيات التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية تأليف حسن حمزة حجرة .. وزارة الزراعة والمياه ، المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية تأليف على بن صالح السلوك الزهرانى ، والخريطة الطبوغرافية ١ : ٥٠٠ ألف (أ ب – ٣) ، وتقارير أخرى .

ويتوزع بهما أكثر من ٢٠ قرية . . أهمها « الفارعة ، الحلوة ، الحفائر » ، أما منطقة = « الأفلاج » فتتميز بعيونها وقنواتها ونخيلها وموالحها ، وقراها الكثيرة . . من أهمها « ليلى والعمار ، السيح الشمالى والجنوبى ، الهدار » وغيرها ، وتطلق تسمية « الوشم » على قرى « مرات ، شقراء ، أثيثة » ، وقد نمت « شقراء » إلى مرتبة المركز الحضرى ، لموقعها المتميز على طريق الرياض الحجاز ، كما تنتشر حولها الهجر المخصصة لتوطين البدو (١) ، وتعد واحة « الدوادمى » امتداد لمنطقة « شقراء » ، وقراها أصغر حجماً لقلة مواردها المائية . . بسبب وقوعها على تكوينات الدرع العربى ، وهى متباعدة المسافات ، مرتبطة بالآبار الفقيرة التدفق ، ومنها « الحفير ، مرجان ، سميرة ، الشقراء ، القاعية » ، كما يتوزع إلى الشمال منها عدد كبير من الهجر الزراعية (٢) ، وتضم منطقة « سدير » المجمعة ، الغاط ، الزلفى » ، ويتبع « المجمعة » أكثر من ٦٠ قرية ، يقع معظمها — مع المجمعة ذاتها التى أصبحت مركزاً حضرياً — على طريق الرياض القصيم ، وهو من أهم أسباب انتعاش المنطقة وتميز « المجمعة » ، وقد أدى أيضاً إلى توجيه الزراعة نحو الخضر والفاكهة . . خاصة الموالح ، وقد ظهرت أيضاً مشروعات الزراعة الكبيرة بعد إنشاء سد المجمعة على وادى المجمعة ، ومن أهم قراها « حوطة سدير ، الروضة ، جلاجل ، جوى ، حرمة » وهى التى تقع على الطريق المرصوف ، وهناك غيرها أقل أهمية على مسافات من الطريق ، كما يصل الطريق إلى قرية « ثادق » وتعرف مع مجموعة قراها بمنطقة « المحمل » ، ويصل أيضاً إلى « الغاط والزلفى » من مناطق الزراعة الهامة فى الهضبة ، ويتوزع فى واحة « حريملاء » أكثر من ١٠ قرى تتناثر على وادى « حريملاء ، ملهم » . . وقد أنشئت عليهما السدود . وأهم قراها « حريملاء ، ملهم ، القرينة ، سدوس » ، أما واحة « القويعية » فيتوزع بها ٦٠ قرية صغيرة . . بالإضافة إلى عدد كبير من الهجر ضمن مشروع توطين البادية (٣) ، وتتوزع قراها على أودية — « الزين » وتقع عليه ٢٥ هجرة ، ووادى « القويعية » وأهم قراه « القويعية » . . ونظراً لقلة مياه الواحة .. فإن نسبة هامة من سكانها من الرحل ، ويعتمد إنعاش الواحة على وصلها بالطريق المرصوف إلى الرياض ، وتتناثر مجموعة أخرى من المزارع وسط النفود (الثويرات) بأعداد كبيرة ، ويتوزع فى وادى الدواسر عدد كبير من القرى أهمها « الفرعة ، الخماسين » . وتضم منطقة « السليل » عدداً آخر من القرى . . منها : الرقة ، تمرة ، الأطوى » .

---

(١) يبلغ عددها ١٠ هجرة .

(٢) يزيد عددها على ٢٥ هجرة .

(٣) يبلغ عددها ٢٥ هجرة .

منطقة القصيم :

تطلق تسمية القصيم على منطقتى « بريدة ، عنيزة » ، ويعيش « بالقصيم » ٤٫٥١٪ من جملة سكان المملكة ، غير أن نسبة مسمياتها لاتتجاوز ٢٫٤٢٪ من جملتها العامة ، ويعد ذلك استمراراً للظاهرة السابق تحديدها فى منطقة « الرياض » ، وهى أن السكان يميلون للتجمع فى مراكز سكنية مرتبطة بموارد المياه والآبار فى الواحات وجوانب الوديان ، وتعد واحات « بريدة ، عنيزة ، الرس ، الأسياح ، الربيعية ، الشماسية » أهم تجمعات « القصيم » المرتبطة بإمكانيات زراعية رعوية .

وتشمل « بريدة » إلى جانب المدينة ومنطقتها أكثر من ٨٠ قرية . . أهمها : « الخبراء ، رياض الخبراء ، الباطن ، البكيرية ، الخبوب الغربية وتشمل وحدها ٣٥ قرية صغيرة ، القرعة ، تنومة ، الغوارة » ، أما عنيزة فيتبعها أكثر من ١٦ قرية كبيرة . . أهمها : « البدائع ، العمار ، الوادى » ، والبدائع أكبر منطقة لزراعة الحبوب فى المملكة ، وتمتد لمسافة ١٥ — ٣٠ كم على وادى الرمة (١) ، ويتبع منطقة « الرس » ٧ قرى كبيرة عدا مدينة « الرس » ، ومن أهم قراها . . « قصر بن عقيل ، صبيح ، النبهانية ، الدليمية ، ويوجد تجمع سكانى آخر فى منطقة « السر » بين القصيم وشقراء والدوادمى ، وأهم قراها « ساجر ، الفيضة ، عسيلة » وغيرها .

المراكز الحضرية فى هضبة نجد :

حتى عهد قريب . . لم يكن يوجد بالهضبة سوى مدينتى « الرياض ، بريدة » . . باعتبار أن مدينة « حائل » ليست نجدية تماماً ، ومع المواصلات والتطور الاقتصادى العام . . بزغت مجموعة من مراكز الحضر الصغيرة ، وستتم دراسة جملة المراكز الحضرية هذه فى نهاية هذه الدراسة . . كواحدة من أهم اتجاهات التحضر المعاصرة ، ومبدئياً . . فإن « الرياض » (٦٦٨٤٠ نسمة) و « بريدة » (٦٩٩٤٠ نسمة) . . هما أهم مراكزها الحضرية ، والأولى أكبر مدن المملكة حجماً وعاصمتها السياسية ، وحسب تقديرات سكانها حتى نهاية الستينات فلم تكن تجاوز دائرة الربع مليون نسمة (٢) ، وهذا يعنى أنها قد تضخمت حجماً بنحو

---

(١) يخترق وادى الرمة منطقة القصيم ، ويعد مع وادى « الدواسر ، السرحان » أكبر وديان المملكة .

(٢) U.N. Demographic Yearbook, 1975, Table 4.

٢٦٧٪ ، بل وحسب تقدير آخر لحجمها فى ١٩٧٠ . . تكون قد نمت بنحو ٤٤٥٪ (١) ، وهذا يعنى بلاشك أنه حتى السنوات الأولى من السبعينات . . ، لم يكن هناك تقدير دقيق لسكان مدينة الرياض ، كما يعنى — أيضاً — أنها قد شهدت نمواً بمعدلات عالية يصعب — تقديرها ، وحسب التقدير الأخير ١٩٧٤ . . فإن مدينة الرياض تستوعب وحدها ٥٢,٤١٪ من جملة سكان منطقة الرياض ، ونحو ١٨,١٤٪ من جملة سكان المملكة ، وهو مايمثل نوعاً من التكثيف السكانى شديد الدلالة بالنسبة لخصائص التجمعات السكانية فى المملكة عامة والهضبة خاصة ، وبالنسبة لسمات عملية التزوح البدوى وتدفقها للمراكز الحضرية ، وبالنسبة لتداعيات إنتاج البترول ، وانعكاساته العامة على حركة السكان العامة بها ، وهى خصائص وسمات وتداعيات سيأتى تحليلها بعد ذلك ، وبالنسبة لبريدة (٦٩٩٤٠ نسمة) — فهى تستوعب وحدها ٢٢,٠٨٪ من جملة سكان القصيم (٢) وبعدها تأتى مجموعة أخرى من المراكز من الحضرية البازغة « الرس ، المجمعة ، عنيزة ، الزلفى ، الخرج » وغيرها . (شكل ٦-٥).

٢ — تعد المنطقة الشرقية امتداداً للنطاق الصحراوى بخصائصه ، وهى عبارة عن أراضى رملية ممتدة على الخليج . تشبه تكوينات تهامه الحجاز ، ومتوسط عرضها ٥٠ كم ، وتقدر مساحتها بنحو ٣٦٢ ألف كم٢ ، وتنحدر إليها الهضبة تدريجياً أو على شكل حافات وبروزات صخرية ، يفصلها عنها صحراوات شاسعة تعرف بالنفود ، وتختلف تكويناتها الجيولوجية عن الدرع العربى الذى يشمل معظم هضبة نجد كما سبقت الإشارة ، حيث أنها تكوينات رسوبية من الجير والرمل والطفل والطين . . ترتكز على السطح التحاتى الأركى ، وبينما توجد التكوينات الجيرية ظاهرة مكشوفة فى المنطقة الوسطى . . فهى توجد على عمق وبسمك كبير قد يصل إلى ٣٠ ألف قدم فى المنطقة الشرقية ، وخاصة فى « أبقيق ، الظهران » حيث يوجد الزيت بكميات هائلة فى الطبقات الأسفنجية الخازنة ، كما تنتشر إرسابات الزمن الرابع على الساحل ، وتشتمل تربتها على رواسب سطحية تتخللها مسطحات من الطين والجبس ، وتسود بها تكوينات الرمال العميقة الناتجة عن الإرسابات الهوائية ، فضلا عن السبخات Solon Chak . . وهى ذات قشرة ملحية متصلبة على عمق ٤٠ سم فأكثر . . تصل بها نسبة الملوحة إلى ٢٪ ، ويرتفع مستوى الماء الجوفى بسبب رداءة الصرف ، وقد تجنب الزراع مناطق الصخور الرملية والكثبان والسبخات .

---

(١) جاء فى كتاب « اقتصاديات شبه الجزيرة العربية » للدكتورة عنايات الطحاوى أن عدد سكان الرياض ١٥٠ ألف نسمة — دار النهضة العربية ، يونيو ١٩٧٠ ، ص ٢٩ .

(٢) قدر عدد سكان مدينة بريدة بنحو ٥٠ ألف نسمة فى ١٩٧٣ .

وترتبط الزراعة والقرى بسلسلة من الواحات . . أهمها واحات الاحساء (١) وواحة القطيف » ، وكذلك على طول وادى « مياه » ذى الإمكانيات المائية الكبيرة نسبياً ، وتوجد أهم الموارد المائية فى تكوين صخرى يعرف بتكوين الدمام Dammam Formation حيث تسود الصخور الكلسية . . ويشمل خمسة طبقات حاملة للمياه . . أهمها طبقتى « علاة والخبر » ، وتمثلان أهم خزانات المياه فى المنطقة الشرقية ، وأهم مصدر لمياه الشرب لمدنها الرئيسية (٢) .

وتعد مدينة « الهفوف » عاصمة للاحساء ، وقد نمت بجوارها مدينة « المبرز » حتى التحمت كتلتاها أو كادتا ، ويتبع « الهفوف » عشرات القرى . . أهمها « الشقة ، العمران ، الجديدة ، العيون ، الحليلة ، الطرف ، القرن ، الغارة ، المركز ، الدالوه ، مينزلة ، القرين ، الحوطة ، المقدام » ، وغيرها وتقدر جملة مساحتها الزراعية بأكثر من ٧٠٠٠ هكتار (٣) ، وكانت منطقة الاحساء قد تعرضت لتدهور خطير فى إنتاجها الزراعى خاصة بين ١٩٥٠ ١٩٦٥ (٤) ، حتى أن إنتاج البلح بها (أهم محاصيلها) قد هبط من ٧٥ ألف طن فى (١٩٠٦) إلى أقل من ٤٣ ألف طن فى (١٩٦٥) (٥) . غير أن مواجهة مشكلات الزراعة بها .. وخاصة بعد انتهاء مشروع الرى والصرف بها فى ١٩٧١ . . قد أعاد للزراعة بها انتعاشها ، كما يزرع الأرز فى الاحساء ، غير أن منافسة الأصناف الأجنبية الرخيصة قد أدت إلى مايشبه التوقف التام عن زراعته (٦) ، وقد بدأ اتجاه حديث نحو التوسع فى زراعة الخضر والفواكه ، معتمدة على المراكز الحضرية البازغة فى المنطقة مع البترول ، وكذلك بدأت هذه الزراعة تنتشر فى « القطيف » أيضاً فى إطار نفس الظروف ، كما ظهرت مشاريع إنتاج الدواجن منذ ١٩٦٥ . . خاصة قرب المدن الرئيسية ، بحيث أصبح إنتاجه يكاد يكفى احتياجات المنطقة ، أما « القطيف » فهى من أقدم الأجزاء المزروعة فى المنطقة الشرقية إن لم يكن فى شبه الجزيرة

---

(١) الأحساء : مفردها « حسو » للدلالة على توفر المياه ، إذ تعنى الحفرة الضحلة التى تتجمع فيها المياه .

(٢) David, J. Burdon, op. cit., p. 211.

(٣) وفى تقدير آخر تصل جملة المساحة المزروعة للاحساء إلى ٦٢٧٠١ دونما وفى القطيف ٣٨٧٩٢ دونما.

(٤) تلتهم الكثبان الرملية المتحركة فى الأحساء نحو ٨٠ دونما من الأراضى المزروعة كل عام ، وقد انشئت سلسلة من الحواجز لوقف حركتها ، الأول من النباتات الجافة ، والثانى من نباتات شبه جافة ، والثالث من النباتات الخضراء .

(٥) بلغت جملة أشجار النخيل المثمر فى الأحساء و ١,٩٥٥ مليون نخلة ، وفى القطيف ٢٦٧,١ مليون (١٩٦٥) .

(٦) عقدت إتفاقية مع الصين الوطنية (١٩٦٥) لتطوير زراعة الأرز فى الأحساء .

عامة ، ويتبعها عشرات القرى . . التى نما بعضها كمركز خدمات حضرى « سيهات ، الجبيل ، صفوى » ، وأهم هذه القرى « عنك ، أم الحمام ، الملاحة ، تاروت ، القاسمة ، العيامش .. وغيرها ، ويمثل « النخيل » أهم ملامح الزراعة بها . فهو يتوزع بكثافة ملحوظة فى هذه الواحة ، وإلى جانب « الاحساء والقطيف » توجد قرى أخرى بعيدة عنهما نسبياً ، أهمها « قريتا العليا والسفلى » ويتبعهما قرى ، وقرى « نطاع ، عريعر ، دفين ، حينذ ، جودة ، الصرار » على وادى مياه ثم قرى واحة جبرين ، وحفر الباطن حيث توجد « الحفر ، ألقيصومة » ، ثم قرى وادى الشفلحية الصغيرة المبعثرة ، وجوف الاحساء حيث تتوزع « ثليمة ، حنودة ، صلاصل » وتبعد نحو ٨٠ كم عن الاحساء . (شكل ٦ــ ٥) .

وتستوعب « المنطقة الشرقية » ١٠,٩٧٪ من جملة سكان المملكة (١) ، يتوزعون فى نحو ٣,١٧٪ من جملة مسمياتها ، وهو مايعكس التركز السكانى فى تجمعات سكانية كبيرة نسبياً .. وفى عدد من المدن الكبيرة والصغيرة ، وتبرز مدن «الدمام ، الهفوف (٢) ، المبرز ، الخبر » كمدن رئيسية فى المنطقة بأحجام متميزة ، وجملة سكانها ٣٣٠٩٤١ نسمة ، أى أنها وحدها تستوعب ٤٣,١٧٪ من جملة سكان المنطقة ، وإلى جانبها توجد مجموعة من المراكز الحضرية الأصغر (الظهران ، وصفوى الخبر ، رحيمة ، سيهات » ، وغيرها من المدن المرتبطة بمراكز إنتاج البترول ومعامله وتصريفه ، وهى فى مجموعها تمثل كوكبة مدن المنطقة الغربية .

٣ ــ يتوزع إقليم الحجاز (والحجاز تسمية طبيعية تاريخية)(٣) الآن بين خمسة مناطق إدارية هى (مكة المكرمة ، عسير ، الباحة ، نجران ، جيزان ، المدينة المنورة) ، وهى تستوعب نسبة قدرها ٥٢,٦٢٪ من جملة سكان المملكة (٧,٠١٢,٦٤٢ نسمة) ، ويتوزع فى أنحائها نسبة ٧٨,٦٢٪ من مسمياتها ، مما يعكس ميل السكان ــ عدا المراكز الحضرية الرئيسية ــ للتبعثر فى تجمعات صغيرة مرتبطة بالساحل والسهل والحافة والسلسلة ، وليس من شك فى أن سلاسل الحجاز تمثل أبرز ظاهرات الإقليم التضاريسية ، وتمتد هذه السلسلة ــ الإنكسارية بموازاة ساحل البحر ، وتتجه ارتفاعاتها للتناقص نحو الشمال ، من نحو ٩٠٠٠

---

(١) قدر عدد سكان المنطقة الشرقية بنحو ١٥٨ ألف نسمة (١٩٠٦) ، وبنحو ٤٥٠ ألف نسمة بعد نصف قرن (١٩٥٦) .

(٢) قدر عدد سكانها بنحو ٥٠ الف نسمة (١٩٦٠) .

(٣) أبعاد الحجاز ٧٠٠ ميلا من الشمال إلى الجنوب ، ٢٥٠ ميلا من الشرق إلى الغرب فى المتوسط . (والحجاز سلسلة جبال السروات الممتدة من اليمن إلى الشام ، حاجزة بين نجد وتهامة .. فما سال من المياه غربا ينصب فى تهامه ، وما سال شرقا ينتهى فى نجد ، أما ما اشتملت عليه الجبال من مدن وقرى فهو حجازى..) . . . .

قدم جنوبى « عسير » إلى ٨٠٠٠ قدم شرقى « مكة » ، إلى نحو ٤٠٠٠ قدم غربى « مهد الذهب » ، ثم إلى ٣٠٠٠ قدم فى منطقة المدينة المنورة ، وتستمر شمالا على هذا النحو من الارتفاع ، وتعتبر قرية « شرعى » الواقعة بين « بلجرش وبالقرن » حدا يقسم السلسلة إلى قسمين ، جبال الحجاز شمالا ، وجبال عسير جنوباً (١) وإلى جانب تباين القسمين من السلسلة من حيث الارتفاع كما سبقت الإشارة ، فإن الاختلاف الأهم بينهما يتبدى فى مواردها المائية (٢). فرغم أن السلسلة عموماً تمثل الحافة الإنكسارية الغربية للدرع العربى ، إلا أن شبكة الأودية المنحدرة من خط تقسيم المياه فى عسير أكثر عدداً واتساعاً منها فى سلسلة الحجاز ، فضلا عن أن قطاع أوديتها العرضى والطولى أكبر كثيراً أيضاً ، وهى تتدفق بالمياه السطحية فى موسم المطر . بدرجة أعلى ،وبينما يبلغ متوسط كمية المطر السنوى فى عسير ٣٠٠مم سنة ، فهى تقل تدريجياً فى الاتجاه الشمالى حتى لاتتجاوز ٣٠ مم فى المدينة ، وأقل من ٢٠مم عند تبوك ، وقد انعكست كل هذه المظاهر فى إعطاء سلسلة عسير ومنطقتها تميزها المعروف من حيث اتساع المساحات المزروعة فى السهل والسلسلة . وكثرة قراها وتجمعها ، ووجود الغابات فى ارتفاعات معينة منها ،وهى الخصائص التى تبهت تدريجياً فى الاتجاه نحو الشمال ، حتى تتغير مورفولوجية الإقليم طبيعياً وعمرانياً واقتصادياً تماماً إلى الشمال من جده (٣) وإلى الجنوب من « الليث » وهى مرفأ ساحلى تقابل قرية «شرعى» فوق السلسلة تنحدر من الجبال مجموعات عديدة من الوديان . تغطى وروافدها السهل الساحلى بإرساباتها . وهى أودية « الشاقة ، دوقة ، قنونة ، يبنا ، حلى ، عتود ، بيش ، صبيا ضمد جيزان خميس ، خلب » ، وهى بترتيبها هذا من « الليث » شمالا حتى حدود المملكة عند جيزان ».

وقد جرفت هذه الوديان كميات هائلة من الإرسابات ، ووزعتها فى سهل تهامة ، غير أن تربتها الرسوبية تتميز بأنها غير مستكملة النضج.. بسبب السيول والفيضانات التى تجلب إليها المزيد من الرواسب الحديثة . . بينما تجرف عنها الرواسب التى سبق ترسيبها ، وتسود الصخور والكثبان والعوائق الطبوغرافية ، وهذه بالإضافة إلى الملوحة والقلوية تعد أهم عيوب التربة بها (٤).

---

(١) تقدر جملة مساحة الحجاز بنحو ١٣٥ ألف ميل ٢ .

(٢) Brown, G.F., «Eastern Margin of the Red Sea and the Coastal Structure in Saudi Arabia», Royal Soc., London Philos., Trans. VA267, 1970, p. 7.

(٣) وزارة الداخلية ، شئون البلديات ، الادارة العامة لتخطيط المدن والمناطق ، تقارير عن مدن المملكة .. اعداد مؤسسة دوكسيادس العالمية . تقرير (٢٥) المنطقة الشمالية .

(٤) David, J. Burdon, op. cit., p. 215.

وإلى الشمال من « الليث » تنحدر من السلسلة مجموعة أخرى من الوديان . . أهمها « عفال ، صدر ، السر ، داما ، أظلم ، المياه ، حمض ، القرعة ، رابغ ، فاطمة ، الليث » ويصب الأخير قرب بلدة « الليث » ، فهذا هو تتابعها من الشمال إلى الجنوب ، وتنتشر في السهل الساحلي (الفقير) بصفة عامة الكثبان الرملية والسنجات ، والسهول المتآكلة الأسطح ومصاطبه قديمة حصوية (١).

وتمثل تجمعات السكان ومراكز السكن محاوراً مرتبطة بخطوط الإقليم الطبيعية ، فعلى طول خط الساحل تتوزع سلسلة من المرافئ المتفاوتة الأهمية بداية من « جيزان » جنوباً إلى « حقل » شمالا ، مروراً « بالشقيق ، القنفذة ، الليث ، جدة ، رابغ ، مستورة ، ينبع البحر ، أملج ، الوجه ، ضبا » ، وتمثل « جدة » قمة الخط حجماً وأهمية . . كما تكاد تتوسطه مسافة ، وتتوزع في السهل الساحلي عشرات من القرى التي تزداد كثافة وحجماً في تهامة جنوبي « الليث وشرعى » ، وتظهر القرى فوق السلسلة متخذة ذات النمط من حيث التجمع والحجم والكثافة ومرتبطة بالوديان وجوانبها وسهولها ، مع ظهور خط مدنى قديم وحديث يشمل « نجران ، خميس مشيط ، أبها ، بيشة ، باجرش ، الباحة ، الطائف ، مكة ، المدينة ، تبوك » (شكل ٦-٦) . وتعد « مكة » قمة الخط حجماً وأهمية . . وهي وإن كانت ليست مدينة حجازية تماماً ، إلا أنها مع جدة (على بعد نحو ٧٥ كم) تمثلان معا أكبر تجمع حضرى متقارب في المملكة ، وذلك من حيث الحجم ، وبناء على الاختلافات الإقليمية الواضحة بين قسمى السراة . . جنوبى محور جدة ـ مكة وشماليه . سنناقش فيما يلى أهم الخصائص العمرانية للقسمين :

القسم الشمالي (متضمننا مكة والمدينة (٢) :

تأتى منطقة « مكة المكرمة » كأولى مناطق المملكة الإدارية من حيث نسبة ماتستوعبه من سكانها ، وهي تشمل معظم الحجاز الأوسط . . فضلا عن السهل الساحلي المعروف « بتهامة الشام » . (تمييزاً لها عن « تهامة عسير ») ، وتمتد بين « الليث ورابغ » ، وإذا كانت منطقة مكة المكرمة تستوعب مايزيد قليلا عن ربع سكان المملكة ، فإن جملة مسمياتها السكانية تقل قليلا عن ٢٠٪ ، وتتوزع هذه المسميات بين ٩٠ تجمعاً سكانياً رئيسياً . . تمثل ١٦٪ من الجملة العامة لتجمعات السكان الرئيسية ، وتعكس هذه الحقائق وضعاً عمرانياً

(١) Brown, G.F. and others, « Geological Map of the North Eastern Hijaz », U.S. Geol.Survey, Misc. Geol. Inu. Map 1-205A, 1963, p. 9.

(٢) تعرفان في خطط التنمية باسم « المنطقة الغربية » .

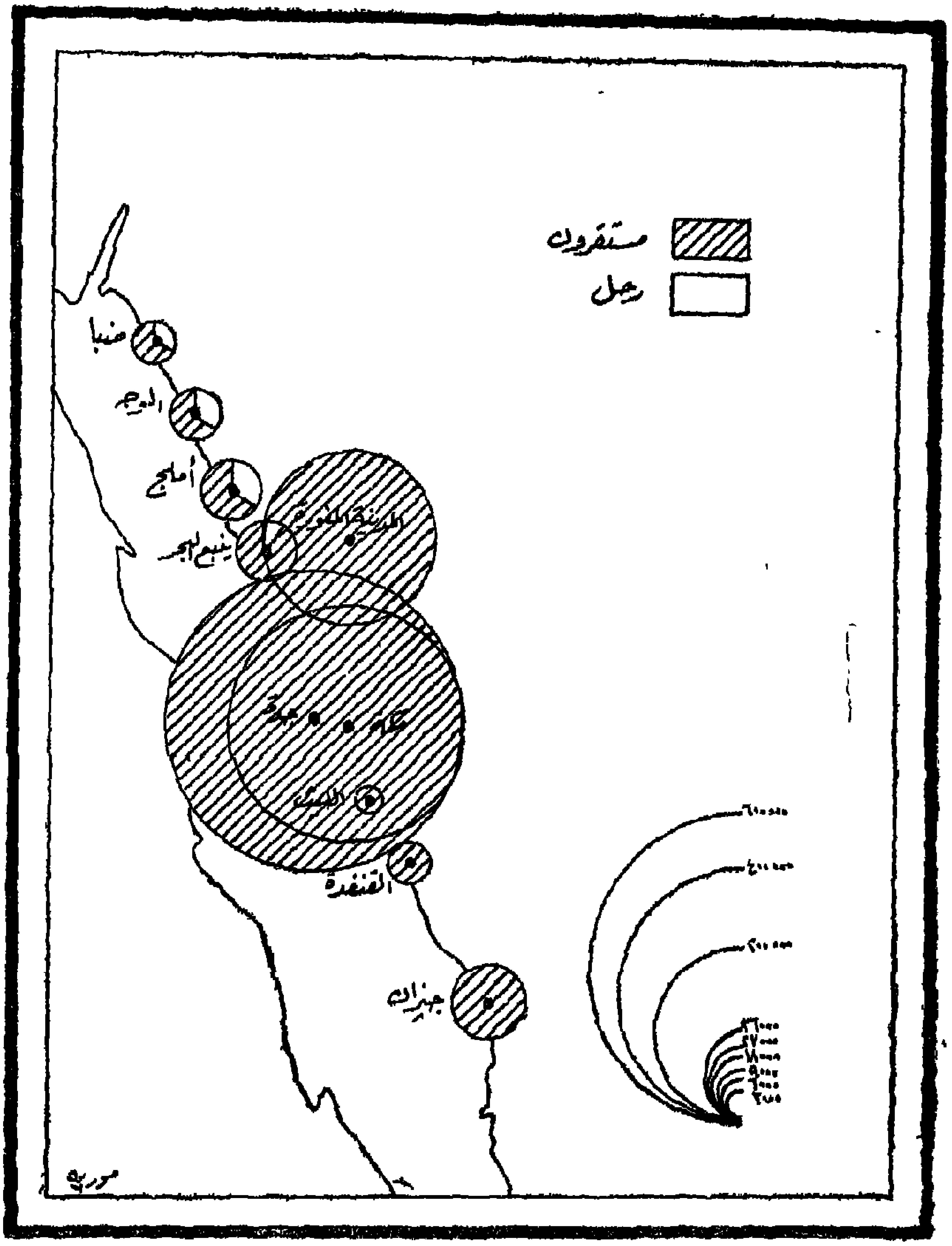

٦ ـ٦ احجام المدن فى المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية

خاصاً فى هذه المنطقة ، فهى تضم داخل إطارها الإدارى ثلاثة من أكبر مدن المملكة . . وهى « مكة ، جدة ، الطائف » ، وتستوعب وحدها ١,١٣٢,٧٦٢ نسمة . ، أى نحو ٦٤,٥٧٪ من جملة سكان المنطقة ، وما يقرب من ١٦,١٥٪ من جملة السكان العامة ، وهو ما يوضح ظاهرة التركز السكانى المعاصرة فى مراكز حضرية متضخمة نسبياً ، وتبعثر النسبة الباقية من السكان فى القرى والبادية وبعض المراكز الحضرية الصغيرة الأخرى .. البازغة حديثاً ، ويعد محور مكة / جدة — كما سبقت الإشارة — أكبر تجمع حضرى فى المملكة (٩٢٧,٩٠٥ نسمة) . ، وتأتى « جدة » كثانية مدن المملكة حجماً (٥٦١,١٠٤ نسمة) (١) و « مكة » كثالثتها (٣٦٦,٨٠١ نسمة) (٢) ، والثابت أن العلاقة بين « مكة » بموقعها الداخلى والساحل علاقة قديمة ، منذ أن ازدهرت « مكة » كمحطة وسوق على طرق التجارة الدولية فى العصور القديمة والوسطى (٣) ، لقد ظهرت منذ زمن بعيد ، غير أن ازدهارها بدأ مع استثمارها اوقعاالفريد فى نقطة تكاد تتوسط طريق التجارة بين اليمن والشام ، وبزغت كمركز مالى هام مستفيدة من موقفها الحيادى فى الصراع الفارسى البيزنطى المستمر خلال الألف الأولى قبل الميلاد .. ومن انهيار الدولة المعينية اليمنية عند مدخل البحر الأحمر ، وأكدت مكانتها الدينية الراسخة القديمة مركزها كعاصمة أو شبه ذلك لمعظم شبه الجزيرة ، وبزغ معها مجموعة أخرى من محطات التجارة وأسواقها ، كموانى ساحلية (الليث ، القنفذة) وأسواق تهامية وحجازية ، واعتمدت « مكة » على ميناء قديم « الشعيبة » جنوبى موقع جدة الحالى حتى العصور الوسطى ، حين بزغت « جدة » وأسرت وظيفة الشعيبة فانتهى أمره ، ثم تعرضت وظيفتها التجارية للانهيار مع ضرب البرتغال لشبكة الطرق القديمة باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتدهور الوضع الاقتصادى لمكة وجدة ومعظم مدن وموانى خط الساحل والسهل بداية من القرن ١٥ ، غير أن الوظيفة الدينية لمكة قد حفظت لها مكانتها كمدينة دينية أولى للعالم الإسلامى ، كما استمرت جدة تقوم بوظيفتها كمدخل لها .

وتتوزع فى المنطقة عشرات القرى المرتبطة بالآبار ومجارى المياه ، على أن منطقة الطائف تعد أهم مناطق تجمعاتها . وتعد مدينة « الطائف » عاصمة إقليم راسخ الزراعة من قديم ، ولم

(١) قدر عدد سكانها فى ٦٢ /١٩٦٣ بنحو ١٤٨ ألف نسمة ، وفى ١٩٦٥ بنحو ١٩٤ ألف نسمة ، وبنحو ٣٠٠ ألف نسمة فى ١٩٧٣ .

(٢) قدر عدد سكانها فى ١٩٦٢ بنحو ١٥٩ ألف نسمة ، وفى ١٩٦٥ بنحو ١٨٥ ألف نسمة ، وبنحو ٢٥٠ ألف نسمة فى ١٩٧٣ .

(٣) جورج فاضلو حورانى . المرجع السابق . ص ١٠١ .

تكن لها ارتباطاتها العالمية كمكة، بل أن أهميتها لاتتجاوز حدود إقليمها ، وإذا كانت «الطائف» قد برزت كسوق حجازية وكمحطة عن طريق تجارة ثانوى يخترق السراة ..، إلا أن مدى نفوذها لم يتعد الحدود المحلية إلا نادراً، وينتشر حول الطائف مجموعة كبيرة من القرى الكبيرة المتقاربة (١) فى تجمعات «بنى سعد ، بنى الحارث ، بنى ثقيف، بنى مالك الشمالية والجنوبية» ، وتقوم الزراعة بها على مدرجات (مصاطب) صغيرة وفى مساحات محدودة ، وفى الوديان الجبلية العديدة ، ويمثل الشتاء فصل الزراعة الرئيسى مرتبط بموسم سقوط الأمطار (متوسط التساقط السنوى متذبذب بين أقل من ٥٠ مم ، ٥٠٠ مم)، وتزرع عادة بالقمح والشعير ، مع اتجاهات حديثة للتوسع فى زراعة الفاكهة والخضر .

وتحتل منطقة «المدينة المنورة» المرتبة الخامسة من حيث الحجم السكانى بين مناطق المملكة (٧,٤٠٪ من جملة السكان) وهى تستوعب نسبة مقاربة لذلك من حيث عدد المسميات السكانية (٨,٠٥٪ من جملتها العامة) ، وتتوزع هذه المسميات على الساحل والسهل الساحلى الضيق . وفى السلسلة ذاتها ، فعلى الساحل تتوزع مجموعة من المرافىء الصغيرة . . يعمل جل سكانها بالصيد وقليل من الزراعة على أن بعضها يدخل ضمن الخطة العامة لانعاش موانى المملكة . وأهمها «ينبع ، مستورة» ، ويضيق السهل الساحلى للغاية فى منطقة المدينة حيث يتراوح بين ٧ – ١٥ كم – وقد تشرف السلسلة فى بعض أجزائه مباشرة على الساحل ، ويتجمع السكان فى قرى صغيرة تتوزع فى جوانب الوديان، وأهمها وادى حمض ووادى القرعة وغيرها . على أن إمكانيات الزراعة محدودة فى السهل لضيقه وشدة جفافه وارتفاع ملوحته ، وعموماً فإن الكثافة السكانية تتجه للإنخفاض من السلسلة للساحل . . ومن الجنوب للشمال .

ويتوزع السكان بكثافة أكبر فوق السلسلة على جوانب وديانها، وأهمها وادى الصفراء حيث تتوزع قرى «الفقير ، أبوضباع ، أم العيال ، ضغينة» وغيرها ، وتتوزع نحو ٦٠ قرية فى منطقة المدينة المنورة ، ويتبع «خيبر» قرى «الوادى ، الثمد ، الصلصلة ، اللحن ، الحرضة ، العشاش ، وغيرها ، كما يوجد نحو ٣٠ قرية فى ينبع النخل أهمها «العيص ، السين ، المربع ، أم سليلة ، الزياير» ، ويتبع «العلا» قرى زراعية كبيرة نسبياً . أهمها : «مدائن صالح ، العذيب ، معيزاء ، أبو زرائب» (٢).

---

(١) يقدر عدد قرى الطائف بنحو ٨٠٠ قرية .

(٢) كان لمشروع العاش بادية الشمال .. أثره فى تحسين الأحوال المعيشية فى معظم هذه القرى .

وتقف « المدينة المنورة » بحجم خاص فى المنطقة . . إذ أنها تستوعب وحدها ٣٨,١٦٪ من جملة سكان المنطقة . . ، وباستثناء «مكة » فإن المدينة تعد ثانية مدن الحجاز بعد الطائف(١) ولا تقترب من حجمها أى مدينة أخرى شمال دائرة عرضها ، والأغلب أن تمثل وميناء « ينبع البحر » محوراً مشابهاً فى وظائفه لمحور جدة مكة ، خاصة مع مواصلات المدينة الجيدة ، وخطة انعاش ميناء ينبع المعاصرة (٢).

ورغم شهرة المنطقة التاريخية بواحاتها الزراعية ، إلا أنها لاتشتمل فى الوقت إلا على أقل من ٠,٥٥٪ من جملة المساحة الزراعية العامة (٣) . . ، وتتوزع هذه المساحة كبقع متناثرة فى « رابغ ، ينبع النخل ، والعلا ، خيبر ، الكامل ، الحناكية ، المهد ، وادى الصفراء ، وادى الفرع » . وتعتمد المساحة الكبرى من زراعتها على الرى بالآبار . . خاصة العادية (٣٠٢١ بئر) أما الارتوازية فلا يزيد عددها على ٣٣ بئراً . . يوجد منها ٢٩ بئراً فى زمام المدينة المنورة ذاتها، وتعتمد باقى المساحة على الرى بالعيون والأمطار . (شكل ٦-٧) وتوجد أهم بقع الزراعة فى السلسلة ، خاصة على جوانب الوديان التى لاتصل للبحر الأحمر مثل وادى « الجزل » ويجرى بين العلا والمدينة المنورة . . وهناك إمكانيات مائية للتوسع الزراعى على هذا الوادى ، ثم وادياً « وج ، ليه » ، غير أن واحات المنطقة تعد أهم مناطق زراعتها ، وتبدو الواحات كسلسلة متتابعة تشمل « تيماء ، العلا ، خيبر ، المدينة المنورة ، ينبع النخل » وتجرى على مقربة منها مجموعة من وديان السلسلة مثل « الحناكية » حيث تقوم عليه زراعات جيدة خاصة فى زمام قرية الحناكية ، وأودية « سويدرة » و « الفرع » و « الصفراء ، وتعد « خيبر » واحة زراعية قديمة ، تستمد مياهها من عيون قديمة تتعرض للنضوب ، أما « ينبع النخل » فهى منطقة زراعة متجمة تعتمد على العيون كما تروى سطحياً من بعض الآبار الارتوازية .

---

(١) (... مكة تهامية ، أما المدينة المنوره والطائف حجازيتان ..) الأصمعى .. « الأصمعيات » تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، وقد قدر عدد سكانها فى ١٩٧٣ بنحو ٥٠ ألف نسمة فقط .

(٢) عمر الفاروق « المدينة المنورة ، العلاقات المكانية واقتصاديات الموقع . » مجلة الخفجى ، العدد ٢٨ - نوفمبر ١٩٧٦ . ص ٢١ .

(٣) هناك تقدير يصل بجملة مساحتها المزروعة إلى ٤٤٨١٩ دونما .

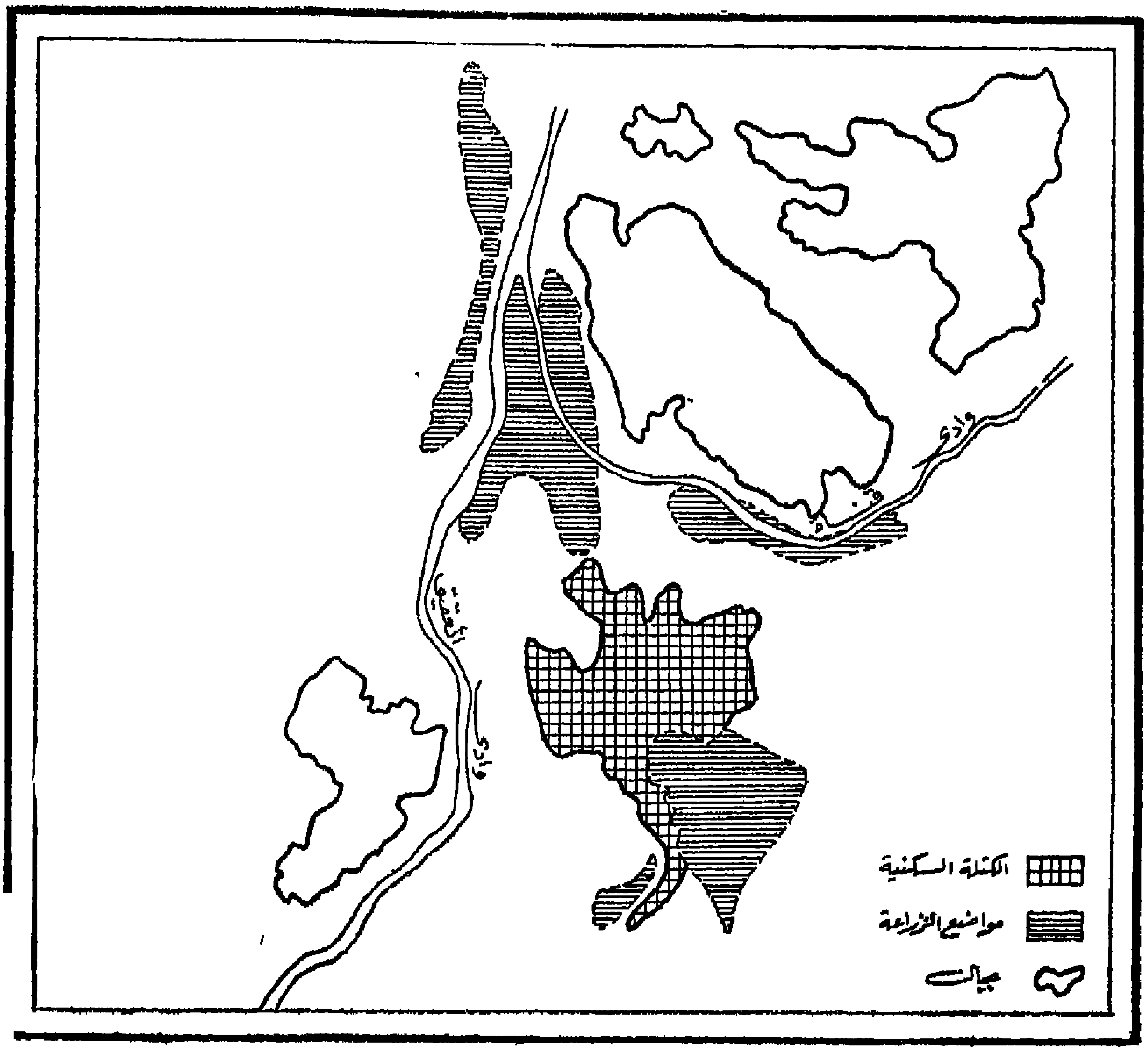

شكل ٦ ـ ٧ : المواضع الزراعية فى منطقة المدينة المنورة

القسم الجنوبي «عسير ، الباحه ، جيزان ، نجران»:

بدراسة جدول (٢) وشكل (٨) يتبين أن الزراعة تمتد كنطاق متواصل من «جيزان» الى جنوبي «الطائف» ، وهي الأجزاء المعروفة تاريخيا «بعسير» (١) وبلاد «غامد وزهران» (٣) ، شاملة السهل والسفح والسلسلة والبادية ، وتمثل نطاقا زراعيا كثيفا متصلا راسخا انتاجية وعمالة ، ويتوزع نحو ٨٠٪ من جملة المساحة المزروعة فى المملكة ، تتمثل كزمامات لنمو ٤٠١٣ قرية (٥١,٤٢ ٪ من جملة قرى المملكة).. بمتوسط ١٠٥ هكتارا / قرية . . ، وقد سبقت الاشارة إلى جملة الوديان الرئيسية بالمنطقة عامة ، أما بالنسبة لأهميتها الزراعية . . فتجدر الاشارة إلى وديان «حلى ، عتود ، بيش ، صبيا ، ضمد ، جيزان» باعتبارها أهمها . . حيث تمثل الزراعة بها نطاقا متصلا كثيف القرى والاستغلال ، كما ينحدر من خط تقسيم المياه نحو الشرق . . مجموعة من الوديان المتميزة بطولها وكثافة ريفها ، من أهمها وادى «تربة» ويبدأ من منطقة زهران». . ووادى رانية» ويبدأ من منطقة غامد « ، ووادى «تثليث» وينبع من منطقة «قحطان» وينتهى قرب وادى «الدواسر» ووادى «حيونة» وينتهى فى الربع الخالى . . ووادى نجران « وتقوم عليه منطقة زراعية كثيفة مركزها مدينة «نجران» ، غير أن أهم هذه المجموعة وادى «بيشة» .ويبدأ من منطقة «سراة عبيد» وله روافد عديدة ، تتوزع عليها القرى . . تتوسطها قرية «الروشن» ، وتتمثل فيها عامة خصائص الزراعة فى عسير . . من حيث قيام الزراعة على مصاطب على السفوح لندرة الأراضي السهلية ،وانها تمثل نوعا من الزراعة المختلطة بتربية الماشية ، وأنها قد اتجهت حديثا لزراعة الخضر نظرا لظهور عدد من المراكز الحضرية المستهلكة (أهما ، خميس مشيط ، بلجرشى ، الباحة ، بيشه ، نجران ، جيزان) وتختلف مشاكل الزراعة فى السلسلة عنها فى السهل ، فجرف التربة والسيول المدمرة ، وتذبذب كمية المطر السنوى (جدول ٣) تعد أهم المشاكل فى السلسلة ، ويواجهها الزراع بوسائل محلية شتى . . وتعد مواجهتها علميا من أهم خطوات التنمية الزراعية بها ، أما فى السهل . . فتتعرض الزراعة لمشاكل سفى الرمال واتساع السبخات ، والمستنقعات ، بسبب ضعف الانحدار ، وتشبع المياه بالاملاح ، مما يعوق تحسين هذه الاراضى الا فى أطار علمى .

---

(١) تبلغ جملة مساحة عسير ٥٦ الف كم ٢ .

(٢) مساحة بلاد غامد ٣٦ الف كم تقريبا ، وامارة المنطقة فى الباحة ، يتبعها إمارة بلجرشى» بسراه غامد «وإمارتى المندق ، بتهامة زهران ، و «العقيق» حاضرة بادية غامد ، و «بيدة» القرى ، دوس وبنى حسن» بسراه زهران ، والحجرة» بتهامة زهران ، والمخواة بتهامة غامد وزهران .

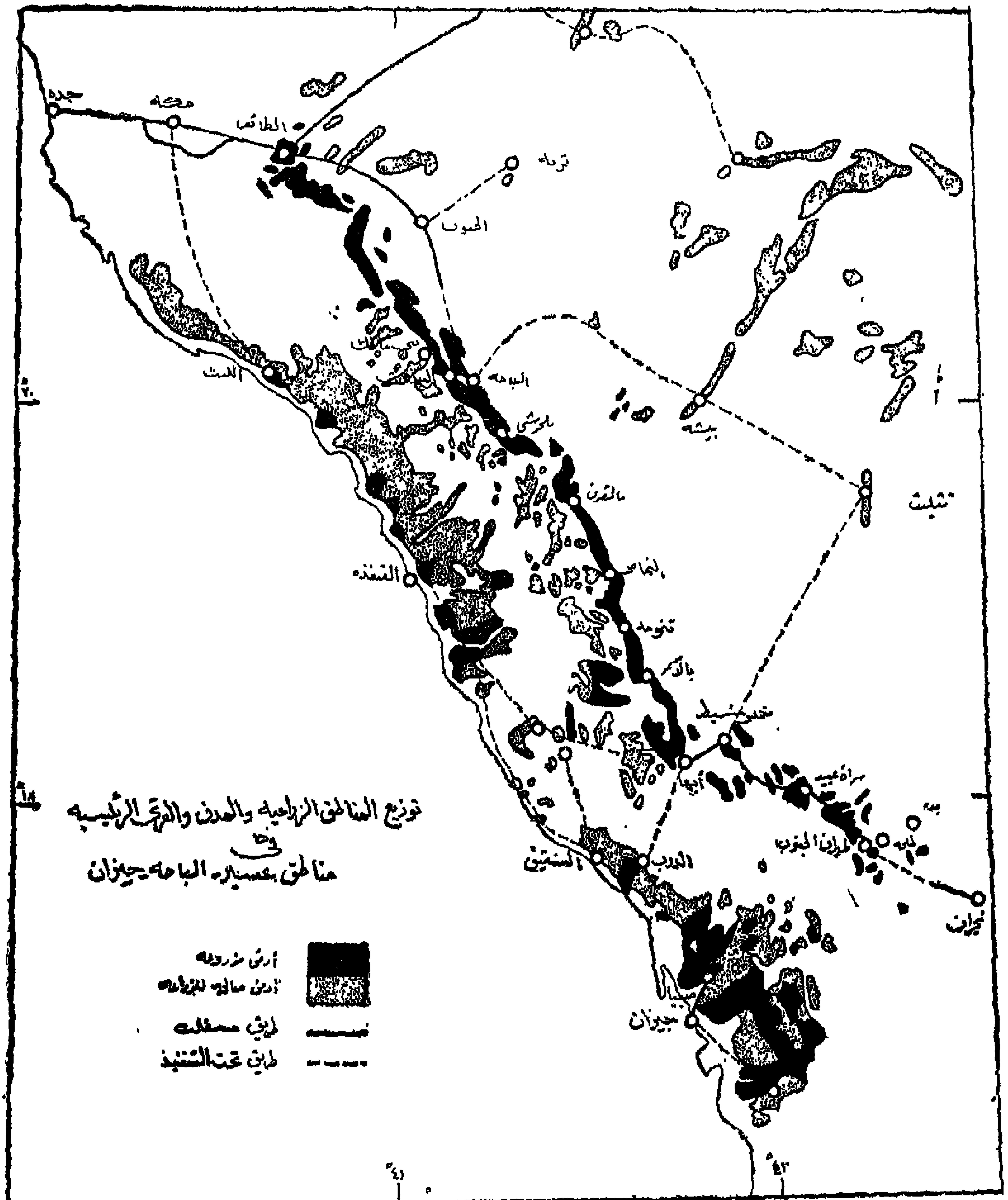

شكل ٦ - ٨ : توزيع المناطق الزراعية والمدن والقرى الرئيسية فى مناطق عسير - الباحة - جيزان

وفيما يلى اشارة لبعض الظواهر العمرانية الخاصة بكل منطقة من مناطق القسم الجنوبى من السراة :

منطقة عسير :

تستوعب هذه المنطقة ٩,٧١ ٪ من جملة السكان العامة ، ونحو ٢١,٨٩ ٪ من جملة مسمياتها ، ويتوزع السكان والمسميات بين ٣٩ تجمعا رئيسيا ، وتدل الأرقام على كثافة السكن فى عسير بالمقارنة مع بقية مناطق المملكة ، ويتخذ تشكيل السكن بها نمطا خاصا . . قوامه قرية رئيسية متميزة بسوق جذابة . . وحولها تتورع بقية القرى الاصغر على مسافات متقاربة ، فهناك مثلا قرية « النماص » وحولها أكثر من ٦٠ قرية أهمها « الخضراء ، بنى جميل ، الأصفاء ، بنى شهر ، بن عمرو ، آل عزة ، آل بوقبيس » . . وغيرها ، ثم قرية « بالقرن » الرئيسية ، وحولها قرى آل سلمى ، العقيق ، سبت حجاب ، آل ثماء ، آل نعيمة ، باشوت ، غيرها . . (ويوجد مركز الامارة فى سبت العلايا) ، وقرية « تنومه » وحولها نحو ٥٠ قرية منها « الدهناء ، آل علبة ، بنى جار ، الفرعه ، المنزل ، العشور ، الرهوة ، بنى لام ، مليح ، المركبة ، بهيش ، الظهارة » وغيرها ، ثم قرية بالأسمر وحولها « بنى قاعد ، آل عبيد ، سدوان ، حورة ، مسفرة ، الصرة » وغيرها ، وقرية « باللأحمر » . . وحولها قرى « صبح ، آل عمر ، عبالة ، بهوان ، ثعلبة ، صحلح ، وغيرها ، و « ظهران الجنوب » . . وأهم قراها « الحرجة ، راحة ، المحازة ، التويلة » وغيرها . . ، ثم قرى « سراة عبيد » ، و « رجال المع » ، ويلاحظ أن القرى جميعها على خط واحد . . عدا رجال المع فوق السلسلة ، وترتبط معظم القرى بطرق فرعية ريفية تربطها ببعضها وبمراكز خدماتها الحضرية فى « أبها (١) وخميس مشيط (٢) » أهم مدن عسير .

وتقوم الزراعة فى تهامة عسير (السهل الساحلى) على الأودية حيث تتوزع القرى على طولها بداية من سفوح السلسلة إلى مصباتها فى البحر ، ويزداد اتساع السهل مع الاتجاه

---

(١) تعد مدينة أبها العاصمة الحديثة لمنطقة عسير . . الممتدة من نهاية حدود ظهران الجنوب إلى نهاية بلاد بنى عمرو شمالا على بعد ٤٠٠ كم ، ومن عين قحطان خلف « تثليث » مما يوالى الربع الخالى شرقا إلى نهاية تهامة غربا قرابة ٤٠٠ كم أيضاً ، والمرجح أن أبها قد ورثت أهمية مدينة « جرش » المندثرة قرب قرية أحد رفيدة جنوبى شرقى أبها وأبها هى عاصمة عسير منذ العهد العثمانى على الاقل .

(٢) ظهرت خميس مشيط حديثا كمركز حضرى تبعاً لتزايد أهميتها كسوق على طرق المواصلات الحديثة ، وكقاعدة عسكرية هامة .

جنوباً . . ، وتنفسح الأراضى الزراعية وتتكاثف القرى ويزيد حجمها ، ونظراً للطبيعة الرسوبية لسهل تهامة ، فإن التدرج يبدو واضحاً في تربته ، فإلى جوار الساحل مباشرة . . تسود تربة ملحية شاطئية مختلطة بتكوينات رملية ، أما على جوانب الوديان . . فتسود التربة الطمية ، ثم تتزايد مفتتات الصخور الكبيرة قرب السلسلة (١).

منطقة نجران :

تستوعب نحو ٣,١١٪ من جملة سكان المملكة (٢) ، ونحو ضعف هذه النسبة من مسمياتها (٤,٦٣٪)، ونحو نصفها بالنسبة لتجمعاتها الرئيسية (١,١٥٪) ، وتعد استمرارا من حيث خصائص عمرانها . . لتلك السائدة فى عسير ، غير أن قراها أصغر حجماً . . وأكثر تباعداً . . ، وزراعتها أقل مساحة واتصالا (٣) . . ، ويعد وادى « نجران » أهم محاور تجمعاتها السكانية ، حيث تتوزع عليه قرى « وجله ، القابل ، الحضانة » وغيرها ، فضلا عن مدينة « نجران » . . التى تقف بينها بحجم متميز (٤٧٥٠١ نسمة) . . يمثل نحو ٣٢,٠١٪ من جملة سكان منطقتها .

وبالنسبة لمنطقة « الباحة » وتقع بين « عسير » جنوباً و « الطائف » شمالا . . ضمن إقليم الحجاز الطبيعى ، وهى تستوعب نسبة قدرها ٢,٦٥٪ من جملة سكان المملكة ، ونحوها من مسمياتها (٢,٨٥٪) ، ونحو ٦,١٧٪ من جملة تجمعاتها الكبيرة ، مما يدل على استمرار نفس نمط التجمع السكانى السائد فى عسير ، نمط القرى الزراعية الكبيرة المتجاورة ، وتعد « الباحة » و « بالجرشى » أهم المراكز الحضرية فى هذه المنطقة المعروف تاريخياً ومحلياً ببلاد « غامد وزهران » ، وتشتمل بلاد « غامد » على « الباحة وبلجرشى » وعشرات القرى .. أهمها « الظفير ، شرى ، قذانة ، آل جبر ، بنى هلال ، المكارمة ، الأزاهرة ، الأبناء ، آل زارع » وغيرها ، وتعد قرية « المندق » أهم قرى بلاد زهران . حيث يتوزع بها أيضاً

---

(١) حسن حمزة حجرة . « امكانية التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية » الرياض ، وزارة الزراعة والمياة د. ت . ص . ٥

(٢) قدرت جملة الايدى العاملة فى الزارعة بصورة دائمة فى نجران بنحو ٨٣,٥٠٠ عاملا .. ومتوسط مايزرعة الفرد ٩,٤ دونما .

(٣) تقدر جملة المساحة المزروعة فى نجران ٣٠٦٧ هكتارا (جدول ٢).

عشرات القرى . . منها « بنى كنانة ، بنى عمار ، المغمد ، الحبارى ، الحمرة ، آل حمزة ، الكاحلة ، بنى زيد ، خطوة ، برحرح ، آل نعمان ، بداد » ، وغيرها (١) .

أما منطقة « جيزان » فهى تستوعب نحو ٥,٧٤٪ من جملة سكان المملكة ، بينما تصل نسبة المسميات بها إلى ٢١,٦٥٪ من جملتها بالمملكة دليلا على وفرة قراها ومراكز سكنها عامة وتعد جيزان استمراراً للخصائص العامة لتوزيع السكن والسكان فى منطقة عسير ، غير أن أراضيها التهامية أكثر اتساعاً كما أن وديانها أوفر مياه وأكبر طولا ، كما أن التربة بها أخصب حيث تزيد بها نسبة الطمى والطين خاصة قرب سفوح الجبال ، وتتوزع القرى فى جوانب وديان « صبيا ، ضمد ، جيزان ، خميس ، خلب ، وهى تعد من أوسع مناطق الزراعة بالمملكة ، كما تتميز قراها بالضخامة السكانية ، وبمهارتهم الزراعية (٢) ، ويعد إنشاء سد وادى جيزان من أكبر مشاريع التنمية الزراعية فى المنطقة ، حيث يمكن بموجبه حجز ٧١ مليون م٣ من المياه ، وبذلك يمكن زراعة مايزيد عن ٨ آلاف هكتاراً زراعة مستديمة .. بدلا من الزراعة الموسمية ، ويجرى الآن تنفيذ قنوات الرى الرئيسية لهذا الغرض ، ويشير نجاح السد إلى إمكانية إنشاء غيره على أودية « حلى ، بيش ، صبيا ، ضمد (٣) » .

ويختلف نمط توزع القرى فى « جيزان » عنه فى « عسير » .. فقرى جيزان معظمها كبيرة الحجم متجاورة متصلة فيما بينها عبر الطرق الزراعية والريفية ، ويزيد عدد القرى الكبيرة على ١٠٠ قرية ، أهمها « أبو عريش ، صبيا ، الأحد ، صامطة ، العارضة ، بيش ، الدرب ، الشقيق ، الطوال ، الموسم ، الحرث ، بلغازى ، فيفا ، ضمد ، المظايا ، عتود ، الريث ، هروبى ، الحقو ، القطيحة ، العالية ، القحمة ، جزر فرسان ، حساية ، الخوبة .

---

(١) من الواضح أن أسماء القرى هنا وفى عسير عامة . . هى ذاتها أسماء العشائر والبطون التى تسكنها ، وربما يعبر ذلك عن مركب من خصائص الريف (القرية) والبادية (العشائر والبطون) ، وليست الصورة هكذا بالنسبة لتسميات القرى فى الريف المصرى مثلا ، فهى ترجع فى نسبة كبيرة منها إلى أصول فرعونية .

(٢) يقوم الأهالى – بإنشاء سلسلة من السدود الترابية المؤقتة ، تعمل على تحويل جزء من مياة الأدوية ، بحيث تغمر مساحات معينة من الأراضى الزراعية ، ثم تحول المياه إلى أرض أخرى وهكذا ، وبهذه الطريقة يمكن غمر الاراضى الواقعة بجوار الادوية على قدر المياه المتاحة .

(٣) الهيئة المركزية للتخطيط . تقرير الهيئة المركزية للتخطيط . الرياض ١٣٩٤ – ١٩٧٤ . ص ١٠٨ .

٤ — يتوزع شمال المملكة بين عدة مناطق إدارية ، هى « حائل ، تبوك ، الحدود الشمالية ، الجوف ، القريات » ، وتبلغ جملة سكانها ٦٧٩٣٣٥ نسمة ، أى بنسبة ٩,٦٩ ٪ من جملة سكان المملكة ..، ويتوزع سكانها بين ١٣٢٥ تسمية سكانية .. بنسبة قدرها ٦,٣١ ٪ من جملة مسميات المملكة ، فهى من أقل مناطق المملكة كثافة سكانية ، وسكنية ، ، ويرتبط توزيع سكانها ومسمياتها بموارد المياه بها وواحاتها المبعثرة التى تمثل أهم بقع الجذب الإقتصادى فى بيئة طبيعية طاردة ، ويمكن القول بأن المنطقة تقع إلى الشمال من الدرع العربى الممتد من خليج العقبة شمالا حتى حدود اليمن الشمالية جنوباً ،ومن سهول تهامة غرباً حتى الحافات الصخرية عند نفود السد ونفود الدحى شرقاً،وبذلك يغطى نحو ⅓ مساحة المملكة ، ويمر الخط الفاصل بينه وبين التكوينات الرسوبية الأحدث « بالعلا وحائل والرس والدوادمى، وبالقرب من لدام وحمضة »؛ وتنتمى أقدم تكوينات المنطقة الشمالية للعصر الكريتاسى ، وتمتد الصخور الكريتاسية — وتعد أوسع الصخور الرسوبية إنتشاراً فى المملكة — من الحدود العراقية السعودية شمالا . . حتى الربع الخالى جنوباً ، وهى تغطى بذلك هضاب الوديان والحماد الواقعة شمالى صحراء النفود ، وهضاب « تيسية والعرمة » وسهول « بياض » المحصورة بين النفود والربع الخالى ، وتتألف رواسب الكريتاسى من الحجر الجيرى الصلب واللين ومن الصخور الرملية المتداخلة مع الطفل، ويعلو طبقات الكريتاسى تكوينات من الصخور الجيرية الأيوسينية والميوسينية الأحدث ، وتغطى السطح تكوينات بلايوستوسينية من الرمال والحصى .. تشقها مجموعة كبيرة من الأودية الكبيرة .. أهمها مجموعة وادى السرحان (١) .

وتعد هذه المناطق من أقل أجزاء المملكة إتجاهاً للزراعة (فهذا نطاق الرعى الخالص إلى عهد قريب) ولاتزيد نسبة الأرضى المزروعة بها جميعها عن ١,١٩٪ إلى جملتها فى المملكة ، ويرجع ذلك —كما سبقت الإشارة — لظروف طبيعية غير مواتية ، خاصة من حيث موارد المياه والتربة ، وتتوزع الزراعة كبقع متناثرة محدودة، ورغم وجود مجموعة كبيرة من الوديان .. إلا أنها تخترق مناطق وعرة، وتتوزع هذه البقع الخضراء أسفل بعض الوديان وعند جوانبها وفى أحواضها، وعلى المنحدرات الصخرية ، وفى الأراضى المحاطة بالكثبان ، مرتبطة بطبقات رسوبية حديثة ناتجة عن تعرية الصخور الأساسية (الكوارتز) ، وقد امتزجت بفعل الرياح والمياه ، وهى معتدلة القلوية عموماً ، تقل فيها المادة العضوية

---

(١) Brown, G.F. and others, op. cit., p. 5.

Humus والنتروجين والفسفور ، غير أن شدة الملوحة ورداءة الصرف تعدان من مشكلاتها المزمنة (١).

وترتبط أهم التجمعات السكانية فى المنطقة بواحاتها الرئيسية « حائل ، تبوك ، الجوف القريات ، عرعر » ، تكاد ترتبط فى توزعها بهوامش الدرع العربى ، وتمثل مدنها قوساً من المراكز الحضرية .. يتصل عند مدينة « عرعر » بمحور التابلاين الحديث .. حيث « عرعر » واحدة من محطاته ، ويتصل عند تبوك » بمحور مدن الحجاز الشمالى الجنوبى ، أما « حائل » فذات موقع متميز فى قلب منطقة « شمر » ، وتتوزع معظم قراها جنوبى وجنوبى غربى المدينة .. ففى الجنوب تقع قرى « السبعان ، الروضة ، العقيلات ، سميرة ، المطرفاوى ، السليمى ، رياح ، المطيرفية ، الوجعان » وغيرها ، وفى الجنوب الغربى قرى « قفار ، الوادى ، القصر ، موقق ، شقيق ، عقلة بن جبرين ، غزالة ، الحليفة » ، وغيرها .. كما تتوزع مجموعة أخرى أكثر تباعداً مثل « اللقيطة ، الحفر ، جبة ، بقعاء ، الشعيبية » ، ولاتزيد نسبة جملة سكان المنطقة على ٣,٧ ٪ إلى جملتهم بالمملكة ، يسكن منهم منهم ١٥,٥٨ ٪ فى مدينة حائل ذاتها (٢).

وتشمل منطقة « الجوف » واحتى « دومة الجندل وسكاكا » والأخيرة عاصمتها ولاتزيد جملة سكان المنطقة من ٠,٩٣ إلى جملة السكان ، تستوعب « سكاكا » وحدها منهم ٣٢,٠٣٪ منهم .. ، وتؤكد هذه الأرقام ماسبقت الإشارة إليه من اتجاهات تفريغ البادية من سكانها ، واتجاههم فى حركة نزوح نحو المراكز الحضرية البازغة بفضل تداعيات البترول الإنتاجية ، وفيما عدا « سكاكا » .. فمعظم مراكز السكن عبارة عن قرى صغيرة .. أهمها « القنيطرة ، الكيسومة ، الحمى ، فياض حنين ، روضة الرشا ، قبال ، قبالات ، أم كهافة ، روضة الحلة ، الهيلة » ، وهى ترتبط بمساحاتها الزراعية (٣) .. التى تظهر كغياض تزرع بعلا ..

وتقع منطقة « تبوك (١٩٣٧٦٣ نسمة ، ٢,٧٦٪ من جملة السكان) عند التقاء سلاسل الحجاز الغربية بالسهول الشمالية ، تسودها تكوينات تعرف بتكوينات « تبوك » ، من الصخور

---

(١) حسن حمزة . المرجع السابق . ص ١٣٤ .

(٢) للمنطقة ارتباطاتها التاريخية التجارية القديمة بالرياض والقصيم والمدينة المنورة .

(٣) تقدر بنحو ١٠٩٧٩ دونما .

الرملية والطفل ممتدة حتى القصيم ، وتصل نسبة الملوحة فى مياهها إلى٣٢٠٠ جزء فى المليون كما فى تربة حائل ، وتقدر جملة مساحتها المزروعة بنحو ٣٣٧٥٣ دونما ، وتعد مدينة « تبوك » السوق الرئيسية لفائض إنتاجها ، كما أن همزة الوصل بينها وبين المنطقة الغربية (جدة) والقصيم (بريده) . . ، فضلا عن وظيفتها كإحدى بوابات المملكة الشمالية ، أما « القريات » فهى المنطقة التى تمثل التجمع السكانى الأخير شمالا فى المملكة (٣١٤٠٤ نسمة ، ٠,٤٤ من جملة السكان) ، وتقع مدينة القريات على وادى السرحان . . أهم وديان الشمال ، وتستمد أهميتها من موقعها كبوابة على الحدود ، أما جملة الأراضى الزراعية فى قراها فلا تزيد عن ٥٢٢٨ دونما .

وتمثل مدن « حائل ، تبوك ، عرعر ، القريات ، سكاكا » أهم المراكز السكانية فى ذلك النطاق الشمالى ، وهى مراكز جذب لسكان البادية ، حيث يمثل المهاجرون نسبة هامة من سكان كل منها ، وسيأتى لها تحليل أوفى عند دراسة ظاهرة « المدينة والتحضر » فى نهاية الدراسة .

(ب) تنميط التجمعات السكانية :

(البداوة Nomadism. R. الريفية Ruralism. R. الحضرية Urbanism, R.)

يقدم الحصر الأولى للسكان (١٩٧٤) تقسيماً وحيداً للسكان بين مستقرين ورحل ، وحسب أرقامه . . تصل نسبة البداوة العامة فى المملكة إلى ٢٦,٨٧٪ ، وتضم أرقام «المستقرين» سكان الريف والمدن معاً ، وبذلك . . تكون نسبة البداوة أشد تحديداً من نسبتى « الريفية والحضرية » معاً غير أنه يقدم أيضاً قائمة تشمل ١٦ مدينة (جدول ٥) ، مصنفة باعتبارها المدن الرئيسية فى المملكة من فئة حجمية – ٣٠ ألف نسمة ، وجملة سكانها ٢,٦٧٥,٣٥٦ نسمة . . فهى بذلك تمثل نحو ٣٨,١٥٪ من جملة السكان العامة ، وتستوعب ٥٢,١٦٪ من جملة المستقرين ، وباستثناء هذه المدن المتميزة ، والتى تكاد تخلو من البداوة . . حيث لاتتجاوز جملة عدد البدو بين سكانها عدة مئات ، ترتفع نسبة البداوة إلى بقية السكان إلى ٤٣,٤٤٪ ، أما بقية السكان هؤلاء . . فيتوزعون بين الريف والمراكز الحضرية الأخرى

(أقل من ٣٠ ألف نسمة) . . وتلك التي بزغت حديثاً لأسباب شتى ، ويلخص الجدول الآتي هذه النتائج :

	المستقرون		الرحل	جملة
	المدن الرئيسية	القرى والمدن الصغيرة	البادية	
العدد الفعلي	٢٦٧٥٣٥٦	٢٥٤٣٢٩٩	١٨٨٣٩٨٧	٧٠١٢٦٤٢
نسبة التوزيع	٣٨,١٥	٣٤,٩٨	٢٦,٨٧	١٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة التي يقدمها الجدول السابق . . لاتعني إنقسام السكان إلى أنماط متمايزة تماماً بين بدو وريف وحضر ، وباستثناء معظم المدن الرئيسية [فإن] غالبية المراكز السكنية تضم البدو والمستقرين معاً ، ويتوزع سكانها بينهما بنسب متفاوتة ، ومن النادر أن يوجد من بينها من لايشتمل عليهما معاً .

ويبرز الجدول السابق . . مشكلة منهجية . . تتعلق بالجمع بين « المدن الصغيرة والقرى الصغيرة » في مجموعة واحدة ، مما يضعف من دلالة نسبتي الحضرية والريفية العامة .. بالمقارنة مع نسبة البداوة العامة ، وموضوعياً . . فإن هذه المدن الصغيرة — أو معظمها على الأقل — لم تكن تزيد عن قرى متميزة بشكل ما قبل زمن قصير ، وهي ماتزال تقف حائرة بالفعل بين وضعيتها الجديدة كمدن ذات وظائف حضرية اكتسبتها أو منحت لها . . وبين حقيقة أمرها كمراكز سكن متواضعة الحجم مندمجة — ماتزال — في إطارها الحضاري الريفي أو البدوي الغالب ، مستثمرة بعض المزايا وبارزة فوقه كظل حضري باهت . . أو كمركز خدمة إقليمي بالضرورة ، غير أن كل هذه الشبهات المتصلة بحقيقة أمر هذه المدن الصغيرة — لايجب أن تخفي دلالتها العامة كمؤشر من أهم مؤشرات عملية التحضر الحديثة في السعودية وديناميتها ، فالثابت أن بزوغ المدن لايخضع لعامل الصدفة . . أو هي بلا ضرورة (١) ، وإرتباط هذه المدن بشبكة المواصلات الحديثة ، وبالتجارة والموانى ، وبمحاور التحضر المرتبطة بالبترول ، ثم بتركيز الخدمات بها بأنواعها ومستوياتها . . إنما يؤكد ارتباطها بعوامل التحضر من ناحية ،

(١) Stewart, C.T., « The Size and Spacing of Cities », Geog .Review, Vol. 48 (1958), p. 230.

وبأن ظهورها يعد نوعاً من البزوغ الحضرى المرتبط بمرحلة معينة ذات خصائص حضارية خاصة من ناحية ثانية . . ، هى إذن على الأرجح « مراكز حضر » . . مهما ألقت عليها مرحلة الإنتقال من شبهات ، غير أنها تحتاج لإثبات ذلك من خلال وظائف حضرية . . وليس بمجرد الخدمات الحضرية .

ويبقى السؤال المنهجى قائماً . . يتلخص فى كيفية تحديد هذه المدن بدقة . . وبإمكانية فرزها عن تجمعاتها التى تشمل المستقرين جميعاً (فى القرى والمدن) تحت رقم واحد . . ، وربما يكون مفيداً فى هذا المجال دراسة التجمعات الرئيسية للسكان فى المملكة . . والتى تضم هذه المراكز الحضرية (المفترضة)فى إطارها . .

بدراسة جدول (٤) وشكلى (٦–٩، ١٠) يمكن تبين ما يلى بالنسبة لهذه التجمعات :

١ – يبلغ عدد التجمعات السكانية من فئة حجم ٢٥ ألف ٢٨ تجمعاً ، وتخلو مناطق « القريات ، الجوف ، تبوك » من تجمعات بمثل هذه الحجم » ، ويوجد منها تجمع واحد فى مناطق « الحدود الشمالية ، حائل ، القصيم ، المدينة المنورة » لكل ، وتتوزع بمعدل تجمعين فى منطقتى « مكة المكرمة ، الباحة » ، ويوجد منها ٣ تجمعات فى « المنطقة الشرقية »، ويصل عددها إلى ٤ تجمعات فى منطقة « جيزان » ، أما فى منطقة « الرياض » . . فيوجد منها ٦ تجمعات ، ويصل عددها إلى أعلاه فى منطقة « عسير » . . حيث يوجد منها ٧ تجمعات ، ويتضح ارتباط توزيع هذه التجمعات الكبيرة بالمناطق الحضرية المتميزة (الرياض) ، ومناطق إنتاج البترول (المنطقة الشرقية) ، ونطاق الزراعة الرئيسى (عسير). . ، أما سبب قلتها فى منطقة « مكة » باعتبارها منطقة حضرية متميزة . . فربما وجود ثلاث من أكبر مدن المملكة بها « جدة ، مكة ، الطائف » ، حيث تعمل على جذب سكان المنطقة وغيرها بدرجة قد تعطل ظهور تجمعات كبيرة إلى جوارها ، على أية حال . . فإن هذه التجمعات من فئة ٢٥ ألفا – تستوعب وحدها نسبة قدرها ١٦,١٤٪ من جملة سكان المملكة – (١,١٣١,٨١٦) نسمة . وهى تضم من بينها عدداً من مراكز الخدمة الحضرية . . مثل « الخرج ، القطيف ، عفيف ، بيشة ، عنيزة ، الدوادمى ، بلجرشى » ، وجميعها تتميز بوجود البلديات والمدارس بمستوياتها والمستشفيات فضلا عن تقديمها الخدمات الإدارية والاجتماعية لمناطق متفاوتة الاتساع ، كما تتضمن نفس الفئة مجموعة أخرى من المراكز السكنية المشتملة على بعض الخدمات . . غير أنها مورفولوجيا ماتزال مجرد قرى كبيرة . . لاتلحق بتلك السابق الإشارة إليها . . وأهمها « تربة ، صبيا ، أبوعريش ، صامطة ، العارضة » وغيرها .

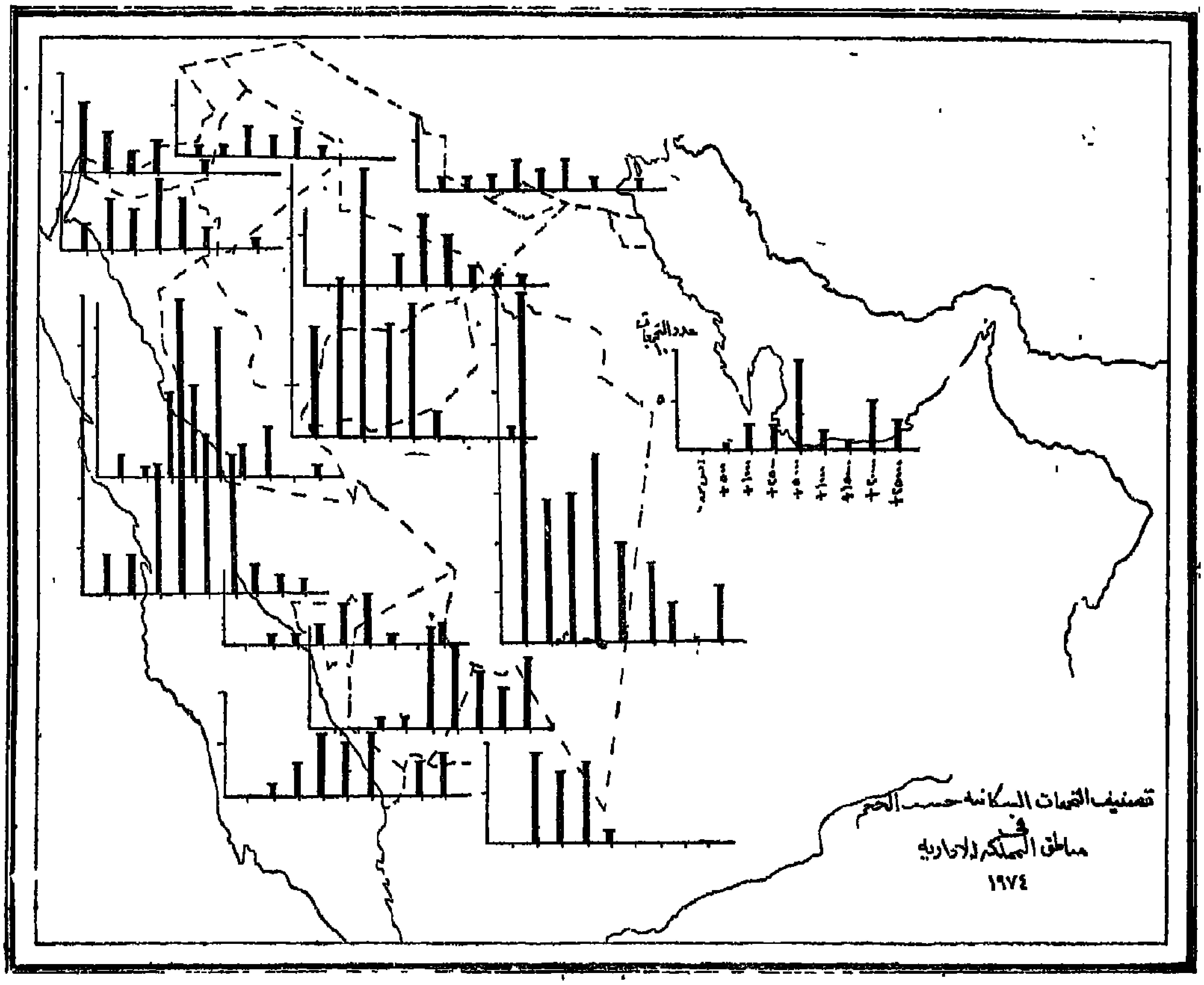

سكل ٦ ــ ٩ تصنيف التجمعات السكانيه حسب الحجم فى مناطق المملكة الادارية (١٩٧٤)

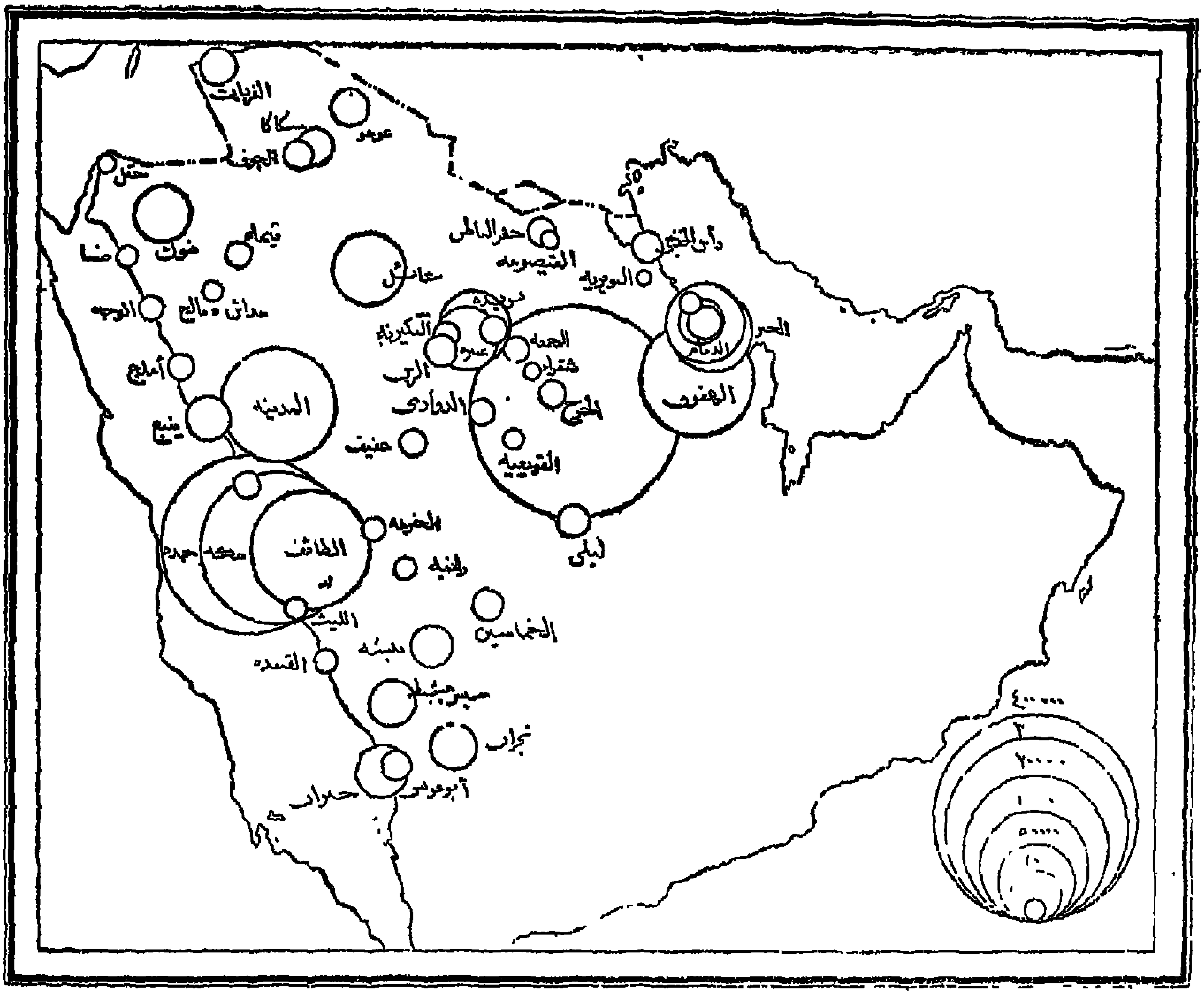

شكل ٦ ـ ١٠ توزيع التجمعات السكانية وأكثر من ١٠ آلاف نسمة) ١٩٧٤

٢ — تبلغ جملة التجمعات السكانية من فئة حجم ٢٠ — ٢٥ ألف نسمة ١٧ تجمعاً ، تصل جملة سكانها إلى ٣٨٢٣٨٠ نسمة (٥,٤٥٪ من جملة سكان المملكة) ، وتتميز بوجود مجموعة من المراكز الحضرية المرتبطة بمناطق تكرير البترول . . فهى من مدن البترول أساساً ، وهى « بقيق ، سهيات ، صفوى ، رحيمة ، الخفر » ، إلى جانب مجموعة أخرى من مراكز الخدمة الحضرية . . أهمها « الزلفى ، أملج » ، أما الأولى فقد بزغت باعتبار أهميتها على طريق الرياض / القصيم ، والثانية باعتبار وظيفتها كمرفأ على ساحل البحر الأحمر . . يدخل ضمن خطة إنشاء وتحسين موانى المملكة على البحر الأحمر والخليج العربى (١) . . ، أما ماعدا ذلك فقرى كبيرة متميزة ببعض مراكز الخدمة الحضرية ، وعموماً يرتبط توزيع التجمعات من هذه الفئة بمنطقة البترول ، ومناطق الزراعة « عسير ، جيزان » ، وتخلو منها تماماً المناطق الشمالية قليلة الكثافة « القريات ، الجوف ، الحدود الشمالية » .

٣ — تضم التجمعات السكانية من فئة ١٥ — ٢٠ ألف نسمة ٢٣ تجمعاً ، وتخلو من هذه الفئة أيضاً مناطق « القريات ، الجوف ، الشمالية » ، ويرتبط توزيعها بالمناطق الزراعية فى « عسير » (٦ تجمعات منها) وفى واحات المدينة المنورة ، ومعظم مراكزها السكنية عبارة عن قرى كبيرة يتبعها مسميات متفاوتة العدد ، ولايبرز من بينها سوى « الظهران » من مدن البترول المهمة ، و « ينبع البحر » وهو من الموانى التى تحظى فى الوقت الراهن بعناية كبيرة . . كى يشارك ميناء جده وظيفته ، خاصة بعد أن ضاقت عنها إمكانيات الأخير ، وتبلغ جملة سكان التجمعات من هذه الفئة ٣٩٧٩٨٣ نسمة ، أى بنسبة قدرها ٥,٦٨٪ من جملة سكان المملكة .

٤ — تبلغ جملة التجمعات السكانية من فئتى ١٠ — ١٥ ، ٥ — ١٠ آلاف نسمة ١٧١ تجمعاً . . ، فهى تمثل نحو ٣٠,٤٨٪ من جملة التجمعات السكانية (٥٦١ تجمعاً) . . ، وتختلف نمط توزعها عما سبقت الإشارة إليه بالنسبة للتجمعات الأكبر حجماً ، فالهضبة (نجد ، القصيم) تشتمل على ٣٣ تجمعاً من هاتين الفئتين ، وفى مكة المكرمة ٣٠ منها ، وفى منطقة المدينة المنورة ١٨ تجمعاً ، ونفس العدد الأخير فى « عسير » . . ترتبط بالأجزاء المزروعة فى هذه المناطق غالباً ، وهما يمثلان فئتى حجم التجمعات السائد فى « حائل ، الباحة » ، غير أنها أقل شيوعاً فى المناطق الشمالية « الجوف ، القريات ، تبوك » ، حيث يسود نمط التجمعات الأصغر وبالنسبة لفئة ١٠ — ١٥ ألف نسمة (٥٩ تجمعاً) . . لايبرز من بينها سوى ثمانية مراكز

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى . دائرة الابحاث الإقتصادية ، التقرير السنوى (١٥ عددا) بين ١٣٨١ — ١٣٩٥ ، ١٩٦١ — ١٩٧٥ . ص ٤٩ .

خدمة متميزة بمستوى حضرى . . وهى « الخفجى » كمدينة بترولية على ساحل الخليج فى المنطقة المحايدة ، و « طريف » المحطة النهائية على خط التابلاين داخل الأراضى السعودية ، و « المجمعة ، الرس » من المراكز الحضرية البارزة على شبكة المواصلات البرية فى هضبة نجد ، ومن مراكز الخدمة الحضرية المهمة ، ثم « القنفذة » ، الوجه » من موانى البحر الأحمر الداخلة ضمن خطة إنعاش الموانى السعودية (١) ، ثم « دومة الجندل » وهى من ملحقات مدينة الجوف النامية بفضل موقعها كبوابة شمالية للمملكة .

أما تجمعات فئة ٥ — ١٠ آلاف نسمة (١٠٩ تجمعاً) . . فهى أكثر الفئات تكراراً ، لايبرز من بينها سوى « شقراء » لنفس اعتبارات « المجمعة ، الرس » وفى الهضبة أيضاً ، ثم عدة مراكز بترولية فى المنطقة الشرقية . . أهمها « سلوى » ، وميناء « الجبيل » الهام على ساحل الخليج . . والمقترح تحويله لمنطقة صناعية بتروكيماوية (٢) ، ومرفأ « رابغ » المتواضع على ساحل البحر الأحمر ، و « حرض » كمركز لمشروع حرض الكبير لتوطين البدو (٣) ، ومرفأ « ضبا » المشابه فى تواضعه « لرابغ » وإلى شماله على ساحل البحر الأحمر

وتبلغ جملة سكان الفئتين ١٥١٧٨٨٨ نسمة . . أى أنهما يستوعبان معاً نسبة قدرها ٢١,٦٥٪ من جملة سكان المملكة .

٥ — بالنسبة للتجمعات الأصغر من ٥٠٠٠ نسمة . . فهى تتراوح بين أقل من ٥٠٠ وأقل من ٥٠٠٠ نسمة ، وتتوزع بين ٤ فئات كما يوضح جدول (٤) ، وجملتها ٣٠٦ تجمعاً ؛ . أى بنسبة ٥٤,٥٥٪ . . فهى — مجتمعة — تعد أكبر التجمعات عدداً ، غير أنها لاتستوعب من جملة السكان سوى نحو ١٢,٦٣٪ (٩٠٧٢١٩ نسمة) ، ويقل عددها فى « عسير » حيث يسود نمط القرى الزراعية الكبيرة ، وفى المنطقة الشرقية . . حيث يسود نمط المدن الصغيرة المرتبطة بالبترول ، وهى تمثل نمط التجمعات الأساسى فى « القريات ، مكة ، القصيم ، الجوف ، الحدود الشمالية ، تبوك » ، وبدرجة أقل من « نجران ، المدينة المنورة ، الرياض ، الباحة ، جيزان » ، ولايبرز من بين تجمعاتها بفئاتها أى مركز متميز .

ويجدر الآن . . قبل استخلاص النتائج المتصلة بخصائص هذه التجمعات وتوزيعها وضع جدول يلخص تفصيلاتها .

---

(١) نفس المرجع السابق . ص . ٥ .
(٢) الهيئة المركزية للتخطيط . المرجع السابق . ص ٢٦٥ .
(٣) نفس المرجع السابق . ص ١٠٨ .

فئة التجمعات بالالف / البيان	المدن الرئيسية	٢٥ +	٢٠ —	١٥ —	٥ —	أقل من ٥	الجملة
العدد	١٦	٢٨	١٧	٢٣	١٧١	٣٠٦	٥٦١
الحجم الفعلى	٢٦٧٣٥٦	١١٣١٨١٦	٣٨٢٣٨٠	٣٩٧٩٨٣	٥٠١٧٨٨٨	٩٠٧٢١٩١	٧و٠١٢و٦٤٢
نسبة التوزيع ٪	٣٨و٥٠	١٦و١٤	٥و٤٥	٥و٩٨	٢١و٦٥	١٢و٦٣	١٠٠

وبدراسة هذا الجدول ، وجدولى (٦ ، ٧)وشكل (٦–١١) يمكن تبين ما يلى :

— تمثل التجمعات من فئة حجم أقل من ٥٠٠٠ نسمة .. نمط التجمعات السكانية السائد فى المملكة . ورغم قلة ماتستوعبه من سكان بالقياس إلى جملة سكان الدولة إلا أنها أكثر إنتشاراً ، وربما كانت تستوعب فى الماضى القريب أكبر مما تقدمه أرقامها الحالية، وهى عامة تمثل نمط التبعثر السكانى المرتبط بخصائص البيئة الصحراوية عامة ، وهى تتوزع بشكل خاص فى بوادى مناطق الدولة المختلفة ، والمرجح أنها تجمعات رعوية أساساً ،حيث يلاحظ ازدياد نسبة الرحل بين سكانها (شكل٦–١٣) ،ولا يبرز من بين تجمعات هذه الفئة مراكز حضرية متميزة .

— يتجه السكان فى فئات الحجم الأكبر ٥ — ١٥ ألف نسمة للتجمع فى مجموعات من القرى الزراعية فى « عسير وجيزان والباحة ونجران » حيث تزيد نسبة المستقرين بشكل عام ، أو فى مراكز حضرية ذات وظائف عديدة ، مرتبطة اما بمناطق إنتاج البترول أو بساحلى البحر الأحمر والخليج العربى ، ويلاحظ عموماً أن أحجام التجمعات تتجه للتناقص فى المناطق الشمالية ، وللزيادة فى سهول الاحساء وفى هضبة نجد وفى السلسلة والساحل .

— تمثل التجمعات السكانية الكبيرة (١٥ ألف نسمة) أفضل الفرص لظهور مراكز حضرية أو مراكز خدمة إقليمية ، حيث تبدو الحاجة إليها أكبر.. كما أن المركز الحضرى يحتاج بالضرورة إلى حجم معين يتيح له تقدم وظائفه الإقليمية ، ولا شك أن الحجم السكانى الأكبر يعنى إمكانيات اقتصادية أوفر . . وهذه كلها من عوامل ظهور المراكز الحضرية .

— تلخص المدن الرئيسية جملة عناصر التركز السكانى المرتبط بعملية التحضر المعاصرة من ناحية ، كما أنها تعكس بعض خصائص التوزيع السكانى الصحراوى من ناحية أخرى ، فهى تمثل بؤر الجذب الجذابة لسكان البادية والريف ، وتكثيف الخدمات والوظائف بها وراء تفريغ البادية من سكانها وافتقار الزراعة للأيدى العاملة اللازمة، وهى أيضاً بأحجامها الحالية تقف كجزر سكانية فى محيط خال أو شبه خال منهم . .

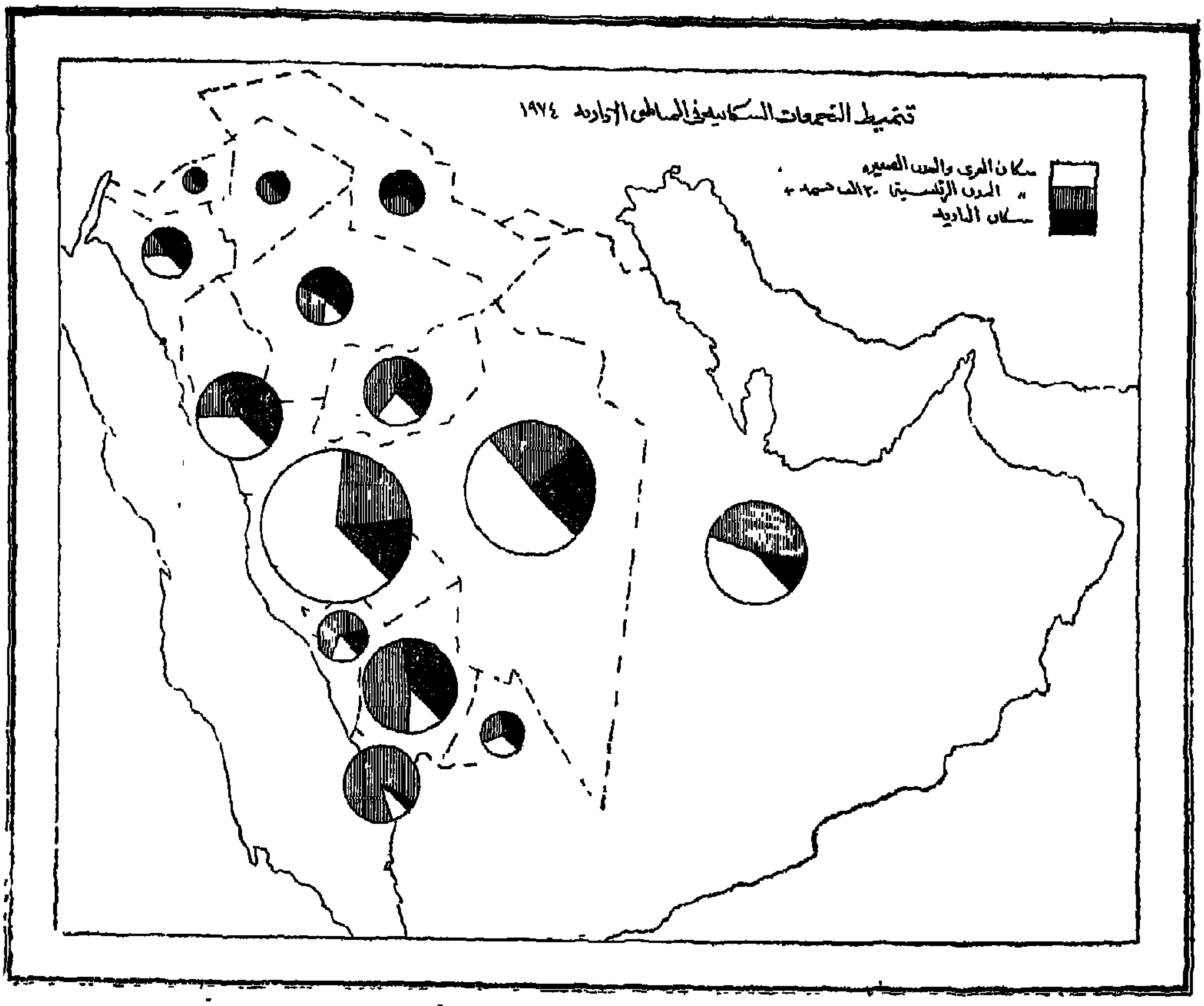

شكل ٦ - ١١ : تنميط التجمعات السكانية فى المناطق الادارية ١٩٧٤

وهو ما يلخص بالفعل نمطى التركز والتبعثر السكانى السائدين فى المملكة .

وقياساً على ماسبق . يمكن بشىء من التجاوز وفى حدود نسبة خطأ ما ، ليست كبيرة ، يمكن تقرير :

(ا) أن المدن الرئيسية ومراكز الخدمات الحضرية الصغيرة تستوعب نسبة بين ٥٠-٥٥٪ من سكان المملكة فى الوقت الحاضر ، وأن بزوغ المراكز الحضرية لا يعنى قيامها بوظائف مدنية كاملة . . فهى على الأرجح مراكز خدمات لنقل نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، وأنها تمثل قاعدة هرم مدنى له سماته الخاصة ، ويتجه نحو مزيد من التضج ، لأن توزعها الحالى سوف يحد من تدفق تيارات الهجرة إلى المدن الرئيسية من الريف والبادية ، سواء لأنها تقدم مايحتاجانه من خدمات ، أو لأنها هى ذاتها سوف تستقطب نسبة من هؤلاء النازحين إليها ، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى صورة من التوزع السكانى الأكثر اتساقاً .

(ب) أن نسبة الريفية تدور فى المملكة حول ٢٠ — ٢٥٪ ، والغالب أن لا تزيد عن ذلك كثيراً فى المستقبل ، ويجب العمل على بقائها ، حيث تشير الدراسات إلى تيارات نزوح من الريف أيضاً . . خاصة من ريف « عسير وجيزان » ، والمرجح أن تؤدى مشروعات تنمية الريف ، وتوطين البادية فى الهجر أو مشروعات الزراعة فى « حرض والاحساء » ، فضلا عن بزوغ المراكز الحضرية فى الريف إلى إيقاف النزوح الريفى الحالى .

(ج) الغالب أن تتجه نسبة البداوة الحالية (حول ٢٥٪) إلى التناقص تدريجياً ، لحساب نسبة الحضرية بشكل رئيسى ، ذلك أن جاذبية الإقامة فى المراكز الحضرية ستظل هى العامل الرئيسى لنزوح البدو ،والمعروف أن هناك نفوراً متوارثاً للعمل الزراعى بين البداوة (١) غير أن المرجح أن يتلاشى هذا الاحساس تدريجياً خاصة إذا ما تزايدت إنتاجية الزراعة وأربحيتها ، واختلطت مشروعاتها بتربية الحيوانات ، عندئذ قد يشعر البدوى بأن بيئته المتكاملة اقتصادياً تحقق له احتياجاته ، ولا حاجة به بعدئذ للنزوح .

(١) Charles M. Doughty, « Peace in Desert from Peoples and Cultures of the Middle East », New York, 1966, p. 242.

(ج) الرحل : (البداوة والتحضر) :

لم تكن تقديرات نسبة البداوة – حتى عهد قريب – تقل بها فى المملكة عن ٦٠٪ من جملة سكانها (١) ، بل أن تقديرات « الأمم المتحدة » وصلت بها إلى مابين ٨٥ – ٩٠٪ من جملة السكان (١٩٧٠)(٢) ، ووضعتها فى فئة واحدة مع السودان واليمن وموريتانيا ، وفى مصدر آخر يشير فى مجال التعريض لسكان السعودية إلى أن معظمهم من البداة ، وإن كان هناك اتجاه حديث نحو سكنى المراكز الحضرية ، أو للاستقرار بصورة ما .

Most of population is nomadic, though there is a tendency by some to seek more settled way of life...) (٣)

وبغض النظر – مؤقتاً – عن هذه الأرقام ودلالاتها ، فالثابت أن « البداوة » تضرب بجذورها فى بيئة شبه الجزيرة العربية منذ زمن يصعب تحديده (٤) ،ولم يكن ترحلهم وراء المرعى فحسب ، بل كان لأغراض التجارة أيضاً ، وبينما يتضح بجلاء أن بدو شبه الجزيرة كانوا منخرطين فى التجارة على نطاق واسع ، فإن تفصيلات ذلك . . لم تدرس دراسة دقيقة (٥)، غير أن المؤكد أنه كان لهم فى العصور القديمة والوسطى حظاً مقسوماً فى تجارة المرور البرية ، وكانوا يبيعون الجمال التى لاغنى عنها لهذه التجارة (٦) ، وأن أثر تدهور هذه التجارة فى نهاية العصور الوسطى كان ملموساً بالنسبة لهم . تماماً مثل بقية أجزاء المنطقة التى تعرضت لما يشبه الانهيار الاقتصادى (٧) .

لقد استمرت « البداوة » فى صورة الرعى بأكثر منها فى أى صورة أخرى ، وارتبطت فى شبه الجزيرة العربية – وفى غيرها أيضاً – بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، وهى

---

(١) يذكر « عمر رضا كحاله « فى كتابه » شبه الجزيرة العربية ، دمشق ١٩٤٤ ، ص ١٠٦ (. أن البدو فى المملكة يمثلون حوالى ٦٦ ٪ من السكان ، وهم يتجمعون حول مواطن الكلا على الهضاب الجيرية المرتفعة أو بعض البطائح الرملية المعشبة . . والدكاكات . .) ، كما يذكر د . عبد الهادى الطاهر فى كتابه السابق تحديده أن (٢٣ ٪ من سكان المملكة يعيش فى المدن ، بينما يكون البدو نسبة كبيرة من الباقى).

(٢) U.N. Demographic Yearbook, 1971, Table No. 5, p. 126.

(٣) The International Yearbook and Statesmen's Who's Who», 1973, London, p. 432.

(٤) الهيئة العامة للكتاب (دائرة المعارف الإسلامية) القاهرة – بيروت د -ـ ٦ بدون تاريخ .ص ٤٧٥ .

(٥) نفس المرجع . ص ٤٩١ .

(٦) (. . يرتبط تاريخ البداوة فى الجزيرة العربية إرتباطا وثيقاً بكلمة (أعراب » وكانت هذه الكلمة لا تطلق فى اللغات السامية القديمة الا على سكان المناطق البدوية والواحات شمالى الربع الخالى . وكانت تدل بصفة خاصة على البدو والذين يستخدمون الابل ، وأن كان معناها ينسحب أيضاً إلى سكان الواحات . .). (نفس المرجع السابق ص . ٤٧).

(٧) دائرة المعارف الاسلامية . ص ٤٧١ .

منى قيام المجتمع بتحركات – تشمل سكانه ومسكنه – ذات طابع دورى متكرر ، وهى حركة هادفة معيشياً . وهى مهما مؤقتة طال زمن الإقامة ، ويتوقف مدى الحركة على طبيعة النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، فالرعاة . . هم أكثر البداة حركة . . كما أن رعاة الإبل أبعد انتجاعاً من الشاوية أو المعازة ، ويرتبط مدى الاستقرار بإمكانيات المكان وموارده والوسائل المستخدمة فى استغلالها ، وإذا كان يسيرا التوصل إلى بعض التعميمات الخاصة بهذا النمط الحضارى ..من قبيل الارتباط الوثيق بين أيكولوجيا الطبيعة والمجتمع ، وتأثير اقتصاديات المرعى فى حجم الجماعة . . ، وبعض الخصائص الأخلاقية والسلوكية المشتركة . . وغير ذلك إلا أنه يظل لكل مجتمع بدوى خصائصه الخاصة أيضاً (١) .

لقد قدمت عشرات الدراسات عن مجتمعات البادية ... سواء لدراسات عامة (٢) أو كتطبيقات على مجتمعات معينة (٣) ، ورغم ذلك فإن هناك من يرى . . بأن الدراسات الحضارية والاجتماعية والنفسية للبداوة العربية رغم تقدمها الواضح فى السنوات الأخيرة . . إلا أنها لاتتكافأ مع حيوية المشكلة فى البلاد العربية (٤) ، وربما يرجع ذلك إلى النقص الشديد فى مصادر المعلومات والإحصائيات التى تتناول الحياة البدوية العربية ، حتى الإحصاءات الحيوية . . التى تعتبر ضرورة علمية لمختلف جوانب النشا العام ، لاتتوافر بصورة مقنعة علمياً ، هى وغيرها من البيانات الخاصة بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن ماقدم حتى الآن من دراسات . . تؤكد أن البدو نظامهم الحضارى المتكامل . ، سواء من حيث الأيكولوجية العامة . . أو عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والقانونية .

وتقدم الأرقام الأولية لتعداد ١٩٧٤ فى المملكة أول تفصيلات متاحة عن توزع البدو بها ، وهى تقدم أيضاً جملة التغيرات التى طرأت على هذه الظاهرة (إن صحت التسمية) والتى استمرت قروناً تمثل الظل الأساسى لتجمعاتها السكانية ، ثم تعرضت منذ نحو ربع قرن فقط لعوامل تكاد أن تضع نقطة الختام لتاريخها الممتد ، فحسب هذه الأرقام لاتزيد نسبة البداوة الآن فى المملكة عن ٢٦,٨٧٪ ، وربما يكون هذا الرقم فى حد ذاته من أهم ظواهر عملية التحضر المعاصرة فى المملكة بعد البترول ، لقد بهت الظل الأساسى وما يزال ، وبرزت ظلال أخرى وما تزال ، وتشير نفس الأرقام إلى تفاوت هذه النسبة بين مناطق المملكة تفاوتاً له دلالته

---

(١) Peppelen Bosh, P.G.N., «Nomadism on the Arabian Peninsula», A General Appraisal (Tijds. Econ. Soc. Geog.), 1968, p. 26.

(٢) محيى الدين صابر . التغير الحضارى وتنمية المجتمع فى العالم العربى (سرس الليان) والقاهرة ، ١٩٦٢ .

(٣) مكى الجميل . البدو والقبائل الراحلة فى العراق . بغداد . مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ .

(٤) مكى الجميل . المرجع السابق . ص ١٢ .

(شكل ١٢ ، جدول ١) ، فهى تصل إلى أعلاها (١) فى منطقة « الحدود الشمالية » ـ (٦٦,٨٦٪) ، وتتراوح بين ٤٠ - ٦٠٪ فى مناطق « حائل » (٥٤,٩١٪) ، و « الجوف » (٤٧,٩٤٪) ، والمدينة (٤٥,٦٦٪) ، « تبوك » (٤٥,٦١٪) « القريات » (٣٦,١٧٪) ، « القصيم » (٣١,٩٦٪) ، « الرياض » (٢٤,٠٩٪) ، ثم تتناقص إلى أقل من ٢٠٪ فى مناطق « الباحة » (١٥,٥٥٪) ، « مكة المكرمة » (٣١,٧١٪) ، « المنطقة الشرقية » (١٠,٣٢٪) ، وتوضح الأرقام بصفة عامة . . اتجاه نسبة البداوة للزيادة فى المناطق الشمالية ، وللتناقص التدريجى فوق هضبة نجد والأجزاء الشمالية من الحجاز حتى محور مكة / جدة ، ويحل محل ظلها البارز .. لون من الحضرية المتميزة فى المنطقة الشرقية (حيث البترول) ممتداً متواصلا حتى الرياض ، ولون آخر من الريفية الراسخة جنوبى الطائف وعلى طول السراة فى الباحة ، عسير ، نجران ، جيزان » ، وقبل تحليل دلالة هذا التفاوت الإقليمية والاقتصادية ، يجدر تبين « البداوة » كظاهرة حضارية اجتماعية ، كانت سائدة فى المملكة إلى عهد قريب ، ثم انحسر ظلها بدرجات فى مناطقها . . لتحل محلها ألوان جديدة معاصرة من الظواهر السكانية .. أو لتبرز نتيجة انحسارها ألوان أخرى قديمة منها .

البداوة :

هناك تقسيمات كثيرة للبداوة تعتمد على أسس مختلفة ، فهم - البدو - يتقسمون على أساس مدى الترحل إلى بدو « الارتحال الواسع ، الارتحال المحدود ، والارتحال الموسمى ثم للبدو المستقرين لأسباب شتى وهم يتوزعون من الزاوية المقابلة (مدى الاستقرار) إلى البدو المستقرين استقراراً كاملا أو استقراراً جزئياً ثم البداوة الخالصة ، ويجمع الأساسين التقابل ثم النظرة التطورية ظاهرة البداوة نقيض الاستقرار ، وهى نظرة مستمرة منذ قسم « ابن خلدون » مجتمعات البداوة إلى عشائر رحل وأخرى نصف رحل ، وثالثة نصف متحضرة ورابعة متحضرة (للاستزادة انظر الدراسات التى تناولت هذه الظاهرة (٢) ، ثم هناك التقسيم الاقتصادى لها إلى البداوة الرعوية ، وبداوة الصيد ، بداوة النخل ، بداوة الطير ، إلى غير ذلك من التقسيمات ، غير أنه مهما اختلفت تقسيمات البداوة . . فإن هناك مايجمعها

(١) هناك نحو ٢١ ألفاً من البدو ، يصنفون تحت (بادية على الحدود » ونسبة البداوة بينهم ١٠٠٪ (١٩٧٤)

(٢) راجع : Lipsky, G., « Saudi Arabia, its People, its Culture » New Haven, 1959.

Louise, E. Swest. «Camel Raiding of North Arabian Bedouins: A mechanism of ecological adaptation» in Peoples and Cultures of the Middle East, pp. 255-289.

Peppelen Bosh, P.G.N., op. cit.

مكى الجميل . المرجع السابق

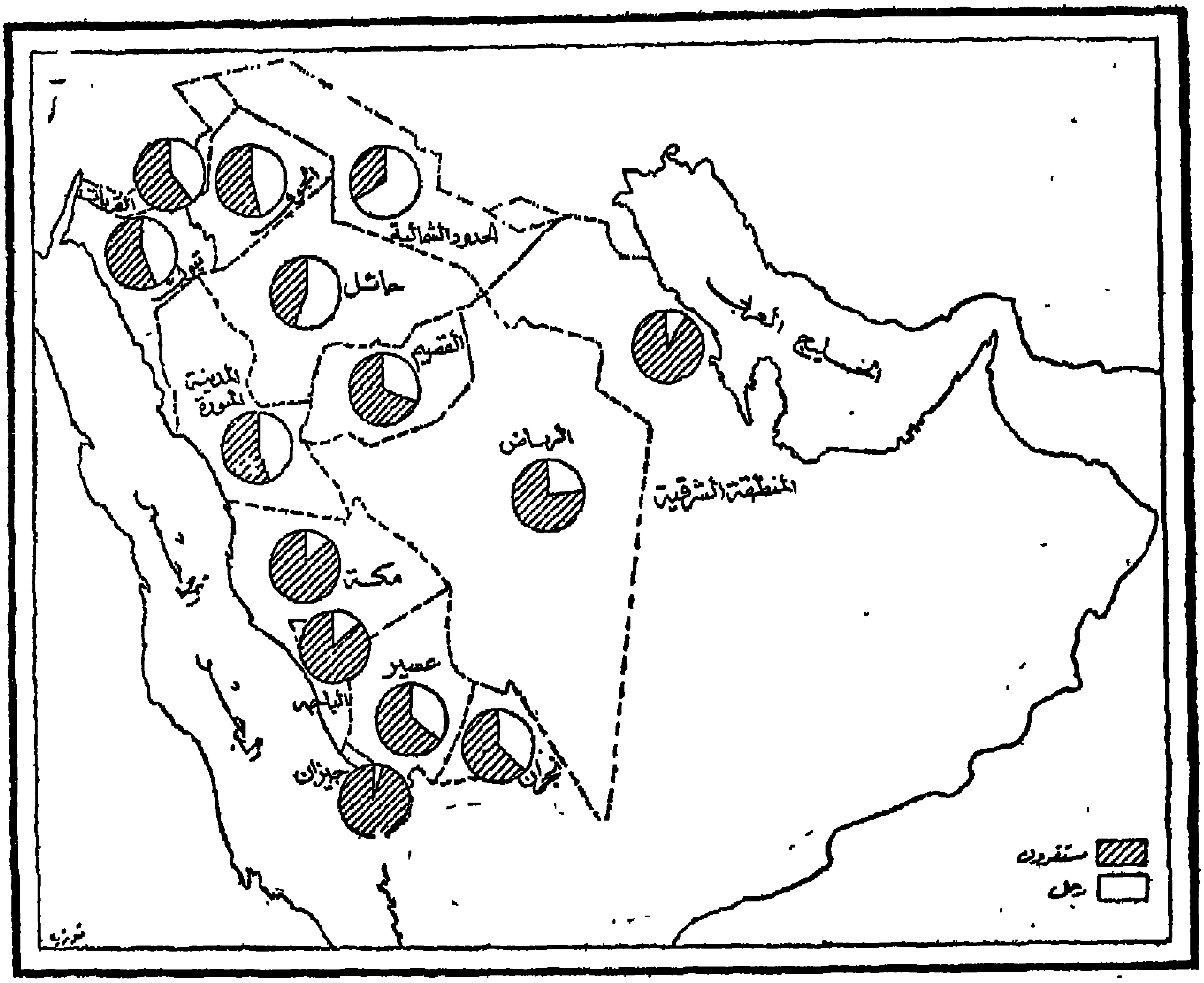

شكل ٦٠ - ١٢ : توزيع المستقرين والرحل فى المناطق السعودية

فى إطاره ، تلك هى ظروف البيئة الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية ، وضمن هذه النظرة الأيكولوجية تبدو « البداوة » كنمط حضارى ضمن أيكولوجية عامة متداخلة ومتسقة ، وبدون الخوض فى تفصيلات الجغرافية الطبيعية لشبه الجزيرة العربية متضمنة المملكة ، فالثابت أن « الرعى » السائد فى معظم أجزائها . . وخاصة المملكة . . والذى استمر قروناً طويلة إنما كان يعكس الظروف المناخية السائدة وأهمها الجفاف ، وقلة الموارد المائية عموماً . . أساساً ، وأن أدنى تغير فى هذه الظروف وهذه الموارد كان يعنى اتجاه المجتمعات الرعوية نحو الزراعة الدائمة (عسير) أو المختلطة بالرعى (الواحات) أو الموسمية (نجد والاحساء) ، وأن الميل للزراعة كان يظهر فى جميع المناطق فى العناية بأشجار النخيل الأكثر مقاومة للجفاف ، وكانت مجتمعات البداوة الخالصة نادرة محصورة فى المناطق الشمالية . . حيث الجفاف على أشده والموارد المائية فى أدنى مستوياتها ، ولم تكن « المراعى » فى هذه الظروف صالحة — إلا للرعى الموسمى (١) ، متوزعة بين المراعى الصحراوية (سهلية أو هضبية) . . حيث لاتتجاوز كمية الأمطار السنوية ٢٠ ملم ، وتشمل صحراوات « نجد ، حائل ، سهول وأودية الحجاز الشمالى ، وتهامة ، والاحساء » ، وتتغذى الحيوانات على الحشائش الخضراء فى فصل المطر واليابسة فى فصل الجفاف ، ثم « المراعى الجبلية » فى جنوبى السراة وعسير « حيث يزيد متوسط المطر السنوى إلى مابين ٥٠ — ٦٠ ملم ، وقد يتوفر المرعى الأخضر موسماً أطول فى بعض أجزائها عن مراعى الصحراء ، وقد أرهق الرعى الجائر هذه المراعى قروناً طويلة . . وكانت أحوالها تزداد سوءاً باستمرار .

ومثلت « القبيلة » تنظيماً اجتماعياً يزداد صلابة مع قسوة الظروف وتداعيها ، ومع — الظروف الطبيعية القاسية والموارد الاقتصادية البسيطة شكلت القبيلة المتماسكة ثالوث الصحراء الأيكولوجى ، وعبرت بوضوح عن نمط حضارى له علاقاته ونظمه وتنظيماته واتجاهاته وقيمه ومراتبه وقياداته وقانونه العرفى (٢) التى استمرت قروناً ، حتى برز عامل أيكولوجى جديد (البترول) . . أصاب التوازن القديم بالاختلال . . ، واستجابت البادية استجابة عالية للتغيير ، فمع بروز عنصر جذب اقتصادى برزت معه — على الفور — عناصر الطرد البيئى الكامنة ، وبدأت مرحلة من النزوح السكانى التلقائى من البادية إلى مناطق الجذب الاقتصادى الجديدة . . وأصبحت « الظهران والدمام والهفوف والبقيق » . . أشهر الأسماء بين سكان البادية (٣) وربما يعبر انهيار الاقتصاد الرعوى بوضوح عن آثار النزوح . . فبينما كانت

(١) تقدر جملة مساحتها بنحو ١٤٠ مليون هكتاراً .

(٢) عبد الجليل الطاهر . البدو والعشائر فى البلاد العربية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٥٥ . ص ٧٨ .

(٣) محيى الدين صابر . المرجع السابق . ص ١٠ .

المملكة تصدر ماجملته نحو ٧ مليون ريال سنوياً من الإنتاج الحيوانى بأنواعه فى سنة ١٩٤٤ ، لم تعد تصدر بأكثر من مليون ريال فى سنة ١٩٤٩ ، وبداية من ١٩٥٢ انتقلت من قوائم التصدير إلى قوائم الاستيراد ، وهى سنوات تتفق مع تطور إنتاج البترول بها وإنطلاقه إلى آفاقه — وبروز نتائجه المالية إلى المستوى العام للدولة .

وهكذا اسفر « البترول » عن ظاهرة من أهم نتائجه الكثيرة ، تلك هى استجابة البادية الفورية واستسلامها اقتصادياً إن صح التعبير ، غير أن الأمركان أكثر صعوبة بالنسبة للمستوى الاجتماعى ، ذلك لأن حركة النزوح الحالية ليست مثل التحركات الرعوية القديمة .

فليس من شك أن هجرة البدو الحالية فى المملكة إلى مراكز الاستقرار المختلفة تمثل حركة سكانية بارزة لها أبعادها وخصائصها ، وهى تختلف تماماً عن تحركاتهم القديمة وراء المرعى أو انتجاعهم قرب مراكز الحضر والريف أوقاتاً متفاوتة الطول ، فالهجرة الآن لها نقطة إنطلاق ونقطة إنتهاء محددة أشبه بالخط المستقيم ، أما البداوة القديمة فهى شبه دائرية من حيث عدم وجود نهاية محددة للحركة ، فمكان الاستقرار هو فى نفس الوقت نقطة حركة لمكان آخر ، غير أن الأهم من شكل الحركة مضمونها ، فالبداوة تمثل كياناً اجتماعياً متكاملا ، له نظمه وقيمه وخصائصه وعلاقاته وتصوراته ، ولم تكن تحركاتها السابقة تحمل أى تغيرات لمقومات هذا الكيان المادية وغير المادية معاً ، أما الهجرة الحالية للبدو فهى تعنى التخلص بدرجة أو نهائياً من إطار البداوة ، والدخول فى كيان اجتماعى جديد له قوانينه وظروفه وقيمه وعلاقاته فضلاعن اقتصاده ، وتحمل الهجرة الحالية معنى النزوح الفردى ، ومن هنا فالتغير حتمى سواء بالنسبة للمجتمع البدوى حيث يتناقص عدد أفراده مع مايتداعى عن ذلك من نتائج . أو بالنسبة للمجتمع الحضرى بما يضاف إلى كيانه من نوعيات مختلفة وبما يمثله من بوتقة لتفاعل المهاجرين ، أو بالنسبة للفرد ذاته وما يتعرض له خلال فترة التكيف (١) والواقع أن البداوة بمعناها الاجتماعى قد لاتعنى عدم الاستقرار بالضرورة . فالاستقرار لدى البدوى يتحقق من خلال الكيان الاجتماعى ، فهو مستقر فى كيان متحرك ، وبمعنى آخر ، هناك فى البداوة واستقرار اجتماعى مصحوباً بعدم استقرار جغرافى ، فالاستقرار لدى البدوى لا يعنى استقراراً فى المكان (جغرافياً) ، بل هو استقرار فى القبيلة أو العشيرة (اجتماعياً) . ومن هنا . . فإن ما يحدث فى هجرة البدو الآن إلى مراكز الاستقرار الجغرافية ، هو أن يتحول البدوى عن معنى الاستقرار القديم الراسخ فى نفسه ، ويستبدله بنوع آخر يتضمن

---

(١) Henry Rosehfield, « From Peasantry to Wage Labour and Residual Peasantry, The Transformation of an Arab Village », in Peoples and Cultures of the Middle East, 1969, p. 50.

استقراره فى المكان والمجتمع الجديد معاً ، وأن يقيم علاقاته مع أفراد جديدة ، ربما يمرون بمثل تجربته ، أو مروا بها فعلا ، أو لم يتعرضوا لمثل تجربته أصلا ، وفترة الإنتقال هذه أصعب الفترات ، لأن البدوى عندما يهاجر يكون — غالباً — قد ألقى جميع أسلحته ، تخلى عن قبيلته (الأمان الاجتماعى) وفقد حيوانه (الأمان الاقتصادى) وأنضم أعزلا لمجتمع جديد غير أنه لم يتخل بعد عن عقله ونفسه .

ويواجه النازحون عديداً من مستويات التكيف فى أوطانهم الجديدة ، تشمل التكيف المادى Physical adjustment مع السكن والغذاء والملبس ورحلة العمل اليومية ، والتكيف الاقتصادى Economic adjustment مع نوع العمل ونظمه وممارساته ، والتكيف الاجتماعى Social adjustment مع العلاقات الجديدة مع الأفراد ، والمؤسسات ، والتكيف الفكرى Idiological adjustment مع الأفكار والثقافات والمعلومات (١) .

لقد بدأت تجربة النزوح أولا . . إلى مناطق إنتاج البترول ، واقتصرت تجربة الاتصال الحضارى على تعلم المهارات والخبرات اللازمة للعمل فى الحفر والتنقيب ، وأدخلت التجربة الشك فى عقل النازحين فيما توارثوه ، فأدركوا بصورة مباشرة تفوق وسائل الإنتاج الوافدة ، وبدأوا فى استخدام وسائل النقل ومضخات المياه وارتداء ملابس تناسب العمل والسكنى فى منازل مختلفة عما تعودوه ، ولم يتوقف النزوح نحو الظهران والدمام والخبر وغيرها ، التى أصبحت من الأسماء المعروفة لدى بدو شبه الجزيرة ، ولم تقتصر نتائج النزوح على من أقدم على التجربة ، بل تعدت ذلك إلى مجتمعاتهم الأصلية ، حيث أدت إلى ضعفها اجتماعياً وحضارياً مع هجرة أفضل عناصرها منها ، ورغم مشروعات التنمية لمجتمعات البادية ذاتها ، إلا أن الضعف الذى أصابها مع ظهور مستويات جديدة لمطالب الحياة الحضارية بدرجة يعجز المجتمع عن تلبيتها — ومن ثم يضطر الفرد إلى الانسلاخ — رغم معاناته — عن إطاره الاجتماعى . ، خاصة وأن هذه المظاهر الحضارية قد اقتربت من متناوله ، واقتحمت عليه خيمته من خلال الراديو ، ويسرت له وسائلها أن ينتقل هو إلى مراكزها بسيارته ، كما تبدت له على شكل منشآت ومؤسسات قوية تدفع أجوراً مغرية ، كما اقتنع هو بجدواها فضلا عن متعتها .

ولعل من أهم نتائج هذا الانسلاخ هو فسخ الرابطة القديمة الوثيقة بين الإنسان وبيئته ، فأصبح لكل منها أيكولوجيته الخاصة ، ولم يعد الإنسان جزئية متسقة فى إطار أيكولوجية

(١) Hansen, H. Harold, « Problems of Contact and Change », Leipzig. (Jahbuch des Muslems für Volkerkerbunde, Vol. 23), 1966, p. 202.

البيئة العامة ، بل برز الإنسان فوقها كعامل مؤثر ومغير فى أحوالها ، وهو ما يمثل تغيراً شديد الفعالية فى عقل الإنسان ونفسيته ، غير أن جملة نتائج التغير - وإن بدت إيجابية - لا يجب أن تخفى ما يجرى تحت السطح . ، فالصراع مايزال محتدماً مميزاً مرحلة الإنتقال ، وحتى فى أشد المراكز الحضرية فى المملكة تحضراً ماتزال التناقضات الحادة قائمة ، خاصة وأن التغير طرأ سريعاً وخلال جيل واحد ، وبالأخص لأن معظم وسائل التحضر وعوامل التغير قد استوردت أدواتها المادية ، وتخللت الكيان الاجتماعى القائم بدرجات متفاوتة من الاتساق وعدمه . مما أدى إلى حالة تباين حادة فى معظم الأحيان بين الوضع الثقافى الحضارى العام والوسائل المستوردة ، فالتغير لم يحدث تدريجياً مما أدى إلى صورة تكاد تكون مزدوجة للحالة الحضارية العامة .. بل أنها أكثر من مزدوجة . . فلها وجوهها العديدة المتسقة والمتنافرة. لقد تخللت بعض هذه المظاهر الحديثة البناء القديم دون توترات ، فالبندقية أو السلاح فى يد البدوى تظهر بشكل طبيعى كوسيلة دفاع وحماية. وهى (البارودة) قد أصبحت علامة للمكانة فضلا عن وظيفتها ، وكذلك السيارة بدت وكأن البداة كانوا ينتظرونها ليتغلبوا على مشكلاتهم المزمنة المتصلة بالمكان (الحركة) وبالزمان (الوقت) . وتشير بعض الدراسات الميدانية (١) . . إلى رضاء البدوى بالعمل فى وظائف معينة فى صناعة البترول (٢) دون غيرها بغض النظر عن عامل الأجر ، ولكن العامل المؤثر فى الاختيار تصوراتهم لطبيعة العمل وقيمته حسب قيمهم المرجعية Frame of References ، ولذلك فإن اختيارهم الأول يتجه مثلا إلى قيادة السيارات ، فهى تمثل البديل - فى نظره - الذى هزم الجمل ، فهى أشبه باستبدال وظيفة بأخرى ، ثم يؤثر أن يعمل بعد ذلك حارساً ، فهى استمرار لبعض وظائفه القديمة ، خاصة من حيث حمل السلاح ، ثم هو قد يعمل بعد ذلك فى حفر الآبار ، فهو عمل محبب إلى نفسه مرضياً لنفسيته ، ثم هو ينفر أشد النفور من أعمال البناء والتشييد ، وسائر الأعمال الأخرى المتعلقة بمرافق واحتياجات الحياة الحضرية، لأنها تتنافر مع مفهومه للعمل وللمكانة الاجتماعية (٣).

غير أن العلاقة بين البادية ومراكز الاستقرار الحديدة لم تستمر فردية تلقائية وإن بدأت هكذا ، والمرجح أن هذه العلاقة التلقائية المباشرة كانت من أهم خصائص المرحلة الأولى للنزوح، ومن أهم عوامل تغيرات العلاقات السكانية الاقتصادية العامة فى المملكة،

(١) انظر : محيى الدين صابر ، مرجع سبق ذكره ، ومكى الجميل ، مرجع سبق ذكره .

(٢) بلغت جملة عمال « أرامكو فى ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) ١٣٣١٤ عاملا ، من بينهم ١٠٥٢٨ سعوديا (٧٩,٠٧٪) .

(٣) محى الدين صابر . المرجع السابق . ص ١٣ .

وهى ما تزال مستمرة – وإن اتخذت صوراً شتى مغايرة – حتى الآن، غير أن عملية تحضير البادية بدأت تدخل بعد ذلك مرحلة أخرى ، تم فيه من خلال قنوات حضارية عديدة وليس بمجرد النزوح ، لقد توزعت مراكز الخدمة الحضرية فى الريف والبادية معاً ، وأصبح التحضر محلياً أيضاً . . قد لا يحتاج إلى النزوح وهجرة البادية، وتم هذه المرحلة ضمن إطار عام من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تمثلت فى مجموعة من عوامل التحضر المعاصرة (البلديات ، المواصلات ، الكهرباء ، المياه ، المدارس، المستشفيات وغيرها) .. تلك التى تخضع لخطة توزيع جغرافية إلى أماكن التجمعات السكانية المتناثرة، وتأتى مشروعات توطين البادية وتنمية الاقتصاد الرعوى والزراعى الصحراوى فى مقدمة هذه العوامل جميعها وستكون هناك إشارة لها عند تحليل النقطة التالية فى هذا الموضوع ، والتى تتصل بتفاوت نسبة البداوة بين مناطق المملكة .

تفاوت نسبة البداوة بين مناطق المملكة :

لقد سبقت الإشارة إلى هذه الظاهرة رقمياً ، وهى تعنى – بداية – أن عملية التحضر المعاصرة ما تزال تمر بمرحلة إنتقالية بظلال شتى فى أنحاء المملكة ، وتمثل « المدينة / البادية » التناقض العمرانى الأساسى فى الوقت الحاضر . . ، وهو تناقض يتبدى فى مستويات عديدة ، أبرزها مستوى التجمع والتبعثر السكانى ، وأما المستوى الاجتماعى والنفسى فهو أقلها وضوحاً فبدراسة جدول (٥) يتبين أن نسبة البداوة تصل إلى أقلها بين سكان المراكز الحضرية الرئيسية فى المملكة ، يشكل البدو بضعة عشرات أو مئات من سكانها ، يترحلون حول سكنها ، وقد يسكنون بعض العشش الطينية عند هوامشها ، تمهيداً لاستقرارهم بها ودخولهم فى نسيجها ، وتخلو إحصائيات مدينتى « جيزان ، نجران » من أية أرقام للبدو ضمن سكانهما ، وتصل نسبتهم إلى أعلاها فى مدينة « بريدة » (٠,٨٢٪) من جملة سكانها ، وإلى أدناها فى مدينتى « جدة ، خميس مشيط » (٠,٢٪) لكل ، وهى تتراوح بين هاتين النسبتين الضئيلتين فى بقية مدن المملكة ، غير أن هذه الدلالات الرقمية . . لا يجب أن تحجب الحقائق المتصلة بامتداد تأثير الحضارة البدوية إلى أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل المدينة (١) سواء من حيث توزع سكانها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، أو من حيث سلسلة العلاقات الاجتماعية العامة ، كما لا يجب أن تخفى استمرار ظاهرة النزوح إلى المدينة ونتائج ذلك بالنسبة لمرافقها وإمكانياتها السكنية وخدماتها ، وما يؤدى إليه ذلك من زيادة معدلات المقيمين الجدد (من

---

(١) السيد حسين على خفاجى . التغير الاجتماعى فى مدينة الرياض . رسالة دكتوراه غير منشورة – مقدمة إلى جامعة الاسكندرية – كلية الآداب . ١٩٦٥ . ص ٢٩٩ .

سنة إلى ٥ سنوات) بالنسبة إلى جيل النازحين الأقدم (من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة) . أو بالنسبة للسكان الأصليين ، فهذه الحقائق وغيرها هى التى تؤدى مباشرة إلى صميم مشكلة البداوة فى المراكز الحضرية ، وهى ـ وغيرها ـ التى يمكن أن توضحها ، وليست مجرد الدلالة الرقمية لعدد المترحلين بين سكان المدينة المستقرين .

وبعد ذلك ، وبدراسة شكل (٦ـ١٢) يمكن تحديد أهم سمات تفاوت نسبة البداوة بين مناطق المملكة فيما يلى : ـ (جداول ١ ، ٦ ، ٧)

١ ـ ماتزال البداوة تستوعب أكثر من نصف جملة سكان منطقتى « الحدود الشمالية حائل ، ويتخذ توزيع السكان والسكن بهما نمط التجمعات الصغيرة والمبعثرة ، ولا تزيد جملة سكان المنطقتين الواسعتين عن ٣٨٨٥٧٤ نسمة (٥,٥٣ ٪ من جملة السكان) ، وباستثناء المدينتين (حائل ، عرعر) فان نسبة البداوة ترتفع فى المنطقتين إلى أكثر من ٧٦ ٪ فهى من مناطق البداوة التاريخية المرتبطة بظروف طبيعية صعبة ، فالأمطار قليلة للغاية متفاوتة الكميات فبينما لا تزيد كمياتها فى « حائل » عن ٢٧ ملم (١٩٧٠) . تزيد إلى ١٤٣ ملم (١٩٧٢) .. وهى حول ٥٠ ملم سنويا ، ويتراوح عدد الأيام الممطرة بين ٧ ـ ٢٠ يوما . ، وقد تعد منطقة « حائل » جزءاً من « نجد » غير أنها تتميز بخصائص المنطقة الإنتقالية بين الدرع العربى والسهول الشمالية (١) ، وخاصة من ناحية موارد المياه .. فهى أوفر نسبيا فى إتجاه السهول منها فى إتجاه تكوينات الدرع النارية ، ويتوزع بدو « حائل » بين ٥٤٠ نسمة سكانية .. ، لا يبرز من بينها سوى تجمع واحد من فئة حجمه تزيد عن ٢٥ ألف نسمة هو « بقعا » ، ثم « ضرغط » بين ٢٠ ـ ٢٥ ألف نسمة ، ٧ تجمعات بين ١٠ ـ ٢٠ ألف نسمة ، وتتراوح بقيتها بين ٢,٥ ـ ١٠ ألف نسمة ، ومعظم سكانها من الرحل كما سبقت الإشارة .

وتزيد مظاهر التبعثر والترحل فى منطقة الحدود الشمالية ، حتى أن عاصمتها « عرعر » ستوعب وحدها نحو ٢٦٪ من جملة سكانها ، وهى حديثة لا يزيد عمرها عن ٢٥ سنة ، تتحرك نحوها جماعات الرحل للعمل فى حراسة منشآت محطة دفع البترول على خط التابلاين بها ، أو فى مجموعة وظائفها الحديثة ، باعتبارها مركز خدمة للبادية كما يتجه البدو أيضا إلى «رفحاء»، وهى محطة أخرى نمت حتى أصبح حجمها ومسمياتها ١٥٧٠٣ نسمة، وفيما عدا « عرعر ، رفحاء ، بدنه » .. فإن معظم المسميات السكانية يقل حجمها عن ٥٠٠ نسمة ،

(١) تقدر مساحتها بنحو ٦٠ ألف كم ٢ .

والثابت أن الدافع الرئيسى وراء نزوح البدو إلى هذه المراكز إلى درجة تفريغ البادية من سكانها ، يتلخص فى جاذبية الأجور بها ، فضلا عن عوامل الطرد فى البادية ذاتها . فالبدوى عندما ينزح من البادية ، فهو ينزح أيضا من مستوى معيشى عند حد الكفاف ، إلى مستوى آخر قد يحقق به بعض الفائض ، ومهما تداخلت عوامل أخرى ، فسيظل هذ العامل ، ليس وراء الهجرة الحالية فحسب بل وراء استمرارها أيضاً .

٢ — تأتى مناطق « الجوف ، المدينة المنورة ، تبوك ، القريات » ، تالية للمنطقتين السابقتين بنسبة بداوة تتراوح بين ٤٠ — ٥٠٪ ، وهى تقع إلى جنوب منهما ، ويلاحظ — عامة — أن نسبة البداوة تقل فى هذا الإتجاه ، كذلك فى الإتجاه نحو الشرق والغرب ، ولا تختلف الظروف الطبيعية والاقتصادية كثيراً عنها فى المنطقتين السابقتين ، فالمدينة الحديثة فى البادية تمثل مراكز الجذب السكانى لتجمعات الرعاة المبعثر خلالها تحت دافعى الجذب والطرد[1] معا « فسكاكا » « عاصمة الجوف » تستوعب ٣٢٪ من سكان منطقتها وحدها ، ثم يمثل البدو بعد ذلك نحو ٥٠٪ من سكانها الذين يتبعثرون فى مسميات سكانية رعوية صغيرة ، و « تبوك » قد اشتملت على نحو ٣٩ ٪ من جملة سكان منطقتها وباستثناء « المدينة » ترتفع البداوة بين بقية سكان المنطقة إلى نحو ٧٥٪ يتوزعون بين ٤٧٢ نسمة سكانية ، بمتوسط ٢٥٢ نسمة تسمية ، وبالنسبة لمنطقة « المدينة المنورة » فإن « المدينة » تستوعب أكثر من ٣٨٪ من سكان المنطقة ، ونحو ٧٠٪ من جملة المستقرين بها ، ويتحرك البدو بها حركة واسعة بين السهل والسفح والجبل[2] ، وتمثل المدينة وميناؤها « ينبع البحر » أهم مراكز الجذب السكانى للبدو ، خاصة وأن الرعى فى باديتها يتعرض لهزات خطيرة ، بل أن هناك تيارات نزوح حديثة للاستقرار فى القرى الزراعية ، خاصة المحيطة بالمدينة ، وإلى ينبع مع مشروعات انعاشها ، أما « القريات » فهى أقل مناطق المملكة سكانا وكثافة .. (٠,٤٤٪) من جملة السكان ، ولا يزيد حجم مدينة القريات مع مسمياتها على ١٤٥٨٠ نسمة ، يمثل الرحل من بينهم نسبة قدرها ٤٠,٣٩٪ ، وليس هناك عداها أى تجمع سكانى يزيد حجمه على ٥٠٠٠ نسمة ، فجميعها دون هذه الفئة ، وهكذا .. فإن المدينة ومسمياتها تستوعب نسبة قدرها ٤٦,٤٣٪ ، وباستثناء المستقرين فى « القريات » ، فإن نسبة البداوة ترتفع فى المنطقة إلى ٥٧,١٢٪ .

٣ — وتتراوح نسبة البداوة بعد ذلك بين ٢٠ — ٤٠٪ فى مناطق « الرياض) ، عسير ، القصيم ، نجران « ، وبالنسبة لمنطقة الرياض .. يلاحظ أن مدينة الرياض تستوعب نحو ٦٩,٠٤٪ من جملة المستقرين بها ، وباستثناء المدينة .. فإن نسبة الرحل تزيد فى منطقتها

إلى ٥١٪،ويتوزعون بين مسمياتها وتجمعاتها وتمثل منطقتا «عسير، نجران» بيئة متشابهة من نواحي كثيرة، ويتوزع الرحل بهما فيما يعرف ببوادي السراة وتهامة، والمعروف أن مدينتي « أبها ، خميس مشيط » ، تمثلان أهم مدن « عسير » ، وهما معا يستوعبان نسبة قدرها ٢٧٪ من جملة المستقرين فى المنطقة (١) ، وترتفع نسبة البداوة بها باستثناء المدينتين وضواحيهما إلى ٤٤٪ ، بينما تمثل النسبة الباقية من سكان القرى الزراعية ومراكز الخدمة الحضرية » وليس فى منطقة « نجران » سوى مدينة « نجران » ويسكنها ٥٢٪ من جملة المستقرين بالمنطقة ، وبذلك ترتفع نسبة البداوة إلى ٤٤٪ إذا ما استثنيت مدينة نجران ، أما « القصيم » فيتوزع بداتها بين عدد كبير من مسمياتها ، ويعيش فى « بريدة » عاصمة المنطقة نحو ٣٢٪ من جملة المستقرين فى المنطقة ، وتتوزع بقيتهم فى قراها ، وباستثناء المدينة فإن نسبة البداوة ترتفع فى المنطقة إلى ٤١ ٪ .

٤ – تقل نسبة البداوة عن ٢٠٪ فى مناطق « مكة المكرمة ، المنطقة الشرقية ، الباحة ، جيزان » ، وتعد المنطقتان الأخيرتان استمراراً لنفس الظروف السائدة فى « عسير ، نجران » والواقع أن نسبة البداوة تصل فى « جيزان » إلى أدناها بالنسبة لبقية مناطق المملكة (٣,٩٦٪) ، وبمراجعة أرقامها تفصيلياً . . وجد أن معظم قراها الكبيرة تخلو تماماً من الرحل . . وهى ١٦ قرية من مجموع ٢٨ تجمع سكانى فى المنطقة ، وتستوعب مدينة جيزان نسبة ٨٪ فقط من جملة المستقرين فى المنطقة ، ولذلك . . فإنه إذا ما استثنينا المدينة فإنه نسبة الرحل فى بقية المنطقة لاتزيد على ٤٪ ، وتستوعب مدينة « الباحة » نسبة قدرها ٢٠٪ من جملة المستقرين بمنطقتها ، وتتوزع بقيتهم فى قرى المنطقة التى يخلو بعضها تماماً من أى رحل ، غير أنه باستثناء المدينة . . فإن نسبة الرحل ترتفع إلى ١٩٪ . . ، فهى أقرب لمنطقة جيزان من هذه الناحية من غيرها ، وبالنسبة لمنطقة مكة المكرمة . . فمن الواضح أن معظم المستقرين بها هم من سكان المدن ، حيث تستوعب مدن « جدة ، مكة ، الطائف » نحو ٧٢٪ من جملة المستقرين بالمنطقة ، وباستثنائها ترتفع نسبة البداوة بها إلى ٣٦٪، وتشابهها فى ذلك المنطقة الشرقية . . التى تستوعب مدنها الأربعة الرئيسية « الدمام ، الهفوف ، المبرز ، الخبر » نسبة قدرها ٤٨٪ من جملة المستقرين بها، وتتوزع بقيتهم بين مجموعة من المراكز الحضرية الأصغر وفى قرى الاحساء ، وباستثناء هذه المدن الرئيسية فإن نسبة البداوة فى المنطقة لاتتجاوز ١٨٪ ، وقد سبقت الإشارة إلى تميز منطقتى « مكة ، والمنطقة الشرقية » ، بارتفاع نسبة حضريتها على

(١) تشمل هذه النسبة المستقرين فى « ضواحى أبها ، مسميات خميس » .

حساب البادية ، أما فى مناطق « عسير ، جيزان ، نجران ، الباحة » . . فإن النسبة التى ترتفع على حساب البادية هى نسبة الريفية العامة .

ويتضح من التحليل السابق . . أن « البداوة » تمثل فى المملكة ظاهرة تتجه للأفول ، ويتم ذلك غالباً لحساب النمو الحضرى العام بها ، ولأسباب تتصل بتدهور اقتصاديات الراعى غالباً . . ثم لجاذبية القطاعات الاقتصادية الأخرى الأكثر ربحاً ، خاصة وأن ظهور هذه القطاعات الحديثة . . قد زامن وصول اقتصاد الراعى فى المملكة إلى مرحلة سيئة فى تاريخه ، وبالأخص لأن هذا الاقتصاد ظل مغلقاً إلى الحد الذى لم يعرف فيه الفائض أو تراكم الثروة بالمعنى الاقتصادى أو التراكم (١) . كما أن قيامه على أساس المواجهة المباشرة مع ظرف طبيعية قاسية تتمثل فى الجفاف والملوحة ونقص موارد المياه . . قد جعله اقتصاداً مرتبكاً يعسر التخطيط فى ظروفه التقليدية ، ولذلك .. فى ظروفه هذه . . كان يأتى فى أدنى القائمة من حيث متوسط دخله العام والفردى (٢) ، وقد سبقت الإشارة إلى اتجاه بعض مناطق المملكة (القصيم ، الهفوف) حديثاً نحو الرعى الحديث المعتمد على التربية والأعلاف ، كما اشتملت خطة التنمية الحديثة على توجيه الرعاية لهذا القطاع ، وتضمن ذلك دراسة شاملة لحالة المراعى فى المملكة . . ، اتضح منها أن ٥٪ من مساحتها (١٤٠ مليون هكتاراً) ماتزال فى حالة ممتازة ، ونحو ١٠٪ فى حالة جيدة ، وحوالى ٢٥٪ فى حالة متوسطة ، أما باقى المساحة ٦٠٪ فقد تدهورت حالتها وساءت تماماً ، ويرجع ذلك التدهور إلى ما يعرف بالرعى الجائر.. خاصة حول نقط موارد المياه ، فضلا عن الاحتطاب المستمر للنباتات المعمرة من أجل الوقود ، ثم لهجرة الأيدى العاملة الرعوية إلى مناطق الحضر (٣) ، كما تضمن أن المراعى فى الدولة ماتزال على جانب من الأهمية ، لأنها توفر الغذاء لحوالى ٢,٨٥ مليون رأس من الأغنام ، ١,٤ مليون من الماعز ، ٦ مليون رأس إبل ، بالإضافة إلى ٢٧٠ ألف رأس بقر ، أى تقدر الثروة بحوالى ٨,٥٥ مليون وحدة حيوانية Live stock unit يعتمد منها ٦,٣٥ مليون وحدة على المراعى الطبيعية ، ٢,٢٠ مليون وحدة تربى فى المزارع الخصوصية .

---

(١) محيى الدين صابر . المرجع السابق . ص ١٨ .

(٢) Henry Rosehfield, op. cit., p. 169.

(٣) لقد كان نمو المدن سريعا ومفاجئا ، فامتصت فى فترة وجيزة من الزمن ، أعدادا كبيرة من الأيدى العاملة الذين أقاموا فيها واستوطنوها ، والواقع أنه لم تعد بالبادية إلا أعداد قليلة جدا فى المنطقة الشمالية ..)

(د) تغيرات قوة العمل : (١)

تعد تغيرات قوة العمل العامة (٢) G. Labour Force من أهم ظواهر عملية التحضر المعاصرة ، فهى تعكس بوضوح جملة التغيرات فى الظواهر الأخرى ، ومرة أخرى تفتقد الدراسة ميزة المقارنة بالمراحل السابقة ، حيث لاتوجد إحصائيات بالمرة من تكوين قوة العمل قبل ١٩٦٥ ، ولايعنى ذلك أنها قد اكتملت علمياً بعد ذلك ، فهى بين ٦٥ — ١٩٧٠ مجرد أرقام مبثوثة هنا وهناك تقديرية غالباً وغير متكاملة ، وهى بعد ١٩٧٠ أكثر انتظاماً . . غير أنها ماتزال تفتقر إلى تفصيلات كثيرة (مثل سن الدخول والخروج من قوة العمل ، تركيبها من حيث النوع والسن . . وغير ذلك . .) . . وهى — بعد — مجرد توزيع قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

وتشير الشواهد — قبل البترول — إلى انقسام قوة العمل آنذاك إلى إطارات واسعة — دون تخصصات واضحة — تابعة للأنشطة الاقتصادية السائدة . . الرعى والزراعة والتجارة . . وبافتراض بساطة أداء هذه الأنشطة عامة . . ضمن الإطار الحضارى السائد قبل البترول (١) وبالنظر إلى جملة التغيرات الحضارية الأخرى بعد البترول — يمكن تحديد أهم تغيرات قوة العمل فيما يلى :

التغيرات الكمية :

يعكس النمو السكانى العام . . وسن الدخول والخروج من قوة العمل . . ما يمكن أن يطرأ على قوة العمل فى مجتمع ما من تغيرات كمية . . بالإضافة إلى عناصر أخرى تفصيلية ، والمرجح أن سن الدخول إلى قوة العمل الرعوية أو الزراعية مبكراً . . بالنظر إلى بساطة العمل ذاته . . فضلا عن قدرة الجميع على القيام به إناثاً وذكوراً . . أو بالمساهمة فى ناحية من نواحيه على الأقل ، وفى إطار اقتصاد معيشى ضئيل الفائض . . تقل نسبة المتفرغين لأعمال أخرى غير متصلة بالعملية الإنتاجية مباشرة . . كالتعليم مثلا ، ومن ثم فالغالب فى مثل هذه المجتمعات أن تكون نسبة قوة العمل إلى جملة السكان عالية بالقياس لغيرها من مجتمعات

---

(١) تعتمد دراسة قوة العمل على نتائج البحث الديموجرافى ١٩٦٦ ، ونتائج تحليلات مصلحة الأحصاءات العامة ، والبيانات التى جمعتها الوزارات المختلفة لأعمالها الخاصة ، وتقرير خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ .

(٢) (المقصود بقوة العمل جملة الأفراد الذين يمكنهم المساهمة فى إنتاج السلع والخدمات ، سواء منهم الذين يساهمون فعلا فى ذلك أو الذين يقدرون على أداء العمل ويرغبون فيه أو يبحثون عنه) راجع محمد صبحى عبد الحكيم . الموقف السكانى فى الوطن العربى ص١٩ .

(٣) Henry Rosehfield, op. cit., p. 144.

الاقتصاد الصناعي أو التجارى (١)، خاصة وأن سن الخروج من قوة العمل أيضاً مفتوحاً.. أى لايلزم خروج شخص ما من قوة العمل الرعوية أو الزراعية فى سن معينة . . والأرجح أن لاتحدث ذلك إلا بالمرض المستعصى أو الوفاة (٢)، حيث يعجز الاقتصاد المعيشى عن إعالة من لايعمل ، وعلى كل فرد من أفراد المجتمع أن يعمل . . حتى وإن بدا عملا تكاملياً .. إلا أنه يعمل وحسب ، غير أن هذه الصورة قد تغيرت جزئياً بعد البترول . وبالأخص بعد تراكم موارده ، فقد اتجهت نسبة متزايدة من فئات السن الدنيا (أقل من ١٥ سنة) نحو التعليم ، واستطاعت نسبة أخرى متصاعدة من إتمام تعليمها إلى مراحل أخرى قد تمتد إلى سنوات متأخرة من مرحلة الشباب (١٥ — ٢٥ سنة)، ويعبر ذلك عن نمو قدرة المجتمع على إعالة نسبة من أفرادة حتى سن متأخرة . . نتيجة تراكم مدخراته ، وفى نفس الوقت أصبح هناك سناً محددة للخروج من قوة العمل . . اما بالتقاعد الاختيارى أو القانونى ، وقد يعنى ذلك تناقص نسبة قوة العمل إلى جملة السكان ، أو بمعنى أدق فى القطاعات الاقتصادية الحديثة .. سواء مايتصل منها بالإنتاج أو الخدمات ، غير أنه يعنى — أيضاً — ارتقاء القوة العاملة كيفا بدرجات حسب قدر تأثرها بعوامل التغيير (٣).

التغيرات الكثيفة :

يعنى الارتقاء الكيفى لقوة العمل . . تنوعها وزيادة درجة التخصص والتمايز بين أقسامها ، ونمو الطلب على التخصصات الدقيقة فى مجالات اقتصادية عديدة ، ويسهم التعليم بالدور الأكبر فى هذا المجال ، حيث تتعدد المدارس وتتنوع وتعلو مستوياتها وتظهر الجامعات لتلبية احتياجات المجتمع فى كافة المجالات ، وقد يحتاج المجتمع فى هذه المرحلة إلى استقدام ماينقصه من العناصر البشرية عالية الكفاءة من الخارج .. وابتعاث أفراد للخارج للحصول على الدراية اللازمة ، وبالفعل . . فإن قوة العمل السعودية تتعرض لهذه التغيرات الكيفية من كافة زواياها وفيما يلى دراسة لأوجه التغيرات التفصيلية التى تتعرض لها فى المرحلة الراهنة والمقبلة — (١٩٧٠ — ١٩٨٠):

وبدراسة شكل (١٣) يمكن تبين ما يلى :

١ — تزايدت قوة العمل العامة (سعوديون وغير سعوديين) فى المملكة من نحو ١,١٠٤ مليون (١٩٧٠) إلى ما يزيد قليلا عن ١,٥٢٢ مليون عاملا (١٩٧٥)، أى بنحو ٤١٨ ألف عاملا ، وهى تمثل زيادة قدرها ٣٧,٨٦٪ (٧,٥٧ سنوياً) . .

(١) Ibid., p. 145.

(٢) Uma Lele, op. cit., p. 27.

(٣) U.N. The International Yearbook and Statesmen's Who, London, 1973-1976, p. 106.

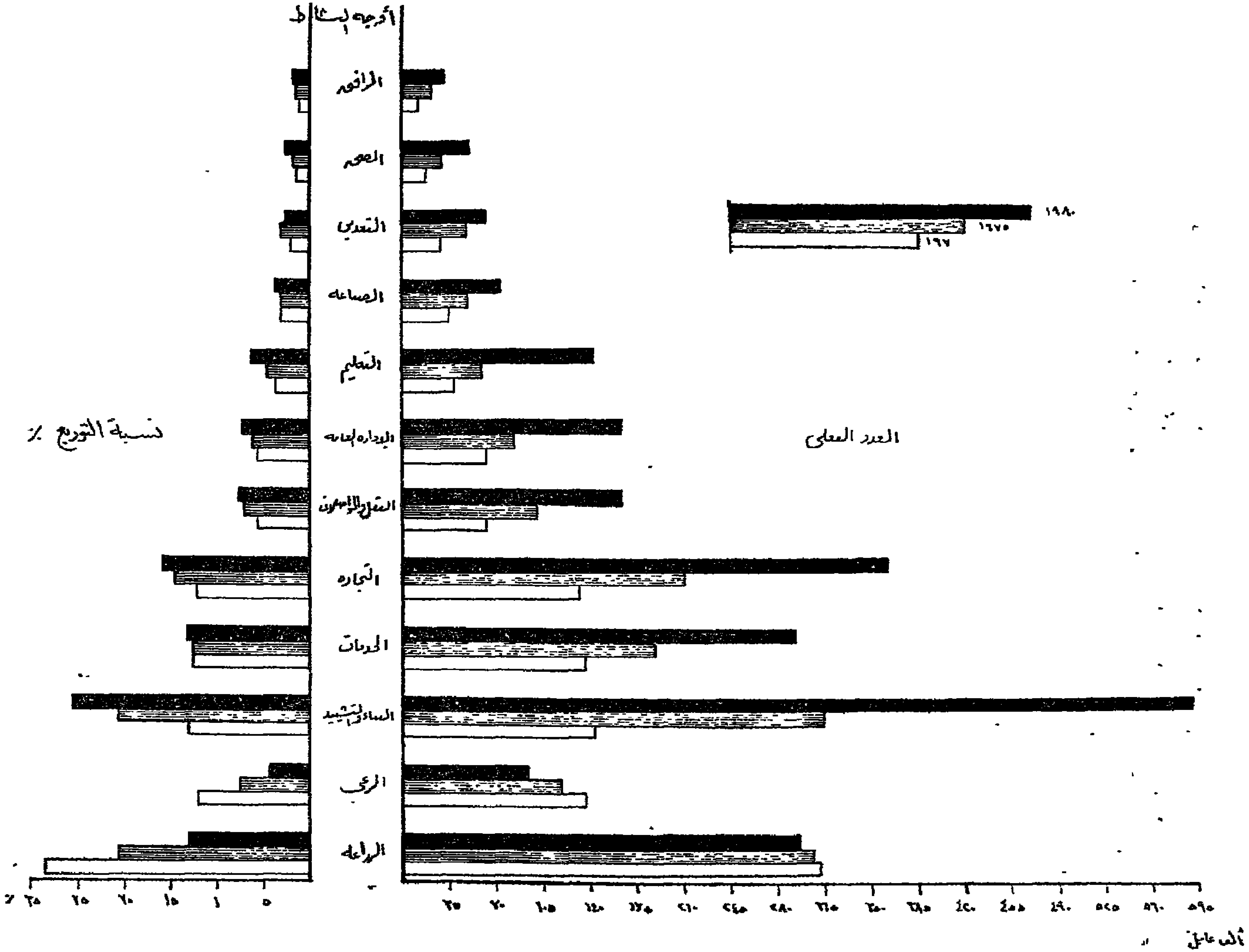

شكل ٦ ـ ١٣ : توزيع قوة العمل في المملكة العربية السعودية على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة . تغيرات التوزيع بين ٧٠ ـ ١٩٧٥ والحجم المتوقع في ١٩٨٠ بناء على معدلات الطلب الحالية

وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الأيدى العاملة السعودية أقل منها بالنسبة لغير السعودية فى الدولة (٣,٧٪ مقابل٤,٢٪)، ومع ذلك لاتزال الأيدى السعودية تشكل نحو ٨٠٪ من جملة قوة العمل بالمملكة حتى عام ١٩٧٥ ، وتزايدت نسبة قوة العمل من السعوديين إلى جملتهم العامة فى المملكة من ٢٢,٢ – ٢٢,٣٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ ، ويرجع انخفاض النسبة إلى عاملين رئيسين . . ، يتصل الأول بضعف مشاركة المرأة (الإناث) فى قوة العمل . . فلم تزد نسبتهن عن ٠,٥٪ فى ١٩٧٠ ارتفعت إلى ١٪ فى ١٩٧٥ ، فهن يمثلن النسبة الكبرى من غير العاملين ، ويرتبط الثانى باتجاه معدلات المواليد للارتفاع فى الفترة الأخيرة ، ومن ثم فقد تجمعت فى فئات السن الدنيا (غير العاملة) نسبة متزايدة من جملة السكان العامة .

وتقدر الزيادة المتوقعة فى الأيدى العاملة السعودية خلال الفترة من ٧٥ – ١٩٨٠ بنحو ٢٣٢ ألف عاملا ، أى بمعدل زيادة ٣,٤٪ سنوياً ، كما يتوقع أن يصل عدد العاملين من غير السعوديين إلى حوالى ٨١٢,٦٠٠ عاملا فى ١٩٨٠ أى بزيادة ٤٩٨,٦٠٠ بين ٧٥ – ١٩٨٠ ، ويلخص الجدول الآتى هذه التوقعات (بالألف) :

	سعوديون	غير سعوديين	جملة	سعوديات	غير سعوديات	جملة	المجموع الكلى
١٩٧٥	١,٢٥٩	٢٠٦	١,٥٦٥	٢٧	٨	٣٥	١,٦٠٠
١٩٨٠	١,٤٧٠	٧٦٧	٢,٢٣٧	٤٨	٤٥	٩٣	٢,٣٣٠
النمو السنوى ٪	٣,١	٢٠,٢	٧,٤	١٢,٢	٤٠,٢	٢١,٦	٧,٨

وبذلك يمثل العمال غير السعوديين مصدراً هاماً من مصادر الأيدى العاملة بالنسبة لكافة المستويات الوظيفية بالمملكة ، إلا أنه لايمكن الاعتماد تماماً على البيانات المتوافرة من عدد العمال الوافدين – خاصة – من أنحاء شبه الجزيرة وغيرهم من العناصر المتخلفة عن موسم الحج(١)) . . فهنالك نسبة منهم غير ملزمة بالحصول على تصاريح للعمل بالمملكة ، أما النسبة الباقية فيصعب حصرها . . بحكم تهربهم من قوانين الإقامة ، وتشير بيانات وزارة العمل والشئون الاجتماعية إلى أن أغلبية العمال الوافدين والنازحين والمستخدمين فى القطاع الخاص غالباً ، ينتمون إلى فئات أصحاب الحرف ومشغلى الآلات والأعمال اليدوية ، وهم يمثلون فى جملتهم ضغطاً متزايداً على المراكز الحضرية ومرافقها وخدماتها ..فضلا عن تضخمها غير الاحصائى (٢) .

(١) معظم هؤلاء من الجاويين والتركستانيين والعجم والأفغان والأفريقيين (راجع عمر رضا كحالة . وجغرافية شبه جزيرة العرب – دمشق – مطبعة الترقى، ١٩٤٥ . ص ٩٩ .

(٢) Philip Regan, « Industrial Foundations and Community Progress », Harvard Business Review (November-December 1952), p. 45.

٢ – تشكل الهجرة الداخلية للسعوديين وغير السعوديين ظاهرة قد تؤثر على الإطار الاجتماعى لكل منطقة من مناطق المملكة ، فخلال السنوات بين ١٩٧٠ – ١٩٧٥ كانت الهجرة إلى المناطق الغربية والوسطى والشرقية موجبة ؛ بينما تزايد النزوح من المنطقتين الجنوبية والشرقية ، وتفسير هذه الاتجاهات اقتصادياً بأنها هجرة رعاة وزراع إلى مراكز الحضر ومناطق البترول . ، ومن المتوقع أن تحدث زيادة فى معدلات الهجرة من المنطقة الجنوبية ، فالثابت أن استجابة البدو لجاذبية الهجرة كانت أسرع وأكثف من استجابة الزراع . ومن ثم فقد شهدت البادية نزوحاً مبكراً . . بالقياس إلى النزوح المتأخر من الريف ؛ ولعل الفارق بين كفاءة وإنتاجية اقتصادى الرعى والزراعة وراء هذه الظاهرة، فالمزارع أقل ميلا لترك قريته من البدوى .. خاصة بالنسبة لزراع عسير وتهامة .. حيث تحقق إنتاجية الزراعة–نسبياً – مستوى يصعب التخلى عنه بسرعة ، خاصة فى ظل مطالب الحياة البسيطة لزراع المنطقة.

وتشير أنماط الهجرة فى المملكة إلى زيادة النزوح إلى المدن من قبل سكان الريف والبادية، والغالب أن تستمر مراكز الحضر الرئيسية (الرياض ، جدة، الدمام ، الخبر) فى اجتذاب المزيد منهم ، والمؤكد أن يؤدى ذلك إلى زيادة نسبة الأيدى العاملة من ذوى المهارات الواقعة فى قاعدة هرم المهارات الوظيفية ، ولتجنب مظاهر البطالة الصريحة والمقنعة، يبدو ضرورياً العمل على تنمية المهارات اللازمة لهذه الأيدى العاملة ، بحيث لاتكون مجرد كم أيدى عاملة ، بل تسهم نوعياً فى تطوير الإنتاج(١) ولذلك فإن تنمية الموارد البشرية تأتى فى مقدمة استراتيجية الخطة العامة للدولة .

وقد ساهمت هجرة العمال – السعوديين وغيرهم – خلال عقد السنين بين ٦٥ – ١٩٧٥ فى المنطقتين الغربية والوسطى إلى المنطقة الشرقية فى إيجاد نوع من التوازن السكانى بين مناطق المملكة فى إطار إعادة توزيع السكان Population redistribution ، وبالمقارنة مع بقية المناطق . . فإن المنطقة الشرقية تضم أكبر عدد من العمال النازحين . . ، فقد اجتذبت ٥٥٪ من مجموع العمال السعوديين النازحين لمختلف مناطق المملكة ، يليها – بالنسبة للسعوديين المنطقة الغربية (٢١,٧٪)، ثم الوسطى (١٧٪) ، فالشمالية (٢,٧٪) فالجنوبية (٣,٦٪) وذلك من جملة عددهم فى ١٩٧٣ (٦٨٢٠ عاملا) . . وتشير هذه الأرقام إلى حقيقة هامة تتصل باتجاهات الهجرة الداخلية فى المملكة ، حيث لم تعد قاصرة على الاتجاه نحو المنطقة الشرقية حيث البترول ، بل ظهرت اتجاهات حديثة منها نحو مناطق أخرى . . حيث المراكز الحضرية ، وهى من أهم الخصائص التى تميز المرحلة الثانية من مراحل تراكم الموارد فى المملكة ، حيث انتقلت نتائج « البترول » إلى خارج مناطق إنتاجه المباشرة كما سبقت الإشارة إلى هذه الظاهرة

(١) Finnie, D.H., « Recruitment and Training of Labour in the Middle East Oil Industry (M.E.J.), Vol. 12), 1958, p. 7.

وبالنسبة للأيدى العاملة غير السعودية فقد بلغت جملتهم ١٣٨٨٠ عاملا فى ١٩٧٣ . اتجهت نسبة قدرها ٣٣,١٪ إلى المنطقة الغربية ، يليها الوسطى ٢٨,٢٪ ، فالشرقية ٢٥,٣٪ ، ثم الشمالية ٦,٤٪ ، فالجنوبية ٧٪ ، وتؤكد الأرقام والاتجاهات ماسبقت الإشارة إليه من ظهور مراكز أخرى – حضرية غالباً – جذابة للهجرة ، بحكم إنعكاس نتائج البترول على اقتصادياتها ، ولما كانت النسبة الكبرى من الهجرة غير السعودية – وهى مؤقتة غالباً – من المهنيين والفنيين والإداريين . ، فإن اتجاهها إلى مناطق أخرى غير منطقة إنتاج البترول (الشرقية) ، يدل على شمول نتائج البترول من ناحية ، كما يدل على وجود مشروعات وخدمات ومرافق تحتاج إليهم فى مختلف مناطق الدولة (شكل ٦–١٣) .

٣ – يمر تكوين قوة العمل بالمملكة بمرحلة تغير أساسية ، وبدراسة جدول (٨)وشكل (١٣) يمكن تحديد أهم خصائص التغير فيما يلى :

– تنمو قوة العمل التفصيلية فى كافة القطاعات الاقتصادية بمعدلات متفاوتة ، باستثناء قطاعى « الزراعة وصيد الأسماك ، الرعى » دلالة على استمرار نزوح الزراع والبدو فى القطاعين إلى غيرها ، وعلى استمرار تناقص أهميتهما بالنسبة لجملة الإنتاج القومى ، وبعد أن كانت الزراعة تستوعب ٢٨,٣٪ من جملة قوة فى ١٩٧٠ . . تناقصت إلى ٢٠,٥٪ فى ١٩٧٥ . . مع بقاء الحجم الفعلى للعمالة ثابتاً تقريباً ، وتبعاً لمعدلات الطلب الحالية على الأيدى العاملة . . فالمتوقع أن تقل هذه النسبة إلى ١٢,٧٪ فى ١٩٨٠ ، بل ويتناقص حجم العاملين الفعلى أيضاً بنسبة ٤,٨٠٪ ، وبالنسبة للرعى . . فقد تناقصت نسبة البدو من ١٢,١ إلى ٧,٥٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ . . كما تناقص العدد الفعلى بنسبة ١٤,٢٪ خلال نفس الفترة ، ولاينتظر أن تزيد نسبته عن ٤,٢٪ فى ١٩٨٠ ، كما سيتناقص العدد الفعلى بنسة ١٤,١٪ أيضاً .

– نمت قوة العمل الفعلية فى بعض القطاعات بدرجات متفاوتة ، غير أن نسبة ماتستوعبه إلى جملة قوة العمل ظلت ثابتة أو تحركت قليلا زيادة ونقصاً ، فبينما زاد الحجم الفعلى للعاملين فى قطاع الخدمات (١) بنسبة ٣٧٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ . . إلا أن نسبة استيعابها تناقصت قليلا(٠,١٪) ، يتوقع لها أن تزيد بنسبة ٥٨٪ بين ٧٥ – ١٩٨٠ ، بالنسبة للحجم الفعلى .. كما تزيد نسبة استيعابها من ١٢,٤ إلى ١٢,٨٪ خلال نفس الفترة الأخيرة ، وفى قطاع النقل والمواصلات والتخزين زاد الحجم الفعلى للعمالة بنسبة ٦٦,٢٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ . . ويتوقع لها أن تزيد بنسبة أخرى تقدر بنحو ٧٥,٥٪ بين ٧٥ – ١٩٨٠ ، غير أن نسبة استيعابها تحركت قليلا من ٥,٦٪ إلى ٦,٨٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ . . ، ولاينتظر لها أن تتجاوز ٧٪ فى ١٩٨٠ .

(١) تشمل الخدمات الشخصية والجماعية والاجتماعية .

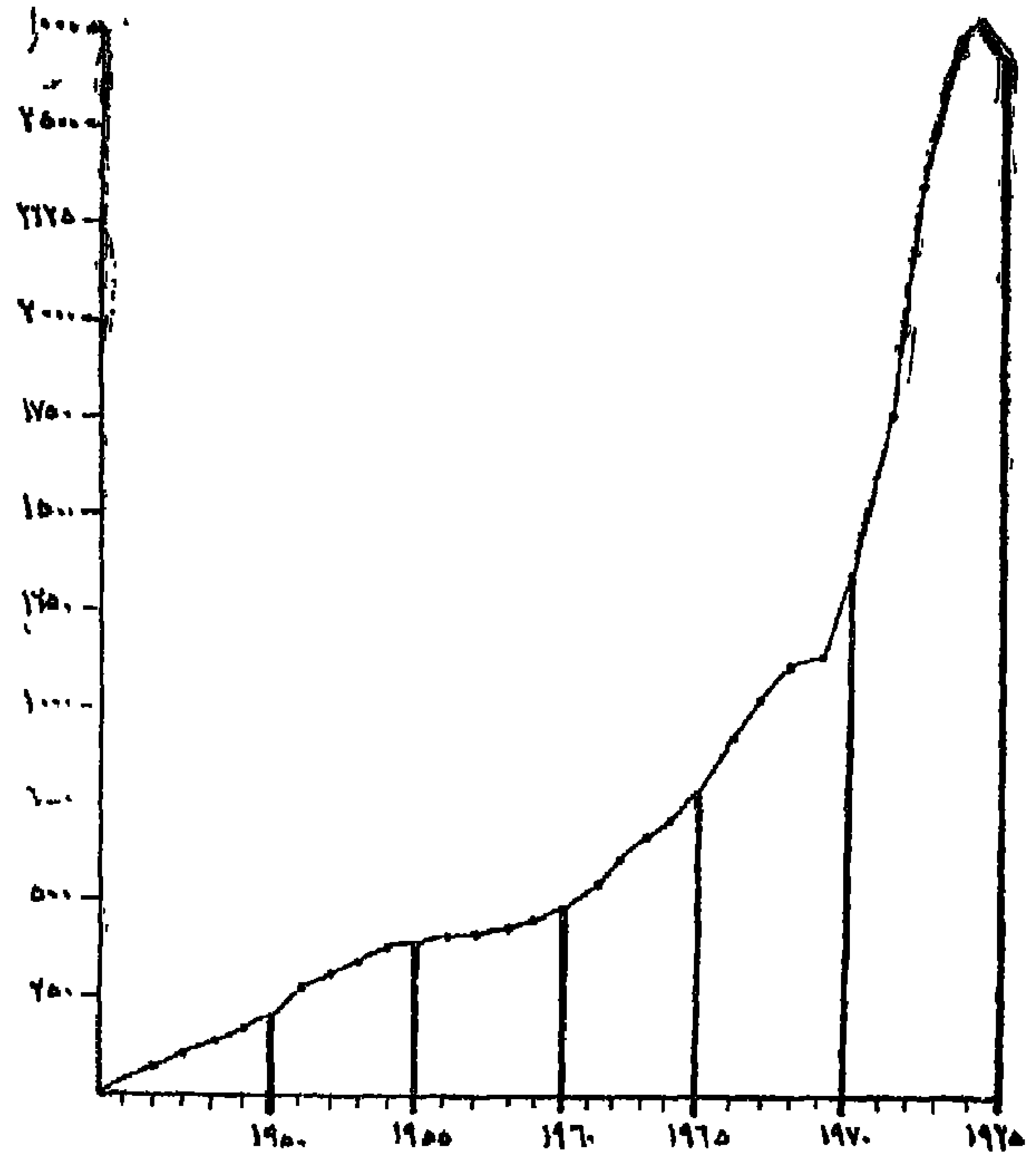

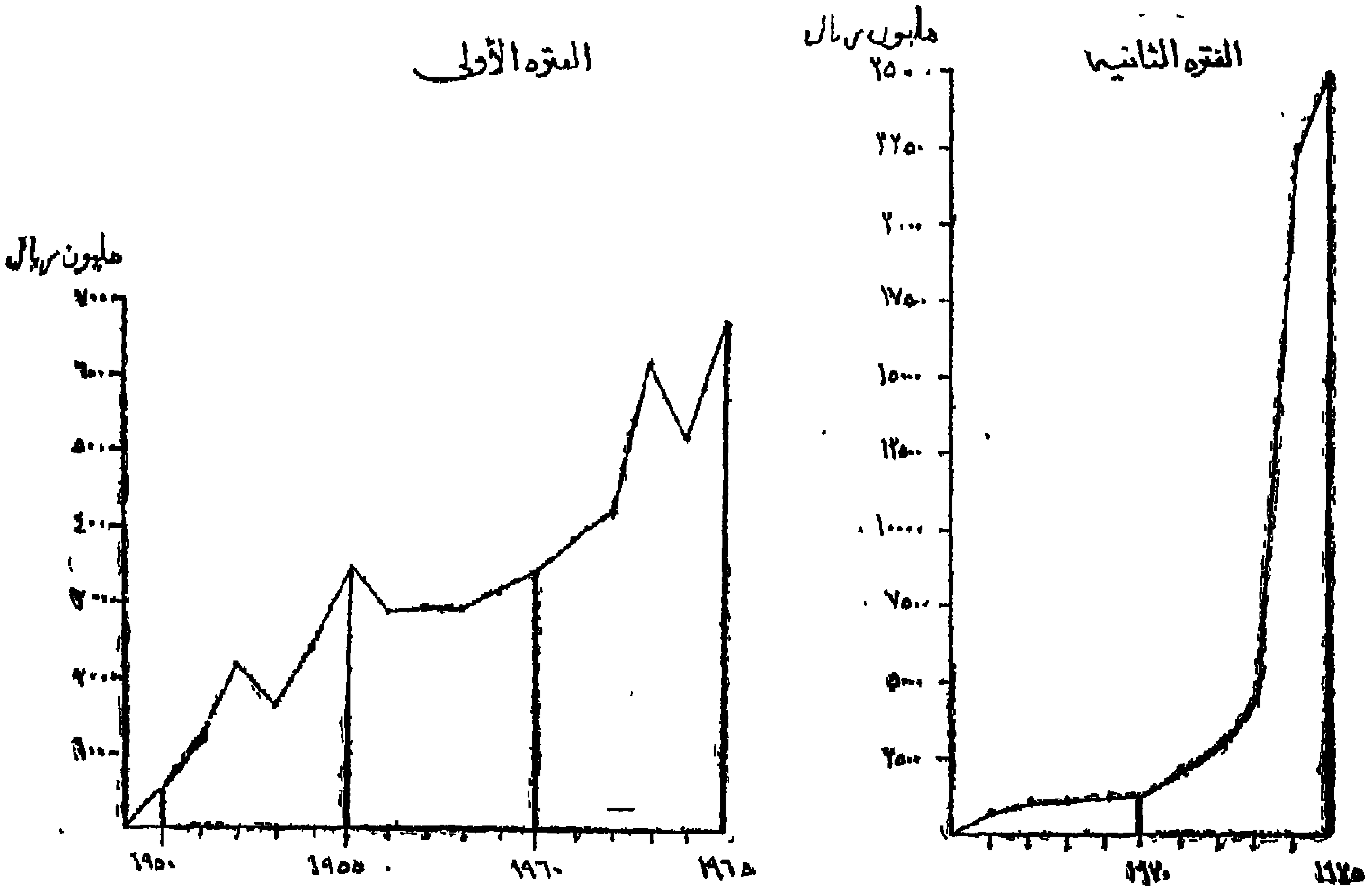

تطور إيرادات البترول في المملكة ٥٠/١٩٧٥

شكل ٦ ـ ١٤ : تطور ايرادات البترول فى السعودية ١٩٧٥/٥٠

وبينما تزايد الحجم الفعلى للعاملين فى الصناعة (١) بنسبة ٢٨,٨٪ ، فإن نسبتها إلى جملة العاملين قد تناقصت قليلا بين عامى ٧٠ – ١٩٧٥ ، ويتوقع أن يتضاعف حجم العاملين بها فى ١٩٨٠ بالقياس مع ١٩٧٠ ، وتتكرر الظاهرة فى قطاعات « التعدين » (٢) ، المرافق ، الصحة ، والتعليم » . . وإن كانت توقعات قطاع التعليم لسنة ١٩٨٠ . . سوف ترفع بنسبة العاملين به إلى نحو ضعفها فى ١٩٧٠ .

– تحتق قوة العمل أعلى معدلات زيادتها فى قطاعى « التشييد والبناء ، التجارة » فقد زادت نسبة العاملين فى قطاع التشييد والبناء من ١٢,٨٪ إلى ٢٠,٦٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ ، والمتوقع زيادتها إلى ٢٥,٤٪ فى ١٩٨٠ . . تبعاً لمعدلات الطلب الحالية ، وبذلك تحتل المرتبة الأولى بين كافة القطاعات من حيث نسبة الاستيعاب ، أما عدد العاملين الفعلى فقد تزايد بنسبة ٢٢٢٪ فى الفترة الأولى ، وتشير المتوقعات إلى احتمال زيادتها بنسبة أخرى قدرها ١٨٨٪ فى الفترة الثانية ، وتساهم اليد العاملة الأجنبية بنسبة هامة من هذا القطاع ، وتشمل أعمال البناء والتشييد وتعبيد الطرق وتأسيسات الموانئ ، وإنشاء المطارات والبلديات وشبكات الهاتف والشوارع وشبكات المجارى والأسواق والمسالخ ، والمستشفيات والإسكان والمدارس حتى المرحلة الثانوية (٣) ، غير أن معدل النمو السريع هذا قد شكل ضغطاً على الموارد المتاحة للقطاع ، والاحساس بنقص الأيدى العاملة . فضلا عن الآثار التضخمية التى رفعت من أجرة اليد العاملة بنسبة ٢٠٠٪ بين عامى ٦٩ – ١٩٧٣ .

ويشمل قطاع التجارة . . « تجارة الجملة والتجزئة ، والمطاعم والفنادق ، والتمويل والتأمين والعقارات ، ومكاتب العمل » ، وقد تزايد الحجم الفعلى لقوته العاملة بنسبة ٦٢,١٪ بين ٧٠ – ١٩٧٥ .. ويتوقع أن تزيد بنسبة أخرى قدرها ٧١,٣٪ بين ٧٥ – ١٩٨٠ ، كما تزايدت نسبته من ١١,٨٪ إلى ١٣,٩٪ فى الفترة الأولى . . ويحتمل أن تصل إلى ١٥,٥٪ فى ١٩٨٠ ، ليحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة الاستيعاب .

وهكذا . . يتضح أن أهم وجوه التغير فى تكوين قوة العمل . . إنما تتمثل فى تراجع قطاعى الزراعة والرعى عن المرتبة الأولى التى كان يحتلانها معاً فى ١٩٧٠ باستيعابهما نحو ٤٠,٤٪ من جملة القوة العاملة ، حيث لم يعودا يستوعبان سوى ٢٨٪ فى ١٩٧٥ ، والمتوقع أن تنخفض إلى ١٦,٩٪ فى ١٩٨٠ على حساب قطاع الرعى بصفة أساسية ، وفى نفس الوقت . . فقد تقدمت جملة الأنشطة الحضرية لتحتل هذه المرتبة بنسبة متزايدة . . حتى ليكاد يتوقع أن تستوعب نحو ٨٣,١٪ من جملة الأيدى العاملة .

---

(١) تشمل صناعة تكرير الزيت .

(٢) يشمل التعدين والمحاجر الزيت الخام والغاز الطبيعى .

(٣) تزايد معدل استهلاك الأسمنت من ١,٢ إلى ٢ مليون طن بين عامى ٧٠ – ١٩٧٥ .

ثانيا : عوامل ودنياميات التحضر في المملكة

(العامل الاقتصادى ، العامل السياسي ، عوامل أخرى)

مقدمة :

تشمل عوامل التحضر جملة التجهيزات الأساسية اللازمة للدفع بعملية التحضر المعاصرة للوصول إلى أهدافها سواء عن طريق ظهور مراكز حضرية أو تحول بعض القرى إلى الحضر.. أو نقل نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، وقد تكون هذه العوامل موجهة مباشرة ومنذ البداية لهذه الأهداف ، أو قد يكون تحقيقها أيضاً من خلال عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . . أى أن يكون « التحضر » من نتائج التنمية ، أما الديناميات فهى تعنى الكيفية التى تتم بها هذه العملية . . وما يؤدى إليه كل عنصر بها من نتائج تخصه .. وعلاقة كل عنصر منها بالآخر (مثل العلاقة بين التعليم والتحضر ، والتعليم وتغيرات قوة العمل . على سبيل المثال . .) ، أو بمعنى آخر . . جملة العلاقات الداخلية غير المحسوبة بين عوامل التحضر وتداعياتها . . وما يؤدى إليه هى بذاتها من قوى دفع أو جذب لعملية التحضر ككل ، وربما يكون مفيداً مناقشة الموضوع فى هذا الإطار (١) .

(أ) العامل الاقتصادى :

لعل من أهم الحقائق المتصلة بظواهر التحضر المعاصر فى السعودية ، أنها عملية تتم من خلال التمويل أساساً ، وقد وصل « التمويل » حداً من الضخامة . . بحيث اختزل مراحل طويلة يستغرقها التحضر التدريجى عادة ، خاصة مايتصل بظواهر التحضر المادية ، ورغم أنه يصعب التفرقة دائماً بين ظواهر التحضر المادية وغير المادية . . لتداخلها وتفاعلها ، إلا أن الثابت أن التحضر من خلال التمويل يكون بطيئاً بالنسبة لظواهره غير المادية بالمقارنة مع المادية منها .

والغالب أن اقتصاد الرعى والزراعة السائد فى المملكة — قبل البترول — لم يكن كافياً

---

(١) Uma Lele, op. cit.

لتمويل جملة ظواهر التحضر المادية السابق الإشارة إليها (١) ، وربما كان فقط — كافياً مع قنوات موارد أخرى (التجارة ، الحج) على تحقيق حالة من التحضر التدريجى البطىء تشابه حالات أخرى مماثلة فى العالم النامى عموماً ، غير أن هذه « الطفرة » ان صح التعبير تمثل حالة نموذجية من حالات التحضر بالتمويل ، ومما يدعم هذا التصور أن نتائج « البترول » لم تقتصر على مناطقه فى الشرق ، بل امتدت انعكاساته كدوامات متسعه إلى أنحاء المملكة ، مثيرة أمواجاً متلاحقة من عمليات التحضر ومظاهره بها جميعاً ودون استثناء ، ذلك لأن موارد البترول المتزايدة قد صبت فى ميزانية الدولة قوة دافعة ، مكنتها من تمويل العملية على على مستوى الدولة كلها .

ومرة أخرى . . لن يكون « البترول » موضع هذه الدراسة بصفة مباشرة ، وإنما نتائجه وانعكاساته . ليس من أجل توضيح أهمية البترول ودوره فى العملية الجارية الآن فى السعودية . . فأهميته ليست موضع مناقشة ، وقد نال دوره المباشر حظه فى عشرات من — الدراسات والتحليلات ، أن أهميته ودوره تبدو هذه المرة من وراء ستار ، وهو ستار شفاف ، لأنه بكل وضوح وراء ما يحدث الآن فى المملكة من تغيرات ، ورغم ذلك ولأنه يمثل نوعاً من الاقتصاد غير الدائم ، ولأنه يتركز فى منطقة بعينها فى الدولة دون غيرها ، ولأسباب أخرى عديدة . . فإن دوره فى عملية التحضر المعاصرة فى المملكة لا يتجاوز التمويل مع بعض النتائج الحضرية المباشرة المرتبطة بظهور تجمعات سكنية بكثافة عالية نسبياً فى مناطق الإنتاج ذاتها ، وبدء عملية النزوح السكانى إليها من مناطق الدولة المختلفة تحت جاذبية أجورها وخدماتها ، أما ما تداعى بعد ذلك من نتائج وظواهر . . فتتصل بالقدرة على التمويل وتوجيهه . . ولذلك فإن عملية التحضر المعاصرة . . تكاد تتفق مع مراحل القدرة على التمويل كما وكيفا ، فهى قد بدأت ببطء بين عامى ١٩٣٨ — ١٩٦٠ (٢) . . متمشية مع مرحلة تراكم الموارد — الرأسمالية . . وبناء الهيكل العام للاقتصاد ، ثم دخلت مرحلة الانطلاق بين عامى ١٩٦٠ —

---

(١) (. . . خلال الأربعينات من هذا القرن . . كانت المملكة تعانى من ظروف إقتصادية سيئة ، . . وكانت عملات ورقية أجنبية كثيرة تتداول على طول سواحلها . . ، فى حين كان دولار ماريا تريزا الفضى شائع التداول فى المناطق الداخلية ، وإلى حين اكتشاف الزيت ، ظلت المملكة تعتمد على الجمارك وعلى رسوم الحج كموارد رئيسية لخزينة الدولة ، أما رصيد الخزينة من العملات الصعبة ، فكان يعتمد مباشرة على الحجاج وما يجلبونه معهم من عملات بلادهم . .) راجع توم شى « الريال السعودى . . لبنة فى صرح التقدم الإقتصادى » مترجم مجلة قافلة قافلة الزيت ، الظهران ١٣٩٢ — ١٧٣ . ص ٧٥ .

(٢) لم يكن بالمملكة حتى عام ١٩٤٨ سوى مصرف واحد (نيذر لاندز تريد نغ سوسيتى) الذى افتتح فى جدة عام ١٩٢٦ ، وقد بدأ التحول الإقتصادى فى المملكة عام ١٩٤٥ مع نمو إنتاج الزيت وزيادة إيرادات الدولة إلى الموانى والمطارات والطرق والمخازن ، وزيادة الطلب على العملة .

١٩٧٠ .. عندما وصل التراكم حداً يسمح باستثمارات وتوظيفات انمائية واسعة النطاق ، ومنذ عام ١٩٧٠ ، بدأت مرحلة التخطيط . . مع تشعب الاستثمارات والتوظفات وتعقد الحركة الكلية لرأس المال ، ووصول الدولة إلى مرحلة القدرة على توجيه اقتصادها توجهاً شاملا من أجل المستقبل . . فى إطار تصوراتها المحددة لهذا المستقبل ومن هذه الزاوية . . فإن دور « العامل الاقتصادى » فى عملية التحضر المعاصرة . . يتبدى فى مجموعة من العناصر — المتصلة بالتمويل البترولى مباشرة . . ثم فى تداعياته الأخرى بالنسبة لجوانب الاقتصاد السعودى المختلفة.. التقليدية منها (الزراعة والرعى) والحديثة (الصناعة) .. وهو ما يمكن تناوله فيما يلى :

التمويل والتحضر :

لقد اكتشف البترول بكميات تجارية فى مارس ١٩٣٨ (١) ،وأنشىء أول معمل للتكرير فى « رأس تنورة » فى ديسمبر ١٩٤٥ ، وبدأت شركة الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) فى إنشاء خط التابلاين فى ١٩٤٧ .. وأتمته فى ١٩٥١ .. لنقل ما يقرب من ٤٠٪ من جملة إنتاج البترول السعودى (عدا مزاياه الاقتصادية الأخرى (٢).

وقد تطور الإنتاج والدخل بمعدلات متزايدة بعد الحرب الثانية على النحو التالى (الإنتاج بملايين البراميل الأمريكية ، الدخل بالدولار بالمليون) (٣).

السنة	١٩٤٦	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
الإنتاج	٥٩,٩	١٩٩,٥	٣٥٦,٦	٤٨١,٣	٨٠٤,٨	١١٧٤	٢٥٨٢
الدخل (دولار)	١٠,٤	٥٦,٧	٣٤٠,٨	٣٣٧,٧	٦٦٤,١	١٢١٤	٢٥٦٧٦

وتوضح الأرقام وشكل (١٤) ببساطة أن إيرادات الزيت قد تضاعفت عشرات المرات فى أقل من ٣٠ سنة ، ولا يرجع ذلك لتضاعف الإنتاج فحسب . . بل أيضاً لزيادة ثمن وحدته (٤) . . فضلا عن تغيير سعر الريال بالنسبة للدولار (٥) ، والأهم من ذلك — بالنسبة

(١) بلغت إيرادات الزيت فى ١٩٣٩ نحو ٣,٢ مليون دولار ، وكان الإنتاج نحو ٥٠٠ ألف برميل .

(٢) Lençzowski, G. « Oil and State in the Middle East (Ithaca, NY, Cornell Univ.), 1960, p. 10.

(٣) مؤسسة النقد العربى السعودى . دائرة الأبحاث الاقتصادية ، التقرير السنوى (١٥ عددا) من ١٣٨١ — ١٣٩٥هـ) . ١٩٦١ — ١٩٧٥ . ص ٩٤ .

(٤) كان الثمن المعلن للبرميل ١,٧٨ دولاراً (١٩٧٠)، إرتفع إلى ٣,٢٨ دولار (١٩٧٠) ، ارتفع إلى ٣,٢٨ دولار (١٩٧٣) ، ثم إلى ١١,٧ دولار (١٩٧٤).

(٥). كان سعر الصرف الرسمى ٣,٧٥ ريالاً للدولار بين ٦٤ — ١٩٦٩ وقد أصبح فى ١٩٧٣ بسعر ٣,٥٥ ريالا للدولار .

للمستقبل – أن تقديرات الاحتياطى من المخزون ما تفتأ تتزايد مع كل اكتشاف جديد للزيت فى مناطق إنتاجه القديمة أو الجديدة (١)، وذلك مع تعدد شركات الاستغلال، وزيادة عمليات وكفاءة البحث والتنقيب، وقد انعكس ذلك تراكماً فى احتياطى العملات الأجنبية القابلة للتحويل، وزيادة فى استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية ٢)، وبينما لم تكن جملة الاحتياطى تزيد من ٤٢٦٨ مليون ريالا فى ١٩٧٠.. ارتفعت إلى ٧٧٠٦٨ مليون ريالا فى عام ١٩٧٤ (٣).

والواقع أن مايهمنا فى هذا المجال.. بالنسبة لهذه الأرقام.. هو صلتها بعملية التحضر المعاصرة فى الدولة من ناحية.. ثم وضع باقى عناصر الإنتاج (الزراعة، الرعى، التجارة) بالنسبة لها من ناحية ثانية، ومما له مغزى هام فى مجال عملية التحضر العام للدولة.. هو تزايد «الاعتمادات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» كما يوضحها (شكل ١٥).

فلقد تجاوزت الإيرادات فى ١٩٦٥ ضعف ماكانت عليه فى ١٩٦٠ شكل (١٥)، إذ ارتفعت من ١٧٨٦ إلى ٣٩٦١ مليون ريال، وتزايدت اعتمادات التنمية الاقتصادية بنحو ٤ مرات فى نفس الفترة، إذ ارتفعت من ٦٣٤ إلى ٢٢٦٥ مليون ريال، ولم يؤد هذا التوسع إلى زيادة متوسط الدخل الفردى فحسب، بل أنه دعم أيضاً التجهيزات الأساسية للهيكل الاقتصادى، إذ اتجهت هذه الاعتمادات نحو المشروعات الانمائية، وكان هناك أيضاً ارتفاع ملحوظ فى النشاط الاستثمارى للقطاع الخاص، وخاصة فى مجال التشييد والبناء، ويتجلى ذلك فى زيادة السلع الرأسمالية المستوردة مع زيادة الإنتاج المحلى لمواد البناء.. وخاصة الأسمنت(٤) وهناك مايشير أيضاً إلى تقدم الإنتاج الزراعى. وفى ١٩٧٠ بلغت ميزانية التنمية ٢٥٩٦ مليون ريالا كميزانية للمشروعات.. عدا ١١٦٠ مليون ريال لأجهزة التنمية الرئيسية (المواصلات، الزراعة، التعليم، الصحة، العمل، الشئون الاجتماعية) وغيرها.. وبهذه الدفعة التمويلية بدأت خطة التنمية الخمسية الأولى ٧٠ – ١٩٧٥، وقد حددت لها هدفاً استراتيجياً قوامه

---

(١) قدر الاحتياطى بنحو ٦٦ الف مليون برميل (١٩٦٦). ارتفع إلى ١٣٨ الف مليون (١٩٧٢)

(٢) تزايدت جملة الاستثمارات الاجنبية فى المملكة من ٧٨٥ مليون ريالا (١٩٧٠) إلى ٢٠١٠٩ مليون ريال (١٩٧٤).

(٣) بلغت جملة المراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة فى المملكة وفروعها ٧٩ بنكا (١٩٧٥).

راجع: مؤسسة النقد العربى السعودى. دائرة الابحاث الاقتصادية، التقرير السنوى (١٥ عددا) بين (١٣٨١ – ١٣٩٥هـ) ١٩٦١ – ١٩٧٤. ص ٨٩.

(٤) بلغت جملة الانتاج المحلى من الاسمنت ٣٠,٣ ألف طن (١٩٥٨).. بنسبة ٨٪ من احتياجات المملكة، وقد استوردت الباقى، وقد ارتفعت جملة الإنتاج المحلى إلى ١,١٢٥ مليون طن فى ١٩٧٥.. وقد غطى ذلك نحو ٨٠٪ من استهلاكها.

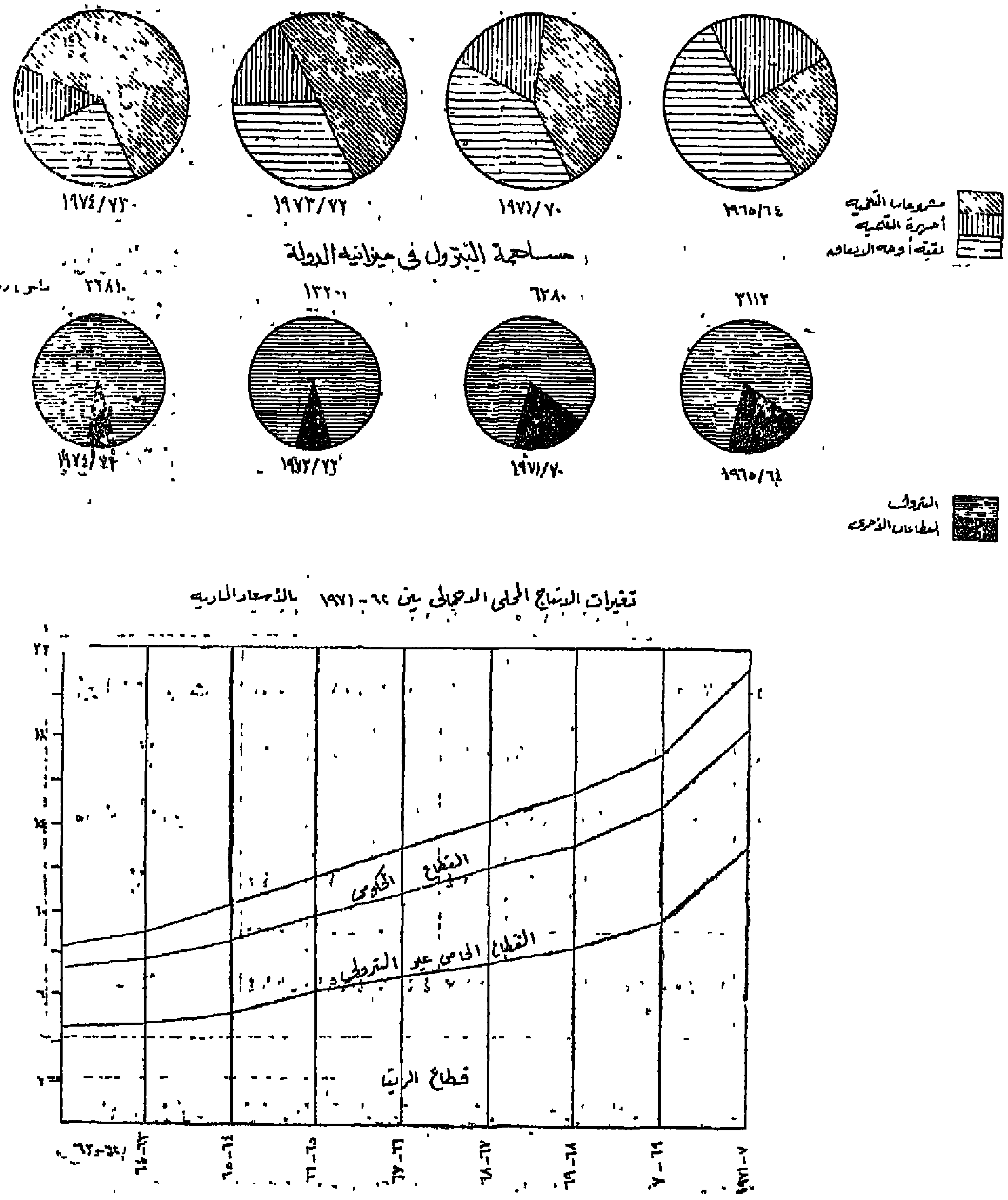

شكل ٦ ـ ١٥ أوجه الانفاق في ميزانية الدولة في بعض السنوات

(تنويع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على الزيت) (١)، وبالنسبة لهذا الهدف . . فقد تزايدت جملة مساهمة القطاعات غير البترولية فى الإنتاج المحلى من ٧٨٠٢ مليون ريالا فى ١٩٧٠ إلى ١١٨٥٧ مليون ريالا فى ١٩٧٣ بالأسعار الجارية ، وقفز معدل النمو الحقيقى لهذه القطاعات معاً من ٣,٩٪ إلى ٩,٩٪ خلال نفس الفترة ، وهى نسبة نمو أعلى منها فى قطاع البترول لنفس الفترة (٢) ، غير أن المفارقة فى مثل هذه الأرقام تنشأ من كون إيرادات الزيت هى مصدر تمويل عملية التنمية فى القطاعات غير البترولية .

وهكذا . . فإن سرعة تحقيق هذا الهدف تعتمد على نطاق وسرعة قيام الحكومة باستغلال موارد الزيت ، وكلما كان النجاح أكبر فى تحقيق هذا الاستغلال . .كلما ازدادت — أيضاً — مساهمة الزيت فى الإنتاج المحلى الإجمالى ، على أن المعيار فى تقدير مدى نجاح هدف التنويع الاقتصادى خلال السنوات القادمة .. ليست المساهمة النسبية للزيت فى الإنتاج الإجمالى المحلى، بل فى مدى النمو المتحقق فى القطاعات الأخرى ، ويلخص الجدول الآتى العلاقة بين إيرادات قطاع البترول وإيراد القطاعات الأخرى فى السنوات العشر الأخيرة (٦٥ — ١٩٧٥) بملايين الريالات ، والنسب مقربة للواحد الصحيح (٣) :

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
إيرادات الزيت	٤٠٩٨	٤٠٣٧	٣٨٩١	٤٨٦٧	٦٨٧٩	٩٨٥٩	١٢١٠٦	٢١١١٠	٩٤٤٣٢	٨٦٩٦٩
٪	٨٨	٨٦	٨٤	٨٦	٨٧	٩١	٩٢	٩٣	٩٦	٩٠
مصادر أخرى	٥٦٦	٦٦٠	٧٦٥	٧٩٥	٩٩٩	٩٢٣	١٠٩٤	١٧٠٠	٣٨١٥	٨٨٧٨
٪	١٢	١٤	١٦	١٤	١٣	٩	٨	٧	٤	١٠
جملة	٤٦٦٤	٤٦٩٧	٤٦٥٦	٥٦٦٢	٧٨٧٨	١٠٧٨٢	١٣٢٠٠	٢٢٨١٠	٩٨٢٤٧	٩٥٨٤٧

(١) وزارة التخطيط . المملكة العربية السعودية . خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ — ١٤٠٠ (١٩٧٥ — ١٩٨٠) ص ١٠٠ .

(٢) إتجهت السياسة البترولية للمملكة إلى خفض إنتاجها منه . . وقد بلغت نسبة الانخفاض ١٦,٥ ٪ فى ١٩٧٥ .

(٣) مصدر الأرقام . وزارة البترول والثروة المعدنية ، النشرات الاحصائية البترولية ، بيانات شركة الزيت .

وتوضح الأرقام أهمية قطاع البترول فى الاقتصاد السعودى ، وهو ما ترى سياسة التنويع الاقتصادى إلى الحد منه ، ويلاحظ أن القطاعات الاقتصادية غير البترولية تبلغ فى ١٩٧٥ أكثر من ضعف مجموع الإنتاج العام بما فيه البترول فى ١٩٦٦ ، وحسب افتراضات إحصائية معينة . . يقدر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلى الإجمالى من ٣١٨٥ ريالا — (٦٩ / ١٩٧٠) إلى ٢٣٩٨٠ ريالا (٧٤ / ١٩٧٥) (١) .

وتشير الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية للمملكة . . إلى أن اقتصادها يحتاج بصفة أساسية إلى تنويع مصادر الثروة . . من خلال قواعد الصناعة البتروكيماوية (بشكل خاص) والزراعة (المشروعات الزراعية الكبيرة) والرعى (تنمية المراعى والثروة الحيوانية) ، والتعدين (استغلال الموارد المعدنية غير البترولية) ، وأن هذه التنمية يجب أن تتم من خلال المؤسسات الكبيرة (وليست الصغيرة السائدة) ، وشركات التسويق العلمية (وليس — فقط) . . ، وأن ذلك كله وغيره . . يجب أن تشمله خطة قومية عامة للتنمية الشاملة .

وتقدر التكاليف الإجمالية للخطة (١٣٩٥ — ١٤٠٠هـ) بحوالى ٤٩٨,٠٠٠ مليون ريال . . حسب أسعار عام ٩٤ / ١٣٩٥هـ ، أو مايعادل حوالى تسعة مرات حجم خطة التنمية الأولى (٧٠ — ١٩٧٥) ، وسيتطلب تنفيذ الخطة زيادة كبيرة فى العمال الأجانب يقدر عددهم بحوالى نصف مليون عامل .

وتأتى تنمية الموارد البشرية فى مقدمة استراتيجيات التنمية ، ويعد هذا الهدف مع هدفى تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى ، والتنمية الاقتصادية لمناطق المملكة بواسطة تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة ، وتوزيع — الاستثمارات الإنتاجية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة ، الأسس العامة لاستراتيجية التنمية فى المملكة .

العامل السياسى :

مع تكوين الدولة السعودية (القرن ١٣ هـ — ١٩م) أصبح واضحاً أن دور القبيلة قد قارب الأفول (٢) . فى وجود الدولة تصبح القبيلة بلا معنى أو وظيفة تقريباً ، فالولاء للدولة قبلها ، ووحدتها أهم من استقلال كل قبيلة بكيانها ، وتتعدد مستويات التناقض بين

(١) يلعب التضخم دورا هاما فى هذه الأرقام .

(٢) راشد البراوى . الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الاوسط (مترجم) القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧٠ . ص ٩٧ .

الدولة والقبيلة . . لأن للدولة المعاصرة تنظيماتها وإداراتها وارتباطاتها الاقتصادية وخططها العامة للتنمية وتنظيم السكان وإعادة توزيعهم ، وهى تتجاوز بأهدافها بمراحل كيان القبيلة المحدود بولاء خاص ونظم ضيقة ، فالفارق هنا فارق فى المقياس ، وفى اتساع نظرة المجتمع والقدرة على توجيهه ، ولقد واجهت الدولة السعودية المشكلة منذ وقت مبكر نسبياً — بالعمل على توطين البدو فى مراكز سكنى مستقرة عرفت بالهجر (١) . . لأغراض دينية واقتصادية وسياسية ، ففى هذه الهجرة يتلقى البدو مبادىء الدين الإسلامى الصحيحة على أيدى المتفقهين ، ويعملون بالزراعة . . حيث قامت الحكومة بتأسيس مئات الآبار بعد دراسة واسعة لموارد المياه . . خاصة فى الرياض ، ثم لتنمية ولاء الأفراد تجاه الدولة التى أصبحت ترعاهم ، كما واجهت مشكلات بدو الحدود بينها وبين الدول المجاورة كالكويت والعراق ، والأردن واليمن ، كما قامت هذه الدول بدورها بمواجهات مماثلة تبعاً لظروف كل منها ، فقد كانت حركة القبائل لاتلتزم بما طرأ فى مناطقها من تقسيمات سياسية ، متبعة نفس نظم تحركاتها القديمة بحثاً عن العشب . . والتى تنظمها التقاليد البدوية الصحراوية . . حيث لكل عشيرة ديرتها ولكل قبيلة زمامها . . وليس نادراً أن تقوم المنازعات فيما بينها خاصة فى سنوات الجفاف ، والثابت أن معظم عشائر البدو عند الحدود ماتزال تحتفظ بروابطها القبلية القديمة ، سواء عن طريق الاتصال أو الحركة الرعوية المنسقة ، وتطبيق العرف المتبع دون أى من قوانين الدولتين أو الدول التى تشملها ، غير أنهم فى مجموعهم — الآن — ينظر إليهم كجيوب متخلفة . . يجب أن تنتهى مع الزمن أو بالتوطين أو بمراقبة تحركاتهم عبر الحدود ، أو بتركهم للعوامل الحضارية القوية تفعل فعلها معهم (٢) .

ولم يكن للقبيلة أن تواجه الدولة . . ، ليس لأن الدولة أقوى بمراحل ، أو ما تمتلكه من وسائل الاتصال والدعاية التى تمكنها من الوصول إلى البدوى فى خيمته (الراديو) . . أو تنظيماتها التى تتداخل مع حياة المواطن من مولده (تسجيل الميلاد) إلى وفاته (شهادة الوفاة) ، بل — وبنفس الدرجة — لأن القبيلة ذاتها قد ارتضت كلياً أو جزئياً أن تذوب فى

---

(١) بدأ تنفيذ هذه التنظيمات فى عام ١٩٣٩ . ومن أمثلتها ١٤ هجرة فى المنطقة الشمالية ، وقد كان لمشروع إنعاش البادية الفضل فى إنشائها ، وجملة مساحتها ٢٥٨٦ دونما وهذه الهجر هى « البدع ، شغب ، الشواق ، البديع ، الدسة ، الحمض ، أبو طينة ، المويلح ، شرما ، الأعشرة ، ومج ، أم طعيس ، قيقاب ، رابض » وهى تمد مدن تبوك وحقل وضبا باحتياجاتها من الخضر .

(٢) بينما يقرر ابن خلدون — من جهة — أن العصبية ضرورية لتأسيس الدولة ، يلاحظ — من جهة أخرى أنها قد تعرقل تأسيس الدولة ، وذلك أن كانت متعددة ومتنافرة . راجع :

Melamid, A., « Political Boundaries and Nomad Grazing », Geog. Rev., Vol. 24, 1928, p. 66.

ذلك الكيان الأكثر قوة ، وتحت دوافع الحاجة الاقتصادية ، وإغراء الأجور ، وجاذبية مراكز الحضر ، والتخلص من حياة البداوة القاسية ، اندفعت تيارات الهجرة من أكفأ عناصر القبيلة وشبابها . . نحو المؤسسات والإدارات الحكومية التابعة للدولة . . تيارات غير محسوسة أولا . . وفردية غالباً . . غير أنها مع الزمن تفعل فعلها النوعى فى كيان القبيلة ، الذى أخذ يتناقص عدده ويشيخ أفراده . . وتقل قدرته أكثر فأكثر على المقاومة (١) .

ولم تكن تقديرات نسبة البداوة — حتى عهد قريب — تقل بها فى المملكة عن ٦٠٪ من جملة سكانها ، بل إن تقديرات الأمم المتحدة وصلت بها إلى مابين ٨٥ — ٩٠٪ من جملة السكان (١٩٧٠) وفى غيرها أيضاً من المصادر والدراسات ، غير أن إحصاء السكان العام الذى أجرى فى السعودية فى سنة ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م . . يهبط بنسبة البداوة العامة بها إلى ٢٦,٨٧٪ فقط ، فأما أن تكون جملة التقديرات مبالغة فى نسبة البدواة زيادة أو نقصاً . . ربما لاختلاف أساس التقدير أو لعدم تحديد مفهوم للبداوة مشترك بينهما ، أو لأن البادية قد شهدت بالفعل عملية تفريغ سكانية خلال ربع القرن الأخير (٢) . . ، بدرجة أعاقت التوصل إلى تقدير دقيق لحجم النزوح البدوى إلى مناطق البترول والمراكز الحضرية الأخرى ، خاصة وأن النزوح لايتضمن انقطاعاً تاماً عن البادية ، بل يشمل فى نسبة منه نوعاً من المراوحة بينها وبين مناطق النزوح ، بمستويات يصعب تحديد ظلالها بدقة ، غير أن الثابت . . كما تشير اتجاهات توطن البدو الحالية ومشروعاته . . هو اتجاه نسبة البداوة للتناقص سواء فى الحاضر أو المستقبل (شكل ٦ — ١٢) .

وضمن « التصور الحضارى » .. فليست البداوة حضارة متخلفة ، بل هى حضارة متميزة بخصائصها (٣) ، وما جعلها فى نظر « التاريخ » متخلفة جملة تطوراته الفكرية والسياسية ونضوج القومية والتقدم العلمى الآلى وطغيان الحضارة الصناعية ، لقد واجه بدو

---

(١) راجع : أ — محمد محمود الصياد توطين البدو فى البلاد العربية . مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ديسمبر ١٩٦٩ .

B) Bunzal, R., « The Economic Organization of Primitive Peoples », in F. Boas (General Anthropology, New York, Heath, 1959.

C) Charles, M. Doughty, op. cit.

D) Herskovits A.N., « The Economic Life of Primitive Peoples, New York, 1940.

E) Holler, J.E., Population Growth and Social Change in the Middle East, Washington, 1964.

(٢) قدرت جملة الأيدى العاملة فى البادية بنحو ١٣٤ ألف نسمة ، فى ١٩٧٠ . . ، بنسبة قدرها ١٢,١٪ من جملة القوة العاملة فى المملكة ، تناقصت إلى نحو ١١ ألف نسمة فى ١٩٧٥ . . بنسبة نحو ٧,٥ ٪ والمتوقع أن تهبط إلى نحو ٩٩ ألف نسمة فى ١٩٨٠ بحيث لا تزيد نسبتها إلى جملة قوة العمل عن ٤,٢ ٪ (عن وزارة التخطيط : تقرير خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ص ٣٩ ، ١١٤) .

(٣) Horskovts, A.A., op. cit., p. 87.

المملكة حضارة أقوى بإمكانياتها وماديانها ، وهى الآن تجتذبهم وتبتلعهم وتهضمهم داخلياً ، ولم تكن « الزراعة » — خاصة فى مثل ظروف شبه الجزيرة العربية عامة — بقادرة على القيام بعملية تحضير البدو الراهنة ، فإن إنتاجية الزراعة وفائضها أقل من أن تعول — أعداداً متزايدة من السكان .. أو أن تجتذبهم إلى إطارها (١) ولعل هذا ما يفسر بقاء الزراعة والرعى جنباً إلى جنب هذا التاريخ الطويل ، فهما قد تكاملا إقتصادياً فى بعض مناطق المملكة .. وانفرد كل منهما بمناطق أخرى حيث تسود الظروف المواتية ، وقد تقاربت خصائصهما ، الحضارية فى ايكولوجية طبيعية متقاربة الخصائص ، وربما مارس المجتمع البدوى الزراعة إلى جانب الرعى ، بل كان هذا الإختلاط سمة مستمرة من سمات الإقتصاد الصحراوى فى المملكة عموماً ، فالقاعدة أن المجتمع الصحراوى يسعى لتحقيق كفايته من الغذاء فى بيئة تحتاج كل جهده ، ولقد كان الفائض محدوداً لدى الزراع والرعاة معاً ، وكانت فكرة « الفائدة » أضعف من أن تبرز بين عشائر تهامة أو نجد على حد سواء ، لقد كانت هناك أسواقاً محلية محدودة على الساحل أو فى السهل أو عند سفوح السراة وفوق الهضبة .. غير أنه لايمكن مقارنتها سواء من حيث حجم التبادل أو تراكم الثروة .. بما تحقق فى تلك المراكز التى قدر لها أن تقع على طرق التجارة القديمة والوسيطة (مكة ، المدينة ، الطائف) ، بل الثابت أن البدو يأنفون من فكرة التبادل والمتاجرة عموماً ، وغايتهم هو تحقيق الكفاية الذاتية من مطالب الحياة الأساسية ، ولاشك أن الزراع أقرب لتقبل فكرة التبادل .. غير أن الفائض كان يعوزهم عموماً ، فكانوا فى عسير وتهامة — عموماً — أقرب لمجتمعات الكفاف البدوية الرعوية ، والثابت أن ظهور الفائض من أهم عوامل التغير الإجتماعى (٢) وينتج عنه إعادة تشكيل كافة وجوه التركيب والإجتماعى ، كما أنه يؤثر فى حجم الجماعة وكثافة السكان وتعقد النظام والسلطة داخل الجماعة ، وفى تقسيم العمل ودرجة التخصص ، وفى صور الملكية والميراث ، وتطور الحرف والصناعات ، واستغلال وقت الفراغ والإبداع ، ولاشك أن « البترول » قد انعكس على مجتمعات البداوة والزراعة المعيشية فى شكل فائض . ، والثابت أن هذا العامل وراء جملة التغيرات الحضارية والإجتماعية التى أخذت طريقها إليهما منذ اكتشافه .

وهكذا اندمجت القبيلة فى الدولة .. ، وذابت إقتصاديات الرعى مع نزوح الرعاة إلى

(١) Peppelen Bosh, P.G.N., op. cit., p. 6.

(٢) محمد غانم الرميحى . البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ . ص ١٦ .

مناطق البترول والمراكز الحضرية ، ولم يكن للقبيلة والرعى أن يصمدا طويلا أمام الدولة وعملية التحضر المعاصرة بعد البترول .

العوامل الأخرى :

١ – المواصلات : (راجع أشكال ٦ – ١٦ أ ، ب ، جـ ، د)

يفرض إتساع مساحة المملكة ، ونمط تجمعاتها السكانية ، ونظام توزع مراكزها الحضرية الرئيسية .. أبعاداً خاصة ومتميزة بالنسبة لمواصلاتها ، خاصة إذا ما اعتبرت « المواصلات » بمثابة التجهيزات الأساسية لتنمية الدولة اقتصاديا ، والعامل الرئيسى للربط بين أجزائها المتباعدة ، فضلا عن نتائجها الهامة بالنسبة لظهور المراكز الحضرية وتكثيف التجمعات البشرية المبعثرة فى أماكن محددة ، وتسهيل وزيادة السيولة الإقليمية Regional Mobility بين باديتها وحضرها وريفها .

والواقع أن المواصلات بأنواعها – وهى نتيجة للطفرة الحضارية الأساسية فى المملكة بعد البترول – وراء عدد من الظاهرات الاقتصادية والسكانية والمدنية الهامة فى أنحائها فلم يكن من الممكن التفكير فى شبكة مواصلات بهذا الاتساع والتنوع دون موارد تمويلية واسعة ومتتابعة (١) ، ولذلك فقد تضمنتا الميزانية منذ سنة ١٩٦٥ بوجه خاص نسبة لقطاع المواصلات تتراوح بين ١٥–٣٠٪ من جملة ميزانية المشروعات بأكملها ، غير أن ما يهمنا بوجه خاص .. ليس ما أنفق فحسب .. بل نتائجه أساسا .. وليس من العسير تحديد هذه النتائج عامة فى أنها قد أعادت تشكيل التوجيه الجغرافى لمعظم مناطق المملكة ، لقد أصبحت المواصلات بمثابة أسهم تشير إلى حركة الانتقال ووسيلته ، وأعادت توزيع مراكز السكن على طول محاورها ، وأدت « عقدها » إلى بزوغ مجموعة هامة من المراكز الحضرية ، كما نمت مع إنشائها معظم المراكز الحضرية التى وقعت على طولها ، وتأتى « الطرق البرية » فى مقدمة وسائل المواصلات والنقل طولا وانتشارا ، غير أن الاهتمام لم يكن مقصورا عليها ، فقد دعمت بشبكة للطيران الداخلى قوامها ٢٠ مطارا (شكل ١٦ جـ) فى أهم المراكز الحضرية (٢) ، كما أنشئت شبكة محدودة من الخطوط الحديدية فى المنطقة الشرقية ، ونفذت

---

(١) تعاقدت السعودية مع عدد من بيوت الخبرة العالمية فى مجال هندسة الطرق ، منها شركة « سارف » الايطالية وشركة « ويلسون ميدرو » الامريكية وشركة فاكنر « الالمانية » لدراسة ظروف البلاد الطبيعية والجيولوجية ، ووضع التصميمات الملائمة لها ، واعتمدت ٨٠٨ مليون ريال لهذه الغاية وحدها ، أما متوسط تكاليف الكم الواحد من الطرق البرية فيبلغ ٢٢٫٥ ألف دولار .

(٢) وصل عدد المسافرين على الرحلات المقررة إلى ٣٥٠ ألف راكب أجنبى ، ٨٠٠ ألف راكب سعودى ٣٥٠ ألف حاج فى رحلات خاصة .

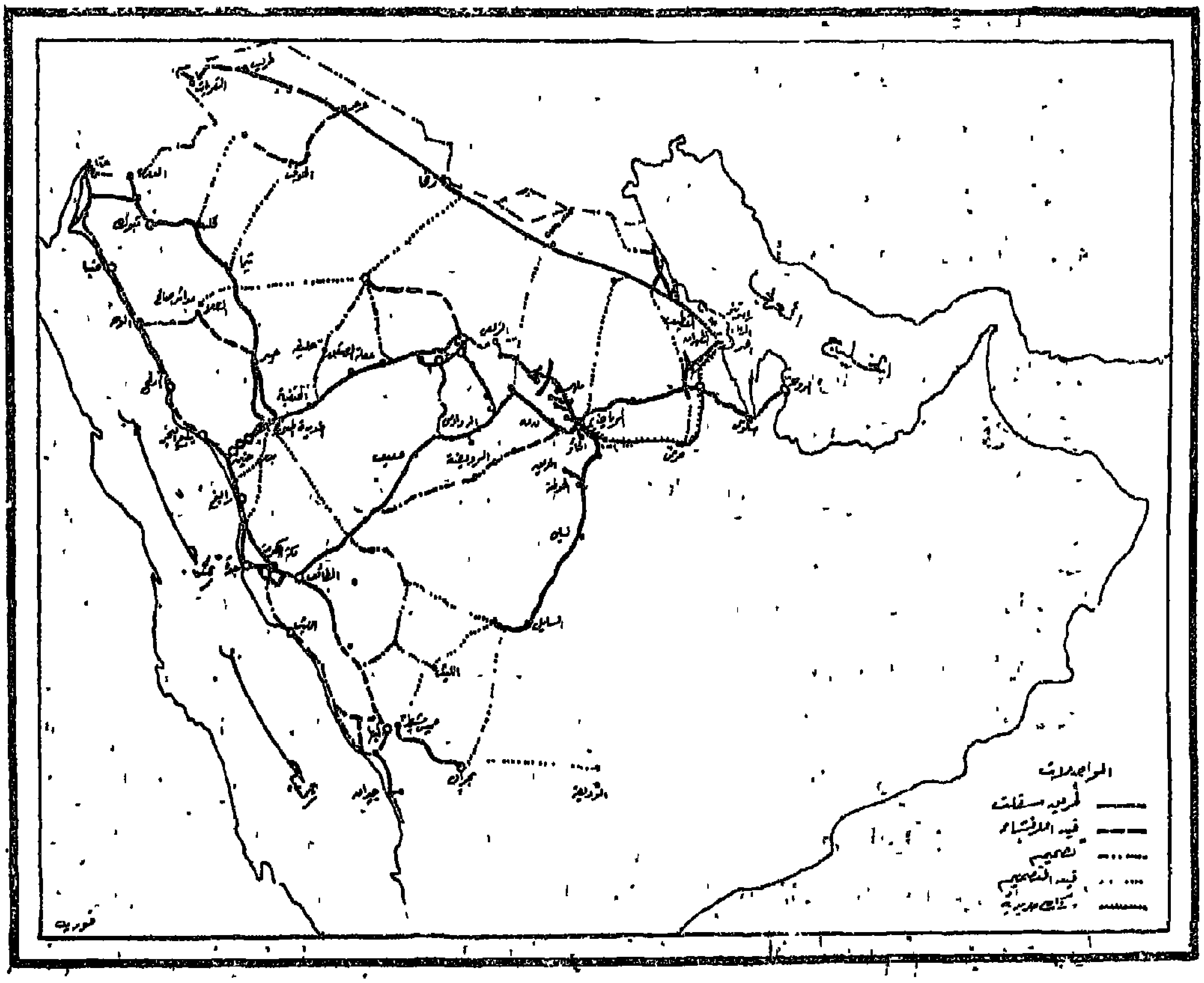

٦ ـ ١٦٠١ : شبكة المواصلات البرية فى المملكة العربية السعودية

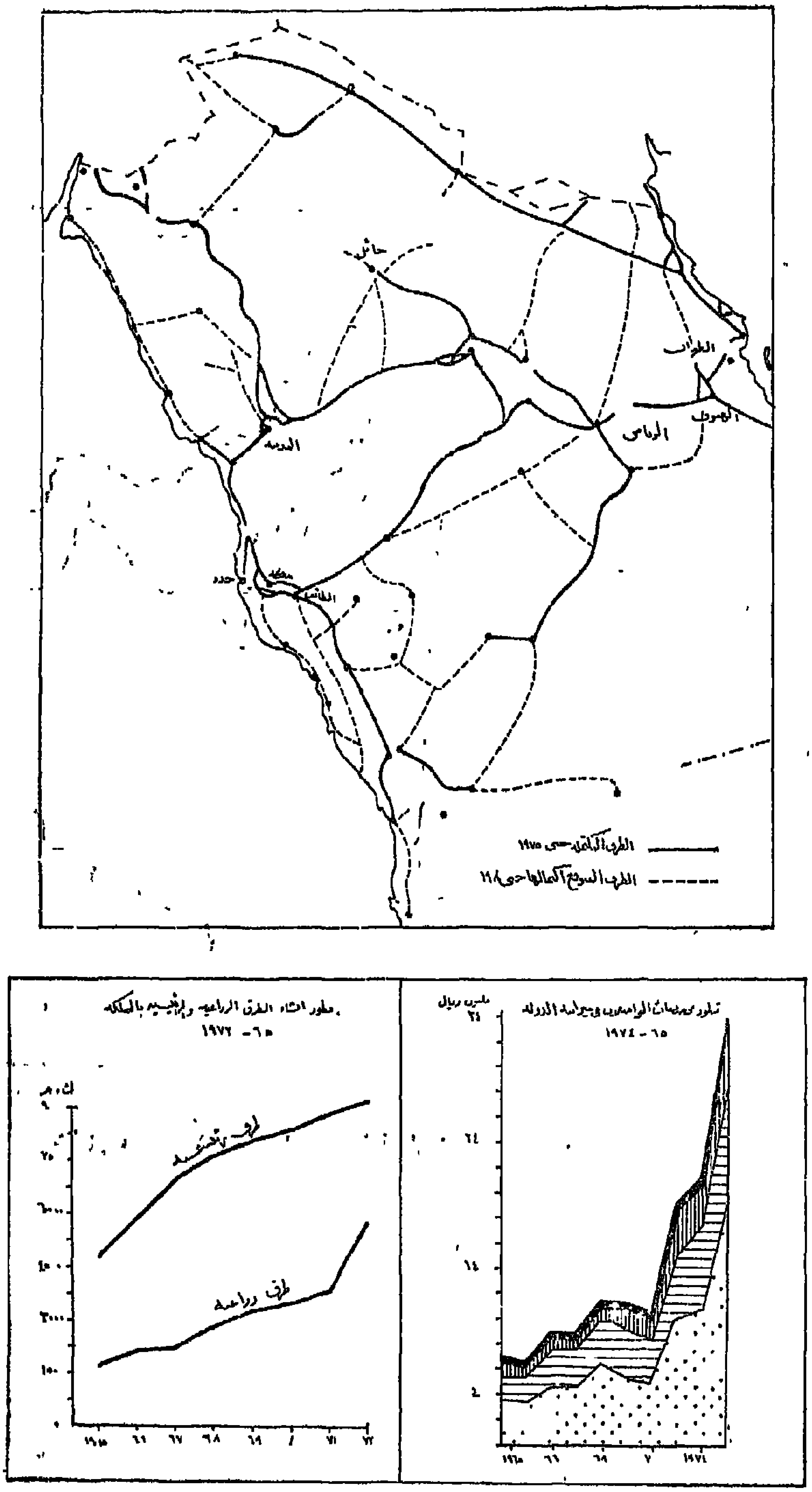

شكل ٦ ــ ١٦ ب : الطرق المواصلات فى المملكة العربية السعودية

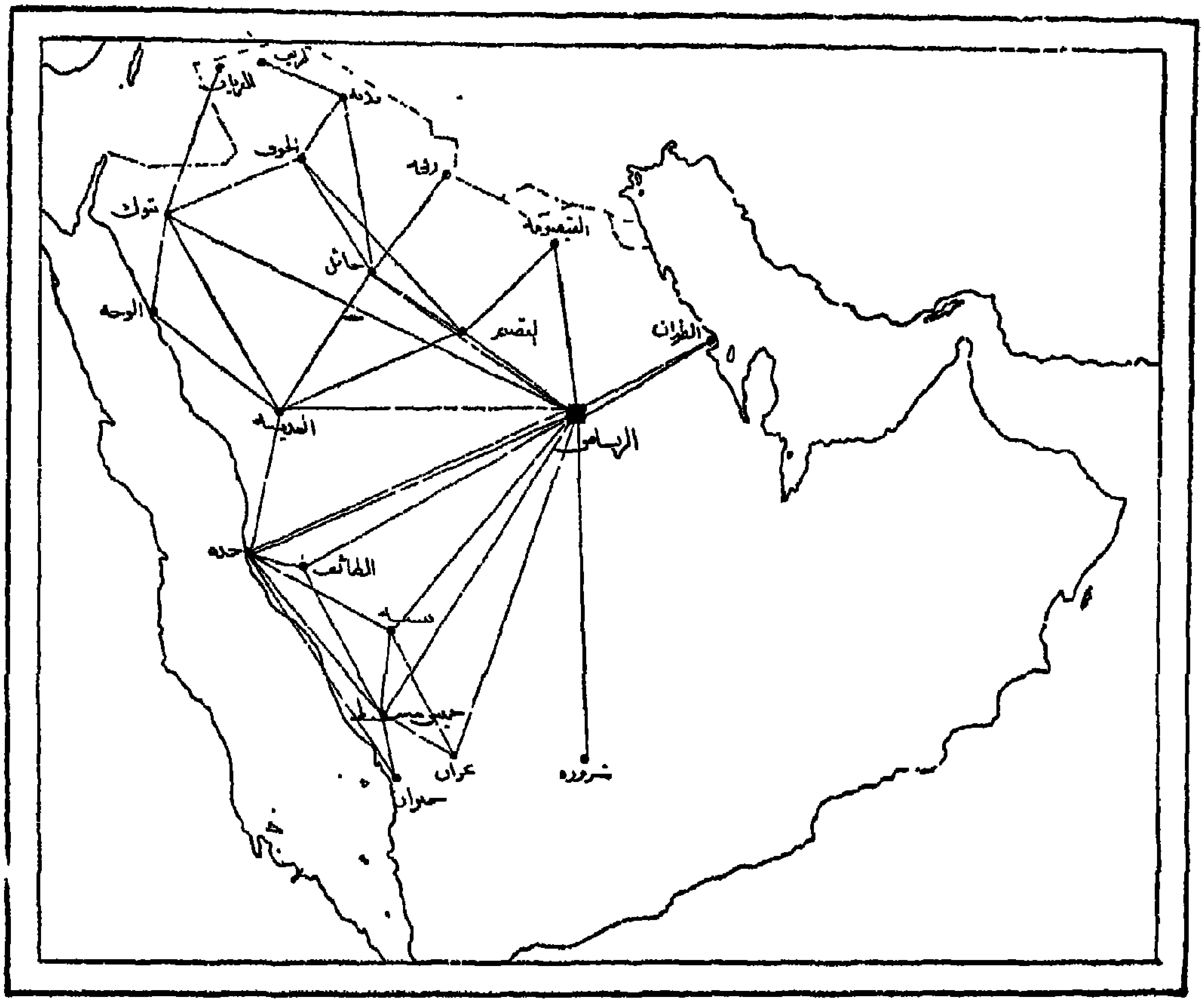

شكل ٦ ـ ١٦ ج : شبكه الخطوط الجوية الداخلية والمطارات

مجموعة من البرامج لزيادة كفاءة الموانى الرئيسية (جدة ، الدمام) ، وغيرها من الموانى على ساحل الخليج (الجبيل ، سيهات) أو ساحل البحر الأحمر (جيزان ، القنفذة ، الليث ، الوجه ، أملج ، ضباء ..) مما أدى إلى انتعاشها كمراكز حضرية تجتذب نسبة متزايدة من سكان الريف والبادية .

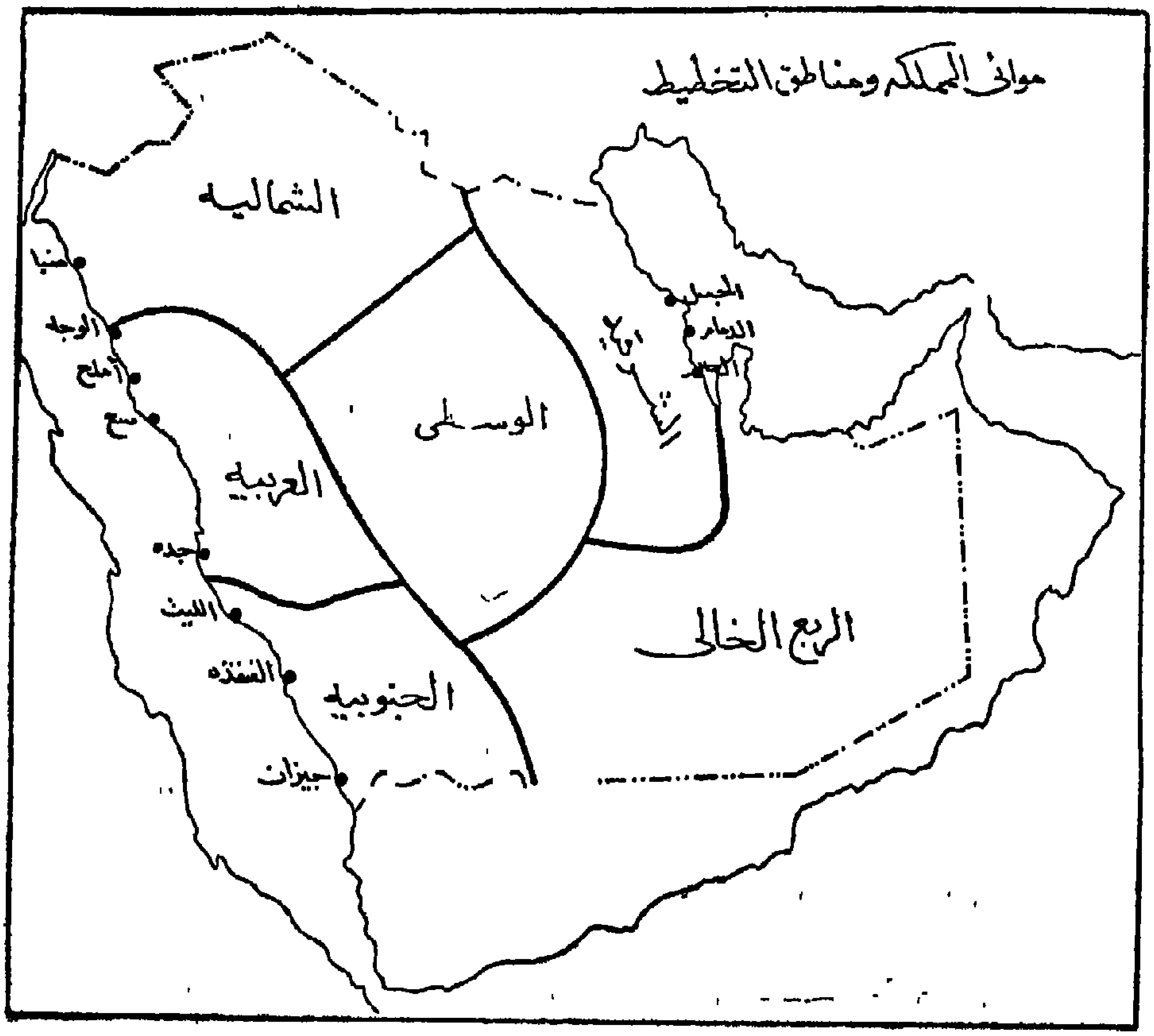

٦ ــ ١٦ د : موانى المملكة ومناطق التخطيط

الطرق البرية :

لم تكن أطوال الطرق البرية المعبدة داخل المملكة ــ التى تعادل مساحتها نصف مساحة القارة الاوروبية تقريبا ــ تزيد على ٣٠٠ كم حتى عام ١٩٥١ ، ، غير أنه بعد أقل من ٢٠ سنة .. (١٩٧٠) بلغت أطوال هذه الطرق بها ٨٤٣٨ كم ، ارتفعت إلى ١٠٠٠٧ كم

حتى نهاية ٧٢–١٩٧٣ (١) ، ثم إلى ١١٦٥٩ كم مع نهاية ١٩٧٥ ، هذا عدا تعبيد ٤٣٣٨ كم من الطرق الريفية بين ١٩٧٠–١٩٧٥ (٢) (شكل ١٦ ب).

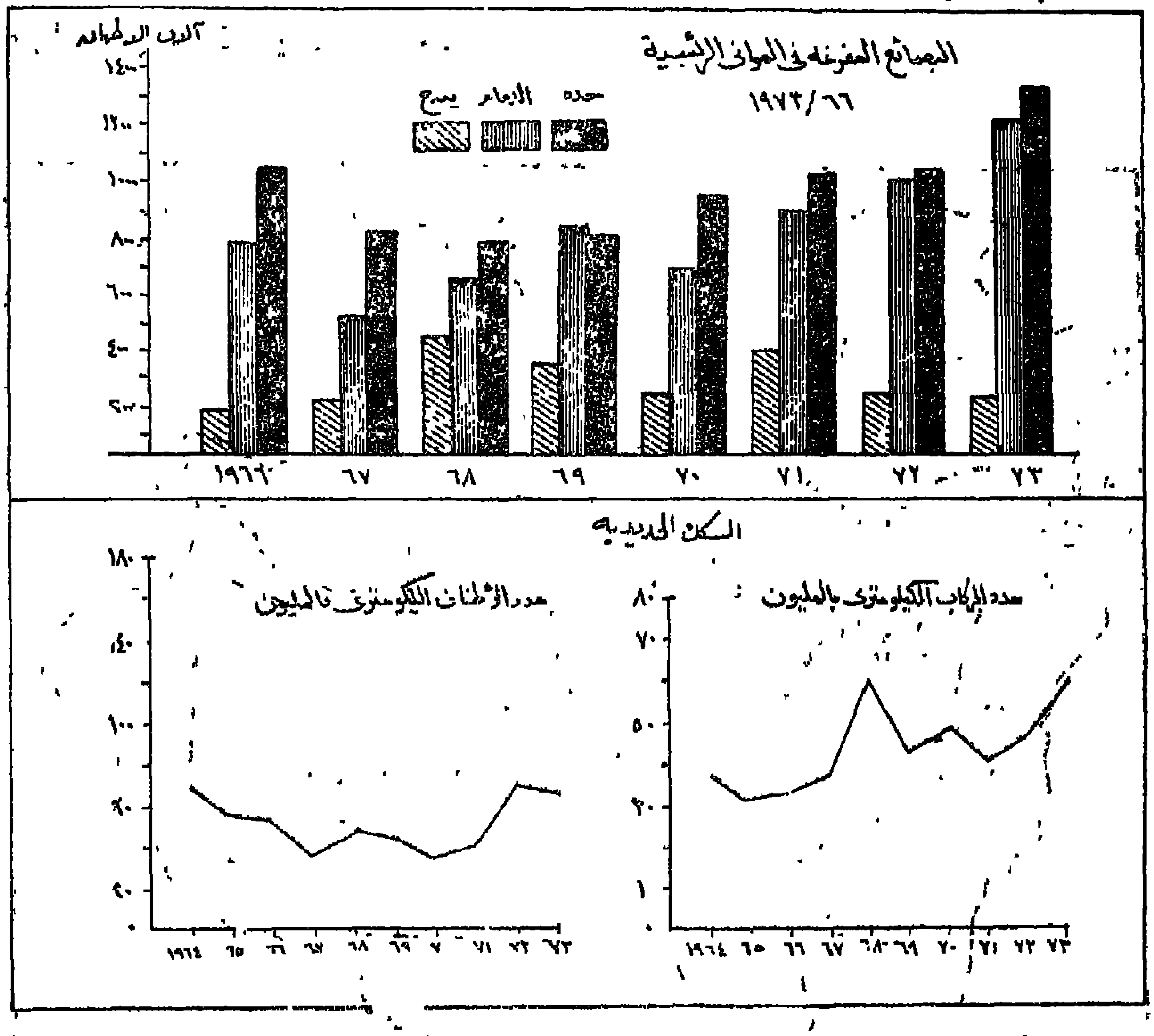

شكل ٦ –١٦ د : النقل فى الموانى والسكة الحديدة فى المملكة العربية السعودية

لقد مر إنشاء هذه الشبكة بعدة مراحل .. باعتبار الدور الرئيسي الذى تقوم به هذه الطرق فى بناء الهيكل الأساسى اللازم للنمو الاقتصادي المطرد .. وقد تمثلت المرحلة الأولى فى إنشاء شبكة أساسية لربط المناطق الأكثر أهمية سكانيا ومدنيا واقتصاديا ، بالإضافة إلى مجموعة طرق تصلها بالدول المجاورة لتيسير الحركة بين المملكة والأردن

(١) بلغت اعتمادات قطاع النقل ٢٢٨٣ مليون ريال فى ميزانية ٧٣ / ١٩٧٤ ، وهو ما يقرب من جملة ميزانية الدولة كلها عام ١٩٨٢ – ١٣٨٣ (٦٢ – ١٩٦٣).

(٢) حسب هذه الارقام .. تكون نسبة الطرق المرصوفة والممهدة إلى جملة مساحة الدولة هى ١ لكل ١٢٥ كم٢ ، وبالنسبة لسكان الدولة (١٣,٦٤٢ ٠٫٧ نسمة .. فهى تصل إلى كيلو واحد لكل ٤٣٨ نسمة .

وسوريا، والكويت والعراق وتركيا، وقد تم فى هذه المرحلة ربط المنطقة الشرقية والوسطى بشبكة جيدة تصل بين مدنها الهامة (شكل ١٦ أ)، كما امتدت الطرق تربط بين مدن المنطقة الوسطى (وأهمها الرياض) بالمنطقة الغربية .. إلى الطائف (١)، وجدة ومكة والمدينة المنورة، وبذلك ارتبطت «الرياض» عقدة الشبكة بجميع مدن المملكة الرئيسية، كما تم ضمن برنامج المرحلة الأولى أيضا إنشاء طريق يصل الرياض بالأفلاج وبوادى الدواسر عبر منطقة الخرج والدلم .. وطوله ٥٥٧ كم، أما البرنامج الذى يربط المملكة بالدول المجاورة بريا، فقد أنجز منه الطريق الذى يربط بين الحجاز والشام (جدة / المدينة / تبوك / عمان ..) .. بطول ١٢١٩ كم، وارتبطت المنطقة الشرقية والكويت بواسطة طريق يصل بين السفانية والخافجى (١٤٦ كم) وقامت شركة «أرامكو» بإنشاء طريق مواز لخط التابلاين بطول ١١٠٠ كم بين القيصومة وطريف، وهناك غير ذلك من الطرق أما المرحلة الثانية التى بدأت منذ ١٩٧٠ .. فقد اتخذت بعدين رئيسين :

الأول : تحشية الشبكة الأساسية بشبكة فرعية تصل بين معظم المدن والقرى.

الثانى : إنشاء شبكة من الطرق الريفية والزراعية المعبدة، للوصل بين البادية وهجرها ومزارعها وواحاتها وبين المراكز الحضرية القريبة.

ومن أهم طرق الشبكة الفرعية ذلك الطريق الذى يربط بين الطائف وأبها وجيزان .. أى بين المنطقتين الغربية والجنوبية .. أو بين الحجاز وعسير .. بطول ٧٧٥ كم ...، ثم الطريق بين الخرج وخميس مشيط . ثم نجران مرورا بواحات «الحوطة وليلى والسليل وتثليث» للربط بين المنطقتين الوسطى والجنوبية ...، ثم الطريق الساحلى بين جدة وجيزان وطريق «الجمعة / القيصومة» .. للربط بين القصيم والتابلاين، حيث ظهرت مجموعة من مراكز السكن، وطريق عرعر (مدينة على التابلاين) وتبوك مرورا بسكاكا والجوف .. أهم مدن المنطقة الشمالية، وغير ذلك من الطرق ..، ومعظمها إما تحت التنفيذ أو مصممة . (شكل ١٦ ب).

أما بالنسبة للطرق الريفية .. فقد بلغ مجموع أطوالها حتى نهاية ١٩٧٣ نحو ٤٦٠٣ كم، وهناك اعتماد لإنشاء المزيد منها .. نظرا لأهميتها فى الربط بين المناطق البينية ومراكز خدماتها، فضلا عن خدمة الريف والبادية وتوصيل الخدمات الضرورية إلى سكانهما، ومن أبرز أمثلتها وأهمها، ذلك الطريق الذى يربط بين قسيمى «المرأة» ويصل بين

(١) يبلغ طول الطريق بين الرياض والطائف ٧٣٥٦ كم، وبين الرياض وجدة ١٠٦٠ كم وبين الرياض والمدينة المنورة (طريق القصيم) ٦٦١ كم (انظر جدول ٩).

مدينتى الطائف ونجران ، وإذا كان الطريق الأساسى لايعد ريفيا ، فان المفروض أن تصل « شبكته بين قرى بلاد غامد وزهران وعسير ، وإلى جانب مزاياها الاقتصادية .. فستكون لها نتائجها أيضا الخاصة بتنمية العلاقات الإقليمية فى السراة ، وسيؤدى أيضاً إلى تقصير المسافات الجبلية عبر الوديان والدروب القديمة ، وعندئذ تصبح المسافة بين « الطائف والباحة » ١٩٦ كم فقط ، وبين « الباحة وبلجرشى » ٣٠ كم ، وبين « بلجرشى وبلقرن » ٧٢ كم ، وبين « بلقرن والنماص » ٧٢ كم ، وبين الأخيرة و « باللاسمر وباللاحمر » ٧٠ كم ، وبين الأخيرتين و « أبها » ١٠٠ كم ، وبين أبها وخميس مشيط » ٢٧ كم ، وبين « خميس مشيط » و « سراة عبيد » ٦٥ كم ، وبين الأخيرة وظهران الجنوب ١٦٠ وبين ظهران الجنوب « ونجران » ١٩٦ كم (١) ، هذا عدا شبكة فرعية تصل إلى كل قرية تقريبا ، وبينها وبين مراكزها الحضرية .

السكك الحديدية (شكل ١٦ ب)

وإلى جانب هذه الشبكة البرية المتسعة ، توجد شبكة خطوط حديدية محدودة .. تربط بين المنطقة الشرقية والرياض ، ويبلغ طول الخط الرئيسى (الدمام /الرياض ٥٨٢ كم .. بالإضافة إلى ١٢٥ كم من الخطوط الفرعية ، وقد بلغت جملة البضائع المنقولة بواسطتها فى عام ١٩٧٠ نحو ٨٠٥ ألف طن (تمثل ٣٢ مليون طن /كم) كما بلغ عدد الركاب المسافرين بها ١٠٥ ألف راكب فى تلك السنة ، وقد طرحت حديثا مجموعة من الأفكار الخاصة بإنشاء شبكة حديدية واسعة تصل بين المنطقتين الشرقية والغربية (الدمام /جدة)... فضلا عن مشروع إحياء سكة حديد الحجاز .. للربط بين المنطقتين الشمالية والغربية .. وقد تمتد إلى الجنوبية أيضا ، فضلا عن إمكانية وصل هذا الخط بسكك حديد الشام .، وبذلك يعود الارتباط الجغرافى القديم بين الحجاز والشام إلى حيويته ، فضلا عن ربط السعودية حديديا بكل من سوريا وتركيا (٢) .

الموانى (شكل ١٦ ب) :

الواقع أن الاهتمام الراهن بتنمية الموانى القائمة الرئيسية (جدة ، الدمام ، رأس تنورة) لا يمثل فقط ضرورات اقتصادية معينة ، بل يعنى أيضاً نوعا من الاهتمام بعملية التحضر القائمة ، لأن الاهتمام لا يوجه إلى هذه الموانى فقط ، بل يتضمن إنعاش غيرها أيضا على

---

(١) هذه المسافات أقل بكثير من أطوال الدروب الجبلية التى تصل بينها .

(٢) عمر الفاروق . المرجع السابق . ص ٢٦ .

ساحل الخليج والبحر الأحمر ، مما يؤدى إلى بزوغ عدد آخر من المراكز الحضرية القائمة على أساس اقتصادى متين ، ويمثل ميناءا « جدة ، الدمام » فى الوقت الحاضر.. المنافذ الأساسية لدخول السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية إلى المملكة، والتى تتطلب التنمية استيرادها بكميات كبيرة ، وقد تجاوز التشغيل فى السنوات الأخيرة طاقة هذين الميناءين ، مما زاد من انتظار السفن خارج الأرصفة وتضاعفت غرامات التأخير المضافه . إلى أجور الشحن ، ورغم توسعة المينائين ضمن برامج متتابعة.. بحيث أصبح فى ميناء «جدة» الآن عشرة أرصفة جديدة وإثنان قديمان ، وازدادت طاقته إلى ١,٢ مليون طن (عدا البترول) ، وأصبح فى ميناء «الدمام» سبعة أرصفة جديدة غير اثنين قديمين .. وجملة طاقته أيضا ١,٢ مليون طن (باستثناء البترول ..) إلا أن جدارة المينائين ماتزال دون الاحتياجات (١) ولذلك فقد اتجهت المشروعات نحو إنعاش عدد من موانى ساحل البحر الأحمر والخليج العربى ، وبالأخص موانى « ينبع ، ضباء ، الوجه ، أملج ، الليث ، القنفذة ، جيزان » من موانى البحر الأحمر ، ومينائى « الجبيل ، الخبر ، » على ساحل الخليج.

وقد افتتح فى ١٩٦٦ ميناء « ينبع البحر » بعد أن استمر العمل فيه نحو ٤ سنوات ، وقد تقرر لتشجيع اتجاه البواخر التى كانت تستعمل ميناء جدة إلى هذا الميناء الجديد .. إعفاؤها من رسوم الموانى والضرائب لمدة ٣ سنوات ، ومن بين مرافق هذا الميناء رصيفان لرسو السفن ، بطول ١٧٠ م ، ٢١٠ م .

وفى رأس تنورة .. تم مؤخرا افتتاح الجزيرة الاصطناعية برصيفيها ، وببناء هذه الجزيرة تزيد طاقة شحن الزيت الخام من رأس تنورة بحوالى نصف مليون برميل يوميا ، كما وقعت اتفاقية مع شركة استشارية بريطانية للقيام بمسح موانى «الخبر والقطيف والجبيل ودارين وينبع وجيزان » ، وتقديم الدراسات اللازمة لتطويرها .

٢ ــ الكهرباء (شكل ٦ ــ ١٧)

تستهدف تنمية صناعة الكهرباء فى الأساس ــ تلبية الاحتياجات بكافة أشكالها ، سواء كانت لأغراض الإنارة أو لتشغيل الأدوات المنزلية ، أو الاستخدامات الصناعية أو الزراعية ، وذلك من خلال مرافق للتوليد والنقل والتوزيع .. تعمل بشكل فعال ويركن إليها ، وقد تطورت هذه الصناعة مرتبطة أشد الارتباط بنمو المراكز الحضرية ، وامتداد شبكاتها إلى مختلف المناطق بدرجات متفاوتة من الانتشار ، فضلا عن توفير احتياجات

---

(١) وزارة التخطيط . المملكة العربية السعودية . خطة التنمية الثانية . ١٣٩٥ ــ ١٤٠٠ ، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ . ص ٦٣٧ .

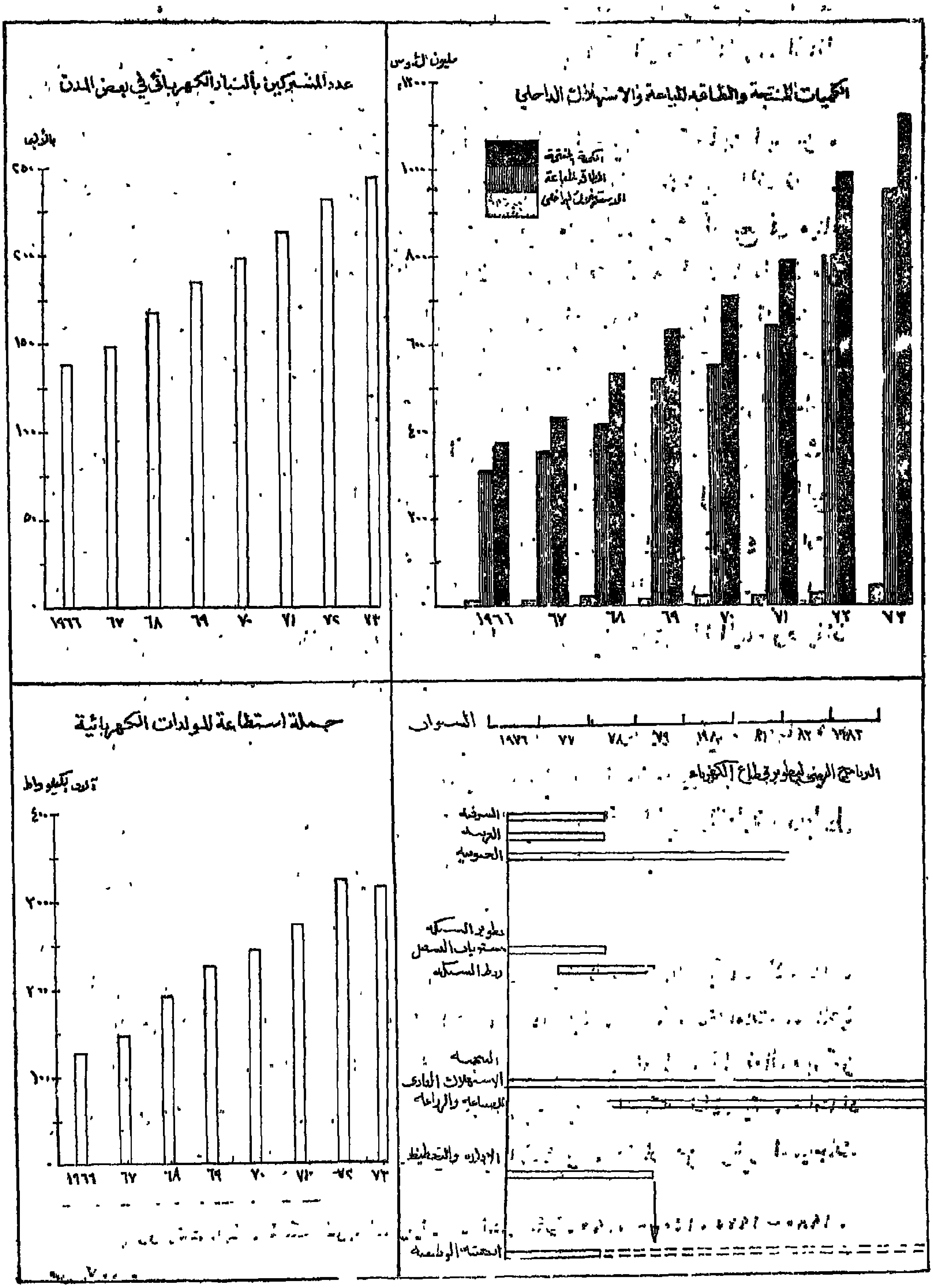

شكل ٦ - ١٧ : انتاج واستهلاك الكهرباء

مشروعات الصناعة والزراعة وغير ذلك من التجهيزات الأساسية للهيكل الاقتصادى العام فى الدولة .. وأهمها الطرق والمواصلات ، ويقدر جملة عدد الأفراد الذين تصلهم الخدمات الكهربائية فى ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥) بنحو ٢,٢ مليون نسمة فى مناطق الدولة المختلفة ، أى بنسبة قدرها ٣١,٤٣٪ من جملة سكان المملكة ، يتوزعون فى مناطقها على النحو الآتى (١):

المنطقة	الشرقية	الوسطى	الغربية	الجنوبية	الشمالية	جملة
عدد الأفراد بالألف	٧٠٠	٦٠٠	٧٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٢٠٠

وتشكل طاقة التوليد فى مرافق كهرباء المدن حوالى ثلث طاقة التوليد الإجمالية الموجودة فى المملكة ، وتبلغ الطاقة الإجمالية لمحطات التوليد فى المدن الكبيرة والصغيرة ، ومرافق التوليد الخاصة بالشركات الصناعية والمؤسسات الحكومية التى تولد الطاقة لحسابها الخاص ٨٨٠ ميجاوات ، كما يبلغ الإنتاج الإجمالى من الكهرباء فى حدود ٢,٩ مليون كيلووات ساعة ، وبلغت طاقة التوليد الإجمالية لمرافق الكهرباء فى مدن « جدة ، الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الطائف ، الهفوف ، رحيمة » بنحو ٢٤٤ ميجاوات بنهاية عام ١٩٧٠ ، وبلغ معدل النمو ١٧ ٪ سنوياً منذ عام ١٩٦٦ ، وبلغ مجموع إنتاج الطاقة الكهربائية ، فى مرافق الكهرباء الخاصة بالمدن ٧١٠ مليون كيلوات ساعة (١٩٧٠) (٢).

٣ ـ موارد مياه الشرب :

تعد الآبار هى المصدر الرئيسى لمياه الشرب فى المملكة ، وتستخدم السدود فى حالات قليلة لتجميع المياه السطحية ، كما تستخدم أيضاً لحجز المياه بهدف زيادتها فى أحواض التخزين الجوفية ، وإلى جانب ذلك تقوم الحكومة بإنشاء مرافق لتحلية مياه البحر حيثما يكون ذلك مجدياً ، وفى الحالات التى لاتتوفر فيها المياه من مصادر تقليدية ، ويجرى أيضاً تزويد بعض القرى بمياه الشرب بواسطة سيارات الصهاريج .

وتهدف الدراسات إلى تنفيذ برنامج مستمر لتوفير مياه الشرب من المصادر الجوفية (٣)، وقد اتجهت ضمن هذه البرامج إلى تحلية مياه البحر ، وتوجد فى مدينة « جدة » أكبر

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٣٧ .

(٢) جميع الارقام والبيانات عن الكهرباء مستمدة من خطة التنمية الثانية ص ص ٢٤٠ ـ ٢٦٤ .

(٣) بلغت مخصصات حفر الآبار وصيانتها ٣٢,٣ مليون ريال فى عام ١٩٧١ ، تزايدت إلى ٥٢ مليون ريال فى ١٩٧٢ ، ثم إلى ١٢٢ مليون ريال فى ١٩٧٣ ، وذلك من أجل حفر ٢٧٨ بئراً جديدة ، وتعميق واصلاح ١٢٤ بئراً أخرى فى انحاء المملكة . راجع تقرير الهيئة المركزية للتخطيط السابق ذكره . ص ١٠٥

محطاتها ، وقد بدأت إنتاجها منذ منتصف ١٩٧١ ، وتعمل المحطة حالياً بكامل طاقتها الإنتاجية البالغة ١٨٢٠٠م٣ من المياه يومياً ، وتؤمن بذلك ثلث إحتياجات المدينة من المياه ويجرى توفير باقى إحتياجات المدينة من المياه الجوفية المستخرجة من وادى « فاطمة وخليص وكذلك تعتمد مكة على وادى « فاطمة » ، ولذلك فإن سحب المياه من هذا المصدر تفوق الكميات التى يعاد تخزينها ، أما فى وادى « خليص » فهناك توازن بين الكميات المسحوبة وتلك التى يعاد تخزينها ، ولذلك فإن الغالب أن تتجه « جدة » لتغطية كافة إحتياجاتها من محطة تحلية مياه البحر بها ، وفى نفس الوقت فإن محطة تحلية المياه فى « جدة » تقوم بإنتاج ٥٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية ، وقد تم أيضاً إنشاء وتشغيل محطتين للتحلية فى « ضبا والوجه » من موانى البحر الأحمر ، منذ عدة سنوات لإنتاج المياه فقط ، وتبلغ طاقتهما ٢٣٠م٣ /يومياً ، ويجرى العمل فى إنشاء محطتين أخريتين للتحلية فى الخبر (٢٨٤٠٠م٣ /يومياً) ، وسيتم خلط مياه البحر بعد تحليتها بالمياه الجوفية ، ثم يجرى توزيعها بالأنابيب على « الخبر ، الدمام ، القطيف ، سيهات ، صفوى » ، بالإضافة إلى محطة صغيرة أخرى خاصة « بالخفجى » على الخليج العربى ، وضمن نفس البرنامج إنشاء محطتين صغيرتين فى مدينتى « أملج ، الجبيل » ، مع إجراء الدراسات الخاصة بتحديد المدن التى يمكن تزويدها بالمياه من البحر ، ولمعرفة ما إذا كان هذا المصدر هو أكثر المصادر جدوى من الناحية الاقتصادية . (١)

أما مشروع إمداد مدينة « الرياض » بالمياه . فيشمل إقامة خطوط رئيسية وفرعية ومزج المياه وشبكة للتوزيع تشمل معظم أنحاء المدينة ، وقد تم إنجازها على مرحلتين ، وتشمل المرحلة الثالثة استبدال الشبكة القائمة فى الأحياء القديمة بشبكة حديثة ، وتتلقى « مكة المكرمة » ٧٥٪ من احتياجاتها من وادى « فاطمة » والباقى من وادى « النعمان » ، ويجرى اتخاذ الخطوات لتحسين شبكة التوزيع ، مع العمل على توفير موارد إضافية ، أما « المدينة المنورة » فيمثل « وادى العقيق » أهم مواردها المائية ، وقد تم إنشاء خطوط التوريد والخزانات ، وسيتم استكمال التصميم النهائى لشبكة التوزيع ، كما تجرى دراسة لموارد المياه فى المدينة « الطائف » لتوفير موارد إضافية لمياهها . ، وقد أوشكت شبكة التوزيع فى « الخبر » على الانتهاء ، كما تم توصيل الشبكة إلى كافة منازلها تقريباً منذ نهاية ١٩٧٢ ، كما تم توصيل المياه إلى ٥٠٪ من مساكن المدينة « الدمام » بشبكة التوزيع ، ويجرى الآن توسعة شبكتها لتشمل كافة المناطق السكنية التى نشأت فى ضواحيهما .

---

(١) تبلغ اعتمادات محطات التحلية فى ميزانية ٧٣ / ١٩٧٤ مبلغ ٢٫٥٠ مليون ريال .

والثابت أن هناك إرتباطاً قوياً بين توافر موارد المياه اللازمة للشرب . . وبين نمو المدن من ناحية الحجم (١) ، ويتبدى الارتباط بوضوح . . فى تلك المناطق التى تعانى من مشكلة مياه عامة أصلا . ولا شك أن وصول مدن المملكة إلى أحجامها الحالية . . قد تطلب تجهيزات واسعة لتوفير المياه اللازمة لسكانها ، سواء عن طريق الكشف عن خزانات المياه الجوفية أو عن طريق تحلية مياه البحر ، ثم أن ظهور مراكز الخدمة الحضرية الجديدة ونموها . . يعتمد إعتماداً مباشراً على توفر مياه الشرب اللازمة لسكانها ، وهو ما يفسر ظهور كثير من المدن مثل « الرس والزلفى والخرج وشقراء » فى الهضبة ، و « عرعر وبدنة ،وطريف ، والقريات » فى المنطقة الشمالية . . وغيرها . . ظهوراً يتفق مع اكتشاف موارد مائية غنية فى مناطقها .

٤ ــ الصناعة (شكل ٦ ــ ١٨) :

تدخل تنمية الصناعة فى المملكة ضمن عناصر الهدف الاستراتيجى العام بتنويع قواعد الإنتاج ووسائله، وقد اتبعت لتحقيق هذه التنمية سياسة قوامها المساهمة المباشرة من الدولة فى الصناعات الأساسية . . خاصة البتروكيماويات(٢) ، مع تشجيع مبادرات الأفراد فى هذا المجال . . فى ظل نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية (١٩٦١) . . والذى تعفى بمقتضاه وسائل الإنتاج الصناعية من الضرائب ، وإنشاء مناطق صناعية فى بعض المدن ، وتحديد منافسة السلع الأجنبية ، وتقديم التسهيلات التمويلية . . وغير ذلك ، وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة عدد المؤسسات الصناعية من ١٥٠ مؤسسة فى ١٩٦٤ إلى ٤١١ مؤسسة بعد عشر سنوات (١٩٧٣) .

كما زادت نسبة المستوردات من المواد الصناعية بنسبة ١٢٥٪ ، والمستوردات من السلع الرأسمالية بنسبة ٨٧٪ ، والصادرات من إنتاج الزيت المكرر بنسبة ١٨٨٪ ، والاستهلاك المحلى من مواد الوقود الصناعى بنسبة ٢٦٥٪ ، وإنتاج الأسمنت بنسبة ١٨١٪ والقيمة المضافة فى قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية ، بنسبة ١٩٤٪ والقيمة المضافة فى قطاع الصناعات البترولية بنسبة ١٨٧٪ ، وذلك خلال الفترة بين ٦٤ ــ ١٩٧٠ ، وتمثل العناصر المذكورة مؤشرات النمو الصناعى الرئيسية . . حسب المسح الفنى الاقتصادى الذى أجراه مركز الأبحاث والتنمية الصناعية فى ١٩٧١ .

---

(١) Henry Rosehfield, op. cit., p. 216.

(٢) إنشأت الدولة المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) فى ١٩٦٢ لتأسيس الصناعات البتروكيماوية كما أنشأت مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، وصندوق التنمية الصناعية كما أصدرت بيان السياسة الصناعية لتشجيع الصناعات الوطنية .

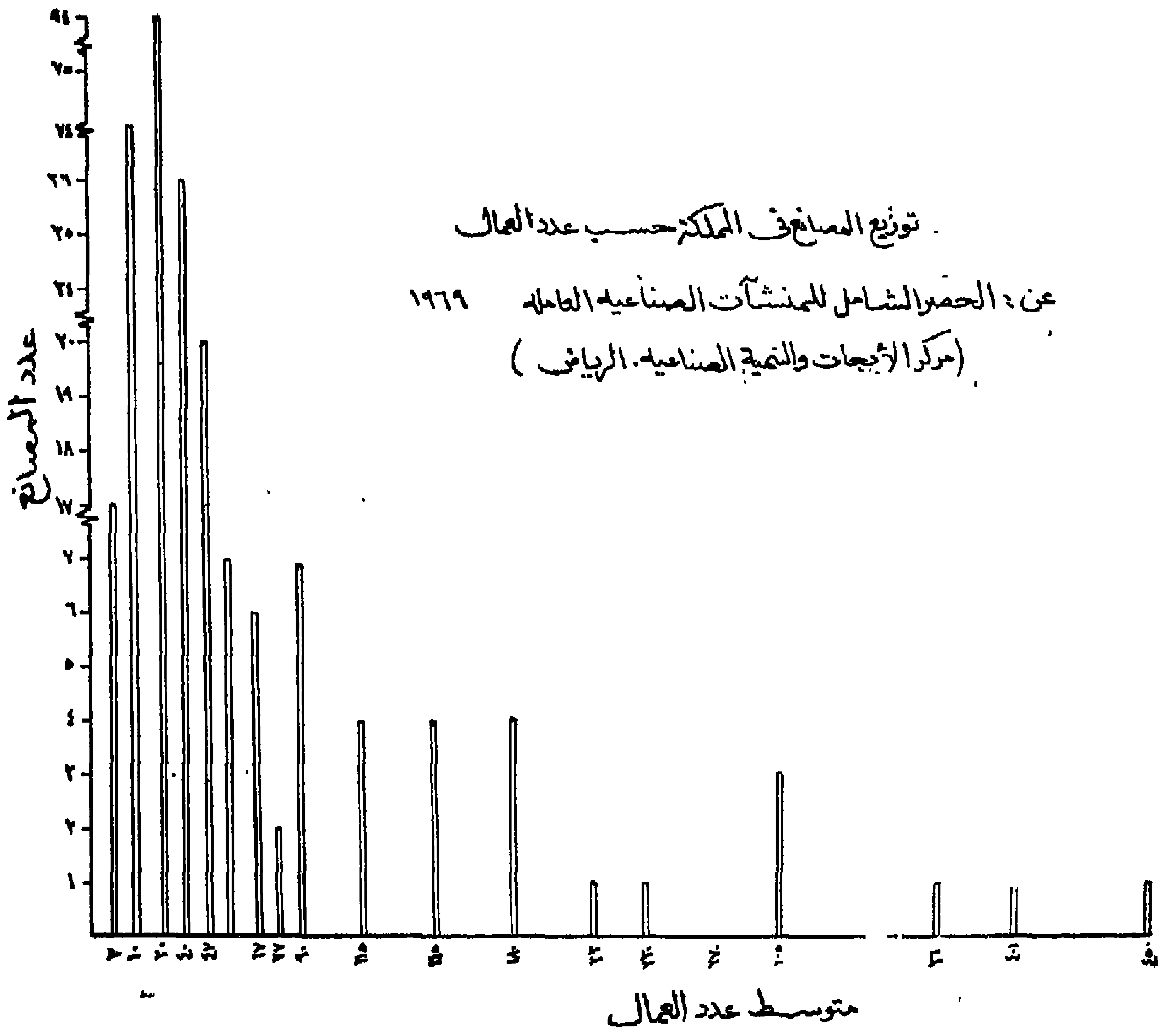

شكل ٦ — ١٨ : توزيع المصانع فى المملكة حسب عدد العمال

وحسب حصر الصناعات فى المملكة الذى أجرى فى ١٣٨٩ — ١٩٦٩ (١) ، وتشمل حصراً شاملا للصناعات العاملة لتحديد أنواع الصناعات وعدد المصانع بكل منها ، وتقديرا لرأس المال المستثمر فيها ، وتحديد حجم التوظيف الصناعى ، بالإضافة إلى توزيع الصناعات

(١) المملكة العربية السعودية . مركز التنمية والابحاث الصناعية . « الصناعة فى المملكة العربية السعودية » ، الكتيب الاول (الصناعات والمصانع) سنة ١٣٨٩ هـ — إعداد . محمود بهجت جلال ، وقد أعتمدت الدراسة على تقارير وزارة التجارة والصناعة . وتقارير مديرية الصناعة والكهرباء وتقارير الرخص التى منحت منذ نهاية ١٣٨٣ هـ ، مع التأكد من أن المصانع المرخص لها قد بدأت فى الانتاج الفعلى ، ثم على تقارير مركز الأبحاث والتنمية الصناعية ، والزيارات الميدانية .

فى المناطق الوسطى والشرقية والغربية ، وقد بلغت جملة المصانع ٢٨٣ مصنعاً (١) . . باعتبار أن المصنع هو المكان الذى يتم فيه تحويل الأشياء من شكل إلى آخر ، تحويلا جزئياً أو كلياً ، وذلك باستخدام آلات تدار بالطاقة ، ولا يشمل هذا الرقم شركات استخراج البترول ومعامل تكريرها ، وعدد كبير من منتجى البلاط والبلوك الصغار . رغم استخدامهم للآلة ، ويقدرون بنحو ١٠٠ وحدة ، ولا الورش أو المخارط ولو كانت تقوم ببعض العمليات التحويلية ، وكذلك المتاجر والمخابز الآلية ودور التنظيف بالبخار ، كما لم تشمل الصناعات التعدينية عدا الأسمنت والجبس ، وقد صنفت هذه المصانع حسب التقسيم الدولى :

International standard industrial classification of all economic activities

ضمن ٣٠ صناعة ، ويلخص الجدول الآتى التوزيع الإقليمى لهذه المصانع والعمالة بها :

البيان / المدينة	جدة	الرياض	الدمام	مكة	الخبر	المدينة	الإحساء	الطائف	الجملة
عدد المصانع	٨٣	٥٤	٢٨	٣٧	١٥	١٣	٩	٩	٢٤٨
عدد العمال	٣١٩٥	١٦٨٦	١٥٥٤	٤٨٧	٤٠٦	١٢٨	٢٧٥	٦٦	٧٧٩٧

وبوضوح يمكن تبين أن معظم وحدات الصناعة ترتبط بالمراكز الحضرية الرئيسية فى المملكة . . وبالنسبة للتوزيع حسب المناطق . . فالملاحظ أن نحو ٥٠,٧٪ من المؤسسات الصناعية تتركز فى المنطقة الغربية ويليها المنطقة الوسطى (٢٨,٩٠٪) ثم المنطقة الشرقية — (١٨,٧٪) ، ثم تتوزع النسبة الباقية فى المناطق الأخرى .

وقد توزعت هذه المؤسسات بين عدد من الصناعات . . تأتى المواد الغذائية والمرطبات فى مقدمتها (٧٧ مؤسسة) ، ثم منتجات تعدينية غير معدنية (٦٦ مؤسسة) والمعادن والآلات (٦٢ مؤسسة) ، فالورق والمنتجات الورقية والطباعة (٣٣) ، ثم الخشب والمنتجات الخشبية (٢٩) ، فمؤسسات المنتجات الكيماوية والبترولية (١٥) ، — فالمنسوجات والجلود (٧) ، فمؤسسة واحدة للحديد والصلب ، ٤ مؤسسات لصناعات غير مصنعة . . فتكون جملتها ٢٩٤ مؤسسة . (٢)

---

(١) صدر ٢٦١ ترخيصا بانشاء مصانع بين ١٣٩٠ — ١٣٩٤ (عن : وزارة التخطيط ، تقرير عن خطة خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ — ١٤٠٠).

(٢) تصنيف المؤسسات حسب نوع الصناعة تبعا للحصر الصناعى فى ١٩٧١ ، وهى مستمده من بيانات غير منشورة ، وهذه الأرقام لا تشمل ٣٥ وحدة لتوليد الكهرباء فى ٣٥ مدينة صغيرة وقرية .

وتهدف تنمية الموارد الاقتصادية الإقليمية إلى استثمار وتوزيع الثروة الناتجة عن الزيت الآن على كل السكان ، وتعتمد استراتيجية المناطق على الدراسات الاجتماعية الاقتصادية Socio-economic لمناطق المملكة الخمس ، « فالمنطقة الشرقية » هي منطقة التنمية الصناعية التي تعتمد على الهايدروكربون (١) ، مع تطوير الزراعة حيث يتاح ذلك ، واعتبار المنطقة الغربية (٢) قاعدة صناعية ثانية ، بنقل الهيدروكربون إليها بواسطة الأنابيب ، واستمرار تطوير التجارة والحج – وكافة أوجه النشاط في المدن الرئيسية ، مع تنمية الزراعة في مناطقها ، وبالنسبة للمنطقة الوسطى فتعتمد تنميتها على الانعاش الاقتصادي المستمر لمدينة الرياض ، وتطوير المشروعات الزراعية ذات الحجم الكبير في مساحاتها ، وتنمية الصناعات التي لاتحتاج إلى كميات كبيرة في المياه ، وتقوم خطة التنمية في المنطقة الجنوبية على تطوير الزراعة ، وتنمية السياحة في مرتفعاتها ، ودعم الصناعة عندما يكون ذلك ممكناً ، مع استثمار إمكانياتها المعدنية ، كما تعتمد في المنطقة الشمالية على تطوير الزراعة والمعادن ودعم الصناعة عندما يكون ذلك ممكناً (٣) .

وقد لاقت المناطق الصناعية التي أنشئت « جدة ، الرياض ، الدمام » نجاحا ملحوظا من قبل أصحاب الصناعات ، كما يتضح من البيانات الآتية :

	الرياض	جدة (٤)	الدمام
جملة القطع	١١٤	١٨٤	٨٢
عدد القطع المؤجرة	١٠٦	٧١	٣٢
المصانع التي نفذت أوتحت التنفيذ	٢٩	١١	٧

وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية في جدة ٥٠٠ ألف م٢ ، وهي نحو ٣٠٠ ألف م٢ في الرياض والدمام .

---

(١) سيقام في المنطقة الشرقية عدة مصانع لجمع الغاز وتصنيعه وإنتاج البتروكيماويات ، وتكرير منتجات الزيت للتكرير وإنتاج الاسمدة ، وصناعة الصلب والالمونيوم ، وقد رصد لها نحو ٤٠ ألف مليون ريال بين ٧٥ – ١٩٨٠ .

(٢) تبعا للخطة الصناعية سيقوم بالمنطقة الغربية بعد نقل الزيت والغاز الطبيعي السائل بواسطة الانابيب مصفاه للتصدير ومجمع للبتروكيماويات ، رصدت لها نحو ١١ ألف مليون ريال بين ٧٥ – ١٩٨٠ . راجع : خطة التنمية الثانية بالمملكة العربية السعودية ١٣٩٥ – ١٤٠٠ – ١٩٧٥ – ١٩٨٠ . ص ٥٦ .

(٣) وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية . خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥ – ١٤٠٠ ، ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ص ٢٦٥ .

(٤) يتوقع انجاز مشروع توسيع مصفاة جدة (تأسست في ١٩٦٦) وتملك بترومين ٧٥ ٪ من اسهمها ، كما تقوم « بترومين » بانشاء مصفاة أخرى في الرياض على وشك الانتاج .

ويوضح الجدول الآتى توزيع المؤسسات الصناعية حسب العمالة (١٩٧٠) : — (شكل ١٨) .

عدد المستخدمين	المنطقة الوسطى		المنطقة الغربية		المنطقة الشرقية		مناطق أخرى		جملة	
	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين	عدد المؤسسات	عدد المستخدمين
١٠ – ٢٩	٤٥	٥٩٣	٨٥	١١١٥	٢٤	٣١٣	٥	٦١	١٥٩	٢٠٨٢
٢٠ – ٤٩	٣١	٨٧١	٤٦	١٤٢٥	١٧	٥١٨	—	—	٩٤	٢٨١٤
٥٠ – ٩٩	٥	٢٩٠	٧	٥٠٦	٤	٢٣٥	—	—	١٦	١٠٣١
١٠٠ – ١٩٩	٣	٤٢٥	٦	٧٦٦	٥	٧١٤	—	—	١٤	١٩٠٥
٢٠٠ +	١	٣٩٥	٥	١٨٥٤	٥	٢٥٢٤	—	—	١١	٤٧٧٣
جملة	٨٥	٢٥٧٤	١٤٩	٥٦٦٦	٥٥	٤٣٠٤	٥	٦١	٢٩٤	١٢٦٠٥

وحسب تقدير القوى العاملة فى السعودية (١٩٧٥) فإن جملة عمال الصناعة بها قد بلغت ٤٨٤ ألف عاملا . . بنسبة ٣٧,٦٥٪ من جملة القوى العاملة (حسب حصر مركز التنمية الصناعية) ، من بينهم ٧٠ ألف من العمال المهرة (١٤,٤٦٪) ، ونحو ٢٤٤ ألف من العمال غير المهرة (٥٠,٤١٪) . أما العمال نصف المهرة فيبلغ عددهم ١٧٠ ألف عاملا (٣٥,١٣٪) (١) ، والمرجح أن نسبة عالية من العمال غير المهرة ونصف المهرة هم من المهاجرين حديثاً إلى مراكز الصناعة ، ولعل هذا ما يفسر أيضاً النمو بمعدلات عالية بين سكان المدن . . حيث تتوزع معظم المؤسسات الصناعية .

والواقع أن مشكلة الأيدى العاملة فى المملكة . . لاتقتصر على جذب أعداد كبيرة من مناطق تجمع السكان فى الريف والبادية فحسب ، بل هى تشمل أيضاً أعدادهم فنياً وعلمياً

(١) تبين فى دراسة أخرى للمسح الصناعى فى ١٩٧١ أن ٤٠,١٪ من العمال فى القطاع الصناعى هم من غير المهرة ، بينما لا تزيد نسبة العمال المهرة عن ٣٣,٩٪ ، أما النسبة الباقية ٢٦٪ ، فتضم المهندسين والمديرين والفنيين راجع خطة التنمية الثانية . ص ٢٧٠ .

لأعمالهم الجديدة فى الصناعة والإدارة والخدمات (١) ، وتشير دراسات تكوين القوة العاملة . . إلى تمركز النسبة الكبرى منها فى فئات الوظائف ذات الاحتياجات المهارية الدنيا ، وأن معظم الشركات والمؤسسات الحديثة تستقدم احتياجاتها من الخارج ... من البلاد العربية أو الدول الأخرى (٢) .

التعليم (شكل ٦ – ١٩) :

تعبر الأرقام عن مدى التغير فى هذا العامل الحضارى الهام ، سواء بالنسبة لعدد المدارس أو تنوع مستوياتها أو زيادة عدد التلاميذ والطلاب أو حجم الاعتمادات المخصصة لها (٣) ، أو إنتشارها وتوزعها فى الريف والبادية ، ويمكن تحديد أهم التغيرات فيما يلى :

١ – ارتفع عدد المدارس الإبتدائية من ٨٤٢ إلى ١٨٤٢ مدرسة بين ٦٠ – ١٩٧٣ ، عدا ٥٨٧ مدرسة ابتدائية للبنات (أى بنسبة زيادة ٢٨٨٪) ، كما تزايد عدد تلاميذها وتلميذاتها من نحو ١٢٣ ألف إلى ٥١٤٧١٣ بين ٦٠ – ١٩٧٣ (٤١٨٪) .. ويتميز توزيعها بالانتشار الواسع فى الريف والبادية ، ويشكل عدد تلاميذ هذه المرحلة نحو ٨٠٪ من جملة الملتحقين بمدارس وزارة المعارف بالمملكة .

٢ – زاد عدد المدارس فوق الابتدائية (المتوسطة والثانوية) من ١٣٠ إلى ٦٢٥ مدرسة بين ٦٠ – ١٩٧٣ (٤٨١٪) ، كما ارتفع عدد تلاميذها من ١٨٦٤٩ إلى ١٢٦٠٥٠ تلميذاً خلال نفس الفترة (٦٧٦٪) ، وبذلك فقد بلغ عدد تلاميذ المرحلتين الابتدائية وفوق الابتدائية أكثر من ٧٥٠ ألف تلميذ فى ١٩٧٣ بزيادة قدرها ١١٪ عن ١٩٧٢ ، كما تنوعت مستويات التعليم الثانوى (معاهد اعداد المعلمين ١٤ معهد ، التعليم الصناعى ٤ مدارس ، التعليم التجارى ٣ مدارس . . .) هذا عدا برامج تعليم الكبار ومحو الأمية ، والتعليم الخاص ، والمدارس الخاصة .

٣ – بالنسبة للمرحلة الجامعية . فقد تعددت الجامعات وارتفع عدد كلياتها . أما عدد الطلبة فقد قفز قفزة حقيقية ، ففى جامعة الرياض ٣٧٨٢ طالباً (١٩٧٢) (٤) ، وفى

---

(١) Finnie, D.H., op. cit., p. 67.

(٢) Peppelen Bosh, P.G.N., op. cit.

(٣) يستوعب قطاع التعليم بين ٧ – ١٠٪ من جملة ميزانية التنمية ، وقد بلغت ميزانية التعليم فى ١٩٧٣ نحو ٢٢٣٦ مليون ريالا . راجع : مؤسسة النقد السعودى دائرة الابحاث الاقتصادية . التقرير السنوى ١٣٨١ – ١٣٩٥ .

(٤) بلغ جملة خريجيها فى نفس العام ٣٤٩ طالبا .

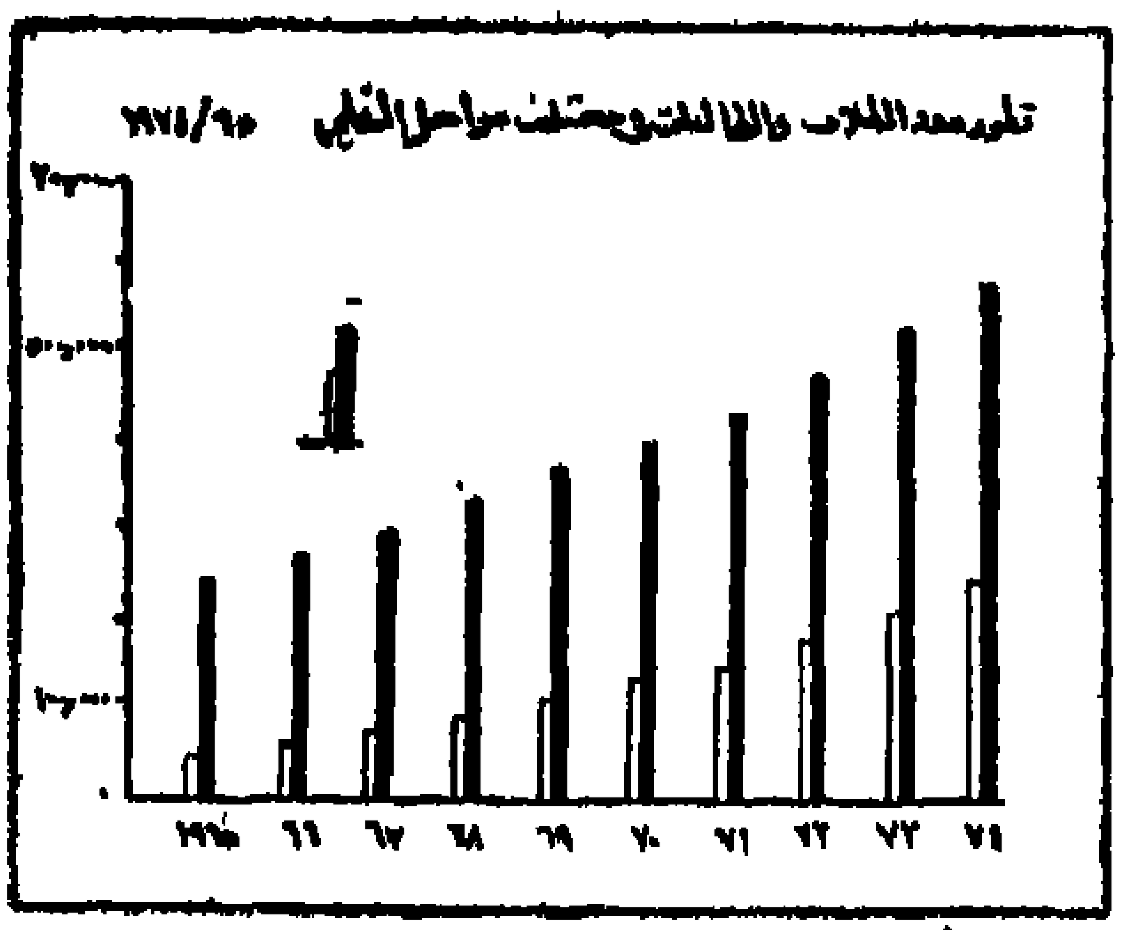

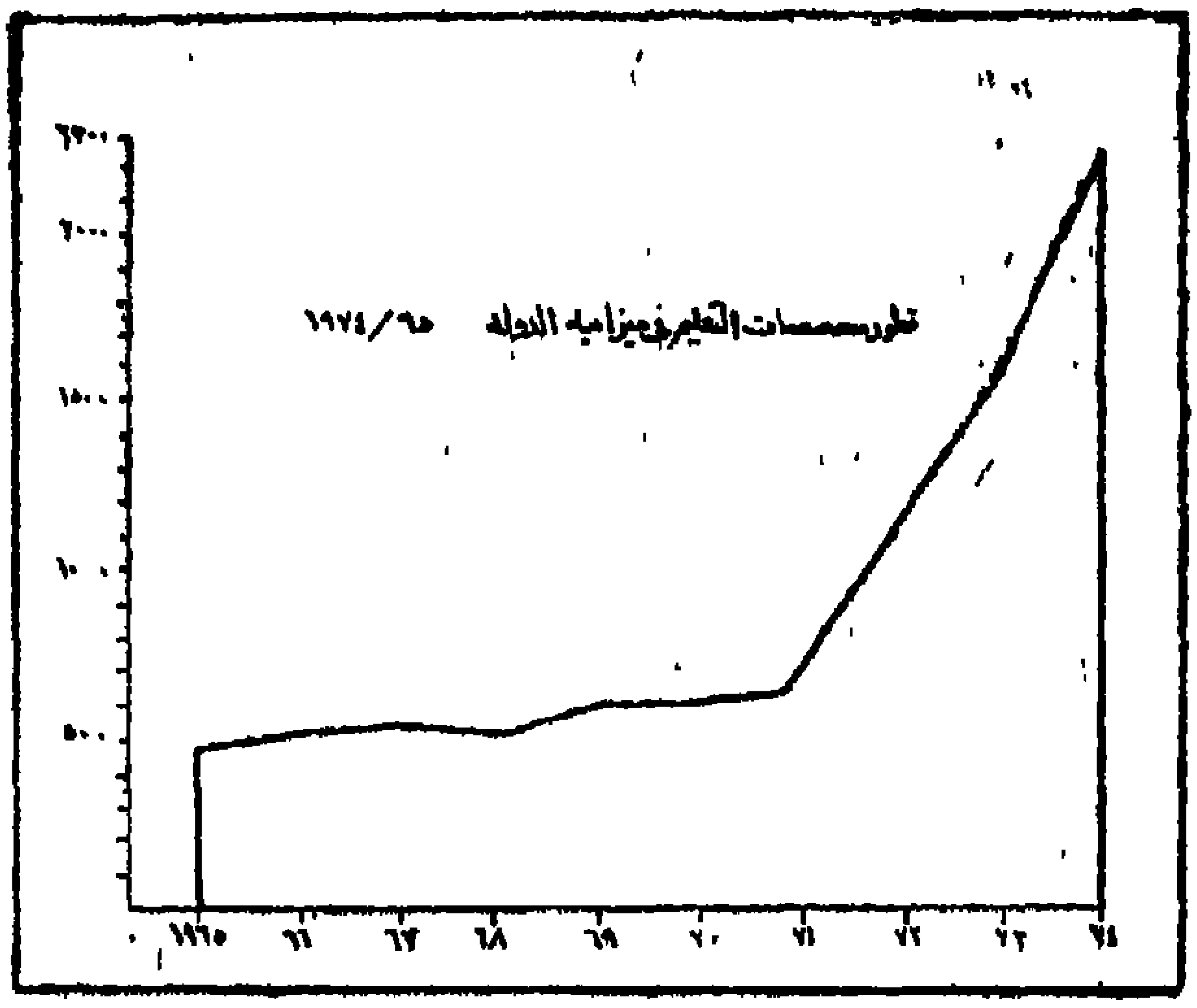

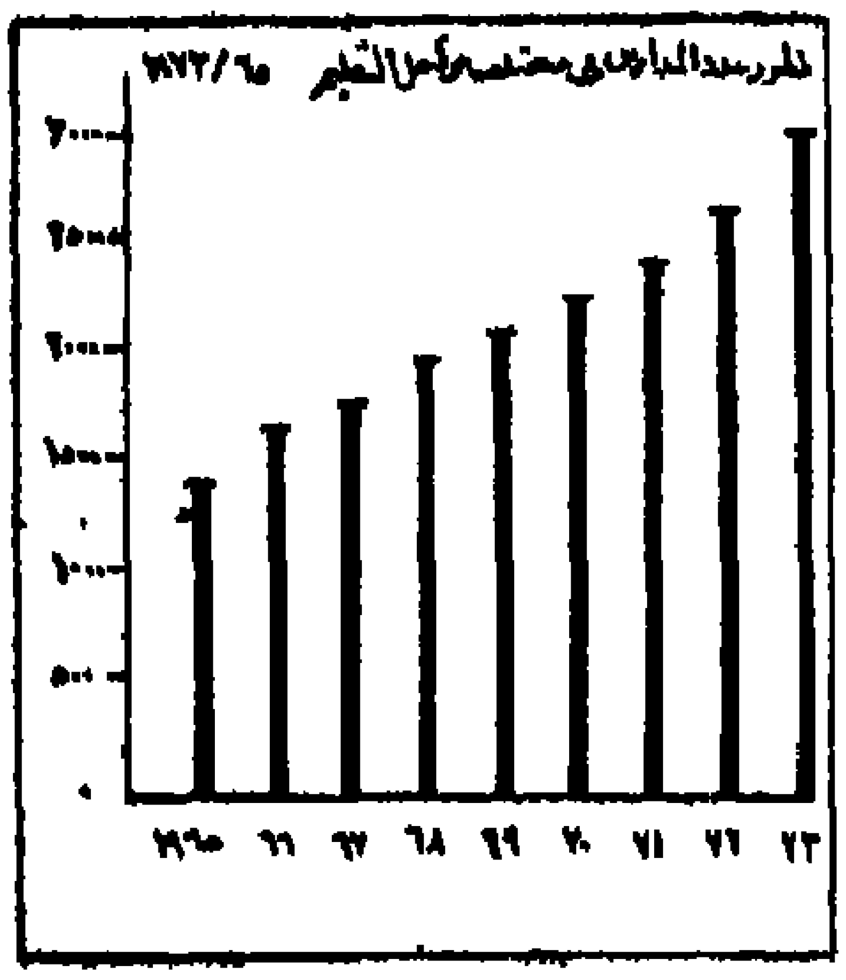

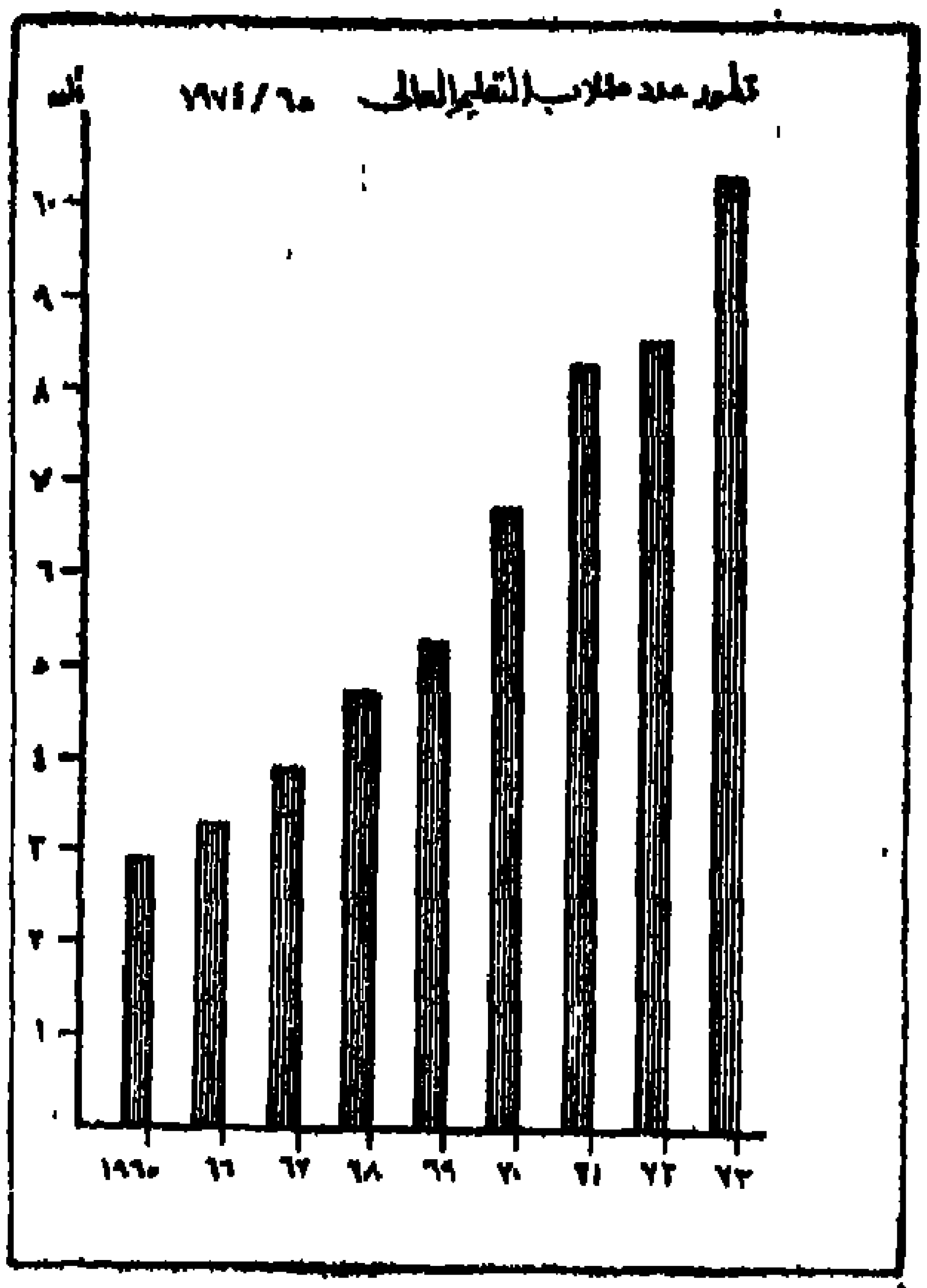

شكل ٦ ــ ١٩ : تطور اعـداد المدراس والطــلاب ومخصصــات التعليم فى الفترة ١٩٧٤/٦٥

جامعة الملك عبد العزيز ٧٤٢ طالباً (عدا مئات أخرى من المنتسبين) ، وقد بلغ عدد الملتحقين بكلية البترول والمعادن (نواة جامعة الملك فيصل) ٧٢٩ طالباً (١٩٧٢) (١) ، ولا توجد أرقام تخص جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية فى الرياض . . وهى الجامعة الرابعة فى المملكة ، وبالإضافة إلى الجامعات ، توجد المعاهد العلمية — وهى نصف جامعية . وقد استوعبت فى جملتها ٩٣٩٠ طالباً ، وجملة عددها ٣٧ معهداً ، ثم الكليات المستقلة . . ويوجد منها ثلاث كليات فى الرياض . . وجملة طلابها ٢٢٢٤ طالباً ، والجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة ، وهي فى الواقع مجمع يضم معاهد ثانوية للدراسات الدينية مع عدد من الكليات للدراسات الدينية ، وتبلغ جملة طلبة المعاهد ٥٩١ طالباً فى ١٩٧٢ ، أما عدد طلاب كلياتها فى نفس العام . . فقد بلغ ٦١١ طالباً .

ولعل هذه الأرقام — وهناك غيرها — تكون كافية للتعبير عن مدى الاهتمام بهذا العامل الحضارى الهام ، ليس باعتباره جانباً من جوانب التنمية الإنسانية فقط ، بل أيضاً باعتباراته الاقتصادية ، فالثابت أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم وتطوير القوة العاملة لتلبية متطلبات التخطيط ، ولذلك فإن من مشاكل التخطيط الحالية اتجاه نسبة كبيرة من الطلاب إلى الدراسات النظرية الجامعية ، ولذلك فإن برنامجاً لتشجيع الطلاب على الدراسات العملية قد وضع موضع التنفيذ ، وفى نفس الوقت يتم توزيع المدارس الابتدائية وما فوقها بحيث تصل خدماتها إلى قرى الريف ومضارب البادية ، بحيث يصبح ذلك من عوامل إيقاف النزوح من أجل التعليم إلى مدن المملكة التى تتركز بها نسبة كبيرة من المدارس بمستوياتها .

البلديات :

تطور نظام البلديات ببطء فى أول الأمر ، فقد أنشئت أول بلدية فى مكة المكرمة فى ١٩٢٤ ، وحتى سنة ١٩٦٣ (٢) لم يزد عددها عن ٣٥ بلدية فى المدن ومراكز الخدمات الحضرية الصغيرة ، غير أنه لم يمر عقد واحد من السنين بعد ذلك حتى ارتفع عددها إلى ١٠١ بلدية ، وبذلك أصبحت من أوضح عوامل نقل نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، وتتجدد خدمات البلدية فى توفير المياه اللازمة لكافة الاستخدامات ، ومد شبكات الكهرباء ، وتصريف الأمطار والمجارى ، وإنارة الشوارع ، وجمع النفايات ، وتقديم الخدمات الصحية من خلال المستشفيات ، والإشراف على وسائل النقل والمراكز الثقافية . .

(١) تخرجت الدفعة الأولى فى نفس العام وجملتها ٥٠ طالبا .

(٢) صدر قرار ٥١٧ لسنة ١٣٨٣ — ١٩٦٣ بتحويل إدارة البلديات بوزارة الداخلية إلى وكالة الداخلية لشئون البلديات وأنيط بها الأشراف على جميع شئون البلديات ، ولتقوم بدور المخطط والموجه والرقيب على جميع أعمالها . (أنظر جدول ١٠) .

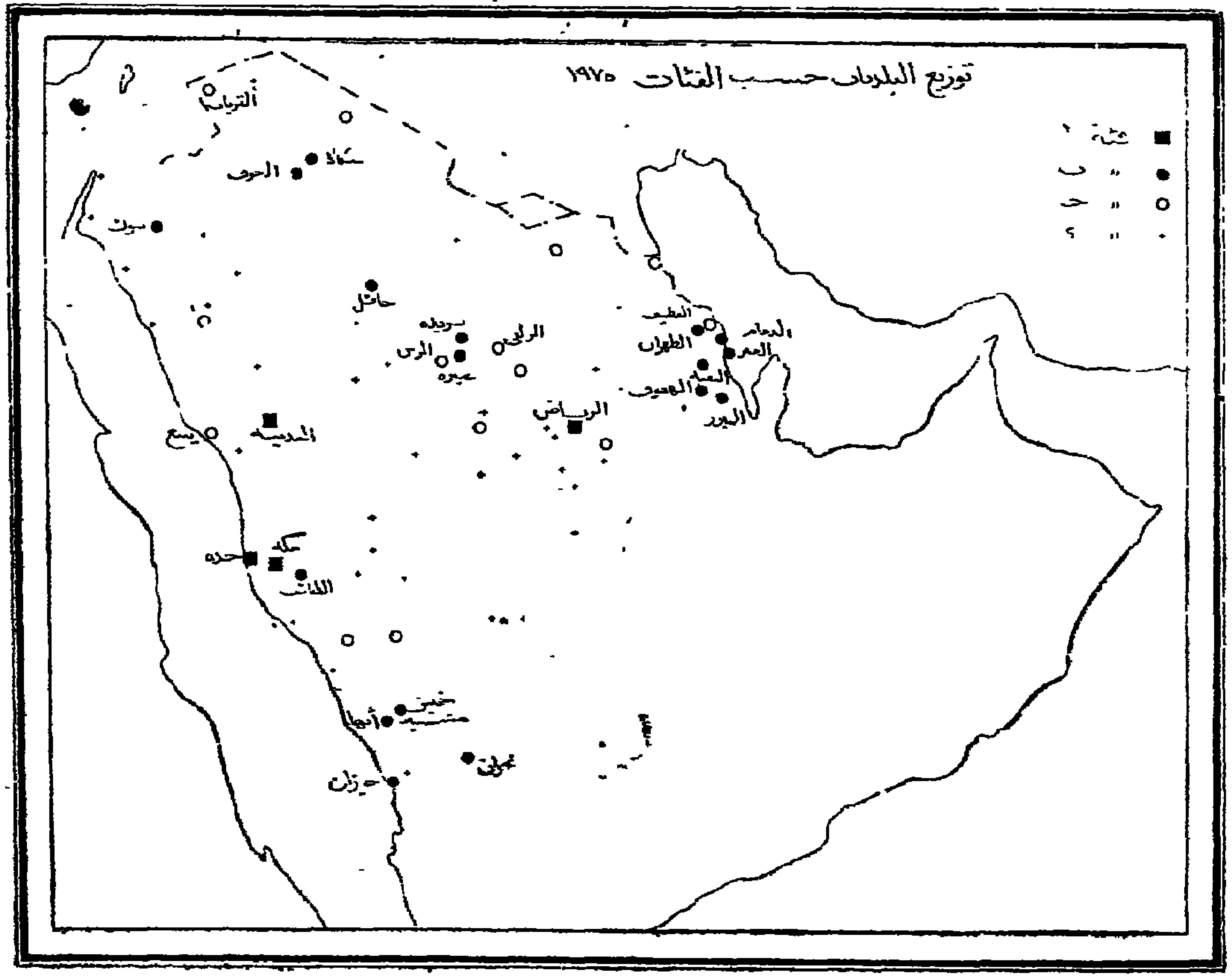

شكل ٦ ــ ٢٠ : توزيع البلديات حسب الفئات ١٩٧٥

وغير ذلك من الخدمات ، ويلاحظ الارتباط بين التوسع فى إنشاء البلديات وزيادة الدخل من البترول بمعدلات عالية منذ الستينيات .

وضمن نفس الاتجاه أنشىء مكتب « تخطيط المدن » ليكون أداة الإشراف والتوجيه فيما يتعلق بنشأة المدينة السعودية الحديثة وتخطيط احتياجاتها ، من حيث تهيئة أفضل السبل لامتداد المدينة وتحولها الحضرى ، والعمل على امدادها بما تحتاجه من مختلف أنواع الخدمات والمرافق فى مواقعها الصحيحة ، وقد تطورت ميزانية البلديات وتخطيط المدن بمعدلات كبيرة ، فقد بلغت جملة ما أنفق على مشروعاتها بين ٦٥ – ١٩٧٥ نحو ٣,٦٠٠ بليون ريال ، أى بمتوسط ٣٦٠٠ مليون ريالا سنوياً ، غير أن الحقيقة أن ميزانيات الخمس سنوات الأخيرة تفوق كثيراً ميزانيات الخمس الأولى ، وفى السنة الأخيرة وحدها ١٩٧٥ قاربت ميزانيتها ١٤٠٠٠ مليون ريال ، أنفقت فى تحسين ورصف الشوارع ، والأرصفة والإنارة والحدائق والتشجير ، ومشاريع المياه والمجارى وتصريف السيول ، وإنشاء المسالخ والأسواق ودورات المياه العامة ، وإعانات لتطوير القرى .

وقد تزايد مع التوسع فى إنشاء البلديات – عدد العاملين بها من ٥١٣٣ عاملا (١٩٦٥) إلى ١٤١١٦ عاملا (١٩٧٥) عدا العمال بالأجور اليومية ، وقد توزعت ميزانية المشروعات المذكورة بين بلديات المملكة حسب أهميتها والحجم السكانى لمنطقتها ، وتبعاً لاحتياجاتها وقدراتها .

ثالثا : اتجاهات التحضر

مقدمة :

تجدر الإشارة هنا إلى أن التحضر لا يأخذ فى جميع البلدان شكلا واحداً ، كما أنه لا يشمل بالضرورة نفس الجوانب التى تشملها فى مجتمعات أخرى ، ذلك لأن عملية التحضر فى أى مجتمع تواجه المؤثرات التاريخية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية التى تختلف من مجتمع لآخر . . ومن هنا كان اضطراد التحضر واتجاهاته تختلف باختلاف المجتمعات التى تسير على نفس الطريق ، وبالنسبة للسعودية فإن عملية التحضر المعاصرة بها تسير فى اتجاهين — رئيسيين — وربما يكون هناك غيرهما — وهما التحضر بالزراعة . . وهى ما يعنى الاتجاه إلى الاستقرار نقيض التحضر مبدئياً ، ثم التحضر من خلال سكنى المدن القديمة أو الحديثة . . والتكيف مع نمط الحياة الحضرية الجديدة وارتباطاتها . . وهما الاتجاهان اللذان ستتم مناقشتهما فيما يلى :

(أ) التحضر بالزراعة (الاستقرار . . مرحلة أولى :

لقد سبقت الإشارة إلى مناطق الزراعة فى المملكة باعتبارها تمثل مظهراً من مظاهر « التحضر » بمعناه التاريخى الشائع بين سكان البادية ، لقد ارتبط التحضر بالاستقرار ، فاعتبرت القرى مراكز لسكان التحضر — أى الزراع المستقرون الذين يختلفون من نواحى كثيرة عن سكان البادية الخلص — والثابت أن العلاقة بين البادية والريف لم تكن متوازية على الإطلاق . . ، بل كانت متماسكة متداخلة متفاعلة ، فلم تكن هناك مجتمعات زراعية لا تربى الحيوان . . وإن اختلف مدى الحركة بينها وبين الرعاة ، كما أن كثيراً من التجمعات الرعوية كانت تمارس الزراعة موسما أوعدة مواسم . . وإن اختلف مدى الاستقرار بينها وبين المجتمعات الزراعية ، ومثلت « الأسواق » على هوامش البادية والريف مراكز التفاعل بينها ، وإن احتفظ كل مجتمع بحيدته ونظرته للمجتمع الآخر .

وإذا كانت تهامة وعسير والاحساء والواحات قد تمايزت اقتصادياً باحتراف سكانها الزراعة عن غيرها من المناطق فى نجد والحجاز والسهول الشمالية التى كانت رعوية الاقتصاد فى معظمها ، فإن الحركة الإقليمية بين جميع هذه المناطق لم تنقطع يوماً بواسطة قوافل التجارة

المتحركة ، وهجرات البدو تحت ضغط الظروف المناخية ، ثم جاذبية المراكز الدينية التى كانت تجمع بين الرعاة والزراع فى المملكة ، والواقع أنه خلال مراحل التاريخ الطويلة . . لم تحدث سيادة نهائية لأى من المجتمعين حضارياً أو اقتصادياً ، وإذا كان هناك توازى فهو فى الاستمرار وليس فى العلاقات ، فلقد كان كل مجتمع زراعياً أو رعوياً متسقاً فى توزيعه ووجوده مع ظروف منطقته وإمكانياتها ، كما أن المستوى الحضارى العام لكليهما متقارباً . وكان اقتصادهما معاً عند حد الكفاف ، اقتصاداً معيشياً Subsistence Economy بصفة أساسية (١) ، ولم يكن تفاوت الفائض الاقتصادى البسيط يغرى أيهما بالذوبان فى الآخر ، فضلا عن أن الإمكانيات الطبيعية العامة لكلا الزراعة والرعى . . لم تكن تسمح فى ظروف حضارية بسيطة بالنمو إلى حد إبتلاع أحدهما الآخر أو ذوبانه فيه، وتلخص هذه الصورة نوعاً من التوازن الأيكولوجى العام بين الظروف الطبيعية والإنسان والمجتمع والاقتصاد . . وكان التوازن يعود تلقائياً . . فى حالة حدوث أى اختلال أيكولوجى .

لقد بدأت عملية النزوح من البادية والاستقرار فى مراكز سكنية بعد البترول ، واتجهت تيارات النزوح إلى مناطق إنتاجه من البادية أولا . . ثم بدأت تتدفق من الريف بعدها بعقدين من السنين ، وهى عملية قد أدت إلى تفريغ البادية من أفضل عناصرها السكانية . ، بحيث يمكن القول . . أن اقتصاد الرعى فى المملكة قد تعرض لهزة خطيرة إن لم تكن مدمرة ، وبدا واضحاً أن اقتصاد الزراعة سيتعرض لنفس النتيجة آن عاجلا أو آجلا. ، لأن مقاومة إقتصاد الزراعة النابعة من استقراره . . لا يمكن أن تصمد طويلا أمام اقتصاد البترول ، وهكذا تحددت معالم الاختلال الأيكولوجى العام فى المملكة ، وأصبح الوضع السكانى العام وكأنه يتجه للتركز بصفة نهائياً . . فى مراكز حضرية أما مرتبطة باقتصاد البترول مباشرة أو بتداعياته الرأسمالية الضخمة ، وأن تفريغ الريف من سكانه سيمثل المرحلة القادمة من مراحل تغيرات الخريطة السكانية فى المملكة (٢) ، غير أن التنبه لهذه الحقائق الخطيرة — من خلال مجموعة من الدراسات — قد أدى إلى وضع هدف استراتيجى موضع التنفيذ . . وهو ضرورة تنويع مصادر الدخل القومى . . وأن البترول يمثل آخر الأمر ثروة مؤقتة ، وأن إعادة بناء الاقتصادين الزراعى والرعوى . . وتأسيس قواعد الاقتصاد الصناعى . ليست فقط تمثل

(١) Lipsky, G., op. cit., p. 77.

(٢) تناقصت نسبة العاملين بالزارعة إلى حملة قوة العمل فى المملكة من ٢٨,٣٪ إلى ٢٠,٥٪ بين ٧٠ - ١٩٧٥ وتقدر نسبة التغير بالسالب فى قوة العمل الزراعية بنحو ٠,٩٪ سنويا . وقد انعكس ذلك فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية المهجورة ، ووجود القرى التى تشكو من نقص العمالة . . خاصة فى عسير وجيزان ، ويرجع ذلك إلى إنخفاض الدخل الحقيقى من الزراعة ، وتزيد فرص العمالة التى تدر دخلا أفضل فى القطاعات الأخرى .

المجالات الحقيقية لاستثمار عوائد البترول . . بل هي بمثابة القواعد الاقتصادية اللازمة لاستمرار الحياة في المستقبل بمستوى مشابه للوضع الحالي في ظل البترول . . حتى في حالة نضوب موارد الأخير وانقطاع تدفقها الحالي الهائل .

والواقع أن الاتجاه نحو التوطين الزراعي يمثل عودة للنسيج الأيكولوجي الاقتصادي الطبيعي في المملكة ، ولكن في ظل إمكانيات أوسع ووسائل لم تكن متاحة على الإطلاق من قبل ؛ وقد لايقبل مصطلح التحضر بمعناه الغربي اعتبار المناطق الزراعية حضراً استناداً على عامل الاستقرار وحده ، ورغم أن الاستقرار في بيئة مترحلة هو في حقيقة الأمر درجة من التحضر ، إلا أن الذي لاشك فيه أن للاقتصاد الزراعي ظواهره الحضرية التي لا يمكن تجاهلها . حتى بالمعنى الغربي للتحضر — فلهذا الاقتصاد — إذا توافرت الإمكانيات المناسبة — أسواقه ومدنه ، وشبكة مواصلاته ومحطاته . . ومن هذه الزاوية . . فإن التحضر بالزراعة ("الاستقرار") هو بحق أحد اتجاهات التحضر الرئيسية الحالية (١) .

التنمية الزراعية :

لقد سبقت الإشارة إلى توزيع المناطق الزراعية حالياً في المملكة (جدول رقم ٢) وتختلف تقديرات هذه المساحة — كما تختلف تقديرات احتمالاتها وإمكانياتها أيضاً ، وبالنسبة لتقديرات المساحة الحالية . . فهي تتراوح بين ٣٥٠ — ٥٠٠ ألف هكتاراً ، أي بنسبة بين ٢,٠ — ٣,٠٪ من جملة مساحة المملكة ، وتشير الاحتمالات — بناء على دراسة موارد المياه وتحليل التربة — إلى إمكانية زيادتها بنسبة تتراوح بين ١٠٠ — ٢٠٠٪ ، وقد تصل بها إلى نحو ٤ مليون هكتاراً . أي بزيادة ثمانية مرات عن مساحتها الحالية حسب أعلى التقديرات (٢) ، وتمثل الأرقام درجة من التفاوت يصعب القياس عليها ، ورغم توفر مادة إحصائية لا يمكن تجاهلها — خاصة خلال عقد السنين الأخير — تصدر من جهات عديدة . تتصل بالإنتاج الزراعي في المملكة من كافة نواحيه إلا أن تقريراً على درجة من الثقة (وزارة التخطيط . . خطة التنمية الثانية ٧٥ — ١٩٨٠م) (١٣٩٥ — ١٤٠٠هـ) ص ١٧ يقرر (عندما نتعرض لوصف الأوضاع الراهنة في قطاع الزراعة ، فإننا نجد أن نقص المعلومات الموجودة ، وافتقارها إلى الدقة يفرض قيوداً عديدة ، ومن ثم فإن التقديرات التي سترد فيما بعد للإنتاج والاستهلاك الزراعيين ، والقوى العاملة وغير ذلك من البيانات . كلها معلومات تقريبية . .)

وتشير التقارير الميدانية لبعض الشركات في مجال التنمية الزراعية في المملكة وعلاقتها

---

(١) Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, 1957, p. 30.

(٢) المملكة العربية السعودية . وزارة التخطيط . المرجع السابق ص ٣٣٠ .

بتوطين البدو بالزراعة، وجود احتمالات بدرجات متفاوتة فى مناطق الدولة لمثل هذه التنمية (١) وتقرر أن التنمية الزراعية وتحضير البدو بالزراعة من أهم وسائل الحد من تدفق الأيدى العاملة نحو مناطق إنتاج البترول ومراكز الحضر ، وإيقاف تفريغ البادية من سكانها ، واستثمار قواها العاملة فى أعمال إنتاجية . . بدلا من تسربها إلى أعمال الخدمات فى المدن . . أو استقرارها فى أسفل سلم المهارات الوظيفية فى قطاع البترول . .

ومن زاوية أيكولوجية . . فإن الزراعة — أيا كانت احتمالاتها — تمثل إمكانية بيئية دائمة ، وهى إمكانية كانت تنتظر الوسائل الحديثة فى مجال دراسة التربة وتحليل المياه الجوفية والكشف عن خزاناتها العميقة ، واستثمار منجزات الزراعة العلمية من البذار للحصاد ، ومن زاوية اجتماعية . . فهى تمثل الحل الوسط لنزوح البدو ، ولا يحتاج التحول من الرعى للزراعة نفس جهد التحول من حياة البادية إلى الحياة الحضرية ، ومن زاوية اقتصادية . . فالملاحظ أن المملكة قد أصبحت تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج (٢) ، ويمكن للزراعة أن تؤدى دورها فى هذا المجال ، ولاشك أن لهذه التنمية الزراعية نتائجها أيضاً بالنسبة لإعادة توزيع السكان ، والتخفيف من تضخم المدن الرئيسية فى المملكة من ناحية الحجم ، والإيقاف من الاتجاه السكانى الحالى نحو التركز فى مدن كبيرة الحجم . . تفصلها فراغات سكانية كاملة أو شبه كاملة .

وقد قدرت المساحة القصوى والممكن زراعتها بنحو ٥٤١ ألف هكتاراً (١٣,٤٪) ، ورغم بساطة الدلالات الرقمية . . إلا أن الزوايا الاجتماعية والاقتصادية ترفع من قيمتها . . خاصة وأن الكثافة الزراعية ليست عالية ، وأن وسائل الاستغلال الحديثة يمكن أن تصل بإنتاجيتها إلى أقصاها ، ويلخص الجدول الآتى نتائج هذه الدراسة (المساحة بالهكتار) .

المنطقة	الشمالية والقصيم	الأودية ومنابعها	الشرقية	نجد	الغربية	جملة
الأراضى المزروعة	٣٣٧٥٠	١١٦٠١٠	١١٧٢٠	١٨٠٣٥	١٩١٥١٠	٣٧١٠٣٥
الأراضى الممكن زراعتها	١٥٩٤٠	١٠١٩٠	٣٣٥٣٠	٩٤٥	١٩١٣٥	٧٩٧٤٠
جملة	٤٩٦٩٠	١٢٦٢٠٠	٤٥٢٥٠	١٨٩٨٠	٢١٠٦٤٥	٤٥٠٧١٥

(١) أهم هذه الشركات « بارسونز بيزل . ايتالوكوتسلت ، سوغريا .

(٢) نظرا لارتفاع الدخل القومى وتزايد السكان ، فان معدل الزيادة الزيادة فى استهلاك المواد الغذائية يشهد ارتفاعا مستمرا يقدر بنحو ٥,٢٪ سنويا (بين ٧٠ – ١٩٧٥) ، وذلك بالنسبة لعدد من السلع الغذائية والزراعية الهامة ، وبلغت جملة المواد الغذائية المستوردة نحو ٥٥٪ من مجموع المواد الغذائية اللازمة راجع : وزارة التخطيط – المملكة العربية السعودية . المرجع السابق . ص ١٧٥ .

وتعتمد عملية التوسع الأفقى للزراعة على الموارد المائية المتاحة والممكنة بشكل كامل (١) ، والزراعة تعد أكبر القطاعات الاقتصادية استهلاكاً للمياه ، ويقوم التوسع المطلوب فى المنطقة الشمالية (الجوف ، سكاكا ، تبوك ، وادى السرحان) ولاتزيد المساحة المزروعة بها جميعها الآن — حسب هذا التقدير — عن ٤٥٥٠ هكتاراً تقوم على أساس ما أشارت إليه الدراسات الخاصة بموارد المياه . . عن وجود خزانات مياه غنية فى تكوينات أطلق عليها Tabuk ، وتوجد فى طبقات من الرمل والطفل ، تغطى مساحات واسعة من شمال وشمال غرب المملكة . . ، وتتصل طبقة هذه المياه بطبقة أخرى أسفلها أجود منها . . إذ أن نسبة الملوحة فى العليا تزيد على ٣٢٠ جزء / مليون ، وهذه الطبقة السفلية هى التى تمنح احتمالات زيادة المساحة المزروعة فى هذه المناطق للضعف .

أما فى منطقة « القصيم » فتبلغ المساحة المزروعة بها ٢٩٢٠٠ هكتاراً . . يمكن أن تزيد إلى نحو ٤٠ ألف هكتاراً ، وذلك بفضل اكتشاف حزانات المياه فى تكوينات الساق — السابق الإشارة إليها — فى صخورها الرملية ، وتعتمد عليها منطقتى « الأسياح ، الرس » ، وهى صالحة للشرب ، تتراوح نسبة ملوحتها بين ٥١٢ —١٢٨٠ جزء فى المليون ، وتتواجد على عمق ٢٤٠٠م ، وينتج البئر ٣٠ لتراً فى الثانية تحت الظروف الارتوازية السائدة ، ومعظم الآبار العميقة التى حضرت فى منطقة « الأسياح » بالقصيم ، تنتج مياهاً ارتوازية بمعدل ١٢٠ لتراً فى الثانية ، وتستمد هذه الطبقة أهميتها من وجود مياهها وارتفاع إنتاجية آبارها (٢) .

وتشير التقارير إلى اتجاه منطقة القصيم نحو الزراعة المختلطة بتربية الحيوانات ، حتى أن جميع مشاريع الزراعة الحديثة بها . تعتمد على زراعة البرسيم الحجازى اللازم للتربية ، كما تناقصت بها مساحة المحاصيل الأخرى بالقياس إلى البرسيم (٣) ، كما تغير التركيب المحصولى للمناطق القريبة من المراكز الحضرية الحديثة نحو الفواكه والخضر . .

وبالنسبة لمنطقة « الأودية ومنابعها » . . فهى تتوزع بين وديان « تربة ، رانيه ، بيشة ، تثليث ، نجران ، الدواسر » (شكل ٦ — ٨) ، فإن المساحة المزروعة بها يمكن أن تزيد

---

(١) Doreen Warriner, op. cit., p. 56.

(٢) David J. Burdon, op. cit., p. 215.

(٣) يقدر عدد الماشية بنحو ٢٧٠ ألف رأس قطيع ٢,٣ مليون رأس غنم ، ٢ مليون رأس ماعز ، ٦٠٠ ألف جمل ، وذلك فى المملكة ككل (١٩٧٢) ، ويغطى معظم الطلب حاليا باستيراد الحيوانات واللحوم ، والتى بلغت قيمتها سنويا ١٦٤ مليون ريال (متوسط ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠) هذا بينما كانت المملكة تأتى حتى سنة ١٩٥٦ ضمن الدول المصدرة للانتاج الرعوى من اللحوم والجلود .

من ٩٥٤٠ هكتاراً إلى ١٩٧٣٠ هكتار (٢٠٧٪) ، وتقل احتمالات التوسع فى واحات السفوح ومنطقة الطائف ومزارع جدة ومكة ، حيث الاستغلال كثيف قديم .

ويعد وادى مياه من أهم مناطق التوسع الزراعى فى « المنطقة الشرقية » (١) ،وتتوزع عليه كثير من القرى ويجب عموماً مراعاة التوصيات الآتية بالنسبة للتوسع الزراعى فى المنطقة الشرقية :

١ – غسيل التربة باستمرار . . لمنع تراكم أملاح التربة بها .

٢ – حماية الأراضى والزراعة . . من سفى الرمال . . بعمل سلسلة من مصدات الريح .

٣ – إضافة الكميات المناسبة من الجبس الزراعى ، وذلك لتخفيض نسبة الصوديوم فى التربة .

٤ – إنشاء شبكة مناسبة من المصارف الحقلية .

وقد دلت الأبحاث الخاصة « بمشروع الرى والصرف فى الاحساء » عن وجود ١٦٠ نبعاً طبيعياً ، يعطى أكبرها ٢٧ ألف جالون / دقيقة ، وقد تقلصت الواحة عن مساحتها الأصلية بسبب – الاغراق بالمياه – وملوحة التربة ، ويهدف مشروع الرى والصرف بها إلى استصلاح الأراضى البائرة بواسطة الصرف ،وبناء نظام لتوزيع المياه من العيون بواسطة القنوات الأسمنتية ، وقد بدأ العمل به منذ ١٩٦٧ ، وقد انتهت أو قاربت على الانتهاء معظم الأعمال المتصلة به (٢) .

وتتوزع احتمالات التوسع الزراعى فى هضبة نجد بين « الخرج ، الدلم » حيث يمكن أن تزيد بنحو ١٢ ألف هكتاراً أى تتضاعف تقريباً ، و « السليل والافلاج » ٢٥٧٠ هكتاراً ، أى تتضاعف أيضاً . اعتماداً على الموارد المائية فى الطبقات المكتشفة حديثاً ، ثم مساحات أخرى متفرقة ، ومن أهم مشروعاتها لتوطين البدو . . ذلك المشروع الذى كرست له أبحاث كبيرة وموارد تمويلية ضخمة . . والمعروف بمشروع « حرض لتوطين البادية » .

---

(١) اكتشفت حديثا بطبقة شديدة الغنى بالمياه الجوفية فى وادى مياة ، تتدرج فى الملوبة نحو الغرب والجنوب الغربى ، وتزيد ملوحتها نحو الشرق والشمال الشرقى ، وتوجد فى تكوينات العرمة والنيوجين .

(٢) يجرى التركيز فى معظم دراسات مركز الأبحاث (بالهفوف » على أنتاج الماشية والمراعى ، حيث جرى تنفيذ برنامج واسع لتربية الغنم وتهجينها ، وانتاج الحليب والمراعى ، والتغذية الحيوانية ، ووسائل الزراعة والأسمدة والدورة الزراعية .

مشروع حوض لتوطين البادية : (١)

يعتمد المشروع على مياه وادى السهباء فى حرض ، ويبعد ١٧٣ كم من الهفوف ، والهدف الأساسى له إيجاد وظائف ثابتة ، ومراكز لتدريب البدو ، والعمل على توطينهم ونقل نمط الحضارة إليهم من خلال عدد من مراكز الخدمة الحضرية المكثفة فى المشروع ويهدف هذا المشروع إلى استصلاح ٤٠ ألف دونم من الأراضى الصحراوية، وحفر ٥٠ بئراً وإنشاء شبكتين للرى والصرف . وتوزيع الأراضى المستصلحة على حوالى ألف عائلة وتدريبهم على الزراعة الحديثة ، وإنشاء ٩ قرى نموذجية بمساحتها ومرافقها ومدارسها وخدماتها اللازمة .

أما « المنطقة الغربية » . . وتشمل فى هذه الدراسة منطقتى « عسير وجيزان » أيضاً ، فرغم أنها أكبر المناطق الزراعية فى المملكة حالياً على الإطلاق . . إلا أن احتمالات التوسع بها محدودة للغاية . . لاتزيد عن نسبة قدرها ١٠٪ ، والمرجح أن كثافة وقدم الاستغلال الزراعى بها . . قد غطى كل المساحات الممكنة فى السهل والسفح والسلسلة ، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية إنشاء السدود على وديانها ، خاصة بعد أن أثبت « سد جيزان » فعالية العمل على حجز مياه السيول . . لتنظيم الاستفادة منها .

نظام توزيع الأراضى البور على البدو : (٢)

تمت الموافقة على نظام توزيع الأراضى البور على البدو ضمن مشروعات التنمية الزراعية من جهة . . وتوطين البدو من جهة أخرى . وقد تم توزيع ١٠٥٠ هكتاراً منها بين ٦٨ — ١٩٧٠ ، وحتى نهاية ١٩٧٣ .. كان قد تم توزيع ٣٤٢٤ هكتاراً أخرى على ٥٦١٠ شخصاً ويوضح جدول (٩) البرنامج الكامل لهذا النظام ، وتوزيع المساحات البور الداخلة فى نطاقه فى مناطق الدولة المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبقت عملية التوزيع دراسة التربة والمياه ، كما قدمت للبدو المتوطنين الخدمات البيطرية واسلف الزراعية ، فضلا عن الخدمات الأخرى • كالتعليم والصحة ، وتشير التقديرات المتفائلة عن البرنامج إلى إمكانية مضاعفة المساحة المزروعة فى المملكة من خلالها ، فضلا عن الحد من التروح البدوى ، باعتباره من أهم اتجاهات توطن البدو فى عملية التحضر المعاصرة الجارية بالمملكة .

---

(١) يعرف الان بمشروع الفيصل النموذجى لتوطين البادية وقد بلغت جملة تكاليفة ١١٢,٤ مليون ريال.
(٢) صدر المرسوم رقم م /٢٦ بتاريخ ٦ رجب ١٣٨٨ (٢٨ / ٩ / ١٩٦٨) بالموافقة على هذا النظام .

الزراعة وتوطين البدو :

لاشك أن من أهم أهداف التنمية الزراعية وبرامجها المختلفة هو العمل على توطين البدو.. كمرحلة أولى فى اتجاه التحضر.. (١)، ومن هنا يجدر النظر إلى « التوطين » كعملية إنشائية، تتضمن تغييراً فى الظروف الطبيعية واستغلالها اقتصادياً، فهو يتجاوز بأهدافه عملية التهجير البسيطة التى لاتستهدف أكثر من نقل السكان من مكان إلى مكان، وقد يتضمن التوطين التهجير أحياناً، فى حالة قلة الموارد القابلة للتنمية فى البيئة المحلية، غير أن غايته الأساسية هو القضاء على الترحل، وتكثيف المترحلين فى مراكز استقرار مرتبطة بموارد اقتصادية غير قابلة للنضوب، فهو نوع من المواجهة لعملية تفريغ منطقة من سكانها تحت ظروف جذب قوية من خارجها، خاصة إذا ما نتج عن عملية التفريغ مشاكل اجتماعية وسكانية وحضرية متفاقمة، ولذلك.. فلا بد أن يتضمن التوطين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبيئة المحلية، ودراسة واسعة للموارد الممكنة والمتاحة، والتعرف على الحالة الحضارية للمجتمع المحلى، لأن التوطن يتضمن قيام علاقات إنتاج جديدة، سواء فى أسلوب العمل أو فى طريقة الحياة، وحتى لايتعرض المجتمع إلى انقطاع الاستمرار فى قيمه ونظمه الحضارية، وفى نفس الوقت عليه أن يتطور فى اتجاه المعطيات الجديدة، خاصة مايتصل منها بمفهوم الملكية، وتراكم الثروة والعمل والفائض، وبالأخص ما يتصل منها باكتساب المهارات اللازمة — من خلال التدريب للعمل الجديد (٢)، وتعد مرحلة التكييف الحضارى أهم مراحل التوطين لأنها تمثل حالة الانتقال من القديم إلى الجديد، ولقد يتاح رصد الميزانيات الضخمة لعملية توطين البدو، غير أن مشكلة التوطين الأساسية ليست الجانب المادى وإمكانياته فحسب، بل الجانب — الحضارى الاجتماعى أساساً (٣).

---

(١) من أهدافها أيضاً رفع نسبة مساهمة الزراعة فى الدخل القومى العام، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوى فى القيمة المضافة فى قطاع الزراعة نسبة ١,٦ ٪ بين ٦٢ – ١٩٧٢ بالاسعار الثابتة، وتقدر القيمة الاجمالية المضافة فى قطاع الزراعة عن سنة ١٩٧٥ بحوالى ١٤٠٩ مليون ريال بالاسعار الجارية، وهو مايمثل ٨,٦ ٪ من الانتاج العام (عدا البترول) راجع : خطة التنمية الثانية، ص ١٤٣.

(٢) يوجد بوادى فاطمة قرب مدينة جدة، مركز هام للتنمية الاجتماعية، يهدف إلى مساعدة البدو على التوطن، والتعرف على احتياجاتهم المختلفة، وتمكينهم من العمل مجتمعين على مقابلة هذه الاحتياجات، ومعه ١٥ مركزاً آخر تتوزع فى مختلف أنحاء المنطقة، تخدم حوالى ٢٠٠ ألف نسمة من البدو.

(٣) للاستزادة راجع : (أ) محمد محمود الصياد. المرجع السابق. (ب) ومحيى الدين صابر. المرجع السابق.

C) Binzel, R., op. cit.
D) Finnie, D.H., Desert Enterprise, Cambridge, 1958.
E) Herskovits, A.A., op. cit.
F) Hansen, H., Harold, op. cit.
G) Louise E. Sieet, op. cit.
H) Peppelenbosh, P.G.N., op. cit.

وفى إطار عملية التحضر المعاصرة فى المملكة بخصائصها المحلية، تظهر برامج التوطين بالزراعة وما تؤدى إليه من استقرار وظهور مراكز الخدمة الحضرية ، وكأنها واحدة من مراحل التحضر . . ، فهى تحمل من سمات التحضر وعوامله مايجعلها بمثابة المرحلة الأولى فى اتجاهه .

(ب) المدينة والتحضر :

لقد سبقت الإشارة أكثر من مرة خلال هذه الدراسة . . إلى أن عملية التحضر المعاصرة فى المملكة تتم ضمن إطارين متكاملين ، يعكس الأول نقل نمط الحياة الحضرية بواسطة وسائلها إلى الريف والبادية ، بينما يعبر الثانى عن نمو حجم المدن وزيادة عددها ، والواقع أن الإطار الثانى مركب من عدة مستويات كما أنه متداخل، وليس من شك فى أن زيادة عدد المدن إنما يعنى نمو حجمها أيضاً كمراكز سكنية بالضرورة ، وهى العملية التى تؤدى آخر الأمر إلى تزايد نسبة الحضرية العامة تدريجياً .

والثابت أنه إلى ماقبل قيام الدولة السعودية (القرن١٣ هـ - ١٩م) لم يكن يذكر سوى « مكة المكرمة ، المدينة المنورة » ، كمدينتين متميزتين بفضل مكانتهما الدينية بالنسبة للعالم الإسلامى كله (١) ، ولاشك أن هذا التميز قد انعكس على وظائف سكانهما ومبانيهما باعتبارها قبلة الحجيج من كل مكان ، وبعدها لم يكن يذكر سوى مجموعة من الأسواق المحلية والمرافىء والمداخل. . وبعض المراكز الأخرى المرتبطة بأحداث معينة تتمثل بالدعوة الإسلامية وتاريخها الزاخر ، ثم برزت « الرياض » بعد قيام الدولة السعودية باعتبارها العاصمة السياسية للمملكة . . وظلت مكة عاصمتها - وعاصمة العالم الإسلامى - الدينية ، غير أن هذه الصورة المدنية المحدودة. . اتجهت نحو التغير مع اكتشاف البترول قبل الحرب الثانية ، وبمعدلات بطيئة بعدها حتى نهاية الخمسينات ، وبسرعة بعد ذلك . . إلى حد يمكن معه اعتبار صورتها الحالية ليست استمراراً لما سبق . . بل مختلفة عنها نوعياً .

لقد أدى البترول - بداية - إلى ظهور بعض المراكز الحضرية المرتبطة بمناطق إنتاجه مباشرة وموانى تصديره ومعامل تكريره ، ثم انتقلت « آثاره » تدريجياً إلى خارج مناطق إنتاجه ، خاصة إلى المراكز الحضرية ، والأسواق القديمة التى استثمرت - قبل غيرها - معطيات الواقع الاقتصادى الجديد، فانتعشت بما تدفق فى أسواقها من رواج ، ونمت مع نزوح سكان البادية والريف إليها، غير أن إعادة إنشاء التجهيزات الأساسية للدولة السعودية

---

(١) عمر رضا كحالة . المرجع السابق . ص ٢٦ .

الحديثة.. قد أدت إلى وصول معطيات البترول الاقتصادية والحضارية إلى بقية أنحاء الدولة ، وتمثل ذلك — ضمن ماتمثل — فى ظهور مايمكن تسميته بمحاور النمو المدنى المعاصر ، وقد طرح فى مرحلة سابقة من هذه الدراسة سؤال منهجى يتصل بكيفية تحديد المدن البازغة باعتبار من أهم ديناميات عملية التحضر المعاصرة ، وقد تتاح فى هذه المرحلة من الدراسة محاولة للإجابة عن هذا التساؤل أيضاً ، وذلك ضمن عناصر الإطار الثانى لعملية التحضر والسابق الإشارة إليه . . بزاويتيه : نمو حجم المدن وزيادة عددها .

أولا : نحو حجم بعض المدن فى المملكة :

ذكر التعداد ١٦ مدينة فى الدولة (١) . . يزيد حجم كل منها من ٣٠ ألف نسمة . . ولكنها تتفاوت فيما بينها تفاوتاً بيناً ، فى قمة هذه المجموعة تقع مدينتا « الرياض » (٦٦٦,٨٤٠ نسمة) ، « جدة » (٥٦١,١٠٤ نسمة) ، قد تجاوزتا وحدهما دائرة النصف مليون . وتعدت من بينها « مكة » (٣٦٦,٨٠١ نسمة) دائرة الربع مليون ، وتقع من بينها ٤ مدن فى فئة حجمية بين ١٠٠ — ٢٥٠ ألف نسمة ، هى « الطائف » (٢٠٤,٨٥٧ نسمة) ، « المدينة المنورة » (١٩٨,١٨٦ نسمة) ، « الدمام » (١٢٧,٨٤٤ نسمة) ، و «الهفوف » (١٠١,٢٧١ نسمة) ، وتقع مدن « تبوك » (٧٤,٨٢٥ نسمة) ، « بريدة » (٦٦٩٤٠ نسمة) ، « المبرز » (٥٤٣٢٥ نسمة) . . فى فئة حجمية بين ٥٠ — ١٠٠ ألف نسمة ، وفى فئة حجمية أخيرة بين ٣٠ — ٥٠ ألف نسمة تقع مدن « خميس مشيط » (٤٩٥٨١ نسمة) ، الخبر (٤٨٨١٧ نسمة) ، نجران (٤٧٥٠١ نسمة) ، حائل (٤٠٥٠٢ نسمة) ، جيزان (٣٢٨١٢ نسمة) ، أبها (٣٠١٥٠ نسمة) ، وتوضح القائمة التالية تراتب هذه المدن بالنسبة للمدينة الأولى حجماً .. الرياض ، باعتبار الأخيرة تمثل المدينة الرئيسية (= ١٠٠)

الرياض	جده	مكة	الطائف	المدينة	الدمام	الهفوف	تبوك	بريدة	المبرز
١٠٠	٨٤	٥٥	٣١	٣٠	١٨	١٥	١١	١٠	٨

خميس مشيط	الخبر	نجران	حائل	جيزان	أبها
٧	٧	٧	٦	٥	٥

وتوضح القائمة وشكل (٦-٢١) مدى التفاوت فى الحجم بين مدن الدولة الرئيسية ، وضعف درجة التدرج بينها ، والانحدار الحاد بين المدينتين الأولى والأخيرة فى القائمة ..

---

(١) لا يوضح التعداد تعريفا « للمدينة » والمرجح أن تحديده للمدن الستة عشر المذكوره . . قد تم على اساس الوظيفة الادارية من ناحية ، وباعتبار حجمها وحدها دون مسمياتها من ناحية ثانية .

(٢) Michael, J. Webber, Impact of Uncertainty on Location, Cambridge, 1972, p. 10.

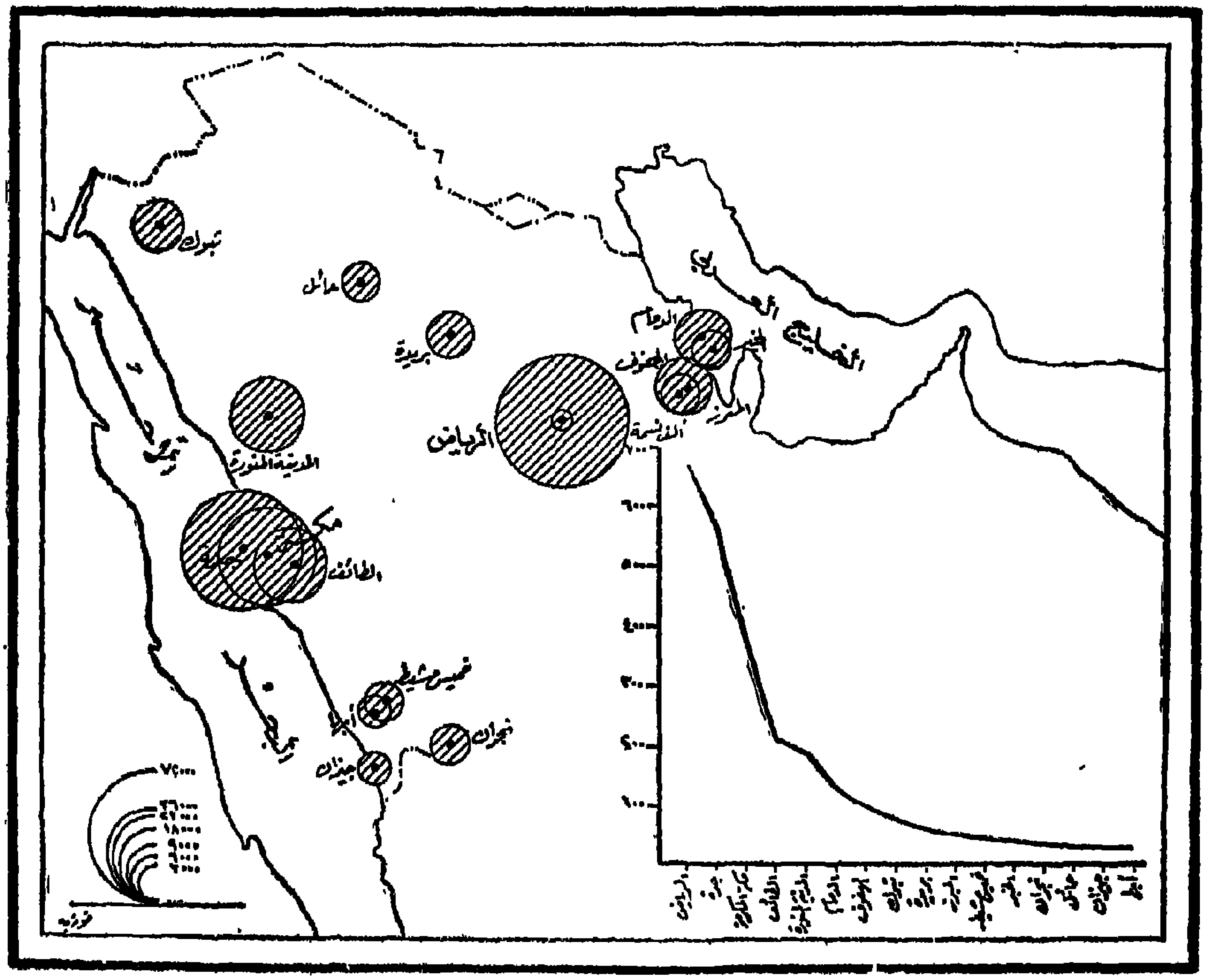

شكل ٦ ــ ٢١ : احجام المدن السعودية

بحيث تصل النسبة بينهما إلى ٢٠ : ١ ، ثم السيادة الظاهرة للمدينة الأولى (الرياض) ، بحيث أن المدينة الثالثة (مكة) تزيد قليلا عن نصف حجم المدينة الأولى ، وتأتى مدينتا « المدينة المنورة ، الطائف » فى نحو أقل من ثلث حجم المدينة الأولى-لكل ، وينحدر الخط البيانى بعد المدينة المنورة بشدة ،لدرجة أن حجمها — المدينة المنورة — وهى الخامسة ترتيباً .. يصل إلى ضعف حجم المدينة السابعة (الهفوف) ، ثم إلى نحو ٣ مرات بالنسبة للمدينة — التاسعة « بريدة » ، وإلى ٦ مرات بالنسبة لحجم المدينتين الأخيرتين (جيزان ، أبها) ، ومرة أخرى فإن حجم مدينة الرياض تقل قليلا عن حجم المدن ١٢ الأخيرة مجتمعة ، والثابت أن مثل هذا النمط من التراتب المدنى المتميز بضعف التدرج بين أحجام المدن والانحدارات الحادة بينها ، وقلة عدد المدن المتجمعة فى فئة حجمية واحدة ، يرتبط بالمناطق قليلة السكان عامة ،المتسمة بالتوزع السكانى المبعثر من ناحية ، والتجمع فى بؤر سكانية كثيفة من ناحية ثانية ، أما تفاوت الكثافة بين التجمعات ذاتها ، فيرجع لعوامل طبيعية واقتصادية شتى .

والواقع أن حجم بعض هذه المدن يبدو وقد تضخم فجأة فى أقل من عقد من السنين ، ويوضح الجدول الآتى تطور هذه التغيرات بين ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٣ .. وهى السنة السابقة مباشرة للتعداد الأخير فى ١٩٧٤ ، والأرقام التالية مجمعة من تقديرات : Demographic Yearbook (p. 475) لعامى ٦٢ ، ١٩٦٥ ، وتقديرات : The International Yearbook لها فى ١٩٧٣ (ص ٣٤٢) بالألف .

	جدة	مكة	الرياض (١)	بريدة	الهفوف	الدمام	المدينة	حائل
١٩٦٢	١٤٨	١٥٩	١٦٩	—	—	٤٥	٥٠	٢٢
١٩٦٥	١٩٤	١٨٥	٢٢٥	—	—	٩٨	—	—
١٩٧٣	٣٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٥٠	٥٠	—	١٣٧	—

ورغم معدلات النمو الكبيرة التى تقدمها أرقام الجدول السابق . . إلا أنها لاتقارن فى معظمها بالأرقام التى يقدمها إحصاء ١٩٧٤ للسكان السابق الإشارة إليه ، وقياساً عليه .. ، تكون « الرياض » قد حققت نمواً سكانياً مرتفعاً فى ١٩٧٤ ، يقدر بنحو ٤ أمثال حجمها

(١) قدر عدد سكان الرياض بنحو ٣٠٠ ألف نسمة فى ١٩٦٨ ، وقدرت نسبة الزيادة السنوية بين ٥٨ — ١٩٦٨ بنحو ٣و٨٪ (تقرير اللجنة العليا لتقييم المخطط العام لمدينة الرياض ١٣٩٣ هـ).

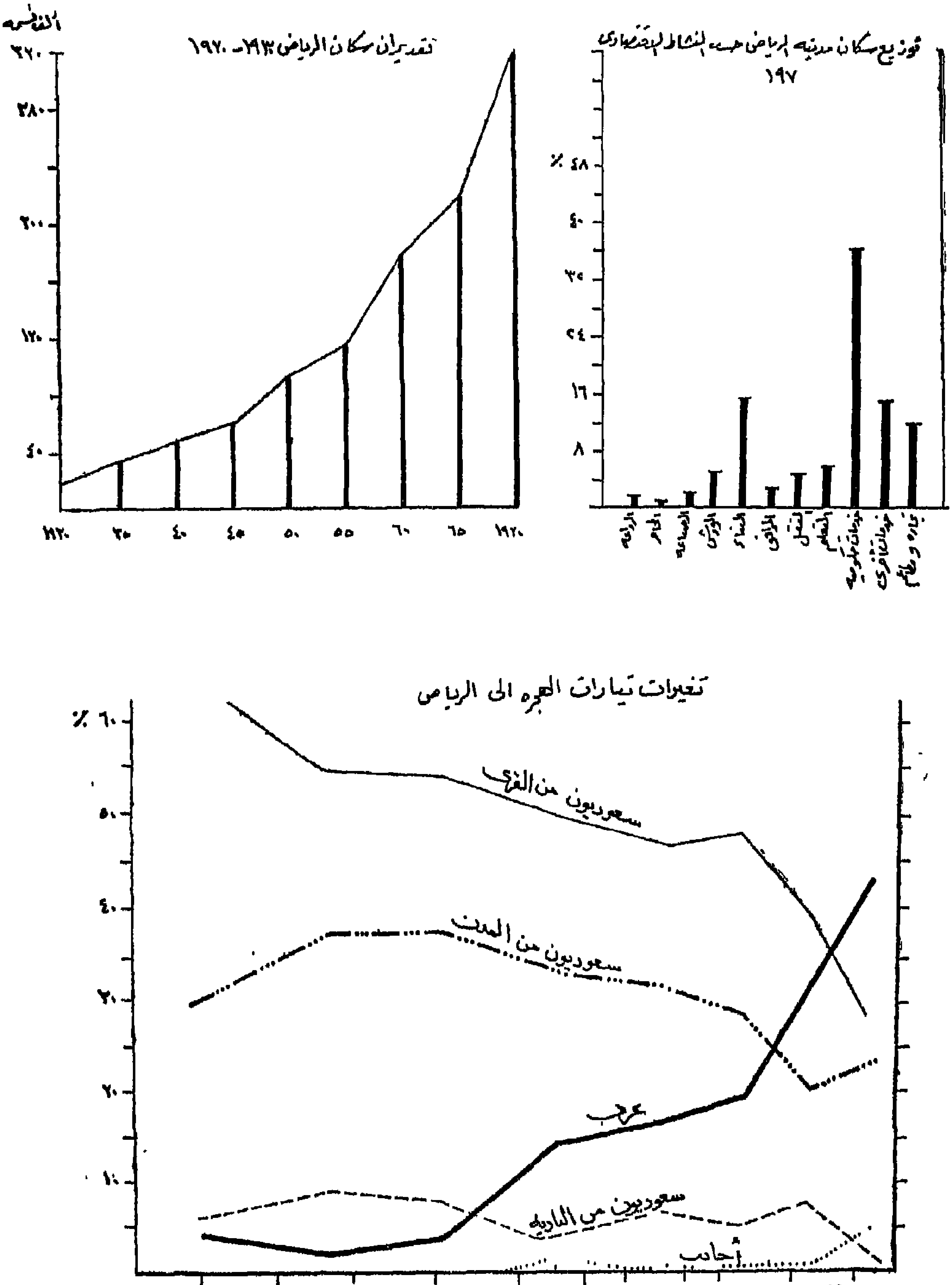

شكل ٦ ــ ٢٢ أ : بعض الاتجاهات السكانية لمدينة الرياض

فى ١٩٦٢ (٣٩٥٪) ، وتقترب منها « جدة » التى يكون نموها على أساس هذه الأرقام قد بلغ نسبة قدرها ٣٧٩٪ خلال نفس الفترة ، تليهما « الدمام » ٣٨٤٪ ، ثم « مكة » (٢٣١٪) . . وهكذا . . ، والمؤكد أن هذه المدن وغيرها قد نمت بمعدلات عالية .. ، غير أن مثل هذه الأرقام تعتبر عالية جداً ، وعلى أية حال . . فإنها هى أو أقل منها فى حدود .. تتجاوز معدلات الزيادة الطبيعية العادية أو وحتى المرتفعة بمراحل ، ولاشك أنها من مؤشرات النمو الحضرى المعاصر فى المملكة .

وتشير الدراسات الخاصة لبعض هذه المدن إلى مجموعة من الخصائص المشتركة بينها فيما يتصل بعملية النمو ، فالهجرة — بدرجات — تسهم بنسبة عالية من معدلات نموها ، وتمتلىء تيارات الهجرة بالذكور . . مما يؤدى إلى تناقص نسبة الإناث إلى جملة سكان المدينة ، ولأن معظم المهاجرين من الشباب ، فهم يسهمون مباشرة فى تكوين قوة العمل بكل مدينة ، ورغم ذلك فإن نسبة قوة العمل إلى جملة السكان ماتزال أقل مما يجب ، بسبب ضعف مشاركة الإناث فيها من ناحية ، ولاستيعاب فئات السن الدنيا نسبة متزايدة من جملة السكان . . بسبب ارتفاع معدلات المواليد خلال عقد السنين الأخير ، فى نفس الوقت لايتكرر نمط توزيع قوة العمل على وجوه النشاط الاقتصادى المختلفة ، حيث تستوعب « الخدمات الاجتماعية والشخصية » النسبة الكبرى من الأيدى العاملة ، وهو ما يعد من أهم الخصائص التفصيلية التى تتسم بها عملية التحضر المعاصرة ، لأن هذه الحقيقة تعنى أن معظم هذه المدن . هى فى جوهرها مراكز للخدمات الحضرية ، ولاتستند اقتصادياتها — إلا بدرجة محدودة — على مواردها وإمكانياتها الخاصة ، وأن دخول الأفراد فى جهاز التحضر المعاصر لايتجه مباشرة إلى النواحى الإنتاجية (الصناعة) بل إلى وسائط الخدمات الحكومية وغيرها . . تلك التى ترصد ميزانياتها الضخمة من خارج الإمكانات المحلية ، وفيما يلى تحليل بشىء من التفصيل لخصائص النمو المدنى لبعض هذه المدن المذكورة .

الرياض (١) (دائرة عرض ٣٨ َ / ٢٤° شمالا ، خط طول ٤٣ َ ٤٦° شرقا ، كونتور ٦٠٠ م)

بدراسة شكل (٦–١٢٢، ٦–٢٢ب) يتبين أن سكان المدينة يتوزعون بين ثلاث مجموعات رئيسية (السعوديون ، العرب ، الأجانب) تتشابه فى سيادة طابع الشباب بين أفرادها (٢) ،

(١) تشير بعض الدراسات التاريخية إلى قيام مدينة الرياض على أنقاض مدينة حجر التاريخية .

(٢) بلغت نسبة السكان الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة ٤٦ / (عن : تقرير اللجنة السابق الاشارة إليه وهو مصدر جميع الارقام الخاصة بمدينة الرياض) .

الرياض

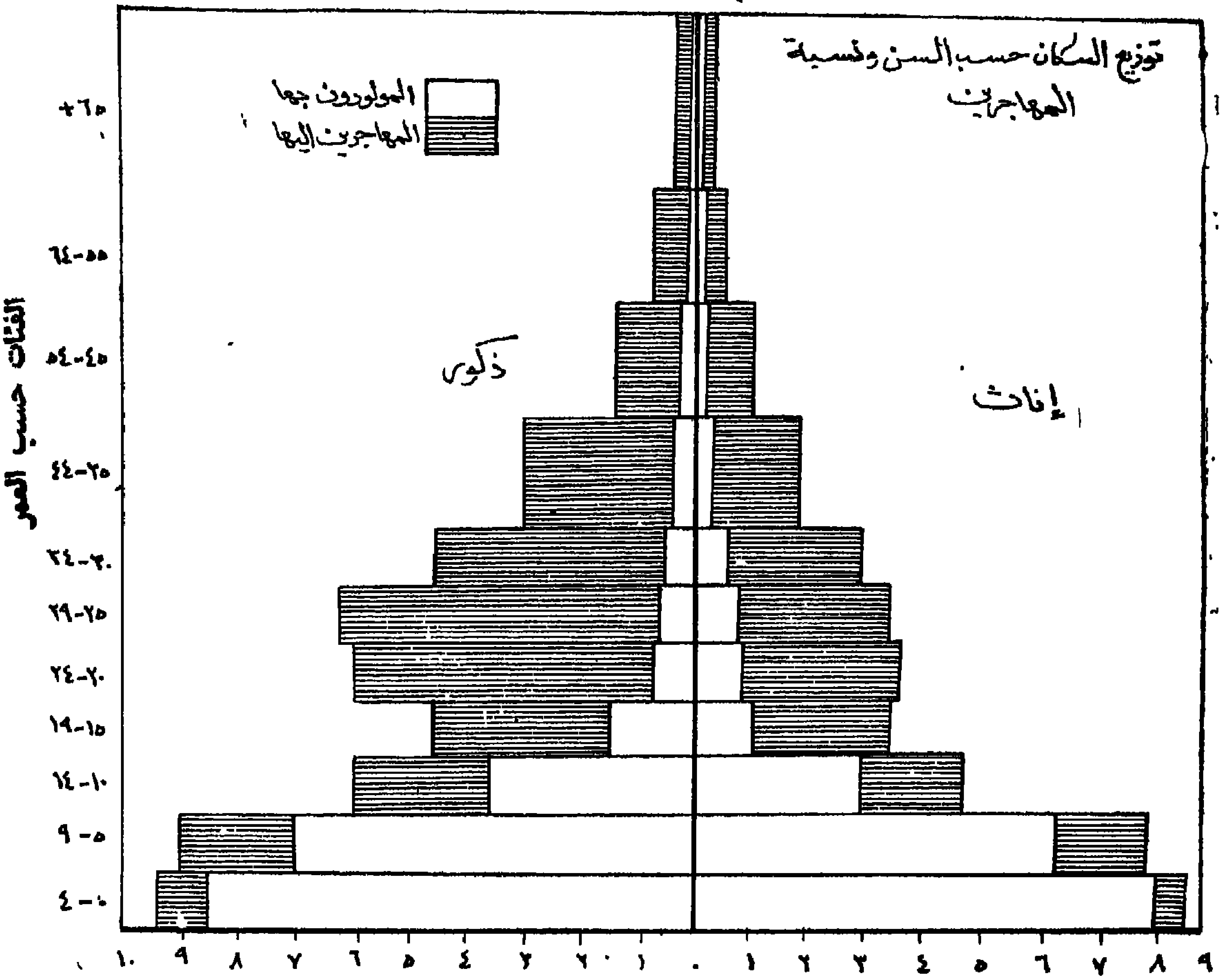

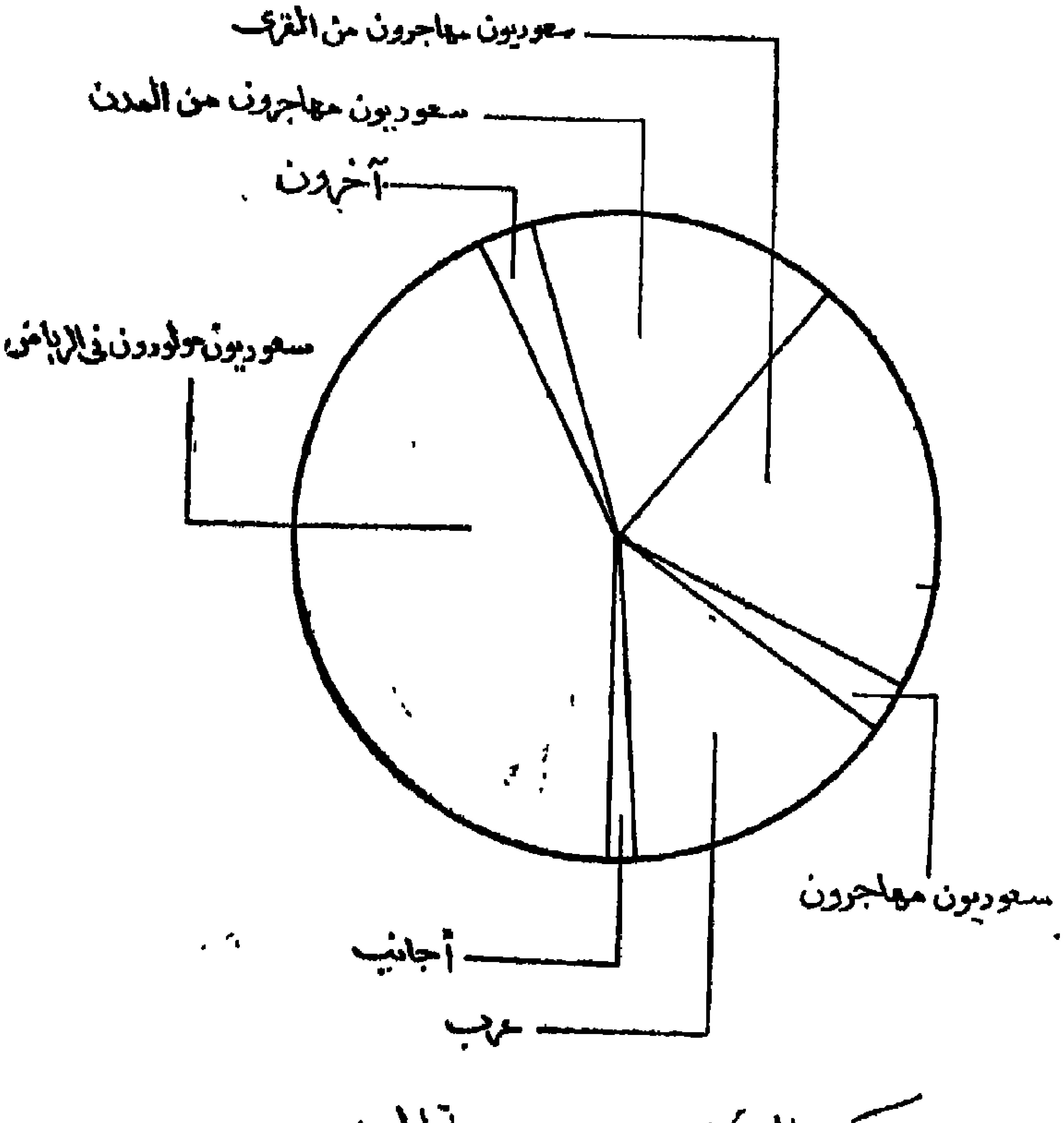

شكل ٦ ـ ٢٢ ب : بعض خصائص السكان بمدينة الرياض

وتصل نسبة الذكور بين سكان المدينة إلى نحو ٧٥ ٪، تعبيرا عن امتلاء تيارات الهجرة إلى المدينة بالذكور أساساً ، وقد تدفقت تيارات الهجرة إلى المدينة بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية ، من القرى والمدن والبادية بنسب متفاوتة .. بلغت أعلاها فى الفترة بين ٤٦ – ١٩٦٢ ، ويمثل السعوديون القادمون من الريف والبادية أكبر نسبة من المهاجرين إليها (٤٠,٦ ٪ من جملة سكانها) ، وبداية من ١٩٥٥ (وببطء نسبى قبل ذلك) بدأت تيارات الهجرة من العناصر غير السعودية (العرب والأجانب) تتدفق إلى الرياض مسهمة بوضوح فى نموها السكانى ، خاصة العنصر العربى – الذى تصاعدت معدلات قدوم أفراده – .. حتى كادت تفوق نزوح العناصر السعودية ذاتها بداية من ١٩٦٥ ، وأصبحوا يشكلون النسبة التالية من المهاجرين للمدينة بعد القادمين إليها من الريف والبادية .

ونظرا لتركز أجهزة الحكم والوزارات والمصالح والمؤسسات فى الرياض بحكم وظيفتها كعاصمة ، فإن نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الحكومية .. تعد أعلاها بالنسبة لغيرها من القطاعات . ، حيث أنها تستوعب نحو ١٤,٤٪ من جملة قوة العمل بالمدينة ، بل أن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية .. يستوعب أيضا نحو ١٦,٥٪ من الأيدى العاملة .. ، تأكيدا لدور العاصمة كمركز للخدمات ، وهو نفس النموذج الذى يتكرر فى معظم مدن المملكة ومراكزها الحضرية .. كما سبقت الإشارة ، يلى ذلك قطاع التشييد والبناء (١٧ ٪).. وهو من أكثر القطاعات استيعابا للأيدى العاملة (شكل ١٣). ، أما بقية قوة العمل فتتوزع بعد ذلك بين التجار بأنواعها والمطاعم (١٠,٥ ٪) ، وقطاع الصناعة والورش (٥,٦٠ ٪) ، والتعليم والكهرباء والمرافق والزراعة .

ويلاحظ قلة نسبة قوة العمل إلى جملة السكان .. ، فحسب تقدير ١٩٦٨ لجملة الأيدى العاملة بالمدينة ، بلغت ٧٥٤٢٠ شخصا .. أى بنسبة نحو ٢٣,٥٦ ٪ لنفس الأسباب السابق تحديدها ، ولا تتجاوز هذه النسبة حسب إحصاء ١٩٦٤ (٢٦٪) ١٧٤ ألف شخص) . والمهم هنا .. أن نموذج العاصمة يتكرر – على مقياس أصغر فى معظم مدن المملكة ، كما سيظهر فى المثالين التاليين :

بريدة (دائرة عرض ٢٠ َ ٢٦°شمالا ،خط طول ١٨ َ ٤٣°شرقا، كونتور ٦٤٠م)

تقع مدينة بريدة على بعد ٤٧٠ كم من الرياض ، وتتصل بها وبمدن القصيم والهضبة بشبكة مواصلات برية جيدة ، وقد قدر عدد سكان المدينة بنحو ٣٢٥٠٠ نسمة (١٩٦٢) ، وقد ارتفع عددهم إلى ٤٦٤٩٠ نسمة (١٩٧٣) ، وقد ساهم المهاجرون إلى المدينة بنسبة

فى معدل النمو السنوى (٣,٦ ٪) ، بحيث أدى ذلك – نظرا لأن معظمهم من الذكور – إلى تناقص نسبة الإناث إلى جملة السكان .. فهى تبلغ ٤٦ ٪ (١)

وتبلغ نسبة المهاجرين فى المدينة إلى جملة سكانها نحو ٢٠ ٪ (شكل ٦–٢٣) ، وقد وفدوا إليها من الريف والبادية وبعض المدن ، ويقدر أن عدد القادمين من القرى يبلغ ٣٦١٠ شخصا (٣٩,٤ ٪ من جملة المهاجرين ، ٧,٧٧٪ من جملة السكان) ، ومن المدن ٣٤٠٠ شخصا ، (بنسبة ٣٧,٢ ٪ من المهاجرين ، ٧,٣١٪ من جملة سكان المدينة) أما القادمون من البادية فيبلغ عددهم ٦٧٠ شخصا (٧ر٣٠ ٪ من المهاجرين) أما القادمون من خارج المملكة فيبلغ عددهم ١٤٧٠ شخصا (١٦,١٪) ، وتمثل العناصر السعودية ٩٤٪ من جملة السكان ، والباقى من الدول العربية ، عدا نسبة ضئيلة من دول غير عربية .

ويمكن القول أن حركة الهجرة إلى بريدة قد بدأت أولا بالنسبة لسكان الريف والبادية (قبل ١٩٦٥)، وأن نزوح سكان المدن ووصول الأجانب قد بدأ بعد ذلك ، انعكاسا لزيادة جاذبية المدينة اقتصاديا فى عقد السنين الأخير .

ويوضح شكل (٦–٢٣) أن قطاع الخدمات يستوعب النسبة الكبرى من قوة العمل فى بريدة (٤٤,٤٪) ، يليه قطاع التجارة بأنواعها والمطاعم (٢٣,٧٪) ، ثم التشييد والبناء (١٠,١٪) والورش والحرفيون (٩,١٪) .. ، وهو نفس الترتيب السائد فى معظم المراكز الحضرية بالمملكة .. ، كما أن نسبة القوى العاملة إلى جملة السكان (٧٨٣٠ شخصا ، ١٦,٨٤٪ من السكان) إنما تعود لنفس الأسباب .. وهى ضعف مساهمة المرأة فى قوة العمل ، وإستيعاب فئات السن الدنيا لنسبة هامة من السكان ، نظرا لزيادة معدلات المواليد فى الفترة الراهنة ، ويوضح هذا التوزيع دور مدينة « بريدة » كمركز للخدمات والتجارة لمنطقتها بصفة رئيسية .

حائل (دائرة عرض ٢٧ َ ٣٢ ْ شمالا . . ، خط طول ٤١ َ ٤٢ ْ شرقاً ، كونتور ٩٨٠م).

تقع مدينة حائل فى قلب منطقة شمر، تبعد عن بريدة بحوالى ٢٨٠ كم إلى الشمال الغربى ، وحوالى ٧٥٠ كم من الرياض ، وقد أدى موقعها قرب النفود الكبير إلى عزلها نسبياً عن المدن الأخرى فى المنطقة الشمالية شمالى الكثبان الرملية الواسعة .

(١) وزارة الداخلية ، شئون البلديات . الادارة العامة لتخطيط المدن والمناطق . تقارير عن مدن المملكة . . إعداد مؤسسة دوكسيادس العالمية . تقرير رقم (٣) عن مدينة بريدة .

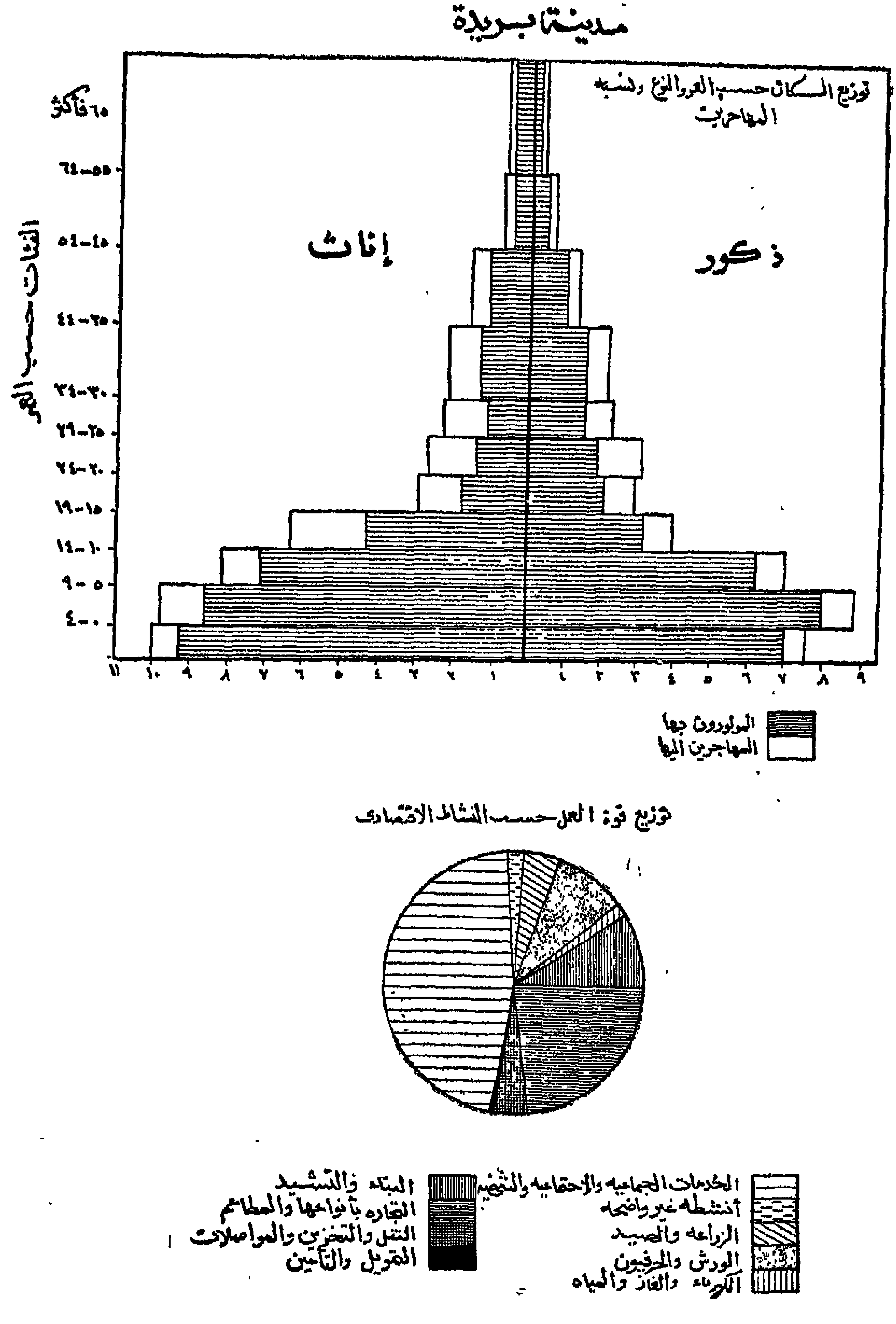

شكل ٦ - ٢٣ : بعض خصائص السكان في مدينة بريدة

وقد قدر عدد سكان المدينة بنحو ٢٢ ألف نسمة فى ١٩٦٢ ، وقد بلغ عددهم ٢٩٤٨٠ نسمة فى ١٩٧٣ ، وحسب هذه الأرقام تكون نسبة الزيادة السنوية ٣٪ خلال هذه الفترة ، وبدراسة (شكل ٢٤) يتبين أن نحو ٧٩٪ من سكان المدينة هم من مواليدها، أما الباقى (٦١٨٠ نسمة) فمن المهاجرين إليها ، وتبلغ نسبة السعوديين بين سكان المدينة نحو ٩٣٪ . . والباقى من دول عربية أخرى ، ونظراً لأن معظم المهاجرين إليها من الذكور . . فإن الإناث بالمدينة حوالى ٤٧٪ من جملة سكانها (١) .

وقد وفدت العناصر السعودية إلى « حائل » منذ زمن أبعد من هجرات العناصر غير السعودية إليها ، ويقدر أن نحو ٩٥٪ من العناصر غير السعودية قد وفدت إليها بعد ١٩٦٥ ، أما العناصر السعودية . . فقد توافدت قبل هذا التاريخ ، وحسب مكان القدوم . . فإن ٢١٪ من النازحين السعوديين هم من مدن أخرى فى المملكة ، وتقدر نسبة المهاجرين من قرى المملكة بنحو ٣١,٥٪ ، أما غالبيتهم ٤٧,٥٪ فمن البادية .

ولا تزيد جملة قوة العمل بالمدينة على ٥٦٣٠ عاملا ، أى بنسبة قدرها ١٩,١٪ من جملة سكانها ، ويرجع ذلك إلى استيعاب فئات السن الدنيا (أقل من ١٥ سنة) لنسبة كبيرة من السكان (شكل ٢٤) ، كما أن مشاركة المرأة لاتكاد تذكر فى قوة العمل الحقيقية بها ، وتتوزع قوة لعمل (شكل ٢٤) بين أعمال الخدمات (٥٥,٧٪) يليها تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والمخازن (٢١,٢٪) ، ثم تأتى مجموعة الحرفيين أو عمال الصناعة (٦,٩٪) ، وتستوعب أعمال البناء (٦,٣٪) ، ثم أعمال النقل والتخزين و (٥٪) ، أما الزراعة فلا تحوز سوى نسبة محدودة (٢,٨٪) ، ويعمل فى قطاع الكهرباء والغاز والماء (٠,٧٪) ، وتعمل نسبة مشابهة (٠,٧٪) فى أعمال التمويل والتأمين والخدمات التجارية .

وتشير بعض الدراسات (٢) إلى وجود احتمالات للتوسع الزراعى فى منطقة المدينة ، فرغم أن موضعها هو على صخور الدرع العربى الفقير فى موارده المائية ، إلا أن التكوينات الرسوبية المشبعة والأغنى نسبياً لاتبعد عنها بأكثر من ١٥ كم ، وتبين المعلومات البسيطة عن التربة فى هذه المنطقة . . أن السهل الجنوبى الغربى يتميز بنوع من التربة الجيدة ، باعتبار أنها خفيفة نصف منفذة للمياه ، غير أن المياه — أكثر من التربة — تعد العامل الأساسى فى توزع قرى الزراعة وحالات الرعى فى المنطقة ، وتعد ندرة المياه أهم عوامل النزوح إلى المدينة.

---

(١) المرجع السابق . تقرير رقم ٩ .

(٢) David, J. Burdon, op. cit., p. 93.

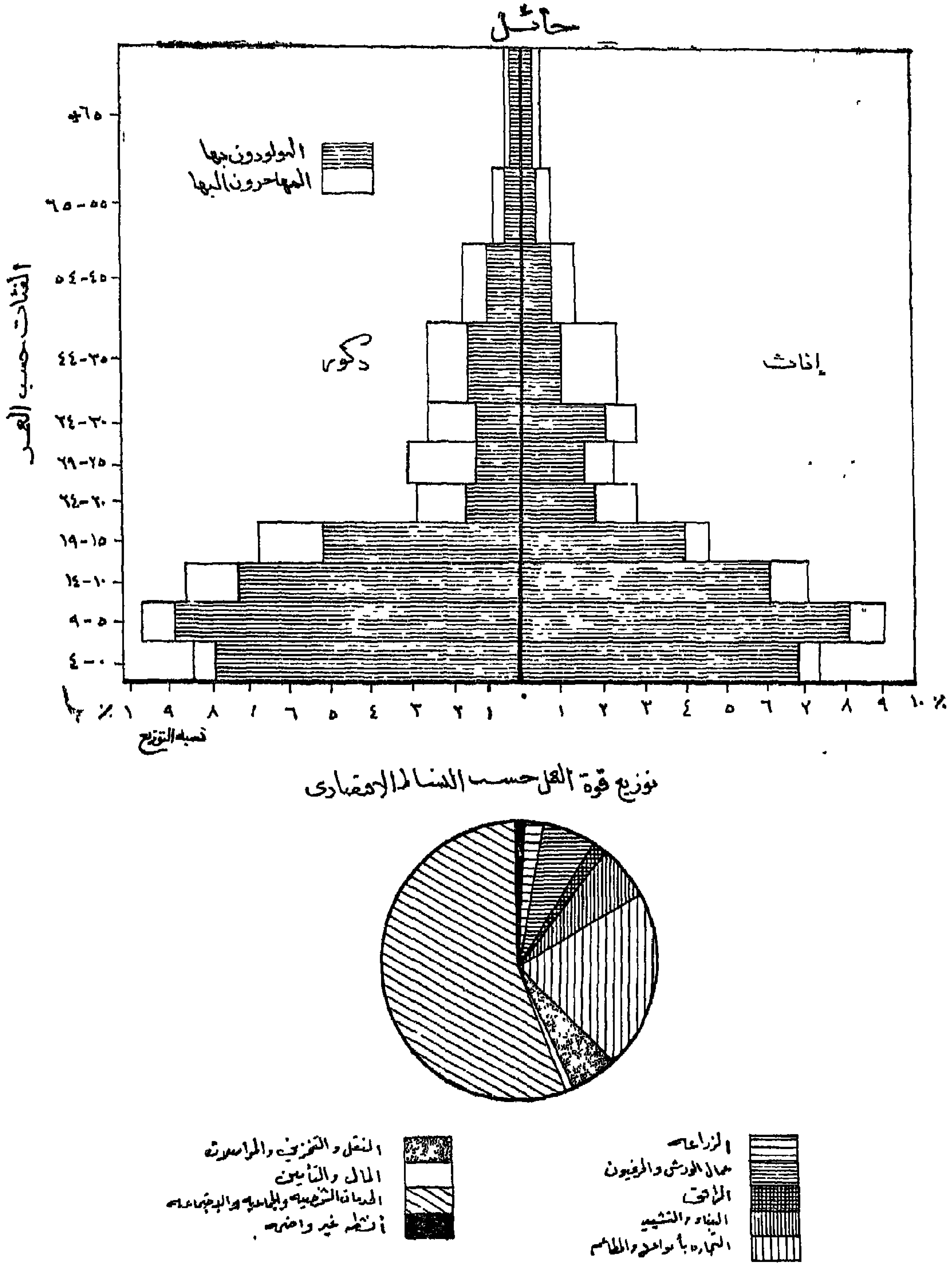

شكل ٦ ـ ٢٤ : بعض خصائص السكان في مدينة حائل

ورغم موقع المدينة المعزول . . ووقوف التلال المرتفعة حاجزة أمام نموها شمالا ، بالإضافة إلى مجرى وادى حائل ذاته (طوله ١٦٠ كم) . . فإن مدينة حائل تعتبر مركز نقل للمنطقة ككل ، غير أنها تحتاج لتحسين مواصلاتها . . حيث أنها تفتقر للطرق المعبدة التى تصل ببقية مناطق الدولة (شكل ١٦ ب) فضلا عن ضعف ارتباطها بقرى منطقتها ذاتها .

ثانيا : الظهور المدنى الحديث :

لقد كان من الممكن الحديث مباشرة عن الظهور المدنى الحديث لعدد من المراكز الحضرية – باعتبار ماهو شائع – دون الخوض فى تفصيلات منهجية – تكرر طرحها أكثر من مرة – حول حقيقة أمر هذه المراكز الحضرية . . وهل يمكن اعتبارها مدناً . . أو أنها مجرد مراكز خدمة إقليمية .

غير أن مايدعو إلى مناقشة هذه المسألة . . ليست مجرد الاعتبارات المنهجية النظرية ، بل أساساً لأن الكشف عن هذه الظاهرة بدقة مسألة تتصل بصميم عملية التحضر المعاصرة ، خاصة فى غياب تعريف متفق عليه للمدينة السعودية . . ، لأن اتباع ما هو شائع فقط ، يعنى أن خريطة المدن فى المملكة . . قد أصبحت . . تتشكل – فجأة – عن عشرات من المدن . . وأن نسبة الحضرية العامة قد تصل إلى ماهى عليه فى بعض دول أوربا الغربية ، ولهذا يجدر قبل تناول محاور التوزع المدنى . . محاولة تحديد « المدينة السعودية » فى إطارها الحضارى المعاصر . ، وذلك بقياس الظاهرة على مجموعة من المقاييس المتعارف عليها .

مقياس الحجم :

كما سبقت الإشارة يقدم تعداد ١٩٧٤ مجموعة من المدن . . من فئة حجمية ٣٠ ألف نسمة ، باعتبارها المدن الرئيسية فى المملكة (شكل – ٢١٦) ، وجملتها ١٦ مدينة ، وتضم عواصم ١٠ مناطق إدارية ، بالإضافة إلى ٣ من مدن المنطقة الشرقية (الهفوف ، المبرز ، الخبر) ، ومدينتين فى المنطقة الغربية (جدة ، الطائف) ، ومدينة فى عسير (خميس مشيط) ، ولا شك أن وظائف هذه المدن . . وراء ظهورها من حيث الحجم . ، غير أن افتقاد الأرقام الخاصة بوظائف المدن السعودية وخاصة من ناحية توزع سكانها على وجوه الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، يجعل من الحجم مقياساً أوضح لتمييزها .

وقد اتضح عند دراسة التجمعات السكانية الكبير – ١٠ ألف نسمة ، وجود مجموعة منها تشتمل على عدد من المراكز المتسمة بخصائص حضارية ، ويوضح جدولا (٦ ، ٧) ، وشكل (١٠) هذه المراكز بأحجامها ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الأحجام تشملها وتوابعها من المسميات ، وعلى أية حال . . فقد لوحظ الارتباط العالى بين مراكز السكن

المتميزة بحجم كبير نسبياً . . وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها، غير أن التوسع الحالى فى توزيع الخدمات قد أدى إلى انتشارها ووصولها إلى مراكز سكنية متوسطة الحجم أو صغيرة ، ويتبدى الفارق هنا فى مستوى الخدمة ذاتها وفى تكثيف الخدمات ككل ؛ وعموماً . . وبغض النظر عن التفاوت البسيط فى الحجم بين المراكز السكنية عموماً . . فإن أرضية العمران فى المملكة تتكون من مراكز سكن متقاربة الحجم والخصائص والوظائف . . فهى أشبه بوحدة مورفولوجية متكررة على مسافات متباعدة غالباً ومتقاربة أحياناً ، يبرز من بينها عدد من المراكز الحضرية المتميزة بأحجام منفردة لاتدرج بينها وبين الأرضية المحيطة وهذه تتباعد عن بعضها — بالضرورة — بمسافات كبيرة ، وهذه الخصائص هى فى الحقيقة خصائص النمط الصحراوى من حيث توزيع السكان والعمران (١).

المقياس الادارى :

ينص تعداد « ١٩٧٤ » فى مقدمته وفى تقسيماته على أن المملكة تنقسم إدارياً إلى ١٤ منطقة إدارية (شكل ٦—٣ جدول ١) ، وتنقسم كل منطقة إلى مجموعة من « الإمارات » ، وهذه يتبعها بدورها أقسام أصغر تعرف بالإمارات التابعة ، وتبلغ جملتها ٥٦١ إمارة وإمارة تابعة ، وبالنسبة للمناطق . تأتى أربعة منها وقد خلت قائمة المدن الرئيسية السابق الاشارة منها . . وقد خلت من عواصمها « وهى مناطق » الباحة ، الحدود الشمالية ، الجوف ، القريات » ، ويذكر التعداد مدن « الباحة ، عرعر ، سكاكا ، القريات » كعواصم لهذه المناطق على الترتيب ، ومهما كانت علامات الاستفهام الخاصة بحجم هذه المدن وجدارتها : فقد منحتها الوظيفة الإدارية هذه الصفة . ، ولاشك أن لهذه الوظيفة أسبابها كما أن لهاتداعياتها ، أما بالنسبة للإمارات والإمارات التابعة .. فمن الصعب التوصل إلى ارتباط بينها وبين المدينة تحديداً ، لغموض المصطلح وعدم تحديده من ناحية ، ثم لأنه لم يعمم بعد فى معظم المناطق الإدارية . . وتخلو منه تماماً مناطق « عسير ، جيزان ، القصيم ، حائل ، الباحة ، نجران ، الحدود الشمالية ، الجوف ، المنطقة الشرقية » (٢) . . ، وحتى مع مراجعة أرقام الإدارات والإمارات التابعة فى المناطق الأخرى . . يصعب تبين أساس واضح مستمر لاعتبارها كذلك ، ومن ثم لا يمكن إلا إضافة العواصم الإدارية السابق تحديدها إلى قائمة مدن المملكة .

---

(١) Clark, J. and Fisher, W.B., Population of the Middle East and North Africa, London, 1977, p. 171.

(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى . النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن للملكة العربية السعودية ١٣٩٤ — ١٩٧٤ . الأجزاء الخاصة بالمناطق المذكورة .

مقياس الخدمات الاقليمية :

الواقع أن هذا المقياس يقودنا مباشرة إلى تحديد واضح لطبيعة عملية التحضر المعاصرة، فالحقيقة أن البحث عن المدن فى المملكة . . قد يظل يدور فى دائرة مفرغة . . قد يصل بعددها إلى عشرات تبعاً لمقياس ما . . ثم قد يهبط بها إلى أقل من عشرين مدينة تبعاً لمقياس آخر، بينما الملاحظ أن الاتجاه الرئيسى فى العملية هو نحو نقل نمط الحياة الحضرية . . من خلال مجموعة من مراكز الخدمة الحضرية المنتشرة فى أنحاء الريف والبادية ، والبازغة لأسباب شتى . . تتصل بمواقعها أو لأن معطيات الواقع الاقتصادى الجديد . . كانت فى صالحها أكثر من غيرها من مراكز السكن الأخرى ، وهى تنمو شأنها شأن المدن الكبيرة من خلال النزوح السكانى . . فضلا عن زيادتها الطبيعية الحالية . التى هى خاصية من خصائص المرحلة الديموجرافية الراهنة فى المملكة (١) ، ثم أن لها — عدا كونها مراكز خدمة حضرية — وظائفها الأخرى الهامة . . من حيث كونها خلايا سكانية تمنح صورة التوزيع السكانى شكلا أكثر اتساقاً ، وهى — أيضاً — بما تجتذبه من عناصر سكانية من عوامل الحد من استمرار تضخم المدن الرئيسية سكانياً ، وهى — ثالثاً — أقرب فى مواقعها وانتشارها إلى تجمعات السكان فى الريف والبادية فهى أقدر على تأدية الخدمات الحضرية التعليمية والصحية والاجتماعية وعملية التحضر المطلوبة عامة من غيرها الأكبر حجماً والأوضح مدنية غير أنها أبعد مسافة (٢).

وتأتى « البلدية » فى مقدمة وسائل الخدمات الحضرية فى المملكة ، وقد سبقت الاشارة إليها ضمن عوامل التحضر الرئيسية وديناميات ، باعتبارها رأس التنظيم لنقل نمط الحياة — الحضرية إلى الريف والبادية ، حيث تنص لائحة إنشائها على أن من وظائفها . . الإشراف على التعليم والصحة والإنارة والمرافق والشوارع والمياه . . وغير ذلك ، لقد ارتفع عددها حسب أرقام ١٩٧٥ (٣) إلى ١٠١ بلدية . . فهل — بعد — يمكن اعتبار كل بلدية مدينة ؟

إذا كانت الإجابة « نعم » فإن هذا يعنى أن تضاف ٨١ مدينة إلى شبكة المدن بالمملكة ، باعتبار أن المدن العشرين السابق تحديدها . . بها بلديات أيضاً (٤) ، وقد تعنى الإجابة أيضاً . . أن الاتجاه الرئيسى فى عملية التحضر هو نحو زرع المدن . . أيا كان حجمها ، خاصة وأن الدولة قد عهدت إلى بعض الشركات الاستشارية بالتخطيط للبلديات الراهنة باعتبارها مدناً أو يجب أن تتحول لذلك فى غضون العشرين سنة القادمة (١٣٩٤ — ١٤١٤ هـ — ١٩٧٤ —

---

(١) Lipsky, G., op. cit., p. 196.

(٢) Kaghels, I., op. cit., p. 5.

(٣) وزارة التخطيط . « المملكة العربية السعودية . خطة التنمية الثانية . ص ٧١٥ .

(٤) المقرر إنشاء ٧٧ بلدية أخرى ٧٥ — ١٩٨٠ ، راجع خطة التنمية الثانية. ص ٧١٤ .

١٩٩٤م) ، وتصدر التقارير الخاصة بهذه الشركات عنها باعتبارها مدناً بالفعل ، والمرجح أنها تتجه لتأكيد مدينتها مع تنفيذ خطة التنمية الشاملة التى تقترحهاهذه الشركات (١) .

غير أنه — مرة أخرى — يصعب اعتبار كل بلدية مدينة ، وبغض النظر أيضاً عن الحجم — رغم أن حياة المدن الحقة لاتتحقق إلا فى المدن الكبيرة (٢) — ، فليست المدينة مجرد مركز خدمة ترصد لها الميزانيات من خارجها ، بل هى أساساً مركز إنتاج وتسويق وخدمة له قوته الاقتصادية الذاتية (٢) ، تتمثل فى موارده وصناعاته وفى استثماره لمزايا موقعه واقتصادياته ، وجملة ما يمكن أن تقوم به البلدية — فى ظل وظائفها الحالية — يتلخص فى نقل نمط الحياة الحضرية ووسائلها إلى الريف والبادية ، وليست هذه بالمهمة اليسيرة فى ظل الظروف الحضارية الراهنة . . ، لأن لعملية التحضر عدة مستويات ظاهرة ومستترة . . مادية وغير مادية ، وقد يكون التحضر يسيراً — بفضل الميزانيات الضخمة — بالنسبة — لمستوياتها المادية الظاهرة ، غير أنها شديدة التعقيد وبطيئة للغاية بالنسبة لمستوياتها غير المادية والمستترة (القيم ، العادات ، التقاليد ، الأطر المرجعية ، العلاقات والمكانة الاجتماعية ، ترتيب القيادات وغير ذلك) (٣) ، وهكذا . . إذا كان الإسراع بإنشاء البلديات ونشرها عملية إيجابية بالنسبة لنقل وتوزيع وسائل التحضر المادية . . ، فيبدو ضرورياً أن يكون التطور فى هذا الاتجاه منسقا مع حركة المجتمع الداخلية ومصحوبا بضرورات أخرى تتصل بدراسة المجتمع ذاته ، وربما تكون البلدية فى إطارها الحالى شكلا مناسباً لاحتواء عملية التحضر بمستوياتها ، غير أن الاتجاه المتزايد نحو تحويلها عن وظيفتها كمراكز للخدمة الحضرية . . متسقة مع خصائصه الحضارية والاجتماعية . . إلى نوايات لمدن ذات مسقط رأسى مرتفع . . سرعان ماتتداعى مشاكلها الخاصة بالمواصلات والإسكان وغيرها . . ، أن هذا الاتجاه قد يؤدى إلى إيجاد حالة من التخلف الثقافى Cultural Lag (٤) — تعانى منها مدن المملكة الرئيسية بالفعل — فضلا عن إنشغالها بمشاكلها الخاصة — التى سوف تمتص معظم ميزانية التنمية عن وظائفها الأساسية لخدمة منطقة متفاوتة الاتساع من الريف أو البادية فى والمرجح أن يؤدى ذلك إلى مزيد من النزوح السكانى إليها ، ويتجه توزيع السكان إلى التركز فى بؤر مدنية ترصد ميزانياتها من خارجها ، وتدور فى حلقة مفرغة اقتصادياً من تجارة الاستهلاك

---

(١) من أهم الشركات العاملة فى هذا المجال مؤسسة دوكسيادس العالمية « مستشارون فى شئون التنمية ولاكستكس ، ومؤسسة روبرت ماثيو ، جورج مارشال كاندلس مترا وغيرها .

(٢) Michael, J. Webber, op. cit., p. 37.

(٣) Isard, W., Location and Space Economy, London, 1968, p. 43.

(٤) Hoiler, J.E., Population Growth and Social Change in the Middle Eats, Washington, 1964, p. 65.

وأعمال الخدمات ، بينما تظل موارد البيئة المحلية الزراعية أو الرعوية بمنأى عن التنمية والتطوير. بينما يجب أن تكون « البلدية » حيث هي وسيلة هذه التنمية وهذا التخطيط .

ولايعنى التحليل السابق رفض « المدينة » كشكل من أشكال التحضر . . تمثل ذروته ، ولكنه يرمى أساساً إلى تمهيد الأرضية الحضارية والاقتصادية اللازمة أولا لظهور المدينة بشكل طبيعى له ديناميباته الخاصة ، كما أنه لايعنى أيضاً عدم وجود نماذج من المراكز السكنية التى حققت بفضل ميزانيات بلدياتها درجة من التقدم ميزتها عن غيرها ، غير أن هذه النماذج قد برزت فى الواقع مع استثمارها لمزايا أخرى عديدة مستمدة دائماً من مواردها وإمكانياتها الخاصة ، كما ستوضح دراسة بعضها بعد قليل ، وقد يكون مفيداً فى هذا المجال الاشارة إلى ذلك التقسيم للبلديات فى المملكة إلى فئات أربعة (أسس التقسيم لم توضح) . ويبينه شكل (٦-٢٠) كما يلى :

الفئة (أ): وتشمل بلديات « مدن » الرياض ، جدة ، مكة ، المدينة » .

الفئة (ب): وتضم بلديات مدن « الدمام ، الهفوف ، تبوك ، الطائف ، أبها ، خميس مشيط ، نجران ، جيزان ، حائل ، الخبر ، القطيف ، بريدة ، عنيزة ، الخرج » ، وجملتها ١٤ مدينة (بلدية).

الفئة (ج): وتضم بلديات « أبقيق ، رأس تنورة ، الجبيل ، سيهات ، الخرج ، المجمعة ، الرس ، بيشة ، بلجرشى ، الباحة ، ينبع البحر ، القريات ، عرعر ، سكاكا / وجملتها ١٥ بلدية .

الفئة (د): وهى موقعة دون أسمائها ، ربما باعتبارها قرى تشتمل على بلديات .

ولاشك فى فائدة هذا التقسيم بالنسبة للسؤال المطروح . . ، وأيا كان أساسه فهو يتفق إلى حد كبير مع جملة الحقائق المعروفة عن المراكز الحضرية فى المملكة ، فهو يشمل المدن الرئيسية ، والعواصم الإدارية . . فضلا عن تقديمه لعدد معقول من المدن . . بغض النظر عن بلديات الفئة د . ، وبالفعل فإن جملة البلديات المذكورة فى الفئات أ ، ب ، ج هى التى شملتها الدراسة التفصيلية للشركات السابق الاشارة إليها . وعلى أساس هذا المقياس تتكون خريطة الحضر فى المملكة من ٣٣ مدينة . . وربما يصبح متاحاً الآن . . دراسة بعض هذه المدن . . وذلك ضمن توزعها فى شبكة المدن السعودية المعاصرة .

وتشكل شبكة المدن المتوازنة فى الإقليم الناضج حضرياً . . مايشبه هرماً ، تشغل المدن من فئات الحجم الصغرى قاعدته ، تعلوها المدن من فئات الحجم الأكبر ، ويقل عدد المدن

تدريجياً مع كبر الفئة من ناحية الحجم ، ويتحدد شكل الهرم وفئاته ، تبعاً لمجموعة من العوامل الإقليمية الخاصة ، والواقع أنه من العسير دراسة شبكة المدن فى الدولة السعودية الواسعة ككل تبعاً للمفهوم السابق ، لأن توزيع المدن خلالها يتخذ شكل تجمعات لكل منها ظروفها الخاصة ، ومن ناحية أخرى . . فإن عدم وجود تعريف واضح محدد للمدينة و وظائفها يعوق إنشاء الهرم المدنى الخاص بكل منها . . إلا بشكل محدود للغاية .

وتبعاً لما أوضحته المقاييس المختلفة من هيراركية المدن بالمملكة . . ، وبدراسة جدول (١٢) وشكل (٦ — ٢٩) يمكن تبين ما يلى :

(أ) **تمثل مجموعة مدن هضبة نجد** « الرياض ، بريدة ، عنيزة ، المجمعة ، الخرج ، الرس » كوكبة مرتبطة بشبكة طرقها الرئيسية ، خاصة تلك التى تصلها بالمنطقتين الغربية والشرقية ، ثم تلك التى تصلها بالمنطقتين الجنوبية والشمالية ، ويمكن اعتبار كل من « الزلفى ، شقراء ، عفيف » من محطات هذه الطرق الهامة . . ومن مراكز الخدمة الحضرية الهامة لمناطقها ، غير أنها ماتزال حجماً ومظهراً أقل من الكوكبة المذكورة ، وقد نمت معظمها بعد ١٩٦٠ بمعدلات كبيرة ، خاصة مع بداية تيارات النزوح إليها من الريف والبادية ، ولذلك يمثل المهاجرون نسبة هامة من سكانها ، ونظراً لاعتمادها على الانتعاش العام الذى أحدثه البترول فى كيان الدولة . . فإن توزيع سكانها على أوجه النشاط الاقتصادى ، لايعكس اقتصاد مدن بالمعنى الحقيقى للكلمة . . ، إذ أن أعمال الخدمات الاجتماعية والشخصية تستوعب أكثر من ٥٠٪ من جملة القوة العاملة بهذه المدن ، وفيما يلى دراسة بشىء من التفصيل لمدينتى « الخرج ، الرس » من مدن الهضبة ، باعتبار أن الأولى « الخرج » تمثل المدن المرتبطة بمنطقة زراعية قديمة وواعرة ، وتمثل الثانية — الرس — بزوغ مراكز الخدمة المرتبط بشبكة الطرق البرية القديمة (ظهرت كسوق) والمعاصرة . .

الخرج : (دائرة عرض ١٠َ ٢٤° شمالا ، خط طول ٢٥َ ٤٦° شرقا ، كونتور ٤٢٠م) .

تبعد « الخرج » عن مدينة الرياض بنحو ٨٠ كم نحو الجنوب الشرقى ، وهى أدنى منها بحوالى ١٨٠ م من حيث المنسوب ، ويتحدد موضعها عند الطرف الجنوبى الشرقى من سهل واسع مساحته ١٢٠٠ كم . . تقطعه مجموعة من الوديان المنحدرة من جبل طويق فوق هضبة نجد ، وتتجمع هذه الوديان فى وادى سحابة . . حيث تقع « الخرج » متداخلة قليلا فى مجرى الوادى .

وقد قدر عدد السكان بالمدينة بنحو ١٤٥٠٠ نسمة فى ١٩٦٢ ، وتبعاً لمسح أكثر دقة

فى ١٩٧٣ (١) . . بلغ عددهم ٢١٢٧٦ نسمة ، وبهذا تكون المدينة قد نمت سكانياً بمعدل ٣,٧٪ بين ٦٢ — ١٩٧٣ ، وقد ساهمت الهجرة بنسبة هامة من هذا النمو ، ونظراً لأنها هجرة ذكور أساساً . . فإن نسبة الإناث لاتتجاوز ٤٥٪ من جملة السكان .

وبدراسة شكل (٦—٢٥) يتبين أن عدد العناصر المهاجرة إلى الخرج تقدر بنحو ١١٠٧٠ نسمة ، وهم بذلك يكونون نسبة من سكانها تقدر بنحو ٥٢٪ ، وقد وفدت النسبة الكبرى من المهاجرين إليها من مدن أخرى بالمملكة (٥٧٤٢ نسمة ، ٥١,٨٪) ، غير أن عددا لايستهان به من هؤلاء المهاجرين (٣١٤٣ نسمة ، ٢٨,٩٪) قد نزحوا إليها من البادية والريف ، كما يوجد بها نسبة قدرها ٨,٩٪ (٩٩٠ نسمة) قد وفدوا إليها من خارج المملكة ، وبذلك تبلغ العناصر غير السعودية إلى جملة سكان المدينة أقل من ١٠٪ ، ومعظمهم من الدول العربية ، والواقع أن الهجرة إلى المدينة من العناصر غير السعودية قد بدأت بعد ١٩٦٥ ، أما العناصر السعودية . . فقد وفدت قبل ١٩٦٥ .. بدأت أولا : بتيارات وافدة من القرى . . ثم من المدن ثم من البادية .

ولاتزيد نسبة قوة العمل إلى جملة سكان المدينة على ٢٢,٩٪ (٤٨٦٩ نسمة) ، وذلك باعتبار أن معظم الإناث من غير العاملين ، كما أن ارتفاع معدلات المواليد واتجاه نسبة الوفيات إلى الانخفاض . . قد أدت إلى اتساع قاعدة الهرم السكانى من فئات السن غير العاملة (أقل من ١٥ سنة) شكل (٦ — ٢٥) .

ومرة أخرى فإن قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية تستوعب النسبة الكبرى من قوة العمل (٥٤,٤٪) ، وبعدها تأتى أعمال الحرفيين والصناعات (٢٣,٤٪) يليها تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق (١٠,٦٪) ، ثم النقل والتخزين والمواصلات — (٤,٤٪) ، وأعمال غير واضحة (٣,٨٪) ثم التشييد والبناء (١,٢٪) ، فأعمال التمويل والتأمين والعقارات والخدمات الشخصية (٠,٦٪) ، وأخيراً أعمال الكهرباء والغاز والمياه (٠,٢٪) ، ورغم أهمية الزراعة فى منطقة المدينة . . إلا أنها لاتستوعب من سكان المدينة نفسها سوى ١,٤٪ من قوتها العاملة ، والغالب أن زراع المنطقة يسكنون القرى المحيطة بها .

---

(١) حسب تعداد ١٩٧٤ .. بلغ عدد سكان المدينة ومسمياتها ٤٢٣٤٧ نسمة ، وقد بلغت جملة مسمياتها ٦٣ تسمية ، ولا تزيد نسبة البداوة بينها على ١١٪ والخرج مركز امارة تتبعها ٥ امارات تابعة هي (السلمية ، اليمامة ، الهياثم ، نعجان ، الدلم) وجملة سكان الامارات التابعة ٢١٥٠٣ نسمة ، وتبلغ نسبة البداوة بينها ٧٪ ومعظمها من القرى الزارعية المستقرة .

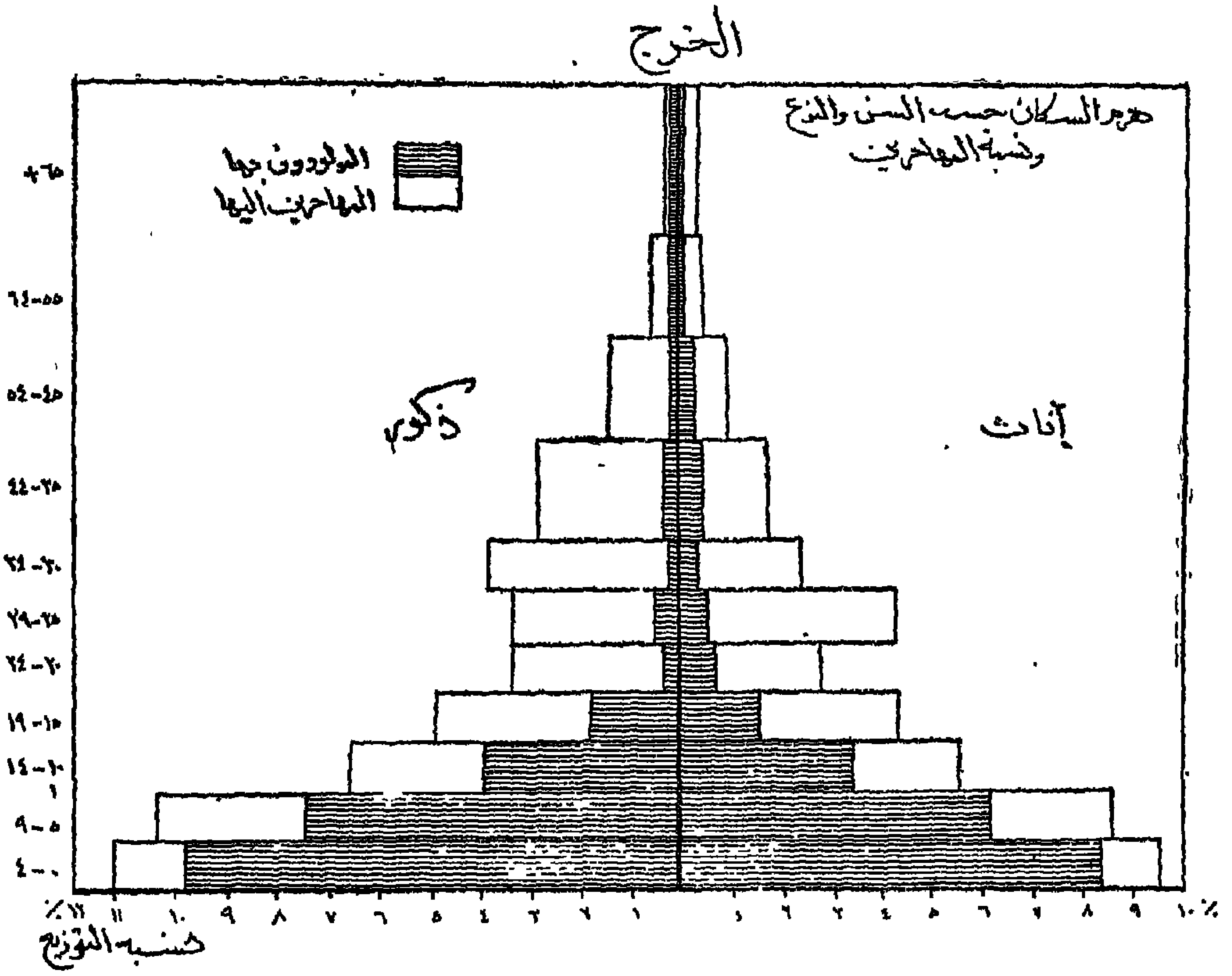

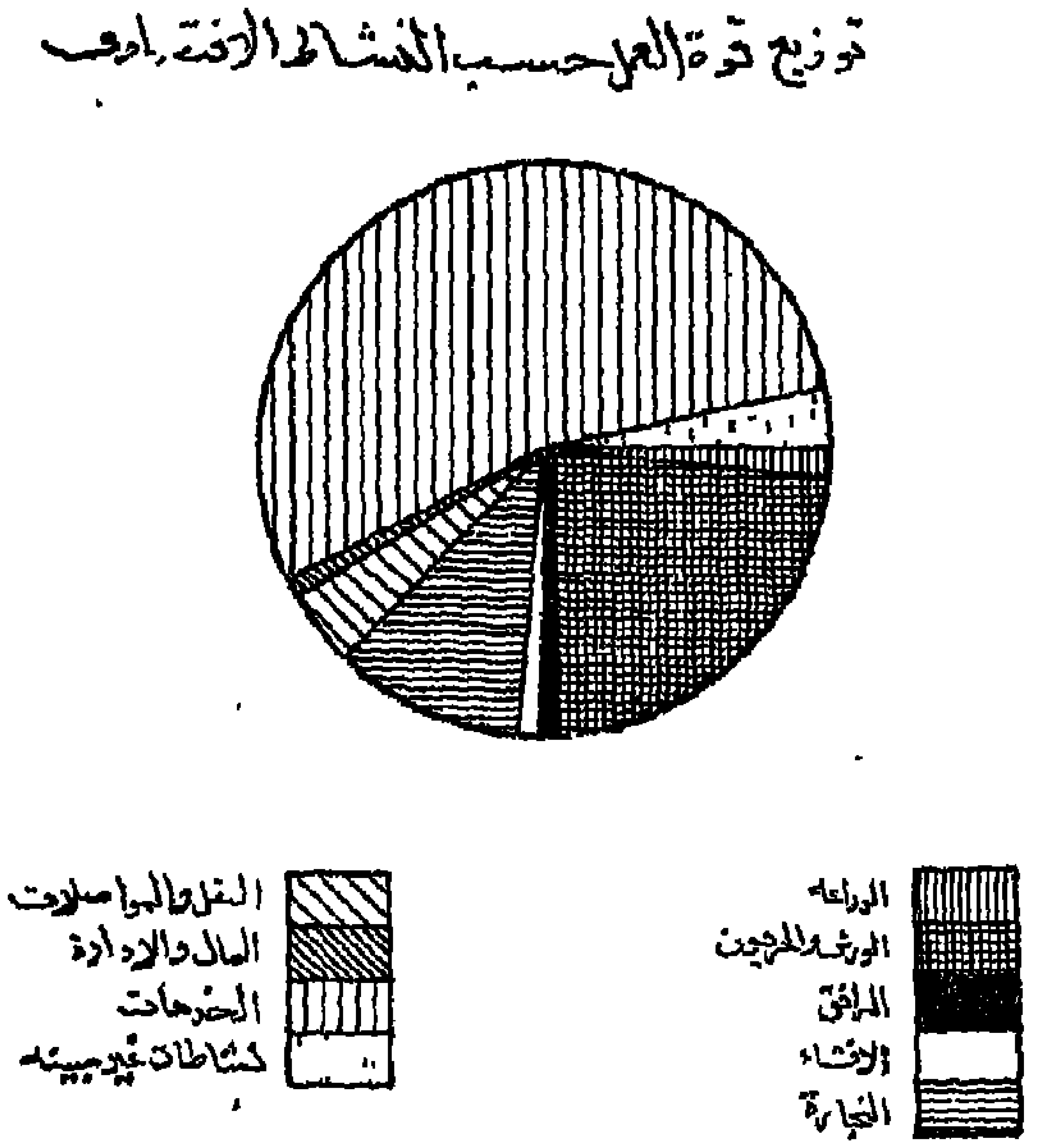

شكل ٦ ــ ٢٥ : بعض خصائص السكان فى مدينة الخرج

ومحلياً . . فإن تسمية « الخرج » (١) تشمل المنطقة الواسعة القابلة للزراعة والمزروعة والتى تحيط بالمدينة ، وتتوزع فى المنطقة مجموعة من الآبار المرتبطة بتكوينات الحجر الجيرى جنوبى غربى المدينة ، أهمها بئر « عين الديل » على بعد ٥ كم فقط من المدينة ، وتستمد مياهها من عميق ٤١٢م ، من خزان جوفى كبير فى منطقة السليل (٢) ، وينقل منه الماء بقناة مفتوحة طولها ٢ كم إلى مزارع الخرج . . خاصة بساتين نخيلها ، وتربة السهل المحيط بالمدينة طميية تعود إلى الزمن الرابع ، تبدو فى تشكيلات من المراوح الغرينية الرملية والحصوية ، ومعظمها منبسطة مزروعة ، وإلى الشمال مباشرة من المدينة يقع جيب من أراضى الدرجة الأولى زراعياً حيث التربة طينية عميقة قليلة الملوحة . . تسمح بزراعة البرسيم والحبوب والخضار ، كما تتوزع حولها مساحات زراعية أقل خصوبة غير أنها منتجة ، ولذلك فإن نمو المدينة يبتعد عن هذه الأراضى ، ويمتد سكنها شرقاً وجنوباً . . حيث التربة صخرية غير قابلة للزراعة .

وقد ورثت مدينة « الخرج » أهمية « الدلم » القديمة بالنسبة لإقليمها منذ سنة ١٩٤٠ ، حينما انتقلت إليها الإمارة والإدارة ، وهى أيضاً من أهم مراكز المواصلات التى تربط بين نجد والمنطقة الشرقية ، كما أنها تمثل محطة هامة على الخط الحديدى بين الرياض والدمام .

الرس : (دائرة عرض ٥٢َ ٢٥° شمالا ، خط طول ٣١َ ٤٣° شرقا ، كونتور ٦٣٥ م) .

تقع ضمن منطقة القصيم ، وتبعد عن « الرياض » بنحو ٥١٦ كم ، وترتبط بطرق برية جيدة بها وببريدة (٩٠ كم) وبقية مدن الهضبة و « بحائل » و « المدينة المنورة » ، ويمثل موضعها منطقة زراعية هامة تتوزع حول روافد وادى « الرمة » ، وتتناثر حولها القرى على مسافات متباعدة ، مما يجعل من « الرس » مركزاً تسويقياً هاماً لمنطقة واسعة فى الهضبة .

والمنطقة ذات تكوينات عديدة ، حيث يوجد بها ثلاث تكوينات جيولوجية مختلفة ، فالمدينة تقع فوق الدرع العربى Arabian Shield فى نقطة قريبة جداً من طرفه الشرقى ، وهذا الموقع القريب من الحد الفاصل بين هذه الصخور الأركية والصخور الجيرية والرملية فى المنطقة الرسوبية فى الشرق ، يعتبر هاماً بالنسبة لتطور المدينة ومنطقتها ، وله نتائجه بالنسبة لتوزع قراها ومزارعها ، غير أن العامل الحاسم فى التوزع يبقى لموارد المياه ، والثابت أن التكوينات الأركية لاتشتمل على خزانات للمياه ، ولذلك فالزراعة المعتمدة على المياه الباطنية لاتعدو أن تكون بقعاً متناثرة فى أجزاء تسودها تكوينات غرينية طينية ، ويوجد بئران

---

(١) تعنى لغويا (مكان التقاء جميع الاودية . .)

(٢) David, J. Burdon, op. cit., p. 112.

ضحلان جنوبي المدينة ،حجم تدفقهما فقير ووسائل استغلالها بسيطة ، ولذلك فالمدينة تستمد معظم احتياجاتها المائية المنزلية الحالية من بئر حديثة قرب « البدايع » على بعد ٤٠ كم شرقي المدينة ، ويزيد عمقه عن ٣٠٠م ويوجد الماء على عمق ٣٠م ، ويمكن أن يكفي المدينة — فقط — حتى سنة ١٩٨٠ (١) ، ورغم ذلك فالمنطقة ذات احتمالات زراعية كبيرة ، خاصة في منطقة الترسبات الطينية لوادي الرمة على بعد ٥ كم من الرس غرباً ، ويقدر عدد سكان مدينة الرس بنحو ٨٦٢٠ نسمة ، وهو تقدير دقيق تم في ١٩٧٣ (٢) ، تبلغ نسبة الذكور من بينهم ٥١,٦٪ ، والإناث ٤٨,٤٪ .. وهي نسبة طبيعية ، ويرجع التفاوت إلى تكوين الهجرة المتجهة إليها فمعظمها من الذكور ، وقد حققت المدينة زيادة سكانية عامة قدرها ٢١٢٠ نسمة بين ١٩٦٢ — ١٩٧٣ ، أي أنها كانت تنمو بمعدل سنوي قدره ٢,٦٪ ، وهي نسبة مشابهة لمعدل الزيادة الطبيعية ، مما يدل على أن الهجرة للمدينة كانت محدودة (شكل ٦ — ٢٦) .

ويقدر عدد المهاجرين إلى المدينة بنحو ١٢٦٨ شخصاً ، أي بنسبة ١٤,٧٪ من جملة سكانها ، يتوزعون بين عناصر سعودية من مدن وقرى وبادية المملكة ، وعناصر غير سعودية من خارج المملكة ، وتمثل الهجرة إلى الرس من مدن أخرى بالمملكة أهم تياراتها ، وبالنسبة للعناصر غير السعودية فهي تشكل نسبة قدرها ٥٠٪ من جملة المهاجرين إليها (٦٣٦ نسمة) ، وبذلك فإن نسبة العناصر غير السعودية في « الرس » لاتزيد عن ٧٪ إلى جملة سكانها ، والواقع أن الهجرة للمدينة تعد حديثة ، بدأت بالعناصر القادمة من البادية قبل ١٩٦٥ ، ثم بعناصر لاحقة من مدن المملكة ، بينما تزايدت معدلاتها من دول أخرى (عربية) في السنوات القليلة الماضية ، كما بدأت ترتفع معدلات التدفق إليها من القرى المجاورة . . قبل خمسة أعوام ومعظم المهاجرين في سن العمل ، وبذلك يسهمون في نمو القوة العاملة بالمدينة .

والواقع أن جملة القوة العاملة في الرس لاتتجاوز نسبتها ١٥,٦٪ إلى جملة سكانها (١٣٥٢ عاملا) ، ويرجع ذلك إلى تركز نسبة هامة من سكانها في فئات السن الدنيا (أقل من ١٠ سنوات) نظراً لارتفاع معدلات المواليد وتناقص الوفيات . . وهي ظاهرة محسوسة في جميع أنحاء المملكة . خاصة مراكزها الحضرية ، فضلا عن عدم مشاركة الإناث في قوة العمل بالمدينة ، ويستوعب نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية النسبة الكبرى من قوتها

---

(١) يوجد البئر ضمن تكوينات الساق الجيولوجية ، وتعتبر أقدم التكوينات الجيولوجية في المملكة ، وهي صخور رملية خشنة ذات قدرة كبيرة على حفظ المياه ، وقد استمرت تغذيتها بمياه الامطار طوال العصور الجيولوجية.

(٢) حسب الاحصاء العام لسكان المملكة الذي تم في ١٩٧٤ — ١٣٨٤ ، فان جملة سكان منطقة الرس يقدرون بنحو ١٤٨٣٠ نسمة ، وهكذا فالمدينة تستوعب منها نسبة قدرها ٥٨,١٣ ٪ ، ويتوزع الباقي بين ١٢ تسمية سكانية ، وتبلغ نسبة الرحل ٥,٣٤٪ إلى جملة سكان المنطقة .

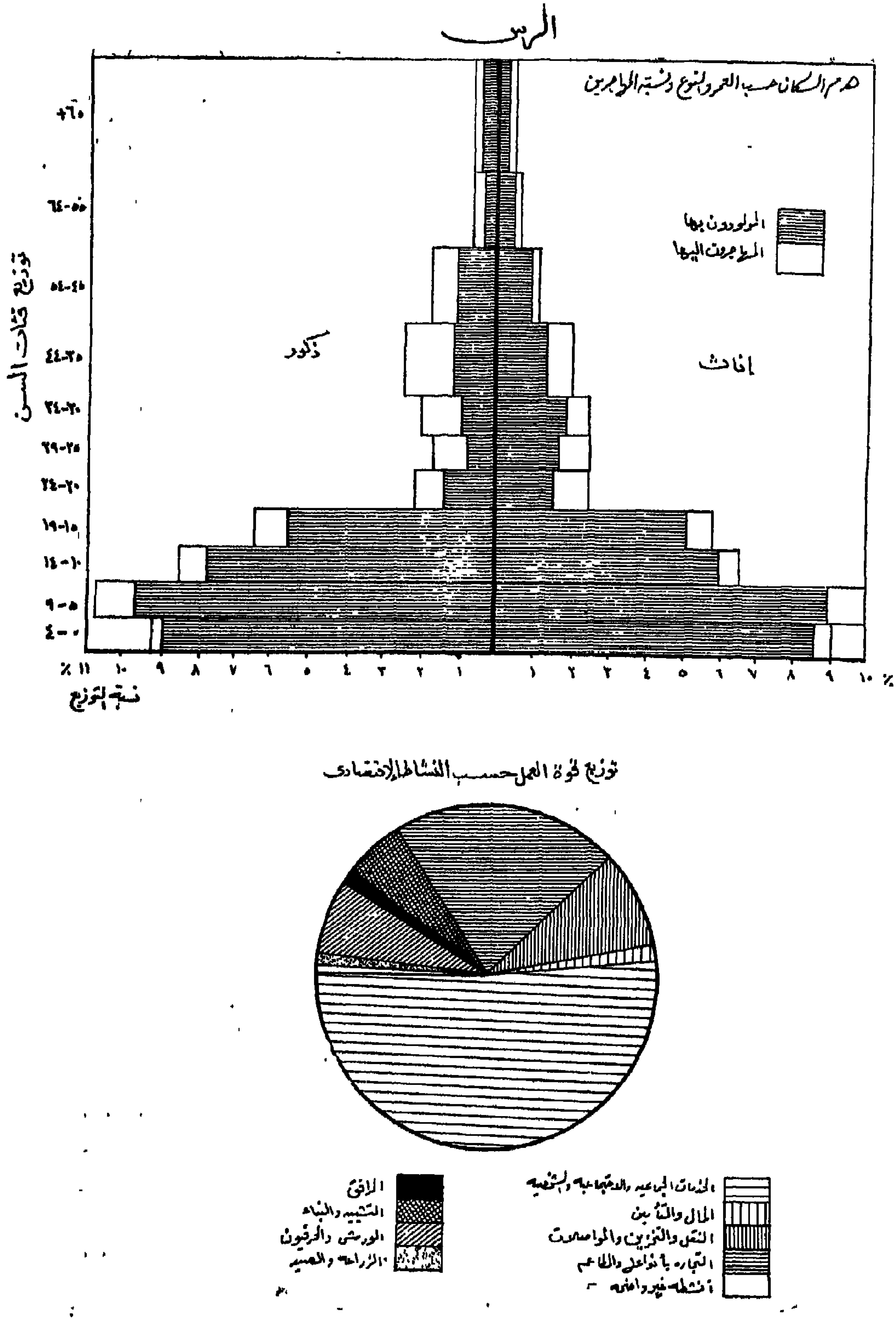

شكل ٦ ـ ٢٦ : بعض خصائص السكان فى الرس

العاملة (٥٢,٦٪) ، يلى ذلك تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق (٢١,٥٪) ، ثم قطاع المواصلات (٩,٣٪) ، والبناء (٥,٩٪) ، والحرف والورش والصناعة ٧,٠٠٪ ، ولايشكل عمال الزراعة سوى نسبة نحو ١,٨٪ فقط ، فالمعروف أن معظم الأيدى الزراعية لاتسكن الرس ، بل يسكنون عادة اما فى القرى المجاورة أو فى دور داخل المزارع الواقعة فى منطقة المدينة وليس ضمن كتلتها السكنية ، وبصورة عامة يمكن القول بأن القاعدة الاقتصادية للمدينة تتركز فى تقديم الخدمات والتسهيلات التجارية والحرف اليدوية لسكان منطقتها .

وبالنظر إلى موقع « الرس » عند نهاية الدرع العربى وهضبة نجد ، فى منطقة إنتقالية من الناحية الطبيعية ، وإلى أصل ظهورها كسوق بين بادية الشرق وزراع القصيم ، وإلى موقعها الحالى على الطريق المرصوف الواصل بين القصيم والمدينة المنورة .. وهوطريق كثيف الحركة . . كما أنه بانتهاء الجزء الذى يمر بالرس من هذا الطريق كثرت حركة أهالى المدينة والمناطق المجاورة لها . . وتزايدت الحركة السكانية (الهجرة) والتجارية (التسويق) إلى المدينة ، وتركزت بها الخدمات (١) ، وهو ما يؤكد حقيقة كونها مدينة طريق وسوق ، ظهرت مع موقعها الانتقالى . . وبزغت أهميتها مع الطريق المرصوف .

(ب) تعد **المنطقة الشرقية** : أكثر مناطق المملكة تحضراً ، سواء من ناحية عدد المدن أو نسبة الحضرية العامة . . ، و تتميز بحداثة معظم مدنها . . التى يرتبط توزيعها أما بمناطق إنتاج البترول مباشرة أو بمعامل تكريره أو بموانى تصديره ، ويمكن اعتبار جميع مراكزها الحضرية من نتائج اقتصاد البترول مباشرة ، ومن أولى تداعياته الحضرية ، باستثناء « القطيف ، الهفوف » فهى من الأسواق الحضرية القديمة المرتبطة بمناطق زراعية تحيطها من قديم ، أى أن لها ارتباطاتها غير البترولية أيضاً ، و يمثل ساحل الخليج محوراً هاماً لتوزع مدنها . . ينتظم « الخبر ، الدمام ، رأس تنورة ، رحيمة ، الجبيل » ، وعلى مسافة قصيرة من خط الساحل . . تتوزع « الظهران ، سيهات ، القطيف » ، وفى قلب منطقة الاحساء تقع « الهفوف » ، ثم «أبقيق» إلى الشمال منها .

لقد نمت معظم هذه المدن والمراكز الحضرية نمواً مشهوداً بعد البترول . . ، بل أن بعضها لم يكن يذكر قبله ، وهى بالفعل التى تلقت أولى موجات النزوح ، وفيما يلى دراسة لنمو مدينة الدمام : . باعتبارها أبرز هذه الكوكبة وأكثر توضيحاً لظاهرة ظهورها ونموها .

---

(١) يوجد بها ١٨ مدرسة للبنين والبنات للمستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، ومعهد لتدريب المعلمات ، ومعهد دينى للبنين وبالاضافة إلى مستشفى عام .

الدمام : (دائرة عرض ٣١َ ٢٦° شمالا ، خط طول ١٢َ ٥٠° شرقاً) .

لم تكن مدينة الدمام تزيد عن كونها حلة من حلات الصيد وغواصى اللؤلؤ المتناثرة على طول الساحل الغربى للخليج ، وإلى ما قبل ٣٠ عاماً فقط . لم تكن تذكر إلا فى حدود ضيقة للغاية ، وهى – بهذه البداية المتواضعة – تعد نموذجاً فريداً للنمو الحضرى (مونوجراف Minograph) المرتبط أشد الارتباط بعامل اقتصادى محدد وواضح ، ولذلك . . فإن الأرقام الحالية التى تقدم كحجم لهذه المدينة . . تفتقد أية صلة بما كانت عليه أرقامها فى الماضى . . ، فمن تجمع سكانى لايتجاوز بضع مئات فى الثلاثينيات إلى مدينة متميزة بحجم يتجاوز ١٢٥ ألف نسمة . . (على وجه الدقة ١٢٧٨٤٤ نسمة حسب إحصاء ١٩٧٤) .

وقد قدر عدد سكانها قبل إجراء الإحصاء الأخير مباشرة وفى نفس عام ١٩٧٤ بنحو ٩٨٣٥٣ نسمة ، ولاينجم الفارق عن تدفق تيار هجرة كثيف إليها كما قد يتبادر إلى الذهن ، وإنما يعود – شأن أرقام السكان عموماً فى المملكة – إلى عدم وضوح مستوى إحصاء عام تم على أساسه التقديرات ، إنما تم تبعاً لأسس مختلفة يصعب تبينها جميعها .

ولاشك أن مدينة الدمام لم تحقق هذا النمو بمجرد الزيادة الطبيعية لسكانها وحدها ، فالثابت . . أنها قد بدأت تجذب تيارات النزوح إليها من وقت مبكر وقبل غيرها . . ، بل لعلها قد تلقت بواكير هذه التيارات منذ نهاية الحرب الثانية على وجه التحديد ، وفيما يلى بعض المؤشرات المفيدة فى تبين مراحل نمو هذه المدينة وخصائص هذا النمو (الأرقام مستمدة من تقرير « مخطط المنطقة الشرقية ، شركة « كاندلس متر ا » الاستشارية ، ١٩٧٥) .

– ينقسم نمو مدينة « الدمام » من حيث الحجم إلى ثلاثة مراحل . . ، تتميز الأولى بالبطء النسبى فى معدلات التراكم السكانى . . ، حيث أن تجهيزاتها الأساسية لم تكن تزيد عن قرية طينية ، وتنتهى هذه المرحلة مع منتصف الخمسينيات تقريباً ، ولم يتجاوز حجمها ٢٠ ألف نسمة ، وتشمل المرحلة الثانية . . الفترة الممتدة بين ١٩٥٥ – ١٩٦٥ .. وخلالها تضاعف حجم المدينة مرة تقريباً ، أى بنسبة نمو سنوى لاتقل عن ١٠٪ ، وقد اختلف تكوين المهاجرين خلال هذا العقد . . حيث اشتملت تياراتهم على نسبة متزايدة من سكان المدن السعودية الأخرى . . إلى جانب سكان البادية الذين مثلوا الدفعة الأولى من تيارات النزوح ، كما بدأت تظهر تيارات العرب القادمين من الدول العربية المجاورة ، كما امتدت الكتلة السكنية للمدينة إلى خارج موضعها القديم نحو الجنوب بصفة أساسية ، كما ارتفع المسقط الرأسى للمدينة ، وتعددت المنشآت وظهر التخصص فى أحياء المدينة ومبانيها ،

ويمثل عقد السنين الأخير ٦٥ / ١٩٧٥ أهم مراحل نمو المدينة من حيث الحجم. فقد تزايد سكانها بنسبة حوالى ١٨٢٪ ، أى بمتوسط سنوى قدره ١٨,٢٪ ، وتتميز هذه المرحلة باستكمال ميناء المدينة لتجهيزاته الأساسية ، ووضوح دوره كثانى موانى المملكة أهمية (بعد جدة) وارتفع عدد البواخر التى يستقبلها وتخرج منه من ٣٢٩ باخرة فى ١٩٦٠ إلى ٤٦٩ فى ١٩٦٥ ثم إلى ٨٩١ فى ١٩٧٠ ، كما تزايدت حركة الشحن والتفريغ من ٣٦٩ ألف طن إلى ٧٥٨ فإلى حوالى المليون طن فى التواريخ المذكورة ، كما تم التخطيط لإنشاء منطقة المدينة الصناعية (١) ، وتمايزت مناطق المدينة ، وتصاعدت الكثافة الوظيفية لها ، ممثلة فى الحركة اليومية للسكان ، وتنوع وظائف الأحياء والمبانى .

ب- تمثل العناصر غير السعودية أكثر من ثلثى سكان المدينة (٦٧٪) ، فهى بذلك تفوق حتى مدينة « جدة » من حيث نسبة الأجانب بين سكانها ، وقد تزايدت نسبتهم بوضوح إلى جملة سكان المدينة بداية من ١٩٦٥ ، ويعملون بصفة خاصة فى الوظائف والأعمال المتصلة بإنتاج البترول مباشرة ، وتستوعب الوظائف الحكومية معظم العناصر السعودية (٢) ،

— تصل نسبة الإناث إلى نحو ٤٠٪ من جملة السكان ، هى تعد نسبة مختلفة فى مجال قياس نسبة النوع Sex Ratio ، غير أنها تعكس قبل ذلك خاصية من خصائص النزوح إلى مدن التعدين والبترول، وهى امتلاء التيار بالذكور بدرجة تفوق الإناث ، مما يؤدى إلى اختلال نسبة النوع سواء فى المواطن الأصلية للنازحين (يظهر ذلك فى الهفوف والقطيف) أو فى مواطنهم الجديدة ، ويبدو الاختلال فى الدمام بدرجة أوضح منه فى مدن أخرى بالمملكة ، تلقت هى الأخرى النازحين لأسباب شتى .

ويمكن اعتبار مراكز السكن الموزعة على طول خط التابلاين داخل المملكة بمثابة محور ثانوى لبزوغ بعض المدن المرتبطة بالبترول تماماً . شأن معظم مدن المنطقة الغربية ، ويبلغ طول هذا الخط ١٦٠٠كم ، ويمتد فى منطقة شبه خالية من السكان ، غير أن إنشاء مجموعة محطات الضخ على طوله . . ، وما صاحبها من خدمات وما استلزمه من محطات كهرباء ومطارات ، وما اتصل بها من أعمال تتصل بحراسة منشآتها أساساً ، قد جذبت إليها البدو المترحلين عبر المنطقة الواسعة التى تخترقها ، وهكذا ظهرت تجمعات سكانية مستقرة نسبياً

---

(١) وزارة التخطيط . المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ – ١٤٠٠ / ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ص ٣١٤ .

(١) تمثل التيارات القادمة من الهفوف والقطيف النسبة الغالبة بين العناصر السعودية .

مثل « الوريعة ، القيصومة ، الشعبة ، رفحة ، العويقلة ، عرعر وبدنة ، طريف » ، وبرز من بينها على وجه الخصوص « القيصومة ، عرعر ، طريف » ، بل أصبحت « عرعر » عاصمة لمنطقة إدارية هى « الحدود الشمالية » ، خاصة وأن هذه المراكز قد أنشئت بها البلديات والمدارس والوحدات الصحية وغيرها من الخدمات .

(ج) **يعتبر قوس المدن الشمالية** « عرعر ، القريات ، سكاكا » ، جديداً بمعنى الكلمة ، وإذا أضيفت إلى مدينتا « حائل ، تبوك » . . وهما أقدم من السابقة ، وكذلك « رفحاء » و « طريف » وهما من محطات التابلاين . . فإن أبعاد هذا المحور المدنى الشمالى تصبح أكثر وضوحاً ، وتقوم هذه المجموعة الآن بدورها فى نقل نمط الحياة الحضرية إلى بادية الشمال الواسعة ، فضلا عن كونها بؤراً جاذبة لتحركاتهم التى قل مداها وقصر زمنها كثيراً عن ذى قبل ، والمفروض أن تقوم أيضاً بوظائفها ضمن برامج انعاش بادية الشمال . . ، والواقع أنها — أكثر من غيرها — تواجه مشكلات بيئة قاسية تعترض مشروعات التوطين والانعاش بصرامة ، فالإمكانيات المائية محدودة للغاية . . ومن ثم يبدو الاتجاه نحو تحضير البادية بالاستقرار الزراعى ضئيلا وغير محسوس ، خاصة وأن أساليب الإنتاج الزراعى التى ستتبع فى المستقبل قد تتطلب من الأيدى العاملة أقل ما تتطلبه الأساليب الحالية البسيطة (١) .

ويبدو أن نمط الإرتحال الحالى لسكان البادية وأن قل مداه زمانا ومكانا ، إلا أنه مرتبط بتوزيع الآبار المتباعدة بمسافات كبيرة ، ومن ثم فإن مشروعات إنعاش البادية من خلال تنمية الاقتصاد الرعوى يبدوا عسيراً .. ، لأن المراعى محدودة مرهقة ، وحركة النزوح على أشدها رغم السياسة الحكومية الرامية إلى الحد من تفريغ البادية من سكانها وإيقاف تيارات النزوح ، وهكذا تقف بادية الشمال دون إمكانيات زراعية أو رعوية يمكن تنميتها ، وهى الحقيقة التى تؤدى إلى التسليم بعملية النزوح الراهنة ، مع العمل على توجيهها نحو مراكز الخدمة الحضرية فى المنطقة ذاتها أى إلى «عرعر والقريات وسكاكا ورفحاء وطريف » . ، وفيما يلى دراسة بشىء من التفصيل لمدينتى « القريات ، عرعر » لتوضيح ديناميات الظهور المدنى فى هذه المنطقة .

(١) وزارة الداخلية — شئون البلديات — الادارة العامة لتخطيط المدن والمناطق — تقارير عن مدن المملكة — اعداد مؤسسة دوكسيادس العالمية تقرير ٢٥ .

القريات (١) (دائرة عرض ٢٠َ ٣١° شمالا ، خط طول ٢١َ ٣٧° شرقا ، كنتور ٥٥٠م)

تقع القريات على الحافة الغربية لوادى السرحان ، وهى من أبعد المدن عن « الرياض » (١١٥٠) كم بخط مباشر تتوسطه مدينة حائل ، أما المسافة عبر الطريق الموصوف فتزيد إلى ١٥٠٠ كم ، وهى لا تبعد عن الحدود الأردنية إلا بنحو ٢٠ كم ، فهى بوابة الدخول والخروج بين المملكة والأردن ، ولذلك فإن نموها يعتمد للغاية على تحسين شبكة مواصلاتها .. خاصة وأنها لا ترتبط مع أى مدينة أخرى بطرق معبدة ، وتقع القريات على مسافة ١٤٧ كم إلى الغرب من طريف على التابلاين ، إلا أن الحرة تفصل بينهما ، ويجرى الآن تعبيد طرق بين المدينتين عبر الحرة .

ويمتد المنخفض الطبيعى لوادى السرحان من القريات لمسافة ٣٠٠ كم تقريباً نحو الشمال الشرقى ، موازيا لخط الحدود الأردنية ، وترتبط المدينة بسلسلة من القرى والضواحى الزراعية الصغيرة فى هذا الوادى بدرب قديم (جارى تعبيده) وهذ الطريق سيربط القريات بالجوف وسكاكا .. التى تقع على مسافة ٣٠٠ كم باتجاه الجنوب الشرقى ، ويبلغ عرض وادى السرحان عند القريات نحو ١,٥ كم ، وقد هجرت معظم القرى الزراعية الصغيرة فى السفوح البازلتية بسبب نضوب المياه وازدياد ملوحتها ، ويكتنف الوادى منخفضا رسوبيا ، يضم التلال الرملية والسبخات الملحية المعرضة للفيضان ، وتظهر منطقة البازلت فى الحافة الشرقية للوادى وعلى مسافة ١٥ كم من المدينة .

وتوجد طبقة الرمال الحاملة للمياه قريباً من القريات إلى عمق ٢٠ م من سطح الأرض : غير أنها محدودة التدفق لضعف معدل التعويض السنوى . ، ويوجد حوالى ٥٠٠ بئراً ضحلة بدائية حولها ، ويدل وجود ٤٠٠ بئراً مهجورة فى المنطقة على مشكلة نضوب الموارد المائية ، وتوجد فى القرى من السفوح البازلتية ينابيع جارية غير جيدة المياة ضعيفة ، وقد قام المزارعون بحفر آبار ارتوازية إلى عمق بين ١٢ — ١٨ م يستمدون منها المياة لزراعاتهم ورغم وجود ارسابات ملحية بكميات كبيرة .. إلا أن استغلالها ما يزال محدوداً لبعد الأسواق وصعوبة المواصلات .

---

(١) القريات عاصمة أمارة تشمل الجزء الشمالى الغربى إلى حدود المملكة مع الاردن وذلك من خليج العقبة باتجاه الغرب ، حتى منطقة الشامة إلى الشرق .

وتنحصر الزراعة فى منخفضات وادى السرحان ، مواجهة مشاكل السيول والملوحة ونصوب المياه ، وقد هجرت قرى بأكملها – كما سبقت الإشارة – بسبب هذه المشاكل .

لقد قدر عدد سكان « القريات » بنحو ٤٥٠٠ نسمة فى ١٩٦٢ ، غير أن تقديرهم – الموثوق به – فى ١٩٧٣ يصل به إلى نحو ٧٣٩٢ نسمة ، وهكذا فإن نسبة الزيادة السكانية قد تصل إلى ٥,١٪ سنويا ، وتمثل الإناث نسبة قدرها ٤٥,٠٨٪ من جملة السكان ، ويرجع اختلال نسبة النوع هذه إلى تيارات الهجرة التى لم تهدأ إلى المدينة .. وغالبيتها من الذكور فى السنوات الأخيرة (١)

ويقدر عدد المهاجرين إلى المدينة بنحو ١٩٢٨ شخصا .. أى أنهم يمثلون نسبة قدرها ٢٦,١ ٪ من جملة سكانها سنة ١٩٧٣ ، ولم يتأثر طابع الهجرة للمدينة بأصل المهاجرين ، فباستثناء المهاجرين من العناصر غير السعودية والذين قدم ٦٥٪ منهم بعد ١٩٦٥ ، فالملاحظ أن تدفق الهجرة إليها كان مستمرا بنسبة تكاد تكون ثابتة خلال الربع قرن الأخير ، لقد قدم معظم المهاجرين إلى القريات من مدن أخرى بالمملكة يمثلون نسبة قدرها ٣٨,٨٪ من جملة العناصر السعودية المهاجرة (٧٤٨ شخصا من أصل ١٩٢٨ شخصا) ، أما المهاجرون إليها من القرى فلا تزيد نسبتهم عن ١٤,٩٪ ، وقدم إليها من البادية ١٩,٣٪ (٢) ، وهكذا .. فإن جملة العناصر السعودية فى القريات تصل إلى ٦٥٥٦ نسمة (٨٩٪) من جملة سكانها ، وقد جاءت البقية (١١٪) من بلاد عربية أخرى ، وهم من عوامل زيادة القوة العاملة بها .. بإعتبار معظمهم من الذكور فى سن العمل (شكل ٦ – ٢٧) .

وتقدر القوة العاملة فى « القريات » بنحو ١٨,٥ ٪ « ١٣٦٨ عاملا) . . وهى نسبة محدودة .. بسبب نفس العوامل السائدة فى المراكز الحضرية السعودية ، وهى إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية .. بسبب زيادة المواليد ونقص الوفيات ، وبالتالى تركز نسبة كبيرة من سكانها فى فئات السن غير العاملة (أقل من ١٥ سنة).. ، ثم لضعف مشاركة الإناث فى قوة العمل بالمدينة ، ويستوعب نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية النسبة

---

(١) المرجع السابق . تقرير ٦ .

(٢) رغم أن القريات مدينة حديثة مرتبطة بالبترول بزوغا . إلا أن منطقة الحدود الشمالية التى تقع ضمنها القريات تعد مأهولة بالبدو منذ أقدم العصور ، وقد ظهرت أول مبانى المدينة الحالية منذ عام ١٩٣٥ فقط .

القريات

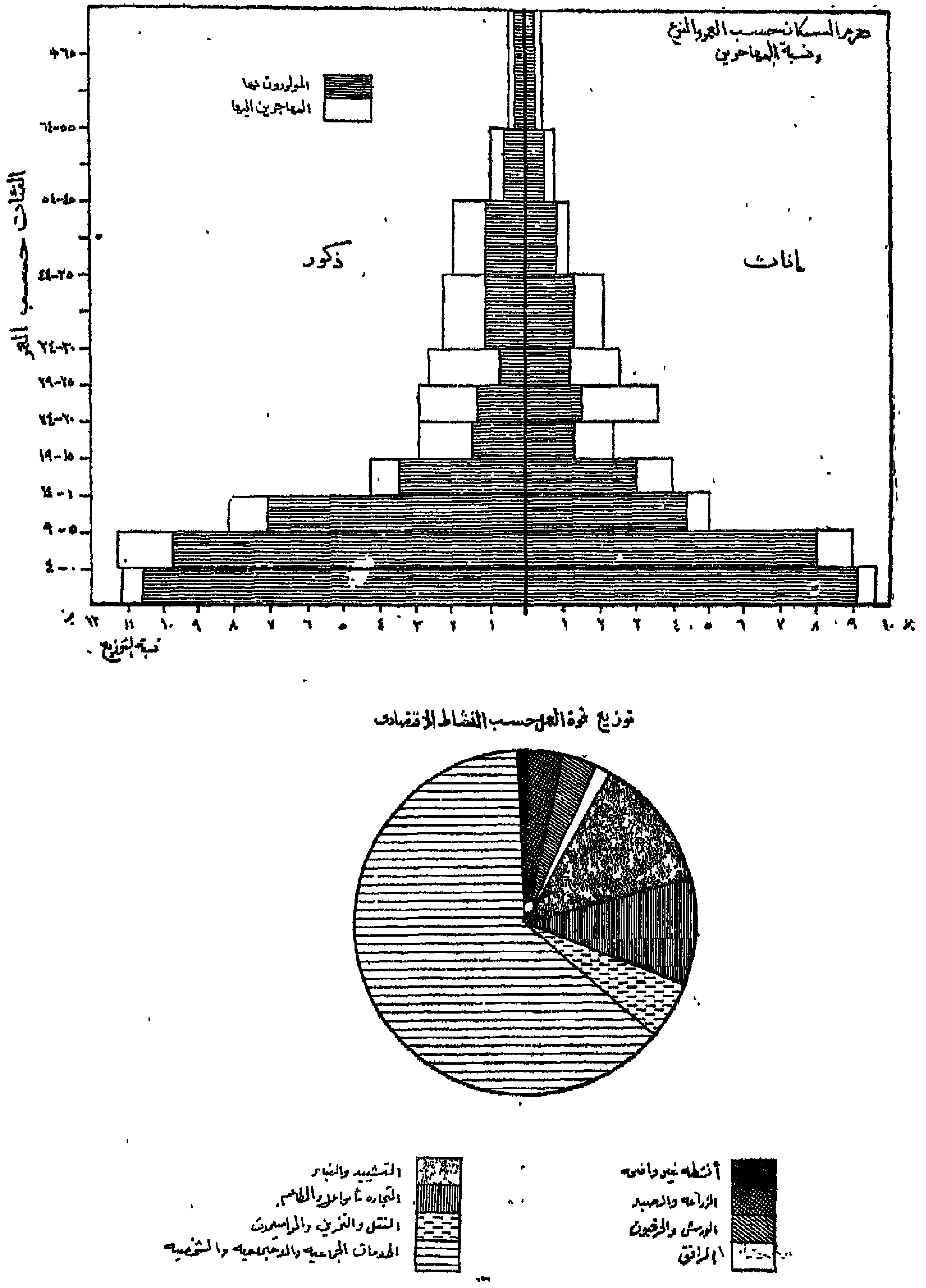

شكل ٦ ــ ٢٧ : بعض خصائص السكان في القريات

الكبرى منها (٦٣,٦٪) يليه قطاع البناء والتشييد (١٢,٥٪) ، ثم تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق (١٠٪) ، فقطاع النقل والتخزين والمواصلات (٥,٢٪) .. أما الزراعة :. فلا تزيد نسبة العاملين بها عن ٣,٤٪ .. لأن معظمهم يسكن خارج المدينة ذاتها ، . وهكذا تظهر القريات كمركز إدارى تسويقى لمنطقتها بصفة رئيسية (شكل ٢٧) .

ويتبع القريات نحو ١٦ مركزاً سكنيا .. أهمها « حقل ، الناصفة ، حلة عمار » ، ويتوزع معظمها فى المنطقة المحيطة على امتداد وادى السرحان جنوبى شرقى المدينة . ويحتوى على سلسلة صغيرة من الواحات ، وتمتد « الوحدة الزراعية » بخدماتها لمعظم منطقة المدينة الإدارية ، ولكن منطقة نفوذها تجاريا تمتد لا بعد من ذلك ، فهى كسوق قد تجذب السكان من دائرة لا يقل نصف قطرها عن ١٣٥ كم داخل المملكة ، ويعتمد مستقبلها تماما على إمكانياتها كبوابة للحدود الشمالية ،خاصة وأنها أقرب مدن المملكة إلى عاصمة الأردن عمان .

مدينة عرعر (دائرة عرض ٥٩َ ٣٠° شمالا ، وخط طول — ٤١° شرقا) .

تقع مدينة « عرعر » بجانب خط أنابيب الزيت (التابلاين) تكاد تتوسطه تقريباً ، فهى تقع على مسافة ٥٧٧ كم من «القيصومة »وهى محطة الطرف الشرقى ، وعلى مسافة ٦٣٦ كم من طرفه الغربى عند ساحل البحر المتوسط قرب صيدا فى لبنان ، وتدين « عرعر » بوجودها لمنشآت محطة الضخ فى « بدنة » على بعد ٣ كم إلى الغرب منها .. وراء موقع المطار الحالى ، ويربط طريق الاسفلت العام الذى يمتد موازيا لخطوط الانابيب بين « عرعر » ومحطات الضخ المجاوره .. ويمدن « طريف » على بعد ٢٤٨ كم نحو الشمال الغربى ، ورفحاء على مسافة ٢٣٨ كم نحو الجنوب الشرقى ، وتقع المدينتان المهمتان الاخريتان والوحيد تان فى المنطقة (سكاكا ، الجوف)على بعد ١٦٠ كم جنوب غرب « عرعر » وعلى الطريق العام الذى هو فى دور الانشاء .

وتقع « عرعر » على بعد ٦٠ كم فقط من الحدود العراقية ، وسط منطقة واسعة من السهول الجرداء الحصوية الوعرة ، لم يكن يسكنها — قبل البترول — سوى البدو ،والآن .. وبعد أن تيسر الماء من عدة آبار عميقة حفرت حول « عرعر » وأنشاء عدة مراكز للتعليم والصحة ، ومع وجود محور للنقل نمت المدينة خلال ٢٠ سنة من ظهورها نموا تجاوز الاغراض الاصلية من وجودها بمراحل ، وتعرف المنطقة المحيطة بالمدينة « بالوديان » ، وهى منطقة شاسعة من الحجر الجيرى ، تنحدر عامة نحو الشمال الشرقى ، وكما يدل اسمها

تعبرها شبكة معقدة من مجارى المياه ، وتؤلف فى مجموعها جزءا من الحوض الكبير لنهر الفرات ، ويعد وادى « عرعر » من أكبر وديان هذه المجموعة ، ويمتد لمسافة ١٥٠ كم قبل أن يدخل العراق ، وفى وسط أمتداده تقريبا يعبره خط التابلاين ، حيث يتصل به من الشمال الغربى مجرى آخر هو وادى بدنة ، وتقع « عرعر » على الضفة اليسرى لوادى عرعر بعد ملتقاه مع وادى بدنة مباشرة على كونتوز ٥٦٥م ، أما محطة الضخ فتقع قريبا منها وعلى أمتداد مجرى وادى بدنة .

وقد قدر عدد سكان « عرعر » بنحو تسعة آلاف نسمه فى ١٩٦٢ ، وقد تجاوز عددهم بعد عقد واحد ١٤ ألف نسمه (١٩٧٣) ، وبهذا يقدر معدل النمو السنوى بنحو ٤,٦٪ ؛ وهو معدل ساهمت فيه تيارات النزوح بنسبة هامة ، مما أدى إلى أنخفاض نسبة الاناث إلى ٤٦,٦ ٪ بالنسبة لجملة السكان . . حيث أن هذه التيارات ممثلة بالذكور أساسا (١).

وحسب تقدير ١٩٧٣ . . فان نحو ٧٨٤٢ شخصا قد ولدوا فى « عرعر » أى أن نحو ٤٤٪ من سكانها (٦٢١٠ شخصا) قد نزحوا اليها ، ومعظمهم من السعوديين الذين وفدوا إلى « عرعر » من بادية وريف المملكة . . ومن بعض المراكز الحضرية الاخرى ، ويقدر الذين وفدوا اليها من مراكز حضرية أخرى بنحو ٣٧٠٦ شخصا . . أى بنسبة ٥٣,٢٪ من جملة المهاجرين اليها ، أما الذين وفدوا من القرى فيقدر عددهم بنحو ١١٩٤ شخصا (١٩,٢٪) ومن البادية (٧٨٠ شخصا) . . ١٢,٦٪ ، هذا عدا القادمين اليها من خارج المملكة . . وهو نحو ٩٣٠ شخصا (١٥٪) . . معظمهم من الدول العربية المجاورة ، وهكذا يشكل العنصر السعودى ٩٠٪ من جملة سكان المدينة ، وقد بدأت حركة النزوح إلى « عرعر » من وقت مبكر نسبيا . . ولم تنقطع حتى الآن . . ، بدأت أولا . . من البادية . . ثم من الريف . . قبل ١٩٦٥ ، أما بعد ذلك . . فقد بدأت تيارات الهجرة من العناصر غير السعودية ومن مدن المملكة . . (شكل ٦–٢٨) .

وتقدر جملة الايدى العاملة فى « عرعر » بنحو ٣١٠٢ شخصا . . أى بنسبة لاتتجاوز ٢٢,٢١٪ من جملة السكان . . لنفس الاسباب السابق تحديدها فى معظم المدن والمراكز الحضرية ، وهى ضعف مساهمة الاناث فى قوة العمل ، ثم تركز نسبة كبيرة من السكان فى فئات السن الدنيا غير العاملة ، وأيضا تتكرر ظاهرة توزع الايدى العاملة على أعمال

(١) وزارة الداخلية ، شئون البلديات . الادارة العامة لتخطيط المدن والمناطق – تقارير عن مدن المملكة . اعداد مؤسسة دوكسيادس العالميه . تقرير ٥ .

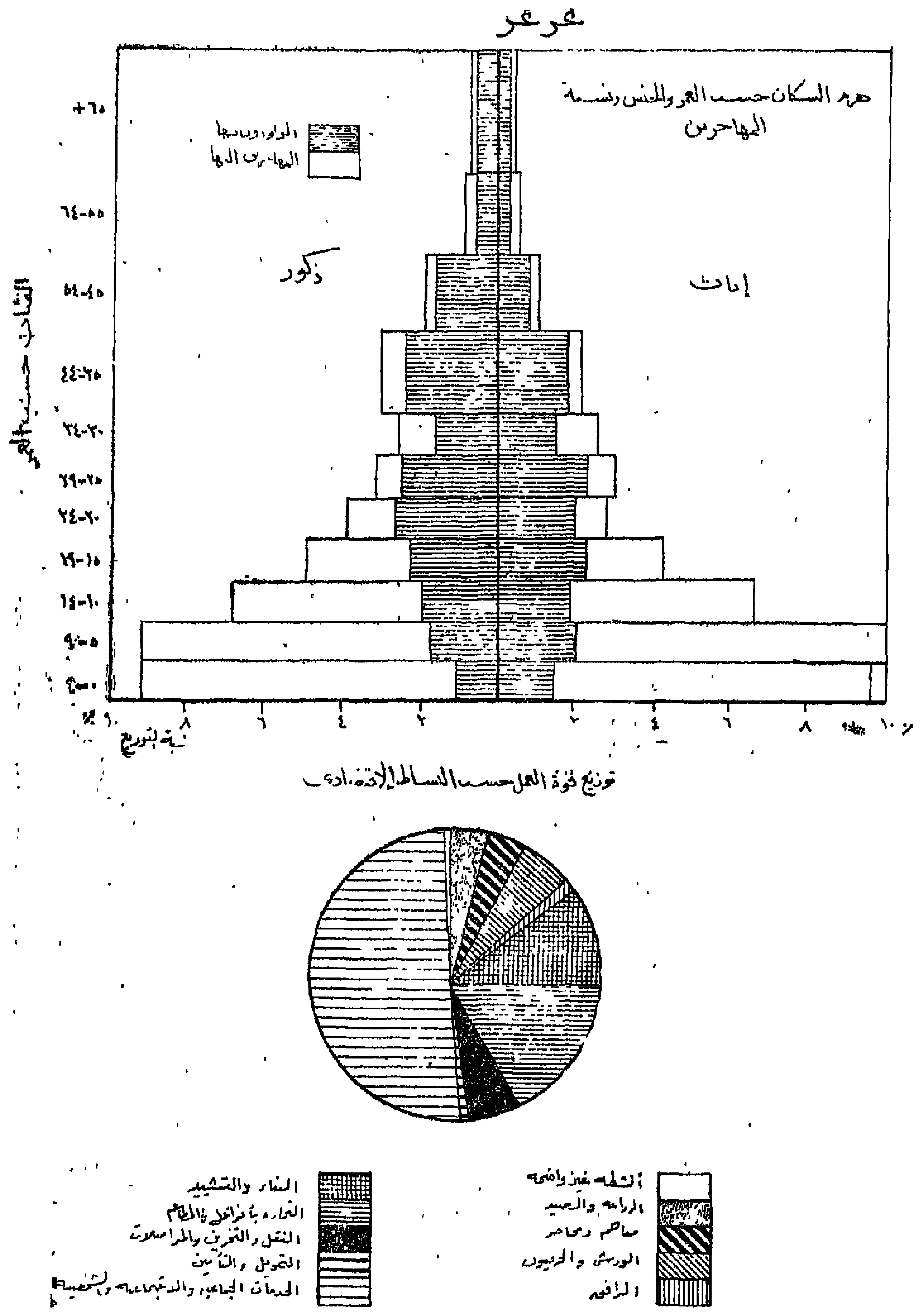

شكل ٦ ـ ٢٨ : بعض خصائص السكان فى مدينه عرعر

معينة ، حيث يلاحظ من دراسة شكل (٢٨) أن قطاع الخدمات يستوعب نحو ٥٢,٨٪ من جملة قوة العمل بالمدينة ، ثم قطاع التجارة بأنواعها والمطاعم (١٦,٤٪) . . ثم النقل والتخزين والمواصلات ٥,٢٪ ، ونفس النسبة للورش والحرفيين . غير أنه يلاحظ بروز قطاع المناجم والتحجير بنسبة قدرها ٤,٢٪ ، ثم نسبة متناقضة بعد ذلك للزراعة والصيد (٤٪) والكهرباء والغاز والمياه (ـــ,١٪) ، والمال والتأمين والعقارات (٠,٤٪) . . ثم نشاطات غير واضحة (٠,٢٪) . (شكل ٦ ــ ٢٩) .

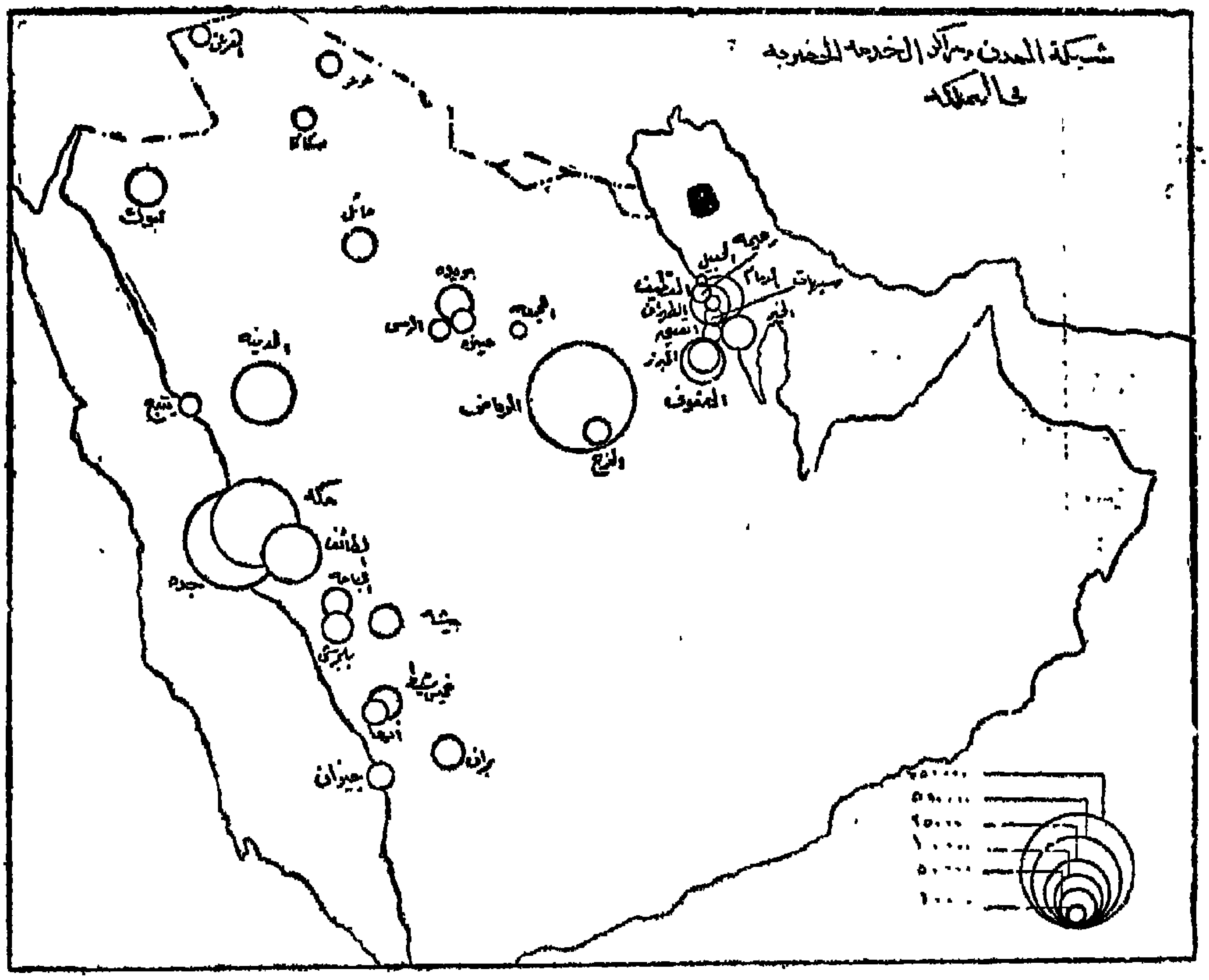

شكل ٦ ـ ٢٩ : شبكة المدن ومراكز الخدمة الحضرية فى المملكة .

وكما سبقت الاشارة . . فان ظهور « عرعر » قد ارتبط بخط الانابيب ، فهى قد أسست مبدئيا لغرض تلبية احتياجات التابلاين ومحطة ضخ « بدنة » ، غير أنها الآن تنمو بلا نظام كمركز للخدمات الحضرية لمنطقة متسعة ، وهى تحتاج لتأكيد هذا الدور . . إلى ربطها بالمدن المجاورة « سكاكا ، القريات ، تبوك ، حائل . . بشبكة طرق . . حيث أنها لم تستكمل

حتى الآن (شكل ٦-١٦ ب)، فضلا عن العمل على تنمية اقتصادياتها المحلية . . بالبحث فى احتمالاتها الزراعية و الرعوية .

د - يتبقى بعد ذلك ما يمكن تسميته بالمدن الحجازية والتهامية ، وتضم مجموعة من المدن القديمة والبازغة، المرتبطة فى توزيعها بالساحل والسهل والسلسلة والهضبة ،وتضمها ست مناطق أدارية (مكة ، عسير ، المدينة ، جيزان ، الباحة ، نجران) ، ويلاحظ أنها تختلف كثيراً عن المنطقة الشرقية من حيث عوامل الظهور المدنى المعاصر ، فهى لم تشهد ظهورا مدنيا مفاجئا وسريعا . . ، بل الأرجح أن تأثيرات البترول عليها - وقد بدأت متأخرة نسبيا - قد أدت إلى أنعاش مدنها القديمة وإلى بزوغ بعض أسواقها وقراها الكبيرة إلى مستوى المراكز الحضرية ، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين . . الاول : أن المنطقة كانت تمثل مركز الثقل السكانى فى المملكة حتى عهد قريب ، ولم يتجه توزيع السكان نحو نوع من التوازن بين المنطقتين الغربية والشرقية إلا حديثا ، والثانى : أن معظم المدن والمراكز الحضرية فى المنطقة الغربية . . كانت قائمة بالفعل ، كموانىء ساحلية ، وكقرى زراعية فى السهل والجبل ، وكأسواق محلية ، وكمدن لها مكانتها الدينية العالية ، وما حدث فى أغلبه هو انعاشها أقتصاديا ونمو حجمها سكانيا ، مع ظهور بعضها كمراكز حضرية تبعا للدينامية السائدة فى عملية التحضر المعاصرة .

ويشمل محور مدن المنطقة الغربية الآن عددا من أهم مدن المملكة ومجموعة أخرى من مراكز التحضر الهامة بها ، تمتد من جيزان جنوبا إلى المدينة المنورة شمالا ، مرورا « بنجران ، خميس مشيط ، أبها ، بيشة ، الباحة ، الطائف ، مكة ، جدة » (شكل ٦-٦) ، ويمكن أن يضم اليها « تبوك » باعتبارها تمثل نقطة التقاء هذا المحور الغربى بمحور المدن الشمال السابق الاشارة اليه (شكل ٦-٢٩) ،وهنا تجدر الاشارة إلى أن توزيع المدن والاسواق ليس بالصدفة أو بلا دلالة ، فالمدن لاتظهر من نفسها ولا تنمو بذاتها . . ، وغالبا . . فان محاور توزيع المدن فى المملكة والخطوط التى تنتظمها . . أنما هى بمثابة رد فعل حضارى لمجموعة من عوامل الطبيعية والاقتصادية والسكانية المؤثرة ، وهى تلخص الكثير من من الحقائق الاقليمية ، وتمثل صورة توزعها خلاصة لمعظم العوامل المؤثرة فى المكان (١)

ولاشك أن وجود هذه المجموعة من المدن فى المنطقة الغربية إنما يعبر عن ثقلها السكانى بالنسبة لبقية مناطق المملكة . ، من ناحية ، وهو من ناحية أخرى يكاد يتفق مع خط

(١) Isard, W., op. cit., p. 35.

التجارة القديم البرى والبحرى بين اليمن والشام وجنوب أوروبا ، ومعظم مدنه الحالية .. كانت تتوزع كمحطات أسواق متفاوتة الأهمية على طوله .. دليلا على عمرانها القديم ، وعلى توافق توجيهها الجغرافى التاريخى والمعاصر (١) وبدراسة شكل (٦) يتبين أن أحجام المدن الواقعة على هذا المحور تتجه للتزايد فى اتجاهين متقابلين ، من الجنوب للشمال وبالعكس ، ويلتقيان عند مدينتى « جدة ، ومكة » ، ويمثلان قمة الخط حجماً ، ومن ناحية أخرى .. فإن التباعد بين المدن يتجه للزيادة بشكل عام مع الإتجاه شمالا ، والواقع أن تشكيلاتها تتخذ ذات نسقها التاريخى القديم ، وذلك من حيث ارتباطها بخطوط الإقليم الطبيعية (الساحل ، السهل ، السلسلة ، الهضبة) ، حيث تمثل المرافىء الساحلية بقايا موانى الطريق البحرى القديم (جيزان ، القنفذة ، الليث ، ينبع ، أملج ، الوجه ، ضبا) على تفاوت أهميتها بالضرورة ، وتمثل « نجران ، أبها ، خميس مشيط ، بيشه ، الطائف » أسواق الشعبة البرية من ذات الطريق ، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية ميناء « جدة » باعتباره الميناء الأول .. وباعتبارها المدينة الثانية حجماً . ، وإذا كانت «جده» قد استمدت نسبة هامة من أهميتها من مواصلاتها السهلة ببقية مناطق المملكة .. خاصة بمكة والمدينة والرياض ، فإنها تمثل بذلك نموذجاً يمكن تكراره — بمقياس أصغر — بالنسبة لموانى « جيزان ، ينبع ، الوجه ، رغم تفاوت الأهمية فى الوقت الحاضر ، فميناء « جيزان » يمكن أن يصبح الميناء الرئيسى لمناطق « نجران ، عسير ، الباحة » أى لمعظم المنطقة الجنوبية ، ويعد ميناءاً مناسباً من حيث الظروف الطبيعية ، خاصة بعد وضع خطة تنميته الحديثة موضع التنفيذ (٢) ، وبالأخص إذا ما ترابط مع ظهيره بشبكة مواصلات جيدة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمرفأ « الوجه » . فهو يمثل نقطة النهاية بالنسبة لطريق « الرياض ، حائل ، العلا ، مدائن صالح » ويمكن أن يكون ميناء يمتد ظهيره ليشمل المنطقة الشمالية بأسرها ، أما « ينبع » فقد بدأت بالفعل تحتل مكانتها كميناء هام ، وترد أرقامه فى حركة التجارة محددة مكانته كرابع موانى المملكة بعد جدة ، الدمام ، رأس تنورة ، ويمثل بخطة تحسينه ومواصلاته الجيدة ميناء واعداً بأى مقياس ،وإذا كانت الخطة الحديثة للموانى فى المملكة تضع الثلاثة الأخيرة « جيزان ، الوجه ، ينبع » فى مرتبة الموانى المساعدة لميناء

---

(١) راجع (أ) جواد على . تاريخ العرب قبل الإسلام . بغداد . المجمع العلمى العراقى ١٩٧١ .

(ب) جورج فضلو حورانى . مرجع سبق ذكره . (حـ) عمر الفاروق سيد رجب مرجع سبق ذكره .

D. Huzzayin, S.A. Arabia and the Far East, their Commercial and Cultural Relations in Greaco-Roman and Arabian Times, Cairo, 1942.

(٢) خطة التنمية السعودية الثانية . ص (٦) .

جدة ، وبقصد التخفيف عن الأخير بصفة أساسية ، إلا أن تراكمات عملية التحضر بالتمويل الجارية .. قد تؤدى إلى إعادة الحياة لذلك التكامل الإقتصادى القديم بين اليمن والحجاز والشام ، . و التكامل الذى يؤكد تميز المنطقتين الغربية والجنوبية بإمكانيات ذاتية النمو المدن .. ويقتصر عندئذ دور البترول على الإنعاش وإنشاء التجهيزات الأساسية (١).

ولا يجب أن يخفى التحليل السابق دور البترول فى عملية التحضر المعاصرة التى تمر بها المنطقتين الغربية والجنوبية ، فكل ما قصد إليه هو توضيح تميزها التاريخى بإمكانيات إقتصادية وسكانية خاصة ، وأنهما بذلك يختلفان بوجه خاص عن المنطقتين الشمالية والشرقية ، وعن هضبة نجد أيضاً نسبياً ، غير أن البترول – بعد ذلك – قد أنعشهما وأيقظ الإحتمالات الكامنة ، فالثابت أنه إلى ما قبل ربع قرن فقط .. لم تكن جملة سكان المراكز الحضرية تزيد على ٢٠٠ ألف بالمنطقتين ، وقد بلغت هذه الجملة الآن ١,٣٠٠ مليون نسمة ،أى أنها قد تضاعفت عدة مرات ،ولا يمكن تصور نمواً بهذا القدر إلا من خلال الهجرة الداخلية ،ويلخص الجدول الآتى تكوين أهم مدن المنطقتين من حيث محال ميلاد سكانها (تقرير المسح الإجتماعى الإقتصادى للمنطقتين الغربية والجنوبية عام ١٩٧١).

محل الميلاد	جده	مكه	المدينة	الطائف	تبوك	ينبع
مولودون بها	١١,٨٨	٤١,٤٤	٣٥,٧٨	١٦,٥٠	٧,٦٥	٧٢,٦٧
خارج القطاع الحضرى	١١,٢٥	٣,٢٤	١٠,٢٢	١٥,٠٧	٧,٩٧	٦,٠٠
مولودون بالقطاع الريفى	٨,٤٢	٨,٥١	١٥,٤٢	١٤,٣٨	٢٣,٢٩	٦,٦٦
مولودون بمناطق المملكة	١٢,٢٩	٤,٦٦	٢,٦٦	١٤,٦٦	٢٤,١١	٢,٠٠
مولودون خارج المملكه	٣,٣٦	٢,٣٥	٤,١٥	٥,٤٦	١١,٢٣	١,٣٤
عناصر أخرى	٥٢,٩٠	٣٩,٨٠	٣١,٧٦	٣٤,٤٣	٢٥,٧٥	١١,٣٣

ويقصد بالعناصر الأخرى .. أى الأجانب غير السعوديين ، وتوضح هذه الأرقام أنه باستثناء « ينبع » فإن نسبة تتراوح بين – ٢٥ – ٥٠ ٪ من سكان هذه المدن ، إنما هى عناصر مهاجرة إليها بصفة دائمة أو مؤقتة ، بل إن أكثر من نصف سكان مدينة « جدة » هم من العناصر الأجنبية .. ولا يفوقها من هذه الناحية سوى الدمام ، ومعظمهم من العاملين

(٢) راجع : عمر الفاروق . مرجع سبق ذكره .

فى قطاع الخدمات الإجتماعية والمهنية .، فضلا عن الفنيين والخبراء فى كافة القطاعات ، وتمثل هذه العناصر أيضاً نسبة هامة من سكان مدينتى « مكة ، المدينة » .. والأرجح أن معظمهم من المتخلفين من مواسم الحج من كافة الدول الإسلامية ، ويعملون كأيدى عاملة فى قطاع التجارة والخدمات الشخصية، وتشير نفس الدراسة إلى أن تيارات النزوح إلى هذه المدن من داخل المملكة تأتى أساسا من ريف عسير وجيزان ، والحقيقة أن هذه التيارات لم تنزح لمناطق البترول لبعدها من ناحية ، ولأن أغراء النزوح بالنسبة للعناصر الزراعية أقل منه بالنسبة للعناصر الرعوية ، وأن هذه التيارات الريفية لم تبدأ بالتحرك من مناطقها الا بعد أن تجلت تداعيات البترول الاقتصادية خارج مناطقه .. ، وتمثلت آثارها فى مناطق أخرى بالمملكة .

وتوضح نفس الدراسة (المسح الاجتماعى والاقتصادى للمنطقتين الغربية والجنوبية عام ١٩٧١) (أنظر جدول ١٣). . أن قطاع الخدمات يستوعب النسبة الكبرى من قوة العمل بهذه المدن ، سواء أ كان ذلك على شكل خدمات تعليمية أو خدمات حكومية أخرى، ويتكرر بعد ذلك نفس الترتيب السابق الاشارة بالنسبة لغيرها من مدن المملكة ، حيث يأتى بعد قطاع الخدمات . . قطاعا التشييد والبناء والتجارة بأنواعها . . ثم بقية أوجه النشاط بنسب متناقصة ، مما يؤكد ما سبق ملاحظته وتحديده . . وهو أن هذه المدن — مثل غيرها — تفتقد عامة خصائص التركيب الاقتصادى للمدينة المعتمده على أمكانياتها الخاصة مواردها المحلية ، والمستثمرة لمزايا موقعها ومواضعها المدنى .

والمتوقع بالقياس إلى معدلات نمو هذه المجموعة من المدن الحالية . . واحتمالات النزوح اليها القائمة . . أن يتزايد تركز السكان بها على حساب ريفها وباديتها ، حيث أن التوقعات السكانية تشير إلى أحتمال تجاوز مدينة « جدة » لدائرة المليون والنصف قبل نهاية هذا القرن (١,٦٥٠ مليون نسمة) . . أما « مكة » فستقترب من دائرة المليون (٩٥٠ ألف نسمه) ، وستدنو « المدينة » من دائرة النصف مليون (٤٥٠ ألف نسمة) أما « الطائف » فستدور حول الربع مليون نسمة . . ، وستصبح « ينبع ، تبوك ، » . . من المدن المائة الفية . . ، وهذه الارقام — تبعا للتقرير السابق الاشارة اليه — وأن بدت مغالية فى نسبة منها . . ألا أنها تشير إلى حد كبير إلى أحتمالات المستقبل بالنسبة لعملية التحضر المعاصر . . ، والتى تتلخص فى اتجاه سكان المملكة نحو التركز فى مجموعة من المدن المتضخمة . . والتى تعتمد اقتصادياتها بصفة أساسية على موارد من خارجها أو من خارج مناطقها ، وأن هذا التركز السكانى سيكون غالبا على حساب الريف والبادية .

خاتمة :

تمر عملية التحضر المعاصرة فى السعودية بذروة مرحلتها الانتقالية ، ولذلك . . فهى مرحلة هامة . . كما هى معقدة متشابكة ، لقد بدأت هذه العملية — ببطء نسبى — بعد الحرب العالمية الثانية ، واشتد ايقاعها مع بداية الستينات . . ومايزال ، متسقة تماما مع بدء أنتاج البترول بها وتصاعد معدلات انتاجه وايراداته ، ومهما نحيناه (البترول) — عن عمد — عن مجال الرؤية المباشرة . . لنقتصر على آثاره ونتائجه ، فسيظل باستمرار بمثابة ضابط الايقاع للعملية الجارية ، فمعه بدأت عملية التحضر هذه . . وما تزال ، ولذلك ربما يكون من أهم خصائص السعودية الراهنة . . أنها تتم من خلال التمويل، وهو تمويل بحجم أنفاق ضخم للغاية ، غير أنه مهما بدا مصدر التمويل هائلا . . فهو — طبيعيا واقتصاديا — — قابل للنضوب ، ومن هنا أرتبطت عملية التحضر بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأصبح من شأن عملية التحضر أن تكون من وسائل التنمية ، كما أن الأخيرة من أسبابها ، ولقد منح هذا البعد الاقتصادى للعملية الجارية مستوياتها المتشابكة ، وأصبحت معظم مشروعات التنمية هى ذاتها معظم ظواهر التحضر . . وأن ظل لكل منهما تداعياته وسماته ومشاكله الخاصة ، وإذا كانت عملية التحضر تمر بمرحلة انتقالية الآن . . فهى أيضا نفس المرحلة التى تمر بها سياسة التنمية ، وليس الارتباط هنا بالصدفة ، فالبترول يقف من ورائها معا ، وعندما كانت انتاجيته وايراداته محدودة . . اقتصرت عملية التحضر على مناطق انتاجه . . ولم يكن ممكنا البدء فى سياسة تنمية شاملة ، واتجه السكان إلى هذه المناطق فى تيارات نزوح فردية وتلقائية . . من البادية خاصة وأولا . . ثم من الريف فى تيارات تالية ، ومع تزايد الانتاج والايراد .. بدء تراكم الثروة يعكس آثاره فى موجات تتسع دوائرها لتشمل مناطق أخرى ، واستثمرت المراكز الحضرية القديمة والأسواق المحلية معطيات هذا الواقع الاقتصادى الجديد قبل غيرها . . وذلك بحكم امكانياتها الخاصة . . ولأن سياسة الانعاش والتنمية التى بدأت اتجهت اليها أولا ، وفى نفس الوقت بدأت مرحلة جديدة من التحضر فى المملكة . . تمثلت فى نمو حجم المدن القديمة وبزوغ مجموعة من المراكز الحضرية الحديثة ، ولم تعد تيارت النزوح تتجه فقط إلى مناطق أنتاج البترول مباشرة ، بل أيضا إلى هذه المدن والمراكز الحضرية الى استوعبت تداعيات البترول الانتاجية ، ومكن تراكم الفائض من البدء فى سياسة تنمية وانعاش عامة على مستوى الدولة ، تمثلت فى تجهيزات شبكة مترامية من الطرق البرية ، وفى أنشاء العشرات من المدارس والوحدات الصحية ، وفى تأسيس البلديات ، ونمو الجهاز الحكومى بكافة مستوياته وغير ذلك . ، وبرزت خصائص هذه المرحلة منذ منتصف الستينات بوضوح ، ممثلة أهم

المرحلة الانتقالية الراهنة ، وإذا كانت المرحلة الاولى (١٩٤٥ – ١٩٦٠) قد تميزت بقلة إيرادات البترول، وعدم وضوح سياسة للتنمية الاجتماعية وباقتصار مظاهر عملية التحضر المعاصرة على مناطق البترول ذاتها ، فقد اختلفت عنها المرحلة الحالية (١٩٦٠ – ١٩٧٥) بتصاعد موارد البترول بمعدلات يصعب ملاحقتها ، وبالبدء فى سياسة تنمية أجتماعية واقتصادية ، وبدخول عملية التحضر أطارا يشمل المدن والريف والبادية ، ولقد أبرزت ضخامة العملية الجارية مدى الخطر المتمثل فى اعتماد هذا البناء كله على مورد قابل للنفاذ ، والمؤكد أن تستمر خصائص هذه المرحلة الانتقالية بكل مشاكلها على مستوى التحضر والتنمية . . طالما ظل الاعتماد قائما بدرجته العالية الراهنه على البترول ، والمرجح أن تجتازها السعودية إذا ما نفذت بالفعل استراتيجية « تنويع مصادر الانتاج » . . وتأسيس التجهيزات اللازمة لقيام الصناعة (البتروكيماوية خاصة) ، وتدعيم الاقتصادين الزراعى والرعوى فى مناطقهما بشتى الوسائل العلمية الممكنة ، وكما أمكن بفضل البترول والبدء فى عملية الانتقال هذه بموارد أقل ، فان موارده الحالية تعان بوضوح أمكانية البدء فى عملية الانتقال الثانية ، نحو تأسيس قواعد انتاجية راسخة غير قابلة للنفاذ ، ومعها تتخذ عملية التحضر المعاصرة أبعادها كاملة ويتضح معناها ، كما تنطلق قوانينها الخاصة نحو المزيد من التحضر باستمرار .

ظواهر وديناميات اتجاهات التحضر :

لاشك أن الخريطة العمرانية المعاصرة للمملكة . . تعكس بدرجات متفاوتة جملة التغيرات الحضارية التى بدأت منذ نحو ربع قرن ، لقد تغيرت خصائص التوزيع السكانى من التبعثر المرتبط بحرفة الرعي وبعض المراكز الحضرية والريفية المتباعدة . . إلى درجة من التجمع المرتبط بالمراكز الحضرية القديمة والبازغة . . ، وهذا الاتجاه المعاصر نحو التركيز السكانى الشديد . . يعد استمراراً – بشكل ما – ولكن بمقياس أكبر لصورة التوزع السكانى القديمة . . فهذه الصورة القديمة تتلخص فى صيغة قوامها « التركز والتبعثر » التركز فى بعض المدن والقرى والتبعثر فى البادية ، وتشير اتجاهات التوزيع الحالية إلى تغير هذه الصيغة نحو « التركز الشديد والتفريغ » . . التركز الشديد فى بعض المدن الرئيسية والمراكز الحضرية الحديثة . . وذلك على حساب تفريغ البادية ثم الريف من سكانهما ، وتتضح هذه الظاهرة فى تضخم حجم هذه المدن والمراكز . . بحيث أصبحت تستوعب مالا يقل عن ٥٠٪ من جملة السكان ، وفى تناقص نسبة سكان البادية إلى نحو ٢٥٪ فقط . . بعد أن كانت تقدر بما لايقل عن ٧٥٪ حتى وقت قريب ، وأصبحت نسبة الريفية نحو ٢٥٪ أيضاً ، وتنمطت إلى حد ما مناطق

المملكة ، حيث تزيد نسبة الحضرية عن متوسطها فى المنطقتين « الشرقية والغربية » ، وتمثل لمنطقة « الشمالية » ظل البداوة الأساسى ، بينما تصل نسبة الريفية إلى أعلاها فى المنطقة « الجنوبية » ، أما المنطقة « الوسطى » (الرياض ، القصيم) فهى تمثل الوسط الحالى فى المملكة حضرياً وريفياً وبداوة.

وقد مرت هذه الصورة بعدة مراحل أيضاً حتى وصلت إلى ما هى عليه ، فنى البداية . . اجتذبت المنطقة الشرقية تيارات النزوح من الداخل والخارج . . بحيث وصلت درجة من الامتلاء وازنت به الثقل السكانى التاريخى للمنطقة الغربية ، وكان هذا الامتلاء على حساب سكان البادية فى شتى مناطق المملكة ، وتغيرت خريطة التوزيع بحيث أصبح هناك أربعة مناطق رئيسية للتجمعات السكانية . . تتمثل فى الحجاز (مكة ، جدة ، المدينة) ، وفى ريف عسير وجيزان ، وفى الرياض والقصيم ، ثم فى المنطقة الشرقية ، وقد أدت تداعيات البترول وتراكم موارده وإنشاء شبكة الطرق البرية والبلديات . . إلى الحد من تيارات النزوح نحو المنطقة الشرقية ، ومن ثم فقد بدأت خريطة التوزع السكانى تتجه إلى الاتساق مرة أخرى ، حيث بدأت المدن الأخرى ومراكز الخدمة الحضرية البازغة فى استقطاب هذه التيارات محلياً ، أى أن مدى النزوح قد قصرت مسافاته ، ولم يعد ضرورياً الاتجاه نحو البترول للاستفادة من مزاياه بعد أن انتقل « البترول » إلى خارج مناطق إنتاجه . . على شكل مواصلات وتجارة وأموال سائلة ، ورغم أن ذلك قد أعاد للتوزع السكانى اتساقه إلا أن صيغة « التركز والتفريغ » ماتزال سارية ، ذلك أن هذه المدن والمراكز الحضرية الجديدة . . أخذت بدورها تجتذب إليها سكان البادية وتفرغها من سكانها ، بل وسكان الريف أيضاً . . الذين قاوموا فى البداية إغراءات النزوح ربما لبعد مناطق تجمعهم التقليدية فى المنطقة الجنوبية . . عن مراكز البترول فى المنطقة الشرقية ، حيث أصبحت نتائج البترول قريبة تجتذبهم إليها فى المدن المجاورة والمراكز الحضارية البازغة فى مناطقهم ذاتها ، وهكذا شهدت « الرياض جدة والطائف وأبها وجيزان . . وغيرها تيارات النزوح إليها من الريف المحيط بها ، وظهرت الصورة . . وكأنها تتجه بسكان المملكة للتجمع فى المراكز الحضرية . . على حساب تفريغ الريف والبادية معاً من سكانهما ، وعند هذه النقطة من منحنى تغيرات النزوح تظهر ضرورة تنمية الاقتصادين الريفى (الزراعة) والبدوى (الرعى) ، لأن المسألة أولا وأخيراً مسألة أجور ، ومادامت « البلديات » تقوم بدورها فى عملية التحضر اجتماعياً (المساكن ، الكهرباء ، المياه ، التعليم ، الصحة . . . وغير ذلك) فقد بقى أن تتدعم اقتصاديات المناطق المحلية التى تقوم البلديات بخدمتها ، حتى تتعدل صيغة التوزع السكانى الجارية نحو تحول

سكان المملكة إلى سكان حضر وخدمات واستهلاك وتنهار تماماً اقتصاديات الريف والبادية الإنتاجية .

وهنا تجدر الإشارة – بصفة خاصة – إلى ظاهرة تتصل بالتحليل السابق ، فالواقع أن انتهاء دور الرعى ثم الزراعة فى المملكة ليس ظاهرة هينة ، ولقد يبدو أن « البترول » قادر حاليا على إعالة جميع السكان بمستوى معيشة مرتفع ، ومن ثم يبدو وكأن لا حاجة هناك للعمل الإنتاجى . . ويتحول المجتمع للاستهلاك ، وللعمل فى الخدمات وتجارة الاستهلاك ، قد يبدو ذلك ممكنا . . ولكن إلى حين ، ولذلك ومنذ ١٩٧٠ وضعت الخطط لتنمية قواعد الإنتاج ضمن مبدأ استراتيجى تبنته الدولة (تنويع قواعد الإنتاج) . . خاصة وأن قدرة البترول على تمويل الصناعة والزراعة والرعى . . لاتقل عن قدرته على إعالة مجتمع يتجه للاستهلاك ، وقد قسمت مناطق المملكة إلى أقاليم تخطيط . . بحيث تصبح المنطقتين « الغربية والشرقية » للإنتاج الصناعى والمعدنى ، وتكرس الجهود لانعاش الرعى فى المنطقة الشمالية والقصيم ، وتمول مشروعات الزراعة الكبيرة فى الرياض والقصيم وجيزان وعسير ، لا ترمى هذه الخطط إلى تحقيق موارد إضافية للدولة وحسب ، بل إلى إيقاف الاتجاه السكانى الحالى نحو الاستهلاك والخدمات بصفة أساسية .

لقد سبقت الإشارة إلى دور « التمويل » فى عملية التحضر المعاصرة فى المملكة ، ورغم أن تراكم الثروة لازم دائماً لعملية التحضر ، وهو ماتمثله مراحل هذه العملية تاريخياً فى أوروبا وغيرها من مناطق الحضرية الراسخة ، إلا أن حجم التمويل فى السعودية كان من الضخامة . . بحيث اختزل عشرات السنين من التحضر التدريجى المطرد مع تراكم الثروة ، فقد اقتضى خروج أوروبا من إطارها الحضارى فى العصور الوسطى قروناً من التطور . . بلغت ذروتها ما عرف فى تاريخها بالثورتين التجارية فالصناعية ، ولم يكن ذلك يسيراً بأى حال ، بل ما صاحبته من الحروب والمشاكل ما شغل عشرات من السنين ، غير أن خلاصة ذلك . . أن كل مرحلة كانت تؤدى للأخرى بواقعية ورسوخ ، بل لقد تباينت ظلال الحضرية الأوربية فى أنحائها بمقدار ماحققته أجزاؤها من تطور فى اتجاه التجارة والصناعة ، وتميزت هذه العملية فى المملكة فى إطار من موارد الثروة التى لم تتح ربما لدولة واحدة من قبل بهذا القدر وبهذه السرعة ، غير أن للعملية أبعاد أخرى غير التمويل ، ولعل أهمها مايتصل ببزوغ المدن الحديثة . . ثم بخطوط الاحتكاك الفردى والاجتماعى بين القديم والجديد ، ولاشك أن بزوغ المدن من أهم ظواهر التحضر وديناميتها ، غير أن للمدن وظائفها غير مجرد تأدية الخدمات ، فقد ظهرت مئات من المدن فى أوربا أبان مراحل تحضرها وخروجها من العصر

الوسيط ، غير أنها كانت اما مدناً صناعية أو مراكز للتبادل التجارى أو موانى . . أو ذلك بدرجاته ومستوياته الوظيفية ، وقد اتضح من دراسة توزيع قوة العمل فى معظم مدن المملكة الرئيسية أو البازغة . . أنها تتوزع أساساً — وبشكل متكرر — بين أنشطة الخدمات بأنواعها ، وتجارة الاستهلاك جملة أو تجزئة ، وفى قطاعات أخرى نامية مثل التشييد والبناء ، أما القطاعات الإنتاجية (وأهمها الصناعة) فلا تستوعب سوى أقل النسب ، وفيها تزيد عن ٥٪ فى أى مدينة منها ، بل أن النسبة الكبرى من ميزانية تنمية هذه المدن والمراكز الحضرية إنما ترصد لها من خارجها . . ضمن الميزانية العامة للدولة ، وهذا يعنى آخر الأمر — ضمن مايعنيه — أنها مدن خدمات حضرية بأكثر منها مدن وظائف حضرية ، والثابت أن معظمها يحوز إمكانيات « المدينة » سواء من حيث الموقع بالنسبة لمناطقها أو بالنسبة لشبكة المواصلات . . أو بحكم أنها قد استثمرت قبل غيرها — وليس هذا بالصدفة من معطيات الواقع الاقتصادى الجديد ، ولكنها تحتاج أيضا — بعد ذلك — إلى أن تتحول إلى مدن الوظائف الحضرية ، ولن يكون التحول قسرياً ، فلكل مدينة ظروفها وإمكانياتها سواء تلك المرتبطة بمزايا موقعها أو إمكانيات موضعها ، والمرجح أن يمارس « البترول » دوره فى مجال تحويلها إلى مدن الوظائف الحضرية ، كما مارسها قبل فى مجال بزوغها كمراكز للخدمة الحضرية ، وذلك بتشجيع مشاريع الصناعة فى كل منها ، وتنمية اقتصاديات منطقتها زراعية كانت أم رعوية ، ولعل فى تجربة إنشاء المناطق الصناعية فى الرياض،جدة، الدمام ، ما يفيد فى هذا المجال ، فهى بمثابة وضع الأساس لقيام وظائف مدينة حقيقية بها ، كما أن ارتفاع المستوى الفنى لوظائف هذه المدن . . من شأنه أن يحدد من تيارات النزوح إليها ، فالثابت أن قطاعات الخدمات والبيع والشراء تقع فى أدنى سلم المهارات الوظيفية ، وهى تجتذب النازحين لأن العمل بها يبدأ فوراً ولا يحتاج لاعداد طويل أو تدريب ،أما الصناعة . . وتجارة المؤسسات الكبيرة ومؤسسات التبادل الحديثة .. والخدمات عالية المستوى . . فهى فضلا عن كونها من علامات قوة المدينة ورسوخها ، فهى لاتجتذب سوى العناصر ذات الكفاءة الخاصة ، أما العناصر الأخرى فسوف تجد صعوبات كثيرة ، فى الحصول على الأعمال والوظائف ، ولاتقتصر نتائج ذلك على كم المهاجرين ونوعيتهم فقط ،بل تمتد أيضاً إلى مرافق المدينة وخدماتها ومساكنها.. وما تمثله الأعداد الكبيرة من النازحين عليها من ضغوط تفوق طاقتها الحالية والتخطيطية ، بل ويتعدى ذلك إلى التأثير فى النواحى الجمالية للمدينة .

أما ما يتصل بخطوط الاحتكاك بين القديم والجديد، فهى تظهر فى المدن والمراكز الحضرية — كما تظهر فى الريف والبادية،فهناك أنماط من العلاقات والتنظيمات الاجتماعية

(القبيلة في البادية ، القرية في الريف) ما تزال تواجه مشاكل التحضر المعاصرة ، اما على شكل تخلف ثقافي ، أو على شكل مشاكل التكيف النفسي والفكري والاجتماعي ، ولقد نمت هذه المشاكل في بداية مراحل التحضر . حين واجهت التنظيمات الاجتماعية التقليدية موقفاً جديداً ، يتمثل في هجرة أفضل عناصرها مما أدى إلى تدهور قوة العمل بها ، ثم أن هذه العناصر ذاتها واجهت موقف التكيف مع مجتمعات حضرية لم تتعود طرق حياتها ، ثم أن هذه المجتمعات الحضرية ذاتها قد واجهت موقف تكثفت فيه عناصر سكانية طارئة لها ارتباطاتها التقليدية بمناطقها الأصلية ..، وهذه — وغيرها — تمثل في جملتها مشاكل التحضر الاجتماعية ، على أنه في مرحلة تالية من مراحل التحضر هذه . ، اتجهت حدة هذه المشاكل نحو الهبوط ، وذلك عندما بدأت عملية التحضر تتخذ طابع نقل نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، ولم تعد مجرد نزوح وبزوغ مدن جديدة ، ومع هذه السياسة التي اتبعت وسائل شتى (أهمها التعليم ، المواصلات ، الخدمات) من خلال نظام « البلديات » ، ضاقت الهوة بعض الشيء ، ذلك أن مدى النزوح قد قصرت مسافاته ، كما أن التمرس على أساليب الحياة الحضرية قد قلل من حدة المواجهة بين الحياة في الموطن الأصلي ريفا أم بادية وبين الحياة في المراكز الحضرية ، ويظل قائما ضرورة تدعيم ذلك اقتصاديا ، بواسطة — مشروعات انعاش الريف والباديه ، لكي يتسق قدر الإمكان الوسط الحضارى العام بينهما . بين المراكز الحضرية .

وهنا تجدر الاشارة إلى برامج توطين البدو في المملكة ، وهي ترمي أساساً إلى القضاء على ظاهرة الترحل التاريخية . . . وذلك بانهاء أسبابها ، والثابت أن البداوة الخالصة ظاهرة نادرة في المملكة ، والشائع أن يراوح البدو بين الترحل والاستقرار في دورة حياتية منتظمة أو شبه ذلك ، ويتفاوت مدى الترحل ومدى الاستقرار مكانيا وزمانياً من منطقة إلى أخرى ، وبهذا فإن الاستقرار ليس بظاهرة مستحدثة بها البدو ، وكل ماتطمع إليه مشروعات التوطين . . هو إطالة مدى الاستقرار إلى الحد الذي يصبح فيه كاملا . . ، وذلك بانعاش عوامل الاستقرار الأيكولوجية وإنهاء عوامل الترحل بها ، وقد بدأت هذه المشروعات منذ وقت مبكر لتحقيق أغراض شتى غير ماذكر أيضاً ، تمثلت في إنشاء عشرات الهجر الزراعية حول موارد المياه المتاحة . . مما اجتذب إليها البداة للإقامة والاستقرار خاصة في « الرياض والقصيم وتبوك » . . . ، وبالأخص لأنها كانت تحت الرعاية الحكومية المناسبة ، ثم ظهرت اتجاهات التوطين « بالزراعة والرعي » بشكل أوسع منذ نهاية الخمسينات ، وذلك من خلال مشروعات الزراعة الكبيرة في الرياض ، ومشروعات الري والصرف في الاحساء . ومشروعات السيطرة على موارد المياه في أودية عسير وجيزان . . وغير ذلك ، وبالنسبة

للرعى ، فقد ظهرت مؤسسات التربية الحيوانية المختلطة بالزراعة في القصيم والرياض ، ولاشك أن هذه المشروعات وغيرها، تعد الخطوة الحاسمة بالنسبة لوقف تيارات النزوح من الريف والبادية ، وهى كذلك من أهم ظواهر التحضر المعاصرة ، ذلك لأنه إذا كانت تيارات النزح قد تدفقت بداية نحو مناطق إنتاج البترول ، فى الفترة بين ٤٥ – ١٩٦٠ ، ثم ضعفت فى هذا الاتجاه . . واتجهت نحو المدن الرئيسية ومراكز الخدمة الحضرية البازغة ، فإن تنمية الريف والبادية سيكون من عوامل تحديدها للغاية ، لأنها تنمية مرتبطة بأيكولوجية المكان وخصائصه ، وستعمل على تحويل المناطق الريفية والبدوية إلى مناطق استقرار جذابة ، ويقل معها الفارق الاقتصادى بينها وبين المراكز الحضرية . وهو الفارق الذى يعد من أهم أسباب النزوح ، وبذلك تندمج عملية التنمية وعملية التحضر . . وكأنهما عملية واحدة .

جداول الفصل السادس

جدول (١) توزيع السكان فى مناطق المملكة الادارية ، ونسبة التوزيع بين رحل ومستقرين ، وعدد المسميات

البيان / المنطقة	جملة السكان نسمة	نسبة التوزيع ٪ : رحل	نسبة التوزيع ٪ : مستقرون : مدن رئيسية	نسبة التوزيع ٪ : مستقرون : ريف ومدن صغيرة	نسبة سكان المنطقة ٪ إلى جملة السكان	عدد المسميات
الرياض	١٢٧٢٢٧٥	٢٤,٠٩	٥٢,٤١	٢٣,٥٠	١٨,١٤	١٩٩٢
مكة المكرمة	١٧٥٤١٠٨	١٣,٧١	٦٤,٥٨	٢١,٧١	٢٥,٠١	٤٠٨٨
المنطقة الشرقية	٧٦٩٦٤٨	١٠,٣٢	٤٣,٠٧	٤٦,٥١	١٠,٩٧	٦٦٧
عسير	٦٨٢٣٦١	٣٦,١٧	١١,٧٠	٥٢,١٣	٩,٧١	٤٥٩٧
المدينة المنورة	٥١٩٢٩٤	٤٥,٦٦	٣٨,١٦	١٦,١٨	٧,٤٠	١٧٤٢
جيزان	٤٠٣١٠٦	٣,٩٦	٨,١٣	٨٧,٩١	٥,٧٤	٤٥٣٧
القصيم	٣١٧٦٤٠	٣١,٩٦	٢٢,٠٨	٤٥,٩٩	٤,٥١	٥٠٩
حائل	٢٥٩٩٢٩	٥٤,٩١	١٥,٥٨	٢٩,٩١	٣,٧٠	٥٤٠
تبوك	١٩٣٧٦٣	٤٥,٦١	٣٨,٦١	١٥,٧٨	٢,٧٦	٤٧٢
الباحة	١٨٥٩٠٥	١٥,٥٥	—	٨٤,٤٥	٢,٦٥	١٢٩٦
نجران	١٤٧٩٧٠	٣٨,١٣	٣٢,٠١	٢٩,٨٦	٢,١١	٢٤٢
الحدود الشمالية	١٢٨٧٤٥	٦٦,٨٦	—	٣٣,١٤	١,٨٣	١٣٠
الجوف	٦٥٤٩٤	٤٧,٩٤	—	٥٢,٠٦	٠,٨٣	٨٥
القريات	٣١٤٠٤	٤١,٣٠	—	٥٨,٦٩	٠,٤٤	٩٨
بادية الحدود	٢١٠٠٠	١٠٠,٠٠	—	—	٠,٢٩	—
جملة	٧٠٠٢٦٤٢	٢٦,٨٧	—	—	١٠٠	٢٠٩٩٥

ملحوظة :

(١) تشمل جملة السكان ٧٣ ألف من السعوديين فى الخارج (١,٠٤٪ من جملة السكان)

(٢) المدن الرئيسية هى المدن التى يزيد حجمها على ٣٠ ألف دون مسمياتها .

(٣) المدن الصغيرة : يقل حجمها وحدها دون مسمياتها عن ٣٠ ألف نسمة وقد تزيد عن ذلك مع مسمياتها ، ولا يوضح التعداد حجمها وحدها ؛ بل يذكره مع مسمياتها .

(٤) الجدول من اعداد الباحث ، ومصدر الأرقام .. احصاء ١٩٧٤ .

جدول (٢ أ) القرى والملكيات والمساحة المزروعة

البيان / المنطقة	الشرقية	الرياض وعفيف	القصيم	حائل	الشمالية	المدينة	مكة	عسير	الباحة	جيزان	نجران	بيشه ورانية	الجملة
عدد القرى	١١١	٣٧٤	٢٨٤	٢٤١	٩٥	٢٦٤	٢٤٣٣	١٣١٧	٩٦١	١٤٠٦	٧١	٢٥٨	٧٨٠٥
عدد الملكيات	١١٣٧٢	٩٦٦٨	٦٦٩٥	٦٦٤٥	٢٦٠٥	٧٨١٥	٣٧٠٠٠	٣١٣٠٢	١٩٥٣٤	٣٤٨٠٢	٢٣٨٩	١٠٩١٢	١٨٠٧٨٩
محاصيل مؤقتة	١١٥٩	١٩٨٦٠	١٧٣٠١	٢٤١٨	٧٩	١٤٩٤	٢٨٥٦٣	١١٦٩٥	٣٦٨٤	٣٨٧٠٣٠	٢٣٩٣	٦٣٦٩	٤٨٢٠٤٦
محاصيل دائمة	٥٨١٨	١٥٢٠٤	٣٧٤٥	٣٢٥١	٥١٩	١٣٣٨	٤٢٤٥	٢٠٩	٣٠٤	٣٦	٦٧٣	٧٣٦٨	٤٨٢٠٩
جملة	٦٩٧٧	٣٥٠٦٤	٢١٠٤٦	٥٦٦٩	٥٩٨	٢٨٣٢	٣٢٨٠٨	١١٩٠٤	٣٩٨٨	٣٨٧٠٦٦	٣٠٦٦	١٣٧٣٧	٥٢٤٧٥٥

المصدر : خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ – ١٩٨٠م – ١٣٩٥ – ١٤٠٠ هـ ص ١٨٢

جدول (٢ ب) توزيع الأراضي المزروعة حسب مصدر الري (المساحة بالدونم)

البيان / المنطقة	الأراضي المروية بالآبار: عدد الآبار – أرتوازية	الأراضي المروية بالآبار: عدد الآبار – عادية	الأراضي المروية بالآبار: جملة المساحة	الأراضي المروية: بالعيون	الأراضي المروية: بالأمطار	جملة عامة
الشمالية	٤٦	٧٣٨٥	٨٣٧٦٨	٤٠٣١	١٦٨٨٣	١٠٤٦٨٢
المدينة	٣٣	٣٠٢١	٢٧٨١٧	٢٢٦٢١	٤٣٨١	٤٤٨١٩
مكة	٣٠	٣٥٠٣	٤٢٩٠	٥٨٩٠	٢٤٩٢٩٠	٣٥٩٤٧٠
الطائف	٨٥	٧٥٤٤	٦٥٢٦١	٣٢٢	١٠٦٥٨٤	١٧٢١٦٧
القصيم	٣٩٥٨	٩٥٨	٣٠٩٥٩١	٧٨٧٠	٢١٧٤	٣١٩٦٣٥
الوسطى	٥٢٢	٦٧٨٧	٤٩٨٨٩٠	٥٠٩٨	١١١٤٠	٥١٥١٢٨
الجنوبية	—	٣٠٨٧٧	٢٧٢٤٨٩	١١٤٧	١٠٨٣٢٧	٣٨١٩٦٣

المصدر : شعبة الإحصاء والإقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة (لم ترد أرقام المنطقة الشرقية)

جدول (٣) الأمطار

ليست هناك إحصائيات منتظمة للأمطار ، وبداية من ١٣٨٦ — ١٩٦٦ وجدت الإحصائيات التالية لبعض المدن

أ ــ الكمية (بالملم)

البيان	١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣	
المدينة	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية	عدد الأيام	الكمية
الرياض	٦		٣٢	٢١٦	٢٧	١٠٧	٢٧	١٧٢	٩	١٥	١٦	١٣٢	٣٦	٢٣٠	١٤	٦٩
جدة	١٢		٨	٣٤	١١	١٧٣	٦	١٣٩	٥	٦٧	٧	١٠٦	٥	١٠٣	٧	٢٦
المدينة المنورة	٩		٢٠	٤	٦٤	٧٢	٥	٨٣	٤	١٤	٩	١٠٤	١١	٤٠	٢	١
الطائف	٢٣		٢٥	١٢٦	٤٩	٤٥٣	٣٢	٢٩	١٨	١٠٩	١٥	٢٦٠	٣٢	٢١٣	٢٣	١٠٥
جيزان	١٠		—	٢٤	٢	٢٢	٢	٤	١٢	١٥	٨	١٤	٥	٩	٧	٥٩
حائل	٧		١٢	٦١	١٨	١٠٧	٦	١٩٢	١٠	١٧	١٨	٥٦	٣٠	١٣٤	١٢	٥٨

(جدول ٤)

تصنيف التجمعات السكانية حسب الحجم فى المملكة (١٩٧٤)

	جملة التجمعات السكانية	تجمعات السكان إمارات وإمارات تابعة	تصنيف التجمعات السكانية (إمارات وإمارات تابعة)								
			٢٥ -	٢٠-	١٥-	١٠-	٥-	٢,٥ -	١-	٠,٥-	أقل من ٥٠٠ نسمة
الرياض	١٩٩٢	١١٢	٦	١	٤	٨	١٠	١٨	١٥	١٤	٣٥
مكة المكرمة	٤٠٨٨	٩٠	٢	٢	٣	١٤	١٦	٢٩	١٣	٤	٤
المنطقة الشرقية	٦٦٧	٣١	٣	٥	١	٢	٩	٣	٣	١	—
عسير	٤٥٩٧	٣٩	٧	٤	٦	٨	١٠	١	١	—	—
المدينة المنورة	١٧٤٢	٤٥	١	—	٥	٣	١٥	٩	٨	١	٢
جيزان	٤٥٣٧	٢٩	٤	٣	—	٦	٥	٦	٣	١	—
القصيم	٥٠٩	٨٢	١	—	—	٢	١٣	١١	٢٧	١٦	١١
حائل	٥٤٠	٢٠	١	١	٢	٥	٧	٣	—	—	—
تبوك	٤٧٢	٢٦	—	١	—	٢	٥	٤	٤	٥	٢
الباحة	١٢٩٦	١٦	٢	—	١	٥	٤	٢	١	١	—
نجران	٢٤٢	٢٦	—	—	—	١	٨	٧	٩	—	—
الحدود الشمالية	١٣٠	١٦	١	—	١	٣	٥	٣	١	١	١
الجوف	٨٥	١٢	—	—	—	١	٣	٢	٣	١	١
القريات	٩٨	١٧	-	—	—	١	—	٣	٢	٤	٧
الجملة	٢٠٩٩٥	٥٦١	٢٨	١٧	٢٣	٦١	١١٠	١٠٤	٩٠	٤٩	٦٣

الجدول من إعداد الباحث .

جدول (٥) المدن الرئيسية فى المملكة (٣٠ ألف فاكثر) ١٩٧٤

البيان المدينة	الحجم نسمة	نسبة التوزيع مستقرون	نسبة التوزيع رحل	البيان المدينة	الحجم نسمة	نسبة التوزيع مستقرون	نسبة التوزيع رحل
الرياض	٦٦٦٨٤٠	٩٩,٧٧	٠,٢٣	بريدة	٦٩٩٤٠	٩٩,١٨	٠,٨٢
جدة	٥١٦١٠٤	٩٩,٩٨	٠,٠٢	المبرز	٥٣٤٢٩	٩٩,٩٠	٠,١٠
مكة	٣٦٦٨٠١	٩٩,٧٨	٠,٢٢	خميس مشيط	٤٩٥٨١	٩٩,٩٨	٠,٠٢
الطائف	٢٠٤٨٥٧	٩٩,٥٧	٠,٤٣	الخبر	٤٨٨١٧	٩٩,٧٧	٠,٢٣
المدينة	١٩٨١٨٦	٩٩,٨٨	٠,١٢	نجران	٤٧٥٠١	١٠٠,٠٠	—
الدمام	١٢٧٨٤٤	٩٩,٦٧	٠,٣٣	حائل	٤٠٥٠٢	٩٩,٣٧	٠,٦٣
الهفوف	١٠١٢٧١	٩٩,٦٧	٠,٠٣	جيزان	٣٢٨١٢	١٠٠,٠٠	—
تبوك	٧٤٨٣٥	٩٩,٨٩	٠,١١	أبها	٣٠١٥٠	٩٩,٧٨	٠,٢٢

ملحوظة (١) جملة سكان المدن الرئيسية ٢,٣٠٦,٦٧٥ نسمة بنسبة ١٥ و٣٨ ٪ من جملة سكان المملكة.

(٢) الجدول من إعداد الباحث - مصدر الأرقام : إحصاء السكان ١٩٧٤

جدول (٦) توزيع التجمعات السكانية ٢٥ ألف فأكثر في مناطق المملكة الإدارية (١٩٧٤)

البيانات / التجمع	الحجم نسمة	التوزيع ٪ مستقرون	التوزيع ٪ رحل	عدد المسميات	التبعية الإدارية
الخرج	٤٢٣٤٧	٨٩,٨٦	١٠,٧٤	٦٣	الرياض
وادي الدواسر	٣٢١٤٢	٤٦,٦٥	٥٣,٣٥	٢٠٩	»
الدوادمي	٣٩٨٤٢	٤٣,٧٧	٥٦,٢٣	٨٦	»
الروضة	٢٥٣٨٨	٢٠,٥٣	٧٩,٤٧	١٣٨	»
عفيف	٦٦٣٦١	١٣,١٣	٨٦,٨٧	١٨١	»
الخاصرة	٢٦٢٠٨	١,٢٠	٩٨,٨٠	٩١	»
ضواحي الطائف	٧٨٠٥٢	٥٧,٢٦	٤٢,٧٤	٢٩٢	مكة
تربة	٣٩١٣٨	٢٣,٣٢	٧٦,٦٨	٩٧	»
الثقبة	٢٧٤٨٢	٩٩,٩١	٠,٠٩	٢	المنطقة الشرقية
القطيف	٨٨٦٤٨	٩٩,١٣	٠,٨٧	٢٧	»
قرى الإحساء	٧٩١٠٧	٩٤,٤٢	٥,٥٨	٨٤	»
ضواحي أبها	٣١٢٠٩	٧٧,٠٨	٢٢,٩٢	٤١٣	عسير
أحد رفيدة	٢٥١٠٥	٧٧,٧٤	٢٢,٢٦	٩١	»
ظهران الجنوب	٢٩٢٦١	٦٤,٦٥	٣٥,٣٥	٢٥٦	»
رجال ألمع	٣٣٢٢٢	٧٤,٩٠	٢٥,١٠	٢٨	»
محايل	٣٢٣٧٥	٥٧,٢٦	٤٢,٧٤	٤٤٩	»
المجاردة	٣٤٩١٣	٨٨,٣١	١١,٦٩	٤٠٧	»
بيشة	٤١٥٤٠	٧٠,٤٦	٢٩,٥٤	٤٨	»
خيبر	٣٢٢١٦	٢٠,٤٢	٧٩,٥٨	٧٣	المدينة المنورة
صبيا	٦١٣٨٥	٩٤,٦٥	٥,٣٥	٣١٤	جيزان
أبو عريش	٢٣٤٣٦	١٠٠,٠٠	—	١٨٢	»
صامطة	٣٧٣٩٤	٩٨,٨٣	١,١٧	١٣٨	»
العارضة	٢٩٣١٠	٩٩,٣٩	٠,٦١	٦٠٨	»
عنيزة	٣٣٨٦٤	٨١,٧٩	١٨,٢١	١١	القصيم
بقعا	٢٨٨١٤	٢٤,٦٥	٨٥,٣٥	٥٥	حائل
الباحة	٣٢١٠٠	٩٩,٩٥	٠٠,٠٥	٨٦	الباحة
بالجرشي	٣٨٥٢٥	٩٠,٨٦	٩,١٤	١٠٥	»
عرعر	٣٣٣٥١	٦٥,٢٧	٣٤,٧٣	٢٤	الحدود الشمالية

ملحوظة (١) جملة التجمعات ١,١٣١,٨١٦ نسمة ، أي بنسبة ١٦,١٤ ٪ من جملة سكان المملكة

(٢) الجدول من اعداد الباحث ، مصدر البيانات : احصاء السكان ١٩٧٤ .

جدول (٧) توزيع التجمعات السكانية بين ١٥ ــ ٢٥ ألف نسمة
في مناطق المملكة (١٩٧٤)

البيان / التجمع	تجمعات ٢٠ – ٢٥ ألف نسمة: جملة السكان	نسبة التوزيع ٪: مستقرون	نسبة التوزيع ٪: رحل	عدد السمويات	التبعية الإدارية
الزلفي	٢٠٧٤١	٧٥,٦١	٢٤,٣٩	١١٦	الرياض
العرضة الشمالية	٢١٦٠٩	٧١,٥٠	٢٨,٥٠	٣٠٨	مكة
العرضة الجنوبية	٢٠٣٠٠	٨٧,٧٦	١٢,٢٤	٢١٣	مكة
بقيق	٢٤٨٠٨	٨٧,٩٠	١٢,١٠	٥٠	الشرقية
سهيات	٢٢٢٥٠	٩٩,٨٠	٠,٢٠	٣	»
صفوى	٢١٠١٤	٩٨,٢٠	١٧,٠	١٩	»
رحيمة	٢١١٨٣	٩٩,٩٠	٠,١٠	٥	»
الخفر	٢٣٢٠٠	٥٢,١٠	٤٧,٩٠	١٥	»
سمويات خميس	٢٢٠٧٢	٦٩,٧٧	٣٠,٢٣	١١٣	عسير
سراة عبيدة	٢٢٩٠١	٨٢,٥٥	١٧,٤٥	١٣١	»
النماص	٢٤٢١٢	٨٣,١٤	١٦,٨٦	٢٠٦	»
تثليث	٢٤٧٨٨	١٤,٣٣	٨٥,٦٧	١١٧	»
ضمد	٢٢٢٦١	١٠٠,٠٠	—	٧٤	جيزان
الخوبة	٢٠٩٦٤	١٠٠,٠٠	—	١٣٥	»
الأحد	٢٤١٩٣	١٠٠,٠٠	—	١٥٥	»
موقق	٢٢١٥٦	٢٢,٤٣	٧٧,٥٧	٥٧	حائل
أملج	٢٣٧٢٨	٥٨,٠٥	٤١,٩٥	٨٨	تبوك

(تابع) جدول (٧) توزيع التجمعات السكانية بين ١٥ ــ ٢٥ ألف نسمة في مناطق المملكة (١٩٧٤)

البيان / التجمع	تجمعات من ١٥ - ٢٥ ألف نسمة: جملة السكان نسمة	نسبة التوزيع ٪: مستقرون	نسبة التوزيع ٪: رحل	عدد المسميات	التبعية الإدارية
الدلم	١٥٠٠٥	٩٣,٥٠	٦,٥٠		الرياض
حوطة بني تميم	١٥٦٣٩	٦٥,٨٧	٣٤,١٣		»
الأفلاج	١٩٥٩٢	٦٧,٢٢	٣٢,٧٨		»
نفي	١٥١٦١	٢٥,٧٦	٧٤,٢٤		»
ميسان	١٥٩٩١	٨٦,٩٨	١٣,٠٢		مكة
الخرمة	١٨٥٤٠	٥٠,٩١	٤٩,٠٩		»
الأملح	١٧٢٤٠	٣,٩٦	٩٦,٠٤		»
الظهران	١٦٢٨٢	١٠٠,٠٠	—		الشرقية
الأمواه	١٥٣٧٤	٠,١٧	٩٩,٨٣	٦٦	عسير
بني عمرو	١٧٦٦٤	٦٢,١٩	٣٧,٨١	١٥٥	»
قنا والبحر	١٩٠٣٨	٧٧,٥٣	٢٢,٤٧	٢٢٦	»
الحازمي	١٧٣١٧	٣٧,٤٨	٦٢,٥٢	٣٠	»
صمخ	١٥٢٤٤	٨,١٣	٩١,٨٧	٤١	»
سبت العلاية	١٩١٧٣	٥٩,٣٠	٤٠,٧٠	١٣٨	»
العلا	١٧٧١٨	٤٢,٨٤	٥٧,١٦	٧٦	المدينة
آبيار الماشي	١٩٣٨٥	٧,٥٩	٩٢,٤١	٣٣	»
بدر	١٨٠٢٨	٣٧,٦٦	٦٢,٣٤	١٠٤	»
ينبع	١٧٤٠٣	٩١,٧١	٨,٢٩	١٥	»
ينبع النخل	١٩٢٠٧	١٧,٣٣	٨٢,٦٧	٣٨	»
مسميات حائل	١٩١٧٤	٣٦,٤١	٧٣,٥٩	٤٨	حائل
طابة	١٦٨١٨	٣٢,١٥	٦٧,٨٥	٣٤	»
العقيق	١٦٧٨٧	١٠,٧٢	٨٩,٢٨	٤١	الباحة
رفحاء	١٥٧٠٣	٤٣,١٣	٥٦,٨٧	١١	الحدود الشمالية

جدول (٨) تغيرات قوة العمل في المملكة بين ٧٠ – ١٩٧٥ المتوقعة حتى ١٩٨٠ (بالألف)

القطاع / البيان	١٩٧٠ العدد	١٩٧٠ %	١٩٧٥ العدد	١٩٧٥ %	نسبة التغير %	العمالة المتوقعة ١٩٨٠ العدد	العمالة المتوقعة ١٩٨٠ %	التغير %
الزراعة والصيد	٣١١,٩	٢٨,٣٠	٣١١,٨	٢٠,٥	(٠,٢)	٢٩٦,٤	١٢,٧	(٤,٨)
البناء والتشييد	١٤١,٥	١٢,٨	٣١٤,٢	٢٠,٦	١٢٢,٠	٥٩١,٩	٢٥,٤	٨٨,٤
الخدمات	١٣٧,٥	١٢,٥	١٨٨,٤	١٢,٤	٣٧,٠	٢٩٧,٩	١٢,٨	٥٨,١
التجارة	١٣٠,٢	١١,٨	٢١١,٠	١٣,٩	٦٢,٦	٣٦١,٤	١٥,٥	٧١,٣
النقل والمواصلات	٦٢,٣	٥,٦	١٠٣,٢	٦,٨	٦٦,٢	١٦٢,٥	٧,٠	٥٧,٥
الإدارة العامة	٦٠,٨	٥,٥	٨٥,٢	٥,٦	٤٠,١	١٦٢,١	٧,٠	٩٠,٣
التعليم	٣٨,٥	٣,٥	٦٢,٥	٤,١	٦٢,٣	١٤٢,٢	٦,١	١٢٧,٥
الصناعة	٣٦,١	٣,٢	٤٦,٥	٣,٠	٢٨,٨	٧٧,٥	٣,٣	٦٦,٧
التعدين	٢٥,٧	٢,٣	٤٥,٥٦	٣,٠	٧٧,٤	٦٢,١	٢,٧	٣٦,٢
الصحة	١٣,٤	١,٢	٢١,٢	١,٤	٥٧,٥	٤٨,٤	٢,١	١٢٩,٤
المرافق	١٢,٣	١,١	١٨,٣	١,٢	٥٠,٠	٢٩,٩	١,٣	٦١,٢
بدو	١٣٣,٩	١٢,١	١١٤,٩	٧,٥	(١٤,٢)	٩٨,٧	٤,٢	(١٤,١)
جملة	١١٠٣,٨	١٠٠,٠٠	١٥٢٢,٢	١٠٠	٣٧,٩	٢٣٣٠,٦	١٠٠	٥٣,١

الجدول من إعداد الباحث ، مصدر الأرقام – خطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية ٧٥ – ١٩٨٠

جدول الأبعاد بالكيلومترات

جدول (٩) المسافات بين المراكز الحضرية

	الدمام	الرياض	الطائف	الظهران	المدينة المنورة	الهفوف	بريدة	جدة	مكة المكرمة
أبها	١٤٩٩	١٠١٨	٥٢٨	١٤٨٥	١٠٥٣	١٣٤٦	١٣٥٥	٦٧٨	٦٠٦
الخبر	١٨	٤٥٧	١٣٥٨	١٠	١٤٦٨	١٦٤	٩٢٧	١٥٢٨	١٤٥٢
الخرج	٥٤٣	٨٠	٩٨١	٥٣٧	١٠٩٣	٤٠٨	٥٥٠	١١٤١	١٠٦٩
الدمام	٠٠	٤٦١	١٣٦٢	١٤	١٤٧٢	١٦٨	٩٣١	١٥٢٨	١٤٥٦
الرياض	٤٦١	٠٠	٩٠١	٤٤٧	١٠١١	٣٢٨	٤٧٠	١٠٦١	٩٨٩
الطائف	١٣٦٢	٩٠١	٠٠	١٣٤٨	٥٣٥	١٢٢٩	١٠٧٦	١٦٠	٨٨
الظهران	١٤	٤٤٧	١٣٤٨	٠٠	١٤٥٨	١٥٤	٩١٧	١٥١٤	١٤٤٢
القطيف	١٨	٤٤٧	١٣٧٨	٣٠	١٤٨٨	١٨٤	٩٤٧	١٥٤٤	١٤٧٢
القيصومة	٤٥٥	٩٠٩	١٨١٠	٤٦٣	١٩٢٠	٦١٦	١٢٧٩	١٨٧٦	١٩٠٤
المدينة المنورة	١٤٧٢	١٠١١	٥٣٥	١٤٥٨	٠٠	١٣٣٩	٥٤١	٤٢٤	٤٤٢
الهفوف	١٦٨	٣٢٨	١٢٢٨	١٥٤	١٣٣٩	٠٠	٧٩٨	١٣٨٩	١٣١٧
بريدة	٩٣١	٤٧٠	٨٢٧	٩١٧	٥٤١	٧٩٨	٠٠	٩٦٥	٩١٥
بقيق	٨٥	٣٧٦	١٢٧٧	٧١	١٣٨٧	٨٣	٨٧٦	١٤٤٣	١٣٧١
تبوك	٢١٥٨	١٦٩٧	١٢٢١	٢١٤٤	٦٨٦	٢٠٢٥	١٢٢٧	١٦١٠	١١٠٣
جدة	١٥٢٨	١٠٦١	١٦٠	١٥١٤	٤٢٤	١٣٨٩	٩٦٥	٠٠	٧٢
حائل	١٤١٥	٧٤٥	٩٨٢	١٢٠١	٣٩٨	١٠٧٣	٢٨٤	٨٢٢	٨٩٤
رفحة	٧٥٠	١٢٠٥	٢١٠٦	٧٥٨	٢٢١٦	٩١٢	١٦٧٥	٢٢٧٢	٢٢٠٠
رأس تنورة	٦٣	٥١٦	١٤١٧	٦٩	١٥٢٧	٢٢٣	٩٨١	١٥٨٣	١٥١١
سلوى	٣١٥	٤٨٤	١٣٨٥	٣٠١	١٤٨٦	١٥٠	٩٤٨	١٥٤٥	١٤٨٣
طريف	١٢٧٢	١٧٣٣	٢٦٢٨	١٢٨٠	٢٧٢٥	١٤٢٥	٢١٩٧	٢٧٩٤	٢٧٢٢
عرعر (بدنة)	١٠٣٥	١٤٨٩	٢٣٩٦	١٠٤٢	٢٩٣١	١١٩٦	١٩٥٩	٢٥٥٦	٢٤٨٤
عنيزة	٩٠١	٤٤٥	١٠٥٦	٧٨٧	٥٢١	٧٦٨	٣٠	٩٤٥	٩٦٨
مكة المكرمة	١٤٥٦	٩٨٩	٨٨	١٤٤٢	٤٤٧	١٣١٧	٩٨٨	٧٢	٥٠
نجران	١٧٢٧	١٢٦٦	٨١٥	١٧١٣	١٣٤٥	١٥٩٤	١٧٣٦	٩٧٠	٨٩٨

جدول (١٠) توزيع البلديات فى المملكة (١٩٧٥)

١ - مكة المكرمة	٢٧- رحيمه	٥٣- البكيرية	٧٩- النماص
٢ - المدينة المنورة	٢٨- الجوف	٥٤- خميس مشيط	٨٠- تربة
٣ - الرياض	٢٩- عرعر	٥٥- حوطة بن تميم	٨١- الحريق
٤ - جدة	٣٠- نجران	٥٦- الدرعية	٨٢- تنومة
٥ - الطائف	٣١- حقل	٥٧- صامطة	٨٣- ثادق
٦ - الدمام	٣٢- النعيرية	٥٨- بدر	٨٤- مرات
٧ - الخبر	٣٣- رابغ	٥٩- الأسياح	٨٥- روضة سدير
٨ - تبوك	٣٤- بريدة	٦٠- رفيدة	٨٦- السليل
٩ - ينبع	٣٥- عنيزة	٦١- الغاط	٨٧- المزاحمية
١٠- جيزان	٣٦- المجمعة	٦٢- ظهران الجنوب	٨٨- الحلوة
١١- أبها	٣٧- حائل	٦٣- صبيا	٨٩- الخبراء
١٢- الخرج	٣٨- الرس	٦٤- المذنب	٩٠- سراة عبيدة
١٣- القنفذة	٣٩- شقراء	٦٥- البدائع	٩١- بيش
١٤- الباحة	٤٠- بيشة	٦٦- جلاجل	٩٢- شرورة
١٥ القريات	٤١- رنية	٦٧- ضرمى	٩٣- المندق
١٦- الخفجى	٤٢- الزلفى	٦٨- الجريش	٩٤- العيون
١٧- سيهات	٤٣- وادى الدواس	٦٩- صفوى	٩٥- العمران
١٨- الجبيل	٤٤- الحزمة	٧٠- تاروت	٩٦- القديح
١٩- القريات	٤٥- تيماء	٧١- بقيق	٩٧- طبرجل
٢٠- أملج	٤٦- الأفلاج	٧٢- دومة الجندل	٩٨- خيبر
٢١- ضبا	٤٧- أبو عريش	٧٣- رياض الخبراء	٩٩- قلوة
٢٢- الليث	٤٨- القويعية	٧٤- طريف	١٠٠- تمير
٢٣- العلا	٤٩- الداودى	٧٥- رفحاء	١٠١- عنك
٢٤- الوجه	٥٠- حريملاء	٧٦- الدمام	
٢٥- الاحساء	٥١- عفيف	٧٧- خليص	
٢٦- الحفر والقيصومة	٥٢- حوطة سدير	٧٨- محايل	

جدول (١١) برنامج توزيع الأراضى البور على البدو

البيان / المنطقة	المساحة بالدونم: تقرر توزيعها	المساحة بالدونم: ضمن البرنامج	عدد المستفيدين حتى ١٩٧٠
الخرج	٨١٢٠٠	٥٨٢١	٣٧٢
حائل	٦٢٨٠٥٧	٥٢٥٢٦٤	٦٢
القصيم	٨٤٥٩٠٠	٧٩٩١٨	٣٠٩
المفوف	٣٧٨٤٠٠	٤١١٦٠	١٥٥
تبوك	٤٤٩٠٥٠	—	١٩٨٥
بيشة	٧٢٧٠٠	٤٢٦٩	—
القطيف	١٢٤٨٥٠	٥٠١	١٩
تيماء	٣٣٦٠	—	—
العلا	٩٤٣٤٩	—	١٥
الأفلاج	٢٢٥٧٠٠	—	—
الحريق	٥٠٠٠٠	—	—
وادى الدواسر	٢٦٠٠٠	٤٥٥٠٣	٣٦
السليل	١٣٢٠٥٠	١٩١٨	—
الزلفى	١١٣٤١٨	—	—
شقراء	٨٢٢٧٩	—	—
عنيزة	٩٥٧٥٤	—	—
السر	٩٤٣٠٧	—	—
نجران	١٠٠٨٠٢	—	—
الجوف	—	٣٠١٧١٧٧	—
جملة	٣٥٨٩٠٧٦	٣٧٢١٥٣٠	٢٩٥٣

المصدر : إمكانية التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية ، تأليف — حسن حمزة حجرة ص ١١٦ .

جدول (١٢) مراكز الخدمة الحضرية

البيان المدينة	الحجم	نسبة التوزيع % مستقرون	نسبة التوزيع % رحل	عدد المسميات	البيان المدينة	الحجم	نسبة التوزيع % مستقرون	نسبة التوزيع % رحل	عدد المسميات
عنيزة	٣٣٨٦٤	٨١,٧٩	١٨,٢١	١	الباحة	٣٣١٠٠	٩٩,٩٥	,٠٥	٨٦
الخرج	٤٢٣٤٧	٨٩,٢٥	١٠,٧٥	٦٣	بلجرشي	٣٨٥٢٥	٩٠,٨٦	٩,١٤	١٠٥
الجمعة	١١٦٠٨	٦٦,٢٢	٣٣,٧٨	٢٣	ينبع البحر	١٧٤٠٣	٩١,٧١	٨,٢٩	١٥
الرس	١٤٨٣٠	٨٤,٦٦	١٥,٣٤	١٢	سكاكا	٢٠٩٧٦	٥٠,٢٣	٤٩,٧٧	—
ابقيق	٢٤٨٠٨	٨٧,٩٠	١٢,١٠	٥٠	عرعر	٣٣٣٥١	٦٥,٢٧	٣٤,٧٣	٢٤
رحيمه	٢١١٨٣	٩٩,٩٠	٠,١٠	٥	القريات	١٤٥٨١	٥٩,٦٢	٤٠,٣٨	٤
القطيف	٨٨٦٤٨	٩٩,٩٧	,٣	٢٧	بيشة	٤١٥٤٠	٧٠,٥٠	٢٩,٥٠	٤٨
الظهران	١٦٢٨٢	١٠٠,٠٠	—	٣					
سيهات	٢٢٢٥٠	٩٩,٩٨	,٢	٣					
الجبيل	٧٤٤١	٨٦,٣٠	١٣,٧٠	٢١					

جدول (١٣) توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي في مدن المنطقة الغربية

	جدة	مكة	المدينة	الطائف	ينبع	تبوك	تيماء	بلجرشي	القنفذة
الصناعات الأولية	٣,٤٢	٠,٤٦	١,٦١	٠,٨٤	٩,٤٥	٠,٣٤	٢٣,٣٥	٦,٨٦	١٠,٢٠
« اليدوية	٣,٥٩	١,٠١	١,٢٠	٠,٦٥	—	٠,١٧	٠,١٩	٠,٦٤	١,١٤
الإنشاءات والتعمير	١٠,٤٤	١٢,٤١	٤,٩٠	٥,٧٩	٢,٩٩	١٥,٢٧	٨,١٠	١٤,٦٧	٤,٧٢
الخدمات المهنية والعلمية	١٤,٩١	١٤,٤١	١٠,٨٤	١١,٦٨	٦,٩٧	٤,٦٣	٣,٠١	٦,٢٢	٢,٥٨
النقل والمواصلات	١٢,٥٩	٨,١٠	٦,٦٨	٧,٨٥	١٦,٩٢	٤,٢٩	٣,٧٧	٥,٤٢	٣,٥٨
الكهرباء والمياه	٢,٠٠	١,٢٧	٢,٦٥	١,٦٨	٠,٥٠	—	٠,٣٢	٠,٣٤	٠,١٤
التعليم	٢,٦٢	٥,١٦	٧,٨٧	٧,١٠	[illegible]	١,٠٣	٥,٤٦	٦,٧٠	١٧,٠٢
خدمات حكومية أخرى	١٥,٥	٢٥,٠٦	٢٤,٥٠	٣١,٥٩	٣١,٨٤	٦٠,٧٢	٣٦,٩١	٢٧,٢٧	٤١,٩٢
تجارة	١٢,٠٨	٩,١٠	١٠,٧٥	٩,٨٥	٩,٩١	٣,٠٠	٥,٤٣	٤,٨٦	٤,٤٤
حرف أخرى	٥,٠٠	٤,٠٠	٨,٠٠	٧,٠٠	٩	٠,٦٠	٤,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠

المصدر : تقييم المخطط الإقليمي للمنطقة الغربية.

جدول (١٤) تطور إنتاج وإيراد البترول

البيان السنة	الإنتاج مليون برميل	الإيراد مليون دولار	البيان السنة	الإنتاج مليون برميل	الإيراد مليون دولار
١٩٤٦	٦٠	٤٠	١٩٦٢	٦٠٠	٤١٠
٤٧	٩٠	—	٦٣	٦٥٢	٦٠٨
٤٨	١٤٣	—	٦٤	٦٩٤	٥٢٣
٤٩	١٧٤	—	٦٥	٨٠٥	٦٦٤
٥٠	٢٠٠	٥٧	٦٦	٩٥٠	٧٩٠
٥١	٢٧٨	١١٠	٦٧	١٠٢٤	٩٠٤
٥٢	٣٠٢	٢١٢	٦٨	١١١٤	٩٢٦
٥٣	٣٠٨	١٧٠	٦٩	١١٧٤	٩٤٩
٥٤	٣٥١	٢٣٦	٧٠	١٣٨٧	١٢١٤
٥٥	٣٥٧	٣٤١	٧١	١٧٤١	١٨٨٥
٥٦	٣٦٧	٢٩٠	٧٢	٢٢٠٢	٢٧٤٥
٥٧	٣٧٤	٢٩١	٧٣	٢٧٧٣	٤٣٤٠
٥٨	٣٨٥	٢٩٨	٧٤	٣٠٩٥	٢٢٥٧٤
٥٩	٤٢١	١٣	٧٥	٢٥٨٣	٢٥٦٧٦
٦٠	٤٨١	٣٣٤			
٦١	٥٤١	٣٧٨			

(١) الأرقام مقربة إلى الالف .

(٢) المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية ، بيانات أرامكو عن مدفوعاتها للمملكة (مؤسسة النقد العربي السعودي ، دائرة الأبحاث الاقتصادية ، النشرة الاحصائية ، ديسمبر ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ .

الفصل السابع

التحضر في الجمهورية العربية اليمنية *

مقدمة :

ليس فى وسع الباحث الذى يقدم على دراسة ظاهرة التحضر فى بلد ما إلا أن يعرض لتحديد مفهوم هذا اللفظ وما يحمله إلى الأذهان .

والتحضر فى المفهوم العربى يرتبط بسكنى الحضر وبحياة الاستقرار التى تحياها الجماعات والشعوب مهما كان حجم المركز الذى يستقرون فيه وهذا ما يميزها عن حياة البداوة أو حياة الترحال .

والتحضر بهذا المعنى يشمل سكنى « المدن وسكنى القرى على السواء وهذا ما يباعد بيننا وبين الدراسة التى نهدف إليها ونحن نبحث موضوع التحضر فى العالم العربى فالتحضر الذى تعنيه هذه الدراسة هو يدل عليه اصطلاح الأجنبى « Urbanization » وهو سكنى المدن .

والحضر بمعناه العام الذى يتضمن حياة الاستقرار عرفته اليمن منذ زمن موغل فى القدم ربما يرجع إلى عصر ما قبل التاريخ . فالآثار التى كشف عنها فى جهات عديدة من أرض اليمن تؤكد أن اليمنيين مارسوا حياة الاستقرار منذ العصر الحجرى الحديث، عندما توصل الإنسان إلى استئناس النبات ومارس حرفة الزراعة .

والواقع أن الخصائص الطبيعية التى تمتاز بها أرض اليمن وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالموقع الجغرافى والتضاريس والمناخ كانت جميعاً عوامل أثرت إلى حد كبير فى تهيئة هذا البلد لكى يكون وطناً قديماً للإنسان ومهداً للحضارات والاستقرار وظهور طلائع مراكز القرى والمدن القديمة وقيام الحياة الحضرية .

---

* أعد هذه الدراسة الاستاذ الدكتور محمد متولى موسى الأستاذ بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض .

أما عن **الموقع الجغرافى** فإن وجود اليمن فى الركن الجنوبى الغربى من الجزيرة العربية عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ووقوعها بين مواطن إنتاج البخور فى حضرموت وجنوب الجزيرة العربية ومناطق إنتاج التوابل والأفاوية فى جنوب شرقى آسيا والهند وبين مراكز الحضارات القديمة فى مصر وفى دولتى بيزنطه وفارس أهلها لأن تكون حلقة اتصال بين هذه المناطق جميعاً ومعبرا للتجارة الدولية منذ الأزمان القديمة وخلق من اليمنيين حماة لتلك التجارة وحماة لقوافلها التى تمر بأراضيهم وجباة للضرائب والمكوس التى كانوا يفرضونها على تلك التجارة . وقد ساعد ذلك على قيام مراكز تجارية قديمة فى أرض اليمن على طول طريق القوافل كانت بمثابة محطات لتلك القوافل وأسواق لتبادل السلع . كما ساعد على توافر ثروات ضخمة كانت السبيل إلى التوسع فى العمران وبناء السدود لحجز مياه السيول واستغلالها فى الإنتاج الزراعى وهكذا كانت حياتهم الحضرية لاترتكز على التجارة وحدها وإنما كانت تعتمد كذلك على الزراعة .

أما **تضاريس أرض اليمن** فإنها لاتقل أهمية عن عامل الموقع الجغرافى فالطبيعة الجبلية لهذه الأرض هيأت لها المنعة التى عاش اليمنيون فى ظلها طوال العصور التاريخية كما أن تنوع التضاريس وكثرة ما بأرض اليمن من قمم شاهقة وأودية عميقة وقيعان (أحواض) منبسطة تحيط بها المرتفعات من كل جانب هيأ الأسباب لقيام مراكز حضرية فى أفضل المواقع منعة وأكثرها تحصيناً الأمر الذى ضمن لها أن تعيش فى حضانتها وأن تنمو نمواً مطرداً فى ظل الأمن والاستقرار (شكل ٧ — ١) .

كما أن ارتفاع أرض اليمن عن مستوى ماء البحر بما يزيد فى أغلب جهاتها على كيلو مترين خلق من اليمن بيئة جغرافية غريبة عن الجزيرة العربية . فالحرارة الشديدة التى تسود أنحاء الجزيرة جميعاً تختفى من ربوع اليمن اختفاء تاماً بفضل هذا الارتفاع ويسود بدلا منها جو دائم الاعتدال مما يساعد على الاستقرار فى كل صقع من اصقاع اليمن ويبعث على النشاط وبذل الجهد ومواصلة الإنتاج .

والعامل والمناخ الرئيسى الذى كان له أكبر الأثر فى خلق حياة مستقرة على أرض اليمن هو الأمطار . فاليمن دون غيرها من أنحاء الجزيرة العربية تتمتع بنصيب لابأس به من الأمطار . وللأمطار هنا موسمان :

موسم يتركز حول شهر أبريل وهو موسم قصير نسبياً وموسم يتركز حول شهر يولية وهو أكثر طولا ومطراً والأمطار فى كلا الموسمين من النوع المدارى الانقلابى Convectional الذى يرتبط بحركة الشمس الظاهرية بين خط الاستواء ومدار السرطان . فأمطار الموسم الأول تسقط عندما تتعامد الشمس على أرض اليمن وهى فى حركتها من خط الاستواء نحو مدار السرطان بينما تسقط أمطار الموسم الثانى عندما تتعامد الشمس ثانية على أرض اليمن وهى فى طريق عودتها من مدار السرطان نحو خط الاستواء .

واليمن هى البلاد الوحيدة فى الجزيرة العربية التى يسقط فيها هذا النوع من الأمطار. وقد ساعد سقوطها على قيام حياة نباتية لاتتوافر فى أية جهة أخرى فى الجزيرة العربية كما ساعد على ممارسة الزراعة وقيام حياة مستقرة فى أنحاء اليمن جميعاً والمعروف عن اليمنيين أنهم منذ العصور القديمة برزوا فى الإفادة من كل قطرة من قطرات المطر تسقط فى بلادهم واستغلالها فى الإنتاج الزراعى. فلقد حذقوا إقامة السدود التى تحجز مياه السيول التى تنحدر فى أودية اليمن العديدة للانتفاع بها فى أغراض الرى والزراعة. ويروى التاريخ أنهم أقاموا منها المئات بل الآلاف منذ الأزمان القديمة ومن أشهرها جميعاً سد مأرب التاريخى المعروف. كما حذقوا الإفادة من مياه الأمطار التى تنحدر على جوانب الجبال وذلك بإقامة المدرجات على تلك الجوانب لكى تتلقى تلك المياه بهدف استغلالها فى الزراعة.

وكان طبيعيا أن تقوم مراكز الاستقرار وسط الأراضى الزراعية التى ينتشر حول السدود أو على جوانب المدرجات الجبلية وهذه وتلك ظهرت فى أرض اليمن منذ الأزمان القديمة وتطورت تطورا مطرداً على مر العصور.

طبيعة مراكز الاستقرار فى اليمن:

وإذا كان الجغرافيون قد وضعوا بعض الأسس لتصنيف مراكز الاستقرار المختلفة والتمييز بين القرى والمدن الصغيرة والمدن الكبيرة سواء كان ذلك يعتمد على عدد السكان فى كل منها أو كثافتهم فيها أو فئات السكان التى تقيم فيها وما يزاوله كل منها من حرف وأعمال أو ما يتوافر فيها من خدمات فإن أيا من هذه الأسس لايمكن تطبيقه فى دولة اليمن ذلك لأن لليمن وضعاً فريداً لانجده فى أى من بلاد العالم. فاليمن فى تاريخها الطويل لم تكن تعتبر دولة واحدة ترتبط أجزاؤها جميعاً ارتباطاً وثيقاً وإنما كانت تتألف من عدد من القطاعات المنفصلة وإن كان يضمها فى بعض الأحيان كيان سياسى واحد فكل منها كانت تستأثر به إحدى القبائل أو أحد الاتحادات القبلية ولكل منها أنظمته وتقاليده الخاصة. وسلطان الحكومة فى أغلبها يكاد يكون اسمياً.

ومراكز الاستقرار فى دولة اليمن كثيرة كثرة لاتعرفها أكثر بلاد العالم سكاناً والسكان فيها من القلة بحيث لاتسمح بتجمع الأعداد الكبيرة فى مركز واحد ومن ثم فإن قيام المدن الكبرى فى اليمن يكاد يكون معدوماً وليس أول على ذلك من أن المدن التى يزيد عدد السكان فيها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة لاتعدو مدينة واحدة هى مدينة صنعاء (العاصمة) وعدد سكانها ١٣٤,٥٨٨ نسمة وأنه لايوجد إلى جانب العاصمة إلا مدينتان أخريان هما تعز وعدد سكانها ٧٨,٦٤٢ نسمة والحديدة وعدد سكانها ٨٠,٣١٤ نسمة. أما بقية مراكز الاستقرار فى دولة اليمن فإن عدد سكانها يتراوح بين ١٠٠ شخص و٥٠٠ فى المركز الواحد وقلما يزيد عن ١٠٠٠ شخص ويتضح ذلك بصورة جلية من البيان التالى وهو لمناطق مختارة من البلاد.

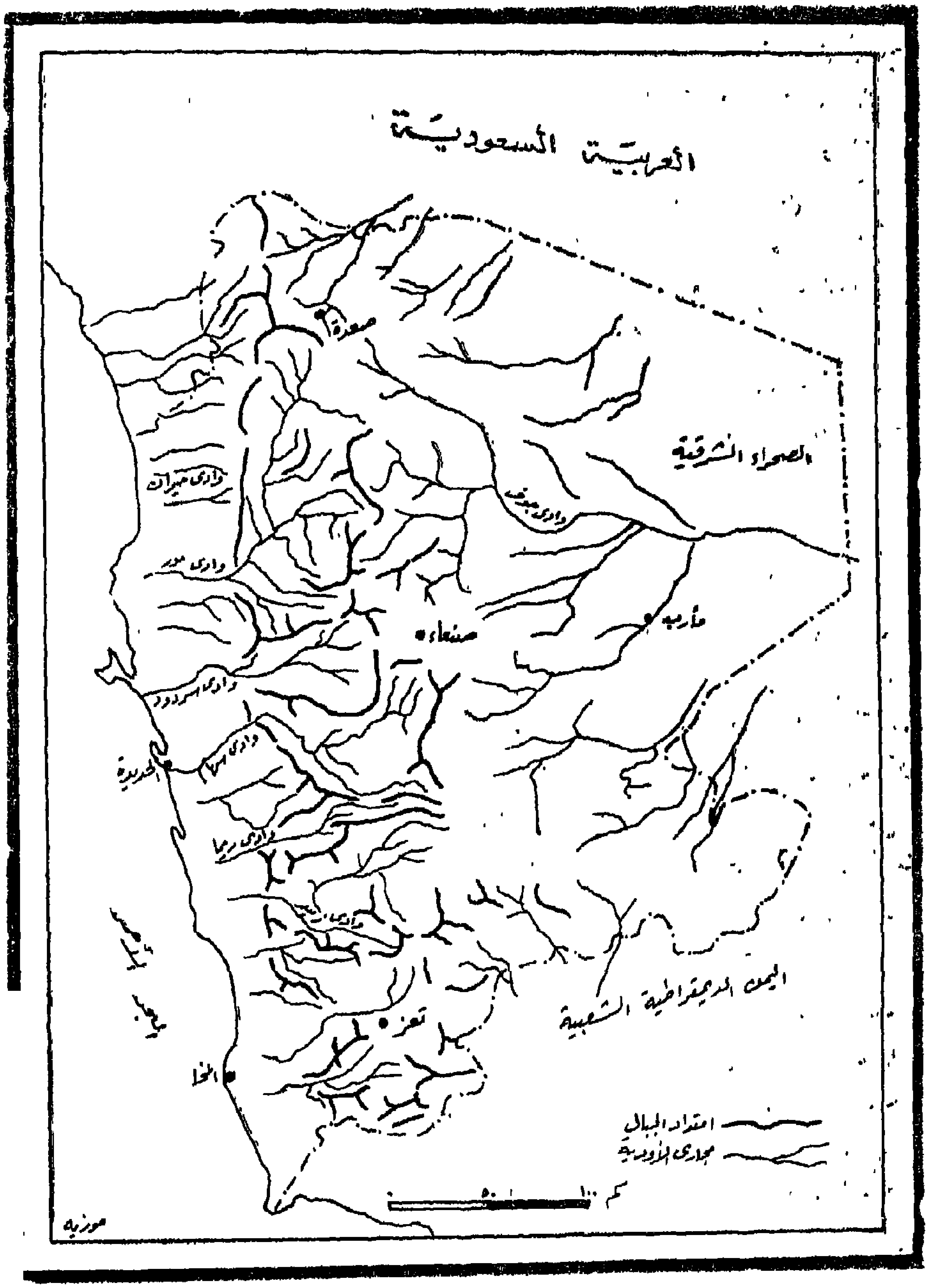

شكل ٧ ـ ١ : طبيعة الأراضى الجبلية التى تمزقها الأودية فى اليمن

فمنطقة عيان بن يزيد وهى منطقة جبلية على مسافة صغيرة من مدينة صنعاء تعتبر من أكثر مناطق اليمن ازدحاماً بالسكان ومع ذلك فأحجام مراكز الاستقرار فيها صغيرة للغاية فمن بين الـ ٢٢٨ مركز التى توجد فيها يصل عدد المراكز التى يقل عدد السكان فى كل منها عن ٥٠ شخصاً إلى ١١٥ مركزاً أو ما يعادل ٥١٪ من جملة عدد المراكز أما المراكز التى يتراوح عدد السكان فى كل منها بين ٥٠٠ شخص و ١٠٠٠ فيصل عددها إلى ١٠ مراكز أو ما يعادل ٤٪ من جملة المراكز أما ما يزيد سكانه عن ١٠٠٠ نسمة فإنه لايعدو مركزاً واحداً أو ما يعادل ٤,٪ من جملة المراكز .

وفى منطقة بنى الحارث وهى عبارة عن أرض منبسطة تقع عند مشارف مدينة صنعاء وتعتبر جزءاً من القاع الذى تقع فيه لاتختلف الأوضاع كثيراً يدل على ذلك أن المراكز التى يزيد عدد السكان فيها على ١٠٠٠ نسمة لاتزيد على ٤٪ من مجموع المراكز التى توجد فيها كما يدل عليه أن المراكز التى يقل عدد السكان فيها عن ٥٠٠ نسمة تصل نسبتها إلى ٩١٪ .

وبالمثل نرى أن منطقة اللحية التى تشغل أرضاً منبسطة تقع فى سهل تهامة عند نهاية وادى مور تبلغ نسبة المراكز التى يقل عدد السكان فيها عن ٢٠٠ نسمة ٦٥٪ من المجموع الكلى كما تبلغ نسبة المراكز التى يقل سكانها عن ٥٠ شخصاً ٢٣٪ .

وتتكرر نفس الظاهرة فى منطقتى المطمة ومراشى فالمراكز السكنية فيها صغيرة الحجم ونسبة ما يقل عدد السكان فيها عن ٢٠٠ نسمة نسبة عالية تصل فيهما إلى ٤٥,٥٪ و ٥٨٪ على التوالى .

وربما كانت منطقة مأرب التى تشغل أرضاً منبسطة فى وادى الجوف عند مخرج وادى أدنه من جبال بلق حيث أقيم سد مأرب القديم ربما كانت المنطقة الوحيدة فى بلاد اليمن التى تزيد فيها نسبة المراكز التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة حتى تصل إلى ٤٣٪ من المجموع الكلى للمراكز التى توجد فى هذه المنطقة .

والخلاصة التى ننتهى إليها من هذا البيان هى أن مراكز الاستقرار فى بلاد اليمن إنما هى مراكز قزمية صغيرة الحجم ومن أجل هذا كان ضرورياً أن يعالج موضوع التحضر فى اليمن معالجة خاصة إذ من غير المعقول والأوضاع فيها على ما هى عليه أن يطبق عليها مايطبق على البلاد الأخرى التى يتجمع السكان فيها فى مراكز كبيرة تدخل فى عداد المدن .

ويرجع السبب فى أن الأعداد التى تقيم فى مراكز الاستقرار فى دولة اليمن أعداد صغيرة إلى كثرة مايوجد فيها من مراكز وهى كثرة لانظير لها فى أى من بلاد العالم سواء كان ذلك بلاد العالم العربى أو العالم الخارجى . فعلى الرغم من السكان الذين يقيمون حالياً فى دولة اليمن يبلغون ٥ مليون نسمة فإنهم موزعون على مراكز سكنية يصل عددها إلى ٣٤٤٨٨ مركزاً كما هو موضح فى البيان التالى :

أحجام مراكز السكان فى بعض مناطق اليمن

فئات أعداد السكان	عيال بن يزيد		بنى الحارث		المحية		سوق العنان		المطمة		مراشى		مأرب	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أكثر من ١٠٠٠ نسمة	١	٠,٤٪	٢	٤٪	٦	٥٪	٢١	١٦٪	١٧	٢٢,٥٪	٦	٦,٥٪	٣٤	٤٣٪
من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠	١٠	٤٪	٥	٩٪	١١	٩٪	٣٧	٢٨٪	٩	١٠,٥٪	٨	٨,٥٪	٢٠	٢٢,٥٪
من ٢٠٠ — ٥٠٠	١٥	٧٪	١٢	٢٣٪	٢٧	٢١٪	٣١	٢٣٪	٩	١٠,٥٪	٢٥	٢٦,٥٪	١٦	٢٠,٥٪
من ١٠٠ — ٢٠٠	٣٩	١٧٪	١٤	٢٧٪	٣٤	٢٧٪	١٠	٨٪	١٧	٢٢,٥٪	١٩	٢٠,٥٪	٨	١٠٪
من ٥٠ — ١٠٠	٤٧	٢١٪	١٨	٣٥٪	١٩	١٥٪	٦	٥٪	٧	٧٪	٢١	٢٢,٥٪	١	١٪
أقل من ٥٠ نسمة	١١٥	٥١٪	٣	٦٪	٢٨	٢٣٪	٢٧	١٩٪	١٦	١٦٪	١٤	١٥,٥٪	—	—
الجملة	٢٨	١٠٠٪	٥٤	١٠٠٪	١٢٥	١٠٠٪	١٣٢	٩٩٪	٧٥	١٠٠٪	٩٣	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪

أعداد مراكز الاستقرار فى اليمن

	محافظة	قضاء	ناحية	عزلة	قرية	محلة
١	صنعاء	٦	٣٣	٢٨٩	٢٠٨٩	٢٤٨٩
٢	الحديدة	٥	١٩	١٠٦	٢٠٥٤	٤٣٩
٣	تعز	٤	١٨	٢٥٨	١٥٦٦	٤٣٠٧
٤	صعدة	٥	١٢	١١٠	١٥٤٦	٨٠
٥	حجه	٥	٢٦	١٧٠	١٥٧٠	٨٠٩
٦	زحار	٢	٩	٣١١	٢١٨٥	٢٥٩٧
٧	إب	٦	٢٠	٢٧١	٢٥٥٩	٣٢١٢
٨	البيضاء	٢	٨	٤٧	٣٢٠	٢٧٧
٩	المحويت	٢	٧	١٠٩	١٠٧٣	٢٣٨
١٠	مارب	٣	٧	٩	٤٥٦	—
	الجملة	٤٠	١٥٩	١٦٨٠	١٥٤١٨	١٤٣٨٤

العزلة : مجموعة من القرى معظم سكانها من قبيلة واحدة يرأسها شيخ .

المحلة : مجموعة من المساكن تتبع إداريا إلى قرية .

كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٦ص٢١

وتعدد مراكز الاستقرار على هذا النحو مع الأعداد المحدودة من السكان الذين يقيمون فيها إنما يرجع إلى عوامل نورد بعضها فيما يلى :

أولا : شح الماء :

إذا استثنينا المسيلات المؤقتة التى تتركز فيها مياه الأمطار بعد سقوطها مباشرة ولاتلبث طويلا حتى تتوقف وإستثنينا المجارى الدائمة الصغيرة التى تنحدر فيها المياه القليلة التى تنبثق من العيون (الغيول) فإن الأمطار القليلة التى تسقط على أرض اليمن لاتتركز فى جهة واحدة أو فى عدد من الجهات وإنما تنتشر فى جهات اليمن جميعاً لهذا كان القدر الذى يصيب أيا منها نصيب محدود . فإذا ساعدت الظروف على تجمع المياه فى منخفض ما أو بقعة من البقاع تجمع الناس حولها واستقروا لأنها عندئذ تكون المصدر الذى يمدهم بالماء الضرورى للحياة .

والعديد من قرى اليمن ومراكز الاستقرار فيها يقوم إلى جانب هذه المنخفضات أو البرك فتكون هى المصدر الوحيد الذى يغذى سكانها بالماء . ويتوقف حجم القرية أو المركز على مقدار ما يتجمع من الماء فى المنخفض المجاور . وقد يبقى الماء فى المنخفض إلى موسم المطر التالى وبذا يتجدد الماء فيه وقد يتحول إلى ماء آسن ومع ذلك فإن السكان لايكفون عن التزود منه لأنه مصدرهم الوحيد .

ونظراً إلى أن هذه المنخفضات محدودة السعة عادة فإن مايتجمع فيها من الماء يكون قليلا وبناء على ذلك فإن حجم مركز الاستقرار الذى يقوم إلى جانبها يكون صغيراً بحيث لا يتعدى بضع عشرات من السكان .

ثانيا : ضيق المساحات التى تجمع فيها التربة الصالحة للزراعة وتاثرها :

الاقتصاد اليمنى فى جملته اقتصاد زراعى بالدرجة الأولى فلقد عاش الشعب اليمنى فى خلال تاريخه الطويل معتمداً على الإنتاج الزراعى فى سد حاجاته المعاشية . ولما كانت أرض اليمن جبلية فى جملتها وكانت تمزقها الأودية فى أنحائها جميعاً وكانت هذه الأودية ضيقة وذات جوانب شديدة الانحدار كانت المساحات التى تتجمع فيها التربة الصالحة للاستغلال الزراعى محدودة الامتداد بحيث لاتتسع لأن يستغلها عدد كبير من الأيدى العاملة وكانت متناثرة بين حنايا الأودية وعلى جوانب الجبال . ولما كان الاستغلال الزراعى يتطلب الاستقرار إلى جانب مواطن الإنتاج فقد نجم عن ذلك تناثر مراكز الاستقرار من جهة وقلة السكان فى كل مركز منها من جهة أخرى .

وفى مناطق محدودة للغاية من أرض اليمن وهى المناطق التى تعرف بالقيعان حيث تتسع المساحات القابلة للزراعة وحيث تتوافر المياه الجوفية التى تستغل فى أغراض الرى فإن مراكز

الإستقرار تكون أكبر نسبياً وتكون بمثابة الأسواق التى يلتقى فيها سكان المراكز الصغيرة المجاورة لتبادل السلع التجارية .

وربما كان مايعمد إليه اليمنيون من بناء السدود الحاجزة فى مجارى الأودية والسيول ـ أو إقامة المدرجات على جوانب الجبال ليس مجرد حجز المياه التى تنحدر عقب سقوط الأمطار وإنما يهدف إلى استحداث مساحات خصبة مما يترسب من غرين وذلك لاستغلالها زراعياً إلى جانب توفير المياه اللازمة لأغراض الرى .

ومما يروى عن سد مأرب العظيم الذى أقامه السبأيون القدامى فى مجرى وادى أدنه عند مخرجه من جبل بلق أنه إلى جانب حجزه لمقادير وافرة من مياه السيول قد ساعد على بناء مساحة زراعية واسعة من أرض الصحراء بما أرسبه عليها من مواد غرينية غاية فى الخصوبة لهذا كانت مراكز الاستقرار التى قامت هناك قبل انهيار السد مراكز كبيرة الحجم .

وكذلك الشأن فى المدرجات التى حذق اليمنيون بناءها على منحدرات الجبال فإنها إلى جانب حجزها لمياه الأمطار التى تنساب على جوانب الجبال ساعدت على استحداث مساحات من الأراضى الزراعية على تلك الجوانب وهى مناطق تأبى طبيعة انحدارها أن ترتكز عليها التربة لولا تلك المدرجات . ولما كانت المساحات المنزرعة التى تستحدثها مثل هذه المدرجات صغيرة المساحة فإن مراكز الاستقرار التى تقوم عندها تكون صغيرة كما تكون متناثرة على جوانب الجبال .

ثالثا : صعوبة الاتصال :

فى بلاد جبلية كاليمن حيث تمزق الأودية العديدة كل جزء من أجزائها وتحولها إلى كتل جبلية منفصل بعضها عن بعض وحيث تتعدد الشعاب ويعظم عمق الأودية ويعظم انحدار جوانبها تكثر الجيوب وينعزل بعضها عن بعض ويصعب اتصال أحدها بالآخر . من أجل هذا عاش كل مركز من مراكز الاستقرار فى عزلة عن غيره وصعب سكنى الناس بعيداً عن الأراضى التى يزرعونها الأمر الذى أدى إلى تعدد هذه المراكز وصغر حجمها .

وحتى فى الوادى الواحد فإن كثرة تشعباته وما يكثر فيه من اختناقات بسبب الخوانق الضيقة والصخور الضخمة التى تنهار من جوانبه وتشغل قاعه الضيق فإن الانتقال بين المراكز التى تقوم على طول امتداده يكون صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلا وهذا من شأنه أن يجعل كلا منها يعيش فى عزلة كاملة الأمر الذى يؤدى إلى تعددها وصغر حجم كل منها .

ليس هناك إجماع بين الجغرافيين على عدد السكان الذين يقطنون فى مركز ما حتى يندرج تحت اسم مدينة « City » فبعضهم يتخذ كثافة السكان مؤشراً للتمييز بين مراكز العمران بعضها وبعض فالأستاذ ولككس « Wilcox » يرى أن الكثافة إذا قلت عن ١٠٠ نسمة فى الميل المربع اعتبر ذلك ريفيا Rural وإذا تراوحت الكثافة بين ١٠٠ نسمة و ١٠٠٠ نسمة اعتبر ذلك عمراناً قروياً Village أما إذا زادت الكثافة عن ١٠٠٠ نسمة اعتبر ذلك عمراناً حضرياً « Urban » ويرى مارك جفرسون Mark Jefferson فى دراسته للمدن الكبرى Great cities إن الكثافة إذا زادت عن ١٠,٠٠٠ نسمة فى الميل المربع كان ذلك عمراناً مدنياً « City » .

وفى ألمانيا يوجد تدرج بين مراكز العمران على أساس مجموع السكان :

فإذا تراوحت مجموعة السكان بين ٢٠٠٠ نسمة و ٥٠٠٠ نسمة فى المركز العمرانى أطلق عليه اسم « Landstadt » .

وإذا تراوحت بين ٥٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ كان « Kleinstadt » .

وإذا تراوحت بين ٥٢٠,٠٠٠ و ١٠٠٠,٠٠٠ كان « Mittelstadt » .

وإذا زادت عن ١٠٠,٠٠٠ كان « Grossstadt » .

وفى هذه الحدود جميعاً لا يظهر الحد الذى تتحول فيه الـ Town إلى City

وربما يكون أفضل مؤشر لتحديد الحد الذى تتحول عنه الـ Town إلى City هو ماتسير عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، هو أن المدينة Town لا تتحول إلى City إلا بعد أن يصل عدد سكانها إلى ١٠ آلاف أو ١٥ ألف نسمة .

وعلى هذا النحو فما يدخل فى عداد المدن إنما هو محدود يكاد يقتصر على عواصم الألوية وحتى هذه فإنها لاتعتبر مدناً بالمعنى المتعارف عليه ويتبين ذلك بصورة واضحة فى الجدول التالى :

أعداد السكان فى العواصم الإقليمية فى اليمن

العواصم	ذكور	إناث	جملة
صنعاء	٧٦٥٤٥	٥٨٠٤٣	١٣٤٥٨٨
ذمار	١٠٠٠٦	٩٤٦١	١٩١٦٧
إب	١٠٢٤٢	٨٨٢٤	١٩٠٦٦
تعز	٤٤٧٨١	٣٣٨٦١	٧٨٦٤٣
الحديدة	٤٧٥٣٧	٣٢٧٧٧	٨٠٣١٤
المحويت	١٢٦٤	١١٥٧	٢٤٢١
حجة	٣٠١٠	٢٨٠٤	٥٨١٣
صعدة	٢٢٣٤	٢٠١٨	٤٢٥٢
مأرب	٢٧٠	٢٢	٢٩٢
البيضاء	٢٧٠٣	٣٢٧٢	٥٩٧٥
الجملة			٣٥٠٥٣٠

ص ١٥ التعديل العام للمساكن والاسكان

الجهاز المركزى للتخطيط . صنعاء ١٩٧٥

فإذا استثنينا المدن الخمس الأولى وهى صنعاء وتعز والحديدة وذمار وإب فإن بقية العواصم تدخل فى عداد القرى أكثر مما تدخل فى عداد المدن ومع ذلك فإنا نعتبرها مدناً على أساس أن السلطات الإدارية والعسكرية تتركز فيها .

والذى يلاحظ أن من بينها مدينة واحدة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة هى صنعاء عاصمة لواء صنعاء وعاصمة الدولة فى نفس الوقت ومدينتين يزيد عدد سكان كل منهما على ٥٠,٠٠٠ نسمة ولكنه يقل عن ١٠٠ ألف هما مدينة الحديدة عاصمة لواء الحديدة وميناء البلاد الأول ومدينة تعز عاصمة لواء تعز وعاصمة البلاد سابقاً وأن من بينها كذلك مدينتين آخرين يقل سكان كل منهما قليلا عن ٢٠ ألف نسمة هما ذمار عاصمة لواء ذمار وإب عاصمة لواء إب .

أما بقية العواصم الإقليمية فمدن صغيرة الحجم بل هى مجرد قرى يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠ نسمة و ٥٠٠٠ نسمة . وهناك عاصمة واحدة يصل سكانها إلى ما يقرب من ٣٠٠ نسمة فقط .

ومن هذا يتبين أن مايسمى مدناً فى اليمن إنما يسمى كذلك على سبيل المجاز ومن ثم فإن معالجة الحياة الحضرية فيها ينبغى أن ينحو نحواً خاصاً يتفق والأوضاع السائدة فيها وهذا ما سنحاوله فى هذا البحث .

النمو الحضرى فى اليمن :

إذا أخذنا بمبدأ أن عواصم الألوية فى دولة اليمن تمثل حياة الحضر فبها كانت نسبة الحضر حسب احصاء عام ١٩٧٥ تبلغ ٦,٨٪ (شكل ٧ – ٢) يدل على ذلك الأرقام التالية :

جملة عدد السكان	٥,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٪
عدد سكان عواصم الألوية	٣٥٠,٥٣٠	٦,٨٪
عدد سكان القرى	٤,٨٩٩,٤٧٠	٩٣,٢٪

أما النمو الحضرى فليست لدينا عنه احصاءات دقيقة إلا ما يتعلق بمدينة صنعاء عاصمة الدولة فإذا اتخذنا ذلك أساساً كان النمو الحضرى كما تمثله هذه المدينة ١٦,٦٪ سنوياً يدل على ذلك الأرقام التالية :

فى عام ١٩٧٢ بلغ عدد سكان مدينة صنعاء	٨٩,٠٩٢ نسمة
وفى عام ١٩٧٥ زادوا حتى بلغوا	١٣٤,٥٨٨ نسمة

وهذا يعنى أنهم فى مدى ثلاث سنوات فقط بمقدار ٤٥٤٩٦ نسمة بمتوسط سنوى يبلغ ١٥,١٦٥ نسمة أو ما يعادل ١٦,٦٪ فى العام وهى نسبة عالية جداً .

وبمقارنة ذلك بالأوضاع السائدة فى العالم العربى نجد أنه فى عام ١٩٧٠ بلغ عدد السكان فى العالم العربى نحواً من ١٢٢ مليون نسمة يعيش قرابة ٣٥٪ منهم فى مدن وهذا يعنى أن ٤٢ مليوناً من سكان العالم العربى يحيون حياة حضرية .

ووفقاً للاحصاءات السكانية فإن السكان العرب يتزايدون سنوياً بنسبة تقل قليلا عن ٣٪ وأن مراكزهم الحضرية تنمو بنسبة تبلغ ضعف هذا المعدل تقريباً وهذا يعنى أن العالم العربى سواء من حيث النمو السكانى أو النمو الحضرى يعتبر من بين مناطق العالم المتفجرة إن لم يكن أكثرها تفجراً .

وإذا قارنا بلاد العالم العربى بالبلاد النامية الأخرى أو الأقل نمواً فإنه يشبه إلى حد كبير بلاد أمريكا اللاتينية كأكثر المناطق دينامية من الناحية الحيوية .

وينمو العالم حضرياً ككل بمعدل يتراوح بين ٤٪ و٤٫٥٪ سنوياً على حين ينمو العالم العربى حضرياً بمعدل يتراوح بين ٤٫٥٪ و٥٫٥٪ سنوياً . وطبيعى أن العالم العربى لا ينمو حضرياً بدرجة متساوية وإنما يوجد تفاوت كبير فى مستوى النمو الحضرى وسرعته بين بلد وآخر .

ولا يمكن مقارنة اليمن حضرياً بالدول البترولية التى تقع فى منطقة الخليج والتى تنمو حضرياً بسرعة فائقة مثل الكويت وقطر فبينما يبلغ الحضر فى الكويت وقطر نمواً من ٨٠٪ و ٧٠٪ من مجموع سكانهما على التوالى لا يزيد سكان الحضر فى اليمن عن ٦٫٨٪ من مجموع السكان ويرجع السبب فى حدوث هذه الظاهرة إلى أن استغلال البترول فى الكويت وقطر وفى غيرها من دول البترول قد اجتذب إليهما أعداد كبيرة من السكان الوافدين من خارج البلاد على حين بقيت اليمن بلداً ريفياً يعتمد كلية على الزراعة نظراً لخلوه من أية ثروة بترولية . ومع ذلك فإن اليمن تنمو حضرياً بمعدل عال يبلغ ١٦٫٦٪ إلا أن هذا النمو بدأ متأخراً نسبياً عن بلاد العالم العربى الأخرى ، والواقع أن اليمن فى الوقت الحاضر تمر بمرحلة سكانية تتميز بالهبوط فى معدل الوفيات والارتفاع فى معدل المواليد مع مايتبع ذلك من زيادة طبيعية فى عدد السكان إلا أن النمو الحضرى فيها لا يعتمد على الزيادة الطبيعية وحدها وإنما يعتمد بدرجة أكبر على ما يتدفق إلى المدن من أبناء الريف . وربما كان هذا هو العامل الرئيسى فى ارتفاع معدله ارتفاعاً كبيراً .

نشأة المدن اليمنية :

ترجع نشأة المدن فى اليمن إلى عهد الحضارات اليمنية القديمة التى قامت فى معين وقتبان وحضرموت وسبأ وحمير . ولم تقم هذه المدن على ضفاف الأنهار كما كان الشأن فى مدن بابل وسومر ومصر والهند والصين وإنما قامت على حافة الصحراء فى المشرق اليمنى على طول طريق التجارة القديم وكانت نشأتها كمحطات للقوافل بسبب اتجاه بعض القبائل البدوية التى كانت تجوب الصحراء سعياً وراء الكلأ والتى كانت تتولى حراسة قوافل التجارة نحو ممارسة الزراعة وحياة الاستقرار .

وقد نشأت المدن وقتئذ كمدن تجارية وزراعية معاً فلقد كانت الحضارات اليمنية القديمة حضارات تجارة وبناء السدود . وكانت التجارة وحماية القوافل العمود الفقرى لهذه الحضارات أما السدود فقد جاءت كعنصر مكمل بعد أن ظهرت الحاجة إلى تطوير الزراعة وتوفير المياه اللازمة للرى فى منطقة يقل فيها الماء .

ولم تكن نشأة المدن القديمة فى اليمن ظاهرة فجائية فلقد سبق ظهورها مراحل عدة بدأت بتوجيه جهود القبائل نحو استغلال البيئة الطبيعية والإفادة من مواهبها المختلفة فى سبيل البقاء والمحافظة على الحياة وتبع ذلك مراحل أخرى تميزت بالتركيز على تفاعل الإنسان مع البيئة

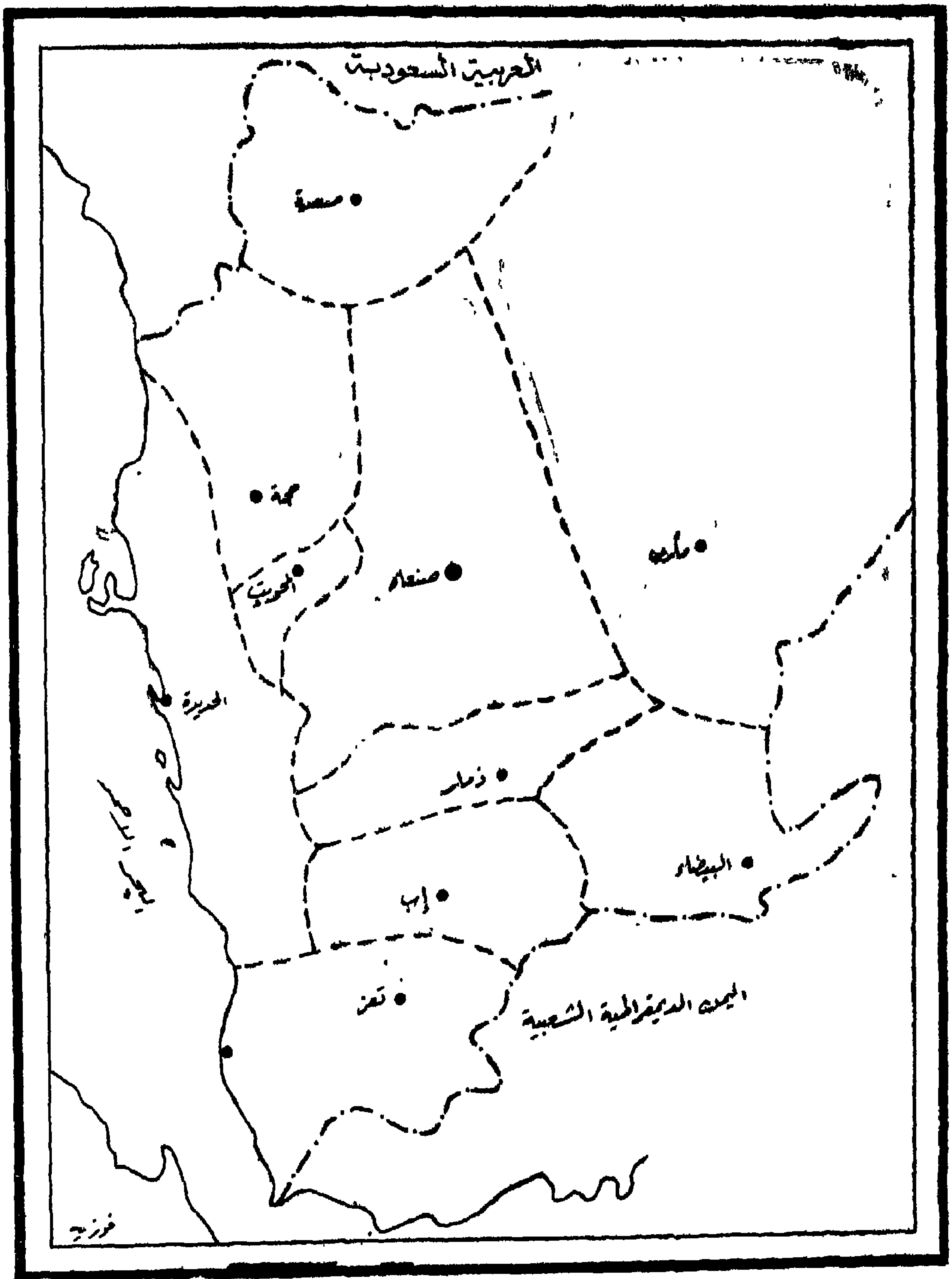

شكل ٧ ـ ٢ : عواصم الاقسام الادارية فى اليمن

الاجتماعية أكثر من تفاعله مع البيئة الطبيعية وفيها ظهرت طلائع المدن الأولى وأصبحت دلائل التحضر واضحة فىاليمن فى خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد عندما اتخذت الدولة المعينية وهى أقدم الدول التى ظهرت فى أرض اليمن مدينة معين عاصمة لها .

ومعين مدينة أثرية قديمة تتوسط القطاع الصحراوى فى شرقى اليمن ولم يبق منها حتى اليوم سوى خرائب يستدل منها على ماكانت عليه من عظمة وازدهار .

وهى تقع فى سهل فسيح هو حوض الجوف العظيم الذى يمتد فى اتجاه شرقى غربى لمسافة تبلغ نحوا من ٨٠ كم وموقعها من هذا الحوض فى وسط فتحته الشرقية التى يبلغ اتساعها نحوا من ٤٠ كم وعلى طريق التجارة الرئيسى بين جنوب الجزيرة العربية وشمالها .

وهى قائمة على أكمة من أرض طينية تعلو عن مستوى الأرض المحيطة بها بنحو ١٥ متراً . ومثل هذه الأكمة كان ضرورياً لحماية المدينة من السيول الجارفة التى تأتى عادة من جبال اليمن المجاورة .

ومعين مدينة مستطيلة الشكل وتبلغ مساحتها نحوا من ١٠٠,٠٠٠ متر مربع ويرجح الأثريون أن سكانها كانوا يبلغون ٣٠٠٠ نسمة . وهؤلاء كانوا يؤلفون الملك وأهله وحاشيته والنبلاء والوجهاء والقواد والجند والكهنة وسدنة المعبد من رجال ونساء والكتبة وأمناء المخازن وجباة الضرائب والمكوس على التجارة . وباقى رجال الدولة من هيئة الطبقة الحاكمة . أما جمهور الشعب فيرجح الأثريون أنهم كانوا يعيشون فى خيام خارج أسوار المدينة . وكانت المدينة تحصل على حاجتها من الماء من مجرى الخارد .

ويستدل من الأطلال الباقية على أن معين كانت مدينة مسورة بسور عال كان به مدخلان رئيسيان يفتحان ويغلقان عند الحاجة وكانت به مزاغل لتصويب السهام وللمراقبة وذلك للوقاية من الغزوات التى كانت تتعرض لها من القبائل البدوية .

ومن موقع مدينة معين وسط حوض الجوف حيث تسيل المياه من وادى الخارد وحيث تنتشر الرواسب الغرينية التى جلبتها السيول وبسطتها فى مساحات واسعة من أرض الحوض ومن الآثار التى كشف عنها المنقبون من بقايا مدينة معين يمكن تتبع المراحل التى مرت بهذه المدينة القديمة حتى تحولت إلى مدينة عامرة ومركز حضرى هام .

أما المرحلة الأولى فقد بدأت فى القطاع الصحراوى من أرض اليمن فى وادى الجوف بظهور قبائل بدوية كانت تعيش فى رعى الإبل وفى خلال تنقلها سعيا وراء الكلأ والماء كانت تغير بين وقت وآخر على قوافل التجارة التى كانت تمر بحوض الجوف آتية من حضرموت وجنوب الجزيرة العربية فى طريقها إلى نجران وكانت تنهب ما تحمله من متاجر .

واعقب ذلك مرحلة رأت فيها القبائل أن الكف عن الإغارة على قوافل التجارة والتحول إلى حراستها وحمايتها من القبائل المغيرة الأخرى يضمن لها عائدات دائمة ويشجع المزيد من قوافل التجارة على المرور بأراضيهم وهنا بدأت تستقر إلى جوانب موارد الماء فكان ذلك بداية لتكوين محطة تتوقف عندها القوافل للراحة والتزود بالماء .

وكان طبيعيا أن يهتدى البدوى إلى نوع من الزراعة الأولية فبدأ يبذر الحب فى مناطق مختارة تقع على مقربة من موارد الماء وتتوافر فيها الرواسب الغرينية الصالحة للزراعة . وليس من شك فى أن الزراعة وفرت لديه الإنتاج فكان ذلك أساسا لمزيد من الأستقرار مما أدى إلى قيام حياة ريفية وإلى مزيد من التجمع السكانى وظهور النواة الأولى للقرية وفى سبيل الحصول على مزيد من الانتاج الزراعى حدث تطور تدريجى فى مجال الزراعة وتربية الحيوان وبذلت الجهود لتوفير المزيد من الماء عن طريق إقامة السدود وبناء القنوات وقد نجم عن ذلك كله وفرة فى الانتاج وتبادل تجارى ضخم مما أدى إلى ظهور طلائع المدينة من القرية إذ أن هذه الوفرة من الأنتاج مكن من أعالة أعداد أكبر من السكان وهذا بدوره وفر طاقة بشرية جديدة أمكن استغلالها فى نشاطات أخرى خارج نطاق الزراعة كالتجارة والإدارة والفنون وعلى هذا النحو تعددت نشاطات السكان وتنوعت أعمالهم ومصالحهم وبذا تكون مجتمع جديد هو مجتمع المدينة.

طبيعة المدينه اليمنية :

لم تقم المدن اليمنية القديمة على ضفاف الأنهار أو سواحل البحار كما كان الشأن فى مدن الحضارات القديمة الأخرى وانما قامت على مشارف الصحراء التى تمتد فى القطاع الشرقى من البلاد وكانت نشأتها على يد القبائل التى أخذت تتجه نحو حراسة قوافل التجارة وحمايتها بعد أن كانت تغير عليها وتنهبها الأمر الذى أدى إلى قيام محطات للرقابة على طول الطريق الذى كانت تمر فيه القوافل .

وكان طبيعيا كما أشرنا فى موضع آخر من هذا البحث أن تقوم هذه المحطات فى المواقع التى تتوافر فيها موارد الماء وأن تكون نقط ارتكاز لحراس القوافل ومن ثم كانت الطلائع الأولى للقرى اليمنية ولحياة الاستقرار فيها وبمرور الزمن أهتدى البدوى إلى نوع من الزراعة الأولية فمارسه إلى جانب قيامه بحراسة القوافل وبذا توفر لديه مورد جديد من موارد الرزق ساعد هو الآخر على مزيد من التجمع السكانى . وهكذا نرى أن المصدر الرئيسى لنمو القرية أو بالأحرى المدينة اليمنية القديمة كان جماعات الأعراب والقبائل البدوية التى كانت

تعيش على الرعى والغزو أستقرت فى أطراف الصحراء فى المواقع التى تتوافر فيها موارد الماء على طول الطريق الذى كانت تمر به قوافل التجارة بين مراكز الحضارات القديمة فى فى كل من الشرق وحوض البحر المتوسط .

وكان تطور الحياة لدى هذه الجماعات يعتمد على الزراعة وعلى توفير حاجتها من مياه الرعى وذلك بإقامة السدود لحجز مياه السيول التى تنساب فى الأودية الجبلية عقب سقوط الأمطار . وعلى هذا النحو ظهر اسلوب جديد للإنتاج أدى إلى قيام حياه حضرية لدى القبائل التى كانت لاتزال تعيش مرحلة القبيلة وتعتمد فى حياتها على السلب والنهب . ومعنى هذا أن النواة الأولى لقيام القرية بل وقيام المدينة اليمنية كان القبيلة .

وربما كانت اليمن بلدا فريدا فى نشأة مدنه وقراه ذلك أن كل قبيلة كانت تختار لها أرضا تقيم فيها ثم تزرعها فتصبح الأرض ملكا لها دون أن يكون لأحد سلطان عليها ومعنى هذا أن ملوك اليمن لم يكونوا يملكون الأرض ومن عليها كما كان الشأن فى حضارات البلاد الأخرى التى كان ملوكها يملكون كل شىء وبذا تكون آلهة أو أنصاف آلهة ومن ثم كان لرجال الدين والكهنة سلطان قوى فيها .

والنظام السياسى فى اليمن القديمة كان يرتكز على الصراعات التى كانت تقوم بين القبائل بعضها وبعض فإذا تغلبت سيطرت القبيلة المنتصرة على القبائل المغلوبة واخضعتها لسلطانها أى أنه كان نظاما مفتوحاً طبعت الحياه فيه بطابع دينوى يقوم الصراع فيه على السلطة بين قبيلة وأخرى وهو صراع لم يكن لرجال الدين أى نفوذ فيه. وربما يفسر ذلك نوع الحياة الديمقراطية التى كانت تسود النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى ذلك النظام الذى ترويه قصة الهدهد وسليمان عندما جاءه الهدهد بالنبأ العظيم عن شعب سبأ الذى كانت تحكمه امرأة والتى لم تكن لتقر أمراً أو تتخذ قراراً قبل أن ترجع إلى شعبها وشيوخ القبائل فيه .

السمات العامة للمدينة اليمنية :

عاشت اليمن فى عزلة كاملة عن العالم الخارجى منذ ظهور الإمامة وانقطعت صلتها بغزاتها (القليلين) الذين تركوا بصماتهم فى العواصم حيث كانت تتركز السلطة السياسية من الأتراك أولا ثم بعد ذلك من الأئمة الزيديين ثم فئات الحكام من الساده والقضاه الهاشميين وفئات الجنود والتجار وبعض الفئات التى سكنت المدينة .

ولما كان الأئمة الزيديون هم اصحاب الدور التاريخي فى طرد الغزاة من أرض اليمن فقد كان عليهم أن يقيموا الأسوار حول المدن التى إتخذوها عواصم لحكمهم وذلك لغرض حربى ومن ثم كانت العواصم اليمنية بمثابة مراكز للسلطة ومواقع للدفاع عن البلاد أذ أن سقوط العاصمة كان يعنى لديهم سقوط الدولة وسقوط النظام السياسى وما دامت العاصمة قائمة لم تسقط فان ذلك يعنى أن هناك قوة معترفاً بها موجودة فى العاصمة .

وكانت المدن بشكل عام أقرب إلى القرى إذا قيست بغيرها من المدن من حيث الحجم وعدد السكان ونوع الحياة وايقاعاتها ولم تكن تختلف عن القرى الا بكونها مراكز يقيم فيها الامام مع حاشية ويكونها مراكز للجند والقضاه .

وقد أتخذت العواصم وضعا خاصا وسط قرى الريف الواسع من حولها أن كانت بمثابة أسواق لتصريف منتجات الريف. أما وضعها العسكرى فقد ظل قائما حتى بعد طرد الغزاة لأن العداء بين الأئمة وبين شيوخ القبائل كان عداء تقليديا لم ينقطع .

وقد ظلت العواصم محصورة فى سكانها القليلين الذين نشأوا بنشأتها ذلك لأن الإمام كان يخشى من تسرب القبائل اليها تخوفا من قيام مؤامرات ضده . كما كان الإمام يحرص دائما على عزلها عن الريف ويريد لها أن تبقى فى عزلة كاملة عنه حتى ليقال أن عدد سكان مدينة صنعاء فى العهد الإمامى لم يكن يزيد على عشرة آلاف نسمه . ولم تجد فئات التجار مجالا واسعاً للعمل فى مدينة صنعاء إذ لم يكن يسمح لهم بذلك لأن الإمام كان يحتكر التجارة لنفسه ولعدد محدود من أتباعه .

والأوضاع القائمة فى المدن اليمنية حاليا لاينطبق عليها أى من النظريات التى وضعت بين المدن كمراكز حضرية فالمدينة اليمنية لاتنقسم إلى دوائر ولاهى تنمو على شكل قطاعات وانما هى تنمو نمواً تلقائيا كلما زاد بها السكان .فليس بمدن اليمن مناطق معينة يسكنها السادة مثلا بل أنه إلى جانب بيت الإمام نفسه تقوم أكواخ وبيوت صغيرة لفئات فقيرة أو معدمة . ولايعنى ذلك أن المدينة اليمنية لم يظهر فيها التفاوت أو الفوارق فى تكوينها الايكولوجى والاجتماعى والاقتصادى قبل قيام الثورة على حكم الأئمة فلقد كان التفاوت فيها قائما فعلا يدل على ذلك أنه إلى جانب فئة الحكام .كانت توجد فئة السادة والقضاة ثم فئة العائلات الموسرة ثم فئات التجار والموظفين والجنود ثم فئات الصناع اليدويين والعاملون فى ميادين الخدمات ثم فئات الفقراء والمعدمين ولكل فئة من هؤلاء لها اسلوبها الخاص فى الحياة وحدودها التى تفصلها عن غيرها من الفئات الأخرى .

وهذه الفئات الإجتماعية يستتبعها بالضرورة ظهورنوع من تقسيم العمل وتحول كلى أو جزئى عن العمل فى الزراعة إلاأن هذه الأنماط الحضرية لاتعنى الفصل فصلا تاما بين المدينة اليمنية وبين الريف لأنها فى جملتها اشكال بسيطة غيرمعقدة وفيها الكثير من عناصر الحياة الريفية تتداخل مع عناصر الحياة الحضرية فى المدينة ومنها معاً تتألف مزيج من مجتمع ريفى حضرى.

ولقد ظلت المدينة فى العهد الإمامى ساكنة من حيث النمو السكانى لأن الأئمة كانوا يفضلون ذلك ولأنها لم تكن تشكل عامل جذب للمهاجرين من الريف إلا لبعض فئات قليلة كانت مقربة من الهيئة الحاكمة وذلك نتيجة لخمول الحركة التجارية فيها وانعـدام الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وانقطـاع الصلة بينها وبين الريف لانعدام وسائل المواصلات . ومن ثم لم تكن لتختلف كثيراً عن بقية القرى المنتشرة فى فى أنحاء البلاد وربما كان الفارق الوحيد بينها وبين القرى هو أنها مركز للحكومة وفيها يعيش الأئمة وبعض الأسر الفنية . وحتى هؤلاء لم تكن حياتهم تختلف عن حياة كبار المشايخ والملاك فى الأرياف الامن حيث ممارستهم للسلطة

ومن هذا نخلص إلى أن نشوء الحياة الحضرية فى المدن انما جاء نتيجة للعوامل الآتية :

١ — عوامل جغرافية أدت إلى تركز جماعات من السكان فى مناطق مختارة يسهل استغلالها دون عناء كبير .

٢ — عوامل أقتصادية أدت إلى وفرة الأنتاج وفرة يسمح بمزيد من التجمع السكانى .

٣ — عوامل سياسية ترتبط بتركز السلطة السياسية بل أن المدن إنما قامت لتكون مقرا لسكنى الحكام ورجال السلطة .

ومما ساعد على بقاء المدينة اليمنية فى حدودها الضيقة وعلى أنها لم تنمو وتتطور على نحو ماحدث فى بقية بلاد العالم العربى أو فى الدول النامية فى العالمين الآسيوى الافريقى أن بلادنا لم تخضع كما خضعت تلك البلاد للاستعمار الأوربى وإلا اصبغها الاستعمار بالصبغة الأوروبية وطبع مدنها بطابع الحياة الحديثة نمت وأصبحت قريبة الشبه بالحياة الحضرية الأوروبية. وأقرب مثل لذلك مدينة عدن القريبة التى طورها الاستعمار فى الشطر الجنوبى من اليمن فظهرت فيها كل خصائص المدن الحديثة .

المدينة اليمنية فى عهد الثورة (المدينة الحديثة) :

على الرغم من أن الفترة التى انقضت منذ قيام الثورة اليمنية على الحكم الإمامى تبلغ ستة عشر عاما فانها مهدت لتطور المدينة اليمنية تطوراً هائلا فلقد قامت الثورة على أساس الإطاحة بالإمامة والتخلص من كل أسباب التخلف التى عانت منها البلاد طويلا والخروج بالبلاد من العزلة الطويلة التى فرضها الأئمة على الشعب اليمنى .

كان من النتائج المباشرة لهذه الثورة أن انخرطت مجموعات كبيرة من الشباب فى سلك الجيش وفتح آفاق جديدة أمام الرأسمال الوطنى و فتح مجال النشاط التجارى والاستيراد على مصراعيه وتركيز النشاطات الاجتماعية والصحية والتعليمية فى المدينة واتخاذ صنعاء عاصمة للجمهورية والبدء بحركة عمرانية واسعة فيها هذا بالإضافة إلى التحولات الجوهرية التى حدثت فى الريف اليمنى من حيث الزيادة فى حجم السكان وقلة الموارد الاقتصادية وتفتت الملكية الزراعية وبروز ظاهرة الهجرة منه . كل أولئك أدت إلى تحول أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن وسمحت بتركز سكان معين داخل المدن الرئيسية حيث نشطت الحركة التجارية والعمرانية .

وما يمكن أن ندخله فى عداد المدن من بين التجمعات السكانية الكثيرة فى اليمن ثلاث مدن هى :

صنعاء : وهى العاصمة الحالية .

وتعز : وهى العاصمة السابقة .

والحديده : وهى المنفذ التجارى والميناء البحرى الرئيسى فى اليمن .

وكل من هذه المدن الثلاث ينقسم بصفة عامة إلى قسمين رئيسين :

القسم القديم : وفيه تقيم التجمعات السكانية القديمة فى المدينة وقد أكتسبت هذه التجمعات بمرور الزمن خصائص أجتماعية وثقافية وحضارية متقاربة ويبدو ذلك واضحا من خلال المظهر العام للبيئة التى تعيش فيها من مبانى عامة ومساكن ومظاهر ثقافية .

وهذا القسم هو المدينة القديمة نفسها وما زالت الأسوار القديمة تحيط بها حتى اليوم .

القسم الجديد : وهو الجزء الذى زحفت فيه المدن خارج أسوارها وفيه تتركز معظم النشاطات التجارية والخدمات وفيه يقيم التجار ورجال الأعمال وزوى الدخول الكبيرة . وفيه تكثر المبانى العامة كدواوين الحكومة والفنادق والمصارف والمؤسسات المختلفة والمحال التجارية الكبيرة والنوادى ودور السينما . أما فى أطراف المدينة حيث تقل أثمان الأراضى فتوجد عادة المصانع وتقيم الطبقات الفقيرة .

وعلى حين يكون القسم القديم نسقا واحدا متقارب السمات والخصائص يضم القسم الجديد انماطا ثقافية مختلفة ومتعددة وفقا لأصول السكان الوافدين إلى المدينة . فنى القسم الأول نجد علاقات إجتماعية متقاربة إذ يقيم فيها عائلات وأسر تقادم بها العهد فأصبحت تعرف بعضها البعض وترتبط بروابط قوية من الجوار والزواج وتقارب فى المستويات الاقتصادية إذ يعمل معظم هؤلاء فى التجارة والخدمات .

وتحدث عمليات انتقال للوافدين المستأجرين فى القسم القديم من المدينة إلى القسم الجديد فيبقى فى القسم القديم أناس أكثر تقاربا فى الخصائص والسمات على حين تضفى هذه العملية نقيضا إضافيا إلى القسم الجديد من المدينة . وتلعب المنافسة الحرة فى التجارة واختلاف المشارب بين العناصر الوافدة دورا هاما فى تحويل الحياة فى القسم الجديد نحو الاتجاه الحضرى الذى يمتاز بالتفكك فى العلاقات بين السكان .

ونتيجة للتجمع السكانى الجديد والتقسيم الطبيعى الذى ينشأ بين القدامى والمحدثين من السكان والاختلاف الكبير فى الاتجاهات والميول والمفاهيم فإن الهوة تتسع بين الحياة فى المدينة وبين الحياة فى الريف الذى يتطور إلا فى بطء شديد.

والنشاط الغالب لدى سكان المدن اليمنية هو النشاط التجارى وذلك بحكم العقلية التجارية المحافظة لدى أصحاب رءوس الأموال وعزوفهم عن توظيف هذه الأموال فى استثمارات صناعية ضخمة.ولو انهم تخلوا عن هذه السياسة واستغلوا ثرواتهم فى الصناعة إذن لساعدوا على خلق فرص جديدة للعمل يستوعب الاعداد المتزايدة التى تفد إلى المدن مهاجرة من الريف والتى تتجه حاليا نحو العمل فى قطاع الخدمات وهو قطاع يعجز عن استيعاب المهاجرين ويجعلهم يعيشون فى المدن فى بطالة حقيقية أو مقنعة .

المجتمع فى المدينة اليمنية مازال مجتمعا بسيطا:

على الرغم من أن التجمعات السكانية فى المدن اليمنية مازالت تجمعات صغيرة العدد ومن أن الحياة الحضرية فيها حياة بسيطة غير معقدة فانا نجد تقسيمات بين فئات السكان داخل أطار المدينة اليمنية . فالتحول الحضرى فى حقيقته يتضمن قيام تنظيمات اجتماعية جديدة داخل المدن تتصف بكثير من السمات التى تضعها فى مواجهة الملامح التى يتصف بها المجتمع الريفى . إلا أن التحضر فى المدن اليمنية لا يمس العلاقات الاجتماعية فى صميمها وذلك لبساطة الانماط الإجتماعية داخل المدينة يدل على ذلك أن العلاقات الاجتماعية فى المدن اليمنية يغلب عليها طابع العلاقات السائدة بين الجماعات الزراعية أو العلاقات على القبلية والعشائرية .

وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها بصفة خاصة فى التركز الثقافى الذى يظهر فى المدينةاليمنية والذى يتمثل فى وجود جماعات أشبه ماتكون بجاليات صغيرة تتلقى الوافدين إلى المدينة من مناطق بعينها من الريف اليمنى ومن ثم تظل العلاقات بينهم وكذا الاتجاهات والعادات كما هى قائمة فى الريف الذى وفدوا منه وهذا بدوره يساعد على الاحتفاظ بطبيعة النشاطات الاقتصادية والعملية التى يمارسها هؤلاء الوافدين .

والذى يلاحظ أن الكثير من هذه التجمعات إضافة إلى ارتباطها برباط شبه عشائرى تمارس عادة مهنة واحدة . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأنها تعنى نوعاً من توريث المهنة التى يجد كل مهاجر جديد نفسه ملزماً اجتماعياً بممارستها من خلال تأثره ومعايشته للوسط الذى جاء إليه .

وحتى المؤسسات الحكومية والتجارية والتى تمثل وضعاً خاصاً وإدارة بيروقراطية فى المدينة فإنها تتأثر بهذه العلاقات بحيث يلاحظ أن كل مؤسسة تعمل فيها جماعة تنتمى إلى منطقة ريفية معينة تتغير بتغير رئيس المؤسسة فى الغالب .

وهذه العلاقات التى تطبع بصماتها على مجتمع المدينةاليمنية هى علاقات تختلف تماماً عن العلاقات السائدة فى المجتمعات الحضرية فى المدن الأوروبية وبعض مدن البلاد العربية .

ونخلص من هذا إلى أن ظاهرة التحضر فى المجتمع اليمنى سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية والثقافية لايتمشى على نسق تحقق الترابط الفعلى بين هذاه الظاهرات فى تغيرها وتطورها نحو التحول الحضرى .

مصادر النمو الحضرى فى اليمن

هناك مصادر أساسية للنمو الحضرى فى جهات العالم المختلفة على رأسها الزيادة الطبيعية للسكان إلى جانب الهجرة فى المجتمعات الأوروبية صاحب النهضة الصناعية والتطور التكنولوجى وتركزها فى المدن هجرة كثيفة من الريف . وسارت عملية التحضر فى الدول الأوروبية المختلفة مع تطور الثورة الصناعية واتساع المستعمرات وتوفير الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعات الآلية الحديثة والتوسع فى فتح الأسواق للمنتجات الصناعية وهذا معناه أن تطور الظاهرة الحضرية الأوروبية صاحبة تطور مماثل فى الأنشطة الإنتاجية وأن ثورة التصنيع شملت كافة مجالات الحياة .

حدث هذا فى الدول الغربية أما فى البلاد النامية فإن الصورة تختلف بعض الشىء ذلك أن الهجرات الكثيفة التى اتجهت من الريف إلى المدن إنما تمت تحت وطأة عامل الدفع من الريف ووجود عوامل الجذب فى المدينة حيث تركزت أعمال الخدمات ووسائل الرفاهية :

ومعنى هذا أن ظاهرة التحضر هنا لم يصاحبها تطور مماثل فى وسائل الإنتاج وبالتالى لم تستحدث فى المدن أعمال وأنشطة تستوعب هذه الهجرات وتحقق بالتالى أكبر قدر من العمل لحل قضايا التنمية فأدى ذلك إلى ظهور بطالة مقنعة فى المدن وظهور أشكال مختلفة من الانحرافات والجرائم .

وهذا ما حدث تماماً فى المدينة اليمنية فهنا تتوافر عوامل الطرد من الريف اليمنى بسبب أحوال الجفاف السائدة مما أدى إلى الاتجاه نحو المدن . والعنصر المهاجر من الريف اليمنى وهو المصدر الرئيسى لنمو مجتمع المدينة هو العنصر المزارع الذى لايستطيع التجاوب مع ماتتطلبه حياة المدينة من أعمال . ونظراً إلى أن المدينة لاتستطيع استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين من الريف فإن المدينة اليمنية تحولت إلى منطقة انتقالية بين الريف اليمنى وبين مناطق الجدب خارج البلاد .

وهذه الهجرة الخارجية قللت كثيراً من الضغوط السكانية على المدينة اليمنية . وعلى الرغم من أن سيل هذه الهجرة إلى الخارج لم ينقطع طوال التاريخ اليمنى فقد شهدت فى السنوات الأخيرة طفرة هائلة يمكن إرجاعها إلى العوامل الآتية :

١ – مرور البلاد بفترة اضطراب داخلى نتيجة التحولات السياسية التى واكبت قيام الثورة .

٢ – مرور البلاد بسنوات عجاف شحت فيها الأمطار وانكمشت الزراعة مما دفع بالعديد من الأيدى العاملة إلى النزوح إلى الخارج .

٣ – تطور إنتاج النفط فى البلاد العربية وارتفاع أسعاره واتساع مجال النشاطات فى أعمال الإنشاء والتعمير مما دعا إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة من الخارج .

الشكل العام للمدينة اليمنية :

لكى نحدد الشكل العام الذى تتخذه المدينة اليمنية ينبغى أن نفرق بين نوعين مختلفين من المدن هما : المدن ذات الأسوار والمدن غير المسورة .

والهدف من الأسوار التى تقام حول المدن هو تحصينها فى وجه ماتتعرض له من غارات وغزوات وقد سبقت الإشارة إلى أن مدن اليمن جميعاً مدن محصنة بسبب الغارات الدائمة التى تشنها القبائل اليمنية بعضها على بعض وهذا معناه أن المدن غير المسورة تتوافر لها الحماية الطبيعية من مواقعها على قمم الجبال أو على منحدراتها .

والمدن المسورة هى المدن التى تقوم فى الأراضى المنبسطة المكشوفة سواء كانت أرضاً

سهلة كما هو الشأن فى سهل تهامة الذى تقوم فيه مدينة الحديدة ومدينة زبيد وكلاهما تحيط بهما الأسوار أو أرض الهضاب المنبسطة كما هو الشأن فى الهضبة الشمالية من أرض اليمن حيث تقوم مدينة صعدة المسورة أو كانت منطقة حوضية واسعة وسط الجبال كما هو الشأن فى قاع صنعاء حيث تقوم مدينة صنعاء المسورة .

والشكل العام للمدن المسورة هو الشكل الدائرى ومن ثم كانت الأسوار التى تحيط بها تتخذ شكل الدائرة أو قريباً منها . أما الأشكال الهندسية الأخرى التى تتصف بها بعض المدن فغير معروفة بين مدن اليمن . والشكل الدائرى هو السمة البارزة التى تميز الغالبية العظمى من المدن العربية القديمة قبل أن تتطور تطورها الحديث . وربما كان الشكل الدائرى للمدينة هو أفضل الأشكال التى تيسر الدفاع عنها وحمايتها من جميع جوانبها كما أنه يضفى على المدينة بنية محتشدة تساعد السلطات الإدارية على ضمان السيطرة عليها ويقلل المسافات بين أجزائها المعمورة .

أما المدن التى تقوم على قمم الجبال فإنها تأخذ شكل امتداد القمة فإن كانت مستديرة كان الشكل العام للمدينة مستديراً وإن كانت على شكل مربع أو مستطيل أو مثلث اتخذت المدينة نفس الشكل . والمساكن فى هذه المدن تظهر متراصة على طول حواف القمة الجبلية وتبدو بظهورها التى تتجه نحو الخارج على شكل حائط متصل ويظهر كما لو كان امتداداً رأسياً لجوانب القمة الجبلية وفى هذه الحالة تقوم مقام الأسوار .

أما المدن التى تقوم على منحدرات الجبال فليس لها شكل محدد إذ أنها تمتد على هذه المنحدرات فى غير نظام ويكون امتدادها حسب ماتمليه طبيعة المنحدرات الجبلية . والظاهرة التى تميز هذه المدن أن المساكن تكون فيها متفرقة وعلى مستويات مختلفة من جانب الجبل . ولاتحاط هذه المدن عادة بأية أسوار لأن مجرد وقوعها على منحدرات الجبال يكفل لها الحماية الطبيعية ومن ثم كان انتشار المساكن فيها وتفرقها .

مدينة صنعاء :

هناك مدن عظمى تسيطر بكثرة سكانها على المدن الأخرى التى توجد معها فى نفس الدولة وفيها تتركز غالبية سكان الحضر . فإذا كانت مدينة القاهرة هى المدينة المسيطرة فى مصر وكانت بيروت فى لبنان ودمشق فى سوريا وبغداد فى العراق والرباط فى مراكش فإن صنعاء هى المدينة المسيطرة فى اليمن . فهى بسكانها الذين يبلغون نحوا من ١٣٥ ألف نسمة تعد أكثر مدن اليمن وفيها يتركز ٣٨,٥٪ من مجموع سكان العواصم اليمنية الأخرى وبينها فى الأهمية

بالنسبة لعدد السكان مدينة الحديدة ويقيم فيها ٨٠٣١٤ نسمة أو مايعادل ٢٣٪ من مجموع سكان العواصم اليمنية ثم مدينة تعز ويقيم فيها ٧٨٦٤٢ نسمة أو مايعادل ٢٢,٤٪ .

ومدينة صنعاء تتوسط أرض اليمن وتقوم فى منطقة حوضية منبسطة السطح تعرف بقاع صنعاء أو قاع أرحب وهى عبارة عن ثنية مقعرة كبيرة يبلغ طولها نحوا من ٣٠ كيلو متراً وتمتد من وادى أحجار فى الغرب إلى جبل طيال فى الشرق ويحدها شمالا بلاد أرحب وجنوباً بلاد سنحان وشرقاً منطقة بنى بهلول وبنى حشيش وغرباً منطقة بنى مطر » .

والأرض التى تقوم عليها مدينة صنعاء تتألف من رواسب رملية وغرينية جرفتها مياه السيول التى تنحدر من الجبال المجاورة . ويتراوح سمك هذه الرواسب بين ٣٠ متراً و ٦٠ متراً وهى تختزن فى باطنها كميات هائلة من المياه الجوفية التى يستغلها الأهالى فى الأغراض المنزلية والزراعية .

وتقوم المدينة فى القطاع الجنوبى من القاع فى بقعة تنحصر بين جبل نقم فى الشرق وجبل عيبان فى الغرب وكانت نواتها الأولى عند حضيض جبل نقم وتمتد غرباً حتى مجرى السايلة أما بقية القاع إلى جانبها فكانت أرضاً زراعية يستغلها الأهالى فى إنتاج مايحتاجون إليه من محاصيل وخضر وكان بها الكثير من بساتين الفاكهة (شكل ٧-٣) .

وصنعاء مدينة قديمة يرجع تاريخها إلى ما قبل العصر الإسلامى بقرون عديدة . وهى ذات شكل دائرى ومسورة بسور يعود تاريخه إلى أكثر من ٨٠٠ سنة مضت وقد أقامه طغتكين بن أيوب الملقب بسيف الإسلام الأيوبى ويروى بعض المؤرخين أن هذا السور قد بنى أيام الحميريين القدماء وأن الذى بناه هو شاعر أوتر الملك الحميرى وأن طغتكين لم يكن إلا مجدداً له .

وأقدم أحياء صنعاء هو القاعة التى تقع فى الطرف الشرقى من المدينة فى مكان مرتفع وهو النواة الأولى المدينة وإلى جانبه من ناحية الغرب يوجد السوق الكبير وما يضمه من حوانيت وخانات وما يجاوره من مناخات قديمة لإبل القوافل . وربما كانت هذه المنطقة فى يوم من الأيام تمثل الحافة الغربية للمدينة القديمة إلا أنها تشغل الآن وسط المدينة .

وصنعاء الإسلامية امتدت غربا حتى بلغت السايلة وهى مجرى مائى يشق وسط المدينة حاليا ويجرى من الجنوب إلى الشمال وفى العهد الأيوبى فى نهاية القرن الثانى عشر امتدت المدنية غربى مجرى السايلة لكى تضم مابعرف بحى بستان السلطان .

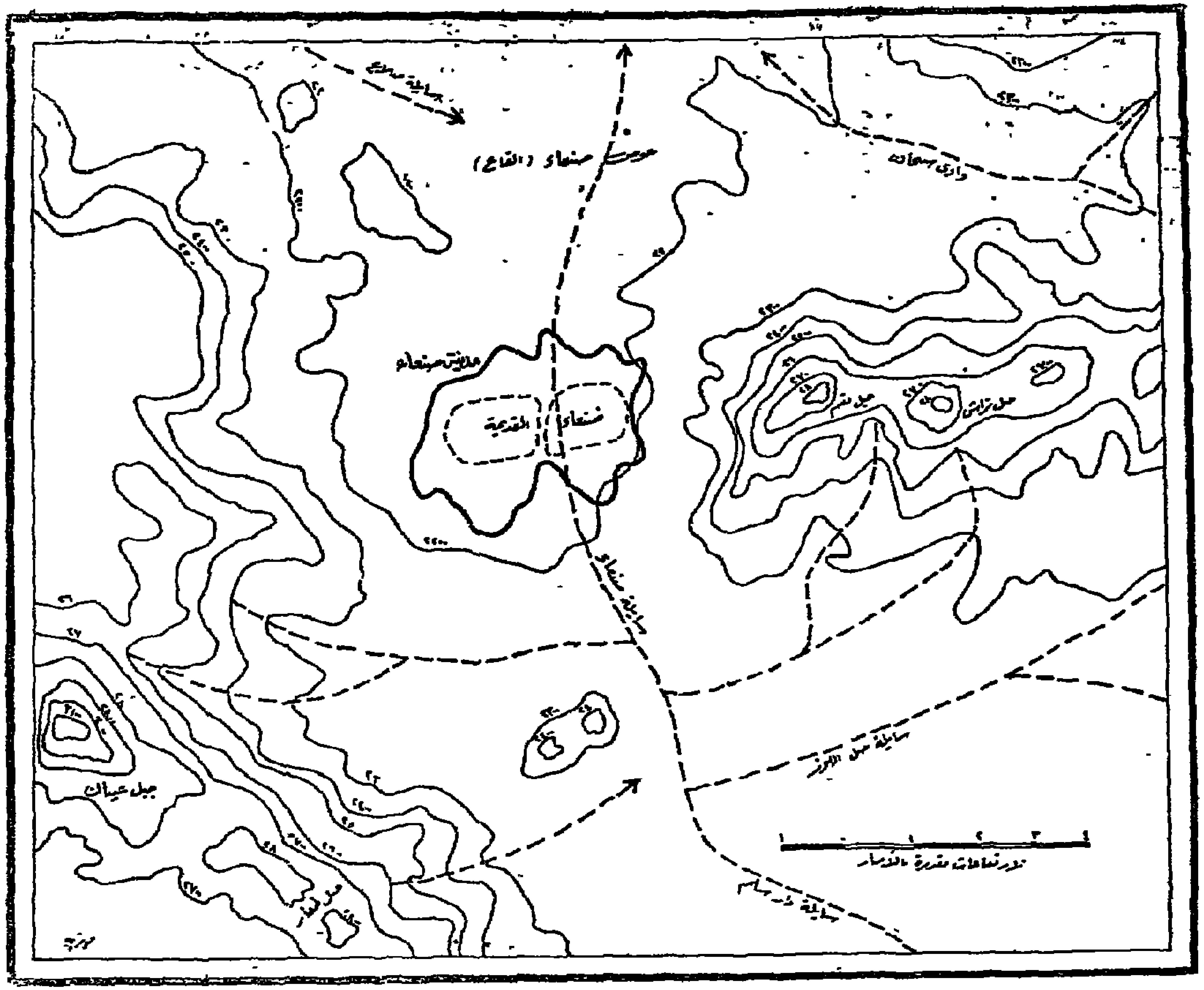

شكل ٧ ـ ٣ : موقع مدينة صنعاء في جنوب قاع صنعاء

والجالية اليهودية التي كانت تقيم في صنعاء القديمة كانت تقيم على الجانب الشرقي لمجرى السايلة (أى فى غرب المدينة القديمة) إلا أنهم أخرجوا من ذلك الموقع في القرن السابع عشر وأقاموا فى مكان آخر كان يقع فى غربي السايلة يعرف ببير الغرب .

وكانت كل من صنعاء القديمة بير الغرب يحيط بهما سور من الطين وكانت تصل بينهما بوابات تقع فى المنطقة التي يشغلها حالياً جامع المتوكل . وفيما بين الاثنين وإلى الجنوب منهما كانت توجد مقبرة خزيمة التي بنى أكثرها الآن .

وتاريخ صنعاء تاريخ طويل ومنوع وربما كانت لها صفة دينية قبل العهد الإسلامي . وكان بها قصر جميل هو على مقربة من المسجد الكبير الحالى هو قصر غمدان وكان ذا طوابق عديدة

وقبيل الإسلام بقليل بنى الأحباش الذين غزوا اليمن كنيسة فى صنعاء هى القاليس أو القلس وموقعها مزار للسياح الذين يزورون اليمن حاليا .

وفى نهاية القرن السادس وصلت إلى اليمن حملة فارسية وضمت صنعاء إلى ممتلكاتها . وقد تزاوج الفارسيون مع السكان ولعدة قرون قسمت صنعاء فيما بين هؤلاء الفرس المتعربين وبين قبيلة بنى شهاب الصنعانية . ومع هؤلاء الحكام من الفرس كان تعامل النبي عندما دخل الإسلام بلاد اليمن .

وحتى القرن التاسع كان لمسيحيي صنعاء رئيس ديني خاص يعرف باسم بابا صنعاء . ويبدو أن هؤلاء المسيحيين قد فنوا فى الجماعات الإسلامية وهذا عكس ماحدث مع اليهود فإنهم بقوا كوحدة دينية منفصلة وكانوا يؤلفون نحوا من ربع السكان . وقد غادروا اليمن فى عام ١٩٤٩ وقبل أن يغادروها فرض عليهم الإمام أحمد أن يعلموا المسلمين الصناعات التي كانوا يمارسونها .

وأقدم أثر إسلامى فى صنعاء هو الجامع الكبير الذى أمر بإنشائه النبي صلى الله عليه وسلم وقد أقيم بجوار قصر غمدان فى حديقة أحد الحكام الفارسيين وقد بنى أحد حكام صنعاء فى العصر العباسى مجرى باطنياً يحمل الماء إلى صنعاء هو مجرى البرمكى وقد ظل هذا المجرى يمد صنعاء بالماء لعدة قرون .

وكان للسور القديم القائم حول مدينة صنعاء عدد من الأبواب كانت تغلق فى المساء حماية للمدينة وضماناً لأمنها ، نذكر منها :

١ ـ باب اليمن فى جنوب صنعاء .　　٢ ـ باب شعوب فى الشمال .

٣ باب خزيمة فى الجنوب الغربى .　　٤ ـ باب السباح فى الغرب .

وكانت هذه الأبواب فى القطاع الشرقى من المدينة وهو النواة الأولى .

٥ ـ باب البلقة .　　　　　　٦ ـ باب الروم .

وكانا فى القطاع الغربى من المدينة وهو بير الغرب .

وما زال البعض من هذه الأبواب قائماً حتى اليوم أما البعض الآخر فقد هدم مع أجزاء من السور . (شكل ٧ ـ ٤) .

بنية مدينة صنعاء :

المدينة اليمنية مازالت تبدو عليها حتى اليوم مسحة العصور الوسطى وذلك بسبب العزلة الطويلة التى فرضت على اليمن سواء بسبب ظروفها الطبيعية أو بسبب السياسة التى إتبعها الأئمة فى غلق النوافذ على الشعب فى سبيل بقائه خاضعاً لسيطرتهم الكاملة . من أجل هذا بقيت الأسوار التى تحيط بالمدن اليمنية قائمة حتى اليوم ومن شأن هذه الأسوار أن تحد من اتساع المدينة ونموها وتطورها .

وقد بقى سور مدينة صنعاء التى تعتبر أكبر مدن اليمن قائماً حتى قيام الثورة ضد الحكم الإمامى فى عام ١٩٦٢

فكانت أول خطوة خطتها المدينة نحو التطور هى هدم الجزء الأكبر من هذا السور فى نفس العام . ومنذ ذلك الوقت والمدينة تنمو وتتسع فى جميع الاتجاهات نحو الشمال والجنوب ونحو الشرق والغرب ولكن فى أسلوب يختلف تماماً عما كانت عليه الأوضاع من قبل .

والواقع أن نمو سكان المدينة بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة كالظروف الطبيعية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية قد أسهمت جميعاً فى تشكيل البنية التقليدية لمدينة صنعاء فالعوامل الطبيعية كالموقع والعوامل الاقتصادية وخاصة مايتعلق باستعمالات الأرض والعوامل الاجتماعية وخاصة عامل السيطرة الذى تفرضه المنطقة التجارية المركزية على الاستعمالات الأخرى فى المدينة وعامل التكتل وميل المؤسسات التى تنتمى إلى نوع واحد (من استعمالات الأرض) إلى التقارب بعضها من بعض والقيود التى تفرضها السلطات الإدارية بتحديد ـ استعمالات الأرض الحضرية لأغراض ترتبط بالمصلحة العامة كنشر التعليم والمحافظة على الصحة العامة وضمان سهولة النقل والحركة داخل المدينة والحرص على مظهرها وأمن سكانها كل أولئك تعمل معاً ويتفاعل بعضها مع بعض فى تشكيل التركيب النهائى لاستعمالات الأرض داخل المدينة وخارجها وبالتالى تحدد المظهر العام للمدينة .

وإضافة إلى ماسبق فإن عامل التطور التكنولوجى وخاصة مايتعلق بتطور وسائل النقل وحركة التصنيع والتأثر بمظاهر الحضارة الغربية تعد عاملا أساسياً فى تطور المدينة وتركيبها النهائى.

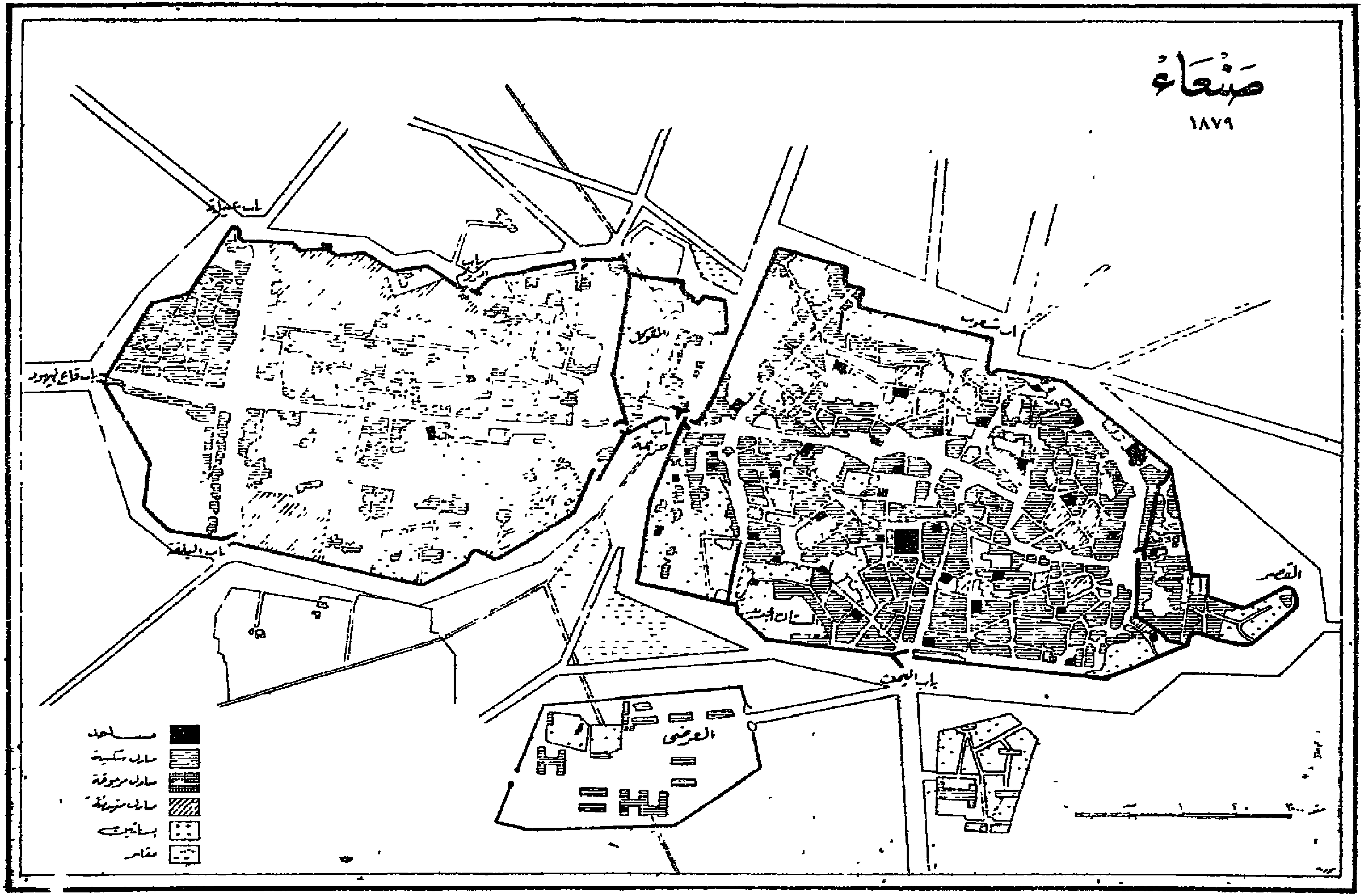

شكل ٧ ـ ٤ : أبواب مدينة صنعاء

مناطق السكن :

هناك تباين كبير بين مناطق السكنى القديمة ومناطق السكنى الحديثة فالأولى تظهر عليها سمات الطابع التقليدى القديم بمساكنها الصغيرة محتشدة جنباً إلى جنب وشوارعها الضيقة الملتوية . أما الثانية فيميزها بيوتها الفسيحة وشوارعها الواسعة نسبياً وطرقها المستقيمة وميادينها المديدة .

ومما يميز هذه الأحياء أن مساكنها قد هيئت بحيث تستقبل وسائل الحياة الحديثة من كهرباء وماء كما زودت بالحمامات والمراحيض . وقد كان ذلك سبباً من الأسباب التى دعت بعض من تستهويهم متع الحياة من سكان القطاع القديم من مدينة صنعاء إلى أن يهجروا مساكنهم الأولى ويبنوا لهم منازل على الطراز الحديث فى الأحياء الجديدة .

مناطق الضواحى :

بعد قيام الثورة برزت ظاهرة الضواحى المكشوفة حول مدينة صنعاء كسمة حضرية جديدة وذلك بعد أن نمت المدينة إلى حد ضاقت عنده الأرض المفتوحة وعجت بالمساكن والحوانيت داخل حدودها وبعد أن أخذت المساكن تغير على الأرض الزراعية المجاورة وتنتشر من نواتها القديمة نحو الخارج مكونة مستوطنات على طول الطرق الرئيسية التى تتجه نحو الحديدة وتعز وصعده .

وتعتبر الروضة التى تبعد عن صنعاء بنحو عشرة كيلو مترات أهم الضواحى وأصلحها للسكنى فى بيئة بعيدة عن ضجيج المدينة وازدحامها أضف إلى ذلك سهولة المواصلات بينها وبين مدينة صنعاء . كما تعتبر امتداداً لمدينة صنعاء إذ أن أغلب سكانها من أسر صنعانية ومنهم من يقيم فيها إقامة دائمة ومنهم من يزورها على فترات . ثم أن مساكنها ومبانيها شبيهة بمثيلاتها فى مدينة صنعاء سواء فى شكلها العام أو فى عمارتها و فى المواد التى تبنى نفسها إلا أن انتشارها وتوزيعها فى رقعة الأرض التى تشغلها مختلفة اختلافا بينا . فهى هنا متفرقة ومبعثرة فى وسط المزارع مقابل التكدس والاحتشاد الذى يميز مساكن مدينة صنعاء .

والواقع أن الروضة فى صورتها العامة أشبه ماتكون بالحديقة لأن كل مسكن من مساكنها يقوم مستقلا وسط حقل من الأرض الزراعية التى تنتج كافة المحاصيل والفاكهة وبصفة خاصة الأعناب التى تشتهر بها . (شكل ٧ — ٥) .

ويربطها بمدينة صنعاء طريق مرصوف رصفاً جيداً وتجرى عليه السيارات دون انقطاع ليلا ونهاراً وهى مدينة مكشوفة ولا تحيط بها أية أسوار ويقيم بها نحو ٦٠٠٠ نسمة .

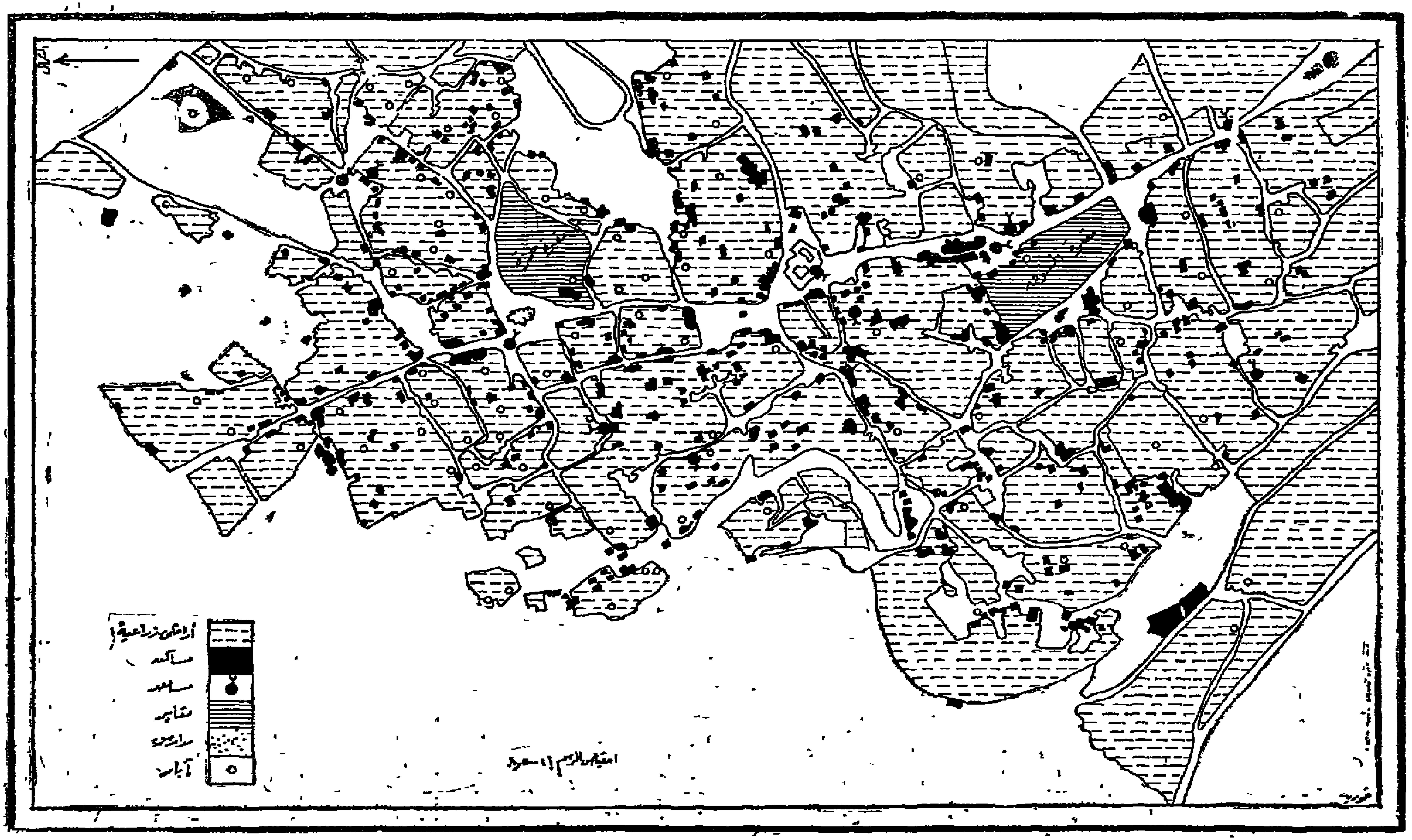

شكل ٧ ـ ٥ : ضاحية الروضة

المناطق الصناعية فى صنعاء :

لم يكن فى صنعاء القديمة صناعات تتطلب التركز فى مناطق خاصة لأنها جميعاً كانت كتهذيب أحجار البناء واعداد الأبواب والنوافذ وما تتطلبه من زخارف وهذه جميعاً كانت تزاول فى مواقع الأبنية نفسها فإن الصناعات الأخرى كصناعة الحلى من الذهب والفضة وصناعة الأسلحة البيضاء (الخناجر) كان يتولاها اليهود فى مناطق سكناهم فى القطاع الغربى من مدينة صنعاء أول الأمر ثم فى منطقة بير العرب فيما بعد أو كانوا يقومون بتصنيعها فى الأسواق الفرعية المخصصة للاتجار فيها فى سوق الملح المركزى .

أما فى الوقت الحالى فقد ظهرت صناعات جديدة لم تكن معروفة من قبل كصناعة الغزل والنسيج وصناعة إصلاح السيارات وصيانتها وصناعة خزانات المياه ومد الأنابيب وأعمال السباكة والكهرباء كما أن صناعات أخرى كانت قائمة من قبل ولكنها توسعت كثيراً كالنجارة والحدادة . إلا أن المؤسسات التى تتولى هذه الصناعات جميعاً لم تقم وفق تخطيط منظم وإنما ترى موزعة فى أنحاء المدينة على غير هدى . ولايستثنى من ذلك إلا صناعة الغزل والنسيج قامت فى الطرف الشمالى لمدينة صنعاء حيث تتسع الأراضى التى تتطلبها إقامة منشأة كبيرة كهذه المنشأة وإلا صناعة الحدادة التى توسعت كثيراً بسبب اتجاه السكان نحو صناعة أبواب المنازل والمحال التجارية من الحديد وهذه ليس لها مكان معين وإن كانت تقوم فى أنحاء مختلفة من أطراف المدينة .

الأسواق التجارية فى صنعاء :

التجارة هى الحرفة الرئيسية الثانية التى يمارسها اليمنيون بعد حرفة الزراعة وهم تجار بطبيعتهم وقد احترفوا التجارة منذ زمن مبكر بل إن حضارتهم الأولى التى قامت على أيدى المعينيين والسبأيين القدامى كانت حضارة تجارة وتبادل تجارى . لهذا احتلت الأسواق التجارية لديهم مكانة هامة وكانت بالنسبة لمدنهم القلب النابض فيها .

وصنعاء كعاصمة قديمة وحديثة لبلاد اليمن تتمتع بحركة تجارية ضخمة فهى المركز الرئيسى الذى تتجمع فيه تجارة البلاد جميعاً ومنه توزع السلع والبضائع على مختلف المدن . وأكبر أسواق صنعاء وأشهرها دون منازع هو سوق الملح .

سوق الملح :

هو أقدم الأسواق فى صنعاء وما زال حتى اليوم يحتفظ بصورته التقليدية القديمة فهو ليس سوقاً واحداً وإنما هو مجموعة من الأسواق قامت جميعاً إلى جانب بعضها البعض وكل منها يتخصص فى الاتجار فى سلع معينة ومن الأسواق الفرعية التى ينتظمها هذا السوق الكبيرة :

سوق النحاس وسوق الفضة (المخلاص) وسوق الذهب وسوق العقيق .

وسوق العطارة .

وسوق القماش .

وسوق المبساطة (الأبسطة) .

وسوق السلب (الحبال) .

وسوق الجنابى أو الأسلحة البيضاء .

وسوق العنب .

وسوف الحب .

وسوق الحدادة .

وهذه جميعاً يضمها اسم واحد هو سوق الملح ويقع فى مكان متوسط من قلب صنعاء وتقوم إلى جانبه المستودعات التى تخزن فيها السلع والمتاجر والنزل التى ينزل فيها التجار الوافدون إلى المدينة .

ومما يميز هذا السوق إلى جانب التخصص الذى يظهر فى أسواقه الفرعية أن الحوانيت فيه صغيرة بحيث لاتتعدى مساحة الواحد منها بضع أمتار مربعة وأنها متلاصقة وأن الشوارع التى تنفتح عليها ضيقة حتى لتبدو كالأزقة .

وقد كان هذا السوق بموقعه المتوسط فى قلب صنعاء القديمة وبما يضمه من أسواق فرعية وحوانيت وما يحتويه من بضائع وسلع متنوعة يسد حاجة الأهالى وبذا لم تكن ثمة حاجة إلى إقامة محال تجارية أخرى فى أحياء المدينة المختلفة فكانت هذه الأحياء (أو الحارات) كما يسميها المواطنون مناطق خالصة للسكنى والترويح عن النفس فإلى جانب المساكن التى أقيمت فيها كان هناك الكثير من البساتين التى تنتشر فى أنحاء المدينة المختلفة وتضفى عليها جواً من الراحة والانتعاش .

وحتى عندما توسعت المدينة القديمة فى القرن الثانى عشر وامتدت خارج السور القديم إلى الغرب من مجرى السيالة وكونت نواة أخرى فى منطقة بير الغرب لم تدع الحاجة إلى إقامة سوق جديد فى هذه المنطقة اكتفاء بالخدمات التى يؤديها سوق الملح ولهذا ظلت أحياؤها مناطق سكنية فأقيمت بها المساكن وأحاطت بها البساتين وبنى حولها سور آخر مكمل للسور القديم الذى كان يحيط بالنواة الأولى لمدينة صنعاء . وهكذا ظلت الحركة التجارية فى صنعاء

محصورة فى نطاق سوق الملح كما ظل حجم المدينة محدوداً وسكانها محدودين إلى أن قامت الثورة وانطلقت حركة التوسع العمرانى والسكانى من العقال الذى قيدها قروناً طويلة .

وعندئذ هدمت الأسوار التى كانت تحيط بكلا بقطاعى المدينة وامتد العمران فى كافة الاتجاهات على حساب الأراضى الزراعية المجاورة وأقيمت المتاجر الحديثة واتسع النشاط فى كافة ميادين الإنتاج والخدمات وأقبل سكان الريف على المدينة وزادت أعدادهم زيادة ضاعفت من حركة التوسع العمرانى والنشاط التجارى . وقد ساعد على ذلك تدفق الأموال السعودية والمصرية كأثر من آثار الحرب الأهلية التى امتدت سبع سنوات كاملة بعد قيام الثورة فى عام ١٩٦٢ ونتيجة لما يبعث به المهاجرون من أبناء اليمن الذين هرعوا إلى بلاد — البترول العربية .

وكان من آثار ذلك أن انتشرت المحال التجارية فى الأحياء الجديدة وأن تحولت واجهات المنازل القديمة فى قطاع بير الغرب إلى حوانيت للبيع والشراء وهكذا لم تعد حركة التجارة والنشاط التجارى قاصرين على التعامل فى سوق الملح وحده وإنما عمت أحياء مدينة صنعاء جميعاً القديم منها والحديث .

العمارة وطراز البناء فى صنعاء :

حافظت مدينة صنعاء فى مبانيها القديمة والغالبية العظمى من مبانيها الحديثة على النظام المعمارى وطراز البناء القديم الذى يرجع إلى العهد الحميرى . فالحجارة هى مادة البناء الرئيسية ولديهم منها نوعان قلما يخلو منهما أى من المبانى هما حجر البازلت الأسود والحجر الرملى بألوانه المتعددة بين الأبيض والأحمر والبنى والأخضر والرمادى .

ويهيىء هذه الحجارة لأغراض البناء عمال مهرة يقضون تشذيبها وتشكيلها ساعات طوال بل أياما . وهم لا يستعملون نوعا واحدا من هذه الحجارة وإنما يعمدون إلى التنسيق بين ألوانها المختلفة بحيث تبدو الجدران وواجهات المنازل مزركشة فى أشكال فنية رائعة كما أنهم يعمدون إلى تكون الفتحات فى هذه الواجهات سواء كانت للنوافذ أو الأبواب ذات عقود نصف دائرية يطوقها إطار من أحجار البازلت السوداء .

هم بطبيعتهم فنانون يميلون إلى تعدد الألوان فتراهم يزينون هذه العقود بتركيبات زجاجية ذات ألوان مختلفة من أحمر وأزرق وأخضر وأصفر داخل إطار دقيق من الجص الأبيض تبدو فيها الألوان متناسقة إذا نظرت إليها من الداخل فى وضح النهار أو من الخارج فى أثناء الليل عندما تضاء الأنوار فى الداخل .

وحتى أبواب المنازل والمحال التجارية وهى فى أغلبها من الحديد فإنهم يزركشونها بأشكال هندسية غاية فى الروعة والفن ثم يلونونها بالعديد من الألوان الزاهية حتى ليخيل لمن ينظر

إليها وهو يسير فى أى شارع من شوارع المدينة كأنه يسير وسط سياج من الزهور الزاهية يحف به من كلا جانبيه .

وهذا لم يحل بطبيعة الحال دون إقامة الكثير من المبانى الجديدة بطرق البناء الحديثة التى تستعمل فيها الخرسانة المسلحة والطوب الرملى بدلا من الحجارة التقليدية إلا أن مايقام منها على هذا النحو يعتبر قليلا بالنسبة لما يقام بالطرق التقليدية القديمة .

وتتألف المنازل فى أغلبها من طوابق عدة ترتفع إلى الملا فتبدو كالحصون وهى تخلو تماماً من الشرفات ويخصص كل طابق لغرض منزلى معين وتحتل المطابخ عادة أحد الطوابق العليا من المنزل . ويحرص اليمنيون دائماً على أن يخصصوا إحدى القاعات الواسعة فى الطابق العلوى لمضغ القات حيث يجتمع الاصدقاء بعد الظهر من كل يوم لهذا الغرض . ومن عادتهم أن تكون النوافذ فى هذه القاعة ذات قواعد منخفضة فى مستوى لايعلو كثيراً عن أرض القاعة التى يفرشونها بالبسط ويزودونها بالطنافس والمساند ليتسنى لهم رؤية المنظر الخارجى وهم جلوس أرضاً .

ويبنى السلم عادة فى وسط المبنى ومن حوله تتوزع الحجرات وهم يبنونه من الحجارة ويكون مصمتا وذا درجات عالية نسبياً حتى ليشق صعوده على غير اليمنيين .

المشاكل التى تواجه مدينة صنعاء :

أولا : التوسع العمرانى يلتهم الأراضى الزراعية الخصبة :

من المشاكل الكبرى التى تواجه التوسع العمرانى فى مدينة صنعاء أن الحركة العمرانية الكبيرة التى انطلقت من عقالها بعد هدم أسوار المدينة فى عام ١٩٦٢ امتدت فى الاتجاهات جميعاً والتهمت الأراضى الزراعية الخصبة التى كانت تحيط بالمدينة ، وتزودها بحاجتها من الحبوب والخضر والفاكهة الأمر الذى أدى إلى اتساع ظهير المدينة وفرض عليها الحصول على حاجتها من هذه المنتجات من جهات بعيدة مع ماهو معروف من صعوبة المواصلات .

والسبيل إلى حل هذه المشكلة هو ضرورة اعداد برنامج لسياسة تخطيطية حكيمة توقف التوسع العمرانى فى الأراضى الزراعية وتوجهه نحو الأراضى الجبلية الجرداء المجاورة .

وثانياً : حركة الأعمار عاجزة عن استيعاب السكان المتزايدين :

منذ أن قامت الثورة على الحكم الإمامى فى عام ١٩٦٢ انفتحت البلاد على العالم الخارجى . وصحب ذلك انفتاح مدينة صنعاء أمام الوافدين من الخارج أو من الريف اليمنى . فلقد كان الأئمة يحولون دون أى توسع فى المدينة ويقفون فى وجه أية هجرة إليها من الريف اليمنى خشية

أن تكثر العناصر التى تؤيد بعض القبائل المناوئة فيكون ذلك سبباً فى زعزعة سيطرتهم على البلاد . وبانتهاء الحكم الإمامى وانطلاق الحريات وفد على مدينة صنعاء سيل من سكان الريف اليمنى سعياً وراء أبواب جديدة للرزق .

وليس لدينا إحصاء دقيق لاعداد الوافدين إلى صنعاء من الريف ولكن لدينا من الدلائل ما يؤكد هذه الهجرة الداخلية على نطاق واسع . فإذا أخذنا بالتقدير الذى أعلن عن سكان صنعاء فى عام ١٩٧٢ وهو ٨٩٠٩٢ نسمة تم عددهم كما تبينه الاحصاءات التى أجريت فى عام ١٩٧٥ وهو ١٣٤٥٨٨ نسمة تبين أن سكان صنعاء زادوا فى مدى ثلاثة أعوام فقط بمقدار ٤٥٤٩٦ نسمة بمتوسط سنوى يبلغ ١٥١٦٥ أو ما يعادل ١٦,٦٪ وهى نسبة تزيد كثيراً جداً عما تتحمله الزيادة الطبيعية فى عدد السكان والتى لا يمكن أن تتعدى ٢,٥٪ وهذا يؤكد أن للهجرة الداخلية نصيب كبير فى هذه الزيادة .

ومن الدلائل الأخرى التى تؤكد هذه الهجرة الداخلية مانلاحظه من مجرد مقارنة اعداد الذكور بأعداد الإناث فى مدينة صنعاء ماتبينه الأرقام التى سجلها الاحصاء السكانى فى عام ١٩٧٥ فى هذا الاحصاء بلغ عدد الذكور ٧٦٥٤٥ مقابل ٥٨٠٤٣ من الإناث وهذه الزيادة الكبيرة فى اعداد الذكور عن الإناث تعود بدون شك إلى هجرة الذكور من الريف اليمنى إلى مدينة صنعاء .

وإذا رجعنا إلى نسبة النمو الحضرى فى مدينة صنعاء التى تقدر بمعدل ١٦,٦٪ فى كل عام استطعنا أن نتنبأ بأن هؤلاء السكان سيتضاعفون فى مدى ست سنوات إذا سار النمو على هذا المعدل . ومضاعفة عدد السكان يعنى مضاعفة عدد المساكن وهذه أمر لاتتحمله اقتصاديات البلاد ولا إمكاناتها فى الأعمار والبناء .

وإذا قدرنا أن حركة الأعمار الحالية رغم نشاطها العظيم لم تستطع استيعاب الأعداد التى تزايدت فى السنوات الأخيرة التى أعقبت قيام الثورة الأمر الذى حدا بالكثيرين إلى سكنى المحلات التجارية والمبيت فيها قدرنا مدى الصعوبة التى تعترض المسئولين فى مواجهة الضغط السكانى على مدينة صنعاء .

ثالثاً : مشكلة موارد الماء :

تنحصر المصادر التى تغذى مدينة صنعاء بالماء فى موردين هما المجارى السطحية والمياه الجوفية .

أما المجارى السطحية فتنحدر فيها المياه من الجبال المجاورة وتصل إلى صنعاء فيرتوى منها السكان ويسقون مزارعهم التى كانت تنتشر حول المدينة وخلال مساكنها على نطاق واسع

ولعل مجرى السايلة الذى كان يخترق المدينة فى وسطها متجهاً من الجنوب إلى الشمال أهم تلك المجارى جميعاً لأنه كان دائم الجريان .

ولم يعد لهذه المجارى أية أهمية فى الوقت الحاضر لأنها كفت عن الجريان وأصبحت فائدتها قاصرة على تزويد المياه الجوفية بمورد يتجدد سقوط الأمطار فى كلا موسميها — الربيعى والخريفى .

أما المياه الجوفية فإنها توجد مختزنة فى الرواسب الرملية والغرينية التى تغطى أرض القاع الحوضى الذى تقع فيه مدينة صنعاء وهى رواسب جلبتها السيول من الجبال المجاورة وبسطتها فوق أرض القاع ويتراوح سمكها بين ٣٠ متراً و ٦٠ متراً . وترتكز هذه الرواسب على تكوينات رملية أخرى أرسبت فى الزمن الجيولوجى الثالث تعرف بمجموعة طويلة وهى الأخرى تعتبر خزاناً للمياه الجوفية العميقة بعد أسفل الأراضى التى تقوم عليها مدينة صنعاء . ومن كلا الخزانين تستمد مدينة صنعاء مياهها الجوفية :

ويحصل السكان على هذه المياه من آبار يحفرونها ويرفعون منها الماء اما بالطريقة التقليدية القديمة وهى طريقة الدلاء أو بواسطة المضخات .وقد أقامت الدولة مشرعاً لإسالة المياه فى مدينة صنعاء يعتمد على حفر مجموعة من الآبار العميقة وضخ الماء منها ثم توزيعه على المساكن بواسطة الأنابيب أو بنقله فى صهاريج تحملها العربات . (شكل ٧ — ٦) .

وأهم ما يلاحظ فى هذا الشأن أمران :

الأول: أن المياه الجوفية فى تناقص مستمر وأن مستواها يهبط دائماً وذلك نتيجة للزيادة المستمرة فى الكميات التى تضخ منها لمواجهة حاجة السكان الذين يتزايدن زيادة كبيرة . وقد روى عن مصـــدر مسئول أن الأهالى يضطرون فى بعض الأوقات التى يشح فيها ماء المطر إلى تعميق آبارهم مرة فى كل أسبوع هبوطا مع مستوى الماء الجوفى الذى ينخفض انخفاضاً سريعاً .

ولو أن الأمور استمرت على هذا الحال فإن موقفا عصيبا سيواجه لامحالة المسئولين عن تزويد مدينة صنعاء بحاجتها من المياه وإذن فلا بد من البحث عن مصادر أخرى للماء الجوفى فى مناطق بعيدة ثم سحبها إلى مدينة صنعاء وهذا مايجرى البحث فيه الآن .

الثانى : أن مدينة صنعاء ليس بها نظام عام للمجارى بحيث يصرف المياه المستعملة فى الأغراض المنزلية دون أن تختلط بالمياه الجوفية . والأمر متروك للاهالى بحيث يحفرون أباراً خاصة لتصريف الفضلات المنزلية وفى ذلك خطورة بالغة لأن كلا الآبار التى تصرف الفضلات والآبار التى يتزود منها الأهالى بالماء آبار سطحية ثم انها تحفر متقاربة وحلا لهذه المشكلة ينبغى المبادرة بتنفيذ شبكة المجارى فى العاصمة فى أسرع فرصة ممكنة .

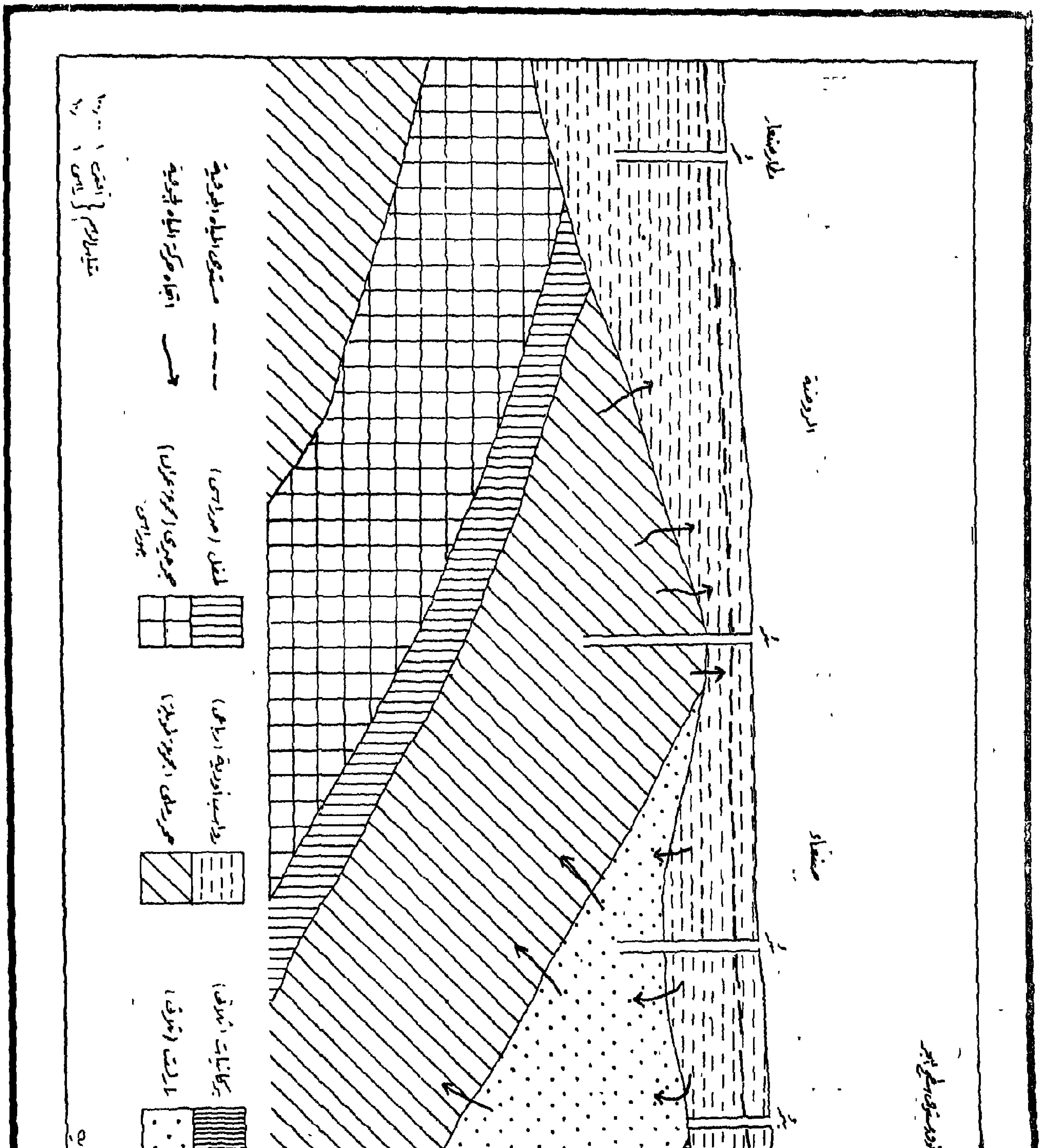

شكل ٧ ــ ٦ : قطاع هيدرولوجي لمنطقة صنعاء والروضة

رابعا : مشكلة الفوضى فى حركة البناء والاعمار :

أشرنا من قبل إلى أن مدينة صنعاء تقوم بها الآن حركة نشيطة فى مجال الإعمار وإقامة المبانى الجديدة وتجديد ماهو قائم من مبانى قديمة . كما أشرنا إلى أن توسعاً هائلا فى رقعة المدينة قد امتد خارج أسوارها القديمة بسبب الأموال التى تتدفق من الخارج . يدل على ذلك — الاحصاءات التالية بمنح التراخيص باقامة مبانى جديدة .

فى عام ١٩٧٠ منحت بلدية صنعاء ٨٧٦ رخصة بناء لمساحة مقدارها ٨٨١٤٤ متر مربع

١٩٧١	«	٨٦٩	«	«	٢٢٨٢٩٧	«
١٩٧٢	«	٩٢٣	«	«	٢٥٠٤٥٦	«
١٩٧٣	«	٩٨٧	«	«	٢٥١١٦٨	«
١٩٧٤	«	٨١٨	«	«	٢٧١٩٨٠	«
١٩٧٥	«	٨٩٠	«	«	٢٧٩٠٦٧	«

وقد يكون ذلك ظاهرة صحية فى حياة المدينة لو أن هذه المبانى كانت تقام وفق تخطيط سليم وأسس معمارية تتفق وحاجة الحياة العصرية إلا أننا نلاحظ أن الكثير من الشوارع الجديدة تمتد على غير هدى وأن الكثير من المبانى الجديدة لايراعى فى إقامتها أى لون من ألوان التخطيط أو التنظيم . وهذه حالة من الفوضى ينبغى كبح جماحها حتى تنمو الأحياء الجديدة على نسق يتناسب مع عصر التكنولوجيا الحديثة .

ومما يبشر بالخير أنه صدر قرار وزارى بإنشاء هيئة لتخطيط المدن فى دولة اليمن ترجو أن تضطلع بمسئولياتها وتكبح جماح الفوضى القائمة فى مجال البناء والإعمار .

خامسا : مشكلة الأماكن العامة ومجالس القات :

صنعاء كأكبر مدينة فى دولة اليمن وكعاصمة لها يؤمها الزوار والخبراء من بلاد العالم المختلفة وتقيم فيها الهيئة الحاكمة من وزراء وقضاة ورجال الأمن والقوات المسلحة تخلو خلواً يكاد يكون تاما من الأماكن العامة التى يجد فيها السكان متنفسا للراحة والمتعة ومجالا للتسلية والترفيه . فليس فى صنعاء سوى ناد واحد يستحق الذكر هو نادى الضباط وفيه يمارس الزوار بعض النشاطات الرياضية وليس بها إلا دار واحدة للسينما تعتبر من دور الدرجة الثالثة .

ويبدو أن اليمنيين لايميلون بطبيعتهم إلى ارتياد الأماكن العامة وإنما يفضلون عليها مجالس القات التى يعقدونها بعد الظهر من كل يوم وتعرف لديهم بالمقايل . وبيوت الطبقتين المتوسطة والعليا تحتفظ جميعاً بقاعة فسيحة فى طوابقها العليا وفيها يجتمع الأصدقاء كل يوم تقريباً فى ساعات مابعد الظهر لمضغ القات وتقوم هذه الاجتماعات مقام المجالس الأدبية والترفيهية .

ففيها تشحذ الأفكار ويتبارى الأدباء والفقهاء ويتدارسون فيما بينهم مختلف المواضيع كما يروون الكثير من الأشعار والملح والنكات .

وهي مجتمعات مفتوحة للأصدقاء وغير الأصدقاء فإليها يفد كل من يجد من نفسه ميلا للقاء الأخوان ورغبة في التمتع بما يجرى فيها من أحاديث ومساجلات على أن يصحب معه لفافته الخاصة من أوراق القات .

وربما كانت هذه أسوأ ما يمارسه اليمنيون من عادات فإلى جانب تأثير القات السيء على الصحة والقوى فإنه يذهب بالكثير من أموالهم ومدخراتهم لأنه غالى الثمن . وقد فكر بعض المسئولين كثيراً في محاربة هذه العادة إلا أن جهودهم ذهبت هباء بسبب تحكم فئة معينة من الموسرين وذوى النفوذ في زراعة أشجارها تلك الأشجار التي قضت على زراعة شجرة البن التي كانت في يوم من الأيام مصدر الثروة والرخاء في بلاد اليمن .

سادساً : مشكلة العمال العاطلين :

بلغ عدد العمال في مدينة صنعاء في عام ١٩٧٢ نحوا من ٢٦٠٠٠ عامل وكان عدد المتعطلين منهم عن العمل ١٠٦٤ أي بنسبة ٤٪ وفي عام ١٩٧٥ زادت هذه النسبة حتى بلغت ١١٪ وهذا يعني أن نسبة المتعطلين في مدينة صنعاء يزيدون زيادة كبيرة .

وإذا علمنا أن هؤلاء العمال يفدون من الريف وأنهم عمال زراعة لايجيدون أيا من الأعمال التي تتطلبها الحياة الحضرية استطعنا أن ندرك مدى الخطورة التي تترتب على بقائهم دون عمل .[1]

وربما كان العمل الذى يستطيعون ممارسته في المدينة هو الإسهام في أعمال البناء والأعمار كفعلة إلا أن هذا القطاع مزدحم بالعاملين فيه ومن ثم فإنه لايستطيع استيعابهم . وكثيراً مايرى هؤلاء العمال يتسكعون في شوارع المدينة ويعيشون فيها دون مأوى الأمر الذى قد يحولهم إلى متسولين أو منحرفين . ولامخرج من هذه المشكلة إلا بمحاولة جادة من جانب وزارة العمل والعمال لخلق فرص عمل لهم أو ردهم إلى الريف ثانية أو تهجيرهم إلى الخارج .

سابعاً : مشكلة الطرق :

تواجه الطرق والشوارع الممتدة في مدينة صنعاء أكثر من مشكلة

فهي أولا ترابية في أغلبها وبها الكثير من الحفر والحجارة المتخلفة من عمليات البناء والترميم مما يجعل السير فيها مهمة شاقة . ونسبة قليلة منها هي التي تم رصفها وهذه تكاد تقتصر على الطرق الحديثة الممتدة في أطراف المدينة وهي رغم رصفها الجيد تتناولها أيدى الحفر والتخريب مما يعرضها للتلف ويحولها إلى شبه بحيرات عقب سقوط الأمطار .

وعلى الرغم من أن البعض منها يتسع لسير السيارات إلا أن مخلفات المبانى تتراكم على كلا جانبيها وتشغل الجزء الأكبر منها ولاتترك لحركة المرور إلى مسارب ضيقة الأمر الذى يؤدى إلى وقوع الكثير من الحوادث .

وتكاد تخلو الشوارع بصفة عامة من الأرصفة وما يوجد منها إما أن يكون ضيقاً بحيث لايؤدى الغرض منه أو لايكون مرصوفاً وعندئذ يتعذر السير عليه أو أن أصحاب المحال التجارية التى تطل عليه يشغلونه ببضائعهم فلا يتركون مجالا لسير المشاة .

أما الشوارع التى امتدت دون وعى على طول المجارى المائية التى كانت تغذى مدينة صنعاء بالماء فإنها مازالت تتعرض للسيول الجارفة التى تتكون عادة بعد سقوط الأمطار مما يسبب لها التلف ويحفر فيها الأخاديد ولو أنه اتخذت الاحتياطات لمواجهة تلك الأخطار لما تعرضت لمثل ما تتعرض له .

وثمة مشكلة أخرى لاتقل أهمية عن المشاكل السابقة هى قذارة الشوارع . حقيقة أن هناك فئة من فتيان وفتيات الأحباش يتولون أعمال الكنس فى شوارع محدودة إلا أن هؤلاء من القلة بحيث لايستطيعون أداء المهمة على الوجه الأكمل . ثم أنهم يتركون القمامة ملقاة فى أماكن عديدة منها بحيث تكون مباءة للأمراض وتتجمع حولها الكلاب الضالة والذباب .

أنواع المدن اليمنية ومواقعها

١ ـ المدن المحصنة

المدن المحصنة ظاهرة شائعة فى اليمن بل تكاد تكون هى الصفة الغالبة فى المدن اليمنية جميعاً فليس ثمة مدينة أو مستوطنة فيها من غير تحصين . ولعل طبيعة القبائل التى لاتكف عن الغزو والإغارة والتى تقوم بينها المنازعات والمشاحنات دواماً هى التى دعت إلى هذا التحصين . وقد استمرت المنازعات والمعارك بين القبائل طوال عصور التاريخ وامتدت حتى الوقت الحاضر حتى أن الأمن أصبح مطلباً عزيز المنال وصار الانتقال فى بعض المناطق التى تسيطر عليها القبائل المعادية يكاد يكون أمراً مستحيلا .

وهناك قطاعات من أرض اليمن مازالت مغلقة تماماً وتكاد تكون مستعصية حتى على الهيئات الحكومية إذ تعيش فيها القبائل فى عزلة وشبه استقلال عن الحكومة المركزية .

وتتوافر الحماية الطبيعية للمدن القائمة على منحدرات الجبال وقممها العالية وقد عمد السكان إلى إقامتها فى هذه المواقع الحصينة حتى تستعصى على الغزاة والمغيرين ومثل هذه المدن ليست فى حاجة إلى أن تقام حولها الأسوار إذ أن مجرد وقوعها فى مستوى مرتفع يصعب الوصول إليه يكفل لها الحماية والأمن ويعوضها عن الأسوار. وليس من الضرورى أن تؤلف المساكن فى هذه المدن وحدة محتشدة تتراص فيها المنازل بعضها إلى جانب بعض والظاهرة الغالبة هى أن تبنى المنازل فيها متفرقة ولكن متقاربة وأن تقام فى مستويات مختلفة حسب طبيعة المنحدر الذى تقوم عليه .

أما المدن التى تقوم فى الأراضى المنبسطة المكشوفة فإنها تزود عادة بالأسوار والحصون المنيعة التى تكفل لها الحماية والأمن والمنازل فى هذه المدن تؤلف عادة وحدة محتشدة بحيث يضمها جميعاً السور الذى يقام حولها .

والأمثلة عديدة لكلا النوعين من المدن المحصنة وترى منتشرة فى أنحاء اليمن جميعاً .

فمن المدن الجبلية : حجة وشهارة وبيت نعامة والحميرة والقرعة وبيت راوح وبارد والشيخ وفرغان ومناخة .

ومن المدن المسورة : صنعاء وتعز وصعدة ورداع وزبيد وعمران ومعبر .

٢ - مدن قمم الجبال العالية :

قامت هذه المدن فى مواقع صعبة المنال حتى يعيش سكانها فى مأمن من الغزو والسطو . وقد اتخذ البعض منها كمراكز للإشراف على المدن والقرى التى تقع حولها فى مستويات من الأرض أدنى من مستواها ولهذا اتخذها الحكام المحليون عواصم يقيمون فيها هم ومن يتبعهم من حاميات وجند وأحسن مثل لذلك مدينة حجة .

وليست هذه المدن فى حاجة إلى أن تقام من حولها الأسوار إذ أن الارتفاع الهائل الذى ترتكز عليه يكفل لها الحماية الطبيعية . ولم تقم هذه المدن فى مواقعها العالية بهدف الحماية وحسب وإنما قامت كذلك لأسباب اقتصادية بحتة فالمعروف عن اليمن أنها منذ زمن قديم كانت ولاتزال موطناً لشجرة البن وأن اقتصادها كان يعتمد على إنتاج البن اعتماداً كبيراً . والمعروف كذلك أن شجرة البن لا تجود إلا فى المناطق التى يكتنفها الضباب وأن قمم الجبال العالية ترتفع إلى المستوى الذى تسبح فيه السحب وتزيد نسبة الرطوبة ومن ثم كان قيام المدن فى هذه المستويات العالية يستهدف قيامها حيث تجود شجرة البن .

٣ - مدن التجارة والأسواق التجارية :

اليمن بلاد التجارة والتجار فلقد حذق اليمنيون منذ القدم احتراف التجارة وكانت حضارتهم القديمة تعتمد على التجارة والتبادل التجارى إذ أنهم أدركوا أهمية الموقع الجغرافى لبلادهم واستغلوه أحسن استغلال فأقاموا العلاقات التجارية بينهم وبين الشعوب المحيطة بهم كانوا حملة التجارة بين بلاد الهند والصين من جهة وبين مصر والشام والعراق من جهة أخرى . وقد عرفوا أساليب التجارة ومسالكها ومواردها وكيف يحافظون عليها فساعدهم ذلك على احتكار سلع معنية كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة كانت هى الأساس الذى ارتكزت عليه حضارتهم القديمة :

فمن حضرموت احتكروا تجارة البخور واللبان .

ومن الهند والصين احتكروا تجارة التوابل والعطور .

ومن شرق أفريقية احتكروا تجارة العاج والجلود الثمينة .

ومن اليمن نفسها احتكروا تجارة العقيق والسيوف .

واتخذوا من القطاع الشرقى من بلادهم وهو القطاع الصحراوى طريقاً للقوافل التى كانت تحمل هذه التجارة بين الجنوب والشمال . وقد حبب إليهم هذا الطريق أنه يمتد فى أرض مستوية السطح يسهل اجتيازها وأنه يتجنب الأودية العديدة التى تمزق القطاع الجبلى

الأوسط والتى تقف عقبة فى وجه حركة الانتقال . ثم إن موارد الماء تمتد متقاربة على طوله دون انقطاع مما ييسر اقوافل الإبل اجتيازه .

ومع مضى الزمن قامت المحطات على طول هذا الطريق لكى تتزود منها القوافل بالماء والمؤن ولكى تصرف فيها بعض ما تحمل من سلع ومتاجر . ثم تطورت المحطات إلى مدن مزدهرة بسبب ما كانت تجبيه من مكوس على التجارة التى تمد بها وما تجمعه من ثروات من تبادل السلع التجارية فيها . وحول هذه المدن حيثما كان ذلك ممكناً كانت تمتد حقول القمح والشعير والذرة ومن حولها كانت تموج حدائق النخيل وأشجار الفاكهة .

وهكذا ازدهرت المدن وتجمع فيها مزيد من السكان فكثرت حركة العمران وقامت فيها القصور وخانات التجار كما قامت المعابد ومن المدن التجارية الرئيسية التى قامت على طول هذا الطريق ظفار وسوازن وشبوه وقنا وميفعة ومأرب ومعين ونجران . إلا أن أغلب المدن قد اندثر أو فقد أهميته بسبب تحول التجارة عن هذا الطريق (شكل ٧ — ٧) .

ومدن الأسواق الحالية فى دولة اليمن على نوعين :

أما مدن النوع الأول فهى المدن التى تعتبر أسواقاً عامة لبلاد اليمن جميعاً ففيها تتجمع التجارة الواردة من بلاد العالم الخارجى ومنها توزع على بقية المدن وهى على هذا النحو تتركز فيها تجارة الجملة وتعتبر أسواقاً دائمة .

والمدن التى تنتمى إلى هذا النوع كل من صنعاء العاصمة الحالية للدولة وتعز العاصمة السابقة والحديدة الميناء الرئيسى فى اليمن .

أما مدن النوع الثانى فهى المدن التى تعتبر أسواقاً محلية وهذه تتوسط فى العادة مجموعة من القرى وفيها تتجمع سكانها مرة أو مرتين فى كل أسبوع اتبادل السلع وابتياع حاجتهم من البضائع المستوردة كالشاى والسكر والأقمشة والملابس .

والمدن التى تنتمى إلى هذا النوع كثيرة جداً وهى منتشرة فى أنحاء اليمن جميعاً ولكننا — نكتفى هنا بالاشارة إلى مدن الأسواق التى توجد فى ناحية عزلة بنى يزيد وفى ناحية اللحية.

٤ — مدن الأودية :

ساعدت الانكسارات والعيوب التى تعرضت لها أرض اليمن على أن تمزقت وتكون فيها العديد من الأخاديد والأودية وساعدت الأمطار التى تسقط عليها فى موسمين متعاقبين من كل عام أن سالت المياه على جوانب الجبال وانحدرت فى الأودية مكونة مسيلات ومجارى

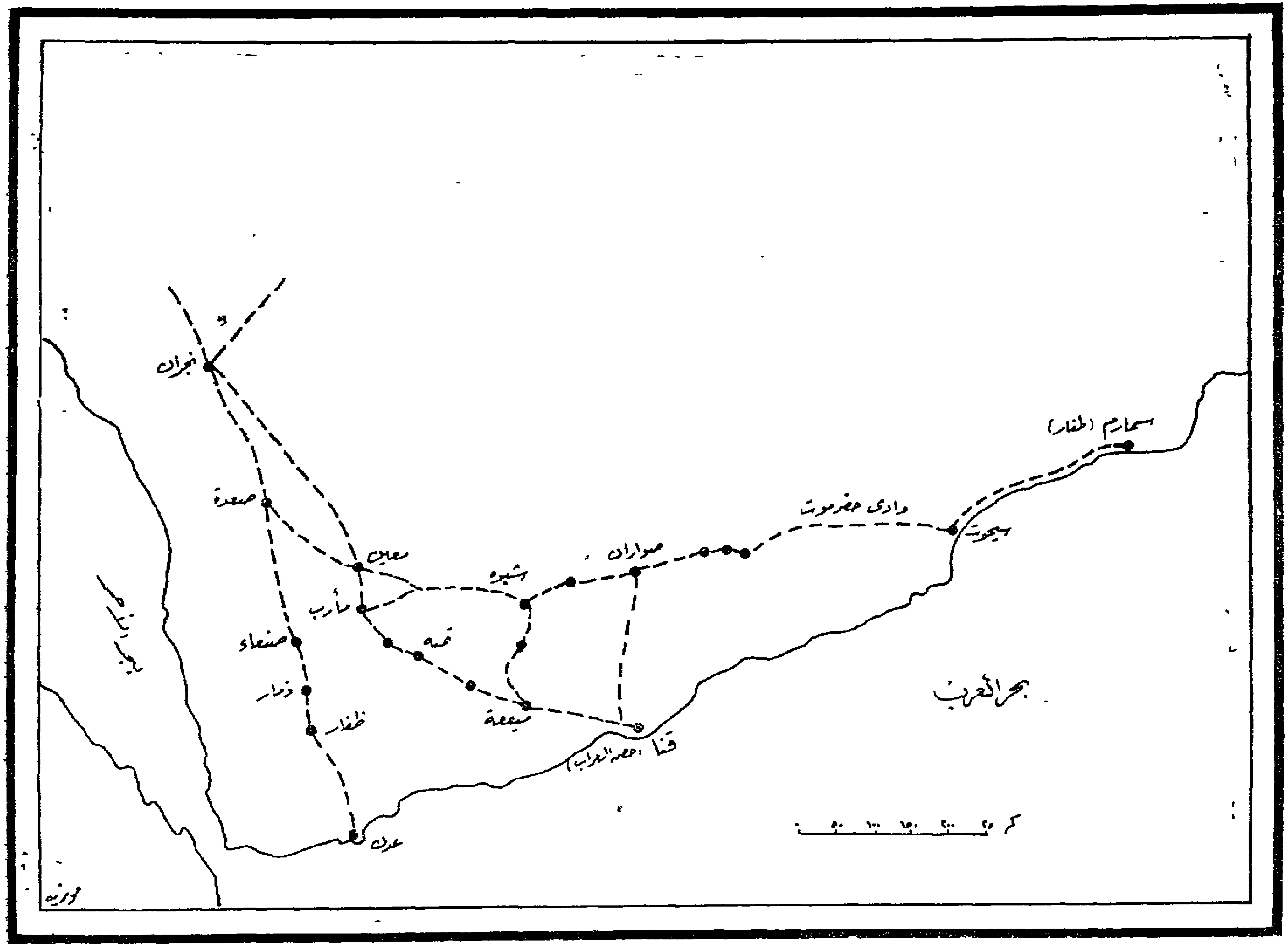

شكل ٧ ـ توزيع مراكز الحضر القديمة على طول طريق القوافل التجارية

مائية دائمة أو متقطعة تبعاً لكميات التساقط واتساع الأحواض التى تغذى هذه الأودية بما يسقط عليها من أمطار .

ولما كانت المياه هى عصب الحياة فى بلد كاليمن تعتمد اعتماداً يكاد يكون كاياً على الزراعة والإنتاج الزراعى فإن نشاط السكان وتجمعاتهم إنما يتركز فى الأودية حيث يتوافر الماء . ولما كانت الغالبية العظمى من أودية اليمن عظيمة العمق وشديدة الانحدار فإن مياه أية تجمعات سكانية فى بطون الأودية اللهم إلا فى الأجزاء التى تنبسط فيها الأرض ويهدأ تيار الماء . ومن أجل هذا فإن مدن الأودية يقوم أغلبها على جوانب الجبال فى المستويات التى تتوافر فيها إمكانيات الحياة سواء كان ذلك من حيث توافر التربة أو المياه . وهى على هذا النحو تمتد على طول الأودية ابتداء من المنبع حتى المصب .

وهناك من الأودية مايمتد فى أراضى منبسطة تقريباً وبصفة خاصة الأودية التى تنتشر فى المشرق اليمنى حيث تمتد الصحراء وفى هذه الحالة تقوم المستوطنات السكنية على طول الأودية على مقربة من مجارى السيول . (شكل ٧ ـ ٨) .

ومن الأودية الهامة فى اليمن :

وادى مور ووادى سردود ووادى رماع ووادى زبيد وهى تنحدر نحو سهل تهامة فى غرب اليمن . ووادى الجوف ووادى أذنه وهما ينحدران نحو الصحراء فى المشرق اليمنى .

وعلى طول هذه الأودية جميعاً قامت المدن والقرى ومن أهمها :

الجوف ومأرب والسده والنادرة والزهراء وزبيد والقطيع وحرض ودار سعد والسر وبلاد البستان والحنان عمران وضلاع همدان (شكلا ٧ ـ ٩ ، ٧ ـ ١٠) .

٥ ـ المدن عند مخارج الأودية من الأراضى الجبلية :

أ تنحدر المجارى المائية على الأراضى الجبلية فى اليمن لكى تنتهى فى الأراضى المنخفضة المجاورة وهى تسيل فى تدفق على طول الانكسارات والعيوب التى تمزق جبال فتحفر لها أودية عميقة فيها . وعندما تنتهى هذه المجارى عند الأراضى المنبسطة التى تمتد عند حضيض الجبال سواء فى سهل تهامة فى غرب البلاد أو فى المنطقة الصحراوية فى الشرق أو فى المناطق الحوضية (اراض القاع) التى تنتشر بين حنايا الجبال فإن تيارها يهدأ وتلقى بحمولتها من الرواسب الخشنة والناعمة عند مخارجها من الجبال وتكون منها دالات مروحية عند حضيض الجبال .

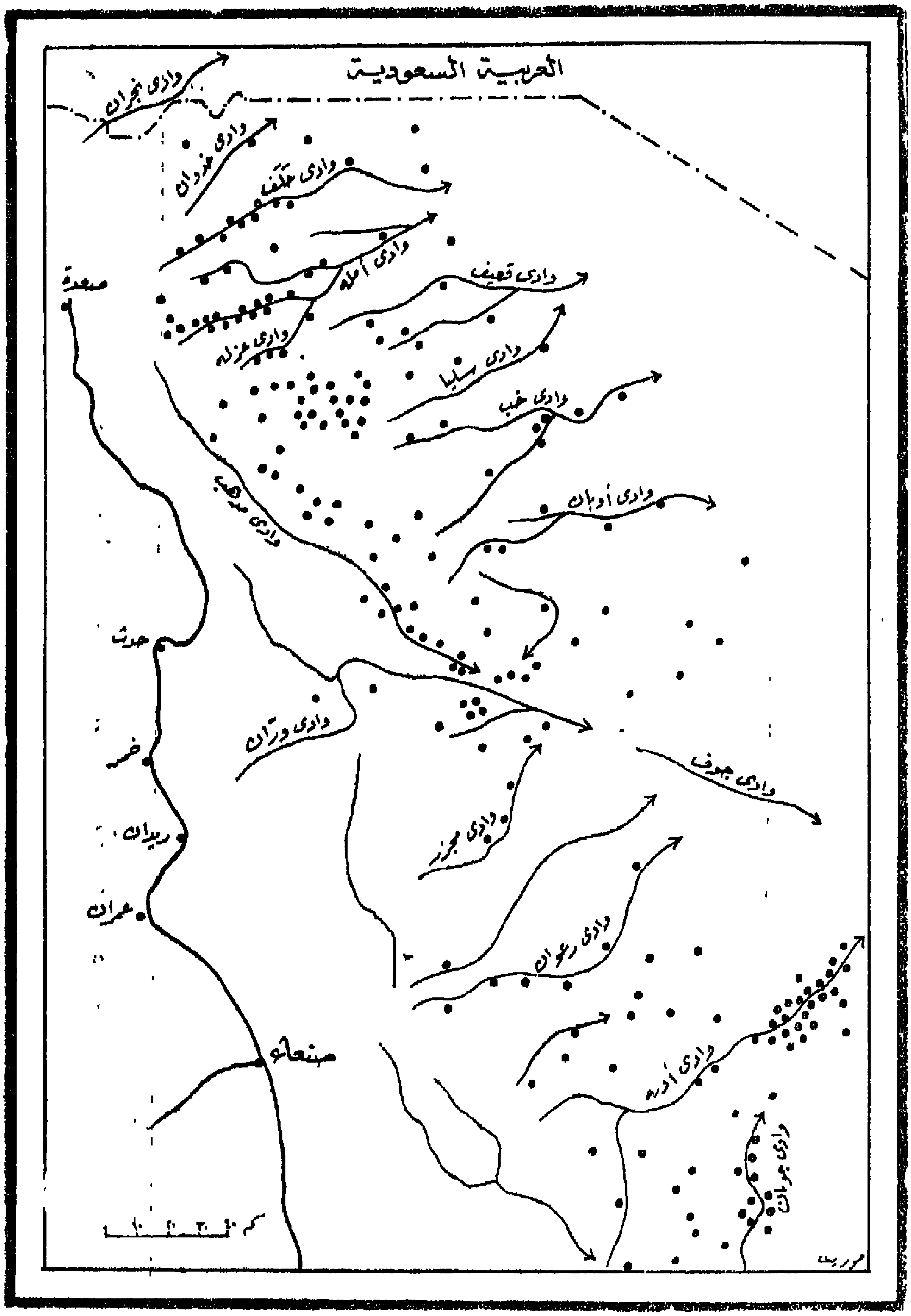

شكل ٧ ـ ٨ : توزيع السكان على طول الأودية فى المشرق اليمنى

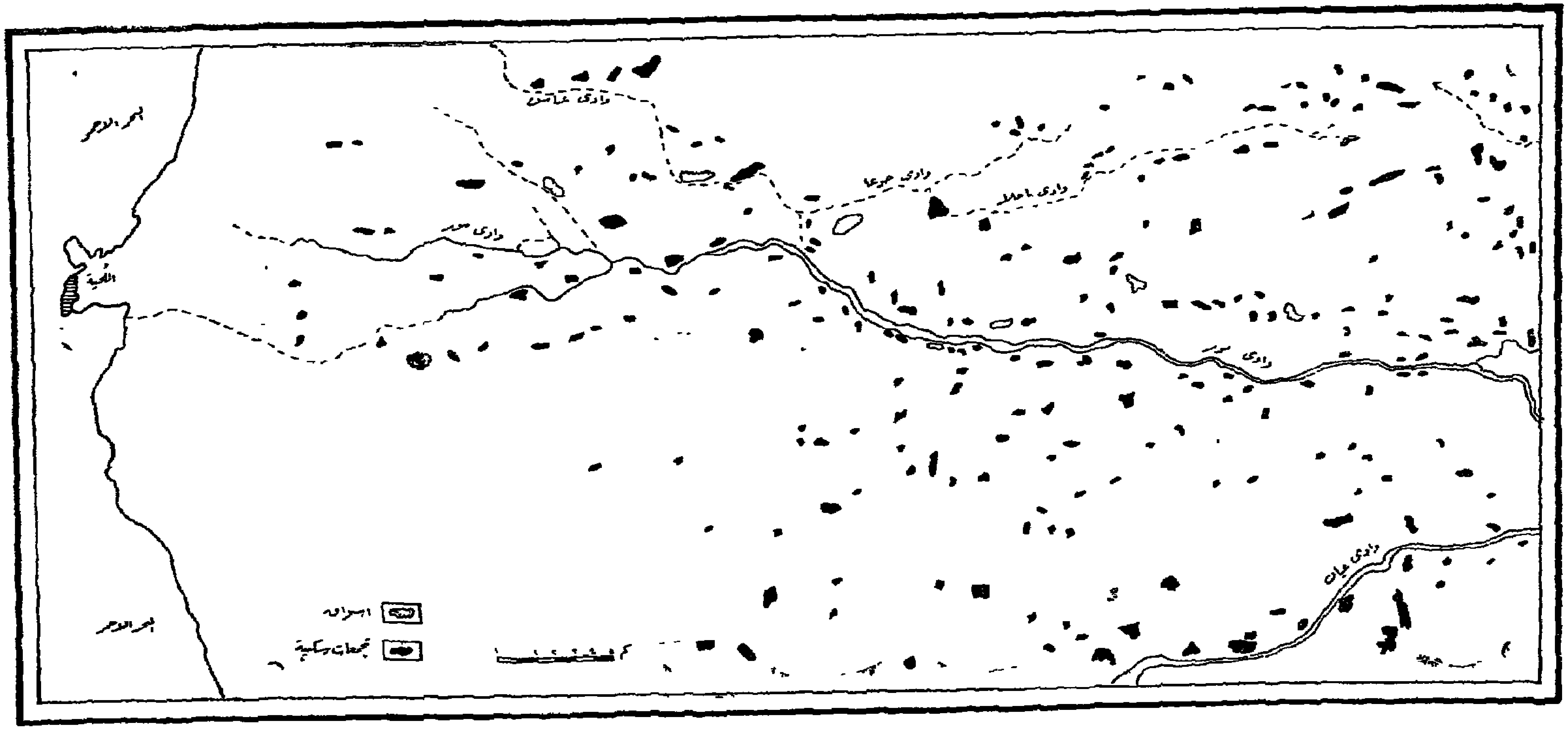

شكل ٧ ـ ٩ : التجمعات السكانية فى منطقة دلتا وادى مور

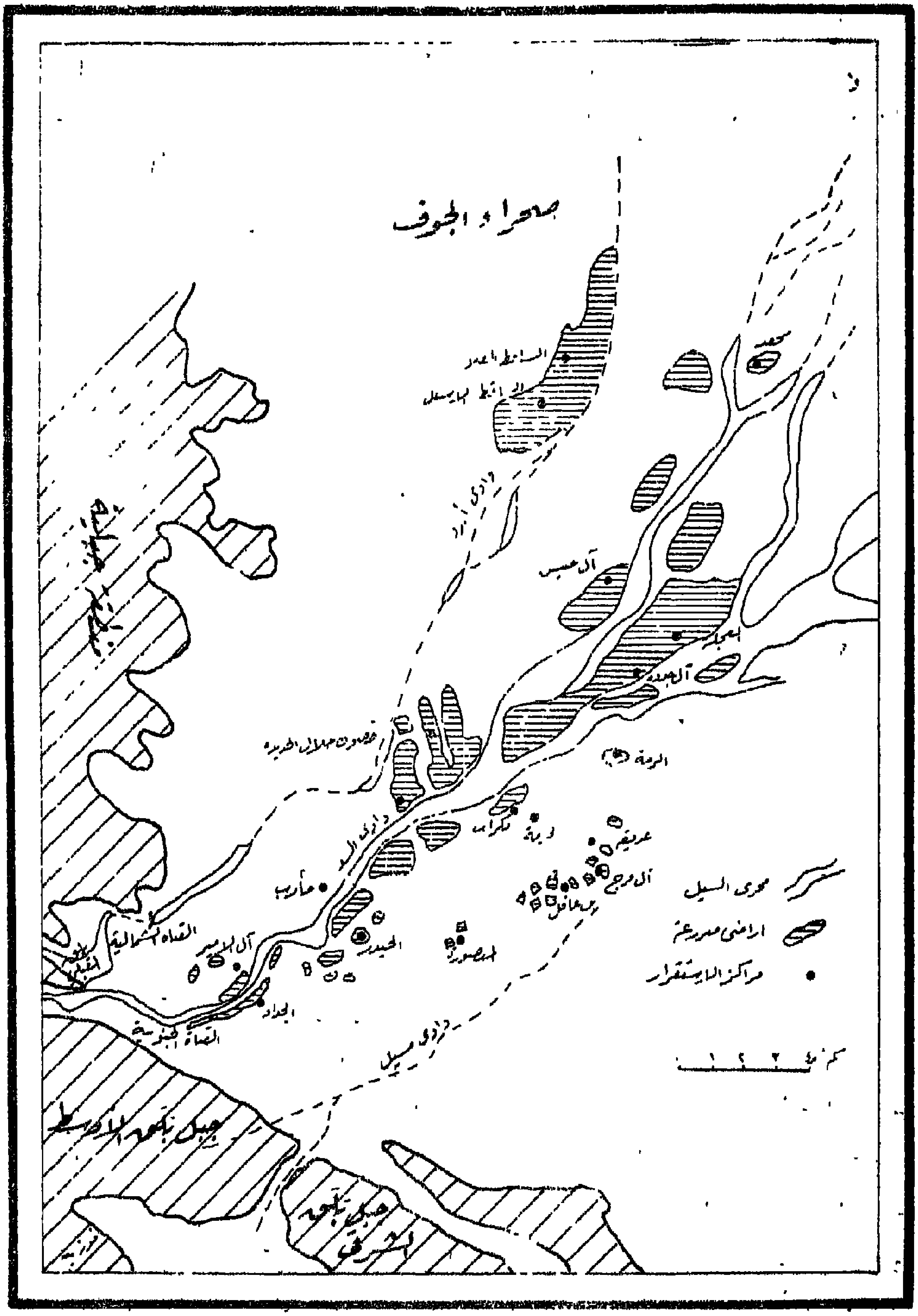

شكل ٧ ـ ١٠ : الأراضي الزراعية في منطقة مأرب وحوض وادى السد

ومما يميز هذه الدالات أنها تؤلف أرضاً غاية فى غاية الخصوبة وأنها تحتفظ فى جوفها بخزان من المياه الباطنية يكون مستواه قريباً من سطح الأرض . وهذا وذاك يساعدان على قيام حياة زراعية غنية وبالتالى على قيام حياة مستقرة وتجمعات سكانية عديدة ومن أمثلة هذه التجمعات المدن الآتية :

حرض عند مخرج	وادى حرض	إلى سهل تهامة .
حيران «	« حيران	«
عبس «	« قور	«
معترض وقمنه	« عباس	«
الزهرة «	« مور	«
باجل «	« جرينية	«
المعروفية والمغلاف	« سردود	«
المنصورية	« الربا	«
بيت الفقية	« سروال	«
الحسينية	« رمما	«
زبيد والجراحى	« زبيد	
حيس	« شعينة	
موزعة	« غلى	
حنيشية	« مخيرة	

٦ ـ **مدن الأحواض الجبلية (القيعان) :**

إذا استثنينا القطاع الشرقى الأقصى من أرض اليمن وهو منطقة الصحراء الشرقية واستثنينا القطاع الغربى الأقصى وهو سهل تهامة فإن بقية أرض اليمن تتألف من هضبة جبلية مزقتها الانكسارات والعيوب مما ساعد على تكوين العديد من الأودية والأخاديد والأحواض الجبلية .

والأحواض الجبلية فى بلاد اليمن عبارة عن مساحات من الأراضى المنبسطة تحيط بها المرتفعات من كل جانب وإليها تنحدر الجداول والمسيلات التى تحمل مياه الأمطار التى تسقط على تلك المرتفعات ومعها الرواسب التى تجرفها معها وتلقى بها فوق الأرض المنبسطة فتكون طبقة رسوبية تختلف سمكها باختلاف ماتحمله إليها الجداول والمسيلات .

ومما يميز الرواسب فى هذه القيعان أن التربة التى تعلوها تكون غاية فى الخصوبة وأن طبقاتها السفلى تحتفظ فى جوفها بخزان طبيعى للمياه الباطنية التى يمكن استغلالها فى الإنتاج الزراعى .

وتعرف هذه الأحواض فى بلاد اليمن بالقيعان (ومفردها قاع)وهى واسعة الانتشار بحيث تعد بالمئات ومن أشهرها :

قاع صنعاء وقاع البون وقاع العمشية وقاع صعدة وقاع جهران وقاع ذمار وقاع ديلمى وقاع مشرعة وقاع الحقل وقاع إب وقاع الجند .

ونظراً إلى أن المياه الجوفية فى هذه القيعان توجد على عمق قليل يتراوح بين ٤ أمتار و ٣٠ متراً فقد سهل استخراجها واستغلالها ولما كانت التربة فيها خصبة فقد أمكن استغلالها فى الزراعة . وبناء على ذلك فقد قامت فيها مراكز حضرية على درجة كبيرة من الأهمية تعتمد أساساً على الإنتاج الزراعى :

صنعاء وعمران وخمر وبرط وصعدة وذمار ورداع ويريم وإب وتعز .

ولما كانت هذه المدن جميعاً تقوم فى أرض منبسطة مكشوفة فقد أقيمت حولها الأسوار حماية لها مما تتعرض له من غزو القبائل المجاورة وهجومها المتكرر .

٧ ـ المدن على طول الطرق وعند التقائها :

ربما كانت اليمن من أكثر بلاد العالم تعاسة من حيث صعوبة الانتقال فيها من جهة إلى أخرى وأشدها فقراً فيما يتوافر لديها من طرق صالحة تربط بين أنحائها المختلفة . وقد كان ذلك سبباً من الأسباب الرئيسية التى فرضت العزلة على أنحائها المختلفة على مر العصور . وترجع هذه الصعوبة إلى طبيعة أرضها الجبلية وكثرة الأودية التى تمزقها كل ممزق . ومن أجل هذا فإن استعمال وسائل النقل الحديثة لم ينتشر بعد الانتشار الذى يمكن أن يخرج أنحاء اليمن المختلفة من عزلتها الطويلة فما زالت الحمير والإبل حتى اليوم الوسيلة الوحيدة التى يمكن استخدامها للانتقال بين بلد وآخر وحتى هذه فإنه يتعذر استخدامها فى مناطق وعرة كثيرة ولا يكون الانتقال فيها إلا سيراً على الأقدام .

ومع ذلك فهناك قطاعان رئيسيان تنبسط فيهما الأرض وبذا تمتد فيهما الطرق ويسهل الانتقال :

أما الأول فهو القطاع الغربى حيث يمتد سهل تهامة فى اتجاه عام من الجنوب إلى الشمال بموازاة ساحل البحر الأحمر لذلك كان هذا السهل معبراً طوال العصور التاريخية وما زال كذلك إلى اليوم . وعلى طول هذا الطريق قامت المدن منذ وقت مبكر كمحطات رئيسية تيسر الحركة فيه سواء فى ذلك حركة التجارة أو حركة الحجاج .

ومن المدن الهامة التى قامت على امتداد هذا الطريق موزعة وحيس وزبيد وبيت الفقية والمنصورية والزهرة وعبس وجيزان وحرض ومنها أيضاً ميناء مخا وميناء الحديدة .

أما الثانى فهو القطاع الشرقى حيث تمتد الأراضى الصحراوية فى اتجاه عام من الجنوب إلى الشمال على طول حضيض الجبال . لذلك كانت هذه الصحراء معبراً للقوافل التى كانت تحمل التجارة فى الأزمان القديمة . وعلى طول هذا الطريق قامت مدن اليمن القديمة كمحطات تتزود منها القوافل بحاجتها من المؤن والماء .

ومن المدن الهامة التى قامت هناك عواصم الدول التى حكمت اليمن فى عهد ازدهارها القديم من أمثال معين وسبأ وشبوه . إلا أن هذه المدن فقدت أهميتها بسبب تحول طريق التجارة عنها .

ولا يخلو القطاع الأوسط من أرض اليمن وهو القطاع الجبلى الذى يؤلف الغالبية العظمى من أراضيها لا يخلو من المسالك الجبلية التى تمتد على طول الأودية وتيسر حركة الانتقال بين أجزائها المختلفة . ومن هذه المسالك ما يمتد غرباً فيربط وسط البلاد لسواحل البحر الأحمر وسهل تهامة ومنها ما يمتد شرقاً فيربطها بالأراضى الصحراوية فى الشرق ومنها ما يمتد فى اتجاه شمالى جنوبى فيربط المناطق الرئيسية من بلاد اليمن بعضها ببعض .

وعلى طول هذه الطرق جميعاً وعند التقائها قامت مدن هامة عديدة نذكر منها ما يلى :

١ – تعز وإب ويريم ومعبر وصنعاء وعمران وخمر وصعدة وتقع جميعاً على الطريق الرئيسى بين تعز وصعدة .

٢ – صنعاء ومناخة وباجل والحديدة وتقع على طول الطريق بين صنعاء والحديدة – (شكل ٧ – ٧) .

٨ – مدن العواصم :

اليمن من البلاد التاريخية القديمة التى امتدت حضارتها قروناً عديدة قبل الميلاد وبعده ففيها قامت دولة معين فى زمن مبكر يرجع إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد ثم تتابعت فيها الدول واحدة إثر أخرى فبعد المعينية قامت السبأية ثم الحميرية .

بل وكان الكثير من الدول تقوم فى أرض اليمن فى وقت واحد بحيث يعاصر بعضها البعض وكانت منها تقوم فى جزء من البلاد وتستقل بالسيطرة عليه . ويرجع ذلك إلى طبيعة البلاد الجبلية وانعزال أجزاءها المختلفة انعزالا يكاد يكون تاماً .

وكان طبيعياً أن يكون لكل من هذه الدول عاصمتها الخاصة التى تتركز فيها أجهزة الحكم وإداراته المختلفة ويقيم فيها الحاكم وحاشيته من الأعيان والوجهاء إلى جانب الجند وجباة الضرائب ثم أفراد الرعية من زراع وصناع وتجار . من أجل هذا كثرت العواصم فى أنحاء اليمن كثرة لم يشهدها بلد عربى آخر .

ففى القطاع الشرقى من البلاد وهو المكان الذى نبتت فيه الحضارة اليمنية أول ما نبتت، وظهرت فيه أقدم الدول اليمنية قامت مدينة قرناو كأول عاصمة للدولة المعينية ثم مدينة معين كعاصمة تالية كما قامت مدينة مأرب كعاصمة للدولة السبأية . وريدان (ظفار) كعاصمة للدولة الحميرية .

ولما غزا الأحباش بلاد اليمن قبيل ظهور الإسلام اتخذوا مدينة صنعاء عاصمة لهم كما كانت عاصمة للفرس من بعدهم ثم للمسلمين .

ولما تتابعت الدول الإسلامية وتولت حكم اليمن وكان لكل منها عاصمته وفيما يلى بعض منها .

ولاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ولاة الخلفاء الراشدين .

ولاة الأمويين	من	٦٦١	—	٧٥٠ م
ولاة بنى العباس	من	٧٥٠	—	٨١٩ م
دولة بنى زياد		٨٢١	—	١٠١٢
دولة بنى يعفر		٨٤٠	—	١٠٠٣
دولة بنى نجاح		١٠١٣	—	١١٥٠
دولة بنى الصليحى		١٠٤٥	—	١١٣٨
دولة بنى زريع		١٠٧٨	—	١١٧٤
دولة بنى حاتم		١٠٩٩	—	١١٧٤
دولة بنى مهدى		١١٥٨	—	١٢٧٤
دولة بنى رسول		١٢٢٩	—	١٤٥٤
دولة بنى طاهر		١٤٥٤	—	١٥١٧
دولة الأئمة الزيديين		٩٨٨	—	١٩٦٢
الغزو العثمانى الأول		١٥٣٨	—	١٦٤٠
الغزو العثمانى الثانى		١٨٣٢	—	١٩١٩

وهكذا نرى أن الدول كانت تتعاقب احداها بعد الأخرى أو أنها كانت يعاصر بعضها البعض ومن ثم كانت العواصم عديدة فى أرض اليمن .

٩ – المدن ذات الصبغة الدينية :

كانت اليمن من بلاد العالم التى احتضنت الديانات السماوية جميعاً والتى تحمست لها تحمساً كبيراً ومن قبل احتضنت الوثنية : فى عهد الحضارات القديمة التى حكمت فيها دول معين وسبأ وحمير عبداليمنيون القمر وأقاموا له المعابد فى أكثر من مكان ومن بعده عبدوا الأوثان وكان لقبائلهم المختلفة آلهتهم العديدة . ولما ظهرت الموسوية اعتنقوها من عهد سليمان — ولما انتشرت المسيحية دخلت اليمن وكان صراع قوى بينها وبين اليهودية وما قصة أصحاب الأخدود بخافية على أحد ولما ظهر الإسلام تشيع له اليمنيون وتسابقوا إلى اعتناقه وظهر منهم عدد كبير من أئمة المسلمين كما ظهر بينهم عدد من المذاهب الإسلامية أهمها الزيدية والشافعية .

من أجل هذا اصطبغ الكثير من المدن اليمنية بالصبغة الدينية بحيث أصبحت مراكز هامة تقوم بها المعابد أو الكنائس أو المساجد الكبيرة أو تكون مراكز رئيسية لتعليم أصول الدين أو مقاراً لزعماء الطوائف الدينية المختلفة . وفيما يلى عرض لأهم تلك المدن والصبغة الدينية التى اصطبغ بها كل منها :

أولا : فى عهد الوثنية :

كانت مدن معين ومأرب وصرواح مراكز دينية هامة بصفتها عواصم للدول القديمة وقد أقيمت بها المعابد الوثنية .

ثانيا : فى عهد اليهودية والمسيحية

كانت مدينة صنعاء مركزاً دينياً هاماً لكلا الديانتين ومازالت حتى اليوم آثار كنيسة مسيحية قديمة هى القاليس أو القلس .

ثالثاً : بعد ظهور الإسلام :

اشتهرت المدن التالية كمراكز دينية رئيسية :

صعدة : وهى مركز هام من مراكز الإمامة الزيدية وهى مركز دينى وسياسى معاً فلقد تمت فيه مبايعة أكثر من إمام زيدى .

السودة : هى مركز زيدى وبها مدرسة لتدريس الفقه وعلوم الدين وأصول المذهب الزيدى . وكانت مركزاً رئيسياً لأسرة حميد الدين وفيها تمت مبايعة الإمام يحى الذى حكم اليمن قرابة نصف قرن .

همدان : سميت باسم قبيلة همدان وهى القبيلة الأم التى تفرعت عنها قبائل حاشد وبكيل وتعتبر القلب النابض للدولة الزيدية وعاصمتها الدينية . وفيها بويع أكثر من إمام بل وكان فيها مصرع الكثير من الأئمة بحكم الخلافات الدينية المذهبية ذات الصفة السياسية .

دمار : مركز هام من مراكز الزيدية ففيها المدرسة الأم لتعليم أصول المذهب الزيدى .

الجوف : هى مركز تجمع زيدى نشيط للسادة (الأشراف) أو كما يطلق عليهم فى اليمن (الهاشميون) وهؤلاء ظلوا يتمتعون بحكم ذاتى شبه مستقل لتطرف منطقة الجوف فى شرقى البلاد وللمكانة الدينية التى يتمتعون بها فى مجتمع متخلف كالمجتمع اليمنى ويرى هؤلاء أنهم من نسل الرسول وانهم للملك أجدر بحكم بقية العرب المسلمين .

تعز : تعتبر المركز الثانى للتجمع السنى فى اليمن بعد زبيد وقد اتخذها الأتراك مركزاً للشئون الإدارية والحربية لقواتهم التى ظلت تخوض غمار حرب ضروس طويلة .

مغزانة : مركز ثقافى سنى مشهور وهى عاصمة الدولة الطاهرية (١٤٥٣ – ١٥١٨م) وهى أول مركز يظهر فى أوائل العصر الحديث كأول عاصمة سنية بقيادة عامر بن محمد عبد الوهاب الطاهرى الذى تم على يده توحيد أكبر جزء من أرض اليمن .

جبلة : مركز ثقافى سنى لتعليم علوم الدين التقليدية وهى منافس قوى للمركز الثقافى الزيدى الذى يوجد فى ذمار .

زبيد : من أهم المراكز السنية فى اليمن إن لم تكن أهمها جميعاً . أنشأها القائد العباسى محمد بن زياد الذى أوفده الخليفة العباسى (المأمون) لبسط نفوذ الدولة العباسية .

ومن ثم تأسس بها مركز دينى وسياسى للمذهب السنى .

ومن أهم ما يميز هذه المدينة :

١ – أنها مركز العاصمة وقلب المذهب السنى وقد استمرت كعاصمة لأكثر من ١٢ دولة يمنية قامت فى سهل تهامة .

٢ – أنها مركز لتجمع القوافل التى تمر بالطريق التجارى الساحلى حاملة التجارة بين الجنوب والشمال .

٣ – انها مركز الاشعاع السنى وبها مدرسة لتدريس علوم الدين (على المذهب الشافعى) وهى تعد بحق « جامعة الأشاعرة » التى تقابل المدارس الزيدية فى ذمار وصنعاء وصعدة .

المراوغة : مركز هام لتجمع السادة (الأشراف) السنيين . وترجع أهميتها إلى وجود مكتبة مركزية ضخمة فيها تضم العديد من الكتب الدينية .

بيت الفقيه : مركز ديني هام وقد لقيت دوراً خطيراً في النصف الأول من القرن العشرين حتى أنها أصبحت دولة ذات سيادة عندما تمكن الإمام يحي من بسط نفوذه على جزء كبير من أرض اليمن .

مدن السواحل :

تطل اليمن على البحر الأحمر بساحل طويل يمتد من بوغاز باب المندب في الجنوب حتى مدينة ميدى بالقرب من الحدود اليمنية السعودية في الشمال . وقد كان هذا الساحل رغم ما يكتنفه من شعاب وشطوط مرجانية تعرقل حركة الملاحة المنفذ الذى تطل منه اليمن على العالم الخارجى .

وقد قامت على هذا الساحل مجموعة من الموانى كان ابعضها شهرة عالمية كميناء المخا . إلا أن تعرض هذا الميناء للإرساب جعله يفقد أهميته القديمة ويقوم مقامه ميناء جديد هو ميناء الحديدة .

وقد أنشأ الأتراك هذا الميناء الجديد على خليج بحرى صغير يحميه لسان بحرى من رياح البحر وأمواجه العاتية. وازدادت أهميته شيئاً فشيئاً حتى أصبح الميناء الرئيسى فى اليمن وتحولت إليه التجارة الخارجية للبلاد . وقد زاد من أهميته ارتباطه مدينة صنعاء العاصمة بطريق معبد حديث يعتبر من طرق الدرجة الأولى .

ومن موانى اليمن الأخرى ميناء موزع الذى يقع فى أقصى الجنوب وميناء الصليف الذى يشتهر بتصدير الملح الصخرى الذى يستقل من منطقة قريبة منه .

الفصل الثامن

التحضر فى الخليج العربى *

مقدمة :

تمر دول الخليج فى المرحلة الراهنة من تاريخها بفترة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة ومتعددة الاتجاهات على الصعيدين المحلى والخليجى والعربى والدولى بشكل لم تشهد مثلها دول الخليج فى تاريخها الطويل . ومن أهم هذه التحولات وأكثرها تعقيداً الانتقال من الحياة البدوية والقبلية والريفية إلى الحياة الحضرية التى تمتاز بالعديد من الخصائص الحضارية المادية والمعنوية التى أخذت سبيلها فى بناء المجتمعات الخليجية المعاصرة . ومما يزيد عملية التحضر تعقيداً الانتقال السريع من مرحلة القبيلة إلى الدولة حيث دخلت هذه المجتمعات طوراً جديداً وعلى أسس تختلف عن الأوضاع السابقة . وقد تطورت المدن بحيث سجلت معدلات تزايد السكان فيها أعلى المعدلات بين الدول العربية وفى الدول النامية ، كما أن معدلات النمو الحضرى تعتبر من أعلى المعدلات فى العالم . ونتيجة لهذا النمو السريع والمفاجىء فإن دول المنطقة تواجه العديد من المواقف التى تتطلب اتخاذ سياسات اجتماعية وعمرانية فعالة لتنمية المؤسسات التحتية بشكل تتمكن إدارة المدن من مواجهة احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان وتنظيم مختلف مرافق الحياة فى المدن .

وتمتاز المجتمعات الحضرية فى دول الخليج بأنها تجمع فى تركيبها السكانى بين الجماعات الثقافية الخليجية والعربية والآسيوية والأفريقية والعالمية . وقد ساعد النمو الاقتصادى واكتشاف البترول والإفادة من عوائده المالية فى الاستثمار الداخلى ، على جذب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة الوافدة لأن القوى العاملة المحلية لا تتمكن وحدها من القيام بأعباء التوسع العمرانى والنشاط الاقتصادى الذى يعتمد على الأساليب التجارية والصناعية والمالية المتقدمة .

---

* اعد هذه الدراسة الدكتور اسحق يعقوب القطب والدكتور محمد غانم الرميحى رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت .

وهناك أنماط حضارية مشتركة بين دول الخليج سواء فى مواقع المدن أو فى اتجاهات التوسع ، أو فى التخطيط العمرانى والجمع بين الطراز الشرقى والغربى ، واعتبار السيارة عنصراً هاماً فى تخطيط المدن بالإضافة إلى الموانىء البرية والبحرية والجوية التى تشكل قاعدة النشاط الاقتصادى والتجارى لدول المنطقة .

ومما يسهم فى توافر الأنماط المتماثلة فى مجالات التحضر الخلفية التاريخية المشتركة التى عاشتها الإمارات خلال العصور المختلفة منذ ما بعد العهد التركى العثمانى إلى القرن العشرين حيث منحت بريطانيا الاستقلال لدول المنطقة بعد فرض السيادة والسيطرة عليها أكثر من قرن من الزمان .

ونتيجة للانفتاح الاقتصادى على العالم العربى والإسلامى ودول العالم الثالث الآسيوية والأفريقية والدول الغربية والشرقية النامية والمتقدمة فقد نشطت المؤسسات العربية والأجنبية فى العمل مع القطاعين الحكومى والأهلى فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما أن السياسة الانمائية الخليجية فى الميادين السياسية والتربوية والاجتماعية والتجارية والثقافية قد أثر على نمو المدن وظهور المدينة الرئيسية (العواصم) بشكل يفوق مراكز التجمع والقرى الأخرى مما سبب نمواً غير متكافىء بين المجتمعات الريفية والبدوية والحضرية .

وتشير اتجاهات التطور الحضرى أن نمو المدن الكبيرة والصغيرة سوف يزداد فى الربع القادم من القرن العشرين وسوف تزداد هجرة السكان من البادية إلى المدن ويستقرون فى الضواحى (مناطق الصفيح والعشيش) بانتظار إجراءات إنشاء الضواحى السكنية الجديدة . كما سيزداد الضغط على الخدمات الصحية والتربوية والمرافق الترويحية والماء والكهرباء وأماكن السكن . أما بالنسبة للامتداد الأيكولوجى للمدن فى منطقة الخليج فإنه يتخذ الاتجاه الأفقى أكثر من الاتجاه العمودى لعدة اعتبارات ثقافية واقتصادية واجتماعية منها تقسيم المناطق الصحراوية المحيطة بالمدن إلى ضواحى سكنية تشتمل كل منها على عدة مئات من قطع البناء توزع على أبناء المنطقة لإقامة المساكن والفيلات . وقد يتجه الامتداد العمرانى فى شكل مجتمعات سكنية تحتوى على الخدمات الأساسية وتتخذ مواقع قريبة من المنشآت الصناعية البترولية .

ومن الخصائص المشتركة فى التحضر بين دول المنطقة تمركز النمو الحضرى فى المدينة الرئيسية (المدينة الأم) وذلك بسبب عدة عوامل اقتصادية وسياسية وايكولوجية ، ويكاد هذا النمو ينحصر فى المدن الرئيسية أكثر من المناطق الأخرى مما يجعل النمو يسير باتجاهات غير متكافئة . ونشأت ظاهرة « دولة المدينة » فى منطقة الخليج حيث أن نسبة عالية من نشاطات الدولة متمركزة فى المدينة ، وتكاد تشمل المدينة (العاصمة) كل الدولة .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص الوضع الحضرى الراهن فى منطقة دول الخليج، واتجاهات النمو الحضرى مستقبلا فى ضوء المعطيات التاريخية والجغرافية والايكولوجية والسياسية والثقافية . كما تهدف الدراسة إلى إبراز المشكلات التى تعانى منها المدن الخليجية والعوامل المؤثرة فيها ووضع تصورات أولية لمعالجة هذه المشكلات .

من الأهداف العملية التى لتوافها هذه الدراسة جمع المعلومات والبيانات الاحصائية وتبويبها بشكل يمكن الإفادة منها فى دراسات أخرى تناقش قضايا محددة فى مجالات التحضر ونمو المدن فى خطط ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيم المضمون إلى عدة موضوعات يتناول الأول بعض الأعتبارات النظرية للتحضر كعملية اجتماعية (الأعتبار الديمغرافى ، والاقتصادى والاجتماعى) ومراحل التحضر وتحديد الأسس النظرية التى تتمشى مع عملية التحضر فى منطقة الخليج والتحفظات بشأن تطبيق النظرية الحضرية على المنطقة .

وفى الثانى سوف توضح الدراسة الأبعاد التاريخية والأحداث التى ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتحضر . كما تبين الدراسة الملامح الجغرافية والبيئية التى تؤثر فى السكان وحركتهم والموارد المادية التى توفر مصادر الحياة والعمل فى دول المنطقة .

ويناقش الثالث الخصائص السكانية لدول المنطقة حسب السن والنوع والريف والحضر ومعدلات المواليد والوفيات ومعدلات النمو الحضرى .

أما الرابع فيبحث فى خصائص المدن وتطورها وتصنيفها والعوامل المختلفة التى أثرت فى نمو المدن بما فى ذلك الهجرة الخارجية والداخلية واكتشاف البترول وتسويقه عالمياً .

ويتناول الخامس المؤسسات الحضارية فى الخليج التى تؤدى أعمالها فى المدن وتسهم فى نمو المجتمع الحضرى مثل الحكم المحلى وإدارة المدن والمؤسسات الأقتصادية والصحية والتربوية والإعلانية والاسكان وغيرها .

أما السادس والأخير فسوف يناقش المشكلات التى تواجه التحضر فى الخليج فى مجالات التخطيط الطبيعى والسكان والخدمات والتوازن السكانى. وفى نهاية الفصل سنحاول الدراسة عرض تصورات لإتجاهات النمو الحضرى فى المستقبل ومتطلبات الاعداد لمواجهة التحديات التى تنشأ عن النمو الحضرى السريع .

وقد أعتمدت الدراسة على أحدث المصادر الإحصائية والمراجع التى تصدرها الأجهزة الرسمية والوثائق التى تصدر عن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة . وما يتوفر من معلومات فى مكتبات جامعة الكويت والمعهد العربى للتخطيط بالكويت والمكتبات العامة.

أما بالنسبة للمؤلفين اللذين أعدا الدراسة فقد قام الدكتور اسحق يعقوب القطب بمهمة البحث عن البيانات وتحليلها وكفاية الموضوعات التى تشملها هذه الدراسة ، وقام الدكتور محمد غانم الرميحى بأعداد الجزء الأكبر من الموضوع الثانى كما قام بمراجعة البحث وأبداء الاقتراحات التى ساهمت فى استكمال هذه الدرسة .

ولايسعنا ألا أن نقدم الشكر والتقدير لرئيس معهد البحوث والدراسات العربية واللجان الفنية على الجهود المضنية التى قاموا بها الأعداد وتنفيذ وأخراج مشروع الدراسات المتكاملة حول التحضر فى الوطن العربى — وهو مشروع جاء فى الوقت المناسب وفى المرحلة التى تواجه فيها الحكومات والشعوب العربية تحديات حضارية كبيرة فى هذه المرحلة من تاريخها المعاصر .

وإذ يقدم المؤلفان هذا الجهد المتواضع للباحثين والدارسين والمسئولين ليأملا أن يكونا قد ساهما ولو بصورة جزئية فى مناقشة القضايا الأساسية التى تعالج التحضر فى دول الخليج .

الدول التى تشملها الدراسة :

تشمل الدراسة الدول التالية (١) الكويت (٢) البحرين (٣) قطر (٤) دولة الإمارات العربية المتحدة (٥) عمان ، وهى الدول التى تقع على ساحل الخليج الغربى وتعرف بدول وأمارات الخليج ولها خصائص تاريخية وجغرافية واجتماعية متشابهة تجعل عملية التحليل والمقارنة بينها على جانب من الأهمية خاصة فى حالة توفر البيانات الدقيقة حول المؤشرات التى ستتناولها الدراسة .

الاعتبارات النظرية للتحضر

تعتبر المدينة جزء من المجتمع لها خصائصها ومقوماتها وفعالياتها ومشاكلها وتختلف عن باقى الأجزاء الأخرى (البادية والقرية) فى المجتمع . والتحضر عملية أجتماعية لها مراحلها واتجاهاتها ولكل مرحلة خصائص مميزة وعوامل (تاريخية ، اقتصادية وسياسية واجتماعية) تؤثر فى عملية التحضر — حاضرها ومستقبلها.

لقد تعددت النظريات التى تعالج التحضر ونمو المدن منذ مطلع هذا القرن (وأن كان لابن خلدون آراء قدمها فى القرن الرابع عشر حول التحضر والعمران وخصائص مجتمعات المدن واختلافها عن البادية) . فمنها ما تناول تحليل التحضر من زاوية بنائية (Structural) ومنها ما نظر إلى التحضر من الجانب الوظيفى (Functional) على أن عملية التحضر ديناميكية . (١)

إن كافة الجهود التى بذلت حتى الآن من قبيل الجامعات، ومعاهد البحوث العلمية الأجتماعية لم تتوصل إلى نظرية شاملة تعالج التحضر على المستوى العالمى ، إذ أن الدراسات التى قد أجريت عالجت فى معظمها المدينة الغربية فى أطار مدخل علمى واحد (مثل المدخل الأيكولوجى ، المدخل الاجتماعى ، المدخل النفسى) وبذلك لم تتوصل أى منها فى وضع أطار عام قادر على ربط أجزاء ظاهرة التحضر بشكل تفصيلى وقابل للدراسة والبحث العلمى التطبيقى . (٢)

وأى أطار نظرى للمدينة يجب أن يتضمن مناقشة التحضر كعملية تقود إلى .

١ — التوسع ونمو المدينة حاليا ومستقبلا ، وبلورة عناصر ثقافية حضرية وانتشارها .

٢ — التوصل إلى مفاهيم محددة يمكن بواسطتها تفسير مختلف عمليات التحضر .

٣ — الربط بين الأجزاء المتصلة بالتحضر فى أطار نسق حضرى واضح . (٣)

---

(١) Alvin Boskoff, The Sociology of Urban Regions, N.Y., Appleton, Century Crofts, 1962, p. 14.

(٢) Philip Hauser and Leo Schnore (Eds.), The Study of Urbanization, N.Y., John Wiley and Sons, 1965.

(٣) John Freedman, Urbanization, Planning and National Development, London, Sage Foundation, 1973, p. 17.

ويعالج جون فريدمان (John Freedman) المسائل الثلاث فى أطار نظرى يحاول فيه أن يقدم نظرية متكاملة للتحضر . فمن حيث التوسع وبلورة وانتشار العناصر الثقافية الحضرية ، فأنه يحدد أربعة مراحل منها .

(ا) ابتداع ونشر المخترعات والأفكار المستحدثة .

(ب) أتخاذ القرارات والسلطة ،

(ج) الهجرة الداخلية والخارجية .

(د) الاستثمارات المادية والبشرية .

أما بالنسبة إلى تفسير عملية التحضر فيعتمد المفهوم المكانى (Spatial) فى تفسير العلاقة بين أطراف المدينة والمناطق المستحدثة بالمركز الرئيسى . وفيما يتعلق بالربط بين الأجزاء المتعلقة بالتحضر فإنه يتخذ الدولة كوحدة أساسية التى فى إطارها يمكن أن ندرس التحضر .

وبعبارة أخرى فإن هذا الاتجاه يحاول النظر إلى مجتمع المدينة على أنه مركز للتغيير والاشعاع الحضارى ، كما أن عملية التحضر والتوسع المكانى وما يتبعه من مؤسسات وخدمات ترتبط بالتنمية الاجتماعية والأقتصادية على المستوى القومى .

ويرى ألفن بوشكوف (Alvin Boskoff)[1] أن هناك عدة مداخل يمكن استخدامها فى دراسة وتحليل عملية التحضر تعتبر مساعدة فى حد ذاتها يستعين الباحث بأخذها أو بعدد منها وفق ما تقتضيه متطلبات الدراسة ذاتها وهذه المداخل المساعدة هى :

١ — المدخل التاريخى (Historical Approach) — إذ أن تحليل الوضع الحضرى الراهن يشمل الخلفيات التاريخية والاحداث التى كان لها تأثير على تطور المجتمعات واستقرارها وفى وجود المؤسسات المتنوعة وطبيعة العلاقات التى تربط النظم والمؤسسات المختلفة ومدى الأهمية التى يشكلها التراث التاريخى فى حياة سكان المدينة المعاصرة .

٢ — المدخل السكانى (Demographic Approach) — حيث أن الخصائص السكانية مثل معدلات المواليد والوفيات والزيادة والكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية والخصائص العرقية والثقافية تزود الباحث بمعلومات قيمة تساعد على ربط حاجات الأعداد المتزايدة من السكان بالخطط والمشروعات المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى العاملة .

٣ — المدخل الايكولوجى (Ecological Approach) — يعنى المدخل الايكولوجى بالتوزيع المكانى للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة ، وكذلك فى دراسة العلاقات بين المواقع فى وسط المدينة وعلى أطرافها .

٤ — المدخل الثقافى (Cultural Valuational) حيث أن القيم والمعتقدات والاهتمامات السائدة فى المجتمع لها أهمية بالغة فى دراسة عملية التحضر خاصة الجوانب الاقتصادية فى الثقافة (اتجاهات السكان نحو المهنة والنشاط الصناعى أو التجارى من نمط معين أو الاهتمام بأقتناء وشراء السلع المستوردة . . .) إذ غالبا ما يواكب نمو السكان الذى سيطرة الاتجاهات المادية على الأتجاهات الروحية أو الأخلاقية

٥ — المدخل النفسى (Psychological Approach) — لقد أدى تعقيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المدينة إلى زيادة الضغط النفسية التى تحيط بالعلاقات الاسرية والعلاقات المهنية التى تربط الفرد بالمجموعة وتربط المجموعات والاقليات بعضها ببعض . كما أن بيئة المدينة تحدث تأثيرات متفاوته فى تشكيل الشخصية السوية واللاسوية (١) .

وأحدث النظريات التى ظهرت فى السبعينات والتى تجمع بين النظرية الايكولوجية ونظريات التغير الاجتماعى تلك التى تعرف بنظرية النمو الاقليمى Regional Growth Theory . وتنص هذه النظرية على أن المجتمع منظم بحيث يتوزع نشاط المجتمع والتفاعل الاجتماعى بالنسبة للمساحات الموجودة ، كما أن هذه المساحات تؤثر فى تشكيل أنماط معينة من النشاط الاجتماعى والأقتصادى . وكلما أتجه المجتمع نحو التنمية سوف يتغير التركيب الأيكولوجى ، وتتأثر التنمية فى نفس الوقت بالأنماط الايكولوجية القائمة وبالمشاكل الناجمة عن التغير الأيكولوجى ويقصد بالنمط الايكولوجى هنا الجوانب المتعلقة بمستويات الطاقة البشرية ،السلطة واتخاذ القرارات والادارات وطرق الأتصال (٢)
ولابد من الإشارة ونحن نتعرض لنظريات التحضر أن نذكر النظرية العامة لنمو المجتمع والتغير الاجتماعى وهى التى تأخذ بالعلاقة الجدلية بين القوى المنتجه التى تشمل عنصرين أساسين وهما : أولا علاقة الناس بالبيئة الطبيعية المحيطة بهم ، وثانيا علاقة الناس ببعضهم البعض . وبعبارة أخرى فإن البنيات الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، والتى تتغير من جيل إلى آخر أو من مرحلة لأخرى ، تؤثر فى تحديد الادوار التى تمر بها المدينة وتتأثر فى نموها وأنواع مشاكلها .

---

(١) Alvin Boskoff, op. cit., pp. 9-11.

(٢) John Freedman, op. cit., pp. 41-42.

وتطور المدينةمن البساطة إلى التعقيد نتيجة لتطور البينات الاقتصادية وطبيعتها وتأثيره في علاقات الانتاج السائدة .

وهذه العلاقة جدلية ، أى أن كلا منها يؤثر في الآخر وتختلف درجة التأثير ومجالاته من مجتمع لآخر . والمتتبع للنمو الحضرى فى دول الخليج يجد أن العامل الأقتصادى هو العامل الأكثر تأثيراً فى نمو وتطور المدينة فى هذه المنطقة ، ولاشك أن هذا العامل قد أثر بشكل جدلى فى بقية العوامل الأخرى ، كالسكان وتعدد أنماط النشاط الأقتصادى . وكذلك فى السياسات ثم أتباعها كجزء من البناء الفوقى الذى سار مع التغير الذى حدث فى القوى المنتجة .

وقد أوردنا هذه الأتجاهات النظرية بقصد التعرف على بعض الجوانب والأبعاد للفكر الحضرى المعاصر الذى توصل اليه العلماء وللنظر فى امكانية الأخذ بواحد منها أو بأكثر فى تحليل ودراسة التحضر فى منطقة دول الخليج .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو هل يمكن تحديد أبعاد الوضع الراهن للنسق الحضرى والتنبؤ باتجاهات التطور فى المجتمع الحضرى. وهل يمكن بواسطة التعرف على خصائص التجمعات الحضرية (للناس والمساكن ، والوظائف وغيرها) يمكن تحديد اتجاهات التطور من حيث الكم والنوع بل هل يمكن اجراء المقارنة بين المدن العربية أو الخليجية إذا ما استخدمنا المؤشرات الحضرية . (١)

أما الفرضيات التى ستحاول الدراسة مناقشتها فى تحليل خصائص واتجاهات التحضر فى دول منطقة الخليج فتتناول القضايا الأساسية المرتبطة بالتحضر وتشمل :

١ — نتيجة للوضع الأقتصادى الذى يعتمد على الصادرات النفطية فأن نمو المجتمعات الحضرية يرتبط بدرجة كبيرة بالعامل الاقتصادى ، وتأثيره الجدلى فى البنيات الاجتماعية الأخرى .

٢ — أن التطور الحضارى الذى تشهده المنطقة فى الميادين الأجتماعية والأقتصادية يتمركز فى المدن الرئيسية والمدن المتوسطة أكثر من المدن الأخرى .

٣ — تتمركز خدمات الدولة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أكبر المدن فى دول المنطقة مما يؤدى إلى وجود ما يسمى « بدولة المدينة » التى تمتاز بها دول المنطقة عن غيرها من الدول العربية .

---

(١) James Hughes, Urban Indicators, Metropolitan Evolution and Public Policy, N.Y., Rugers Univ. SUNJ, 1972, p. 1.

٤ ـ أن النمو الحضرى فى دول هذه المنطقة يعتبر نمو سريعاً ومعدلات هذا النمو من أعلى المعدلات إذا ماقورنت بمعدلات النمو الحضرى فى الدولة العربية .

٥ ـ أن النمو السكانى السريع فى دول المنطقة يرجع بشكل رئيسى إلى عامل الهجرة الخارجية من الدول العربية والأجنبية الذين يقدمون اليها طلبا للعمل .

٦ ـ تواجه دول المنطقة عدة مشكلات أجتماعية بسبب النمو الحضرى السريع الذى يشكل ضغطاً على الخدمات خاصة خدمات الأسكان والصحة والمرافق العامة .

منطقة الخليج ـ جغرافيا وتاريخيا

يمثل الخليج العربى أقصى امتداد للعالم العربى نحو الشرق ويتمحور بين الساحل الشرقى لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وأرض الساحل الغربى لهضبة ايران . وكحوض بحرى تعتبر منطقة الخليج امتداداً بحرياً للمحيط الهندى . ويقع رأس الخليج على دائرة عرض ٣٠° شمالا ، كما يبلغ طوله حوالى ١,٠٠٠ كم ، أما عرضه فيتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ كم ، ويغطى منطقة تبلغ مساحتها بالتقريب ٢٢٦,٠٠٠ كيلو متر مربع .

ويبلغ متوسط عمق الخليج ٣٥ متراً ، أما أقصى عمق له فلا يتعدى (١٠٠) متر حول مدخله فى الجنوب وهو مضيق هرمز ، الذى يربط بينه وبين خليج عمان ثم المحيط الهندى . ومضيق هرمز هو عنق الزجاجة فى مدخل الخليج ، ويبلغ عرض المضيق حوالى ٦٠كم ، تبرز فيه شبه جزيرة (مسندم) وهى النتوء الصخرى بجنوب شرق الجزيرة العربية . ويحتضن هذا النتوء فى المقابل الساحل الإيرانى الذى تقع على مقربة منه جزيرة (قشم) الإيرانية .

ويتصف مناخ الخليج بأنه جاف شبه قارى ودرجة الحرارة تتقلب بين الفصول بدرجة كبيرة وتبلغ فى أقصاها ٥٠ درجة مئوية . وتهب على الخليج إماريياح شمالية من الشمال الغربى تثير تيارات مياه الخليج وتؤدى إلى جلب رمال مشبعة بالكربونات إلى الشاطىء الغربى ، أما الرياح الأخرى فهى رياح الجنوب وتعرف بـ(الكوس)وهى جنوبية حارة مرهقة فى الصيف يصحبها ارتفاع كبير فى معدلات الرطوبة .

وتكثر حول سواحل الخليج (الأخوار) وهى ألسنة مائية داخلة فى الأرض وتستخدم كموانىء طبيعية ومن أشهرها : خور دبى . خور الدوحة ، خور فكان ،وخور ساوى .

ويمكن القول بأن نسبة عالية من التجمعات السكانية ـ خاصة فى الساحل الغربى ـ قد تواجدت على أخوار ، حيث ارتبط عمل السكان بالمصدر الرئيسى للرزق وهو البحر .

ويعتبر الخليج خبرة ثقافية لمجتمعاتها ثقافة مشتركة ؛ فقد ارتبط ساحلاه تاريخياً عن طريق هجرات لعدد من القبائل العربية بين الساحل الشرقى والغربى ، إلا أن الظروف السياسية والتاريخية الحالية باعدت بين سكان الساحلين .

ويعتبر الساحل الغربي الآن هو الساحل العربي من الخليج مع وجود قبائل عربية على ساحله الشرقي تترابط برباط الدم والقربى مع القبائل العربية في غربه .

وتقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين الجمهورية العراقية التي تطل أراضيها على الخليج ، ويتبع الكويت جنوباً الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية (ساحل الاحساء) أو مايعرف (بالشرقية) : ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر (دولة قطر) وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ، ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الاحساء . وتبدأ حدود دولة الإمارات العربية المتحدة (أعلنت سنة ١٩٧٢) والتي تتكون من الإمارات السابقة (الساحل العماني) : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عمان ، أم القوين رأس الخيمة والفجيرة .

ويربط دول المنطقة تاريخ مشترك منذ عدة قرون . ويمتاز الخليج العربي بعدة مميزات جعلته قبلة الأنظار في التجارة والمنافسات السياسية . فقبل اكتشاف النفط في مختلف أجزائه كان موقعه الجغرافي الممتاز قد سهل نقل التجارة الهندية إلى أوروبا بواسطة وكلاء العرب والبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والإنجليز . ويعتبر الخليج العربي بحراً دولياً من الناحية التجارية غير أن هذا التأثير التجاري لم يعكس أهميته في العلاقات الاجتماعية والثقافية (١).

والبحث في التاريخ القديم لدول المنطقة والسلالات التي تواجدت في العصور التاريخية الأولى يشير إلى أن هناك ثلاثة فروع منفصلة من البشرية ممثلة على سواحل الخليج : المرافيدي Dravidi والأوروتيني Oritae) على طول ساحل مكران والساميون على امتداد الساحل العربي الذي يحتمل أنهم قبل ذلك طردوا السكان الأصليين الحاميين الأوروافريقيين أو الزنوج القدماء ، ثم الفرع العيلامي الأصلي Proto Elamitic على رأس الخليج وإلى الشرق حتى بوشهر (٢) .

وتاريخ المنطقة يزخر بالأحداث والحروب والتطورات التي ربطت سكان المنطقة تجارياً بالشرق والغرب عن طريق التجارة البحرية حيث وصلت سفن العرب البحرية إلى الهند وقوافلهم إلى دول آسيا وبعض دول أوروبا . كما ربطت سكان المنطقة سياسياً بالعديد من الجنسيات المحتلين منهم والغازين والمتنافسين على كسب المواقع الاستراتيجية وإقامة القواعد الحربية عليها مثل الهولنديين والبرتغاليين والأتراك والروس والأمريكان والإنجليز وكان

---

(١) محمود علي الداود . الخليج العربي والعلاقات الدولية القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨ .

(٢) أرنولد ولسون الخليج العربي . ترجمة عبد القادر يوسف . الكويت . مكتبة الأمل .

لكل منهم مطامع خاصة يتحالفون تارة ويتحاربون تارة أخرى بهدف التواجد فى المنطقة ثم بقصد استغلال الثروات الطبيعية (البترول) فى مطلع القرن العشرين حين تم اكتشاف البترول فى إيران حوالى عام ١٩٠٨ .

وقد ساد فى دول المنطقة قبل اكتشاف البترول نمطين من التجمعات السكانية القبلية، نمط التزم حياة الصحراء والتنقل والترحال سعياً وراء مصادر الحياة والرعى ونمط آخر استقر على الشواطىء ومارس أهله التجارة والصيد البحرى للاكتفاء الذاتى وصيد اللؤلؤ للتجارة والمقايضة. وبالرغم من وجود النمطين من التجمعات على امتداد منطقة الخليج الساحلية ، والصحراوية إلا أن النظم الاقتصادية والأسرية والسياسية كانت تقوم على أسس ومفاهيم وقيم قبلية . ونجد فى السبعينات أن آثار هذه القيم ماثلة فى العلاقات التى تنشأ فى المجتمعات الخليجية المعاصرة .

وكما أن عوامل الطبيعة الصحراوية والبحرية التى تلعب دوراً فى تشكيل مجتمعات الخليج فكذلك التاريخ الحديث والمعاصر لدول المدن الذى سجل التطورات والأحداث المشتركة . فقد أدت هجرة التجمعات البشرية سواء من داخل جزيرة العرب فى معظمها أو من السكان العرب الذين يقطنون الساحل الشرقى من الخليج . وكانت هذه الهجرات مكونة من تحالف قبائل أو أفخاذ قبائل زحمت من داخل الجزيرة العربية لأسباب اقتصادية أو سياسية . وقد يصعب تحديد الاستقرار الجماعى فى المرحلة المبكرة للقبائل التى شكلت البنية الأساسية لمجتمعات دول المدن الحديثة (١) .

ففى حالة عمان مثلا فقد نشأ صراع بين العمانيين والأجانب للسيطرة على المحافظات الساحلية وقد ساعدت طبيعة المجتمع العمانى بالإضافة إلى العوامل الطبيعية على استمرار وحدتها السياسية أكثر من ألف ومئتى سنة . وقد اشتركت ثلاث قبائل فى نشأة دولة عمان وهى قبائل كندة (وعرفت بالفقه والبلاغة) وقبيلة خاروس (محمد ويزيد) وعرفت بالسلطة ، وثالثة عرفت بأزدشانوا وهاجرت من بلاد فارس . وقد ساعد انتشار الإسلام على إعادة السلطة إلى العرب الذين ارتبطوا سياسياً وتاريخياً بتطوارت وأحداث التاريخ الإسلامى (٢) .

وقد أوردت كتب التاريخ العديد من الأدلة على تواجد القبائل وحركتها عبر الصحراء وأوضحت علاقات هذه القبائل بعضها ببعض ، وعلاقتها منفردة أو مجتمعة بالحكم الأجنبى المتعاقب منذ أكثر من قرنين من الزمان .

---

(١) محمد غانم الرميحى . البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ . ص ص ١٠ — ١٣ .

(٢) اسحق القطب . مراجعة كتاب الجزيرة العربية : المجتمع والسياسة . تأليف ديريك هبوود . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة الاولى ، العدد الرابع . ص ص ١٥٥ — ١٥٧ .

وبالنسبة إلى الكويت وقطر مثلا فان دراسة نمو الكويت مع آل صباح وكذلك نمو مدينة الزبارة فى قطر وثم جزر البحرين مع آل خليفة وتحالف العتوب (آل صباح ، آل خليفة ، آل الجلاهمة) قد بدأ فى النزوح من داخل الجزيرة العربية إلى طرفها الشرقى خلال الربع الثانى من القرن الثامن عشر ولم يؤثر ثقلهم السياسى والعسكرى والحربى إلا بعد مرور نصفه الأول (١) .

أما القبائل المتحالفة بنى ياس (ومنهم آل بوفلاح – آل بوفلاسة) والمناصير فقد اتجهت إلى الشواطىء سعياً وراء مصادر الحياة والرزق . وبالنسبة لتحالف قبيلة القواسم (التى سكنت لنجه وقشم على الساحل الفارسى ورأس الخيمة والشارقة على الشاطىء الغربى فقد أثبتت وجودها فى المنطقة بالرغم ما خاضته من حروب مع الإنجليز وغيرهم . ونجد أن تحالف قبائل العتوب اتخذ الكويت والبحرين – الخليج الأعلى مقراً فى حين أن تحالف قبائل القواسم استقر فى الخليج الأدنى .

وتشير الدراسات إلى عدم الاستقرار خلال فترة مائة وخمسون عاماً فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقيام النزاعات القبلية وانشقاق التحالف ونشوء تحالف جديد وهكذا . وأجبرت هذه القبائل على توقيع هدنة مع بريطانيا التى نمت مصالحها الاقتصادية والتجارية فى المنطقة وارتبطت الإمارات معها برباط قانونى غامض فرض عليها الحماية البريطانية خلال قرن ونصف من الزمان . فمنذ توقيع المعاهدة المانعة سنة ١٨٢٠ بين القوة البريطانية الغازية ، والمتحالفة مع سلطات مسقط ، وبين أمراء الساحل العمانى تم انضمام بقية الأمراء فى الساحل الغربى لهذه الاتفاقية (البحرين سنة ١٨٢٠) والنفوذ البريطانى يتعاظم طوال القرن التاسع عشر . وانضم أمير الكويت آنذاك مبارك إلى هذه الحماية سنة ١٨٩٩ تحت شكل من أشكال المساعدة ، ثم تبعتها قطر بعد انفصالها عن حكم آل خليفة – حكام البحرين – سنة ١٩١٦ . ولقد قامت بريطانيا خلال هذه الحقبة (١٨٢٠ – ١٨٧٠) بعدة أساليب فى إحكام قبضتها على المنطقة فكانت تتدخل بالقوة وتهدد بها لتفرض على شعوب هذه المنطقة وحكامها أنواعاً من التبعية وألحقتها قسراً بالسوق الرأسمالى المتنامى فى امبراطوريتها الهندية . كما جعلتها مصدراً من مصادر الخامات (اللؤلؤ فى بادىء الأمر ثم البترول فى الفترة الأخيرة) .

وقد لعبت الإدارة البريطانية فى الخليج دوراً فى تشكيل مستقبل « دولات المدن » وقامت بإنشاء الإدارات والمؤسسات على أساس التشريعات والقوانين البريطانية فى مختلف مجالات الإدارة والاقتصاد والأمن الداخلى والدفاع والاعلام والتجارة والصحة والتعليم

---

(١) محمد غانم الرميحى ، المرجع السابق .

وإدارة التوظيف والجنسية ، الأمر الذى أثر على التشابه فى التنظيمات الإدارية واللوائح الخاصة بالنشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى والصحى والاعلامى والتربوى وعينت الخبراء والمخططين والمشرفين الإنجليز للتأكد من تنفيذ السياسات التى تخدم مصالح الدولة الأم دون الاهتمام بتنمية وتطوير مجتمعات المنطقة . وقد أدى هذا إلى استمرار حالة التخلف وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض نسبة القوى العاملة الفنية والمتخصصة مما دفع بدول المنطقة الاعتماد على استيراد الأيدى العاملة العربية والأجنبية للمساهمة فى عملية التنمية ، وازدادت نسبة الاستيراد بشكل مطرد خلال ربع القرن الأخير بسبب عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية على الصعيد المحلى والخليجى والعربى والدولى .

ولقد كان لاكتشاف البترول فى سحد سليمان فى إيران ١٩٠٨ ، واحتمال تواجده فى أراضى الإمارات العربية فى الخليج الأثر فى تشديد قبضة بريطانيا ، فأرغمت دول المنطقة فوقعت معاهدات إضافية مع شيوخ الكويت سنة ١٩١٣ والبحرين سنة ١٩١٤ ، والساحل العمانى سنة١٩٣٧. وبموجب هذه المعاهدات أعطت الإمارات حقوق استغلال ثرواتها المعدنية للسلطات البريطانية . واستمرت عمليات الكشف عن البترول بعد أن غدت مصادر النفط الخام تحت سلطة الشركات البريطانية ، والمصالح الأمريكية التى دخلت كشريك فى الاستثمار فيما بعد. واتفقت الدولتان الكبيرتان على لعبة امتصاص خيرات شعوب إمارات الخليج العربى .

وقد أدى اكتشاف النفط وتسويقه عالمياً وتوجيه العوائد إلى العمران والبناء وإنشاء البنيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التحتية (Infra-Structure) ، وما ترتب على ذلك من انفتاح على العالم العربى والدولى إلى تعاظم الوعى الوطنى والقومى . فقامت هذه الشعوب تطالب بحرياتها السياسية والاستقلال . ونجحت المساعى فى دولة الكويت التى نالت استقلالها عن بريطانيا فى ١٩ / ٦ / ١٩٦١ وذلك أبان قيادة الشيخ عبد الله السالم الصباح . أما باقى الإمارات فقد تأخرت بريطانيا فى منح الاستقلال لها حتى أوائل السبعينات بعد أن قامت العديد من المحادثات والأحداث لنيل الاستقلال . وقد تحقق ذلك فى سبتمبر ١٩٧١ (البحرين قطر — دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان) (١) .

---

(١) انظر المراجع التالية :

(أ) خالد العربى — الخليج العربى فى ماضيه وحاضره — بغداد ، مطبعة الجاحظ ، ١٩٧٢ .

(ب) معهد البحوث والدراسات العربية : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — دولة البحرين — مجموعة من الأساتذة — ١٩٧٥ .

(ج) سليمان سعدون البدر : منطقة الخليج العربى — الكويت — وزارة الأرشاد ١٩٧٤ .

(د) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط — هموم الخليج العربى ٦٨ — ١٩٧١ — النهار — الخدمات الصحفية : ١٩٧٢ .

(هـ) محمد متولى : حوض الخليج العربى — القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية — ١٩٧٠ .

وقد رأى عدد من شيوخ الإمارات أن إنشاء اتحادبين الإمارات يدعم اقتصاديات المنطقة ويوحد الموارد ويؤدى إلى استثمار أفضل للطاقات والإمكانيات المادية والبشرية ويعود على جميع الإمارات بالفائدة ويساعدها على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى أن الاتحاد يحافظ على أمن واستقرار المنطقة . وقد أنشأ اتحاد الإمارات يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١ وضم كل من إمارات : أبوظبي ، دبي ، رأس الخيمة ، الشارقة ، عجمان ، وأم القوين .

واجتمع حكام إمارات الساحل مع أميرى قطر والبحرين وأسفر اجتماعهم (٢٥ فبراير ١٩٦٨) عن تأليف اتحاد فيدرالي بمقتضى اتفاق وقعوا عليه وتضمن الاتفاق أغراض الاتحاد الذى يقضى بتوثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها فى شتى المجالات وتنسيق خططها واحترام كل منها لاستقلال الأخرى وتنظيم الدفاع الجماعى . وقد وضحت الاتفاقية أسس تنظيم العمل والمسئوليات . ولما واجهت هذه الدول بعض الصعوبات فى تنفيذ الاتحادبينها ، أقيم بين إمارات الساحل الذى عرفت باتحاد الإمارات العربية المشار إليه أعلاه (١) .

وقد انضمت دول وإمارات الخليج إلى الجامعة العربية عقب حصولها على الاستقلال ببضعة أيام فى الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٧١ فيما عدا الكويت فقد أعلن انضمامها فى ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ . وكان لانضمام دول الخليج دعماً للقضايا العربية وأخذت فى الانضمام إلى المنظمات المختلفة التابعة لجامعة الدول العربية إيماناً منها بأهمية عضويتها فى هذه المنظمات وللفائدة التى تعود عليها فى هذه المرحلة من تطورها .

كما أخذت دول المنطقة تلعب دوراً فى القضايا الدولية حينما وافقت الأمم المتحدة على قبولها أعضاء فى المنظمة الدولية حسب التواريخ التالية :

الكويت	١٤ / ٥ / ١٩٦٣
قطر	٢١ / ٩ / ١٩٧١
البحرين	٢١ / ٩ / ١٩٧١
اتحاد الإمارات	٩ / ١٢ / ١٩٧١

كما قامت هذه الدول بالانضمام إلى المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية وغيرها .

---

(١) محمد الحسينى عبد العزيز – حضارة الكويت ودول الخليج العربى ، دار القبس للصحافة والطباعة والنشر – الكويت .

وبعد تحقيق الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة أخذت تسهم فى عقد المؤتمرات الإقليمية والدولية والإسلامية والآسيوية والأفريقية ودول العالم الثالث والاشتراك فيها والتعبير عن وجهة نظرها تجاه القضايا العالمية والعربية والفلسطينية المطروحة على بساط البحث ومساندة التوصيات التى تسعى لتحقيق التقدم والتنمية والسلام لدول المنطقة والدول العربية والدول النامية .

ومن ناحية أخرى فقد وجهت دول المنطقة اهتمامها فى التطوير والبناء الداخلى لإصلاح ما أفسده الاستعمار والأخذ بأسباب التحضر والعمران والخروج من الوضع المتخلف واستثمار عوائد البترول فى التطور الحضارى والفكرى والمادى .

وقد أحدثت دخول النمط الخيالية لدى دول المنطقة دوافع وطموحات أخذت تحققها فى قفزات سريعة فى مجالات التنمية الاجتماعية خاصة فى التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والأسكان والدفاع الاجتماعى والاعلام والترويج والخدمات الدينية . وقد أدت هذه الطموحات إلى زيادة عدد السكان بشكل لم تشهده دول المنطقة خلال فترة ثلاثة قرون عن طريق الهجرة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية لدى السكان الأصليين . فقد زاد عدد سكان البحرين بين ١٩٤١ وسنة ١٩٧١ من حوالى ٩٠ ألف نسمة إلى أكثر من ٢١٦ ألف نسمة بقابل (زيادة ١٤٠٪ تقريباً) ، وكان سكان قطر عام ١٩٧٠ حوالى ١١١ ألف نسمة ويقدر عام ١٩٧٥ بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فبين التعدادان الرسميان سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٥ ارتفاع عدد السكان من ١٧٩,١٢٦ نسمة إلى ٦٥٥,٩٣٧ نسمة أى بزيادة قدرها ٢٦٧٪ تقريباً خلال فترة سبع سنوات .

ويحظى التعليم بالجزء الأكبر من الإنفاق الحكومى نتيجة الاهتمام المتزايد الذى توليه دول المنطقة إلى هذا القطاع ، وقد استمر التعليم فى الكويت بشكل أكبر قطاع خدمى بالنسبة للإنفاق الحكومى ، حيث أنفقت الحكومة الكويتية عام ١٩٦٧ /٦٨ على التعليم مبلغ ٢٤ مليون دينار مقابل ٢١ مليون دينار للدفاع والحرس الوطنى و ١٧ مليون للداخلية و ١٥ مليون للصحة العامة . أما نسبة ما تنفقه الدولة على التعليم إلى باقى القطاعات فقد كانت ٦,٩٪ عام ١٩٦٧ / ٦٨ وارتفعت لى ١٥,٦٪ عام ٧٤ / ١٩٧٥ .

وفى البحرين من جهة أخرى ، فقد ارتفع عدد الطلاب فى المدارس الحكومية (حتى الثانوية) من ٣٥,٧١٥ إلى ٥٨,٧٤٠ أى بزيادة تبلغ ١٦,٦٪ خلال عشر سنوات ، وينطبق هذا الوضع تقريباً على كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ومسقط وعمان .

أما من حيث الوضع السياسي فقد اهتمت دول المنطقة بإنشاء الدساتير الحديثة والتمثيل الشعبي (مجلس الأمة بدأ فى ممارسة أعماله سنة ١٩٦٣) والمجلس الوطنى للبحرين (بدأ عام ١٩٧٣) وقد اكتفت دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحده ، بتأسيس مجالس استشارية (مجالس شورى) فى المشاركة بتسيير شئون الدولة كنمط من أنماط المشاركة الشعبية.

وقد حاولنا فى هذا الجزء من البحث منافسة أهم الخصائص الجغرافية والأحداث التاريخية لدول المنطقة بقصد تحديد معالم واتجاهات التحضر ونمو المدن لدول المنطقة فى الإطار الجغرافى التاريخى – الاجتماعى . لأن العامل الجغرافى يؤثر فى حركة السكان واستقرارهم وفى مواقع المدن الحديثة واتجاهات التوسع فى المدن الرئيسية الحالية . أما الأحداث التاريخية فلها أهميتها فى عملية التحضر إذ أن الخصائص الثقافية المعاصرة لشعوب المنطقة ماهى إلا امتداد للأجيال السابقة وتراث متراكم لماحققه الاسلاف عبر العصور . هذا وأن ماشهدته المنطقة من استقرار وعدم استقرار وتحالف بين القبائل ومع القوى الأجنبية كان له تأثير مباشر على التحضر البطىء للإمارات لعدة قرون وكذلك لاستمرار حالة التخلف الحضارى والمعاناة من الضغوط – الخارجية .

وفى التاريخ المعاصر لدول المنطقة فإننا نشهد حركة حضارية متعددة الجوانب والاتجاهات من حيث الكم والكيف ، فقد انطلقت الدول من عزلتها الحضارية وأخذت تشارك دول الجزيرة العربية والدول العربية والآسيوية والأفريقية والدول الأجنبية فى التداول فى القضايا العالمية . هذا بالإضافة إلى الدور الذى أخذت تلعبه دول المنطقة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستيعاب التكنولوجيا من أجل بناء المجتمع المعاصر بخبرات الإفادة من تجارب دول الكتلتين الشرقية والغربية فى مجالات الصناعة والتجارة والتسليح والطب والهندسة والاقتصاد والقانون والاجتماع . وسوف يظل الخليج العربى محور اهتمام العالم بما يحويه من بترول – مصدر الطاقة الرئيسى حتى نهاية هذا القرن .

الخصائص السكانية لدول منطقة الخليج

إن تحليل الخصائص السكانية لدول منطقة الخليج يعتبر من العناصر الهامة فى دراسة اتجاهات التحضر فى هذه الدول حاضراً ومستقبلا. أما المجالات التى سوف تتعرض لمناقشتها فى دراسة الخصائص السكانية فهى :

١ — التعدادات السكانية فى دول المنطقة .

٢ — النمو السكانى والكثافة السكانية .

٣ — التركيب السكانى حسب السن والنوع والجنسية .

٤ — السكان فى الحضر والريف والبادية .

٥ — الخصائص السكانية والنمو الحضرى .

١ — **التعدادات السكانية فى دول المنطقة :** لقد اهتمت دول المنطقة بالاحصاءات السكانية خلال فترة الربع قرن الأخير خاصة وأن النمو السكانى السريع يتطلب انتهاج سياسة اجتماعية وخطط وبرامج للتنمية مبنية على واقع سكانى وحقائق ديمغرافية صحيحة حتى تحقق هذه الخطط والبرامج أهداف السياسة الاجتماعية — توفير العدالة والاستقرار والتأمين والخدمات والأمن وفرص العمل لمختلف فئات المجتمع واستثمار الطاقات البشرية فى خدمة التنمية الاقتصادية خلال مرحلة النفط أو بعد ما ينضب النفط .

(أ) **البحرين :** تعتبر دولة البحرين أول دولة فى الخليج أجرى فيها التعداد السكانى حيث تم عام ١٩٤١ تلى ذلك إجراء التعداد على فترات زمنية مدة كل منها ٩ سنوات بين ١٩٤١ و ١٩٥٠ و ١٩٥٩ ؛ غير أن هذه الفترة تقاصت إلى ٦ سنوات فيما بعد حيث أجريت التعدادات بعد ذلك فى عام ١٩٦٥ و ١٩٧١ (١).

(ب) **الكويت :** أما دولة الكويت فقد بدأ أول تعداد رسمى عام ١٩٥٧ وذلك أثر اهتمام الدولة فى مسايرة التطور والتقدم والعمل على رفع المستوى الاجتماعى

---

(١) إبراهيم عبد الكريم محمد — البحرين وأهميتها بين الأمارات العربية — ١٩٧٠ - البحرين .

للسكان . وقد أجرى هذا التعداد باشراف قسم الاحصاء في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل . أما التعداد الثانى فقد أجرى عام ١٩٦١ نظراً للتطورات السريعة المتلاحقة التى مرت بها الكويت واستجابة لما يتطلبه التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، والثقافى من بيانات تعكس وضع الكويت بصورة أكثر دقة وشمولا .

أما التعداد الثالث فقد أجرى عام ١٩٦٥ بطريقة التعداد الفعلى وشمل جميع أراضى الكويت ومياهها باستثناء المنطقة المحايدة الواقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية . وقد أجرى التعداد الرابع عام ١٩٧٠ وكان يهدف إلى معرفة السكان عن طريق الحصر الفعلى الشامل للأسر والأفراد فى جميع أنحاء البلاد وإلى تصوير الخصائص الرئيسية الأفراد والحصول على بيانات تفصيلية عن السكان والمساكن تفيد فى وضع الخطط القومية واتخاذ القرارات الإدارية وتوفير الخدمات اللازمة (١) .

(جـ) دولة قطر : أجرى فى أبريل ١٩٧٠ أول تعداد رسمى للسكان فى دولة قطر . وقد اختلفت الآراء بالنسبة لعدد السكان فى هذه الدولة قبل هذا التاريخ فقد أعطى سنكلير تقديراً للسكان عام ١٩٥٦ (بين ٢٠ — ٢٥ ألف نسمة) وأعطى الشيبانى تقديراً آخر عام ١٩٦٢ (حوالى ١٥٠ ألف نسمة) (٢) .

(د) دولة الامارات المتحدة : صدر قانون رقم ٩ فى حزيران ١٩٧٤ للاحصاء والتعداد وقامت وزارة التخطيط باعداد برنامج يبين أهداف التعداد ومراحله والعمليات اللازمة — وقد أجرى التعداد عام ١٩٧٥ واشتمل على معرفة جملة عدد السكان وتوزيعهم جغرافياً وخصائصهم من حيث النوع وفئات السن والحالة التعليمية والحرف والمهن بالإضافة إلى بيانات أخرى .

(هـ) عمان : لم يتم إجراء تعداد رسمى فى الدولة حتى الآن .

يتضح مما تقدم أن دول الخليج قد أخذت بإجراء التعداد السكانى منذ فترات متفاوتة

---

(١) محمد على الفرس — دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتى . مجلس التخطيط — دولة الكويت ١٩٧٥ — ص ص ١٢٨ — ١٤٠ .

(٢) عادل عبد السلام — بلدان الخليج العربى : دراسة ديمغرافية — ندوة عن تنمية الموارد البشرية فى الخليج العربى — البحرين ١٩٧٥ —

بعضها يرجع إلى الأربعينات والخمسينات وبعضها خلال فترة قصيرة والبعض الآخر فى طريق الاعداد لإجراء هذه العملية الاحصائية – وعن طريق نتائج التعداد والاحصاءات الرسمية ، أو عن طريق حساب التقديرات والتقارير التى تصدر عن الوزارات المعنية أو الهيئات المحلية والدولية ، سوف نناقش الخصائص السكانية والتركيب السكانى .

الخصائص السكانية : إن دراسة الخصائص السكانية لدول المنطقة يجب أن يتم فى ضوء التحولات السياسية والاقتصادية التى واجهت بلدان المنطقة فى النصف الثانى من هذا القرن حيث حصلت الإمارات على استقلالها من الحكم والوصاية البريطانية ، وتم اكتشاف البترول بكميات تجارية وأخذت حكومات دول المنطقة فى استثمار عائدات البترول فى إنشاء الهياكل التحتية اللازمة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى قامت فى العقدين الأخيرين . إن تدفق الأموال واهتمام المسئولين بالتطوير والتنمية خلال فترة زمنية لا يتجاوز الربع قرن (وأقل من هذه الفترة فى حالة دولة عمان وبعض دول اتحاد الإمارات) أدى إلى حركة سكانية غير طبيعية ساهمت إلى حد كبير فى تكيان الوضع الديمغرافى ذات الخصائص الفريدة من نوعها والتى لم تشهدها المنطقة خلال تاريخها الطويل . وأهم هذه الخصائص الديمغرافية : (ا) الهجرة الداخلية المتمثلة فى نزوح أهل البادية والتجمعات الاستيطانية المتطرفة داخل الصحراء إلى المراكز الحضارية حيث أخذت الحياة والنشاط الاقتصادى يجذب هذه الفئات للانتفاع من عوائد البترول المادية بصفتهم مواطنين محليين ، (ب) الهجرة الدولية : التى أخذت تفد إلى البلاد على موجات حسب احتياجات المشروعات العمرانية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى القوى العاملة الفنية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وحيث أن مشروعات التنمية الصناعية والتجارية والتوسع فى الخدمات الصحية والتربوية والاعلامية والمواصلات والخدمات الترويحية والثقافية قد تركز معظمها فى المدن والمناطق الحضرية ، فقد أدى ذلك إلى نمو سكانى سريع فى هذه المناطق بسبب توزيع القوى العاملة فى المشروعات العمرانية المتعددة وجذب سكان الريف والبادية إلى المدن وتركزهم فى ضواحيها (سكن العشش) حتى تقوم السلطات ببناء مساكن ذوى الدخل المحدود ضمن حدود المدن وضواحيها . ولذلك فقد شهدت دول المنطقة نمواً سكانياً فى المدن خلال العقدين الأخيرين يفوق باقى الدول العربية خاصة والدول النامية بشكل عام . إن لهذا النمو السريع آثار سلبية متمثلة فى المشاكل الإدارية وزيادة الضغط على الخدمات المختلفة بالإضافة إلى تعقد العلاقات الاجتماعية واتساع الهوة الثقافية التى تفصل بين التطور المادى السريع والتطور القيمى والعقائدى البطىء مما يؤدى إلى نمو حضارى غير متوازن .

٢ ـ الكثافة السكانية والنمو السكانى :

يتخذ طابع الاستيطان السكانى نمطين مميزين الأول يمتاز بالكثافة السكانية العالية (مراكز المدن الكبيرة والمتوسطة) والثانى الكثافة السكانية المنخفضة (القبائل البدوية والتجمعات المتفرقة التى تتواجد حوالى مناطق تواجد المياه وأسباب الحياة البدوية . ويوضح الجدول التالى حجم السكان والمساحة الكلية .

جدول رقم (١)

توزيع السكان فى دول الخليج حسب الكثافة بالكم المربع الواحد عام ١٩٧٤ *

الدولة	السكان	المساحة (كم٢)	الكثافة السكانية
الكويت	٩٩٦,٨٥٠	١٧,٨١٨	٥٢
البحرين	٢٧٥,٠٠٠	٦٢٢	٣٩١
قطر	١٤٤,٠٠٠	١١,٠٠٠	٨
دولة الأمارات	٢٥١,٠٠٠	٣٢٩,٥٥٦	٠,٨
عمان	٧٦٥,٠٠٠	٢١٢,٤٢٧	٣,٥

* المصادر : جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الجهاز الأحصائى - جدول رقم (١)
الكتاب السنوى للامم المتحدة ١٩٧٤ - ص ١١٠ - ١١١

يتضح من الجدول أن دول المنطقة تمتاز بكثافة منخفضة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة السكان إلى المساحة الكلية . ويختلف الوضع فى حالة الكثافة السكانية فى المناطق السكانية المأهولة وهى مناطق المدن . فى الكويت على سبيل المثال تصل الكثافة السكانية فى مدينة الكويت ١٠٥٨٠ شخص لكل كم٢ أما حولى فتصل إلى ١٦,٦٤٧ شخص والفحاحيل ٢,٥٨٠ شخص . (١) وينطبق هذا الوضع بصورة عامة على باقى دول الإمارات حيث تجمع الغالبية العظمى من السكان فى المناطق الحضرية .

أما بالنسبة للبحرين فترتفع فيها معدلات الكثافة السكانية بصورة عامة إلا أن الكثافة ترتفع فى المناطق الحضرية حيث يقطن حوالى ٧٥٪ من السكان فى هذه المناطق ويتبع ذلك ارتفاعاً فى الكثافة السكانية يصل إلى أكثر من ٧,٠٠٠ نسمة لكل كم٢ . ويرجع السبب

(١) الأدارة المركزية للأحصاء . مجلس التخطيط - الكويت . المجموعة الأحصائية السنوية ١٩٧٥ . ص ٢٣ - ٢٥ .

فى ارتفاع الكثافة السكانية فى البحرين عن باقى دول المنطقة لصغر مساحتها ولانتشار السكان على المناطق الحضرية والريفية ، كما أنها تفتقر إلى المساحات الصحراوية غير المأهولة .

ويشكل هذا النمط السكانى تحدياً أمام المسئولين فى البلديات والمخططين لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث ستضطر هذه الهيئات إلى النظر فى إمكانية تعمير الصحراء والاتجاه فى النمو الحضرى والعمرانى نحو المساحات الحالية الصحراوية على امتداد المدن القائمة أو إنشاء تجمعات سكنية جديدة فى المناطق الصحراوية التى تتوافر فيها موارد الحياة من المياه والأشجار والأراضى الصالحة للزراعة .

ويتخذ النمط الاستيطانى فى دول الخليج شكلا واحداً ومتشابهاً فى مختلف أرجاء المنطقة . وإذا قارنا التوزيع السكانى والكثافة السكانية فى منطقة الشرق الأوسط بما فيها دول الأردن ولبنان وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن الشمالى واليمن الجنوبى فإن الفروق بين دول الخليج والدول الأخرى تبدوا أكثر وضوحاً وتتخذ دول المنطقة بعدين متناقضين من حيث الكثافة . فعلى الطرف الأول نجد أن كثافة البحرين تصل إلى ٣٢٧ شخص فى كم٢ (وتتعادل مع بعض الدول الأوروبية مثل بلجيكا ٣٢٢ وهولندا ٤١٢) أما على الطرف المقابل نجد دولتى قطر والإمارات حيث تقل الكثافة السكانية فى كل منها حيث تصل إلى (٢,٥) و (٤) أشخاص لكل كم٢ على الترتيب .

ويوضح (شكلا ٨ - ١ ، ٨ - ٢) الكثافة السكانية فى دول المنطقة مقارنة بالدول العربية المجاورة ويتضح فى الشكلين أن دول الخليج عموماً من الدول ذات الكثافة المنخفضة باستثناء مناطق المدن التى تزيد فيها الكثافة على ٤٠ شخص لكل كم٢ . كما يؤكد الشكل الأول حقيقة عدم التوازن السكانى من الناحية الأيكولوجية ، إذ أن التركز السكانى يتواجد حيث تتوفر مصادر العيش والمرافق والخدمات التى تساعد على الاستقرار والعمل .

النمو السكانى :

أن الاتجاه الديمغرافى الذى تشهده دول المنطقة يتميز بظاهرة النمو السريع الذى لم عاصر مثله منذ عدة قرون من تاريخها الطويل . وقد جاء هذا النمو خلال فترة لا تزيد على ربع قرن بصورة مفاجئة وعلى دفعات متتالية خلال فترات قصيرة . وقد تضاعف عدد السكان أكثر من مرة فى هذه الفترة القصيرة .

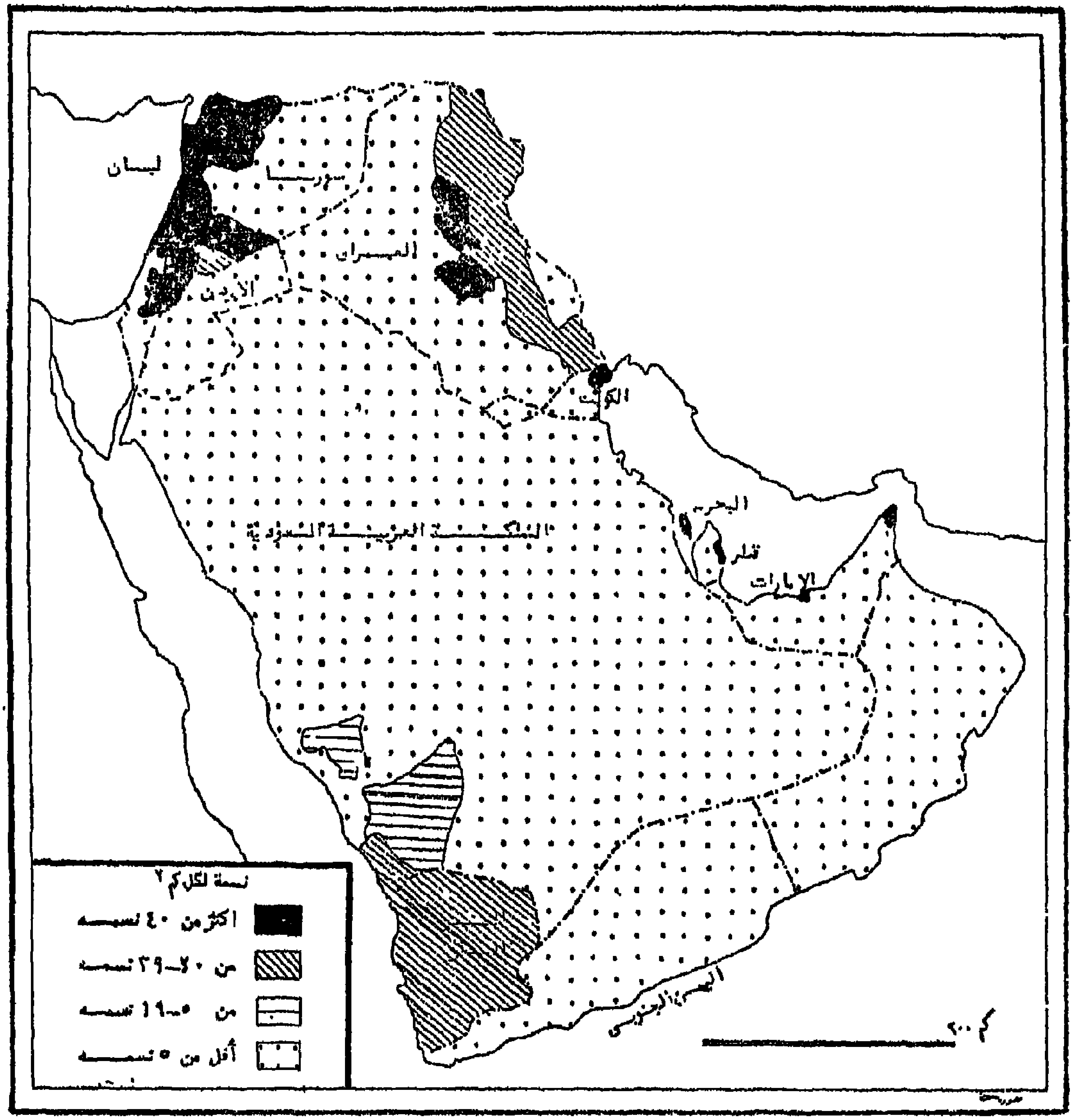

شكل ٨ ـ ١ توزيع كثافة السكان في الدول العربية الآسيوية

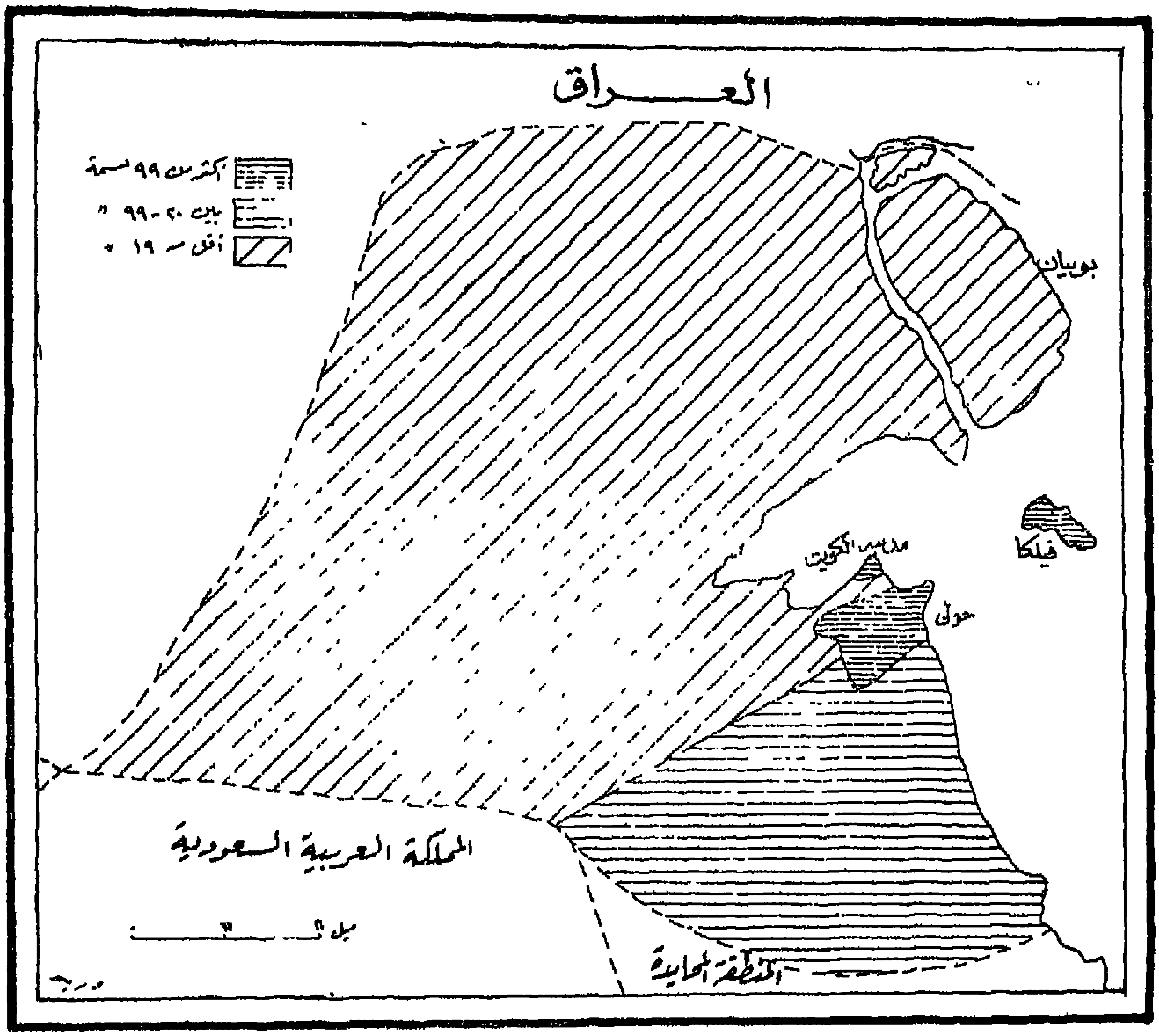

شكل ٨ ــ ٢ : الكثافة السكانية فى الكويت

ــ المصدر : U.N. Bulletin. UNESOB, Beirut, 1972.

وحتى نتمكن من تحليل خصائص واتجاهات النمو السكانى لدول المنطقة والعوامل التى تسهم فى تحديد الاتجاهات الحالية والمستقبلة .

ويوضح الجدول التالى الأعداد المطلقة للسكان فى السنوات المختلفة مابين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ حسب التقديرات الرسمية والتعدادات التى نشرت من قبل الهيئات الرسمية فى دول المنطقة .

جدول رقم (٢)

السكان فى دول المنطقة فى السنوات المختلفة

(السكان بالألف)

السنوات	الكويت	البحرين	قطر	دولة الأمارات	عمان
الأربعينات					
١٩٤٧		١٠٠	١٦		
الخمسينات					
١٩٥٤		١٢٤	٣٠	٥٥	٤٣٥
١٩٥٩	٢٥٧	١٤٣	٤٠	٨٠	٤٦٠
الستينات					
١٩٦١	٣٢١	١٥٦	٥٥	٨٦	٥٠٠
١٩٦٨	٦١٣	١٩٠	٨٠	١٨٠	٦٢٠
السبعينات					
١٩٧٠	٧٥٠	٢٢٠	٨٥	١٩٠	٦٦٠
١٩٧١	٧٨٢	٢١٦	١١٧	٢٠٠	٦٨٠
١٩٧٢	٨٢٦	٢٣٤	١٢٣	٢١١	٧٠٠
١٩٧٣	٨٧١	٢٤٨	١٣٠	٢٢٢	٧٢١
١٩٧٤	٩١٦	٢٦١	١٣٧	٢٣٨	٧٤٣
١٩٧٥	٩٩٣	٢٧٥	١٤٤	٢٥١	٧٦٥
معدل النمو السنوى (٪)	٣,١	٤,٥	٣,٥	٥,٣	٣,١

المصادر : الكتاب السنوى للامم المتحدة ١٩٧٤ . ص ١١٠ – ١١١ جامعة الدول العربية – الجهاز الاحصائى (جدول رقم ١)

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ – أن النمو السكانى فى دول المنطقة لايتخذ المسار الطبيعى للنمو المتدرج (الذى يسمح لمضاعفة عدد السكان خلال فترة ربع قرن) حيث يتضاعف عدد السكان مرة واحدة كل حوالى ١٠ سنوات.

٢ – إذا حددنا معدلات النمو السنوية خلال فترة الست سنوات الأولى من السبعينات. نجد أن دولتى الكويت وعمان تمثلان معدلات النمو المنخفضة (٣,١٪ سنوياً) بينما تشكل البحرين وقطر ودولة الإمارات معدلات النمو المرتفعة (٥,٤٪ و ٥.٣٪ على التوالى) .

نستنتج مما تقدم أن سكان دول المنطقة يتضاعفون خلال الفترة ما قبل الستينات مرة كل عشرة سنوات. أما خلال السبعينات فإن السكان يتضاعفون مرة كل ١٥ – ٢٠ سنة إذا ما استمرت عليه نسبة النمو السكانى الحالية . ويرجع السبب فى مضاعفة عدد السكان خلال فترة قصيرة فى الستينات إلى أن هذه الدول قد فتحت أبواب الهجرة الدولية لها لمواجهة احتياجاتها من القوى العاملة الوافدة للقيام بالمشروعات العمرانية والتوسع فى المنشآت التجارية والصناعية التى فاقت فى حاجتها إلى الوافدين أكثر من أى وقت مضى .

أما بالنسبة للوضع خلال السبعينات حيث بلغت معدلات مضاعفة السكان خلال ١٥–٢٠ سنة فيرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أن حاجة دول المنطقة إلى الأيدى العاملة الوافدة قد قلت . كما أن السياسات التى تتبعها هذه الدول فى تحديد الهجرة إليها بأعداد محدودة وحسب الحاجة الضرورية التى يتطلبها القطاع الخاص والعام وحسب مقياس القدرات والكفاءات والخبرات النوعية التى يجب أن يتمتع بها الوافدون فى هذه المرحلة من تطور بلدان هذه المنطقة . قد حدث نسبيا من اعداد الوافدين إليها عما كان عليه الوضع فى الفترة السابقة .

ولا تزال الزيادة الطبيعية فى للسكان مرتفعة (إذا ما قورنت مع الدول الأوروبية وبعض الدول العربية الأخرى) وتزداد معدلات الزيادة الطبيعية بين السكان الحليين أكثر منها بين السكان الوافدين الذين أخذوا يفدون إلى المنطقة خلال الربع القرن الأخير بدافع العمل وكسب العيش .

ويمكن أن نأخذ أحد الدول – الكويت مثلا – ونرى خصائص النمو السكانى بين الزيادة الطبيعية . ويوضح الجدول التالى معدلات الزيادة الطبيعية لإجمالى السكان فى دولة الكويت :

جدول رقم (٣)

معدلات الزيادة الطبيعية لإجمالى السكان

فى دولة الكويت من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	تقدير السكان	المعدل بالألف
١٩٧٠	٣٣٨٤٢	٣٧٣٥	٣٠,١٠٧	٧٤٤,٢٨١	٤٠,٥
١٩٧١	٣٥٥٥٨	٣٨٣٢	٣١,٧٢٦	٧٧٤,٨٤٢	٤١,٠
١٩٧٢	٣٧٦٨٨	٤١٤٩	٣٣٥٣٩	٨٠٧,٦٥٣	٤١,٥
١٩٧٣	٤٠١٦٥	٤٦٠١	٣٥٥٦٤	٨٤٢,٣٤٦	٤٢,٣
١٩٧٤	٤١٠٦٠	٤٦٩٣	٣٦٣٦٧	٨٧٨,٠٣٠	٤١,٥

المصدر : مجلس التخطيط ـ الإدارة المركزية للاحصاء ـ الكويت ـ النشرة السنويـة لتحليل الإحصاءات الحيوية لسنة ١٩٧٥ (٢)ص ٨٥

جدول رقم (٤)

معدلات الزيادة الطبيعية للكويتيين وغير

الكويتيين ١٩٧٠ـ ١٩٧٤

السنة	الزيادة الطبيعية للكويتيين (بالألف)	الزيادة الطبيعية لغير الكويتيين (بالألف)
١٩٧٠	٤٠,٥	٤٠,٣
١٩٧١	٤٢,٣	٣٩,٧
١٩٧٢	٤٣,٨	٣٩,٥
١٩٧٣	٤٦,٥	٣٨,٥
١٩٧٤	٤٧,٣	٣٦,١

المصدر : نفس المصدر السابق ص ٨٥ ـ ٨٦

يتضح من الجدولين أن الزيادة الطبيعية لدولة الكويت خلال الخمس سنوات الأولى من العقد الثانى للتنمية آخذة فى الارتفاع من ٤٠,٥ فى الألف عام ١٩٧٠ إلى ٤١,٥ فى الألف عام ١٩٧٤ وقد وصلت حدها الأعلى عام ١٩٧٣ حيث بلغت ٤٢,٢ فى الألف من السكان .

وأما بالنسبة إلى الفروق فى الزيادة الطبيعية بين الكويتيين وغير الكويتيين فيشير الجدول الثانى إلى أن الزيادة الطبيعية بين الكويتيين آخذة فى الارتفاع خلال فترة الخمس سنوات فى حين أن الزيادة بين غير الكويتيين آخذة بالنقصان .

فقد كانت الزيادة الطبيعية بين الكويتيين ٤٠,٥ فى الألف عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ٤٧,٣ فى الألف عام ١٩٧٤ وبالنسبة لغير الكويتيين فقد كانت الزيادة الطبيعية ٤٠,٣ فى الألف عام ٩٧٠ وانخفضت إلى ٣٦,٠١ فى الألف عام ١٩٧٤ .

ولهذه الاتجاهات عدة حقائق وفرضيات لابد من الإشارة إليها وهى :

١ — إن الزيادة الطبيعية فى مجتمع الكويت ترتفع كلما زادت معدلات التحضر ، إذ أن حوالى ٨٥٪ من السكان فى الكويت يقطنون المناطق الحضرية . وكما أشارت بعض النظريات البيولوجية أنه كلما تقدم مستوى المعيشة وزاد المجتمع فى الغنى والثروة كلما زادت قدرته على الإنجاب .

٢ — أن هناك تفسيراً آخر يمكن قبوله فى هذا المجال وهو أنه بالرغم من ارتفاع معدلات التحضر فى السبعينات فإن القيم الأسرية التقليدية التى تدعو إلى زيادة الإنجاب وتفضل حجم الأسرة الكبير لايزال قائماً ومنتشراً فى المجتمع المعاصر .

٣ — تزداد معدلات الزيادة الطبيعية بين الكويتيين عنها بين غير الكويتيين بسبب الاستقرار والطمأنينة وتوفر الضمانات والتأمينات الاجتماعية وارتفاع معدلات دخل الفرد السنوية بالنسبة للكويتيين ، بينما لاتتوفر هذه العناصر بنفس الكم والنوع لغير الكويتيين الذين قد تطول إقامتهم أو قد تقصر وفق ما تقتضيه مصلحة العمل وقدرة الوافد على العطاء فى مجال العمل والتنمية المحلية .

التطور الاجتماعى والاقتصادى الذى تشهده دول المنطقة :

وإذا ما استمرت هذه المعدلات المرتفعة من النمو السكانى خلال العقود القادمة فإن ذلك يتطلب اتباع استراتيجيات إنمائية تتضمن :

(ا) مواجهة النمو الحضرى المتزايد إذ أن النمو السكانى سيتركز فى المناطق الحضرية (وسوف نورد المزيد من التفصيلات فى جزء لاحق من هذا البحث) وتدعيم المؤسسات والأجهزة التى تعنى بخدمات السكن والمواصلات، والتعليم والترويح والعبادة والأعلام والمرافق العامة.

(ب) تخطيط المشروعات الاقتصادية التى تسعى لإيجاد مصادر بديلة للبترول من ناحية وتنمية الصناعات البتروكيماوية التى تسهم فى تطوير كوادر القوى العاملة من حيث المستوى والكفاءة بدلا من مواجهة الزيادة فى القوى العاملة غير المؤهلة أو ذات التأهيل المتوسط.

(ج) التنظيم الأيكولوجى للنمو السكانى بحيث يتم الإفادة من المناطق الصالحة للسكن وتخصيص المساحات اللازمة للمرافق المختلفة (الصناعية والتجارية، والأسواق والحدائق والأماكن المكشوفة) حيث تستهدف حماية السكان من أخطار تلوث البيئة.

(د) اتباع سياسة سكانية تؤدى إلى تنظيم معدلات النمو السكانى الناجم عن الهجرة الدولية أو الهجرة الحلية أو عن الزيادة الطبيعية والعمل على ربط السياسة السكانية بخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ ــ السكان حسب النوع والسن :

إن دراسة الخصائص السكانية لدول المنطقة من حيث النوع والسن يعتبر من العوامل الهامة التى تساعد على تفهم التركيب السكانى والتى تؤثر أيضاً فى التركيب والبناء الاجتماعى للمجتمعات الحضرية فى هذه الدول . وسوف نستعرض أولا خصائص السكان حسب الذكور والأناث وثانياً حسب السن :

(ا) خصائص السكان حسب النوع :

سوف نستعرض خصائص التركيب السكانى حسب النوع فى دول المنطقة خلال فترة السبعينات حيث أمكن الحصول على بيانات احصائية كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول رقم ٥

توزيع السكان حسب النوع ونسبة الذكور للاناث فى دول المنطقة ١٩٧١ – ١٩٧٥

(السكان بالألف)

الدولة / السنة	الكويت	البحرين	قطر	دولة الأمارات	عمان
١٩٧١					
ذكور	٤٣٩	١١٦	٧٥	١٢٣	٣٥٨
أناث	٣٤٣	١٠٠	٤٢	٦٧	٣٢٢
مجموع	٧٨٢	٢١٦	١١٧	٢٠٠	٦٨٠
١٩٧٣					
ذكور	٤٧٩	١٣٧	٨٤	١٣٦	٣٧٩
أناث	٣٢٩	١١١	٤٦	٨٦	٣٤٢
المجموع	٨٧١	٢٤٨	١٣٠	٢٢٢	٧٢١
١٩٧٥					
ذكور	٥٣٠	١٥٢	٩٣	١٥٤	٣٩٢
أناث	٤٣٣	١٣٣	٥١	٩٧	٢٧٣
المجموع	٩٦٣	٢٧٥	١٤٤	٢٥١	٧٥٦
معدل نسبة الذكور ٪	٥٥	٥٦	٦٤,٥	٦١,٣	٥٢,٦

المصدر : جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – الجهاز الإحصائى جدول رقم ١ .

يتضح فى الجدول الحقائق التالية :

١ – تزيد نسبة الذكور على نسبة الاناث بنسب متفاوتة بين دول المنطقة خلال الفترة ما بين ١٩٧١ , ١٩٧٥ وهى الفترة التى تشهد فيها هذه الدول نموا سكانيا مرتفعا بسبب الهجرة الدولية والهجرة المحلية الداخلية .

٢ – ترتفع نسبة الذكور فى دولتى قطر (٦٤,٥٪)والأمارات المتحدة (٦١,٣٪)

على باقى الدول فى المنطقة بشكل ملحوظ وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة الذكور المهاجرين إلى هاتين الدولتين من الخارج بسبب العمل ولعدم توفر الظروف الملائمة لهجرة أفراد الأسرة الواحدة من الذكور والاناث مثل إرتفاع مستوى المعيشة وعدم توفر السكن ذى الايجار المناسب. وقد يرجع إرتفاع نسبة الذكور عامة إلى أن من طبيعة الهجرة الدولية فى الدول العربية أن تبدأ بالذكور العاملين حيث يتحمل الذكر أعباء البحث عن المسكن الملائم وتوفر أسباب الاستقرار الضرورية قبل استدعاء أفراد الأسرة.

أما بالنسبة إلى مزايا وعيوب إرتفاع نسبة الذكور على الأناث فى المجتمعات الحضرية فأن ذلك يرتبط بالأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والقيم السائدة فى المجتمع ومدى التجانس بين السكان من حيث المستوى التعليمى والمهنى والمؤسسات التى تقدم الخدمات وتشجع التفاعل بين أفراد الأقليات المختلفة.

وفى حالة المجتمعات المغلقة التى لاتشجع على اختلاط السكان الاصليين بالسكان الوافدين خارج نطاق العمل الرسمى فأن ذلك يؤدى إلى التكتل العنصرى وتنميط العلاقات الأجتماعية حسب القومية. وفى حالة إرتفاع نسبة الذكور وعدم توفر المؤسسات الأجتماعية والثقافية والترويحية التى تمكن للذكور العزاب الأشتراك فيها فان مثل هذا الوضع قد يزيد من المشكلات الأخلاقية وارتكاب الجرائم الأخلاقية وغيرها.

(ب) السكان حسب السن :

أن تصنيف السكان حسب السن فى دول المنطقة يساعد على معرفة حجم القوى العاملة الحالية والمستقبلة إذا ما تساوت العناصر الأخرى (مثل معدلات المواليد والوفيات والهجرة الدولية والمحلية).

ويوضح الجدول التالى خصائص السكان حسب السن فى المنطقة حسب ما توفر من بيانات.

جدول رقم (٦)

توزيع السكان حسب فئات السن فى دول الخليج

(النسبة المئوية)

فئات السن / الدولة	أقل من ١٤ سنة	١٥ – ٥٩	٦٠ فأكثر	اجمالى السكان (بالألف)
الكويت ١٩٧٠	٤٣٫٢	٥٣٫٩	٢٫٩	٧٣٨
كويتى	٥٠٫١	٤٦٫٠	٣٫٩	
غير كويتى	٣٧٫١	٦٢٫٠	٠٫٧	
البحرين ١٩٧١	٤٤٫٢	٥١٫٢	٤٫٦	٢١٦
بحرينى	٤٨٫٤	٤٦٫٤	٥٫٢	
غير بحرينى	٢٤٫٥	٧٢٫٧	٢٫٨	
قطر ١٩٧٠	٣٦٫٧	٥٩٫٧	٣٫٧	١١١
الأمارات ١٩٧٣	٣٢٫٠	٦٤٫٦	٣٫٣	٣٢٠
عمان ١٩٧٢	٤١٫٣	٥٥٫٧	٣	٧٥٠

المصدر– مؤتمر قضايا وتنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى – الكويت – بحث الدكتور محمد الرميحى – رأس المال البشرى فى الخليج طريق التنمية المستمرة . جدول رقم (٢)

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ – أن أعلى نسبة للسكان فى فئات السن ١٤ سنة فأقل هى فى البحرين ٤٤٫٢٪ ثم الكويت (٤٣٫٢ ٪) ثم عمان (٤١٫٣٪) تليها قطر ٣٦٫٧٪ ثم الأمارات (٣٢ ٪)

٢ – تزيد نسبة السكان غير المحليين على نسبة السكان المحليين فى فئات السن ١٥ – ٥٩ سنة (النسبة العالية منهم من عداد القوى العاملة) فى كل من الكويت والبحرين حيث تبلغ فى الكويت ٦٢٪ وفى البحرين ٧٢٫٧٪ . وبالرغم من عدم توفر الأحصاءات فى كل قطر ودولة الأمارات وعمان فان المعدلات لاتختلف عن تلك التى أوردناها بقليل أو بكثير . وقد ورد فى بعض تقارير الامم المتحدة غير المنشورة عن السكان فى قطر أن القطريين

يشكلون حوالى ٤٥٪ من السكان والباقى من القطريين ، وأن الأخيرين يؤلفون حوالى ٨٣٪ من السكان المنتجين اقتصادياً لعام ١٩٧٣ (١)

٢ — أن نسبة السكان العاملين (النشطين اقتصادياً) فى دول المنطقة من المحليين والوافدين تتروح بين ٣٥٪ ، ٤٥٪ تقريباً ، فى حين تبلغ نسبة السكان غير النشطين اقتصاديا (من الأطفال والنساء والكبار فى السن وطلاب المدارس الثانوية والدراسات العليا والعاجزين عن العمل) فأن كل فرد فى القوى العاملة هو مسئول عن اعمالة ١,٥ إلى ١,٩ فرد من المعالين غير النشطين اقتصاديا .

نستنتج مما تقدم أن توزيع الفئات العمرية لسكان بلدان الخليج تدل أن مجتمعاتها هى مجتمعات شابة وفتية تنمو بأزدياد مطرد ، فاعدتها فى أفراد الفئة السكانية الأولى (الاطفال عريضة واسعة ستغذى بعد (٥ — ١٠) سنوات افراد المجموعة السكانية القادرة على العمل بأعداد وفيرة ، تجعل خلجنة الأعمال والمهن والوظائف المختلفة أمراً ممكنا فى المستقبل ، شريطة العمل على إتخاذ الخطوات المناسبة للتنمية السكانية ثقافياً وفكريا واجتماعيا وصحيا ونفسياً (٢) .

وللأستدلال على الخصائص السكانية حسب فئات السن والتوزيع العمرى لبعض البلدان فقد تمكنا من إعداد الهرم السكانى للسكان المحليين والوافدين فى كل من الكويت والبحرين كما هو موضح فى الشكلين ٨ — ٣ ، ٨ — ٤

يتضح فى الرسوم الخاصة بالهرم السكانى لدولتى الكويت والبحرين الوضع السكانى بالنسبة لفئات السن ، ويمثل هذين المجتمعين المجتمعات الشابة التى تتسع فيها القاعدة التى تضم فئات السن الصغير دون ١٤ سنة التى تشكل عنصر التجديد فى المجتمع :

ونستنتج من الهرم السكانى لدولة الكويت التفاوت بين السكان المحليين والوافدين . ففى حسين يمثل هرم السكان المحليين الصورة الطبيعية للمجتمعات النامية ذات القاعدة العريضة نجد أن الهرم السكانى للوافدين يتخذ وضعا يعكس أحد خصائص الهجرة الدولية وهى زيادة نسبة الوافدين الذكور على الاناث خاصة فى فئات السن من ٢٠ — ٣٤ سنة . أما بالنسبة

---

(١) جاء فى الكتاب السنوى الديمغرافى لعام ١٩٦٥ أن عدد سكان قطر (٥٥,٠٠٠) منهم ٥٠٠٠٠ تقع أعمارهم دون سن (٣٥) و (٥,٠٠٠) نسمة فقط تقع اعمارهم فوق سن (٣٥) .
انظر بحث عادل عبد السلام فى حلقة تنمية الموارد البشرية فى الخليج العربى—البحرين ١٩٧٥ بعنوان « بلدان الخليج العربى — دراسة ديمغرافية » ستانسل نشره المعهد العربى التخطيط فى الكويت ص ٢١ .

(٢) عادل عبد السلام — نفس المصدر السابق .

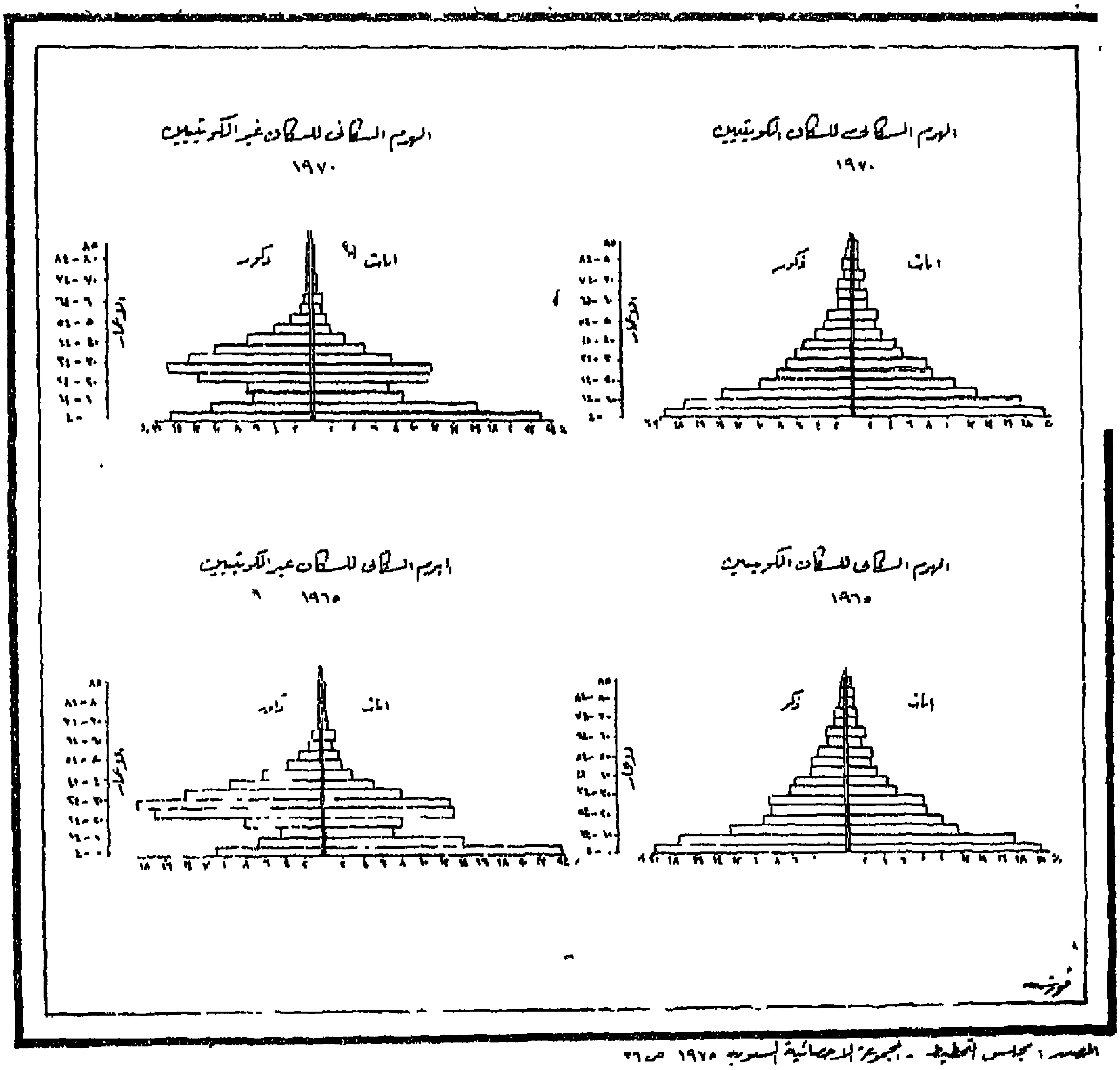

المصدر : مجلس التخطيط - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠ ص ٣٦

شكل ٨ ــ ٣ : الهرم السكانى لدولة الكويت ١٩٧٠

لأتساع فاعدة الهرم السكانى للوافدين فى فئات السن دون الرابعة عشرة وانكما شها فى حالة فئات السن ما بين ١٤ – ٢٤ سنة فيرجع ذلك إلى أن الوافدين المستقرين على شكل أسر يزداد عددهم عن طريق الولادة . حيث أنه نادراً ماتفتح ابواب الهجرة أمام القاصرين إلا إذا كانوا مرافقين للمعيل .

وبالنسبة لخصائص الهرم السكانى فى دولة البحرين ، فإن زيادة نسبة الذكور على الاناث فى فئات السن المختلفة واضح تماما خاصة فى فئات السن فى ١٥ – ٣٥ سنة حيث تمثل هذه الفئة القوى العاملة ومعظمهم من الوافدين الذين ترتفع بينهم نسبة العاملين الذكور .

٤ – السكان حسب الجنسية :

من ابرز الخصائص السكانية فى دول المنطقة تعدد الجنسيات العربية والأجنبية وتنوع الثقافات والأقليات الأمر الذى يجعل مجتمعات هذه الدول غير متجانسة ومزيج من جنسيات مختلفة ، وبالرغم من المزايا الأيجابية التى تنجم عن مثل هذا الوضع فى مجالات المزج الحضارى وتقارب الثقافات ومايعود على أهل البلاد من فوائد نتيجة لاحتكاكهم بالشعوب الآخرى فأن لهذا الغزو الحضارى جوانب آخرى تتطلب إنتهاج سياسة إجتماعية متكاملة لتوفير الأمن والأستقرار والخدمات الصحية والتربوية والدينية والترويحية والأسكان والمواصلات وتنظيم العلاقات الإجتماعية وإنشاء المؤسسات التى تنظم الأتصال وتساعد على تفاعل الثقافات وتوثيق الروابط بين الأقليات والمواطنين ومواجهة المشكلات الإجتماعية والنفسية التى تنشأ عن مثل هذا الخلط الثقافى خلال فترة زمنية قصيرة والمهم فى تحليل السكان حسب الجنسيات محاولة الأجابة على التساؤلات الاساسية وهى ؟ ماهى الدول التى تصدر الوافدين والعوامل المحلية التى تعمل على دفعهم من بلادهم سعيا للرزق والعمل ؟ ما هى خصائص الوافدين من حيث السن والنوع ولدرجة التعليم والتخصص المهنى ومستوى الكفاءة المهنية والحالة الزوجية وعدد أفراد الأسرة ؟ ما هى إتجاهات الهجرة الدولية ومواسمها والضوابط التى تتحكم فى دفعات الهجرة ؟ ثم ماذا يحصل للمهاجر عندما يصل البلاد أين يسكن وكيف يتفاعل إجتماعيا مع الآخرين ؟ وأين يعمل (القطاع الحكومى أو الأهلى) وماهى معدل الأقامة فى البلاد وماهى حقوقة وواجباتة تجاة السلطة المحلية من ناحية وتجاه أسرته ووطنه من جهة أخرى .

وثمة هناك مسألة جوهرية وهى كيف تؤثر هجرة الوافدين على التحضر والنمو الحضرى فى دول المنطقة ؟ وسنحاول التدليل فى الأجابة على هذه التساؤلات بالأحصاءات والبيانات المتوافرة فى المصادر الرسمية .

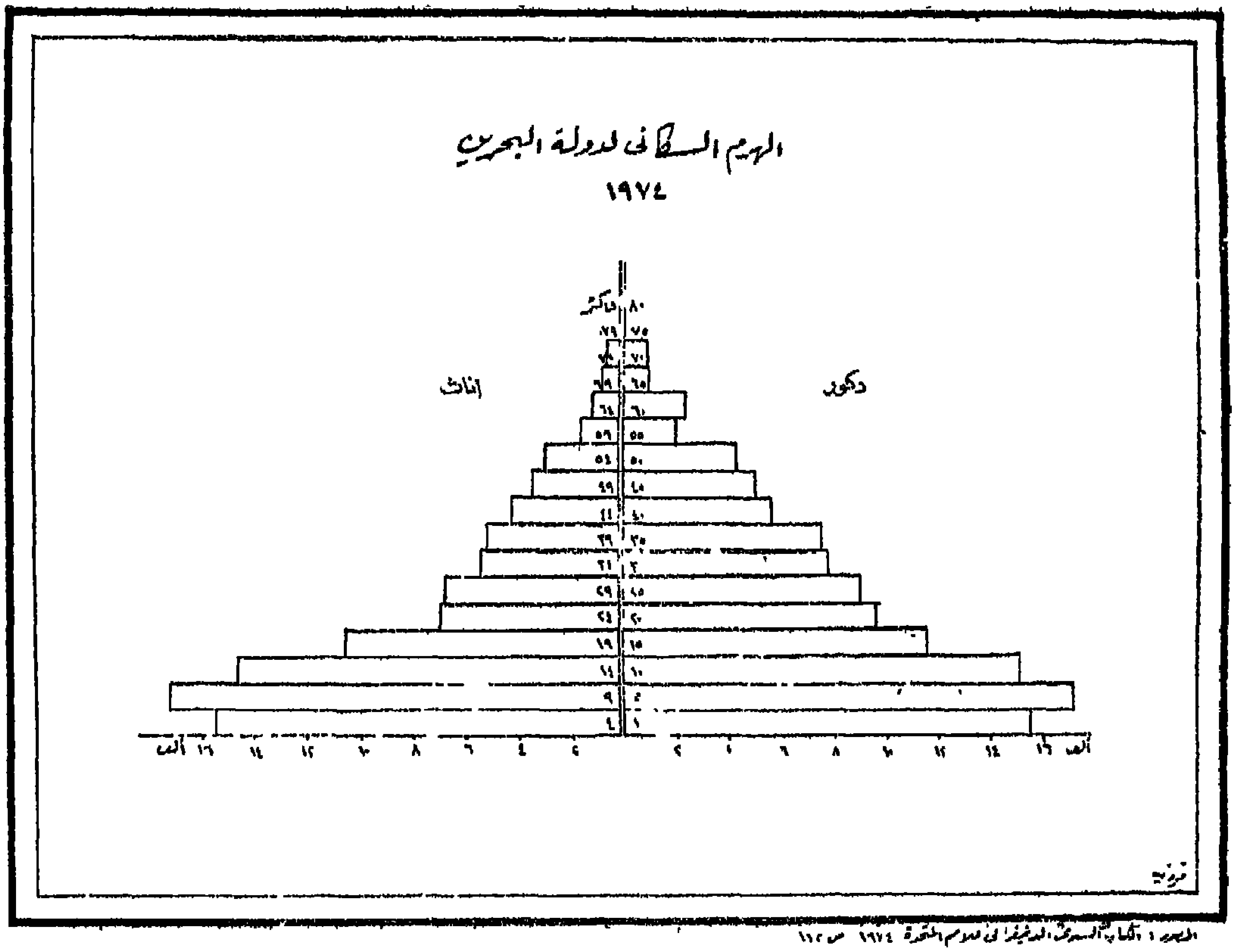

المصدر : الكتاب السنوي الديموغرافي للأمم المتحدة ١٩٧٤ ص ١١٢

شكل ٨ ـ ٤ : الهرم السكاني لدولة البحرين ١٩٧٤

الكويت :

تضم دولة الكويت أكبر مجموعة من الوافدين التى تشمل الجنسيات المختلفة من الدول العربية والدول الاجنبية ويزداد عدد الوافدين تدريجياً إلى أن أصبح تعدادهم الأجمالى يشكل حوالى ٥٢ ٪ من مجموع السكان العام .

ويوضح الجدول التالى توزيع الوافدين حسب جنسياتهم خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ .

جدول رقم (٧)

توزيع السكان حسب الجنسية فى دولة الكويت فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٠

الدولة	اجمالى ١٩٦٥	٪	اجمالى ١٩٧٠	٪
كويتيون	٢٢٠,٠٥٩	٤٧,١	٣٤٧,٣٩٦	٤٧
الأردن و فلسطين	٧٧,٧١٢	١٦,٦	١٤٧,٦٩٦	٢٠
العراق	٢٥,٨٩٥	٥,٥	٣٩,٠٦٦	٥,٣
السعودية	٤,٦٣٢	١,٠	١٠,٨٩٧	١,٥
اليمن الجنوبية	٢,٦٣٥	٠,٦	٨,٦٠٤	١,٢
الجمهورية اليمنية	١٤٤	—	٢,٣٦٣	٠,٣
البحرين	٧٤٧	٠,٢	٩٦٦	٠,١
قطر	١٥٩	—	١١٧	—
امارات الخليج	١,١٠٥	٠,٢	٤,٤٣٥	٠,٦
مصر	١١,٠٢١	٢,٤	٣٠,٤٢١	٤,١
مسقط و عمان	١٩,٥٨٤	٤,٣	١٤,٦٧٠	٢,٠
لبنان	٢٠,٨٧٧	٤,٥	٢٥,٣٨٧	٣,٤
سوريا	١٦,٨٤٩	٣,٦	٢٧,٢١٧	٣,٧
جنسيات عربية	٦,٥٦١	١,٣	٠,٨٨٦	—
جملة العرب غير الكويتيين	١٨٧,٩٢٣	٤٠,٢	٣١٢,٨٤٩	٤٢,٤
جملة الجنسيات الأخرى	٥٩,٣٥٧	١٢,٧	٧٨,٤١٧	١٠,٦

المصدر : مجلس التخطيط الكويتى – الإدارة المركزية للإحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ . ص ٢٩ – ٣٢

يتضح من الجدول أن :

(١) نسبة الوافدين العرب والأجانب خلال الفترة ما بين ١٩٦٥، ١٩٧٥ قد بقيت على حالها (حوالى ٥٣٪) بالرغم من الزيادة المطلقة فى عدد الوافدين التى وصلت إلى حوالى ١٥٠,٠٠٠ شخص .

(٢) يشكل الفلسطينيون والأردنيون أعلى نسبة من الفئات الوافدة إذ يشكلون ١٦,٦٪ و ٢٠٪ فى السنتين المذكورتين على التوالى يليهم إجمالى الجنسيات الأخرى (١٠,٦٪) ثم العراقيون ٥,٣ ٪ فالمصريون ٤,١٪ ثم السوريون ٣,٧٪ فاللبنانيون ٣,٤٪ ثم الوافدون من مسقط وعمان ٢ / فالجنسيات الآخرى

ومما يلفت الأنتباه أن هناك حركة سكانية بين دول الخليج والجزيرة العربية ذات إتجاهين متعاكسين الأول يشير إلى زيادة الهجرة من بعض الدول فى حين يوضح الإتجاه الثانى نقصان الهجرة من بعض الدول الأخرى . فإذا نظرنا إلى عدد العراقيين والسعوديين واليمنيين (الشمال والجنوب) والبحرانيين وأمارات الخليج — نجد أن عدد المهاجرين من هذه الدول إلى الكويت قد زاد بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٠٪ أما فى حالة الوافدين من دولتى قطر ومسقط وعمان فإن عددهم قد تناقص خلال الفترة بين التعدادين بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠ / على التوالى .

وقد يرجع السبب فى حركة الزيادة والنقصان إلى مجموعة من العوامل الأقتصادية والسياسية والأجتماعية . ففى حالة زيادة حركة الهجرة إلى الكويت فى دول الخليج والجزيرة العربية فأن دولة الكويت تفتح حدودها لابناء هذه الدول دون تأشيرة أو أذن عمل وترحب بالأيدى العاملة الوافدة إليها دون قيود على كمية الوافدين فى كل عام . وأما بالنسبة للهجرة المعاكسة لابناء الخليج من الكويت أو نقصان عددهم خلال الفترة المشار إليها فيرجع ذلك إلى أسباب مماثلة مثل توفر فرص العمل والاستقرار الأقتصادى والأجتماعى والسياسى والتطور العمرانى فى البلدان المصدرة للمهاجرين وانتهاج سياسة انمائية وتوفير ظروف ملائمة تعمل على تشجيع العودة والمساهمة فى عملية البناء والتطوير .

— وتتحدد سياسة الهجرة - إلى الكويت من الدول العربية المجاورة والدول الأجنبية بخطط التنمية الأقتصادية والأجتماعية التى تنظمها الدولة كل خمس سنوات والتى تتطلب — بالأضافة إلى زيادة مساهمة المواطنين فى القوى العاملة عامة والفنية خاصة العمل على أستيراد القوى العاملة فى ميادين الصناعة والتجارة والخدمات الأجتماعية . كما ويشترك كل من القطاع العام (الحكومى) والخاص والمشترك فى استيراد القوى العاملة غير الكويتية وسوف

يعتمد الكويت على تلك الايدى العاملة حسب تقدير الخبراء فى المستقبل على امتدار ربع قرن أن لم يكن اكثر. وينطبق هذا الأفتراض على معظم دول الخليج الحديثة العهد بالتنمية والتخطيط والتى تتوفر لديها الأحتياطات المالية لمواصلة المسيرة الحضارية وعملية البناء والعمران فى ميادين التنمية الأقتصادية والأجتماعية .

دولة الأمارات العربية المتحدة :

من المعروف أن دولة الأمارات المتحدة تضم عدة أمارات على امتداد الساحل الغربى للخليج إلى حوالى ٧٠٠ كم لتضم إلى جوار أبو ظبى الأمارات الشقيقة ذات التقديرات السكانية كما هو موضح فى الجدول التالى .

جدول رقم ٨

توزيع السكان فى الأمارات العربية المتحده

فى عام ١٩٧٢

الأمارة	تقدير السكان (١٠٠٠)	النسبة المئوية	معدل النمو السنوى ٪
دولة الأمارات	٢٥٣	١٠٠	٩,٦
أبو ظبى	٨٥	٣٣,٤	١٦,٢
دبى	٩٠	٣٩,٤	١١,٠
عمان	٤	١,٥	٠,٣
الفجيرة	١٠	٣,٨	٠,٩
رأس الخيمة	٢٦	١٠,٣	١,٥
الشارقة	٣٥	١٣,٣	٢,٥
أم القوين	٤	١,٤	١,٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ ـ أن أعلى نسبة للتركز السكانى لدولة الأمارات المتحدة هو فى أمارتى دبى (٣٩,٤٪) وابو ظبى (٣٣,٤٪) .

٢ – كما يرتفع معدل النمو السنوى للسكان فى هاتين الأمارتين أكثر من الأمارات الآخرى فى السبعينات أذ يصل إلى ١٦,٢٪ و ١١٪ فى أبو ظبي ودبي على التوالى .

وإذا ما استمرت الزيادة السكانية على هذا المعدل فأن العدد سوف يتضاعف فى أبو ظبي بعد ٧ سنوات وفى دبي خلال ٩ سنوات .

وتبلغ نسبة الوافدين من الدول العربية والدول الأجنبية فى دولة الامارات ٥٦,١٪ بينما تصل فى أبو ظبي وحدها إلى ٦٦٪ (١) وقد كانت الهجرة بين الأقطار الخليجية قائمة فى أوائل القرن العشرين ومن أكبر الهجرات تلك التى حدثت بعد الحرب العالمية الثانية حيث غادر أبو ظبي إلى البحرين والكويت وقطر ١٨,٠٠٠ شخص كلهم من الكبار ، ولما أنهم لم يجيدوا أية حرفة فقد عينوا فى أعمال يدوية . (٢)

كما يتضح من الجدول أن حوالى ٧٣٪ من سكان دولة الأمارات يتواجدون فى دولتى أبو ظبي ودبي يقطن معظمهم فى المدينتين الرئيسيتين (أبو ظبي ودبي) حيث تنشط الحركة الأقتصادية والتجارية ويزدهر التطور والعمران . وإذا ما توثقت العلاقات بين الأمارات ودول الخليج فأنه يصبح من الأهمية بمكان أعتبار أعادة توزيع السكان بين الامارات ضمن سياسة شاملة للسكان وفى أطار خطط ومشروعات التنمية الأقتصادية والأجتماعية الخاصة بدول المنطقة وبالتنسيق مع دول العربية .

أما بالنسبة لحجم الوافدين فى دولة الأمارات فان الأحصاءات متوفرة عن القوة العاملة فى القطاع الحكومى حيث يعمل أقل من نصف القوى العاملة فى القطاع الحكومى وتتعاقد الدولة مع العاملين فى الخدمة المدنية ويسمح لهم بمرافقة أفراد أسرهم طوال فترة عملهم فى الخدمة . وينطبق الوضع بدرجات متفاوتة بين دول الأمارات بالنسبة للقطاع الخاص حسب درجة التخصص والخبرات المتوافرة فى الوافدين ومدى الحاجة إليهم .

ويوضح الجدول الثانى توزيع القوى العاملة فى دولة الأمارات حسب الجنسية عام ١٩٧٤ .

---

(١) محمد الرميحى – البترول والتغير الأجتماعى فى الخليج العربى . القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية ، ١٩٧٥ . ص ٨١ .

(٢) محمد أمين عبد الله – أبو ظبى وساحل عمان فى موكب التحضر .

جدول (٩)

توزيع العاملين فى القطاع الحكومى حسب الجنسية بدولة الأمارات عام ١٩٧٤ .

الجنسية	عدد العاملين	النسبة المئوية
دولة الأمارات	٥,٥٣٨	٤٥,٩
الأردن و فلسطين	٢,٠٢٠	١٦,٨
مصر	١,٦٠٤	١٣,٣
عمان و الخليج	٩٠٤	٧,٥
عرب آخرون	٥٩٢	٤,٩
أجانب	١,٤١٦	١١,٧
المجموع	١٢,٠٧٣	١٠٠,٠

Gerard Fisher and D. Muzaffer. « Some Basic Characteristics of the Labour Force in Bahrain, Qatar, United Arab Emirates and Oman ».

المصدر : بحث قدم فى ندوة تنمية الموارد البشرية فى الخليج العربى ١٥–١٨ فبراير ١٩٧٥ – البحرين . ص ٤٢

يتضح من الجدول أن ٤٦ ٪ من العاملين فى القطاع الحكومى هم من مواطنى دولة الأمارات، و٤٢ ٪ من مواطنى الدول العربية . وهذا الأتجاه يتمشى مع نسبة العاملين العرب فى دولة قطر حيث تصل نسبة القطريين فى القطاع الحكومى ٦٤ ٪ من إجمالى العاملين بينما تصل نسبة العاملين الأجانب ٢٢ ٪ . أما بالنسبة لعمان فأن القوى العاملة فى القطاع الحكومى تتألف فى ٧٧ ٪ من العمانيين و٢٣ ٪ من العرب والأجانب ، وفى البحرين تصل نسبة الأجانب فى القوى العاملة (حسب احصاء ١٩٧١) حوالى ٣٧ ٪ من إجمالى القوى العاملة فى جميع القطاعات الحكومية والأهلية .

وترتفع نسبة الوافدين العرب فى دولتى الأردن وفلسطين وجمهورية مصر العربية وذلك لعدد من العوامل التى ترتبط بالظروف الأقتصادية المحلية من ناحية ولتوفر فرص العمل فى دولة الأمارات المتحدة وفتح أبواب الهجرة الدائمة للعاملين فى مختلف التخصصات المختلفة .

كما أن الهجرة بين دول الخليج تبدو واضحة ليس فى حالة الكويت فحسب بل فى جميع الدول الخليجية ودرجة التفاوت تنحصر بين دولة وآخرى بمعدلات بسيطة وبصورة غير منتظمة ومن الأهمية بمكان التعرف على خصائص السكان حسب المهنة لان ذلك يرتبط بعملية التحضر إذا أن القوى العاملة تتركز غالبا فى مراكز العمل وتوفر فرص الوظائف فى المؤسسات الحكومية والقطاعات الخاصة والمشتركة .

٥ ـ السكان والمهنة :

لقد أدت التغيرات الأقتصادية فى دول الخليج فى الثلاثينات والأربعينات أثر أكتشاف البترول وتسويقة إلى تغيرات فى التركيب المهنى للسكان ، ونظرا لأن دول المنطقة قد بدأت حديثاً بعمليات التصنيع لمشتقآت البترول وبصورة جزئية فأن الدخل القومى الذى تحصل علية هذه الدول من بيع البترول يستمر فى العمران والتشيد والخدمات فى الحالات الأجتماعية والأقتصادية ، وقبل تحليل التصنيف المهنى للسكان نجدر الأشارة إلى البيانات التى أصدرتها دولة الكويت من التعداد الذى قامت به عام ١٩٧٥ حول تصنيف الوافدين (غير الكويتيين) حسب الجنسية ومجال المهنة أو سبب الأقامة . وقد أوردنا هذا الجدول للتدليل على بعض الخصائص الديموغرافية التى تؤثر بدرجات متفاوتة على التحضر السريع والمشكلات التى تنشأ عن النمو الحضرى .

ويتضح التفاوت بين توزيع السكان المحليين والوافدين بين القطاعات العامة والخاصة ففى حين يزداد اقبال السكان المحلين فى القوى العاملة على القطاع الحكومى نجد أن نسبة السكان الوافدين العاملين فى القطاع الخاص مرتفعة لأسباب تتعلق بظروف العمل والراتب والامتيازات المادية ودرجة الاستقرار المتوافرة من حيث مدة التعاقد والضمانات الآخرى بالأضافة إلى مستوى الراتب ذاته . والسكان الوافدون يشعرون بأن أقامتهم فى دول المنطقة مؤقتة وقد يعودون إلى بلادهم أو ينتقلون إلى دولة آخرى حسب التطورات الاقتصادية والسياسية السائدة بين الدول العربية بصورة عامة ونوع الضمانات التى تقوم والخدمات التى توفر ليس للفرد العامل فحسب بل لأفراد أسرته والمرافقين له فى مجالات الأسكان والمواصلات والتعليم والصحة والترويح والتأمينات الأجتماعية .

جدول رقم (١٠)

توزيع السكان غير الكويتيين حسب الجنسية والمهنة فى الكويت سنة ١٩٧٥

الجنسية	عمل حكومى	عمل خاص	مرافقة	أخرى	المجموع	٪
العراق	٥,٠٨٤	١٢,٨٠٢	٢٦,٧٤٦	٤٣٦	٤٥,٠٧٢	٨,٥
السعودية	٩٢٢	١,٠٨٨	٩,٧٨٩	١٤٠	١٢,٤٣٩	٢,٢
اليمن الشمالية	١,٣٨١	١,٤٠٣	١,٨٤٥	٢٠٤	٤,٨٣٣	٠,٩
اليمن الجنوبية	٢,٠٣٧	٦,٦٦١	٣,٣٠١	٣٢٢	١٢,٣٣١	٢,٣
الأردن	١٨,٥٠٨	٢٠,٣٣٨	١٣٢,٤١٤	١,٤١٢	١٧٢,٧٧٢	٣٣,٠
فلسطين	٤,٥٣٦	٣,٩٧٥	٢٢,٥٤٩	٣٤٥	٣١,٤٠٥	٦,٠
سوريا	٣,٧٠٢	١٢,٨٣٨	٢٣,٩٩٢	٤٣٠	٤٠,٩٦٢	٧,٨
لبنان	١,٨٠٢	٥,٣٥٨	١٧,٤٠١	٢٠٤	٢٤,٧٧٥	٤,٨
مصر	١٥,٠٧٣	٢٢,٦٤٦	٢٢,٠٠٩	٨٠٥	٦٠,٥٣٣	١١,٨
قطر والبحرين	١٣٢	٧٤	٧٠٠	٥٥٩	١,٢٦٥	ـ,٢
دولة الأمارات المتحدة	٣٧٣	١٩٢	١,٩١٩	١٠	٢,٥٨٥	٠,٥
عمان	٢,٠٧٨	١,٠٨٩	٣,٠٧٠	٧٦	٧,٣١٣	١,٤
دول عربية أخرى	٥٦٢	٦٣٨	١,٢٨٥	١٢٣	٢,٦٠٨	٠,٥
دول اسيوية	٦,٨٧٤	٥٥,٥٣٥	٣٤,٥٢٤	٨٨٠	٩٩,٨١٣	١٩,٠
دول أخرى	٤٧٥	١,٥٦٥	٢,٩٥٢	٦٤٤	٥,٩٣٦	١,١
الجملة	٦٣,٦١٩	١٤٧,٢٠٤	٣٠٥,٦٣٦	٧,٤٦١	٥٢٤,٦٤٢	١٠٠
النسبة المئوية	١٢,٢	٢٨,٢	٥٨,٣	١,٣	١٠٠	

المصدر : مجلس التخطيط – الكويت . دائرة الإحصاءات العامة / تعداد ١٩٧٥ .

يتضح من الجدول ما يلى :

ا – من حيث توزيع السكان حسب الجنسيات ، فأن أكثر من ثلث السكان الوافدين يحملون الجنسية الأردنية والفلسطينية (٣٩٪) يليهم الوافدون من مصر (١١,٨٪) فالوافدون فى العراق (٨,٦ ٪) ثم من سوريا (٧,٨ ٪) ثم من لبنان (٤,٨ ٪).

ب – تبلغ نسبة الوافدين من دولة مسقط وعمان ١,٤٪ من إجمالى الوافدين ، بينما نسبة الوافدين من دولة الأمارات العربية المتحدة تبلغ نصف فى المئة ونسبة الوافدين من قطر والبحرين لاتتجاوز ٢,٪ معظمهم قادمون للتعليم أو مرافقين لارباب الأسرة الذين يعاون مع الحكومة والقطاع الخاص أو الهيئات الدبلوماسية .

٣ ـ بالنسبة للهجرة من الدول المحيطية بالخليج (اليمن الشمالى واليمن الجنوبى والسعودية) فأن نسبة الوافدين من هدة الدولة تعتبر مرتفعة إذا ماقورنت بالدول الخليجية الآخرى إذا تبلغ النسب ٩,٠٪و ٢,٣٪ و ٢,٢٪ على التوالى . وقد يرجع السبب إلى ارتفاع هذة النسب إلى عوامل إقتصادية وسياسية وإجتماعية .

٤ ـ أن نسبة الوافدين من الدول الاسيوية التى تشمل الهند وباكستان وايران وغيرها تعتبر مرتفعة إذا تصل إلى ١٩٪من إجمالى السكان الوافدين يلتحق معظم العاملين منهم باعمال متفاوتة فى القطاع الخاص .

٥ ـ أما من حيث التوزيع المهنى فأن نسبة العاملين فى القطاع الخاص (٢٨,٢٪) تصل إلى اكثر من ضعف نسبة العاملين فى القطاع الحكومى ١٢,٢٪ .

٦ ـ ويشكل الوافدون المرافقون من الكبار والصغار الزوجات والأقارب والاولاد والبنات أعلى نسبة بين غير الكويتيين المتواجدين فى الكويت أثناء فترة التعداد السكانى إذا يصل إلى (٥٨,٣٪) من مجموع الموجودين الأجانب .

٧ ـ تبلغ نسبة العاملين إلى المرافقين فى القطاعين الحكومى والخاص ٢ : ٣ أى لكل أثنين من العاملين يصاحبهم ٣ من الأهل والأقارب وتتفاوت هذه النسبة بين الوافدين من الدول المختلفة كما يتضح من البيانات التالى .

جدول رقم ١١ نسبة العاملين إلى المرافقيين من غير الكويتيين حسب الجنسية فى القطاعين الحكومى والخاص .

الدولة	نسبة العاملين الى المرافقين
العراق	١ : ٢
السعودية	١ : ٣,٩
اليمن الشمالية	١ : ٠,٧
اليمن الجنوبية	١ : ٠,٤
الأردن	١ : ٣,٤
فلسطين	١ : ٢,٦
سوريا	١ : ١,٥
لبنان	١ : ٢,٤
مصر	١ : ٠,٦
قطر والبحرين	١ : ٣,٤
دولة الأمارات	١ : ٣,٤
عمان	١ : ٠,٩
دول أسيوية	١ : ٠,٥
دول أخرى	١ : ١,٤٥

يتبين من الجدول أن نسبة المرافقين أعلى ما تكون بين السعوديين العاملين فى القطاعين الحكومى والخاص حيث تبلغ النسبة ١ : ٩ر٣ تليها نسبة الوافدين من قطر والبحرين ودولة الأمارات والأردن حيث بلغت عاملا واحدا يقابله ٣,٤من المرافقين وتقل النسبة بين العاملين من اليمن الجنوبية والوافدين من اليمن الشمالية والدول الأسيوية ومصر .

وبعبارة آخرى فأن هذا الجدول يعكس لنا خصائص الهجرة الوافدة إلى الكويت ، حيث اتضح أن السعوديين والقطريين والبحرانيين والأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين يميلون إلى الهجرة إلى الكويت مع المرافقين من أفراد الأسرة النووية والممتدة أى أن الهجرة تمتاز بأنها جماعية وأسرية .

أما بالنسبة إلى المهاجرين إلى الكويت من اليمن الجنوبية واليمن الشمالية ومصر والدول الأسيوية وعمان فأنهم يختلفون عن الوافدين من الدول الآخرى فى أنهم لا يفضلون الهجرة مع المرافقين من الأهل والأقارب وقد يرجع ذلك إلى أسباب سياسية وأجتماعية وعوامل آخرى اقتصادية للحد من هجرة الكفاءات وتشجيع المهاجرين لزيادة مدخراتهم واستثماراتهم فى مجتمعاتهم الأصلية وقد يكون هناك أسباب شخصية ترتبط بتحسين الوضع المالى وتقليل المصروفات فى الظروف الراهنة التى يرتفع فيها مستوى المعيشة وتكاليف الحياة الحضرية. وثمة أسباب أخرى يرتبط بفترة التعاقد القصيرة الأمد والظروف الاسرية التى لاتسمح بأصطحاب الأسرية .

وفى حالة الآسيويين الوافدين من الهند والباكستان وإيران فأنهم يمثلون الفئات ذوى الدخل المحدود ويعملون فى المهن ذات الدخل المنخفض مما يجعلهم يفضلون الإغتراب بمفردهم أو تقليل عدد المرافقين إلى أدنى حد ممكن .

٨ — أما بالنسبة للاثار الإجتماعية والإقتصادية التى تترتب على إرتفاع نسبة المرافقين الذين يمثلون الأفراد غير العاملين أو القادرين على العمل ويشكلون نسبة كبيرة من الأطفال والكبار فى السن والاطفال والشباب والفتيات فى سن الدراسة. وبعبارة أخرى فان حوالى ثلث القوى العاملة من الوافدين مسئولين عن اعالة أقل من ثلثى اجمالى السكان الوافدين مما يشكل عبئا على المعيلين من ناحية ، كما يزيد هذا الموقف من الحاجة إلى الخدمات المختلفة مما يضاعف الضغط على الخدمات الصحية والتربوية والدينية والأجتماعية ومؤسسات الأمن والرعاية والمرافق العامة (حدائق ومطاعم وملاهى ومواصلات) والأسكان وتوفير الأغذية اللازمة وحماية البيئة من التلوث .

وحيث أن النشاط الأقتصادى والأجهزة الحكومية والمنظمات التحتية (Infra-Structure) الحكومية والخاصة الملازمة لحركة التغيرات الأقتصادية والتى تستوعب القوى العاملة

متركزة فى المدينة فأن العاملين والمرافقين سيتخذون المدن مركزا للأقامة والعمل ، الأمر الذى يزيد من سرعة التحضر ويضاعف المشكلات الحضرية ويسهم فى ارتفاع نسبة التحضر السكانى والمادى المتمثلين فى استمرار النمو السكانى بمعدلات مرتفعة واتساع رقعة العمران والغزو الصحراوى .

والخلاصة مما تقدم أن السكان الوافدين يشكلون أكثر من نصف السكان وتزيد نسبتهم عن السكان الاصليين بحدود ٥٪ ويعتبر الوافدون دعامة هامة للقوى العاملة التى تقف جنباً إلى جنب مع القوى العاملة المحلية فى التخطيط للتنمية وتنفيذ المشروعات الأقتصادية والأجتماعية فى خطط التنمية الخمسية .

أما بالنسبة لخصائص القوى العاملة غير الكويتية فقد أتضح أن ١٢٪ منها تعمل فى القطاع الحكومى (ومعظم العاملين يعملون فى مجال الخدمات الصحية والتربوية والشئون الإجتماعية والأشغال العامة والبلديات . . .الخ) واكثر من ضعف هذا العدد (حوالى ٢٨,٢٪) يعملون فى القطاع الخاص (المقاولات والشركات والمصانع والمؤسسات التجارية والمحلات والورش وغيرها) .

إن هذا التوزيع يفترض قيام الدولة بأتخاذ الأجراءات والمشروعات التى تسهم فى استمرار تدفق القوى العاملة المتخصصة فى ميادين التنمية المختلفة وانشاء المؤسسات التحتية التى تعمل على تنظيم الجهود والطاقات واستثمارها فى عمليات التنمية والتطوير . أما بالنسبة للأغلبية غير العاملة من الوافدين (٨٥,٣٪) من المرافقين فإن مواجهة احتياجاتهم وتأمين الخدمات اللازمة يفترض التوسع فى الأجهزة والمؤسسات التى توفر الخدمات الاساسية (المساكن والمرافق العامة والمراكز الصحية والمدارس ودور العبادة والمراكز التجارية والأسواق والملاهى والحدائق العامة والمراكز الثقافية والترويحية) وتوفير فرص تنمية العلاقات المهنية لأفراد المهنة الواحدة والأجتماعية من أبناء الأقلية الواحدة أو الأقليات المختلفة هذا بالأضافة إلى أهمية تنظيم العمليات الأجتماعية بحيث تحافظ على الأنفتاح الأجتماعى بين الفئات الأجتماعية المختلفة ونشوء الطبقات وتطوير قيم حضارية تجمع بين عصر التكنولوجيا ومتطلباتها الثقافية والأصالة العربية الأسلامية المتمثلة فى التراث العربى العريق . أن مثل هذا التطور ومثل هذه الحركة يجب أن لا تفقد المجتمع الكويتى الاصلى هوية التاريخية الثقافية ولا تحول دون ربط الأقليات بعضهم ببعض من ناحية وربط كل أقلية بالثقافة الأم والوطن الأصلى من ناحية أخرى .

وينسحب مثل هذا الوضع على دول وأمارات الخليج بدرجات متفاوتة فى بعض الخصائص والمجالات لأن جميع الدول تمر بخبرات وتجارب مماثلة فى عملية التحضر السريع .

٦ ـ القوى العاملة والتحضر في دول الخليج :

تتأثر القوى العاملة اللازمة لإنتاج السلع والمساهمة فى الخدمات بالعوامل الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية . فإن العوامل الديمغرافية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة مباشرة حجم وتكوين وتركيب القوى العاملة ، كما أن الانتقال السكانى من الريف والبادية إلى نمط الحياة الحضرية والحالة الإجتماعية وأمد الحياة له صلة مباشرة فى تزويد سوق العمالة والتوظيف بالأعداد والمستويات اللازمة لمواجهة حركة التحضر والتصنيع . أما العوامل الإجتماعية التى تؤثر فى القوى العاملة تلك التى ترتبط بالتركيب الثقافى والأقليات ومكانة المواد والقوانين والتشريعات الإجتماعية التى تتحكم بالسن المحدد للتعليم الإجبارى والتوظيف والضمان الاجتماعى والتقاعد وطبيعة عقود العمل وحماية العمال من الفصل التعسفى وقوانين الأمن الصناعى . وبالنسبة للعوامل الإقتصادية الهامة فإن أنماط الانتاج وأنواعه والدخل لرب الأسرة تعتبر من القضايا الأساسية. وبصورة عامة فإن الخصائص الديمغرافية تشكل المؤشر الهام للتحضر والقوى العاملة وحيث أن دخول المرأة ميدان العمل لايزال فى أضيق نطاق فإن نسبة الذكور فى السكان لها إمتيازات هامة ذلك لأن جميع الرجال يمارسون الأعمال ـ سواء لأسباب اقتصادية أو بحكم العادة منذ سن الانتهاء من المدرسة حتى يصلون سن التقاعد . (١)

ومع أن دول المنطقة تمتاز بمعدلات عالية للنمو السكانى فإن قدرة القوى العاملة المدربة وغير المدربة تشكل عقبة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجعل دول المنطقة فى وضع يتزايد فيه الطلب على الأيدى العاملة المستوردة لعدة عشرات من السنين مما يزيد من معدلات النمو الحضرى ويضاعف المشكلات الإدارية والتنظيمية ويحول دون تصميم سياسة سكانية وإنمائية واضحةسواء فى المدى القريب أو على المدى البعيد.

ولا يتسع المجال فى هذا البحث تحليل خصائص القوى العاملة من حيث السن والنوع والجنسية والمستوى التعليمى والصحى وغيرها من التفاصيل . وسوف نكتفى بتحليل القوى العاملة حسب القطاع الاقتصادى لأن ذلك يوضح تركز العاملين ومدى إرتباط هذا التوزيع بالنمو الحضرى .

---

(١) Gerard Fischer and A. Muzaffer. Some Basic Charcateristics of the Labour Force in Bahrain, Qatar, United Arab Emirates and Oman. The Arab Planning Institute, Kuwait, Memeographed Paper. Seminar Paper, 1975, p. 4.

جدول رقم ١٢

توزيع القوى العاملة حسب القطاع الاقتصادى

فى دول المنطقة وفى السنوات المختلفة

(والنسبة المئوية فى مجموع القوى العاملة)

الدولة	الكويت		البحرين		قطر	دولة الأمارات		عمان
القطاع / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٢
الزراعة والصيد	٤,٠	٧,٥	٨,٧	٦,٦	٤,٣	١٧,٦	١٥,٠	٨٢,٧
المناجم والتعدين	٧,١	٤,٨	١,١	٦,٩	١٣,٨	٣,٩	٣,٨	—
البناء	٣٣,٦	٣٢,٣	١٥,٦	١٧,٢	١٦,١	٢٥,٨	٢١,٨	٤,٠
الصناعة (الكهرباء)	٣٩,١	٣١,٦	١٣,٠	٧,٢	٤,٦	٣,٩	٥,٧	١,٨
التجارة	٣١,٠	٣٩,٥	١٣,٩	١٢,٨	١٦,٢	١٠,٤	١٢,٩	١,٢
البنوك	٢,١	٦,٥	٠,٧	١,٨	٠,٦	١,٠	١,٣	٠,٣
المواصلات	١٢,١	١٥,٦	١٠,٣	١٢,٨	٦,٧	١,١	٨,٧	—
خدمات حكوميه	١٠٤,١	١٠,٢	١٩,٥	٢٤,٠	١٢,٨	١٥,١	٢١,٢	٦,٧
أخرى	٠,٨	٠,١	١٧,٢	١٠,٧	٢٧,٩	١١,٢	٩,٦	٣,٣
مجموع العاملين (بالألف)	٢٣٤,٣	٢٩٨,٤	٥٣,٣	٦٠,٣	٤٨,٤	٧٨,١	١١٤,٤	١٥٠
مجموع السكان (بالألف)	٧٣٨,١	٩٤٤,٨	١٨٢,٢	٢١٦	١١٧,٠	١٢٣,٢	٢٥٣,٠	٧٢١
نسبة العاملين الى السكان (بالمئة)	٣١,٧	٣١,٥	١٩,٣	٢٧,٩	٤١,٣	٦٣,٣	٤٥,٢	٢٠

يتضح من الجدول الحقائق التالية .

من حيث الدول :

١ ـ **الكويت** : يتسم الأقتصاد الكويتى بالاعتماد على قطاع الخدمات فقد زاد عدد العاملين فى هذا القطاع من ١٠٤ (ألف) عام ١٩٧٠ إلى ١٦٠,٢ (ألف) عام ١٩٧٥ وتشكل إرتفاعاً فى النسبة المئوية لاجمالى القوى العاملة من ٤,٤ ٪ إلى ٥٣,٦ ٪ ومعظم هذه

راجع :

(ا) المصدر السابق

(ب) دولة الكويت ـ مجلس التخطيط ـ التعداد العام للسكان ١٩٧٥ . الجزء الاول ، ص ٢١٦ .

(ج) دولة الكويت ـ مجلس التخطيط ـ التعداد العام للسكان ١٩٧٠ . الجزء الأول ، ص ٣٩ .

الخدمات تتركز فى مدينة الكويت ، وإستيعاب الأعداد المتزايدة من العاملين فى هذا القطاع يتطلب التوسع فى الخدمات الاجتماعية وتوفير سبل الاقامة والحركة .

كما يتضح أن عدد العاملين فى قطاع التجارة والبنوك قد زاد بنسب عالية ، لأن الاتجاه فى النشاط الأقتصادى يسير نحو التوسع فى هذه القطاعات حيث تكتسب الكويت الشهرة على أنها مركزا تجاريا ومصرفيا ليس للكويت فقط بل لدول المنطقة أيضاً . ويلاحظ فى نفس الوقت أن عدد العاملين فى القطاع الصناعى لم يطرأ عليه أية زيادة بل على العكس فقد سجل إنخفاضاً خلال فترة الخمس سنوات .

ومن حيث نسبة القوى العاملة إلى إجمالى السكان فتشير الاحصاءات فى الجدول إلى أنه لم يطرأ تغيير على النسبة خلال الفترة المشار إليها وهى وهى (٣١ ٪) . ونستخلص من ذلك أن أقل من ثلث السكان مسئولون عن اعالة أكثر من ثلثى السكان . وهذا يؤكد حقيقة سبق ذكرها بالنسبة إلى إرتفاع نسبة المرافقين غير العاملين فى الكويت وآثاره على الخدمات الاجتماعية بصورة خاصة وعلى التحضر بصورة عامة .

٢ ـ **البحرين** : نلاحظ إرتفاعاً فى عدد العاملين بقطاعات المناجم والتعدين (فى ١ر١ ـ ٩ر٦ ألف) والبناء والتشييد (٦ر ١٥ ـ ٢ر١٧ ألف) ، والمواصلات (٣ر١٠ ـ ٨ر١٢ ألف) والخدمات الحكومية (٥ر١٩ ـ ٢٤ ألف ، وإنخفاضاً فى عدد العاملين . بقطاعات الصناعة والمساء والكهرباء (من ١٣ إلى ٧,٢ ألف) والتجـارة (فى ٩ر١٣ ـ ١٢,٨ ألف) والقطـاعات الأخرى (من ٢ر١٧ ـ ٧ر١٠ ألف) . ونخلص من ذلك إلى أن العمالة تتجه نحو قطاعات المناجم والتعدين والبناء والتشييد والمواصلات والخدمات الحكومية أكثر من القطاعات الأخرى . وقد يرجع السبب فى ذلك إلى عوامل تتصل بظروف العمل والتأمينات التى توفرها المؤسسات الحكومية والأهلية .

أما من حيث نسبة القوى العاملة إلى إجمالى السكان فبالرغم من إرتفاعها من ١٩,٣ ٪ إلى ٢٧,٩ ٪ خلال فترة ٦ سنوات إلا أنها تعتبر منخفضة . وبعبارة أخرى فإن أكثر من ربع السكان بقليل يقومون بإعالة أكثر من ثلاثة أرباع السكان الباقين وهذا يشكل عبئاً على القوى العاملة من ناحية وزيادة الضغط على الخدمات من ناحية أخرى .

٣ ـ **قطر** : تتركز القوى العاملة بقطر فى قطاعات التجارة والبناء والخدمات الحكومية حيث يعمل ١٦,٢ ، ١٦,١ ، ١٢,٨ (ألف) فى كل منها على التوالى . أى أن النشاط الاقتصادى يتركز حول الخدمات وفى أعمال العمران والبناء . وتشكل نسبة العاملين إلى إجمالى السكان ٤١,٣ ٪ وهى من أعلى النسب بن دول المنطقة ويرجع ذلك

إلى تشجيع القوى العاملة وتوفير فرص العمل ، إلا أن تحليل القوى العاملة من حيث فئات السن والجنسية يعطينا صورة أكثر دقة لواقع الوضع الراهن .

٤ ـ دولة الامارات : تمتاز أبو ظبي التي هي من أغنى دول الإمارات ودبي ذات الكثافة السكانية المرتفعة بين دول المنطقة بأعلى نسبة من السكان النشيطين إقتصادياً إذ تصل نسبة العمالة فيها ٦٣,٣٪ و ٤١ ٪ على التوالي . وبالرغم من إنخفاض نسبة العمالة عن معدلها العام لجميع إمارات الدولة (من ٦٣,٣ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ٤٥,٢ ٪ عام ١٩٧٣) فإن معدل العمالة يعتبر من أعلى معدلات دول وإمارات الخليج . وقد يرجع السبب إلى إنخفاض العمالة إلى زيادة عدد المرافقين للعمالة الوافدة وزيادة عدد السكان وعدد المواليد وزيادة نسبة الملتحقين بالمدارس والجامعات في فئات السن ١٥ سنة فما فوق، فقد تضاعف عدد السكان خلال الفترة ذاتها من ١٢٣,٢ (ألف) إلى ٢٥٣ (ألف) بينما زادت نسبة العمالة بمعدل ٥٠ ٪ فقط خلال الفترة ذاتها .

أما من حيث توزيع العمالة على القطاعات فنجد أن زيادة نسبة العمالة تركزت في قطاعات الصناعة من ٣,٩ ـ ٥,٧ (ألف) والتجارة من ١٠,٤ ـ ١٢,٩ (ألف) ، والمواصلات من ١,١ ـ ٨,٧ (ألف) بينما نقصت نسبة العمالة في قطاعات الزراعة والصيد من ١٧,٦ ـ ١٥ (ألف) والتشييد من ٢٥,٨ ـ ٢١,٨ (ألف) .أي أن إتجاه يميل نحو الخدمات الحكومية نتيجة للتوسع في المشروعات التي تتولاها الدولة مثل المدارس وحاجتها إلى المعلمين والخدمات الصحية والشئون الإجتماعية وما يلزمها من متخصصين . ومن الطبيعي أن تتجه دولة الإمارات نحو التصنيع سواء لتلبية حاجة السوق المحلي وبناء قاعدة إقتصادية تعتمد على الصناعات المشتقة من البترول أو على تصنيع الموارد البرية والبحرية المتوافرة بقصد تنويع مصادر الدخل القومي . وإن كانت الزراعة والصيد من القطاعات التي تضم نسبة تتراوح بين ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ خلال فترة خمس سنوات فان تدعيم هذا القطاع وتوفير ظروف العمل والإستقرار للقوى العاملة يساعد على الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كما يساهم في حفظ التوازن في انتقال السكان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية .

٥ ـ دولة عمان : يتضح في الجدول أن الغالبية العظمى من السكان (٨٢,٧ ٪) يعملون في قطاع الزراعة والصيد حيث يساهم هذا القطاع بنحو ١١,٦ ٪ من الناتج الأهلي

الإجمالى . والسياسة الزراعية التى تعتمدها الحكومة بصورة رئيسية هى زيادة إنتاج الصادرات التقليدية والإقلال من إستيراد المواد الغذائية بتعزيز الإنتاج المحلى وكذلك التخفيف من هجرة سكان الأرياف إلى المدن(١) . وتسعى الدولة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى فى مجال إنتاج المواد الغذائية وتصدير فائض إلى دول الخليج . ويعمل حوالى ١٠ ٪ من السكان فى الصيد البحرى حيث أنشئت فى صحـــار مصانع للاسماك وكذلك فى منطقـــة سلالة . ويجرى العمل الآن لانشاء مصانع للاسمدة والسكر وإنتاج مواد البناء والمرطبات

وتحظى القطاعات الأخرى بأهتمام الدولة إلا أن نمو القوى العاملة فيها يعتمد بدرجة كبيرة على الأيدى العاملة المستوردة التى تشكل مابين ٣٥ ٪ — ٤٠ ٪ من القوى العاملة فى منطقة العاصمة (مسقط — مطرح) فى عام ١٩٧٣ ، هــذا ويزيد عدد الوافدين العاملين فى الوظائف الفنية على عدد العاملين من المحليين (فى مجالات الصحة وقطاعات الانتاج والكهرباء والمهن الفنية) ، بينما يقل عدد الوافدين فى المهن الفنية أو التى تتطلب مهارة متوسطة .

وتبلغ نسبة العاملين من السكان حوالى ٢٠ ٪ وقد يرجع السبب فى إنخفاض هذه النسبة مقارنة بدول الخليج الأخرى إلى إرتفاع معدل العاملين فى قطاع الزراعة والصيد الذين لم يتدرجوا فى إجمالى القوى العاملة ، كما يمكن أن يكون السبب كامن فى إرتفاع معدلات الحضرية وزيادة عدد الأطفال والنساء وهذه الفئة بطبيعة الحال وضعها لا تتدرج ضمن إحصاءات القوى العاملة بموجب المقاييس الدولية .

نستنتج مما سبق أن العمالة والحراك العمالى فى دول الخليج قد عاصرا تغيرات كمية ونوعية فى التركيب الوظيفى والبناء الاجتماعى للمجتمعات ، واتضح ذلك أكثر ما يكون خلال فترة قصيرة من التاريخ الطويل للمنطقة بعد اكتشاف البترول وتسويقه . فقد تغيرت النظم الاقتصادية فى النمط الذى يعتمد على القنص والرعى والتجارة والزراعة البسيطة وصيد اللؤلؤ — إلى نظام مالى يزداد تعقيداً وإلى اقتصاد متنوع تتسع قاعدته تدريجياً لتشمل الصناعات — التحويلية بالإضافة إلى الحرف اليدوية وإنتاج السلع التقليدية التى أخذت تتلاشى أمام الانفتاح على الأسواق العالمية وإقبال السكان على السلع المستوردة والأجنبية بسبب توفر المال وإمكانيات الاستيراد المتيسرة .

---

(١) النشرة السنوية للشرق الأوسط ١٩٧٥ — ٧٦ — ص ١٤٥ .
Middle East Annual Review, England.

وقد أدى التحول فى النظام الاقتصادى إلى عدة تطورات أخرى ساهمت فى النمو الحضرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأدت إلى ظروف جديدة تتطلب النظر فى التركيب الاجتماعى والبناء الاجتماعى لمجتمعات هذه الدول التى تعتبر ذات أهمية خاصة لعلماء العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، ومن هذه التطورات ما يلى :

١ — ساهم تدفق الأموال العائدة من بيع النفط إلى الاستثمار الداخلى الذى انصب على توزيع الثروة بين المواطنين الاصليين واتاحة الفرص أمامهم للتقدم المادى السريع (عن طريق تملك الأراضى والتجارة وبناء المساكن التى نظمت بقوانين منحت من خلالها أبناء الدول الحقوق فى التملك الاستثمار والتوسع) وتطوير الخدمات الأساسية وتوفيرها بشكل يتمشى مع الحراك السكانى من البادية إلى المدن :

٢ — أدى اهتمام الدولة بتقديم الخدمات وتقديم التسهيلات الجمركية والاتفاقات التجارية مع الأسواق العالمية إلى تعدد النشاط الاقتصادى وتشعبه . غير أن هذا الانفتاح والتوسع لم يمهد له مسبقاً لاعداد العاملين والكوادر المتخصصة وتحويل القوى العاملة الوطنية فى طبيعة العمل الزراعى والرعوى والتجارة البسيطة والصيد والقنص إلى الأعمال الفنية والتكنولوجية والمعاملات المالية والتجارية الدولية وبذلك أصبح عرض القوى العاملة الوطنية قاصراً بشدة عن ملاحقة الطلب على العمل فى مجالات النمو المختلفة وفى القطاعين الحكومى والأهلى . وقد أدى هذا الوضع إلى فتح أبواب الهجرة للعاملين فى التخصصات المختلفة دون الاصرار على توفر المستوى العلمى العالى أو الخبرات الطويلة ، غير أن هذا الموقف تغير فى السنوات التالية حيث زاد عرض القوى العاملة الوافدة مما أتاح لهذه الدول فرض شروط للعمالة مثل الشهادة العلمية (الجامعية) والخبرات العملية لعدة سنوات . وقد منحت الدول القوة العاملة الوافدة حق الإقامة طالما كان الوافد فى حالة عمل وإذا توقف فإن هذا الحق يعطى لغيره .

وقد أخذ عدد الوافدين يزداد على مراحل حسب خطط ومشروعات التوسع والتنمية تنتهجها هذه الدول ، فى حين أن القوى العاملة الوطنية لم تتطور من حيث الكم والنوع لمواجهة الحاجة المتزايدة للأيدى العاملة مما أدى إلى عدم التوازن بين القوى العاملة الوطنية والوافدة . وقد وصل قصور العرض فى قوة العمل الوطنية إلى مداه فى حالة قطر إذ تشكل قوة العمل الوطنية ١٠٪ من جملة الطلب عام ١٩٧٥ فى حين كانت النسبة ١٧٪ عام ١٩٧٠ . وفى الكويت تساهم القوة العاملة الكويتية بـ ١٢,٥٪ فقط من مجموع قوة العمل المتواجدة فى الكويت وفى البحرين ٣٧٪ . ويرجع السبب فى هذا القصور إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية

والاجتماعية منها تزايد الطلب بشكل سريع على القوى العاملة من جميع المستويات دون أن تكون هناك موارد بشرية تشكل الاحتياطي اللازم لهذا الطلب المتزايد (١) .

ومن الاتجاهات البارزة فى تنظيم القوى العاملة الناجمة عن الاعتماد على استيراد القوى العاملة الوافدة سوء التوزيع المهنى لقوة العمل الوطنية حيث تتركز الأيدى العاملة الوطنية فى قطاعات الحكومة والخدمات فى حين أن قطاعات الصناعة والتشييد والبناء تضم معظم القوى العاملة الوافدة . هذا بالإضافة أن الدول المصدرة للقوى العاملة تكاد تنحصر فى بعض الدول العربية (الأردن وفلسطين ، مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان) والدول الآسيوية (إيران ، الهند وباكستان) والدول الأجنبية ومعظمهم من الدول الأوروبية .

أما بالنسبة إلى حركة القوى العاملة بين دول الخليج فنجد أن مسقط وعمان تصدر الأيدى العاملة إلى باقى دول الخليج حيث تصل نسبة القوى العاملة فى بعض الدول من ٢٪ — ٥٪ كما هو الحال فى أبو ظبى والكويت . وبالنسبة إلى حركة القوى العاملة بين دول شبه الجزيرة العربية ، فإن دولتى اليمن الشمالية واليمن الجنوبية تعتبران من الدول المصدرة للأيدى العاملة الى منطقة الخليج وذلك لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كما أوضحنا سابقاً .

وظاهرة القوى العاملة الوافدة سوف تستمر فى دول المنطقة إلى فترة طويلة قد تمتد بين ٢٥ و ٥٠ سنة على الأقل إذا ما استمرت العوامل المساعدة على الجذب وهى الدخل القومى المتزايد من البترول ، إعداد وتنفيذ خطط ومشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، توفير الخدمات والضمانات والمغريات لاستقرار القوى العاملة ، إقبال القوى العاملة الوطنية على قطاعات الخدمات الحكومية والتجارة وأحجامهم عن القطاعات الصناعية والإنتاجية ، واستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية التى تساعد على تصدير الأيدى العاملة فى الدول العربية والآسيوية (خاصة الأردن ومصر والعراق وسوريا ولبنان) ، واستمرار التنافس بين دول الخليج فى جذب القوى العاملة حيث تتشابه ظروف العمل وميادينه وقطاعاته ، ومشكلاته بين دول الخليج .

ولابد الإشارة إلى العوامل الدافعة للقوى العاملة الوافدة التى قد تزداد فى حدتها وخطورتها وأثرها على ارتفاع نسبة دوران العمالة فى كافة القطاعات مثل التشريعات القانونية التى تتيح فرصة المشاركة فى التنظيم النقابى للعمال الوطنيين فقط بالإضافة إلى الامتيازات العديدة التى يتميز بها أفراد القوى العاملة الوطنية عن الوافدين مثل الأجور فى القطاعات

---

(١) محمد الرميحى — رأس المال البشرى فى الخليج طريق للتنمية المستمرة بحث قدم فى قضايا تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى — المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب — الكويت ١٩٧٥ . ص ١٩ .

الحكومية (فى حالة العمل بالتدريس فى الكويت) والعلاوات الاجتماعية التى تمنح لأبناء الدولة فى دولة الإمارات العربية المتحدة (أو أبناء الإمارات الأخرى — الكويت وقطر والبحرين وعمان) وتحرم منها قوة العمل الوافدة (١) . أن مثل هذا الوضع يؤدى إلى ردود فعل نفسية واجتماعية معاكسة تؤثر على الإنتاجية من ناحية وعلى الاستقرار والتماسك الاجتماعى من ناحية أخرى .

كما أن الجانب الآخر السلبى من تعدد الجنسيات والثقافات يظهر بوضوح فى البناء والتركيب الاجتماعى لمجتمع القوى العاملة فى الشركة والمصنع والورش والخدمات العامة حيث يصل عدد الجنسيات فى المجتمع العمالى الواحد أكثر من ٣٥ جنسية مختلفة عربية وأجنبية ، كما هو الوضع فى منطقة الشعيبة الصناعية بالكويت أو المؤسسات الصناعية والتجارية الأخرى شركات البترول ومؤسسات الغانم والخرافى والقطان وشركات المقاولات وجامعة الكويت . أن تعدد الجنسيات والثقافات يشكل صعوبة ويؤدى إلى مشاكل متفاوتة فى العمق والمدى فى الاتصال بين العمال من ناحية وبين العاملين والإدارة من ناحية أخرى ، هذا بالإضافة إلى توتر العلاقات الاجتماعية بين الفئات المختلفة نظراً للتفاوت فى المعطيات الثقافية (اللغة ، القيم ، التعليم ، الميول ، الاهتمامات والعادات ومظاهر السلوك الأخرى) وظهور التكتل الثقافى والتفاف أبناء الثقافة الواحدة حول بعضهم البعض (Ethnocentrism) مما يزيد التركيب الاجتماعى تعقيداً .

ونخلص من ذلك أن مجتمعات دول المنطقة سوف تواجه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتعددة المجالات نتيجة للتفاعل الحضارى الذى ينشأ بين المجتمع الخليجى الأصلى وبين الجماعات والأقليات الثقافية المتواجدة فى المجتمع الخليجى المعاصر ، ومن النتائج المترتبة على هذا المزج الحضارى السريع إحدى اتجاهين : الأول فقدان المجتمع الأصلى هويته وخصائصه وتراثه أمام المتغيرات المادية التى تسهم فى التغيير الجذرى للجوانب المادية فى الثقافة الخليجية الأصلية والتى لها آثار مباشرة فى فقدان التوازن القيمى بين القديم والحديث وبين الأصيل والمستورد ، والانفتاح الحضارى ليس على المجتمعات العربية فحسب بل على ثقافات المجتمعات الأوروبية والأجنبية . أما الاتجاه الثانى فتمثل فى استمرار التفاف المجتمع الخليجى الأصلى حول ذاته وتقوقعه بدافع المحافظة على الكيان والهوية والامتيازات السياسية والاقتصادية متمثلا فى الضواحى السكنية لأبناء الدولة للمستويات المختلفة من ذوى الدخل (العالى والمتوسط والمحدود) ، أو إنشاء الجمعيات والأندية والديوانيات التى ينضم لعضويتها السكان المحليون .

---

(١) نفس المرجع السابق . ص ٣٥ .

وبعبارة أخرى فإن تحليل الوضع الراهن للقوى العاملة فى دول الخليج يجب أن يشمل الأبعاد الحضارية والنفسية والاجتماعية والسياسية لمجتمعات دول المنطقة وليس فقط من خلال البعد الاقتصادى أو التنمية الاقتصادية وحدها . إذ أن للتركيب الاجتماعى للقوى العاملة أهمية بالغة ويؤثر فى بناء المجتمع حيث أن القوى العاملة تفد إلى بلدان المنطقة للعمل وكسب العيش والتقدم المادى أكثر من أى عامل آخر. كما أن توفير الخدمات للقوى العاملة مثل التعليم والصحة والترويح والمواصلات والمرافق العامة لايعتبر فى حد ذاته كافياً لضمان الاستقرار الاجتماعى والتماسك الاجتماعى والتقدم الاجتماعى لمجتمعات دول المنطقة . كما يؤثر هذا الوضع بصورة مباشرة فى عملية التحضر ونمو المدن لدول المنطقة كما سيتضح ذلك فيما بعد .

٧ ـ تصنيف السكان حسب الريف والحضر :

يتأثر توزيع السكان حسب الريف والحضر بعدة عوامل تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية نفسها . كما أن حركة السكان من الريف والبادية إلى المدن وبالعكس يتأثر بعدة عوامل أيضاً :

لقد كان نمط الحياة للسكان الأصليين مرتبطاً بنوعين من النشاط الاقتصادى ، الاول ـ بما توفره البادية من موارد محدودة للمعيشة من الرعى وصناعة الأدوات البسيطة والثانى ـ بما يجود به البحر من خيرات اللؤلؤ والأسماك والتجارة البسيطة . هذا بالإضافة إلى العمل الزراعى فى الواحات والمناطق التى يتوفر فيها الماء بكميات تسمح للزراعة ذلك لأن المناخ السائد فى المنطقة وطبيعة الأراضى الصحراوية لا تشجع على اعتبار الزراعة مصدراً للدخل أو مهنة متوارثة بين الأجيال كما هو الحال فى العديد من البلاد العربية. وقد انحصرت الأراضى الصالحة للزراعة فى منطقة العين (أبوظبى) ومناطق فى مسقط وعمان ورأس الخيمة حيث توفرت الأراضى الزراعية بالرغم من الطبيعة الجبلية للبلاد .

وقد كان التوزيع الريفى ـ الحضرى للسكان فى المنطقة قبل اكتشاف البترول فى الثلاثينات والأربعينات مرتبطاً بخصائص مميزة منها إنتشار التجمعات الريفية على رقعة واسعة من الأراضى الصحراوية أو المناطق الجبلية أو فى تجمعات صغيرة تتألف من بضعة آلاف من السكان يقطنون داخل أسوار القلاع التاريخية التى تم بناؤها منذ بضع عشرات من السنين . وكانت الحركة من البادية والريف إلى المراكز التى تعرف بالمدن (التى يتراوح عدد سكان كل منها بين (ألف) و ٣٠ (ألف) من السكان محدودة وموسمية أكثر ما تكون دائمة أو على نطاق واسع .

أما فى الثلاثينيات بعد اكتشاف البترول وتسويقه على نطاق تجارى فقد اختلفت الصورة وبدأ التحول السكانى والحركة من الريف والبادية تأخذ شكلا مغايراً وأسلوباً آخر، هذا بالإضافة إلى أن المدينة ذاتها قد أخذت تقوم بوظائف اقتصادية وسياسية جديدة مما أدى إلى تغير الصورة بصورة جذرية. وبعبارة أخرى فإن النمو الحضرى لم يكن طبيعياً أى الانتقال الحضارى من نمط الحياة والثقافة المادية المعنوية البدوية إلى النمط الريفى حيث الاقتصاد الزراعى والعلاقات الاجتماعية تتخذ إطاراً مختلفاً، إلى النمط الحضرى الذى يتميز بخصائص اقتصادية وسياسية وأسرية وتربوية ودينية ترتبط بنظم وبتنظيم وبناء له خصائصه ومميزاته عن النمط الريفى والبدوى. وقد أدى هذا الانتقال السريع إلى اهتزاز العديد من القيم والعادات والمفاهيم التى تربط العلاقات الاجتماعية بين القبائل وظهور قيم جديدة ترتبط بالمادة والمال لتؤثر على باقى أنشطة الحياة بصورة مباشرة.

والاستدلال على التحول الريفى الحضرى خلال فترة ربع قرن لدول المنطقة نورد الجدول التالى :

جدول رقم (١٣)

توزيع السكان حسب الريف والحضر في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٤

(بالمليون)

الدولة	١٩٥٠				١٩٧٤			
	الريف	٪	الحضر	٪	الريف	٪	الحضر	٪
الكويت	٠,١	٥٠	٠,١	٥٠	٠,٢٣	١٧	٠,٧	٨٣
البحرين	٠,٠١	٢٩	٠,٠٩	٧١	٠,١٣	٢١	٠,١٧	٧٩
قطر	٠,٠١	٥٠	٠,١	٥٠	٠,٠٣	٢٠	٠,٧	٧٥
دولة الأمارات	٠,٠٦	٧٥	٠,٠٢	٢٥	٠,٤	٣٨	٠,١	٦٢
عمان	٠,٣٩	٩٧	٠,٠١	٣	٠,٦٧	٩١	٠,٠٧	٩

(*) يقصد بالحضر التجمعات السكانية ٢٠ ألف نسمة فأكثر .

المصدر : Kingsley Davis, World Urbanization, 1950-1970, Vol. I, Berkely, University of California Press (1969), pp. 113-130 (As appeared in S. Ibrahim Article. Urbanization in the Arab World, U.N. Bulletin, No. 7, July 1974.
U.N. Demographic Yearbook, 1974.

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ ـ أن ظاهرة التحضر السريع بارزة فى معظم دول المنطقة باستثناء دولة عمان التى لا تزال النسبة العالية من سكانها يعيشون فى المناطق الجبلية والريفية .

٢ ـ تراوحت نسبة السكان الريفيين فى الخمسينيات بين ٥٠٪ و٩٧٪ فى معظم الدول باستثناء البحرين فكونها جزيرة صغيرة يعيش معظم سكانها فى المدن الرئيسية ، ويرجع السبب فى ارتفاع نسبة سكان الريف إلى أن نمط الحياة السائد قبل تلك الفترة التى لم تتوفر لديها العوائد البترولية بشكل يدفع السكان لهجرة مواطنهم فى الريف والبادية وقطع علاقاتهم القبلية والانتقال إلى مجتمع المدينة بواقعه وخصائصه . هذا بالإضافة إلى أن السلطات كانت آنذاك تعد نفسها لمرحلة الاستقلال والحكم الذاتى ، ولم تكن المؤسسات التحتية قادرة على استيعاب الهجرة الواسعة .

٣ ـ أما فى السبعينيات ، فقد شهدت البلاد تحولا ملموساً فى النمو الحضرى وهجرة السكان للبادية والأرياف بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ المنطقة حيث وصلت نسبة سكان الحضر فى الكويت إلى ٨٣٪ وسكان البحرين ٧٩٪ وقطر ٧٥٪ ودولة الإمارات ٦٢٪ . وقد تراوحت الزيادة بين ٣٧٪ (دولة الإمارات) و ٣٣٪ (الكويت) و ٢٥٪ (قطر) ٨٪ فى البحرين و ٦٪ مسقط وعمان .

نستنتج مما تقدم أن دول الخليج قد اتجهت نحو التحضر بصورة سريعة وخلال فترة زمنية قصيرة (باستثناء دولة عمان) ، وترجع الزيادة إلى عاملين رئيسين الأول الهجرة الداخلية من البادية والريف إلى المدن والتى ابتدأت تزداد حدتها بعد الخمسينيات حيث تحسنت الظروف الاقتصادية وزادت فرص العمل والدخل المرتفع للمواطنين مما حدى بالمئات من أهل البادية والريف هجر البادية إلى المدن سعياً وراء رفع المستوى الاقتصادى والانتفاع من ثروة البلاد ، وقد شجعت التشريعات التى أصدرتها دول المنطقة أهل البلاد على الدخول فى ميادين العمل والتجارة وتأسيس الشركات والبنوك والالتحاق بالوظائف المدنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية . هذا بالإضافة إلى أن حياة الريف والبادية لم تستمر فى قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان أو للعاملين فى المهنة ذاتها ، وقد زادت البطالة العمالية حين أخذت اقتصاديات الغوص على اللؤلؤ تتراجع ويقل مردودها بعد أن تمكنت اليابان من عرض منتجاتها من اللؤلؤ الاصطناعى . وبسبب انخفاض المردود المادى السخى من صيد اللؤلؤ فقد آثر العمال وأصحاب المراكب إلى تحويل مهنتهم واللجوء إلى أعمال أخرى تضمن الدخل المستمر خاصة وأن الكوادر المهنية لأبناء البلاد كانت تتقاضى رواتب مرتفعة

مهما انخفضت رتبه المهنة في السلم الوظيفي . وقد أدى هذا التحول إلى تغييرات جذرية في البناء العمالي والتنظيم المهني ونظام العمالة وأنشئت المؤسسات الاقتصادية التي وجدت لأول مرة في تاريخ البلاد مثل النقابات العمالية

ومن ناحية أخرى فإن زيادة سكان الحضر يعزى بدرجة كبيرة في دول الكويت وقطر ودولة الإمارات وفي العقد الأخير في كل من البحرين وعمان حيث أخذت تستقبل الوافدين للعمل في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد أيدت الاحصاءات هذا الافتراض إذ أن نسبة السكان الوافدين قد وصلت إلى أكثر من نسبة السكان الأصليين كما هو الحال في كل من دولة الكويت وقطر ودولة الإمارات المتحدة .

أن التشكيلة الواسعة من الأقليات التي تتواجد في المجتمعات الحضرية في دول الخليج جنباً إلى جنب مع الجماعات الأصلية والمتجنسة تضع المسئولين والباحثين الاجتماعيين أمام العديد من التحديات لرسم وتخطيط التنمية في هذه المجتمعات من حيث الخصائص الحضارية والمعطيات الاجتماعية والثقافية التي تشكل القاعدة للتطور الاجتماعي وبناء المجتمع المستقبلي وتركيبه .

المدينة الخليجية خصائصها وتطورها

ينظر علماء الاجتماع إلى المدن الخليجية على أنها ظاهرة حديثة فى مجتمعات المنطقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإطار التاريخى من ناحية وبعض المعايير الحضرية التى تستخدم لقياس التحضر. وتمتاز مدن الخليج عن غيرها من المدن العربية والدول النامية بصورة عامة فى أنها تطورت بسرعة وتعددت تصميماتها العمرانية وقامت المبانى الضخمة والعمارات المتعددة الطوابق والشوارع العصرية بجانب الأحياء التقليدية والمساكن المشيدة من اللبن والممرات الضيقة. ومن مميزات المدينة الخليجية أنها استقطبت القسم الأكبر من المؤسسات الحكومية والأهلية والوزارات والبنوك والمدارس على اختلاف مستوياتها والكليات الجامعية ودور السينما والمؤسسات التجارية والمناطق الصناعية والملاعب الرياضية المتعددة وتجمعت فيها المكاتب الرئيسية للشركات والمصانع والمرافق الخاصة بالمواصلات الجوية والبرية والبحرية بحيث شملت معظم مناشط الدول الرئيسية. وقد أدى هذا التمركز فى المؤسسات والمناشط الحيوية إلى الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى مراكز المدن أو إلى مناطق الضواحى، كما أن الحاجة إلى القوى العاملة فى ميادين التنمية المختلفة جعل السلطات تفتح الأبواب أمام الوافدين من الدول الخليجية والعربية والآسيوية والدول الأجنبية الأخرى للعمل فى ميادين العمران والخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والرعاية الاجتماعية والمواصلات والترويح بالإضافة إلى الصناعة والتعدين.

وبعبارة فقد تطورت المدن فى منطقة الخليج فى العقدين الأخيرين حتى أدت اتجاهات عملية التحضر وتركز نشاط الدولة فيها إلى الوضع الذى تعرف فيه الدول بمدنها أو بما يسمى «دولة المدينة». وعلى سبيل المثال فإن حوالى ٨٥٪ من السكان فى الكويت يقطنون مدينة الكويت وكذلك الوضع بالنسبة للسكان فى قطر ودولة الإمارات (فى أبو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والبحرين).

وسوف نناقش فى هذا الفصل المدينة الخليجية وعملية التحضر على النحو التالى:

١ — معايير التحضر لدول الخليج.

٢ — خصائص التحضر فى المنطقة.

(أ) النمو الحضرى .

(ب) المدن الرئيسية .

(جـ) نمط التجمعات الحضرية

(د) دولة المدينة .

٣ ــ العوامل التى تؤثر فى التحضر فى المنطقة .

(أ) معايير التحضر لدول الخليج :

تختلف معايير التحضر من دولة لأخرى ومن إقليم إلى آخر ويمكن تلخيص المعايير التى تتبع عادة فى تصنيف التجمعات السكانية إلى ريفية أو حضرية فى ثلاث مجالات :

الأول : يعرف التجمعات السكانية على أنها حضرية فى عدد كبير من الدول على أساس حجم معين للسكان المقيمين به ، وعلى سبيل المثال يعتبر فى الأردن كل تجمع يضم ١٠,٠٠٠ نسمة فأكثر حضرياً ، وغانا (٥,٠٠٠) نسمة وكينيا (٢,٠٠٠) نسمة وكوريا (٤٠,٠٠٠) نسمة والدنمارك ٢٥٠ نسمة ، وغالباً ما يستعمل رقم ٢٠,٠٠٠ فأكثر كحد أدنى للتجمعات الحضرية .

ثانياً : يعرف مكان ما بأنه حضرى فى بعض الدول على أساس أدائه وظائف إدارية وحكومية ، فمثلا يطلق على عاصمة المراكز الإدارية « حضر » ، كما يطلق على كل تجمع سكانى يتمتع بإدارة ذاتية مثل الجزائر والعراق ومصر وسوريا .

ثالثاً . يعتمد التعريف الثالث « للتحضر » على الجمع بين عدد من الخصائص مثل الوظيفة الإدارية وعدد السكان أو تحديد نسبة معينة للعاملين فى القطاع الزراعى أو حسب الكثافة السكانية كما هو فى الفلبين حيث يعتبر المنطقة حضرية إذا كانت الكثافة ١٠٠٠ شخص لكل كم٢ واحد (١) .

وعندما نتحدث عن التحضر نأخذ بعين الاعتبار الوظيفة التى حكمت نشأتها الأولى ومثالا على ذلك .

المدن السياسية (العواصم) وقد تكون عاصمة للدولة وتقع فى أهم موقع فيها وبها مقر الحكم والمنظمات السياسية والاعلامية والإدارية وتضم أرقى أحياء المدينة ، وتتواجد فيها أكبر المحلات التجارية والبنوك والشركات ومعاهد التعليم والثكنات العسكرية والشرطة .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٣١ وص ص ١٤٥ ــ ١٥٠ .

والمدن الحربية التي أقيمت في الأصل كقلاع أو حصون في مداخل الدول براً وبحراً وتتصف بتخطيط يعكس الطابع العسكري والدفاعي من تنظيم الشوارع والمساكن والمرافق العامة.

والمدن التجارية: التي خلقتها في الأصل الوظيفة التجارية فقامت عند ملتقى الطرق الصحراوية أو النهرية أو البحرية وتمتاز بأسواقها القديمة وتشمل الوكالات التجارية والشركات ومكاتب الاستيراد والبيوت المالية ومراكز وسائل النقل والخدمات.

والمدن السياحية: وهي تجارية ذات خصائص جاذبة للسياح مثل الطقس والشواطىء والمناظر الطبيعية أو الإمكانيات الثقافية والترويحية،

والمدن الدينية، التي أنشأتها الوظيفة الدينية والتي تقوم المؤسسات فيها لخدمة أهداف هذه الوظيفة ويتأثر التنظيم العمراني والإداري لمختلف المنشآت والمرافق بالمقدسات والمزارات والساحات لتأدية الشعائر الدينية.

وهناك المدن الثقافية — ويتسم هذا النمط من المدن بارتفاع عدد المؤسسات الثقافية (المدارس والجامعات ودور الأوبرا والمسارح والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات وساحات المعارض العلمية والمؤسسات التكنولوجية) التي تجذب الطلاب والأساتذة والعاملين في مختلف المستويات والدرجات. وقد لا تكون هذه المدن مستقلة في طابعها، إلا أن النشاط الغالب فيها يتجه نحو النشاط التربوي والثقافي.

أما المدن الصناعية: وهي المدن التي قامت بسبب المصانع على اختلاف أنواعها سواء تلك التي تتصل بعناصر الخامات المتوافرة في الدولة مثل (البترول والغاز الطبيعي والحديد، والبوتاس والفحم) أو التي تتخذ كمواقع لتجميع الخامات المستوردة وتصنيعها. وتقوم حول المصانع المساكن للعمال وعائلاتهم والمرافق التجارية والتربوية والصحية والترويحية والدينية والمواصلات والخدمات الأخرى اللازمة لتوفير سبل الحياة للمجتمع الصناعي بمختلف فئات عماله ومديريه والعاملين الفنيين وغيرهم (١).

ولابد من الإشارة إلى أن عملية التحضر ديناميكية تبدأ قبل وجود المدينة وتستمر خلال مراحل نموها وبعد قيامها، كما أن من خصائص عملية التحضر التنبؤ عن حركة انتقال السكان التي قد تتصف بالاستمرارية أو تتخذ شكل الدفعات والمراحل والتمركز واللاتمركز. (٢)

---

(١) عبد الحميد عبد الرحيم علم الاجتماع الحضري — القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦. ص ١٤٣ . ١٥٥

(٢) هيفاء الشنوافي «ظاهرة النمو الحضري» بحث قدم في المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية — طرابلس ١٩٧١. من قبل جامعة الدول العربية (ادارة الشئون الاجتماعية والشباب — نشر في تقرير المؤتمر. ص ٢-٣.

كما أنه لابد من الإشارة إلى الجانب الفكرى والخصائص الثقافية التى تتسم بها مجتمعات المدن عن غيرها من المجتمعات مثل التوزيع المهنى والمستوى التعليمى والفكرى وأسلوب الحياة واتجاه النشاط التى يزاولها المجتمع. إن هذه الخصائص هامة فى مقارنة المجتمعات وتصنيفها ويأخذها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا موضع الاهتمام، إلا أن تصنيف المدن بموجب هذا المعيار غالباً ما يؤدى إلى الالتباس العلمى، ذلك أن التطور السريع والتغيرات التى شملت العديد من المجتمعات الريفية والحضرية قد جعل عملية التصنيف غاية فى التعقيد بحيث يصعب أحياناً وضع الحدود الفاصلة بين نهاية خصائص الحياة والثقافة والتكنولوجيا الريفية حتى تبدأ خصائص الحياة الحضرية.

وإذا حاولنا تطبيق التعريفات السابقة والمؤشرات التى يمكن بواسطتها تصنيف عملية التحضر فى دول الخليج نجد أن المعيار السكانى الذى يصنف التجمعات السكانية حسب حجم السكان (٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) هو الأنسب فى تصنيف المدن الخليجية. أما بالنسبة لتصنيف المدن حسب الوظائف التى تؤديها فإن مدن الخليج الرئيسية تقوم بالوظائف السياسية والتجارية بالدرجة الأولى ذلك أن التركز الحضرى مرتبط بدرجة كبيرة بالسلطة والمؤسسات السياسية (الحكومية) التى تنظم نشاط وأعمال النسبة العالية من السكان الأصليين والوافدين وكذلك تقوم بإقامة المؤسسات التى تخدم التعاون الخليجى والعربى والآسيوى والدولى. هذا بالإضافة إلى الوظيفة التجارية التى تؤديها المدن الخليجية التى تعتبر استمراراً للنمط الاقتصادى التقليدى الذى ساد فى دول المنطقة قبل اكتشاف البترول وخلال الفترة الطويلة التى مارس السكان الأصليين فيها تجارة اللؤلؤ والبهارات والأقمشة والسلع المستوردة. وقد ساهم فى استمرار هذه الوظيفة وتطويرها باستخدام الأساليب والتكنولوجيا الحديثة أن الغالبية العظمى من القوى العاملة المحلية والوافدة تعمل فى قطاعات الخدمات (الصحية والتربوية والمواصلات والأمن والجيش والشئون الاجتماعية والترويح وغيرها) خاصة وأن حوالى ثلث السكان الوافدين قد صنفوا حسب المهنة على أنهم مراقبين (كما هو الوضع فى الكويت حسب آخر تعداد عام ١٩٧٥).

٢ - خصائص التحضر فى دول المنطقة :

عند تحليل اتجاهات التحضر فى دول منطقة الخليج لا بد من التعرض لمناقشة الجوانب التالية :

(أ) مراحل التحضر.	(ب) النمو الحضرى.
(جـ) نمط التجمعات الحضرية.	(د) دولة المدينة.

(أ) مراحل التحضر :

ترتبط مراحل التحضر فى دول الخليج مع التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدول المنطقة وكذلك ترتبط بالأحداث والتطورات التى ساهمت فى النمو الحضرى . وتدل الكتابات التاريخية أن دول المنطقة قد كانت منذ عدة قرون تتصف بأنماط من الحياة المدنية وفق المعايير السائدة فى كل عصر ، إذ كانت القوافل التى تمر بين الشام وبلاد نجد والحجاز تمر فى البلاد ، وكذلك تلك التى كانت تقطع البحار إلى بلاد الهند والباكستان وإيران ودول أفريقيا. وقد أنشئت الأسواق والمراكز التجارية والساحات للتجارة ولراحة القوافل وتسويق بضائعها (١) .

أما فى المرحلة الراهنة من تاريخ دول المنطقة المعاصر فيمكن تحديد مراحل التحضر بثلاث مراحل متباينة لكل منها خصائص ومميزات وهى :

١ ـ مرحلة التحضر التقليدية : (Traditional Phase)

ويمكن اعتبار امتداد فترة هذه المرحلة من ابتداء فترة التكوين فى العصور الإسلامية حتى مرحلة اكتشاف البترول فى الثلاثينيات والأربعينات من القرن العشرين . ومن خصائص هذه المرحلة إن كانت المدن صغيرة الحجم لايتجاوز عدد سكانها بين ٢,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ نسمة ومحاطة بأسوار وقلاع دفاعية ومساكنها وشوارعها ومرافقها وتصميمها العمرانى يعكس العلاقات الأسرية التقليدية والالتفاف حول السلطة (الحاكم) والارتباطات القدسية بالأحياء والأموات (المساجد والمقابر) وبالأزقة الضيقة والمساكن التقليدية المحاطة بأسوار

---

(١) انظر الدراسات التالية :

(أ) محمد سعيد المسلم ، ساحل الذهب الأسود : دراسة تاريخية انسانية لمنطقة الخليج العربى — بيروت دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .

(ب) محمد متولى . حوض الخليج العربى (القاهرة — مكتبة الانجلو المصرية) ١٩٧٠ .

(حـ) مركز الوثائق والدراسات — دولة الأمارات العربية المتحدة : دراسة تاريخية جغرافية حضارية . أبو ظبى (وزارة شئون الرئاسة ١٩٧١) .

(د) محمد جابر الأنصارى . الخليج إيران العربى : وجهة نظر عربية . بيروت (منشورات النهار) ١٩٧٢ .

مرتفعة ونوافذ صغيرة وذلك للوقاية من الضيور والرياح المحملة بالرمال . وقد تميزت المنشآت في هذه التجمعات الحضرية بارتباطها بالاستيطان الأجنبي الذى توارد على المنطقة عبر القرون واتخذ مراكز للحكم والسيطرة على البلاد ومواردها ومواقعها الاستراتيجية غير معنى بتطوير المدن وتحسينها . وكان السكان يعيشون حياة قبلية تسيطر عليها القيم الاجتماعية التقليدية التى لا تعتمد على التعليم والتعلم وحجب المرأة والفتاة عن الخروج بعيداً عن المنزل للتعليم أو العمل بالإضافة إلى صلات القرابة المتينة التى كانت تشكل شبكة العلاقات الاجتماعى وبالتالى نمط البناء الاجتماعى . وما زالت آثار هذه المرحلة ماثلة فى التجمعات السكانية فى بعض الإمارات (مسقط وعمان) وعدد من إمارات دولة الاتحاد حيث نجد المؤسسات التقليدية مازالت قائمة بجانب المؤسسات الحضارية الحديثة مثل الأسواق والحراج وسوق السلاح والأقمشة والعقاقير إلى جانب المصارف والوزارات والمبانى الضخمة والطرق المعبدة والإنارة الكهربائية . . . إلخ .

٢ ـ مرحلة النشأة والتكوين : (Initial Phase)

وتبدأ هذه المرحلة مع الأحداث الاقتصادية التى واكبت اكتشاف البترول وتسويقه ومرحلة الاستقلال السياسى واستلام السلطات المحلية تقاليد الحكم . وقد ابتدأت مرحلة النشأة والتكوين فترات تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ سنة بين دول المنطقة فى مطلع الثلاثينيات والأربعينيات . وقد ترتب على اكتشاف البترول احداث تغيرات اقتصادية ليس فى نمط النشاط الاقتصادى بل فى التركيب المهنى والبناء الاجتماعى لمجتمعات المنطقة . وكان اكتشاف البترول عنصراً هاماً فى الخروج من أزمة اقتصادية حادة وقد جاء فى كتاب البترول فى الشرق الأوسط للونجرج (ليس هناك مجتمع أو حكومة انتشلت بصدفة ، وفى وقت مناسب من كارثة اقتصادية ، كما حصل للبحرين سنة ١٩٣٢) (١) . وقد ساعد اكتشاف البترول على ازدهار التجارة وقيام صناعات أخرى ولكن دون إعداد مسبق مما جعل الشركات المستثمرة تفرض شروط العمل والاستخدام وتشكيل أنماط العلاقات الصناعية . وقامت شركات النفط بتشغيل آلاف العمال المحليين فى أعمال الإنشاءات والحراسة والنقل الداخلى والأعمال الكتابية فوجد عمال الخليج أنفسهم لأول مرة يعملون مقابل دخل محدد وأجر منتظم . ونتيجة لذلك فقد تغيرت أنماط الاستهلاك واتجه عمال الخليج بشراء الكماليات الحديثة والتكيف لاستخدام الآلات التكنولوجية والكهربائية وتنظيم أوقات العمل والراحة . وبدأ النشاط

---

(١) ورد فى كتاب محمد الرميحى البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى . ص ٤٤ .

المصرفى نتيجة التوسع فى الأعمال التجارية والصناعية مثل صناعة الرخام والبلاط والطوب والأثاث والمشروبات الغازية ومستودعات التبريد .

كما أن فى هذه المرحلة حدثت تطورات واسعةالنطاق بالرغم من تعثر الجهود والخطط فى بادىء الأمر نظراً لتداخل عدة عوامل منها تدفق الأموال والانفتاح المفاجىء على العالم الخارجى الحديث ، والخطط الطموحة للأعمار والبناء التى طرحها المسئولون ، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية الواسعة فى البادية والريف إلى مراكز المدن بغية العمل وإيجاد فرص لتحسين المستوى المادى . وقد شمل التطور عدة ميادين – الجيش والقوات المسلحة والأمن العام وتطوير الجوانب الدفاعية لحماية أمن واستقلال دول المنطقة ، وقطاعات الخدمات مثل المواصلات والإسكان والصحة والاعلام والتعليم والقطاع التجارى والصناعى لتوفير السلع والمواد اللازمة للعمران وما يتصل به من مرافق . وقد واكب استثمار الأموال العائدة من النفط والاستقلال السياسى عدة عمليات ساهمت بدرجة كبيرة فى النمو الحضرى السريع ومن هذه العمليات :

(أ) الهجرة الداخلية من البادية والريف إلى مراكز المدن والهجرة الدولية من الدول الخليجية ودول شبه الجزيرة العربية والدول العربية المجاورة والدول الآسيوية (معظمها من الهند وباكستان وإيران) والدول الأخرى وقد كان لهذه العملية خصائص مميزة مثل تدفق المهاجرين على دفعات خلال فترات متلاحقة والغالبية من الوافدين من الذكور فى المراحل الأولى ، وقد أقيمت ضواحى العشش والصفيح من قبل المهاجرين لعدم توفر السكن ، وكانت ظروف الحياة البيئة صعبة لقلة الأجهزة الكهربائية والمعدات مثل المكيفات لمواجهة الحرارة المرتفعة والرطوبة العالية والحماية من الرياح المحملة بالرمال والطرق الصحراوية وغير المعبدة التى كانت تشكل عقبة أمام المواصلات والعاملين للوصول إلى مواقع عملهم .

(ب) إنشاء المؤسسات التحتية (Infra Structure) السياسية والتعليمية ، والتخطيطية والمالية والصحية وغيرها وذلك لتنظيم العلاقات والشئون الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتزايدين وإنشاء الأجهزة والإدارات للتشريع والقضاء وتنظيم العمل والشئون العمالية ومراكز التدريب والتأهيل ، وقد أتبعت الحكومة سياسة التوسع والتطوير وعملت على استيراد الخبراء المتخصصين العرب والأجانب ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتصميم المشروعات والبرامج –

التوسعية فى مختلف مرافق الدولة ، وكان على جميع السكان الحضر تحمل مشقات مرحلة التأسيس والتوسع بما صاحبها من حفريات ومبانى وتعطل المرافق وغيرها من المواقف الصعبة .

(ج) تغيير الأنماط الأيكولوجية والبشرية لبيئة الكويت ومجتمعها . (Ecological and Social Patterns) ، حيث هدمت أسوار القلاع وامتد الزحف العمرانى عبر الصحراء فى مختلف الاتجاهات المحاذية للشواطىء والامتداد الداخلى سواء على شكل حلقات دائرية ، أو على شكل رأس سهم أو فى شكل امتدادات على التلال وبجانب الواحات الخضراء . كما تطلب التحديث العمرانى تغيير الأنماط الأيكولوجية التقليدية مثل المقاهى والمقابر والأسواق التقليدية والمرافق والمجارى والمؤسسات والحدائق العامة وأماكن العبادة ، وقد تعددت الأيديولوجيات فى التصميم العمرانى حيث ساهمت المكاتب الهندسية الأوروبية والعربية فى بناء الضواحى والمساكن على الطرزاين الشرقى والغربى كما كان هناك تصورات متنوعة لخطط التنمية القريبة المدى وعلى المدى الطويل .

وبالنسبة للبيئة البشرية فقد أدى تدفق المهاجرين المحليين والوافدين العرب والأجانب إلى تقسيم المجتمع إلى عدة جماعات (ومجتمعات محلية) سواء بين المقيمين الأصليين (مثل الأصيل والبيسرى ، أوالوافدين (الفلسطينيين والمصريين والسوريين واليمنيين واللبنانيين .إلخ) ولكل جماعة نماذج ثقافية مميزة وأنماط معيشية متباينة . وبالرغم من عمل الوافدين والمحليين جنباً إلى جنب فى مجالات العمل والتجارة والخدمات حيث تقوم العلاقات الرسمية التى تقوم على أسس الضبط الاجتماعى القانونى (كل جماعة تعرف قوانين الواجبات والحقوق) ، أما ما بعد العمل فتختلف هذه العلاقات حيث تتخذ العلاقات شكل الالتفاف حول الثقافة الواحدة (Ethnocentrism) وتقوم الروابط على أساس القومية أكثر مما تكون على أساس تمازج واختلاط الثقافات (Cross Cultural) . وقد نجد فى الشركة الكبيرة عاملين ينتمون إلى أكثر من ثلاثين جنسية (مثل منطقة الشعيبة الصناعية فى الكويت) يعملون معاً ويتفاعلون أثناء ساعات العمل وبعد انتهاء الدوام يتجه العاملون إلى جماعاتهم وعلاقاتهم مع أبناء جنسهم ووطنهم . وقد يتخذ هذا الالتفاف الذاتى الاجتماعى إلى تكوين ضواحى يتبع غالبية سكانها أحد القوميات العربية أو الآسيوية . أما السكان المحليين فقد خصصت حكومات دول المنطقة ضواحى وقسائم خاصة سواء للدخل المرتفع أو المتوسط أو المحدود وبعبارة أخرى فإن المجتمع من الناحية السوسيولوجية يتكون من عدة ثقافات وجنسيات يتعايشون مع بعضهم البعض بالرغم من عدم التجانس .

٣ ـ مرحلة التحضر السريع : (Rapid Urbanization Phase)

تمتد فترة هذه المرحلة إلى أقل من عقدين من تاريخ دول المنطقة (وأقل من خمس سنوات فى حالة عمان وإلى أكثر من عشرين سنة فى حالة البحرين) حيث تمهدت فى مرحلة النشأة والتكوين الأساليب والنماذج والوسائل التكنولوجية لتحقيق معدلات عالية فى التحضر سواء فى الكثافة السكانية أو النمو السكانى فى المدن أو فى المؤسسات التحتية أو فى المساحات التنظيمية التابعة لتنظيم المدن . وقد ساعد على تحقيق النمو الحضرى السريع عدة عوامل منها :

١ ــ زيادة تدفق العائد من البترول واستثماراته على النطاق العربى والدولى ويتضح ذلك من مضاعفة ميزانية الدول فى القطاعات المختلفة والتى خصصت نسبة عالية منها فى عمليات التحضر ومواجهة احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان .

٢ ــ استمرار ارتفاع معدلات النمو السكانى الطبيعى (ارتفاع معدلات المواليد السنوية بسبب القيم الأسرية التقليدية التى تدعو إلى تعدد الزوجات وزيادة النسل ، وانخفاض معدلات الوفيات بسبب التقدم فى الخدمات الصحية العلاجية والوقائية .

٣ ــ جذب القوى العاملة المحلية والوافدة للعمل فى مختلف ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأعداد كبيرة من الجنسين الذكور والإناث وفى مختلف مجالات التخصص العلمى وذلك عن طريق . توفير الرواتب والخدمات الأخرى .

٤ ــ تقبل المجتمع للتغيرات المادية والمعنوية فى سياق عملية التكيف والتمثيل فى العلاقات الأسرية والاقتصادية والسياسية وغرس مفاهيم جديدة تدعو للعمل من أجل الرخاء والتقدم والانتفاع من الفرص التى أوجدتها الثروة النفطية واستثمار الطاقات البشرية .

٥ ــ الإنفتاح الخليجى والعربى والإسلامى ويتضح ذلك من المحاولات التى تقوم بها دول المنطقة فى توحيد أهداف السياسات الإنمائية فى مجالات المشروعات الاقتصادية (الملاحية والمالية)والتربوية والترويحية والتفاهم فى مواجهة القضايا السياسية على الصعيدين العربى والدولى . والأنفتاح الثقافى الذى ربط مجتمعات الخليج بالثقافات العربية والأجنبية ويتضح من الاتفاقات الثقافية التى تعقدها حكومات دول المنطقة مع الدول الأوروبية والشرقية والغربية فى المجالات الثقافة والفنون والآداب ووسائل الأتصال الجماهيرى فأخرج هذه المجتمعات من العزلة الثقافية التى عاشت فيها عدة قرون خلت .

أما بالنسبة لخصائص هذه المرحلة : الحركة الديمغرافية السريعة (الهجرة والزيادة الطبيعية) ، ظهور طبقات اجتماعية جديدة (الطبقة الوسطى والطبقة العالية وطبقة الوسطاء

(الوكلاء) على أسس غير تقليدية تستند إلى المستوى العلمى والمكانة المكتسبة بالإضافة إلى الحسب والأصل والجنسية والصلات القبلية والقرابية كما أن العمران قد اتسع نطاقة وتعددت أنماطه (الفيلات المنفردة والعمارات السكنية وضواحى الدخل المحدود ، وضواحى الصفيح والعشيش) وتناقضت التصميمات . كما انتشرت شبكات الطرق وتطورت المواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الهاتفية والبريدية وارتبطت بشبكة الأقمار الصناعية (الكويت والبحرين ، وحاليا الإمارات وقطر) .

ومن الاتجاهات الاجتماعية البارزة فى هذه المرحلة هو تغيير التركيب السكانى حيث زادت نسبة الوافدين عن نسبة السكان المحليين ، وزادت نسبة الوافدين العاملين فى المهن الفنية والإدارية المتخصصة ، وقد حددت حكومات الدول تملك الأراضى والعقارات وتأسيس الشركات والجمعيات التعاونية فى السكان المحليين . وقد ازداد استخدام التكنولوجيا فى مجالات الخدمات والانتاج وفى مرافق الحياة داخل المنزل وخارجه وأصبحت الطرق تعج بالسيارات والمركبات وأصبح التخطيط العمرانى يأخذ بعين الاعتبار السيارات بدرجة الأولى ثم السكان .

وكان لهذا التطور السريع الوجه الآخر الذى ينبثق عادة من جراء التحولات الاقتصادية الاجتماعية السريعة والمتمثل فى اختلال التماسك والتوازن الاجتماعى وزيادة المشكلات الاجتماعية (الطلاق والأنحراف الخلقى والجنسى والجرائم المتنوعة) ومشكلات السكن وتطوير المرافق الصحية والكهربائية وتلوث البيئة البرية والبحرية وارتفاع مستوى المعيشة وغيرها من التطورات التى عكرت صفو الأمن وأخذت تحرك التكامل والتجانس باتجاهات وتيارات متناقضة .

نستنتج مما تقدم أن مراحل النمو الحضرى وإن كانت قصيرة ومتلاحقة وسريعة إلا أنها لا تزال تتسم بخصائص مميزة يصعب مقارنتها مع التحضر فى الدول المتقدمة التى نمت وإزدهرت على مراحل متباعدة وإنتقلت من مرحلة إلى أخرى بصور طبيعية وتراكمية من حيث المؤسسات التحتية والمبادىء والتنظيمات التى تتحكم بمراحل النمو المختلفة . أى أن الاحصاءات والتحليل الاحصائى وإن كانت تعكس المعدلات المرتفعة للنمو الحضرى إلا أن البناء الاجتماعى والاقتصادى والنظم والعلاقات والمؤسسات التربوية والاقتصادية والأسرية تجمع بين خصائص ومقومات العلاقات الطبيعية والمصطنعة . وتشكل مجتمعات الخليج حقلا خصباً للدراسات الاجتماعية فى محاولة دراسة المشكلات التى تتلائم مع طبيعة تركيب وبناء مجتمعات الخليج وإتجاهات النمو والتحضر المناسبة لها فى المدى القصير وعلى المدى الطويل .

(ب) النمو الحضرى فى دول الخليج :

إتضح من مراحل النمو الحضرى فى دول المنطقة أن التحضر لم يكن سريعا فحسب بل سار فى معدلات مرتفعة بحيث فاق، كافة توقعات النمو السكانى . فى سنة ١٩٥٢ قدر المهتمون ،شئون الإسكان إن عدد سكان الكويت ربما يصل إلى مليون نسمة بعد ربع قرن .

وقد وضعوا تخطيطاتهم وفقاً لذلك ،لكن عدد السكان فى الواقع أصبح يزيد على المليون نسمة عام ١٩٧٦ . وقد فات المخططين حساب الأعداد الكبيرة من البدو الذين لم يكونوا حاملين للجنسية والذين هاجروا إلى المناطق المدنية وإندمجوا مع سكانها . أما العمال الأجانب فبدلاً من أن يستغنى عنهم كما كان يظن ، إزدادوا عددا مع النمو السكانى للمواطنين . (١)

إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دول المنطقة لم تكن متماثلة فى الكم والنوع والاتجاه ، وقد أثر ذلك على التفاوت فى معدلات النمو الحضرى وأنماطه وقبل مناقشة خصائص النمو الحضرى لابد من عرض إحصائيات تبين حجم النمو الحضرى .

جدول رقم (١٤) نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان
فى دول الخليج العربى مابين ١٩٥٠ و ١٩٧٤

الدولة	١٩٥٠		١٩٦٦		١٩٧٤	
	السكان (مليون)	الحضر ٪	السكان (مليون)	الحضر ٪	السكان (مليون)	الحضر ٪
الكويت	٠و٢	٥١	٠و٥٢	٦٢و١	٠و٩٣	٩٠
البحرين	٠و١	٧١	٠و١٦	٧٤	٠و٢٢	٧٨و٥
قطر	٩و٠٢	٥٠	٠و٠٧	٦٧	٠و٠٩	٧٦و٥
دولة الأمارات	٠و٠٨	٢٥	٠و١٧	٥٠و٦	٠و٢٢	٦٤و١
عمان	٠و٥	٣	٠و٥٨	٧و٥	٠و٧٤	١٠
الدول العربية	٧٥و٤	٢٥	١١٣و٩٢	٣٦	١٤١و٥٩	٤٢

المصدر : الكتاب السنوى للامم المتحدة ١٩٧٤ ص ١٣٤ — ١٤٥ ، ويقصد بالسكان الحضر الذين يقطنون مراكز حضرية يبلغ مجموع سكانها ٢٠ ألف نسمة فأكثر وفق المعايير الدولية .

(١) انظر محاضرة توم اليسون Tom Elison الباحث والخبير فى معهد الكويت للابحاث العلمية القيت فى ٢٢ / ١١ / ١٩٧٦ فى الجمعية الجغرافية الكويتية .

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ - أن نسبة التحضر فى معظم دول المنطقة قد تضاعف خلال فترة ربع قرن فقد زادت النسبة لدولة الكويت من ٥١ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٩٠ ٪ عام ١٩٧٤ وفى دولة قطر من ٥٠ ٪ إلى ٧٦,٥ ٪ وفى دولة الإمارات من ٢٥ ٪ إلى ٦٤,١ ٪ . أما بالنسبة إلى كل من البحرين وعمان فقد كانت نسبة التحضر فى الأولى مرتفعة أصلا عام ١٩٥٠ إذ بلغت ٧١ ٪ (أعلى نسبة بين الدول العربية والدول الخليجية) وزادت ٥ر٧٪ فقط خلال ربع قرن . أما بالنسبة للثانية فقد تضاعفت نسبة السكان الحضر ثلاث مرات (من ٣٪ إلى ١٠٪ خلال ربع قرن) وبالرغم من ذلك فهى من الدول ذات النمو الحضرى المنخفض .

٢ - إذا قارنا معدلات النمو الحضرى فى دول المنطقة مع معدلات النمو فى الدول العربية لاتضح الفرق الشاسع بين دول المنطقة (باستثناء عمان) وبين إجمالى الدول العربية قد شهد إتجاهات نحو التحضر منذ عدة قرون مثل سوريا وفلسطين والعراق ومصر وتونس والمغرب إلا أن التحضر السريع الذى شهدته دول المنطقة الخليجية ليس له مثيل فى مناطق أخرى من الوطن العربى .

٣ - تعتبر دول منطقة الخليج من دول التحضر المرتفع الذى تبلغ نسبة التحضر فيها ٥٠٪ فأكثر من السكان يقطنون المراكز الحضرية . ويشارك دول الخليج من الدول العربية كل من لبنان (قبل نشوب الحرب الأخيرة - ٦٤٪) والعراق (٦٢,٦٪) والجزائر (٥٢٪) عام ١٩٧٤ . ويتضح مدى التفاوت بين دول الخليج والدول العربية التى تقع فى نفس مستوى التحضر المرتفع .

وحتى نقف على معدلات النمو الحضرى فلا بد من مقارنة معدلات النمو بين الفترة ١٩٥٠ و ١٩٦٦ والفترة ١٩٦٦ و ١٩٧٤ ، إذ أن لكل من هاتين الفترتين خصائص ومميزات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت فى معدلات النمو وخصائصه . ويوضح الجدول التالى معدلات النمو فى هاتين المرحلتين .

جدول رقم (١٥)

معدلات النمو الحضرى لدول منطقة الخليج مابين ١٩٥٠ و ١٩٧٤

الدولة	١٩٥٠ - ١٩٦٥	١٩٦٤ - ١٩٧٤
الكويت	٠٫٨ (٪)	٣٫٤ (٪)
البحرين	٠٫٢ (٪)	٠٫٥٦ (٪)
قطر	١٫١ (٪)	١٫١ (٪)
دولة الأمارات	١٫٧ (٪)	١٫٧ (٪)
عمان	٠٫٣ (٪)	١٫٣ (٪)
الدول العربية	٠٫٧ (٪)	٠٫٧٥ (٪)

المصدر : -

الجدول السابق - وقد تم استخلاص معدلات النمو الحضرى عن طريق حسابى وذلك بقسمة الفرق فى نسبة النمو المئوية مدة مرحلة ١٥ سنة (الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥) على ١٥ لنستخلص معدل النمو السنوى خلال تلك المرحلة ، أما فى العمود الثانى فقط أجريت نفس العملية ذلك بقسمة الفرق فى نسبة النمو المئوية (خلال الفترة ما بين ١٩٦٦ - ١٩٧٠) على ٨ سنوات .

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ - لقد تضاعف معدل النمو الحضرى السنوى فى الكويت خلال الفترتين المشار إليهما أكثر من ٤ مرات أى زاد من ٠٫٨٪ إلى ٣٫٤٪ .

٢ - لقد حافظت كل من دول قطر والإمارات المتحدة وعمان على معدلات ثابتة للنمو خلال الفترتين (١٫١٪) و (١٫٧٪) و (٠٫٣٪) على التوالى .

٣ - كان معدل النمو الحضرى فى دولة البحرين منخفضاً بالرغم من أن نسبة التحضر خلال كل مرحلة كانت عالية إذا ما قيست بالدول الأخرى .

٤ - إذا ما قارنا معدلات النمو الحضرى السنوية بين دول الخليج وإجمالى الدول العربية نجد أن بعض دول الخليج (الكويت وقطر ودولة الإمارات) تزيد فيها معدلات النمو الحضرى على معدل الدول العربية بينما ينقص فيها المعدل فى حالة كل من البحرين وعمان .

نخلص مما تقدم أن معدلات النمو الحضرى السنوية خلال الفترتين تعتبر مرتفعة فى معظم دول المنطقة وإذا ما قصرت الفترة الزمنية التى يتم فيها مقارنة معدلات التحضر لارتفعت

هذه المعدلات (مثلا قد تصل إلى ٥,٦٪ فى حالة الكويت خلال الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤) وهكذا الوضع بالنسبة لدول قطر والإمارات .

ويرجع السبب فى ارتفاع معدلات النمو خلال الفترة ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٤ إلى التقدم الذى أحرزته هذه الدول فى مرحلة التأسيس الإدارى والمنشآت والهيئات والتشريعات اللازمة لإنشاء المؤسسات التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . هذا بالإضافة إلى أن الدول قد أخذت بأسباب العمران والتوسع الصناعى والتجارى وتأمين المرافق والخدمات الأساسية .

وإذا ما استمر النمو الحضرى بهذه المعدلات فسوف يتضاعف سكان الحضر خلال فترة تتراوح بين ١٠ ــ ١٥ سنة الأمر الذى يشكل المزيد من التعقيدات والمشكلات الإدارية والفنية ويتطلب الوضع اتخاذ إجراءات واستعدادات تفوق قدرة الطاقة البشرية العاملة حالياً من القيام بأعباء متطلبات هذا التطور . أما بالنسبة للكويت فتسصبح نسبة التحضر فيها (١٠٠٪) خلال هذه الفترة إن لم تسبق ذلك .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل يمكن أن تعتبر دول منطقة الخليج متحضرة أكثر من اللازم خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى كفاءة الأجهزة والمؤسسات والتشريعات والتنظيمات القائمة فى هذه الدول لتسيير التحضر والتخطيط للمحافظة على التوازن السكانى وتوفير العمل والخدمات لجميع السكان وحفظ الأمن والنظام وتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التحضر السريع .

أما السؤال الثانى هو هل سوف تستمر معدلات النمو الحضرى بهذه النسبة أم سوف يطرأ عليها تغيرات حين تصل المستوى الذى يشعر فيه المسئولون فى دول المنطقة أنه الأمثل الحفاظ على التوازن بين السكان الوافدين والسكان المحليين ؟

بالرغم من أن معدل الزيادة الطبيعية فى السكان مرتفع (ويزيد عن معدل الزيادة الطبيعية بين الوافدين) ، إلا أن الاتجاه السائد فى دول المنطقة من خلال السياسات الإنمائية والاقتصادية التى تخطط لها فإن الاعتماد على القوى العاملة الوافدة سوف يستمر لعدة عقود قد تصل إلى ربع قرن فأكثر . ويتضح أن تركيز خطط التنمية يتجه نحو التصنيع وزيادة المنشآت التربوية والصحية والمواصلات والمؤسسات الاجتماعية والتجارية وغيرها فى المدن الرئيسية . ويستدعى هذا التوسع استيعاب القوى العاملة المستوردة . وتركيز النشاط الاقتصادى والسياسى والثقافى فى المدينة يؤدى إلى حشد الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة التحضر المتزايد سنوياً وبمعدلات مرتفعة .

وحتى تتضح أبعاد عملية التحضر وحجم التجمعات الحضرية وأنماطها ، لابد من تحليل توزيع هذه التجمعات وعددها ثم معرفة المدن الرئيسية وتصنيفها حسب سكانها فى الدول التى تتوفر عنها المعلومات .

(ج) نمط التجمعات الحضرية :

ترتبط سياسة التخطيط للتجمعات الحضرية وغيرها من أنماط التجمعات البشرية بسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك لأن الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والبيئية تتطلب توزيع السكان وتنظيم المشروعات والتشريع لملكية الأراضى واستثمار الطاقات والإمكانيات لضمان الوصول إلى عملية حضارية منظمة وتطور ريفى متكامل (١) .

وقد جاء فى المؤتمر الدولى الذى عقدته الأمم المتحدة فى فانكوفر عام ١٩٧٦ حول الاستيطان البشرى العديد من الأسس والاعتبارات التى تعنى بالتخطيط للتجمعات البشرية فى ضوء الخصائص التاريخية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية وحسب التطلعات الإنمائية القريبة المدى وفى المدى الطويل . وقد ساهمت معظم دول الخليج ، فى هذا المؤتمر وقدمت تقارير مفصلة حول خصائص التجمعات الحضرية ومنها إنشاء المدن الجديدة فى الضواحى السكنية وتخصيص مناطق للنشاطات الاقتصادية والترويحية لمختلف فئات السكان بالإضافة إلى تحديث المرافق العامة والمواصلات وغيرها من المشروعات التى تعنى بالتحضر ونمو المدن :

ومن أبرز خصائص التجمعات الحضرية فى دول الخليج سيطرة المدينة الرئيسية (ويزيد عدد سكانها عادة عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة) على باقى المدن ، وتفتقد هذه الدول إلى المدن المتوسطة ، ويرجع ذلك إلى عدم التوازن بين فرص العمل وتخطيط النشاط الاقتصادى بين مختلف المناطق فى الدولة الواحدة . أما المراكز الحضارية الثانوية (Secondary Urban Centres) التى تستقبل عادة المهاجرين من البادية والريف وتؤدى وظيفة هامة فى عملية التحضر تتمثل فى امتصاص حركة الهجرة وتخفيف الضغط على المدن الرئيسية ، فإنها محدودة فى دول المنطقة وإن وجدت (مثل الأحمدى فى الكويت ومدينة عيسى فى البحرين) فهى مخصصة لفئات اقتصادية ومستوى وظيفى معين .

إن تحليل التجمعات السكانية يوضح التركز السكانى وتوزيع التجمعات حسب الأحجام المختلفة والأنماط الشائعة أكثر من غيرها ودلالات أخرى تتصل بتركز الفئات السكانية (مثل والمدين ومحليين وحسب الجنسيات المختلفة بين الوافدين) . كما أن هذه البيانات تساعد على تخطيط الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مثل توزيع المدارس والمستشفيات

---

(١) Report of Habitat: United Nations Conference on Human Settlements, Vancouver, May-June 1976, p. 7. Doc. E. 76.IV.7.

والأسواق والمرافق العامة والمساجد والخدمات الأخرى نسبة إلى التركز السكانى بحيث تتمشى مع معدلات الكثافة السكانية فى كل منطقة من المناطق .

ويوضح الجدول التالى التجمعات السكانية فى دولة الكويت :

جدول رقم (١٦)

التجمعات السكانية حسب الحجم وعدد السكان حسب الجنسية ١٩٧٥

حجم التجمع السكانى	العدد	كويتيون	غير كويتيين	الجملة
أقل من ١٠٠٠	٧	١٠٦٦	٢٠٧٤	٣١٤٠
١٠٠٠ – ١٩٩٩	٤	٣٧٠٠	٢,٢١٤	٥٩١٤
٢٠٠٠ – ٢٩٩٩	١	٤١٣١	١,١٢٧	٢٥٥٨
٣٠٠٠ – ٣٩٩٩	١٠	٢٠,٢٣٤	١٤,٤٢٥	٣٤,٦٥٩
٤٠٠٠ – ٤٩٩٩	٧	١٥,٦٦١	١٦,٢١٦	٣١,٨٧٧
٥٠٠٠ – ٩٩٩٩	١٣	٦٢,٣٤٢	٣٨,٦٦٨	١٠١,٠١٠
١٠,٠٠٠ – ١٤,٩٩٩	٣	١٠١,٤٣٣	٤١,٩٩٨	١٤٣,٤٣١
١٥,٠٠٠ – ١٩,٩٩٩	٣	٢٦,١٣٣	٢٦,١٢٧	٥٢,٢٦٠
٢٠,٠٠٠ – ٢٤,٩٩٩	٢	١٩,٣٤٢	٢٣,٤٨٦	٤٢,٨٢٨
٢٥,٠٠٠ – ٢٩,٠٠٠	٣	٦٩,٥٦٦	١١,٢٦٦	٨٠,٧٣٢
٣٠,٠٠٠ – ٣٤,٩٩٩	٢	١٨,٣٦٨	٤٨,٧٧٩	٦٧,١٤٧
٣٥,٠٠٠ فأكثر	٦	١٣٢,١٧٦	٢٩٦,٣٦٩	٤٢٨,٥٤٥
المجموع	٧٠	٤٧١,٤٥٢	٥٢٢,٧٤٩	٩٩٤,٢٠١

المصدر : دولة الكويت – مجلس التخطيط . التعداد السكانى العام ١٩٧٥ . الجزء الأول ص ١٥ .

يتبين من الجدول الحقائق التالية :

١ – يرتفع عدد التجمعات السكانية فى الحجم الذى يتراوح بين (٥,٠٠٠ – ٩,٩٩٩) حيث تبلغ النسبة ١٨,٥٪ تليها نسبة التجمعات التى يتراوح حجمها بين ٣٠٠٠ – ٣٩٩٩ حيث تبلغ (١٤,٢٪) ثم التجمعات التى يصل حجمها إلى أقل من (١٠٠٠) إذ تبلغ النسبة ١٠٪ ثم التجمعات الكبيرة التى يصل حجمها إلى ٣٥,٠٠٠ نسمة فأكثر (٨,٦٪) .

٢ – يقطن ٤٣٪ من السكان فى أكبر التجمعات السكانية التى يتراوح عدد السكان فيها من ٣٥,٠٠٠ شخص فأكثر بينما يقطن (٢٥,٪) من السكان فى التجمعات السكانية التى يتراوح عدد السكان فيها بين ٢٠٠٠ – ٢٩٩٩ شخص .

٣ – تزيد نسبة السكان الكويتيين على نسبة السكان غير الكويتيين فى التجمعات السكانية (٥٠٠٠ – ٩,٩٩٩) حيث تبلغ النسبة (٦,٢٪) وفى التجمعات السكانية (٢٥,٠٠٠ – ٢٩,٠٠٠ شخص) . حيث تبلغ النسبة (٦,٩٪) مقابل ٣,٨٪ و ١,١٪ من غير الكويتيين على التوالى .

٤ – تزيد نسبة السكان غير الكويتيين على نسبة السكان الكويتيين فى التجمعات السكانية التالية :

التجمع	نسبة غير الكويتيين (إلى اجمالى السكان) (النسبة المئوية)	نسبة الكويتيين (الى اجمالى السكان) (النسبة المئوية)
٢٠,٠٠٠ – ٢٤,٠٠٠	١,٩	٢,٢
٣٠,٠٠٠ – ٣٤,٩٩٩	١,٨	٤,٩
٣٥,٠٠٠ – فأكثر	١٣,٢	٢٩,٨

وقد يرجع السبب فى زيادة نسبة غير الكويتيين فى التجمعات الكبيرة إلى أن هذه التجمعات تمثل الإسكان التجارى (المبانى ذات الشقق المتعددة) فى المناطق السكنية غير الحكومية . أما بالنسبة إلى زيادة نسبة الكويتيين فى التجمعات السكنية التى تم تنظيمها فى العقدين الأخيرين على أساس القسائم التى تتسع كل قسيمة إلى مسكن واحد غالباً ما يكون على شكل فيلا فى منطقة تعرف بالضاحية . وقد زاد عدد الضواحى فى العقد الأخير ليشمل مختلف فئات الدخل (العالى والمتوسط والمحدود)

٥ – إذا قسمنا التجمعات السكانية إلى ثلاث مجموعات على النحو التالى :

تجمعات صغيرة تتراوح بين أقل من ١٠٠٠ و ٤٩٩٩

تجمعات متوسطة تتراوح بين ٥,٠٠٠ و ١٩,٩٩٩

تجمعات كبيرة تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ فأكثر .

نجد ما يلى :

(أ) يبلغ عدد التجمعات السكانية الصغيرة ٢٩ تمثل ٤١٪ من مجموع التجمعات وتضم ٧٨,١٤٨ نسمة أو مايعادل ٧,٩٪ من إجمالى السكان .

(ب) يبلغ عدد التجمعات السكانية المتوسطة ١٩ تمثل ٢٧٪ من مجموع التجمعات وتضم ٢٩٦,٧٠١ أو ما يعادل ٢٩,٩٪ من إجمالى السكان .

(جـ) يبلغ عدد التجمعات السكانية الكبيرة ١٣ تمثل ١٨,٥٪ وتضم ٦١٩,٣٤٧ أو مايعادل ٦٢,٢٪ من إجمالى السكان .

نستنتج مما تقدم أن ثلثى السكان تقريباً يقطنون فى التجمعات السكانية الكبيرة التى يتراوح عدد السكان فيها ٢٠,٠٠٠ شخص فأكثر فى حين أن أكثر من الربع بقليل (٢٩,٩٪) يقطنون التجمعات ذات المستوى المتوسط والنسبة القليلة الباقية (٧,٩٪) تقطن فى التجمعات السكنية الصغيرة

وتزيد نسبة السكان غير الكويتيين فى التجمعات السكنية الكبيرة (٦١,٣٪) على السكان الكويتيين (٣٨,٧٪) فى حين أن العكس صحيح بالنسبة للتجمعات المتوسطة حيث تبلغ نسبة السكان الكويتيين ٦٤,٠٪ وغير الكويتيين ٣٦٪ من إجمالى السكان القاطنين فى هذا النمط من التجمعات السكانية (٢٩٦,٧٠١ نسمة) . أى أن التجمعات السكانية الكبيرة يقطنها السكان الوافدون وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المساكن المصممة على شكل عمارات سكنية ضخمة وغالباً من تتواجد فى مناطق قريبة من مواقع العمل . أما بالنسبة إلى زيادة نسبة السكان الكويتيين فى التجمعات السكنية المتوسطة (والصغيرة أيضاً) فإن ذلك يرجع إلى أن العديد من الضواحى السكنية الجديدة قد أنشئت خصيصاً للسكان المحليين لذوى الدخول المختلفة والتى تم تصميمها على شكل مجتمعات مصغرة تتوافر فيها الخدمات الرئيسية . ويرتبط هذا التوزيع الأيكولوجى بعوامل اقتصادية وثقافية . وسياسية فى ضوء الواقع المحلى :

البحرين : يتضح من الإحصاءات السابقة أن دولة البحرين قد عرفت التحضر قبل دول الخليج الأخرى ومنذ فترة طويلة ، كما أن قلة مساحة الجزيرة ونضاريسها وطبيعة أرضها قد أدى إلى وجود نمطين من التجمعات السكانية النمط الريفى والحضرى بأحجام متفاوتة . ويوضح الجدول التالى تطور توزيع السكان فى البحرين حسب المدن :

جدول رقم (١٧) المجموعات السكانية فى المناطق الحضرية فى البحرين ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧١

المدينة	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١
اجمالى السكان	١٨٣,١٣٥	١٨٢,٢٠٣	٢١٦,٠٧٨
المناطق الحضرية	١١٢,٥٤٤ (٦١٪)	١٤٣,٢٧٠ (٧٨,٦٪)	١٦٨,٨١٩ (٧٨,١٪)
المناطق الريفية	٣٠,٥٦١	٣٥,٩٣٣	٤٧,٢٥٩
المدن :			
المنامة	٦١,٧٢٦ (٣٣,٧٪)	٧٩,٠٩٨ (٤٣,٤٪)	٨٨,٧٨٥ (٤١٪)
المحرق	٢٧,١١٥	٣٤,٤٣٠	٣٧,٧٣٢
عيسى			٧,٥٠١
الحد	٤,٤٤٠	٥,٢٣٠	٥,٢٦٩
سترة	٣,٩٢٦	٥,٠٧١	٦,٦٥٨
الرفاع	١٠,٢٩٥	١١,٩٧٠	١٢,٦٣٣

المصدر : دولة البحرين – مكتب الاحصاء – أحصاء تعداد السكان ١٩٧١ .

يتضح من الجدول والشكل (٨ – ٥) الحقائق التالية :

١ – أن النمط الإسكانى الحضرى هو النمط المسيطر فى دولة البحرين منذ أكثر من ربع قرن ، وانتشار التجمعات الحضرية دليل على ارتفاع معدل التحضر ، إذ زادت النسبة من ٦١٪ عام ١٩٥٩ إلى ٧٨,١٪ عام ١٩٧١

٢ – تمثل المنامة (العاصمة) النسبة العالية من سكان الحضر إذ كانت نسبة القاطنين فى هذه المدينة ٣٣,٧٪ عام ١٩٥٩ وأصبحت ٤١٪ عام ١٩٧١ من إجمالى السكان .

٣ – يتوزع سكان الحضر على أربع مدن صغيرة بعد مدينة المحرق حيث يتراوح السكان فى كل منها بين (٧) آلاف و (١٢) ألف نسمة .

٤ – تعتبر مدينة عيسى من أحدث المدن فى البحرين ووصل عدد السكان فيها (٧,٥٠١ نسمة) روعى فيها التنظيم الحديث للمنشآت والمرافق .

٥ – تشير زيادة السكان المتوازنة إلى أنها ناجمة عن الزيادة الطبيعية أكثر ما تكون عن طريق الهجرة الدولية .

٦ – يتضح من الشكل أن التجمعات السكانية (ريفية كانت أم حضرية متباعدة عن بعضها بالرغم من صغر حجم الجزيرة ويرجع ذلك إلى طبيعة البيئة وخصائصها التى تكثر فيها الهضاب والأراضى الرملية الطينية التى لاتصلح للزراعة باستثناء بعض المناطق التى تتوفر فيها المياه العذبة الصالحة للرى (١) .

---

(١) أنظر . كتاب طفلة الخليفة – البحرين اليوم ، العدد ٣١٧ عام ١٩٧٥ ص ١٠ – ١٢ .

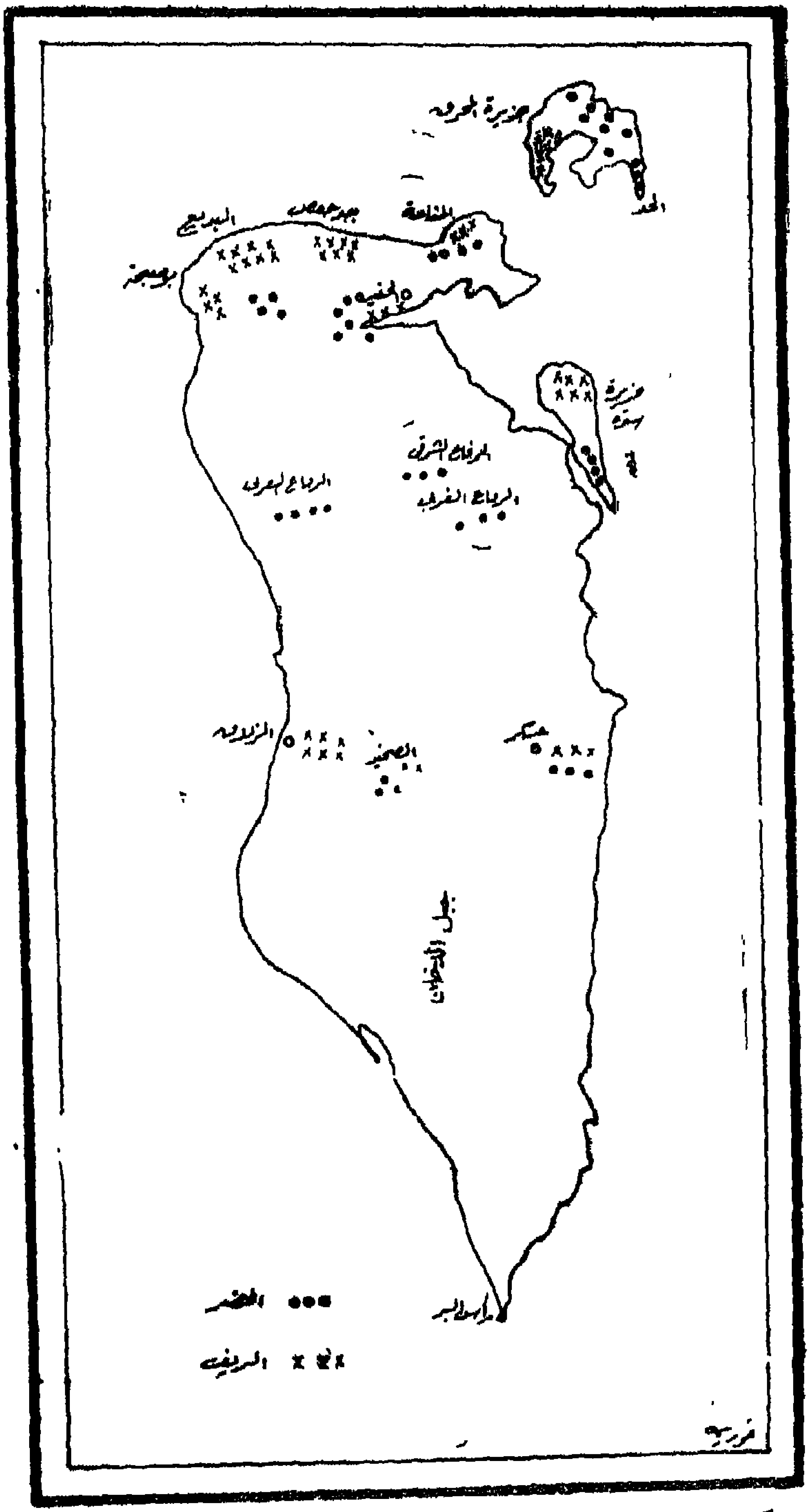

شكل ٨ ــ ٥ : توزيع الاستيطان فى البحرين حسب الريف والحضر

نستنتج مما سبق أن التحضر المسيطر يشكل النمط الاستيطانى فى دولة البحرين حيث يتوزع السكان على عدد محدود من التجمعات السكانية الحضرية معظمها متوسطة وصغيرة الحجم . كما أن التركز الحضرى يزداد فى المدينة الأم (المنامة) التى تضم أقل من نصف سكان البحرين بقليل ويتمشى هذا الاتجاه مع دول الخليج الذى سيناقش فيما بعد .

دول الخليج الأخرى :

يتخذ نمط الاستيطان فى منطقة دول الخليج شكلا مماثلا وهو قلة عدد التجمعات السكانية الحضرية خارج حدود العاصمة فمثلا نجد أن ٧٨٪ من سكان البحرين يتركزون فى العاصمة وضواحيها الملاصقة . وفى قطر فإن حوالى ثلاثة أرباع السكان يقطنون الدوحة وحوالى خمس السكان يقيمون فى عدد من المناطق الحضرية . أما الوضع فى عمان فإن حوالى ٣٪ فقط من السكان يقيمون فى العاصمة (مسقط – مطرح) . وفى دولة الإمارات فإن حوالى ٣٠٪ من إجمالى السكان يقطنون فى العاصمة .

ويوضح الجدول التالى توزيع السكان حسب التجمعات السكانية الحضرية فى دول المنطقة (باستثناء الكويت) .

[جدول رقم (١٨) توزيع السكان حسب الاستيطان الحضرى فى دول الخليج

الدولة	العاصمة	السنة	السكان (١٠٠٠)		السكان (النسبة المئوية)		
			الدولة	العاصمة	العاصمة	الحضر الأخرى	الريف
البحرين	المنامة	١٩٧١	٢١٦	٨٩	٤١	٣٧	٢٢
قطر	الدوحة	١٩٧٠	١١١	٨٠	٧٢	٢٢	٦
عمان	مسقط	١٩٧٢	٧٥٠	٢٥	٣	٤	٩٣
دولة الأمارات	أبوظبى	٦٩٧٣	٣٢٠	١٠٠	٣٠	٦٠	١٠
أبوظبى				١٠٠	٧٠	١٠	٨٠
دبى				٨٠	٩٠	—	١٠
عجمان				٣	٦٧	—	٣٣
الفجيرة				٣	٢٥	—	٧٥
رأس الخيمة				١٦	٦٠	—	٤٠
الشارقة				٣٢	٨٨	—	١٢
أم القوين				٤	٨٨	—	١٢

المصدر أنظر (أ) (دولة البحرين - احصاء عام ١٩٦٥ و ١٩٧١ دائرة الإحصاءات .. احصاءات التربية ١٩٧٢ / ٧٣ وزارة المالية – التخطيط الصناعى ١٩٧٣ .

(ب) دولة قطر – وزارة الشئون الإجتماعية والعمل - احصاءات السكان .

(جـ) دولة عمان – دائرة الإحصاءات – كتاب الإحصاء السنوى ١٩٧٢ .

(د) حكومة دولة الإمارات . كتاب الإحصاء السنوى ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ – إدارة التخطيط – إحصاءات سكانية (تقرير غير منشور) – .

Gerard Fisher and Abdul-Mohsen Muzaffer, op. cit., pp. 7-9.

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ - يمثل سكان العاصمة القطاع الأكبر من أنماط الاستيطان (باستثناء الفجيرة) حيث تضم العواصم فى بلدان المنطقة أكثر من ٦٠٪ من إجمالى السكان . وقد شهدت التجمعات الحضرية نمواً متزايداً فى العقدين الأخيرين حيث بلغ معدل النمو السنوى حوالى ١٢٪ - (باستثناء المنامة عاصمة البحرين حيث بلغ معدل النمو حوالى ٤٪ فى السنة) . أما بالنسبة لمدينتى مسقط ومطرح فإن معدل النمو فى هاتين المدينتين قد زاد فى الآونة الأخيرة بدليل اهتمام الدولة بإنشاء المصانع والمنشآت التجارية فيهما (١) .

وقد ساهمت عدة عوامل فى النمو الحضرى والتركز السكانى فى العواصم منها - التغيرات الاقتصادية والانتقال من مرحلة الصيد والرعى إلى مرحلة التنوع فى الإنتاج ونشوء نظم الورش الصغيرة والتجارة والصناعات الخفيفة بسبب البترول . وكان من الطبيعى أن تستثمر الأموال الواردة من دخل تسويق البترول فى العمران وتكوين المؤسسات التى تقوم بأداء الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وتطوير منطقة الحكم والسلطة (العاصمة) كما أن طبيعة البلاد الصحراوية والجبلية (فى حالة عمان) تجعل عملية التوسع العمرانى عبر الصحراء وعلى قمم الجبال باهظة التكاليف خاصة لعدم توفر مصادر الحياة الرئيسية - المياه والمساكن . وبذلك فقد آثرت دول المنطقة العمل على تطوير القرى والمدن الصغيرة التقليدية التى كانت قائمة على السواحل لأن ذلك يربطها بالحركة الملاحية من ناحية ويوفر الخدمات الأساسية مثل تحلية مياه البحر والمبانى السكنية للوافدين عن طريق الهجرة العالمية أو الهجرة الداخلية . وقد أدى جذب المدينة لسكان البادية إلى الاسراع فى التخطيط العمرانى لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وتأمين المرافق والخدمات اللازمة ، كما استدعت عملية التصنيع والتحديث استيراد القوى العاملة الأجنبية للقيام بالأعمال الفنية والكتابية واستخدام وصيانة الآلات الحديثة المستوردة فى ميادين الصناعة والزراعة والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية . هذا بالإضافة إلى الأهمية السياسية التى ترتبط بنمو العاصمة وزيادة حجم السكان فى مجال العلاقات بين الإمارات العربية ودول الخليج والدول العربية والأجنبية .

ويوضح شكل (٨-٦) توزيع السكان بين الريف والحضر فى منطقة مسقط وعمان حيث يتخذ هذا النمط شكلا مميزاً عن دول الخليج وهو التركز الحضرى المنخفض وانتشار التجمعات الريفية الصغيرة .

---

(١) نفس المصدر السابق :

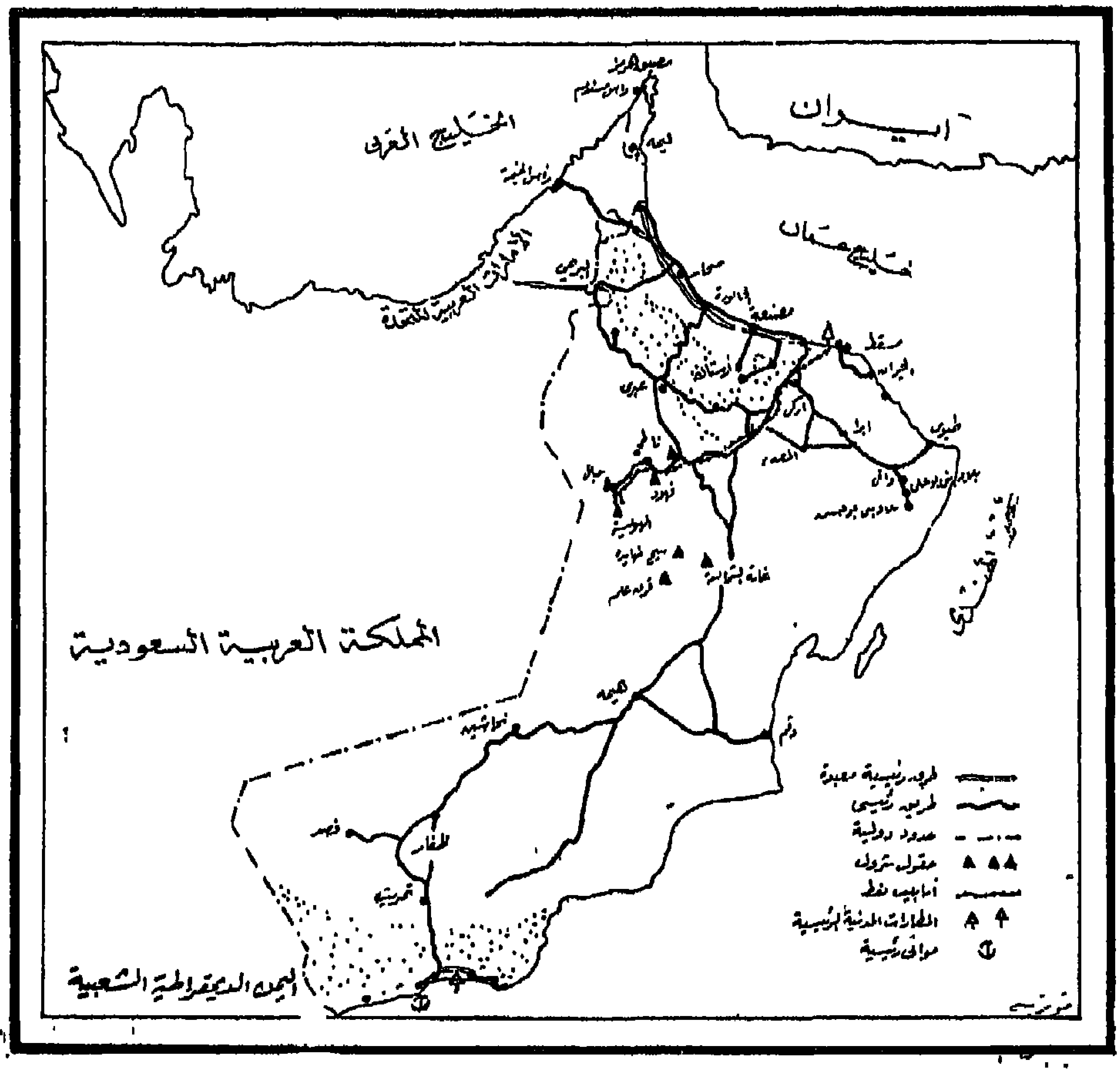

شكل ٨ ـ ٦ : موقع عمان فى منطقة الخليج العربى وتوزيع السكان حسب الريف والحضر

يتضح من الشكل النمط الريفى المنتشر والمتباعد للتجمعات السكانية حيث يتوزع السكان على القرى المتباعدة والتى تفصل بينها الجبال والصحارى . والمدينة الرئيسية فى دولة عمان هى مطرح حيث يبلغ عدد السكان حوالى ١٠،٠٠٠ نسمة ، ثم مدينة صور التى تعتبر الميناء الذى يخدم المنطقة الجنوبية كلها ، ويبلغ عدد السكان فيها حوالى ١٤،٠٠٠ نسمة . ومن المدن الأخرى صحار (٧،٥٠٠ نسمة) والخابورة (٨٠٠٠ نسمة) وسيب (٢٠٠٠) وباقى التجمعات عبارة عن قرى متفاوتة فى الحجم ومنتشرة على امتداد المساحة الواسعة للدولة. أن لمثل هذا الوضع أبعاد وآثار هامة على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى أخذت تجد مكاناً فى السياسة التى تنتهجها الدولة فى العقد الثانى للتنمية .

وبالنسبة لدولة قطر فتضم عدداً من المدن الصغيرة بالإضافة إلى الدوحة – عاصمة الدولة التى تبلغ نسبة السكان فيها أكثر من ٨٠٪ من إجمالى سكان قطر . أما المدن الأخرى فتشمل :

١ – دخان : وهى مركز لإنتاج البترول التابع لشركة نفط قطر وتقع على ساحل قطر الغربى .

٢ – امسيعيد : مدينة صغيرة حديثة النشأة تقع فى الجنوب الشرقى من ساحل قطر وبها معمل لتكرير البترول حيث يصدر إلى الخارج . وقد بدأت الحكومة بتحويلها إلى مدينة صناعية وأنشأت مصنعاً للأسمدة ومطاحن الدقيق بالإضافة إلى التخطيط لعدة صناعات أخرى .

٣ – الضواحى : مدينة خليفة وتضم عدداً من المساكن الشعبية وفيها مقر كليتى المعلمين والمعلمات ومركز التدريب والتطوير المهنى .

يتبين مما تقدم أن دول المنطقة آخذة فى بناء المدن الحديثة بجانب مصانع تكرير البترول أو مواقع استخراجه إذ يبعد بعض هذه المراكز مسافات طويلة عن الساحل أو العاصمة . وتأخذ الدول بمبدأ بناء المدن بجانب أنابيب النفط أكثر من مد الأنابيب لفصل المدن . وقد تتطور هذه التجمعات إلى مواقع صناعية تنمو حولها المشروعات السكنية وما يتبعها من خدمات ومرافق . ويتواجد فى مثل هذه المناطق الحديثة العمال الوافدون أكثر من المحليين نظراً لأن الصناعات تتطلب الأيدى العاملة الماهرة فى التخصصات المختلفة وتبتعد القوى العاملة المحلية عن العمل اليدوى أو الصناعى ، إذ تفضل العمل التجارى والمهن التى تتصل بالإدارة أو الأعمال المصرفية .

(د) دول المدينة : (The City State)

يقصد بدولة المدينة أن المدينة تمثل الدولة بما يتضمنه هذا المصطلح من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وتاريخية . إن لمن المألوف أن نسمع عن مدينة الدولة حيث تعتبر المدينة الرئيسية التى تتخذها الدولة عاصمة لها من بين عدد من المدن وذلك لاعتبارات خاصة بالموقع (لأسباب تجارية أو عسكرية أو ثقافية) أو لأسباب تتعلق بالجوانب التاريخية حيث اكتسبت المدينة شهرتها عبر التاريخ كعاصمة للدويلات والأمم التى تعاقبت على المنطقة .

إلا أن الوضع فى منطقة الخليج يختلف عن ذلك ، وقد قامت الإمارات والدول وتطورت حول إحدى التجمعات السكانية القائمة على السواحل الممتدة من شط العرب (جنوب العراق) حتى اليمن الجنوبية . وأخذت هذه التجمعات بالنمو وجذب السكان من البادية والقرى البعيدة من ناحية ومن الدول المجاورة والأجنبية من ناحية أخرى ، وأصبح كيان الدولة (أو الإمارة)

قائم على المؤسسات والعمران فيها تستمد منها نشاطها وحيويتها وبقائها . ولولا المدينة لما تمكنت هذه الدول من التقدم والتطور بالسرعة والكفاءة التى سارت عليه خلال أقل من عقدين من الزمن .

وفى هذا المجال فإن دولة المدينة وضع ينطبق على دول الخليج بصورة عامة أكثر من أى منطقة أخرى من العالم حيث تنقسم المنطقة إلى دويلات ذات مساحات صغيرة تشترك فى خصائص وخلفية تاريخية وحضارية متشابهة وتواجه مصيراً مشتركاً حيث تعتمد هذه الدول على وجودها واستمرارها فى الوقت الراهن على ما تجود به الأرض من خيرات وثروة تشكل المصدر الرئيسى من الإنتاج القومى يصل إنتاجه إلى ٩٠٪ من إجمالى الدخل القومى . وأن تواجدت حقول البترول ومصانع التكرير على مسافات بعيدة من المدينة إلا أن سياسة الانفاق القومى والاستثمارات ومعظم القوى العاملة والمؤسسات المخططة للتنمية تتواجد فى المدينة .

وحتى يتضح هذا المفهوم فسوف نناقش الموضوع من الجوانب التالية :

١ – التمركز السكانى للدولة فى المدينة .

٢ – تمركز النشاط الإدارى والسياسى والاقتصادى والثقافى .

٣ – الاستثمارات المالية تستهلكها المدينة .

١ – تركز سكان الدولة :

تستمد الدولة عادة كيانها وقوتها واستمرارها من العنصر البشرى الذى يعتبر الثروة الحقيقية للدولة كما ونوعاً . وإن كان الكم له الاعتبار الأول فى المجتمعات التقليدية حيث تستمد القبيلة والدولة سلطانها وقوتها بمقدار ما توفر من الرجال حملة السلاح والمنتجين ، فإن النوع أصبح المعيار الحقيقى الذى يقاس به تقدم الأمم إذ تفتخر الدولة بما تقدمه من مفكرين وعلماء فى ميادين المعرفة المختلفة .

وقد أوضحنا فى البيانات السابقة كيف يتركز معظم سكان الدولة فى المدينة التى تعرف بالعاصمة فمثلا تحتشد حوالى ٦٠٪ من سكان البحرين فى المنامة و ٧٥٪ من سكان قطر فى الدوحة و ٩٠٪ من سكان الكويت فى مدينة الكويت و ٧٦٪ من سكان أبو ظبى فى مدينة أبو ظبى و ٩٠٪ من سكان إمارة دبى فى مدينة دبى وحوالى ٦٧٪ من سكان إمارة عجمان فى مدينة عجمان و ٦٠٪ من سكان إمارة رأس الخيمة فى مدينة رأس الخيمة و ٨٨٪ من سكان كل من الشارقة وأم القوين فى مدينتى الشارقة وأم القوين .

يتضح من هذه الاحصائيات أن الدولة تقوم على المدينة وتستمد قوتها البشرية من الحشد السكانى المتمركز فى المدن الرئيسية أو العواصم . ولا يقتصر الأمر على الجانب السكانى الكمى فحسب ، بل إن تحليل الهرم السكانى يشير إلى أن العناصر الشابة والفتية تتواجد فى هذه التجمعات البشرية المتزايدة ، بالإضافة إلى أن أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة فى الدولة (التى يتراوح أفرادها بين ١٥ و ٦٥ سنة من العمر) تعمل فى المؤسسات الحكومية والأهلية فى المدينة . كما تزيد نسبة المتعلمين على الأميين فى مراكز المدن ويضم هذا التجمع السكانى مختلف الجنسيات العربية والأجنبية تمثل العديد من ثقافات الشعوب الآسيوية والأفريقية والأوروبية .

وإذا ما نظرنا إلى معدلات النمو الحضرى وتمركز النمو فى العواصم ، نلاحظ أن استمرار النمو على النحو الذى يسير عليه يزيد من تدعيم كيان الدولة وهويتها الحضارية ، ويضاعف الكثافة السكانية فى المدينة ويزيد من تفقد الحياة والعلاقات الاجتماعية ويضيف أعباء جديدة على الدولة للمحافظة على الأمن والاستقرار .

٢ ـ تركز النشاط الاقتصادى والاجتماعي :

لقد دلت البيانات الاحصائية عن القوى العاملة أن النسبة العالية من النشيطين اقتصادياً يعملون فى قطاعات البناء والتجارة والأعمال الصناعية (الكهرباء والماء والورش المختلفة) فى جميع دول الخليج باستثناء مسقط وعمان حيث يعمل أكثر من ٨٥٪ من السكان فى قطاع الزراعة والصيد . كما يحتل قطاع الخدمات (المواصلات والخدمات الحكومية والبنوك) نسبة عالية من قوة العمل ، نظراً لأن النظام الاقتصادى السائد يعتمد بالدرجة الأولى على ـ المصادر الأولية المتمثلة فى استخراج البترول وتخزينه وتسويقه عبر الناقلات التى تربطها بمصادر النفط أنابيب ممتدة عبر الصحراء باتجاه الموانىء المحددة ، وتحصل الدولة على نسبة بسيطة من النفط الخام تقوم بتكريره وتسويقه محلياً . أما المصادر الثانية فهى ما تنتجه محلياً (تجميع الأدوات وتحويل المواد المصنعة إلى الأدوات اللازمة للبناء والعمران) من مواد منزلية أو أخشاب أو أقمشة وملابس . ومن الملاحظ أن الصناعات التقليدية (اللؤلؤ والحصر والسجاد وأدوات الفخار والنحاس وغيرها قد أخذت بالتلاشى والاختفاء أمام المواد والسلع الجاهزة والمستوردة .

وحتى تلبى الدولة خاصة الأعداد المتزايدة من السكان المتمركزين فى عاصمة الدولة فقد اشتمل التخطيط العمرانى إنشاء المرافق والمؤسسات الاقتصادية ـ المكاتب ومراكز التدريب والتأهيل المهنى ومعاهد اللغات والإدارة ، والمصارف والبنوك ، والأسواق والمتاجر

ومحلات البيع بالجملة ووالقطاعي والمنشآت الصناعية، وورش الصيانة والصناعات المحلية — (الطابوق والألمنيوم والزجاج والملابس والبطاريات وتقطير المياه والمشروبات المثلجة وتصنيع منتجات الألبان وغيرها) والمؤسسات الاقتصادية الدولية . وقد اتبعت حكومات دول المنطقة سياسة الانفتاح الاقتصادى على بلدان الشرق والغرب مما أثر على اتساع قاعدة المؤسسات اللازمة لضبط الأعمال التجارية وتنظيمها وتقديم التسهيلات المكتبية والمالية ، والخدمات السلكية واللاسلكية اللازمة لنمو النشاط الاقتصادى ومواكبة الأساليب الحديثة فى تصريف الأعمال الاقتصادية . وقد جعلت دول المنطقة أسواقها مسرحاً للمضاربة بين مختلف السلع ومصادرها . فمثلا تتعامل الكويت مع ١٢٠ دولة عربية وأجنبية وتتعامل دولة البحرين مع ١١٢ دولة أما دولة الإمارات فتتعامل مع ٩٤ دولة (١) .

كما أن منهاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم بها دول منطقة الخليج استوجب قيام المشروعات الإنتاجية بكافة أنواعها مما ساعد على تنمية قطاع التجارة ، ذلك أن الانفاق الحكومى يعتبر المحرك الرئيسى لكافة الأنشطة الاقتصادية . أن اقتصاديات المنطقة لا تتوفر فيها قطاعات إنتاجية بحيث تستطيع أن تكفى السوق المحلى وتصدر ما يتبقى عن حاجتها ، وتعتمد على صناعات ثانوية استهلاكية بينما لاتشكل الصناعات التصديرية الأساسية مثل الأسمدة والبتروكيماويات إلا جزءاً بسيطاً من إنتاج هذه الدول (٢) .

لقد أدى هذا التوسع والانفتاح إلى تمركز النشاط الاقتصادى (الصناعى والتجارى) فى المدينة الرئيسية (العاصمة) بصورة رئيسية الأمر الذى أدى إلى النمو السريع لهذه المدن واحتوائها للحركة الاقتصادية وما يلزم لها من مؤسسات تحتية وخدمات اجتماعية .

أما بالنسبة للبرامج والمشروعات الاجتماعية فقد أدى تمركز السلطة ومقر الحكم والوزارات المختلفة والتعليم الثانوى والمهنى والعالى بالإضافة إلى النشاط الثقافى والرعاية الاجتماعية إلى تضخم المدينة الرئيسية وجذب السكان المحليين والوافدين إليها .

أن نظام الحكم المركزى السائد فى دول المنطقة واتخاذ الحاكم المدينة الرئيسية مقراً للحكم وقد استتبعه انشاء الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التشريعية والتخطيطية

---

(١) محاضرة القاها الدكتور صباح الحاج « مستقبل الخليج الإقتصادى فى أطار الأقتصاد العربى » غرفة تجارة وصناعة الكويت ١٣ مارس ١٩٧٥ الكويت ستانسل .

(٢) نفس المرجع السابق .

والتنفيذية والأمن العام والشرطة والقيادة العسكرية وسفارات الدول الأجنبية والمراكز التجارية والثقافية التابعة لها . وكل ذلك ساهم فى نمو المدينة الرئيسية على حساب المراكز الأخرى.

وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات التعليمية ، فباستثناء المدارس الابتدائية والمتوسطة المنتشرة فى المناطق المتطرفة والنائية فإن النسبة العالية من المدارس الثانوية والمعاهد الدينية والتجارية والفنية والمهنية والكليات ودور المعلمين والمعلمات متمركزة فى المدينة العاصمة مما يؤثر فى حشد المدرسين والمدرسات والإداريين والعاملين فى هذه المدارس بالإضافة إلى الطلاب وذويهم فى المدينة الرئيسية .

ويمكن أن يسرى الوضع على الخدمات الصحية إذ أن الحكومة فى دول المنطقة تسعى لتوفير الخدمات الصحية المجانية للمواطنين ولتحقيق ذلك فقد أنشأت المستشفيات المتخصصة والعيادات فى مختلف المناطق وساعدت على جذب الأطباء ومنحت تسهيلات لفتح العيادات والمستشفيات الخاصة والمراكز الصحية المتخصصة ، وقد زاد الضغط على الخدمات الصحية فى المدينة الرئيسية بشكل متزايد جعلها فى بعض الدول وخلال مواسم الشتاء قاصرة عن تحقيق الرعاية الصحية من حيث الكم والنوع .

وقد نشطت دول المنطقة فى ميادين الرياضة والترويح والاعلام والنشاط الثقافى (المسارح والمتاحف والمعارض) وتطوير الشواطىء وإقامة الملاعب والحدائق ومراكز الشباب والأندية الاجتماعية والثقافية فى المدينة الرئيسية مما أثر فى جذب المحليين وساعد على مد فترات العمل واستقرار الوافدين فى هذه الدول . وأصبحت المنطقة ذات أهمية فى عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والمهرجانات الرياضية والدورات التدريبية التى تتخذ المدينة الرئيسية مقراً لها .

٣ ـ تركز الاستثمارات المالية :

أ ـ أن مركزية السلطة والمؤسسات التابعة لها وحصر النشاط الاقتصادى (الصناعى والتجارى) وتركز الخدمات المتنوعة فى المدينة الرئيسية يعنى بالضرورة تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للانفاق على مشروعات السكن والخدمات اللازمة لرعاية الاعداد المتزايدة من السكان وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والجدول التالى يوضح توزيع استثمارات بعض دول المنطقة على القطاعات المختلفة :

جدول رقم (١٩)
الخطة الاستثمارية لاتحاد دولة الإمارات

القطاع	الانفاق قبل ١٩٧٥		المعتمد فى خطة ١٩٧٥		نسبة الزيادة
التعليم	١٣,٢	١٤ ٪	٤٤٠	٢٩,١ ٪	٣٢٣٣ ٪
الصحة	١٢,٢	١٣ ٪	١٣٧,٤	٩,١ ٪	١٠٢٦ ٪
الكهرباء والماء	٣٥,٢	٣٧,٦ ٪	٣٧١,٣	٢٤,٦ ٪	٩٥٥ ٪
الإسكان وتخطيط المدن	٣	٣,٢ ٪	٣٣٥,٦	٣٣,٢ ٪	١١٠٨٧ ٪
الأعلام والثقافة	٤,٤	٤,٧ ٪	٥١,٩	٣,٤	١٠٥٦ ٪
الشئون الإسلامية	٥,٤	٥,٧ ٪	٧,٥	٠,٥	٣٩ ٪
النقل والمواصلات	٢٠,٣	٢١ ٪	١٦٧,٦	—	٧٢٦ ٪
المجموع	٩٣,٧	١٠٠	١٥١١,٣	١٠٠	

المصدر : محاضرة الدكتور حسن عباس زكى . « اساسيات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى دول الخليج العربى » ألقيت فى الحلقة الدراسة الرابعة للتخطيط الاجتماعى العربى فى أبو ظبى » ٢٩ /٣ – ٢٨ /٤ /١٩٧٦ .

يتضح من الجدول أن دولة الإمارات تولى قطاع الخدمات اهتماماً خاصاً فقد بلغت نسبة الاعتمادات لهذا القطاع فى الخطة ٥٢٪ . أما الأهمية النسبية فأولها قطاع التعليم ، يليه قطاع الإسكان وتخطيط المدن ثم الخدمات الصحية ثم الكهرباء والماء ثم قطاع النقل ، والمواصلات

أما الكويت فتولى قطاع الخدمات أهميق مماثلة حيث أنفقت الدولة فى الثلاث سنوات الأخيرة على هذا القطاع ما يلى :

السنة	الإنفاق بملايين الدنانير	النسبة المئوية
٧٣ / ١٩٧٤	٢١٧	٥٣ ٪ من ٧٣ / ٧٤
٧٤ / ١٩٧٥	٣٣١,٤	٤٣ ٪ من ٧٤ / ٧٥
٧٥ / ١٩٧٦	٤٧٤,١	

أما الاستثمار البشرى فقد قفز من ٧٥,٨ مليون دينار فى ٧٣ / ٧٤ إلى ٩٥,٢ مليون فى ٧٤ / ١٩٧٥ بنسبة زيادة معدلها ٢٦٪ وفى ٧٥ / ٧٦ ارتفع ما خصص له إلى ١٣٣,٦ مليون دينار أى بزيادة نسبتها ٤٠٪ عن ٧٤ / ١٩٧٥ .وتمتص المدينة الرئيسية معظم هذه الاستثمارات سواء على المستوى المحلى أو القومى سواء فى قطاعات الخدمات أو الإنتاج (١) .

وقد أنشئت بلدية الكويت عام ١٩٣٠ بميزانية قدرها ٢١٥ دينار وجهاز إدارى لايتجاوز عشرة أفراد، وتطور هذا الجهاز وازدادت الميزانية حيث أصبحت ٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ / ٧٦ وعدد العاملين يزيد عن ١٥٠٠ موظفاً ومستخدم وذلك بسبب الزيادة السكانية والنهضة العمرانية والتوسع السكنى والصناعى والتجارى ومضاعفة الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين (٢) .

وقد أدى هذا الأستثمار المركز على المدينة الرئيسية إلى اتساع الهوة الحضارية بين المدينة الرئيسية والقرى والبادية حتى والمدن الصغيرة . ونتيجة لذلك فقد نشأ نمطية مميزين من المجتمعات ؛ النمط القبلى — الريفى الذى ينتشر فى البادية والتلال والوديان والنمط الحضرى الذى يتمركز فى المدينة الرئيسية فى كل دولة من دول المنطقة دون استثناء .

ونظرا للتفاوت بين حجم الدولة من حيث السكان واتساع النشاط العمرانى وتمركز النمط الأيكولوجى فى شكلين مميزين — أحدهما بدوى — قبلى والآخر حضرى والاستثمارات الموجهة نحو نمو المدينة الرئيسية (العاصمة) فأن دولة المدينة تعتبر من مميزات التحضر فى دول المنطقة .

---

(١) نفس المصدر السابق

(٢) أنظر تقرير بلدية الكويت ١٩٧٣ ستانسل .

المؤسسة الادارية لمدن الخليج

تخلق المشكلات الناتجة عن النمو الحضرى السريع وزيادة توقعات الشعب لحياة أفضل الحاجة إلى التحسين المستمر بل وإلى التجديد الشامل لجهاز إدارة المدينة . وقد ذكرنا فيما سبق مراحل التحضر ونمو المدن التى شهدتها دول المنطقة . واتضح أن لكل مرحلة من مراحل النمو خصائص ومميزات من حيث العوامل المؤثرة فى النمو واتجاهاته والنمو الكمى والنوعى للمجتمعات الحضرية . هذا وتتطلب كل مرحلة من مراحل التخطيط لمواجهة الأحتياجات المستجدة والمشكلات المختلفة التى تواكب الهجرة والتوسع والزيادة فى السكان وتعدد ثقافاتهم وجنسياتهم .

أن الوظيفة الرئيسية للمؤسسة الأدارية فى المدن تنظيم العلاقات بين الفئات السكانية المختلفة وبين المؤسسات التى يتفاعلون معها وتلبية احتياجاتهم للخدمات الأساسية والثانوية بقصد توفير الرفاهية الأجتماعية والأمن والأستقرار فى المجتمع الحضرى. وتتنوع المؤسسات القائمة فى المدن حسب درجة التحضر والنظم الأقتصادية والسياسية والتربوية والدينية السائدة والتى تتحكم فى السلوك وبناء العلاقات والتفاعل الأجتماعى. إذ أن المجتمع التقليدى المتخلف لايتطلب المؤسسات المالية المتقدمة أو مؤسسات الأمن والقضاء والترويح والتعليم العالى ، لأن المستوى الثقافى ونظم القيم والنشاط الأقتصادى لاتتطلب العمليات المعقدة واستخدام التكنولوجيا . ويختلف الوضع فى المجتمعات المتحضرة والمتطورة التى تأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا وتسعى لتحديث أساليب العمل والأنتاج بقصد الخروج من وضع التخلف إلى وضع أكثر تقدما حتى تحتل مكانها بين دول العالم المتقدم .

هذا بالأضافة إلى أن التغير الحضارى السريع الذى شهدته دول المنطقة خلال ربع قرن فرض أنماطاً جديدة من الأتجاهات العمرانية وأساليب الأدارة وتنظيم العمل . أن النظم الأدارية التى خلفها الأستعمار البريطانى لم تكن وفق خطة متكاملة تتمشى مع واقع مجتمعات المنطقة وتوقعات التحضر والنمو فيها بل كانت مرتبطة أيديولوجيا وتشريعياً واجرائياً بالدولة الأم (بريطانيا) لتخدم أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى .

وقد استمرت التنظيمات الأدارية التي وضعها الأستعمار حتى بعد الأستقلال ، غير أن دول المنطقه بعد أن دخلت مرحلة النمو السريع نتيجة لتأثرها بعدة عوامل اقتصادية (نفطية وما تبعه من توسع في مجالات التجارة و الصناعة) وسياسية (الانفتاح والتنسيق بين دول الخليج والتعاون مع البلاد العربية والأسيوية والأفريقية) والأنفتاح الحضاري واستيراد التكنولوجيا والخبرات العربية والأجنبية ، وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة ومتنوعة أهمها أدارة عملية التحضر والعمران والتنظيم والتخطيط لنمو المدن وفق الأسس العلمية والقواعد المرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية والأجتماعية في المدى القصير وعلى المدى الطويل.

وقد أتبع التخطيط الحضري في دول المنطقة في المرحلة الأولى والثانية الأسلوب العلاجي الذي يكرس الموارد والطاقات نحو معالجة المشكلات الآتية التي تواجه زيادة السكان والهجرة وأنشاء المؤسسات التحتية والتوسع في البناء والعمران وسن التشريعات في ميادين الأنتاج والخدمات على الصعيدين المحلي والقومي . أما في المرحلة الثالثة فقد أخذت دول المنطقة أتباع أسلوب التخطيط الشامل والمتكامل وعلى مستوى البادية والريف والمدن وفي القطاعات المختلفة . وقد جندت حكومات دول المنطقة الكفاءات العربية والدولية لأجراء الدراسات والمسوح والبحوث اللازمة لأستثمار الأموال المتدفقة من النفط ولتنظيم المشروعات وفق إحتياجات البلاد وحسب الأولويات وضمن إطار التنمية المحلية والخليجية والعربية .

وقد استند التخطيط للنمو الحضري على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية . فقد تلجأت دول المنطقة إلى الأستثمارات الكبيرة في المرافق العامة (السكن والمواصلات والماء والكهرباء والأتصال والحدائق والمستشفيات والمدارس وغيرها من متطلبات الأقامة والعمل . ويتضح ذلك في المبالغ الباهظة المخصصة لهذه القطاعات في كل من الكويت ودولة الأمارات وقطر والبحرين .

ومن الناحية الأجتماعية فقد اعتمدت سياسة التخطيط الحضري إلى تقسيم مجتمع المدينة الكبير إلى وحدات تخطيطية سهلة الأدارة تعرف بالأحياء أو الضواحي تكتمل فيها الخدمات الأساسية بقصد قيام العلاقات والروابط الأجتماعية بين الفئات الأقليمية غير المتجانسة .

أما الأساس السياسي فيعتمد على ماقاله بعض قادة الفكر السياسي أن ما يحدث في بعض المدن الكبيرة من حركات الشغب والإضطرابات انما مرده القلق السياسي الناجم عن شعور الأفراد والجماعات بضآلة شأنهم في تشكيل السياسات العامة للمجتمع الذي يعيشون فيه . لذلك فان التخطيط للنمو الحضري على أساس تنمية قيام الوحدات الأجتماعية الصغيرة في إ

نطاق المدن لتتسع أمام أفرادها فرص المشاركة السياسية (١) . أن المشاركة السياسية تتحدد بشكل رئيسي بين أبناء الدولة الأصليين والمتجنسين أكثر مما تقوم بين الوافدين نظراً لطبيعة الأقامة المؤقته والألتزامات التي يتعهد بها الوافدين كشروط لأستمرار الأقامة .

وبالنسبة للأساس الأدارى فأن الخدمات اللازمة للمجتمع الذى ترتفع فيه الكثافة السكانية وتتجدد الحاجات بصورة مستمرة وبحجم أكبر الأمر الذى يزيد من أعباء الأدارة ويستدعى استخدام الطاقات والكفاءات العلمية فى مجال التخصصات المختلفة وإلى تطوير خطط أنمائية رشيدة لأستثمار الموارد والأمكانات المادية بحيث تحقق المردود الأفضل خلال وقت قصير وبأقل تكلفه ممكنة

ومن حيث مستويات التخطيط الحضرى فأن النسبة العالية من ميزانية الدولة تخصص للتوسع فى تطوير المدن الرئيسية وأن كانت هناك خطط لتطوير البلديات (مثلا ورد فى الميزانية العامة لدولة الأمارات لعام ١٩٧٥ من مشاريع الكهرباء والمياة تخصيص مبلغ ٢٨٠ مليون درهم فى عجمان وأم القوين والقرى الصغيرة فى السهل الأوسط - الزيد ومسافى ومصفوت وفلج المعلا وأذن - ورأس الخيمة وخت وحبحب وخورفكان ودبا والفجيرة ، والخوبلات وعسمة والطوبين) (٢) .

وأشرنا إلى أن المرحلة الثالثة فى التحضر تتسم بالتخطيط الشامل على مستوى الدولة ، فأن نصيب المدن يحظى بحصة الأسد لأسباب أشرنا اليها سابقاً .

إلا أن مشكلة التخطيط الحضرى فى دول المنطقة لها أبعاد اجتماعية وايكولوجية . أما البعد الأجتماعى فيرتبط بالتركيب السكانى المتعدد الثقافات واللغات والقيم والمفاهيم مما يجعل التنظيم الذى يؤلف بين الثقافات ويقرب المسافة الأجتماعية بين الجماعات . ويتمثل البعد الأيكولوجى فى الربط بين خصائص البيئة الصحراوية والبحرية مع التحضر والعمران واستيعاب السكان فى ظروف مناخية وطبيعية غير مألوفه لدى المحليين والوافدين على حد سواء . إن البيئة الصحراوية تشكل تحديات كبيرة أمام المصممين والمهندسين ومخططى المدن فى مجالات التوفيق بين الجوانب الأنسانية والأجتماعية والجوانب الطبيعية .

وإذا أخذنا على سبيل المثال ما تقوم به أحدى الدول (الكويت) فى مجال الأدارة للنمو

---

(١) إبراهيم البرلسى المشكلات الأدارية فى النمو الحضرى والتخطيط لمواجهتها بحث فى كتاب النمو الحضرى فى الوطن العربى - الأمانة العامة - جامعة الدول العربية ١٩٧١ . ص ٤٠٧ - ٤٠٩ .

(٢) وزارة الأقتصاد والتجارة دولة الأمارات العربية المتحدة . مجلة الأقتصاد والتجارة عدد ديسمبر ١٩٧٥ السنة الرابعة ص ٢٧ - ٢٨ .

الحضرى يتضح لنا أبعاد المعاناة التى تصادف عملية التحضر وكيف يتم التخطيط للتغلب على مشكلات النمو السريع .

بلدية الكويت :

انشئت بلدية الكويت عام ١٩٣٠ وقامت على إدارتها عدة مجالس واختلفت مستوياتها باختلاف القوانين حتى صدور القانون الأخير رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ حيث أجريت التعديلات على جهاز البلدية وإدارتها التنفيذية على النحو التالى :

١ - الشئون الفنية - وتشمل : -

١ - إدارات التنظيم والتخطيط

٢ - وإدارة المساحة .

٣ - وإدارة البناء تتولى الشئون الفنية متابعة التطور الحضارى والتوسع العمرانى واختيار مواقع المرافق العامة واستغلالات الأراضى للأغراض السكنية والتجارية والصناعية والترويحية وتصميم الضواحى النموذجية وشبكة الطرق ومواقف السيارات .

٢ - الشئون الصحية : وتشمل :

١ - إدارة الأغذية وتراخيص المحلات .

٢ - إدارة النظافة وإشغالات الطرق

وتتولى الشئون الصحية الرعاية الصحية فيما يتعلق بالأغذية المستوردة والمتداولة والمعدة محلياً ونظافة البيئة والوقاية من الأمراض والاهتمام بالنفايات ودفن الموتى .

٣ - الشئون المالية - وتشمل :

١ - قسم المحاسبة ، ٢ - قسم الميزانية ، ٣ - وقسم محاسبة الرواتب ؛

٤ - قسم الإيرادات . ٥ - قسم التنفيذ .

وتقوم الشئون المالية بإدارة وتنفيذ العمليات المحاسبية والصرف وإعداد الميزانية والإيرادات والمصروفات وغيرها من الأمور المالية .

٤ - الإدارة القانونية - وتعنى بالقضايا القانونية المرفوعة على البلدية ومنها أمام المحاكم المختلفة وأبداء الرأى القانونى فى المسائل القانونية المختلفة .

٥ ــ هيئة مخالفات البلدية ــ وتعنى بالتحقيق والتثبت من ملكية العقارات وتقدير قيمة بعض المنشآت والتأكد من صلاحيتها ومتابعة مخالفات البناء وتوزيع القسائم السكنية والصناعة .

٦ ــ أدارة الأطفاء العام ــ وتتولى المحافظة على ثروات البلاد النفطية وصناعاتها من الأخطار والحفاظ على ممتلكات المواطنين وأرواحهم وتطوير مستوى مكافحة الحرائق وعمليات الأنقاذ والأسعاف ومكافحة تلوث الشواطىء وانهيارات الأبنية .

٧ــ أدارة نزع الملكية للمنفعة العامة ــ وقد خصص للاستملاكات ضمن الموازنة العامة للدولة مبلغ ٢٥ مليون دينار عام ١٩٧٣ وتخصيص هذه الأستملاكات المشروعات الدولة السكنية والصناعية والمرافق العامة. (١)

وبالنسبة لميزانية الدولة فقد اعتمدت دولة الكويت مبلغ ٢٥ مليون دينار للعام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ لمواجهة متطلبات التطور العمراني والحضاري .

أما فيما يتعلق بالعاملين في البلدية فان الجهاز الأداري يضم مختلف التخصصات والمستويات المهنية من الوافدين والمحليين كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم ٢٠

العاملون في بلدية الكويت حسب المهنة والجنسية عام ١٩٧٤ .

نوع التوظيف	كويتي	٪	غير كويتي	٪	المجموع
المرظفون	١,٧٩٤	٥٩,١	٤٢٩	٦	٢,٢٢٣
المستخدمون	١,١١١	٣٦,٥	٧٨٠	١٠,٩	١,٨٩١
العمال	١٣٥	٤,٤	١,٥٠٠	٢١,٠	١,٦٣٥
العقود الخاصة			٢٠	٠,٣	٢٠
الرواتب المقطوعة			٤,٤٠١	٦١,٧	٤,٤٠١
المجموع	٣,٠٤٠	١٠٠	٧,١٣٠	١٠٠	١٠,١٧٠

المصدر . دولة الكويت: مجلس التخطيط ــ إدارة الإحصاءات العامة ــ التقرير الإحصائي السنوي عام ١٩٧٤ ص٨٧.

(١) أنظر التقرير السنوى لمدير البلدية العام حول أعمال الإدارات والأقسام خلال السنة المالية ١٩٧٢/ ١٩٧٣ . بلدية الكويت ــ الكويت .

يتضح من الجدول مايلي :

١ ـ بلغ عدد العاملين في البلدية ١٠,١٧٠ موظفا ومستخدماً وعاملا وذوي العقود الخاصة والرواتب المقطوعة منهم ٢٩,٨٪ من الكويتيين والباقي ٧٠,٢٪ من غير الكويتيين .

٢ ـ ترتفع نسبة العاملين في الرواتب المقطوعة ٤٣,٢٪ على باقي الفئات الأخرى : يليها فئة الموظفين ٢١,٨٪ ثم فئة المستخدمين ١٨,٦٪ والباقي من فئة العمال ١٦,٤٪ .

٣ ـ تزيد نسبة العاملين الكويتيين بين فئات الموظفين إذ بلغت ٨٠,٧٪ ونسبة الموظفين غير الكويتيين ١٩,٣٪ ، وكذلك الأمر بالنسبة للمستخدمين فقد بلغت نسبة الكويتيين ٥٨,٧٪ في حين كانت نسبة غير الكويتيين ١٤,٣٪ .

٤ ـ وعلى العكس بالنسبة لفئات الموظفين الأخرى فتزيد نسبة غير الكويتيين على الكويتيين فقد بلغت نسبة غير الكويتيين من العمال ٩١,٧٪.

نستنتج مما سبق الحقائق التالية :

١ ـ أن بلدية الكويت قد ضاعفت طاقتها البشرية وعدد العاملين فيها على مختلف المستويات وذلك لمواجهة احتياجات التوسع السريع وتلبية مطالب السكان في مختلف مناطق المدينة والمحافظة على الصحة والنظافة وتوفير الخدمات اللازمة بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الدولة .

٢ ـ لقد تم تطوير الهيكل الاداري بما يتلاءم والأوضاع السياسية والأجتماعية والأقتصادية المتغيرة وفي ضوء القوانين الجديدة التي صدرت عام ١٩٧٢ لتنظيم أعمال البلدية ورفع كفاءتها وامكانياتها .

٣ ـ لقد تأثرت بلدية الكويت من حيث التصميم العمراني للمدينة بمدارس هندسية أوروبية وأمريكية وانجليزية حيث قامت الشركات العالمية بتصميم وبناء العديد من الضواحي السكنية والمرافق العامة وفق تخطيط شامل (المخطط الهيكلي الذي اعدته شركة بوخانن الأنجليزية عام ١٩٧٠ واشتمل على توقعات التطور في الكويت لعام ١٩٩٠) وكذلك وفق مخططات أقليمية وعلى المستوى المحلي (١) ولذا نجد التنوع في الفن المعماري للمدينة الذي تم وفق التخطيط المجزء وليس بناء على خطة هيكلية شاملة للحاضر والمستقبل (٢) .

---

(١) أنظر المخطط الهيكلي لمدينة الكويت ـ شركة بوخانن وأولاده ـ البريطانية التي أعدته عام ١٩٧٠ بطلب من دولة الكويت وبعد دراسات مستفيضة وميدانية تناولت الجوانب المختلفة للحياة والمرافق والأستخدام الأمثل للمساحة المخصصة للمدينة والضواحي .

(٢) أنظر ساباشير ـ
The Kuwait Urbanization, Published by Kuwait Planning Board.

ونخلص من المثل الذى أوردناه عن الكويت ، أن هذا الوضع قد ينطبق على دول الخليج بدرجات متفاوته فى الخبرات ودرجة التطور إلا أنها تشترك جميعها فى أن الهندسية المعمارية قد جمعت بين الفن الشرقى والأنماط الهندسية الغربية التى تتلاءم مع البيئة الصحراوية واستخدام الأدوات والمواد الحديثة فى البناء والعمران . وأن أدارة المدينة لاتزال تسير وفق خطط قطاعية على المستوى المحلى والأقليمى وعلى المدى القريب أكثر مما تكون على المستوى القومى الشامل وفى المدى القصير والبعيد معا . كما أن دول المنطقة تعتمد على الكفاءات الوافدة (العربية والأجنبية) فى أدارة الشئون الفنية والهندسية فى حين أن القوى العاملة المحلية تقوم بأعباء الأمور الأدارية والمالية . وتسعى دول المنطقة إلى الأفادة من المنظمات العربية — جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والمتفرعة عنها وكذلك المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصناعة ومنظمة العمل ومنظمة اليونسكو وغيرها ، وكذلك من عضويتها فى منظمة المدن العربية عن طريق تبادل الخبرات وطلب الخبراء والمتخصصين والمعدات والتكنولوجيا .

أن حركة التوسع والتطور تفرض على أدارة المدن والأدارة المحلية لدول المنطقة أتباع الأتجاهات التالية فى التخطيط لمواجهة الأحتياجات المتغيرة :

(أ) تطوير القوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بالتخطيط الهيكلى الشامل وتملك الأراضى وتنظيم الأستعادة من المساحات التنظيمية للمدن فى تحديد المواقع الصناعية والتجارية والسكنية والترويحية والمواصلات ومواقف السيارات .

(ب) أصبحت المركبات والسيارات هى السمة الغالبة وتزداد أهمية التخطيط للتوفيق بين الناس والسيارات وتنظيم المرور والشوارع وفق المعايير الدولية .

(جـ) تدريب وتأهيل الكوادر المحلية والعربية العاملة فى أدارة المدن أبتداء من التخطيط الحضرى إلى الجوانب الأدارية الأخرى بقصد رفع مستوى الأداء والكفاءة لمواجهة أعباء التطور السريع .

(د) التنمية الشاملة للمدن فى أطار خطط ومشروعات التنمية الأقتصادية والأجتماعية على المستوى القومى .

(هـ) دعوة الموظفين للاشتراك والمساهمة في عملية الادارة على المستوى المركزي والمحلي وتشجيع قيام المجالس المحلية .

(و) تطبيق لامركزية السلطة المالية والأجراءات .

(ز) تدعيم البحوث والتخطيط والخدمات الأستشارية الأخرى على المستوى البلدي.

(ح) وضع المصلحة القومية فوق المصالح الخاصة للأفراد أو الجماعات المحلية التي تشكل قوة ضاغطة على الأدارة أو الدولة ، إذ أن ذلك يعرض عملية التحضر إلى عدم التوازن وفقدان التكامل ويسبب العديد من المشاكل التي قد تكلف الدول الجهد والمال الكثير .

مشكلات التحضر فى دول الخليج

تختلف مشكلات التحضر من مجتمع لآخر وفى مختلف مراحل التحضر فى المجتمع الواحد وفق المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعمل على تحديد طبيعة المشكلات وأبعادها وأنماطها والعوامل المباشرة وغير المباشرة أو الداخلية والخارجية التى تؤثر فيها .

كما تختلف الدول فى تصنيف المشكلات وترتيبها حسب درجة خطورتها أو حجمها أو آثارها عن النمو الحضرى ، فقد صنفت جامعة الدول العربية مشكلات التحضر فى المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية الذى عقد فى طرابلس يوليو / تموز ١٩٧١ تحت العناوين التالية (١) :

١ ـ المشكلات المجتمعية والتخطيط لمواجهتها ٢ ـ التخطيط لمواجهة مشكلات الرعاية الاجتماعية الناجمة عن النمو الحضرى ٣ ـ مشكلات المرأة العربية الناجمة عن النمو الحضرى ٤ ـ التخطيط لمواجهة النشاط الترويحى ، ٥ ـ التخطيط لمواجهة المشكلات الصحية للنمو الحضرى ، ٦ ـ المشكلات الاقتصادية والعمالية والتخطيط لمواجهتها ، ٧ ـ مشكلة الإسكان والتخطيط لها ، ٨ ـ المشكلات السكانية فى النمو الحضرى ، ٩ ـ المشكلات التعليمية والثقافية والتخطيط لمواجهتها ، ١٠ ـ المشكلات الإدارية فى النمو الحضرى ، ١١ ـ مشاكل الإدارة المحلية فى النمو الحضرى .

كما وعقدت منظمة المدن العربية عدة ندوات ومؤتمرات ناقشت فيه المشكلات التى تواجه المدن العربية (ومنها الخليجية) وأهمها : ١ـ مشكلات الإدارة المحلية ، ٢ ـ مشكلات تلوث البيئة الحضرية ، ٣ ـ مشكلات الإسكان ومؤخراً ، ٤ ـ مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن (٢) .

---

(١) جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ إدارة الشئون الاجتماعية والشباب ـ النمو الحضرى فى الوطن العربى ـ بحوث المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية /طرابلس ـ ليبيا فى ٢ ـ ٨ يوليو ١٩٧١ .

(٢) راجع منظمة المدن العربية ـ مقرها بلدية الكويت والمؤتمرات التى عقدتها فى بيروت فى بيروت وطرابلس والبحرين وتونس لمناقشة القضايا والمشكلات التى تواجه المدن العربية فى هذه المرحلة من تطورها .

كما ويمكن تصنيف المشكلات الحضرية وفق المجالات القانونية والتشريعية ، والسياسية العامة للسكان وللتحضر ، والتخطيط والتنظيم والإدارة ، ومشكلات تتعلق بالتحكم في البيئة والجوانب الأيكولوجية ، والمشكلات الاقتصادية وتوفير العمل وضبط توزيع الثروة . إلى المشكلات الأخرى النابعة من التركيب الاجتماعي القائم في مجتمعات المدن .

وفي أحد البحوث حول « أهم المشكلات التي تواجه البلديات في العالم العربي » الذي قدم في المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية الذي عقد في المنامة (البحرين) ١٩٧٠ وردت المشكلات التالية (١)

١ – التمييز بين المرافق أو الخدمات ذات الطابع القومي ، وتلك التي تتسم بالطابع المحلي والتي تختلف أهميتها من منطقة إلى أخرى .

٢ – إدارة المرافق ذات الطابع المحلي إلى مجالس محلية منتخبة .

٣ – المشكلات المشتركة التي تنبع من طبيعة نظام الإدارة المحلية ومنها :

(أ) المشكلات المترتبة على فكرة الوصاية الإدارية .

(ب)التنسيق بين السلطات المركزية والمجالس المحلية .

(جـ) ضمانات استقلال المجالس المحلية

٤ – المشكلات المتعلقة بالموظفين ، وطرق اختيارهم وشروط التعيين ونظام الدرجات للوافدين والمحليين .

٥ – مشكلات الأجهزة الفنية حيث أن استقلال الوحدات المحلية بشخصيتها المعنوية يعني توفر أجهزة خاصة بالإسكان وبالتعليم وبالصحة وغيرها دون انفصال بين الوحدات المحلية والحكومة المركزية .

٦ – مشكلات التمويل التي تضمن استمرار المشروعات والاستثمار الأفضل وفق أولويات التنمية

وإذا حاولنا تطبيق هذه التصنيفات في بحث مشكلات التحضر في دول الخليج فان ذلك يتطلب بحثاً مستقلا يقع خارج نطاق هذا البحث وذلك من أجل الوقوف على حقيقة وأبعاد العوامل المؤثرة في كل مشكلة من المشكلات الواردة في التصنيفات المشار إليها .

---

(١) سليمان محمد الطماوي – « أهم المشكلات التي تواجه البلديات في العالم العربي والحلول المناسبة لها » – منظمة المدن العربية – المؤتمر الثاني – المنامة ١٩٧٠ .

وبذلك سوف نطرح بعض القضايا التي تعتبر في نظر علماء الاجتماع أساسية لتحليل الوضع الراهن لعملية التحضر وقد تخدم كمؤشرات تستخدم للتخطيط للمستقبل. وسوف نتناول هذه القضايا دون اعتبار لأهميتها أو مكانها في نطاق الاولويات بالنسبة لدول المنطقة.

القضية الأولى : لايتمشى التحضر في دول الخليج ضمن الإطار التاريخي وطبيعة التطور الاجتماعي الذي تمر به المجتمعات (مرحلة الرعي والصيد ، مرحلة الزراعة ، مرحلة ما قبل الصناعة ومرحلة التصنيع) أو المراحل التي مرت بها المدن العربية الأخرى مثل القدس ومكة والمدينة والقاهرة والإسكندرية وتونس والجزائر ودمشق وبغداد وغيرها ، بل يجب أن ننظر إلى التحضر على أنه ظاهرة حديثة نشأت خلال فترة زمنية قصيرة وأخذت تتطور وتنمو بسرعة بسبب العامل الاقتصادي (اكتشاف البترول وتسويقه) وتستمر هذه الظاهرة طالما استمر العامل الاقتصادي في أن يلعب دوراً هاماً في عملية التحضر أو تدخل عوامل أخرى مساندة (مثل التعاون الخليجي العربي أو التنسيق العربي الدولي) .

القضية الثانية : أن وضوح الرؤيا ضمن إطار سياسة واضحة للتحضر في دول الخليج من الأمور التي يجب أن تتوفر أن آجلا أم عاجلا ذلك لأن اتجاهات النمو وسرعته وخصائصه لاتتم في مضمون استراتيجية واضحة . وقد يرجع السبب في ذلك هو الاهتمام في التحضر من حيث الشكل أكثر من حيث المضمون الاجتماعي والاقتصادي الذي يسير باتجاهات متعددة دونما أهداف بعيدة المدى وفق أسس مدروسة وعمليات محسوبة .

ومن نافلة القول أن تكون مشكلة المرحلة الانتقالية هي التي تشغل جل اهتمام رجال السياسة الاجتماعية والاقتصادية والمخططين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الخليجية المعاصرة .

القضية الثالثة : يصعب تطوير نموذج حضري لدول الخليج (Urbanization Model) ذلك لأن عملية التحضر في هذه الدول مازالت قائمة على أساس اتباع النظام المفتوح ولا تنمو وفق نموذج مميز أو إطار مشترك بل كثيراً ما تخضع لقرارات وسياسات تسيطر عليها الاعتبارات الاجتماعية والثقافية وتقوم من وحي التطورات المتغيرة التي تقوم في الساحة الخليجية أو العربية والدولية .

القضية الرابعة : « دولة المدينة » - أي أن نظام التحضر السائد في دول المنطقة (ويشمل ذلك دولة عمان في السنوات الأخيرة) هو المحرك أو المولد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي ؟ وأن عملية التحضر تؤثر في خطط ومشروعات التنمية وتوجيهها أكثر مما تكون التنمية هي الموجهة والمسيرة للتحضر ؟ أن مثل هذا الوضع كثيراً ما يسبب

ردود فعل عكسية على التنمية القومية وتعمل على تركيز الموارد والاستثمارات فى المدينة الرئيسية على حساب الاستثمار المتوازن بين المدينة الرئيسية والمدن الصغيرة والمناطق الريفية والبدوية فى البلد الواحد .

القضية الخامسة : أن نمو المدن فى دول الخليج يرتبط بعلاقة طردية مع الهجرة الخارجية أولا ثم الداخلية أكثر مما يرتبط بالنمو الطبيعي لسكان المدن الأصليين . وتتخذ نمطين للهجرة مميزين بالنسبة للتحضر : الأول — الهجرة الداخلية يستقر معظم المهاجرين من البدو وأهل الريف حول أطراف المدينة الرئيسية (التجمعات الاستيطانية من الصفائح والعشيش) — والثاني — الهجرة الخارجية من القوى العاملة على اختلاف مستويات المهارات الفنية والمستوردة من الدول العربية والآسيوية والأفريقية غالباً ما يستقر أفرادها مع عائلاتهم أو بأنفسهم فى المناطق السكنية ذات الأجر المنخفض داخل المدينة الرئيسية أو بقرب مواقع العمل المدن الصغيرة .

وحيث أن الهجرة بأنواعها تعتبر من العناصر الرئيسية للنمو الحضرى فإن دول المنطقة بحاجة إلى دراسة الهجرة وأبعادها وخصائصها واتجاهاتها وتطوير نماذج عملية تساعد على تخطيط التحضر حاضراً ومستقبلا ، ولعل المتغير الاقتصادى ينطبق أكثر من المتغيرين المرتبطين بالمسافة والفرص الاجتماعى كما حددها بعض علماء الغرب كما حددها ستوفر S. Stouffer (١) . وهناك متغيرات أخرى تدخل فى بحوث الهجرة التى تلعب دوراً فى عملية الهجرة سواء فى الاستقرار أو الحركة منها المتغيرات السياسية والنفسية والجغرافية والاجتماعية بالإضافة إلى الاقتصادية .

وفى هذا الصدد فإن لإجراء دراسات حول الهجرة عبر دول منطقة الخليج أهمية (وإن كانت فى الوقت الحاضر ضمن حدود ضيقة) خاصة عندما تطرح قضايا الاتحاد والوحدة الخليجية . ومن القضايا التى تهم المسئولين فى بلدان المنطقة فى مجال الهجرة هو تصنيف الوافدين حسب المعايير التى تتمشى مع تعزيز القوى العاملة الفنية واستمرار وجودها وبقائها للعمل فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادمة . لمن تمنح سمات الدخول والإقامة ، وسبل المحافظة على الوافدين لفترات زمنية طويلة وتوفير الفرص والإمكانيات لاستثمار طاقاتهم وتعميق ارتباطهم وولائهم لمجتمعات المنطقة .

وثمة مسألة أخرى ترتبط بقضية الهجرة وهى رصد معدلات الهجرة الداخلية

---

(١) Samuel Stouffer, « Intervening Opportunities : A Theory Relating, Mobility and Distance ». American Sociological Review, 5 December 1940.
Ralph Thomlinson, Urban Structure : The Social and Spatial Characteristics of Cities, N.Y., Random House, 1969, p. 103.

والهجرة الداخلية ومقارنة النمو الحضرى الناجم عن الزيادة غير الطبيعية مع النمو الحضرى للسكان الأصليين فى المدن الكبيرة والصغيرة .

القضية السادسة : إلى أى مدى يتصف النمو الحضرى فى دول المنطقة على أنه يسير بصورة متوازنة ؟ وهل هناك توازن بين النمو الحضرى والنمو الريفى والبدوى ؟ ثم ما هو الحد الأعلى لمعدلات التحضر التى يجب أن تقف عندها دول الخليج فى المرحلة الراهنة من تطورها ونموها ، وكذلك فى المدى البعيد (بعد ربع قرن) فى ضوء الموارد والإمكانيات الفعلية والمعطيات الاقتصادية الأخرى.

والسؤال المهم هو هل دول المنطقة متحضرة أكثر من اللازم وهل المؤسسات التحتية قادرة فى طاقاتها وإمكانياتها المحلية على مواجهة التحضر الزائد أم أنه من الأفضل أن تقف معدلات النمو عند حدود معينة حتى يتم الاعداد اللازم للسيطرة على التحضر للحيلولة دون تعقد المشكلات وتضخم الأعداد السكانية واكتظاظ العمران وعجز مؤسسات الخدمات عن القيام بمهامها .

القضية السابعة : كثيراً ما تغفل الدول النامية وهى تمر فى مرحلة التحضر السريع التوصل إلى سياسة واضحة تجاه استخدام المساحات التنظيمية للمدن وهل تتبع مبدأ التوسع الأفقى أم التوسع الرأسى أم الاثنين معاً ؟ وهل الدول على استعداد لتحمل أعباء التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لكل اتجاه من هذه الاتجاهات ؟ ترتبط الاستراتيجية الأيكولوجية بعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية التى تؤثر فى اتخاذ القرارات والسياسات ، كما أن هناك معايير دولية لاحتياجات السكان من المساحات اللازمة للخدمات المختلفة : المسكن ، الترويح ، التعليم ، المواصلات ، الخدمات التجارية . . . وغيرها . وهل تراعى دول المنطقة هذه المعايير اللازمة لرفاهية المجتمع والتنشئة الاجتماعية التى تسعى للجمع بين التراث العربى الأصيل ومتطلبات الحياة العصرية ؟

وبعبارة أخرى هل تراعى السياسات الأيكولوجية فى دول التوازن المادى (الأيكولوجى) من حيث توزيع المرافق والخدمات ومواقع العمل والصناعة والإنتاج والترويح والحدائق والمتاحف والمكتبات ومراكز الثقافة والأعلام وغيرها وانسجامه مع التوازن الاجتماعى لجميع فئات المجتمع وجماعاته ؟

كما أن التنظيم الأيكولوجى الراهن فى الكويت والمنامة والدوحة وأبو ظبى ودبى والشارقة ومسقط يشمل المزيج بين الفن المعمارى الشرقى التقليدى والأسواق القديمة والطرق الضيقة وبين التخطيط المعاصر والأسواق الحديثة والضواحى السكنية ذات الفن المعمارى

الغربى المعاصر . ويشكل هذا التباين العديد من العقبات بالنسبة لحركة المرور.وإعادة تصميم المناطق التقليدية والأحياء القديمة التى فقدت وظائفها فى المجتمع الحضرى المتغير .

القضية الثامنة : تتخذ كل مدينة فى العادة نمطاً ثقافياً مميزاً (Urban Culture Pattern) تضفى عليها خصائص معينة مثل المدينة الصناعية ، المدينة التجارية ، المدينة السياحية . . . وفى مدن الشرق الأوسط عامة ودول الخليج بشكل خاص يمكن أن تميز بين نمطين من الثقافة ، الأول تقليدى (Traditional) مرتبط بالحياة والقيم والمعتقدات القبلية والثانى نمط ثقافى إنتقالى (Transitional) متجهاً نحو الأنماط العصرية فى المسكن والعمل والسلوك واقتناء الأدوات الحضارية واستخدام التكنولوجية فى مختلف مرافق الحياة . ويؤثر كل نمط على أشكال الاستيطان من ناحية ومواقع النشاطات الصناعية والتجارية والترويحية والصحية والذيلية من ناحية أخرى . وفى كل مدينة من المدن الخليجية نجد المساكن الشرقية مصممة على أساس القيم التقليدية وعلى مقربة منها المبانى العصرية الضخمة والفيلات المصممة على الطراز المعمارى الحديث .

القضية التاسعة : لقد اتضح فى هذا البحث أن دول المنطقة تشهد حركة حضرية تتميز بالنمو السريع وتضخم المركز الحضرى الرئيسى (العاصمة) فى حين أن باقى أنماط الاستيطان تقل بكثير فى حجمها عن العاصمة . والقضية التى تطرح نفسها أمام المسئولين فى دول المنطقة هى ليست فى حجم التحضر بل أين يفضل أن تكون مواقع واتجاهات التحضر فى المرحلة القادمة ؟ هل سيتجه النمو الحضرى فى المدينة الكبيرة المسيطرة وهل يكون بمقدور هذه المدن استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وهل سيستمر التوسع فى الاتجاه الأفقى أم فى الاتجاه العمودى ؟ وإذا كان التوسع فى المدينة الكبيرة أصبح وضعاً بحاجة الى تقييم ودراسة عند التخطيط للتحضر فهل من الأفضل أن تأخذ دول المنطقة بسياسة بناء المدن الجديدة أم توجيه الاهتمام نحو تطوير وتنمية المدن الصغيرة القائمة حالياً ؟ إن كل اتجاه من هذه الاتجاهات خصائص ومميزات اقتصادية واجتماعية وسياسية كما أن لكل منها ثمن اجتماعى قد يرتفع أو ينخفض حسب السياسات التى تنتهجها الدول مستقبلا

القضية العاشرة : أن إدارة عملية التحضر تتطلب التنظيم الإدارى والتشريعات واللوائح المرتبطة أولا بسياسة الدولة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والالتزام السياسى بقيم معينة نابعة من واقع المجتمعات العربية الخليجية . ويتضمن التنظيم الإدارى الديناميكى الذى يأخذ بعين الاعتبار معايير وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، وتجنيد الكفاءات والطاقات ذات التأهيل العالى ، واستخدام التكنولوجيا والدراسات العلمية واتخاذ القرارات علمية وتقديرات مدروسة . ولابد من طرح التساؤل عن مدى كفاءة التنظيم الإدارى الحالى من حيث البناء الهيكلى للمؤسسة الإدارية وتقسيم العمل وقنوات الاتصال بين الحكومة

والشعب والمجلس البلدى الذى تناط به عادة مسئولية اتخاذ القرارات ؟ وما هى القيم النابعة من واقع المجتمع التى يجب أن يلتزم بها المجلس البلدى .

وهل حان الوقت لإنشاء وزارة للمناطق الحضرية (Ministry for Housing and Urban Development) أسوة ببعض دول أمريكا اللاتينية مثل شيلى تستند إليها مسئولية التخطيط الحضرى وتنظيم عملية الإسكان والأعمار وتصميم سياسة تربط بين التوسع المادى والتطور الاجتماعى للمجتمعات الخليجية المعاصرة ؟

القضية الحادية عشر : حيث أن دول المنطقة تتجة نحو التصنيع وتنويع مصادر الدخل بالأضافة إلى البترول ، فإن عملية التصنيع ترتبط بالتحضر سواءمن الناحية الايكولوجية واختيار المواقع والتوازن بين التنمية الصناعية والتجارية والنمو الحضرى . أن الأتجاة السائد فى دول المنطقة نموا سريعا فى التحضر يقابلة نمواً بطيئا فى التصنيع وبناء الهياكل والمؤسسات اللازمة لتطورة وتدعيمة .

القضية الثانية عشرة : أن أسلوب معالجة المشكلات المتنوعة التى تتعرض لها المدن فى مختلف مراحل التحضر يؤثر فى فعالية المعالجة والتوصل إلى حلول واقعية ومباشرة . وغالبا ما تتبع دول المنطقة منهج معالجة المشكلات بعد حدوثها واستفحال الأوضاع وتدهورها ونشرع بالعلاج دون دراسات علمية وتحليل متكامل للعوامل والأسباب الكامنة وراء هذه المشكلات . هذا فضلا عن أن خطط العمل لا تشمل أجراءات وقائية أو القدرة على التنبؤ بحدوث المشكلات قبل حدوثها فعلا . أن معالجة المشكلات الناجمة عن التحضر السريع والتطا المدينة الرئيسية وارتفاع الأجور واسعار السلع وقلة المساكن والضغط على الخدمات الصحية والتربوية والترويحية والمرافق العامة . يجب أن يتم على أسس الدراسات والبحوث العلمية الميدانية والأحصاءات الدقيقة والمقاييس العالمية المعدة بما يتلاءم مع خصائص المجتمع الخليجى ومعطيات البيئة .

إن إنشاء جهاز أو إدارة تعنى بالدراسات والبحث العلمى يعود بالفائدة الكبرى على االدن الخليجية خاصة وأن خطط االستقبل يجب أن تقترن بالتوقعات السكانية وبمعدلات الزيادة والنقصان والهجرة والكثافة ، وكذلك بمتطلبات التصنيع والتوسع فى النشاط الإقتصادى وما يتطلبه ذلك من توسع فى الخدمات المتنوعة .

كما أن التعاون والتنسيق بين مدن دول المنطقة وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب فيما بينها ، والإستفادة من خبرات المدن المماثلة فى الدول النامية والمتقدمة (المدن التوائم) . هذا بالإضافة إلى توثيق التعاون مع المنظمات العربية (منظمة المدن العربية) والمنظمات الدولية بقصد الإفادة من مواردها وما يتوفر لديها من خبرات تسهم فى تحقيق التطور الحضرى المتوازن .

الخاتمة

لقد استهدفت الدراسة تحليل بعض جوانب التحضر فى دول منطقة الخليج والتعرف على خصائص ومقومات المراحل التى مرت بها عملية التحضر والقضايا الرئيسية التى ترتبط باتجاهات المستقبل . وقد اهتمت الدراسة بمناقشة العوامل التى أثرت على التحضر ومعدلات النمو المتزايدة فى العقدين الأخيرين ومنها العوامل الإقتصادية والديمغرافية .

وقد أثبتت الدراسة أن خصائص النمو الحضرى ومراحله فى أول المنطقة قد تأثر بالعامل الإقتصادى — اكتشاف البترول وتسويقه تجارياً واستثمار عوائد النفط فى مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقد اكتشف البترول فى معظ دول المنطقة فى الثلاثينات والأربعينات ، إلا أن استثمار العوائد ابتدأ فى أواخر الخمسينات والستينات. وكان للعامل الإقتصادى أثر مباشر فى التغيرات الهيكلية للنظم الإقتصادية والأسرية والتربوية والسياسية ، كما دلت الدراسة على أن استقلال دول المنطقة فى الستينات أثر فى التغيرات التى شهدتها مجتمعات المنطقة فى التطور والتنمية ، وفى مجال السياسات الداخلية والخارجية وتنظم العلاقات بين المجتمعات المحلية والأقليمية . وقد أدى تدفق الأموال إلى التوسع فى العمران والبناء والتشييد خارج أسوار القلاع والتجمعات السكانية الصغيرة التى قامت على الشواطيء وعبر التلال والصحارى . وقد ساهم تدفق المال أيضاً فى جذب القوى العاملة العربية والأجنبية لتابية إحتياجات التوسع فى ميادين التجارة والأعمال والشئون الإجتماعية والأعلام والترويح والتعليم والصناعة وغيرها التى تتطلب الأيدى العاملة على مختلف درجات التخصص المهنى وعلى كافة المستويات .

وقد أثبتت الدراسة أن النمو الحضرى فى دول المنطقة يتسم بمعدلات عالية بسبب الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية التى تتزايد سنة بعد أخرى حسب خطط ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التى تتبناها الدولة ، وقد أشارت الإحصاءات السكانية أن نسبة السكان الوافدين تزيد على نسبة السكان المحليين بمعدلات متفاوتة تتراوح بين ٣ ٪ و ١٥ ٪ . وتشكل القوى العاملة الوافدة فى بعض الدول أكثر من ٧٥ ٪ من إجمالى السكان النشيطين إقتصادياً . وقد لعبت الهجرة الداخلية من البادية إلى المدن دوراً

هاماً فى تضخم المدينة الرئيسية وزيادة كثافة سكانها مما أثر على التوازن السكانى بين المراكز الحضرية وبين البادية والريف .

كما بينت الدراسة أن التحضر فى دول المنطقة ينحصر بنسبة كبيرة فى إحدى المدن المدن الرئيسية (العواصم) التى تتمركز فيها معظم نشاطات الدولة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية والدينية . وتتواجد المؤسسات الرئيسية (الوزارات ومكاتب الشركات المحلية والأجنبية والسفارات والمراكز الثقافية والترويحية وغيرها . وبعبارة أخرى فإن الدولة هى المدينة بما فيها من مقومات ومعطيات وموارد وطاقات وإمكانيات وأن مفهوم « دولة المدينة » ينطبق بشكل واقعى على دول المنطقة أكثر من غيرها فى دول العالم الثالث .

وقد أشارت الدراسة إلى أهم القضايا الرئيسية التى ترتبط بالمسألة الحضرية فى دول المنطقة والتى تضمنت المشكلات الحيوية والملحة الحالية والمستقبلية . وقد تنوعت هذه المشكلات واشتملت على الجوانب الإيكولوجية والديمغرافية والإدارية والتخطيطية والسياسات الحضرية والتوازن بين المتغيرات التى تؤثر فى نمو المدن وفى عملية التحضر بشكل عام .

وقد أشارت الدراسة إلى أهمية البحوث العلمية والدراسات النظرية والعملية والتقيمية للتعرف على نقاط القوة والضعف والعمل على التطوير والتحسين فى مختلف جوانب التحضر ونوهت الدراسة بأهمية التعاون والتنسيق بين البلديات والأجهزة المشرفة على التحضر وبين الجامعات ومراكز البحوث العلمية والمنظمات العربية والدولية بقصد الإفادة من الخبرات والتجارب العملية والوقوف على الأبعاد التكنولوجية الخاصة بعملية التحضر .

إن التحضر سمة من سمات مجتمعات دول الخليج المعاصرة ولابد للمسئولين والمخططين أن يوجهوا التحديات التى تقف أمامهم فى تحديد سياسة التحضر وإتجاهاته ومعدلات النمو فى عنصريه المادى والمعنوى بما يعود على شعوب المنطقة بالرفاهية والإستقرار والتطور .

قائمة المراجع

اولا : المراجع العربية

ابن منظور . « لسان العرب المحيط » دار لسان العرب بيروت .

أبو بكر متولى – « تخطيط المناطق وأهميته للمملكة العربية السعودية » مجلة الاقتصاد والاداره – مركز البحوث والتنمية - جامعة الملك عبد العزيز – العدد الأول جده – رجب ١٣٩٥ ﻫ – ١٩٧٥ م

إبراهيم البرلسى . « المشكلات الإدارية فى النمو الحضرى والتخطيط لمواجهتها « النمو الحضرى فى الوطن العربى – الامانة العامة لجامعة الدول العربية – ١٩٧١ .

إبراهيم عبد الرحمن . تخطيط المدن فى العالم العربى . المنظمة العالمية للثقافة . جمعية المهندسين المصرية .

أحمد حبيب . دراسات فى جغرافية العراق الصناعية . بغداد ، مطبعة العانى ، ١٩٧٥ .

أحمد كمال وآخرون . دراسات فى علم الاجتماع – القاهرة . ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٤ .

أحمد نجم الدين . أحوال السكان فى العراق . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ .

أحمد النكلاوى . بناء المجتمع . القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ .

اسحق القطب . التحضر ونمو المدن فى الدول العربية . عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٦٩ .

اسحق القطب وآخرون . العلاقة بين المرافق الترويحية والخصائص الاجتماعية فى الكويت . الكويت ، مجلس التخطيط ، ١٩٧٤ .

« الأردن » . التعداد الأول للمساكن والسكان ١٩٦١ . مجلد ١ جداول ١ : ١٢ دائرة الإحصاء العامة .

« الأردن » . تعداد المساكن والسكان ١٩٥٢ . وتعداد السكان لعام ١٩٦١ . الأردن

« الأردن » . دائرة الاحصاء العامة . « مسح القوى العاملة فى القطاع المدنى غير الزراعى للضفة الشرقية » شباط ١٩٧٥ .

أرنولد ويلسون . الخليج العربى ، ترجمة عبد القادر يوسف . الكويت . ، د . ت .

السيد حسين على خفاجى . « التغير الاجتماعى فى مدينة الرياض » رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأسكندرية ، كلية الآداب . غير مطبوعة ، ١٩٦٠ .

الأمم المتحدة — دراسات عن مشاكل إنمائية فى بعض بلدان الشرق الأوسط ١٩٧٢ . د . ت .

أمين الريحانى . « تاريخ نجد وملحقاتها . بيروت ، المطبعة العلمية ، بيروت ١٩٣٣

امين سعيد . الخليج العربى فى تاريخه السياسى ، نهضته الحديثة . بيروت ، دار الكتاب العربى . د . ت .

بسام كرد على وآخرون . سوريا ولبنان جغرافيا . دمشق ، مكتبة العلوم والاداب ، ١٩٤٩ .

تشارلز ابرمز . المدينة ومشاكل الاسكان . بيروت . دار الآفاق الجديدة ، ١٩٦٤ .

توم اليسون . البيئة فى الكويت . الكويت ، ١٩٧٦ . محاضرة القيت فى الجمعية الجغرافية الكويتية .

توم شي « الريال السعودى .. لبنة فى صرح التقدم الاقتصادى » (مترجم) مجلة قافلة الزيت ، الظهران ١٣٩٣ — ١٩٧٣

جاكلين بيرين « اكتشاف جزيرة العرب » ترجمة قدرى قلعجى . بيروت ، دار الكتاب العربى . بيروت ١٣٨٣ — ١٩٦٣ .

جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . النمو الحضرى فى الوطن العربى . المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية . طرابلس — ليبيا . يوليو ١٩٧١ .

جانيت أبو لغد . مشاكل التحضر فى الشرق الأوسط وما تتبعه فى مجال السياسة العامة — دراسات عن مشاكل إنمائية فى بعض بلدان الشرق الأوسط . بيروت ، مكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والإجتماعى فى بيروت ، ١٩٧٢ .

جلال أمين . التحضر والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى . بيروت ، جامعة بيروت العربية ١٩٧٢ .

جمال حمدان . جغرافية المدن . القاهرة . مطبعة البيان العربى ، د . ت .

جمال حمدان . المدينة العربية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية ، ١٩٦٤ .

جمال زكريا قاسم . الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، القاهرة دار الفكر العربى ، ١٩٧٣ .

الجمعية الملكية الأردنية . « منطقة عمان وثقلها فى الاقتصاد الأردنى » ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية الأردنى ٣١ /٥ – ٤ /٦ /١٩٧٦ – وثيقة رقم م ت ٧٦ / ١

جواد على تاريخ العرب قبل الإسلام . بغداد ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، ١٩٧١

جورج حداد . تاريخ الحضارة . الجزء الأول ، دمشق ، ١٩٥٠

جورج فضلو حورانى . العرب والملاحة فى المحيط الهندى فى العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى . ترجمة السيد يعقوب بكر – القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٥٨ .

جير الدبريس . مجتمع المدينة فى البلاد النامية ترجمة محمد محمود الجوهرى . القاهرة ، مكتبة نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٢ .

جير الدبريس . المدينة ونموها بتأثير الهجرة الريفية . ترجمة مظفر الجابرى . بغداد ، ١٩٧٠ .

حافظ الجمالى . علم الاجتماع . دمشق ، الجامعة السورية ، ١٩٥٤ .

حافظ وهبة . جزيرة العرب فى القرن العشرين القاهرة . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦ .

حسن سيد أحمد أبو العينين . دراسات فى جغرافية لبنان ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ .

حسن حمزة حجرة . امكانية التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية . الرياض ، وزارة الزراعة والمياه .

حسن حمزة حجرة . مجموعة خرائط كتاب « امكانية التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية » ، الرياض وزارة الزراعة والمياه .

حسين الخياط . « الأقاليم الوظيفية لمدينة بغداد الكبرى » مجلة الأستاذ ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٦ .
ص ص ٢٤٧ — ٢٧٨ .

« التركيب الداخلي للمدن : دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن » . مجلة الأستاذ — كلية التربية بجامعة بغداد . المجلد ١٢ ، ١٩٦٤ .
ص ص ٦٨ — ٩٢.

« مدن العراق وليبيا : دراسة تفصيلية جغرافية مقارنة لاحجامها وتباعدها »
مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد السابع ، ١٩٧١ . ص ص ٥ — ٤٤.

حسن عباس زكي « أساسيات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في دول الخليج العربي »
الحلقة الدراسية الرابعة للتخطيط الانمائي العربي » . أبو ظبي — ابريل ١٩٧٦.

حسين شرف الدين . اليمن عبر التاريخ القاهرة ، ١٩٦٤.

حسين علي الويسي . مشرق اليمن السعيد القاهرة ، ١٩٦٤.

اليمن الكبرى القاهرة ١٩٦٣.

حكمت الحديثي . الهجرة إلى بغداد ١٩٤٧ — ١٩٩٠ . بغداد . وزارة التخطيط .
هيئة التخطيط الاقليمي د . ت .
— سلسلة الدراسات الاقليمية — دراسة رقم ٣

حمد الجاسر . بلاد ينبع .. لمحة تاريخية جغرافية . الرياض د. ت .

دولة الامارات العربية المتحدة — إدارة التخطيط . كتاب الاحصاء السنوي ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ .

دولة البحرين . تعداد السكان ، ١٩٧١ . د . م . ١٩٧٢

دولة الكويت . الادارة المركزية للاحصاء . مجلس التخطيط . المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٥ .

دولة الكويت . بلدية الكويت — التقارير السنوية ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

دولة الكويت — مجلس التخطيط ، إدارة الاحصاءات العامة — التعداد السكاني العام ١٩٧٥ الجزء الأول .

راشد البراوي . الدولة النظم الاقتصادية في الشرق الأوسط مترجم . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠.

روبير اوزيل . فن تخطيط المدن ، ترجمة بهيج شعبان . بيروت ، عويدات ، ١٩٧٤ .

رياض ابراهيم السعدى . الهجرة الداخلية فى العراق ١٩٤٧ — ١٩٦٥ . بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .

رياض نجيب الريس . صراع الوحات والنفط . بيروت ، ١٩٧٣ .

زيد علي عنان . حضارة اليمن القديم . القاهرة ١٣٩٦ هـ

زيدان عبد الباقى . علم الاجتماع الحضارى . القاهرة ، دار نشر الثقافة ، ١٩٧٢ .

سابا شبر . العلم وتنظيم المدن العربية . الكويت ، بلدية الكويت ، ١٩٦٣ .

سعد الدين إبراهيم « مدن العالم العربى : الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة » دراسات عربية ، السنة الحادية عشرة . العدد السادس ، ١٩٧٥ . ص ص ٨ — ٤١

السعودية الخريطة الطبوغرافية للملكة العربية السعودية .

(أ ب — ٣ (مقياس الرسم ١ / ٥٠٠ ألف اعداد مصلحة المساحة الجيولوجية الأمريكية ، ١٩٧٤ .

سلطان ناجى . من تاريخ المدن اليمنية ، مجلة الحكمة ، صنعاء ، يناير و فبراير ١٩٧٦ .

سليمان محمد الطهاوى « اهم المشكلات التى تواجة البلديات فى العالم العربى والحلول المناسبة لها » المؤتمر الثانى لمنظمة المدن العربية — المنامة ، ١٩٧٠

سوريا ، المكتب المركزى للاحصاء « اثر الهجرات الخارجية على التنمية » الحلقة الدارسية عن أثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط ٢٧ تموز — أول آب ١٩٧٤ . منشورات المكتب المركزى للاحصاء التخطيط .

سوريا — المكتب المركزى للاحصاء . أضواء على أوضاع التجمعات السكانية فى سوريا . — سلسلة الدراسات رقم ٥٨ .

سوريا — المكتب المركزى للاحصاء . التطور الاقتصادى والاجتماعى فى سوريه (١٩٦٠ — ١٩٧٠) . — سلسلة الدراسات رقم ٧٣ .

سوريا – المكتب المركزي للاحصاء : الحضر في القطر العربي السوري : النمو والخصائص . دمشق ، ١٩٧٤ .

سوريا – المكتب المركزي للاحصاء « الخصائص السكانية : توقعاتها المستقبلة في القطر العربي السوري » في الحلقة الدارسية عن أثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط من ٢٧ تموز حتى أول آب ١٩٧٤ .

سوريا – المكتب المركزي للاحصاء « العلاقة بين النمو السكاني ومعدلات التنمية الاقتصادية في الحلقة الدارسية عن أثر التغيرات السكانية على الاحصاء والتخطيط من ٢٧ تموز حتى أول آب ١٩٧٤ .

سوريا – المكتب المركزي للاحصاء . المجموعة الاحصائيه السنوية . لعدة سنوات .

سوريا ، المكتب المركزي للاحصاء . نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ . دمشق .

شارل عيسوي ، محمد ريحانه ، اقتصاديات بترول الشرق الاوسط : ترجمة محمد علي زيد . القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٦ .

صادق مهدى السعيد . « السكان والقوى العاملة في العالم ، والعراق بحسب أنواع النشاط الاقتصادي » في كتاب اقتصاد وتشريع العمل : بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧٢ .

صالح فليح الهيتي . تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠ – ١٩٧٠ . بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٧٦ .

صفوح خير ، مدينة دمشق ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٦٩ .

عادل عبد السلام « بلدان الخليج العربي : دراسة ديموغرافية » في ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي . الكويت ، ١٩٧٥ .

عبد الجليل الطاهر . البدو والعشائر في البلاد العربية . القاهرة ، معهد البحوث الدراسات العربية ١٩٥٥ .

عبد الرحمن الشريف « منطقة حائل وجبل طي » مجلة الحمجي – العدد ١٠ يناير ١٩٧٦ .

عبد الرازق عباس . نشأة مدن العراق وتطورها . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ .

عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر . الكويت ، ذات السلاسل . ١٩٧٥ .

عبد الفتاح محمد وهيبة : جغرافية العمران » الاسكندرية . . ، ١٩٧٥ .

عبد الفتاح محمد وهيبة . مدخل إلى جغرافية لبنان . بيروت ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٦٦ .

عبد الكريم اليافى . المجتمع العربي ومقاييس السكان . الطبعة الثانية . دمشق ، ١٩٦٦ .

عبد الله احمد الثور . هذه هي اليمن . القاهرة . . ، ١٩٦٩ .

عبد الله محمد خميس . المجاز بين اليمامة والحجاز . من منشورات دار اليمامه رقم (١٣) الرياض ١٣٩٠ ، ١٩٧٠ .

عبد الحميد عبد الرحيم . علم الاجتماع الحضرى . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ ،

عبد الحميد فراج ، الأسس الاحصائيه للدراسات السكانية . القاهرة ، دار النهضة العربية . ١٩٧٥ .

عبد الملك القرمى « حول ظاهرة التحضر في المجتمع اليمنى » مجلة الغد — صنعاء — سبتمبر ١٩٧٦

عبد الواسع الواسعى تاريخ اليمن القاهرة ، ١٩٤٧

عدى بشاره مفرح . الموسوعة المصورة . الجزء الأول ، بيروت ، منشورات مكتبة البستان ١٩٦٩ .

عدنان ترسيس . « اليمن وحضارة العرب . بيروت .

عزة النص . أحوال السكان فى العالم العربى . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٥٥ .

عطيات حمدى جغرافية العمران . الاسكندرية ، ١٩٦٥ .

على بن صالح السلوك الزهرانى . المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية . منشورات دار اليمامه — الرياض رقم ١٥

عمان . دائرة الاحصاءات . كتاب الاحصاء السنوى ، ١٩٧٢ .

عمر رضا كحالة . جغرافية شبه جزيرة العرب . دمشق ، مطبعة الترقى ، ١٩٤٥ .

عمر الفاروق سيد رجب « المدينة المنورة : العلاقات المكانية واقتصاديات الموقع » مجلة الخفجى العدد ٢٨ نوفمبر ١٩٧٦ .

محمد أيوب «هجرة البدو إلى المدن واثرها فى الأنتاج الحيوانى والزراعى بالمملكة العربية السعودية» مجلة الرائد العربى — نوفمبر ١٩٦٢ .

محمد السيد غلاب . الساحل الفنيقى وظهيرة فى الجغرافيا والتاريخ . بيروت ، دار العلم للملايين. ١٩٦٩ .

محمد بن على الاكوع . اليمن الخضراء مهد الحضارة . صنعاء ، ١٩٧٠

محمد جابر الانصارى . الخليج — إيران ، العرب ، وجهة نظر عربية . بيروت ، ١٩٧٢

محمد حامد الطائى . تحديد اقسام سطح العراق . مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، ١٩٦٩ ، ص ٢١ - ٤٠ .

محمد الحسينى عبد العزيز — حضارة الكويت ودول الخليج العربى . الكويت ، دار القبس للصحافة والطباعة والنشر . ١٩٧٥ .

محمد الرميحى «رأس المال البشرى فى الخليج طريق للتنمية المستمرة» فى مؤتمر قضايا وتنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى ، الكويت ، ١٩٧٥ .

محمد رشيد الفيل . الجغرافية التاريخية . بيروت ، دار لبنان للطباعة والنشر ، ١٩٧٢.

محمد سعيد المسلم — ساحل الذهب الاسود : دراسة تاريخيه انسانيه لمنطقة الخليج العربى . بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .

محمد صبحى عبد الحكيم . مدينة الاسكندرية . القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٥٨.

محمد صبحى عبد الحكيم «الموقف السكانى فى الوطن العربى» . مجلة الشرق الأوسط . العدد الثانى مركز بحوث الشرق الاوسط — جامعة عين شمس ، ١٩٧٥.

محمد عاطف غيث . علم الاجتماع الحضرى : مدخل نظرى. الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

محمد غانم الرميحى . البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى. القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ .

محمد على الحرس . دراسة سكانية فى خصائص وسمات المجتمع الكويتى . الكويت ، ١٩٧٥ . دراسة على الاستنسل مقدمة لمجلس التخطيط بدولة الكويت .

محمد محمود الصياد » توطن البدو فى البلاد العربية »مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٥ .

محمد متولى . حوض الخليج العربى . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠.

محمود على الداوود . الخليج العربى والعلاقات الدولية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٦٨ .

محيى الدين صابر . التغير الحضارى وتنمية المجتمع فى العالم العربى . سرس الليان ، القاهرة ١٩٦٢.

مصطفى عبد القادر النجار . التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب . البصرة ، ١٩٧٤ .

— منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربى .

مكى محمد عزيز . بعض مظاهر تحضر المهاجرين فى مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الثامن ، ١٩٦٤ ، ص ٦٩ — ٩٦ .

منصور حسين وكرم حبيب . تنمية الثروة البشرية. القاهرة ، مكتبة الوعى العربى . ١٩٧٣ .

منظمة المدن العربية — تقرير حول المؤتمر العالمى لحماية البحر المتوسط من التلوث ، بيروت مجلس البلدية ، ١٩٧٣ .

منظمة المدن العربية . التقرير الثانى ، المنامة ، ١٩٧٠ .

نادية شوقى . مدينة الروضة . صنعاء ، ١٩٧٦ .

ثانيا : المراجع غير العربية

1. Abu-Lughod, Janet. « Urbanization in Egypt ; Present State and Future Prospects ». Economic Development and Cultural Change. (April 1965) pp. 313-43.
2. Al Attar, M.S. Le Sous-Développement Economique et Social du Yémen. Alger, 1964.
3. Alouche, A.R. Révolution d'un centre de villégiature au Liban (Borummana), Beyrouth, Dar El-Machreq Editeurs, 1970.
4. Amin, Galal, A. Urbanization and Economic Development in the Arab World. Beirut, Arab University, 1972.
5. Awad, N. « Settlements of Nomadic and Semi-Nomadic Tribal Groups in Middle East ». Cairo, 1959.
6. Balbaa, A.E. « An Outline of Soil, Water and Agriculture in the Arab Countries », Jour. of the Middle East, published by the Middle East Research Centre, Ain Shams Univ., Vol. 2, 1975.
7. Barbara, C. Aswad. « Social and ecological aspects in the formation of Islam », in Peoples and Cultures of the Middle East. 1969. pp. 20-53.
8. Berger, M. (ed.). The Arab World, London, 1962.
9. Berger, M. (ed.). The New Metropolis in the Arab World. New Delhy, 1963.
10. Berry, J.L. « Some Relations of Urbanization and Basic Pattern of Economic Development » In F.R. Pitts (Ed.) Urban Systems of Economic Development.
11. Biblap, Dasgupta. « The Changing Role of the Major International Oil Firms », Jour. of the Middle East, Middle East Research Centre, Ain Shams Univ., Vol. 2, 1975.
12. Borch, K.H. The Economics of Uncertainty. Princeton, 1968.
13. Bornstein, A. Al Zohra, An Agricultural Village in the Tihama, FAO. Sana'a, 1972.
14. Boros, I.J. Soils and Ground Water Reconnaissance of Wadi Mawr, Sana'a, 1972.

15. Boskoff, Alvin. The Sociology of Urban Regions, N.Y., Appleton Century Crofts, 1962.

16. Bourgey, A. « Problèmes de Géographie Urbaine au Liban », Hannon : Rev. Liban. de Géographie, Université Libanaise, Vol. 5, 1970.

17. Brian Doe, New Aspects of Antiquity of South Arabia. Hudson 1974.

18. Brown, G.F. « Eastern Margin of the Red Sea and the Coastal Structures in Saudi Arabia ». Royal Soc., London, Philos, V.A. 267. 1970.

19. Brown, G.F. Jackson, R.O., Bougue, R.G., and Elbergo E.L. Jr. « Geological Map of the Northeastern Hijaz ». U.S. Geol. Survey Misc. Geol., Inv. Map, 1-205 A. 1963.

20. Bullard, R. The Middle East, A Political and Economic Survey, London, 1961.

21. Bunzel, R. « The Economic Organization of Primitive Peoples », in, F. Boas, General Anthropology, New York, Heath, 1959.

22. Carter, Harold. The Study of Urban Geography. London, Edward Arnold Publishers, 1972.

23. Cattan, H. « The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa, U.S.A. (New York, Dobbs Ferry), 1967.

24. Chapin, F. Stuart-Urban Land Use Planning. New York, Harper and Brothers, 1957.

25. Charles M. Doughty, « Peace in Desert », From Peoples and Culture of the Middle East, New York, 1969, pp. 237-264.

26. Clark, J.L. Fisher, W.B. Population of the Middle East and North Africa, Univ. of London Press, 1972.

27. Cole, W. Urban Society. Cambridge, The Riverside Press, 1958.

28. David, J. Burdon. « Ground Water Resources of Saudi Arabia ».
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سلسلة الدراسات العلمية الموسعة رقم . ١٩٧٣

29. David, K. « The Origin and Growth of Urbanization in the World ». American Journal of Sociology, LX, 1955, pp. 429-37.

30. Davis, K. « The Urbanization of the Human Population », In Gerald Breeze (Ed.). The City in Newly Developing Countries, Prentice-Hall, 1969.

31. Davis, K. World Urbanization, 1950-1970. Vol, I, Berkeley, Univ. of California Press, 1964.

32. Dickenson, Robert, E. City and Region. 5th Ed. Routledge and Kegan Paul, 1972.

33. Doreen Warriner. Land Reform and Development in Middle East, 1957.

34. Duncan, O.D. « Community Size and Rural-Urban Continuum ». In, Paul Hatt (Ed.). Cities and Society, pp. 35-46.

35. Everson, J.A. and Fitzgerald. Inside the City. London, Longman, 1972.

36. Finnie, D.H. Desert Enterprise, Cambridge (Harvard Univ. Press), 1958.

37. Finnie, D.H. « Recruitment and Training of Labour in the Middle East Oil Industry, (M.E.J., Vol. 12), 1958.

38. 38. Fisher, Gerald and Muzaffer, A. « Some Basic Characteristics of the Labour Force in Bahrain, Qatar, United Arab Emirates and Oman ». Seminar on Human Resource Development. Kuwait, Planning Institute, 1975.

39. Fisher, W.B. « Lebanon : An Oecumenical Refuge ». In Clark, J.I. and W.B. Fisher (eds.)' Population of the Middle East and North Africa. London, London Univ. Press, 1972.

40. Fisher, W.B. The Middle East. London, 1961.

41. Freedman, J. Urbanisation, Planning and National Development. London, Sage Foundation, 1973.

42. Gans, H. People and Plans. London, Penguin Books, 1972.

43. Garnier, B. and Chabot. Urban Geography. London, Longmans, 1967.

44. Gass, I.G. « The Evolution of Volcanism in the Junction Area of the Red Sea, Gulf of Aden and Ethiopian Rifts », Royal Soc. London, Philos, V.A. 267, 1970.

45. George Harris, et al. Jordan, Its People, its Social, its Culture. Survey of World Cultures », Edited by Thomas Fitzsimmons. New Haven : Harf Press, 1958.

46. George, M.V. « Trends and Patterns of Urbanization in Iraq ». Seminar on Urbanization and Migration in some Arab and African Countries. Cairo, Cairo Demographic Centre, December, 1973.

47. Gist, Noel and Eva, S. Urban Society, 5th Ed. Thomas Y. Crowell Co., 1954.

48. Greenwood, W.R. « The Ha'il Arch — A Key to Deformation of the Arabian Shield during Evolution of the Red Sea Fift »(Publications of Ministry of Petroleum and Mineral Resources, Jiddah, 1973.

49. Halliday, Fred. Arabia without Sultans. Middlesex, Penguin Books Ltd., 1974.

50. Hamdan, G. Studies in Egyptian Urbanism. Cairo, The Renaissance Bookshop, 1959.

51. Hansen, H., Harold « Problems of Contact and Change ». Leipzig (jahbuch des muslams Fur Volkerkunde. Vol. 23), 1966.

52. Hasseb, K. The National Income of Iraq, 1953-1961. Oxford Univ. Press, 1964.

53. Hatt, P. and Reiss, A. (eds.) Cities and Society. The Free Press, 1957.

54. Haughes, J. Urban Indicators, Metropolitan Evolution and Public Policy. New York, Rutgers University, 1972.

55. Hauser, Ph. and Schnore, Leo (Edits.). The Study of Urbanization. New York, John Wiley and Sons, 1965.

56. Hawley, A.H. Human Ecology. New York, The Ronald Press, 1950.

57. Herskovits, A.A. The Economic Life of Primitive Peoples, New York, 1940.

58. H.O.W. The Red Sea and Gulf of Eden Pilot. London, 1967.

59. Holler, J.E. Population Growth and Social Change in the Middle East. Washington, 1964.

60. Huzayyin, S.A. « Arabia and the Far East: Their Commercial and Cultural Relations in Graeco-Roman and Irano-Arabian Times ». Cairo, 1942.

61. Ibrahim, Saad E.M. « Over-Urbanization and Under Urbanism. The Case of the Arab World ». International Journal of Middle East Studies, No. 1, January 1975.

62. Ibrahim, S. « Urbanization in the Arab World ». Population Bulletin of the U.N. Economic Com. for West Asia, No. 7, July 1974.

63. Isard, W. « Location and Space Economy ». London, 1968.

64. Issawi, C. Yaganah, M. « The Economics of the Middle Eastern Oil ». London, 1962.

65. Italoconsultani. Water Supply for Sana'a. Rome 1973.

66. Jone Hacker, Modern Anman, A Social Study, Department of Geography, Durham College, University of Durham, 1960.

67. Jordan, Department of Statistics « Analysis of the Population Statistics of Jordan », 1966. Table 4, 3rd Report.

68. Jordan, Department of Statistics. Analysis of the Population Statistics of Jordan. Amman 1966, 3rd Report.

69. Jordan Department of Statistics, Population Census and Internal Migration for Amman, Jerusalem, Zerga, Ruseifa, Irbid and Agaba. 1967. (Amman : 1968).

70. Jordan-Ministry of Interior for Municipal and Rural Affairs, Physical Planning in Jordan, (Amman, April 1968).

71. Jordan-Ministry of Social Affairs and Labour, and UNESOB. « Social Survey of Amman, 1966 » (March 1969).

72. Lampard, E.E. Historical Aspects of Urbanization. In Hauser, P.M. and Schnore, L.F. (eds.) The Study of Urbanization, John Wiley and Sons, 1965, pp. 519-954.

73. Lenezowski, C. « Oil and State in the Middle East ; Trans. into Arabic 1961. USA (Ithaca, New York, Cornell Univ.) 1960.

74. Lerner, D. The Passing of Traditional Society ; Modernizing the Middle East. The Free Press, 1958.

75. Lipsky, G. Saudi Arabia, its People, its Cultures. New Haven, 1959.

76. Louise, E. « Camel Raiding of North Arabian Bedouin : A mechanism of Ecological Adaptation », from Peoples and Cultures of the Middle East », pp. 265-289.

77. Louise, E. Sweet. Peoples and Cultures of the Middle East. (ed.). 2 Vol., New York, 1969.

78. Moktari, A. Water Rights and Irrigation Prastices in Lahaj. Cambridge, 1971.

79. Mayer, Harold. Geography and Urbanism. Scientific Monthly. LXIII, 1951, pp. 1-12.

80. Makzomi, Jala. Some Aspects of the Urbanization Process in Iraq, 1975. Master Thesis, Yale University, January 1975.

81. Mcloughlin, B. Urban and Regional Planning. London, Faber, and Faber, 1970.

82. Melamid, A. « Political Boundaries and Nomad Grazing ». Geog. Rev., Vol. 24, 1928

83. Michael, E. and Eliot Hurst (edits.). Transportation Geography, Comments and Readings. McGraw-Hill Book, 1974.

84. Michael, J. Webber. Impact of Uncertainty on Location. Cambridge(1972.

85. Miner, Horace. « The Folk-Urban Continuum ». Am. Sociological Review, Vol. 17 (1952) pp. 529-37.

86. Mission, IRFED. Liban. Besoins et Possibilités de Développement au Plan Beyrouth, 1960-1961.

87. Murray, E. « Lebanon ». Middle East Annual Review. Essex, Saffron Walden, 1977, pp. 231-235.

88. New World Dictionary of the American Language. New York, 1966.

89. Peppelen Bosh, P.G.N. « Nomadism on the Arabian Peninsula : A General Appraisal ». Tijds. Econ. Soc. Geog., 1968.

90. Philip Regan, « Industrial Foundations and Community Progress », Harvard Business Review, (November-December, 1952).

91 Photointerpretation Team of the Swiss Technical Co-operation : Preliminary Report No. 1, Turbah. Sana'a, 1975.

92. Photointerpretation Team of the Swiss Technical Co-operation : Preliminary Report No. 2 : Luhayyah Sana'a 1975.

93. Photointerpretation Team of the Swiss Technical Co-operation : Preliminary Report No. 3 : Jabal Iyal Ben Yazid. Sana'a 1976.

94. Photointerpretation Team of the Swiss Technical Co-operation : Preliminary Report No. 4 : Marib, Jawf, Barat, Kitaf. Zurich 1977.

95. Qutub, I. « Attitudes of Gulf University Female Students Towards Social and Economic Issues » Kuwait, Cultural and Social Women Society, 1975.

96. Qutub, I. « Urbanization Trends in the Arab World ». Bulletin of the Institute of Arab Research and Studies. Vol. 7. 1976.

97. Ragheb, I. « Patterns of Urban Growth in the Middle East », United Nations Bureau of Technical Assistance Operations, and Bureau of Social Affairs and Government of USA, Working Paper, 8.

98. Reissman, L. The Urban Process. New York, 1964.

99. Richardson, H.W. Regional Economics. London, Weidenfeld and Nicolson, 1969.

100. Rosehfield, Henry. « From Peasantry to age labour and residual peasantry : The Transformation of an Arab Village », in, Peoples and Cultures of the Middle East, 1969, pp. 143-169.

101. Sanger, R. The Arabian Peninsula, Cornell, 1954.

102. Salah M. Yacoub, « Sociological Evaluation of A Pilot Project for Bedoum Settlement : A Case Study.

103. Sahawna, J. « Brief Statement on Population Policy in Relation to Urban Development » National Seminar on Population Policy as Related to Development Strategy, Jordan 2-7 December, 1972.

104. Saudi Arabia. Ministry of Agriculture and Water, Department of Water Resources Development : « Consumptive Use Requirements of Crops in Saudi Arabia », Hydrological Publications, No. 62.

105. Saudi Arabia. Ministry of Agriculture and Water, Department of Water Resources Development : « Data for Wells », 1965-1968. No. 27.

106. Saudi Arabia. Ministry of Agriculture and Water, Department of Water Resources Development : « Previous Data for Al Wajh, Medina, Jedda and Sabya Areas », No. 32, Hydrological Publications.

107 Saudi Arabia. Ministry of Agriculture and Water Department of Water Resources Development : « Salt Water Interusion in the Eastern Region », Hydrological Publications, No. 73.

108. Saudi Arabia. Topographic Map of the Arabian Peninsula, Compiled by the U.S. Geological Survey, 1972, Scale 1 : 4,000,000.

109. Stewart, C.T. «The Size and Spacing of Cities ». Geog. Rev. 1958, 48. 222-48.

110. Shibar, Saba. The Kuwait Urbanization. Kuwait, Kuwait Planning Board, 1966.

111. Thoumin, R. La Géographie Humaine du Liban Central. Paris, 1935.

112. Thomlinson, R. Urban Structure ; The Social and Spatial Characteristics of Cities. N.Y., Random House, 1969.

113. Toyne, P. and Newly, P.T. Techniques in Human Geography. Macmillan, 1972.

114. Twitchell, K.S. « Saudi Arabia, with an Account of Development of its Natural Resources », Princeton, 1953.

115. Uma Lele. The Design of Rural Development. A World Bank Researches Publication, Baltimore and London, 1975.

116. United Nations. Bahrain, Qatar, Abu Dhabi and Dubai, N.Y. July 1970. Soc. IIC. MR/2/101/M.

117. United Nations. Demographic Yearbook. N.Y., Several Years.

118. United Nations. « Industrial Development in the Arab Countries, 1967.

119. U.N. The International Yearbook and Statemen's Who's Who, London, 1973-1976.

120. United Nations. Population Bulletin, No. 7, 1974.

121. United Nations. Report of Habitat. U.N. Conference on Human Settlements. Vancouver, June, 1976.

122. United Nations. Department of Economic and Social Affairs, Urban Land Policies and Land-use Control Measures, Vol. 2, Middle East, New York, 1973.

123. UNESOB. Problems and Policy Implications of Middle Eastern Urbanization, March, 1972.

124. UNESOB. Social Development in the Middle East, Prepared for the 1970 Report on the World Social Situation, November, 1969. p. 42.

125. UNESOB. Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1970, pp. 81-83.

126. UNESOB. A Preliminary Report on Uncontrolled Urban Settlements of Amman. 1972.

127. UNESOB. Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1973.

128. UNESOB Documents : Urban Population of « Principal Towns » for 1961, Population Living in « Fully Urban Areas » and for 1966, Based on Estimates Derived from the Social Survey of Amman.

129. UNESCO. « Cultural Patterns and Technical Change », Edited by Margaret Mead, Paris, 1953.

130. UNESCO. Hashimite Kingdom of Jordan. « Priority Projects for Educational Development ». Report No. EEMI 24, (Paris : August 1969).

131. UNRWA. Public Information Office. Map of UNRWA. Areas of Operation. Beirut, 1972.

132. Wagner, Philip. The Human Use of the Earth. The Free Press, 1960.

133. Wirth, L. « Urbanism as a way of Life ». American Journal of Sociology, Vol. 44 (1938) pp. 1-24.

134 Zaremba, P., Sekula, B. and Al-Hadithi, H.O. Spatial Development of the Metropolitan Region of Baghdad. Baghdad, Ministry of Planning, 1974.

135. Ziadah, N. Syria and Lebanon. London, Ernest Benn, 1957.

فهرس الخرائط والأشكال

رقم الشكل	الموضـــــوع	الصفحة
	الفصـــــل الأول : اتجاهات التحضر فى الوطن العربى	
١ ـ ١	اتجاهات النمو الحضرى فى العـالم حتى سنة ٢٠٠٠	١٢
١ ـ ٢	مقارنة لمعدلات المساهمة فى النشاط الاقتصادى حسب النوع فى بعض البلدان	٤٣
١ ـ ٣	نسب سكان الريف والحضر فى بعض المناطق والدول العربيـــة ١٩٢٠/١٩٦٠/٢٠٠٠	٤٨
	الفصل الثانى : الحضرية والتحضر فى العراق	
٢ ـ ١	أحجام وتباعد المدن فى شمال العراق	١١٥
٢ ـ ٢	أحجام وتباعد المدن فى وسط وجنوبى العراق . .	١١٧
٢ ـ ٣	الهرم السكان لمحافظتى بغداد وميسان	١٢١
٢ ـ ٤	الهجرة الداخلية فى العراق	١٤٤
٢ ـ ٥	تطور نمو ســـكان الحضر حسب الفئات الحجمية فى العراق ١٩٤٧/١٩٧٠	١٧٦
٢ ـ ٦	المدن العراقية التى سكانها ٥٠٠٠ نسمة فاكثر . .	١٧٩
٢ ـ ٧	توزيع أحجام ومراتب مدن العراق (١٠ آلاف نســـمة فاكثر) ٤٧ ـ ٥٧ ـ ٦٥ ـ ١٩٧٠	١٨٢
٢ ـ ٨	الاستراتيجية الأولى للتخطيط العمرانى فى العـراق	٢٠٥
٢ ـ ٩	الاستراتيجية الثانيـة للتخطيط العمرانى فى العراق	٢٠٦

رقم الشكل	الموضــــوع	الصفحة
٢ ـ ١٠	الاستراتيجية الثالثــة للتخطيط العمرانى فى العراق	٢٠٧
٢ ـ ١١	استراتيجية التنمية العمرانيــة للعراق . . .	٢٠٩
	الفصل الثالث : التحضر فى الجمهورية العربية السورية	
٣ ـ ١	توزيـع الأراضى المزروعـة فى المحافظـات الســورية	٢٤٢
٣ ـ ٢	المشاريع الزراعية في الجمهورية العربية السورية عام ٧٤	٢٥٩
٣ ـ ٣	الاستقطاب والهيراركية الحضرية فى الجمهورية العربية السورية حسب تعـداد ١٩٧٠	٢٦٥
٣ ـ ٤	توزيـع الكثافة حسب المنطقة فى الجمهورية العربيـة السورية حسب تعداد ١٩٧٠	٢٦٧
	الفصل الرابع : ظاهرة التحضر فى لبنان	
٤ ـ ١	التقسيم الادارى الحالى فى لبنان	٣٠١
٤ ـ ٢	توزيع المستوطنات البشرية فى لبنان	٣١٤
٤ ـ ٣	الاختلافات الفصلية لحدود مجمعة بيروت الكبرى . .	٣٢١
٤ ـ ٤	مدينة طرابلس وضواحيها	٣٢٣
٤ ـ ٥	مدينة بيروت وضواحيها الملاصقة	٣٢٥
٤ ـ ٦	حجم السكان فى المدن اللبنانية عام ١٩٧٠	٣٢٧
٤ ـ ٧	توزيع ســـكان محافظـــات لبنـــان حسب الكتل السكانية ١٩٧٠	٣٣٠
٤ ـ ٨	الكثافة السكانية فى بيروت وضواحيها حسب البيانات المتاحة ١٩٧٠	٣٣٢
٤ ـ ٩	الهرم السكانى للبنان وبيروت وضواحيها والمدن الأخرى عام ١٩٧٠	٣٣٧
٤ ـ ١٠	توزيع سكان بيروت وضواحيها حسب الجنسية أو مكان التسجيل ١٩٧٠	٣٤١
٤ ـ ١١	توزيع سكان بيروت وضواحيها حسب محل الميــلاد ١٩٧٠	٣٤٤

رقم الشكل	الموضـــوع	الصفحة
٤ ـ ١٢	صافي الحركة الأخيرة للنازحين في لبنان حتى عام ١٩٧٠	٣٤٧
٤ ـ ١٣	توزيع النازحين حسب الاقامة وأماكن نزوحهم الحالية (١٩٧٠)	٣٣٩
٤ ـ ١٤	توزيع النازحين حسب أهم الاتجـاهات ومدة الاقامة فى محـل اقامتهم	٣٥١
٤ ـ ١٥	نصيب المناطـق اللبنانيـــة من مجمـوع العاملين فى لبنان ١٩٧٠	٣٥٩
٤ ـ ١٦	نصيب المناطق المختلفة من العاملين فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى فى لبنان ١٩٧٠	٣٦٠
٤ ـ ١٧	توزيع العاملين حسب قطاعات النشاط الاقتصادى فى بيروت وضواحى بيروت ١٩٧٠	٣٦٢
٤ ـ ١٨	تطور مدينة بيروت داخل حدود محافظة بيروت . .	٣٦٦
٤ ـ ١٩	مراحـل نمو مدينـــة بيروت وامتدادها العمرانى فى ضواحيها الرئيسية	٣٦٨
	الفصل الخامس : التحضر فى المملكة الأردنية الهاشمية	
٥ ـ ١	المدن والطرق الرئيسية فى المملكة الأردنية الهاشمية	٣٨٥
٥ ـ ٢	كثافة السكان في الأردن	٣٨٧
٥ ـ ٣	المناطق المناخية فى الأردن	٣٨٩
٥ ـ ٤	محافظات المملكة الأردنية الهاشمية	٤٠٩
٥ ـ ٥	مدينة عمان	٤٢٩
	الفصل السادس : التحضر في المملكة العربية السعودية	
٦ ـ ١	اقســـام السطح الطبيعية بالمملكة العربية السعودية	٤٧٩
٦ ـ ٢	الأودية فى المملكة العربية السعودية	٤٨٠
٦ ـ ٣	توزيع السكان حسب المناطق الادارية ١٩٧٤ . . .	٤٨٢
٦ ـ ٤	تقديرات جملة سكان المملكة العربية السعودية . .	٤٨٢

رقم الشكل	الموضـــوع	الصفحة
٦ ـ ٥	توزيع المناطق الزراعية والمدن والقرى الرئيسية فى المملكة العربية السعودية	٤٨٤
٦ ـ ٦	أحجام المدن فى المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	٤٨٩
٦ ـ ٧	المواضع الزراعية فى منطقة المدينة المنورة	٤٩٨
٦ ـ ٨	توزيع المناطق الزراعية والمدن والقرى الرئيسية فى مناطق عسير ـ الباحة ـ جيزان	٥٠٤
٦ ـ ٩	تصنيف التجمعات السكانية حسب الحجم فى مناطق المملكة الادارية ١٩٧٤	٥١٣
٦ ـ ١٠	توزيع التجمعات السكانية أكثر من ١٠٠٠٠ نسمة ١٩٧٤	٥١٤
٦ ـ ١١	تنميط التجمعات السكانية فى المناطق الادارية ٧٤	٥١٨
٦ ـ ١٢	توزيع المستقرين والرحل فى المناطق السعودية . .	٥٢٣
٦ ـ ١٣	توزيع قوة العمل فى المملكة العربية السعودية على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة : تغيرات التوزيع بين ٧٠ ـ ١٩٧٥ والحجم المتوقع فى ١٩٨٠ بناء على معدلات الطلب الحالية	٥٣٥
٦ ـ ١٤	تطور ايرادات البترول في السعودية ٤٦ ـ ١٩٧٥ . .	٥٣٩
٦ ـ ١٥	أوجه الانفاق فى ميزانية الدولة فى بعض السنوات	٥٤٥
٦ ـ ١٦ (أ)	شبكة المواصلات البرية فى المملكة العربية السعودية	٥٥٢
٦ ـ ١٦ (ب)	الطرق والمواصلات فى المملكة العربية السعودية	٥٥٣
٦ ـ ١٦ (جـ)	شبكة الخطوط الجوية الداخلية والمطارات . . .	٥٥٤
٦ ـ ١٦ (د)	موانى المملكة ومناطق التخطيط	٥٥٥
٦ ـ ١٦ (هـ)	النقل فى الموانى والسكة الحديد فى المملكة العربية السعودية	٥٥٦
٦ ـ ١٧	انتاج واستهلاك الكهرباء	٥٦٠
٦ ـ ١٨	توزيع المصانع فى المملكة حسب عدد العمال . .	٥٦٤

رقم الشكل	الموضـــوع	الصفحة
٦ ـ ١٩	تطور اعداد المدارس والطلاب ومخصصات التعليم فى الفترة ٦٥/١٩٧٤	٥٦٩
٦ ـ ٢٠	توزيع البلديات حسب الفئات ١٩٧٥	٥٧٦
٦ ـ ٢١	أحجام المدن السعودية	٥٨٣
٦ ـ ٢٢ (أ)	بعض الاتجاهات السكانية لمدينة الرياض	٥٨٥
٦ ـ ٢٢ (ب)	بعض خصائص السكان بمدينة الرياض	٥٨٧
٦ ـ ٢٣	بعض خصائص السكان فى مدينة بريده	٥٩٠
٦ ـ ٢٤	بعض خصائص السكان في مدينة حائل	٥٩٢
٦ ـ ٢٥	بعض خصائص السكان فى مدينة الخرج	٦٠٠
٦ ـ ٢٦	بعض خصائص السكان فى مدينة الرس	٦٠٣
٦ ـ ٢٧	بعض خصائص السكان فى مدينة القريات	٦١٠
٦ ـ ٢٨	بعض خصائص السكان فى مدينة عرعر	٦١٣
٦ ـ ٢٩	شبكة المدن ومراكز الخدمة الحضرية فى المملكة العربية السعودية	٦١٤
	الفصل السابع : التحضر فى الجمهورية العربية اليمنية	
٧ ـ ١	طبيعة الأراضى الجبليـة التى تمزقها الأودية فى اليمن	٦٤٤
٧ ـ ٢	عواصم الأقسام الادارية فى اليمن	٦٥٤
٧ ـ ٣	موقع مدينة صنعاء فى قاع مدينـة صنعاء	٦٦٦
٧ ـ ٤	أبواب مدينة صنعاء	٦٦٩
٧ ـ ٥	ضاحية الروضـــة	٦٧١
٧ ـ ٦	قطاع هيدرولوجى لمنطقة صنعاء ـ الروضة	٦٧٨
٧ ـ ٧	توزيع منطقة مراكز الحضر القديمة علىطول طريقالقوافل	٦٨٥
٧ ـ ٨	توزيع الســكان على طول الأودية فى المشرق اليمنى	٦٨٧
٧ ـ ٩	التجمعات السـكانية فى دلتا وادى مور	٦٨٨
٧ ـ ١٠	الأراضى الزراعية فى منطقة قارب وحوض وادى السد	٦٨٩

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
	الفصل الثامن : التحضر فى الخليج العربى	
٨ ــ ١	توزيع كثافة السكان فى الدول العربية الآسيوية	٧١٩
٨ ــ ٢	الكثافة السكانية فى الكويت	٧٢٠
٨ ــ ٣	الهرم السكانى لدولة الكويت	٧٣٠
٨ ــ ٤	الهرم السكانى لدولة البحرين	٧٣٢
٨ ــ ٥	توزيع الاستيطان فى البحرين حسب الريف والحضر	٧٧٤
٨ ــ ٦	موقع عمان فى منطقة الخليج العربى	٧٧٧

٨٠٢٦٠

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير	(هـ)
مقدمة	(ز)
الفصل الأول : اتجاهات التحضر فى الوطن العربى	**١ ــ ٩٢**
دراسة التحضر ١ ــ التحضر فى العالم ٩ ــ التحضر فى الدول العربية ١٤ ــ المدن الرئيسية فى الدول العربية ٢٣ ــ العوامل التى تؤثر فى النمو الحضرى فى الدول العربية ٣٣ ــ انماط النمو الحضرى فى البلاد العربية ٥٢ ــ التغير فى حجم المدن والمساحات التنظيمية ٥٣ ــ التحضر والتغير البنائى ٥٥ ــ مشكلات التحضر فى البلاد العربية ٥٨ ــ نظرة نحو المستقبل ٨٠ .	
الفصل الثانى : الحضرية والتحضر فى العراق	**٩٣ ــ ٢١٢**
الحضرية كاسلوب متميز للحياة ٩٣ ــ التحضر كعملية تراكمية ٩٧ ــ درجة التحضر ومعدل التحضر ١٠١ ــ النمو الحضرى فى العراق ١٠٣ ــ العوامل الأساسية للتحضر فى العراق ١١٠ ــ تنميط عملية التحضر ١٢٩ ــ التحضر والسكان ١٣٦ ــ التحضر والموارد ١٥٣ ــ الهيراركية الحضرية ١٦٧ ــ مواقع ومراكز التحضر ١٨٤ ــ مشاكل واستراتيجيات ٢٠٠ .	
الفصل الثالث : التحضر فى الجمهورية العربية السورية	**٢١٣ ــ ٢٩٠**
الدعائم النظرية لعملية التحضر ٢١٣ ــ تحديد المفهومات ٢١٣ ــ العوامل الأساسية للتحضر ٢٢٦ تنميط عملية التحضر ٢٣٣ ــ محددات عملية التنميط الحضرى ٢٤١ ــ مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية ٢٤٤ ــ التحضر والسكان	

الموضوع الصفحة

٢٤٤ ـ التحضر والموارد ٢٥٥ ـ التحضر والحيز المتاح ٢٦٣ ـ الهيراركيـة الحضرية ٢٧٢ ـ التحضر وأسلوب الحياة المغاير ٢٧٥ ـ استراتيجية التنبؤ باتجاهات النمو الحضرى ٢٧٧ ـ نموذج تصورى لتحليل عملية النمو الحضرى وتفسيرها ٢٨٠ ـ ملاحق ٢٨٧ .

الفصل الرابع : ظاهرة التحضر فى لبنان . . . . . ٢٩١ ـ ٣٧٦

تمهيد ٢٩١ ـ تحديد المفاهيـم ٢٩٧ ـ العوامل الأساسـية للتحضر ٣٠٢ ـ تنميط عملية التحضر ٣٢٠ ـ مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٣٢٩ ـ توزيع سكان الحضر ٣٣١ ـ حركة النزوح الأخيرة ٣٤٦ ـ التحضر والموارد ٣٥٢ ـ التحضر والحيز المتـاح ٣٦٥ ـ الهيراركيـة الحضرية ٣٦٩ ـ استراتيجية التحضر فى لبنان ٣٧٢ .

الفصل الخامس : التحضر فى المملكة الأردنية الهاشمية . . . ٣٧٧ ـ ٤٧٠

الدعائم النظرية لعملية التحضر ٣٧٧ ـ الخصائص الديموغرافية للسكان ٣٨٣ ـ التوزيـع الجغرافى للسـكان ٣٩١ ـ الهجرة والضغط السكانى على الأرض الزراعية ٤٠٣ ـ المستقبل العددى لسكان الأردن ٤١٥ ـ التحضر ونمو المدن ٤٢١ ـ نمو العاصمة عمان ٤٣٣ ـ ملاحق ٤٥١ .

الفصل السادس : التحضر فى المملكة العربية السعودية . . ٤٧١ ـ ٦٤٠

مقدمة ٤٧١ ـ التحضر كمفهوم ٤٧٢ ـ ظواهر عملية التحضر فى المملكة ٤٧٦ ـ تنميط التجمعات السـكانية ٥١٠ ـ عوامل وديناميات التحضر فى المملكة ٥٤١ ـ اتجاهات التحضر ٥٧٣ ـ خاتمة ٦١٩ ـ جداول الفصل السادس ٦٢٦ .

الفصل السابع : التحضر فى الجمهورية العربية اليمنية . . ٦٤١ ـ ٦٩٦

مقدمة ٦٤١ ـ طبيعة مراكز الاستقرار فى اليمن ٦٤٣ ـ نشأة المدن اليمنية ٦٥٣ ـ السمات العامة للمدينة اليمنية ٦٥٧ ـ مدينة صنعاء ٦٤٤ ـ بنية مدينة صنعاء ٦٦٨ ـ المشاكل التى تواجه مدينة صنعاء ٦٧٥ ـ أنواع المدن اليمنية ومواقعها ٦٨٢ .

٨٤٢٨٠

الموضوع | الصفحة

الفصل الثامن التحضر فى الخليج العربى . . . . . ٦٩٧ ـ ٨٠١

مقدمة ٦٩٧ ـ الاعتبارات النظرية للتحضر ٧٠١ ـ منطقة الخليج العربى جغرافيا وتاريخيا ٧٠٦ ـ الخصائص السكانية لدول منطقة الخليج ٧١٤ ـ المدينة الخليجية ، خصائصها وتطورها ٧٥٥ ـ المؤسسة الادارية لمدن الخليج ٧٨٥ ـ مشكلات التحضر فى دول الخليج ٧٩٣ ـ الخاتمة ٨٠٠ .

قائمة المراجع ٨٠٣

أولا : المراجع العربية ٨٠٣

ثانيا : المراجع غير العربية ٨١٢

فهرس الأشكال ٨٢١

فهرس الموضوعات ٨٢٧

كل الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن آراء المشاركين فيه ، ولا تعبر بالضروره عن رأى المعهد أو أية جهة اخرى يرتبط بها المشاركون .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٣١٧١

ISBN ٩٧٧ ٧٢٨٧ ٢٨ ٣

البحوث التى أصدرها معهد البحوث والدراسات العربية
خلال الدورة البحثية ٧٦ - ١٩٧٧

- **استخدامات عوائد النفط العربى حتى نهاية السبعينات**

٢١٤ صفحة - اعداد ٦ أساتذة اشراف أ.د. فؤاد هاشم

- **دراسات فى تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى العربى تجارب تخطيطية فى بعض الأقطار العربية**

٤٢٩ صفحة - اعداد ٧ أساتذة اشراف أ.د. رياض الشيخ

- **ندوة البترول العربى والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة**

بغداد ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦

٢٠٦٧ صفحة (مجلدان)

- **الجمهورية الاسلامية الموريتانية**
دراسة مسحية شاملة

٨٧٥ صفحة - ٩ أساتذة اشراف أ.د. نصر السيد نصر

- **دولة الامارات العربية المتحدة**
دراسة مسحية شاملة

٨٦٥ صفحة - اعداد ١٠ أساتذة اشراف أ.د. يوسف أبو الحجاج

- **الأزمة اللبنانية**
أصولها - تطورها - أبعادها المختلفة

٤٢٩ صفحة - اعداد ١٧ أستاذا اشراف أ.د. جمال قاسم

- **العلاقات العربية الأفريقية : دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار**

٤٤٢ صفحة - اعداد ٩ أساتذة اشراف أ.د. جمال قاسم

- **العلاقات العربية الأفريقية : دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة**

٦١١ صفحة - اعداد ١٠ أساتذة اشراف أ.د. محمود خيرى عيسى

- **الفلسطينيون فى الوطن العربى : دراسات فى أوضاعهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**

٧٤٢ صفحة - اعداد ١٢ أستاذا اشراف : -
د. أحمد صدقى الدجانى
أ. السيد ياسين
د. على الدين هلال

- **توحيد مصطلحات الشهر العقارى فى البلاد العربية**

٣٧٤ صفحة - اعداد ٦ أساتذة اشراف أ. د. يحيى الجمل

- **قانون البحار الجديد والمصالح العربية**

٣٠٣ صفحة - اعداد ٤ أساتذة اشراف أ.د. مفيد شهاب

- **دراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية**

٥٩٣ صفحة - اعداد ٨ أساتذة اشراف أ.د. يحيى الجمل

- **التحضر فى الوطن العربى (جزءان)**

اعداد ١٧ أستاذا اشراف أ.د. محمد صبحى عبد الحكيم

- **دراسات فى أدب البحرين**

٤٥٠ صفحة اعداد ١٠ أساتذة اشراف أ. محمد خلف الله أحمد
د. سهير القلماوى

- **ندوة المشكلات الانمائية فى الوطن العربى**

القاهرة ٢٤ - ٢٦ يناير ١٩٧٨

٦١٤ صفحة (جزءان)

- **الندوة العلمية عن المضمون السياسى للحوار العربى الأوربى**

القاهرة ٢٨ - ٢٩ مايو ١٩٧٧

٢١٥ صفحة - اعداد ١٢ أستاذا اشراف أ.د. حامد ربيع

● **المهام العلمية الخاصة** ●

- **تنمية الموارد المعدنية فى الوطن العربى**

تأليف جيولوجى . محمد سميح عافية - جيولوجى أحمد عمران منصور

مراجعة أ.د. محمد صفي الدين أبو العز

٧٢٧ صفحة

- **الصهيونية والعنصرية (باللغات : العربية والانجليزية والفرنسية)**

الطبعة العربية ١٥٤ صفحة — اعداد د. مفيد شهاب
الطبعة الانجليزية ١١٢ صفحة — أ. السيد ياسين
الطبعة الفرنسية ١٢٠ صفحة — د. يونان لبيب رزق

- **جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها**

٤٠٢ صفحة اعداد أ.د. مفيد شهاب

سعر البيع

فى الخارج	فى ج.م.ع
١٧٫٥٠٠ دولار أمريكى	**٧ جنيهات**

بخلاف مصاريف الشحن

Bibliotheca Alexandrina
0646074